

نقابة المحامين الاردنية

المحاماة

فهرست

السنة العاشرة

١٩٢٩—١٩٣٠

المطبعة العصرية

اليامن الطول الباسن وشيه كاه

فهرست السنة العاشرة

ابحاث وتقارير

- | | | |
|----|---|---------------------|
| ١ | { مسئولية المحامي في الجلسة (الاستاذ مرقص فهمي) } | (عدد ١ ص ١) |
| ٢ | { تقرير الزيادة بالعر بعد رسو المزاد (مصطفى بك رشدي مفتش لجنة المراقبة) } | (عدد ٢ ص ١١٧) |
| ٣ | { حق المطالبة بالريع ومدة سقوطه (الاستاذ زكي سعيد البدرماني المحامي) } | (عدد ٢ ص ١١٩) |
| ٤ | { ١- طرق اصلاح نظام التحضير وتعميمه أمام المحاكم الاهلية (الاستاذ طه بك السيد باقلام قضايا الحكومة) } | (عدد ٢ ص ٢٠٠) |
| ٥ | { الرق والعنق والولاء (الاستاذ عزيز بك خانكي) } | (عدد ٣ و ٤ ص ٢١٧) |
| ٦ | { حقوق الورثة عند غير المسلمين (الاستاذ مرقص فهمي) } | (عدد ٣ و ٤ ص ٢٢٩) |
| ٨ | { ٢- طرق اصلاح نظام التحضير وتعميمه أمام المحاكم الاهلية (الاستاذ طه بك السيد) } | (عدد ٣ و ٤ ص ٢٤٥) |
| ٨ | { تقريرى مجلس نقابة المحامين وأمانة الصندوق عن عام ١٩٢٩ } | (عدد ٣ و ٤ ص ٣٦٨) |
| ٩ | { الجريمة المستحيلة (الاستاذ محمد صبرى ابو علم) } | (عدد ٥ ص ٣٩٥) |
| ١٠ | { تزوير الاختتام والتمفات (محمد بك مختار عبد الله القاضي) } | (عدد ٥ ص ٤٠٥) |

- | | | |
|----|---|---------------------|
| ١١ | مسائل شتى - ١ - عقد اجارة الاشخاص
٢ - الطرد في وقت غير لائق - ٣ - الهبة
الباطلة شكلا - اجازتها ضمناً - ٤ - الالتزام
الطبيعي استبداله بالالتزام مدني (الاستاذ محمد
على رشدي) | (عدد ٦ و ٧ ص ٤٨٧) |
| ١٢ | الاختصاص الدولي (الاستاذ طه بك السيد) | (عدد ٦ و ٧ ص ٤٩٣) |
| ١٣ | حالة الشخص المشتبه فيه (مصطفى بك
رشدي رئيس النيابة) | (عدد ٦ و ٧ ص ٦٢٧) |
| ١٤ | السبب كركن أساسي للتعهد (عبد الحميد بك
رشدي القاضي) | (عدد ٨ و ٩ ص ٦٤٣) |
| ١٥ | الغرامة الجنائية وسبيل تنفيذها (محمد مختار
بك عبد الله القاضي) | (عدد ٨ و ٩ ص ٦٥١) |
| ١٦ | ديون المقامرة والمراهنة (الاستاذ انطون
شكري نحال المحامي بقسم قضايا الاشغال) | (عدد ٨ و ٩ ص ٨٠٠) |
| ١٧ | المسكوكات المزورة أو المغشوشة والتعامل بها
(مصطفى بك رشدي رئيس نيابة) | (عدد ١٠ ص ٨١٩) |

حرف الالف

١ اب . ولاية . قاصر . بلوغ رشد .
انقطاع ولاية الأب .

(مجلس حسي عالي — ٢٢ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٢٧٨ نمرة ١٣١)

٢ اتعاب المحاماة . الاتفاق بعد انتهاء
العمل . لاسطة للقاضي في التقدير

(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٧٢ نمرة ٤٤٠)

أتعاب

(انظر بطريك عمرة ١٢٨ . تعهدات
نمرة ١٨٣ . محاماة نمرة ٣٩٠)

اتفاق

(انظر استئناف نمرة ٦٩)

اتفاق مخالف للنظام العام

(انظر مزاد نمرة ٤٠٣)

٣ ١ - اتلاف الزراعة - ٢ - اتلاف

مجموعة من النباتات . عدم ضرورة

حصول الامانة فعلا - ٣ - اركان المادة

٣٢٢ ع . عدم ذكر نوع السلاح

وظروف حمله وحامله . تقض

(نقض املی — ٢٣ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٠٦ ص ٥١٥ نمرة ٢٥٣)

٤ اتلاف المنقولات . الفرق بين المادة

٣١٦ معدلة . والمادة ٣٤٢ ع . ركن

العمد . قصد الاضرار بالغير

(نقض املی — ٩ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٠٦ ص ٥١١ نمرة ٢٥٠)

٥

١- اثبات . مبدأ اثبات بالكتابة . شروطه

٢- سكوت . افعال . مبدأ ثبوت بالكتابة

(استئناف اسيوط — ١٧ ابريل
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٥٦ نمرة ٧٨)

اثبات

(انظر اجارة نمرة ٦ . بطريك نمرة

١٢٨ . بيع نمرة ١٤٠ . حق ارتفاق نمرة

٢٢٤ . رهن نمرة ٢٩٤ . مسئولية نمرة

٤١٤ . وديعه نمرة ٤٦١)

أثر رجعي

(انظر جرائم وقتية نمرة ٢٠٠)

اجر المثل

(انظر وقف نمرة ٤٦٧)

٦

١- اجارة . اثبات بالينة . تحريره - ٢-

مبدأ ثبوت بالكتابة في اجارة . عدم

جواز الينة - ٣- بدء تنفيذ الاجارة .

عدم جواز الينة - ٤- استئناف .

طلبات جديدة . عدم جواز

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة
١٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٠٨ نمرة ٣٥٢)

٧ اجارة . اخلاء المحلات المؤجرة .

المالك التاجر . عدم مسئولية

(نقض و ابرام فرنسا — ١٢ ابريل
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩٢١ نمرة ٤٨٠)

٨ اجارة اشخاص . موظف . مرض

طويل . سيد . حقه في طرد الموظف

عدم استعماله . نتيجة

(استئناف مختلط — ١٠ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٠٦ ص ٦٢٠ نمرة ٣٠٧)

٩ اجارة اشخاص . رفت . تعويض

احتسابه . مستخدم . عمولته . تعويض .

رفته . حسابه

(استئناف مختلط — ١١ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٩٥ نمرة ٤٠١)

- ١٠ ١- اجارة. امتياز المؤجر. رفض دعوى
استحقاق - ٢- اجارة . امتياز المؤجر.
وفاء لايجار سابق على جميع المحصول
الموجود بالعين . المحصول الذي رفع
من العين . امتياز الايجار الحالى
(استئناف مختلط — ٥ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ من ٣٦٣ نمرة ١٨٣)
- ١١ اجارة بوفيه محطة . متعهد . امتياز
مؤقت
(استئناف السين المدنية — ١٠ يونيو
سنة ٩٢٩ عدد ٩٥٨ من ٧٩٨ نمرة ٤٠٩)
- ١٢ اجارة . تجديد مدة . شك . استعجال .
عدم اختصاص قاضى المواد المستعجلة .
نتيجته
(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ من ٦٢١ نمرة ٣٠٩)
- ١٣ اجارة . تحديد مقدار المنزوع بقانون .
تخفيض .
(استئناف مصر — ٢٦ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ١ من ٧٣ نمرة ٢٥)
- ١٤ اجارة . حكومة . الزام المستأجر بعمل
تحسينات بالارض . عدم تجديد العقد .
الزام الحكومة بدفع النفقات
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ من ٣٠٤ نمرة ١٥٢)
- ١٥ اجارة . شيوع . عدم بطلان
(استئناف باريس — ٢٧ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ من ١٩٨ نمرة ١١١)
- ١٦ اجارة . شيوع . قسمة . بيع الارض
بعد القسمة . حق المشتري فى المطالبة
باليجار القدر الذى على الشيوع
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ من ٣٠١ نمرة ١٥١)
- ١٧ اجانب غير ممتازين . المنازعات بينهم
وبين الاهالى . المحاكم المختلطة .
اختصاص . اترك . المنازعات بينهم
وبين الاهالى . المحاكم المختلطة . عدم
اختصاص
(استئناف مختلط — ٢ مايو سنة
٩٢٩ عدد ٢ من ١٩٦ نمرة ١٠٦)
- ١٨ اجراءات الجلسة . سرية . عدم وجوب
بيان اسبابها
(نقض اهلى — ١٧ اكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ من ١٣٨ نمرة ٥٩)
- اجراءات نزع الملكية
(انظر استئناف نمرة ٦٠)
- اجراءات المحكمة
(انظر تعدد تأجيل نمرة ١٨٢ . سرية
الجلسة نمرة ٣٠٦)
- ١٩ اجهاض شروع . اجراءات بقصد
الاجهاض . استحالة . بدء تنفيذه .
عقاب
(نقض و ابرام فرنسا — ٩ نوفمبر سنة
٩٢٨ عدد ٤٥٣ من ٣٦٥ نمرة ١٨٨)
- ٢٠ احالة على المعاش . ضابط . قانون
نمرة ٧٦ . سلطة الحكومة المطلقة
(استئناف مصر — ٥ مايو سنة
٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٦٩ نمرة ٤٣٩)

- ٢٦ ١ - اختصاص . ايداع مبلغ محجوز عليه في خزينة المحكمة المختلطة . زوال المصلحة المختلطة . اختصاص - ٢ - دائن . حقوقه . الحكم ضد المدين . حجته ضد الدائن . حاله - ٣ - دائن . حكم ضد المدين . عدم حجته ضد الدائن . حاله - ٤ - توزيع . حكم من المحكمة الاهلية . لا يصالح - ٥ - حكم غيابي . سقوطه بمضى ستة اشهر . حجز تحت يد الغير . تنفيذ
- (استئناف مختلط — ٤ يونيو سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦٠ نمرة ١٧٥)
- ٢٧ ١ - اختصاص . رهن - ٢ - فوائد . مستحقة . معناها . المادة ٥٦٨ مدني (استئناف مصر — ٢٩ ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٦ نمرة ٦٧)
- ٢٨ ١ - اختصاص في المسائل الجنائية . شاهد . إدخاله كمتهم . شروط ذلك - ٢ - دعوى مدنية . ادعاء متهم بحق مدني ضد متهم آخر
- (نقض و ابرام فرنسا — ٤ يوليو سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١١١ نمرة ٥٢)
- ٢٩ اختصاص المحاكم الاهلية . عوائد الملك . لجنة العوائد . لجنة المراجعة . اختصاصها . تجاوز اختصاصها
- (مصر الكلية الاهلية ٢٠ فبراير سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٨٠ نمرة ٣٠)
- ٣٠ اختصاص المحاكم المختلطة ، رعايا حكومات البلاد التي انفصلت عن تركيا بماهدة لوزان
- (استئناف مختلط — ٢ مايو سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٦ نمرة ١٠٨)

احالة

(انظر اختصاص نمرة ٢٣ . استيداع نمرة ٩٣ . جنائية نمرة ٢٠٥ . دوائر مجتمعة نمرة ٢٨٢ . طعن نمرة ٣٣٧)

٢١ احداث . اصلاحية . الحكم بها . عقوبة . تقضه . جواز

(نقض أهلى — ١٧ ابريل سنة ٩٣٠ د. ١٠ ص ٨٣١ نمرة ٤١٨)

٢٢ ١ - احكام جنائية . اعتبارها أمام

المحاكم المدنية . احوال - ٢ - سند . طعن بالتزوير . دعوى جنحة مباشرة . حكم براءة . دعوى مدنية . جواز الانكار

(اسبوط الجزئية — ١٤ مايو سنة ٩٢٩ عدد ٩٥٨ ص ٧٧٩ نمرة ٣٨٩)

احكام ادانة — احكام قضائية

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه نمرة ٣٧٦)

٢٣ اختصاص . احالة . جنائية . محالة على محكمة الجنج

(شعبين الكوم الكلية الاهلية - ٢ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٣٢ نمرة ٣٦٥)

٢٤ اختصاص ادارى . لائحة ادارية . جهة قضائية

(نقض و ابرام فرنسا — ١٩ يوليو سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٩ نمرة ١١٣)

٢٥ اختصاص . اعمال ادارية . دفاتر تكليف . التغيير فيها . اختصاص المحاكم

(استئناف مصر — ٦ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٦ ص ٧٥٤ نمرة ٢٦٨)

- ٣١ اختصاص . المسائل الشرعية . المسائل المدنية . التفريق بينهما . وقف . اصل الوقف . النزاع الخاص به . مدنيته . اشكال . قبل التنفيذ . قبوله . بعد التنفيذ التام . عدم قبوله
(مصر الكلية الاهلية — ٢٨ ابريل سنة ٩٢٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٦١ نمرة ٣٧٩)
- ٣٢ اختصاص . محاكم أهلية . تعمد نقل الاختصاص الى المحاكم المختلطة . عدم جواز
(استئناف مصر — ١١ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٢٨٦ نمرة ١٣٨)
- ٣٣ ١- اختصاص . محاكم أهلية . مهر . حدود الاختصاص — ٢- هبة من خاطب الى مخطوبته . استردادها . محاكم أهلية اختصاص
(طنطا الكلية الاهلية — ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٣٣٦ نمرة ١٦٨)
- اختصاص
(انظر اجارة نمرة ١٢ . اجاب نمرة ١٧ . استئناف نمرة ٤٣ . اشكال نمرة ٩٥ . افلاس نمرة ١٠٣ . تحكيم نمرة ١٦٥ . تركة نمرة ١٧٠ . تقادم نمرة ١٩٣ . تنفيذ نمرة ١٩٧ . جنابة نمرة ٢٠٥ . ٢٠٦ . حجز نمرة ٢١٠ . حراسة ٢١٧ . حوالة نمرة ٢٤٩ . دين مدني نمرة ٢٨٥ . ٢٨٦ . شفعة نمرة ٣٢١ . شهادة ميلاد نمرة ٣٢٦ . عقار نمرة ٣٤٣ قاضي الامور المستعجلة نمرة ٣٥٨ . قاضي الاحالة نمرة ٣٥٩ . محاكم مختلطة نمرة ٣٨٧ و ٣٨٨ . مهر نمرة ٤٢٧ . نزاع ملكية نمرة ٤٤٣)
- ٣٤ اختلاس . اشياء . محجوز عليها . من المالك
(النيا الكلية الاهلية — ٢٨ ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٥٨ نمرة ٢٣١)
- ٣٥ اختلاس . امانة وتبديد . تصفية حساب بين الامين وصاحب المال . مسألة مدنية . وجوب ترك الدعوى المدنية من غير فصل أو تحقيقها للفصل فيها
(نقض أهلي — ٦ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ٦ و ٧ ص ٥٢٤ نمرة ٢٦٠)
- ٣٦ اختلاس . تبديد . نية التملك . رد الاشياء . ضرر
(نقض أهلي — ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٢٦٤ نمرة ١٢٠)
- ٣٧ ١- اختلاس . تبديد . الفارق بينهما . سرقة . خيانة امانة — ٢- ودیعة . عرضها للبيع . خيانة امانة
(نقض أهلي — ١٢ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤١٤ نمرة ٢٠٢)
- اختلاس
(انظر تعدد نمرة ١٨٢ . حيازة نمرة ٢٥٣ . مأمور تحصيل نمرة ٢٧٨)
- ٣٨ ١- اختلاف مذهب الطرفين . الشريعة التي تطبق — ٢- ولي تصرفاته في مال ابنه . شروطه
استئناف مصر — ١٠ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٢٤ نمرة ٣٦٠
- ٣٩ اخفاء . جريمة مستمرة أو وقفية .
(استئناف باريس — ١٢ يولييه سنة ٩٢٦ عدد ٢ ص ١٩٧ نمرة ١١٠)
- اخلاء
(انظر اجارة نمرة ٧)

- ٤٠ اخلال بحق الدفاع . ضم دوسيه
قضية اثناء المداولة . بطلان
(نقض أهلى — ٥ ديسمبر سنة ١٢٩٩
عدد ٥ ص ٤١٢ نمرة ١٩٨)
- ٤١ اخلال بحق الدفاع . طلب التأجيل
لتوكيل محام . رفضه . بطلان
(نقض أهلى — ١٣ فبراير سنة ١٣٠٠
عدد ٩٠٨ ص ٦٦٩ نمرة ٣٣٠)
- ٤٢ اخلال بحق الدفاع . قرض الحكم .
عدم الالتفات الى دفاع المتهم .
مناقشته بالحكم
(نقض أهلى — ٢٧ فبراير سنة ١٣٠٠
عدد ٩٠٨ ص ٦٧٢ نمرة ٣٣٤)
- اخلال بحق الدفاع (انظر دفاع
نمرة ٢٧٩ . طلب تعيين خبير نمرة ٣٤٠ .
قض نمرة ٤٥٩)
- ادلة (انظر شهادة نمرة ٣٢٥)
- ٤٣ ارتفاق . تقديره . سلطة المحكمة .
حق مرور . حق الشرب
(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٧
اكتوبر سنة ١٢٩٩ عدد ٤٠٣ ص ٣٣٤
نمرة ١٦٦)
- ٤٤ ارتفاق . على عقار موقوف . تقادم .
مدته ٣٣ سنة
(استئناف مصر — ١٣ نوفمبر سنة
١٢٩٩ عدد ٤٠٣ ص ٢٨٦ نمرة ١٣٩)
- ٤٥ ارتفاق . مطلات . فتحها . بطريق
التسامح . لا ارتفاق . بيع العقار .
حق المشتري
(طنطا الكلية الاهلية — ٢٠ نوفمبر
سنة ١٢٩٩ عدد ٥ ص ٤٦٢ نمرة ٢٣٤)
- اركان المادة ٣٢٢ ع (انظر ائتلاف نمرة ٣)
- ٤٦ ازالة . طلب تبعى . مجهول القيمة . حاله
(طنطا الكلية الاهلية — ٢٧ نوفمبر
١٢٩٩ عدد ٧٠٦ ص ٥٧٣ نمرة ٢٨٦)
- اساءة استعمال السلطة (انظر
موظف نمرة ٤٣٧)
- اسباب حجر (انظر مجلس حسبي
نمرة ٣٨٣)
- ٤٧ ١ - استئناف . اصلى . فرعى . التفرقة
بينهما ٢ - حوالة . حكم . رضاء المحكوم
عليه . وجوب
(استئناف مصر — اول يناير سنة
١٣٠٠ عدد ٧٠٦ ص ٥٥٠ نمرة ٢٧٣)
- ٤٨ استئناف . المسائل المتعلقة بشكاه .
نظام عام . انعدام المصلحة للمستأنف
(استئناف مصر — ٦ يناير سنة
١٣٠٠ عدد ٧٠٦ ص ٥٤٢ نمرة ٢٦٧)
- ٤٩ استئناف . أمر تقدير . المعارضة أمام
أودة المشورة . عدم جواز استئنافه
(استئناف مصر — ٢٠ يونيو سنة
١٢٩٩ عدد ١ ص ٦٧ نمرة ١٩)
- ٥٠ استئناف . انذار بقيده . اعلان
الصحيفة لكل من الخصوم . بدء الميعاد
(استئناف مصر — ١٠ نوفمبر سنة
١٢٩٩ عدد ٤٠٣ ص ٢٨٤ نمرة ١٣٦)
- ٥١ استئناف . انذار بقيده . اعلانه بقلم
الكتاب مع معرفة المحل الحقيقى .
بطلان الانذار
(استئناف مصر — ٢٦ نوفمبر سنة
١٢٩٩ عدد ٤٠٣ ص ٢٨٥ نمرة ١٢٧)

- ٥٢ استئناف . بطلان مرافعة . وفاة .
عدم ضرورة اعلان الورثة بالسير في
الاجراءات . الحكم بالبطلان
(استئناف مصر — ٢٦ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ من ٢٩٤ نمرة ١٤٦)
- ٥٣ استئناف . تقدير الدعوى . منافع
عمومية . غير قابلة للتقدير
(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ من ٥٢٧ نمرة ٢٦٢)
- ٥٤ استئناف . حكم حضوري . وصفه
بكونه غيائياً . معارضة . عدم جواز .
استئناف . ميعاده
(استئناف مصر — ٣٠ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ من ٥٥٠ نمرة ٢٧٢)
- ٥٥ استئناف . حكم في جنحة . دعوى مدنية .
اقل من النصاب . من المتهم . من
المدعى المدني
(النيابة الكلية الاهلية — ٣ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ من ٣٢٣ نمرة ١٦٢)
- ٥٦ ١ - استئناف . حكم قاضى البيوع .
فصل في حقوق . ميعاد عادى — ٢
مقرر الزيادة . عرض قضائى . قبوله .
اثره في مرمى المزايد — ٣ - حكم مرمى
المزايد . اثره . حق المدين . سقوطه
- ٤ - حكم قاضى البيوع بانتهاء
الاجراءات للوفاء . خطأه
(استئناف مصر — ٣٠ أبريل سنة
٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٦٢ نمرة ٤٣٣)
- ٥٧ استئناف . حكم مخالف لحكم سابق .
شروطه
(طنطا الكلية الاهلية — ١٢ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ من ٣٣٥ نمرة ١٦٧)
- ٥٨ ١ - استئناف . خصم ثالث . عدم جواز .
حاله — ٢ - عقار . رسو مزاده على
شخص . استحقاقه . حق الراسى
عليه المزايد — ٣ - وقف . حكم . حجته
(استئناف مختلط — ٢٦ فبراير سنة
٩٢٩ عدد ٢ من ١٩٤ نمرة ١٠١)
- ٥٩ استئناف . دخول خصم ثالث امام
محكمة الاستئناف . حاله
(استئناف مختلط — ٧ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ من ٦٢٠ نمرة ٣٠٦)
- ٦٠ استئناف . دعوى استحقاق . فرعية .
اصلية . الفرق بينهما . ميعاد الاستئناف .
اجراءات نزع الملكية
(استئناف مصر — ١٧ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ من ٦٨٥ نمرة ٣٤١)
- ٦١ استئناف . دعوى ايجار . قيمتها .
احتسابها . دعوى تزوير . تبعية
لدعوى الأيجار
(مصر الكلية الاهلية — ٢٦ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ٩٥٨ من ٧٦٩ نمرة ٣٨٢)
- ٦٢ ١ - استئناف . دعوى . تجزئتها . اعتبار
نصيب كل مدعى عليه على حدته
٢ - استئناف . قبوله او عدمه . نظام عام
(استئناف مصر — ١٧ أبريل سنة
٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٦٧ نمرة ٤٣٧)
- ٦٣ استئناف . دعوى كلية . اقل من
٢٥٠ ج . قانون ٢٥ فبراير سنة ٩٢٥
صدور حكم تمهيدى قبل القانون .
جواز الاستئناف
(استئناف مصر — ١٠ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ من ٥٥٥ نمرة ٢٧٥)

- ٦٤ ١- استئناف . صحيفته . قص في الياقات .
عدم تجهيل الخصومة . لا بطلان - ٢ -
وضع يد على عقار . ايقاف العقار . التملك
بمضى المدة - ١٥ سنة .
(طنطا الكلية الاهلية - ٣١ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٧٠ نمرة ٢٢٧)
- ٦٥ استئناف . صورة الحكم . مطابقتها
للأصل . حالته
(استئناف مصر - ٣٠ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٣٨ نمرة ٢٦٣)
- ٦٦ استئناف . طريقة تقديمه . مخالفة المادة
١٧٨ . تقديمه بعريضة لقلم الكتاب .
عدم قبول الاستئناف
(نقض أهلى - ٢٣ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٩٥١ ص ٦٦٠ نمرة ٣٢٥)
- ٦٧ ١ - استئناف . طلبات . تغيير نظامها
٢ - حكم . قوة الشيء المحكوم
فيه . دعوى بطلان . عدم قبول .
غش . دعوى تعويض
(استئناف مختلط - ٢٩ فبراير سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٥ نمرة ١٠٣)
- ٦٨ استئناف . طلبات جديدة . عدم
جواز . شفعه . شريك . طلب .
ابداؤه بالاستئناف . عدم قبول
(اسكندرية الكلية الاهلية - ١٧
ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٦٠٤
نمرة ٢٩٩)
- ٦٩ استئناف . عدم قبوله . اتفاق على
اعتبار الحكم نهائيا . صحته
(استئناف مصر - ١٤ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٢٦ نمرة ٣٦٢)
- ٧٠ استئناف . فرعى . قبوله . بعد طلب
تأييد الحكم . فى فرنسا . فى مصر
(استئناف مصر - ٢٤ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٥٥٩ نمرة ٢٧٨)
- ٧١ ١ - استئناف . فرعى . من مستأنف
عليه على مستأنف عليه آخر . عدم جواز
٢ - مالك . عقار . مبنى البناء . خله
من فعل الجار . مسئولية
(استئناف مختلط - ٥ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٦٢٠ نمرة ٣٠٥)
- ٧٢ استئناف . قبوله . مدينون متضامنون
(استئناف مصر - ١٨ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٢٨٩ نمرة ١٤١)
- ٧٣ استئناف . قبوله . مندات مرتبطة
بعضها . تقدير نصاب الدعوى
(استئناف مصر - ٢٠ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٦٩٥ نمرة ٣٤٥)
- ٧٤ استئناف . قرار . تقط خلافة .
الفصل فيها
(استئناف اسبوط - ١٩ ديسمبر
٩٢٨ عدد ٢ ص ١٥٦ نمرة ٧٧)
- ٧٥ استئناف . قيده . ميعاد القيد
(استئناف مصر - ٣ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٢١ نمرة ٣٥٨)
- ٧٦ استئناف . قيده . ميعاد القيد
(استئناف مصر - ٢٣ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٧٧ نمرة ٤٤٤)
- ٧٧ استئناف . مبلغ اقل من النصاب .
مخالصة أكثر من النصاب . الحكم
بردها وبطلانها . جواز الاستئناف .
حاله
(الزقازيق الكلية الاهلية - ٥ مايو
سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٦٧ نمرة ٢٨٢)

٨٤ ١ - استئناف . ميعاده . تقديم
الصحيفة لقلم المحضرين . اعلانها
للخصم بعد الميعاد - ٢ - استحقاق .
دعوى . مواعيد الاستئناف . مادة
٦٠١ مرافعات

(استئناف مصر - ٢ ديسمبر سنة
٩٣٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٢٦ نمرة ٢٦١)

٨٥ استئناف . ميعاده . سريانه بالنسبة
للمعلن اليه . الحكم المعلن . باقى الخصوم
(استئناف اسيوط - ٢٠ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٠٧ نمرة ١٥٤)

٨٦ استئناف . ميعاده . سريانه بالنسبة
للمعلن اليه
(استئناف مصر - ٢٣ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٧٦ نمرة ٤٤٣)

٨٧ ١ - استئناف . ورثة . مصلحة
مشتركة . رفع استئناف من اعدام
لا يفيد الاخرين . عدم تجزئة النزاع .
تضامن . ضمان . استفادة من استئناف
الاخرين - ٢ - عدم التجزئة . مطالبة
بمبلغ موصى به - ٣ - وصية . ايقاف .
محله - ٤ - وصية . شكلها . حصولها
امام مطران الارمن الكاثوليك . صحتها
(استئناف مصر - ١٢ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٦٧٨ نمرة ٣٣٩)

استئناف

(انظر اجارة نمرة ٦ . حكم نمرة ٢٣٩ .
حكم غيابي نمرة ٢٤٤ و ٢٤٦ . دعوى
مدنية نمرة ٢٦٩ . دعوى منع تعرض
نمرة ٢٧٣ . دين نمرة ٢٨٣ . رد نمرة
٢٩٢ . قانون جنائي ٣٦١ . قيمة الدعوى
نمرة ٣٧٩ . مخالفات نمرة ٣٩٦ . نفاذ
معجل نمرة ٤٥٢)

٧٨ استئناف . منهم . دعوى مدنية .
مقبول دائما من المتهم ولو كان اقل
من النصاب الجائز استئنافه
(نقض أهلى - ١٢ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤١٩ نمرة ٢٠٥)

٧٩ ١ - استئناف . محاكم جناح . تهمة .
عدم سؤال المتهم عنها . اضراب
المتهم ومحاميه عن الدفاع . لا بطلان
٢ - قانون ١٩ اكتوبر سنة ٩٢٥ .
جناية عاهة مستديعة . محاكم الجناح .
اختصاص . عدم بطلان
(نقض أهلى - ١٠ اكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٥٢ نمرة ١٠)

٨٠ استئناف . مصاريق . جوازه حسب
الاحوال
(اسكندرية الكلية الاهلية - ٨
يناير سنة ٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٣٦
نمرة ٣٦٧)

٨١ استئناف . مواد مستعجلة . الحكم
فيها من المحكمة الكلية . ميعاد
الاستئناف ١٥ يوما

(استئناف مصر - ١٩ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٥٥٧ نمرة ٢٧٦)

٨٢ استئناف . ميعاد قيده . قبل الجلسة
بثمان وأربعين ساعة . طبيعة هذا الميعاد
(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٠
يوليه سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨٩ نمرة ٩٨)

٨٣ استئناف . ميعاده . اعلان الحكم .
تنفيذه . الاحكام المشمولة بالنفاذ .
(استئناف مصر - ٢٨ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٢٨٣ نمرة ١٣٥)

٣ - تزامم المستأجرين . اسبقية
التسجيل واثبات التاريخ - ٤ -
مستأجران بعقد ثابت التاريخ .
الاسبقية لواضع اليد
(مصر الكلية الاهلية - ١٧ مارس
سنة ٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٦١٢ نمرة ٣٠٣)
استعجال (انظر اجارة نمرة ١٢
حراسة نمرة ٢١٩)

اسهم بالفرنك (انظر شركة نمرة ٣١٦)

٩٣ استيداع . احالة اليه . تعويض . حاله
(مصر الكلية الاهلية - ٩ مايو سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٤٠ نمرة ١٧٠)

اشترك (انظر تحريض نمرة ١٦٣)

٩٤ اشكال فى التنفيذ . قاضى الامور
المستعجلة . مستندات الطرفين .
فحصها . وجوبه

(استئناف مختلط - ١٢ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٩٦ نمرة ٤٠٢)

٩٥ ١ - اشكال كيدى . رفضه - ٢ -
بحث الموضوع . عدم اختصاص
القاضى المستعجل

(استئناف مختلط - ٢٦ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩١٩ نمرة ٤٧٥)

اشكال (انظر اختصاص نمرة ٣١)

٩٦ اصابة . عجز عن الاشغال الخصوصية .
عدم ضرورة بيان المدة . المادة ٢٠٦ ع
(نقض أهلى - ٢٠ ديسمبر سنة
٩٢٨ عدد ١ ص ٤٧ نمرة ٤)

استبدال (انظر سند نمرة ٣١٢
وضامن نمرة ٣٣٠)

٨٨ استحقاق جزئى . تضمينات . مادة
٣١٢ مدنى

(اسكندرية الكلية الاهلية - ١١
ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٥٧
نمرة ٢٣٠)

٨٩ ١ - استحقاق . دعوى فرعية . معناها .
٢ - حكم . قوة الشئ . المحكوم فيه .
العبرة بالاسباب لا بالمنطوق

(اسكندرية الكلية الاهلية - ١٠
ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٧٧
نمرة ٢٨٨)

استحقاق (انظر استئناف نمرة ٨٤ .
نزع ملكية نمرة ٤٤٤)

استدلال . عيب فيه (انظر عيب نمرة ٣٥٢)

٩٠ استرداد عقارى . الحكم به مقابل
دفع الثمن . عدم سداد الثمن . انذار .
جواز طلب الحكم بسقوط الحق فى
الاسترداد

(استئناف مصر - ٢٤ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٥٤ نمرة ١١)

٩١ استرداد منقولات . حكم بالاستمرار
فى البيع . المعارضة فيه . حكم استئنافى
(مصر الكلية الاهلية - ٩ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٥١ نمرة ٢٢٦)

٩٢ ١ - استعجال . اندامه بعد رفع
الدعوى . الاستعجال من النظام العام
٢ - مستأجر . حق شخصى وعينى

- ١٠٠٠ اقتراء . حصوله أثناء التحقيق . اعفاء
(نقض أهلى — ٦ فبراير سنة ١٣٠٠
عدد ٧٥٦ من ٥٣٤ نمرة ٢٥٩)
- ١٠٠١ ١-افلاس . الصلح بين الدائن والمفلس .
مريانه على جميع الدائنين - ٢-افلاس .
كفيل . التزامه قبل الدائن . حدوده
(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٦
مايو سنة ١٢٩٩ عدد ٣ و ٤ من ٣١١
نمرة ١٥٧)
- ١٠٠٢ ١-افلاس . الحكم باثمهارة . التنازل عنه
من الدائن رافع الدعوى . عدم
جواز - ٢-افلاس . تسديد دين الدائن
المدعى . عدم جواز اعادة حرية
التصرف للمفلس
(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٧
اغتسطس سنة ١٢٩٩ عدد ٤ و ٣ من ٣١٧
نمرة ١٥٩)
- ١٠٠٣ ١-افلاس . تاريخ التوقف عن الدفع .
اختصاص . تسجيله بعد ذلك . بطلانه .
عدم جواز تمسك المدين بهذا البطلان .
٢- صلح مع المدين . حالة معينه
(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة
١٢٩٩ عدد ٥ من ٤٣٥ نمرة ٢١٥)
- ١٠٠٤ اقرار قضائى . اقرار غير قضائى . مذكرة .
اعلانها
(النيابة الكلية الاهلية — ٢٠ يناير
سنة ١٢٩٣ عدد ٩ و ٨ من ٧٤٧ نمرة ٢٧١)
- اقرار (انظر وقف نمرة ٤٧٣)
اقراض (انظر ربا نمرة ٢٩١)
- اصلاحية (انظر احداث نمرة ٢١)
اضراب (انظر استئناف نمرة ٧٩)
- ٩٧ اعتراف . عدم جواز تجزئته
(نقض أهلى — ٦ مارس سنة ١٣٠٠
عدد ٩٥٨ من ٦٧٥ نمرة ٢٢٧)
اعتراف بالالتزام (انظر نفاذ معجل
نمرة ٤٥١)
اعتراف بقبض الثمن (انظر عقد نمرة ٤٣٨)
اعتياد (انظر ربا نمرة ٢٩١)
- ٩٨ اعفاء من العقاب . عدم وجود نص .
(نقض أهلى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٢٩٩
عدد ٤٥٣ من ٢٧٦ نمرة ١٢٩)
اعفاء من الرسوم (انظر سرية نمرة ٣٠٦)
اعمال ادارية (انظر اختصاص نمرة ٢٥)
اعمال ادارية (انظر موظف نمرة ٤٣٧)
- ٩٩ ١- اعلان بالنيابة . تغيير محل الإقامة .
تجهيل العنوان - ٢ - افلاس . تصفية
قضائية . صفة التاجر . توقف عن
الدفع . وجوب قيامها معافى وقت
واحد
(نقض و ابرام فرنسا — ١٢ مارس
سنة ١٢٩٣ عدد ٩ و ٨ من ٧٩٨ نمرة ٤٠٨)
اعلان باطل (انظر دعوى مباشرة نمرة
٢٦٧)
اعلان حكم (انظر استئناف نمرة ٨٣
نزع ملكية نمرة ٤٤١)
اغلبية مطلقة (انظر طعون نمرة ٣٣٨)

- ١٠٥ اكره . تأثيره على المشارطات . حدوده
(اسبوط الكلية الاهلية — ٢٦
ابريل سنة ٩٢٨ عدد ٥ من ٤٤٧ نمرة
(٢٢٣)
اكره (انظر سرقة نمرة ٣٠٤)
- ١٠٦ التماس . مستندات كانت محجوزة
بفعل الخصم . شروطه
(استئناف مصر — ٢٢ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٢ من ١٥٠ نمرة ٧١)
- ١٠٧ ١- التماس . بحث نزاع سبق عرضه .
عدم الغش من الخصم . عدم قبوله
٢- عدم الفصل في طلب تحقيق .
رد المحكمة عليه
(استئناف مختلط — ٦ مارس سنة
٩٣٠ عدد ١٠ من ٩١٩ نمرة ٤٧٦)
- ١٠٨ التماس . تكرار الطعن به ضد حكم
واحد . عدم جواز ذلك
(استئناف مصر — ١٣ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٠٨ من ٦٨٧ نمرة ٢٤٢)
- ١٠٩ التماس . حجز ورقة بفعل الخصم .
ركن الغش
(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٧٠٦ من ٥٥٢ نمرة ٢٧٤)
- ١١٠ التماس . حكم ابتدائي اصبحت انتهائيا .
الحكم فيه . عدم جواز استئنافه
(استئناف مصر — ١٨ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ٤٠٣ من ٢٨٠ نمرة ١٣٣)
- ١١١ ١- التماس . حكم قاضي بقبول
الالتماس . تحديد جلسة لنظر الموضوع .
- جواز الالتماس فيه — ٢- التماس . حكم
صادر في الالتماس . جواز الطعن فيه
بطريق الالتماس من الخصم المحكوم
عليه فيه
(استئناف مصر — ٣ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٩٠٨ من ٦٩٢ نمرة ٣٤٤)
- ١١٢ التماس . عدم الفصل في احد الطلبات .
الفصل بدون اسباب . عدم قبول
الالتماس
(استئناف اسبوط ٨ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٥ من ٤٤٣ نمرة ٢٢١)
- ١١٣ التماس . غش . انكار وجود عقد .
عدم تقديم ورقة مثبتة للالتزام
(استئناف مصر — ٩ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٤٠٣ من ٢٦٩ نمرة ١٥٠)
- ١١٤ التماس . غش . تعريفه
(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ من ٤٣٣ نمرة ٢١٣)
- ١١٥ ١- التماس . غش . قبوله شكلا . سلطة
المحكمة . في موضوع الدعوى — ٢-
غائب غيبة منقطعة . التقادم ضده .
سريانه . المادة ٨٤ مدني
(طنطا الكلية الاهلية — ٣١ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ من ٤٦٨ نمرة ٢٣٦)
- ١١٦ التماس . غش . معناه . حدوده
(استئناف مصر — ٦ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٠٦ من ٥٤٠ نمرة ٢٦٥)
- ١١٧ ١- التماس . كذب . لا يصح سببا
٢- الحكم . بما لم يطلبه الخصم .

- الحكم بعدم قبول الدعوى . طلب
رفض الدعوى
(اسكندرية الكلية الالهية — ٢٦
نوفبر سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٧١
نمرة ٢٨٥)
التماس (انظر حواله نمرة ٢٥٠ . امر
تقدير نمرة ١٢٠)
امانه (انظر اختلاس نمرة ٣٥)
١١٨ امتياز المؤجر . المادة — ٦٧٠ مرافعات .
المادة ٣٦٦ مدنى . مستأجر من الباطن
(استئناف اسبوط — ٣٠ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦٠ نمرة ٨٢)
امتياز مؤقت (انظر اجاره نمرة ١١)
١١٩ امتيازات . دولة اجنبية . شراؤها
لعقار بفرنسا . عدم الرضوخ لقوانين
فرنسا . لا يحصل الا بالتخصيص
للسكنى . قانون شخصى . قانون عيى
(استئناف السين — ٣٠ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٨٠ نمرة ٢٤٥)
امتناع عن تسليم (انظر خطف نمرة ٢٥٧)
١٢٠ امر تقدير . معارضة . تظلم من الالتزام .
خلو الحكم . التماس
(استئناف مصر — ٢٣ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٣٩ نمرة ٢١٧)
١٢١ امر تقدير . المعارضة فيه . حدودها
قانونا
(استئناف مصر — ٦ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٥٤١ نمرة ٢٦٦)
امر تقدير (انظر استئناف نمرة ٤٩)
١٢٢ انتخابات . جدول الانتخاب . محل
اقامة . الاحتفاظ بمحل الاقامة الاصلى .
ضرورة اثبات العكس
(تور الجزئية — ٨ مايو سنة ٩٢٩
عدد ٧٥٦ ص ٦٢٥ نمرة ٣٢٠)
١٢٣ انتخاب . شريته . عدم وجود دليل
او قرينة . عدم التحقيق
(الزقازيق الكلية الالهية — ٣١
مايو سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٩٢ نمرة
٤٥٨)
انتخاب (انظر تأثير نمرة ١٥٦ .
حرمان ٢٢٢ . طعن ٣٣٢ و ٣٣٣
و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨
و ٣٣٩ . عضوية ٣٤١ . لجنة ٣٨١ .
محل اقامة ٣٩٥ . نصاب ٤٤٨)
انتقال الملكية (انظر تسجيل نمرة ١٧٩)
انتهاء المرافعة (انظر حكم غيابي نمرة ٢٣٤)
انقطاع (انظر حجز تحت اليد نمرة ٢١٣)
١٢٤ ١ - انكار التوقيع . تسويق . رفضه
٢ - سند تحت الاذن أو كميالة .
حوالة . دفع وقيل الدائن . عدم قبولها
(استئناف مصر — ٦ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٥٧ نمرة ٤٣١)
انكار (انظر احكام جنائية نمرة ٢٢)
١٢٥ اهانة . نقد . موظف عمومى . سوء
النية . حق المحكمة فى تقرير وجودها
(جنابات اسبوط — ٢٠ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٥٦٤ نمرة ٢٨٠)

١٢٩ بطلان اجراءات . عدم التمسك به .
زواله . حضور محام عن المدعى المدنى
بدون توكيل

(نقض أهلى — ١٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢٩
عدد ٢ ص ١٤٠ نمرة ٦١)

١٣٠ بطلان اجراءات . ورقة مختومة بالجمع
الاحمر . عدم اطلاع محكمة ثانى درجة
عليها . عيب جوهرى

(نقض أهلى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٣ و ٤ ص ٢٧٦ نمرة ١٢٨)

بطلان مرافعة (انظر استئناف نمرة ٥٢)

١٣١ بلاغ كاذب . اثبات صحته . واجب المبلغ .
(نقض أهلى — ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٢٤ نمرة ٤١٥)

١٣٢ بلاغ كاذب . تقديمه . مبلغ . شاهد .
اتفاق . قصد جنائى . سن المتهم .
اغفاله . بطلان

(نقض أهلى — ٦ مارس سنة ١٩٣٠
عدد ٨ و ٩ ص ٦٧٤ نمرة ٣٢٦)

١٣٣ بلاغ كاذب . حالة التحقيق . حصوله
اثناؤه . لا عقاب

(شين الكوم الجزئية الاهلية — ١٩
يناير سنة ١٩٢٩ عدد ١٠ ص ٩١٤ نمرة ٤٦٩)

١٣٤ بلاغ كاذب . حصوله باختيار المبلغ .
سبق التبليغ . لا يمنع العقوبة

(نقض أهلى — ٩ يناير سنة ١٩٣٠
عدد ٦ و ٧ ص ٥١٢ نمرة ٢٥١)

١٣٥ بلاغ كاذب . مسئولية مدنية . ضرر
ادبى . تعويضه . مقداره . نشر الحكم
الذى يصدر فى الدعوى

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٤ يناير
سنة ١٩٣٠ عدد ٩ و ١ ص ٧٤٠ نمرة ٢٦٩)

اهانة (انظر حوادث الجلسات نمرة ٢٥٢)

اوجه الطعن (انظر طعن نمرة ٣٣٧ .
محل اقامة نمرة ٣٩٥)

اوراق تجارية (انظر تقادم نمرة ١٩٢)

اوراق تجارية (انظر عيين نمرة ٤٨٣)

اوراق يانصيب (انظر دفع نمرة ٢٨١)

١٢٦ ايقاف التنفيذ . شروطه . الحكم الاول .
نهائى عند ارتكاب الجريمة الثانية .
العقوبة قائمة

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٤ مارس
سنة ١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨٤ نمرة ٩٤)

إيقاف (انظر حكم نمرة ٢٣٦ . دائن
٢٦٠ . دعوى عمومية نمرة ٢٦٦)

حرف ب

بحث الموضوع (انظر اشكال نمرة ٩٥)

بدأ تنفيذ (انظر اجارة نمرة ٦)

بضائع وامتعة منقولة (انظر بيع نمرة ١٣٩)

١٢٧ بضاعة . تصديرها . تسليمها . شروط
المادة ٤٢٠ مرافعات

(نقض و ابرام فرنسا — ٢٣ اكتوبر
سنة ١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٩ نمرة ١١٤)

١٢٨ ١ — بطريرك . علاج . اليونان .
العرف . المجانية . مصر . شك . تقدير
٣ — طبيب . اتعابه . اثبات

(استئناف مختلط — ٢٨ مارس سنة
١٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٦ نمرة ٤١)

- ١٣٦ بيع . استحقاق في تركة . تعريفه .
 شرط . مميزاته . بيع لاجنبي . حق
 الاسترداد . بيع جزء معين . عدم
 جوازه . استثناء بعض اشياء من
 التركة . جوازه
 (استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة
 ٩٣٠ : عدد ١٠ ص ٨٥١ نمرة ٤٢٩)
- ١٣٧ بيع اقطاع . محصول قائم على الارض .
 جواز بيعه . حق طلب تسليم القطن
 المبيع . المبالغ المدفوعة للبائع . الاحتجاج
 بها على الدائنين العاديين . حجز
 المزروعات واعتبارها في مقام الحجز
 تحت يد الغير . حق امتياز المؤجر
 ومداه . الاحتجاج به . نقل حق
 الامتياز على الثمن . المبالغ التي يدفعها
 المشتري . عدم الاحتجاج بها على
 المؤجر الممتاز
 (استئناف مختلط — ٢١ يناير سنة
 ٩٣٠ : عدد ٩٠٨ ص ٧٩٤ نمرة ٢٩٩)
- ١٣٨ بيع . بائع . اقرار بقبض الثمن . عدم
 جواز الطعن من البائع بالصورية .
 باعث . عدم جواز مناقشته
 (استئناف مصر — ٢٦ نوفمبر سنة
 ٩٢٩ : عدد ٤٠٣ ص ٢٩٥ نمرة ١٤٧)
- ١٣٩ بيع . بضائع وامتعة منقولة . عدم دفع
 الثمن . حق الفسخ . حق البائع في
 التعويض . مشتملاته
 (اسكندرية الكلية الاهلية — ٥ مايو
 سنة ٩٣٠ : عدد ٩٠٨ ص ٧٦٧ نمرة ٣٨١)
- ١٤٠ بيع . بطلانه . تهريب
 (استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة
 ٩٢٩ : عدد ٥ ص ٤٤٢ نمرة ٢٢٠)
- ١٤١ بيع . تسجيل . افضلية . عقد غير
 مسجل . صادر من المورث . عقد
 مسجل . من الورثة . الاخير مفضل .
 تدليس . سوء نية . لا تأثير
 (استئناف مصر — ١٠ ديسمبر سنة
 ٩٢٩ : عدد ٤٠٣ ص ٣٠٥ نمرة ١٥٣)
- ١٤٢ بيع . تسجيل . سوء نية . لا عبء به
 (مصر الكلية الاهلية — ٢ سبتمبر
 سنة ٩٢٩ : عدد ٥ ص ٤٥١ نمرة ٢٢٥)
- ١٤٣ بيع . حق انتفاع . حفظه للبائع او
 للغير مدى الحياة . لا وصية
 (استئناف مصر — ١٢٣ أكتوبر سنة
 ١٩٢٩ : عدد ٢ ص ١٥٢ نمرة ٧٣)
- ١٤٤ بيع . خيار الشرط . عدم تحديد مدة
 للتجربة . جواد . ٨ أيام . خطر الهلاك .
 مسئولية المشتري
 (نقض و ابرام فرنسا — ١٠ يناير
 سنة ٩٢٩ : عدد ٤٠٣ ص ٣٦٤ نمرة ١٨٦)
- ١٤٥ بيع . رهن . عدم تسليم عقود البيع .
 عدم تعدد وضع اليد . ثمن
 (استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة
 ٩٢٩ : عدد ٤٠٣ ص ٢٩١ نمرة ١٤٣)
- ١٤٦ بيع . شرط جزائي . تطبيق المادة
 ١٨١ مدني . عدم تنفيذ جزئي . فسخ
 البيع . تقدير التعويض
 (استئناف مختلط — ٢٦ يوليو سنة
 ٩٢٨ : عدد ٩٠٨ ص ٧٩٠ نمرة ٣٩٥)

١٥٣ بيع . وارث . طمعه في العقد . وصية .

جواز الاثبات بالبينه والقرائن

(استئناف مصر — ٤ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٢٩٧ نمرة ١٤٩)

١٥٤ بيع . وعد بالبيع . الوعد المفرد . جوازه

(استئناف مصر — ٣ ابريل سنة ٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٢٢ نمرة ٣٥٩)

١٥٥ بيع . وكالة . البائع عن فابريقة . مسئولية

(استئناف مختلط — ٦ يولييه سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦٢ نمرة ١٨٠)

بيع (انظر تسجيل نمرة ١٧٨ . رهن نمرة

٢٩٦ . شرط جزائي نمرة ٣١٤ . عقار نمرة

٣٤٢ . قاصر نمرة ٣٥٧)

حرف ت

تأجيل النطق بالحكم (راجع تعدد

نمرة ١٨٢)

تأجيل غير مسمى (انظر دعوى نمرة

٢٦٦)

١٥٦ ١ — تأثير على انتخاب . وجود رجال

الحفظ ومشايخ الحوارى . لزومه . غير

مؤثر — ٢ — نتيجة الانتخاب . حذف

الاصوات الباطلة . غير مؤثر . صحة

الانتخاب — ٣ — ورقة الانتخاب .

عدم تسويد كل الدائرة . لا مانع .

٤ — ورقة الانتخاب . استعمال قلم

١٤٧ بيع . عدم مطابقة المسلم للمشتري .

دعوى المطالبة بانقاص الثمن . التصرف

في المبيع . عدم قبول الدعوى

(نقض و ابرام فرنسا — ١٠ يونيه سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١١٠ نمرة ٥١)

١٤٨ بيع عقار . عقد لم يسجل . بيع ثان .

حكم القانون المدنى . قانون التسجيل

الجديد . حجة بين المتعاقدين فقط

(مصر الكلية الاهلية — ١٠ مارس

سنة ٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٦١٠ نمرة ٣٠١)

١٤٩ ١ — بيع قطن . البذرة التى يقدمها

المشتري . حق امتيازها على المحصولات

٢ — مؤجر . حق امتيازها والاحتجاج

به . عقد ثابت التاريخ . تأثيره

(استئناف مختلط — ١٣ نوفمبر سنة

٩٢٩ عدد ٩٥٨ ص ٧٩٣ نمرة ٣٩٧)

١٥٠ بيع قطن . شرط جزائي . حالة الضرر

حق المشتري فى التعويض الممنوع

عليه . فوائد المبالغ المدفوعة . الجمع

بينها وبين التعويض

(استئناف مختلط — ٢٦ نوفمبر سنة

٩٢٩ عدد ٩٥٨ ص ٧٩٤ نمرة ٣٩٨)

١٥١ بيع قطن . عدم التسليم . نزول فى

البورصة . عدم تأثيره على المشتري .

التعويض المستحق

(استئناف مختلط — ١٣ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٩٧ نمرة ٤٠٥)

١٥٢ بيع . مرض موت . الوارث الطاعن .

اجنبى عن المورث فى الطعن

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٦

نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٦٨

نمرة ٢٨٣)

تبدیل (انظر اختلاس نمرة ٣٥ و ٣٦ و ٣٧)

تبعية (انظر مسئولية نمرة ٤١٨)

تجريد المدين (انظر ضامن نمرة ٣٣٠)

تجزئة الدعوى (انظر استئناف نمرة ٦٢)

١٦٣ تحريض . اركانه

(نقض اهلى — ١٦ مايو سنة ٩٢٩
عدد ١ ص ٥٠ نمرة ٨)

١٦٤ تحكيم . حقوق الدفاع . عدم اخلال .

حكم . عدم جواز استئنافه
(امتئناف مختلط — ٢ مايو سنة ٩٢٩
عدد ٢ ص ١٩٦ نمرة ١٠٧)

١٦٥ ١ — تحكيم . تفسير عقد . حدوده

٢ — محكم . رده . اختصاص المحاكم

٣ — نفاذ فوري . قاضى الامور
الوقية . اختصاصه

(مصر الكلية الاهلية — ٩ مارس

سنة ١٩٣٠ عدد ٧ و ٦ ص ٨٧ نمرة ٢٩٣)

تحكيم (انظر حكم محكمين نمرة ٢٣٦)

تحويل (انظر دين نمرة ٢٨٤)

١٦٦ تخارج . تركة مدينة . جواز

(استئناف مصر — ١٣ نوفمبر سنة

٩٢٩ عدد ٤ و ٣ ص ٢٨٧ نمرة ١٤٠)

تدليس (انظر بيع نمرة ١٤١)

ترك (انظر دعوى نمرة ٢٦٨)

١٦٧ تركة . يعيها فى حياة المورث . هبة

مقرونة بشرط لمصلحة شخص آخر . جواز

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٨

يونيو سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٩٩ نمرة ٣٧)

كوريا بدل الاسود . عدم جوازه — ٥ —

لجنة الانتخاب . ايقاف عملها مؤقتا .

عدم تعطيل اعمالها . غير . مبطل

(المنصورة الكلية الاهلية — ١٥ يونيه

سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٩٨ نمرة ٤٦٢)

١٥٧ تأمين على الحياة . مبلغ التأمين . حق

الورثة فيه . ماهيته

(النيا الكلية الاهلية — ٣٠ سبتمبر

سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٦٠ نمرة ٢٣٢)

تأمين (انظر سيارة نمرة ٣١٣)

تاجر (انظر اعلان نمرة ٩٩)

١٥٨ تبديد . اركانه

(نقض اهلى — ١٧ اكتوبر سنة

٩٢٩ عدد ٢ ص ١٣٧ نمرة ٥٧)

١٥٩ تبديد . ركن النية .

(نقض اهلى — ٢١ نوفمبر سنة ٩٢٩

عدد ٤ و ٣ ص ٢٦٩ نمرة ١٢٣)

١٦٠ تبديد . وجوب تقديم الاشياء المحجوز

عليها . عدم مسئولية المالك

(نقض اهلى — ٢٨ نوفمبر سنة ٩٢٩

عدد ٤ و ٣ ص ٢٧٥ نمرة ١٢٧)

١٦١ تبديد . عقد الامانة . عدم وجوده .

لا عقاب

(نقض اهلى — ٢١ نوفمبر سنة ٩٢٩

عدد ٥ ص ٤١١ نمرة ١٩٧)

١٦٢ تبديد . البيانات المتعلقة به . بطلان

(نقض اهلى — ١٠ ابريل سنة ٩٣٠

عدد ١٠ ص ٨٢٤ نمرة ٤١٤)

١٧٣ تزوير . علامة . اصطناع صفيحة سيارة

(نقض أهلى — ٢٤ اكتوبر سنة ٩٢٩
عدد ٢ ص ١٢٩ نمرة ٦٠)

١٧٤ تزوير . ضرر . سند لانشاء مركز

حقيقى . لا ضرر

(الزقاقى الكلية الاهلية — ٢٢
نوفبر سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٥٦ نمرة ٢٢٩)

١٧٥ ١ - تزوير . ورقة . الحكم به بدون

طعن — ٢ - تزوير . شائبة ظاهرة

٣ - تزوير . الطعن به امام محكمة

الاستئناف لاول مرة . جواز — ٤ -

تزوير . الطعن به بعد قفل باب المرافعة

٥ - تزوير . الطعن به طعنًا كيديًا

(طنطا الكلية الاهلية — ٣١ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٧٢ نمرة ٢٣٨)

تزوير (انظر دعوى نمرة ٢٦٨ و ٢٦٩ و

٢٧٠ و ٢٧١)

١٧٦ تسجيل . تنبيه نزع الملكية . سقوطه .

تمسك المدين بذلك . عدم جواز

(استئناف مصر — ٢٥ يونيه سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٧٢ نمرة ٢٤)

١٧٧ تسجيل . تنبيه نزع الملكية . فوات .

١٦٠ يومًا . اعادة التسجيل . وجوب

(طنطا الكلية الاهلية — اول يونيه

سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ٢٨٥ نمرة ٩٥)

١٧٨ ١ - تسجيل . الدفع بعدم حصوله من

البائع . من ورثته . عدم جواز .

٢ - صورية . التمسك بها من الورثة

بنفس الطرق الجائزة للمورث — ٣ -

يسع من المورث فى حال الصحة .

١٦٨ تركة . التعاقد عليها فى حال الحياة . بطلان

(نقض و ابرام فرنسا — ١٩ فبراير
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦٦ نمرة ١٨٩)

١٦٩ ١ - تركة . ايضاء بالثلث . غير وارث .

عقد الوصية . توقيع الورثة . اجازة . فاذ

٢ - وصية . صحتها . عدم تحديد

شروط معينة . المادة ١٠٠ الائمة . حاله

٣ - وصية . نقل ملكية . لا ضرورة

لتسجيلها . قانون التسجيل . عدم تطبيقه

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٢ يناير
سنة ٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٣٨ نمرة ٣٦٨)

١٧٠ ١ - تركة . نزاع بين شخصين على

الميراث . ادخال باقى الشركاء . عدم

لزومه — ٢ - اختصاص المحاكم الاهلية .

اشخاص اجانب غير مختصين فيها .

عدم تأثيره — ٣ - قوة الشئ

المحكوم فيه . حكم قاطع . ركن

اساسى . الدفع به — ٤ - حكم

رفض الدعوى بمحالتها . غير قاطع

(استئناف مصر — ٢٤ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٥٦ نمرة ٤٣٠)

تركة (انظر محاكم مختلطة نمرة ٣٨٧ .

وقف نمرة ٤٧١)

تزامم المستأجرين (انظر استعجال نمرة ٩٢)

١٧١ تزوير . ورقة رسمية . عقد زواج . سن الزوجه

(جنابات قنا — ٣ يونيه سنة ٩٢٩

عدد ١ ص ٧٦ نمرة ٢٧)

١٧٢ تردير فى اوراق رسمية . تغيير السن .

فى عقد الزواج . قوة العقد فى الاثبات

(جنابات اسكندرية — ٩ سبتمبر سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٧٧ نمرة ٢٨)

١٨١ ١ - تعدد المستأجرين . التفاضل

بينهم . اسبقية التسجيل ووضع اليد

٢ - تسجيل عقد الأيجار . معناه

(الزقاق الكلية الاهلية — ٩ يناير
سنة ٩٣٠ عدد ٧٦ و ٧٧ ص ٨٥٥ نمرة ٢٩٢)

١٨٢ ١ - تعدد تأجيل النطق بالحكم .

عدم توقيع نسخة الحكم في الثمانية أيام

التالية لصدوره . عدم بطلان - ٢ -

اجراءات المحاكمة . طلب الكلام

في وصف الافعال المطروحة لوصف

اخر . عدم الأخذ بهذا الوصف .

عدم البطلان - ٣ - سرقة شيكات .

عقاب . اختلاس

(نقض أهلي — ٢٧ فبراير سنة ٩٣٠
عدد ٩٠٨ ص ٦٧١ نمرة ٣٣٣)

تعديل موضوع التهمة (انظر نقض نمرة ٤٥٦)

تعرض (انظر ضمان نمرة ٣٣١)

١٨٣ تعهدات . قبول . انعدامه . جريح . حمله

الى عيادة طيب . اتعاب

(نقض و ابرام فرنسا — ٤ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٧٩ نمرة ٢٤٣)

١٨٤ تعهدات . سبب مخالف للاداب .

بطلان . عدم جواز رفع دعوى به .

عقد ايجار . بيت للدعارة .

(استئناف باريس — أول فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٩٩ نمرة ٤١٠)

تعهدات (انظر ضامن نمرة ٣٣٠)

١٨٥ تعويض . اقارب المجنى عليه . درجة

قرايتهم للمجنى عليه

(شين السكوم الكلية الاهلية — ١٣ ابريل
سنة ٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٣٤٣ نمرة ١٧٢)

طعن الورثة فيه بانه عمل اضراراً بهم .

عدم جواز - ٤ - وارث . حقه في

الطمن في تصرفات مورثه . حالتين .

التصرف في مرض الموت والوصية

(الزقاق الكلية الاهلية — ٩ مايو
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٧٥ نمرة ٩١)

١٧٩ تسجيل . اثره في انتقال الملكية .

نظرية العلم وزوالها . علاقتها بطلب الشفعة

(استئناف مصر — ٢ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧١٣ نمرة ٣٥٤)

تسجيل (انظر افلاس نمرة ١٠٣

وبيع نمرة ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٨ و تعدد نمرة

١٨١ و عقد بيع ٣٤٩ و ملكية نمرة ٤٢٤)

تسليم (انظر بضاعة نمرة ١٢٧)

١٨٠ تشرد . وضع تحت المراقبة . وجوب

صدور حكمين نهائين

(نقض أهلي — ١٢ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤١٣ نمرة ٢٠٠)

تشويش (انظر حوادث الجلسات نمرة ٢٥٢)

تصفية حساب (انظر اختلاس نمرة ٣٥)

تصديق (انظر طعن نمرة ٣٣٣ و ٣٣٥)

تضامن (انظر استئناف نمرة ٨٧ . مزاد

نمرة ٤٠٣ مسئولية نمرة ٤١٢)

تضمنين (انظر مسئولية نمرة ٤١٨)

تضمنيات (انظر استحقاق جزئي نمرة

٨٨ . موظف نمرة ٤٣٧)

تظلم (انظر امر تقدير نمرة ١٢٠)

تعاقد (انظر تركه نمرة ١٦٨)

لحدود الدعوى . الحكم بالبراءة .
التعويضات . تطبيق . خطأ . بطلان
(نقض أهلى — ٣٠ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٩٥٨ ص ٦٦١ نمرة ٣٢٦)
تغيير وصف التهمة (انظر دفاع نمرة ٢٧٩
وغش نمرة ٣٥٤)

تفسير عقد (راجع تحكيم نمرة ١٦٥)
تفسير (انظر حوادث الجلسات نمرة ٢٥٢
وشهادة الميلاد نمرة ٣٢٦)

١٩٠ تقادم . مبرانه . ريع ٥ سنوات . حاله
(استئناف أسبوط — ٢٠ يناير سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ٨٠)

١٩١ ١- تقادم . دين على اقساط . الحلول
بالتأخير . مبدء التقادم — ٢ - تقادم .
انقطاعه . المطالبة بالدين — ٣ - تقادم .
انقطاعه . مطالبة الوكيل الموكل بالرهن
(استئناف مختلط — ٩ يونيو سنة
١٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦٢ نمرة ١٧٩)

١٩٢ ١- تقادم . اوراق تجارية . مادة ١٩٤
تجارى . حدود تطبيقها . اوراق
متداولة — ٢ - شركة . مطالبة الشريك
بنصيبه فى رأس المال . سقوطه بمضى
المدة . المادة ٦٥ تجارى . حدود
تطبيقها

(طنطا الكلية الأهلية — ٨ يناير سنة
١٩٣٠ عدد ٦ و ٧ ص ٥٨٣ نمرة ٢٩١)

١٩٣ تقادم . جنائى . دعوى مدنية . دعوى
عمومية . سقوطها بالعفو بعد رفع
الدعوى . قبل رفع الدعوى . تقادم

١٨٦ تعويض . الحكم به . نزاع مدنى .
حكم بالبراءة . رفض الدعوى المدنية .
تنافر بين اجزاء الحكم
(نقض أهلى — ١٢ ديسمبر سنة ٩٢٩
عدد ٥ ص ٤١٥ نمرة ٢٠٣)

١٨٧ تعويض . مالك . جار . ضرر
(المطارين الجزئية الاهلية — ١٢ أكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٩٥٨ ص ٧٨٣ نمرة ٣٩٢)

١٨٨ ١ - تعويض مدنى . الحكم به . عدم
تضامن فى النص . أثره بالنسبة للمحكوم

عليه نهائياً . تقدير التعويض . سلطة محكمة
النقض — ٢ - طعن . عدم الفائدة . رفضه
(نقض أهلى — ١٧ أبريل سنة ٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٣٦ نمرة ٤٢١)

تعويض (انظر اجارة نمرة ٩ . استيداع
نمرة ٩٣ . بلاغ كاذب نمرة ١٣٥ . بيع
نمرة ١٣٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٥ . منع
تعرض نمرة ٢٧٣ . وسب نمرة ٣٠٠ .
سمسار نمرة ٣٠٩ . شيك نمرة ٣٢٨ . مسئولية
نمرة ٤١٢ و ٤١٤ . موظف نمرة ٤٣٨ .
نصب نمرة ٤٥٠ . وصية ٤٦٤)

تعويضات (انظر تغيير صفة نمرة ١٨٩ .
قوة الشئ . المحكوم فيه نمرة ٣٧٥ .
جمعيات ٢٠٤ . شرط جزائى نمرة ٣١٤ .
مصاريف نمرة ٤٢١ . موظف نمرة ٤٣٧ .
نزع ملكية نمرة ٤٤٧)

تنبيه (انظر فوائد نمرة ٣٥٢)

١٨٩ تغيير صفة المدعى عليه فى محكمة
الاستئناف من تلقاء نفسها . تجاوز

جميعها اختصاص تأثيره على التنفيذ
وأثره في الامتياز .

(استئناف مصر — ١٤ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٦٣ نمرة ٤٣٤)

تنفيذ . (انظر اختصاص نمرة ٢٦
وجمارك نمرة ٢٠٣ وحكم ٢٣٢)

١٩٨ تهديد . طلب شرعى . المادة ٢٨٤ ع . عقاب
(نقض اهلى — ٢١ اكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٣ نمرة ٦٤)

تهديد باستعمال أسلحة . (انظر سرقة
با كراه نمرة ٣٠١)

تهديد . (انظر طعن نمرة ٣٣٤ . محل
اقامة نمرة ٣٩٥)

توكيل غير مصدق عليه (انظر دعوى
مباشرة نمرة ٢٦٧)

توزيع (انظر اختصاص نمرة ٢٦)

ح ر ف ث

ثمن . (انظر بيع نمرة ١٣٨ و ١٤٥ و ١٤٧)

ح ر ف ج

جار . (انظر تعويض نمرة ١٨٧)
مناور نمرة ٤٢٦)

١٩٩ جبانات . املاك عامة . ابطال الدفن
فيها . بقاؤها في الاملاك العامة

(استئناف مصر — ٢١ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٣٤ نمرة ٢١١)

مدنى . اختصاص المحكمة المدنية

(جيف — ٢٢ اكتوبر سنة ٩٢٨
عدد ٧٥٦ ص ٦٢٣ نمرة ٣١٥)

١٩٤ تقادم . ايقاف . سر يانه . قاصر .

وارث . شريك بالغ . شيوخ
(استئناف ديموند — ٢٨ فبراير سنة
١٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٩٩ نمرة ٤١١)

١٩٥ تقادم . مدته . احتسابها بالتقويم الهجرى

(استئناف مصر — ١٧ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٤٩ نمرة ٤٢٨)

تقادم (انظر ارتفاع نمرة ٤٤ . التماس
نمرة ١١٥ . حق اتفاق نمرة ٢٢٦ . محاماة
نمرة ٣٩٠ . وقف نمرة ٤٧٢ . وكيل نمرة ٤٧٧)

تقدير الدعوى . (انظر استئناف نمرة
٥٣ و ٧٣ . حكر نمرة ٢٣٠)

تقرير (انظر استئناف نمرة ٨٢ . قرار
نمرة ٣٦٨)

تكليف رسمى . (انظر عقار نمرة ٣٤٥)

تملك عقار . (انظر استئناف نمرة ٧١)

تملك بمضى المدة (انظر حق ارتفاع نمرة ٢٢٥)

تنازل (انظر طعن نمرة ٣٣٦ و ٣٣٧)

١٩٦ تنظيم . خط التنظيم . بناء خارجة . عدم

صدور مرسوم نزع ملكية . عدم جواز .
(طنطا الكلية الأهلية — ١٣ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٤٥ نمرة ١٧٣)

١٩٧ تنفيذ . حق الدائن فيه على املاك المدين

للظروف الخفيفة . حكم الجنب بعدم
جواز نظرها . احالة من جديد على
قاضى الاحالة . وجوب نظرها امامه
واحالتها على محكمة الجنايات

(نقض أهلى — ١٧ ابريل سنة ١٣٠٠
عدد ١٠ ص ٨٤١ نمرة ٤٢٥)

٢٠٦ جنایة. قانون تجنیح الجنایات. اختصاص

القاضى الجزئى . تطبيق المادة ١٧ ع
(بني سوييف الكية الاهلية — ١٨ فبراير
سنة ١٣٢٨ عدد ٧٦٥ ص ٥٦٦ نمرة ٢٨١)

جنایة (انظر سرقة باكره نمرة ٣٠٤)
جنحة مباشرة (انظر احكام جنائية نمرة ٢٢)

٢٠٧ جهاز الزوجة . عدم احقية الزوج في

الانتفاع به إلا باذنها

(ممر الكية الاهلية — ٢٦ مايو
سنة ١٣٠٠ عدد ٩٠١ ص ٧٧٠ نمرة ٣٨٣)

حرف ح

حادثة (انظر مسئولية نمرة ٤١٢)

٢٠٨ حجر . بكم . صمم . عدم جواز

(مجلس حسبي على — ١٧ نوفمبر سنة
١٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٢٧٧ نمرة ١٣٠)

حجر (انظر مجلس حسبي نمرة ٣٨٣)

٢٠٩ حجز ادارى على محصول . نفاذه

معارضة مالك الارض . عدم جوازها

(استئناف مصر — ٢ ابريل سنة
١٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٢١ نمرة ٣٥٧)

٢١٠ ١ - حجز مال المدين لدى الغير. اختصاص

دائن ومدين . وطنيان . اختصاص

الحاكم الاهلية — ٢ - النفاذ المؤقت .

عدم تعلقه بالنظام العام . جواز الاتفاق

٢٠٠ جرائم وقتية . جرائم مستمرة . الاثر

الرجعى لسريان القانون .

(المنيا الكية الاهلية — ١٩ يناير
سنة ١٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٤٥ نمرة ٣٧٠)

٢٠١ ١ - جريمة . تعيين تاريخ وقوعها .

مسألة موضوعية . تعليلها بأسباب قانونية

رقابة محكمة النقض — ٢ - خيانة امانة .

تبديد . تحديد يوم للبيع . بدء سريان

مدة السقوط — ٣ - جريمة خيانة الامانة

جريمة وقتية — ٤ - سلطة محكمة النقض

في تعيين تاريخ ارتكاب الجريمة .

(نقض أهلى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٤٥٣ ص ٢٦٥ نمرة ١٢١)

٢٠٢ ١ - جريمة . تاريخ وقوعها . سلطة قاضى

الموضوع — ٢ - خيانة الأمانة . تحديد تاريخ

ارتكابها . حرية قاضى الموضوع وسلطته

(نقض أهلى — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٣٨ نمرة ٤٢٣)

جلسة . (انظر سرية ٣٠٦)

جلسات . (انظر حوادث نمرة ٢٥٢)

٢٠٣ جمارك . غرامة جمركية . التنفيذ بها .

(قنا الكية الاهلية — ٤ يونيه
سنة ١٩٢٩ عدد ٩٠٨ ص ٧٢٧ نمرة ٣٦٣)

٢٠٤ جمعيات . دعاوى امام القضاء . حق

التدخل فيها . تعويضات . ضرر المشتركين

(نقض وايرام فرنسا — ٢٥ فبراير
سنة ١٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٧٨ نمرة ٢٤١)

جنحة مباشرة (انظر دعوى عمومية

نمرة ٢٦٩)

٢٠٥ جنایة . حكم جنح بعدم الاختصاص .

احالة من قاضى الاحالة على محكمة الجنب

القصد الجنائي . توفره . السبب عدم اهميته
(نقض أهلى — ١٧ ابريل سنة ٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٣٧ نمرة ٤٢٢)

٢١٧ حراسة . استعجال . عدم جواز . حاله .
(استئناف مختلط — ١٨ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٦ و ٧ ص ٦٢٢ نمرة ٣١٣)

٢١٨ حراسة . بين وطنيين . اجنبى ليس داخل
فى الخصومة . المحاكم المختلطة . اختصاص
(استئناف مختلط — ٣ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٨ نمرة ٤٥)

٢١٩ حراسة . دعوى موضوعية . اختصاص
محكمة الموضوع . دون قاضى الأمور
المستعجلة
(استئناف أسبوط — ٢٣ سبتمبر
سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٧٤ نمرة ٢٦)

٢٢٠ حراسة . وجود نزاع أو خطر . تقديره
سلطة القاضى

(الازبكية الجزئية — ٢٠ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ٩ و ٨ ص ٧٨١ نمرة ٣٩٠)

حراسة (انظر وقف نمرة ٤٦٨)

٢٢١ حرب . اعمال السلطة العسكرية .
السلطة القضائية . رقابة . حدودها . حاله
(استئناف مختلط — ٢٩ مارس سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٧ نمرة ٤٢)

٢٢٢ حرمان من حقوق الانتخاب . بيانها .
بطريق الحصر . عدم تجاوزها .
(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٨ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨١٨ نمرة ٤٥٢)

٢٢٣ حساب جارى . فتح اعتماد به . تأمين
بضائع عليه . التصريح للبنك ببيعها .
وكالته . المادة ٧٨ تجارى

(النيابة الكلية الاهلية — ٣٠ سبتمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤ و ٣ ص ٣٢١ نمرة ١٦١)

على عدم شمول احكام محكمة أول درجة
بالنفاذ حتى تصبح نهائية

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٩
ابريل سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩١ نمرة ٩٩)

٢١١ حجز تحت اليد . حكم غيابى . انقطاع
سريان مدة السقوط

(العطارين الجزئية — ١٠ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٩ و ٨ ص ٧٧٦ نمرة ٣٨٧)

٢١٢ ١ - حجز تحت يد الغير . الديون التى

يضمن وفائها . ديون مستقبلية . سؤال

٢ - حجز تحت يد الغير . ثمن عين مبيعة .

عدم التسليم . التقرير بما فى الذمه . حالته

(استئناف مختلط — ٦ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٣٦١ نمرة ١٧٨)

٢١٣ حجز تحت يد الغير . اخبار المحجوز

عليه . وفاته قبل الاخبار . اعلان

الورثة . الميعاد القانونى . مبدأه

(جرجا الجزئية الاهلية — ٣ نوفمبر
سنة ٩٢٨ عدد ٩ و ٨ ص ٧٧٥ نمرة ٣٨٦)

٢١٤ حجز تنفيذى . تحفظى . المحجوز منهصوص

عليها فى القانون على سبيل الحصر

(طنطا الكلية الاهلية — أول يونيو
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦٨ نمرة ٨٧)

٢١٥ حجز مالمدين لدى الغير . مقاصة

سابقة . حالته .

(استئناف مختلط — ٤ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٩ نمرة ٤٧)

حجز تحفظى (انظر سند نمرة ٣١١)

حجز مزروعات انظر بيع اقطان نمرة ١٣٧

٢١٦ ١ - حد فاصل . ازالة جزء منه . عدم

صلاحية . عقاب - ٢ - هدم الحد الفاصل .

حق المرور والشرب (انظر ارتفاق
نمرة ٤٣). حق شخصى او عينى (انظر
استعجال نمرة ٩٢). حق امتياز وحق
تسليم (انظر بيع اقطان نمرة ١٣٧).
حق الفسخ (انظر بيع نمرة ١٣٩).
حق امتياز (انظر بيع نمرة ١٤٩). حق
المشترى (انظر بيع نمرة ١٥٠). حق
الحبس (انظر دائن نمرة ٢٦١). حق
الدائن (انظر عقار نمرة ٣٤٢). حق
المنفعة (انظر عتد بيع نمرة ٣٤٨). حق
المشترى (انظر قاصر نمرة ٣٥٣). حق
اختصاص (انظر نزع ملكية نمرة ٤٤٣).
حق غير قابل للتجزئة (انظر نزع
ملكية نمرة ٤٤١) حقوق الدفاع (انظر.
تحكيم نمرة ١٦٤)

٢٣٠ حكر. ماهيته. تقدير الدعوى.

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٣ يولي
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦٦ نمرة ٨٦)

٢٣١ حكر. نزاع فى أصله. النزاع فى

مربوطه. تقدير الدعوى. ايراد مؤيد
(استئناف مصر — ١٢١ اكتوبر سنة

٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٢٨٢ نمرة ١٣٤)

حكر. (انظر وقف ٤٦٩)

٢٣٢ ١- حكم. اعلانه. صور متعددة لجميع

الخصوم. ضرورة ذلك — ٢- اذار بقيد

استئناف. صورة واحدة. لجميع

الخصوم. بطلان

(استئناف أسبوط — ٦ نوفمبر سنة

سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦٢ نمرة ٨٣)

حساب (انظر وصى نمرة ٤٦٤. وكالة
نمرة ٤٧٥)

٢٢٤ حق ارتفاق. تقادم. استعمال محدود.

حالة الامكنة. تعديل. عدم الاحتجاج

(نقض و ابرام فرنسا — ٣ ديسمبر

سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٧٨ نمرة ٢٤٢)

٢٢٥ ١- حق ارتفاق. غير ظاهر. اثبات

٢- حق مرور. دعوى يد. حاله

(استئناف مختلط — ١١ ابريل

سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٨ نمرة ٤٤)

٢٢٦ حق ارتفاق. مصرف فى ارض وقف.

عدم جواز تملكه إلا بمضى ٣٣ سنة

(استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة

٩٢٩ عدد ٤٣ ص ٢٩٢ نمرة ١٤٤)

٢٢٧ ١- حق استعمال. حدوده. عدم الاساءة

الى الغير — ٢- وكيل. التتحنى عن الوكالة.

قصد ابطال الاجراءات. عدم جواز

٣- وكالة. قاعدة «لا يجوز لغير الملك ان

يترافع بوكيل». معناها.

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٩ مايو

سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨٠ نمرة ٩٢)

٢٢٨ حق الانتفاع. استعمال. حدوده.

(منوف الجزئية الاهلية — ١٨ يناير سنة

١٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٨١ نمرة ٣٩٣)

٢٢٩ حق الملكية. راهب. حق الارث عنه.

(اسكندرية الكلية — ٢٢ فبراير

سنة ١٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٥٤ نمرة ٣٧٥)

حق الدفاع (انظر اخلاص بحق الدفاع

نمرة ٤٠ و ٤١ و ٤٢). حق ارتفاق

(انظر ارتفاق نمرة ٤٣ و ٤٤ و ٤٥)

- ٢٢٣ حكم . اعلانه . خلوه من الصيغة التنفيذية . صحة الاعلان . سريان ميعاد الاستئناف .
(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٣٩ نمرة ٢١٨)
- ٢٢٤ حكم براءة . الغاؤه . عدم الرد على اسبابه . بطلان
(نقض أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٢٦٩ نمرة ١٢٢)
- ٢٣٥ حكم . تناقض بين الأسباب . عدم البطلان
(نقض أهلى — ٢٤ اكتوبر سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤١ نمرة ٦٢)
- ٢٣٦ حكم جنائى . قوته أمام المحكمة المدنية . حدود . حجته
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٣٠ يولييه سنة ٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٣١٢ نمرة ١٥٨)
- ٢٣٧ حكم حضانة . تسليم طفل لجدته . امتناع الأب . عقاب
(نقض أهلى — ٣١ اكتوبر سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٢ نمرة ٦٣)
- ٢٣٨ حكم : حضور التهم بعض الجلسات . حكم غيابى . ميعاد استئنافه
(نقض أهلى — ٢ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٢٧ نمرة ٢٠٨)
- ٢٣٩ حكم . شموله بالنفاذ . تسييبه
(استئناف مصر — ١٦ سبتمبر سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٩ نمرة ٧٠)
- ٢٤٠ حكم . شهادة شهود . مخالفة للمحضر . بطلان
(نقض أهلى — ٢ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٢٨ نمرة ٢٠٩)
- ٢٤١ حكم غيابى استثنائى . عدم تنفيذه فى الستة شهور التالية لصدوره . عدم سقوطه
(استئناف مصر — ٢٤ يونيو سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٦٩ نمرة ٢١)
- ٢٤٢ حكم غيابى . انتهاء المرافعة . تأجيل النطق بالحكم . غياب التهم فى جلسة تلاوة الحكم . حكم حضورى . ميعاد النقض .
(نقض و ابرام فرنسا — ٢ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١١١ نمرة ٥٣)
- ٢٤٣ حكم غيابى . سقوطه لعدم تنفيذه بقوة القانون
(استئناف مصر — ١٠ يونيو سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٨ نمرة ٦٨)
- ٢٤٤ ١ - حكم غيابى . سقوطه . لعدم تنفيذه بمضى ستة أشهر . معناه - ٢ - ليس من النظام العام . التنازل عنه قبل الحكم . عدم جواز .
(الرقازيق الكلية الاهلية — ٢٩ مايو سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨٣ نمرة ٩٣)
- ٢٤٥ حكم محكمين . دعوى بطلانه . جواز أثرها . إيقاف تنفيذ الحكم
(الرقازيق الكلية الاهلية — ٢٩ مايو سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٨٧ نمرة ٣٣)
- ٢٤٦ حكم مرسى المزاد . قاضى البيوع . استئناف الحكم . طلب تصحيح خطأ مادى من الدائن . عدم قبول الدعوى
(استئناف أسبوط — ١٨ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٤٤ نمرة ٢٢٢)

٢٤٧ حكم . نفاذ . منازعة في بند من العقد . حالة

(استئناف مصر — ١٦ سبتمبر سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٩ نمرة ٦٩)

حكم (انظر احكام جنائية نمرة ٢٢ . اختصاص نمرة ٢٦ . استئناف نمرة ٥٤ و ٥٦ و ٦٣ و ٦٩ . استحقاق نمرة ٨٩ . تركة نمرة ١٧٠ . تعدد نمرة ١٨٢ . تغيير صفة نمرة ١٨٩ . جنائية نمرة ٢٠٦ . حجز تحت اليد نمرة ٢١٠ . رد نمرة ٢٩٢ . عيب نمرة ٣٥٢ . قوة الشيء المحكوم فيه نمرة ٣٧٤ و ٣٧٧ . مخلفة نمرة ٣٩٧ . نصب نمرة ٤٥٠ . وقف نمرة ٤٦٩ . يمين متممة نمرة ٤٨٠ . حلول الدين (انظر دين نمرة ٢٨٨)

٢٤٨ ١ - حوالة . أجنبي . اسم مستعار . جواز - ٢ - اختصاص . الفصل في مسألة الاختصاص . حق محكمة الاستئناف في الفصل في الموضوع

(استئناف مختلط — ٥ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٣٦٣ نمرة ١٨٤)

٢٤٩ حوالة . سند مدني . ما للمدين من الدفوع (اسكندرية الكلية الاهلية — ١٩ مارس سنة ٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٥٨ نمرة ٣٧٨)

٢٥٠ ١ - حوالة . شرط رضا المدين . دفع الدين عن الغير . المادة ١٦١ مدني . محل تطبيقها - ٢ - دين . متنازع فيه . غير متنازع فيه . حوالة . وجوب الحصول على رضا المدين فيها

(استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٢٩٣ نمرة ١٤٥)

٢٥١ ١ - حوالة . ضمان المحيل وجود الدين . عدم تجزئة الدعوى . تمثيل كل منهما للآخر - ٢ - التماس . القضاء بما لم يطلبه أحد الخصوم . حالته

(استئناف مصر — ١٩ فبراير سنة ٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٦٩٠ نمرة ٢٤٣)

حواله (انظر استئناف نمرة ٤٧ . انكار توقيع نمرة ١٢٤ . دين نمرة ٢٨٥ . صلح نمرة ٣٢٩)

٢٥٢ ١ - حوادث الجلسات . تشويش .

اعتداء على هيئة المحكمة . عدم وجوب سماع أقوال النيابة . أمام المحكمة المدنية . وجوب سماعها بجلسات المحاكمات الجنائية .

٢ - تفسير عبارة « من تلقاء نفسها » المادة ٨٩ مرافعات، ٣ - محاكمة المحامي .

تشويشه بالجلسات . وجوب توقيع العقوبة البدنية فوراً - ٤ - المحامي . هل يعتبر من المأمورين الموظفين بالمحكمة

٥ - المحامي . معاقبته على ما يقع منه بالجلسة - ٦ - تفسير كلمة اهانة (المادة

١١٧ ع) - ٧ - اهانة . اسناد الخطأ للمحكمة . عقب الحكم

(نقض أهلي — ٣٠ يناير سنة ٩٣٠ عدد ٦ و ٧ ص ٥٢٥ نمرة ٢٥٨)

٢٥٣ حيازة . اختلاس . وضع اليد

(نقض أهلي — ٢٤ يناير سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٤٩ نمرة ٦)

٢٥٤ حيازة . منع الحيازة بالقوة . شيوع . جريمة

(نقض أهلى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٥ ص ٤١٢ نمرة ١٩٩)

٢٥٥ حيازة . منع الحيازة . قوة . وجوب

اثباتها بالحكم . نقص فى البيان

(نقض أهلى — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٥ ص ٤١٤ نمرة ٢٠١)

حرف خ

خادم . (انظر مسئولية نمرة ٤١١)

خبراء . (راجع مسئولية نمرة ٤٠٦)

خضم ثالث . (انظر استئناف نمرة ٥٨)

خطأ . (انظر قتل نمرة ٣٦٥ . مسئولية

نمرة ٤٠٩ و ٤١١ و ٤١٣)

٢٥٦ خطبة . عدول . اعتساف فى استعمال

الحق . مسئولية .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٣٥٠ نمرة ١٢٤)

٢٥٧ خطف الاطفال . والدان . لاعتقوبة .

امتناع عن تسليم . مفاقة

(نقض أهلى — ٢ يناير سنة ١٩٣٠
عدد ٦ و ٧ ص ٥٠٧ نمرة ٢٤٧)

٢٥٨ خطف البنات . الخاطف الأب . لعقاب

(جنابات أسبوط — ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٦ و ٧ ص ٢٥٦ نمرة ٢٧٩)

٢٥٩ خلط الشراب . اركان الجريمة . نوع

المواد التى خلط بها . وجوب بيانها بالحكم .

(نقض أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٣ و ٤ ص ٢٧١ نمرة ١٢٤)

خلل (انظر استئناف نمرة ٧١)

خيار الشرط (انظر بيع نمرة ١٤٤)

خيانة أمانة (انظر اختلاس نمرة ٣٥ .

جريمة نمرة ٢٠١)

حرف د

٢٦٠ دائن . إيقاف المدين لعقاره . ضرر

مباشر . أثر مباشر . شك . دعوى بطلان

التصرفات . عدم جواز . اغتناء الوقف .

دعوى de in rem verss .

(استئناف مختلط — ٩ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ١ ص ١٠٩ نمرة ٤٩)

٢٦١ ١ - دائن عادى . مال المدين . دعوى

حراسة . عدم جواز . استثناء . حالة .

٢ - حق الحبس . طبيعته . نتائج . حالته .

(استئناف مختلط — ٣ ابريل سنة ١٩٢٩
عدد ١ ص ٨ نمرة ٤٦)

دائن . (انظر اختصاص نمرة ٢٦ .

نزع ملكية نمرة ٤٤١)

دائنون . (انظر نزع ملكية نمرة ٤٤٣ وقف

نمرة ٤٧٤)

٢٦٢ دخول عقار فى حيازة الغير . تعيين قصد

المتهم . عقاب .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٠ نوفمبر

سنة ١٩٢٩ عدد ٧ و ٦ ص ٥٩١ نمرة ٢٩٥)

٢٦٣ دعاوى وضع اليد . تكبير . فتح مطل

بطريق التسامح . لا يعتبر تعرضاً . حق

المطل . أرض فضاء . عدم اكتسابه

بمضى المدة

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٦ نوفمبر

سنة ١٩٢٩ عدد ٧ و ٦ ص ٥٩٢ نمرة ٢٩٧)

- ٢٦٤ ١- دعوى التنازل عنها. أو تركها. التمييز بينهما- ٢- دعوى التزوير. تركها. عدم قبول
(استئناف مصر - ٢٥ مارس سنة ٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٠٢ نمرة ٣٤٩)
- ٢٦٥ دعوى بوليصة. شروطها.
(استئناف مصر - ١٤ أبريل سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٦٤ نمرة ١٣٥)
- ٢٦٦ دعوى تزوير. رفعها. ضد التمسك بالورقة. صحته.
(استئناف مصر - ٢٨ أبريل سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٧٨ نمرة ٤٤٥)
- ١٦٧ دعوى تزوير. سلطة المحكمة. الحكم بصحة الورقة بدون حاجة للحكم بقبول الأدلة
(كفر الشيخ الجزئية - ١٢ مايو سنة ٩٢٨ عدد ١٠ ص ٩١١ نمرة ٤٦٧)
- ٢٦٨ دعوى عمومية. تحريكها. من يملكه. قرار حفظ. عدم قبول تحريكها من المدعى المدنى بسبب ظهور أدلة جديدة. بعد قرار الحفظ
(نقض وإبرام فرنسا - ١٦ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٣٦٦ نمرة ١٩١)
- ٢٦٩ دعوى عمومية. تحريكها بطريق اللجنة المباشرة. صدور قانون بمنع رفعها. عدم تأثيره عليها
(نقض أهلى - ١٢ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤١٧ نمرة ٢٠٤)
- ٢٧٠ ١- دعوى عمومية. ميعاد سقوطها. حالاته - ٢- تأجيل لأجل غير مسمى. إيقاف الدعوى. تأثيره على إيقاف سقوط الدعوى العمومية
(الزقازيق الكلية الأهلية - ٢١ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ٨٨٠ نمرة ٤٤٧)
- ٢٧١ دعوى. قيمتها. تقديرها.
(استئناف مختلف - ١٢ ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٦ و ٧ ص ٦٢٢ نمرة ٣١١)
- ٢٧٢ ١ - دعوى مباشرة. صحة رفعها. توكيله غير مصدق عليه. عدم قبوله. ٢ - دعوى عمومية. سقوط الحق فيها. احتساب مدتها. كيفيته - ٣ - إعلان باطل. غير قاطع لمدة السقوط
(نقض أهلى - ١٧ أبريل سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٣٤ نمرة ٤١٩)
- ٢٧٣ دعوى. مدعون متعددون. رابطة قانونية بينهم.
(مصر الكلية الأهلية - ١٢ مايو سنة ٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٣٤٢ نمرة ١٧١)
- ٢٧٤ دعوى مدنية. تزوير. رفضها. دعوى عمومية مباشرة. عدم قبولها ابتدائياً. استئناف النيابة فقط. قبوله. الحكم فيها. تدخل المدعى. عدم قبوله
(نقض أهلى - ١٠ أبريل سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٢٥ نمرة ٤١٦)
- ٢٧٥ ١ - دعوى منع تعرض. دعوى تثبيت ملكية. زوال الاولى - ٢ - استئناف. طلبات جديدة. استعداد المدعى عليه فيها - ٣ - دعوى منع تعرض. دعوى تثبيت ملكية. تعويض ترك الفصل فيه أمام محكمة الاستئناف
(مصر الكلية الأهلية - ١٧ مارس سنة ٩٣٠ عدد ٦ و ٧ ص ٦١١ نمرة ٣٠٢)
- ٢٧٦ دعوى نزاع ملكية. ميعاد رفعها. معارضة فى التتبع. الحكم النهائى الصادر فيها
(استئناف مصر - ١٤ أبريل سنة ٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٢٥ نمرة ٣٦١)

٢٨١ الدفع خاض بالمقامرة والمراهنة . صمت

القانون المختلط . المادة ١٤٨ . القانون

نمرة ١٠ الصادر في سنة ٩٢٢ . أوراق

اليانصيب . قانون نمرة ١٠ الصادر في

سنة ٩٠٥ . السندات ذات الأنصبة .

الرهان المتبادل . الامين المودعة تحت

يده . المبالغ المراهن عليها . المراهنة فيما

بين المراهنين . عدم تقرير دعوى .

الدفع الخاص بالمراهنة

(استئناف مختلط — ١٠ مايو سنة

٩٢٩ عدد ٩٠٨ ص ٧٩٠ نمرة ٣٩٦

دفاع (انظر شهادة نمرة ٣٢٥)

دفع بسقوط الحق (انظر وصي نمرة ٤٦٣)

٢٨٢ دوائر محكمة الاستئناف بمجتمعة . الاحالة

اليها . حالتان . مادة ٣٧ . مكررة . مرافعات

(استئناف مصر — دوائرها بمجتمعة)

٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٢٧٩

نمرة ١٣٢)

دولة أجنبية (انظر امتيازات نمرة ١١٩)

٢٨٣ دين . اعتراف بمجزء منه . الجزء الباقي منه

أقل من النصاب . استئنافه . بحث السند

(استئناف مصر — ٢٥ يونيو سنة

٩٢٩ عدد ١ ص ٧١ نمرة ٢٣)

٢٨٤ ١- دين قابل للتحويل . أوجه الدفع الجائرة

ضد الدائن . عدم جوازها ضد المحتال

٢- دين قابل للتحويل . تعارض مصلحة

المدين والمحتال . انتفضيل بينهما

(الزقاق السكية الأهلية — ٢٣

مايو سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٨٨ نمرة ٣٤)

٢٧٧ دعوى نزع ملكية . عدم تقديم

شهادات عقارية . حكم المحكمة بعدم

قبولها . حق المحكمة

(منقولات الجزئية الأهلية — ٢٧ يناير

سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩١٥ نمرة ٤٧٠)

دعوى (انظر اختصاص نمرة ٢٨ .

اختلاس نمرة ٣٥ استئناف نمرة ٥٥ .

٦٠ و ٦١ و ٧٨ و ٨٤ . استحقاق نمرة

٨٩ تعويض نمرة ١٨٦ . تقادم نمرة ١٩٣ .

دائن نمرة ٢٦١ . دعوى مدنية نمرة ٢٧٤ .

ربا نمرة ٢٩٠ و ٢٩٠ . سقوط الدعوى

الجنائية نمرة ٣٠٨ . عقار نمرة ٣٣٧ و ٣٣٩

قانون التسجيل نمرة ٣٦٤ . قيمة الدعوى

نمرة ٣٧٩ . رسو المزارد نمرة ٤٠٠ .

مصاريف قضائية نمرة ٤٢١ . نزع ملكية

نمرة ٤٤١ و ٤٤٧

٢٧٨ دفاتر التجار . الاطلاع عليها .

سلطة المحكمة .

(استئناف مختلط — ١٣ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٩٦ نمرة ٤٠٣)

دفاتر التكليف (انظر اختصاص

نمرة ٢٥)

٢٧٩ دفاع . اخلال بحقه . محكمة الجنايات .

تغيير الوصف .

(نقض أهلي — ٦ يونيو سنة ٩٢٩

عدد ١ ص ٥١ نمرة ٩)

٢٨٠ دفاع . محكمة الجنايات . تغيير وصف

النهمة . سلطة المحكمة .

(نقض أهلي — ١٧ أكتوبر سنة

٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٠٩ نمرة ١٩٥)

٢٩٠ ربا . اعتياد على الاقتراض بربا فاحش .

دعوى جنحة مباشرة من المقرض .

عدم يتواز قبولها

(نقض اهل — ٣٠ يناير سنة ٩٣٠

عدد ٧٥٦ ص ٥٢٣ نمرة ٢٥٧)

٢٩١ ربا . تعامل . دعوى جنائية . مجنى

عليه . سبق الاقتراض مرة بالربا .

ادعاؤه مدنياً . جواز

(الزقاقى الكلية الاهلية — ٨ مايو

سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٧٣ نمرة ٩٠)

ربا فاحش (انظر قرض نمرة ٣٧٠) .

رجال الضبطية القضائية (راجع

مسئولية نمرة ٤١٢)

رخصة (راجع محلات مقلقة للراحة

نمرة ٣٩٥)

٢٩٢ ١ - رد . طلب رد القضاة عن الحكم .

كيفية تقديمه . بطلان . عدم قيام الرد .

تفسير ضيق . - ٢ - معارضة . حكم

غيابي . تعليق الحكم . استئناف النيابة .

تأييد الحكم الغيابي . قيام استئناف

النيابة . تعديله أو الغاؤه . زوال

استئناف النيابة)

(نقض اهل — ٢٣ يناير سنة ٩٣٠

عدد ٩٥٨ ص ٦٥٧ نمرة ٣٢٤)

رد (انظر مأمور تحصيل نمرة ٣٨٢)

٢٩٣ رسوم . قائمة . المعارضة فيها . حدودها

(استئناف مختلط — ٧ مارس سنة

٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٥ نمرة ١٠٤)

رسوم (انظر مجلس حسبي نمرة ٣٨٣ .

لائحة نمرة ٤٧٩)

٢٨٥ دين . اعسار المدين . حلول الدين

(النيابة الكلية الاهلية — ٢٠ يناير

سنة ٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٥٠ نمرة ٣٧٢)

٢٨٦ دين . رد الضرائب الغير مستحقة .

عدم سقوطه بالمدد القصيرة

(استئناف مختلط — ٦ مارس سنة

٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩٢٠ نمرة ٤٧٧)

٢٨٧ دين . عرضه عرضاً حقيقياً . تقديره

(نقض و ابرام فرنسا — ١٩ ديسمبر

سنة ٩٢٧ عدد ٤٣ ص ٣٦٤ نمرة ١٨٥)

٢٨٨ ١ - دين مدنى بين وطنيين . حوالة .

قبول المدين . قاعدة عامة - ٢ - دين بين

وطنيين . حوالة الى وطنى . نزاع .

اختصاص المحاكم المختلطة . القانون

الواجب تطبيقه - ٣ - دين تجارى . حوالة .

قبول المدين . القانون المختلط . القانون

الاهلى . فرق .

(استئناف مختلط — ٢١ مارس سنة

٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٦ نمرة ٤٠)

٢٨٩ دين مدنى . سند تحت الاذن . شرط

الدفع بمحل الدائن . ليس محلاً للتقاضى .

دين تجارى مقاضاة . تعيين محل الدائن

(طنطا الكلية الاهلية — ١٢ فبراير

سنة ٩٣٠ عدد ٧ و ٦ ص ٦٠٥ نمرة ٣٠٠)

دين (انظر تقادم نمرة ١٩١)

دين متنازع فيه (انظر حوالة ٢٥٠)

ديون جديدة (انظر محاماة نمرة ٣٩١)

راسى عليه مزاد (راجع استئناف ٥٨)

راهب (انظر حق الملكية نمرة ٢٢٩)

٢٩٧ ١ - سب في انذار . اعفاء . وجوب

قيام دعوى . عقاب - ٢ - وجوب
الحكم بالتعويض

(نقض أهلى - ١٩ ديسمبر سنة ٩٢٩
عدد ٥ ص ٤٢٢ نمرة ٢٠٦)

٢٩٨ سب . قذف . تنازل المدعى المدنى عن

دعواه . قيام الدعوى العمومية
(نقض أهلى - ٢١ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٤٥٣ ص ٢٧٢ نمرة ١٢٥)

٢٩٩ سب . قذف . وجوب بيان العبارات .

تحديد اقرار الاتهام . بطلان . جواز
التمسك به أمام الاستئناف
(استئناف كولار - ٩ مارس سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦٧ نمرة ١٩٣)

٣٠٠ سب . وجوب بيانه

(نقض أهلى - ٧ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٤٥٣ ص ٢٦١ نمرة ١١٧)

سبب مخالف للآداب (انظر تعهدات
نمرة ١٨٤)

٣٠١ سر المهنة . شاهد . مسألة جنائية .

موظف البريد
(نقض و ابرام فرنسا - ٦ يولييه سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٨ نمرة ١١٢)

٣٠٢ سرقة باكره . التهديد باستعمال

الأسلحة . اكراه . جنائية
(نقض أهلى - ٢ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٧٥٦ ص ٥٠٦ نمرة ٢٤٦)

٣٠٣ سرقة . ركن التسليم . حكم براءة . حكم

ادانة . عدم بيان الواقعة بياناً كافياً . قض
(نقض أهلى - ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٤٥٣ ص ٢٦٣ نمرة ١١٩)

رفت (انظر اجارة نمرة ٩ . موظف

نمرة ٤٣٣)
رقابة (انظر حرب نمرة ٢٢١)

رهان متبادل (انظر دفع نمرة ٢٨١)

٢٩٤ رهن . أكثر من ١٠ جنهات . عقد تبعى

اثباته بالشهود . جواز
(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٦
يونيه سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨٦ نمرة ٩٦)

٢٩٥ رهن حيازى . غير مسجل . نفاذه

بالنسبة للمشتري . بيع عقار مع علم
المشتري بالرهن . عدم نفاذه

(استئناف مصر - ٢ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٢٠ نمرة ٣٥٦)

٢٩٦ رهن . فائدة . احتسابها . استنزائها

من الغلة
(استئناف مصر - ٢٩ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٥٤٦ نمرة ٢٧٠)

رهن (انظر اختصاص نمرة ٢٧)

روح القانون (انظر موظف نمرة ٤٣٣)

ربيع (انظر نزع ملكية نمرة ٤٤٧)

حرف ز

زوجة (انظر جهاز نمرة ٢٠٧)

حرف س

سابقة (انظر مواد مخدرة نمرة ٩٣٠)

نمرة ٣٢١ . شهادة ميلاد نمرة ٣٢٥ .
(طعون نمرة ٣٣٨)

٣٠٩ سمسار . مهلة . انتهاؤها . عدم إتمام
المأمورية . سمسرة أو تعويض . عدم
جواز . حالة

(استئناف مختلط — ٢٩ أكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦٢ نمرة ١٨١)
سن المتهم (انظر بلاغ كاذب نمرة ١٣٢)

٣١٠ ١ — سند تحت الاذن . تغيير المدين .
دين جديد . الاستبدال . نتائج
— ٢ — ضامن . استبدال المدين . حقه
(استئناف مختلط — ١٢ مارس سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩٢٠ نمرة ٤٧٨)

٣١١ ١ — سند تحت الاذن . شروطه
الكلية . تحت الاذن . معناها . تحت
الطلب . معناها . — ٢ — الحجز
التحفظي . عدم توفر شروط السند .
عدم جواز الحجز .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٣ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٧٦ نمرة ٢٨٧)

٣١٢ ١ — سند مختلط . تجارى بالنسبة
للداين . سقوطه بخمسة سنوات . محول
اليه . سقوط السند بالنسبة له بخمس
سنوات — ٢ — يمين تكميلية . المادة
١٩٤ تجارى . من بوجهها . المحكمة

(طنطا الكلية الاهلية — ٢٠ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٦١ نمرة ٢٣٣)

سند (انظر أحكام جنائية نمرة ٢٢
أنكار توقيع نمرة ١٢٤ . حوالة نمرة
٢٤٩ . فوائد نمرة ٣٥٥)

٣٠٤ سرقة . ركن . نية الاختلاس

(الدنيا الكلية الاهلية — ٢٤ نوفمبر
سنة ٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٢٩ نمرة ٣٦٤)

٣٠٥ سرقة . قصد جنائي

(تقض أهلى — ١٧ أكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٣٧ نمرة ٥٨)

سرقة (انظر تبديد نمرة ١٦١ . تعدد
نمرة ١٨٢ . محل مسكون نمرة ٣٩٣)

٣٠٦ سرية الجلسة . حضور المدعى المدنى

فيها . عدم البطلان . السرية من حق
القاضى . اعفاء من الرسوم . حق
خاص بالخزينة

(تقض أهلى — ٩ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٧٥٦ ص ٥١٠ نمرة ٢٤٩)

٣٠٧ سريان القوانين على الماضى . قوانين

خاصة بالأدلة . عدم سريانها

(استئناف مصر — ٢٤ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٦٩٦ نمرة ٣٤٦)

سريان القانون (انظر جرائم وقتية
نمرة ٢٠٠ . قانون جنائي نمرة ٣٦٤)

سرية (انظر اجراءات الجلسة نمرة ١٨ .

انتخاب نمرة ١٢٣)

٣٠٨ سقوط الدعوى الجنائية . دعوى مدنية .

مخالفة . أساس الدعوى المدنية

(تارن المدنية الابتدائية بفرنسا — ١٣
يونيه سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١١١ نمرة ٥٤)

سقوط (انظر حكم غيابي نمرة ٢٩٢ .

مرسى مزاد نمرة ٣٩٨ . يمين نمرة ٤٨٣)

سلطة (انظر جريمة نمرة ٢٠١ . حرب

٣١٧ شركة مساهمة . ترام مصر . اسمهم

بالفرنك . قيمة العقد . قيمة الدفع

(استئناف مختلط — ٩ مارس سنة

٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٦ نمرة ١٠٥)

شركة (انظر تقادم نمرة ١٩٢ . مسئولية

نمرة ٤١٣)

شروع (انظر اجراض نمرة ١٩)

شريك (انظر تقادم نمرة ١٩٤)

شريعة (انظر اختلاف مذهب نمرة ٣٨)

٣١٨ شفعة . اظهار الرغبة . طرق ذلك .

عدم النص بشكل خاص .

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٧ ديسمبر

سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٨١ نمرة ٢٩٠)

٣١٩ شفعة . العلم بها . معناه .

(استئناف مصر — ٦ يناير سنة ٩٢٩

عدد ٧٥٦ ص ٥٣٩ نمرة ٢٦٤)

٣٢٠ شفعة . جواز . فاصل . طريق خصوصي

(العطارين الجزئية — ١٣ اكتوبر

سنة ٩٢٩ عدد ٩٨٨ ص ٧٨١ نمرة ٣٩١)

٣٢١ شفعة . حق الشفعة . وفاة الشفع .

لايورث لوفته . مذهب الامام أبي

حنيفة . المرجع الاصل .

(استئناف مصر (الدوائر الخمسة)

٣ مايو سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٤٣ نمرة ٤٢٦)

٣٢٢ شفعة . شفع . حله محل البائع في

المطالبة بياقي الثمن . وفي الامتياز . عدم

دلالة على التنازل

(استئناف مصر — ١٦ ديسمبر سنة

٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٣٢ نمرة ٢١٢)

سند ذات أنصبة (انظر دفع نمرة ٢٨١)

سوء استعمال الحق (انظر محلات

مقلقة نمرة ٣٩٥)

سوء نية (انظر بيع نمرة ١٤٢)

٣١٣ سيارة . التأمين عليها . بيانات غير

صحيحة . سقرط الحق

(استئناف مختلط — ٢٦ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩١٩ نمرة ٤٧٤)

سيارة (انظر مسئولية نمرة ٤١١ و ٤١٤)

حرف ش

شاهد (انظر اختصاص نمرة ٢٨ . سر

المهنة نمرة ٣١)

٣١٤ ١- شرط جزائي . سوء نية المتعهد . جواز

الحكم بتعويضات أكثر من المتفق عليه .

٢- بيع . تقصير البائع . عدم امكان الفسخ

(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة

٩٢٩ عدد ١ ص ٦٥ نمرة ١٧)

٣١٥ ١- شرط عدم الزواج . باطل . يصح

العقد ويطل الشرط — ٢ — عقد

بيع . صورية . ورقة ضد . بشرط عدم

الزواج . هبة في صورة عقد بيع

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٦ اكتوبر

سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٣٢ نمرة ١٦٥)

شرط (انظر بيع نمرة ١٤٦ . مرسى المزاد

نمرة ٤٠٠)

٣١٦ شركة . تضامن . وفاة أحد الشركاء .

اتهاء الشركة

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢ يناير

سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٧٧ نمرة ٢٤٠)

٣٢٣ شفعة . قرابة مانعة . اختصاص المحكمة

بالنظر فيها . الهيئات القضائية الغير عادية .

قرارتها . قوة الشيء المحكوم فيه . تطبيقه .

(طهطا الجزئية الالهية — ٧ نوفمبر

سنة ٩٢٧ عدد ٩٨ و ٩٩ من ٧٧٣ نمرة ٣٨٥)

شفعة (انظر استئناف ٦٨ . تسجيل

نمرة ١٧٩ قسمة نمرة ٣٧٢)

٣٢٤ شهادة الزور . جهة قضائية . تحقيق .

تحقيق تكميلي أمام قاض منتدب .

عبارات كاذبة . عدم سحبا .

(نقض و ابرام فرنسا — ١٩ ايو

سنة ٩٢٨ عدد ١ من ١١٠ نمرة ٥٠)

٣٢٥ ١ - شهادة الميلاد . قيمتها في تقدير

السن . أساس ثابت . تقدير القومسون

الطبي . وسيلة . - ٢ - قرار مجلس

الوزراء . معدل لقانون . عدم قانونيته .

٣ - سلطة قضائية . عملها . تفسير

القوانين وتطبيقها

(استئناف مصر — ٧ ابريل سنة

٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٥٨ نمرة ٤٣٢)

٣٢٦ شهادة تبعية من القنصلية . تصديق

المحافظة . اعتماده . اختصاص .

(استئناف محتلط — ٢٣ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٧٦ نمرة ٤٤٢)

٣٢٧ ١ - شهادة صغيرين . سماعهما على

سبيل الاستدلال . أدلة . جواز الأخذ

بها - ٢ - دفاع . تقصير . عدم قبوله

(نقض أهلي — ٢٧ فبراير سنة ٩٣٠

عدد ٩٨ و ٩٩ من ٦٧٠ نمرة ٣٢٢)

شهادة (انظر بلاغ كاذب نمرة ١٣٢ .

وحكم نمرة ٢٤٠ . شهود نفي (انظر نقض

نمرة ٤٥٧)

٣٢٨ ١ - شيك . ماهيته . لحامله . السبب .

صحته . أو عدمه . حق الطعن . - ٢ - دعوى

كيدية . التعويض عنها . أسبابه

(استئناف محتلط — ٢٦ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ١٠ من ٩١٨ نمرة ٤٧٣)

شيوخ (انظر ايجار نمرة ١٥ و ١٦ تقادم

نمرة ١٩٤ . عقار نمرة ٣٤٣)

حرف ص

صغار المزارعين (راجع قانون الخمسة

الأفدنة نمرة ٣٦٢)

٣٢٩ ١ - صلح . طبيعته . تأمينات الدين

الأصلي وبقاؤها - ٢ - حوالة . تمسك

المدين بالدفوع قبل المحال . شروطه .

٣ - حوالة . مركز المحال . وحلوله

محل المحيل في النزاع

(استئناف مصر — ٢ ابريل سنة

٩٣٠ عدد ٩٨ و ٩٩ من ٧١٧ نمرة ٣٥٥)

صلح (انظر افلاس نمرة ١٠٣)

صورة حكم (انظر استئناف ٦٥)

صورية (انظر تسجيل نمرة ١٧٨ . عتد

بيع نمرة ٣٤٩)

حرف ض

٣٣٠ ضامن . طلب تجريد المدين . ميسرة

٣٣٣ طعن . التصديق عليه . من جهة ادارية
قضائية . جوازه

(المنصورة الكلية الاهلية — ٨ يونيه
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٩٠ نمرة ٤٥٥)

٣٣٤ طعن . التنازل عنه . اثبات المحكمة له .
(طنطا الكلية الاهلية — ٦ مايو سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٩٣ نمرة ٤٥٩)

٣٣٥ ١ - طعن . تنازل الطاعن عن أحد
الأوجه . تحقيق صحته . حق للمحكمة .

٢ - ضريبة عقارية . شرط توفرها .

سلطة المحكمة في بحثها - ٣ - ضريبة

عقارية . توفرها وقت الانتخاب . عدم

توفرها بعده . مانع للمحكمة من نظرها

٤ - أوجه الطعن . شروط قبولها .

٥ - إحالة على التحقيق . شرط الأمر به

(بنى سويف الكلية الاهلية — ١٢ يونيه
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٩٣ نمرة ٤٦٠)

٢٣٦ ١ - طعن . عدم التصديق على الامضاء .

عدم قبوله - ٢ - ميعاد الطعن . آخر

يوم . عطلة . امتداده لليوم التالى فقط

(شين الكوم الكلية الاهلية ٣١ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٨٩ نمرة ٤٥٤)

٢٣٧ ١ - طعن فى انتخاب . أعمال الفرز .

مراجعتها . حق الحاكم والهيئات النيابية .

لزومه - ٢ - محضر الفرز . الطعن فيه .

جوازه . شروطه - ٣ - تهديد

الناخبين . شروطه . وقائمه . تحديد

الزمان والمكان وخلافه . وجوب

(مصر الكلية الاهلية — ١٩ يونيه
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩٠٥ نمرة ٤٦٤)

٢٣٨ طعن . ناخب غير مقيد بالدائرة التى

المدين . انعدامها . الكفالة . الدعوى

ضد الكفيل . المدين وادخاله فى

الدعوى . تهديدات . عدم وجودها .

استبدال الدين . عدم تحقق الشرط نتائج

(استئناف مختلط — ١٣ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٠٨ ص ٧٩٦ نمرة ٤٠٤)

ضامن (انظر سند نمرة ٣١٠)

ضرائب (انظر دين نمرة ٢٨٩)

ضرب (انظر جنابة نمرة ٢٠٥)

ضرر أدبى (انظر بلاغ كاذب

نمرة ١٣٥)

ضرر (انظر وقف نمرة ٤٧٤)

ضريبة عقارية (انظر طعن نمرة ٣٣٤)

٣٣١ ١ - ضمان . دعوى المشتري ضد البائع .

رهن . علم المشتري به . حق ارتفاق .

الفارق بينهما . - ٢ - تعرض المشتري .

رهن . اجراءات نزع الملكية . مجرد الرهن .

(المنيا الكلية الاهلية — ٣٠ سبتمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٣٢٥ نمرة ١٦٣)

حرف ط

طبيب (انظر بطريرك نمرة ١٢٨ . تهديدات

نمرة ١٨٣)

٢٣٢ طعن . تصديق على الامضاء . جهة

التصديق . أقلام الكتاب . عمدة أو

شيخ . عدم جوازه

(بنى سويف الكلية لاهلية — ٢٨ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٨٨ نمرة ٤٥٣)

حرف ع

عاهة مستديمة (انظر استئناف نمرة ٤٣)

عدم التجزئة (انظر استئناف نمرة ٧٧)

٣٤١ عضوية مجلس المديرية . النصاب

القانونى . حصة مستقلة فى وقف عدم

تحقق النصاب

(الزقاقى الكلية الاهلية — ٢٨ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٩٠ نمرة ٤٥٦)

٣٤٢ ١ — عقار . بيعه بطريق التواطؤ . بيعه

مرة ثانية . دعوى بطلان التصرفات .

رفعها — ٢ — عقار . بيعه بطريق

التواطؤ . بيعه مرة ثانية . حق الدائن

قبل المشتري الأول

(استئناف مختلط — ٩ ابريل سنة
٩٣٩ عدد ١ من ١٠٩ نمرة ٤٨)

٣٤٣ عقار شائع . حالة سيئة . دعوى هدم .

صلح . الحكم بالهدم . عدم اختصاص

(استئناف مختلط — ٥ مارس سنة ٩٢٨
عدد ٢ من ١٩٣ نمرة ١٠٠)

٣٤٤ عقار . قسمته . فرزه . اختصاص المحكمة

الجزئية . وجود قصر . تصديق المحكمة

الكلية . وجوبه .

(الزقاقى الكلية الاهلية — ٣٠ ابريل
سنة ٩٢٩ عدد ٢ من ١٧١ نمرة ٨٩)

٣٤٥ ١ — عقار . نزع ملكية . منفعة عامة .

فوائد عن تأخير دفع الثمن . عدم

جواز — ٢ — فوائد . تكليف رسمى .

استحقاق دفع الثمن . استغلال

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٢ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٧٦ من ٥٩٠ نمرة ٢٩٤)

حصل فيها الطعن . عدم قبوله .

(منطا الكلية الاهلية — ١٥ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٨٧ نمرة ٤٥١)

٣٣٩ ١ — طعون . النظر فيها . النظر فى

صحة العضوية . سلطة المحاكم مطلقة .

٢ — قرارات لجان الانتخاب . سلطة

المحاكم فى الفصل فيها — ٣ — لجنة

الفرز . مدى انتهاء مأموريتها . مجرد

اعلان النتيجة . إعادة النظر فيها . بطلانه

٤ — الأغلبية المطلقة . الأصوات

الصحيحة : احتسابها .

(بنى سويى الكلية الاهلية — ٣ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ من ٩٠٠ نمرة ٤٦٣)

طعن (انظر أحكام جنائية نمرة ٢٢

انتخاب نمرة ١١٩ . تأثير نمرة ١٥٧ .

تسجيل نمرة ٧٨ . تمويل نمرة ١٨٨ .

عضوية نمرة ٣٤١ . قرار نمرة ٣٦٨ . لجنة

نمرة ٣٧٧ . نفاذ نمرة ٤٥٣)

طفل (انظر حكم حضانة نمرة ٢٤٠)

٣٤٠ طلب تعيين خبير . اغفال الفصل فيه .

اخلال بحق الدفاع

(نقض أهلى — ٣ يناير سنة ٩٢٩
عدد ١ من ٤٨ نمرة ٥)

طلب مجهول القيمة (انظر ازالة نمرة ٤٢)

طلبات (انظر اجاره نمرة ١١ . استئناف

نمرة ٥٩ و ٧٤ دعوى منع تعرض نمرة ٢٧٢)

عقد أمانة (انظر تبديد نمرة ١٦١)

عقد الوصية (انظر تركه نمرة ١٦٩)

عقوبة (انظر احداث نمرة ٢١ . اعفاء

نمرة ٩٨ . مخالفة نمرة ٣٩٥)

٣٥٠ عموله . قرض . الفائدة . وجوبها

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٥ فبراير

سنة ٩٣٠ عدد ٩٨٨ ص ٧٥٣ نمرة ٣٧٤)

عموله (انظر ايجاره نمرة ٩)

٣٥١ عود . تطبيق أحكام قانون ١١ يولي

سنة ٩٠٨ الخصاص بالمجرمين المعتادين

الأجرام

(نقض أهلى — ٢٣ يناير سنة ٩٣٠

عدد ٧٥٦ ص ٥١٩ نمرة ٢٥٤)

عوائد ملك (انظر اختصاص نمرة ٢٦)

عود (انظر مواد مخدرة نمرة ٤٣٠)

علاقة التبعية (انظر مسئولية نمرة ٤١٨)

علاج (انظر بطاريك نمرة ١٢٨)

٣٥٢ ١ — عيب فى الاستدلال . أثره فى

الحكم — ٢ — مراقبة . حكم براءة .

قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى

(نقض أهلى — ٦ ديسمبر سنة ٩٢٨

عدد ١ ص ٤٤ نمرة ٢)

حرف غ

٣٥٣ غالب غيبة منقطعة . حقه فى الميراث .

سلطة الوكيل عنه

(استئناف مصر — ٢٨ يناير سنة ٩٢٩

عدد ٦ و ٧ ص ٥٤٤ نمرة ٢٦٩)

٣٤٦ عقارات على الشيوع . قسمتها عينا .

استحالة . الأمر ببيعها

(استئناف مختلط — ١١ فبراير سنة

٩٢٠ عدد ٩٨٨ ص ٧٩٥ نمرة ٤٠٠)

عقار (انظر استئناف نمرة ٧١)

٣٤٧ ١ — عقد بيع . شرائطه القانونية .

متوفرة . صحته — ٢ — ثمن . اعتراف

قبضه . لا يعتبر هبة — ٣ — عقد بيع .

وضع يد الولى (البائع) . صحته .

٤ — ولى شرعى تصرفه بالبيع والوقف .

صحته . أجازة القصر .

(استئناف مصر — ٢٠ ابريل سنة

٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٦٨ نمرة ٤٣٨)

٣٤٨ عقد بيع . قانون التسجيل وتأثيره على

عقده فى جوهره . نقل الملكية معاق على

التسجيل — ٢ — عقد بيع غير مسجل .

غير مانع من طلب الثمن أو التسليم .

ودعوى الضمان

(منوف الجزئية الاهلية — ٢٣ مايو

سنة ٩٢٨ عدد ١٠ ص ٩١٢ نمرة ٤٦٨)

٣٤٩ عقد بيع . هبة فى صورة عقد بيع . حق

المنفعة . الاحتفاظ به . جواز

(استئناف مصر — ٢٣ ابريل سنة

٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٧٥ نمرة ٤٤١)

عقد ايجار (انظر تعهدات نمرة ١٨٤)

عقد (انظر ملكية نمرة ٤٢٤)

عقد بيع (انظر شرط نمرة ٣١٥)

عقد ثابت التاريخ (انظر بيع نمرة ١٤٩)

حرف ق

٣٥٧ قاصر . ولى . بيع عقار القاصر . حق

القاصر بعد البلوغ . اجازة العقد . عدم
الاجازة . التعرض للمشتري . حق المشتري
(استئناف مختلط — ٢٦ فبراير سنة
١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٤ نمرة ١٠٢)

٣٥٨ قاضى الاحالة . اختصاصه باحالة جنائية

الى محكمة الجنج . بعد ان حكمت فيها
بعدم الاختصاص
(نقض أهلى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٥ ص ٤٢٣ نمرة ٢٠٧)

٣٥٩ قاضى الأمور المستعجلة . اختصاصه .

مستأجر . تاجر مفلس . اخراجه
(استئناف باريس — ٢٧ ديسمبر سنة
١٩٢٧ عدد ٣ و ٤ ص ٣٦٧ نمرة ١٩٢)
القاضى المستعجل (انظر اشكال نمرة ٩٥)
قاضى المواد المستعجلة (انظر محاكم
مختلطة نمرة ٣٨٨)

قاضى الاحالة (انظر قرارات نمرة ٣٦٩)

قاضى الامور الوقفية (انظر تحكيم نمرة ١٦٥)

قانون اصلح المتهم (انظر مخالفة نمرة ٣٩٦)

٣٦٠ قانون التسجيل . طبيعة دعوى اثبات

التعاقد . شخصية لاعينية
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٨ يناير
سنة ١٩٣٠ عدد ٩ و ٨ ص ٧٣٥ نمرة ٣٦٦)

قانون التسجيل (انظر عقد بيع نمرة ٣٤٨)

٣٦١ قانون الخمسة افدنة . تمسك الوارث

بمجايته للمورث . شروطه
(استئناف مصر — ٢٣ اكتوبر سنة
١٩٢٩ عدد ٢ ص ١٥١ نمرة ٧٢)

غائب (انظر التماس نمرة ١١٥)

غرامه (انظر جمارك نمرة ٢٠٣)

٣٥٤ ١ - غش ما كولات . عرض مسلي

صناعى للبيع . صنف مغشوش . لا عقاب .
تفسير المادة ٣٠٢ - ٢ - غش . لا يعاقب
عليه قانون العقوبات . وجوب وضع
تشريع جديد - ٣ - تغيير محكمة
الاستئناف لوصف التهمة . تجاوزها
لسلطتها . بطلان

(نقض أهلى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩
عدد ٤ و ٣ ص ٢٧٣ نمرة ١٢٦)

غش (انظر التماس نمرة ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥)

حرف ف

فائدة (انظر رهن نمرة ٢٩٦ وعمولة ٣٥٠)

فاعلون . متعددون (انظر مسئولية ٤١١)

فرز (انظر طعن نمرة ٣٣٧)

فندق (انظر مسئولية ٤١٦)

٣٥٥ فوائد . تاريخ استحقاقها . نص السند

(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩
عدد ١ ص ٥٧ نمرة ١٣)

٣٥٦ فوائد . تنبيه . سريان الفوائد . دعوى

أمام محكمة غير مختصة

(استئناف ديجون — ٦ يونيو سنة
١٩٢٩ عدد ٣ و ٤ ص ٣٦٧ نمرة ١٩٤)

فوائد (انظر اختصاص نمرة ٢٧ . بيع

نمرة ١٥٠ . عقار نمرة ٣٤٥ . نزاع ملكية
نمرة ٤٤٦ و ٤٤٧ . وكيل نمرة ٤٧٨)

ضم ملف . سلطة المحكمة . الناشر .
مسئولته . أساسها . قرينة قانونية
(نقض أهلى — ١٠ أبريل سنة ٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٢٧ نمرة ٤١٧)

٣٦٨ قرار غرفة المشورة . الطعن فيه . تقرير
أسبابه . جهة صدوره

(نقض أهلى — ٦ فبراير سنة ٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٢٣ نمرة ٤١٣)
قرار (انظر دعوى نمرة ٢٦٨ . شهادة
ميلاد نمرة ٣٢٥ . عيب نمرة ٣٥٢ .
مجلس حسبي نمرة ٣٨٤ . موظف
نمرة ٤٣٣)

٣٦٩ قرارات قاضى الاحالة . الطعن فيها .
الاحالة على محكمة الجنج . المعارضة فيها
أمام غرفة المشورة

(نقض أهلى — ٩ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٦ و ٧ ص ٥٠٨ نمرة ٢٤٨)

قرارات (انظر طعون نمرة ٣٣٩ .
محلات نمرة ٣٩٥ . ناخب نمرة ٤٣٩
و ٤٤٠)

٣٧٠ قرض . صدوره فى صورة عقد بيع .

ربا فاحش . جواز الاثبات بالينة
(استئناف مصر — ١٢ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٦٩٦ نمرة ٢٤٧)
قرض (انظر عمولة نمرة ٣٥٠)

٣٧١ ١ - قسمة . عدم الاحتجاج بها لغير

الصغير ومن فى حكمه - ٢ - شفعة .
انضمام جملة شفعاء . جواز

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١١ يناير
سنة ٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٧٥٥ نمرة ٣٧٦)

٣٦٢ قانون الخمسة الافدنة . صغار المزارعين

حمايتهم . الاحوال التى تنطبق عليهم
(مصر الكلية الاهلية — ٩ يونيه
سنة ٩٣٠ ص ٧٧١ نمرة ٣٨٤)

قانون الخمسة أفدنة (انظر مزارع
نمرة ٤٠٥)

٣٦٣ قانون المتشردين والمشتبه فيهم . انذار

المشبه . مدة سريانه . أثره ٣ سنوات
كانذار المتشرد

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١١
اغسطس سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٩٠ نمرة ٣٥)

٣٦٤ قانون جنائى . سريانه على الماضى .

مصلحة المتهم . استئناف . ميعاد تقديمه .
صدور قانون معدل له .

(نقض و ابرام فرنسا — ٢٦ يوليه سنة
٩٢٨ عدد ٣ و ٤ ص ٣٦٥ نمرة ١٨٧)

قانون الحمامة (انظر محام نمرة ٣٩٠)

قانون حماية الموظفين (انظر موظف
نمرة ٤٣٧)

٣٦٥ قتل خطأ . ضرورة أن يكون الخطأ

هو سبب الحادثة دون غيره
(نقض أهلى — ٣٠ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٨ و ٩ ص ٦٦٣ نمرة ٢٢٧)

٣٦٦ قذف . شخص معنوى . شركة تجارية .

(نقض أهلى — ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٥ ص ٤١٠ نمرة ١٩٦)

٣٦٧ قذف . تقد حدوده . عدم ذكر اسم

المقذوف فى حقه . امكان معرفته .
سلطة محكمة الموضوع . وقائع القذف .
حمل الاثبات . حسن النية . تقديره .

الوقائع. الوصف القانوني . عدم امكان
القاضي المدني تجاهلها . منطوق .
اسباب أساسية ومكونة للحكم

(استئناف ليون — ٢٦ يناير سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٦٦٤ نمرة ٣١٨)

٣٧٨ قوة الشيء المحكوم فيه . مسئولية السائق
قبل المالك . عدم جواز رفع الدعوى
ضد المالك من المجنى عليه

(تقض وايرام فرنسا — ١٩ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦٦ نمرة ١٩٠)

قوة الشيء المحكوم فيه (انظر استئناف
نمرة ٦٧ — استحقاق نمرة ٨٩ — تركة
نمرة ١٧٠ — شفعة نمرة ٣٢٣ — وصى
نمرة ٤٦٢)

قومسيون طبي (انظر شهادة الميلاد
نمرة ٣٢٥)

قيم (انظر وصى نمرة ٤٦٢)

٣٧٩ قيمة الدعوى . تقديرها . تسليم المدين
بطلب مستقل بجزء من الدين

(استئناف مصر — ٢٣ أكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٥٥ نمرة ٧٦)

حرف ك

كشوف تكليف (انظر نزع ملكية
نمرة ٤٤٣)

٣٨٠ كفالة معينة . غير محدودة . جواز
(مصر الكلية الاهلية — ١١ يولي
سنة ٩٢٧ عدد ٤٥٣ ص ٣٠٨ نمرة ١٥٥)

كفالة (انظر ضامن نمرة ٣٣٠)

٣٧٢ قسمة . مهياة . بين مستحق الوقف . تقضها
(استئناف مصر — ٢٠ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٥٥٨ نمرة ٢٧٧)

٣٧٣ قسمة . ولاية شرعية . عدم الحاجة
لتصديق المحكمة الكلية

(قنا الكلية الاهلية — ٣٠ ابريل سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٦٦ نمرة ٣٨٠)

قسمة (انظر اجارة نمرة ١٦ — عقار
نمرة ٣٤٤ — عقارات نمرة ٣٤٦)

قصد جنائي (انظر سرقة نمرة ٣٠٥)
قضاء مدني (انظر قوة الشيء المحكوم
فيه نمرة ٣٧٥)

٣٧٤ قوة الشيء المحكوم فيه . اثرها بالنسبة
لمدينين متضامين . عدم تطبيقها بالنسبة
للاجراءات

(دمنهور الجزئية — ٤ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩١٦ نمرة ٤٧١)

٣٧٥ قوة الشيء المحكوم فيه . الأحكام
الجنائية وقوتها امام القضاء المدني . احكام
الادانة . حجة قاطعة عن ثبوت الوقائع
والادانة . التكيف القانوني . احكام
البراءة . وجوب الرجوع الى اسبابها .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٤
ديسمبر سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٥٩٨
نمرة ٢٩٨)

٣٧٦ قوة الشيء المحكوم فيه — حكم جنائي .
اثره أمام الحاكم المدنية بالنسبة للمتهم
استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٦٠ نمرة ١٥)

٣٧٧ قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائي . ثبوت

حرف ل

٣٨١ لجنة انتخاب . اعلان نتيجة أخرى .

عدم جوازه . عدم بطلان الاجراءات
الصحيحة .

(قنا الكلية الاهلية — ٤ يونيه سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٩٨ نمرة ٤٦١)

لجنة (انظر تأثير نمرة ١٥٦ . طعون
نمرة ٣٣٩ . ناخب نمرة ٤٣٩ و ٤٤٠)

حرف م

مالك (انظر استئناف نمرة ٧١ .
تعويض نمرة ١٨٧)

مبدأ ثبوت (انظر اثبات نمرة ١٥ . اجارة
نمرة ٦)

٣٨٢ مأمور تحصيل . اختلاس . رد

(نقض اهلى — ٦ مارس سنة ٩٣٠
عدد ٩٠٨ ص ٦٧٣ نمرة ٣٣٥)

متشرد (انظر قانون المتشردين
نمرة ٣٦٣)

متعهد (انظر اجارة نمرة ١١)

منهم (انظر مصاريف قضائية نمرة ٤٢١)

٣٨٣ مجلس حسبي . تعريف الرسوم . عديم

الاهلية . تأجيل دفع الرسم . جواز
(مجلس حسبي على — ٢٠ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٥ نمرة ٦٦)

٣٨٤ ١- مجلس حسبي . قرار بيان اسباب .

المادة ٤٠ - ٢ - اسباب الحجر
(مجلس حسبي على — ٢٠ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٤٤ نمرة ٦٥)

مجلس حسبي (انظر وصى نمرة ٤٦٢)

مجنى عليه (انظر ربا نمرة ٢٩١)

٣٨٥ محاضر الجلسات . عدم توقيعها من
رئيس الجلسة . امضاء آخر محضر .
عدم بطلان

(نقض اهلى — ١٣ فبراير سنة ٩٣٠
عدد ٩٠٨ ص ٦٦٩ نمرة ٣٣١)

٣٨٦ محكمة خط . عرض الدعوى عليها
للصلح . عدم حصوله . لا بطلان

(الزقازيق الكلية الاهلية — ١٤ نوفمبر
سنة ١٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٥٥ نمرة ٢٢٨)

٣٨٧ ١- محاكم مختلطة . تركة مصرية .

وارث أجنبي . اختصاص - ٢ - تركة .

وكيل معين من جهة غير مختصة .

تصرفاته . اجازة الورثة

(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٧ و ٦ ص ٦٢١ نمرة ٣٠٨)

٣٨٨ محاكم مختلطة . عدم اختصاص .

شهادتين متناقضتين . قاضى المواد

المستعجلة . اختصاص

(استئناف مختلط — ١١ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٦ و ٧ ص ٦٢١ نمرة ٣١٠)

محاكم مدنية (انظر أحكام جنائية
نمرة ٢٢)

محاكمة المحامى (انظر حوادث الجلسات
نمرة ٢٥٢)

٣٨٩ محام . محكمة جنابات . منهم بجنحة .

عدم ضرورة تمثيله بمحام

(نقض أهلى — ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٨
عدد ١ ص ٤٦ نمرة ٣)

٣٩٠ ١- محام متدب بقرار من لجنة المساعدة .

غير نهائية - ٣ - ملكية . قيود عليها .

مصلحة . سوء استعمال الحق

(استئناف مصر — ١٤ يناير سنة

٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٣٠ نمرة ٢١٠)

محول اليه (انظر سند تجارى نمرة ٣١٢)

٣٩٦ مخالفة . حكم . عدم جواز الطعن فيه .

قانون أصلح للتميم . صدوره قبل

الحكم التهاى . وجوب تطبيقه . حكم

مخالفة . الحكم بمقوبة تبعية . جنحة .

خطأ . عدم جواز النقض . طريقة اصلاحه

(نقض أهلى — ١٧ ابريل سنة ٩٣٠

عدد ١٠ ص ٨٤٠ نمرة ٤٢٤)

٣٩٧ مخالفات . استئناف . الحكم بتعويضات

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٠

يوليه سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦٥ نمرة ٨٥)

مخالفة (انظر سقوط الدعوى الجنائية

نمرة ٣٠٨)

مدعى مدنى (انظر دعوى مدنية

نمرة ٢٧٤)

مدير شركة (انظر مسئولية نمرة ٤١٣)

مدين (انظر حوالة نمرة ٢٥٠ — ضامن

نمرة ٣٣٠)

مذكرة (انظر اقرار قضائى نمرة ١٠٤)

٣٩٨ مراقبة . شروطها . قانون رقم ٢٤ سنة ٩٢٣

(نقض أهلى — ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٨

عدد ١ ص ٤٣ نمرة ١)

٣٩٩ مراقبة . نساء . عدم جواز وضعهن

اتعاب ٢ قانون المحاماة . مادة ١٤٤ مدنى

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٢٧ أغسطس

سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٤٩ نمرة ٢٢٤)

٣٩١ ١ - محاماة . اتعاب . تقادم . المادة

٢ - مدنى . مبدأ التقادم . انتهاء

التوكيل - ٢ - المادة ٢٠٩ مدنى .

ديون جديدة . معناها

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٨

يونيه سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٩٥ نمرة ٣٦)

٣٩٢ محررات عرفية . وارث . عدم جواز

الطعن فيها

(استئناف مصر — ١٢ فبراير سنة

٩٣٠ عدد ٨ و ٩ ص ٦٨٢ نمرة ٢٤٠)

محصول قائم على الأرض (انظر بيع

نمرة ١٣٧)

محضر الفرز (انظر طعن نمرة ٢٣٧)

٣٩٣ ١ - محل اقامة . تعريفه - ٢ - أوجه

الطعن . عامة ومبهمه الخ . عدم

قبولها - ٣ - تهديد . عدم بيان ماهيته

وكيفيته . عدم قبول

(للنبا الكلية الاهلية — ١٤ يناير

سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٨٥ نمرة ٤٥٠)

٣٩٤ محل مسكون . أو معد للسكنى . معناه .

حدوده . المادة ٦٣٦ ع

(جرم فرنسا — ٢ أغسطس سنة

٩٢٩ عدد ٦ و ٧ ص ٦٢٥ نمرة ٢٢١)

٣٩٥ ١ - محلات مقلقة للراحة . رخصة .

حق الحكومة المطلق فى اعطائها أو

رفضها - ٢ - قرارات المجالس المحلية .

٤٠٤ مزاد . رسوه على الدائن المباشر
للاجراءات . مقاصة . أحوالها

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢ يولي
سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٣ نمرة ٣٩)

٤٠٥ ١ - مزارع . قانون الخمسة الأفدنة .

حل الاثبات - ٢ - مزارع . قانون
الخمسة أفدنة . شروط تطبيقه .

(استئناف مختلط — ٣١ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٠٣ ص ٣٦٣ نمرة ١٨٢)

٤٠٦ مسئولية . أب . أعمال ابنه . القانون

الفرنسي . القانون المصري مسئولية مطلقه
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٦ يونيه
سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ١٠١ نمرة ٣٨)

٤٠٧ مسئولية . اجراءات تصفية . لجنة

الخبراء . رفض طلب خير
(استئناف مصر — ٢٧ مايو سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٥٥ نمرة ١٢)

٤٠٨ مسئولية تقصيرية . مسئولية شيئية .

صاحب العمل . خطأه . مسئولية .
خطأ العامل . اثبات

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٩ ابريل
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦٩ نمرة ٨٨)

٤٠٩ مسئولية . تعويض . شروطه . علاقة

قانونية . لا ضرورة . معشوقة . حقها
في التعويض .

(ليون بفرنسا — ٢٣ اكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٠٦ ص ٦٢٦ نمرة ٣٢٢)

٤١٠ مسئولية جنائية . معلم . تلميذ . سيارة

دروس في قيادة السيارات . حادثة
(نقض و ابرام فرنسا — ٩ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٠٦ ص ٦٢٦ نمرة ٣٢٣)

تحت مراقبة البوليس . قانون المتشردين
والأشخاص المشتبه فيهم . المواد ٢٧٧ ع

٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
(نقض أملى — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٣ و ٤ ص ٢٥٩ نمرة ١١٥)

مراقبة (انظر عيب في الاستدلال
نمرة ٣٥٢)

مراهنة ومقامرة (انظر دفع نمرة ٢٨١)

٤٠٠ ١ - مرسى مزاد . عجز في الأرض .

دعوى رد الثمن . معارضة في قائمة
التوزيع وطلب الايقاف - ٢ - سقوط
الحق في قيمة العجز بمضى سنة . التمسك
بها ضد الراسى عليه المزاد . عدم جواز .
شرط عدم الضمان . عدم سر يانه .

(استئناف مختلط — ٢٥ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩١٨ نمرة ٤٧٢)

٤٠١ مرض موت . حدوده

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٦ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٦ و ٧ ص ٥٧٠ نمرة ٢٨٤)

مرض موت (انظر بيع نمرة ١٥٢ .
وصية نمرة ٤٦٥)

٤٠٢ مزاد . اتفاق مع مزاد للكف عن

الدخول . مخالفته للنظام العام . مسئولية .
تضامن

(استئناف مصر — ١٨ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٣٧ نمرة ٢١٦)

٤٠٣ ١ - مزاد . المساس بحريته . بطلان - ٢

دعوى . تقديرها . البحث في حجية
عقد أو بطلانه

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٤ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٦ و ٧ ص ٥٧٩ نمرة ٢٨٩)

بالمخدوم . حادث عرضي . عدم تأجير
الأشخاص - ٢ - علاقة التبعية .
سيارة . حادث . عدم تضمين الخادم
٣ - شركة التأمين . عدم مسؤولية الخادم
(استئناف باريس — ١٤ مارس سنة
٩٣٠ عدد ١٠ من ٩٢١ نمرة ٤٨٢)
مسئولية (انظر استئناف نمرة ٧١ . بلاغ
كاذب نمرة ١٣٥ . بيع نمرة ١٤٤
و ١٥٥ . خطبة نمرة ٢٥٦ . قوة الشيء
المحكوم فيه نمرة ٣٧٨ . مزاد نمرة ٤٠٢
موظف نمرة ٤٣٨ . وكالة نمرة ٤٧٦ .
وكيل نمرة ٤٧٧)

مستأجر (انظر استعجال نمرة ٩٢ .
امتياز نمرة ١١٨ . قاضي الأمور المستعجلة
نمرة ٣٥٩)

مستأجرون متعددون (انظر تعدد
نمرة ١٨٢)

٤١٩ مستخدم في جمعية المساعي المشكورة .
وفاته . حق الورثة في طلب المكافأة .
أساس تقديرها .

(استئناف مصر — ٢٨ ايو سنة
٩٢٩ عدد ١ من ٥٨ نمرة ١٤)

مستخدم (انظر اجارة نمرة ٨ و ٩
مسئولية نمرة ٤١٨)

مستندات ملكية (انظر نزاع ملكية
نمرة ٤٤٣)

٤٢٠ مشبوه . انذار مثيرد . حكم للتجار في
المواد المخدرة . اعتباره عائداً الى الاشتباه
(المنيا الكلية الاملية — ١٣ ابريل
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ من ٨٨١ نمرة ٤٤٨)

٤١١ مسئولية . حادثة اتومبيل . فاعلون
متعددون . توزيع التعويض بينهم .
جواز . تضامن

(مصالحات كولان — ٢٧ نوفمبر سنة
٩٢٨ عدد ٧٥٦ من ٦٢٤ نمرة ٣١٦)

٤١٢ مسئولية . خادم . خطأ اثناء تأدية
الوظيفة أو بمناسبةها . نزاع قضائي . وضع
يد أحد رجال الضبطية على الشيء
المتنازع فيه . اقطاع . استبدالها بغيرها .
مسئولية الحكومة

(اسكندرية الكلية الاملية — ٤ ديسمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٧٥٦ من ٥٩٤ نمرة ٢٩٧)

٤١٣ مسئولية . خطأ . مديري شركات المساهمة
(نقض و ابرام فرنسا — ٨ ابريل
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ من ٩٢١ نمرة ٤٧٩)

٤١٤ مسئولية . سيارة . قيادتها . كيفية مرورها
(نقض و ابرام فرنسا — ٢٩ نوفمبر
سنة ٩٢٨ عدد ٩٥٨ من ٧٩٨ نمرة ٤٠٧)

٤١٥ مسئولية . صاحب العمل . مسئولية
مطلقة . إهمال العامل

(استئناف مصر — ٢٨ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٢ من ١٥٤ نمرة ٧٥)

٤١٦ مسئولية . صاحب الفندق . الودائع
الضرورية . اثبات . خطأ

(مصالحات باريس — ٣٠ يناير سنة ٩٢٩
عدد ٧٥٦ من ٦٢٥ نمرة ٣١٩)

٤١٧ مسئولية . مستخدم . تفتيشه . سرقة .
اجراء عام

(مارسيليا التجارية — ٧ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ من ٤٧٩ نمرة ٤٤٤)

٤١٨ ١ - مسئولية مدنية . علاقة الخادم

- مشبوه (انظر قانون المنشردين غمرة ٣٦٣)
- ٤٢١ - ١ - مصاريف قضائية . دعوى جنائية .
دعوى مدنية . عدم جواز الأخذ
بالنصوص الخاصة بالمصاريف في المواد
المدنية والتجارية - ٢ - منهم . الحكم
بإدائته . جواز إلزامه بكافة المصاريف
في حالة الحكم ببعض التعويضات
(نقض اهلى - ٣٠ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٩٥٨ ص ٦٦٦ غمرة ٣٢٩)
- مضى المدة (انظر تقادم غمرة ١٩٢ .
دعاوى غمرة ٢٦٣ . وصى غمرة ٤٦٣)
- ٤٢٢ - ١ - مطلات . نزاع في ملكية الأرض
الفتوحة عليها . إيقاف لا ضرورة - ٢ -
مطلات . تعريفها . سدها . حتى ترتفع
على الأرض مترين
(مصر الكلية الاهلية - ٣٠ يناير
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٠٩ غمرة ١٥٦)
مطل (انظر مناوور غمرة ٤٢٦)
مطلات (انظر ارتفاع غمرة ٤٥)
معاش (انظر موظف غمرة ٢٣٥)
- ٤٢٣ معارضة . حكم غيابي . مبدأها . تنفيذ
جزئي . من غير الخصوم . جواز
(المنيا الكلية الاهلية - ٢٣ سبتمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣١٩ غمرة ١٦٠)
معارضة (انظر استئناف غمرة ٤٩ .
استرداد غمرة ٩١ . أمر تقدير غمرة ١٢٠
و ١٢١ . دعوى نزاع ملكية غمرة ٢٧٦ .
رد غمرة ٢٩٢ . رسوم غمرة ٢٩٣ . قرارات
- غمرة ٣٦٩ مرسى مزاد غمرة ٤٠٠ . نزاع
ملكية غمرة ٤٤٦)
مقاصة (انظر حجز غمرة ٢٠٩ مزاد
غمرة ٤٠٤)
مكافأة (انظر مستخدم غمرة ٤١٩
موظف غمرة ٤٣٥)
مكلفات (انظر اختصاص غمرة ٢٥)
- ٤٢٤ - ١ - ملكية . تسجيل . أثره - ٢ - وارث .
تصرفاته . كالمورث حكما واعتبارا . عقد
مسجل . تفضيله
(شعبن الكوم الكاية الاهلية - ٢٤
ابريل سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٨١ غمرة ٣١)
- ٤٢٥ ملكية أدبية وصناعية . قطع موسيقية .
استعمالها . ضرورة تصديق المؤلف
(لوار المدنية - ١٤ مارس سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩٢٢ غمرة ٤٨٣)
ملكية (انظر محلات غمرة ٣٩٥)
منافع عمومية (انظر استئناف غمرة ٥٣
عقار غمرة ٣٤٥)
- ٤٢٦ مناوور : مطل . جار . عدم الضرر
(الجيزة الجزئية الاهلية - ١٦ ابريل
سنة ٩٢٩ عدد ٩٥٨ ص ٧٧٨ غمرة ٣٨٨)
منطوق الحكم (انظر استحقاق غمرة ٨٩)
منع الحيابة بالقوة (راجع حيابة غمرة
٢٥٤ و ٢٥٥)
منع تعرض (انظر دعوى غمرة ٢٧٥)
- ٤٢٧ مهر . مسائله . اختصاص المحاكم الشرعية

استعمال السلطة . تفسيره . عدم جواز
البحث في هذا التصرف - ٤ - عدم
العمل بروح القانون . اختصاص المحاكم
بالنظر في دعوى التضمنات - ٥ - رقت
الموظف . حق الوزير في فصل صغار
الموظفين . قرار مجلس الوزراء

(استئناف مصر — ٢٤ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٦٩٨ نمرة ٣٤٨)

٤٣٤ موظف . الاستغناء عنه . سوء حالته
المالية . مهلة

(استئناف مختلط — ٥ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٦١ نمرة ١٧٧)

٤٣٥ موظف . طلب المكافأة أو المعاش .

سقوط الحق بمضى ٦ شهور . عدم
سريان المدة عند وجود موانع قهرية .
(استئناف مصر — ٣٠ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٤١ نمرة ٢١٩)

٤٣٦ موظف . عسكري . نقله من الجيش

الى البوليس . وجوب معاملته بقوانين
الجيش . بالنسبة ل حالته على المعاش .
مخالفة . تعويض

(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٠٦ نمرة ٣٥١)

٤٣٧ موظف . قانون حماية الموظفين .

سريانه . مبدأ
(نقض اهلى — ٧ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٤٥٣ ص ٢٦٢ نمرة ١١٨)

٤٣٨ موظف . مسئولية مدنية . شروطها .

المادة ١٥١ مدنى . القيام بواجب .
لا مسئولية .

(مصر الكلية الاهلية — ٦ ديسمبر
سنة ٩٢٧ عدد ٤٥٣ ص ٣٣٧ نمرة ١٦٩)

المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

اختصاص المحاكم الاهلية

(اسكندرية الكلية الاهلية — ٩ يولي
سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٨٨ نمرة ٩٧)

٤٢٨ مواد مخدرة . احراز . حشيش .

مستحضراته ومشتقاته . تركيب . خلط .
عرضه للبيع . القانون رقم ٢١ سنة
٩٢٨ . عقاب .

(نقض اهلى — ١٠ اكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٢٦ نمرة ٥٦)

٤٢٩ مواد مخدرة . احرازها . حيازتها . قصد

تعاطيها . استعمال شخصى . اثبات
(نقض اهلى — ١٠ اكتوبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٣٥ نمرة ٥٥)

٤٣٠ مواد مخدرة . اغلاق . سابقة

(نقض اهلى — ٢٣ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٧٥٦ ص ٥٢١ نمرة ٢٥٥)

٤٣١ مواد مخدرة . الفعل المعاقب عليه . نية

الاجرام . شرط لازم
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢١ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ١٠ ص ٨٧٩ نمرة ٤٤٦)

٤٣٢ مواد مخدرة . الوساطة في بيعها . عقاب .

(نقض اهلى — ٢٤ يناير سنة ٩٢٩
عدد ١ ص ٥٠ نمرة ٧)

مؤجر (انظر بيع نمرة ١٤٩)

٤٣٣ ١- موظف . أساس صلته بالحكومة .

رابطة قانونية . ليست عقد ايجارة . ولا
وكالة - ٢ - أعمال ادارية . اختصاص .

تجاوز الاختصاص . اساءة استعمال
الاختصاص . عدم جواز ابطال الأعمال

الادارية . تعويضات - ٣ - اساءة

٤٤٢ ١ - نزع ملكية. حائز. توجيه الاجراءات
ضده. لا بطلان. علمه بها. اثباته
بكافة الطرق - ٢ - نزع ملكية. تسجيل
التنبيه. تصرفات المدين بعده. بطلان
(قنا الكاية الاهلية - ١٤ اكتوبر
سنة ٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٣٢٨ نمرة ١٦٤)

٤٤٣ ١ - نزع ملكية. دائن مرتين.
استحقاق. عدم وجود صفة له
٢ - دائن. اختصاص. نزع ملكية.
استحقاق عبء الاثبات - ٣ - مستندات
ملكية. كشف التكليف

(استئناف مختلط - ١٢ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٦٢٢ نمرة ٣١٢)

٤٤٤ ١ - نزع ملكية. دعوى استحقاق. الدائن
والمدين قبل المدعى. اعلان الحكم من
أحدهما للمدعى. اعلان من الآخر
٢ - حق غير قابل للتجزئة. اعلان
الحكم من أحد المحكوم لهم - ٢ - دعوى
استحقاق. النزاع فيها. الملكية غير
قابلة للتجزئة. الحكم فيها. اعلانه
(استئناف اسبوط - ٦ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٦٣ نمرة ٨٤)

٤٤٥ نزع ملكية. للمنفعة العامة. اجراءات
مستعجلة. ايداع التعويض المؤقت.
عدم التزام نازع الملكية بدفع فوائد
(فانين - ٢٣ فبراير سنة ٩٢٨
عدد ٧٥٦ ص ٦٢٣ نمرة ٣١٤)

٤٤٦ نزع ملكية. للمنفعة العامة. ثمن العقار
وتقديره. معارضة. فوائد فرق الثمن.
عدم جوازها.

(استئناف صر - ٢٧ مارس سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٠٤ نمرة ٣٥٠)

موظف عمومي (راجع اهانة نمرة ١٢٥)
ميراث (انظر غائب نمرة ٣٥٣)
ميعاد الطعن (انظر طعن نمرة ٣٣٦)
مؤلف (انظر ملكية نمرة ٤٢٥)

ح ر ف ن

٤٣٩ ناخب. وكيل قنصلية. عدم جواز
إدراج اسمه.

(لجنة القيد بمديرية البحيرة - ١٢ مارس
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩٠٨ نمرة ٤٦٥)

٤٤٠ ناخب. طلب إدراج اسمه. حكم
بعقوبة في جريمة من جرائم التخاص
من الخدمة العسكرية. ايقاف تنفيذه.
انقضاء خمس سنوات. زوال اثره.
وجوب القيد.

(لجنة القيد بمديرية البحيرة - ١٣ مارس
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩١٠ نمرة ٤٦٦)

ناخب (انظر طعن نمرة ٣٣٨)

نتيجة الانتخاب (انظر تأثير نمرة ١٥٦)

ناشر (انظر قذف نمرة ٣٦٧)

ناظر (انظر وقف نمرة ٤٧٣)

٤٤١ ١ - نزع ملكية. تنبيه عقارى. اختصاص
بعد تسجيل التنبيه. حجيته - ٢ - نزع
ملكية. تسجيل التنبيه. أثره على
الدائن العادى - ٣ - نزع ملكية.
دائنين مسجلين بعد التنبيه. ترتيبهم
في التوزيع.

(استئناف مختلط - ٤ يونيو سنة ٩٢٩
عدد ٤٥٣ ص ٣٦١ نمرة ١٧٦)

- ٤٤٧ ١ - نزع ملكية . للمنفعة العامة .
دعوى الثمن . شاملة للتعويضات .
عدم جواز رفع دعوى . تعويضات
أخرى - ٢ - ريع . فوائد . محل
المطالبة بهما . اغتصاب .
(استئناف مصر - ٢٩ ابريل سنة
٩٢٩ عدد ١٠ ص ٨٤٥ نمرة ٤٢٧)
نزع ملكية (انظر دعوى نمرة ٢٧٦ .
عقار نمرة ٣٤٥)
- ٤٤٨ نصاب . ضريبة عقارية . عقد ثابت
التاريخ في سنة ١٩٢٣ . ناقل للملكية .
احتسابه ضمن الضريبة .
(الزقازيق الكلية الاهلية - ٣١ مايو
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٩١ نمرة ٤٥٧)
نصاب قانوني (انظر عضوية نمرة ٣٤١)
- ٤٤٩ ١ - نصب . أركانه . التصرف بالنسبة
للمشتري الأول . لعقاب - ٢ - تعويض .
حكم البراءة . عدم المانع من الحكم
بالتعويض
(المنيا الكلية الاهلية - ١٣ ابريل
سنة ٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٨٣ نمرة ٤٤٩)
- ٤٥٠ نصب . صفة كاذبة . رابطة السببية . لزومها .
(نقض اهلي - ١٧ ابريل سنة ٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٣٥ نمرة ٤٢٠)
- ٤٥١ نصب . كذب . غير مصحوب بطرق
احتمالية . لا جريمة . تأكيد الزوجة .
لا تأثير له .
(استئناف ديجون - ٥ فبراير سنة
٩٣٠ عدد ١٠ ص ٩٢١ نمرة ٤٨١)
نظام عام (انظر استئناف ٤٨)
- ٤٥٢ ١ - نفاذ معجل . اعتراف بالالتزام .
وجود سند . عدم وجود سند - ٢ -
نفاذ معجل . الطعن في السند بالاكراه
أو الغش أو عدم الأهلية . أو بالتزوير .
عدم النفاذ
(طنطا الكلية الاهلية - ٥ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٥٢ نمرة ٢٢٧)
- ٤٥٣ نفاذ معجل . سند . الطعن فيه بالتزوير .
مانع من النفاذ . مادة ٣٩٣ مرافعات
(استئناف اسيوط - ١٣ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٥٩ نمرة ٨١)
- ٤٥٤ نفاذ معجل . مادة ٣٩٣ مرافعات .
جواز الاستئناف .
(استئناف مصر - ٢٥ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ٧٠ نمرة ٢٢)
- ٤٥٥ نفاذ معجل . نزاع في موضوع الالتزام
(طنطا الكلية الاهلية - اول يناير
سنة ٩٣٠ عدد ٥ ص ٤٧٦ نمرة ٢٢٩)
نفاذ (انظر حجز ما للمدين نمرة ٢١٠ .
حكم نمرة ٢٣٩ و ٢٤٧)
- ٤٥٦ نقض . تعديل موضوع التهمة . بطلان .
تطبيق القانون
(نقض اهلي - ٧ نوفمبر سنة ٩٢٩
عدد ٤٥٣ ص ٢٦٠ نمرة ١١٦)
- ٤٥٧ نقض . تقديم أوراق ومذكرات بعد
قفل باب المرافعة . اخلال بحق
الدفاع . بطلان .
(نقض اهلي - ٣٠ يناير سنة ٩٣٠
عدد ٩٥٨ ص ٦٦٤ نمرة ٣٢٨)
- ٤٥٨ نقض . شهود نقي . سماع شهادتهم .
واجب المحكمة .
(نقض اهلي - ٦ فبراير سنة ٩٣٠
عدد ١٠ ص ٨٢٣ نمرة ٤١٢)

٤٦١ وديعة . فندق . اثبات . بيعة . جواز .

سلطة تقدير القاضي

(الجزائر الجزئية — ١٥ يناير سنة

٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٦٢٤ نمرة ٣١٧)

ودائع (انظر مسئولية نمرة ٤١٦)

وديعة (انظر اختلاس نمرة ٣٧)

ورقة الانتخاب (انظر تأثير ١٥٦)

٤٦٢ ١ - وصى . قيم . حساب . تقديم

لمجلس الحسبي . نتائج بالنسبة لها .

٢ - مجلس حسبي . قراراته عن الحساب .

نتائج . قوة الشيء المحكوم فيه .

(استئناف مصر — ٢ ابريل سنة

٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧١١ نمرة ٣٥٣)

٤٦٣ ١ - وصى . موته بمجمل مال اليتيم .

عدم تطبيقها في الوقت الحاضر — ٢ -

حق الفسخ . حق تنقيص الثمن . الدفع

بسقوط الحق بمضى سنة . سريانه على

القاصر — ٣ - مضى المدة . في المدد

القصيرة . فآذاها على القاصر

(استئناف مصر — ١٦ ابريل سنة

٩٣٠ عدد ١٠ ص ٨٦٥ نمرة ٤٣٦)

٤٦٤ ١ - وصية . اخفاؤها . طلب الحكم

بتعويض . جواز — ٢ - وكالة . تنحي

الوكيل . تعطيل الدعوى . عدم قبول

ذلك منه .

(الزقازيق الكلية الاهلية — ٧ مايو

سنة ١٩٢٩ عدد ١ ص ٨٥ نمرة ٣٢)

٤٦٥ وصية . مرض الموت . بيت المال .

(المنيا الكلية الاهلية — ١٨ مارس

سنة ٩٣٠ عدد ٨٥٧ ص ٧٥٧ نمرة ٣٧٧)

٤٥٩ ١ - تقض . طلب التأجيل للاستعداد .

رفضه . عدم بطلان — ٢ - أمر حفظ .

وجوب ثبوته بالكتابة وتاريخه والتوقيع

عليه من موظف مختص . عدم جواز

استئنافه .

(تقض أهلى — ٣٠ يناير سنة ٩٣٠

عدد ٧٥٦ ص ٥٢٢ نمرة ٢٥٦)

٤٦٠ تقض وإبرام محكمة الموضوع . تقديرها

للقائع . تسبيب غير صحيح .

(تقض أهلى — ٩ يناير سنة ٩٣٠

عدد ٧٥٦ ص ٥١٣ نمرة ٢٥٢)

تقض (انظر اخلال نمرة ٤٢ . تبديد

١٦٢ . تعدد تأجيل نمرة ١٨٢ . جريمة

نمرة ٢٠١ . جنابة نمرة ٢٠٥ . حكم غيابي

نمرة ٢٣٨ . قذف نمرة ٣٦٦ و ٣٦٧ . قرار

نمرة ٢٦٨ . محاضر جلسات نمرة ٢٨٥

مخالفة نمرة ٣٩٦)

حرف هـ

هبة (انظر اختصاص نمرة ٣٣ . تركة

نمرة ١٦٧ . عقد بيع نمرة ٣٤٩)

هتك عرض (انظر وقاع نمرة ٤٦٦)

هدم الحد (انظر حد نمرة ٢١٦)

هيئات قضائية غير عادية (انظر شفعة

نمرة ٣٢٣)

حرف و

وارث (انظر بيع نمرة ١٥٣ . تسجيل

نمرة ١٧٨ . محررات عرفية نمرة ٣٩٢ .

ملكية نمرة ٤٢٤)

- ٤٧٢ وقف . ناظر . الزامه بأجر المثل . متى يكون
(استئناف مصر — ١٧ يونيو سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٦٦ نمرة ١٨)
- ٤٧٣ وقف ناظر . تواطؤ . دائني المستحق . حراسة
(استئناف مختلط — ٤ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٧٥٦ ص ٦٢٠ نمرة ٣٠٤)
- ٤٧٤ وقف . واقف . مستحق وحيد . اجارة
ورثة . قسط مستحق قبل الوفاة . تركة .
قسط مستحق بعد الوفاة . للمستحقين .
(استئناف مصر — ١٧ ديسمبر سنة
٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٣٤ نمرة ٢١٤)
- وقف (انظر اختصاص نمرة ٣١ .
استئناف نمرة ٥٨ . حق ارتفاق نمرة
٢٢٦ . قسمة نمرة ٣٧٢)
- ٤٧٥ وكالة . صيغة التوكيل . اعفاء من تقديم
الحساب . لا يكون إلا بنص صريح
(استئناف مصر — ٢٨ مايو سنة
٩٢٩ عدد ١ ص ٦٢ نمرة ١٦)
- ٤٧٦ وكالة . عقد . عدم الاطلاع عليه .
مسئولية الوكيل . عدم اعفاء
(ابو تيج الجزئية — اول فبراير سنة
٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٨٧ نمرة ٣٩٤)
- وكالة (انظر حساب جاري نمرة ٢٢٣ .
وصية نمرة ٤٦٤)
- ٤٧٧ وكيل . ادارته لاموال الموكل .
مسئوليته عنها .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢١ يناير
سنة ٩٣٠ عدد ٩٥٨ ص ٧٥٢ نمرة ٣٧٣)
- ٤٧٨ ١ - وكيل . مبالغ استلمها . فوائد .
تقدم . بدء مرياتها . ٢ - وكالة .
- وصية (انظر استئناف نمرة ٨٧ . بيع نمرة
١٤٣ و ١٥٣ . تركة نمرة ١٦٩)
وضع يد (انظر استئناف نمرة ٦٤ . استعجال
نمرة ٩٢ . تعدد نمرة ١٨١ . جيازة نمرة ٢٥٣)
وعد بالبيع (انظر بيع نمرة ١٥٤)
وفاة (انظر استئناف نمرة ٥٢)
- ٤٦٦ وقاع انثى بغير رضاها . هتك العرض .
التفريق بينهما
(جنابات الزقازيق — ٢٧ اغسطس
سنة ٩٢٩ عدد ١ ص ٧٨ نمرة ٢٩)
- ٤٦٧ وقف . ابطاله . الدائنون . ضرر
(استئناف مختلط — ١٨ فبراير سنة ٩٣٠
عدد ٩٥٨ ص ٧٩٧ نمرة ٤٠٦)
- ٤٦٨ ١ - وقف . أرض الوقف . مستأجر . حق
التعليق . إيجار . مدة معينة . حق المستأجر
٢ - حكر . معناه . لفظ كتاب الوقف . القرار
(استئناف مختلط — ١٤ مايو سنة
٩٢٩ عدد ٢ ص ١٩٧ نمرة ١٠٩)
- ٤٦٩ ١ - وقف . استحقاق فيه . متى يكون
نفقة . جواز الحجز عليه . ٢ - شرط
تحريم توقيع الحجز . معناه
(استئناف مصر — ١٨ نوفمبر سنة
٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٢٨٩ نمرة ١٤٢)
- ٤٧٠ وقف . الاقرار به . شروط صحته
(استئناف مصر — ٢٩ يناير سنة
٩٣٠ عدد ٧٥٦ ص ٥٤٧ نمرة ٢٧١)
- ٤٧١ ١ - وقف . هادم . مدته ١٥ سنة .
٢ - وقف . تملكه عقاراً بمضى المدة .
عدم جواز .
(طنطا الكلية الاهلية — ٢٦ نوفمبر
سنة ٩٢٩ عدد ٥ ص ٤٦٤ نمرة ٢٣٥)

حرف ي

٤٨٠ عین حاسمة . توجيهها الى قيم . عدم جواز

(استئناف أميوط — ٦ نوفمبر سنة ٩٢٩ عدد ٢ ص ١٥٨ نمرة ٧٩)

٤٨١ ١ — عین حاسمة . متممة . الفرق بينهما

٢ — أوراق تجارية . سقوط الحق في

المطالبة بها . عین حاسمة . نكول . دلالة

٣ — عین حاسمة . حكم على اسمها .

عدم قبول الطعن فيه

(استئناف مصر — ٤ فبراير سنة ٩٣٠

عدد ٨ و ٩ ص ٦٧٦ نمرة ٣٣٨)

٤٨٢ عین حاسمة . معناها . توجيهها على

جوهر النزاع

(استئناف مصر — ٢٨ أكتوبر سنة

٩٢٩ عدد ٢ ص ١٥٣ نمرة ٧٤)

٤٨٣ عین متممة . الحكم بتوجيهها . حكم قطعي

(استئناف مصر — ٢٤ يونيو سنة

٩٢٩ عدد ١ ص ٦٨ نمرة ٢٠)

انتهائها . التزامات الوكيل . تعديل .

شروطه

(استئناف مختلط — ١٠ أبريل سنة

٩٢٩ عدد ١ ص ١٠٧ نمرة ٤٣)

وكيل (انظر حق نمرة ٢٢٧ . غائب

نمرة ٣٥٣ . محاكم مختلطه نمرة ٣٨٧)

ولي (انظر اختلاف مذهب نمرة ٣٨

عقد بيع نمرة ٣٤٧ . قاصر نمرة ٣٥٧)

ولاية (انظر أب نمرة ١ . قسمة نمرة ٣٧٣)

حرف لا

٤٧٩ لائحة الرسوم . عمل تشريعي لا اداري

حكم غيابي . عدم جواز استئنافه

(استئناف مصر — ٤ ديسمبر سنة

٩٢٩ عدد ٤٥٣ ص ٢٩٦ نمرة ١٤٨)

تصحيح خطأ

لحصول بعض الاختلاف في الارقام المتابعة قد صححناها كما يلي

صحيفة	عامود	نمرة الحكم	خطأ	صواب	صحيفة	عامود	نمرة الحكم	خطأ	صواب
٥	١	تبع ٢	٣٩٠	٣٩١	٨	١	تبع ٢٣	٤٣	٧٩
»	»	٢ »	٤٠٣	٤٠٢				٢١٧	٢١٨
»	٢	٥ »	١٤٠	١٥٣				٢٤٩	٢٤٨
»	»	» »	٢٢٤	٢٢٥				٢٨٥	٢٨٨
»	»	» »	٤١٤	٤١٦				٣٢١	٣٢٣
»	»	» »	٤٦٧	٤٧٢				٣٤٣	٣٤٤
٧	١	٢٠ »	٣٢٧	٣٣٥	٨	١	» ٢٣	٣٥٨	٣٥٩
»	»	٢٢ »	٣٧٦	٣٧٥					

تابع تصحيح خطأ الاختلاف الواقع في الارقام المتابعة

صحيفة	عامود	غرة الحكم	خطأ	صواب	صحيفة	عامود	غرة الحكم	خطأ	صواب
			٢١٣	٢١١				٣٥٩	٣٥٨
٨	٢	تبع ٣٧	٢٩٦	٢٩٥	١٩	٢	تبع ١٥٥	٢٧٨	٣٨٢
٩	١	تبع ٤٢	٠٠٠	٣١٤				٤٥٩	٤٥٧
			٢٦٦	٢٧٠				٣٢٥	٣٢٧
	٢	تبع ٤٦	٢٣٦	٢٤٥	٢٠	٢	» ١٦٥	٤٣٧	٤٣٣
			٢٦٨	٢٦٤			» ١٦٦	٣٨٣	٣٨٤
١٢	٢	» ٨٧	٤٧١	٤٧٤	٢١	١	» ١٧٠	٢٣٩	٢٣٨
			٢٦٨	٢٦٤		٢	» ١٧٥	٢٤٤	٢٤١
			٢٦٩	٢٦٦				٢٦٩	٢٧٤
			٢٧٠	٢٦٧				٢٧٣	٢٧٥
			٢٧١	٢٧٤				٣٦١	٣٦٤
			٢٧١	٢٧٤				٣٩٦	٣٩٧
			٣٤٩	٣٤٨	٢٢	١	» ١٧٩	٤٥٢	٤٥٤
	١	» ٨٧	٣٢٣	٣٢٢		٢	» ١٨٠	٣١٢	٣١٠
١٣	٢	» ٩٢	٣٣٥	٣٣٣				٢١٩	٢١٧
»			٤٠٣	٤٠٢				٣١٦	٣١٧
	١	» ٩٧	٤١٢	٤١١				٤٥١	٤٥٢
١٤			٤٣٧	٤٣٣				٤٣٨	٣٤٧
			٢٧٣	٢٧٥	٢٣	١	» ١٨٨	٢٩١	٢٩٠
		» ٩٨	٣٠٠	٢٩٧				٤٣٧	٤٣٣
		» ٩٩	٤١٢	٤٠٩				٢٦٧	٢٧٢
			٤١٤	٤١١				٤٤١	٤٤٤
			٤٣٨	٤٣٦				٣٣٨	٣٣٩
	٢	تبع ١٠٤	٤٥٠	٤٤٩				٤٧٣	٤٧٠
١٥	١	» ١٠٥	٤٣٧	٤٣٣				٣٠٤	٣٠٢
١٦	٢	» ١٢١	٣٥٢	٣٥٦				٤٥٨	٤٥٩
		» ١٢٣	٣٢٦	٣٢٥		٢	» ١٨٩	٣٩٥	٣٩٣
		»	اتفاق	ارتفاق	٢٤	١	» ١٩٥	٢٣٤	٢٤٢

تابع تصحيح خطأ الاختلاف الواقع في الأرقام المتتابعة

صواب	خطأ	غرة الحكم	غامود	صحيفة	صواب	خطأ	غرة الحكم	غامود	صحيفة
٤١٢	٤١١	تبع ٢٥٥	١	٣٠	٢٢٤	٢٢٦	تبع ١٩٥	١	٢٤
٤٠٧	٤٠٦				٣٩١	٣٩٠			
٤٠٨	٤٠٩				٤٧١	٤٧٢			
٤١٢	٤١١				٤٧٨	٤٧٧			
٣٧	٣٥	» ٢٥٩	٢		٢٢٦	٢٢٥			
٢٠٢	٢٠١				٣٣٤	٣٣٦			
٤٤٣	٤٤١	» ٢٦١			٢٣٥	٢٣٧			
٤٤١	٤٤٣				٢٤٥	٢٣٢	» ١٩٧	٢	
٤٦٧	٤٧٤				٣٠٢	٣٠١	» ١٩٨		
٢٩١	٢٩٠	» ٢٧٧	١	٣٢	٣٣٧	٣٣٤			
٣٤٢	٣٣٧				٢٩٣	٢٩٥			
٣٤٣	٣٣٩				٢٧٢	٢٦٧			
٣٦٠	٣٦٤				٣٠٢	٣٠٤	» ٢٠٦	٢	٢٥
٤٤٤	٤٤١				٤١١	٤١٢	» ٢٠٧		
٢٤٤	٢٩٢	» ٣٠٨	١	٣٥	٤٧٣	٤٦٨	» ٢٢٠	٢	٢٦
٤٠٠	٣٩٨				٤٦٢	٤٦٤	» ٢٢٣	١	٢٧
٤٨١	٤٨٣				٣٤٩	٣٤٨	» ٢٢٩	٢	
٣٣٩	٣٣٨	» »	٢		٣٥٧	٣٥٣			
٣٧١	٣٧٢	» ٣٢٣	١	٣٧	٤٤٤	٤٤١			
٤٥٨	٤٥٧	» ٣٢٧	٢		٤٦٨	٤٦٩	تبع ٢٣١		
٢٨٦	٢٨٩	» ٣٣٠	١	٣٨	٥٧	٦٣	» ٢٤٧	١	٢٩
٤٦٧	٤٧٤				٣٧٦	٣٧٤			
٣٣٥	٣٣٤				٣٩٦	٣٩٧			
٣٨١	٣٧٧	» ٣٣٩	١	٣٩	٤٤٩	٤٥٠			
٢٣٧	٢٤٠				٤٨٣	٤٨٠			
٢٧٥	٢٧٢	» ٣٤٠			٢٨٥	٢٨٨			
٧٩	٤٣	» »	٢	»	٢٨٨	٢٨٥	» ٢٥١	٢	٢٩
٨٧	٧٧		٢						

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نصف هانقا الحامية الأهلية

*On ne peut pas dire qu'il y ait
de la valeur à massacrer ses con-
citoyens, à trahir ses amis, à être
sans foi, sans pitié, sans religion:
on peut par de tels moyens, ac-
quérir du pouvoir, mais non de
la gloire*

(Machiavel)

السنة العاشرة

العدد الاول

تحرير المجلة وادارتها بمركز قاعة المحامين بشارع الشيخ ابو السباع رقم ٨ بمصر

المكتب النسخة بمصر

بشارع الخليج الناصري عمرة ٦

تليفون عمرة ٢٠ - ٥٦ مدينة

١١٠٠٠٠

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

بيان

قدمنا في صدر العدد الاول من السنة العاشرة بحثاً قيمياً للاستاذ مرقص فهمي بك في موضوع « مسئولية المحامي في الجلسة » وهو البحث الذي تقدم به حضرته الى محكمة النقض والابرار في قضية النقض المرفوع من الاستاذ علي افندي الحلواني المحامي

ونظراً لاتساع نطاق البحث اكتفينا به عن المباحث الاخرى التي كنا أعدناها للنشر وقمينا على اثره بنشر الاحكام التالية :

- | | |
|----|-------------------------------------|
| ١٠ | أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار |
| ١٥ | حكماً صادراً » » استئناف مصر |
| ١ | » » » » أسبوط |
| ٣ | أحكام صادرة من محاكم الجنايات |
| ١٠ | » » » المحاكم الكلية |
| ١٠ | » » » المختلطة |
| ٥ | » » » الاجنبية |
-
- فتكون الجملة ٥٤ حكماً

لجنة التحرير

محمد صبري ابو علم - محمد علي رشدي

العدد الاول

المحاماة

السنة العاشرة

بحث

مسئولية المحامي في الجلسة

موضوع البحث

نصت المادة ٨٩ - مرافعات بما تآى :

« تكون المحكمة مختصة باصدار الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش فى الجلسة - وينفذ حكمها فى الحال - وباصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة فى الجلسة سواء كانت فى حق المحكمة أو أحد أعضائها المأمورين بالموظفين بالمحاكم »

قد يقوم بين المحامى - وهو يترافع وبسبب هذه المرافعة - وبين القاضى جدل - يتحول الى مناقشة تأخذ من مظاهر الحدة ما لا يحسن - فيعتقد القاضى أن المحامى قد أهانه - ومن حقه أن يحكم عليه تطبيقاً للمادة ٨٩ - فهل هذا العمل صحيح - وبعبارة أبسط . هل يجوز للمحكمة أن تحكم على المحامى بالعقوبة بسبب موقفه فى الجلسة وهو يترافع ؟

لا بد أن نبين من الآن أننا لا نقصد بوضع السؤال أن المحامى غير مسئول اذا اعتدى على القاضى - فهذا مما لا نرضاه لكرامة المحاماة . فضلاً عن كرامة القضاة . بل أنها لمنقصة لمن يرجو ان يكون فى حل من المسئولية اذا اعتدى .

ان شرف المحاماة مرتبط بان نؤكد بأعمالنا أننا حقيقة شركاء القاضي - في أداء العدالة - لا نريد امتيازاً لمن يخطئ، خطأ يدخل في حدود المسؤولية التي قررها القانون

انما نريد بالسؤال أمراً بسيطاً محدوداً. هو مع تأكيد المسؤولية بسبب الاعتداء اذا وقع - هل يجوز أن تكون محامكة المحامي في نفس الجلسة التي يتراعى فيها. ومن نفس القاضي الذي يتراعى أمامه. أو يجب أن تكون محامكة امام المحكمة المختصة العادية - وبمعرفة قاضي غير الذي حصلت الحادثة في جلسته. فكانت عرا كما بينهما ؟

البحث في هذه الحدود نراه بسيطاً سهل الحل - لكنه قد أخذ مظاهر المباحث المعقدة. فاختلقت فيه الآراء. وتناقضت الاحكام.

وما كان هذا - على ما نعتقد - لموضوع في الموضوع أو لصعوبة في حله حلاً يتفق مع المبادئ القانونية ومع مصلحة العدالة. ومع كرامة القضاء. بل كان لأن للشهوة فيه دخلاً عظيماً. فان القاضي يأبى الا أن يكون له الحق في عقوبة من اعتدى عليه - والفاظ المادة أمامه - عامة صريحة -

أما المحامي فيريد أن لا يكون مهدداً في تأديته واجبه - وفي نفس اللحظة التي يؤديه فيها - ودعوى الاعتداء - الا ماندر والصادر. لا حكم له - مأخوذة بلا شك بسبب تأدية هذا الواجب ولأجله -

وواضح أن أحكام القضاة كانت قضاء في حق انفسهم وتأكيدها لسلطتهم

لأجل هذا فلا عجب أن نرى هذا الاضطراب يتمشى في طريقة الاستدلال عند كل من الرأين - لأن الحرج في المناقشة من شأنه أن يفسد عند الجانبين سلامة التقدير. وانك لا ترى في حجة كل من الفريقين ما يفيدك اثباتاً ونقياً - واذا اردت أن ترجح بينهما كأن الترجيح تعقيداً فوق تعقيد.

يرى اصحاب البندىكت ان المادة لا تنطبق على المحامي - ويسندون رأيهم - (جزء ١١ صفحة ١٢٩ فقرة ٥٣٨) - الى ان المادة قد وضعت لحماية المحامي لأنه داخل ضمن الاشخاص المعبر عنهم بكلمات (المأمورون الموظفون بالمحاكم) - يقولون ولا يعقل أن تكون المادة قد وضعت لحماية المحامي - ومع هذا يجوز أن تكون مقررة لعقوبته.

غير ان الضعف في الاستدلال ظاهر - اذ ليس من الهين التسليم بأن المحامي داخل في من أرادهم الشارع بقوله. (المأمورون الموظفون بالمحاكم officiers de justice)

بل لو سلمنا بانه يدخل فيهم - فلا نفهم معنى تلك الحجة الكلامية التي تصاع في انه لا يعقل ان يكون القانون الذى يحمى هو بذاته الذى يعاقب - فان هذا على ما نفهم هو شأن القوانين جميعها فاتها وضعت لحماية من لا يعبت بها . ثم لعقوبة من يعبت بها من اولئك الذين وضعت لحمايتهم :

أما رأى الثانى فالضعف فى اسناده أظهر - تراه قائماً على ان المحامى فى الجلسة مثله مثل الافراد لا يمتاز عنهم فى شىء . على ان هذه القضية بذاتها هى محل البحث فاعادتها لا تصلح للتدليل عليها ثم تراه بعد هذا مسنداً الى ضرورة المحافظة على كرامة القضاء . وهيته - وهذا كلام لا دليل فيه غير أنه يرضى -

ولأنه يرضى فهو خطر - يجب استبعادُه من الاستدلال - ولولا انه خطر لظهر عند التأمل أنه غير صحيح فى واقعه لأن كرامة القضاء لا تتأثر بواقعة اعتداء ايا كانت - بل هى باقية . ثابتة بعد أى اعتداء كما كانت قبله - ولعل الذى يفهم معنى كرامة القضاء يسلم معنا بأن رأى الأول ألقى بكرامة القضاء على وجهها الصحيح كما سنبين ذلك فى موضعه



هذا مظهر الرأيين فاذا وقفنا فى بحثنا عند استدلال كل من الفريقين كان فى الترجيح بينهما شىء من الصعوبة فلا بد أن نرجع الى اصل النظام القضائى - والى قواعد القانون الكلية . والى المبادئ العامة لنصل الى حقيقة قضائية مقننة

قد يقال انه لغرور ظاهر!!! لكن الذى يؤدى واجباً لا يعنيه ماذا يقال - والا فقد وقف دون الواجب . - على انى اعرض ملاحظات يستطيع كل من فكر ودقق - فى مواقف المحامى - وفى عمله - وفى احكام القوانين المتعلقة به - أن يصل الى الحقيقة فى أمرها ولعل غيرى كان قادراً ان يقدمها للناس بأحسن تدليل فلست اطمع فى أكثر من توجيه البحث الى طريقه الصحيح على ما وصل اليه نظرى - وللمحكمة النقض أن تحل هذا الاشكال بحكمته تقريراً للواجبات وتأكيذاً للتضامن بين عنصرى العائلة القضائية - على ما يجب ان يكون

البحث الأول مركز المحامي في الجلسة

- انه يمثل مأمورية عامة لا يملك القاضي تعطيلها -

ليس من الضروري ان يكون المحامي داخلا ضمن الذين تشير اليهم المادة (٨٩) بكلمات « المأمورين الموظفين بالمحاكم » كما يقول الرأي الأول - ولكن المحامي مع هذا ليس فرداً من الافراد يستوى حكمه اذا حضر في الجلسة مع افراد الجمهور الحاضر كما يقول الرأي الثاني ان المحامي يحضر في الجلسة على ان له مأمورية اجتماعية - حسبها الشرعون من قديم ركناً من الاركان الضرورية لتوزيع العدالة وعماداً في البناء القضائي - فليس هو في الجلسة فرداً بل تقرر على الدوام ومع اختلاف الازمنة انه شريك للقاضي في حدود الدعوى التي يحضر فيها - وأنه يمثل لفكرة أرادها الشارع ومنفذ لغرض اجتماعي مقرر .

المحامي يمثل الخصم الذي يترافع عنه - ظاهراً - لكنه في الواقع يمثل مأمورية المناقشة اللازمة . لتنوير الدعوى . وظهور الحقيقة . وتكوين فكرة للقاضي - ولا يمنع هذا أن المحامي . يترافع باسم أحد المتقاضين - لأن هذا التخصص كان لا زماً من باب - توزيع العمل - وتقسيم المأموريات - لتساعد الأفكار المختلفة في نواحي المناقشة - والبحث - فيكون من مجموع جهودها ما يوصل الى الحق بقدر المستطاع

القاعدة التي لا نزاع فيها أن المحاماة مأمورية مقررة . وضع نظامها لمصلحة عامة . وان ظهرت عند التنفيذ في شكل مصلحة خاصة .



نريد أن تظهر هذه الحقيقة . لا من طريق التدليل النظري . فقد لا يكون ملزماً لاسناد الاحكام - بل من طريقها القضائي - ومن طريق الأنظمة الموضوعية - والنصوص المكتوبة .

انك لتجد هذه الحقيقة مكتوبة في معناها اذا لم تجدها في لفظها اذا تصفحت أى قانون من قوانين العالم - وأينما وقع نظرك . ومهما كان القانون الذي تقرأه

(١) خذ قانون المحاكم المختلطة مثلاً - وقد اخترناه لأنه أقدم تشريع نظامى صدر فى مصر -
تجد المحامى فى لائحة تنظيم القضاء ركناً من أركان بنائه العام - وتجد محوطاً بثقة خاصة - ليست
لأحد سوى فريق من الموظفين القضائيين - فتجد يحتكر حق الكلام أمام محكمة الاستئناف -
ثم تجد مقامه فى تأسيس المحاكم المختلطة مع القضاة - والمستشارين - وموظفى المحاكم - فى
مستوى واحد - وتحت حكم واحد فيما يختص بالتأديب بغير تمييز . ولا فارق - وفى هذا تصريح
بأن مأمورية المحامى - ركن من النظام القضائى - فى وجودها - وفى زوالها - اذ هى توجد
وتزول . بنفس الطريقة التى توجد وتزول بها وظيفة القاضى سواء بسواء .

قلنا أن لقوله فى حدود وظيفته ثقة خاصة - لا تتحقق الا فى شأن المأمورين الرسميين -
فوجد تفريفاً لهذا الأصل وتنفيذاً لحكمه - ان المحامى يحضر فى الواقع ممثلاً للمأمورية الاجتماعية
وكنت اليه - وتأكدت له الثقة من أجلها - فهو مصدق بمجرد قوله انه وكيل عن أحد الخصوم -
فلا يطلب منه توكيل

وانك تقدر هذه الثقة - وأثرها على الحق المتنازع فيه - فان المحامى يترافع فى الخصومة
والقاضى يقضى بناء على تلك المرافعة - فهي عماد الحكم - وقد يعترف المحامى - وقد ينكر - والقاضى
ملزم بأن يأخذ هذه التقارير مجردة عن كل دليل فيما يختص باتخاذها حاجة على الموكل وعماداً لحكمه
أرايت مثل هذه الثقة مقررة فى حق موظف من الموظفين - كيفما كان مركزه ؟ !

ان القاضى اذا قرر واقعة فهو لا تعتبر صحيحة الا اذا دوتها فى محضر وساعده فى التدوين
كاتب . ثم وقع صاحب الشأن معه .

أما المحامى فى تقريره بوكالته - فهو مصدق بقوله مجرداً عن كل دليل - وعن كل محضر -
ولا سبيل لتعليل هذا الا بأنه فى نظر القانون مأمور حقيقة بخدمة عامة . فحققت له تلك الثقة المقررة
للمأمورين جميعاً - بل كان مظهرها فى حقه أبلغ

(٢) يدلك على أنه لا يحضر فى الجلسة رسولا عن الموكل الذى يترافع عنه - ان الموكل
ليس له أن يبعث من يريد - بل لا بد له أن يلجأ الى من اولاه الشارع ثقته . واشترط فى
تقريره محامياً شروطاً خاصة - هى بذاتها الشروط التى يقتضيها فى حق القاضى بلا فرق

فالشارع حينئذ يضع مهمة القضاء بين جهتين - يستلزم لهما من شروط الكفاءات شروطاً
واحدة - ومن شروط التأديب شروطاً واحدة - ومن شروط الاستقامة شروطاً واحدة -
ثم بعد هذا تراه يوزع عليهما العمل - فالمحامى الأعمال التمهيدية - والقاضى الكلمة الفاصلة

والقول الحاسم - فتصوير المحامي وهو في الجلسة يترافع بأنه فرد من الأفراد أو قائم مقام الفرد صاحب الخصومة انما هو خروج عن الواقع - وعن المقرر بنصوص القوانين

(٣) ان مأمورية المحامي في الجلسة لا تتوقف على توكيل أحد المترافعين - بل يريد القانون لو أنها تؤدي على الدوام - وفي كل القضايا - ورغماً عن ارادة المترافعين أصحاب الشأن - ولهذا كان من أجل مواقف المحامي أن يتطوع في الجلسة للدفاع عن مترافع يراه صاحب حق . ويراه عاجزاً عن التدليل عليه - وفي هذا الظرف لا يستطيع القاضي أن يقول له - مالك ولهذا؟ ولم يوكلك الخصم؟!

ليس لهذا معنى - غير ان مأمورية المحامي - هي في الواقع مأمورية تقررت على انها من كفالات العدالة وشروطها - فكلما ظهر المحامي في الجلسة . بتوكيل أو بغير توكيل - ليؤدي هذه المأمورية . تعين سماعه . ليكون نظام العدالة أدق واكمل .

بل انك لو رجعت الى تلك العصور الاولى التي قامت فيها المحاماة - قبل ان توجد لها أنظمة وقواعد . وقوانين - وجدتها قد تأسست على انها ظاهرة من ظواهر الطبيعة التي لا تقبل المناقشة قبلها القاضي على انها نور يرشده ولجأ اليها المترافعون كأنها سفينة النجاة - ولا يزال اثر هذا القديم حاصلًا كلما تطوع محام في الجلسة لمساعدة عاجز عن المرافعة فشكره الناس بل كان القاضي اول من يشكر

(٤) - كذلك عملاً بهذا الاصل وتنفيذاً له . تجد أنظمة المحاماة في كل بلد مجمعة على ان مأمورية المحامي - ملك للمتقاضين جميعاً وبدون استثناء - فهي ليست تجارة للربح . ولا طريقة للعيش - فلا ينتفع بها الا من كان قادراً على دفع الاتعاب - بل هي مأمورية عامة - مثلها مثل مأمورية القضاء بالضبط - للفقير فيها حظُّه كالغني - فكل من لا يستطيع ان يعين محامياً لفقره من حقه ان ينتفع بهذه المأمورية الاجتماعية - وليس عليه سوى ان يقصد المحامي او مجلس النقابة . او القاضي . فيجد حالاً محامياً يتحمل المشاق للدفاع عنه . بلا مقابل . ولا مصلحة غير نصرة الحق !! باسم من يحضر هذا المحامي - ؟! وما هو ذلك الواجب الذي يلقي على كاهله فلا يستطيع ان يتحمل - سوى انه واجب العدالة الاجتماعي يطالبه بأداء حقه - وقد تخصص له - فوجب عليه تلبية النداء كلما سمعه . لا فرق بينه وبين جندي وهب نفسه للدفاع عن بلده غير أنه جندي السلام يقاتل الباطل ويدافع للحق - وما هي المصلحة الاجتماعية التي تفضل هذه المصلحة !!؟

لا سبيل لتعليل هذا غير ان المحاماة مأمورية عامة حقاً - وواجب اجتماعي لا نزاع فيه - تقررت شرطاً لعدالة القاضي فليس للقاضي ان يهدم ركن عدالته بيده ؟

(٥) - عملاً بهذه القاعدة أيضاً - تجدد القوانين . صريحة في أن القاضي غير كفوء وحده للفصل في قضايا معينة - بل لا بد للثقة بحكمه - ولللاطمئنان إلى رأيه أن يكون معه المحامي . شريكاً - عاملاً - فتجد بعض القوانين تشترط هذا في الجنايات . وبعضها تشترطه في الجنايات . وفي الجناح أيضاً - وبعض القوانين يجعل لهذا العمل اتعاباً تدفعها الخزينة العامة - وبعضها يجعله مجاناً وبلا مقابل -

أترى أن الحكومة تكلف خزائنها أن تدفع المال للمحامي ليشارك مع القاضي عبثاً وهواً ؟ ! - ولجرد أن يزيد في عدد الحاضرين بالجلسة فرد من الناس يستوى حكمه مع حكم أفراد الجمهور فيما عدا أنه يلبس رداء اسود ؟ ! ! أولاً لا بد أن تكون هذه الأنظمة نتيجة لتلك القاعدة الثابتة وهي أن المحامي يؤدي مأمورية اجتماعية - هي أساس لاطمئنان الناس على العدالة بينهم - فهي جزء أصلي للمأمورية القاضي يتحقق حكمها وأثرها - كما وجد ظرفها وحضر المحامي فعلاً

(٦) - تجد أثر هذه القاعدة أيضاً - في نص بعض القوانين على أن المحامي يؤدي ميمناً بأن ينفذ مأموريته بالصدق والنزاهة - فهو في هذا مثله مثل القاضي - فيمين كل منهما واحدة . كما كانت شروط الكفاءة عندهما واحدة -

ولو أن المحامي يمثل الخصم - لاستحال أن يكلف باليمين على هذه الصورة .

(٧) - كذلك - تجد أثر القاعدة في تدوين الواجبات التي على المحامي - وفي أسباب تأديبه - فإن واجباته ثقيلة الكلفة واسعة المدى . تكاد تجرده من كثير من حقوق الإنسان - بل تكاد تخنقه خنقاً . إذ المبالغة فيها تندفق من كل ناحية - حتى لقد كان من أسباب محو الاسم في بعض الأنظمة أن يطلب المحامي تقدير أتعاب ضد موكله .

ومهما قلت بأن هذا أثر باق من أصل نشأة المحاماة حيث كانت مروءة ونجدة - لكنها قد تطورت - وأصبحت عملاً لا بد من تقدير أتعابه - مهما قلت هذا فإن ذلك الأصل القديم دليل على أن المحاماة ليست تظاهراً بالبلاغة ولا تجارة - ولا طريقاً للعيش - بل هي مأمورية . اجتماعية . حقيقية . تشكلت في أول عهدها على قدر الأفهام - بالمروءة والنجدة - أي بأحسن نزعة في قلب الإنسان . ثم تشكلت مع تقدم الفكر القضائي بأنها شرط للعدالة - وركن لفهم القاضي - وهذا هو مقامها في القوانين العصرية تراه مكتوباً في جميع النصوص معنى وحكماً -

لهذا لا تزال واجبات المحامي - من حيث النزاهة - والاعتدال - والرفق - والصدق - وإصلة به إلى اسمي مراتب الفضيلة . لافرق بينه وبين القاضي .

بل نجد من واجباته أن لا يعمل لتوسيع رزقه - في دائرة الحلال والاستقامة - فليس له أن يتاجر - وليس له أن يكون موظفًا في الحكومة - وليس له أن يكون عضواً في شركة - الى آخر ما تعلم من تلك الواجبات . التي تنقص من حقوقه المدنية العادية - كأنه قد تجرد من أهم حقوق الفرد أو كأنه قد زهد في متاع الحياة - فأصبح بقوة - ونشاطه - ومقدرته - وقفًا على تمهيد سبل الحكم في حقوق الناس - فكان لا بد له أن لا يشتغل بغير هذا - ولا يفكر في غير هذا - وان فكر قد خان واجبه المقرر .

(٨) - تحقيقاً لهذا الأصل أيضاً - تجد المحامي اذا ترفع لا يرتبط باقوال الذي يدافع عنه - خصوصاً في قضايا الجنايات والجناح - فإن المتهم قد يعترف بالجريمة - لكن المحامي يعارضه . ويدلل على كذبه . وهو في هذا الموقف - ذو ولاية عامة - تلقاها من القانون - وهي ولاية تضعه في موضع قاضي - لا نظير له بين القضاة - لأنه هو وحده الذي يملك أن يقول أن المتهم كاذب - وهو وحده الذي يمهّد هذا السبيل للقاضي - بحيث اذا لم يقترح المحامي هذا الاقتراح خرج بحته عن ولاية القاضي - والمحامي يعرضه كما رأيت من تلقاء نفسه !!! بل ورغم المتهم الذي يدافع عنه . وعلى عكس اقواله - فهي ولاية اجتماعية لا شك فيها - ولا نظير لها . !!!



حينئذ هو خطأ جسيم أن يقال ان المحامي يحضر عن صاحب الشأن - ويعمل لمصلحته - بل هو قول باطل - تنقضه كل مواقف المحامي - كيفما تأملتها - ولا بد لنا أن نقف عند هذه الحقيقة المؤكدة :

وهي أن المحامي - يُمثل واجباً اجتماعياً - ومأمورية اجتماعية - علم الناس ووثقوا انها ركن من اركان العدالة . فوضعت الانظمة لتقرير أحكامها . ويان حقوقها وواجباتها -

وحينئذ هو خطأ ايضاً أن يقال أن المحامي يدخل ضمن الاشخاص المشار اليهم في المادة ٨٩ . بكلمات « المأمورين - الموظفين بالحكم » - بل أن تقاليد وواجباته ولائحته بنصها الصريح - كل هذا يمنع أن يكون من الموظفين . او من المأمورين - وانما هو رسول القانون . وممثل الركن الأول من اركان العدالة في مجلس القاضي - يحمل ويؤدّي واجب البحث والمناقشة - ويحمل ولاية العاجز عن الدفاع لقصر - او جهل - وولاية كل من قهره البؤس فطوح بنفسه الى جحيم المجرمين اعتباراً .

هذا هو مركز المحامي في الجلسة - وذلك موقفه القانوني بلا فلسفة . وبلا اجهاد في

النظريات - فما أغنانا . عن البحث - كما بحث اصحاب البندىكت - وغيرهم . فى هل هو يعتبر ضمن المأمورين القضائين أولا يعتبر منهم



بناء على هذا نستطيع ان نؤكد انه لا يمكن ان يكون شأن المحامى فى الجلسة هو بذاته شأن كل فرد من الافراد الذين شرعت المادة (٨٩) لحماية المحكمة من تشويشهم واعتدائهم ذلك . لانه متى تقرر - والأمر واضح - ان المحامى لا يمكن ان يستوى بأفراد الجمهور الحاضر . فقد خرج من حكمهم - وخرج من حكم المادة ٨٩ - الموضوعة بنصها الصريح لهذا الجمهور وحده .



ان المحامى - بحكم مهمته الاجتماعية . حرّ فى تأديتها كما يلى عليه ضميره - لا يخضع فيها لأحد . واذا قلنا لا يخضع لأحد فلا نغنى بهذا غير القاضى الذى يسمعه أولا وبالذات - فليس لقاضى الجلسة أن ينازعه فى طريقه الذى وضعه لتأدية تلك المهمة - وليس له ان يطلب منه أن يوجه بحثه الى غير التوجيه الذى يراه -

نقصد ليس له ذلك أى من باب السلطة والأمر - ولكن له طبعاً - من باب التفاهم - ورغبة فى الاقتناع - أن يسأل . وان يناقش - وللمحامى ان يصصر على رأيه . وان يزيد فى التدليل ، على ما اراد . وان يصمم على الغرض الذى يرمى اليه -

المسألة هنا واجبان يتلاقيان - وقد يحدث هذا التلاقى حرجاً - وقد يثير الغضب . فيولد الاتهام من الجانبين - ويرى كل منهما ان الآخر قد تجاوز واجبه - فانتقلت المسألة من جنحة جلسة مادية صرفة الى انها نزاع بين فريقين - تستلزم بحثاً وتحقيقاً لمعرفة من من الاثنين قد تجاوز ذلك الواجب - ومن من الاثنين كان غير مصيب - وهذا لا يتحقق منه شيء بالنسبة لفرد من الجمهور - فخرجت هذه الواقعة المعينة . بحكمها . وطبيعتها - وموقف كل من القاضى والمحامى فيها - من حدود المادة (٨٩) -

انما وضعت هذه المادة للجمهور الذى لارابطة بينه وبين القاضى - غير ان يسكت - وان لا يتكلم الا بقدر ما يريد القاضى . وفى حدود سماحه - وهذا لا ينطبق على المحامى بحال من الاحوال مادامنا علمنا انه عضو قانونى . يؤدى مأمورية اجتماعية تريدها القوانين لمصلحة عامة - لا يملك القاضى تعطيلها - أو توجيهها الى عرض معين . او الوقوف فى سبيلها . وان فعل فقد اعتدى على النظام الذى يسند الى سلطته .



وفي الواقع . فكيف تتولد على وجه العموم وفي أكثر الحالات . حوادث الاعتداء في الجلسة بالنسبة للمحامين الا من باب تأدية الواجب ؟

يترفع المحامي فيقول قولاً على غير ما يرى القاضي - يعترضه القاضي فينشأ بين الاثنين مناقشة - تأخذ حدوداً لم تكن في الحسبان - يكون من حديثها ما يدفع بالفريقين أو بأحدهما - الى ما يفض - ومتى غضب القاضي فالمادة (٨٩) في يده - والسلطة له مطلقة - فما أسرع من تطبيقها على المحامي - لهذا تعطل سير العدالة - وينتقم القاضي لنفسه وهو في حدة الغضب انتقاماً لا راداً له .

لست اريد بهذا - ان القاضي هو المعتدى - وانه الغضوب المتسرع في كل حالة - لكنني اقول . وارجو دائماً . ان لا يبرح هذا من الذهن - اننا في هذه الحالة الدقيقة لسنا امام قاض وفرد من افراد الجمهور - بل امام واجبين متعارضين - في الظاهر - وامام مأموريتين اجتماعيتين لا بد لهما من التضامن في العمل - لتصلا الى العدالة المقصودة - فاذا كان احد الجانبين يؤدي واجبه وهو حر في تأديته - فهو مقدس مادام انه يؤديه - وهناك بالنسبة له ، نظرة تعصمه عن سلطة القاضي المقررة لأفراد الجلسة - وهناك احتمال ان يكون القاضي هو الذي بداء بالعداء - وهناك احتمال ان يكون القاضي هو المسئول دون المحامي - فأصبح القاضي احد الفريقين المتناظرين - وهذه الحالة من المحال ان تتحقق في حق فرد من الناس الذين شرعت لأجلهم المادة (٨٩)



انه لا يوجد من اعمال المحامي في الجلسة - ما يصعب جرياً مع المنطق - والاستعداد النفسي - ان تنتزع منها واقعة اهانة المحكمة - فان مأمورية المحامي تؤدي من طريق اشتراكه مع القاضي مباشرة - ومن طريق مجاهدته في الرأي . ليسير في طريق معين . هذا في واقعه وفي جوهره اكثر من التشويش - بل هو مجاهدة - وتصادم بين رأيين - وقد يكون من شأنه احراج النفس ثم تحويلها الى توهم السخرية بالرأي - فجئحة الاعتداء سريعة التكوين في نفس القاضي من مجرد القيام بالواجب وبدون أي سبب خارجي .



اذا علمنا ان مأمورية المحامي ، شرط لازم لعدالة القاضي - فالنتيجة اللازمة لهذا حتماً ان المحامي وهو يؤدي هذه المأمورية لا تدخل عقوبته في حدود سلطة القاضي لأن هذه السلطة نفسها شرطها احترام مأمورية المحامي - وتمكينها الى آخر حدودها -

ولا يجوز للقاضي أن ينقض عمله . شروط عدالته - فيمنع المحامي من تأدية عمله بمحجة انه قد اعتدى :



ان هذا الاعتداء اذا وقع لا يذهب أثره - ولا بد أن تذكر دائماً ان عقوبته محققة باقية لا تضع سدى - وتذكر دائماً أننا هنا امام واجبين اجتماعيين . والواجبات الاجتماعية . لا تتعارض ولا تتناقض - فيجب ان يترك المحامي يؤدي واجبه - ثم للقانون - بدون تعجل ولا انتقام - ان يقتصر منه بعد ذلك فيقدم الى السلطة المختصة لمحاكمته على الاعتداء الذي وقع منه -



هب انك امام محكمة جنائية - وأهم ما فيها بحث في شهادة شهود وتدوين لاقوالهم - وهب ان الرئيس قد اعتقد ان الشاهد قد أجاب بكذا - فاملاه على الكاتب - والواقع أن الرئيس اخطأ في السماع - فاعترضه المحامي بأن الشاهد قال غير هذا - أفلا يكون من هذا تهمة اعتداء - أبسط ما يقال فيها ان المحامي قد اتهم الرئيس بأنه يزور محضراً رسمياً - أو بأنه لاه عن سماع الشهود - والاعتداء قائم في الحالتين ؟ !

حينئذ تكون النتيجة ، ان هذا المحامي - ووجوده شرط لصحة عمل القاضي - ووجوده انما لوحظ لاجل هذا الواجب الذي يؤديه - ولاجله فقط - تكون النتيجة انه قد استحق الحكم بالحبس - لا لشيء سوى انه أدى واجبه - فكان في تأديته ايلاًماً للقاضي - ومن ذا الذي يعطى سلطة الانتقام اذا غضب فلا يستعملها ؟ !!



لا شك عندنا في ان الرأي القائل بجواز استعمال المادة (٨٩) - في حق المحامي يخرج بنا عن كل ما يدركه العقل . اذا تذكر هذه الواجبات المقررة - وعن كل ما يحققه القانون في نصوصه المختلفة من وجود المحامي - ومن القيام بأموريته :



قد يجوز ان يكون اعتداء المحامي واضحاً وضوحاً لا ريب فيه - بحيث لا يحتمل الموضوع تأجيلاً ولا محاكمة يجب تحويلها على محكمة اخرى - وعلى هذا فقد يعترض : ما معنى ضرورة التأجيل هنا . ولماذا لا ينفذ القاضي سلطته المقررة في المادة (٨٩)

هذا اعتراض - لا يضعف شيئاً مما تقدم - بل هو رجوع بنا الى الراء . كأننا لم نتقدم بالبحث خطوة . فان الاعتراض قائم على التسليم بأن المادة (٨٩) - يدخل في حكمها المحامي حتماً - وهذه هي المسألة المراد بحثها وتقديم الدليل عليها - فاذا ما دللنا - على ان المحامي لا يمكن ان يدخل في حكم المادة - فلا معنى للاعتراض - بجواز ان يكون خطأ المحامي واضحاً - لأن هذا الوضوح موضعه هناك امام القاضى الذى يحكم فى الموضوع وليس من شأنه ان يدخل فى حكم المادة ما لم توضع لاجله

على ان هذا الاعتداء المفترض خيالاً والمجرد عن كل ملابسة . لتأدية الواجب - هو بالطبع من الوقائع النادرة الشاذة - والشذوذ لا حكم له -
انما توضع القواعد للحوادث الغالبة . وحكمها ان تهمة الاعتداء اذا وجهت للمحامي فانما هي ناشئة من تأدية واجبه وبسبب ذلك الواجب وما يتبعه من تصادم الرأى بين القاضى والمحامي -

على ان هذا الاعتراض يرد عليه بمثل حجته . وذلك بافتراض الحالة الشاذة . التى تقابله - وهي ان القاضى - وهو قوى - قد يفتر بسلطته - فيعتدى على المحامي اعتداء واضحاً - فيكون المحامي فى حل من رد الاعتداء بمثله - ولا يجوز للقاضى - ان يحكم فى حق نفسه - فينتقم بعد ان كان معتدياً - !!؟

الصواب ان هذه الاعتراضات . الافتراضية - تلاشىء وتستقيم شروط العدالة . اذا قلنا ان هذه الحالة حالة خاصة - بظورها - وبحكمها - وبناتجها ولا سبيل لتطبيق المادة (٨٩) عليها - بل هذه مناقشة - بين فريقين - فلكل منهما الحق فى ان يناقش - فاذا تحولت المناقشة الى اتهام متبادل - فلكل منهما ان يحتج ضد الآخر بواجبه - والواجبات لا تتعارض - فلا بد من تحويل خصومتها للمحكمة المختصة لتفصل فيها - تحقيقاً لمسئولية كل منهما -



بقيت كلمة اخيرة يجب ان تكون ختاماً لهذا البحث
قديقال - نسلم ان للمحامي مأمورية مقررة فى الجلسة - نسلم انه رسول القانون - وانه شريك القاضى فى عمله - لكن هذا قد لا يحل الاشكال لأن للقاضى شركاء اخرين فى الجلسة هم الموظفون معه - وهم أيضاً اصحاب مأمورية اجتماعية - ومع هذا جاز للقاضى ان يحكم عليهم اذا اعتدوا - فلماذا لا يجوز له ان يحكم على المحامي ؟

قيمة هذا الاعتراض كلامية أكثر منها جوهرية

أولاً - لأن البحث في هل للقاضي أن يحكم على الموظف بالعقوبة طبقاً للمادة (٨٩) لا يزال باقياً كله . ولا ندري هل تنطبق هذه المادة على الموظف أو لا تنطبق . فالاعتراض أساسه افتراض غير مسلم به أو عقدة غير محلولة . فهي لا تحل عقدة أخرى .

وثانياً - لأن المادة (٨٦) التي قررها الشارع لأجل الموظفين وحدهم لا تسدح بغير توقيع الجزاء التأديبي - دون العقوبة - فلا استدلال بها يؤيد رأينا

وثالثاً - لأنه قد يكون الاعتداء من عضو من المحكمة قسقط ولاية الباقيين في الحكم . فالظاهر المادي ان المادة (٨٩) لم توضع لهذه الحالة فهي حينئذ لا يجوز تطبيقها على الموظفين

ورابعاً - لأن المادة (٨٦) قاصرة على التشويش لا على أية جنحة أخرى - ومن هذا أيضاً دليل صريح على ان المحكمة لا تملك الحكم على الموظف اذا اسندت اليه جنحة . فهي حينئذ لا تملك الحكم على المحامي لا لأنه موظف ولكن لأنه يؤدي واجباً في الجلسة كالموظف

وخامساً - لأن الموظف عند اصدار المادة (٨٩) كان خاضعاً في المسؤولية التأديبية للمحكمة - فلا غرابة في ان تؤدي هذه السلطة في الجلسة كما تؤديها خارج الجلسة



هذا اما اذا أردنا التمثيل بالموظف - ليكون القياس كاملاً - فيجب ان نفترض الواقعة الآتية :

كاتب الجلسة أمين على محضر الجلسة . يدون فيه الوقائع كما تحصل - كما ان المحامي أمين على طريقة الدفاع يرسمه كما يريد - فهب ان القاضي والكاتب اختلفا في تدوين الوقائع في محضر الجلسة فرأى القاضي تدوين واقعة - ورأى الكاتب ان الواقعة ليست بالشكل الذي يريد القاضي اثباته فرفض الاثبات - فقامت المناقشة بين الفريقين - وكان من نتيجة حدة اغضبت القاضي - فهل له أن يتهم الكاتب بالاهانة والاعتداء - ثم يحكم عليه لأنه لم ينفذ أمره - فيما لا يجوز ان يأمر فيه !!

لا يمكن لأحد أن يتوهم ان هذا الكاتب الحريص على واجبه - والصادق في تأديته يصبح بسبب هذا الصدق - مهدداً بالعقوبة - ويكون الذي يعاقبه هو نفس ذلك القاضي الذي طلب اليه أن يثبت في محضره واقعة قد يجوز ان القاضي أساء الفهم فظن انها وقعت كما فهم - وهي لم تقع !!

هذا هو الحال بالضبط بالنسبة للمحامى - فاننا امام واجبات تتلاقى - كل من الفريقين امين على واجبه - وليس بينهما سوى التفاهم بالحسنى - فاذا تعذر التفاهم - واحتد احدهما على الآخر - فلا بد لهما من فصل بينهما .

على هذا تكون المادة (٨٦) الخاصة بالتشويش بالنسبة للموظفين فقط . والمادة (٨٩) الخاصة بالتشويش والاعتداء بالنسبة لغيرهم انما الغرض منهما ، هو ذلك التشويش الذى يصدر من شخص لا تربطه مع القاضى - رابطة مقرررة - وفى ظرف لا يكون يؤدى فيه لدى القاضى واجباً مقررراً - كان من شأنه حصول ذلك النزاع الذى اعتبره القاضى اهانةً - وهو تأدية واجب ليس إلا - وأن شذ عن الحد - فما كان للشذوذ فى الواجب غير المحاكاة التأديبية أن وجد سببها .

البحث الثاني

فى انه العمل الوامر قد يكونه وامياً اذا صدر من المحامى
وهو اعتراء اذا صدر من الفرد

لا شك فى أنه لا يجوز لأحد من الجمهور الحاضر - ان يتقدم الى القاضى . ليبدى اعتراضاً على عمله - أو ليقدم تقدماً - أو ليبين أنه اخطأ . واذا صدر هذا من واحد من الجمهور - فقد اعتدى على القاضى طبقاً للمادة ٨٩ - وحقت عليه العقوبة

أما المحامى - وهنا يظهر لك الفارق العظيم بينه وبين الجمهور - ويظهر لك أن المادة ٨٩ لا تعنيه اصلاً - فانه بحكم مأموريته المقررة . من حقه بل يجب عليه أن يقول للقاضى لقد أخطأت كلما اعتقد انه فى الواقع قد اخطأ

تقول هذا واجب - ولا ينازعنا فى هذا القول منازع - وهو مع هذا قول فيه شىء من الايلام - وان شئت ان تنزل الى افهام طبقة الحاضرين فى الجلسة من الشعب فقيه تصغير واهانة . فهو اعتداء بالمعنى اللفظى للمادة (٨٩)

لكنه عمل مشرف . عند من يدركون الواجبات . الموزعة على شخصين . يتفاهمان فى دائرة واجب سام . لا ينقص من قدره ان افهام بعض الطبقات لا تدركه .

تحدث النيابة فى مذكرتها « بكرامة القاضى » - وضرورة ان يحاط بسياج من التقديس والاحترام - « والمهابة - حتى يتمكن من اداء واجبه » - ثم تكتب « ان الشارع لهذه الغاية قد وضع من النصوص الصريحة . ما يكفل للقاضى وهو على عرش العدل المحافظة على احترام - وهيبة ذلك المجلس المقدس » -

هذا صحيح - لا يعارض فيه أحد - غير أنه فى الوقت نفسه . كلام عام مرسل - هو الى الاسلوب الخطابى اقرب منه الى البحث القانونى - ونبرىء واضع المذكرة من احتمال أنه قصد بوضع هذه الكلمات حمل القضاة على العقيدة بأن كرامتهم مرتبطة بسلطة حبس المحامين فى الجلسات - واعتبارهم جناة اذا هم نطقوا بكلمة لا ترضيهم

نريد أن نبحت هل من معانى احترام القاضى - أن تلاشى أمامه اذا أخطأ - كل الحقوق والواجبات - فتسقط حقوق الأفراد وتبطل الأنظمة الموضوعة للمصلحة العامة - بل نذهب

الضمانات المقررة لاحترام أحكامه - فلا يبقى من كل هذا إلا أن القاضى يتمتع بسلطة استبدادية مطلقة لا حد لها - فلا يجوز لأحد أن يعترض وإلا حقت عليه العقوبة !

لا نظن أن النيابة تريد شيئاً من هذه الفوضى - بل لا نظن أن للقاضى العليم بموجبات كرامته - والمؤمن بجلال مهمته - يرضى لنفسه أن يكون ذلك المستبد المعصوم من الخطأ . فلا يقبل على عمله اعتراضاً - !! من محام جاء الى الجلسة بحكم القانون للمعاونة على ادراك الصواب وطريقه

قررت فى صدر بحثي انها مسبة للمحاماة أن يطلب المحامى امتيازاً هو خروج على القانون وامتهان لحقوق الناس - فلا لوم علينا اذا قلنا أننا نرجو للقاضى ما نرجوه لأنفسنا من الكرامة لجلال القاضى او « قدسيته » كما تعبر النيابة مرتبطان بمظهر تنفيذ القانون - واحترام حقوق شركائه فى العمل - وتحمل اداء الواجبات التى فرضت على كل من يساعده فى اعماله التمهيدية الموصلة للحكم قبل أن يؤدي مأموريته التى يمتاز بها ولا يشاركه فيها أحد وهى اصدار الحكم -

أما قبل هذا فلا مأمورية - ولا واجب له - سوى السماع - واستيفاء اجراءات القانون كاملة - !! وبحث كل اعتراض يوجه اليه . فرب اعتراض يؤله . لكنه يعصمه من الخطأ !!

بناء على هذا يجب أن نقول ان واجبات المحامى ازاء القاضى هى هى بذاتها - المقررة عليه بمحدودها - وشروطها - قبل زملائه - وقبل الشهود - وقبل الخصوم - وقبل الخارجين عن الخصومة - وذلك مع ملاحظة الفارق الذى يقتضيه مراکز كل من هؤلاء .



ان المحامى فى جلسة القاضى لا غرض لمأموريته الا الفات النظر الى مواضع الخطأ فى جميع اشكاله - ومقاتلته فى جميع أسبابه كيفما كانت أقواله - ومهما ألبسها من مظاهر التلطف فى التعبير - أو البلاغة فى الاقتناع - فهو يعمل على توجيه فكرة القاضى الى غرض معين -

والفائدة الاجتماعية من تنظيم مهنة المحاماة انما تنحصر فى احتمال ان يكون ذلك الغرض الذى يوجه المحامى فكر القاضى اليه لم يرد على خاطره - ولم يحسب له حساباً - فاقاضى يجلس محاطاً بكل أنواع الاحترام والاجلال - الا أنه انسان - معرض للخطأ - بل هو لا يهمه اجلال الناس اذا لم يكن انساناً مثليهم - معرضاً للخطأ مثليهم - لكنه يمتاز عنهم فى سمو مأموريته - ويفضلهم حقيقة فى اخلاصه لاقامة العدل - وهذا الاخلاص بعينه يقتضى ان يتقى مواضع الخطأ - وأن يشكر من يلفته اليه . . فان المصنعة ليست من اقدار الانسان

١- يواجه المحامي القاضي - بأنه اخطأ في حكم صدر منه غيائياً - أو في أمر صدر على عريضة - وقد يكون الخطأ في مسألة قانونية فهمت على غير ما يجب - فيدلل المحامي علناً . وعلى ملأ من الناس ان وجه الصواب فيها على غير ما فهم القاضي - فيشرح النقطة المقصودة - ويبين حدودها وأركانها - وأصولها وفروعها - ولم يقل أحد ان هذا يعتبر تعدياً على مركز القاضي لأن المحامي قد وصفه بالجاهل لاحكام القانون - بل يفرح القاضي لهذا فرح العادل بادراك الحق - ثم يعدل عن رأيه وينضم الى رأى المحامي - وفي هذا العدول جلاله وشرط احترامه .

٢ - كذلك المحامون امام محكمة الاستئناف يدللون على خطأ القضاة بكل قوة - وتصدر احكام الاستئناف معلنة ان القضاة قد اخطأوا - ومهما كان الخطأ جسيماً - فلم يخطر على فكر احد ان في اعلان هذا الخطأ اعتداء على كرامة من اخطأ .

٣ - ألا ترى - فضلاً عن حالات الحكم الغيائي - والأوامر التي تصدر على العرائض - ان المحامي يواجه المحكمة . بأنها اخطأت - عند المرافعة بعد حكم تمهيدى صدر - وبعد تنفيذه فعلاً - فيدلل على ان هذا الحكم قد صدر خطأ - ويطلب الى نفس القاضي أو الى نفس المحكمة التي اصدرته - ان تعدل عنه في مبدئه - وان تحو الأثر الذي صدر عنه - وان تعلن بنفسها في حكم جديد - انها قد اخطأت في قضائها الأول وانها تعدل عن ذلك القضاء الى قضاء جديد !!!

٤ - ثم ألا ترى ان المحامي يواجه محكمة الاستئناف بأنها اخطأت في حكمها - ويطلب اليها أن تعدل عنه - بن طريق الالتماس ؟ ! ولا يدور في خلد احد ان الشارع أراد في هذه الحالة الاعتداء على كرامة القضاة . والعبث باحترامهم !!

أين هذا الجلال - الصحيح - المَجَسَّم - من القول بان المحامي اذا قال للقاضي ان هذا خطأ - فقد خرج عن حدود مأموريته واعتدى على ذلك الجلال الوهمي اعتداءً ؟ !!!

قلنا ان الاعتراض بالمواجهة يخالف الواقع . ونقول بعد هذا انه يخالف ما نفهمه من آداب القاضي على وجهها الاكمل - لأن التفريق - بين القول بالخطأ مواجهة - والقول به في غيبته امام محكمة اخرى . الى حد جعل الأول اعتداء والثاني عملاً شرعياً واجباً - انما معناه عجز القاضي عن اصلاح خطائه - وضيق نفسه عن سماع ملاحظة صادقة مهما كان الواجب فيها واضحاً - !!

ثم قول ثالثاً ان الاعتراض بالمواجهة وعدمها انما يرجع في الواقع الى ان القول بالخطأ في حالة

الغياب لا يثير غضب النفس كما يثيره في حالة المواجهة- فينتقل بنا النظر الى ان القاضي اذا غضب كان من حقه أن ينتقم - فنخرج بهذا عن أصول عقوبة الاعتداء - وحكمة تشريعها - وشرط تطبيقها - لأنها مقررة - لا ارضاء لشهوة الغضب - والغضب لا تشريع له - وليس من حق المخطئ ان يغضب - وليس من مظاهر العدل من جهة أن ينزل قمته على من يرجو لخطواته السداد ويريد ان يبعده عن مواضع الزلل



المسألة ترجع بنا دائماً الى التساؤل - هل وظيفة القاضي تتحمل التفاهم مع المحامي بياناً للصواب والخطأ اولا تتحمل ؟!

وقد وضح انه لا مأمورية للمحامي غير هذا - ولا مأمورية للقاضي أيضاً غير مباح اعتراضات المحامي

لا تقول اذن وجب أن نطلق العنان في الجلسة الى حد التجاوز عن اللائق . فلا شك في ان المحامي من أدق واجباته - في اداء مهمته أن يكون حكيماً - كما وجد التصادم في الجلسة بين رأيه وبين رأى القاضي أو عمله - فعليه أن يختار من العبارات أحسنها - فيكون الى ادراك غرضه في الحادثة المعينة اقرب - والى اكتساب ثقة القضاة وتقديرهم لحسن أساليبه امكن -

غير أنه اذا أخطأ السبيل فالمسألة مهارة فنية - ومقدرة في صناعة الكلام - لا تعلق لها بقانون العقوبات - ولا تتصل بمحادثات الاعتداء - وقد يكون الخطاء بسيطاً فلا مسئولية عليه غير أن يعرف عن المحامي بأنه محدود الكفاءة في مهنته - وقد يكون الخطاء جسيماً - فتبدأ المسئولية التأديبية .

ومن هنا يظهر لك أيضاً أن حسن النية أصل مقرر في مناقشة المحامي - مهما ظهر في الفاظها من دلائل الحدة - لأنه يؤدي واجبا - وهذا هو قصده - وغرضه - فتحويل هذا القصد الشريف قانوناً - ونظاماً - الى قصد سيء - يستحق العقوبة - خروج بنا عن الموقف المقرر الى تقيضه - وهو موضوع قضية معقدة - لا يتيسر لقاضي الجلسة أن يكون هو الفاصل فيها .

البحث الثالث

الأصل التشريعي للمادة (٨٩) ومدى تطبيقها

- مدلول النصوص -

١ الأصل التشريعي

في هذه المادة الواحدة قانون كامل . أو دستور منفرد . تراه شاذاً في أصله عن جميع القوانين الأخرى . يبتل جميع أحكامها . ويتناقض مع كل إجراءات المحاكمة . ومع وظيفة القاضي : فإنها تجعل القاضي المدني . أو قاضي التحقيق في أودته . بمجرد أن يقع اعتداء عليه قد تجرد من وظيفته التي جلس من أجلها - واغتصب اختصاصاً لم يكن له - وتحويل إلى محكمة جنائية - وإلى محكمة جنائية خاصة - لانتساب المحاكم الأخرى في تشكيلها ولا في سلطتها - فلا هي بالقضائية ولا هي بالعرفية - فتراها قد انعقدت بدون حضور عضو من النيابة . وترى القاضي هو الذي يتولى الاهتمام فأصبح خصماً - ثم تراه في الوقت نفسه قاضياً فولى الخصم حكماً - ثم تراه قاضياً لا نظير له بين القضاة جميعهم - فهو يرفع الدعوى بلا إعلان - ويلزم التهم أن يتكلم إذا شاء في الحال : فإذا طلب التأجيل رفض . ثم يحكم مدفوعاً بغضبه - ثم ينفذ هذا الحكم حالاً !!!

ما هذا الشيء الغريب !! وأي سلطة قضائية هذه - وقد شذت في كل شيء عن مميزات وظواهر كل سلطة قضائية !!؟ وما هو أصلها التشريعي ؟ - أفلا يجب أن يكون لها حدود معينة لا يجوز أن تتعداها . !!؟

لا شك في أن كل سلطة استثنائية مقيدة بظروفها . وبأصلها التي صدرت عنه - أفلا نستطيع أن ندرك هذا الأصل فنجعله حداً لا يجوز للقاضي أن يتجاوزه . !!؟
تقول النيابة نعم هي سلطة شاذة - وقد كانت هذا الشذوذ واجباً للمحافظة على جلال القضاء وقد سبته

غير أنني أراه جلالاً مشوهاً !!! ذلك الذي يقوم على التعجل في الغضب والانتقام !!! وعلى انكار القاضي - إذا قضى في حق نفسه - لجميع الضمانات التي تقررت لعدالته إذا نظر في شؤون الناس !!! - وهو أحوج إلى استيفاء تلك الضمانات . متى تحققت له مصلحة خاصة !!! فأى جلال هذا يقوم سنداً لأصل المادة ومسوغاً لشذوذها !!؟

غير أننا لانعجز - إذا تركنا تعليل النيابة - أن نجد لهذه المادة أصلاً تشريعياً آخر : وإذا عرفناه
ظهر لنا أنها مادة لاشدوذ فيها . بل هي صادرة عن أصل من الأصول الكلية - وهي تقرر حقاً
من الحقوق المقررة للناس جميعاً - وما كان لجلال القضاة أن يشذ عن القواعد التي وضعت
لاطمئنان الناس على عدالتهم - !!

ذلك الأصل الذي ترجع إليه - هو حق الدفاع الشرعي عن النفس - وهذا حق يتمتع به
كل فرد من الناس - فكان من باب أولى للقاضي وهو في مجلس حكمه - يوزع العدالة بين
الناس - او يحضرها - او يهيئ طريقها - ان يدافع عن وجوده . وعن كيان وظيفته - فيرد اعتداء
من اعتدى عليه - يحكم القانون الذي ينفذ احكامه - وهو في هذا يعمل في دائرة الحقوق
العامة - بلا شذوذ - ولا امتياز

انه يحكم من نفسه وبدون طلب - فهو الذي يقيم الاتهام - وهو الذي يحكم فيه - فجمع
بذلك بين صفتي الخصم والحكم وهذا شذوذ ظاهر - لكن ألا ترى ان هذا هو مركز كل من
يدافع عن نفسه ؟ - قانه يرد العدا اذا وقع عليه - وقد جعله القانون أميناً على الدفاع - فهو
قاضي وخصم - فاذا ما تجاوز حدود الدفاع - حقت عليه المسؤولية - فالفرق هنا بين الفرد وبين
القاضي - ان الامتياز للفرد لا للقاضي - لأن القانون ترك للفرد ان يعين من تلقاء نفسه وعلى
مسؤوليته - ما هو نوع الضرر الذي يلحقه بخصمه . وما هو حده - اما القاضي فلم يتركه القانون حراً
في هذا التقدير بل وضع له طريق الدفاع لا يجوز له ان يتعداه - فسلطة الدفاع للفرد اوسع
منها للقاضي !!

اما ان الحكم ينفذ حالاً . فليس ذلك استثناء ولا هو راجع الى تمكين احترام القضاة في
النفوس - بل هو شأن كل عمل يراد به الدفاع عن النفس - ولو اقتصر الأمر فيه على الحكم قولاً -
لتحويلات المسألة الى اتهام مجرد - ودعوى تحت النظر - فانتقلنا بهذا من الدفاع الواقعي الى كلام لا أثر
له - وكل دفاع عن النفس هو رد الاعتداء بمثله - حقيقة وواقعياً - فكان التنفيذ الفعلي واجباً

هو دفاع : فتراه من حق كل جلسة - وكل قاضٍ - سواء كان مختصاً بالعقوبة او غير مختص -
بل وذهبوا الى انه من حق قاضي التحقيق - في جلسة مقفلة لا يراها احد - ولا أثر لكلمات الجلال
والمهابة في أودة مقفلة - ولكن حق الدفاع تراه ثابتاً في جلسة سرية كما هو في الجلسة العلنية

يدلك على هذا دلالة قاطعة . لا تجد لها تأويل إلا آخر - انه من المجمع عليه بل ذلك حكم

النص صراحة (مادة ٩٠) - ان القاضي لا بد له ان يحكم في الحال بحيث اذا أجل النظر في القضية خرجت بمجرد التأجيل من اختصاصه . واصبح مضطراً ان يحيلها الى القاضي المختص على حسب القواعد المقررة .

ولا نجد لهذه القاعدة تعليلاً - غير ان هذا شأن حق الدفاع - فاما انك تؤديه حالا وفي ساعة الاعتداء - واما انه يسقط نهائياً وبلا رجوع - فاذا تركت المعتدى في لحظة اعتدائه يفر من سلطانك . ولم تلحق به الضرر الذي استحقه - فقد اتقضي المبرر لحق الدفاع - واتقلب بحثك على عقوبته بعد ذلك انتقاماً . او اخذاً بحق عادي - والانتقام ليس من حق أحد . والأخذ بالحق العادي ليس من صاحب الشأن . وان كان قاضياً قد أهين !!

واذا أردت ان ترجع حكم المادة هنا الى ولاية قضائية فلا تجد لذلك منفذاً - اذ لا تجد قاضياً تثبت ولايته لنظر دعوى معينة على شرط الفصل فيها حالا - فاذا لم يسمعها حالا - وأجلها - فقد سقطت تلك الولاية - وزال عنه الاختصاص - لكن ذلك شأن حق الدفاع فهو مرتبط بظرفه وساعته والا فقد سقط



اذا تقرر هذا فان النتائج تتسلسل واحدة بعد واحدة ويظهر حد المادة (٨٩) . ويتبين الفارق العظيم بين استعمالها في حق الفرد من الجمهور الحاضر . واستعمالها في حق المحامي .

فأولاً - ترى انها في حق الفرد تنطبق دائماً على الاصل الذي اسندت اليه . اما في حق المحامي فلا استحالة . في تطبيقها واضحة

ذلك لأن الفرد - دائماً - ومهما كان موقعه - اذا خرج عن دائرة الصمت في الجلسة فقد اعتدى على النظام . وعلى المحكمة - فهو لا بد وبدون بحث . بمجرد خروجه عن السكوت - اما مشوش . واما معتد . اذا تمادى وخالف - فجنايته مادية . ظاهرة للناس عامة - لا تقتضي بحثاً . ولا تطلب اتهاماً - بل هو بذاته يقدم نفسه علناً - وعلى رؤوس الاشهاد - معتدياً - فالواقعة لا تقتضي اتهاماً . ولا تقبل دفاعاً . فالقاضي اذا حكم على من صدرت منه فهو لا يقضي في حق متنازع فيه . بل يقتصر على تدوين الواقع الذي شهده جمهور في محضره . ثم على تدوين تلك الحركة . الميكانيكية المادية . التي تسميها حق الدفاع - وما هو سوى رد فعل يتحرك به كل كائن . عند كل اعتداء يقع عليه

اما المحامي فمن حقه ومن واجبه ان يخرج على واجب الصمت - فلا بد له ان يتكلم - ولولا مأموريته لكان كلامه تشويشاً - ومن اخص مأموريته ان يتكلم فيما لا يكون على رأى القاضي .

ومأموريته لازمة من اجل ذلك . فمن المحال تصور انه قد ارتكب تلك الجنحة المقررة في المادة (٨٩) وهي المادية الواضحة لانظار الناس عامة .

وثانياً - ان المحامي يهيء للقاضي طريق العدالة . وهذا هو الأصل في موقفه . فتحويل هذا الموقف الى تقيضه . في نفس اللحظة التي يؤدي فيها واجبه . انما هو انتقال من الواقع المادي - الى تقيضه - ووصف لوجوده بما يتناقض مع اصله الذي يفرضه القانون - اذ الاهتمام يستلزم احلال التشويش والمنع - محل المساعدة والتسهيل - وهذه دعوى - وكل دعوى تستلزم التدليل . والبحث - فلا تدخل في حدود الدفاع - الذي يقف حده عند رد عمل مادي بئله . بلا بحث ولا نظر .

وثالثاً - ان مأمورية المحامي بما فيها من مشاركة القاضي في العمل . تقتضي حتماً تصادم الرأيين ولا يمكن ان تأتي تهمة الاعتداء عادة وفي اكثر حالاتها الا من هذا التصادم - فالتهمة بمجرد توجيهها تتضمن . احتمال اعتداء القاضي أولاً . واذا كان هو الذي اعتدى فقد سقط عنه حق الدفاع - فليس له ان يستعمل هذه المادة .

ورابعاً - أن المادة (٨٩) - إذا طبقتها على أحد أفراد الجمهور - فانك لا تجد في تطبيقها مراة - ولا تجد فيها شذوذاً ولا ظلاً - ولا خروجاً عن حق - أما إذا طبقتها على المحامي . الذي يجاهد القاضي في الرأي - فلا تجد لحكمها سنداً - بل تجد لها قد تعارضت مع كل مبداء كما سنبينه فيما يجيء - ويكفي هنا أن نقول انها في تطبيقها على الأفراد تتفق تماماً مع حق الدفاع اما على المحامي فلا سبيل لأن تسند اليه

وخامساً - أن الضمان الوحيد لعدالة القاضي في حكم هو خصم فيه . ان يشهد الجمهور الجنحة - مشاهدة عيان - بحيث لا تقبل نزاعاً - فاذا كانت جنحة قولية يجب أن تكون ممثلة في اللفظ المادي - مستفادة منه مباشرة .

لهذا فقط يتغير اختصاص القاضي - وتنقلب جلسته من مدنية أو تجارية إلى جنائية - وتعطل كل الضمانات التي قررها القانون لاستيفاء العدالة في مثل هذه الواقعة إذا وقعت في غير الجلسة - ويسلم للخصم أن يكون قاضياً - وقد جاز هذا كله لأن اشتراك الجمهور في مشاهدة الحادثة - تأكيد بأن القاضي كان أميناً في خصومته .

غير أن شرط مشاهدة الجمهور هذا لا يتحقق في شأن المحامي لأن البحث - في أن المحامي تجاوز حدود واجبه أو لم يتجاوز - بحث نظري تختلف الناس فيه - ولا يقع تحت انظار الجمهور - وهو بعيد

على ادراكه - فالجنة لم تقع تحت انظار الجمهور - ونظام الجلسة لم يضطرب - فركن جنة الجلسة غير قائم -

بل اذا شئت أن تعطى لهذا الموقف حكمه الواقعي. فمالانزع فيه أن الجمهور . لا يعلم عن المحامي . الا أنه يتكلم . ويتناقش . ويعارض . فوقته في الجلسة . لا يحدث دهشة . ولا يخلق اضطراباً . وكما كانت معارضته قوية . كان ذلك في نظر الناس حرصاً على واجبه .

أما المسؤولية الجنائية . فتأتي بعد تحليل - وتأويل - ورجوع الى مقاصد - أو الى وقائع قديمة - مستورة - وهذا كله لا يقع تحت نظر الجمهور . فلا سبيل لان تقع جنة الجلسة - ولا سبيل لان يعتمد القاضي على مشاهدة الجمهور للحادثة - فتطبيق المادة (٨٩) على مثل هذا خروج بها عما وضعت لاجله .

٢

مدلول النصوص

وضع القانون احكام ضبط الجلسة في ستة مواد من ٨٥ الى ٩٠ المادة التي نبحث فيها (٨٩) - ذكرت امرين - التشويش - والجنة التي تقع على المحكمة -

وقد عرفنا ان حجة الرأي القائل بتطبيقها على المحامي انها عامة في نصها - ولم تستثن احداً - فهي تشمل جميع الحاضرين في الجلسة - من جمهور - لمحام - لموظف - ونحن نقول بل بالعكس - هي في الواقع لا تنطبق الا على افراد الجمهور

ولقد قطع الشارع نفسه - في هذا الخلاف - ودل صراحة على انه وضع هذه المادة لافراد الجمهور - لانه وضع للتشويش الذي يصدر من الموظفين مادة خاصة غير هذه المادة - ووضع لها ايضاً حكماً خاصاً غير حكمها - فقرر في المادة (٨٦) انه اذا حصل تشويش من احد الموظفين - تحكم المحكمة عليه « بالعقاب التأديبي » - فقط - وفي هذا تقييد لسلطة قاضي الجلسة بانه لا يستطيع ان يحكم بعقوبة التشويش البدنية على الموظف -

لا شك حينئذ في ان المادة (٨٩) ليست عامة في حكمها - ولا شك في انها وضعت لغير الذين يتصلون بالمحكمة - ويؤدون امامها واجباً معيناً ومأمورية مقررة - كالموظف - والمحامي -

ولو اننا قارنا هذه المادة باصلها في القانون الافرنسي لظهر لنا بطريق اليقين ان الشارع المصرى انما اراد ان يخالف الشارع الافرنسي في القاعدة التى جرى عليها - فصرح تصريحاً واضحاً انه لا يقصد ان تمتد سلطة القاضى فى الجلسة الاعلى افراد الجمهور - دون اى شخص له مأمورية قانونية محددة .

ذلك ان القانون الافرنسي قرر فى المادة (٩٠) وهى التى تقابل المادة ٨٦ - نصاً صريحاً بانه اذا حصل التشويش من احد الموظفين بالمحكمة - فللقاضى ان يحكم عليه بالعقوبة المقررة - وله أيضاً ان يحكم فضلاً عنها بالعقوبة التأديبية - وذلك فى الجلسة وبدون اتخاذ شئ من الاجراءات الأخرى . ومع أنه غير مختص لا بالعقوبة . ولا بالتأديب . لكن الشارع المصرى حذف الحكم بالعقوبة - فأخرج هذا من اختصاص قاضى الجلسة والاستدلال هنا قاطع على ما نرى

لقد أحسن القانون المصرى فى هذا التخصيص - ثم لقد أظهر ظهوراً بيناً - من هم الاشخاص المقصودون بالمادة (٨٩) -

وفى الواقع فان الذوق السليم يقتضى أن يعتبر العاملون لخدمة العدالة والمشترون فى تحقيقها - فئة متضامنة - يراد حمايتهم من الجمهور الطارىء - فوضعت المادة ٨٩ لأجل هذا - أما اذا شذ أحد أولئك الشركاء انفسهم عن الواجب . فليست هى الجلسة التى تحكم عليه - بل لمسئوليته اجراءات وشروط تتغير طبقاً لواجباته فى الجلسة . وترجع الى تحقيق الظروف التى لازمت الحادثة واوجدتها .



تأمل بعد هذا فى قوة الاستدلال اذا وضعت مجموع المادتين هنا من جهة - ثم مجموع المادتين هناك من اخرى - ترى ان القانونيين أحسوا بان هناك ضرورة ملجئة لان يعان كل منهما - ان المادة (٨٩) - غير عامة فى حكمها - وكان ضرورياً ان ينحصر للموظفين حكم معين - فوضع لاجلهم نصوصاً خاصة صريحة - وكانت حالتهم فى نظر القانون الافرنسي اشد من حالة الجمهور - فاجاز الحكم بالعقوبة البدنية - ثم بالتأديبية ايضاً - اما فى القانون المصرى فكانت حالتهم اخف من الجمهور - فلم يسمح بالحكم عليهم الا بالتأديب فقط - دون العقوبة البدنية . وكان القانون المصرى احكم من الافرنسي - لا لانه اخرج الموظف من العقوبة - فهو لا بد مسؤول - ولكن لانه رأى فى تلك الولاية الاستثنائية فى حق المكلفين بتادية مأمورية فى الجلسة - والمشتريين مع القاضى فى العدالة - شذوذاً لا تبرره قواعد الضمانات القضائية - اذ لا شك فى ان قاضى الجلسة - فى ظروف تقتضى كلها ان لا يكون له ولاية قضائية على شركائه

٣

مدلول النصوص أيضا

يزيدك في هذا اقناعاً اذا راجعت القانون المختلط. فان المادة (٦٣) مرافعات - هي بالنص الحرفي كالمادة (٨٦) والمادة (٦٦) - هي بالنص كالمادة (٨٩) - وفي هذا الاجماع بين التشريعين - المختلط والاهلي - وقد صدرا وبينهما فترة طويلة من الزمن - ما يدل على ان الاصل في تشريع المادتين قام على فكرتين معينتين - ثابتتين : الاولى - ان المادة (٨٩) خاصة بالجمهور - والثانية - ان من لهم مأمورية مقررة - يؤدونها في الجلسة مع القاضي غير داخلين في حكم الماده (٨٩)

لقد اجمع العلم وفقه الاحكام في فرنسا بدون استثناء - على ان المحامي - داخل في حكم المادة (٩٠) - لانه من بين الاشخاص المشار اليهم بكلمات *un individu remplissant une fonction près le tribunal* فاجازوا للمحكمة ان تحكم بالعقوبة التأديبية - وبالعقوبة البدنية - طبقاً للنص - ثم اضطربوا فيما يتعلق بتطبيق نص المادة (٩١) - فقرأنا اراء بتطبيقها على المحامي بالعقوبة - واءاء بعدم تطبيقها

وقد اختلفت المادتان في اختيار الالفاظ - فالمادة ٩٠ - اختارت الكلمات التي قلناها - والمادة (٩١) - اختارت كلمات *officiers de justice* - والرأى الذي يخرج المحامي من تطبيق المادة ٩١ - سنده الاول انه داخل ضمن هذه الالفاظ - ثم هو يدخله ايضاً ضمن الفاظ المادة (٩٠)

وتحتمل لا نستطيع ان ننازع اولئك القوم في تفسير لغتهم وما تدل عليه عندهم - غير اننا في الوقت ذاته - والمسألة ليست لغوية - لا نستطيع ان نفهم ان المحامي يدخل في احدى هاتين العبارتين

لا نشك في ان المحامي « يؤدي وظيفة » - فكان يصح ان يدخل في مدلول لفظ المادة (٩٠) - لو انها وقفت عند هاتين الكلمتين اذ قالت « بالجلسة » - لكنها اضافت بعد ذلك كلمتي « لدى المحكمة » او « بالمحكمة » - فافصحت بهذا انها تقصد وظيفة دائمة معدودة من وظائف المحكمة المستدعية - فجاء هذا القيد مخرجاً المحامي على ما نرى

على ان هذه هي صيغة المادة (٨٦) بالضبط - فانها تقول « ارباب الوظائف بالمحكمة » - وكلتا « ارباب » و « بالمحكمة » يشيران بداهة الى وظيفة دائمة - معدودة ضمن الوظائف الداخلة بالمحكمة - فلا يدخل المحامي بين الذين تقصدهم المادة (٨٦) .

اذا اردنا تفسيراً تشريعياً - لهذه الكلمات - فلدينا القانون المختلط يفسرها تفسيراً لا يترك

بجلاً للشك - فانه واضح من نص المادة ٢٤ - من لائحة ترتيب المحاكم - ان المحامين - ليسوا من الاشخاص الذين يشار اليهم بلفظي " officiers de justice " ودلت على هذا ايضاً المادة ٣٧ - من تلك اللائحة -

قصداً من هذا ان ندلل بطريق اليقين - على ان المحامي - لا يمكن ان يدخل في نص المادة (٨٦) - عندنا - وان كانت ترجمة حرفية لنص المادة (٩٠) الافرنسية - وعلى هذا لا يجوز للمحكمة هنا ان تطبق عليه العقوبة التأديبية - ونرى انهم هناك مخطئون كل الخطأ في تطبيقها

حينئذ يتبين صراحة ان القانون المصري لا يسمح بحال من الاحوال - ان تحكم المحكمة في الجلسة على المحامي - بما تحكم به على الموظف تأديبياً - وهذا يخرج بنا الى ان قاضي الجلسة - لا يملك ضد المحامي سلطة قضاء - لا من جهة التأديب ولا من جهة العقوبة .

نرجو ان يبقى ثابتاً في الذهن على الدوام عند عرض كل فكرة في هذا الموضوع - ان حق قاضي الجلسة هنا - وان كان مقررراً لحق الدفاع الشرعي - الا ان القاضي ما كان له وهو في جلسته ان يدافع عن نفسه من طريق ولاية القضاء لولا ان يؤذن به من الشارع صراحة - فالنص استثنائي من حيث ولاية القضاء - ولو لم تتقرر هذه الولاية صراحة لوقف قاضي الجلسة عاجزاً - لا يملك سوى تدوين محضروالقبض على المعتدى .

وما دمنا في معرض سلطة استثنائية فانها لا يمكن أن تستعمل الا في حدود النص - وبقدر تلك الحدود - فاذا وضع الشارع نصاً خاصاً للموظفين - وجعله قاصراً على حالة التشويش وحدها - ثم قرر لها عقوبة غير عقوبة الفرد - ثم وضع نصاً آخر في حق غير الموظفين عن ذلك التشويش نفسه - وعن الجنب الأخرى - فسلطة القاضي الاستثنائية في حق الموظف قاصرة على التأديب - اما الجنبه اذا وقعت منه فخاضعة للقواعد العامة - والاختصاص العام !!

حينئذ هناك جنب تقع في الجلسة - ولو على المحكمة - لا يجوز لقاضي الجلسة ان يحكم فيها وذلك بنص القانون . فالقول بأن المادة (٨٩) - عامة تشمل كل شيء - انما هو قول يتصادم مع النصوص - فلا سبيل للأخذ به .

واذا وصلنا بالتدليل الى هذه النقطة - فقد ضاقت مسافة الخلف جداً - ولم يبق لدينا سوى ان نسأل هل المحامي في الجلسة أقرب الى الموظف - او هو الى افراد الجمهور اقرب - ؟!!
قد يقول رأى انها مسألة مسكوت عليها - فلا يشملها احد النصين - ونظن ان هذا هو الاعتدال بعينه في موقف تطبيق احكام العقوبات - وعلى هذا يخرج المحامي من حكم النص - فالمادة لا تنطبق عليه .

واذا كان لابد لنا من الحكم بطريق القياس - فما لاشك فيه ان المحامي يؤدي مأمورية عامة كما اثبتنا - فاذا لم يدخل في كلمات المادة (٨٦) - باعتبار انه ليس موظفاً فهو احق بأن يعامل معاملة صاحب الوظيفة فلا يكون لقاضي الجلسة ولاية عقوبة الجنحة في شأنه .
اما التأديب - فذلك بحث لا يحتمله المقام -

بناء على هذا فحق لنا ان نقول ان بحث النصوص بحثاً هادئاً - صحيحاً - يؤدي الى ان المادة (٨٩) - لا تنطبق على المحامي بوجه من الوجوه .



مدلول النصوص كذلك

مسئولة المحامي في الجلسة على المرافعة

نريد ان نواجه الآن مسؤولية المحامي - فيما يتعلق بالجنح الأخرى التي تقع منه في الجلسة - ولكن على غير القاضي -

ما هو مركزه؟ - هل هو يدخل في الحكم العام المقرر للجمهور . اذا كانت الجنحة التي ارتكبها انما صدرت منه في دائرة مأموريته الاجتماعية - ؟ هل يحميه هذا الواجب او هو يدخل في دائرة العقوبة ؟

هو نفس السؤال السابق فيما يتعلق بالاعتداء على القاضي وهو اعادة لذات البحث - ولكن في شكل ومجال جديدين .



يعطي قانون المرافعات لقاضي الجلسة ان يحكم في الجنح التي تقع عليه . وقد قلنا ان هذا تفريع عن حق الدفاع وان كان استثناء من حيث الولاية القضائية - اما الجنح الأخرى والجنايات - على وجه العموم فلم يكن لقاضي الجلسة اذا وقعت فيها طبقاً للمادتين ٨٧ و٨٨ - سوى تدوين ما وقع في محضر - وجمع بعض التحقيقات المستعجلة والقبض على المتهم اذا اقتضى الحال - ثم يحال المتهم على المحكمة المختصة

تقررت هذه القاعدة ايضاً في قانون تحقيق الجنايات الذي صدر متفقاً مع تشريع قانون المرافعات في سنة ١٨٨٣ . فنصت المادة ٣٤٤ . على ان الجنح والجنايات التي تقع في الجلسة يحكم فيها في الحال بناء على طلب النائب العمومي اذا كانت المحكمة مختصة - فان كان ما وقع جناية او لم تكن المحكمة مختصة - تحال الاوراق على النيابة .

غير ان الشارع رأى بعد هذا ان عدم الحكم في كل الوقائع وتحويلها على النيابة جميعها فيه شيء من التواني في عقوبة واقعة ظاهرة - ارتكبت على ملا من الجمهور - وتحت انظار ممثل المدالة . فهي وان كانت ليست موجهة لشخص القاضي - الا انها اعتداء على النظام - وعلى القانون الذي يمثلها القاضي - وقد توافرت فيها اركان الجنبعة التي تقع على القاضي شخصياً - من حيث العلنية - وعدم الحاجة الى اتهم النيابة - ولا الى الدفاع - ومن حيث وقوعها على الجمهور الحاضر - ومن حق القاضي ان يكون وهو في دار العدل آمناً - مطمئناً - فامتد حق الدفاع من القاضي الى الجلسة في مجموعها وفي كيانها وأمنها . وامتدت ولاية القاضي - الى كل جنبه او مخالفة - تقع في الجلسة - فاستبدلت المادة ٢٤٤ بتحقيق جنايات بالمادة ٢٣٧ - وأعطى للمحكمة ان تحكم في الحال - بدون قيد الاختصاص - في كل جنبعة او مخالفة تقع :

بناء على هذا فقد سوى الشارع في تقرير ولاية القاضي الاستثنائية بين الجنبعة التي تقع عليه - والجنبعة التي تقع على افراد الجمهور بلا فرق بين الحالتين - لافي الولاية - ولا في الاجراءات - ولا في قوة الحكم - فما يصدق على احد الجنبعتين يصدق على الأخرى

ونحن نعيد هنا ماهو مركز المحامي على وجه العموم في الجلسة -

اكثر الجنبع شيوعاً في الجلسات هي جنبع القذف - والسب والاهانة - ومس الكرامة - والمحامي معرض لهذا الاتهام في كل مواقفه بدون استثناء - فاذا ترفع في جناية فواجهه ان يطعن على الشهود - واذا ترفع في قضية مدنية فقد يطعن على الخصم - واذا بحث تقرير خبير فقد يطعن على الخبير . - واذا بحث في حكم وهو عمل قاض - فله الحق في الطعن عليه - وقد يكون الطعن في جميع هذه الحالات جارحاً مؤثلاً - بل قد يكون في ذاته قريباً من السب - اذا كان الحال يقتضيه - وهو في كل هذه المواقف يرتكب جنبعة الاعتداء حقيقة - ولفظاً - ولولا مأموريته القضائية المقررة للمصلحة العامة - ارشاداً وتنويراً للقاضي - لما كان له مثل هذا . ولو تكلم غيره بمثل مايقول هو في الجلسة - لحقت عليه العقوبة - اما هو فلا عقوبة عليه ما دام انه في دائرة مأموريته -

وفي حدود واجبه : II

يظهر حينئذ من هذا بطلان رأى القائلين بأن المحامى فى الجلسة - كأفراد الجمهور الحاضر - له ما لهم وعليه ما عليهم -

بل هو من حقه او من واجبه ان يقذف بالمعنى اللفظى - اى من واجبه ان يقول ما لو قاله غيره لعد قاذفاً . ولا يحميه من عقوبة القذف - الا ان مثله مثل القاضى - لامسؤولية عليه اذا قذف فى دائرة واجبه - كما انه لا مسؤولية على القاضى اذا قذف فى حكمه - وكان لابد لاسناد حكمه - من هذا القذف - فانه حينئذ يعتبر عملاً شرعياً - محترماً - لاشائبة عليه - ولا مؤاخذه . !!!

هذا حكم المحامى فى جميع مواقفه فى الجلسة - سواء كان - قبل زملائه - او الشهود - او الخصوم - او الخبراء -

افترى سبيلاً مع هذا لأن يقف القاضى - وهو الذى يقف المحامى لأجله ولمساعدته - والمداولة معه علناً - لتكون هذه المداولة - مقدمة لمداولته السرية التى لا يحدثه فيها الا ضميره - اترى ان هذا القاضى يصح ان يمتاز بأن يقف عشرة فى سبيل واجب المحامى - فاذا اخطأ القاضى وجب على المحامى ان يقف ساكناً - ممجداً - لان جلال القضاء يقتضى هذا التمجيد الكاذب ؟ !!

الا ان من يقول هذا إنما يظلم القاضى والمحامى ظلماً لاحد له قد يكون فى هذا لذة - لكنها لذة نوع خاص من الناس - ليس القضاء منهم - وهى لذة لاجلال فيها - ولا حرمة لها - لافى نظر القانون ولا فى نظر الآداب - ولا تتفق مع المصلحة العامة - فلا ندرى من الذى يدافع عنها ؟

ان مأمورية المحامى - عامة - جامعة - واذا وجب على المحامين - وعلى الشهود - وعلى الخبراء - ان يتحملوا باقتضيه من المرارة - والألم - فالقاضى اولى منهم جميعاً - بأن يصبر على هذه المرارة لانها مرارة الواجب - وهى وحدها التى تضعه فى قمة النظام القضائى - لأهم له ألا انه يتلمس الحقيقة انى وجدها !! -

اما الابهة - واما الهية - واما الجلال - فاذا كان هذا ثمتها - فقد فقدت كل ما فيها من البهاء وانقلب مجدداً غروراً -

لم يبق للرأى الذى نعارضه الا ان يلجأ الى آخر درجات التفكير - فيقول: فليؤدى المحامى واجبه فى الجلسة قبل كل انسان - اما قبل القاضى فلا واجب له - !!!
واذا وصل بنا الى هذا فقد اصبحتنا فى حل من ان لا نجادله .

قد تعترض ان الواجب غير الالهانة - وغير الاعتداء - لكنك تعترض بنفس الموضوع -
وليس هذا رداً على ماقول - فاننا لانعارض فى ان المحامى مسئول موضوعاً اذا اعتدى - ولانعارض -
بل نقول ان الواجب غير الاعتداء - لكن الفصل فى انها اهانة او واجب - والنظر فى هل -
ما غضب القاضى لأجله كان سببه هو القاضى نفسه أو كانت المسؤولية فيه على المحامى وحده -
وهذا هو بنفسه البحث الذى لا يستطيع قاضى الجلسة ان يؤدبه - لأنه يفصل فى حق نفسه -
وهذا هو الذى لا يكون فى ذاته واقعة مادية - تقع تحت نظر الجمهور - فتعتبر جنحة جلسة شهدها
الناس واستحقت العقاب - وهذا هو الذى لا يدخل فى دائرة دفاع عن النفس لرد اهانة مادية
لاخلاف فيها - فالاعتراض لا يحل شيئاً من هذه المباحث - بل تبقى جميعها على قوتها مانعة
لولاية القاضى من ان توجد

٥

مدلول النصوص أيضاً

التشريع الاجنبى

اردنا ان نعرف احكام القوانين الاجنبية فى هذه النقطة - فاذا بها تلقى علينا درساً عميقاً -
بل دروساً -

الدرس الأول - ان كلمات - جلال القضاء - وقديسته - التى نحسبها عندنا كل الاستدلال
والحجة التى لاترد - لم يكن لها عندهم من الاثر شيئاً مذكوراً -
بل تغيرت الهية والجلال للقاضى الذى يجب ان يكون حريصاً على جميع مظاهر عدالته -
فكان اول واجب عليه ان لا يقضى فى حق نفسه - فتعفف عن هذه السلطة التى قررها القانون
الافرنسى ثم اخذها القانون المصرى عنه . !!!

القانون الالماني - لا يعطى للقاضى اذا وقعت عليه جنحة فى الجلسة - حق الحكم فيها - بل يحل
النظر والفصل فى هذه الجنحة على المحكمة المختصة -

كذلك حكم القانون البلجيكي -

كذلك حكم القانون الايطالى -

جاءت هذه القوانين مصداقاً لرأينا الذى تقول به وتؤكدده - وهو ان هذه الولاية المقررة فى المادة (٨٩) - لاتتعلق اصلاً بجلال القضاء - بل ان الجلال انما هو فى تركبها - لا فى استعمالها - فان

وجدت بالنص - فجلال القاضى مرتبط بتضييق حدود استعمالها كلما استطاع الى ذلك سبيلاً - ولا حرج عليه اذا هو ضيق فى هذه الحدود ولو بما ليس فى النص مادام انه لا يعارضه صراحة - لأنه فى هذا التضييق انما يرجع الى قواعد القانون العامة - والى مبادئه التى يجب ان يفسر بها كل نص غير مبين الحدود - بل والى صلاح النفس المخلصة للحق - وهو المقصود من كل قانون موضوع !!

اما الدرس الثانى - الذى اقتبسناه من مراجعة هذه القوانين فهو اظهر فى ما نبحت فيه - لأنه قاطع فى ان المواد الخاصة بالجمهور لا يدخل فيها المحامى - بل كان لابد من نص خاص يتعلق به -

تنص المادة ١٧٩ - من قانون النظام القضائى الالماني - انه اذا حصل اخلال من احد الخصوم - او المتهمين - او الشهود - او الخبراء - او اى شخص خارج عن المرافعة - يحكم عليه بغرامة - ١٠٠ - مارك - او بالحجز ثلاثة ايام - وهذا مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة فى القانون .

ويجب ان ينفذ الحكم فى الحال .

اما المادة (١٨٠) - فانها وضعت للمحامى خاصة - وفى هذا تصريح بأنه غير داخل فى كلمة « الخصوم » - ولا فى كلمة اى شخص . اما حكمها - فغرامة ١٠٠ مارك فقط - بدون حجز - وذلك بدون اخلال بالمحاكمة الجنائية والتأديبية - والحكم فى حقه غير نافذ حالاً - بل لا ينفذ الا بعد ان يصبح انتهائياً .

اما القانون الهولاندى - فقد جاء صريحاً فى التسوية فى الحماية بين القاضى والمحامى - فافصح بأن المادة قد وضعت لحماية كليهما - ولحماية الأفراد ايضاً - لكنه شرط لولاية القاضى - فى توقيع العقوبة - أن يكون القاضى فى الأصل مختصاً بالفصل فى الجنحة - وهذا لا يعتبر تشريعاً استثنائياً - بل هو فى جملة تقرير المبدأ - الذى تقول به - لأنه يلزم القاضى بأن يترك الحادثة لاجراءات المحاكمة العادية بلا تعجل - اذ هو فى ذلك الى الانتقام اقرب .

البحث الرابع

فوارق بين تطبيق المادة ٨٩ على الفرد وبين تطبيقها على المحامى

١

سلطة القاضى فى حق المحامى أبعدها فى حق الفرد

يقول الرأى الذى نعارضه يجب ان يكون للقاضى حق الحكم على المحامى فى الجلسة - من باب المساواة بين المحامى وبين الحاضرين فى الجلسة - ولو تأملت الى سلطة القاضى فى حق المحامى وجدتها تختلف عن سلطته فى حق الفرد -
اختلافاً بيناً

القاضى فى حق المحامى لا يتصرف فى جنحة الجلسة وحدها - باعتبارها واقعة مادية صدرت كما يتصرف فى حق الفرد - بل يفصل فى مهنة المحامى - وفى طريق تأديته لواجبه - وهذه حقوق معنوية يتصل أثرها بوجود المحامى من جميع نواحيه - فيؤثر فى مركزه الادبى - وفى كفاءته الفنية - وفى مستقبله - ولا أثر لمثل هذا فى حق الفرد من الناس - فالمسألة فى شأنه مجردة عن أى بحث لا فى حق - ولا فى واجب اجتماعى - فسلطة القاضى فى الحاليتين قد تغيرت - تراها بالنسبة للفرد باقية على انها دفاع شرعى - اقتصر فيه القاضى على تدوين واقعة - ثم على تدوين عقوبتها القانونية دفاعاً - اما فى حق المحامى فهي سلطة قضاء صحيح - تتصل بمحقوق معنوية - وتستلزم من دقة البحث - ومن شروط تحقيق المسؤولية - ما لا يدخل فى حركة الدفاع الميكانيكية بحال من الاحوال .

٢

نفسية القاضى الدائمة بالنظر للمحامى

قد تتحقق الخصومة - أو قد تكون محتملة بين المحامى والقاضى - اما بالنسبة للفرد فلا سبيل لافتراضها .

ذلك لان المحامى يتصادم رأيه برأى القاضى فى الجلسات العلنية كما قلنا مراراً ومن شأن هذا التصادم، اذا تكرر ان يحدث بين الفريقين حقداً أو توتراً - يختلف باختلاف قوة وضعف الامزجة وهو على كل حال يثير خاطر القاضى . ويجعله على حالة نفسية لا تتحقق فى شأن الفرد .

فاذا لاحظت ان تهمة الاهانة . بالقول ، والاشارة ، انما ترجع الى الظروف التى تحيط بها -
والى الاستعداد النفسى ،

لقبولها-فالكلمة الواحدة ، قد تؤخذ تحية واحتراما -وقد تؤخذ سخرية وتحقيراً -وهي في الحالتين لم تتغير لكن الذى تغير هو تلك العوامل النفسية الكامنة . التى كونتها ظروف وحوادث ماضية-.

اذا لاحظت هذا حكمت ان مهمة الاهانة فى هذه الظروف انما ينتزعها الوهم انتزاعاً - فالتسليم للقاضى بان يحكم فى أن المحامى قد تجاوز حدود الواجب فى مناقشة ، قد يكون القاضى هو الذى اثارها ، انما هو تسليم القضاء لخصم اثار الخصومة ، ثم حكم فيها

كل هذا لا يتحقق فى شأن الفرد الحاضر فى الجلسة . فالقول بمساواة المحامى بالفرد يحاول ان يخلق من مجموعة شهوات غاضبة - تلك توجهات النفس جميعها - من عزة نفس - الى شعور باهانة - الى اعتزاز بسلطة - الى غضب - الى انتقام - يخلق من كل هذا قلباً خالصاً يدون ما وقع امامه من الوقائع - المادية الظاهرة . . ثم يقضى فيه قضاء العدل والامانة . . وهذا محال !!!



يؤيد هذا واقعياً . اذا لاحظنا أن محاكمة المحامين ، قد امتازت بها المحاكم الجزئية فقط . دون المحاكم الكلية . ودون محاكم الاستئناف . فحصلت واقعة المحلة . ثم واقعة رشيد . ثم واقعة بولاق ثم واقعة منوف . وهذه الاربعة وقائع حصلت فى مدة سنة واحدة !!!

لا ينازعنا أحد اذا أكدنا ان من اسباب نزعة المحاكم الجزئية الى احتكار عقوبة المحامين - وسببين فى آخر البحث اسبابا أخرى - أن اشتراك المحامى مع القاضى - فى دائرة ضيقة محدودة - واستمرار المناقشة فى الجلسات - تثير ، اذا لم يكن هناك علاقة تخفف وقعها على النفس : شيئاً من الجفاء أو ما يشبه الحقد - فيصبح القاضى مُحَفَظاً الى أن يجد فى مناقشة بريئة مظهرآ لتهمة الاعتداء والتحقيق - فاذا كان من سلطته أن يقضى لنفسه بما توهمه . فما أسرع الى الانتقام من حيث لا جريمة الا بقدر ماتوهم

يدلك على هذا باقطع دليل اتنا - مع تعدد الحوادث فى المحاكم الجزئية - لم نسمع بمحادثة من هذا القبيل - لافى محكمة الاستئناف ولا فى المحاكم الكلية - مدة نصف قرن من عهد تشكيل المحاكم الى الآن بل اتنا تناقش فى الجلسات - وتشرف بتبادل الآراء مع حضرات المستشارين - وقد يكون فى المناقشة من مظهر الاخذ والرد ما لا يرضاه العزة الكاذبة ورغبة التفوق - وقد يبدو من الجانبين علامات ضجر أو تأفف وألم - لكن الشعور بالواجب كان دائماً كفيلاً بان يزيل حالا وقبل أن تنتهي المناقشة كل أثر يخلق جواً صالحاً لمثل هذا الاتهام الذى لا مبرر له

البحث الخامس

استحالات تمنع قاضي الجلسة من الحكم

١

اختصاص القاضي بالحكم في الاعتداء الواقع عليه مقيد بأن يصدر حكمه في الحال . شأن كل حركة دفاع عن النفس فإذا أجل النظر في الحادثة سقطت ولايته ووجب إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة للنظر فيها طبقاً للطرق المعتادة - وهذا لانزاع فيه - بل مقرر بنص القانون

إذا وضعنا هذا القيد وتذكرنا بجانبه أن شروط مسئولية المحامي خروجه عن موضوع الدعوى - فتى وفي أى لحظة يستطيع القاضي أن يفصل في هذه المسئولية ؟ !

إذا قلت يحكم في الإهانة فوراً - فحكمه اعلان رأيه في الدعوى - قبل الحكم في موضوعها - وقبل استيفاء الاجراءآت التمهيدية للحكم .

وإذا قلت يحكم في المسألتين معاً - فقد وُحِّدَت بين شهوة الانتقام وبين واجب الفصل في حقوق الناس فغلبت الشهوة على الواجب

وإذا قلت يفصل أولاً في الدعوى ثم يحكم في الإهانة - فالجمع بين الشهوة والواجب قائم - وزاد عليه أنك جعلت الحكم في الدعوى بما يخالف قول المحامي - شرطاً وتمهيداً للحكم في انتقام القاضي - وهذا شر الحالات

لم يبق الأحل واحد - وهو ان يحكم القاضي في الإهانة ويترك الحكم في اصل الدعوى لقاضي غيره - وليس هذا بأقل من الحلول السابقة شذوذاً - لأن فيه من تغليب الشهوة على الواجب ما لا يليق بالقاضي ان يحرص عليه - وفيه كل ما يحتمله الفكر من العبث بأصول ولاية القضاء - وقلبها رأساً على عقب - لأنه يرد القاضي عن الحكم في حق خصوم ليس في نفسه من جتهم حقد ولا ضغينة فولايته في نزاعهم باقية - ولا يجوز له ان يمتنع عن الحكم في شأنهم - لكنك تردّه لتصل الى تأكيد سلطته للحكم في حق نفسه . !!!

بناء على هذا فكيفها وجهت النظر للبحث في امكان ان يفصل القاضي في تهمة المحامي ، فانك لا تجد لذلك سبيلاً الا بامتهان جميع قواعد التقاضى .

ومما أردت أن تعامل المحامي على قاعدة المساواة التي يدعيها الرأي الذي نعارضه - وجدت تلك المساواة لفظاً يكذبه الواقع - ووجدت ان المحامي في هذا المقام يراد حرمانه من كل حق يتمتع به الفرد أزاء قاضيه - فأن الفرد آمن على نفسه من كل نزعة من جهة إلقاء - فهو بالنسبة له شخص مجهول - لا يقوم في شأنه شيء من تلك الاستحالات .

٢

انه دفاع المترحم اتهام للقاضي

ليس من الصعب ان ندرك مصدر هذه الحوادث التي نبحت في حكمها واصل المسؤولية فيها . غير أننا لا نريد ان توسع البحث - فلا نتكلم عن سوء النظام - ولا عن اكراه القاضي على التعجيل في النظر - فيرى في كل من يضع عليه دقيقة عدواً خطراً - ولا عن ثقل الحمل وما يتبعه من التعب والضجر - والمحامي في وسط هذه العوامل ضحية . نترك هذا ونستمر في البحث للتدليل على ما نريد .

الواقعة كما ثبتت في محضر جلسة القاضي - الذي وضع تهمة الاعتداء وفصل فيها - ان القاضي رأى من حقه ان يحكم في الدعوى بدون سماع كلمة من المحامي - وبدون سماع طلب - وباعتبار ان المحامي لا وجود له اصلاً . ففرغ المحامي لهذا - وصرخ « أننى لم اترافع - وان المحكمة لتخطئ اذا حكمت »

ولقد كان المحامي في صرخته - مفزوعاً حقيقة - ترى هذا الفرع مثلاً في كلماته - فقد توهم ان القاضي حسبه قد ترافع فعلاً - فأراد ان يزيل هذا الوهم من نفسه فقال - « أنى لم اترافع » - كأنه يجلب القاضي من ان يفعل هذا الا اذا فهم انه قد ترافع . لكن القاضي لم يفهم من هذه الصرخة الا أنها مآرضة لسلطته - فكانت تهمة اعتداء - ووافقت محكمة الاستئناف على ما رأى .

يحصل في الجلسات كثيراً - ولعلها اصبحت قاعدة - ان يطلب القاضي من المحامي ان يكتب مذكرة - وان يكتب في الجلسة بأبدأ طلباته مشفوعة ببعض ملاحظات قصيرة - اما في واقعيتنا - فان القاضي يعلن انه لا يريد ان يعلم من المدعى شيئاً - لا طلبات - ولا مذكرة - ولا بياناً - بل يحكم في القضية كأنها له .

أترى اتنا في حاجة الى التدليل على ان هذا خروج عن كل نظام يستمد القاضي منه سلطته - وأترى ان المحامي اذا فجع بهذا العمل فصرخ انه لخطأ - وكان اثر المفاجئة عليه شديداً فلم يملك

قياد الكلام- او اساء اختيار الألفاظ- وهو لا يدري- ولا ندري بعده- بل لا يدري نفس القاضى لأن محضره مضطرب متناقض . هل سبّه القاضى فنطق بالحكم - او هو الذى سبق القاضى فى اعلان جزعه ؟

- تقول أترى ان صرخة المحامى فى هذا الظرف تحتل ان ينتزع منها تهمة اعتداء . والواقع ان القاضى هو الذى اخطأ بعمله - ثم خلق من خطائه تهمة عاقب المحامى من اجلها ولجورد الفات نظره اليها !!!



اننا لا نبحث الآن فى هل خطأ القاضى يبرىء المحامى- ويرفع عنه كل مسئولية- أو هو يخففها فقط ولكننا نقول هذا فى الحالتين - هو دفاع المتهم- ولا شك أنه دفاعه الوحيد- ولا شك ان القاضى الذى أخطأ ليس هو الذى يفصل فى خطأ صدر منه



اننا هنا فى مقام قاعدة عامة- يشترك فيها المحامى وكل فرد من الناس- ويخضع لها كل موظف- يريد أن يحميه القانون . فان تهمة الاعتداء لا توجد إلا بشرط أن يكون الموظف عاملاً فى حدود القانون

قد يخطئ الموظف فى عمله- لكن الخطأ العادى لا يمنع من احترامه ولا يعنى من يعتدى عليه من العقوبة .

أما اذا كان الخطأ جسيماً واضحاً- لا عذر له فتسقط عن الموظف حماية القانون - ويصبح مستبدأ طاعياً . فيجوز للفرد أن يرد اعتداءه- ولا يحسب هذا الرد اهانة ولا تحقيراً -

اذا علم هذا فهل لنا أن نتصور قاضياً يقوم فى نفسه أن يجلس للقضاء فى داره الخاصة- أو فى غرفة فى المحكمة -مغلقة بدون محامين- أو خصوم- يحكم وحده ؟!- أفان أنكر عليه المتقاضون هذا ودخلوا اليه يطلبون سماع أقوالهم فى جلسته المقررة . أنستطيع أن نكون من هذا العصيان تهمة اعتداء وتحقير ؟ !!

وهل ترى فارقا بين هذه الحالة التى نصورها- وبين أن يكون مجلس القاضى فى قاعة الجلسات المعروفة - والناس حاضرون- ثم يعلن القاضى أنه يريد الحكم فى الخصومات وحده- وبدون سماع أحد- لا خصم ولا محامى !! تقول هل ترى فارقا بين الحالتين . غير أنه فى حالة الجلسة المغلقة كان العبث بالقانون مستوراً- أما فى حالة الجلسة العلنية - فالاخلال بالقانون أمر معلن مشهود !!!



هذا كله بحث فى دائرة دفاع المتهم . وهو فى جملة وتفصيله اتهام لقاضى الجلسة - فلا سبيل

لأن يكون هو بذاته قاضياً للفصل في مخالفة وقعت منه - فهو لا بدمبرى نفسه من المسؤولية - ليلقى بها على كاهل محام فجأة تصرف ممنوع .

لا تقصد بهذا أن المحامى على الدوام ضحية - لكننا نقول :

(١) أن نوع النزاع - وحدوده

(٢) وأن الظروف التى تحيط به

(٣) وأن الدفاع الذى يقتضيه

(٤) وأن تحديد مسؤولية قاضى الجلسة

(٥) وأن تحديد مسؤولية المحامى أخيراً

كل هذا يقتضى من المباحث ما يخرج بطبيعته عن حدود قاضى الجلسة - لأنه بحكم الواقع خصم يجب محاسبته على ما فعل فى نفس الوقت الذى يحاسب فيه المحامى على عمله !!

☆ ☆ ☆

هل هذه مباحث نظرية - وهل هى بغية تشريعية - أو هى بالعكس - القواعد القانونية - التى حفظناها - والتى يجرى عليها القضاء فى أحكامهم - بل والتى بدونها لا نستطيع أن نفهم قضاءً ولا دفاعاً ؟ !!

نظرة اخيرة

مصلحة . وتقدير

من طرق التفسير الذى اصطلح عليها علماء القانون أن يقدروا نتائج كل من الرايين المتعارضين .
فعلينا أن نتساءل فى آخر البحث أى الرايين ، اقرب الى المصلحة ، وأيهما يؤيد كرامة العائلة
القضائية حقاً .

يقول أصحاب الراى المعارض ، واين تذهب كرامة القضاء ، اذا كان للمحامى أن يعتدى على
القاضى . فيقف هذا مكتوف اليدين لا يضرب على يد المعتدى .

هكذا كان دائماً موقف الراى الضعيف - يسند الى الراى القويم ما لا يقول به - ثم يرد عليه -
فاننا لا نقول ان للمحامى أن يعتدى . بدون خوف من عقوبة ولا مسئولية - بل نقول انه ليس من
مظاهر العدالة التعجل فى توقيع العقوبة من نفس القاضى صاحب الشأن - ولا نظن أن تعفف القاضى
عن الانتقام لنفسه مسقط لكرامته . بل نراه من أكبر مظاهر الجلال . ومن أهم العوامل
للاحترام والا كبار



أما قولهم كيف يقف القاضى ساكناً فى صرخة الغاضب فقط - ولو تأملوا لعلوموا أن القاضى فى
غنى عن هذا السلاح الخطر - ويذهب ببناء العائلة القضائية من اساسها .

هو فى غنى عن هذه السلطة . لأن مركزه - والمأمورية السامية التى يمثلها - والعلاقة الدائمة
بينه وبين المحامى - تجعل احترام المحامى له عادة - راسخة فى نفسه - كأنها ملكة من ملكاته -

واذا اراد باحث فى الاخلاق أن يقدر هذه العلاقة - لعله يجد فيها ما يدعو الى النقد - فمجال
النقد انما هو مبالغة المحامى فى ذلك الاحترام . لا تقصيره فيه !!

أليس المحامي في حاجة الى صفو القاضى . وان شئت قل الى عطفه فى كل حركة من اعمال مهنته ؟

انه يقصده فى اودته ليقدم اليه طلباته المتعددة - فيقف على بابه مستأذناً - فيفتح له الباب مرة - ثم لا يفتح أخرى - واذا قابله فكلمة منه تؤذيه - وكلمة منه تسرد - وابتسامة تهوّن عليه تعبه - وإشارة تثير حرنه .

ثم يقصده فى الجلسات - وهناك مظهر تلك السلطة التى لا حد لها - يملك بها القاضى تعذيب المحامى - وهو فى دائرة - متسعة - مرنة - تحميه من كل لوم ومؤاخذه - فأعضاء الطرف تعذيب - وعدم الانصات تعذيب - والتشاغل بقراءة الاوراق والمحامى يتكلم كأنه يحدث نفسه تعذيب - وهكذا مما لا يدخل فى بيان ولا يقبل تحديداً



القاضى قوى - والمحامى ضعيف محتاج الى رضائه - والعقل - والطبيعة - وكل حياة الانسان دلت دائماً - على ان القوى المعتز بسلطته - هو الذى يتعجّل - وهو الذى يغضب - فاذا اعترض على غضبه فما أسرع انتقامه - فالاعتداء اذا لم تكن آداب النفس بالغة - انما يتوقع من جهة القاضى لا من جهة المحامى



ان موقف المحامى امام القاضى . فى كل عمل من اعماله . هو موقف رجاء وتوسل - ولا يغير من هذا الموقف انه رجاء باسم العدالة - او باسم حق الدفاع - فان هذه الكلمات النظرية تغلب عليها الوقائع المادية - والمصالح التى تترتب عليها - وتصدر عنها فتصيفها بلونها وتعطيها حكمها الواقعى - فتلك النفس التى ترجو دائماً - تشتى ان يكون رجاؤها الاول انما هو رضاء القاضى وصفوه - فأترك لقوة هذه المصالح ان تؤكد ما تريد من الاحترام للقاضى - فقديماً كانت المصلحة فى جميع مظاهر الحياة رابطة تنظم حركات الناس فى اعمالهم - تنظيماً احكم من كل نص - وأفعل من كل عقوبة .



قلنا انها سلطة مضرّة تذهب بأداب القاضى وتحل من فضيلته تحليلاً بطيئاً الى ان تنعدم ذلك لأنه من الحقائق الثابتة ان النفس اذا كثرت من وضعها بين الواجب والمصلحة فقد أفسدت تقديرها . وحالت فضائلها تحليلاً تدريجياً ينتهى بها الى عبادة المصلحة اينما كانت - والرزيلة منحدر سريع اذا تجاوزت النفس القمة العليا منه . انحدرت الى آخر الاعماق - فلا تجرب نفس القاضى مرة . ومرتين - ولا تجعله يعالج مثل هذه المواقف كثيراً وهو فى جلسة القضاء . !!!

كذلك من الحقائق المقررة ان كل سلطة لا حد لها . اغراء وفساد - والاغراء هنا محقق - لأن تصادم القاضي القوي والمحامي الضعيف حاصل على رؤوس الاشهاد - ولا بد لتلك القوة من أن تظهر على هذا المعارض ظهوراً بيناً - يزيد صاحب السلطة غروراً كلما كان شهود الحادثة كثيرين - والمناقشة ليس لها حد غير تقدير المتناقشين - وهو يختلف باختلاف الامزجة - والكفاءات - والعلم بأساليب الكلام - فانتزاع الجرح من هذا المجال انما هو خلق للمؤاخذات الجنائية من طريق تحكيم أوهام الشهوة ليس إلا .



ان الحوادث التي حصلت من هذا النوع تؤيد رأينا . فقد علمنا فيما مضى أن قضاة المحاكم الجزئية هم الذين امتازوا بالنزعة الى الحكم على المحامين جنائياً . ورأينا أن من اسباب هذا كثرة تصادم المحامي بالقاضي . وتولد شعور جفاء بينهما . فأصبحت المسألة - تحكيم شهوة وغضب - لا تأدية عمل قضائي تقتضيه مصلحة عامة . وقلنا انه يدهش الباحث اذا علم أن جميع المحاكم الكلية . والاستثنائية خفيت عنها تلك المصلحة العامة فلم تجد لها مبرراً مرة واحدة في ظرف خمسين سنة . ١١٠

نضيف الى ذلك أن من أسباب امتياز المحاكم الجزئية بتلك النزعة انفراد القاضي الجزئي بالسلطة - فانه يشعر في جلسته - انه وحده يمثل كل حق - وكل قوة - وهو مثقل بالعمل - مسوق بتعليقات الحقانية الى التعجيل في النظر - وفي نفسه آمال ومخاوف - فيرى المحامي اذا فهم أن له واجباً يؤديه عثرة في طريقه - وبقدر ما يكون المحامي مريداً للبحث ترى غضب القاضي عليه شديداً - فتتولد المناقشات - ثم الغضب - ثم اعتقاد القاضي بأن هذه مباحث عقيمة - فالمحامي مشاغب - لا بد من تطهير الجلسة منه - فتنشأ جنحة الاعتداء - لأن القاضي منفرد بسلطته - والمحامي يعارضها في أهم ناحية توجه اليها - وهي التعجيل في النظر . ممزوجة بشهوة التفوق امام الناس .

أما في المحكمة الكلية - وفي محاكم الاستئناف - فالسلطة لهيئة لا شهوة لها - فهما قام في نفوس كل من القضاة منفرداً . فان الرئيس لا يشعر انه كل شيء - ولا يرى في المحامي عدواً لمظهر قوته - ولا لمدى علمه - ولا مانعاً لتحقيق غرضه - الا بقدر ضئيل محدود . فانعدمت هذه الحوادث بل منع هذا الجو المسكدر وحل محله جو صفاء واخلاص يشرف الجانبين

قد تكون المناقشة بين المحامي وأحد الاعضاء على أحد ما تصل اليه المناقشة - لكن انعدام الشهوة يجعل للواجب مقامه الأول - فلا يفكر أحد في نية الاعتداء . وينصرف الفريقان وليس في قلب كل منهما غير جلال الواجب الذي يؤديه .

ان هذا الدرس الذى يلقيه علينا الواقع بالغ فى التدليل على ان تقرير هذه السلطة للقاضى .
يخلق من المنازعات والحوادث ما يدفع بالقاضى - رغم ارادته - ومهما حاول ان يكون منصفاً -
الى لذة الاستبداد بالمحامى والى احلال الشهوة محل الواجب

* * *

يزيدك اقناعاً بهذا ايضاً . تتبع ميول نفوس القضاة بعد كل حادث من هذا النوع فقد حصلت
حادثة فى سنة ١٩٠٧ فى محكمة الجيزة . فحكم القاضى وقتئذ بالحبس لتهمة التشويش فى الجلسة .
وقع الحكم على كل فئات العائلة القضائية موقع الصاعقة - وكان هذا تقديرهم بالاجماع - على ان
وكيل النيابة بالمحكمة وجد فى نفسه من القوة ما جعله يتمتع عن تنفيذ الحكم - فحول اودته الى السجن
الذى اراده القاضى - ثم خابر النائب العمومى تليفونيا . ليغطي مسئوليته الشخصية فوافقه النائب على
عدم التنفيذ

ثم اعترض المحامون ولم تكن لهم تقابة . ولا مجلس - ومع هذا كان حظهم أحسن . فرأى أهل
النظر جميعاً - (وكان للمرحوم فتحى باشا زغلول رئيس محكمة مصر وقتئذ الفضل الاول فى تقرير
هذا رأى) - أن العمل غير قضائى . ولا جائز - فحفظ الدوسيه . وتصافح المحامى والقاضى ورأى
كل من الجهتين ان من واجبه أن ينسى .

انك لتعجب اذا لاحظت - بعد أن ثبت فى أذهان القضاة على أثر تلك الحادثة أن ليس من
حقهم أن يفعلوا هذا - انه من ذلك التاريخ القديم الى سنة ١٩٢٩ لم تحصل واقعة من هذا القبيل
لكن الزمن قد مضى - والمرسح قد تغير - وكان من حكم الأقدار أن حصلت واقعة المحلة -
فقضت كأنها شرعية - والاعتراض عليها غير وجيه - فكان من أثرها أن حصلت هذه الواقعة فى محكمة
رشيد - وتقدمت لمحكمة الاستئناف فقضت بأنها شرعية كذلك - فثبتت هذه العقيدة فى قلوب
القضاة . فقالوا ولم لا يكون كذلك ؟ وكيف لا نستعمل هذا الحق ليقف المحامى الجرىء عند الحد
الذى نريده ؟ !! . فحصلت واقعة بولاق قبل ان تنتهى واقعة رشيد من النظر . والبحث لا يزال
معلقاً امام محكمة النقض - ثم حصلت واقعة منوف كذلك - فى سنة واحدة حصلت اربعة وقائع
وفى المحاكم الجزئية فقط !!! وهذا بالغ فى الدلالة على ان تقرير هذا الحق . مظلمة ومفسدة .
والنفس راغبة اذا رغبها . -

فى يد محكمة النقض اليوم . وعلى مسئوليتها ان تقرر او ترفض هذه القاعدة التى نراها ونعلن

انها خطرة . لأنها تجعل المحامي في جلسة القاضي مهدداً بالمخاطر - لا يدري - أهو يؤدي واجباً
يتقدم به الى ضمير القاضي - ليحدثه في كلمة الحق - فكان له بذلك حرمة تحميه - أو هو - كالمتهمين
في عهد الرومان - يرتدى السواد - ليقف على باب سجن - يتسأل أتدفعه يد قوية الى أعماقه -
او تدركه عناية خفية ترجع به الى مجال الاحياء . !!!

لعلنا اخطأنا اللفظ - فانا لا نريد حماية المحامي - بل حماية الواجب - فاما انا امام واجب -
يقتضى الاستقلال - ويقتضى حرمة خاصة - وأما انا امام رجل يريد أن يرتزق فقط - وهناك
يستقيم الرأي الذي نعارضه

انه لغريب ان يفهم ان المحامي يمثل الخصم - فقط - ولدينا نص - فضلاً عن تلك المباحث
التي بحثناها - يعطى للمحامي ولاية في الجلسة - يصح له بها أن يعارض ولاية القاضي - فان القاضي
لا يجوز له ان يستجوب المتهم - الا اذا أذن المحامي بهذا -

أفليس غريباً - مع هذا - ان يقال ان المحامي انما يمثل المتهم - أوليست هذه ولاية حقيقية
ثابتة لا نزاع فيها . !!!

انما هي واجبات موزعة لاقامة العدل - وكل واجب مقدس في لحظة تأديته - فترجو ان
يكون بين هذه الواجبات ما يوحد بينها لمصلحة الناس والحق -

مرفص فرهمي

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩

الأحكام

قضايا محكمة النقض والأحكام

كان يجب عليها وقد اختار المتهم هذا القسم محل اقامة له بتقرير موقع عليه منه وتأخر عن الحضور اليه للتمام ان تعاقبه بنص القانون غرة ٢٤ سنة ١٩٢٣

« وحيث ان القانون غرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ أوجب على من يوضع تحت ملاحظة البوليس عند اقضاء مدة العقوبة الصادرة عليه بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس او على اثر اعفائه منها اعفاء مقيداً بشرط ان يصرح لسلطة البوليس التي كان معتقلاً بها عن الجهة التي ينوى اتخاذها محلاً لاقامته فان لم يفعل يعين محل اقامته بأمر من وزارة الداخلية (المادة ١٢)

« وحيث ان هذا القانون قد عني بالترقية بين محل الاقامة السابق الذكر وبين السكن وهو ما يجب أن يعود اليه الموضوع تحت المراقبة عند غروب الشمس للمبيت فيه (الفقرة الثالثة من المادة ١٦) فنهى مثلاً عن تغيير محل الاقامة قبل تبليغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون الموضوع تحت المراقبة مقيداً به وأوجب عليه فقط اخطار عمدة القرية التي يكون مراقباً فيها عن كل تغيير في مسكنه (الفقرة الأولى من المادة ١٦) وكذلك منع الموضوع تحت المراقبة من تغيير محل اقامته الا اذا أقام

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مراقبة . شروطها . القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣

القاعدة القانونية

لم يحرم القانون غرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ الشخص الموضوع تحت ملاحظة البوليس من حريته في اختيار سكن له في دائرة محل الاقامة ولم يرد به أى نص يخول لوزارة الداخلية التدخل في اختيار هذا السكن وما القيود التي جاءت به الا خاصة بمحل الاقامة ولا يصح التوسعة فيها وتطبيق أحكامها على السكن وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار ان المتهم قد خالف شروط المراقبة بتغييه عن محل سكنه لمجرد انه تغيب عن مركز البوليس النافي بطبيعته عن أن يكون سكناً لأحد الأفراد

المحكمة

« حيث أن النيابة تقول ان محكمة الاستئناف بقضائها بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من تهمة مخالفة شروط المراقبة بعدم حضوره للقسم قد اخطأت في تطبيق القانون اذ

تغيب عن مركز البوليس النافى بطبيعته عن أن يكون سكناً لأحد الافراد

وحيث أنه بناء على ذلك ووفقاً لما قضت به هذه المحكمة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ ينعدم الركن المادى لهذه الجريمة ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في تطبيق القانون ومن ثم يتعين رفض الطعن

طعن النيابة ضد محمود حسين رقم ٤٦ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي عبد العزيز باشا فهمى وبحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك وحامد فهمى بك مستشارين وسيد مصطفى بك وكيل النيابة)

٢

٦ ديسمبر سنة ٩٢٨

- ١ — عيب فى الاستدلال . اثره فى الحكم .
- ٢ — مراقبة . حكم بالبراءة . قرار بان لاوجه لاقامة الدعوى .

الذاعمة القانونية

١ - العيب فى الاستدلال يجعل الحكم كأنه غير مسبب وهو من العيوب المبطله للحكم الموجبة لاعادة المحاكمة

٢ - لاقية للتفرقة بين الحكم ببراءة المتهم او القرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى عليه من حيث وجوب وضعه تحت المراقبة من عدمه . فان الممول عليه هو معرفة علة التبرئة أو عدم وجود وجه للدعوى اذ لو كانت العلة فى أيهما هى عدم صحة الدعوى فلا محل للقضاء بالمراقبة اما اذا كانت عدم كفاية الأدلة فلا شك ان البلاغ ضده يكون من طائفة البلاغات التى تحققت

سنة أشهر على الأقل فى المركز أو القسم الذى ينوى مغادرته ولم يشترط عليه أن يقيم مدة ما فى محل سكنه حتى يستطيع تغييره

وحيث أن محمود حسين المتهم بمخالفة قانون المراقبة لم يتهم فى الواقع بمخالفة هذا القانون من ناحية محل الاقامة وانما من ناحية محل السكن حيث تدعى النيابة أنه اختار محل البوليس محلا لسكنه بتصريحه الموقع عليه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وأنه تغيب عن الحضور اليه فكان مخالفا لقانون المراقبة

وحيث أن القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ لم يحرم الشخص الموضوع تحت ملاحظة البوليس من حريته فى اختيار سكن له فى دائرة محل الاقامة ولم يرد به أى نص يخول لوزارة الداخلية التدخل فى اختيار هذا السكن وما القيود التى جاءت به الاضافة بمحل الاقامة ولايصح التوسعة فيها وتطبيق أحكامها على السكن

وحيث أنه يتضح على الأخص مما نص عليه فى ذلك القانون متعلقاً بتنظيم الحضور بمكتب البوليس (الفقرة الثانية من المادة ١٦) أو بالتتيم على المراقبين عند غروب الشمس « فى محل السكن » أن هذا القانون يمنع صلاحية مكتب البوليس من أن يكون محلا لسكنى الموضوعين تحت المراقبة

وحيث أن الأسباب الواردة بالحكم المطعون فيه تدل بما فيه الكفاية على أن المبنى المخصصة للبوليس لا تصلح لأن تكون محال سكن لهؤلاء وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار أن المتهم قد خالف شروط المراقبة بتغيبه عن محل سكنه لمجرد أنه

النيابة العمومية والتي اشارت اليها الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المنشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ ونصت المادة التاسعة منه على استحقاق من تقدم في حقه لأن يوضع تحت المراقبة الخاصة وهي المراقبة التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة السادسة .

المحكم

« حيث ان وجه الطعن ينحصر في ان المحكمة اخطأت في تطبيق القانون اذ المتهم سبق انذاره كمشتبه فيه وقد قدم في حقه بلاغ اتهم بسببه مع اخرين في قتل عمد وشروع في قتل عمد فحق أن يعامل بمقتضى المواد ٢ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٣٠ من قانون المنشردين والمشتبه فيهم (أى ان يوضع تحت المراقبة) وقد رفعت النيابة الدعوى عليه ولكن حكم ببراءته اعتماداً على ان البلاغ المذكور قد انتهى ببراءته والبراءة دليل على عدم صحة الاتهام ثم تقول النيابة في طعنها ان الواقع انه لم يحكم ببراءة المتهم في تهمة القتل والشروع فيه المذكورين ولكن صدر فيها من قاضى الاحالة قرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وان المادتين ٢ و ٩ من قانون المنشردين المذكورين صريحتان في هذه الصورة - في ايجاب الحكم عليه خلافاً لما قرره الحكم المطعون فيه »

« وحيث ان الحكم الابتدائي الصادر في ١٤ يناير سنة ٩٢٨ المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قرر في اسبابه هذه ان لا محل لوضع المتهم تحت المراقبة معللاً ذلك بأنه صدر حكم

ببراءته ولكن النيابة العمومية تقول في طعنها انه لم يصدر حكم بالبراءة وانما الذى صدر هو قرار من قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة

« وحيث انه سواء أكان قد صدر حكم بالبراءة كما يقول الحكم المطعون فيه أم كان الذى صدر هو قرار من قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى فان المعول عليه للفصل في هذا الطعن من جهة الخطأ في تطبيق القانون وعدم الخطأ فيه هو معرفة علة التبرئة أو عدم وجود وجه للدعوى اذ لو كانت العلة في ايها هي عدم صحة الدعوى فلا شك ان الحكم المطعون فيه يكون في محله لأن الاكاذيب أو الاوهام لا يجوز مطلقاً ان يبنى عليها حكم ما . اما ان كانت العلة في ايها هي عدم كفاية الأدلة فلا شك ان البلاغ يكون من طائفة البلاغات التي تحققها النيابة العمومية والتي اشارت اليها الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المنشردين والمشتبه فيهم (رقم ٢٤ سنة ٩٢٣) ونصت المادة التاسعة منه على استحقاق من تقدم في حقه لان يوضع تحت المراقبة الخاصة وهي المراقبة التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة السادسة وجعلها فيما يتعلق بتطبيق احكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات مماثلة لعقوبة الحبس

« وحيث ان المحكمة الاستئنافية لم يكن لديها حين اصدارها الحكم المطعون فيه لا حكم البراءة الذى تقول هي عنه ولا قرار قاضى الاحالة الذى تقول عنه النيابة العمومية كما ان المحكمة

وجود محام مع المتهم بمجنحة وقت محاكمته لدى محكمة الجنايات لا مخالفة فيه للقانون

المحكمة

« حيث ان هذا الطعن صحيح شكلاً »
« وحيث انه يتحصل في : اولاً ان الطاعن كان من فريق اثبت الحكم ان فريقاً آخر هاجمه واعتدى عليه فكان هو في حالة دفاع شرعي عن نفسه وعن باقي فريقه وكان الواجب معاملته بتقضى المادة ٢١٠ من قانون العقوبات . ثانياً انه وهو متهم بمجنحة قد احيل الى محكمة الجنايات مع آخرين اتهموا بجناية وندبت المحكمة محامياً للدفاع عنه فلما كان يوم جلسة الحكم انسحب المحامي المندوب بحجة ان الطاعن ليس متهماً الا بمجنحة وانه لا ضرورة لنذب أحد عنه وان المحكمة بعد هذا الانسحاب استمرت في محاكمته ولم تنبهه ليطلب التأجيل حتى يستعد للدفاع عن نفسه او يوكل من يدافع عنه وانه في هذا اخلاً بمقتوى الدفاع

وحيث فيما يتعلق بالوجه الاول - ان المتهم عند ما سئل انكر التهمة ولم يدع انه كان في حالة دفاع عن نفسه ولم يطلب من المحكمة ان تبحث مثل هذا الدفع فهذا الوجه مردود »

وحيث فيما يتعلق بالوجه الثانى - (ان مساعدة المحامين للمتهمين فى الأمور الجنائية ليست واجبة الا متى كانت التهمة جناية اما ان كانت جنحة فهذا الوجوب ساقط . ولئن كانت المادة ٢٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بتعيين مدافع لمن لا مدافع عنه من المتهمين بدون

الجزئية التى أيد الحكم المطعون فيه قضاءها لم يكن لديها شئ من ذلك وكل ما فى الأمر ان المتهم قال للمحكمة الجزئية بجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٢٨ انه اتهم وبرىء ففى استنتاج من هذه العبارة انه حوكم فعلاً وحكم ببراءته ثم استنتجت من هذا الاستنتاج الأول ان التهمة كانت غير صحيحة

« وحيث ان هذه الطريقة فى الاستدلال غير سائغة اذ الدليل القانونى الوحيد المتعين فى هذه الصورة هو ورقة الحكم ذاتها او قرار قاضى الاحالة ذاته وكان على المحكمة ان تطلب ايهاا للحكم فى الدعوى على بينة

« وحيث ان ما وقع فى هذه المادة ووصفته النيابة بأنه خطأ فى تطبيق القانون هو فى الحقيقة عيب فى الاستدلال يجعل الحكم كأنه غير مسبب وهو من العيوب المبطله للحكم والموجبة لاعادة المحاكمة

(طعن النيابة العمومية ضد عواد عامر الدحلوب
نمرة ٣٩ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

٣

١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨

محام . محكمة جنايات . متهم بمجنحة عدم ضرورة
تمثيله بمحام

القاعدة القانونية

ان مساعدة المحامين للمتهمين فى الأمور الجنائية ليست واجبة الا متى كانت التهمة جناية اما ان كانت جنحة فهذا الوجوب ساقط . فعدم

٤

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨

إصابة . عجز عن الاشغال الخصوصية
عدم ضرورة بيان المدة — المادة ٢٠٦ ع

القاعدة القانونية

إذا كانت المادة المطلوب العقاب بمقتضاها
هى المادة (٢٠٦) عقوبات فليس من الضروري
بيان المدة التى مرض فيها المجنى عليه أو عجز
عن الاشغال الخصوصية
المحكوم

« حيث فيما يخص الوجه الاول من أوجه
الظن فالثابت أن المحكمة لفتت نظر المحامى عن
المتهم الأول الى توجيه دفاعه الى مسألة الاشتراك
فى القتل مع المتهم الثانى ان لم يكن فاعلا أصلياً
فقرر المحامى انه غير مستعد للدفاع عن هذا
المتهم بوصف انه شريك مع المتهم الثانى فعندها
تركته المحكمة يستمر فى دفاعه فاستمر فيه كما
كان أى على اعتبار ان هذا المتهم الاول فاعل
أصلى لا شريك وقد تبين للمحكمة بعد ذلك أن
التهمة الاصلية التى دافع فيها المحامى هى الصحيحة
فحكمت بمقتضاها بدون تغيير ولا تبديل .
وواضح اذن ان تصرف المحكمة بذلك التنبيه
لم يكن فى الواقع الا من باب الاحتياط وحرصاً
على مصلحة المتهم الاول نفسه فلا يسوغ له أن
يأتى اليوم شاكياً من أن هذا تصرف اخل بحقوقه
وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .

ان تبين ان هذا التعين لا يكون واجباً الا اذا
كانت التهمة جنائية غير ان المادة ١٣٠ من
الدستور نصها صريح فى ان التهم بجناية هو
الذى يكون له من يدافع عنه واذاً فعدم
وجود محام مع الطاعن وقت محاكمته لدى محكمة
الجنايات على اللجنة التى حوكم من اجلها لا مخالفة
فيه للقانون واذا كان المحامى قد انسحب قبل
الدفاع عنه فهذا الانسحاب مهما يكن محرراً للمتهم
ومعياً من جانب المحامى فانه حصل فى مواجهة
هذا المتهم الطاعن ولم يكن مانع يمنعه من طلب
التأجيل للاستعداد او لتعين محام آخر كما يقول
وما دام كان مخلى بينه وبين هذا الطالب ولم يطلبه
فهو وحده المقصر فى حق نفسه والمحاكمة صحيحة
لا غبار عليها فهذا الوجه ايضاً مردود

عن الظن المقدم من المدعين بالحق المدنى

حيث ان شكل هذا الظن ايضاً صحيح
« وحيث أن هذا الظن من اوله لآخره
ظلم للبادئ القانونية اذ الطاعنون يلومون المحكمة
على عدم حكمها بالعقوبة على متهم ظهرت لها
برأته وعلى استعمالها الرأفة مع من حكمت عليهم
وعلى عدم حكمها بالتعويض المدنى على والد أحد
المتهمين وكل هذا من سقط القول

ظن امام منصور ضد النيابة عمرة ١١٣
سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة

وحيث فيما يتعلق بالوجه الثاني ففضلاً عن أن ما ذكره الحكم المطعون فيه منسوباً إلى ما شهدت به الشهود جاء مطابقاً تمام المطابقة لما هو ثابت بمحضر الجلسة فإن ما يشكونه الطاعن في هذا الوجه هو موضوعي محض ليس لمحكمة النقض أن تتدخل فيه وعليه يتعين رفض هذا الوجه أيضاً

وحيث فيما يخص الوجه الثالث والآخر فإنه يكفي الاطلاع على الحكم المطعون فيه ليعلم أنه ذكر صراحة وبالتفصيل ما وقع من التهمين وأما من جهة بيان المدة التي مرض فيها المجنى عليه أو عجز فيها عن الاشتغال الشخصية فإنه إذا كان (حقيقة) من الضروري بيان هذه المدة متى كانت المادة الواجب تطبيقها هي المادة (٢٠٥) من قانون العقوبات التي تحتم أن تكون هذه المدة أزيد من عشرين يوماً فلا موجب مطلقاً لبيان المدة إذا كانت المادة المطالب العقاب بمقتضاها هي المادة (٢٠٦) عقوبات كما هو الحال في الدعوى الحالية إذ المفهوم في تطبيق هذه المادة الأخيرة أن مدة المرض أو العجز عن الاشتغال الشخصية لم تتجاوز العشرين يوماً ومن ذا يرى أن لا محل أيضاً لهذا الواجب الأخير ويتعين رفضه

(طعن عبد الواحد البنان ضد النيابة نمرة ١٢٨ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥

٣ يناير سنة ١٩٢٩

طلب تعيين خبير . اغفال الفصل فيه .
اخلالاً بحق الدفاع

الفاخرة القانونية

طلب المتهم تعيين خبير للتحقق من التزوير الذي يدعيه هو وجه دفاع له يتعين على المحكمة أن تشير إليه في حكمها وأن تفصل فيه فصلاً مسيئاً فإن اغفلت ذلك كان حكمها باطلاً لا خلاه
اخلالاً بينا بحقوق الدفاع .

المحكمة

« حيث أن وجهي الطعن يتحصلان في أن الطاعن قدم للمحكمة متعماً بحلف يمين كاذبه أمام محكمة خط اسطنها بأن ذمة خصوم له مشغولة بمبلغ ٤٤٠ قرشاً وكان الدليل على كذب هذه اليمين مخالصة قدمها الخصوم فهو طعن بالتزوير في عبارة من هذه المخالصة وطلب من النيابة العامة ومن محكمة أول درجة ومن المحكمة الاستئنافية تحقيق هذا التزوير فلم يجبه أحد إلى طلبه وقد جاء الحكم المطعون فيه خالياً من بيان واقعة هذا الطلب ومن الرد عليه وأن في هذا اخلالاً بحقوق الدفاع

وحيث أنه بالاطلاع على الحكم الاستئنائي المطعون فيه وجد مؤيداً للحكم غيابي صدر من نفس المحكمة في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٨ تأييداً أخذت فيه المحكمة بأسباب حكمها الغيابي —

٦

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

حيازة . اختلاس . وضع اليد

القاعدة القانونية

ان مجرد القاء البذور مخالصة من شخص
بعد ان هيا المستأجر - وهو الحائز الفعلي - الارض
للزراع لا يعتبر حيازة وانما هو مجرد غش والقانون
لا يحمي الغش ولا صاحبه

المحكمة

« بما انه قد تبين فعلا أن محكمة الموضوع
بعد ان اوضحت بجلاء ان الارض التي وقعت
فيها الجريمة هي في حيازة حسن السعدني المستأجر
من عبد الصمد عيسى القيم على محمد علي يونس
الذي كان يملك الارض ويعت بترخيص صحيح
من المجلس الحسبي وجدد ايجارها من المشتريه
لحسن السعدني المستأجر القديم وبقيت في حيازته
بينما تقرر ذلك تلتوى فجأة في تفهم الوقائع وتقرر
ان محمد علي يونس هو الحائز الحقيقي وتعال ذلك
بتلك العلة الواهية وهي ان ذلك الشخص اختلس
فرصة غياب حسن السعدني المستأجر الحائز واقتل
نحو الارض والتي فيها بذوره لانها كانت مهيأة
للزراعة . من قبل بيد حسن السعدني وان هذا
العمل المختلس قد حول الحيازة الى محمد علي
يونس وان هذا الحق قد ثبت له بما قرره رجال
البوليس الذين كان شكا اليهم السعدني من انه
لا حق له الآن وان ليس امامه الا التقاضي مدنيا

وبالاطلاع على الحكم الغيابي المذكور وجد
مؤيداً لحكم محكمة جنح قويسنا الصادر في ٢١
فبراير سنة ١٩٢٧ تأييداً مأخوذاً فيه بأسباب
حكم محكمة قويسنا المذكور . وبالاطلاع على حكم
قويسنا هذا وجد أنه لم يشر بشيء الى طلب
تحقيق يكون طلبه المتهم - وبالرجوع الى محضر
جلسة المرافعة بمحكمة جنح قويسنا (١٣١ أكتوبر
سنة ١٩٢٧) ظهر أن المتهم قال للمحكمة أن
السطر الأخير من المخالصة ليس بخطه . وكذلك
وجد أن محامي المتهم بجلسته ٣٠ سبتمبر سنة
١٩٢٨ لدى المحكمة الاستئنافية قال ان المتهم
يطعن بالتزوير في المخالصة . وفي اجابة له على
سؤال من المحكمة قال « وتحقيقاً لذلك يعين
خبير على حسابنا وأن المخالصة ليست صادرة منا
مطلقاً وانها ليست بخطه »

وحيث أن هذا طلب صريح قد يترتب
على نتيجة اجابته تغير كلي في رأى القضاة في
الحكم ومثل هذا الطلب هو وجه الدفاع الوحيد
الذي يستطيع متهم في مثل هذا الموضوع أن يدافع
به عن نفسه فسكوت المحكمة عن الاشارة اليه
والفصل فيه فصلاً مسبباً يجعل حكمها باطلاً
لاخلاله اخلالاً بينا بمحقوق الدفاع

وحيث أنه يتعين لذلك نقض الحكم الذي
هو من جهة أخرى منبهم كل الانبهام إذ لا يعرف
منه ما هي القضية التي حلفت فيها اليمين الكاذبة
ولا من خصومها كما لا يعلم إلا تحسيساً من بين
السطور ما هي المحكمة التي أدت أمامها تلك اليمين
وكل هذه أمور تعيب الحكم وتفسده

(طعن محمود موسى ضد النيابة رقم ٣٠٧ سنة
٤٦ ق بالهيئة السابقة)

وتسليمها والتنازل عنها بأي صفة كانت والتدخل بالوساطة في تجارتها أو احرازها أو شرائها أو بيعها أو التنازل عنها إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المدونة به .

وحيث أنه وإن كانت المادة ٣١ من هذا القانون وهي المقررة للعقوبة لم تستعمل كلمة « الوساطة » بلفظها فالظاهر من فقرتها الخامسة (١) التي أوجبت العقاب على من « يصرف تلك المواد بأي صفة كانت » أن الشارع يقصد المعاقبة على جميع الأفعال التي سبق له حظرها وتحريمها بالمادة الثانية السابقة الذكر . وأنه اختار عبارة تدرج هذه الأفعال تحتها حتى لا يعود الى تكرارها فعلا فعلا . ولا شك أن الوساطة وصف للتصريف مبين لطريقة من طرقه فالوسيط واجب عقابه على فعله لدخوله في مدلول عبارة النص . وفي القول بعدم العقوبة على الوساطة رمى للشارع بالغفلة عنها مع تقدمه بتحريمها والنهي عنها في المادة الثانية ومن ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في المعاقبة على التوسط في الاتجار بالمواد المخدرة بيعاً وشراءً وعلى هذا يتعين الحكم برفض الطعن .

(طعن هاشم محمد ضد النيابة رقم ٣٧٩ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

٨

١٦ مايو سنة ١٩٢٩

تحريض . أركانه

القاعدة القانونية

لا يلزم لتوافر التحريض قانوناً ان يكون

وبما انه ليس من ريب ان هذا الاستنتاج انما هو تخاذل غير قليل في الحكم اذ لا يعقل ان مجرد القاء البذور مخالسة من شخص بعد ان هيا المستأجر وهو الحائز الفعلي الارض للزرع لا يعتبر حيازة وانما هو مجرد غش والقانون لا يحمي الغش ولا صاحبه

(طعن على محمد وآخرين ضد النيابة رقم ٣٨٨ سنة ٤٦ — بالهيئة السابقة)

٧

٢٤ يناير سنة ١٩٢٩

مواد مخدرة . الوساطة في بيعها . عقاب

القاعدة القانونية

إنه وإن كانت المادة ٣١ من قانون نظام الاتجار بالمواد المخدرة - وهي المقررة للعقوبة - لم تستعمل كلمة « الوساطة » بلفظها فالظاهر من فقرتها الخامسة (١) التي أوجبت العقاب على من « يصرف تلك المواد بأي صفة كانت » ان الشارع يقصد المعاقبة على جميع الأفعال التي سبق له حظرها وتحريمها بالمادة الثانية من القانون المذكور وأنه اختار عبارة تدرج هذه الأفعال تحتها حتى لا يعود الى تكرارها فعلا فعلا . فالوساطة واجب العقاب عليها لدخولها في مدلول عبارة النص

المحكمة

« حيث أن المادة الثانية من قانون نظام الاتجار بالمواد المخدرة قد حظرت جلب هذه المواد وتصديرها وتملكها واحرازها وشراءها وبيعها

٩

٦ يونيو سنة ٩٢٩

دفاع . اخلاص بمحكمة . محكمة الجنايات . تغيير الوصف

القاعدة القانونية

قدم شخص الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في القتل وعند المرافعة وجهت المحكمة التهمة الى المتهم باعتبارها جناية عاهة مستديمة وقبل الدفاع المرافعة فيها على هذا الوصف وحكم في الدعوى على اعتبار الوصف القديم اى شروعا في القتل :

ومحكمة النقض قررت ان في هذا اخلاصا بحق الدفاع اذ الواجب على المحكمة فتح باب المرافعة من جديد اذا كانت قد رأت تغيير وصف التهمة وارجاعها الى وصفها القديم والقات محامي الدفاع الى هذا التغيير وذلك لأن الجناية التي اعتبرتها أشد عقوبة من جناية العاهة المستديمة

المحكمة

يتلخص وجه الطعن في ان محكمة الجنايات بعد ان سمعت شهادة الشهود اثباتاً ونفياً ودفاع النيابة والمدعى بالحق المدني رأت ان الحادث ليست شروعا في قتل وانها ان صحت لا تكون الا جناية ضرب أحدث عاهة مستديمة فوجهت للمتهم التهمة بهذا الوصف ودافع محاميه عنه على هذا الاعتبار لكنها رجعت الى اعتبارها شروعا في قتل فقضت بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات بغير لفته الى هذا التغيير الجديد فأخلت بحق الدفاع ووقع حكمها باطلا .

للمحرض سلطة على المحرض تجعله يخضع لأوامره بل يكفي أن يصدر من المحرض من الأفعال أو الأقوال ما يهيج شعور الفاعل في دفعه للجرائم

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان المحكمة اعتبرت المتهم شريكا بالتحريض مع الفاعل الأصلي بدون ان تبين وجه التحريض ولا ما للمتهم على ذلك الفاعل الأصلي من السلطة التي تجعله يذعن لأوامره ويعمل بتحريضه .

« وحيث انه لا يلزم لتوافر التحريض قانوناً أن يكون للمحرض سلطة على المحرض تجعله يخضع لأوامره بل يكفي ان يصدر من المحرض من الأفعال أو الأقوال ما يهيج شعور الفاعل في دفعه للجرائم .

« وحيث ان الواقعة بحسب ما هي مدونة بالحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فاقت ان تكون مجرد تحريض بل هي مقارنة فعلية للجريمة من جانب الطاعن . اذ اثبت بذلك الحكم ان هذا الطاعن منع الحارس من تقديم الحمار يوم البيع وحجزه بطرفه ولم يذعن لأوامر الصراف والعمدة وشيخ الحفر وامتنع من ارساله للسوق فحجزه للحمار بطرفه وامتناعه من ارساله للبيع يوم السوق هذه هي الأفعال المكونة للجريمة فهو فاعل أصلي لا مجرد شريك واذا كانت المحكمة اعتبرته شريكا فقط وعاملته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٩٦ فلا فائدة له من هذا الطعن .

(طعن محمد بركات ضد النيابة نمرة ١٤٥٣ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

محكمة الاستئناف المتهم عن التهمة المنسوبة اليه وخصوصاً اذا اضرب المتهم ومحاميه عن الدفاع.

٢ - بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أصبح من وظائف محاكم الجنج نظر الجنايات اذا اقترنت باحد الاعذار القانونية المنصوص عنها في المادة ٦٠ و ٢١٥ عقوبات أو بطرود مخففة وعلى هذا فلم يعد امر اختصاص محكمة الجنج بنظر جنائية احداث عاهة مستديمة من غير سبق احالتها عليها من قاضى الاحالة مخالفاً للنظام العام مخالفة يصح الطعن فيها لأول مرة امام محكمة النقض.

المحكمة

« حيث أنه لا صحة لما ادعاه الطاعنان من قصور الحكم عن بيان الوقائع التى استخلصت منها المحكمة سبق الاصرار وعن الرد عما ابانه الدفاع من أن المجنى عليه نفسه قد نفى التهمة عنهما أول الأمر واسندها لغيرهما وأنه اذا كان قد عدل عن ذلك فلاغراض أخرى . لا صحة لذلك لان حكم محكمة أول درجة الذى ايدته المحكمة الاستئنافية اخذاً بأسبابه قد بين أن تربص المتهمين للمجنى عليه بغيط الارز ثابت ثبوت وقائع الدعوى كلها باقوال المجنى عليه وشهوده والكشف الطبى . ولا شك فى ان تسييب الحكم على هذا الوجه رداً على ما ادعياه من وجوب عدم الاخذ بما شهد به المجنى عليه امامهما من انهما هما اللذان ضرباه متربصين له كما لا شك أن التربص لا ارتكاب جريمة ما يندر جداً أن لا يلزم عنه سبق الاصرار

» وحيث ان الثابت بمحضر الجلسة ان المحكمة بعد ان استهل محامى الطاعن مرافقته وجهت التهمة الى المتهم باعتبارها جنائية عاهة مستديمة تقع تحت متناول المادة ٢٠٤ عقوبات وقبل الدفاع المرافعة فيها على هذا الوصف ودافع فيها كذلك . وفى توجيه المحكمة لهذه التهمة لم تجعلها على سبيل الخيرة .

» وحيث انه كان على محكمة الجنايات بعد تمام المرافعة فى الدعوى على هذا الاعتبار ان تفتح باب المرافعة من جديد اذا كانت قد رأت تغيير وصف التهمة وارجاعها الى وصفها القديم وان تلفت محامى الدفاع الى هذا التغيير ليستكمل دفاعه . وبما انها لم تفعل فقد اخلت بحق الدفاع مادامت الجنائية التى اعتبرتها هى أشد عقوبة من جنائية العاهة المستديمة وقد أوقعت المحكمة فعلا هذه العقوبة الأشد مما يخالف نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ولذا يتعين الحكم بقبول الطعن وقضى الحكم واحالة الدعوى على محكمة جنائيات اسكندرية للفصل فيها من دائرة اخرى .

(طعن محمد أحمد محمود محجوب ضد النيابة وآخر نمرة ١٦٤٠ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة

١٠

١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩

١ استئناف . محاكم جنج . تهمة . عدم سؤال المتهم عنها . إضراب المتهم ومحاميه عن الدفاع : لا بطلان

٢ قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . جنائية . عاهة مستديمة . محاكم الجنج . اختصاص عدم بطلان

القاعدة القانونية

١ - لا تبطل اجراءات المحاكمة اذا لم تسأل

التي سبق بيانها في الميعاد - حتى بصرف النظر عن ذلك فانه اذا اصبح من وظائف محاكم الجنج بتمتضي قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ نظر الجنايات اذا اقترنت باحد الاعذار القانونية المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات الاهلي أو لظروف مخففة من شأنها تطبيق عقوبة الجنحة - انه اذ اصبح الحال كذلك لم يعد امر اختصاص محكمة الجنج بنظر جناية احداث العاهة المستديمة التي اتهم بها الطاعنان مخالفا للنظام العام مخالفة يصح الطعن بسببها امام هذه المحكمة وعلى هذا يتعين رفض الطعن

(طعن بسيوني محمد وآخر ضد النيابة رقم ٢٠٩٩ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

« وحيث أن ما ادعاه الطاعنان من أن المحكمة الاستئنافية لم تسألها عن التهمة وأن عدم سؤالها عنها مبطل للأجراءات ادعاء غير صحيح كذلك . لأن المحكمة الاستئنافية غير ملزمة من جهة بسؤال المتهم عن التهمة ولان الطاعنين ومحاميها من جهة أخرى هما اللذان اضربا عن المرافعة والمحكمة الاستئنافية مع ذلك اجلت الحكم وصرحت لهما بتقديم مذكرات بدفاعهما

« وحيث أن محامي الطاعن قال بجلسة المرافعة امام هذه المحكمة ان الحكم المطعون فيه صادر من محكمة الجنج وهي غير مختصة بمحاكمة على جناية احداث عاهة مستديمة وأنه له الحق في الطعن بهذا الوجه الجديد الذي لم يذكر في بيان الاسباب المقدمة في الميعاد لتعلقه بالنظام العام

« وحيث انه حتى بصرف النظر عما جاء بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات من وجوب بيان الاسباب التي يبني عليها الطعن بطريق النقض في الميعاد المحدد للتقرير بهذا الطعن وتقديم اسبابه والاسقط الحق فيه ومن عدم جواز ابداء اسباب أخرى امام محكمة النقض غير

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

١١

٢٤ ابريل سنة ١٩٢٩

استرداد عقارى . الحكم به مقابل دفع الثمن . عدم سداد الثمن . انذار . جواز طلب الحكم بسقوط الحق فى الاسترداد

القاعدة القانونية

اذا حكم باحقية شخص فى استرداد عقار مبيع ولم تحدد المحكمة فى حكمها ميعاداً لدفع الثمن جاز للمحكوم عليه ان يرفع ضده دعوى يطلب فيها الحكم بسقوط حقه فى الاسترداد بعد انذاره بالدفع ولا محل لالزامه برفع دعوى يطلب فيها الحكم بالثمن فى ميعاد معين بحيث اذا مضى سقط حقه فى الاسترداد اذ يكفى سبق الانذار . على ان للمحكوم له بالاسترداد ان يدفع الثمن قبل الفصل نهائياً فى الدعوى وبذا يتقضى الحكم بسقوط حقه

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضده اشترى فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٠ نصف منزل بميت غمر ونظراً الى ان المستأنف يملك النصف الثانى طالب باحقية باسترداد النصف الذى اشتراه المستأنف ضده وقد قضى له فى اول مايو سنة ١٩٢٧ باحقية للاسترداد مقابل دفعه الثمن وقدره ٤٠٠ جنيه والمصاريف ولم يحدد له ميعاد

لدفع الثمن فانذره المستأنف ضده فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٨ بالقيام بدفع المبلغ المحكوم به فى بحر خمسة عشر يوماً والا يسقط حقه فى الاسترداد فلم يدفع فرفع المستأنف ضده هذه الدعوى طالباً الحكم بسقوط حق المستأنف فى استرداد نصف المنزل

« ومن حيث ان المستأنف دفع الدعوى بدفعين الأول عدم اختصاص المحكمة الكلية بنظر الدعوى . والثانى عدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها

« ومن حيث ان الدفع بعدم الاختصاص مبنى على قاعدة ان المختص بالأصل مختص بالفرع اى ان المحكمة الجزئية التى حكمت فى طلب الاسترداد هى المختصة بطلب سقوط الحق فيه « ومن حيث ان هذا لا أساس له لأن الاختصاص مبنى على قيمة الدعاوى ولا نزاع فى ان قيمة الدعوى الحالية من نصاب المحكمة الكلية فيتعين رفض هذا الدفع

« ومن حيث ان الدفع الثانى فى غير محله أيضاً لأن موضوع الدعوى الحالية وسببها يختلفان عن الدعوى الأولى الخاصة بطلب الاسترداد ولذلك يتعين رفضه أيضاً

« ومن حيث ان الحكم الذى قضى باحقية المستأنف لاسترداد نصف المنزل الذى لم ينص على ميعاد لدفع الثمن

« ومن حيث ان عدم النص على تحديد

ميعاد لدفع الثمن لا يمنع المستأنف ضده من مطالبة المستأنف بما أوجبه عليه هذا الحكم وهو دفع الثمن مقابل استلام نصف المنزل ولكنه لا يترتب عليه عدم الدفع بسقوط الحق في الاسترداد بل ان هذا الحق لا يسقط الا بحكم المحكمة التي لها حق التقدير

« ومن حيث أنه يترتب على ذلك ان المستأنف كان له الحق في دفع الثمن والمصاريف لغاية الحكم النهائي في هذه الدعوى

« ومن حيث ان المستأنف رغم انذاره بالدفع ورغم رفع هذه الدعوى بطلب سقوط حقه في الاسترداد لم يدفع شيئاً لغاية الآن ولم يظهر استعداد له لدفع الثمن بل أنه لا يزال يعترض بدون حق على رفع الدعوى بشكائها الحالي ويقول ان حقه في الاسترداد لا يزال باقياً لحين القسمة وان الواجب على المستأنف ضده هو تنفيذ الحكم فيما يختص بالثمن أو السير في دعوى القسمة

« ومن حيث ان المستأنف يتمسك أيضاً في عدم احقية المستأنف ضده في طلب سقوط الحق في الاسترداد بأنه لم يطلب في الدعوى الحالية الحكم بالثمن في ميعاد معين بحيث اذا مضى يسقط حقه في الاسترداد

« ومن حيث أن هذا الدفع في غير محله لأنه كان يمكن المستأنف كما تقدم ان يدفع الثمن لغاية الحكم النهائي ويتلافى الحكم بسقوط حقه في الاسترداد وفضلاً عن ذلك فان المستأنف ضده انذره بدفع الثمن ثم رفع هذه الدعوى في

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ بطلب سقوط الحق في الاسترداد وهو ما يعتبر انذار آخر للدفع فلم يحرك المستأنف ساكناً

« ومن حيث أنه مما قد يبين ان المستأنف لا يريد تنفيذ التعهد الذي أوجبه عليه حكم الاسترداد مقابل أخذه نصف المنزل فيتعين الحكم بسقوط حقه في الاسترداد ولا ترى المحكمة بعد ذلك محلاً لاعطائه مهلة للدفع

(استئناف الشيخ محمد أحمد خليفة وحضر عنه الاستاذ أحمد منيب أفندي ضد عبد الطيف ابراهيم وحضر عنه الاستاذ اندراوس أفندي رزق نمرة ٢٦٢ سنة ٤٦ ق — دائرة مصطفى بك محمد ومحمد بهي الدين بركات بك واحد امين بك المستشار بن)

١٢

٢٧ مايو سنة ١٩٢٩

مسئولية . اجراءات تصفية . لجنة الخبراء . رفض طلب خبير

القاعدة القانونية :

١ - تستند لجنة الخبراء سلطتها من قانون

الخبراء الصادر في سنة ١٩٠٩ وهو يخولها في مادتي ١٠ و ٩ حق تعيين الخبراء ورفض تعيينهم وتقلهم من كشف المرشحين الى جدول الخبراء . ولم يجعل سبيلاً للطعن في قراراتها بشأن ذلك خلافاً للقرارات التي تصدر منها في المسائل التأديبية مثلاً فانها تستأنف أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف . وعلى ذلك فلا محل لتحميل وزارة الحفانية . مسئولية عن أعمال اللجنة المذكورة مادام القانون قد عين السلطة التي لها حق الرقابة على أعمالها في بعض الأحوال متى رفع اليها الأمر

٢ - القرار الذي تصدره لجنة الخبراء برفض طلب تعيين خبير قرار لا يمكن الطعن فيه مادامت قد وجدت انه لم يستوف شروط الكفاءة التي تتطلبها المادة السادسة من قانون الخبراء وثبت انها كانت في تقديرها غير متعنتة ولا مخالفة للقوانين واللوائح

٣ - لا تعطى المادة ٣٣ من قانون الخبراء للموظف الذي ينفصل عن وظيفته وتتوافر فيه صفات القبول وشروط الكفاءة حقاً مطلقاً في التعيين بمجرد الطلب ووجود الحل بل مجرد الأفضلية على غيره عند تساوى الكفاءات

المحكمة

« حيث ان أسباب الاستئناف فيما يتعلق برفض التعويض الذي طلبه المستأنف عن عدم تعيينه خبيراً تدور حول تفسير المادة ٣٣ من قانون الخبراء الصادر في سنة ١٩٠٩ وقد ذهب المستأنف في ذلك الى القول بأن نص الفقرة الثانية من هذه المادة صريح لا يتسع الى تأويل وهو يقضى بأن الموظف الذي ينفصل عن وظيفته له الأولوية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه بمجرد الطلب ووجود الحل متى كان انفصاله لغير سبب من الأسباب المانعة للقبول

» وحيث أن المستأنف يقول بأن حالته تنطبق تماماً على ما جاء بالفقرة السابقة الذكر لأنه كان موظفاً ثم استغنى عنه وكان قبل ذلك خبيراً في سنة ١٩٠٤ ثم أدرج اسمه في كشف المرشحين سنة ١٩٠٩ وبناء على ذلك يكون قرار لجنة الخبراء بمحكمة مضر الصادر في ١٨ نوفمبر

سنة ١٩٢٦ والذي رفض تعيينه خبيراً قد جاء من باب العنت الموجب مسئوليتها ومسئولية وزارة الحقانية معها بصفتها الجهة الرئيسية لهذه اللجنة عن تعويض ما أصابه من الضرر بسبب هذا القرار عملاً بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ومن حيث أن لجنة الخبراء تستمد سلطتها مباشرة من قانون الخبراء السالف الذكر وقد خولها هذا القانون في المادتين ١٠ و ٩ منه حق تعيين الخبراء ورفض تعيينهم ونقلهم من كشف المرشحين الى جدول الخبراء ولم يجعل سبيلاً للطعن في قراراتها بشأن ذلك خلافاً للقرارات التي تصدر منها في المسائل التأديبية مثلاً فقد أجاز المشرع استئنافها أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف

وحيث أنه يتبين من ذلك أن القانون قد عين السلطة التي لها حق الرقابة على أعمال اللجنة في بعض الأحوال التي رفع اليها الأمر وهي لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف وعليه يكون ادخال وزارة الحقانية في الدعوى بصفتها الجهة الرئيسية الرقابة والمسئولة عن أعمال اللجنة لا يرتكز على سند من القانون

وحيث أن اللجنة المذكورة عملاً بمقتضاها السابق بيانه قد نظرت في طلب المستأنف واصدرت قرارها برفض تعيينه خبيراً وذلك لأنها وجدت انه لم يستوف شروط الكفاءة التي تتطلبها المادة السادسة من قانون الخبراء

وحيث أن الأولوية التي نصت عليها الفقرة الثانية من المادة ٣٣ والتي تمسك بها المستأنف لا تنصرف الى المعنى الذي ذهب اليه من أنها

١٣

٢٨ مايو سنة ١٩٢٩

فوائد . تاريخ استحقاقها . نص السند .

القاعدة القانونية :

الأصل في الفوائد أنها لا تستحق إلا من يوم المطالبة الرسمية إلا إذا قضى العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانونى فى أحوال مخصوصة بغير ذلك فإذا اتفق الطرفان على سريان الفوائد من يوم استحقاق الدين صح الشرط ووجب احتساب الفوائد من تاريخ الاستحقاق ولا ضرورة للنص فى هذه الحالة على أنها تسرى بدون اعلان رسمى .

المحكمة

عن الرفع الفرعى

من حيث أن المستأنف ضده دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقلة النصاب ولأن النزاع خاص بالفوائد فقط

ومن حيث أن المستأنف ضده رفع هذه الدعوى طلب الحكم فيها بمبلغ ٥١٥ جنيهاً بمقتضى سنيين يستحقان الدفع فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ مع الفوائد باعتبار المائة تسعة من تاريخ الاستحقاق فدفع المستأنف الدعوى بأنه عرض على المدعى عرضاً حقيقياً فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بمبلغ ٥١٢ جنيهاً و ٢٠٠ مليم أى قيمة السنيين مع الفوائد من

تعطيه حقاً مطلقاً فى التعيين بمجرد الطلب ووجود المحل بل ان الشارع أراد بها أن يمنح الموظفين الذين ينفصلون عن وظائفهم وتتوافر فيهم صفات القبول وشروط الكفاءة المنصوص عنها فى قانون الخبراء أفضلية على غيرهم عند تساوى الكفاءات وحيث أن الثابت من الأوراق ولم يطمع فيه المستأنف أن لجنة الخبراء كان أمامها فى كشف المرشحين عدد كبير من الحائزين للشهادات العليا والمستأنف غير حائز لواحدة منها وعليه لا يكون له الحق فى الأولوية التى يتمسك بها

وحيث لما تقدم تكون لجنة الخبراء قد أصدرت قرارها فى حدود السلطة التى خولها لها القانون ويكون مانسبه اليها المستأنف من العنت أو مخالفة القوانين واللوائح غير صحيح ولا أساس له وحيث أنه فيما يرجع الى دعوى ضياع الشهادات فان الحقائقية قدمت أمام هذه المحكمة الأوراق الخاصة بالمستأنف وأودعتها فى القضية على ذمته والمستأنف يقول بأن تلك الأوراق لم تكن هى كلها التى قدمت منه بل ينقصها أوراق أخرى ولكنه لم يقدم إيصالاً بما كان قد سلمه حتى كان يعلم صحة ما يدعيه فالمحكمة لا تستطيع الالتفات الى قوله وعلى ذلك تكون دعواه فى هذا الصدد مرفوضة أيضاً وما عليه الا أن يستلم تلك الأوراق التى فى القضية إذا أراد

وحيث أنه بقاء على ما ذكر يكون الاستئناف فى غير محله ويتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف (استئناف محمد أفندى عبده ضد وزارة الحقائقية وآخر نمرة ٨٢٨ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرة صاحب المالى حسين درويش باشا وكيل المحكمة وبعضوية حضرتى صاحب السعادة والعزة عبد العظيم راشد باشا وعلام محمد بك المستشارين)

ومن حيث أنه لذلك وللأسباب الواردة في الحكم المستأنف يتعين تأييده .

(استئناف مجد بك الشافعي وحضر عنه الاستاذ راغب أفندي اسكندر ضد عباس أفندي مجد الشافعي وحضر عنه الاستاذ ابراهيم بك زكي نمرة ٦٠٠ سنة ١٤٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمد بهي الدين بركات بك وأحمد أمين بك المستشارين)

١٤

٢٨ مايو سنة ٩٢٩

مستخدم في جمعية المساعي المشكورة . وفاته . حق ورثته في طلب المكافأة . أساس تقديرها

القاعدة القانونية

١ - ان تعويض الموظف في المصالح والشركات الأهلية في حالة الاستغناء عنه أو وفاته وهو في خدمتها حق طبيعي ناشئ عن عقد الاستخدام وفي حالة عدم وجود لوائح أو اتفاقات خاصة بين الخادم والمخدوم فيكون للمحاكم تقدير هذا التعويض مستأنسة في ذلك بلوائح الحكومة في الأحوال المماثلة خصوصاً اذا كان مفهوماً مبدئياً بين الخادم والمخدوم ان تكون قوانينها ولوائحها المالية متمشية مع لوائح الحكومة بقدر الامكان

وعلى ذلك فاذا توفي المدرس بجمعية المساعي المشكورة فلورثته أن يطالبوا الجمعية بتعويض كالذي تعطيه الحكومة لمستخدميها المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال الذين يرفقون بلوغ السن أو لعاهة أو مرض باعتبار نصف شهر واحد من ما هيتهم الأخيرة عن كل سنة من سني خدمتهم بشرط أن لا تتجاوز هذه

تاريخ الاعلان فقط فلم يقبل المدعى العرض لأنه كان مشروطاً لتسليم المبلغ تسليم السنتين وقد رأت محكمة أول درجة أن المدعى محق في رفضه قبول هذا العرض

ومن حيث أنه يتبين مما تقدم أن النزاع كان دائراً حول صحة العرض من عدمه وهذا النزاع يزيد عن النصاب الجائز استئنافه فيكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه

عن الموضوع

ومن حيث أن المستأنف يقول انه غير ملزم بالفوائد من تاريخ الاستحقاق وأما ما ذكر في السنتين من استحقاق الفوائد عند التأخير في السداد ليس إلا شرطاً جزائياً وهذا الشرط لا يستحق الوفاء إلا بعد التكليف الرسمي

ومن حيث أن الأصل في الفوائد أنها لا تستحق إلا من يوم المطالبة الرسمية إلا إذا قضى العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانوني في أحوال مخصوصة بغير ذلك . انظر المادة ١٢٤ مدني . فاذا اتفق الطرفان على سريان الفوائد من يوم استحقاق الدين صح الشرط ويجب أن تحتسب الفوائد من تاريخ الاستحقاق ولا ضرورة للنص في هذه الحالة على أنها تسري بدون اعلان رسمي ومن حيث أن الطرفين اتفقا على سريان الفوائد من تاريخ الاستحقاق فيجب العمل بهذا الشرط .

طبيعي ناشئ من عقد الاستخدام والجمعية نفسها لا تنكر ذلك لأنها عرضت على المستأنف ضدها مرتب ثلاث شهر بصفة مكافأة وتقدير هذا التعويض متروك لنظر المحاكم عند عدم وجود لوائح أو اتفاق بشأنه

« ومن حيث ان للمحكمة ان تستأنس عند تقدير التعويض بلوائح الحكومة في الأحوال المماثلة لحالة مورث المستأنف ضدها خصوصاً وان الجمعية قبلت مبدئياً ان يكون قوانينها ولوائحها المالية متمشية مع لوائح الحكومة بقدر الامكان » ومن حيث ان قانون معاشات الحكومة يعطى الحق للمستخدمين الموقتين والخدم الخارجين عن هيئة العمال الذين يرفتون لبلوغهم الخامسة والستين من عمرهم أو لسبب العاهة أو المرض أو كبر السن في مكافأة معادلة لماهية نصف شهر واحد من ماهيتهم الأخيرة عن كل سنة من سني خدمتهم بشرط أن لا تتجاوز هذه المكافأة ماهية سنة واحدة وفي حالة وفاة المستخدمين الموقتين أو الخدمة الخارجين عن هيئة العمال في الخدمة تعطى اراملهم وأولادهم مكافأة معادلة لنصف المكافأة المذكورة (انظر المادة ٣٢ من قانون المعاشات نمرة ٥ سنة ١٩٠٩)

« ومن حيث انه اذا طبق القانون المتقدم على حالة الست سيدة عبد الرحمن المستأنف ضدها يكون لها الحق في مكافأة معادلة لمرتب ستة أشهر فقط وترى المحكمة الأخذ بذلك عند تقدير مكافأة المستأنف ضدها ولذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم بمرتب ستة أشهر فقط

المكافأة ماهية سنة واحدة وفي حالة الوفاة فقط لاراملهم وأولادهم مكافأة معادلة لنصف المكافأة المذكورة (المادة ٣٢ من قانون معاشات نمرة ٥ سنة ١٩٠٩)

المحكمة :

« من حيث ان الاستئنافين الأصلي والفرعي حازا شكلهما القانوني

« ومن حيث أن الست سيدة عبد الرحمن فأن بصفقتها رفعت هذه الدعوى تطلب الحكم لها بمبلغ ٣١٢ جنيها على جمعية المساعي المشكورة قيمة المكافأة المستحقة لها عن زوجها المرحوم الشيخ ابراهيم السيد حرب الذي كان مدرسا في مدارس الجمعية المذكورة مدة ٢٨ سنة و ٤ اشهر باعتبار كل سنة شهراً فقضت لها محكمة أول درجة بمبلغ ١٣٢ جنيها وهو قيمة مرتب مورثها مدة سنة أسوة بموظفي الحكومة الموقتين طبقاً للمادة ٢١ من القانون النظامي لجمعية المساعي المشكورة التي تنص على ان القوانين واللوائح المالية الخاصة بالجمعية تكون متمشية مع لوائح الحكومة بقدر الامكان

« ومن حيث ان الجمعية بلسان رئيسها تعترض على الحكم المستأنف لأنه طبق المادة ٢١ من القانون النظامي الصادر في سنة ١٩٢٣ مع ان مورث المدعية دخل في خدمتها قبل ذلك أي انه تعاقد معها في وقت يعلم فيه انه اذا توفى أثناء خدمتها فلا تعويض لورثته

« ومن حيث ان تعويض الموظف الذي تستغنى عنه الجمعية أو الذي يتوفى في خدمتها حق

١٥

٢٨ مايو سنة ١٩٢٩

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي . أثره أمام
المحاكم المدنية بالنسبة للمتهم

القاعدة القانونية

من المتفق عليه فقها وقضاء أن لأحكام
المحاكم الجنائية أمام المحاكم المدنية قوة الشيء
المقضى فيه نهائياً فيما يتعلق بوقائع وأوجه النزاع
التي فصل فيها ، فإذا كان الحكم الجنائي صادراً
بالإدانة فليس للمحكمة المدنية من سلطة سوى
تقدير التعويض بمعنى أنه للحكم الجنائي أمام
المحكمة المدنية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة
لوقوع الجريمة وبالنسبة لاجرام المتهم المحكوم
عليه فإذا مارفت الدعوى المدنية فإن المدعى
المدني يعني من إثبات هذين الأمرين وعليه فقط
أن يثبت أن ما يطلبه من التعويض يتناسب مع
الضرر الذي وقع له بسبب الجريمة ، ويعتبر الحكم
الجنائي نهائياً ليس فقط بالنسبة للمتهم الذي حكم
عليه بل أيضاً بالنسبة لجميع أولى الشأن في الواقعة
التي عوقب من أجلها المتهم كالمشتول عن
الجريمة مدنياً

المحكمة :

« حيث أن المحكمة سبق ان ضمت
الاستئناف المرفوعين من محمود بك سلامه
وعبد الرازق بك نصير الى بعضهما باعتبار كونهما
منصبين على حكم واحد
وحيث أنه نظراً لعدم تمكن المستأنف عليها

» ومن حيث ان المستأنف ضدها استأنفت
فرعياً وطلبت الحكم لها بمبلغ ٣٠١ جنيهاً على
أساس مرتب شهر عن كل سنة من سني خدمة
مورثها واستندت على المادة ٤٣ من قانون الجمعية
التي تنص على ان مكافأة موظفي الجمعية المستغنى
عنهم او المستغنيين أو المتوفين يكون طبقاً لللائحة
صندوق التوفير التي يقرها مجلس الادارة

» ومن حيث ان هذه اللائحة لم تصدر بعد
فلا يمكن التمسك بها خصوصاً وان هذه اللائحة
ليست متوقفة على ارادة الجمعية فقط بل على
قبول الموظفين أيضاً

» ومن حيث ان استناد المستأنفة فرعياً
على قبول الجمعية اعطاء بعض موظفيها في احوال
خاصة مكافأة معادلة لمرتب شهر من سني
الخدمة في غير محله لأنه فضلاً عن أنها لم تثبت
هذا العطاء من الجمعية فإنه بفرض حصوله فإنه
لا يعطى المستأنفة فرعياً الحق في معاملتها بالمثل
لأن المفروض ان الجمعية تعطي ذلك في احوال
استثنائية

» ومن حيث أنه لذلك يتعين رفض
الاستئناف الفرعي

(استئناف عبد الرحمن بك أبو حسين بصفته رئيساً
لجمعية المساعي المشكورة وحضر عنه الاستاذ محمد صبري
أبو علم أفندي ضد الـت سيدة عبيد الرحمن بصفتها
وحضر عنها حضرة الاستاذ كامل صدق بك نمرة ٤٥٩
ونمرة ٦٩٣ سنة ٤٦ ق . دائرة حضرات . مصطفى محمد
بك ومحمد بهي الدين بركات بك وأحمد أمين بك
المستشارين)

ابراهيم على هو المسئول عنها وعن من فيها من العمال وقدم ورقة موقعاً عليها من هذا الأخير ليدل بها على عدم وجود هذه العلاقة . ويقول محمود بك سلامه أن هذا الحكم الجنائي لا يسرى على كل حال عليه لأنه لم يكن طرفاً فيه ويلتمس إعادة تحقيق الواقعة المتقدم شرحها ليثبت أن وفاة مورث المستأنف عليها حصلت بخطأه هو أى بخطأ هذا المورث لا بخطأ العمال المتقدم ذكرهم وحيث أنه فيما يخص الورقة سالفة الذكر فإنه أول ما يلاحظ بشأنها أنها لم تقدم أمام محكمة أول درجة وأن ليس بها تاريخ ثابت بل هي ورقة عرفية محض رأى محمود بك سلامه تقديمها والاستناد إليها أخيراً وأمام هذه المحكمة الاستئنافية لأول مرة . وفى ذلك ما يجعلها محلاً لشك عظيم وانها إنما عملت خصيصاً لمقتضيات المدافعة بموجبها الآن . وعلى كل حال وبصرف النظر عما نص عليه فى تلك الورقة من جهة مسئولية ما قد يقع من الحوادث أثناء العملية المتفق عليها بين محمود بك سلامه وبين المدعو ابراهيم على مما هو محل الشك العظيم السابق الكلام عليه فإنه ثابت فى نفس هذه الورقة أن المركب التى كان العمال السابق ذكرهم يشتغلون فيها وقت حصول الحادثة هى ملك محمود بك سلامه وأن هؤلاء العمال هم العمال العاديون لتلك المركب هذا فيما يختص بعلاقة محمود بك سلامه بالعمال سابق الذكر

وحيث أنه فيما يتعلق بقوة الحكم الجنائي وتحديد مدى مفعولة وأثره القانوني فيلاحظ أنه من المتفق عليه اليوم فقها وقضاء بأن لأحكام المحاكم الجنائية أمام المحاكم المدنية قوة الشيء

من اعلان ورثة المرحوم عبد الرازق نصير الذى توفي أثناء نظر استئناف التمس وكيلها بالجلسة الأخيرة تأجيل الفصل فى هذا الاستئناف والحكم بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لمحمود بك سلامه وحيث أن المحكمة لا ترى مانعاً من فصل هذين الاستئنافين من بعضهما خصوصاً وإذا لوحظ بأن نفس المحكمة الابتدائية جعلت لكل من المستأنفين المذكورين مركزاً خاصاً فى الدعوى وقضت على كل واحد منهما بتعويض على حده وحيث ان الاستئناف المرفوع من محمود بك سلامه حاز الشكل القانوني

وحيث أنه فيما يخص موضوع هذا الاستئناف يلاحظ أن الثابت من أوراق الدعوى أن المرحوم عبد الحافظ حسن سوينى زوج المستأنف عليها ووالد أولادها القصر المشمولين بوصايتها كان يشتغل عاملاً فى أحد صنادل المرحوم عبد الرازق بك نصير وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بينما كان يشتغل فى ذلك الصندل توفى لسبب خطأ حصل من عمال محمود بك سلامه الذى كان رئيساً عليهم من يدعى منصور جاب الله وقد ضبطت الواقعة وقيدت جنحة ضد هؤلاء العمال وقضت محكمة الجناح المستأنفة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بأدانتهم جميعاً وأثبتت تلك المحكمة فى حكمها أن الوفاة حدثت لسبب الخطأ الواقع من العمال المتقدم ذكرهم

وحيث أن محمود بك سلامه يدعى بأن لالعلاقة بينه وبين العمال الذين قضت محكمة الجناح المستأنفة بمسئوليتهم وإن المركب التى كانوا يعملون وقتئذ فيها كانت مسجلة لشخص آخر يدعى

الاستئناف المرفوع من محمود بك سلامه وبتأييد
الحكم المستأنف بالنسبة له مع الزامة بالمصاريف
الخاصة باستئنافه

(استئناف المرفوع من ورثة عبد الرازق بك نصير
ضد فاطمه محمد ابراهيم من نفسها وبصفقتها نمرة ٨٤
و ٩٣ سنة ٤٦ ق دائرة حضرة صاحب الازمة زكى
برزى بك وبمحذور حضرات عبد الباقي زكى القشيري
بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

١٦

٢٨ مايو سنة ٩٢٩

وكالة. صيغة التوكيل. أعفاء من تقديم الحساب.
لا يكون الا بنص صريح

القاعدة القانونية

ملزومية الوكيل بتقديم حساب عن وكالته
من مستلزمات وجوهر عقد التوكيل نفسه وهذه
الملزومية لا تسقط الا اذا أعفاه الموكل منها اعفاء
واضحاً جلياً

ولا محل لاستنتاج ذلك من صيغة التوكيل
الذى تفوض فيه البنت الى أبيها الوكيل عنها
اجراء جميع التصرفات التى يملكها الشخص فى
مسألة من تبرع وتنازل وهبة وان ليس لها الحق
فى رفض أى شىء مما يفعله الوكيل أو تغييره أو
تعديله باى وجه من الوجوه

فان مافى هذا التوكيل من التفويضات التى
لا حصر ولا حد لها انما يرجع فى الحقيقة الى ثقة
الموكله بأبيها ووضع الثقة التامة فى شخص الوكيل
شىء واعفاؤه من تقديم الحساب عن وكالته
شىء آخر

المقضى فيه نهائياً فيما يتعلق بوقائع أوجه النزاع
التى فصل فيها وانه إذا كان الحكم الجنائى
صادراً بالادانة فليس للمحكمة المدنية من سلطة
سوى تقدير التعويض بمعنى أن الحكم الجنائى
أمام المحكمة المدنية قوة الشىء المحكوم فيه بالنسبة
لوقوع الجريمة وبالنسبة لاجرام التهم المحكوم
عليه وأنه إذا مارفت بعد ذلك الدعوى المدنية
فان المدعى المدنى يعنى من إثبات هذين الأمرين .
وعليه فقط أن يثبت أن ما يطلبه من التعويض
بسبب ذلك يتناسب مع الضرر الذى وقع له
بسبب تلك الجريمة مع ملاحظة أن لمثل هذا الحكم
الجنائى وفيما يختص بالحقوق المدنية قوة الشىء
المحكوم فيه نهائياً ليس فقط بالنسبة للتهم التى
حكم عليه بل أيضاً بالنسبة لجميع أولى الشأن فى
الواقعة التى عوقب من أجلها هذا التهم كالشخص
المسؤول مدنياً عن الجريمة

وحيث أنه لذلك كله لا ترى المحكمة محلاً
لاجابة ما طلبه محمود بك سلامه احتياطياً من إثبات
أن عمال مركبه لم يخطئوا وبأن الإهمال إنما حصل
من مورث المستأنف عليها إذ أن النتيجة الناشئة
حتماً من ذلك أن يثبت محمود بك سلامه بطريق
غير مباشر براءة من قضت المحكمة الجنائية بادانتهم
ومثل هذه النتيجة أراد الفقه والقضاء معاً منعها
كما سلف البيان لما فيها من وضوح تضارب
الاحكام فيما لا يتفق وحسن نظام القضاء

وحيث أنه فيما يخص المبلغ الذى قضت به
محكمة أول درجة على محمود بك سلامه بصفة
تعويض فانه ليس فيه أقل مبالغة
وحيث أنه لذلك يتعين رفض موضوع

المحكمة

« حيث أنه فيما يخص الموضوع ينبغي أن يلاحظ أولاً وقبل كل شيء أن المحكمة التي طرحت أمامها دعوى ملكية الأتيان المطلوب اليوم محاسبة تركة المرحوم احمد خيرى باشا بصافى ريعها . تلك الدعوى التي كانت مقامة من احمد افندى خيرى المستأنف عليه الأول الحالى ضد المستأنفتين الحاليتين قررت صراحة في حكمها الذى تأيد استئنافاً أخذاً بأسبابه ، بأن العقود التي استندت اليها المستأنفتان الموما اليهما هي عقود بيع ثابتة مستوفاة الشروط والأركان القانونية وان التبرع الذى قال احمد افندى خيرى اذ ذاك بمحصوله ، لا يمكن استنتاجه بل أن القرائن تشير الى ان المورث إنما اشترى الأتيان المتنازع عليها من مال والدتى المستأنفتين المذكورتين

« وحيث انه لا نزاع من جهة أخرى بين طرفى الخصوم بأن المرحوم احمد خيرى باشا استصدر من المستأنفتين بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩١٣ توكيلاً عاماً فوضت له فيه جميع التصرفات بمختلف أنواعها في الأتيان المتقدم ذكرها من ضمنها التبرع والتنازل والهبة وكل ما يملكه الشخص في مسألة من التصرفات وقررت كذلك المستأنفتان في ذلك التوكيل بأن ليس لهما الحق في رفض أى شيء مما يفعله الوكيل الموما اليه أو تغييره أو تعديله بأى وجه من الوجوه . ونص أخيراً في هذا التوكيل على ان يعمل به من تاريخ صدوره الى ما شاء الله - لا نزاع بين الطرفين في ذلك كله ، وإنما الخلاف القائم الآن بينهما

راجع الى تفسير معنى ذلك التوكيل وتحديد مداه ومعركة ما أراده المتعاقدان في الواقع منه ، فتقول المستأنفتان ان التوكيل المشار اليه رغماً مما ورد فيه من التفويضات التي لا حصر ولا حد لها ، لا يمنعهما قانوناً من محاسبة الوكيل بشأنه ويدعى المستأنف عليهما عكس ذلك ويقرر ان تفويضاً كهذا مضافاً اليه ما في الدعوى من الظروف والقرائن قصد به اعفاء الوكيل من تقديم أى حساب عن وكالته هذه

« وحيث أنه من المتفق عليه فقهاً وقضاءً بان ملزومية الوكيل بتقديم حساب عن وكالته هي من مستلزمات وجوه عقد التوكيل نفسه . وهذه الملزومية لا تسقط الا اذا أعفاه الموكل منها اعفاءً واضحاً جلياً . وفي هذه الحالة الأخيرة لا حساب واجب التقديم ولا مسئولية مدنية على عدم تقديمه

« وحيث انه وان كان مما قد يتبادر من أول وهلة الى ذهن المطلع على التوكيل الذى نحن بصددده وما فيه من التفويضات التي تناولت كل ما في استطاعة الموكل نفسه اجراؤه في ماله بحيث اصبح الوكيل شخصاً ثانياً للموكل - انه وان كان مما يتبادر الى ذهن ان الموكل ربما أراد بمثل هذه التفويضات التي لا حد ولا حصر لها اعفاء الوكيل من تقديم أى حساب عن وكالته هذه . الا انه اذا علم هذا المطلع وهو أمر ثابت في الدعوى ان ذلك الوكيل هو ذلك الأب الرحيم الشفوق الذى قام على مصالح بنية الموكلتين زمنًا طويلاً ، كان له أثناءه بحق ماله عليهما من الولاية الشرعية أن يفعل بما لهما اشاء

فحفظ هذا المال وصانه لهما صيانة تامة - اذا علم ذلك ادرك حينئذ وبكل سهولة السبب الذي من أجله وضعت هاتان البنتان في ذلك الأب الصالح الرحيم منتهى ثقتهما . ففوضتا له اجراء كل ما يجوز لهما أنفسهما اجراؤه فلم تستثنيا لا التبرع ولا التنازل ولا الهبة . وقررتا صراحة ومقدماً بأن ليس لهما الحق في رفض أى شيء مما يفعله أو تغييره أو تعديله بأى وجه من الوجوه وعلى أن يعمل بهذا التوكيل من يوم صدوره الى ما شاء الله

اذن نخرج من ذلك الى ان السبب في اعطاء مثل هذا التوكيل راجع في الحقيقة الى ثقة الموكلتين بايهما ثقتهما بأنفسهما وأن هذه الثقة نفسها راجعة هي أيضاً الى سابق شفقة ورحمة ايهما بهما وما تأكدتا في شخصه من الصلاح والامانة التامة . ولكن مما ينبغي هنا أن لا يبرح عن الذهن أن وضع الثقة التامة في شخص الوكيل شيء واعفاء هذا الوكيل نفسه من تقديم الحساب عن وكالته شيء آخر ، ولا يمكن القول بأن الأمر الأول أى ثقة الموكل في وكيله ثقة لاحد لها تستلزم حتماً الأمر الثاني اى اعفاء الوكيل من تقديم الحساب - على ان نفس هذه الثقة هي التي جعلت المستأفتين متأكدين وواثقين مقدماً من ان اباهما لا يتأخر مطلقاً عن تعريضهما بنتيجة ادارته في الوقت الذي تشاء ان وتطلبان منه ذلك هذا فيما يختص بصيغة التوكيل وما ورد في هذا التوكيل من التفويضات وقد تبين بجلاء سببها فانه لا يصح ان يستنتج منها في الظروف والأحوال المتقدم شرحها اعفاء

الموكل من تقديم الحساب عن وكالته ولنبحث الان في باقى القرائن التي يريد المستأنف عليها الاستشهاد بها والاستناد اليها لاثبات هذا الاعفاء « وحيث انه وان كان صحيحاً ان المستأفتين سكتا عن المطالبة بالحساب حال حياة أيهما الا انه من الصحيح أيضاً ان هذا السكوت لا يمكن اتخاذه دليلاً أو قرينة على أنهما أرادتا بذلك اعفاء أيهما من تقديم الحساب وانما هذا السكوت تفسره علاقة البنتين بوالدهما مما سبق شرحه تفصيلاً ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا السكون حرمان المستأفتين من حق صريح لهما

« وحيث ان استناد المستأنف عليهما لاثبات هذا الاعفاء الى تأخر المستأفتين عن رفع الدعوى ثلاث سنين بعد وفاة المورث استناد غير وجيه لأنه ثابت ان نفس المستأنف عليه بادره هو نفسه بعد هذه الوفاة الى منازعة المستأفتين بشأن ملكية الأقطان المطلوب الان محاسبة التركة بصافى ريعها . وواضح انه كان طبيعياً أن تنتظر المستأفتان الفصل في دعوى الملكية ومعرفة ما يتقرر نهائياً بشأنها حتى تطلبها بعد ذلك بربع نفس هذه الأقطان - وهذا ما هو حاصل فعلاً « وحيث ان لاعتبرة بما يقوله المستأنف عليهما أخيراً من ان الحق الذي تطلبه المستأفتان الان لم يأت ذكره على الاطلاق يوم حصر التركة ذلك لأنه معلوم ان ما يذكر غالباً في مثل هذه المحاضر انما هي الديون المحددة المصفاة ، ودين المستأفتين الى هذه اللحظة لم يصف بصحيح

للتسليم ودفع الثمن ولم يدفع المشتري الثمن فليس للبائع أن يتمسك بالمادة ٣٣٥ لفسخ البيع إذا كان التقصير واقعاً منه لامن المشتري

المحكمة

« من حيث أنه فضلاً عن الأسباب التي بنت عليها محكمة أول درجة حكمها المستأنف لتقرير مسئولية المستأنف وإخلاله بتعهداته فقد ثبت من المستندات المقدمة في الدعوى أنه في الوقت الذي رغب فيه المستأنف أن يسجل على المستأنف عليه التأخير في الاستلام بتلغرافه المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٨ كان قد تصرف في القطن بالبيع إلى المدعو حسن الطارودي بمقد في هذا التاريخ وهذا الأخير تصرف على عجل بالبيع لأجنبي حتى إذا أراد المستأنف عليه أن ينفذ أمر الحجز الذي استصدره من رئيس محكمة مصر في يوم ٣١ مارس اعترضه هذا الأجنبي وحيث أن هذه التصرفات تدل تماماً على أن نية المستأنف كانت منصرفة إلى التخلص من تعهده بهذه الحيلة

وحيث أنه على فرض أن الشرط الجزائي الذي نص عليه بالمادة التاسعة من عقد البيع قد حدد التعويض في حالة الإخلال بالتعهد إلا أنه متى ثبت أن الإخلال بالتعهد كان عن سوء قصد فوجب تعويض الضرر الممكن دون التقيد بالشرط الجزائي لأن الملحوظ بين المتعاقدين عند تقديرهما التعويض بنفسهما تبادل حسن القصد بينهما فاذا انتفى ذلك وتبدلت النية وجب الرجوع إلى القاعدة العامة وهي التعويض عن الضرر مهما بلغت قيمته

انه لم يكن هناك مانع من ذكر هذا الدين ولو على سبيل الاجمال وحفظ الحق ولكن ليس يبعد ان يكون السبب في عدم ذكره وقتئذ انما هو ما سبق شرحه آنفاً وعلى كل حال فليس في مثل هذا الاهمال والاغفال ما يترتب عليه سقوط حق المستأنفتين مادام هذا الحق ثابتاً في حد ذاته من طريق قانوني آخر

(استئناف السيدتين نعمت الله خيرية وأخرى وحضر عنهما الاستاذ زكي عريبي بك ضد أحمد أفندي خيري وآخر وحضر عن الأول حضرة الاستاذ محمد زكي بك علي وعن الثاني حضرة إدوار قصيري بك نمرة ٤١٨ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات زكي برزي بك وعبد الباقي زكي القشيري بك وعلى عبد الرازق بك المستشارين)

١٧

٣٠ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — شرط جزائي . سوء نية المتعهد . جواز الحكم بتعويضات أكثر من المتفق عليه
- ٢ — بيع . تقصير البائع . عدم إمكان الفسخ

القاعدة القانونية

١ — متى ثبت أن الإخلال بالتعهد كان عن سوء قصد وجب تعويض الضرر دون التقيد بالشرط الجزائي لأن الملحوظ بين المتعاقدين عند تقديرهما التعويض بنفسهما تبادل حسن القصد بينهما فاذا انتفى ذلك وتبدلت النية وجب الرجوع إلى القاعدة العامة وهي التعويض عن الضرر مهما بلغت قيمته

- ٢ — في حالة ما يكون قد تحدد ميعاد

وعلى هذه يتعين تعديل الحكم المستأنف الى هذا المبلغ الأخير

(استئناف محمد عبد المنعم وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم بك رؤوف ضد الشيخ حسين السيد عامي وحضر عنه الاستاذ محمد أفندي عبد اللطيف بكرة ٩٧٥ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش بانا وكيل المحكمة بعضوية حضرة محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

١٨

١٧ يونيه سنة ٩٢٩

وقف . ناظر . الزامه باجر المثل . متى يكون

القاعدة القانونية :

ناظر الوقف امين ولا يلزم شرعاً ولا قانوناً باجر المثل الا في حالة توافقه مع المستأجر اضراراً بالوقف ومستحقه أو في حالة اهماله اتخاذ اجراءات النشر والترغيب المقررة قانوناً أو عرفاً المحكمة :

« حيث ان الحكم المستأنف قضى بتعين خبير لمعاينة جميع أعيان الوقف وتقدير ريعها السنوي بحسب اجر المثل

» وحيث انه يلاحظ على هذا الحكم انه لم يبين المدة التي يجب تقدير اجر المثل عنها ان كانت هي مجموع المدة التي كان مطلوباً عنها الحساب أصلاً أي من سنة ١٩٢١ الى سنة ٩٢٧ أو هي التي كانت قصرت المستأنف عليها طلباتها أخيراً أي سنة ٩٢٦ وسنة ٩٢٧ حيث قررت في مذكرتها أمام محكمة أول درجة انها تترك المرافعة بالنسبة لحساب المدة السابقة عن سنة ٩٢٦ الى حين انتهاء الخبير من مأموريته

الى القاعدة العامة وهي التعويض عن الضرر مهما بلغت قيمته

وحيث أن سوء نية المستأنف قد ثبتت من الاجراءات المتقدمة ببيانها فوجب تعويض المستأنف عليه عن جميع الخسارة التي لحقت به

وحيث أنه ثابت من الأوراق أنه في يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ اتفق الخصوم على ندب الشيخ محمد عامر لتقدير سعر القطن في اليوم المذكور تمهيداً للصالح بينهما قدره ثمن بلغ ١٢٥ جنيهاً زيادة عن السعر الذي اشترى به المستأنف عليه

وحيث أن المحكمة تأخذ بهذا التقدير فتجعله أساساً للخسارة التي لحقت بالمستأنف عليه

وحيث أنه لا محل لتمسك المستأنف بماخولته المادة ٣٣٥ مدني من إعطاء الحق للبائع في فسخ البيع اذا تحدد ميعاد التسليم ودفع الثمن ولم يدفع لأن محل تطبيق هذه المادة هي حالة ما إذا لم يكن التقصير واقعاً من البائع نفسه

وحيث أنه لا محل كذلك لمواخذة المستأنف عليه بعدم عرض الثمن مع الانذار الذي أرسله الى المستأنف في ٢٩ مارس لأن العقد لا يلزم المستأنف عليه بدفع الثمن الا بعد الوزن وتحديد القدر المبيع بالضبط الأمر الذي لم يحصل وقت الانذار

وحيث أن من حق المستأنف عليه أن يسترد مبلغ العربون المدفوع منه وقدره ٥٠ جنيهاً وبإضافة العربون الى مبلغ التعويض السابق تقديره وهو ١٢٥ جنيهاً يكون جملة ما يجب الحكم به للمستأنف عليه قبل المستأنف هو مبلغ ١٧٥ جنيهاً

« وحيث ان بيان المدة المطلوب تقدير اجر المثل عنها كان ضروريا ذكره في الحكم حتى تكون مأمورية الخير واضحة محدودة » وحيث انه مع هذا فان الحكم قرر بوجوب تقدير اجر المثل مع ان ناظر الوقف وهو امين لا يلزم شرعاً ولا قانوناً باجر المثل الا في حالة توافقه مع المستأجر اضراراً بالوقف ومستحقه أو في حالة اهماله اتخاذ اجراءات النشر والترغيب المقررة قانوناً أو عرفاً حتى أدى هذا الاهمال الى ضياع حقوق على المستحقين

« وحيث انه عن النقطة الأولى وهي التواطؤ فلم يتقدم عنها دليل صحيح من المستأنف عليها والأوراق المقدمة منها بالحفاظة نمرة ٦ دوسيه لا تفيد شيئاً لأن هذه الأطيان عينها كان نشر عنها بمعرفة الناظر بواسطة الجرائد قبل تاريخ الطلب المذكور ومع ذلك لم يتقدم الطالب المذكور في المزاد راجع نسخ الجرائد المقدمة من المستأنفين أمام هذه المحكمة الرقبيه (١٥ شهر ٥ سنة ٢٩) - ولا يفهم تمنعه عن الدخول في المزاد ثم اعطاؤه هذه الورقة الى المستأنف عليها

« وحيث أنه فيما يختص بمسألة النشر منذ قدم المستأنفان الأوراق الخاصة به مما جرى به العرف وهي الجرائد وقوائم المزاد التي حصل عنها النشر والمزاد وفضلاً عن ذلك فان المستأنف عليها لا تنازع في أنها مصدقة على حساب سنة ٩٢٥ وهذا الحساب قد دخل فيه عقد ايجار بعض الأطيان عن سنة ٩٢٥ الى سنة ٩٢٧ فلا يفهم طعنهما أيضاً في هذا العقد بعد التصديق عليه

نعم أنها تقول في صحيفة دعواها ما يفهم منه ان مصادقها على الحساب لغاية سنة ٩٢٥ كان سببه وجودها اذ ذاك بين أفراد العائلة وخجلها من مناقشتهم ولكنها بعد أن تزوجت في سنة ٩٢٦ أصبحت لا تخشى المناقشة فهي تطلب التفصيل بالمستندات وظاهر ان مثل هذا القول لا يقام له وزن ويدل في ذاته على عدم جدية طعنهما في الحساب لغاية سنة ٩٢٥ الأمر الذي يفسر تركها المرافعة في حساب هذه المدة حتى يقدم الخير تقريره

« وحيث أنه بناء على ذلك ولان حساب المدة من سنة ٩٢١ الى سنة ٩٢٥ اصبح خارجاً عن النزاع الحالي ترى المحكمة الفاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة أول درجة لأجل المناقشة في حساب سنة ٩٢٦ وسنة ٩٢٧ (استئناف الست هيناوه تادرس وآخر بصفتها وحضر عنهما حضرة محمد زكي علي بك المحامي ضد الست ورده باسيلي وحضر عنها حضرة وهيب بك دوس المحامي نمرة ٦٣٠ - سنة ٤٦ ق دائرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة وعضوية حضرتي صاحبي العزة محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

١٩

٢٠ يونيو سنة ٩٢٩

استئناف . أمر تقدير . المعارضة أمام اودة المشورة . عدم جواز استئنافه

القاعدة القانونية

تقضى المادة ٤٨ من لائحة الرسوم بأن الحكم الصادر من أودة المشورة في المعارضة التي ترفع ضد أوامر تقدير الرسوم يكون نهائياً لا يجوز استئنافه

المحكمة

« من حيث أن هذا الاستئناف تقدم عن حكم صادر في معارضة ضد أمر تقدير مصاريف الدعوى

» وحيث أن المستأنف ضده دفع بعدم جواز الاستئناف طبقاً للائحة الرسوم

» وحيث أن المادة (٤٨) من لائحة الرسوم نصت صراحة بأن الحكم الصادر من أودة المشورة في المعارضة التي ترفع ضد أوامر تقدير الرسوم تكون نهائية وحينئذ لا يجوز استئنافها ويتعين قبول الدفع وعدم جواز هذا الاستئناف

(استئناف محمد عسل الكوشى ضد قلم كتاب محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية وحضر عنه مصطفى أفندى عبد الله مندوبا نمرة ٩٢١ سنة ٤٦ قضائية - دائرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك وعضوية حضرتى أترى أبو العز بك ومحمود المرجوشى بك المستشارين)

٢٠

٢٤ يونيه سنة ١٩٢٩

يمين متممة. الحكم بتوجيهها. حكم قطعى

القاعدة القانونية:

إذا وازنت المحكمة بين حجج طرفي الخصومة ورجحت جانب أحدهما ولكنها زيادة التأكد حكمت بتوجيه اليمين المتممة اليه وحلفها فان مثل هذا الحكم لا يمكن اعتباره تهديداً تنقيد المحكمة به من ناحية تنفيذه فقط بل هو حكم بات علقته

على حلف الخصم أو نكوله فمتى حلف اليمين فلا سبيل لاعادة المناقشة فيما استحلف عليه .

المحكمة

« بما أن هذه المحكمة قد ضمت بحكمها المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٩ ما كان عليه الخلاف بين طرفي الخصومة خاصة بمائة الجنيه التي أرسلها سعيد أفندى محمود عنه الى حسن بك المناستلى بالاستانة وبمبلغ ١٧٣ جنيها و ١٢٥ مليا ايجار السبعة عشر فدانا وقف راشد باشا وبمبلغ ٥٠٣ ج و ٣٢٥ م ثمن المواشى فوجهت الى المستأنف اليمين المتممة بالصيغة الواردة بأسبابه وقد حلفها أمام هذه المحكمة بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٩

وبما أنه لا سبيل لاعادة المناقشة في هذه المبالغ الثلاثة لأن المحكمة قد وازنت بين حجج الطرفين وقالت في ختام الموازنة ان خطاب المستأنف عليه بطلب مائة الجنيه والمخالصتين المستقلتين تؤيد دعوى المستأنف ولكنها لا احتمال أن تكون دعوى المستأنف عليه صحيحة توجه اليمين للمتممة للمستأنف ومثل هذا الحكم لا يمكن اعتباره تهديداً تنقيد المحكمة به من ناحية تنفيذه فقط بل هو حكم بات علقته على حلف المستأنف أو نكوله ولا يشترط في التعليق أن يكون بصريح احدى أدوات الشرط بل قد يقع دلالة اذا دل السياق عليه وظاهر من أسباب الحكم المؤرخ في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٩ أن المحكمة علقته اعتبار دعوى المستأنف صحيحة في هذه المبالغ على الحلف أو النكول

٢١

٢٤ يونيه سنة ٩٢٩

حكم غيابي استثنائي . عدم تنفيذه في الستة شهور
التالية لصدوره . عدم سقوط

القاعدة القانونية

ان الأحكام الغياية التي تسقط لعدم
تنفيذها في الستة شهور التالية لتاريخ صدورها
عملا بالمادة ٣٤٤ مرافعات هي الاحكام الابتدائية
دون الاستئنافية

المحكمة

« بما أن الست اكيه هانم عجالت نظر
استئنافا المقيد بمجدول هذه المحكمة تحت نمرة
٦٤١ سنة ٣٨ قضائية المرفوع عن حكم محكمة
مصر الابتدائية الأهلية الصادر بتاريخ ٥ يونيه
سنة ٩١٩ في القضية نمرة ١٠٦٦ سنة ٩١٦
وطلبت بصحيفة التعجيل المعلنة في ٢٩ ابريل
سنة ٩٢٩ الحكم لها بالطلبات الميئة بصحيفة
هذا الاستئناف

« وبما أن الحاضر عن خصومها طلب الحكم
بعدم قبول هذا التعجيل لأن الاستئناف الذي
عجلت نظره لم يعد قائما أمام هذه المحكمة بعد أن
حكمت فيه بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧
بإعلان المرافعة وأعلن لها بتاريخ ٢٨ ابريل سنة
١٩٢٩ ولم ترفع عنه معارضة ما للآن

« وبما أنها تزعم أن هذا الحكم الصادر
بإعلان المرافعة غيابي في حقها وقد سقط بعدم

وبما أنه بطرح مجموع هذه المبالغ الثلاثة
من مبلغ ٩٨٧ ج و ٤٦٥ م الذي قضت محكمة
أول درجة بإلزام المستأنف بدفعه للمستأنف عليه
يكون الباقي هو ٢١٠ ج و ٣٤٥ م

وبما أن المستأنف أودع هذا المبلغ بخزينة
المحكمة على ذمة المستأنف عليه وعلى ذمة الشيخ
محمود احمد عنه الذي حجز عليه تحت يد المستأنف
بعد أن خصم منه رسوم الايداع

وبما أنه ينتج مما تقدم أن ذمة المستأنف
بريثة من كل حق ادعاه المستأنف عليه في
دعواه الأصلية

وبما أن موضوع الدعوى الفرعية التي رفعها
المستأنف على المستأنف عليه أصبحت قاصرة على
طلب براءة الذمة مما طلب الحكم به في
الدعوى الأصلية

وبما أن أحمد بك كمال الذي اشترى الأيطان
المؤجرة واستحق أجرتها عن سنة ١٩٢٨ قد كان
دخل خصما في الدعوى وطلب لنفسه الحكم
بأجرة هذه السنة ولكنه بعد أن حكمت محكمة
أول درجة حكمها التمهيدى بنذب خير في الدعوى
لم يحضر فيها ولم يطلب الحكم له بشيء ما

وبما أنه تبين أنه اصطلاح مع المستأنف ولذلك
لم يسرف في دعواه أمام محكمة أول درجة ولا أمام
هذه المحكمة ولهذا يتعين الغاء الحكم الصادر له

(استئناف سعيد أفندي محمود وحضر عنه الاستاذ
أحمد رشدي أفندي ضد الدكتور حسن بك فؤاد
المنسترلي وحضر عنه الاستاذ عبد الخالق عطيه بك
وحضرة حنا بك باخوم بصفته وحضر عنه الاستاذ عزيز
أفندي مشرق نمرة ٤٤٧ سنة ٤٦ ق — دائرة
حضرات محمد لبيب عطيه بك وأحمد نظيف بك وحامد
فهمي بك المستشارين)

أوجبه القانون على انقطاع المرافعة ثلاث سنوات وهو لذلك لا يحتمل السقوط بعدم التنفيذ « وبما أنه لذلك كله يتعين الحكم بعدم قبول هذا التعجيل واعتبار الاستئناف كأنه لم يكن

(استئناف الست اكيه هانم اسماعيل وحضر عنها الاستاذ صبحي أفندي بهجت ضد ورتة المرحوم محمد بك فريد وحضر عن الأولين حضرة الاستاذ أحمد رشدي أفندي نمرة ٦٤١ سنة ٢٨ ق — بالهيئة السابقة)

٢٢

٢٥ يونيو سنة ١٩٢٩

- ١ — نفاذ معجل . مادة ٢٩٣ مرافعات . جواز
- ٢ — الاستئناف .

القاعدة القانونية :

١ — أوكل القانون في المادة ٣٩٣ من قانون المرافعات الى رأى القاضى تقدير الظروف فى كل قضية لمعرفة ما اذا كان هناك موجب حقيقى يبرر الحكم بالنفاذ أو لا يبرره

٢ — الا ان ذلك لا يمنع أن يكون للمحكمة الاستئنافية سلطة لتقدير الظروف المبررة للنفاذ أو عدمها أيضاً

تعليق — من رأى الدكتور ابى هيف بك عدم جواز الاستئناف اذا كان الحكم بالنفاذ جوازياً للمحكمة بمقتضى المادة ٣٩٣ مرافعات

المحكم

حيث أن الخصوم قصرُوا رافعتهم بمجلسة اليوم على مسألة النفاذ المعجل المحكوم به فى الحكم

تنفيذه فى الستة الشهور التى مضت من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٣٤٤ من قانون المرافعات « وبما أن الظاهر من مقارنة المادتين ٣٤٤ و ٣٢٩ من قانون المرافعات بالمادة ٣٦٧ أن الشارع لم يقصد فى المادة ٣٤٤ إلا الحكم الغيابى الصادر من محكمة أول درجة

أولاً — لأن هذه المادة وردت تحت الفصل الأول الخاص بالمعارضة فى الأحكام الابتدائية وهى فى تحريرها حكم سقوط الحكم الغيابى لعدم تنفيذه فى الستة الشهور التى تمضى من تاريخ صدوره تتصل بالمادة ٣٢٩ التى تقرر حكم قبول المعارضة فى الأحكام الغيابية الى الوقت الذى علم فيه الغائب بتنفيذها ولا شك فى أن هذه المادة الأخيرة خاصة بالأحكام الغيابية الصادرة من محكمة أول درجة اذ المادة ٣٦١ جعلت ميعاد المعارضة فى الأحكام الصادرة فى المساوى المستأنفة عشرة أيام من تاريخ اعلانها

ثانياً — ولأن القول بغير ذلك يترتب عليه أن يبطل الحكم الاستئنافى الغيابى اذا لم ينفذ فى ستة أشهر ولو أعلن وأصبح نهائياً لا يجوز فيه المعارضة وهو ما لا يمكن قبوله ولا يقال دفعا لهذا الاعتراض أن السقوط يكون فى غير هذه الحالة « حالة الاعلان » لأنه لا محل للتفريق بين هذه الصورة وغيرها

« وبما أن الحكم الصادر بىطلان المرافعة فى الاستئناف والزام المستأنف بالمصاريف مما لا يتصور تنفيذه فضلا عن أنه لم يكن فى الواقع حكماً صادراً فى خصومة وإنما هو مقرر لجزاء قانونى

من هذه لوجهة ويتعين الغاؤه ورفض طلب
النفاذ

(استئناف حسين أفتدى حسنى وحضر عنه الاستاذ
أحمد أفتدى رشدى ضد حسن أفتدى عبد الجليل
وحضر عنه الاستاذ أحمد الديوانى بك نمرة ٩٠٠ سنة
٤٦ ق - دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش
باشا وكيل المحكمة بعضوية حضرتى محمود سامى بك
وعلام محمد بك المستشارين)

٢٣

٢٥ يونيه سنة ١٩٢٩

دين . اعتراف بجزء منه . الجزء الباقى منه أقل
من النصاب . استئناف . بحث السند

القاعدة القانونية

الاعتراف بجزء من دين بحيث يصبح الباقي
منه أقل من النصاب الجائز استئنافه لا يجعل
الاستئناف غير مقبول شكلا اذا كان الفصل
فى المبلغ المتنازع عليه يستلزم حتما بحث قيمة السند
المحرر أصلا بين الطرفين متى كانت قيمته زائدة
عن النصاب الجائز استئنافه

المحكمة

عن الدفع بعدم جواز الاستئناف
حيث أن الدعوى رفعت بطلب مبلغ ٤٥٨ ج
و ٥٣٠ م ناتج من سند واحد وهو عقد بيع
اقتان صادر من المستأنف عليه للمستأنفة
وحيث انه وان كانت المستأنفة اعترفت امام
محكمة أول درجة بملزوميتها بجزء من هذا المبلغ
بحيث لم يبق تحت النزاع الا مبلغ ١٢٦ ج و ٥٢٠ م
الا أنه مما لا ريب فيه أن الفصل فى هذا المبلغ
الاخير يستلزم حتما بحث نفس قيمة السند المحرر

المستأنف والذي يطل به المستأنف الغاءه ويطلب
المستأنف عليه تأييد الحكم بالنسبة اليه

وحيث أن موضوع النزاع فى القضية خاص
بعقد ابتدائى بيع منزل صادر من المستأنف الى
المستأنف عليه ويدعى هذا الاخير ان المستأنف
لم يتم تعهداته فى ذلك العقد ولذا طلب فى صحيفة
دعواه الابتدائية الحكم من باب أصلى بصحة
العقد وبثبوت ملكية المنزل اليه واحتياطياً فسخ
العقد وبالزام المستأنف بان يرد اليه مبلغ ٨٣٠
جنيهاً قيمة ما أخذه منه من أصل الثمن زائداً عليه
١٠ ج و ٣٠٠ م قيمة الفوائد التى دفعها مع الزامه
أيضاً بمبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض

وحيث أن محكمة أول درجة قد أجابت
المستأنف عليه الى طلبه الاحتياطى وقضت له
بفسخ العقد وبالزام المستأنف بان يدفع له مبلغ
٨٣٠ م ٣٠٠ ج وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا
كفالة .

وحيث أن الشارع فى المادة ٣٩٣ من قانون
المرافعات وهى المنطبقة فى مثل هذه الحالة لم يحتم
على المحكمة وجوب الحكم بالنفاذ المعجل كما
ختمه فى مواطن أخرى ولكنه اجاز للقاضى
الحكم به « جوازا » ومعنى هذا أن الشارع قد
وكل الى رأى القاضى وحكمته تقدير الظروف
فى كل قضية لمعرفة ما اذا كان هناك موجب
حقيقى يبرر الحكم بالنفاذ المعجل أو لا يبرره

وحيث ان المحكمة لا ترى أى موجب فى
الدعوى الحاضرة لشمول الحكم بالنفاذ المعجل
وعلى هذا يكون الحكم المستأنف فى غير محله

أصلاً بين الطرفين وقيمة هذا السند كما هو واضح تزيد عن النصاب الجائز فيه الاستئناف وعليه فلا محل لتطبيق المادة ٣٤٧ مرافعات في مثل هذه الحالة وعليه يكون الدفع الفرعي متعين الرفض

عن وصف الحكم

حيث انه لا نزاع في أن المادة التي نحن بصدددها هي تجارية بالنسبة للمستأنفة وهو مما يجب التعويل عليه بصرف النظر عن كون المستأنف عليه زارعاً وحيث ان التنفيذ المؤقت في المواد التجارية واجب قانوناً كنص المادة ٣٩٠ مرافعات وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف جاء في محله بالنسبة لشموله بالنفاذ وعليه يتعين تأييده من هذه المحكمة

(استئناف الست هيلانه عبد الملك وحضر عنها الاستاذ لبيب أفندي سعد ضد الشيخ مصطفى عبد السلام وحضر عنه الاستاذ محمود عيسوي أفندي نمرة ٩٠٢ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات زكي برزي بك ومصطفى محمد بك وأحمد نظيف بك المستشارين)

٢٤

٢٥ يونيه سنة ٩٢٦

تسجيل تنبيه نزع الملكية . سقوطه . تمسك المدين بذلك . عدم جواز

القاعدة القانونية

من المبادئ المقررة ان ليس للمدين التمسك بمضى المائة وستين يوماً على تسجيل تنبيه نزع الملكية خصوصاً اذا كان ذلك السقوط ناشئاً عن تصرفاته

المحكمة :

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ

أولاً بأن المادة ٥٤٥ مرافعات قضت بأنه يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزعه من يد المدين وثمراته به ويوزع فيما يخص المدة التي اعقبت ذلك التسجيل من كل منهما كما يوزع ثمن العقار ويستفاد من نص هذه المادة ان القانون جعل الثمرات في حكم المحجوز عليها لأداء المطلوب وواضح انه لا يتسنى ادراك الغرض الحقيقي الذي توخاه الشارع في هذا الصدد وتنفيذ حكم هذه المادة تنفيذاً عملياً لا بتعيين حارس على العين المراد نزع ملكيتها حتى تبقى الثمرات والايراد ملحقة بالثمن الناتج من بيع العين نفسها خصوصاً اذا كان واضع اليد على العين هو المدين نفسه

« وحيث أنه من الثابت في الدعوى الحالية أن المستأنف أعلن دعوى الحراسة في ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩ وتحدد لنظرها جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ أمام محكمة تلا الجزئية اي قبل مضي المائة وستين يوماً المنصوص عنها في المادة ٥٤٠ مرافعات إلا أنه بناء على ما دفع به وقتئذ المستأنف عليه تحولت الدعوى الى محكمة شبين الكوم الكلية بدعوى ارتباطها بدعوى نزع الملكية المنظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة ونشأ عن ذلك تأخير صدور حكم نزع الملكية في المدة المذكورة إلا أن المستأنف اعاد تسجيل التنبيه في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٩

« وحيث أنه مما يجب ملاحظته أيضاً انه من المبادئ المقررة انه ليس للمدين التمسك بمضى المائة وستين يوماً على تسجيل التنبيه خصوصاً اذا كان ذلك السقوط ناشئاً من

عن ثلث الزمام قطناً وجب تخفيض الايجار بنسبة الجزء الذى ضاع على المستأجر الانتفاع بزراعته قطناً

المحكمة

« حيث أن النزاع بين الطرفين يدور حول التصريح فى عقد الايجار للمستأجرين بزراعة النصف قطناً وقد أتى القانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٧ مانعاً لزراعة ما يزيد عن ثلث الزمام قطناً وأنهم لذلك قد حرموا من الانتفاع بالفرق ويطلبون التخفيض لهذا السبب

« وحيث فى الواقع أن القانون المشار اليه بتحريمه زراعة القطن فى أكثر من ثلث الزمام قد انقص على المستأجرين الانتفاع من زراعة القطن فى الفرق بين ثلث الزمام ونصفه وقد كانوا وقت التعاقد معتمدين فى تقدير الأجرة على هذا التصريح ولذلك يجب أن يخفض الايجار بنسبة ذلك وتقدره المحكمة بمجنيهين عن كل فدان فى المجموع ويكون ما يجب اتقاصه من الأجرة مبلغ ١٥٠ مليم و ١٠٢ جنيه

« وحيث قد تبين من تنبيه نزع الملكية المرفق بالكشف أن المستأجرين سددوا من الايجار مبلغ ٢٠٠ مليم و ٢٠٧ جنيه ثمن حاصلات كان حجز عليها المستأنف ضده ويكون جملة ما يجب خصمه من مجموع الايجار مبلغ ٣٥٠ مليم و ٣٠٩ جنيه ويكون الباقي مبلغ ٥٦٧ مليم و ٣٠٣ جنيه وهو ما يجب تعديل الحكم المستأنف اليه

« وحيث عن المال وقدره ٩٩ مليم و ٤٠

تصرفاته هو كما هو الحال فى الدعوى الحالية على أنه تبين على كل حال ان المستأنف اعاد تسجيل التنبيه ولا ريب فى ان له مصلحة واضحة فى التحفظ على ثمرات العين حتى تلحق بالثمن وقت التوزيع

« وحيث أنه تبين فوق ذلك من الاطلاع على الشهادات العقارية المودعة فى ملف دعوى نزع الملكية ان على الأطيان المقصود نزع ملكيتها ومطلوب الآن الحراسة عليها ديوناً كثيرة العدد بخلاف مطلوب المستأنف وظاهر ان قيمة تلك الأطيان لا تنفى بسداد هذا المطلوب وفى ذلك ما يفيد أيضاً طلب الحراسة القضائية

• وحيث أنه مما توضح جميعه يرى ان المستأنف محق فى طلب الحراسة على الأطيان سالفة الذكر وان ما قضت به محكمة أول درجة من رفض هذا الطلب فى غير محله وعليه يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم للمستأنف بطلباته

(استئناف صاحب السعادة محمود صدق باشا ناظر وقف قاسم باشا وحضر عنه الاستاذ ميخائيل أفندى غالى ضد الشيخ رضوان محمد وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن أفندى البيللى نمرة ٨٦٠ سنة ١٤٦٠ ق — دائرة حضرات زكى برزى بك ومصطفى محمد بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢٥

٢٦ يونيه سنة ١٩٢٩

اجارة . تحديد مقدار المزارع بقانون . . تخفيض

القاعدة القانونية

إذا استأجر شخص أرضاً على أن يزرع نصفها قطناً ثم صدر قانون يمنع زراعة ما يزيد

جنيها القول من المستأنفين بأنهم سددوه بمقتضى
وردين لم يقدموها مع أنهم تكلموا عنهما في
مذكرتهم بأنهما مقدمين معها والحفاظة خالية منهما
وقد أجلت المحكمة الحكم أسبوعين لتقديمهما فان
المحكمة مع ذلك تحفظ لهم الحق بالرجوع بهذا
المبلغ على المستأنف ضده بدعوى أخرى اذا

ما أثبتوا أنهم دفعوها (الاموال) من طرفهم
(استئناف المعلم سليمان حنا وآخرين وحضر عنهم
حضرة الاستاذ يوسف أفندي أحمد الجندى نائبا عن
اسرائيل أفندي معوض المحامى ضد شاكر بك روقايل
وحضر عنه الاستاذ عزيز أفندي غبور المحامى نمرة
٤٨٩ سنة ٤٦ قضائية . دائرة حضرة صاحب العزة
محمد فهمى حسين بك وعضوية حضرتى صاحبي العزة
أنزى أبو العز بك ومحمود المرجوشى بك المستشارين)

مَحْكَمَةُ اسْتِنَافٍ بِبَيْتِ يُوْطَا

المحكمة

عن الدفء بعدم الاختصاص

حيث انه من المقرر قانونا أن الحراسة القضائية
هي وضع الشيء الحاصل فيه النزاع تحت يد
حارس لحين الفصل في هذا النزاع اذا ما تحقق
الخطر من وجود هذا الشيء تحت يد أحد
الخصوم فدعوى الحراسة اذن من وجهة ضرورة
وجود الخطر هي من الدعاوى المستعجلة التي
ينحشى عليها من فوات الوقت ومن وجهة ضرورة
وجود نزاع مطروح أمام الحاكم عن الشيء المتنازع
عليه هي من الطلبات الوقفية التي لا تأثير للحكم
فيها على أصل الدعوى

«وحيث أنه متى تقرر ذلك وجب البحث
فيما اذا كانت دعوى الحراسة يجب رفعها أمام
قاضي الأمور المستعجلة (القاضي الجزئي في
الحاكم الاهلية) أو أمام المحكمة المرفوع أمامها
الدعوى ولو كانت محكمة استئنافية

٢٦

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩

حراسة . دعوى موضوعية . اختصاص محكمة
الموضوع . دون قاضي الأمور المستعجلة

القاعدة القانونية

من الثابت علما وعملا أنه متى كانت الدعوى
المستعجلة تابعة لدعوى أصلية مرفوعة أمام محكمة
ابتدائية أو استئنافية . ففي هذه الحالة يكون لمحكمة
الأصل الحق في اصدار جميع الاحكام الوقفية
التي تراها لازمة قبل الفصل في الموضوع الا في
حالة ما اذا كانت المحكمة المنظورة امامها الدعوى
الأصلية لا تستطيع لسبب من الاسباب ان
تفصل في الطلب الوقفي في الوقت المناسب لبعدها
مثلا عن محل النزاع او لكون الخطر محدقا فلا
يتحتم رفعها في هذه الحالة امام المحكمة الأصلية
بل يجوز رفعها امام قاضي الأمور المستعجلة

« وحيث أن قاضي الأمور المستعجلة هو المختص اصلاً بنظر الدعاوى المستعجلة الا أنه من الثابت علماً وعملاً أنه متى كانت الدعوى المستعجلة تابعة لدعوى أصلية مرفوعة أمام محكمة ابتدائية أو استئنافية ففي هذه الحالة يكون لمحكمة الأصل الحق في إصدار جميع الأحكام الوقفية التي تراها لازمة قبل الفصل في الموضوع الا في حالة ما اذا كانت المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية لا تستطيع لسبب من الأسباب أن تفصل في الطلب الوقفي في الوقت المناسب لبعدها مثلاً عن محل النزاع أو لكون الخطر محدقاً بحيث اذا لم يتدارك بسرعة حل وضاعت فرصة تلافيه ففي هذه الحالة لا يتحتم رفع الدعوى أمام المحكمة الأصلية ولكن يجوز رفعها أمام قاضي الأمور المستعجلة . (راجع كتاب ابوهيف مرافعات نوته ١٠٤٤ و ١٠٥٥ ص ٧٢٣) وقد اخذت المحاكم المصرية بهذا الرأي وقضت بجواز طلب الحراسة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف متى كان الموضوع منظوراً أمامها . (راجع استئناف ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ شرائع ص ٢٣٧ نمرة ٤٩ واستئناف ١٢٦ أكتوبر سنة ٩١٦ مجموعة رسمية نمرة ١٨ ص ٥٧ نمرة ٣٣)

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن الرأي الراجح عند الشراح الفرنسيين أنه متى كان هناك دعوى بالموضوع قائمة أمام محكمة أخرى فإن القاعدة العامة هي عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى المستعجلة

والاستثناء هو اختصاصه في حالات مخصوصة وقد اتبعت المحاكم الفرنسية هذا الرأي وكذلك المحاكم المختلطة (راجع البندكت جزء ٤٩ ص ٣٥٢ من بند ٤٣٧ الى ٤٤٦ والأحكام المشار إليها في هذه البنود وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٨ المدرج بالجازيت ٨ ص ٨٦ نمرة ٢٠١ ومبين ذلك كله في كتاب ابوهيف بك مرافعات نوته ١٠٥٤ مكررة ص ٧٥٣)

« وحيث أن دعوى الموضوع وهي نمرة ١٤٥ سنة ٣ ق الخاصة بالأطيان المتنازع عليها محدد لها جلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ أمام هذه المحكمة فتكون هذه المحكمة هي المختصة بنظر هذه الدعوى بالتبعية للدعوى الأصلية طبقاً لما سبق بيانه لا القاضي الجزئي لأن اختصاصه هو استثناء للقاعدة العامة ولا المحكمة الابتدائية لخروج الدعوى الأصلية من يدها بالحكم فيها ولا محل لما يدعيه المدعى عليهم من أن طلب الحراسة هذا أمام محكمة الاستئناف غير جائز لانه يحرمهم من الدرجة الابتدائية لأن محل ذلك أن يكون موضوع هذه الدعوى طلباً جديداً من شأنه أن يمس الموضوع المطروح أما وهذا الطلب وقفي وهو من الاجراءات التحفظية التي لا تأثير للحكم فيها على أصل الموضوع فلا يعتبر الفصل فيه أمام محكمة الاستئناف حرماناً من درجة من درجات التقاضي على أن المدعين قد رفعوا دعوى حراسة قبل هذه الدعوى أمام محكمة طهطا الجزئية في وقت نظر موضوع الدعوى

الاستئناف المطروح أمامها النزاع في الموضوع
(استئناف الشيخ عبد الله عميرة وحضر عنهم
الاساتذة رستم أفندي جريس وحليم أفندي سيفين
وابراهيم أفندي مختار ضد عمر حسانين يوسف
وآخرين وحضر عن أريمة منهم حضرات الاستاذين
كامل عبد الملك أفندي ومحمد حامد جوده أفندي ثمرة
١٥٩ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات محمد كامل
الرشيدى بك وسليمان السيد بك المستشارين وعبد الله
بك اسماعيل القاضي المنتدب)

أمام هذه المحكمة وحكم فيها بتاريخ ٩ أغسطس
سنة ١٩٢٨ بعدم اختصاصها نظراً لوجود دعوى
الموضوع أمام محكمة الاستئناف التي هي المختصة
بدعوى الحراسة دون سواها (راجع هذا الحكم)
وهذا الحكم قد ارتبط به طرفي الخصوم وأصبح
لزاماً عليهما ضرورة رفع دعوى الحراسة أمام محكمة

قضايا محاكم الجنايات

والتحقيقات التي حصلت فيها ومن أقوال المتهمين
والشاهد بالجلسة انه في يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٧
بناحية الأشراف الغربية مركز ومديرية قنا
حرر المأذون باتفاقه مع المتهمين وثيقة عقد
زواج المتهم الأول بابتة المتهم الثانى المسماه
طيهه حالة كونها لا تبلغ من العمر ست عشر سنة
إذ هي مولودة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ وقد
قرره المتهمون الثلاثة الأخيرون ان سنهما يزيد
على ست عشرة سنة مع علم الجميع بأنها أقل من
هذا السن بكثير ومهلوا له بذلك تحرير الوثيقة
ووقعوا معه عليها

« وحيث أن وثيقة الزواج من الأوراق
الرسمية وقد قام بتحريرها موظف عمومي منوط
بذلك بمقتضى القوانين واللوائح

« وحيث أنه وإن كان الغرض الأساسى
من عقد الزواج الذى يحزر على يد المأذون هو
اثبات رضا المتعاقدين وانعقاد الزواج بينهما إلا
أن هذا العقد لا يصح تحريره إلا اذا توفرت

٢٧

محكمة جنايات قنا

٣ يونيه سنة ١٩٢٩

تزوير . ورقة رسمية . عقد زواج . سن الزوجة

القاعدة القانونية

من الامور الجوهرية الآن في انعقاد الزواج
رسمياً وترتب آثاره القانونية أن يكون سن
الزوجة ست عشرة سنة كاملة وليس للمأذون
تحرير العقد إلا اذا تحقق من توفر هذا الشرط
في الزوجة فاذا ما قرره المتعاقدان وشهودهما
على غير صحة ان الزوجة بلغت هذا السن كانوا
في ذلك مشتركين معه في تحرير وثيقة مزورة
بتقرير واقعة غير حقيقية في صورة واقعة صحيحة

المحكمة

« حيث أنه تبين للمحكمة من أوراق القضية

فيما يكون المحرر قد أعد لاثباته أن يكون المحرر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى القانوني بل المراد من ذلك ان التزوير المعاقب عليه هو التزوير الذي يقع في محرر يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة ويكفي ان المحرر صالح لأن يتخذ أساساً لرفع دعوى أو مطالبة بحق ولو لم يعترف له القانون بقوة ما في الاثبات

المحكمة

« بما أنه ثبت من التحقيقات الابتدائية ومن أقوال المتهمين فيها ومن شهادة ميلاد قطيفة بنت محمد سليمان الدالة على أنها من مواليد أول سبتمبر سنة ١٩١٥ ومن الاقرار المقدم من زوجها (على عثمان خليل المتضمن لتمهده) بالاتفاق عليها من يوم عقده زواجها حين بلوغها السن القانونية المقررة - تبين وثبت من ذلك ان والدها المتهم الأول ذكر للشيخ عبد القادر عبد الحميد المأذون عند توقيعه عقد زواجها من على عثمان خليل انها تجاوزت السن القانوني المحدد بقانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ وهو يعلم أنها لا تبلغ هذا السن وان المتهمين الثاني والثالث قد تبعاه في ذلك اطمئناناً منهما لقوله .

« وبما أن الدفاع قد زعم أن لا تزوير معاقباً عليه في ذلك لأن عقد الزواج لم يعد إلا لاثبات صيغته الشرعية التي ينعقد بها وليس السن شرطاً لصحتها شرعاً .

وبما أنه وان ظهر بادية الرأي ان هناك تلازماً بين نظرية الاثبات ونظرية التزوير فليس

أركان صحته شرعاً وأمكن انعقاده قانوناً ومن الأمور الجوهرية الآن في انعقاد الزواج رسمياً وترتب آثاره القانونية أن يكون سن الزوجة ست عشرة سنة كاملة وليس للمأذون تحرير العقد إلا اذا تحقق من توفر هذا الشرط في الزوجة فاذا ما قرر له المتعاقدان وشهودهما على غير صحة ان الزوجة بلغت هذا السن كانوا في ذلك مشتركين معه في تحرير وثيقة مزورة بتقريرهم واقعة غير حقيقية في صورة واقعة صحيحة .

« وحيث أن اشتراك المتهمين في هذه القضية بطريق الاتفاق والمساعدة والتسهيل ثابت من إتمام تحرير الوثيقة وتوقيعهم عليها وتنفيذ الزواج الذي ييغونه بمقتضاها

« وحيث أنه ثابت من ظروف الحادثة وصلة القرابة والنسب بين المتهمين بعضهم ببعض انهم على علم تام بسن الزوجة وبذا يكون القصد الجنائي متوفراً لديهم » وحيث أن ركن الضرر متوفر كذلك كل التوفر من مخالفة أحكام القانون المحدد لسن الزواج وما يرمى اليه من أغراض سامية للمجتمع (قضية النيابة ضد محمود نجيت وآخرين نمرة ٩٣١ سنة ١٩٢٨ — دائرة حضرات عيد الفتح السيد بك وسليمان السيد بك المستشارين وعبد الله بك اسماعيل القاضي المتدب ومحمود أحمد افندي نصر وكيل النيابة)

٢٨

محكمة جنايات الاسكندرية

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩

تزوير في أوراق رسمية . تغيير السن في عقد الزواج . قوة العقد في الاثبات

القاعدة القانونية

ليس المراد باشتراط وجوب حصول التغيير

٢٩

محكمة جنايات الزقازيق

٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩

وقاع أنثى بغير رضاها . هتك العرض .
التفريق بينهما

القاعدة القانونية

ان المادة ٢٣٠ عقوبات التي تعاقب على وقاع الانثى كرها لم تقيد سن الانثى بعمر خاص والفارق بين الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وجريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٣١ ع . أن الفعل الذي يرتكب مع انثى ويكون في ماديته دون فعل الوقاع بالذات تنطبق عليه تلك المادة - أما اذا شمل الوقاع وهو اتمام اتيان الانثى في قبلها بغير رضاها فان عقاب ذلك ينطبق على المادة ٢٣٠ ع سواء كانت الانثى محل شهوة أو ليست محلا لذلك

المحكمة

« بما أن التطبيق القانوني للحادثة هو أن المتهم واقع أنثى بغير رضاها حالة كونه له سلطة عليها إذ هي خادمة عنده بالأجرة ولم تبلغ سنها أربع عشر سنة كاملة لا أنه هتك عرض تلك الخادمة وذلك لأن المادة - ٢٣٠ - التي تعاقب على وقاع الانثى كرها لم تقيد سن الانثى بعمر خاص والفارق بين الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وجريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادة - ٢٣١ - هو أن الفعل الذي يرتكب مع أنثى ويكون في ماديته دون فعل الوقاع بالذات تنطبق عليه تلك المادة . أما اذا شمل

المراد باشتراط وجوب حصول التغير فيما يكون الغرض من المحرر تدوينه واثباته أن يكون المحرر قد اعد من وقت تحريره لأن يتخذ سندا أو حجة بالمعنى القانوني بل المراد من ذلك ان التزوير المعاقب عليه هو التزوير الذي يقع في محرر يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة ولهذا اجاز جارو صاحب نظرية التلازم بين نظرية الاثبات ونظرية التزوير المعاقبة على تغيير الحقيقة في كل محرر صالح لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو المطالبة بحق ولو لم يعترف له القانون بقوة ما في الاثبات .

وبما أن عقد الزواج الرسمي الذي يدون فيه المأذون على خلاف الحقيقة أن سن الزوجة يتجاوز السن القانوني يصلح بغير شك لأيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها ان تجعل القاضي الشرعي يجيز سماع الدعاوى الناشئة عن هذا العقد وبما أنه فضلا عما ذكر قبله من الزوجين السن المنصوص عليها في قانون رقم ٥٦ سنة ١٩٢٣ قد أصبح شرطا أساسيا لمباشرة عقد الزواج وصار اثباته فيه من البيانات الجوهرية اللازمة لاستكمال شكله القانوني فتغير الحقيقة فيه باحدى الطرق المبينة في قانون العقوبات يعاقب عليه قانونا .

(قضية النيابة العمومية ضد محمد سليمان خليل واخرين نمرة ١٥٦ سنة ١٩٢٩ دائرة حضرات محمد لبيب عطية بك واحمد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين)

الوقاع وهو اتمام اتيان الأنثى في قبلها بغير رضاها فان عقاب ذلك ينطبق على المادة - ٢٣٠ - ولا محل لاثارة البحث فيما اذا كانت الأنثى محل شهوة أو ليست محلاً لذلك لأن اتيانها في قبلها مظهر هذه الشهوة في الجاني على أن المشرع قد نص في الفقرة الأولى من المادة - ٢٣٠ - على عقوبتي الأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة ليفسح للقاضي ميدان العقوبة تبعاً لما يرى من ظروف الحادثة من موجبات الشدة ومنها سن من جنى عليها

« وبما أن ما أتى به الدفاع عن جنون المتهم وأنه سبق دخوله مستشفى المجاذيب لا تأخذ به المحكمة إذ أن ظروف الحادثة وتصرفات المتهم بعدها وحرصه على اخفاء سرها ونفي الشبهة عن نفسه والقائها على الغير بتخديم المجنى عليها عند غيره . كل هذا ينفي شبهة الجنون عنده وقت الحادثة . أما جنونه اثناء المحاكمة فان الدفاع لم يتعرض لذلك وما كان له أن يتعرض مع حالة المتهم الظاهرة من التعقل بل الدقة في مناقشة الشهود بنفسه

« وبما أن الوقائع المتقدمة والتوجيه القانوني

الذي تراه المحكمة منطبقاً على الحادثة وشمله الدفاع في الجلسة وبحث فيه يثبت أن . . . في الزمن والمكان المتقدم ذكرهما واقع . . . بغير رضاها بأن أمسكها رغماً عنها وأرقدتها على الارض ووضع قضيبه في فرجها فأزال بكارتها وذلك حالة كونه له سلطة عليها إذ أنها خادمة عنده بالاجرة وعقابه ينطبق على المادة - ٢٣٠ - فقرة ثانية من قانون العقوبات

« وبما أن ظروف الحادثة تدعو المحكمة الى

تطبيق المادة ١٧ معدلة من ذلك القانون

« وبما أن والده المجنى عليها المعينة وصية خصومة قد ادعت مدينياً ببلغ ثلثمائة جنيه والمحكمة ترى أن تضمن المتهم نتيجة فعله إذ لا شك أنه ألحق ضرراً بالمجنى عليها فمس شرفها وعرض مستقبلها اسوء الاحدوثة وتقدر التعويض الذي يلزم به لها بمبلغ مائة جنيه مصرى كما ترى الزامه بجميع مصاريف الدعوى المدنية وثلثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعية مدينياً

(قضية النيابة العمومية وأخرى مدعية مدنى نمرة

٢٧٦ سنة ١٩٢٩ دائرة حضرات عمد لبيب عطيه بك

واحمد نظيف بك وحامد فهمى بك الممثلين)

قضايا المحاكم الكلية

على الأقل بحيث يكون اثنان منهم من مندوبي الحكومة والاثنان الآخران من أصحاب الأملاك المتخمين

. وحيث أن المادة السابقة نصت على أن تقدير اللجان يستمر ثابتا غير متغيرة لمدة ثمان سنوات الا فيما لأرباب الشئون من حق التنظيم وحيث أن المادة الرابعة نصت في نهايتها على أنه يسوغ استئناف قرارات اللجان لدى مجلس المراجعة . ونصت المادة ١٨ على أنه يسوغ لصاحب الملك أن يشتكى لدى مجلس المراجعة من اجراءات التعداد والتقدير . ونصت المادة ٢٠ على أن كل من ربطت عليه عوائد غدرا له أن يطلب رفعها وكل من ربطت عليه عوائد تزيد عن مقدارها الحقيقي ان يطلب تنزيلها . ونصت المادة ٥ على كيفية تشكيل مجلس المراجعة وعلى أن قراراته تكون قطعية .

وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن قرارات اللجان نهائية الا اذا استأنفها صاحب الملك وحده وأن مجلس المراجعة هو في الحقيقة هيئة استئنافية تستأنف أمامها قرارات اللجان ولا تنظر في الموضوع الا بناء على استئناف يرفع لها من صاحب الملك لأجل رفع المال أو تخفيضه فقط ولم ينص القانون على أن للجنة المراجعة زيادة المال الذي ربطته لجنة التقدير وأن المادة السابقة صريحة في أن تقدير اللجان يستمر ثابتا غير متغير لمدة ثمان سنوات

٣٠

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩

اختصاص المحاكم الأهلية . عوائد الملك .
لجنة العوائد . لجنة المراجعة . اختصاصها .
تجاوز اختصاصها

الفقرة القانونية

انه وان كان ليس للمحاكم أن تعرض لاساس ربط الأموال الا أن معنى ذلك أنها ليس لها أن تراقب اللجان في صحة تقدير الضريبة في أساسها فليس للمالك أن يشكو للمحاكم أن لجنة التقدير قد غالت في تقدير الضريبة ويطلب تنقيصها ولكن له أن يشكو من أن الضريبة بعد ان تقررت من لجنة قانونية مختصة نص القانون على أن تقديرها نهائي زيدت من لجنة أخرى غير مختصة

المحكم

« حيث أنه بمقتضى المادة الأولى من قانون ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ تؤخذ عوائد باعتبار $\frac{1}{13}$ من الايجار

وحيث أنه بمقتضى المادة الرابعة يجرى تعداد الأبنية وتقدير أجرها كل سنتين بمعرفة لجان نصت على طريقة تشكيلها وعلى أنه لا تعتبر قرارات اللجان نافذة إلا اذا صدرت من أربعة

٣١

محكمة شبين الكوم الكلية الأهلية

٢٤ أبريل سنة ١٩٢٩

- ١ - ملكية . تسجيل . اثة .
٢ - وارث . تصرفاته . كالمورث حكماً
واعتماداً . عقد مسجل . تفضيله

القاعدة القانونية

- ١ - من المتفق عليه قبل العمل بقانون التسجيل أن الملكية لا تنتقل بالنسبة للغير إلا بالتسجيل والحكمة في ذلك أن نظام التسجيل لا يستقيم له حال إذا كان الغير مهدداً في حقوقه التي اكتسبها وحافظ عليها طبقاً للقانون
- ٢ - الوارث في تصرفاته متمم لشخصية المورث حكماً واعتباراً ولا يعترض بأن الوارث إنما يتصرف في مال ليس ملكاً له لأن المبدأ الذي سار عليه الشارع في تفضيل العقود المسجلة يقضي بداهة أن يكون التصرف الحاصل بعقد مسجل صادراً من غير مالك ولكن القانون رغبة في حماية الغير يفترض أن الملكية لا تزال للمالك الأول فإن كان حياً تجرى على تصرفاته هذه الأحكام وإن كان ميتاً آلت حقوقه إلى ورثته وأصبح للغير الحق في اعتبارها تركته عنه

المحكمة

« حيث تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه لمديونية المدعى عليه الأخير للمدعى عليهما الأولين استصدرا أمراً باختصاصهما ١٣ سهماً و ١٧ قيراطاً و ٢٥ فداناً باعتبار أنها

وحيث أنه يظهر من ذلك أن لجنة المراجعة تجاوزت اختصاصها الصريح في القانون فبدل أن تقصر بحثها على وجوب تخفيض الضريبة بناء على طلب المالك قررت من تلقاء نفسها زيادتها

وحيث أنه وإن كان ليس للمحاكم أن تعرض لأساس ربط الأموال إلا أن معنى ذلك أنها ليس لها أن تراقب اللجان في صحة تقدير الضريبة في أساسها فليس للمالك أن يشكو للمحاكم أن لجنة التقدير قد غالت في تقدير الضريبة ويطلب تنقيصها ولكن له أن يشكو من أن الضريبة بعد أن تقررت من لجنة قانونية مختصة ونص القانون على أن تقديرها نهائي زيدت من لجنة أخرى غير مختصة

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في محله فيما يتعلق برد مبلغ ٢٨ جنيهاً قيمة الفرق عن سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٢٨ الذي دفع فعلاً وأما الفرق عن السنين التالية التي لم تدفع فلا يحق للمستأنف عليه طلبها قبل دفعها ويجب إلغاء الحكم بالنسبة لها

(قضية وزارة المالية وحضر عنها الاستاذ عباس افندى فهمى ضد يومى بك مذكور وحضر عنه الاستاذ احمد افندى يحيى نمرة ٧١١ سنة ١٩٢٨ استئناف — دائرة حضرة على زكى المراني بك رئيس المحكمة بعضوية حضرة عفيفى عفت بك وعبد الفتاح البشرى بك القاضيين)

مملوكة لمدينتهما وتسجل هذا الاختصاص في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ فرغ المدعون هذه الدعوى بأحقيتهم الى ١٠ أمهم و ٧ قراريط و ٢٤ فدائاً وشطب التسجيلات المتوقعة عليها بناء على أمر الاختصاص السالف الذكر واستندوا في دعواهم الى عقود بيع بعضها مسجل والبعض غير مسجل

« وحيث أنه من ضمن الأطيان موضوع الدعوى ١٢ سهماً و ٧ قراريط و ٧ أفدنة مملوكة للمدعين عدا الثلاثة الأول بعقود مسجلة قبل تاريخ تسجيل الاختصاص ولا جدال في أفضلية هذه العقود على حق الاختصاص ولم ينازع المدعى عليهما صاحباً حق الاختصاص في هذه الأفضلية ولكنهما تمسكا بأن الأطيان المذكورة خارجة عن أمر الاختصاص الأمر الذي لا دليل عليه فضلاً عن أنه واضح من مراجعة هذه العقود أنها آلت للبائعين من تكليف أمونة محمد سلطان مورثة المدعى عليه الأخير وهؤلاء البائعون منهم من هو وارث لأمونة أو تلقى الملكية عن وارث لها أو مشتر منها » وحيث لذلك يتعين الحكم بأحقية المدعين الى هذه الأطيان وشطب ما توقع عليها من التسجيلات

« وحيث أنه بالنسبة لباقي الأطيان التي يطالب بها الثلاثة الأول من المدعين فإن الفصل في موضوعها يحتاج الى بيان مصدر ملكية المدعين اليها وحقوق المدين عليها وما لأمر الاختصاص الذي استصدره الدائتان من الأثر على هذه الحقوق

« وحيث أنه من الثابت أن محمود علي سلطان وشقيقته بهانه وزهره هم الورثة الوحيدون لأمونة محمد سلطان التي كانت تملك ١٢ سهماً و ٧ قراريط و ٢٩ فدائاً كما يدل على ذلك كشف التكليف الرسمي المستخرج باسمها وقد تصرفت بالبيع في ١٦ سهماً و ١٨ قيراطاً و ١٩ فدائاً لكريميتها زهره وبهانه وخفيدها عرفان محمود سلطان بعقد غير مسجل تاريخه العرفي ٢٩ مارس سنة ١٩٠٢ وبمقتضاه اشترى عرفان أربعة أفدنة وكل من زهره وبهانه نصف القدر الباقي وهذا العقد وان كان غير مسجل إلا أن أحد الشهود الموقعين عليه وهو موسى أحمد توفي في أول فبراير سنة ١٩١٨ فاكتسب العقد بذلك تاريخاً ثابتاً ولا عبرة بما ذهب اليه المدعى عليهما في دفاعهما من أن توقيع هذا الشاهد اصطنع خصيصاً ليكون للعقد تاريخ ثابت فان العقد يبقى حافظاً لقوته وحجة بما فيه سواء فيما اشتمل عليه من الاتفاقات وما احتوى عليه من التوقيعات الخاصة بالمتعاقدين أو بشهود العقد حتى يطعن فيه بالطريق القانوني ويتبين أن الطعن كان على أساس

« وحيث أنه متى تقرر أن لهذا العقد تاريخاً ثابتاً من أول فبراير سنة ١٩١٨ فقد أصبح غير خاضع لقانون التسجيل المعمول به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤

« وحيث ان المرحومة أمونة محمد سلطان توفيت وانحصر ارثها في أولادها المتقدم ذكرهم واختصوا بما تبقى من تركتها بعد استبعاد ما تصرفت فيه بالبيع وكذلك تصرفت زهره في

جزء مما اشترته وورثته عن والدتها الى زوجها عبد السلام غباشي المدعى الأول ومقدار ما ابتاعه منها ٢ سهم و ٧ قراريط و ٥ أفدنة بعقد عرفي مؤرخ ٥ محرم سنة ١٣٢٨ و ثابت التاريخ ب وفاة احمد احمد يونس أحد شهوده في ٢٧ يولييه سنة ٩١٧ وقد توفيت زهره فيما بعد وانتقلت تركتها الى زوجها بحق النصف والى أخويها محمود على سلطان وبهانه المذكور مثل حظ الاثنيين

« وحيث أن المدعى عليهما أوقعا الاختصاص على جميع الأعيان باعتبار أنها مملوكة لمدينتهما مع أن أقصى ما كان يؤمل مدينتهما الحصول عليه بصفته وارثاً لوالدته أمونة هو نصف تركتها فكل اختصاص توقع فيما زاد على هذا النصف لا قيمة له قانوناً لأنه واقع على أعيان غير مملوكة للمدين

« وحيث أن المدين تصرف في ١٢ سهماً و ١٢ قيراطاً و ١ فدان لنصر جوهر بعقد مسجل في ١٥ مارس سنة ١٩١٨ وفي ١٨ سهماً و ١٥ قيراطاً لعبد المطلب جوهر بعقد مسجل في ١٤ مارس سنة ٩٢٢ وهذه التصرفات اسبق تسجيلاً من حق الاختصاص فهي مفضلة عليه ويتعين استنزائها من نصيب المدين في تركة والدته باعتبار أن له فيها النصف

« وحيث أن المدعين الثلاثة الأول ينازعون في احقية المدعى عليهما في الاختصاص بهذه الاطيان لان عقودهم ثابتة التاريخ قبل الاختصاص ولانها صادرة من الملاك الاصليين وحق

الاختصاص متوقع على أعيان باعتبار انها مملوكة للمدين والواقع أنها خارجة عن ملكه بمقتضى هذه التصرفات

« وحيث أن البحث في هذا النزاع يستلزم معرفة أى التصرفات احق بالفضل ما صدر من المورث بعقد غير مسجل أم من الوارث بعقد مسجل ولا شك أن مركز الدائن صاحب حق الاختصاص لا يختلف عن مركز الدائن المرتهن أو المشتري الذين تلقوا حقوقهما العينية من الوارث مباشرة

« وحيث أن هذا النزاع من الامور التي اختلفت فيها آراء المحاكم و علماء القانون وهناك رأيان - رأى يقول بأفضلية عقد الوارث مادام مسجلاً ورأى يقول بأفضلية عقد المورث ولو لم يكن مسجلاً لأنه المالك الحقيقي

« وحيث انه من المتفق عليه قبل العمل بقانون التسجيل أن الملكية لا تنقل بالنسبة للغير الا بالتسجيل وقد وضع الشارع هذا المبدأ على خلاف ما تقضى به قواعد انتقال الملكية اذ كان مجرد الاتفاق كافياً لنقلها بغير حاجة الى قيود وأوضاع شكلية والحكمة في مخالفة هذه القاعدة فيما يتعلق بالتصرفات التي تعلق بها حق للغير ان نظام التسجيل الذي قرره الشارع وسيلة لاداعة التصرفات واشهارها وطأئنة المتعاقدين على الحقوق التي يتعاقدون عليها لا يستقيم له حال اذا كان الغير مهدداً في حقوقه التي اكتسبها وحافظ عليها طبقاً للقانون

« وحيث انه عملاً بهذا المبدأ يفضل العقد

المسجل على العقد الذى لم يسجل ولو كان اسبق منه تاريخاً لان العاقد الذى سجل عقده لم يكن يعلم بالتصرفات السابقة عليه وبسبب اهمال ذويها في اشهارها بطريق التسجيل ولولا ذلك لاصبح من المتعذر على من يريد التعاقد على حقوق عينيه الاطمئنان عليها ولترتب على ذلك الاحجام عن التعامل في هذه الحقوق خوفاً من التعرض لضاياعها اذ اصطدمت بعقود مثلها تمت في الخفاء وليس فيها مسحة للعلاية وبهذه الطريقة يحمى القانون من بادر الى المحافظة على حقوقه ويعاقب من أهمل فيها

« وحيث أن الوارث في تصرفاته مثله كالمرث ومن المقرر أن الارث يثبت في حق أى انسان بغير حاجة الى التسجيل فالتعاقد مع الوارث يقصر بحثه على التحقق من وراثته ومن ملكية موثرته الى العقار الذى يبيعه أو يرهنه - وبما أن التصرفات الصادرة من المرث والغير مسجلة لا يمكن استطلاعها والوقوف على حقيقتها فالبحث الذى يجريه المتعاقد مع الوارث يدعو الى اطمئنانه واتمام الصفقة التى تعاقد عليها بعد أن قام بجميع الاحتياطات التى يستلزمها القانون

« وحيث انه قد يقال أن الوارث انما يتصرف في مال ليس مملوكاً له فلا محل للمفاضلة بين عقدين صدرتا من شخصين مختلفين وهو اعتراض لا يدفع حجة ولا ينهض دليلاً فان الوارث يمثل المرث وهو متم لشخصيته حكماً

واعتباراً ولان المبدأ الذى سار عليه الشارع في تفضيل العقود المسجلة يقضى بداهة أن يكون التصرف الحاصل بعقد مسجل صادراً من غير مالك لان المفروض ان العقد الغير مسجل اسبق تاريخاً من العقد المسجل وقد انتقلت الملكية بمجرد صدور العقد الاول كما انتقلت من المرث بمجرد التصرف الصادر منه ولكن القانون رغبة في حماية الغير يفترض أن الملكية لا تزال للمالك الاول فان كان حياً تجرى على تصرفاته هذه الاحكام وان كان ميتاً آلت حقوقه الى ورثته وأصبح للغير الحق في اعتبارها تركة عنه

« وحيث انه اتباعاً لهذه القاعدة يكون حق اختصاص الدائن مفضلاً على عقود الثلاثة الاول من المدعين غير انه يجب أن يكون قاصراً على ١٢ ف و ١١ ط و ١١ س طبقاً للبيان الآنف الذكر. وغنى عن البيان أن التسجيلات التى يقضى بشطبها فيما زاد عن هذا القدر تتناول أولاً ما يبيع لباقي المدعين بعقود مسجلة - أما هذا القدر الذى سيقى محلاً بحق الاختصاص فيتعين أن يكون شائعاً في جميع الاطيان الواردة بالأمر المتظلم منه

(قضية الشيخ عبد السلام غباشي وآخرين ضد الشيخ أمام احمد العشماوى وآخر نمرة ٤٢٢ كلى سنة ١٩٢٨ - دائرة حضرات ابراهيم بك القمري وكيل المحكمة واسكندر بك حنا ومرسى فرحات بك القاضين)

المدعى المرفوعة على الوكيل بصفته ولم يكن ليقتصد غرضاً مشروعاً فلا يجوز قبول هذا التنحي من جانبه ويجب اعتباره قائماً موجوداً في الدعوى .

المحكمة

« حيث أنه ثبت من شهادة الشهود في نفاذ الحكم التمهيدى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ٩٢٨ بحالة القضية الى التحقيق ان هناك ورقة ورد فيها قول بتقدير مبلغ للمستأنفة زكيه - وهي في آن واحد مستأنف عليها - بعد وفاة محمد بك فخر الدين في أن تتقاضى شهرياً من تركته ١٥٠ قرشا

« وحيث أن زكيه رفعت دعوى على فريد افندى بصفته شخصياً ووكيلاً عن زكى افندى تطالبهما فيها بدفع مبلغ ٥٤ جنبها قيمة ما استحقته بتلك الورقة - وقد أوقفت دعواها حتى يبت شرعاً في قيمة الورقة المذكورة فيما اذا كان يمكن إعتبارها وصية شرعية نافذة قانوناً طبقاً للمادة ١٠٠ من لائحة المحاكم الشرعية أم لا

« وحيث أنه لما لم يقدم فريد افندى وزكى افندى الورقة المذكورة للمحكمة الشرعية لأجل البت في قيمتها اضطرت لرفع الدعوى الحاضرة تطالبهما فيها بمبلغ ٢٥٠ جنبها تعويضاً عن قيمة ما نالها من الضرر بفعلهما من عدم تقديم تلك الورقة المذكورة

« وحيث وقد ثبت من أوراق الدعوى ومن التحقيق وجود الورقة المذكورة بتقدير مبلغ ١٥٠ قرشاً شهرياً واستلام الاثنين فريد افندى

٣٢

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

٧ مايو سنة ٩٢٩

- ١ - وصية. إخفاؤها. طلب الحكم بتعويض. جواز.
- ٢ - وكالة. تنحي الوكيل لتعطيل الدعوى. عدم قبول ذلك منه.

المبادئ القانونية

١ - اذا أثبت شخص وجود ورقة بنثابة وصية له صادرة من الموصى وأقام الدليل على ان الورقة أخفيت بقصد الاضرار به ورفع دعوى مدنية يطالب بقيمة الوصية وأوقفت حتى ترفع دعوى شرعية للبت في القيمة القانونية للورقة المقول بأنها وصية وفيما اذا كانت تعتبر وصية في حدود المادة ١٠٠ من لائحة المحاكم الشرعية ولم يتمكن صاحب الورقة من الحصول على حكم شرعى بالقيمة القانونية للورقة لأن الورثة حالوا دون ذلك لعدم تقديمهم للورقة - جاز لصاحب الورقة بعد ذلك رفع دعوى جديدة والمطالبة بتعويض لسبب إخفاء الورقة باعتبار ان الاخفاء خطأ يؤخذ عليه قانوناً طبقاً للمادة ١٥١ مدنى . ولا يقال باحتمال تعارض بين الحكم بتعويض وبين احتمال ظهور الورقة وصدر حكم شرعى فيما بعد بأنها لا تعتبر وصية طبقاً للمادة ١٠٠ المذكورة لأن أساس التعويض هو إخفاء ورقة تدل شهادة الشهود عنها ان لها قيمتها القانونية ولأن الاخفاء خطأ يبرر القضاء بتعويض

٢ - إذا أراد شخص التنحي عن الوكالة الثابتة له عن شخص آخر بقصد تعطيل دعوى

وزكى افندى لها وانهما لم يقدمهما في الدعوى أمام المحكمة الشرعية

« وحيث أن فريد افندى يدفع الدعوى في شكلها بدفع فرعى بأنه لا تصح مخاصمته باعتباره وكيلًا عن زكى افندى

» وحيث وقد تبين للمحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها وجود وكالة لدى فريد افندى عن زكى افندى في جميع الأعمال إدارة وقضاء وان فريد افندى لم ينكر هذه الوكالة إلا أخيراً مع أنه أعلن في الدعوى وحضر فيها باعتبار انه وكيل وظل ساكناً حتى قبيل آخر لحظة فانكر الوكالة

« وحيث وقد تبين بأن فريد وكيل عن زكى افندى فلا يجوز قانوناً أن يقبل منه عدوله عن الوكالة في الدعوى القائمة في آخر لحظة . لأنه وان كان العدول في ذاته صحيحاً قانوناً فانه يجب أن ينصرف لغرض جدى لا لمجرد الكيد والنيل بالخصم . أي اذا شاب الحق في استعماله سوء تصرف وخروج عن حدوده الطبيعية والاجتماعية *abus de droit* فلا يجوز قانوناً تأييد هذا التصرف كما لا يجوز ترك صاحب التصرف يمتضى فيه (أنظر بهذا المعنى حكماً صادراً من هذه المحكمة بتاريخ ٧ مايو سنة ٩٢٩ في القضية رقم ٢٢٣ سنة ٩٢٨ كلى الزقازيق) وعلى ذلك يجب قانوناً اعتبار زكى افندى موجوداً في الخصومة وممثلاً في شخص فريد افندى

» وحيث عن التعويض فانه وقد تعذر على زكية رفع الدعوى الشرعية بصحة الورقة كأنها وصية لان الورقة في يد خصمها

فريد افندى وزكى افندى ولم يقدمهما - فانه وقد ثبت من شهادة الشهود وظروف الدعوى انه ورد بالورقة المذكورة - وهى صادرة من محمد بك فخر الدين - تقرير حق قدره ١٥٠ قرشاً شهرياً لزكية تقاضاه طول حياتها من تركة الموقع عليها - فانه يجب في هذه الحالة القضاء لها بتعويض نظير ما أصابها من الضرر بفعل خصمها المذكورين أخذاً بالمادة ١٥١ مدنى

« وحيث وان كانت الورقة لم تتقدم في هذه الدعوى الحاضرة حتى يمكن معرفة ما اذا كانت مطابقة لأحكام المادة ١٠٠ من لائحة المحاكم الشرعية وما اذا كان يمكن الاخذ بها شرعاً - الا أنه لما كان السبب في عدم تقديرها في حدود المادة ١٠٠ المذكورة راجعاً الى فعل فريد افندى وزكى افندى فانها بفعلها هذا يعتبران قد تسببا في ضرر لزكية . وان قيل بأن الضرر لم يتحقق لعدم تحقيق الورقة ومعرفة قيمتها القانونية وأن لا تعويض الا عند وجود ضرر محقق لاضرر محتمل - فانه يرد على ذلك ان الضرر أصبح محققاً في هذه الدعوى من عدم تقديم الورقة الأمر الذى يستفاد منه ان الورقة لو لم تكن صحيحة في حكم المادة ١٠٠ من اللائحة الشرعية لما تردد فريد افندى وزكى افندى في تقديمها . وعدم تقديمها لها يدل على صحتها ونفاذها شرعاً

« وحيث أنه فوق ما تبين من شهادة الشهود من صحة الورقة باعتبارها وصية في حدود المادة ١٠٠ من اللائحة الشرعية - الأمر الذى

٢٣

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٩ مايو سنة ١٩٢٩

حكم محكمين . دعوى بطلانه . جواز . اثرها .
ايقاف تنفيذ الحكم

القاعدة القانونية

١ - ليست المعارضة في أمر تنفيذ أحكام المحكمين المنصوص عليها في المادة ٧٢٧ مرافعات هي المعارضة المقصودة في الاحكام الغائية انما هي دعوى بطلان يطالب فيها الغاء حكم المحكمين على خلاف القاعدة العامة القائلة بعدم جواز رفع دعوى بالغاء حكم

٢ - هذه الدعوى وان كانت ترمى الى الغاء حكم المحكمين في موضوعه الا انها ترمى حتما الى ايقاف تنفيذه حتى يفصل في شأنه . ويجب أن يترتب عليها هذا الأثر لان أحكام المحكمين ليست من الاحكام المشمولة بالنفاذ المؤقت بكفالة او غيرها

المحكمة

«من حيث ان المستشكل (المستأنف) طلب الحكم بايقاف تنفيذ حكم المحكمة الصادر بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ لانه رفع دعوى بطلانه امام محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية تقيدت بنمرة ٢٨ سنة ١٩٢٩ ولا تزال منظورة طبقا للمادة ٧٢٧ مرافعات وار تكن على ما قدمه من المستندات وما جاء بحضور الجلسة

يستفاد أيضا من ظروف الدعوى - فانه اذا أصر شخص أمين على ورقة تشير الى حق على عدم تقديمها وتمكن صاحبها من اقامة الدليل على صحتها في حدود القانون وجب اعتبار الامين مخطئا ويلزم بتعويض أخذا بحكم المادة ١٥١ مدني

« وحيث وان قيل كيف يستقيم الحكم بالتعويض في الوقت الذي يحتمل ان تظهر الورقة فيه ويقضى فيها من المحكمة الشرعية بعدم اعتبارها وصية بحكم المادة ١٠٠ من اللائحة الشرعية - ان قيل ذلك وأريد احتمال تناقض بين الحكم بتعويض عن ورقة والحكم بعدم نفاذ هذه الورقة فانه يرد على ذلك ان الحكم بتعويض انما يرجع لخطأ الأمين وفعله في عدم تقديم الورقة . وذلك كله في حدود القانون المدني لان هذا الفعل والخطأ من جانب الامين عمل مدني بحسب له جزاؤه المدني في حدود القانون المدني بحكم المادة ١٥١

« وحيث أن المحكمة تقدر التعويض بمبلغ مائة وخمسين جنيها فقط وهو ما يتعين الحكم به »

(قضية الست زكية بنت سالم وحضر عنها الاستاذ محمد افندي سعيد ضد عثمان افندي محمد وآخرين بنمرة ٢٣٣ سنة ١٩٢٨ استئناف - دائرة حضرة عبد السلام ذهني بك وكيل المحكمة وبعضوية حضرتي حسين صادق افندي وعبد الرحمن افندي نوار القاضيين)

المصري (تنفيذ عبد الفتاح بك السيد طبعة ثانية ص ٧٤٤ ن ٩٥٨ وتنفيذ ابوهيف بك ص ٩٢٤ ن ١٣٨٥)

(قضية مكسي افندى مرقص وحضر عنه حضرة الاستاذ رياض افندى الحصري . ضد ميخائيل خليل وآخرين وحضر عن الاولين الاستاذ شكرى افندى ديمترى نمرة ٩٦ - سنة ١٩٢٨ دائرة حضرة عثمان بك يوسف رئيس المحكمة بوضوية حضرة ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح حسين بك القاضيين)

٣٤

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٣ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ - دين قابل للتحويل . أوجه الدفع الجائرة ضد الدائن . عدم جوازها ضد المحتال
- ٢ - دين قابل للتحويل . تمارش مصلحة المدين والمحتال . التفضيل بينهما

القاعدة القانونية

١ - سند الدين الحر والقابل للتحويل يعتبر في مجال المعاملات بمثابة ورقة مالية هي اداة للتعامل بين الافراد لا يجوز فيها للمدين المحال عليه الدفع في وجه المحتال (المحوّل اليه) بالدفع التي كان يجب عليه أن يدفع بها في وجه الدائن المحيل . وذلك لأنه في قبوله لتحويل السند بلا قيد ولا شرط كأنه قد تنازل ضمناً عن التمسك ضد المحتال بتلك الدفع أو كأنه التزم في أن يعرض للمحتال الضرر الذي ينال هذا الاخير فيما لو صحت الدفع وجبر الضرر هنا هو ترك السند نافذاً على المحال عليه . وهذا ما يقول به بعض التشريعات العصرية

ومن حيث ان المستشكل ضدهم (والمستأنف عليهم) طلبوا الاستمرار في تنفيذ حكم المحكمة المنوه عنه أعلاه لان رفع دعوى البطلان المذكورة لا توقف تنفيذ حكم المحكمة لانها طعن استثنائي كالالتماس وارتنك على ما جاء بمحضر الجلسة

« وحيث أن المادة ٧٢٧ مرافعات قررت الجواز في رفع معارضة في أمر التنفيذ وهذه المعارضة ليست هي المقصودة في الاحكام الغيابية انما هي دعوى بطلان يطلب فيها الغاء حكم المحكمة على خلاف القاعدة المعروفة في أنه لا يجوز رفع دعوى بالغاء حكم (جارسونيه مع سيزارو الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٥ ج ٨ ص ٦٢٣ ن ٣١٥)

« وحيث أن دعوى البطلان هذه أو دعوى الالغاء وان كانت ترمى الى الغاء حكم المحكمة الا انها ترمى حتما الى إيقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل في شأنه (دالوز براتيك ج أول سنة ١٩١٠ ص ٥٣٢ بند ٦٠٦)

« وحيث انه لا يمكن اعتبار دعوى البطلان بمثابة التماس إعادة نظر حتى يقال بوجوب تنفيذ حكم المحكمة برغم الطعن فيه بالبطلان

« وحيث انه لا يمكن أيضاً اعتبار حكم المحكمة في عداد الأحكام المشمولة بالتنفيذ المؤقت بكفالة أو بغيرها لانه لم ينص فيه الشارع بجواز التنفيذ المؤقت بالمواد ٣٩٠ مرافعات وما بعدها

« وحيث أن القضاء المصري يجري على الأخذ بقاعدة إيقاف التنفيذ (استئناف مصر ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨ مج ١٠ ص ٥٩) وكذا الفقه

الاحالة déléation والحالة cession de créance

وباعتبار سند الدين القابل للتحويل بمثابة ورقة مالية يصح التعامل فيها كأنها ورقة عملة أو بنك نوت في ترويج المعاملات وحركة التعامل المالي cession de créance فانه يجب اعتبار السند المحول - والقابل للتحويل في الاصل نافذاً على المدين بحيث لا يسلم له أن يحتج على المحول اليه أي المحتال أو المحال وهو المستأنف عليه الاول بالدفع التي كان يمكن توجيهها ضد الدائن المحيل المستأنف عليه الثاني لانه وان تعارضت الآراء العلمية في هذا الشأن باعتبار ان الدائن لا يجوز له أن يحيل أي بيع باكثر مما يملك (جرانمولان في العقود ص ٩٨ ن ٢٧١) الا أن المدين المحول عليه يعتبر وقد قبل بنفس السند جواز تحويله للغير ان يتنازل عن كل دفع ضد المحول عليه (دى هلس ج ١ في الحوالة ن ٢٤ - ٢٥ فتحى باشا زغلول ص ٢٦٠) أو يعتبر أن في قبوله التحويل من قبل وتعريضه للمحول اليه لخطر هذه الدفع - يعتبر قد اخطأ وهو يلتزم بسبب خطئه بتعويض المحول اليه أي التزامه اليه بدفع مبلغ التحويل (بودرى المطول مع سينييا في البيع ن ٨٤٩)

« وحيث وان كان الخلاف لازال قائماً قضاء وفقها هنا وفرنسا بشأن جواز وعدم جواز تمسك المدين المحال عليه بالدفع قبل المحول عليه - وهي الدفع التي يمكن أن يدفع بها ضد المحيل في الاصل - الا أن هذا الخلاف يضعف ويقوى مركز الرأي القائل بعدم جواز التمسك بالدفع قبل المحول اليه - بالاسباب الآتية :

كالقانون الالماني (المادة ٧٨٤ مدني) وقانون الالتزامات السويسري (المادة ٤٦٨)

٢ - في حالة التوازن بين شخصين والتفاضل بينهما والقضاء بالاولوية والحماية للواحد ضد الآخر يجب الاخذ بقاعدة المفراط أولى بالخسارة وعدم حمايته قبل من لم يأت التفريط من جانبه . وعلى ذلك اذا تعارضت مصلحة المحتال (المحول اليه) ومصلحة المدين المحال عليه وجب تفضيل المحتال لانه رضى بتحويل السند اليه لما تبين له من أنه قابل للتحويل ولا يدري بما هناك من الدفع المستورة التي يحتج بها على المدين . وأما المدين فلا يلومن الا نفسه لانه برضائه التحويل من غير ما قيد وشرط فقد قصر حيث لم يحتفظ لنفسه بما يحتفظ له خط الرجعة عند التحويل

المحكمة

« حيث ولو انه ثابت من التحقيقات الجنائية ومن العريضة المقدمة للنيابة من الدائن المستأنف عليه الثاني المحيل والمؤرخة ٢٣ يونيه سنة ٩٢٠ الموجودة بالملف رقم ٢٥ سنة ٩٢٠ جنح سائرة كفر صقر المضمومة للدعوى القائمة أن الدين المحرر به السند موضوع الدعوى الحاضرة والمؤرخ ١٠ يونيه سنة ٩٢٠ ليس له سبب قانوني يستند اليه وان لا تجوز المطالبة به فيما بين المدين المحال عليه والدائن المحيل - الا أنه لما كان سند الدين قابلاً للتحويل ومحوراً بطريقة بينة ظاهرة على انه سند حر عن دين قبضه المدين من الدائن فانه يجب قانوناً وإخذاً بنظرية

أن التحويل اليه هو صورة من صور تلك المعاملات

« وحيث وإن كان قد تبين من ظروف المناقشة أن المحول اليه قد اشترى بأقل من قيمته فإنه لا يجوز قبول الدفع من قبل المدين بأن هذه الحالة تبيح له قانوناً أن يدفع للمحول اليه قيمة مادفعه اخذاً بنظرية دفع الديون المتنازع فيها retrait litigieuse المقررة بالمادة ٣٥٤ مدني وذلك لأن من شروط هذا الدفع أن تكون هناك دعوى قائمة بين المحيل والمحال عليه (استئناف مختلط في ٢٠ مارس سنة ٩١٩ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٣١ ص ٢٣٢ - الفهرست العشري المختلط المجلد الرابع ص ٩٤ ن ٩٩٨) وهذا الشرط غير متوافر في الدعوى الحاضرة

« وحيث لما تقدم وللأسباب الواردة بهذا الحكم ترى المحكمة تأييد الحكم الابتدائي

(قضية الشيخ محمد محمد حسنين وحضر عنه الاستاذ ابراهيم افندي سعيد ضد عياد افندي ابراهيم وآخر نمرة ١٦٢ سنة ١٩٢٩ استئناف - دائرة حضرة عبد السلام ذهني بك وكيل المحكمة بعضوية حضرتي حسين افندي صادق وعبد الرحمن افندي نوار القاضيين)

٣٥

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١١ اغسطس سنة ٩٢٩

قانون المشردين والمشتبه فيهم . انذار المشبوه . مدة سريان أثره . ثلاث سنوات . كأذار المشردين

القاعدة القانونية

١ - لم ينص قانون المشردين والمشتبه فيهم على مدة لا تسري بعدها آثار انذار

١ - لان الثقة المالية في حاجة الى ما يؤيدها ٢ - لان المحول عليه المدين قد رضى حتماً بجواز التحويل في نفس سند الدين بتنازله عن التمسك بالدفع قبل الفير - ٣ - لان نفس القائلين بالعكس يقولون مع ذلك مدم التمسك برأيهم اذا دلت ظروف التحويل على تنازل المدين من عدم تمسكه بالدفع قبل المحول اليه - ٤ - لانه وان كان من المنطق أن لا يبيع البائع أكثر مما يملك الا أن هذا المنطق يزول امام الاعتبارات العملية والثقة المالية في المعاملات التي يحميها القانون . وفي مواطن عدة لم يأخذ الشارع نفسه بهذا المنطق البحت وعمل على تقرير أصول قانونية لحتمها التعامل وسداها المصلحة وليس ادل على ذلك قاعدته في اسبقية التسجيل وتفضيل الاسبق مع انه اشترى من غير مالك - ٥ - أن التشريعات العصرية تقول بهذا المبدأ في سبيل الثقة المالية (انظر المادة ٧٨٤ فقرة أولى من القانون الالماني والمادة ٤٦٨ من قانون الالتزامات السويسري) - ٦ - لانه عند التفاضل بين المدين والمحول عليه تعين حماية غير المقصر . ولا تقصير على المحول عليه والسند القابل للتحويل امامه ولا شائبة فيه انما المقصر هو المدين الذي لم يحفظ لنفسه حقه عند التحويل

« وحيث انه يصح مع ذلك الأخذ بقاعدة التمسك بالدفع قبل المحول اليه فيما اذا كان يعلم هذا الاخير بها من قبل . وهذا لم يثبت في الدعوى الحاضرة مما تحققت المحكمة من مناقشة الخصوم بالذات اذ ثبت لديها أن المحول اليه انما يشتغل بالأعمال المالية والسندات ولا شك في

المشبه بخلاف انذار المتشرد فقد نصت المادة السادسة من القانون على تقييد آثاره بثلاث سنوات من تاريخه .

٢- ليس معنى هذا الصمت من المشرع أن آثار انذار المشبه مطلقاً من قيد الزمن وتبقى أمداً غير محدود لتعارض ذلك مع مبادئ التقادم التي تعم نواحي التشريع المدني والجنائي .

٣- ولكن هذا السكوت من جانب المشرع هو أدنى إلى أن يكون دليلاً على رغبته في توحيد المدة التي تسري فيها آثار كل من الانذارين - وهي ثلاث سنوات - إذ ليس في طبيعة الانذارين ما يدعو إلى تنويعها . ولو أراد المشرع ذلك لفعل . خصوصاً وأنه وحد بين الانذارين في أحكام عديدة مثل الاجراءات الخاصة لكل منهما . وبطريقة اصداها . والمعارضة فيهما . ومثل اتحاد أثرهما في المواد السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين

المحكمة

« حيث أن الفصل في هذا الاستئناف يستلزم البحث في الأمور الآتية ..

أولاً - هل بالقانون نص يحدد مدة خاصة لسريان أثر انذار المشبه - ثانياً وإذا لم يكن به مثل هذا النص فهل يفسر هذا السكوت بأن المشرع أراد به اطلاق أثر الانذار من قيد الزمن . - ثالثاً وإذا لم يكن هذا هو غرض المشرع فما هي المدة التي يمكن للمحاكم استنباط مقدارها من نص القانون . - رابعاً وهل إذا أدى البحث إلى أكثر من حل واحد لهذه

المسألة الا يصح الاخذ بأبها أصلح للمتهم . «وحيث ان قانون المتشردين والمشتبه فيهم لم يشمل نصاً يحدد مدة خاصة لسريان آثار انذار المشبه تخالف المدة التي حددها في المادة السادسة منه لسريان آثار انذار المتشرد وهي ثلاث سنوات من تاريخ الانذار .

« وحيث أن هذا الصمت من جانب المشرع لا يمكن أن يكون مثاراً للظن بأن أثر انذار المشبه يبقى قائماً معها طال الزمن لأن ذلك يتعارض مع قواعد التقادم وهي تعم جميع نواحي الدعاوى المدنية والجنائية وكذلك العقوبات وكافة الحقوق لمسماها بالمبادئ الأساسية للنظام فيتعين إذاً البحث عن المدة التي تسري فيها آثار ذلك الانذار بتحري نية المشرع واستنباطها من مجموع النصوص .

« وحيث أن هذه المحكمة ترى أن تكون مدة سريان آثار انذار المشبه هي ثلاث سنوات مثل مدة انذار المتشرد

« وحيث أن هذا الرأي مستفاد من أن المشرع قد أشار في المادة السادسة الواردة في الباب الثاني من القانون الخاص « بانذار البوليس » سواء كان لمتشرد أو لمشبه إلى أن مدة سريان انذار المتشرد هي ثلاث سنوات من تاريخ الانذار فلو كان المشرع يريد وضع حكم لانذار المشبه يخالف هذا الحكم لوجب حتماً النص على هذا الحكم المخالف في المادة التاسعة وهي الخاصة بانذار المتشرد أو في مادة أخرى . ولكنه لم يفعل . وهذا دليل على أن نية المشرع هي توحيد المدتين لاتنوعهما .

«وحيث أنه ليس في طبيعة الانذارين ما يمنع توحيد مدة سريان أثر كل منهما إذ أن المشرع وحد بينهما في عدة مواضع من القانون فمنها الاجراءات الخاصة بكل منهما وبطريقة اصدارهما. والمعارضة فيها وبالنسبة لكون كل منهما يصلح سببا لمعاقبة المنذر اليه اذ هو وجد في حالة من الحالات المذكورة في المادة السابعة والعشرين كما لو وجد حاملا سلاحا أو متكررا أو حاملا مبردا أو مادة سامة أو تقودا يعجز عن الارشاد عن مصدرها ولا يكون له مرتزق. كما وحد القانون أيضا بين الانذارين بالنسبة لسلطة الضبطية القضائية ازاء كل من المنذر اليهما طبقا لنص المادة التاسعة والعشرين. وكذلك وحد بينهما أيضا لشمول الحكم الذي يصدر فيما بعد على كل من المنذر اليهما بالنفاد كما هو نص المادة الثلاثين.

«وحيث أنه لو كان في جوهر كل من الانذارين ما يدعو الى توزيع تنويع مدة كل منهما لما فات المشرع تعيين المدة الخاصة بانذار المشبوه. أما الاعتراض بان المادة الثامنة من القانون قد نصت على أنه تسرى على الاشخاص المشتبه فيهم الاجراءات الخاصة بالانذار المقررة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة دون ذكر المادة السادسة وهي التي حددت مدة سريان انذار المتشرد ثلاث سنوات فهو لا يصلح اعتراضا لان هذه المادة الثامنة قاصرة على بيان «الاجراءات الخاصة بالانذار» وليست قاعدة التقادم الواردة بالمادة السادسة من الاجراءات الخاصة بالانذار لان قواعد التقادم هي قواعد

موضوعية تمس أصل الموضوع وليست من الاجراءات الشكلية فلذلك لا يصح التعويل على الاعتراض لقصور المادة الثامنة عن ذكرها أسوة بالمواد الثالثة والرابعة والخامسة وكلها خاصة باجراءات الانذار من حيث كيفية اصداره والمعارضة فيه

«وحيث أنه مما يدل على أن المواد الثالثة والرابعة والخامسة المشار اليها في المادة الثامنة ليست هي كل المواد التي يشترك في أحكامها الانذاران معا وجود نصوص أخرى في القانون يشترك في حكمها الانذاران ومثل المواد السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين التي سبق ذكرها.

«وحيث ان المادة السابعة وهي الخاصة ببيان كيفية اثبات التشرد والمادة التاسعة وهي التي تنص على عقوبة العائد الى الاشتباه لا تصلحان دليلا على وجود اختلاف جوهري في طبيعة الانذارين يدعو المحاكم الى تنويع مدة سريان أثر كل من الانذارين. لانه لو كان للاختلاف بفرض وجوده هذا الاثر لما فات المشرع ان ينص عنه ولانه ظهر من استقراء النصوص ان الانذارين يتحدان في عدة أحكام. هذا مع ملاحظة انه لا حاجة للنص على كيفية اثبات الاشتباه لان المشرع قد عين الاحوال التي يعد فيها الشخص مشبوها ومعظمها خاص بمجالات يكون قد صدر على الشخص فيها حكم أو جرى معه تحقيق يمكن الاطلاع على أوراقه. كما ان عقوبة العائد الى الاشتباه وهي وضعه تحت مراقبة البوليس هي جزء من عقوبة المتشرد

فليس ثمت من تباين جوهرى بينهما .

« وحيث انه في عدم الاخذ بان مدة سريان أثر انذار المشبوه هي مثل المدة التي نص عليها القانون بشأن انذار المتشرد ما يستلزم البحث عن مدة أخرى تخالفها وقد بذلت محكمة أول درجة مجهوداً قيمياً تحمد عليه في هذا السبيل دون ان تعين في حكمها تعيناً واضحاً مقدار المدة ولا مبدأها اللهم الا ما قالت من ان « الرأى الذى يتفق مع نصوص القانون هو ان انذار المشبوه لا يمكن أن يستمر لا أكثر من مدة الخمس سنوات المذكورة في الفقرات الثلاث الأولى من المادة الثانية » فلم تبين محكمة أول درجة صراحة ما اذا كانت مدة سريان انذار المشبوه في جميع الاحوال الست المبينة في المادة الثانية . هي خمس سنوات وما اذا كانت هذه المدة تبدأ من تاريخ الانذار أم من مبدئها المعين في الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة .

« وحيث انه مع هذا الفرض فلا يصح على أى حال تقدير مدة انذار المشبوه بخمس سنوات اذ أنه لا يوجد لهذه المدة مأخذ صحيح في مواد القانون لان المادة الثانية وهي التي استقت منها محكمة أول درجة مقدار هذه المدة قد نصت على ست حالات يصح ان يعتبر في كل منها الشخص مشتبهاً فيه ومنها الثلاث حالات الأخيرة لم تعين زمناً يتقيد فيه البوليس باصدار الانذار الذى يصح عمله كلما وجد الشخص في احدى تلك الحالات الثلاث كما لو وجد أ أكثر من مرة بين غروب الشمس

وشروقها جالسا أو مختبئاً في جوار قرية لغير ما سبب وكما لو اشتهر عنه لاسباب جدية الاعتياد على الاعتداء على النفس أو المال وكما لو اعتاد الاتجار في المواد السامة أو المخدرة . وهذا بخلاف الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة وهي التي تقيد سلطة البوليس في عمل الانذار بمدد معينة .

« وحيث انه حتى بالرجوع الى هذه الفقرات الثلاث الأولى يرى انها لا تصلح مأخذاً صحيحاً لتقدير مدة سريان أثر انذار المشبوه خمس سنوات لان مدة الخمس سنين المشار اليها بها ليست هي المدة الوحيدة التي يصح فيها عمل الانذار ولكنها هي المدة التي لا يجوز في بعض الأحوال دون البعض الآخر عمل الانذار بعدها . فمثلاً يجوز عمل الانذار لكل من حكم عليه للقتل عمداً مالم يمض على انقضاء العقوبة خمس سنين أو مالم تسقط العقوبة بمضى المدة (الفقرة الأولى) ولا يخفى أن عقوبة الجناية لا تسقط الا بعشرين سنة وعقوبة الاعدام لا تسقط الا بثلاثين سنة ويجوز أيضاً عمل الانذار لكل من تولت النيابة التحقيق معه أكثر من مرة لاحدى الجرائم المبينة أو أقامت الدعوى عليها بها مالم يمض خمس سنين على حفظ القضية . أو صدور القرار بالآوجه لا قامة الدعوى فيها أو على حكم براءة وما لم تسقط الدعوى العمومية بالتقادم . ولا يخفى أيضاً أن الدعوى العمومية تسقط في الجناح بثلاث سنوات وفي الجنايات بعشرة .

ومن كل هذا يظهر أنه لا يمكن الاطمئنان

الى قول بأن مدة سريان الانذار هي خمس سنوات استنادا الى أن هذه هي المدة التي يصح فيها انذار الشخص مشبوها . وذلك لما اتضح من أنه يصح عمل هذا الانذار في مدة تقل وتكثر بحسب الأحوال عن خمس سنين كما يصح أيضا عمله دون قيد بزمن معين كما هو الحال في الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة الثانية .

« وحيث أن القول بأن الانذار لا يمكن أن يستمر لأكثر من الخمس سنوات المشار إليها في الفقرات الثلاث الأولى من المادة الثانية . هو قول لا يستقيم مع نصوص هذه المادة التي ظهر أنها تبيح عمل هذا الانذار في مدة تزيد وتنقص بحسب الأحوال عن خمس سنوات كما يجوز عمله دون تقييد بزمن معين . واذن يبطل القول بوجود تلازم بين المدة التي يمكن فيها عمل الانذار والمدة التي يسرى فيها أثره وليس في طبيعة المدتين ما يوجب عدم اختلافهما .

« وحيث أنه تعارض ظاهري ذلك الذي رآته محكمة أول درجة بين تحديد مدة سريان أثر انذار المشبوه بثلاث سنوات وبين مدة الخمس سنوات المشار إليها في المادة الثانية فقد تساءلت محكمة أول درجة عما اذا كان يجوز للبوليس وقد أنذر شخصا مشبوها في بدء مدة الخمس سنوات أن ينذر نفس الشخص مرة أخرى بعد انقضاء ثلاث منها ولنفس الاسباب التي دعت الى انذاره أولا استنادا الى أن مدة الخمس سنوات لا تزال قائمة وباقيها منها اثنتان . ورأت محكمة أول درجة أنه لو جاز

للبوليس ذلك لا مكنه احياء أثر الانذار بعد انقضائه لو كانت مدته ثلاث سنين فقط ولهذا التعارض الذي رآته المحكمة لم تشأ تحديد مدة سريان انذار المشبوه بثلاث سنوات .

« وحيث أن ما لهذا الاعتراض من الشأن ينعدم متى تبين أن البوليس لا يملك اصدار أكثر من انذار واحد لشخص واحد بسبب واحد وذلك لان القانون لا يسمح للبوليس بأن يصدر أكثر من انذار فلم ينص في المادة الثالثة على جواز تعدد الانذارات لسبب واحد . واذن يستنفذ البوليس سلطته متى أصدر انذارا لشخص واحد فلا يملك بعد ذلك انذاره مرة أخرى للأسباب ذاتها .

« وحيث أنه لو جاز للبوليس ان يصدر أكثر من انذار واحد طالما ان المدة التي يصح ان يعتبر فيها الشخص مشبوها قائمة لا مكن البوليس عملا بهذا الرأي ان يجعل أثر الانذار أبديا اذ كلما تقارب مدته الانتهاء يصدر غيره وهكذا ولوقيل ان الانذار الثاني لا يسرى الا لنهاية المدة التي يصح فيها اصدار الانذار ومن ثم لا يكون في ذلك تأييد لأثره لكان هذا بمثابة القول بأن أثر الانذار لا يستمر الا في نفس المدة التي يصح فيها اصداره وقد ظهر فيما سبق أنه لا تلازم بين المدتين اذ قد لا يصدر الانذار من أول الأمر الا بعد مرور فترة من هذه الخمس سنين هذا مع ملاحظة ان المدة التي يصح فيها عمل الانذار هي أجل مضروب للبوليس ليؤدي فيها واجب تنفيذ القانون أما

في ٨ - ١١ - ١٩٢٨ والحكم عليه بالادانة فيها بتاريخ ٢١ - ١١ - ١٩٢٨

(قضية النيابة العمومية ضد منصور جاب الله عبد الرحمن نمرة ٦٢٩٣ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرات محمد بك صادق اسماعيل ومحمد شفيق بك وعبد الرحيم غنيم بك القضاة وبحضور حفرة عبد الهادي نور بك وكيل النيابة)

٣٦

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

١٨ يونيه سنة ١٩٢٩

١ — محاماه . اتعاب . تقادم . المادة ٢٠٩ مدني مبدأ التقادم . انتهاء التوكيل
٢ — المادة ٢٠٩ مدني . ديون جديدة . معناها

القاعدة القانونية

١ - لم تنص م ٢٠٩ مدني على مبدأ سريان مدة التقادم بشأن اتعاب المحامين خلافاً لمادة ٢١٠ التي نصت صراحة على أن المبالغ المستحقة للمحضرين وكتابة المحاكم عن رسوم الاوراق تسقط حق المطالبة بها بمضي ٣٦٠ يوماً « من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي تحررت في شأنها الاوراق المذكورة أو من تاريخ تحريرها اذا لم تحصل مرافعة ، ولا محل لقياس اتعاب المحامي على الرسوم المستحقة للكتابة والمحضرين اذ هذا قياس مع الفارق من وجوه عدة أظهرها ان المحامي وكيل ومجمع على أن التقادم في مسألة الوكالة لا يتبدى الا من تاريخ اقضاء التوكيل ، فيجب حتماً أن تبدأ مدة التقادم من هذا التاريخ فقط
٢ - ولا يعترض على هذا ان م ٢٠٩ نصت

المدة التي يسرى فيها أثر الانذار فهي أجل مضروب للمشبهه ليحسن فيها سيرته وليس في طبيعة المدتين ما يمنع اختلافهما ..

« وحيث ان الاعتراض السابق لا يقلل من شأن مذهب الثلاث سنوات لان ذات الاعتراض وارد أيضاً على مذهب الخمس سنين فلو أصدر البوليس طبقاً للفقرة الثانية في المادة الثانية انذار المشبهه بسبب التحقيق معه أكثر من مرة في الجرائم المعينة ثم لم ترفع عليه الدعوى العمومية فيجوز انذاره مشبهوها طالما انها لم تسقط بالتقادم وهي لا تسقط ان كانت جنائية الا بعشر سنين وقد يكون البوليس أنذر المشبهه في مبدئها فماذا يكون الأمر بعد انقضاء خمس منها

« وحيث انه لكل ماسبق يكون عدم وجود نص في القانون معينا لمدة سريان أثر انذار المشبهه هو أدنى الى أن يكون دليلاً على رغبة المشرع في اعتبار هذه المدة مماثلة للمدة التي عينها لسريان أثر المتشرد وهي ثلاث سنوات (المادة السادسة) من أن يكون دليلاً على رغبته في تعيين مدة تخالفها اذ لو كان الأمر كذلك لنص عليه صراحة ..

« وحيث انه لذلك ولكون الشك واجب تأويله دائماً لصالح المتهم يكون الحكم الابتدائي في غير محله ويتعين الغاؤه لمضي أكثر من ثلاث سنوات منذ صدور الانذار الى المتهم في ٣١ - ٣ - ١٩٢٥ وقبل وقوع جريمة السرقة

على أن التقادم يسرى « حتى لو استجدت ديون جديدة من قبيل ما ذكر في ظرف الثماني وستين يوماً المذكورة » اذ الغرض من هذا النص فيما يتعلق بالمحامين ان اتعاب القضايا والاجراءات التي لا تقوم بينها رابطة ما تعتبر مستقلة عن بعضها وتجرى مدة التقادم لكل منها على استقلال وذلك من تاريخ انقضاء التوكيل بالنسبة لكل قضية، فاذا وكل محام لمباشرة نزاع معين فيجب اعتبار كل ما يتعلق بهذا النزاع من اجراءات وما يرتبط به من قضايا متعددة كالا لا يقبل التجزئة واحتساب مدة التقادم ابتداء من انقضاء التوكيل بالنسبة لهذا النزاع المعين باحدى الحالات المبينة بالمادة ٥٢٩ مدنى أى باتمام العمل أو العزل أو الاستقالة أو الوفاة

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعويين تنحصر في أن مورث المستأنف عليهما المرحوم محمد امين زاده وكل حضرة المستأنف في مباشرة نزاع قضائى قام بينه وبين من تدعى الست كشف راز عبدالله وحرر له توكيلا تصدق على امضائه أمام محكمة المنشية بتاريخ ديسمبر سنة ٩١٨ وقد قبل المستأنف هذه الوكالة فرفع بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٨ دعواه أمام محكمة اسكندرية طلب فيها الحكم على الست كشف راز عبدالله بصفتها ناظرة وقف بان تدفع للمدعى مبلغ ١٣٠٠ جنيه وجبس أعيان الوقف لاستغلال ريعها وفاء للمبلغ المذكور... »

وقد توفى المدعى أثناء تداول القضية في الجلسات فخل محله وارثاه وهما المستأنف عليهما فحررتا للمستأنف توكيلا وقع عليه وكيلهما محمد افندى حسن القباني بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ أمام الكاتب المختص بمحكمة اسكندرية الكلية فاستمر المستأنف يباشر ما اقتضاه النزاع سالف الذكر من مرافعات واجراآت حتى صدر الحكم الابتدائى لمصلحة المستأنف عليهما بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٠ بالزام الوقف بان يدفع لهما مبلغ ٦٨٣ جنيها و ٨٧٥ مليا والمصاريف المناسبة قبل أوجه الصرف المبينة في حجة الوقف لغاية السداد... الخ ما قضى به الحكم المذكور. وقد أعقب هذا ان قام المستأنف باستصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظى تحت يد الغير بناء على الحكم المذكور وحكم بتثبيت هذا الحجز بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٣ وقد تظلم خصم المستأنف عليهما من هذا الحجز بدعوى أقيمت أمام محكمة اسكندرية الكلية باشرها المستأنف فقضى فيها بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢٢ لمصلحة موكلتيه برفض التظلم

استأنفت الست كشف راز الحكم الصادر بلزومية الوقف بمبلغ ٨٦٣ جنيها وكسور أمام محكمة استئناف مصر. وقد باشر المستأنف الدعوى أمام محكمة الاستئناف نيابة عن موكلته حتى تم الصلح فيها لمصلحتها وقد تصدق فعلا على محضر الصلح أمام محكمة الاستئناف بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٣

وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ قام المستأنف

بسحب صورة تنفيذية من هذا الحكم النهائي ونفذ بقتضاه على مبلغ ٦٠ جنيها و ٨٠٠ مليا الذى كان مودعا بخزينة محكمة اسكندرية فسحبه بتاريخ ١٨ اكتوبر سنة ٩٢٥

« وحيث ان المستأنف عليهما اندرتا المستأنف بانذار مؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ٩٢٥ بعزله من التوكيل الصادر منهما له وقد اعقبنا هذا الانذار برفع الدعوى الحالية امام محكمة اول درجة يطالبانه فيها بأن يدفع لهما المبلغ الذى قبضه من خزينة المحكمة وقدره ٦٠ جنيها و ٨٠٠ مليا : » وحيث ان المستأنف رفع عليهما دعوى

فرعية بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٦ طالبهما فيها بمبلغ مائة جنيه وخمسة قيمة اتعابه عن الاجراآت العديدة التى قام بها لمصلحة المستأنف عليهما ولمورثهما من قبل قضت محكمة اول درجة بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٩٢٦ بالزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف عليهما مبلغ ٦٠ جنيها و ٨٠٠ مليا مع المصاريف و ١٠٠ قرش اتعاب محاماه وفتحت باب المرافعة لنظر الدعوى الفرعية التى دفع فيها المستأنف عليهما ببراءة ذمتها من الاتعاب المطالب بها مستندتين فى ذلك على نص م ٢٠٩ من القانون المدنى وبسقوط حق المستأنف فى المطالبة باتعابه لمضى أكثر من ٣٦٠ يوما . . . وقد أخذت محكمة اول درجة بهذا الدفع قضت بتوجيه اليمين للمستأنف عليهما فخلفتاها ثم حكمت بتاريخ ٣٠ مايو سنة ٩٢٧ برفض دعوى المستأنف مع الزامه بالمصاريف « وحيث ان المستأنف استأنف الحكيمين

الصادرين فى الدعوى الأصلية والفرعية وبجلسة المرافعة اتفق طرفا الخصومة على أن تقضى المحكمة فى الموضوع ان رأت أن الدفع بالتقادم فى غير محله

« وحيث انه الفصل فى النزاع الحالى يتحتم البحث فى نقطتين .

أولا - الدفع بسقوط حق المستأنف طبقا للمادة ٢٠٩ مدنى

ثانيا - قيمة ما يستحقه المستأنف من اتعاب

عن الرفع بسقوط حق المستأنف

حيث أن مصير هذا الدفع يتوقف على معرفة متى تبتدىء مدة التقادم المنصوص عليها فى المادة ٢٠٩ فى الجريان ضد المحامي اذ بينما تقول المستأنف عليهما أن هذه المدة تبتدىء حتما فى الجريان من تاريخ الحكم النهائي فى الخصومة التى كان المستأنف مكلفا بمباشرتها وهو الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٣ فتكون الدعوى الفرعية قد رفعت بعد أكثر من ٣٦٠ يوما اذ هى لم ترفع الا فى ١٣ يوليو سنة ٩٢٦ - اذ بالمستأنف يقول أن هذه المدة لا تبتدىء فى الجريان الا من تاريخ آخر اجراء قام به لمصلحة المستأنف عليهما وقد كان هذا سحب مبلغ ال ٦٠ جنيها و ٨٠٠ مليا من الخزينة فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥ فتكون مدة هذا التقادم قد قطعت برفع الدعوى فى يوليو سنة ١٩٢٦

وحيث ان م ٢٠٩ أهلى لم تنص على مبدأ سريان مدة التقادم خلافاً لمادة ٢١٠ التى نصت

صراحة على أن البالغ المستحقة للمحضرين وكتابة المحاكم عن رسوم الأوراق يسقط حق المطالبة بها بمضي ٣٦ يوماً. من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي تحررت في شأنها الأوراق المذكورة أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل المرافعة

وحيث أن قياس أتعاب المحامي على الرسوم المستحقة للكتابة والمحضرين قياس مع الفارق من وجوه عدة أظهرها أن المحامي وكيل وجمع على أن التقادم في مسألة الوكالة لا يتبدى إلا من تاريخ انقضاء التوكيل . فيجب حتماً أن تبدأ مدة التقادم من هذا التاريخ فقط (راجع م ٢٨٣ وم ٢٠٥ مدني) (راجع تعليقات دالوز على القانون المدني م ١٩٩٣ فرنسي) (ودى هلتس وكاله ٢ نبذة ٧٠) وراجع كتاب الالتزامات لذهني بك ص ٥١٨ حيث قرر أن مدة التقادم بالنسبة لأتعاب المحامين لا تبدى إلا من « انتهاء التوكيل » . . . ولا يعترض على هذا أن م ٢٠٩ نصت على أن التقادم يسرى حتى لو استجدت ديون جديدة من قيل ما ذكر في ظروف الثمانية وستين يوماً المذكورة . . . » إذ الغرض من هذا النص فيما يتعلق بالمحامين أن أتعاب القضايا والاجراآت التي لا تقوم بينها رابطة ما تعتبر مستقلة عن بعضها وتجرى مدة التقادم لكل منها على استقلال وذلك من تاريخ انقضاء التوكيل بالنسبة لكل قضية فإذا وكل محام لمباشرة نزاع معين فيجب اعتبار كل ما يتعلق بهذا النزاع من اجراآت بل وما يرتبط به من قضايا متعددة

كلاً لا يقبل التجزئة واحتساب مدة التقادم ابتداء من انقضاء التوكيل بالنسبة لهذا النزاع المعين بأحدى الحالات المبينة في م ٥٢٩ مدني . أي بإتمام العمل أو العزل أو الاستقالة أو الوفاة . - يؤيد هذا أن م ٢٢٧٣ فرنسي مع نصها الصريح بأن أتعاب وكلاء الدعاوى avoués يسقط بمضي سنتين من تاريخ الحكم في الدعوى أو الصلح أو العزل أو التوكيل . . الخ ومع نص الفقرة الأولى من ٢٢٧٤ التي تقضى بأن هذا التقادم يسرى لو استجدت ديون جديدة

Quoiqu'il y ait eu continuation de fournitures, livraison services, et travaux

فقد جرى القضاء الفرنسي على اعتبار القضايا المتعددة التي يقوم بينها ارتباط وثيق كلاً لا يقبل التجزئة واحتساب مدة التقادم بالنسبة لأتعابها جميعاً ابتداء من تاريخ آخر حكم يصدر فيها . . . كذلك يكون الحال إذا تعددت القضايا المختلفة وقام الدليل على أن هناك اتفاقاً صريحاً أو ضمناً يقضى بأن الوكيل يتقاضى أتعابه بعد الانتهاء من آخر قضية . . . (راجع الأحكام المنشورة في تعليقات دالوز م ٢٢٧٣ بند ٤٥ - ٤٧ وم ٢٢٧٤ بند ٣٧ - يؤيد هذا أيضاً ما استقر عليه الرأي بشأن أتعاب الأطباء التي تقع مع أتعاب المحامين تحت نص واحد فقد استقر الفقه والقضاء على أن التقادم لا يسرى إلا من انتهاء المأمورية التي نيطت بالطبيب أما بالاستغناء عنه أو بشفاء المريض أو بوفاته . . . مهما تعددت الزيارات وطال أمدها (راجع ولتون الجزء الثاني ص ٥٣٦ ودى هلتس - تقادم) على أن هذا الحل مؤيد من

جهة اخرى بالقاعدة العامة التي تقضى بأن التقادم لا يبتدىء الا من تاريخ الاستحقاق. والاعتاب لا تعتبر مستحقة الا من تاريخ انتهاء المأمورية التي نيّطت بالحامى

وحيث انه ما دامت العبرة باقضاء التوكيل باحدى الحالات المبينة فى م ٥٢٩ مدنى وجب الرجوع حتماً الى التوكيل الصادر من المستأنف عليهما للمستأنف وتعرف مداه ومدى المأمورية التي نيّطت بالمستأنف

وحيث انه بمراجعة هذا التوكيل وجد أن المستأنف عليهما قد وكلتا المستأنف فى المرافعة وفى « استلام الاحكام واعلانها وتنفيذها على أموال المحكوم عليه منقولة أو ثابتة ... الخ » اى أن التوكيل يشمل مباشرة اجراءات الدعوى واجراءات التنفيذ ... وقد تأيد هذا بتكليف المستأنف عليهما للمستأنف بسحب صورة الحكم النهائى وتنفيذه ويظهر ذلك بوضوح من عبارة الايصال المؤرخ ٦ - ١٠ - ١٩٢٥ المقدم من المستأنف عليهما

وحيث انه بمراجعة اوراق الدعوى وجد أن مهمة التنفيذ انتهت فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وذلك بسحب المبلغ المودع بمخزينة المحكمة. اذ ثابت بمقتضى محضر الصلح المصدق عليه من محكمة الاستئناف أن ناظرة الوقف كانت قد سلمت العين ودياً للمستأنف عليهما وذلك لحبسها واستغلالها وخضم المبلغ الذى يتبقى لهما - بعد سحب المبلغ المودع بالمخزينة - من الغلة التي تحصلانها (راجع البند الخامس والسادس)

وحيث أن المستأنف رفع الدعوى الفرعية

بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٦ أى قبل مضى ٣٦٠ يوماً من تاريخ انقضاء توكيله الذى حصل فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥ كما توضح آنفاً وذلك باتمام العمل المكلف به (م ٥٢٩) ... وعلى ذلك يكون الدفع بالتقادم فى غير محله ويتعين رفضه (قضيتى الاستاذ محمد افندى حبيب ضد الست امينة كريمة محمد افندى امين واخرى نمرة ٤٧٦ سنة ١٩٢٦ ونمرة ٨٤ سنة ١٩٢٨ استئناف دائرة حضرات عبد السلام بك علما وعبد الحميد عمر الوشاحى بك وعبد العزيز محمد بك القاضيين)

٣٧

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

١٨ يونيه سنة ١٩٢٩

تركة . ييمها فى حياة المورث . هبة مقرونة بشرط لمصلحة شخص اخر . جواز

المبدأ القانونى

حرر أخ لأخته سنداً يبلغ معين تمهد بدفعه بعد وفاة والدتها بسنتين ، واشترط عليها فيه أن لا تطالب بشئ مما ورثته عن والدها وعمها سترته عن والدتها

طالبت الأخت اخاها بهذا المبلغ ، فدفع بيطلان السند لأنه بيع لتركه انسان على قيد الحياة فهو باطل طبقاً لمادة ٢٦٣ مدنى

ردت على ذلك الأخت بأن حقيقة الواقع أن امها أرادت ان تهب ابنها جميع املاكها ، وانما اشترطت عليه أن يدفع لأخته هذا المبلغ ، فقبل وحرر السند المطعون فيه ، وحررت الأم بعد ذلك بثلاثة أيام عقداً يبيع جميع املاكها الى ابنها والمحكمة قررت باحالة الدعوى على التحقيق

تحرير السند بثلاثة أيام أى فى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ذكر فيه أن المستأنفة ووالدها باعها الى المستأنف عليه وأخيه ٣ ط و١ فدان بمبلغ ١٥٠ جنيها وانهما قبضتا الثمن المذكور من المشتريتين « وحيث أن المستأنفة تنكر انها قبضت شيئا من هذا المبلغ وتقول أن عقد البيع لم يجرى فى الواقع الا تنفيذاً للسند وانها لو كانت قبضت شيئا لاسترد المستأنف السند أو لذكر شئ عنه بعقد البيع

« وحيث أن المستأنفة أيضاً تقول أن والدها أرادت أن تصرف بطريقة الهبة الى ولديها فى جميع ما تملكه بما فى ذلك ما آل اليها بالميراث عن زوجها فاشتترطت أن تكون الهبة مقابل أن يدفع المستأنف عليه للمستأنفة مبلغا صار الاتفاق على ان يكون هو مقابل حصة المستأنفة فى تركه والدها مبلغ ستين جنيها ولهذا السبب اختص المستأنف عليه فى عقد البيع بجزء اكبر من الجزء الذى اختص به اخوه .

« وحيث أنه ان صح ما ذهبت اليه المستأنفة فيكون سبب تحرير السند فيما يختص بالمبلغ الاخير صحيحاً لأن الأم تعتقد انها وهبت اطيانها الى ولديها بهبة مقرونة بشرط لمصلحة المستأنفة هو أن يقوم المستأنف عليه بدفع مبلغ معين لها وهذا التصرف لا مطعن عليه قانوناً .

« وحيث أن المستأنفة طلبت احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات هذه الادعاءات .

« وحيث أن المحكمة لا ترى مانعاً من اجابة هذا الطلب ولا لزوم للطعن بالتزوير كما يريد المستأنف عليه وذلك لان السند بغير ورقة تحوى

لثبت المدعية صحة الوقائع التى تدعيها لانها ان صحت كان السند بعيداً عن كل طعن ، اذ يعتبر هذا هبة من الام لابنها مقترنة بشرط لصالح بنتها ، وهو تصرف لا مطعن عليه قانوناً

المحكمة

« حيث ان المستأنفة تستند فى دعواها على السند المؤرخ فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ الذى يفيد ان المستأنف عليه تعهد لها بدفع مبلغ ٦٠ جنيها بعد وفاة والدها بسنتين وذلك نظير عدم مطالبها المستأنف وأخاه بشئ مما ورثه عن والدها وفيما ستره عن والدها

« وحيث أن محكمة أول درجة اخذت بدفاع المستأنف عليه الذى ينحصر فى أن هذا السند باطل لانه يشمل بيع تركه انسان على قيد الحياة وذلك طبقاً للمادة ٢٦٣ مدنى

« وحيث أنه بمراجعة السند يتضح أن مبلغ الستين جنيها هي مقابل شيئين أولها تنازل المستأنفة عما خصها بالفعل فى تركه والدها وثانيهما عدم مطالبها بشئ فيما سيخصها من تركه والدها « وحيث أنه من ذلك يتبين أن السند غير باطل فيما يختص بالمبلغ الذى تعهد المستأنف عليه بدفعه لها مقابل تنازلها عن الجزء الذى آل لها بالميراث عن والدها

وحيث أن المستأنف عليه يرد على ذلك بأن المستأنفة قد قبضت بالفعل المبلغ الذى يقابل حصتها فى تركه والدها من مبلغ الستين جنيها وذلك بتوقيعها مع والدها على عقد البيع الذى تحرر بعد

السيد عن أعمال خدمته ، فكما لا يستطيع السيد أن يدركه عنه المسؤولية باثبات انه ما كان في وسعه اتقاء الحادث الذي أتاه الخادم كذلك الأب بالنسبة لأفعال ابنائه الذين هم تحت رعايته والواقع ان حالة الأب اولى بتقرير هذه القاعدة من حالة السيد ، اذ للأب شرعاً وقانوناً حق التأديب على ابنه اذ القانون تناول الأب في بعض الأحوال بعقوبة جنائية في حالة اجرام الابن (م ٦١ ، ٦٢ عقوبات)

المحكمة

« حيث ان الحكم الابتدائي في محله للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة » وحيث ان ما ذهب اليه المسئول عن الحقوق المدنية من ان المتهم لم يرتكب الجريمة قول فندته محكمة أول درجة في حيثيات حكمها والواقع انه لا يمكن ان يحوم اى شك او ان تقوم أى شبهة في ان المتهم هو الذمى كان يقود الموتوسكل الذى صدم المدعى المدنى فقد قرر على مصطفى القرموطى انه ابصر المتهم وانه متأكد من شخصيته . كما ثبت ان غمرة الموتوسكل الذى سبب الحادثة وهى غمرة ١٣٥٩ تغيرت الى غمرة ١٩٤٨ فى ١٢ يونيه سنة ١٩٢٨ . كما ثبت ذلك من الافادة الواردة من المحافظة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٩ ومرفقة بالدوسيه . وعلى ذلك لا يكون هناك مجال لاي شك فى ان المتهم كان يقود الموتوسكل الذى صدم المدعى المدنى . سيما اذا أضيف الى ذلك انه ثابت ان المتهم اعتاد استئجار هذا الموتوسكل كما ثبت ذلك من المخالفة المضمومة .

مبدأ ثبوت بالكتابة صادر من المدين يحتل معها اثبات صحة ما تدعيه المستأنفة . هذا فضلاً عن صلة القرابة بين الجميع

(قضية نلت حنا حبشى ضد يوسف حبشى غمرة ٧٢ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرات عبد السلام علما بك وعبد الحميد بك عمر وشاحى وعبد العزيز محمد بك القضاة)

٢٨

محكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية

٢٦ يونيه سنة ٩٢٩

مسئولية . ا ب . اعمال ابنه . القانون الفرنسى . القانون المصرى . مسئولية مطلقة .

المبرر القانونى

نص القانون الفرنسى فى مادة ١٣٨٤ مدنى على أن الأب مسئول عن تعويض الضرر الذى ينشأ من أعمال أولاده الساكنين معه « الا اذا أثبت أنه ما كان فى وسعه اتقاء الحادث الذى نجم عنه الضرر » ولكن القانون المصرى قضى بمسئولية الأب اطلاقاً عن تعويض الأضرار الناشئة عن خطأ ابنه مادام تحت رعايته دون أن يحد من هذه المسؤولية بالقيود الذى أورده المشرع الفرنسى ، اذ نص فى م ١٥١ اهلى (التى تقابل م ٢١٣ مختلط وتتحد معها مبنى ومعنى) على مسؤولية الشخص عن تعويض الضرر الناشئ « عن أهمال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة أو الانتباه منهم أو عدم ملاحظته اياهم .. » بمسئولية الأب فى القانون المصرى عن افعال أبنائه الذين تحت رعايته كمسئولية

« وحيث ان خطأ المتهم ثابت أيضاً
للأسباب التي ذكرتها محكمة أول درجة . ولما
ثبت من أقوال الشهود من أن المتهم كان مسرعاً
وكان غير مكترث بما توجه عليه القيادة من
حسن انتباه وملاحظة اذ ثبت انه كان يمازح
شخصاً في سيارة تسير بالقرب منه وكان همه
منصرفاً الى مسابقة السيارة (راجع شهادة محمد
احمد رمضان)

« وحيث أنه لذلك يكون المتهم قد تسبب
باهماله وعدم احتياظه في إصابة المدعى المدني
بالإصابة الميمنة بالكشف الطبي والتي ثبت انها
اقعدته عن القيام بأعماله الشخصية أكثر من
عشرين يوماً كان في أثنائها تحت علاج مستمر .

« وحيث ان ابراهيم بك سيد احمد دفع
دعوى التعويض الموجهة اليه بصفته الشخصية
بأنه على فرض ثبوت خطأ ابنه القاصر المشمول
برعايته والذي يقيم معه فهو غير مسئول شخصياً
عن تعويض الضرر الذي لحق المدعى المدني
وذلك طبقاً لنص المادة ١٣٨٤ فرنسي لأنه
ما كان في وسعه اتقاء الحادث الذي ارتكبه المتهم
واضر المدعى المدني . وقد رد على ذلك الحاضر
عن المدعى المدني بان ابراهيم بك سيد احمد
مسئول شخصياً طبقاً لنص المادة ١٥١ مدني التي
تقضى بمسئولية الأب بتعويض الاضرار التي
تنشأ عن خطأ ابن له تحت رعايته وأنه يكفي لقيام
هذه المسئولية ثبوت خطأ الابن وأن الأب
لا يستطيع بعد ذلك قانوناً أن يدعى عنه دعوى
المسئولية بأي وجه من أوجه الدفاع

« وحيث ان القانون الفرنسي نص صراحة

في المادة ١٣٨٤ مدني على أن الأب مسئول
عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن أعمال أولاده
الساكين معه « الا اذا أثبت انه ما كان في
وسعه اتقاء الحادث الذي نجم عنه الضرر »
ولكن القانون المصري قضى بمسئولية الأب
اطلاقاً عن تعويض الاضرار الناشئة عن خطأ
ابنه مادام تحت رعايته دون أن يحد من
هذه المسئولية بالقيد الذي أورده المشرع
الفرنسي . اذ نص صراحة في المادة ١٥١ أهلي
(التي تقابل المادة ٢١٣ مختلط وتتحد معها معنى
ومبنى) - على مسئولية الشخص عن تعويض
الضرر الناشئ عن اهمال من هم تحت رعايته أو
عدم الدقة أو الانتباه منهم أو عدم ملاحظته اياهم
ومن ذلك يتضح رغماً عما عيب به على
المادة من ضعف التركيب . ان مسئولية الأب
عن افعال أبنائه الذين هم تحت رعايته كمسئولية
السيد عن أعمال خدمه . فكما لا يستطيع السيد
أن يدعى عنه دعوى المسئولية بإثبات انه ما كان
في وسعه اتقاء الحادث الذي أتاه الخادم كذلك
الأب بالنسبة لافعال أبنائه الذين هم تحت رعايته
والواقع أن هذا التفسير لمادة ١٥١ مدني . ولو
أن بعض شراح القانون المصري ذهبوا الى خلافه
« هو تفسير فضلا عن أنه يطابق نص المادة
الصريح ليس فيه اى خروج على قواعد المسئولية
التي قررها القانون . فقد قرر هذه القاعدة في
حالة مسئولية السيد عن افعال خدمه . ومما
لا مشاحة فيه ان حالة الأب أولى بتقرير مثل
هذه القاعدة . اذ للأب شرعاً وقانوناً حق التأديب
على ابنه . بل ان القانون تناول الأب في بعض

الأحوال بعقوبه جنائية في حالة اجرام الابن
(المواد ٦١ و ٦٢ عقوبات)

« وحيث أنه حتى مع التسليم جدلاً بان
للأب في القانون المصرى أن يثبت انه ما كان
في وسعه اتقاء الحادث الذى نشأ عنه الضرر
« طبقاً للمادة ١٣٨٤ فرنسى » فان ابراهيم بك
سيد احمد لم يقدم اثباتاً لما يدعيه غير مجرد قول
غير مؤيد بالدليل . ومن الثابت في فرنسا فقهاً
وقضاء أن الأب لا يستطيع أن يدرأ عنه المسؤولية
بإثبات انه لم يكن موجوداً وقت الحادث ولذلك

لم يكن في وسعه اتقاء وقوعه) راجع ديجون ١٩
فبراير سنة ١٨٧٥ دالوز دورى ٧٦ - ٢
و (٧٠) - وفضلاً عن هذا فقد قدم المدعى المدنى
ما يقطع في الدلالة على ان ابراهيم بك سيد احمد
اهمل ملاحظة المتهم وهو يقيم معه ولا يزال
تحت رعايته اهمالاً فاحشاً حتى درج على فاسد
الخلق . وهذا مما يقطع عليه كل سبيل في التخلص
من دعوى التعويض الموجهة اليه بصفته الشخصية
فقد ثبت انه حكم على المتهم من محكمة الاحداث
بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٨ بتغريمه لقيادته
موتوسكل بدون رخصة . وهو الموتوسكل الذى
عاد الى قيادته فسبب الحادثة الحالية . كذلك
حكم عليه بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢٩ بتغريمه
لاقائه احجاراً على مباني السينما توغراف (محرم
بك) فاصابها بشئ من التلف كذلك حكم عليه
بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٩ بتغريمه لأنه تعدى
على شخص بالسب والضرب « ويلاحظ ان

كل هذه الجرائم وقعت في الحى الذى يقطن فيه
ابراهيم بك سيد احمد مع ابنه المتهم » من ذلك
يتضح جلياً ان مسؤولية ابراهيم بك سيد احمد
ثابتة على كل حال

« وحيث ان مقدار التعويض في محله ازاء
المدة التي لبثها المدعى المدنى منقطعاً عن عمله
وجم الخسائر التي لحقت به من جراء ذلك
(قضية النيابة واخر مدعى مدنى ضد اسماعيل
ابراهيم واخر نمرة ٤٥١١ سنة ١٩٢٩ استئناف -
دائرة حضرات عبد الحميد بك وشاحى ومحمد شفيق بك
وعبد العزيز محمد بك القضاة)

٢٩

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢ يولييه سنة ١٩٢٩

مزاد . رسو . على الدائن المباشر للاجراءات .
مقاصه . احوالها .

القاعدة القانونية

اذا رسا المزاد على الدائن المباشر
للاجراءات وقعت المقاصة القانونية حتماً بين دينه
وبين الثمن الراسى به المزاد ، وتصبح ذمته بريئة
من الثمن بمقدار دينه ، ولا يمنع وقوع هذه
المقاصة الا اذا كان هناك دائنون لهم حقوق
عينية مسجلة على العقار قبل الحكم بمرسى المزاد ،
او اذا أوقع الدائنون العاديون (قبل الحكم)
حجزاً تحت يد المشتري طبقاً لمادة ١٩٩ مدنى

المحكم :

« حيث ان محكمة اول درجة بناء على دفع
المستأنف عليهما المذكورين حكمت بعدم

اختصاصها بنظر الدعوى قولاً منها بأنها من اختصاص قاضى التوزيع وقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٩ بالقاء هذا الحكم وبتحديد جلسة لنظر الموضوع

« وحيث أنه فيما يختص بموضوع الدعوى فإن كلا من المستأنف عليهما الاخيرين يعترض على المستأنف بأن لا حق له فى صرف مبلغ الثمن المودع لانه يجب أن يوزع عليهما .

« وحيث أن اعتراض المستأنف عليه الثالث قائم على أن له رهناً مسجلاً على العقار المبيع بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٩ بمحكمة مصر المختلطة وأنه بناء على ذلك يكون دائناً مسجلاً على العقار ويحق له أن يستولى على دينه من الثمن

« وحيث أنه بمراجعة نصوص العقد الذى يتمسك به وهو المؤرخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ وجد أنه عقد عرقى يمكن أن يفهم منه أنه عقد رهن حيازة

« وحيث أنه لا يمكن أن يكون لمثل هذا العقد أية قيمة قانونية الا اذا اقترن بالحيازة الفعلية « وحيث أن المستأنف عليه المذكور لم

يقدم دليلاً ولم يدع فى جميع أدوار الدعوى أنه حاز العقار فى أى وقت بما يبل بالعكس ظاهر من أوراق الدعوى ما ينفى ذلك اذ ثبت أن المستأنف استلم العقار الراسى عليه المزداد بمحضر تسليم رسمى بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وذلك يدل على ان العقار لم يوجد فى حيازة المستأنف عليه الثالث مطلقاً .

« وحيث أنه طبقاً للمادة ٥٤١ مدنى يكون رهن الحيازة الذى يتمسك به لا قيمة له بالنسبة

للمستأنف ولا محل للبحث بعد ذلك فيما اذا كان الدين صورياً ما دام المستأنف عليه الثالث قد خرج عن أن يكون دائناً مسجلاً يصح أن يزاحم نازع الملكية

« وحيث أنه لا محل لما ذهب اليه المستأنف عليه المذكور من وجوب ايقاف هذه الدعوى حتى يفصل فى الدعوى نمرة ٢٠١٤ سنة ١٩٢٨ المرفوعة أمام محكمة العطارين من المستأنف والتي يطلب فيها الحكم بى بطلان الرهن ومحو التسجيل الخاص به اذ أنه فيما يختص بطلب بطلان الرهن فلا مانع يمنع هذه المحكمة من أن تفصل فيه ما دام هذا البطلان ظاهراً سيما وان الدعوى المذكورة مؤجلة حتى تفصل هذه المحكمة فى هذه الدعوى . ولا محل للقول بأن رفع المستأنف الدعوى المذكورة أمام محكمة العطارين يسقط حقه فى مناقشة الرهن والتمسك بى بطلانه فى الدعوى الحالية خصوصاً اذا لوحظ أن الغرض من رفع هذه الدعوى هو التمكن من شطب التسجيل وهو طلب غير معروض أمام هذه المحكمة الآن

« وحيث أنه فيما يتعلق بالمستأنف عليه الرابع فانه يتمسك بحق اختصاص مسجل فى ٢ مارس سنة ١٩٢١ وحق اختصاص آخر مسجل فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ وبمحجز تنفيذى أوقعه تحت يد قلم الكتاب بتاريخ ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٧

« وحيث أنه فيما يختص باختصاص الاول المسجل فى ٢ مارس سنة ١٩٢١ فانه ظاهر من الشهادة العقارية المستخرجة من محكمة اسكندرية

المختلطة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ انه واقع فقط على منزل مساحته ١٠٨ متر كما هو ثابت أيضاً انه أقام دعوى بطلان الاجراءات التي اتخذها المستأنف اعتماداً على هذا التسجيل . وقد حكمت محكمة اسكندرية الاستئنافية بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ في القضية نمرة ٥٤٦ سنة ١٩٢٤ بطلان الاجراءات فيما يختص بهذا المنزل فقط وباستبعاده من حكم مرمى المزداد بناء على انه لم يعلن باجراءات البيع

« وحيث انه من ذلك يتبين أن مركز المستأنف عليه الاخير بالنسبة لباقي العقار الراسى مزاده على المستأنف هو مركز دائن عادي ليست له حقوق عينية ثابتة أو مكتسبة عليه حتى صدور حكم مرمى المزداد لمصلحة المستأنف

« وحيث أن حق الاختصاص الثاني المسجل في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ انما هو لا حق على تسجيل حكم مرمى المزداد الحاصل بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٢٢ فلا قيمة له قبل المستأنف وقد حكم بتثبيت ملكيته في مواجهة المستأنف عليه الرابع للعقار المبيع عدا ذلك المنزل بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ في القضية نمرة ٣٠١٩ عطارين سنة ١٩٢٥

« وحيث انه مما تقدم يتبين أنه لم يكن للمستأنف عليهما الاخيرين ديون مسجلة على العقار الذي رضى مزاده على المستأنف (وذلك عدا المنزل) حتى صدور حكم مرمى المزداد ومن ثم يتعين البحث فيما اذا كان يحق للمستأنف باعتباره مشترياً أن يعتبر ذمته بريئة من الثمن استناداً على أنه حصلت المقاصة القانونية بينه

وبين دينه الثابت له قبل مدينه المتزوعة ملكيته « وحيث أن المقاصة القانونية تقع حتماً طبقاً للمادة ١٩٢ مدني اذا كان الشخص في آن واحد دائناً ومديناً لشخص آخر متى توفرت شروطها المنصوص عنها في المادتين ١٩٤ و ١٩٥ مدني

« وحيث أنه ثابت من وقائع الدعوى ومما تقدم بيانه أنه وقت صدور حكم مرمى المزداد لم يكن هناك دائن له حق عيني مسجل على العقار المبيع (عدا المنزل) يعطيه الحق في المطالبة بثمنه أو بجزء منه اذا أن مركز المستأنف عليهما بالنسبة لهذا العقار كان مركز دائنين عاديين ولا يمكن للدائن العادي أن يمنع وقوع المقاصة القانونية الا اذا أوقع حجزاً تحت يد المشتري أو قلم الكتاب طبقاً للمادة ١٩٩ مدني قبل صدور حكم مرمى المزداد أي قبل أن تقع المقاصة بحكم القانون

« وحيث أن المستأنف عليه الرابع لم يوقع حجزاً تحت يد قلم الكتاب الا بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢٧ أي بعد أن وقعت المقاصة بحكم القانون "de plein droit" بين دين المستأنف وبين الثمن فلا يمكن الاحتجاج به كمانع من موانع المقاصة

« وحيث أنه لما تقدم يتبين أنه لا أهمية لقيام المستأنف بايداع الخمين جنيهاً بخزينة المحكمة حتى يتمكن من سحب صورة حكم مرمى المزداد واستلام العين بناء على اصرار قلم الكتاب كما تقدم ذكره . ومن ثم يكون المستأنف محقاً في صرف هذا المبلغ ولا حق للمستأنف عليهما الاخيرين في الاعتراض على ذلك

« وحيث عن المصاريف فان الملزم بهما
المستأنف عليهما الاخيران وحدهما لانهما هما
النازعان

(قضية عبد الحميد احمد ضد قلم كتاب محكمة
المطارين واخرين نمرة ١٢٥ سنة ١٩٢٨ استئناف —
دائرة حضرات عبد الحميد بك عمر وشاحي . وعلى بك
مسعود وعبد العزيز محمد بك القضاة)

« وحيث أنه من جهة أخرى بعد استبعاد
المنزل من حكم مرسى المزداد يجب اسقاط مايقابله
من مبلغ الخمسين جنيهاً ولا نزاع مطلقاً في أنه
لا حق للمستأنف عليهما الاخيرين في هذا المقابل
» وحيث انه لذلك تكون دعوى المستأنف
في محلها ويتعين الحكم له بصرف المبلغ

قضاء الحاكم المختلط

حتى لو كان النزاع قائماً امام الحاكم المختلط كما
لواثير امامها فرعياً أثناء اجراءات نزاع ملكية
عقار لاجنبي حق عيني عليه

٣ - يختلف القانون الاهلي عن المختلط في
أن الاستثناء في قاعدة عدم جواز حوالة الدين
الا بقبول المدين لا يتناول جميع الديون التجارية
بل ينطبق فقط على حوالة الاوراق التجارية التي
تنقل بمجرد التحويل

(رئاسة فو . مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة
الحادية والاربعين ص ٣٢١)

٤١

٢٨ مارس سنة ١٩٢٩

- ١ - بطريرك . علاج . اليونان . العرف .
المجانية . مصر . شك . تقدير
- ٢ - طيب . اتعابه . اثبات .

القاعدة القانونية

- ١ - جرى العرف في بلاد اليونان على أن
معالجة الطبيب للبطريرك تكون دائماً بغير مقابل .

٤٠

٢١ مارس سنة ١٩٢٩

- ١ - دين مدني بين وطنيين . حوالة . قبول
الدين . قاعدة عامة .
- ٢ - دين بين وطنيين . حوالة الى وطني .
نزاع . اختصاص الحاكم المختلط .
القانون الواجب تطبيقه
- ٣ - دين تجاري . حوالة . قبول المدين .
القانون المختلط . القانون الاهلي . فرق

المبادئ القانونية

- ١ - في الوقت الذي ينشأ فيه الدين المدني
بين وطنيين وحتى بعد صدور حكم نهائي به
لا تصح حوالته الا بقبول المدين (راجع بهذا
المعنى حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٧ فبراير سنة ١٩٢٤ مجموعة التشريع والاحكام
عدد ٣٦ ص ٢١١ وبالعكس حكم بتاريخ ١٦
مايو سنة ١٩١٨ المجموعة ٣٠ ص ٤٣٥)

- ٢ - اذا حول دين مدني بين وطنيين الى
وطني فالقانون الواجب تطبيقه هو القانون الاهلي

بمجرد ثبوت رعوية المدعى الى احدى دول الحلفاء
او الدول المحايدة

واذا لم يكن ثمة نزاع في رعوية مالك يطلب
استرداد عقاره الذي تصرف في الحارس على
أموال الأعداء . الى دولة من الدول المعادية
فليس للسلطة القضائية اختصاص حتى بعد صدور
لائحة التعويضات في تفسير تصرف السلطة
العسكرية في هذا الشأن والبحث في درجة مطابقة
لهذا التصرف الى اللائحة المذكورة موصلا للقضاء
ببطلانه من عدمه

(رئاسة المسيو بافيرا . مجلة التشريع والاحكام
المختلطة السنة المذكورة عدد ١٣ ص ٢٢٢)

٤٣

١٠ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ - وكيل . مبالغ استلمها . فوائد .
تقدم . بدء سريانها
- ٢ - وكالة . انتهاؤها . التزامات الوكيل .
تعديل . شروطه .

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز للوكيل الذي استعمل لمنفعته
الشخصية مبالغ استعملها بسبب تأديته للوكالة
أن يدفع بسقوط الحق في المطالبة بالفوائد بمضي
خمس سنوات . فان التقادم لا يبدأ في السريان
الا من تاريخ انقطاع تصفية حساب الوكالة

٢ - لا يؤثر انتهاء الوكالة في التزامات الوكيل
ولا يترتب عليه تعديل فيها فانها تظل قائمة حتى
يقدم الوكيل حسابا عن ادارته .

رئاسة المسيو فنتك
(مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة السابعة
عدد ١٥ ص ٣٥٥)

واذا كان سريان هذا العرف عموماً في القطر
المصرى محل شك فيجوز للمحكمة أن تستنتج
من قرائن تدعو الى الاعتقاد أن الطبيب اليوناني
لم يقصد الخروج على هذا العرف كما لو ثبت أن
البطيريك لم يدفع للطبيب أتعاباً في علاج دام عدة
سنوات وان الطبيب ذاته لم يطلب أتعاباً وحتى
لم يقدم فاتورة واحدة بها . مع أن هناك لائحة
بتقدير المصاريف التي يصرفها من يرافق البطيريك
في الإقامة والسفر

٢ - يتعين على الطبيب - ككل مدع -
عندما يطالب بأتعاب أن يثبت أن طلبه يستند
الى أساس صحيح . ومقرر عموماً انه يمكنه أن
يثبت قيامه بالعلاج بواسطة تذكرة الزيارة لانه
في حالة استحالة أدية لطلب ايصال من المريض
(رئاسة المسيو فو . مجلة التشريع والاحكام المختلطة
السنة المذكورة العدد ١٤ ص ٢٢٥)

٤٢

٢٩ مارس سنة ١٩٢٩

حرب . اعمال السلطة العسكرية . السلعة
القضائية . رقابة . حدودها . حاله .

القاعدة القانونية

ليس للسلطة القضائية على أعمال السلطة
العسكرية في اثناء الحرب الا الرقابة على صدورها
في حدود اختصاصها .

وعلى ذلك اذا نازع مالك العقار الذي وضع
يده على حارس أموال الأعداء وتصرف في
رعويته لدولة من الدول المعادية . فان المحاكم
العادية هي التي تختص بالفصل في هذا النزاع .
فان اختصاص هذه المحاكم يعود اليها بقوة القانون

٤٤

١١ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ - حق ارتفاق غير ظاهر . اثبات .
٢ - حق مرور . دعوى يد . حاله

القاعدة القانونية

١ - لا يثبت حق الارتفاق الغير ظاهر
الا بسند

٢ - ولو ان القاضى فى دعوى وضع اليد
غير مختص بالفصل فى صحة المستندات المقدمة
من الطرفين الا ان له الحق فى بحثها للفصل فى
النزاع القائم امامه على وضع اليد ويقرر ما اذا
كان مؤقتاً أو غير مؤقت

٣ - عقد بيع العقار الذى تضمن نصا يقول
« يلتزم البائع باعتباره مالكا للعقار ان يحافظ على
الطرق التى تحدد العقار وابقاها كما هى اى كطرق
خصوصية مفتوحة للمرور للجميع عليها حق ارتفاق
المذكور لمصلحة العقار » ينشأ حق مرور للعقار
وليس أى حق ارتفاق آخر .

فاذا انشأ فى هذا الطريق ممر galerie مغطى
يصل بين عقارين قائمين على جهته ولم يعق حركة
المرور فيه فلا تقبل دعوى وضع اليد التى يرفعها
المشتري يطلب فيها اعادة الطريق الى حالته الاولى
رياسة السيوفو

(مجلة للتشريع والاحكام المختلطة السنة السابعة عدد
١٥ ص ٣٥٦)

٤٥

٣ ابريل سنة ١٩٢٩

- حراسة بين وطنيين . اجنبى ليس داخل فى
الخصومة . المحاكم المختلطة . اختصاص .

القاعدة القانونية

مجرد وجود دائن اجنبى ليس داخلا فى
الخصومة ولا يحتمل أن يظهر له صالح فى اثباتها
لا يصح أن يوضع محل اعتبار لتقرير اختصاص
المحكمة المختلطة بنظر دعوى حراسة مرفوعة من
دائن وطنى لاحد المستحقين ضد الوقف .

فان هذه الحالة تختلف عن حالة وجود
تسجيل للدائن اجنبى على عقار فان المحكمة المختلطة
تختص لمجرد وجود هذا التسجيل
رياسة فافتك

(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الحادية
والاربعين العدد ١٤ ص ٣٢٦)

٤٦

٣ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ - دائن عادى . مال المدين . دعوى
حراسة . عدم جواز . استثناء . حالة
٢ - حق الحبس . طبيعته . نتائج . حالة

القاعدة القانونية :

١ - فى غير الحالة التى يكون فيها المدين
ناظراً للوقف ومستحقاً فيه وليس لديه مالا حرا
آخر يضمن تنفيذ التزاماته فليس للدائن العادى -
حتى ولو كان بيده سنداً تنفيذياً - الحق فى وضع
مال مدينه تحت الحراسة القضائية .

٤٨

٩ ابريل سنة ١٩٢٩

١ — عقار . بيعه بطريق التواطؤ . بيعه مرة ثانية . دعوى بطلان التصرفات رفعها .

٢ — عقار . بيعه بطريق التواطؤ . بيعه مرة ثانية . حق الدائن قبل المشتري الاول

القاعدة القانونية

١ — اذا بيع عقار بطريق التواطؤ بين المدين والمشتري ثم بيع من هذا الاخير مرة أخرى فعلى الدائن الذى يطلب بطلان هذا البيع لحصوله اضراراً به ألا يقصر طلباته ضد المشتري الاول بل يجب عليه ان يوجه الدعوى ضد المشتري الثانى والا كانت غير مقبولة

٢ — يجوز للدائن — فى الحالة السابقة — اذا لم يرد توجيه دعوى البطلان ضد المشتري الثانى او اخفق فيها . ان يطالب المشتري الاول — شريك المدين فى التواطؤ — بتعويضه عما لحقه من الاضرار من جراء هذا التواطؤ .
(رئاسة المسيو باييرا . مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المذكورة عدد ١٤ ص ٢٤٤)

٤٩

٩ ابريل سنة ١٩٢٩

دان . ايقاف المدين لعقاره . ضرر مباشر . أثر مباشر . شك . دعوى بطلان التصرفات . عدم جواز . اغتناء الوقف . دعوى de in rem verso

القاعدة القانونية

لا يجوز رفع الدعوى البوليسية لابطال

لأن الحراسة اجراء وضع اصلا لحماية الحقوق العينية

٢ — حق الحبس هو حق شخصى وليس حقاً عينياً يتضمن حق التبع فوكيل المالك الذى يدعى انه اضاع بالقوة حق حبسه للعقار وفاء لمصاريف تحسينات صرفها عليه ولم يطالب باعادة وضع يده عليه باحدى دعاوى اليد ليس الا دائناً عادياً بسيطاً رئاسة فافتك .

(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة و العدد المتقدمين ص ٢٤١)

٤٧

٤ ابريل سنة ١٩٢٩

حجز ما للمدين لدى الغير . مقاصه سابقه . حالة .

القاعدة القانونية

اذا استجقت بقوة القانون غرامة لصاحب العمل على المقاول لتأخيره فى تنجيز العمل فى الميعاد المتفق عليه وأوقع صاحب العمل حجزاً على ما للمقاول تحت يده بقدر ما يكفى لوفاء قيمة الغرامة فليس لدائن المقاول الذى اوقع حجزاً تحت يد صاحب العمل بعد ذلك ان يدعى — طبقاً للمادتين ٢٥٨ و ٢٦٣ مدنى — ان حجز صاحب العمل تحت يده لم يقض بتثبته الا بعد توقيع حجز المقاول .

ويكون صاحب العمل محقاً فى تقريره بأن ذمته ليست مشغولة بشئ للمقاول

رئاسة المسيو فو
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة والمددين المتقدمين ص ٢٤٢)

يكن لدى الدائن وسيلة أخرى للحصول على دينه بسبب اعسار المدين فيلتزم الوقف بدفع مبلغ الدين من طريق دعوى *de in rem verso*

رياسة السيرو بافيرا
(مجموعة التشريع والاحكام المختاطة السنة والعدد
السابقين ص ٣٤٥)

ايقاف المدين لعقاره اذا لم يثبت بشكل لا يحتمل الشك ان هذا الايقاف كان هو السبب المباشر لاعسار المدين والاضرار بالدائن .

الا انه اذا كان الوقف قد استفاد من الاعمال التي قام بها الدائن في العقار الموقوف ولم

قضاء المحاكم الأجنبية

باجرائه الى أحد اعضائه يعاقب عليها ما دام الشاهد لم يعلن رغبته في النكول عن شهادته الى ختام الاجراءات

(دالوز سنة ١٩٢٩ ص ٧١ قسم اول)
D. 1929. T. 71

(تعليق) ولو أن الشهود الذين يسمعون اثناء التحقيق يحلفون اليمين الا أن القضاء والفقهاء بفرنسا قررا - اخذاً بتقاليد فرنسا في قانونها القديم - أن الشهادة الكاذبة التي تؤدي اثناء التحقيق لا يعاقب عليها وذلك لأن المادتين ٣٦١ و ٣٦٢ استعملتا عبارة *accusé et prevenu* وأنه لا يقع تحت طائلة المادتين المذكورتين غير الذين يشهدون أمام القضاء

٥١

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

بيع . عدم مطابقة المستلم للمشتري . دعوى المطالبة بانقاص الثمن . التصرف في المبيع . عدم قبول الدعوى

القاعدة القانونية

ليس للبائع الذي يدعى أن الشيء الذي

٥٠

محكمة النقض والابرام الفرنسية

الدائرة الجنائية

١٩ مايو سنة ١٩٢٨

شهادة الزور . جهة قضائية . تحقيق . تحقيق
تكميلي امام قاض منتدب . عبارات
كاذبة . عدم سحبها

القاعدة القانونية

ان المادة (٣٦٢) التي تنص بمعاقة شاهد الزور لا تشترط أن تؤدي الشهادة المؤخذ عليها في الجلسة بل يكفي لتوافر أركان الجريمة أن تؤدي الشهادة ضد متهم أو لصالحه (في المسائل الجنائية) أمام جهة قضائية

Jurisdiction de Jugement

سواء حصل ذلك بالجلسة نفسها أو اثناء تحقيق امرت باجرائه تلك الجهة القضائية الطرق القانونية

وبناء على ذلك فالشهادة الكاذبة التي تؤدي اثناء تحقيق تكميلي عمدت محكمة لاستئناف

فقط بعد تقريرها بانتهاء المرافعة فغياب المتهم
او المستأنف الاختياري في الجلسة التي يتلى فيها
الحكم لا تنفي انه حضوري

وعلى ذلك فيعاد الطعن بطريق النقض
والابرام في مثل هذا الحكم يبدأ من يوم النطق به
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد ٢٢ ص ٣٣٤)

٥٤

محكمة تارن المدنية الابتدائية بفرنسا

١٣ يونيه سنة ١٩٢٩

سقوط الدعوى الجنائية . دعوى مدنية . مخالفة .
أساس الدعوى المدنية

ان الوقائع الموجبة لرفع دعوى بالمطالبة
بتعويض ضرر حصل قد تكون جريمة من
الجرائم التي ينص عليها قانون العقوبات بنصوصه
كما انها في الوقت نفسه تستند الى نص خاص
في القانون المدني مستقل تمام الاستقلال عن
النص الوارد في القانون الجنائي

فاذا ارتكب شخص مخالفة للوائح من
اللوائح وكان ظاهراً أنه قد أخل بأبسط مبادئ
الحيلة العادية فان المخالفة التي ارتكبها تتولد منها
في الوقت نفسه شبه جنحة مدنية

وفي هذه الحالة تتركز الدعوى المدنية على
اساسين : المخالفة المنصوص عنها في اللوائح ونص
القانون المدني (١٣٨٢ مدني) وعلى ذلك فلا
يسقط الحق في رفع الدعوى المدنية إلا بمضي
ثلاثين سنة

(مجلة دالوز الاسبوعية تمرة ٢٨ ص ٤٢٤)

استلمه ليس مطابقاً لما كان يجب تسليمه ان يرفع
دعوى ضد البائع بطالب انقاص الثمن المتفق عليه
اذا كان قد باع بدوره الشيء وسله الى مشتر آخر
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد ٢٨ ص ٤١١)

٥٢

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٤ يوليه سنة ١٩٢٩

١ - اختصاص في المسائل الجنائية . شاهد .
ادخاله كمتهم . شروط ذلك
٢ - دعوى مدنية . ادعاء متهم بحق مدني .
ضد متهم آخر .

القاعدة القانونية

١ - لا يمكن الحكم من المحاكم الجنائية على
متهم ما لم يقدم اليها على مقتضى الاصول والقواعد
ويعلن كمتهم او يقبل ان يظهر امامها بهذه الصفة
فالشخص الذي اعلن كشاهد امام محكمة
بوليس جزئية لا يمكن ان يرى نفسه من غير
اختياره متلبساً بدور متهم .

٢ - ليس في القانون نص يحرم على متهم
ان يدعي بحقوق مدنية ضد متهم آخر معه في
القضية .

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد ٢٩ ص ٤٢٩)

٥٣

محكمة النقض والابرام الفرنسية

الدائرة الجنائية

٢ مايو سنة ١٩٢٩

حكم غيابي . انتهاء المرافعة . تأجيل النطق بالحكم
غياب المتهم في جلسة تلاوة الحكم . حكم
حضورى : فيعاد النقض .

اذا اجابت المحكمة القضائية للنطق بالحكم

العدد الاول	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	صاحب البحث	الابحاث
١	الاستاذ مرقص فهمي بك	بحث في مسئولية المحامي في الجلسة
رقم	التاريخ	الاحكام
		(١) قضاء محكمة النقض والابرار
١	٤٣	٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مراقبة . شروطها . القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣
٢	٤٤	٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ١ - عيب في الاستدلال . أثره في الحكم .
		٢ - مراقبة . حكم البراءة . قرار بأت لا وجه لاقامة الدعوى
٣	٤٦	١٣ » » محام . محكمة جنائيات . متهم بمجنحة . عدم ضرورة تمثيله بمحام
٤	٤٧	٢٠ » » اصابة . عجز عن الأشغال الخصوصية . عدم ضرورة بيان المدة . المادة ٢٠٦ ع
٥	٤٨	٣ يناير سنة ١٩٢٩ طلب تعيين خبير . اغفال الفصل فيه . اخلال بحق الدفاع
٦	٤٩	٢٤ » » حيازة . اختلاس . وضع اليد
٧	٥٠	» » » مواد مخدرة . الوساطة في بيعها . عقاب .
٨	٥٠	١٦ مايو سنة ١٩٢٩ تحريض . أركانه
٩	٥١	٦ يونيه سنة ١٩٢٩ دفاع . اخلال بحقه . محكمة الجنائيات تغيير الوصف
١٠	٢٥	١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ١ - استئناف . محاكم جنح . تهمة . عدم سؤال المتهم عنها . اضراب المتهم ومحاميه عن الدفاع . لا بطلان
		٢ - قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . جنائية . عاهة مستديعة . محاكم الجنح . اختصاص . عدم بطلان

العدد الاول	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٢) قضاء محكمة استئناف مصر
١١	٢٤ ابريل سنة ١٩٢٩	استرداد عقارى . الحكم به مقابل دفع الثمن . عدم سداد الثمن . انذار . جواز طلب الحكم بسقوط الحق فى الاسترداد
١٢	٢٧ مايو سنة ١٩٢٩	مسئولية . اجراءات تعسفية . لجنة الخبراء . رفض طلب خير .
١٣	٢٨ » »	قوائد . تاريخ استحقاقها . نص السند .
١٤	» » »	مستخدم فى جمعية المساعى المشكورة . وفاته . حق ورثته فى طلب المكافأة . أساس تقديرها .
١٥	» » »	قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى . اثره أمام المحاكم المدنية بالنسبة للمتهم
١٦	» » »	وكالة . صيغة التوكيل . اعفاء من تقديم الحساب . لا يكون إلا بنص صريح
١٧	٣٠ مايو سنة ١٩٢٩	١ - شرط جزائى . سوء نية المتعهد . جواز الحكم بتعويضات أكثر من المتفق عليه .
١٨	١٧ يونيه ١٩٢٩	٢ - بيع . تقصير البائع . عدم امكان الفسخ . وقف . ناظر . الزامه بأجر المثل . متى يكون
١٩	٢٠ » »	استئناف . أمر تقدير . المعارضة أمام أودة المشورة . عدم جواز استئنافه .
٢٠	٢٤ » »	يمين متممة . الحكم بتوجيهها . حكم قطعى
٢١	» » »	حكم غيابى استئنافى . عدم تنفيذه فى الستة شهور التالية لصدوره . عدم سقوط .
٢٢	٢٥ » »	نفاذ معجل . مادة ٣٦٣ مرافعات . جواز الاستئناف
٢٣	» » »	دين . اعتراف بجزء منه . الجزء الباقي منه أقل من النصاب . استئنافه . بحث السند .

العدد الاول	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
٢٤	٢٥ يونيه ١٩٢٩	تابع قضاء محكمة استئناف مصر تسجيل تنبيه نزع الملكية . سقوطه . تمسك المدين بذلك . عدم جواز .
٢٥	٢٦ » »	اجارة . تحديد مقدار المنزرع بقانون . تخفيض (٣) قضاء محكمة استئناف أسيوط
٢٦	٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩	حراسة . دعوى موضوعية . اختصاص محكمة الموضوع دون قاضى الأمور المستعجلة .
٢٧	٣ يونيه ١٩٢٩	(٤) قضاء محاكم الجنايات تزوير . ورقة رسمية . عقد زواج . سن الزوجة
٢٨	٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩	تزوير فى أوراق رسمية . تغيير السن فى عقد الزواج . قوة العقد فى الاثبات .
٢٩	٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٩	وقاع انثى بغير رضاها . هتك عرض . التفريق بينهما (٥) قضاء المحاكم الكلية
٣٠	٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩	اختصاص المحاكم الأهلية . عوائد الملك . لجنة العوايد . لجنة المراجعة . اختصاصها . تجاوز اختصاصها .
٣١	٢٤ ابريل ١٩٢٩	١ - ملكية . تسجيل . أثره . - ٢ - وارث . تصرفاته . كالمورث حكما واعتباراً . عقد مسجل . تفضيله .
٣٢	٧ مايو ١٩٢٩	١ - وصية . اخفاؤها . طلب الحكم بتعويض . جواز ٢ - وكالة . تنحى الوكيل لتعطيل الدعوى . عدم قبول ذلك منه
٣٣	٢٩ » »	حكم محكمين . دعوى بطلانه . جواز . أثرها . ايقاف تنفيذ الحكم
٣٤	٢٣ » »	١ - دين قابل للتحويل . أوجه الدفع الجائزة ضد الدائن عدم جوازها ضد المحتال - ٢ - دين قابل للتحويل . تعارض مصلحة المدين والمحتال التفضيل بينهما

العدد الاول	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٣٥	١١ اغسطس ١٩٢٩	قانون المتشردين والمشتبه فيهم . انذار المشبوه . مدة سريان أثره . ثلاث سنوات . كانذار المتشرد
٣٦	١٨ يونيه سنة ١٩٢٩	١ - محاماة . أتعاب . تقادم . المادة ٢٠٩ مدني . مبدأ التقادم . انتهاء التوكيل - ٢ - المادة ٢٠٩ مدني . ديون جديدة . معناها
٣٧	» » »	تركة . يعيها في حياة المورث . هبة مقرونة بشرط لمصلحة شخص آخر . جواز .
٣٨	٢٦ يونيه سنة ١٩٢٩	مسئولية أب . عن أعمال ابنه . القانون الفرنسي . القانون المصري . مسؤولية مطلقة
٣٩	٢ يوليه سنة ١٩٢٩	مزداد . رسوه على الدائن المباشر للاجراءات . مقاصه . أحوالها .
		(٦) امضاء المحاكم المختلطة
٤٠	٢١ مارس سنة ١٩٢٩	١ - دين مدني بين وطنيين . حوالة . قبول المدين . قاعدة عامة - ٢ - دين بين وطنيين . حوالة الى وطني . نزاع . اختصاص المحاكم المختلطة . القانون الواجب تطبيقه
		٣ - دين تجاري حوالة . قبول المدين . القانون المختلط . القانون الأهلي . فرق
٤١	٢٨ » »	١ - بطريك . علاج . اليونان . العرف . المجانية . مصر : شك . تقدير - ٢ - طيب . اتعابه . اثبات
٤٢	٢٩ » »	حرب . أعمال السلطة العسكرية . السلطة القضائية . رقابة حدودها . حاله
٤٣	١٠ ابريل سنة ١٩٢٩	١ - وكيل . مبالغ استلمها . فوائد . تقادم . بدء سريانها - ٢ - وكالة . انتهاؤها . التزامات الوكيل . تعديل . شروطه .
٤٤	١١ » »	حق ارتفاق غير ظاهر . اثبات . حق مرور . دعوى يد . حاله .
٤٥	٣ » »	حراسة بين وطنيين . أجنبي . ليس داخل في الخصومة . المحاكم المختلطة . اختصاص .

العدد الاول	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم المختلطة
٤٦	١٠٨ ٣ ابريل سنة ١٩٢٩	دائن عادى . مال المدين . دعوى حراسة . عدم جواز : استثناء . حاله . حق الحبس . طبيعته . نتائج . حاله . حجز ما للمدين لدى الغير . مقاصة سابقة . حالة .
٤٧	١٠٩ ٤ » »	عقار . بيعه . بطريق التواطؤ . بيعه مرة ثانية . دعوى بطلان التصرفات . رفعها . عقار . بيعه بطريق التواطؤ . بيعه مرة ثانية . حق الدائن قبل المشتري الأول .
٤٨	١٠٩ ٩ » »	دائن . ايقاف المدين لعقاره . ضرر مباشر . أثر مباشر . شك . دعوى بطلان التصرفات . عدم جواز اغتناء الوقف دعوى de in rem verso .
		(٧) قضاء المحاكم الاجنبية
٥٠	١١٠ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨	شهادة الزور . جهة قضائية . تحقيق . تحقيق تكميلي أمام قاض متدب : عبارات كاذبة . عدم سحبها .
٥١	١١٠ ٤ يولييه سنة ١٩٢٩	اختصاص في المسائل الجنائية . شاهد . ادخاله كتهم . شروط ذلك . دعوى مدنية . ادعاء متهم بحق مدنى . ضد متهم آخر
٥٢	١١١ ٢ مايو سنة ١٩٢٩	حكم غيابي . انتهاء المرافعة . تأجيل النطق بالحكم . غياب المتهم في جلسة تلاوة الحكم . حكم حضوري . ميعاد النقض بيع . عدم مطابقة المستلم للمشتري . دعوى المطالبة بانقاص الثمن . التصرف في المبيع . عدم قبول الدعوى .
٥٣	١١١ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٩	سقوط الدعوى الجنائية . دعوى مدنية . مخالفة . أساس الدعوى المدنية .
٥٤	١١١ ١٣ » »	

الحياة

مجلة قضائية

نصف ساعة للحامية الأهلية

La vertu des paroles ne dépend pas du mouvement des lèvres, ni des syllabes prononcées, mais bien du cœur qui envoie ces syllabes à la bouche.

(Goethe)

السنة العاشرة

العدد الثاني

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

شارع الحايج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٢٠ - ٥٦ مدينة

٥٥٥٥٥٥

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

المطبعة العصرية

البارنطون لاينز بيشيركاه

سازمان

فتبنا هذا العدد بحثين أحدهما في (تقرير الزيادة بالعشر بعد رسو المزاد) لحضرة الأستاذ مصطفى بك رشدي القاضي بالمحاكم الأهلية وثانيهما في « حق المطالبة بالريع ومدة سقوطه » لحضرة الأستاذ زكي سعيد البدرمانى المحامى
ونشرنا فى أثرهما الأحكام التالية

22

- | | |
|----|--------------------------------------|
| ١٠ | أحكام صادرة من محكمة النقض والابرام |
| ٢ | حكمين صادرين من المجلس الحسبي العالي |
| ١٠ | أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر |
| ٨ | أحكام صادرة من محكمة استئناف أسيوط |
| ١٥ | حكما صادرا من المحاكم الكلية |
| ١٠ | أحكام صادرة من المحاكم المختلطة |
| ٥ | أحكام صادرة من المحاكم الاجنبية |
| ٦٠ | ستين حكما لا غير |

وختمناه يبحث لحضرة الاستاذ الفاضل طه بك السيد بأقلام قضايا الحكومة . موضوعه
(طرق اصلاح نظام التحضير وتعميمه امام عموم النضاء الاهلى) ونشر بقية هذا
البحث في العدد الثالث

لجنة التحرير

محمد صبری ابو علم محمد علی رشتی

تقرير الزيادة بالعشر بعد رسو المزاد

عدم وجود مشتر مزايّد بعد تقرير هذه الزيادة سواء كان مقرر الزيادة أو غيره .
ضرورة إيجاد نص قانوني في هذه الحالة بإيقاع البيع لمقرر الزيادة . رأى المحاكم في ذلك

نصت المادة ٥٧٨ مرافعات أهلي (٦٦٠ مختلط) على انه يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع ان يقرر في قلم كتاب المحكمة انه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به — ونصت المادة ٥٧٩ مرافعات وما بعدها على الاجراءات التي تتخذ من نشر وخلافه لاجراء البيع بعد تقرير الزيادة وحصول المزايدة وإيقاع البيع .

وقد يتفق أحيانا عدم حضور مزايدين يوم البيع بعد رسو المزاد الأول والتقرير بزيادة العشر حتى ولا مقرر الزيادة . فماذا يكون مركز هذا الأخير في هذه الحالة وهل يمكن اعتباره مشتر يا والحكم بإيقاع البيع له رغم عدم حضوره .

لقد نصت المادة ٥٧٣ مرافعات أهلي (٦٥٢ مدني مختلط) على انه اذا لم يحضر مزايّدون في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء حسب ما هو مقرر بالمادة ٦١٧ مرافعات وما بعدها وهو بتنقيص

جزء من الثمن وتأخير البيع لميعاد آخر . وهذه المادة خاصة بإجراءات البيع قبل رسو المزاد الاول ولكن ماذا يكون الحال اذا حصل ذلك بعد التقرير بزيادة العشر .

لقد عني الشارع الفرنسي بذلك فوضع نصا خاصا اذ قرر في المادة ٧١٠ مرافعات انه اذا لم يتقدم مزايدون للمشتري بعد زيادة العشر يوقع البيع للمزايد شخصا فاذا لم يف بتعهداته عن دفع باقى الثمن عد مزايدها منهورا وأعيد البيع على ذمته وألزم بفرق الثمن .

ولا يوجد مثل هذا النص في القانون المصرى . وقد حصل بسبب ذلك ان رأت بعض المحاكم عند عدم حضور مزايدين في هذه الحالة تأجيل البيع مع تنقيص الخمس طبقا للمادة ٥٧٣ م الخاصة بمحالة البيع قبل رسو المزاد . واذا لم يحضر مزايدون في الجلسات التالية تستمر المحكمة في التأجيل مع تنقيص الثمن حتى تجد مشتريا فتحكم برسو المزاد عليه . وقد حصل في كثير من القضايا ان رسا المزاد بعد التقرير بزيادة العشر بثمان أقل من ثمن المبيع الاول قبل التقرير بالزيادة .

ومن رأيي انه لا يمكن التسليم بهذا المبدأ لمخالفته للذوق السليم ولروح القانون . وانه وان لم يوجد نص صريح في القانون المصرى في هذه الحالة الا انه يمكن ان يستنتج من بعض مواد القانون ما يساعد على اعتبار مقرر الزيادة عند عدم حضوره يوم البيع وعدم حضور مزايدين غيره مشتريا وإيقاع البيع له بثمان مرمى المزاد الأول مضافا اليه الزيادة التي قررها ذلك لان المادة ٥٧٨ مرافعات أهلى (٦٦٠ مختلط) جاء بها ما يأتى —

« يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع ان يقرر في قلم كتاب المحكمة »
« انه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به الى آخره »

وهذا نص صريح في قبول مقرر الزيادة المشتري بالثمان المذكور فلا معنى بعد هذا لتأجيل البيع في اليوم المحدد لذلك وتنقيص الثمن وما على القاضى الا أن يقر هذا القبول ويحكم بإيقاع البيع خصوصا ولا يمكن التسليم بأن القانون يجيز تقرير الزيادة بالعشر ويوجب إعادة الاجراءات والبيع ولا يلزم مقرر الزيادة بالشراء في حالة عدم وجود من يقبل الشراء غيره بأكثر من الثمن الذى قبل به الشراء وعدم حضوره بنفسه وطالبه إيقاع البيع له في هذه الحالة .

على انه لو سلم بالنظرية القائلة بتنقيص الثمن وتأخير البيع لكان في ذلك اعطاء المدين سلاحا يحارب به دائئه اذ يمكنه ان يسخر غيره للتقرير بالزيادة لمجرد المطلب مادام ان اجراءات إعادة البيع قد تطول في حالة عدم وجود مزايدين أو لاسباب أخرى قد يوجد لها المدين أو من له صلة به .

وبناء على ما تقدم فاذا جاء يوم البيع ولم يحضر راغب للشراء سواء أ كان مقرر الزيادة أو غيره فلا يصح تنقيص الخمس بل يجب على القاضى ان يقضى بإيقاع البيع لمقرر الزيادة بالثمان الذى قبل به الشراء في تقريره سواء حضر بالجلسة وطلب الحكم بإيقاع البيع أو لم يحضر . فاذا

قصر بعد ذلك وهو معتبر انه مشتر عن اداء الالتزامات المفروضة عليه كدفع الثمن في ميعاده يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن .

على انى ارى على كل حال انه مع رأى بتأييد هذا المبدأ فانه من الضرورى النص على ذلك قانونا منعاً لكل لبس حتى لا تقع فى هذه النتيجة السيئة وهى رسو المزاد بعد التقرير بزيادة العشر بثمان أقل من ثمن المبيع الاول قبل تقرير الزيادة . ولقد رأى الشارع الفرنسى مع اتفاق نصوصه فيما يختص باعادة البيع مع نصوص القانون المصرى ان يضع نصا خاصا لذلك .

هذا ولان بعض القضاة يسير على نظرية تنقيص الخمس وتأجيل البيع فى كل الاحوال فانى سأعرض هذا البحث على لجنة المراقبة لتقول كلمتها وأرجو حضرات زملائى من رجال القانون ان يبدوا ما يرونه من الملاحظات فى ذلك استيفاء للبحث واتماما للفائدة والله الموفق الى سواء السبيل

مصطفى رشدى

مفتش لجنة المراقبة

هى المطالبة بالريع ومدة سقوط

نمبر

كثيراً ما تتلو دعوى الملكية دعوى أخرى يطالب فيها المحكوم لصالحه فى دعوى الملكية بالريع عن مدة تمتع خصمه بالعقار ويندر أن تخلو دعوى الريع هذه من أن يتمسك المدعى فيها بتملكه الريع إما لاستيلائه عليه بحسن نية أو لمضى خمس سنوات أو لمضى خمس عشرة سنة ولقد صدرت أحكام مقررلة لمبادئ مختلفة فضلاً عن خلو القانون المصرى من نص صريح بمنح الثمار لواضع اليد حسن النية كما هو الحال فى القانون الفرنسى ولذلك رأيت أن أبسط هذا بوضوح مع إيجاز

النصوص :

والنصوص القانونية المتعلقة بالموضوع هى :

١ - مادة ٥٤٩ مدنى فرنسى :

« لا يملك واضع اليد الثمار الا في حالة وضع يده بحسن نية : أما في الحالة العكسية فيلزم برد الحاصلات مع الشيء الى المالك الذي يسترده »

٢ - مادة ٥٥٠ مدني فرنسي :

« ويكون واضع اليد حسن النية اذا وضع يده بصفة مالك وبمقد ناقل للملكية يجهل عيوبه وبمجرد أن يعلم بتلك العيوب يصبح سيء النية »

هاتان المادتان لا مقابل لهما في القانون المصري ومع ذلك فلدينا مادتا ١٤٥ و ١٤٦ تقرران مبادئ عامة وهاك نصهما :

٣ - مادة ١٤٣ - ٢٠٦ - ١٣٧٦ مدني :

« من أخذ شيئاً بغير استحقاق وجب عليه رده »

٤ - مادة ١٤٦ - ٢٠٧ - ١٣٧٨ مدني :

« فاذا أخذ ذلك الشيء مع علمه بعدم استحقاقه له *mauvaise foi* كان مسؤولاً عن فقدته وملزماً بفوائده وريعه »

٥ - مادة ٢١١ - ٢٧٥ - ٢٢٧٧ مدني :

المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة يسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات هلالية

ونرى الكلام أولاً على تملك واضع اليد حسن النية الثمار بمجرد جنيتها وثانياً على تملك المغتصب أي واضع اليد بسوء نية الريع بمضي المدة

القسم الأول - تملك الثمار بجنيتها

أصل المبرأ

قرر القانون الفرنسي هذا المبدأ أخذاً عن القانون الروماني ولقد أشار القانون المصري في مادة ١٤٦ - ٢٠٧ الى هذا المبدأ اشارة مقتضبة ولكنها لا تخلو من بعض الفائدة

القانون الروماني - جنى الثمار *Fructuum perceptio* هو طريق طبيعي للتملك طبقاً للقانون الروماني وكان لفظ الثمار ينصرف الى كل ما ينتجه الشيء كاللبن والتاج والصوف والشعر في

الحيوان والفاكهة والحاصلات في الاطيان وكذلك أجور الأملاك وفوائد النقود أى استغلالها بالاتجار والقاعدة في القانون الرومانى أن واضع اليد بحسن نية *Bona fide possesseur* لا يملك ثمار الشيء محل وضع يده الا اذا جنى تلك الثمار واستهلكها أما قبل ذلك فالثمار للمالك الشيء باعتبارها من ملحقاته وواضع اليد بحسن نية في القانون الرومانى هو ذلك الشخص الذى آل اليه الشيء بطريقة يعتد فيها أنه تخوله حقاً على هذا الشيء وبعبارة أخرى هو من تلقى ملكية الشيء من شخص يعتقد فيه أنه المالك الذى فى مقدوره أن ينقل الملكية اليه بطريق قانونى *ex justa Causa*

أما اذا وضع اليد بسوء نية *mala fide possesseur* فكان عليه أن يعرض المالك عن جميع الثمار سواء التى جناها أو التى لم تجن من وقت اقتران وضع يده بسوء النية (راجع ما تقدم فى ملفيل ص ٢٤٣ و ٢٤٤ والمراجع التى بها)

القانون الفرنسى — أخذ القانون المدنى الفرنسى بالقاعدة من مادتي ٥٤٩ و ٥٥٠ وهاك موجز الاسباب التى جعلت المشرع الفرنسى يأخذ بتلك القاعدة وينص عليها بصراحة :

١ — الثمرة طبقاً للقاعدة العامة المعروفة فى المادتين ٥٤٦ و ٥٤٧ مدنى فرنسى والمادة ١١ - ٢٨ فقرة ثانية مدنى مصرى تابعة للمعار فهى ملك للمالك العقار ولذا متى وجدت أسباب تضطر المشرع الى الخروج عن هذه القاعدة العامة وجب أن يوضع للاستثناء نص صريح :

٢ — واضع اليد بحسن نية لم يبد من جانبه تقصير يقتضى أن يثقل كاهله برد ثمار لم يستهلكها الا لا اعتقاده بأنها ملكه وكان استهلاكها لها أولاً فأولاً ولذلك لو أزمناه برد كل الثمار متجمدة لعجز

٣ — المهمال أولى بتحمل نتائج اهماله وصاحب العقار الذى فرط فى ملكه ويمكن الغير من التصرف فيه هو المهمل ولا يصح اضرار واضع اليد باهماله ولا أقل من أن تترك الثمرة لمن احتفظ الشيء واعتنى به

الفرو بين القانونيين — نص القانون الفرنسى على المبدأ واكتفى للتملك بجنى الثمار دون أن يشترط استهلاكها كالقانون الرومانى والسبب صعوبة اثبات استهلاك الثمار وعدمه

للملك شرطان — لقاعدة تملك الثمار شرطان أولهما جنى الثمار وثانيهما حسن نية واضع اليد

الشرط الاول — جنى الثمار — لا حكمة لتملك واضع اليد للثمار التى لم تجن بعد فحرمانه منها لا يسبب له ضرراً جسيماً واهمال المالك لم يصل الى درجة تقفده حقاً على تلك الثمار

ولهذا فواضع اليد يمتلك بالجني الفعلي وهو في هذا عكس المنتفع والمالك الذين يمتلكان ثمة الشيء. يوماً طبقاً للمادة ٥٨٦ م فرنسي رغم أن عبارة هذه المادة جاءت عامة وشاملة لجميع أنواع الثمار (كابتان ١ ص ٩٣٠) وينتج من هذا التفريق أن واضع اليد لو أجر الشيء ثم قضى للمالك بالملكية قبيل استحقاقه الايجار لما استحق له الايجار بنسبة المدة ما بين التأجير ورد الشيء بعكس المنتفع والمالك

وهناك وجه آخر للمسألة المتقدمة فإذا فرض أن واضع اليد قبض الايجار مقدماً ثم قضى ضده بالملكية فهل يلزم برد الايجار وهو ثمار مدينه مقبوضة؟

قال أغلب الشراح بفرنسا بوجوب الرد بحجة أن واضع اليد أخطأ في قبضه الثمار مقدماً وأنه لا يعقل أن يكون واضع اليد أكثر خطأ من المنتفع الذي يلزم بالرد (كولان وكابتان ١ ص ٩٣٠)

وقال الأستاذ عبد السلام بك ذهني بعدم الرد لأن واضع اليد طالما كان حسن النية لا يمكن أن ينسب اليه أي خطأ وقانوناً قبض الايجار مقدماً جائز وزاد بأن المنتفع يعلم أجل حقه فيجب أن لا يتجاوزوه خصوصاً وحق الانتفاع شبه نفقة للمنتفع يستحق على قدر الوقت الذي يمضي ولقد نصت المادة ٥٨٦ باستحقاقه يوماً

على انني أرى أن حل المسألة المتقدمة هو أن للمالك حق استلام الشيء بما عليه من ثمار لم تتضح بعد دفع مصاريف العمال وثمان البدور طبقاً للمادة ٥٤٨ م فرنسي تاركاً النزاع على الأجر المدفوعة مقدماً بين من كان واضعاً اليد والمستأجر منه. وهذا النزاع لعللاقة له بالريع أو بالملك الذي استرد ملكه بل هو نزاع على مال مدفوع بدون وجه حق وطبقاً للمادة ١٣٧٨ (١٤٥) ٢٠٦ مصري) يجب رده

هذا هو الواجب قانوناً والمعول به ولا محل لرأي الأستاذ عبد السلام بك دلاً للقول بالزام واضع اليد برد الأجرة التي لم تستحق الى المالك مباشرة

الشرط الثاني - حسن النية - ينحصر حسن النية في خطأ واضع اليد بجهله عيب مستند تملكه بدون تمييز بين ما اذا كان هذا الخطأ خطأ في الوقائع أو خطأ في القانون والوقائع كجهل واضع اليد أن البائع له ليس بمالك وخطأ القانون كالجهل ببطلان عقد الهبة الذي لم يحجر بصفة رسمية مع فارق واحد هو أن الخطأ في الوقائع يعترض دون أن يلزم واضع اليد باقامة الدليل عليه أما الخطأ في القانون فيجب أن يبرهن عليه واضع اليد إذ أن الجهل بالقانون ليس بعذر حتى يمكن افتراضه في واضع اليد بمعنى أن العلم بالقانون هو الاصل وعلى مدعي الجهل به اثبات ادعائه (محكمة تولوز في ٢٧ مايو سنة ١٨٧٨ دالوز الدوري ٧٩ قسم ٢ نمرة ١٤١ وسيري ٨٠ قسم ٢ نمرة ٥ وكابتان ١ ص ٩٣٢)

يستلزم تملك العقار بوضع اليد المدة القصيرة حسن النية ولكن هذا الشرط يختلف عن شرط حسن النية لتمام التملك وهذا الاختلاف يتعلق بأمرين أولهما ماهية السند التملكي وثانيهما وقت حسن النية اللازمين لكل من سببي التملك

ماهية السند التملكي - تتطلب المادة ٥٥٠ اعتقاداً بوجود سبب صحيح *juste titre* وما هذا الاعتقاد سوى عنصر من عناصر حسن النية أما في تملك العقار فالسبب الصحيح هو ركن مستقل ومنفصل عن ركن حسن النية وينتج من هذا أن السند الباطل بطلاناً مطلقاً كمقد الهبة الغير الرسمي يمكن من تملك الثمار طالما جهل الموهوب له أن العقد غير رسمي (حكم محكمة تولوز السابق الإشارة إليه) بعكس الحل في تملك العقار اذ يجب أن لا يكون البطلان مطلقاً بل نسبياً

وينتج أيضاً أن السند التخميني *Titre putatif* أي ذلك العقد الذي لا يوجد الا في مخيلة واضع اليد يكفي لاكتساب الثمار بحسن نية في حين أنه لا يكفي أساساً لتمام التملك العقار بوضع اليد

وفقط في حالة السند التخميني يلزم واضع اليد ببيان الاسباب التي أدت الى اعتقاده بوجود السبب الصحيح بمعنى أن حسن النية مع السبب الصحيح لا يفترضان بعكس الحالة التي يوجد فيها سند صحيح فعلاً لأن من هذه الحالة الأخيرة تطبق المادة ٢٢٦٨ مدني فرنسي ونصها بأن حسن النية يفترض دائماً وان على مدعي سوء النية اثبات ادعائه وذلك لان المادة ٢٢٦٨ جاءت في باب تملك العقار لمضي المدة القصيرة ولقد أسلفنا أن هذا التملك يحتاج لسبب صحيح موجود فعلاً أي أن المادة تنصرف الى حالة وجود السبب الصحيح ولا تشمل حالة السند الخيالي

ويترتب على ذلك أيضاً أن المقصود بالسند ليس وجود ورقة مكتوبة *instrumentum* بل المقصود هو العمل القانوني *negotium* أي سبب وضع اليد بشرط أن يكون هذا السبب في ذاته ناقلاً للتمليك لو لم يكن معيياً كالبيع والهبة بخلاف الاجارة والرهن (ادبري ورد ٢ بند ٢٠٦ حاشية ٣٣ ص ٤١٧ و ٤١٨ طبعة خامسة وبودري وشوفون بند ٣٢١)

وهناك أمر خاص بالقانون المصري ومفترء عن قانون التسجيل الجديد وعن كون عقد البيع غير المسجل لا ينقل الملكية ومن ثم لا يعتبر أساساً صحيحاً لتمام التملك العقار بوضع اليد بالمدة القصيرة فضلاً عن أن وضع اليد بالمدة القصيرة لا يكون للمشتري من المالك بل للمشتري من غير المالك

(١) ومع ذلك فقد فرق الغضاء الفرنسي بين البطلان المطلق المتعلق بالنظام العام وبين غير المتعلق به تقرر أن النوع الاول من البطلان يحرم واضع اليد من الثمار اذ أنه لا يمكن اعطاء أي ميزة لمقد يقرر بطلان نص يتعلق بالنظام العام ولذلك لا تستطيع جمعية دينية غير مصرح بوجودها قانوناً ان تحتفظ بشركات الايمان المتبرع بها اليها بمقود صورية أو من أشخاص مستترين (نقض مدني فرنسي ١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٤ دلاوز الدوري ٦٥ قسم (١) نمرة ١١٦ وروان ٢٤ مايو سنة ١٨٦٥ دلاوز الدوري ٦٥ قسم ٢ نمرة ١٤٦)

ومع هذا كله فواضع اليد بعقد غير مسجل وبحسن نية يملك الثمار بجنيها وفي هذا يختلف عن تملك نفس العقار

حسن النية ووقت وجوده - يجب أن يوجد حسن النية وقت كل جني ثمار *à chaque perception* بعكس الحال في تملك العقار اذ يكفي وجود حسن النية في بدء وضع اليد وينتج من هذا أمران أولهما أنه اذا أمسى واضع اليد سىء النية فيحرم من تملك الثمار ومع ذلك يستمر يملك العقار بالمدة القصيرة (كابتان جزء ١ ص ٩٣٢) وأما الأمر الثاني وهو مترتب على الامر الاول فهو أن لاضم بين مدد وضع اليد كما في حالة التقادم العقارى وكذلك لا يتلقى الخلف حسن النية أو سوتها من الغير بل كل شخص يحاسب عن نية فالوارث سىء النية لا يملك الثمار ولو سبق لمورثه أن تملكها لحسن نية هذا المورث وكذلك الوارث حسن النية يملك الثمار ولو كان مورثه لم يملكها له ونيته

القانون المصري - قلنا بعدم وجود نص صريح يقابل المادتين ٥٤٩ و ٥٥٠ م فرنسي ولكن القضاء المصري أخذ بقاعدة تملك واضع اليد حسن النية للثمار مستندا في ذلك على ما يستفاد من نص المادتين ١٤٥ - ٢٠٦ - ١٤٦ - ٢٠٧ - وتنصرف المادة ١٤٥ الى نقص الشيء فلقد قررت بأن من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده أما المادة ١٤٦ فتصرف الى ثمة نفس الشيء ويستفاد منها بالدليل العكس *à Contrario* أن من أخذ شيئا مع اعتقاد استحقاقه له لا يكون مسئولاً عن ريعه . لذلك قال رجال الفقه المصريون بهذه القاعدة (الهلال بك ص ٢١٧ بند ٣٦٨ وملكية مرسى بك النظامى ص ١٠٦ وأقوال زهني بك ص ٦١٥)

ولقد سار القضاء المصري على وتيرة واحدة محترماً هذا الرأي وانا نكتفي بالاحكام الآتية :
١ - واضع اليد على عقار الغير بنية سليمة لا يلزم برد ريعها اذا حكم لذلك الغير بملكية (محكمة مصر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٤ بمجلة الحقوق س ٩ ص ١٨٩)

٢ - حكم مثل السابق (استئناف مصر الاهلية في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٠ والحقوق س ١٥ ص ١٩٣ وجمال ١ نمرة ٢٠٤٦)

٣ - ان كانت نية واضع اليد نية مالك فلا يسأل عن الريع ويستدل عن هذه النية بظروف واضع اليد (استئناف مصر الاهلية في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ والحقوق س ١٨ ص ١١٥ وجمال نمرة ٢٠٤٧)

٤ - واضع اليد بسلامة نية وحسن اعتقاد في ملكيته للميزن لا يلزم برد ريعها (بنى سويف في ١١ اكتوبر سنة ١٨٩٩ الحقوق س ١٤ ص ٥٧٩ وجمال نمرة ٢٤٠٥)

٥ - ومثل السابق حكم الاستئناف في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ الحقوق من ١٨ ص ١٧٩ وقنا الجزئية في ٢١ ابريل سنة ٩٠٢ المجموعة الرسمية من ٤ عدد ٣١ ص ٧٨ والفهرست العشري الأولى واستئناف ٢١ فبراير سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية من ١٢ عدد ٧٠ ص ١٣٠ ومصر في ٩ ديسمبر سنة ٩١٥ الحقوق من ٣١ ص ٢٧٨ وجمال ٢ نمرة ١٠٥٢ واستئناف ٩ مايو سنة ٩٢٢ المحاماة من ٣ عدد ١١ ص ٢٧ وطنطا ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ الحقوق من ٢٩ ص ١٣٢)

٦ - وضع يد الورثة على العقار الموقوف باعتقاد انه مملوك لمورثهم يمنع من مطالبتهم بالريع على المدة السابقة على تكليفهم بدفعه (محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٧ المحاماه من ٨ ص ١٧٨ نمرة ١٣١)

٧ - مسلم قانونا ان واضع اليد على عين بحسن نية يمتلك مايجنيه من الثمرات وان حسن النية هو الاصل ما لم يقدّم الدليل على العكس ومجرد الانذار لو اضع اليد ضد المالك الحقيقي لا يكفي لتوفر سوء النية (محكمة استئناف مصر الاهلية في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ المحاماة من ٨ ص ٧٨٤ نمرة ٤٧٧)

كذلك الاحكام المختلطة كثيرة في هذا الصدد ونكتفي بالاشارة الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٣ المجلة المختلطة من ٥ ص ٢٠٢ و ٣٠ مايو سنة ١٨٩٠ المجلة المختلطة من ٧ ص ٣١ و ٢٠ مايو سنة ١٨٩٧ المجلة المختلطة من ٩ ص ٣٤٩ و ٢٤ مارس سنة ١٩٠٤ المجلة المختلطة من ١٦ ص ١٧١)

وقد جاء في حكم استئناف مختلط تاريخه ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٨ ومنشور بالمجلة المختلطة من ٢١ ص ٨٢ ان واضع اليد بحسن نية يمتلك الثمار ولا يمكن أن يعتبر مسئولا عنها بسبب بطلان عقد تملكه وانه بمجرد رفع الدعوى يصبح واضع اليد سيء النية

كذلك قضى بأن سوء النية اذ لم يثبت فلا يجب رد الثمار الا من تاريخ رفع الدعوى (استئناف مختلط ٣ يونيه سنة ١٩١٩ المجلة المختلطة من ٢١ ص ٣٧٤)

وقضى أيضا بأنه خلافاً للتقادم العقاري المكسب للملكية والذي يتطلب سبباً صحيحاً مستقلاً عن حسن النية فان السند الخيالي Titre putatif يكفي لتملك الثمار كما في حالة الشخص الذي عند استلامه للقدر المبيع له أعطى مقداراً من الأرض أزيد مما له بسبب خطأ في المقاس ولذلك فلا يلزم هذا الشخص برد ثمار القدر الزائد متى عجز مالك هذا القدر الزائد عن اثبات علم واضع اليد بحقيقة مقدار الاطيان المسلمة له (استئناف مختلط في ٢٦ يونيه سنة ١٩١٠ المجلة المختلطة من ٢٢

(ص ٣٨٢) وقضى أيضا بأن واضع اليد بحسن نية يملك الثمار حتى رفع الدعوى عليه (استئناف مختلط في ٢٦ يونيه سنة ١٩١٠ المجلة المختلطة س ٢٢ ص ٣٧٢)

فمن هذه الأحكام وغيرها كثير يتضح أن القضاء المصري أخذ بقاعدة تملك الثمار بالجنى مستنداً الى المادة ١٤٦ - ٢٠٧ مستأنساً بالفقه والقضاء الفرنسيين عند تطبيقهما وشرحهما للمادتين ٥٥٠ و ٥٤٩ من القانون المدني الفرنسي

ولقد عرض للقضاء المصري كما عرض للقضاء الفرنسي نقطة عملية هي متى ينقلب وضع اليد بحسن نية الى وضع يد بسوء نية كذلك عرض للفقه الفرنسي مسألة التكييف القانوني لاكتساب الثمار بوضع اليد وانا نرى أن نتعرض لبحث هاتين النقطتين فيما يأتي :

برء انقلاب حسن النية - أسلفنا أن سوء النية لا يفترض في واضع اليد بل يفترض فيه حسن النية وأن مسألة اعتبار واضع اليد سيء النية أو حسن النية هي مسألة متروكة لفطنة القاضي بقدرها من الظروف المحيطة بوضع اليد وكذلك متروكة لفطنته أيضاً تقدير انقلاب واضع اليد بحسن النية الى وضع يد بسوء نية ومع هذا ففي الأمر بعض تفصيل لا بأس من إيراده .

سار القضاء من مبدأ الأمر على أن رفع الدعوى ضد واضع اليد هو مبدأ ظهور سوء النية ولكن الراجح أن حسن النية هو اعتقاد قد يستمر وجوده بعد رفع الدعوى وأن رد الثمار من تاريخ رفع الدعوى الى وقت الحكم فيها لا يترتب عن اعتبار واضع اليد سيء النية من وقت رفع الدعوى بل هو يترتب على الأثر الرجعي للأحكام باعتبار أن الأحكام مظهرة للحقوق لا مقررة لها (كابتان جزء ص ٩٣٢) وهاك الأحكام التي قالت بالرأي الأول المرجوح :

١ - حسن النية يزول من يوم المطالبة بملكية العقار اذ يعلم واضع اليد بعدم ملكيته له واذا قضي ضده في الملكية فان أثر هذا الحكم يرجع الى يوم رفع الدعوى ومن هذا اليوم يلزم واضع اليد برد الثمار (منشور لجنة المراقبة القضائية نمرة ٥٠ سنة ١٩٠٩ . نمرة ٢١ سنة ٩١٠ ويلاحظ أن هذه الفقرة استندت الى الرأيين معاً)

٢ - مقرر أن واضع اليد بحسن نية لا يلزم برد الربيع الا من يوم رفع الدعوى (مصر في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٥ الحقوق س ٣١ ص ٢٧٨)

٣ - يلزم واضع اليد بحسن نية برد ريع العقار في جميع الأحوال من يوم رفع دعوى تثبيت ملكية العقار ضده حتى حكم عليه فيها (استئناف ٢١ فبراير سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ١٢ نمرة ٧٠ ص ١٣٠)

٤ - لا يطالب واضع اليد حسن النية بأثمار الا من يوم رفع الدعوى (٨ مايو سنة ١٨١٧
المجلة المختلطة س ٢٩ ص ٩٠٤) وهاك الأحكام المقررة للرأى الثانى وهو الراجح :

١ - ان واضع اليد ملزم بالريع من تاريخ رفع الدعوى بدون بحث فيما اذا كان واضع اليد
حسن النية أثناء الخصومة أو لم يكن كذلك (استئناف أهلى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩١٤ الشرائع س ٢
عدد ٧٩ ص ٨٣)

٢ - يترتب على رفع الدعوى بالمطالبة بالملكية التزام واضع اليد برد الريع من تاريخ المقاضاة
دون أن يكون ثمت محلا للبحث فى حسن أو سوء نية واضع اليد المترتب على رفع الدعوى (محكمة
استئناف مصر الاهلية فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ المحاماه س ٨ ص ٧٨٤ نمرة ٤٧٧) ولقد جاء
فى حيثيات هذا الحكم ان الخصوم ليس عليهم أن يتحملوا نتائج بطء القضاء أو تطويل الاجراءات
٣ - من المتفق عليه علماً وعملاً أن مسألة حسن النية وسوئها فى وضع اليد من المسائل
الموضوعة التى ترتبط بظروف الدعوى ووقائعها فاذا ثبت حسن نية الخصم فى وضع يده فلا تزول
هذه الصفة بمجرد رفع الدعوى عليه بىطلان حقه وانما تزول من يوم صدور حكم نهائى بذلك فى
موضوع الدعوى (محكمة استئناف مصر الاهلية فى ١٢ ابريل سنة ١٩٢٧ المحاماه س ٨
ص ٩١٥ نمرة ٥٥٣)

٤ - مجرد الانذر لواضع اليد من المالك الحقيقى لا يكفى لتوفر سوء النية (محكمة استئناف
مصر الأهلية فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٨ المحاماه س ٨ ص ٧٨٤ نمرة ٤٧٧)

٥ - واضع اليد حسن النية يلزم برد الثمار مع الشيء من تاريخ رفع المالك الاصلى الدعوى عليه
وهذا ناتج من أن الاحكام مظهرة للحقوق وذات أثر رجعى (محكمة الاستئناف الفرنسية فى ٤ يوليه
سنة ١٨٨٢ دبلوز الدورى ٥٢ قسم ١ نمرة ٣٥٣)

٦ - واضع اليد ملزم بالريع عن المدة اللاحقة برفع الدعوى بغض النظر عن كونه حسن النية
أو سيء النية فى تلك المدة وليس هذا راجعاً الى أن رفع الدعوى يظهر لواضع اليد فساد وضع يده
اذ يصح ان رفع الدعوى هذا لا يقلل شيئاً من ثقته فى صحة السبب المعتمد عليه فى وضع يده
فيظل حسن النية لحين الحكم نهائياً فى الدعوى بل هذا راجع الى أن القاضي يجب عند اصدار
حكمه أن يضع الخصوم فى المركز الذى كان يضعهم فيه لو أمكنه الفصل فى الخصومة بمجرد رفعها
اليه وهذا هو علة أن للأحكام أثراً رجعياً (محكمة بنى سويف الابتدائية فى ١١ اكتوبر سنة ١٨٩٩
الحقوق س ١٤ ص ٥٧٩)

٧ - كذلك يلاحظ بأن سوء النية قد يظهر قبل رفع الدعوى ولقد قضت محكمة الاستئناف
المختلطة بأن من اشترى عقاراً من مفلس يسأل عن ريعه من تاريخ رفضه تسليم ذلك العقار الى
السنديك الذى حكم عليه باستلامه (٣ مارس سنة ١٩١٥ المجلة المختلطة س ٢٧ ص ١٨٧)

التكليف القانوني لتملك الثمار - هذه مسألة نظرية يعني الشراح يبحثها إذ أنهم لم يكتفوا بالقول أن تملك الثمار مأخوذ عن القانون الروماني لأسباب اجتماعية اقتضت الأخذ بهذا المبدأ خصوصاً مع إضافة أن المهرل أولى بتحمل الخسارة كما أسلفنا ولذلك أراد الشراح أن يأتوا بمسوغ قانوني لتملك الثمار

وفي المسألة رأيان. أولهما يقول أن تملك الثمار متفرع عن قاعدة حيازة المنقول مستند تملكه إذ بمجرد جني الثمار تصبح منقولات. أما الرأي الثاني فهو أن جني الثمار هو طريق للتملك قائم بذاته ومبني على أسباب مختلفة عن أسباب « الحيازة للمنقول دليل الملكية » وهو ذو وصف قانوني مستقل وقائم بذاته .

ظهر الرأي الأول في مبدأ تفسير القانون المدني الفرنسي ولكن ظهر خطأه لأبواب جوهرية تنحصر في أن قاعدة حيازة المنقول مستند تملكه تنظم العلاقات بين مالك المنقول المادي مع واضع اليد عليه ودعوى استردادته تنصب على هذا المنقول ولا تنصب على الثمار بالذات بل على العقار الذي من ملحقاته الثمار وهذا خارج عن نطاق المواد ٦٠٧ و ٦٠٨ مصري و ٢٠٧٩ فرنسي وفي الواقع لا يمكن أن تعزو قاعدة تملك الثمار وهي قاعدة قديمة ترجع إلى القانون الروماني إلى مسوغ قانوني حديث ظهر في القرنين السابع عشر والثامن عشر وأعني به قاعدة حيازة المنقول دليل التملك ومن هذا نخرج أن تملك الثمار هو قاعدة ذات مسوغ قانوني مستقل ولهذا نتائج منها :

١- لا يملك واضع اليد سوى ثمار الشيء وعلى اختلاف أنواعها - أما نفس الشيء أي رأس المال فلا يملك منه شيء وبالعكس ما إذا كانت قاعدة تملك الثمار مبنية على حيازة المنقول بحسن نية إذا كان يصح لواضع اليد أن يملك كل ما يفصله من العقار ويحوله إلى منقول كالأحجار وأخشاب المنازل وغيرها (محكمة نانسى في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٧ دالوز الدوري ٩٧ قسم ٢ مرة ٤٠٧) وبعبارة أوضح ما يملكه واضع اليد هو الثمار بمعناها الضيق *Fruits* أي كل ما ينتج الشيء في أوقات دورية منتظمة كأعشاب الروج أو صناعات كالمحصولات الزراعية أو مدنية كأجور المنازل أو الأراضي ولكنه لا يملك الحاصلات *produits* وهي التي ليست لها صفة الثمار لأنها لا يستولى عليها في أوقات دورية أو لأنها تنقص من أصل الشيء كالأحجار والمعادن

٢- لا ترجع قاعدة تملك الثمار من تبين العيوب التي بمستند التملك إلى المواد الخاصة بقاعدة حيازة المنقول مستند تملكه ولذلك فمنها تكن تلك العيوب فهي لا تمنع من تملك الثمار فمثلاً اعتقاد المشتري بأن البائع له متمتع بالاهلية يمكنه من تملك الثمار ولو كان البائع قاصراً وذلك لأن المادة ٥٥٠ لم تبين العيوب التي بمستند التملك بعكس قاعدة الحيازة مستند التملك

القسم الثاني - تملك المغتصب للثمار بمضى المدة

نمبر

أوضحنا في الشق الأول من بحثنا هذا حق واطئ اليد حسن النية في تملك الثمار بالجني والآن نبحث الحالة التي لا يملك فيها واطئ اليد الثمار بالجني أي متى تحق المطالبة بالريع ومدة سقوط حق المطالبة هذا

أما حق المطالبة بالريع فهو للمحكوم له بالملكية ضد واطئ اليد سئ النية وبعبارة أوضح يجب قبل قبول دعوى الريع أن يثبت رافعها أن المدعى عليه فيها كان سئ النية وقت تمتعه بالريع والا حكم بعدم قبول دعواه

مدة سقوط - ولقد اختلف كثيراً في معرفة المدة التي يسقط بها حق المطالبة بالريع والخلاف مستحكم في القضاء الاهلي على وجه خاص فهناك رأيان - أولهما يقول بجواز تملك الريع بمضى خمس سنوات وثانيهما وهو الراجح يقول بضرورة مضي خمس عشرة سنة لتمكنك الريع

الرأي الاول - تملك الريع بخمس سنوات - يستند الرأي القائل بسقوط الريع بخمس سنوات الى المادة ٢١١ - ٢٧٥ - ٢٢٧٧ مدني والمعاشات والأجرو هذه المادة نصت على سقوط المرتبات والفوائد وكافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة وهم يشبهون الريع بالايجار ويرتكبون أيضاً على أن حكمة السقوط متوفرة اذ أن اهمال الدائن متحقق ورغبة المشرع من عدم افتقار واطئ اليد موفرة ولذلك صدرت أحكام عديدة على هذا الرأي

الرأي الرابع - ولكن الرأي الصحيح هو القائل بأن الريع يختلف عن الايجار وأن المادة ٢١١ واردة على سبيل الحصر ولا تشمل الريع ونكتفي بإيجاز الأسباب التي تدعونا الى احترام هذا الرأي وبعد ذلك نأتي ببيان جميع الأحكام التي صدرت على كل رأي :

١ - اذا رجعنا الى القانون الروماني وهو مصدر قاعدة تملك الريع بوضع اليد بحسن نية نجد أن هذا القانون يعتبر الريع في حالة سوء النية بمثابة تعويض عن اغتصاب واطئ اليد للعقار ومعلوم بأن التعويض وهو التزام مدني عادي لا يسقط الا بمضى خمس عشرة سنة من وقت تحققه

٢ - المادة ٢١١ - ٢٧٥ - ٢٢٧٧ مدني خاصة بمبالغ تستحق سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة كصريح نصها وواضح بأن الريع باعتبار تعويض لا يستحق سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة فضلاً عن أن هذه المادة استثناء للقواعد العامة التي تقول بسقوط جميع الدعاوى والالتزامات بمضى خمس عشرة سنة

٣ - قياس الربح على الايجار هو قياس مع الفارق اذ ان المؤجر لديه عقد ايجار ثابت به حقه وهذا الحق معين المقدار بينه وبين المدين وأجل الوفاء محدد أيضاً وذلك بعكس الربح اذ ان المالك ليس بيده سنداً على المقتصب معين المقدار أو محدد به وقت الوفاء ولقد قال بعض العلماء في فرنسا بأنه يجب تعيين مقدار الدين وتحديد وقت استحقاقه حتى يسقط بمضى الخمس سنوات ولو كان الدين دين ايجار أو مشابه للايجار كالبلغ الذي يلتزم به صاحب المنجم قبل مالك الارض والذي يقدر بنسبة ما ينتج من الربح من وراء استغلال المنجم (كابتان جزء ٢ ص ١٣٣ وحكم التماس في ١١ يونيه سنة ١٨٧٧ مجلة سرى الدورية ٧٨ قسم ١ نمرة ٢٠ وتقض مدني ١٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٥ دللوز الدوري ٨٦ قسم ١ نمرة ٢١٧٤ وتحفظ التأمين ضد الحريق اذا لم يكن هذا القسط محدد المقدار ومعين الأجل فمن باب أولى يجب أن لا تسرى المادة ٢١١ على الربح وهو مختلف كل الاختلاف عن الايجار وغير معين المقدار أو محدد ميعاد الوفاء

٤ - يختلف المقتصب عن الدين بالأجر ونحوها فالأول يسعى الى أن يقبض ثماراً مع علمه بعدم استحقاقه لها أي أنه يأتي عملاً ايجائياً هو أقرب الى السرقة لتوفر سوء النية أما المدين فانه لا يأتي الا عملاً سليماً وقد يضطر الى هذا العمل بدافع الحاجة فيسكت عن أداء حقوق لم يطلبها ذووها ولذلك كان المشرع محققاً في تمييز الثاني عن الأول

٥ - قال بهذا الرأي الفقه المصري (راجع ملكية مرسى بك النظامي ص ١٦٤ والتزامات ذهني بك مذكراته لسنة ٩٣٣ ص ٤٦٢ والتزامات والتون جزء ٢ ص ٥٤٠ و ٥٤١)

أهم المحاكم - وانا نكتفي بما تقدم لاننا سنورد في الجداول الآتية جميع الاحكام التي صدرت في هذا الموضوع وملخصات تلك الاحكام على الصفحة التالية :

الاحكام القائلة بالرأى الأول

الرقم	المحكمة وتاريخ الحكم	محل نشر الحكم	ملخص الحكم
١	استئناف ١٩ مايو ١٩٠٦	القضاء س ٣ ص ٤٢٧	الريع كالإيجار يسقط بمضى خمس سنوات حتى بالنسبة للقصر
٢	» ١٩ يناير ١٩٠٤	الاستقلال س ٣ ص ٢٤	الريع من الحقوق التي تسقط بخمس سنوات هلالية
٣	مصر ٢ فبراير ١٩٠٤	» ص ٤١	الريع من المبالغ التي تستحق سنويا فيسقط بمضى خمس سنوات
٤	استئناف ١٢ فبراير ١٩٠٣	المحاماة س ٣ ص ٢٧٣	الريع من المبالغ التي تستحق سنويا فيسقط بمضى خمس سنوات
٥	» ٦ يونيو ١٨٩٩	الحقوق س ١٤ ص ٤٦٣	تنطبق المادة ٢١١ م على الريع المطالب عن وضع يد المقتصب
٦	» ١٢ ديسمبر ١٩١٠	المجموعة س ١٢ ص ٩٣ والحقوق س ٢٦ ص ٢٤٤	حكم المادة ٢١١ عقاب الدائن المهل ومنع وقوع الدين في الدمار وهذه الحكم متوفرة عند مطالبة المقتصب بالريع ولذا يسقط حق المطالبة بخمس سنوات
٧	» ٣٠ ديسمبر ١٩١٩	المجموعة س ٢١ ص ٧٠	للوارث المدير للتركة برضا باقى الورثة والذي يدفع لهم أنصبتهم فى الريع سنويا حق التمسك بالمادة ٢١١ م
٨	» ٣٠ أبريل ١٨٩٩	الحقوق س ١٦ ص ١٤٨	متأخر الحكم يسقط بخمس سنوات
٩	مصر ٧ يناير ١٩٠٨	المجموعة س ٩ ص ٢٠٨ والحقوق س ٢٣ ص ٣٤٥	تنطبق المادة ٢١١ م على المطالبة بتأخر الحكم
١٠	استئناف ١٦ مايو ١٩٠٥	المجموعة س ٦ ص ٢٤٤ والحقوق س ٢٠ ص ٢٨١	ريع الوقف مما يستحق دفعه سنويا ولذا يسقط بمضى خمس سنوات
١١	» ٧ أبريل ١٩٢٢	المحاماة س ٢ ص ٤٩٤ والمحاماة س ٣ ص ١٢٩	لا يرجع على ناظر الوقف الا بريع خمس سنوات سابقة لرفع الدعوى لأن نص المادة ٢١١ عام على كل ما يستحق دفعه سنويا

تابع الاحكام القائلة بالرأى الأول

٥	المحكمة وتاريخ الحكم	محل نشر الحكم	ملخص الحكم
١٢	٧٦ منشورات لجنة المراقبة سنة ١٩٠٣	مجموعة مذكرات اللجنة ص ٣٣٨	سقوط الربيع بمضى خمس سنوات تحتسب من استحقاقه لغاية رفع الدعوى
١٣	استئناف ١٧ فبراير ١٩٢٠	المجموعة ص ٢٢ ص ٥	يستفاد من هذا الحكم انه يعتبر سقوط الربيع بمضى خمس سنوات
١٤	» ١٣ ابريل ١٨٩٩	المجموعة ١ ص ٦٥	الربيع المستحق قبل شخص مدير للعقار ويؤدى الربيع سنويا تسرى عليه لمادة ٢١١
١٥	محكمة ملوى الجزئية ٢٦ فبراير ١٩٢٩	لم ينشر	لا يمكن المطالبة بربيع أكثر من خمس سنوات قياساً على الاجابة

الاحكام المقررة للرأى الثانى

٥	المحكمة وتاريخ الحكم	محل نشر الحكم	ملخص الحكم
١	قنا فى ١٤ ابريل ١٩١٣	المجموعة ص ٤ ص ١٧٦	المادة ٢١١ لا تسرى على دعوى الربيع التى يرفعها المالك على المقتصب
٢	٥١ مرقبة ١٩٢٨	مجموعة مذكرات اللجنة ص ٣٧٥	الربيع لا يسقط الا بمضى ١٥ سنة
٣	استئناف ١٧ مارس ١٩١٢	مجموعة ص ١١ ص ١٨٧ والحقوق ص ٢٨ ص ٣٣٩	لا تنطبق مادة ٢١١ م على الربيع المقتصب ولذا يسقط الربيع لمضى ١٥ سنة وليس خمس سنين
٤	» ١ يناير ١٩١٤	حقوق ص ٣٠ ص ٣٢٤	الربيع تعويض عن وضع اليد بطريق الاغتصاب ويسقط بمرور ١٥ سنة طبقاً لمادة ٢٠٨ وليس بخمس سنين طبقاً لمادة ٢١١ م
٥	» ١٦ يونيو ١٩١٤	شرائع ١ ص ٢٥٢	تنطبق مادة ٢١١ م على حالة وجود عقد دون سواء بخلاف حالة مطالبة المقتصب بالربيع فاللدة ١٥ سنة

تابع الاحكام المقررة للرأى الثانى

١٢٣	المحكمة وتاريخ الحكم	محل نشر الحكم	ملخص الحكم
٦	استئناف ١٥ فبراير ١٩١٥	شرائع ٢ ص ١٨٣	نصه كسابقه تماماً
٧	» ٢٦ يناير ١٩١٦	شرائع ٣ ص ٢٧٠	لا تنطبق مادة ٢١١ م على المطالبة بالريع ضد المقتصب
٨	مصر ١١ فبراير ١٩٢٧	حقوق ٢٢ ص ٩٤	الناظر وكيل المستحقين وليس عليه ان يدفع لهم استحقاقهم شهرياً أو سنوياً ولذلك لا يستفيد بالمادة ٢١١ م
٩	استئناف ٢٤ فبراير ١٩٠٧	مجموعة س ٨ ص ٣٩٢	وان كانت غلة الوقف مما يستحق دفعه سنوياً فالناظر لا يستفيد بالمادة ٢١١ م لأنه ليس للمستحق أن يطالب بحقه فى غلة الوقف بمجرد استحصال الناظر عليها
١٠	» ٢٧ يناير ١٩٢٨	مجموعة س ٩ ص ٢٦٣	ديوان الأوقاف كوكيل المستحق ولذا حق وريثة المستحق يسقط بمضى ١٥ سنة
١١	بنى سويف ٥ ابريل ١٩٢١	مجموعة س ٢٣ ص ١٧٢	ناظر الوقف وكيل المستحقين وغلة الوقف أمانة فى يده فمدة سقوط حق المطالبة بها ١٥ سنة
١٢	استئناف ١٦ ابريل ١٨٩٧	حقوق س ١٢ ص ٢٢٨	قصد الواقف فعل الخير ومساعدة الفقير
١٣	» ١٥ يونيه ١٩١٥	شرائع ٢ ص ٣٠٨	لا تنطبق مادة ٢١١ الا عند وجود عقد بين المطالب بالريع والمسئول عنه ولذلك لا يسقط حق مطالبة المقتصب الا بمضى ١٥ سنة
١٤	محكمة جرجا الجزئية ٢٣ اكتوبر ١٩٢٦	المحاماة س ٨ ص ٢٨٨ نمرة ٢٧٥	يسقط حق المطالبة بالريع بمضى ١٥ سنة لاختس سنوات لأن المادة ٢١١ تنطبق فقط على ما يستحق سنوياً بناء على اتفاق ولا تنطبق على الريع الذى هو بمثابة تعويض عن الاغتصاب أصبح مقرر أن ريع العقار المقتصب لا يسقط الا بمضى ١٥ سنة
١٥	استئناف مصر الأهلية فى ١٠ ديسمبر ١٩٢٨	المحاماة س ٩ ص ٢٢٥ نمرة ١٢٨ - ٢	لا يسقط الحق فى المطالبة بالريع بمضى خمس سنوات اذا كان غير معين المقدار ولم يسبق
١٦	استئناف مصر الأهلية فى ١١ ديسمبر ١٩٢٨	المحاماة س ٩ ص ٢٢٦ نمرة ١٢٩	

٥٥	المحكمة وتاريخ الحكم	محل نشر الحكم	ملخص الحكم
١٧	محكمة استئناف مصر في ٢١ ديسمبر ٢٨	المحاماة س ٩ ص ٢٣٩ نمرة ١٤٢	الاتفاق عليه ولا على مواعيد دفعه بل يسقط بعض المدة الطويلة ولا يدخل في حكم المادة ٢١١ المادة ٢١١ م وضعت بمثابة عقوبة عن اهمال الدائن فلا تنطبق الا في حالة ما اذا كان يده عقد ولديه كل السهولة اللازمة للمطالبة ولا يتوفر هذا لمن يطالب برىع عين مقتضيه ولذا لا يسقط حقه الا ببعض خمس عشرة سنة الأحكام المختلطة
١٨	استئناف مختلط ٢٧ يناير ٨٩٨	المجلة المختلطة س ٩ ص ٨٠	الريع لا يسقط الا ببعض خمس عشرة سنة
١٩	استئناف مختلط ٢٠ مايو ٨٩٨	المجلة المختلطة س ٩ ص ٣٥٧	كالسابق

وعلى هذا الرأي أيضاً تعليقات دالوز على القانون المدني مادة ٢٢٧٧ نمرة ٢١٣ الى ٢١٦
جزء ٢ قسم ثان

خلاصة البحث

نخرج من هذا البحث بالمبادئ القانونية الآتية :-

- ١ - تملك واضع اليد حسن النية للريع بمجرد الجنى هو مبدأ قانوني قائم بذاته مصدره القانون الروماني وماخوذ به في القوانين الحديثة
- ٢ - يشترط لتمكن واضع اليد حسن النية للثمرات شرطان أولهما الجنى الفعلي للثمار وثانيهما حسن النية المعاصر للجنى
- ٣ - اذا قبض واضع اليد الايجار مقدماً ونزع منه العقار قبل حلول الايجار يستلم المحكوم له عقاره بما عليه ويسترد المستأجر ما دفعه من الايجار من واضع اليد
- ٤ - السند الباطل بطلاناً مطلقاً والسند الخيالي يكفيان لتملك الثمار وكذلك عقد البيع غير المسجل
- ٥ - حسن النية وسوئها متروك لتقدير القاضي ولا يتقلب واضع اليد الى سىء النية الا بعلمه الا كبر بالعيب المقترن بسنده ورفع دعوى الملكية عليه وان لم يكف لتوفر سوء النية لدى واضع اليد الا أنه يخول للمحكوم له المطالبة بالريع من يوم هذا الرفع نظراً للأثر الرجعي الذي للأحكام
- ٦ - الرأي الراجح أن الريع تعويض يسقط بعض المدة الطويلة كسائر الحقوق والدعاوى وأن المادة ٢١١ م استثناء واردة على سبيل الحصر ولم ينص فيها على الريع ما ذكره سعيد البدرماني المحامي

الأحكام

قضية محكمة النقض والأحكام

٥٥

١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩

مواد مخدرة - احرارها - حيازتها - قصد
تعاطيها - استعمال شخصي - اثبات

القاعدة القانونية

الظاهر من مقارنة الفقرة السادسة من المادة (٣٥) بالمنصوص عليه بالمادة ٣٦ أن الشارع جعل مجرد الحيازة أو الاحراز أو المشتري مستوجباً أصلاً للعقوبة الكبرى المنصوص عليها بالمادة (٣٥) ما لم يثبت أن تلك الحيازة أو الاحراز أو المشتري حاصل أيهما بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي والمتهم هو المكلف بإقامة الدليل على هذا القصد الخاص

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الثاني أن المحكمة اعتبرت الطاعن محرراً للمادة المخدرة بقصد الاتجار مع أنه لم يثبت عليه أنه عرض شيئاً منها للبيع حتى يعتبر تاجراً - ولكن هذا الوجه لا قيمة له - فإن الفقرة ٦-ب من المادة ٣٥ التي طبقها المحكمة لا تشترط لتوقيع العقوبة سوى مجرد الاحراز ولم تشترط إثبات أن الاحراز هو

للاتجار . فإذا فرضنا أن عبارة « بقصد الاتجار » لم تكن موجودة في وصف التهمة فما كان ذلك مانعاً من تطبيق الفقرة المذكورة - إذ الظاهر من مقارنة هذه الفقرة بالمنصوص عليه بالمادة ٣٦ أن الشارع جعل مجرد الحيازة أو الاحراز أو المشتري مستوجباً أصلاً للعقوبة الكبرى المنصوص عليها بالمادة ٣٥ ما لم يثبت أن تلك الحيازة أو الاحراز أو المشتري حاصل أيهما بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وهذا القصد يكون المكلف بإداهة بإقامة الدليل عليه هو المتهم نفسه حتى لا يعاقب إلا بالعقوبة الخفيفة الواردة بالمادة ٣٦ - فلاصل إذن هو توقيع عقوبة المادة ٣٥ بمجرد الاحراز بأي قصد كان وعدم توقيع عقوبة المادة ٣٦ إلا إذا تخصص هذا القصد وكان هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإثبات هذا القصد الخاص يقع بمنطق الحال على عاتق المتهم وبما أن الواقع في هذه الدعوى أن المتهم أنكر التهمة بتاتا ولم يتم دليلاً على هذا القصد الخاص فالتطبيق الذي جاءت به المحكمة صحيح والوجه مرفوض

(طعن محمد سليمان ضد النيابة رقم ٢٠٠ سنة ٤٦ ق - دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد ليبي عطية بك وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

بالفقرة السادسة منها القنب الهندي (الحشيش) وجميع مستحضراته ومشتقاته « بأى اسم تعرض به فى التجارة » فدل ذلك على اشتراط القانون أن يكون ما يحرز من هذه المستحضرات معداً للتجارة . ويؤكد هذا الزعم عنده أن الشارع قد حدد فى هذه الفقرات الخمس الاولى ما يباح دخوله من الجواهر المخدرة الأخرى فى تركيب مستحضراتها ومشتقاتها وأملأها ومركباتها وترك هذا التحديد فى مركبات الحشيش مكتفياً فيها بأن يكون ما يحرز منها « معداً للتجارة »

« وحيث أن القانون أراد على عكس ما توهمه الطاعن من أن يعاقب على احراز مركبات الحشيش ومستحضراته ومشتقاته أيا كانت أسماؤها التى تتحل لها أو تعرف بها فى السوق ليمنع احراز ما دخله الحشيش التركيب أو الخلط أياً كان ما اختلط به وعلى أية صورة وقع الخلط أو التركيب وليس المراد من عبارة « بأى اسم تعرض به فى التجارة » الا اعتبار جميع مشتقات الحشيش ومستحضراته من المواد المخدرة أيا كان اسمها فى السوق

(طعن محمد نجيب ضد النيابة عمرة ٢٠٩١ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٦

١٠ أكتوبر سنة ٩٢٩

مواد مخدرة . احراز . حشيش . مستحضراته ومشتقاته . تركيب . خلط . عرضه للمبيع القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . عقاب

القاعدة القانونية :

يعاقب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة على احراز مركبات الحشيش ومستحضراته ومشتقاته أيا كانت أسماؤها التى تتحل لها أو تعرف بها فى السوق ليمنع احراز ما دخله الحشيش التركيب أو الخلط أياً كان ما اختلط به وعلى أية صورة وقع الخلط أو التركيب وليس المراد من عبارة « بأى اسم تعرض به فى التجارة » الا اعتبار جميع مشتقات الحشيش ومستحضراته من المواد المخدرة أيا كان اسمها فى السوق

المحكمة

« زعم الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ اذ عاقبه على احرازه قطعة من الشكولاتة المخلوطة بالحشيش بنسبة عشرة فى المائة مع أن هذا القانون لا يعاقب على احرازه مستحضرات الحشيش الا اذا احزرت للتجارة ومثل هذه القطعة الصغيرة لا يشتهى فى أن احرازها كان للتعاطى لا للتجارة . وحجته أن هذا القانون بعد أن بين فى خمس الفقرات الاولى من المادة الاولى ما يعد مخدراً من الجواهر المختلفة ومستحضراتها ذكر

٥٧

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

تبديد . أركابه

القاعدة القانونية

بتوقيع الحجز تصبح الأشياء المحجوز عليها تحت يد السلطة العامة ويصبح من واجب الحارس تقديمها عند الاقتضاء بمجرد الطلب وامتناعه عن ذلك فيه تغيير فعلي لصفته ورفع اليد السلطة العامة ، وهذا المعنى يتحقق به الاختلاس الا اذا ثبت ان الأشياء موجودة فعلا وشاهدها المحضر فعلا ، ولكن الحارس امتنع لعله ما عن تسليمها له لبيعها

المحكمة

« حيث أن الوجه الاول ينحصر في ان الطاعن دفع امام المحكمة بأن القمح المدعى بتبديده موجود مما يبعد عنه نية الاجرام ولكن المحكمة لم تحقق دفعه

« وحيث ان الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد استئنافا لاسبابه ان التهم امتنع عن تقديم القمح المحجوز عليه للمحضر يوم البيع بعله عدم وجود مشترين سوى طالب البيع وأصر على الامتناع فأوقف المحضر التنفيذ

« وحيث انه من المسلم به كما قالت محكمة أول درجة وتابعتها المحكمة الاستئنافية « ان الاختلاس يتم على أي حال بمجرد اخفاء الأشياء المحجوز عليها والامتناع عن تقديمها للمحضر يوم البيع بقصد منع التنفيذ » . اذ الواقع ان الحجز

يجعل تلك الأشياء تحت يد السلطة العامة ويجعل من واجب الحارس تقديمها لها عند الاقتضاء بمجرد الطلب فامتناعه عن ذلك فيه تغيير فعلي لصفته ورفع اليد السلطة العامة وهذا المعنى يتحقق به الاختلاس اللهم الا اذا ثبت ان الأشياء موجودة فعلا وقد شاهدها المحضر فعلا ولكن الحارس امتنع لعله ما عن تسليمها له لبيعها ففي هذه الصورة يمنع القول بالاختلاس . وبما أن الطاعن لم يدع امام محكمة الموضوع ان القمح كان موجودا فعلا يوم البيع وقد شاهده المحضر فعلا ولم يطلب تحقيق ذلك بل كل ما قاله امام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية ان القمح موجود وهذا القول المطلق غير مانع من أن يكون قد بدده فعلا ثم أوجده بعد الشكوى أو أوجد مثله مكانه فهذا الوجه الاول هو اذن متعين الرفض

« وحيث ان الوجه الثاني المبني على أن المحكمة لم تجب طلبه التأجيل لحضور محاميه ليس سوى مصادرة للمحكمة في استعمال حقها القانوني فهو أيضاً متعين الرفض

(طعن عطيه حسن ضد النيابة رقم ٢١٠٧ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٥٨

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

سرقة . قصد جنائي

القاعدة القانونية

ينحصر القصد الجنائي في جريمة السرقة في قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكابه الجريمة انه

يختلس المنقول المملوك للغير رغم ارادة مالكة
بنية أن يمتلكه هو لنفسه

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول يتحصل في ان
المحكمة طبقت الفقرتين الأولى والثانية من
المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات بدون ان
تذكر وجود القصد الجنائي عند المتهمين وقت
ارتكابهم الجريمة وهو قص يعيب الحكم ويبطله
» وحيث ان القصد الجنائي في جريمة
السرقه ينحصر في قيام العلم عند الجنائي وقت
ارتكابه الجريمة أنه يختلس المنقول المملوك للغير
رغم ارادة مالكة بنية أن يمتلكه هو لنفسه

« وحيث ان هذا القصد واضح كل
الوضوح من عبارات الحكم اذ ثبت فيه « ان
اثنين من الجانبين وكانوا أربعة قد رأها المجني
عليه جالسين بالطريق العام ليلا بجوار مزرعة
قطنه فأوسكا به وأرادا أخذ البندقية منه فلما
قاومهما جاء الاثنان الآخرا - وكانا في
القطن - فساعدا الأولين وانتزعوا جميعا البندقية
منه بعد ان ضربوه بالسكاكين وولوا هارين
ومن ثبت ان هذا شأنه من امساك بالمجني عليه
وارادة أخذ البندقية منه قسراً وتآلب عليه
وانتزع للبندقية منه كرها باستعمال السلاح
لا تقبل منه الدعوى بأنه غير عالم بما يعترف من
أخذ المنقول المملوك للغير و اضافته الى نفسه فعلا
أو بأن الحكم قصر في بيان هذا العلم ولذلك
يكون الوجه الأول مرفوضاً

(طعن محمد حسن وآخرين ضد النيابة نمرة ٢١٠٥
سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٥٩

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

اجراءات الجلسة . سرية . عدم جوب
بيان أسبابها

القاعدة القانونية

يؤخذ من المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية و٨١ مرافعات و٢٣٥ جنابات أن للمحكمة
الحق في جعل الجلسة سرية اذا تراءى لها ذلك
مراعاة للآداب ومحافضة على النظام وليس فيها
ما يفيد ضرورة النص في الحكم على الاسباب
الداعية لذلك فاذا لم تذكرها المحكمة لا يمكن أن
ينسب اليها مخالفة القانون متى كانت تلك الاسباب
مستفادة من ظروف الدعوى

(المحاماة) راجع حكم محكمة النقض والابرار
الفرنسية المنشور بمجلة المحاماة سنة ثامنة من ١٠٢٥
نمرة ٥٦٠ وقد أخذت فيه بما يخالف هذا المبدأ من
بعض الوجوه

المحكمة

« ومن حيث أن المتهمة الاولى لم تقرر بالنقض
واكتفت بتقديم أسبابه فقد سقط حقها فيه طبقاً
للمادة ٢٣١ جنابات ويتعين الحكم بعدم قبوله
» ومن حيث أن الطعن المقدم من محمد علي
شحاته حاز شكله القانوني

« ومن حيث أن الطعن مبني على أن المحكمة
التي أصدرت الحكم المطعون فيه قررت سرية
الجلسة دون بيان سبب هذا الاجراء الاستثنائي

٦٠

١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩

تزوير . علامة . اصطناع صفيحة سيارة .

القاعدة القانونية

المراد بالختم أو التمغة أو العلامة ذات الآلة التي يطبع بها أو طابعها أي أثرها المنطبع فاصطناع صفيحة مماثلة للصفائح التي تعلق على السيارات تميزا للواحدة منها عن غيرها من غير تقليد ختم المحافظة الذي يصمم به على ما يسلم من الصفائح لأصحاب السيارات لا يعتبر تزويرا أو تقليدا معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ بل مخالفة لحكم المادتين ١٣ و ٥٣ من لائحة السيارات اذ أن الصفيحة لا تكون هي العلامة القانونية الا اذا كان عليها ختم المحافظة الذي يكون ذاتية الصفيحة من جهة كونها علامة حكومية

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتلخص في أن قرار قاضي الاحالة قد أخطأ في عدم اعتبار اصطناع التهمين الصفيحة التي عليها رقم ٨٦٨٥ ووضعها على سيارة غير التي أعطيت لها تقليدا لعلامة من علامات الحكومة واستعمالا لعلامة مقلدة مع العلم بتقليدها ذلك التقليد والاستعمال المنصوص عليهما بالمادة ١٧٤ عقوبات

« وحيث ان هذه المحكمة قد بينت بحكمها المؤرخ في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ (الصادر في طعن النيابة مرة ١٠٨٣ سنة ١٩٢٩ المقيد بمجدول

فخالفت بذلك نص المادة ٢٣٥ جنائيات اذ ليس في الدعوى ما يستوجب سرية الجلسة

« ومن حيث أن المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية والمادة ٨١ مرافعات نصتا على أن المرافعات بمجلسات المحاكم تكون علانية إلا إذا قررت المحكمة بناء على ما يترأى لها أن تكون المرافعة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العمومي كما نصت المادة ٢٣٥ جنائيات على وجوب جعل الجلسات علنية والا كان العمل لاغيا وأجازت للمحكمة مع ذلك محافظة على الحياء ومراعاة للآداب وأن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية

« ومن حيث أن هذه النصوص صريحة في أن للمحكمة الحق في جعل الجلسة سرية اذا تراءى لها ذلك مراعاة للآداب أو محافظة على النظام كما أنه لا يؤخذ منها ضرورة النص على الاسباب الداعية لذلك فاذا لم تذكرها المحكمة لا يمكن أن ينسب اليها مخالفة القانون متى كانت تلك الاسباب مستفادة من ظروف الدعوى

« ومن حيث أنه يؤخذ من محضر الجلسة أن المحكمة جعلت الجلسة سرية بناء على طلب أحد الشهود مراعاة للنظام العام ولم يعترض على ذلك الدفاع عن المتهم وقتئذ

« ومن حيث أنه لذلك يكون هذا الطعن على غير أساس ويتعين رفضه

طعن السيدة بنت ابو الغيط وآخر ضد النيابة رقم ٢١١٨ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة

اتخاذ شيء ليس في ذاته علامة حكومية ولا
تقليدا لعلامة حكومية

(طعن النيابة في قرار الاحالة ضد عباس مرسى
وأخر نمرة ٢١٥١ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة
صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات مسيو سودان ومحمد لبيب عطيه بك
وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمد
جلال صادق بك وكيل النيابة)

٦١

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩

بطلان اجراءات . عدم التمسك به . زواله .
حضور محام عن المدعى المدنى بدون توكيل

القاعدة القانونية

اذا تبين أن أحد المحامين حضر عن
المحكوم لهم بالتعويض المدنى وطلب في مواجهة
المتهم ومحاميه الحكم لهم بذلك التعويض ولم
ينازع المتهم ولا محاميه لافى صفة المدعى ولا فى
وكالة المحامى بل قبلوا الدعوى وترافع المحامى
فى موضوعها كان ذلك رضاء بالخصومة منهم :
فلا يقبل فيما بعد الطعن فى صفة الخصم ولا فى
وكالة المحامى الذى حضر عنه كما لا يقبل
الاحتجاج بعدم دفع الرسم لان هذا من شأن
قلم الكتاب

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الاول أن المحكمة
أخذت بشهادة الشهود الذين قرروا أن المتهم
ضرب المجنى عليه ببلطة مع أن الكشف الطبية
دالة على أن الاصابة ليست من بلطة بل من

المحكمة نمرة ١٦٩٠ سنة ٤٦ ق) ان المادة ١٧٤
من قانون العقوبات لا تعاقب الا على التزوير
أو التقليد فى أحد الأشياء المبينة بها ختما كان
أو ورقة أو تمغة أو علامة وان المراد بالختم
أو التمغة أو العلامة ذات الآلة التى يطبع بها
أو طابها أى أثرها المنطبع كما دلل على ذلك
قاضى الاحالة تدليلا صحيحا بالرجوع تارة الى
المعنى اللغوى للكلمة Marque وتارة بالرجوع
الى المعنى الاصطلاحي الذى استعملت له هذه
الكلمة بالمادة ١٤٢ من القانون الفرنسى التى
تعتبر كالاساس احتذاه القانون المصرى مع
بعض التعديل

« وحيث انه قد جاء بقرار قاضى الاحالة
ان الطاعنين اذ اصطنعا صفيحة مماثلة للصفائح
التي تعلق على السيارات تمييزا للواحدة منها عن
غيرها ولم يقلدا ختم المحافظة الذى يصمم به على
مايسلم منها لأصحاب السيارات لا يمكن اعتبارها
الا مخالفين لحكم المادتين ١٣ ، ٥٣ من لائحة
السيارات

« وحيث ان هذا النظر صحيح وتأخذ به
هذه المحكمة فى رفض هذا الطعن لان مقتضى
المادة ١٣ من لائحة السيارات الصادرة فى ١٦
يوليه سنة ١٩١٣ ان الصفيحة لا تكون هى
العلامة القانونية الا اذا كان عليها ختم المحافظة
فان كانت بدون هذا الختم فلا تكون هى
العلامة القانونية لتلك الجهة الحكومية . فالختم
هو وحده الذى يكون ذاتية الصفيحة من جهة
كونها علامة حكومية وعدم تقليده كما هو الحال
فى صورة هذه الدعوى يخرج الموضوع الى كونه

مواجهة المتهم ومحاميه الحكم لهم بذلك التعويض ولم ينازع المتهم ولا محاميه لافي صفة هؤلاء المدعين ولا في وكالة المحامي الذي حضر عنهم بل قبلا للدعوى وترافع المحامي في موضوعها طالبا رفضها ومن كان شأنه كذلك من الرضى بالخصومة فلا يقبل منه فيما بعد الطعن في صفة خصمه ولا في وكالة المحامي الذي حضر عنه كما لا يقبل منه الاحتجاج بعدم دفع خصمه للرسم فان هذا من شأن قلم الكتاب وهو ليس بنائب عنه واذن فالوجه الثاني ايضا متعين الرفض

(طعن عبد الجواد احمد ضد النيابة وآخرين - مدعين مدنى نمرة ١١٠٠ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

٦٢

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩

حكم . تناقض بين الاسباب . عدم البطلان .

القاعدة القانونية

التناقض بين أسباب الحكم لا يمنع صحته ، اذ التناقض المبطل للحكم هو ما يكون بين أسبابه ونص المنطوق . أما ما يكون بين الأسباب بعضها والبعض فلا يكون من شأنه الا بطلان إلا اذا تماحت الأسباب وتعذر معرفة أيها هو المقصود للمحكمة وهو المنتج لما قضت به .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن وجود تناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه ثم قصور الحكم عن بيان

جسم راض ثقيل . كما أن المحكمة اذ ذكرت في أوائل الحكم ان ثبت لديها أن الضرب حصل بفأس صغيرة عادت فناقضت نفسها اذ ذكرت أن الضرب كان بجسم راض ثقيل . فمن جهة قد تقض الكشف الطبى شهادة الشهود ومن جهة أخرى قد تناقضت اسباب الحكم وهذه عيوب تبطله

« وحيث أن هذا الطعن وهمى فان الثابت من اقوال الشهود التى رواها الحكم ان المتهم ضرب المجنى عليه « بمنقرة أى بفأس صغيرة » لا بيلطة ولا شك أن المنقرة اذا حصل الضرب برأسها لا بجدها فالجرح الذى ينشأ عنها يكون جرحا رضيا وبما أنه لم يرد فى أقوال الشهود ولا فى الحكم أن الضرب كان بمجد المنقرة دون رأسها فلا اعتبار لهذا الوجه المبني على مجرد الايهام بأن الضرب كان بيلطة أو بمجد المنقرة دون رأسها

« وحيث أن مبنى الوجه الثانى أن دعوى التعويض المدنية هى دعوى غير مقبولة لان المحكوم لهم لم تكن لهم صفة فى الحضور كمدعين فيها ولم يدفعوا لها رسما واحدهم الششتاوى محمد عمر لم يقدم المحامي الذى حضر تو كيلا منه يبيع له التقاضى باسمه ولهذا يكون الحكم من جهة التعويض المدنى وقع باطلا ويتعين نقضه من هذه الجهة والتقارير بعدم قبول الدعوى المدنية

« وحيث أنه بالرجوع الى محضر الجلسة ظهر أن أحد المحامين حضر عن جميع المحكوم لهم بالتعويض المدنى وطلب من المحكمة فى

الاصابات التي احدثها المتهمون بالجنى عليها كل على حدته وهذا القصور وذلك التناقض يعينان الحكم فيطلانه

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه وجد حقيقة ان المحكمة بدأت بقولها « ان الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة » وموجب هذا تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ولكنها من بعد ساقط الأدلة على ثبوت التهمة على المتهمين وبعد الفراغ من سوقها حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبمعاينة المتهمين بغرامة . ولا شك ان أسباب الحكم على ما هي عليه متناقضة . غير ان هذا التناقض لا يمنع صحة الحكم إذ التناقض المبطل هو ما يكون بين أسباب الحكم ونصه المنطوق أما ما يكون بين الأسباب بعضها والبعض فلا يكون من شأنه الابطال إلا اذا تماحت الأسباب وتعذر معرفة أيها هو المقصود للمحكمة وهو المنتج لما قضت به .

« وبما أن المطلع على الحكم لا يشك لحظة ما في ان قولها بأن الحكم المستأنف في محله وانها تأخذ بأسبابه انما هو خطأ وقع سهواً عند تحرير الحكم وعلته كثرة اعتياد القضاة على تدوين تلك الصيغة في أحكامهم كما لا يشك في أن الأسباب التي ذكرت من بعد للادانة هي التي قصدها القضاة وهي التي اعملوا فكرهم في تدوينها كمقدمات أنتجت حكمهم بالغاء الحكم الابتدائي وبتغريم المتهمين . وما دام الأمر كذلك وغرض المحكمة ظاهر فلا سبيل لنقض حكمها . وأما

ما يزعمه الطاعنون من قصور الحكم عن بيان ما وقع من كل منهم من الاصابات فقد رد عليه الحكم المطعون فيه إذ قال « انه يكفي لاعتبار التهمة ضرباً بمجرد الضرب بالقلم بدون ترك أثر » (طعن أحمد حسين وآخرين ضد النيابة رقم ٢١٣٥ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٦٣

٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

حكم حضانة . تسليم طفل لحدته . امتناع الاب . عقاب .

القاعدة القانونية .

جری قضاء محكمة النقض على أنه اذا امتنع الوالد عن تسليم طفله لمن له حق في طلبه تنفيذاً لحكم نهائي قضى بالحضانة وجب معاقبته طبقاً للمادة ٢٤٦ ع

المحكمة

« حيث أن واقعة المادة بحسب ما هو ثابت بالحكم الابتدائي المؤيد استئنافاً لأسبابه أن للطاعن طفلين ولداً وبناتاً حكم نهائياً بحضانتهمما لجدتهما المدعية بالحق المدني وعند تنفيذ الحكم القاضي عليه بتسليمهما لها ادعى أنه ارسلهما الى الخارج مع عائلة اجنبية ثم ظهر أنه أدخلهما بمدريتين اجنيتين ورفضت المدرستان تسليمهما الا لابيهم وهذا أبي تسليمهما اليها . وقد اعتبرت المحكمتان الابتدائية والاستئنافية هذه الواقعة مكونة لجريمة المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات

٦٤

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

تهديد . طلب شرعى . المادة ٢٨٤ ع . عقاب

الفقرة القانونية

لم تبين المادة ٢٨٤ ع نوع الطلب أو التكليف المصاحب للتهديد بل جاءت بلفظيهما منكراً لتقع العقوبة على التهديد سواء أ كان الطلب قائماً على مال أم على شيء آخر وسواء أ كان التكليف خاصاً بعمل أم بامتناع عن عمل وسواء أ كان الطلب أو التكليف غير شرعى فى ذاته أم لا

فالتهديد بافشاء أمور مخدشة تهديداً مصحوباً بطلب تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ ع

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن يتلخص فى ان قاضى الاحالة قد أخطأ فى تطبيق القانون باصدار قراره بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية معتمداً على ان المتهم لم يقصد من تهديده المجنى عليه بافشاء تزويراته ونصبه الا الحصول على حقوق له عنده وان من شروط التهديد المنصوص عليه بالمادة ٢٨٤ عقوبات ان يكون قصد المتهم الاثراء على حساب الغير

« وحيث ان القانون المصرى لبث لايعاقب على التهديد بمجردا عن أى اعتبار آخر حتى سنة ١٩١٠ فلما كثرت حوادث التهديد ومست الحاجة الى سد هذا النقص عدلت المادة ٢٨٤ عقوبات بقانون ١٦ يونيه سنة ١٩١٠

وحكمت على الطاعن بمقتضاها والزمته بالتعويض فرفع الاب طعنه المنظور الآن قائلاً ان كل مالمدعية بالحق المدنى هو أن تسعى فى تنفيذ الحكم الشرعى الصادر لها بالحضانة وأنها اذا كانت لم تتمكن من تنفيذه لعدم وجود الطفلين فذلك لا يجوز معاملته بالمادة ٢٤٦ عقوبات وهو يطلب نقض الحكم واعادة المحاكمة من جديد (هكذا يطلب)

« وحيث أن الواقعة بحسب ذلك الثابت فى الحكم هى واقعة امتناع عن تسليم طفل لمن له الحق فى طلبه مما ينطبق على المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ولا يمنع من انطباق هذه المادة أن يكون الجانى والد الطفلين فان هذه الصفة لا تخليه من العقوبة كما سبق لمحكمة النقض هذه أن قررتها فى حكمها الصادر أحدهما بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ فى القضية نمرة ١٩٧٩ سنة ١٩١١ وثنائهما بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩١٨ فى القضية نمرة ٩٧٥ سنة ٣٥ ق جنائية ولا محل للاستماع إلى ما يزعم الطاعن من أن المدعية بالحق المدنى ليس لها الا السعى فى تنفيذ الحكم الشرعى مادام هو نفسه الذى يضع العراقيل فى سبيل هذا التنفيذ

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن

(طعن السيد أحمد ابو زيد ضد النيابة وأخرى مدعية مدنى نمرة ٢١٦٩ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

ان يعلم الجاني ان قوله أو كتابته تزعم المجنى عليه في حالة التهديد البسيط أو يكرهه رغم ارادته على الفعل المطلوب في صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر

« وحيث ان التهديد المنسوب للمتهم هو تهديد المجنى عليه بافشاء أمور مخدشة تهديدا مصحوبا بطلب فالمادة ٢٨٤ فقرة أولى منطبعة عليه

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن وتقض القرار المطعون فيه واعادة القضية لحضرة قاضي الاحالة للسير فيها باعتبار الواقعة منطبقة على المادة ٢٨٤ فقرة أولى من قانون العقوبات (طعن النيابة في قرار حضرة قاضي الاحالة ضد طه محمد رقم ٢١٦٧ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

وقد تضمن هذا التعديل تقرير عقوبة على التهديد جعل مقدارها مرتبطا بجسامته وبنوعه ثم باصطحابه بطلب أو تكليف بأمر

« وحيث ان هذه المادة لم تبين نوع الطلب أو التكليف المصاحب للتهديد بل جاءت بلفظيها منكرين لتقع العقوبة على التهديد سواء أ كان الطلب قائما على مال أم على شيء آخر وسواء أ كان التكليف خاصا بعمل أم بامتناع عن عمل وسواء أ كان الطلب أو التكليف غير شرعي في ذاته أم لا فأصبحت هذه المادة منطبقة على من يرسل الى جاره خطابا يهدده بالأذى ان لم يمنع مواشيه عن زراعته وعلى الدائن يهدد مدينه بالقتل ان لم يتم بوفاء ماعليه اذ يكفي لتوافر القصد الجنائي في هذه الجريمة

قضاء المجلس الحسبي العلي

تقريرى حضرة العضو المتدب لفحص حال المطلوب الحجر عليه انه سفه لا يحسن التصرف في أمواله «

٢ - يجب أن تكون قرارات المجلس الحسبية مظهراً لكافة وقائع المادة وظروفها وأدلتها يستغنى المطلع عليه بما أثبتته المجلس فيه ولا يكون مضطراً للرجوع الى ملف الدعوى لفهم ما يريد القضاة فيتعين على المجلس أن يبين في حكمه بتوقيع الحجر للسفه . وقائع السفه وسوء التصرف وتواريخ حصولها واقعة واقعة والدليل على كل منها . وتاريخ الطلب المقدم بالحجر . واسم العضو

٦٥

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩

- ١ - مجلس حسي . قرار . بيان اسباب . المادة ٤٠
- ٢ - اسباب . حجر

القاعدة القانونية

١ - نصت المادة ٤٠ من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ على أن قرارات تلك المجالس يجب بيان أسبابها . ولا يعتبر تسبيحاً للقرار قوله انه « يؤخذ من

وظروفها وأدلتها يستغنى المطلاع عليه بما اثبتته المجلس فيه ولا يكون مضطراً للرجوع الى ملف الدعوى لفهم ما يريد من القضاة

(طعن محمود فوزى عبد العزيز ضد محمود ابراهيم وآخرين نمرة ٦٩ - ٢٨ - ٢٩ س - وثلاثة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمود المرجونى بك المستشارين والشيخ سيد الشناوى ومحمد حمدى الفلكى بك اعضاء وحسن توفيق بك وكيل نيابة الاستئناف)

٦٦

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩

مجلس حسبي. تعريفه الرسوم. عديم أهلية. تأجيل دفع الرسم. جواز.

القاعدة القانونية

وضعت المادة ١٩ من تعريفه الرسوم للمجالس الحسبية مبدأ أساسياً هو وجوب دفع الرسم على الطلب من وقت تقديمه وكل ما سمحت به لعديم الأهلية هو جواز تأجيل دفعه الرسم لغاية يوم الجلسة

المجلس :

« حيث ان المعارضة بحسب ما فهم من أقوال المعارض ليست منصبة على التقدير الوارد بقائمة الرسوم من جهة زيادته أو نقصانه عن الحد القانونى وانما هي منصبة على نفس مبدأ المسئولية فهي فى الحقيقة معارضة فى قرار ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ السابق الذكر

الذى اتدبه المجلس لامتحان المطلوب الحجز عليه
المجلس :

« حيث أن المادة ٤٠ من قانون المجالس الحسبية الصادر فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩ تنص على أن قرارات تلك المجالس يجب بيان أسبابها

« وحيث أن القرار المستأنف الذى قضى بتوقيع الحجز على المستأنف من تاريخ تقديم الطلب قد انحصرت كل أسبابه فى قول المجلس

« حيث أنه يؤخذ من تقريرى حضرة العضو المنتدب لفحص حال المطلوب الحجز عليه أنه سفیه ولا يحسن التصرف فى أمواله »

« وحيث ان هذه العبارة مجملة مبهمه لا يليق أن تكون سبباً لاهدار أدمية امرىء ما بحرمانه من أخص لوازمه وهو حرية التمتع بأمواله والتصرف فيها بلا رقيب

« وحيث ان القصور فى هذا القرار بلغ فوق ذلك الى درجة ان المجلس الابتدائى مع تقريره الحجز من تاريخ الطلب لم يذكر فى أى موطن من هذا القرار ما هو تاريخ الطلب

« وحيث انه كان الواجب على المجلس الابتدائى من جهة أن يبين صراحة فى حكمه من هو العضو المنتدب وما هي بالتفصيل وقائع السفه وسوء التصرف المقول بورودها فى تقريره وتواريخ حصولها واقعة واقعة وما دليل كل منها ومن جهة أخرى أن يبين تاريخ الطلب لذى قرر أن يسند الحجز اليه وكل ذلك حتى يكون القرار نفسه كما هو الواجب مظهراً لكافة وقائع المادة

به لعدم الأهلية هو جواز تأجيل دفعه الرسم لغاية يوم الجلسة

« وحيث أنه مهما يكن من شدة نصوص التعريفة التي لم يستثن من وجوب دفع الرسم مثل صورة هذه المادة التي توفى فيها المستأنف قبل الجلسة فلا مندوحة للمجلس عن مراعاتها ورفض المعارضة . أما ما ذكره الطاعن في مرافقته من أن مورثه لم يستأنف وإنما الذي استأنف عنه هو محام لا توكيل يده فهذا غير مانع من رفض المعارضة أيضاً . والورثة وشأنهم مع المحامي إذا صح أنه رفع الاستئناف فضولاً منه بغير إذن المورث

(طنن ميخائيل - مدعى فائمة الرسوم نمرة ٨ سنة ٢٨ و ٩٢٩ - بالهيئة السابقة)

« وحيث ان ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة الأولى من تعريفة الرسوم أمام المجالس الحسبية الصادر بها مرسوم ٢ مارس سنة ٩٢٦ أخذ رسم نسبي على طلبات توقيع الحجر ورفع المادة ١١ تقضى بأن رسم الاستئناف يكون مساوياً لرسم الطلب الابتدائي . وقد جاءت المادة ١٢ مصرحة بالأحوال التي يصير الاعفاء فيها من الرسم وليس من ضمنها حالة المستأنف مورث المعارض فالرسم اذن على استئناف هذا المورث كان واجباً بنص التعريفة .

« وحيث ان المادة ١٩ من التعريفة المذكورة وضعت مبدأ أساسياً هو وجوب دفع الرسم بتمامه بمجرد تقديم الطلب وكل ما سمحت

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

ذلك التاريخ الى توزيع ثمن العقار . والمراد بقوله « ان كانت هناك فوائد مستحقة » الفوائد التي نص في عقد الرهن على وجوب استحقاقها ومتى تستحق وقدرها في السنة .

٢- جعل القانون لصاحب الاختصاص من يوم تسجيله نفس الحقوق التي رتبها للمرتن (مادة ٥٩٩ مدني) . فاذا لم يرد في أمر الاختصاص ذكر للفوائد فلا يعتبر العقار مؤمناً الا لأصل الدين فقط ولا يجوز نزع ملكيته الا وفاقاً له

٦٧

٢٩ ابريل سنة ١٩٢٩

- ١ - اختصاص . رهن .
- ٢ - فوائد مستحقة ، منها . المادة ٦٨ مدني .

القواعد القانونية

١- لا يرتب القانون على تسجيل الرهن الا أن يكون المرهون تأميناً على أصل الدين وعلى فوائد سنتين ان كانت هناك فوائد مستحقة وقت تسجيل تنبيه نزع الملكية وعلى ما يستحقه من

المحكمة

« بما أن سويحي افندى لم ينبه على منتصر عوض جمعة بوفاء الباقي من دينه الصادر به حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ القاضي بالزام محمد بك فاضل الدره ملي بصفته مدينا واندراوس افندى حنا بصفته ضامنا بأن يدفع له ٢٣١٢ جنيه وملحقاته الا باعتباره صاحب اختصاص على المنزل الذي كان يملكه اندراوس افندى حنا وباعتبار منتصر عوض جمعة حائزا لهذا المنزل الذي اشتراه من هذا المدين بعقد مسجل لا حق لتسجيل اختصاصه

» وبما أن حكم الدين السابق الذكر وان تضمن الزام المحكوم عليهما بالفوائد باعتبار المائة تسعة من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ لغاية السداد الا أن الاختصاص الذي استصدره سويحي افندى من محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٣ وسجله في ٧ و ٨ منه بمحكمتي مصر المختلطة والأهلية لم يجعل هذا المنزل تأمينا الا لسداد مبلغ ٢٣١٢ جنيه بخلاف المصاريف الاحتمالية.

« وبما أن القانون جعل لصاحب الاختصاص من يوم تسجيله نفس الحقوق التي رتبها كرتين « ٥٩٩ من القانون المدني »

» وبما أن القانون لا يرتب على تسجيل الرهن إلى ان يكون المرهون تأمينا على أصل الدين وعلى فوائد سنتين ان كانت هناك فوائد مستحقة وقت تسجيل تنبيه نزع الملكية وعلى

ما يستحقه من ذلك التاريخ الى توزيع ثمن العقار « ٥٦٨ من القانون المدني » والمراد بقوله « أن كانت هناك فوائد مستحقة الخ » الفوائد التي نص في عقد الرهن على وجوب استحقاقها ومتى تستحق وقدرها في السنة

» وبما أن امر الاختصاص الصادر من رئيس محكمة مصر بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٣ قد جعل المنزل الذي اشتراه منتصر عوض تأمينا على أصل الدين والمصاريف الاحتمالية فحسب وقد سجله سويحي افندى خليل على هذا النحو الذي صدر به فلا حق له ان عند الزام حائره بما له من حق عليه في ان يؤاخذ به غير ما جاء بهذا الاختصاص ويتأكد هذا النظر بما لاحظته المحكمة من أن اندراوس افندى حنا اقر لمنتصر عوض في عقد بيع هذا المنزل براءة ذمته من دين سويحي افندى السابق الذكر والتزم له بشطبه وقد طأته في ذلك سلوك سويحي افندى نفسه معه حيث كان يدفع له شهريا اجرة هذا المنزل الذي كان مستأجره من عهد شرائه في ١٦/٧/٩٢٦ لغاية ٢/٣/١٩٢٨

» وبما أن زعم سويحي افندى خليل بأن طلب منتصر عوض استبعاد الفوائد من الحساب يعتبر طلبا جديدا لا يسوغ ابدائه أمام محكمة الاستئناف لأول مرة - هو زعم غير صحيح لان هذا لا يعتبر الا دفعا لم يخرج به عن مركزه في المعارضة في تنبيه نزع الملكية ويجوز الدفع بالجديد أمام محكمة الاستئناف

» وبما أن سويحي افندى مسلم بأنه استلم

معرفة ما اذا كان الحكم المذكور قد سقط بقوة القانون بمجرد مضي الستة شهور المذكورة بدون تنفيذ أو انه يجب لذلك على المدين استصدار حكم من المحكمة بسقوطه .

« وحيث فضلا عن ان نص المادة سالفة الذكر صريح في المعنى الأول فان الشراح متفقون على ان سقوط مثل هذا الحكم يحصل بقوة القانون دون ان يلزم المحكوم عليه رفع دعوى يطلب فيها البطلان والحكمة في ذلك ان المشرع أراد الا تكون الأحكام الغيائية سيفا مسلولاً على عنق المحكوم عليه الى أمد طويل وان سكوت المحكوم له طول مدة الستة شهور يعتبر من جانبه تنازلاً عن الحكم

« وحيث انه لذلك يكون ما قضت به محكمة أول درجة من قبول الدفع الفرعي وعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها جاء في غير محله وعليه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بجواز نظر الدعوى » وحيث ان المستأنف يطلب الحكم في الموضوع الا أن الحالة الراهنة ليست من الاحوال المنصوص عنها في المادتين (٣٧٠ ، ٣٧١) من قانون المرافعات التي يجوز فيها لمحكمة الاستئناف انتزاع الموضوع والحكم فيه عند الغائها حكم محكمة أول درجة وعليه يتعين إعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها

(استئناف الشيخ محمد نصر وحضر عنه حضرة كامل افندي قاتوس المحامي ضد حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسن بصفته وكيلاً عن دائرة الاديرة خديجة هانم وحضر عن سموة حضرة الاستاذ عبد الحميد افندي يوسف نمرة ٤٩٣ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات زكي برزي بك ومصطفى محمد بك واتربي ابو العز بك المستشارين)

٥٨١ جنيها و ٩٢١ ملياً من حساب توزيع فتح بالمحكمة المختلطة لثمن اعيان بيعت جبراً على ذمة محمد بك فاضل الدردملي مدينته الأصلية

« وبما أن مجموع المصاريف الملحقه بالدين في أمر الاختصاص تبلغ ١١١ جنيها و ٨٤٩ ملياً وعلى ذلك يكون ما يستحقه سويجي بعد خصم ما قبضه في التوزيع هو مبلغ ١٨٤١ جنيها و ٩٢٨ ملياً

(استئناف سويجي افندي خليل سعد ضد منتعز هوض وحضر عنه حضرة الاستاذ امين بولاد المحامي نمرة ٢٤٩ — ٤٦٨ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة صاحب العزة محمد بك ليب عطيه وحضور حضرتي أحمد نظيف بك وحامد بك فهمي مستشارين)

٦٨

١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

حكم غيابي . سقوطه لعدم تنفيذه .
بقوة القانون .

القاعدة القانونية

يسقط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في ستة شهور من تاريخ صدوره بقوة القانون دون ان يلتزم المحكوم عليه برفع دعوى يطلب فيها البطلان

المحكمة

« حيث انه لا نزاع بين الخصوم في ان الحكم الغيابي السابق صدوره ضد المستأنف لم ينفذ في ميعاد الستة شهور المنصوص عنه في المادة (٣٤٤) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولكن الخلاف قائم بينهما في

لها من ظروف القضية وهو ما راعته المحكمة في حكمها المستأنف

« وحيث انه لذلك يكون استئناف الوصف في غير محله ويتعين رفضه

(استئناف توفيق أفندي مصطفى حجاب وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد العزيز بك وليك ضد وزارة الارواق بصفتها وحضر عنها حضرة الاستاذ احمد افندي حلمي — دائرة حضرة صاحب الدرة على عزت بك وعضوية حضرتي عبد الباقي زكي القشيري بك وعمد بهي الدين بركات بك المستشارين)

٧٠

١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩

حكم . شموله بالنفاذ . تسييه .

القاعدة القانونية

ليس بضروري ان تبحث المحكمة في كل نقطة معروضة امامها وتناولها حكمها بحثاً منفصلاً بأسباب مستقلة فيكفي ان يؤخذ هذا البحث من الاطلاع على مجموع الأسباب ويكفي ان يستنتج منها بطريقة ضمنية ان المحكمة بحثت جميع أوجه النزاع

فليس لازم ان تسبب المحكمة حكمها بشمول الحكم بالنفاذ العاجل والا كان باطلاً طبقاً للمادة ١٠٣ مرافعات

المحكمة

« حيث انه عن استئناف وصف النفاذ فان المستأنف قصر طلباته في مرافعته على طلب

٦٩

١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩

حكم . نفاذ . منازعة في بند من العقد . حله .

القاعدة القانونية

النزاع في تفسير بند من بنود عقد الايجار الخاص باستحقاق الايجار ليس منازعة تمنع المحكمة من الحكم بالنفاذ طبقاً للمادة ٣٩٣ مرافعات

المحكمة

« حيث انه عن استئناف الوصف فان المادة ٣٩٣ مرافعات صريحة في اعطاء المحكمة حق شمول الحكم بالنفاذ مادام مبني على سند لم ينازع فيه

« وحيث ان المقصود بعدم التنازع في السند هو ان يكون مسلماً بصحة صدوره ممن نسب اليه

« وحيث ان النزاع في هذه القضية لا يتناول صحة عقد الايجار المعترف به ولكن هذا النزاع قاصر على تفسير البند ٢٢ من عقد الايجار ومعرفة ما اذا كان ايجار سنة ٩٢٩ استحق بمقتضاه أولاً

« وحيث ان تفسير البند ٢٢ من عقد الايجار لا يجعل سند الايجار منازعاً في صدوره من الخصم ولذلك يكون للمحكمة مطلق الحق في تطبيق المادة ٣٩٣ مرافعات حسب ما يترأى

٧١

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩

التماس . مستندات كانت محجوزة بفعل الخصم
شروطه .

القاعدة القانونية

لا يصلح وجهاً للتماس ان يدعى الملتمس
انه لم يستطع تقديم مستنداته الى محكمة الاستئناف
لأن خصمه رفض استلامه وقلم الكتاب طلب
لاعلانها رسمياً لم يستطع دفعه . فانه يجب أن
تكون المستندات محجوزة بفعل الخصم وأن
تكون قاطعة في موضوع الدعوى
المحكمة

« من حيث أن الملتسمين يدعون انهم لم
يتمكنوا من تقديم مستنداتهم أمام محكمة
الاستئناف لأن الأخصام رفضوا استلامها بعد
تأجيل القضية للحكم مع أن المحكمة كانت أجازت
تقديم المذكرات والمستندات قبل الحكم كما انه
تعذر على الملتسمين إعلان المستندات لأخصامهم
لأن قلم الكتاب طلب منهم رسمياً على ذلك ولم
يكن في استطاعتهم دفعة واستندوا لتأييد طعنهم
على الفقرة الرابعة من المادة ٧٧٢ مرافعات

« وحيث أن الفقرة الرابعة من المادة
المذكورة تنص على جواز التماس في حالة ما اذا
استحصل ملتسم الاعادة من بعد الحكم على
أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل
الخصم الآخر

« ومن حيث أن الملتسمين يعترفون بأن
مستنداتهم كانت تحت يدهم قبل الحكم أي انهم

الغاء هذا الوصف لانه يعتبر الحكم باطلا في
شموله بالنفاذ لخلوه من الأسباب واستند في
ذلك على المادة ١٠٣ مرافعات

« وحيث ان المقصود لضرورة وجود
أسباب للأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية
ومن محاكم الاستئناف هو يستطيع من يطلع على
تلك الأحكام تبين ما اذا كانت المحكمة فحصت
نقطة النزاع أولا

« وحيث انه ليس من الضروري لتحقيق
تلك الغاية ان تبحث المحاكم في كل نقطة على
حده بحثاً منفصلاً بأسباب مستقلة وانه يكفي ان
يؤخذ هذا البحث من الاطلاع على مجموع
الأسباب ويكفي ان يستنتج منها بطريقة ضمنية
ان المحكمة بحثت جميع أوجه النزاع

« وحيث انه يؤخذ من الحكم المطعون
فيه انه مبني على سند لم يحصل الطعن في صحة
صدوره من الخصم المنسوب اليه بل كان مدار
البحث قاصراً على صورية السند المذكور وهو
ما يتضمن التسليم بصحة صدوره

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم
المستأنف في محله بالنسبة لوصف النفاذ

(استئناف محمود افندي احمد وحضر عنه الاستاذ
محمد بك زكي على ضد عبد الغني حسن المحض وحضر
عنه حضرة الاستاذ عبد العزيز بك مليكة نمرة ١٠٤٣
سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة صاحب العزة
على عزت بك وعضوية حضرة عبد الباقي زكي القشيري
بك ومحمد بهي الدين بك بركات مستشارين)

أولاً - أن يكون الوارث نفسه ممن ينطبق عليهم قانون الخمسة أفدنة فيجب أن يكون مزارعاً ولا يزيد ما يملكه على خمسة أفدنة سواء كان ذلك بالميراث أو بالميراث مضافاً للملك الخاص
ثانياً - أن يكون المورث أيضاً مشمولاً بحماية القانون أيضاً حتى تنتقل الحماية الى الورثة

المحكمة

عن الموضوع

« من حيث أن المستأنف ضده رفع هذه الدعوى بطلب الحكم بنزع ملكية المستأنف من ١٨ س ٩ ط ١ فدان شائعة في ٥ س وفدانين متروكة عن المورث المرحوم رزق أفندي عيد لدين له عليه . فدفع المستأنف بعدم جواز نزع الملكية لأن مورثه وهو المدين أصلاً كان مزارعاً ولم يكن يملك أكثر من خمسة أفدنة

« ومن حيث ان المستأنف ضده طلب رفض هذا الدفع زاعماً ان قانون الخمسة أفدنة لا يحصى الا المزارع الذي على قيد الحياة فاذا توفي لا تنتقل تلك الحماية الى الورثة

« ومن حيث أنه يجب قانوناً لجواز تمسك الوارث بحماية قانون الخمسة أفدنة توفر شرطين - أولهما - أن يكون الوارث نفسه الذي يتمسك بالحماية ممن ينطبق عليهم قانون الخمسة أفدنة فيجب أن يكون مزارعاً وان لا يزيد ما يملكه على خمسة أفدنة سواء أكان ذلك بالميراث فقط أو بالميراث مضافاً للملك الخاص فاذا لم يكن مزارعاً أو اذا زاد ما يملكه على خمسة أفدنة فلا يجوز له التمسك بحماية القانون لأنه لا يحصى

لم يتحصلوا عليها بعد الحكم كما هو نص المادة المذكورة كما انها لم تكن محجوزة بفعل خصمهم وكل ما يدعونه انهم لم يتمكنوا من تقديمها قبل الحكم لسبب رفض الخصم قبولها ولطلب قلم الكتاب رسماً لاعلانها ولم يكن في استطاعتهم دفعه وهذا الادعاء يفرض صحته لا يصلح لأن يكون سبباً للالتماس لبعده كل البعد عن حكم المادة المتقدمة

« ومن حيث انه من جهة أخرى فقد اشترطت المادة المذكورة لقبول الالتماس أن تكون المستندات التي تحصل عليها طالب الالتماس بعد الحكم قاطعة في الدعوى أى انه لو كانت ظهرت قبل الحكم لصدر بمعنى آخر ولم يثبت الملتسون ذلك

« ومن حيث أنه لذلك يكون الالتماس على غير أساس ويتعين رفضه والزام مقدميه بالغرامة القانونية

(الناس السعيد على عوض وآخرين وحضر عنهما حضرة مهدي أفندي الديواني الحاي ضد نفسه أم الشريفي عن نفسها وبصفقتها وصية نمرة ١٠٨٢ سنة ١٢٦٠ قضائية - دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وعضوية حضرة محمد بهي الدين بكات بك واحد أمين بك المستشارين)

٧٢

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

قانون الخمسة أفدنة . تمسك الوارث بحمايته للمورث ، شروط

القاعدة القانونية

يجب قانوناً لجواز تمسك الوارث بحماية قانون الخمسة أفدنة لمورثه توفر شرطين :

لا يمنع ذلك . ولا يصح اعتباره تصرفا مضافا الى ما بعد الموت

المحكمة

« حيث ان مدار البحث في هذه القضية هو معرفة ما اذا كان عقد البيع المؤرخ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢١ الصادر من متولى السيد اسماعيل يعتبر صحيحا أو باطلا فالمستأنف يدعى بطلانه أولا - لان البائع حفظ حق منفعة العين لنفسه مدة حياته ومن بعده لزوجته ولا تؤول تلك المنفعة الى المشتري الا بعد وفاتها كما انه حظر عليها التصرف في العين طول هذه المدة - ثانيا - انه حفظ العقد عنده - ثالثا - انه اشترط عدم نقل التكليف الى المشتري الا بعد وفاته ووفاة زوجته وهذا مما يدل على ان البيع انما قصد به الوصية .

« وحيث ان المحكمة لا ترى ضرورة للاطالة في بحث الاعتراض الأول اذ ان القضاء ورجال الفقه استقر رأيهم على ان البيع في هذه الحالة يعتبر صحيحا لان المشرع لا يمنع التصرف في رقبة عين مع الاحتفاظ بحق منفعتها لنفس البائع أو لغيره مدة حياته بحيث لا تنتقل المنفعة الى مشتري الرقبة الا بعد وفاة أصحاب حق الانتفاع

« وحيث انه فيما يتعلق بدعوى ان العقد كان موجودا طرف المتوفى فانه لم يقم عليها دليل من ظروف القضية فضلا عن أن صيغة العقد نفسها تنفيه اذ ورد فيه النص الآتي

الا صغار المزارعين - والشرط الثاني يجب أن يكون الوارث ايضا مشمولاً بحماية قانون الخمسة أفدنة حتى تنتقل تلك الحماية الى الورثة فمن لم يكن المورث مزارعاً أو كان يملك أكثر من خمسة أفدنة فلا حماية تشمل الوارث مهما قلت قيمة ملكه « ومن حيث أنه لا نزاع في أن المستأنف وهو الوارث عن رزق أفندي عيد يملك أكثر من خمسة أفدنة فلا يقبل منه التمسك بالحماية التي يدعيها المورث المذكور

« ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فانه لم يثبت ان المورث كان مزارعاً للأسباب المبينة بالحكم المستأنف والتي تأخذ بها هذه المحكمة ولا ترى محلا بعد ذلك للاحالة الى التحقيق لاثبات هذه الصفة له

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون تمسك المستأنف بقانون الخمسة أفدنة في غير محله ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف عبد الحميد أفندي زق وحضر عنه حضرة زكي أفندي فهمي منصور المحامي ضد رياض أفندي القاضي وحضر عنه حضرة أحمد أفندي يوسف المحامي . نمرة ٦١٣ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

٧٣

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

بيع . حق انتفاع . حفظه للبائع أو لغير مدى الحياة . لا وصية .

القاعدة القانونية :

استقر رأي القضاء والفقه على أن البيع الذي يحتفظ فيه البائع بحق الانتفاع لنفسه أو لغيره مدة حياته هو بيع صحيح منجز لان المشرع

٧٤

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩

يمين حاسمة . معناها . توجيهها . على جوهر
النزاع .

القاعدة القانونية

اليمين الحاسمة هي التي تؤدي حتما إلى إنهاء
الخصومة على مقتضى الحلف أو النكول لأن عرضها
إنما هو تنازل عن كل ما عداها من طرق الإثبات
اكتماء بالاحتكام إلى ذمة الخصم الذي وجهت
إليه . فلا يصح إذن أن تنصب اليمين على دليل
في الدعوى لا على جوهر النزاع

المحكم

« بما أنه لا خلاف بين طرفي الخصومة في
أن اليمين الحاسمة المحكوم بتوجيهها تنصب على
دليل في الدعوى لا على جوهر النزاع
« وبما أن اليمين الحاسمة كما يدل عليه اسمها
(الحاسمة للنزاع) هي التي تؤدي حتما إلى إنهاء
الخصومة على مقتضى الحلف أو لنكول لأن
عرضها إنما هو تنازل عن كل ما عداها من طرق
الإثبات اكتماء بالاحتكام إلى ذمة الخصم الذي
وجهت إليه . فيتعين بهذا الغاء الحكم المستأنف
ورفض طلب توجيه اليمين المحكوم بتوجيهها

(استئناف كيلاي بك دكروري وحضر عنه
الاستاذ أحمد رشدي افندي ضد الشيخ عمر بشر نمرة
١٣٩٢ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات محمد
ليب عطيه بك ومحمود غالب بك وحامد فهمي بك
المشارين)

(واعتمادا بصحة البيع حررت هذا العقد لتسجيله
واعتباره حجة شرعية نافذة المفعول) فمثل هذا
القول يفترض وجود العقد تحت يد المشتري
مالم يتم دليل على عكسه

« وحيث أنه فيما يتعلق بالقيد الثالث فإن
نصه الوارد في العقد هو (ويكتفى في نقل
التكليف بالتأشير بمحصول البيع وبعد وفاتنا ينقل
التكليف) وقد جاء هذا النص بعد الفقرة المشار إليها
في الحثية السابقة والتي يظهر منها بتمام الوضوح
أن البائع أجاز التسجيل الذي هو الشرط
الأساسي لإشهار العقود والطريق الطبيعي
لإذاعتها وذلك فضلا عن أن البائع لم يحظر
نقل التكليف حظرا باتا إذ أنه أباح التأشير
بمحصول البيع وفي هذا الدليل الكافي على أنه
يقتبر عقده نهائيا لا رجوع فيه ولكنه أراد في
نفس الوقت أن يطمئن على حق منفعته وأن
يبرزه بروزا يجعله واضحا ولا يترك مجالاً للشبهة
في وجوده

« وحيث أنه لذلك لا يكون العقد المطعون
فيه تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت ولكنه بيع
صحيح منجز انتقلت فيه ملكية الرقبة إلى المشتري
بمجرد صدوره ولذلك يتعين رفض الاستئناف
وتأييد الحكم المستأنف

(استئناف الشيخ عبد الرحمن السيد ومندبا عنه
حضرة الاستاذ ابراهيم بك منصور ضد الست حسيه
النزب علام وآخرين وحضر عن الثاني الاستاذ
عبد الرحمن البيلى نمرة ١٠١٠ سنة ٤٦ ق — بالهيئة
السابقة)

ما حصل للمستأنف كان بحضورهما ويكون الثابت اذن ان الاصابة لم تكن باهمال المستأنف بل هي من عوارض اخطار العمل المنوط به وقد حصلت له أثناء تأدية وظيفته

« وبما ان ما استندت اليه وزارة المواصلات من انها عرضت على المستأنف وظيفة أخرى تناسب حاله الصحية بعد الحادثة ولم يقبلها لا يحسن مركزها في الدعوى ما دامت هذه الوظيفة أقل مرتباً وابعد مشقة من وظيفته فمثله في هذه الحال كمثل من يرفت لعدم لياقته للخدمة . وفي الواقع فان وزارة المواصلات تقر بعرض وظيفة أخرى على المستأنف انه أصبح غير لائق للخدمة في وظيفته الأولى فحق له أن يطالب بمرتب سنتين تعويضاً له طبقاً لقانون معاشات العمال الذي أشارت اليه المستأنف عليها في مذكرتها . ولا يقال ان ذلك القانون لا ينطبق ما دام المستأنف لم يرفت فان فصله من وظيفته الأولى وعرض وظيفة دونها عليه هو بمثابة الفصل كما تقدم وتنكب الرفت انما هو من عمل المصلحة

« وبما ان وزارة المواصلات تقر بأن مرتب المستأنف وقت الحادثة كان تسعين مليماً في اليوم وأربعماية وخمسين مليماً مكافأة شهرية فباحساب أيام العمل في السنة ٣٠٠ باستئزال واحد وخمسين يوماً مقابل أيام الجمع وأربعة عشر يوماً مقابل الأعياد الرسمية يكون مرتب السنة ٣٢ جنيه و ٤٠٠ مليم والتعويض مقابل مرتب سنتين هو مبلغ أربعة وستين جنيهاً وثمانماية مليم يستنزل

٧٥

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩

مسئولية صاحب العمل . مسئولية مطلقة .
اهمال العامل .

القاعدة القانونية

يستحق العامل تعويضاً عن الاصابة التي تلحقه في أثناء تأدية وظيفته ولم تكن ناشئة عن اهماله بل هي من عوارض اخطار العمل المنوط به

تعليق

بهذا الرأي تقرر المحكمة مسئولية صاحب العمل عن الاصابة التي تلحق بالعامل مسئولية مطلقة لا يرفعها الا اثبات حصولها بقوة قاهرة او باهمال العامل . فهي بذلك تأخذ بنظرية المسئولية السيئة فتذهب الى أبعد مما ذهب اليه قضاء محكمة النقض الفرنسية مع ان نص المادة ١٣٨٤ مدني فرنسي قد يساعد على القول بهذه النظرية والقانون المصري خلو من نص يقابلها .

المحكمة

« بما أنه لا نزاع بين الخصمين في أن اصابة المستأنف كانت أثناء تأدية وظيفته أما سببها فان التحقيقات المقدمة صورتها من وزارة المواصلات والتي باشرها ناظر محطة امبابه تنفي بتاتا ما حامت حوله المستأنف عليها من احتمال أن تكون الاصابة بغير ما ادعاه المستأنف وأيده فيه شاهدان وقعا على محضر ناظر المحطة بأن

حكماً نهائياً إذا أن المستأنف يسلم بمديونية يبلغ
١٦٧ جنيهاً وكسور وبذلك يكون انحصار النزاع
في مبلغ ١٣٢ جنيهاً وكسور

« وحيث أن قيمة الدعوى يجب أن تقدر
حسب قيمة الطلب الاصلى والمبلغ الذى يسلم به
المدين لا يصح استبعاده من قيمة الدعوى الا
إذا كان طلباً مستقلاً بذاته *Ehefde demande*
فاذا كان المدين يسلم ببعض الدين وينازع في
البعض الآخر لانه يطلب عمل الحساب بطريقة
لا يوافق عليها خصمه فإن قيمة النزاع تقدر
بحسب قيمة الطلب بأكمله

« وحيث أن الطلب في هذه الحالة هو
٣٠٠ جنيه والنزاع قائم بين الطرفين في طريقه
استهلاك ايجار الاطيان المرهونة فلذلك تكون
قيمة الدعوى زائدة عن النصاب الذى تحكم فيه
لمحكمة الابتدائية حكماً نهائياً
« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع
الفرعى وببحث الموضوع الخ

(استئناف الشيخ متولى سيد أحمد زرد وحضر
بنفسه ومعه حضرة الاستاذ محمود افندى عبد الحكيم
الحامى ضد الست خضرة عبداً غلاب عن نفسها
وبصفتها وصية واخرين وحضر عنهم بالجلسة حضرة
الاستاذ ابراهيم بك منصور الحامى نائباً عن حضرة
الاستاذ زكى افندى زاده نمرة ١٠٤٧ سنة ٤٦
قضائية — دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى بك محمد
وعضوية حضرتى محمد بهى الدين بركات بك واحمد أمين
بك المستشارين)

منه عشرة جنيهاً قيمة المكافأة التى منحت
للمستأنف فيكون ما يستحقه أربعة وخمسون
جنيهاً وثمانماية ملزم بها وزارة المواصلات

(استئناف محمد افندى الفرملوى وحضر عنه حضرة
يعقوب سركيس افندى المحامى ضد وزارة المواصلات
نمرة ٩١٩ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة صاحب
العزة محمد لبيب عطية بك وعضوية حضرتى محمود غالب بك
وحامد فهمى بك المستشارين)

٧٦

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

قيمة الدعوى . تقديرها . تسليم المدين .
بطلب مستقل . بجزء من الدين .

القاعدة القانونية:

لا يستبعد من قيمة الطلب الاصلى في
الدعوى ما يسلم به المدين الا اذا كون طلباً
مستقلاً بذاته *Chef de denende* . فاذا كان
المسلم به بعض الدين وبقى البعض منازعاً فيه
فان قيمة الدعوى تقدر بحسب قيمة الطلب
الاصلى بأكمله

المحكم:

عن الرفع الفرعى

« من حيث أن المستأنف ضدهم دفعوا
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن قيمة النزاع
تقل عن النصاب الذى تحكم فيه المحكمة الابتدائية

مَحْكَمَةُ اسْتِثْنَاءِ الْإِسْبَوِيَّةِ

« وحيث انه لذلك يكون الدفع في غير

محله والقرار قابل للاستئناف

(استئناف القمص تادرس اسعد وحضر عنه
الاستاذ حبيب بك دوس ضد جورجى فهمى افندى
موسى وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد كامل حسن
افندى نمرة ١٠١ سنة ٣٢ قضائية . دائرة حضرات
عبد الفتاح بك السيد وحسن بك رفعت وسليمان السيد
سليمان بك المستشارين)

٧٨

١٧ ابريل سنة ١٩٢٩

١ — مبدأ ثبوت بالكتابة . ثروته .
٢ — سكوت . افعال . مبدأ ثبوت بالكتابة

القاعدة القانونية:

١ — جاءت المادة ٢١٧ من القانون المدنى
استثناء لقاعدة الاثبات بالكتابة . هي حالة ما اذا
وجد مبدأ ثبوت بها . يميز الاثبات بالينة
وبقرائن الاحوال ويشترط لتوفرها وجود ورقة
مكتوبة . وصدور هذه الورقة من الخصم —
وان يكون ما يراد اثباته قريب الاحتمال بالورقة
٢ — يجوز اعتبار السكوت inaction
أو الافعال agissements اذا كانت ذات دلالة
على الوفاء ومرتبطة بورقة متعلقة بالدين . مبدأ
ثبوت بالكتابة

المحكمة:

« حيث ان وكيل المستأنفين يتمسك بعدم

٧٧

١٩ ديسمبر سنة ٩٢٨

استئناف . قرار . نقط خلافة . الفصل فيها .

القاعدة القانونية:

اذا تعرضت المحكمة الابتدائية للفصل في
نقطة خلافة يعد قرارها حكما قطعيا جائزا استئنافه
بغض النظر عما اذا كان ماصدا منها وصف
بأنه قرار أو حكم اذ كل ما يصدر من القضاء
حكم ما دام قد قضى بشئ قابل للتنفيذ

المحكمة:

من حيث ان المستأنف عليها دفعا بعدم
جواز الاستئناف لان ماصدا من المحكمة قرار
والقرار لا يجوز استئنافه

« وحيث ان محكمة أول درجة رأت ان
يكون ثمن القنطار من القطن على أساس ٣٨٠
قرشا لتدهور الاسعار واضطرار المستأنف عليها
الى البيع بهذا السعر فتعرض المحكمة لذلك في
القرار هو فصل في نقطة خلافة بين طرفي
الخصوم ويعد حكما قطعيا من الجائز استئنافه
بغض النظر عما اذا كان ماصدا منها وصف
بكونه قرارا أو حكما اذ كل ما يصدر من القضاء
حكم مادام قد قضى بشئ قابل للتنفيذ ومختلف
عليه من الخصوم

لها منهم وما موقف المؤجرين هنا الا كموقف صاحب الرهن الذي يقرر بشطبه دون التنويه بوصول الدين اليه ولكن الشطب في حد ذاته يعد أساساً صالحاً للقول باحتمال التخالص اذ به

تضيق ضمانة لا يتنازل الدائن عنها في الغالب الا اذا كان قد استوفى دينه . لذلك أجاز اثبات التخالص من الدين بالبينة في مثل هذه الحالة (دالوز العملي جزء ٩ باب الأدلة رقم ١٢٠٨)

« وحيث انه وان كان المستأنفان لم يتنازلا فعلا عن الحجز إلا أن تصرفاتهما فيها معنى هذا التنازل ولا تختلف عنه في شيء ما اذ ماقيمة الحجز على حاصلات بعد عدة سنوات على أن

السكوت "inaction" أو الأفعال "agissements" اذا كانت ذات دلالة على الوفاء ومرتبطة بورقة متعلقة بالدين كان من الجائز للقضاء عدها مبدأ ثبوت بالكتابة (دالوز العملي السابق ذكره مدلول رقم ١١١٤)

« وحيث ان عريضة الدعوى الأولى صادرة من المستأنفين والحجز المتوقع كان بناء على طلبهما وهما متمسكان به في هذه الدعوى وقد تبين مما سبق ان تخلص المستأنف عليهم من الدين قريب الاحتمال بل أن نفس المستأنفين يقرون بان عدولهم أو سكوتهم عن المطالبة لم يكن الا على أثر قيام المستأنف عليهم بوفاء جانب من المطلوب منهم فأصبح النزاع بذلك قاصراً على معرفة مدى ماتناوله الوفاء وعلى ذلك تكون أركان مبدأ الثبوت بالكتابة متوفرة ومسوغة لاثبات التخلص من الدين بالبينة .

جواز اثبات تخلص المستأنف عليهم من قيمة الايجار بالبينة لعدم وجود مبدأ ثبوت بالكتابة يسوغ ذلك خلافاً لما ذهبت اليه محكمة أول درجة .

« وحيث انه يستخلص من نص المادة ٢١٧ من القانون المدني ، وهي التي جاءت باستثناء من نوع خاص لقاعدة الاثبات بالكتابة ، وجوب توفر ثلاثة شروط لجواز اثبات المدعى به بالبينة أو بقرائن الاحوال وهي أولاً . وجود ورقة مكتوبة - ثانياً - صدور هذه الورقة من الخصم - ثالثاً - ان يكون مايراد اثباته قريب الاحتمال بالورقة

« وحيث انه لا نزاع في أن المستأنفين أوقعا في ١٨ يوليو سنة ١٩٢٣ بمقتضى عقد الايجار المأخوذ على المستأنف عليهم حجزاً على زراعتهم ولم يقيدا دعواهما للسير فيها حتى جدادها بتاريخ ٢ يونه سنة ١٩٢٧ أى بعد نحو أربع سنوات

« وحيث ان الحجز المتوقع على الزراعة كان ضماناً للمستأنفين بل هو الضمان الوحيد الذي يعول عليه المؤجرون في الغالب ومما لاشك فيه ان الحاصلات لا تحتل المكث طول هذه المدة دون أن يعثر بها التلف التام فيزول بتلفها الضمان الوحيد الذي لدى المؤجرين فسكوت المستأنفين عدة سنوات دون أن يبدوا منها أقل اهتمام بالسير في الدعوى أو بيع ما حجز عليه وحفظ ثمنه لا يفسره الا اتفاقهما مع المستأنف عليهم وقد يكون ذلك لاستحصاها على المطلوب

الصلح الذي يترك طالبها أمر الفصل في حقه الى
ذمة خصمه

« وحيث أن الصلح هو من التصرفات
الممنوعة عن الوصي والقيم الا بأمر من المجلس
الحسبي طبقا لنص المادة ٢١ من لائحة ترتيب
المجالس الحسبية

« وحيث أن المستأنف عليه لم يقدم ما يفيد
هذا الاذن فهو لا يملك توجيه هذا اليمين
« وحيث أنه من ذلك يكون الحكم
المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف جندي افندي روقايل وحضر عنه
الاستاذ لطيف افندي نخلة ضد الخواجه ذكرى عبد
المسيح وحضر عنه الاستاذ فهم افندي فرج رقم ١٢٤
سنة ٤ قضائية — دائرة حضرة عبد الرحمن بك سيد
احمد رئيس المحكمة وبحضور حضرة عبد الفتاح السيد
بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين)

٨٠

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩

تقدم . مريانه . ربيع . خمس سنوات . حاله .

القاعدة القانونية:

محل التمسك بالدفع بسقوط الحق في
المطالبة بالريع بمدة خمسة سنوات هو اذا كان
أساس هذه المطالبة التعاقد . أما اذا كان
أساسها الاغتصاب فلا محل له

المحكم

« حيث أن المستأنفين دفعوا بسقوط
الحق في المطالبة بالريع عن المدة من سنة ١٩١٢

« وحيث انه ثبت من شهادة الشاهد
الذي سمعته محكمة أول درجة وعولت على
شهادته ، وقررها هذه المحكمة في ذلك ، ان
المستأنف عليهم تخالصوا من قيمة الايجار المطلوب
منهم للمستأنفين ولذا يكون الحكم المستأنف في محله
ويتعين تأييده مع الزام المستأنفين بالمصاريف .
(استئناف ابراهيم افندي حماد وآخر وحضر عنهما
الاستاذ احمد علي بك ضد عبد العليم ابو القاسم
وآخرين وحضر عن أربعة منهم لطيف افندي نخلة نخله نمره
٢٠٤ سنة ٣٠ قضائية — دائرة حضرات عبد الفتاح
السيد بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين .
وعبد الله بك اسماعيل القاضي المنتدب)

٧٩

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

يمين حاسمة . توجيهها الى قيم . عدم جواز .

القاعدة القانونية:

لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة الى قيم لأنها
نوع من انواع الصلح الذي يترك طالبها أمر الفصل
في حقه الى ذمة خصمه . والصلح من التصرفات
الممنوعة عن الوصي والقيم الا بأمر من المجلس
الحسبي طبقا للمادة ٢١ من لائحة ترتيب المجالس
الحسبية

المحكم

« حيث أن المستأنف عليه طلب توجيه
اليمين الحاسمة للمستأنف لا بصفته الشخصية ولكن
بصفته قبا على المحجور عليه اسكندر روقايل
« وحيث ان اليمين الحاسمة هو نوع من انواع

« وحيث انه بما تقدم ولما ورد بأسباب الحكم المستأنف يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف محارب جرجس بصفته وآخرين وحضر عن الثانية والثالثة الاستاذ ناشد افتدى سدره ضد الست ابيبة عبد الشهيد قزمان بصفتها وحضر عنها الاستاذ على افتدى عثمان نمرة ١٠٣ ونمرة ١٤٥ سنة ٣ ق — دائرة حضرات كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وعبد الفتاح السيد بك واحمد مختار بك المستشارين)

٨١

١٣ يونيه سنة ٩٢٩

تفاد معجل . سند . الطعن فيه بالتزوير .
مانع من النفاذ . مادة ٣٩٣ مرافعات .

القاعدة القانونية

الطعن في السند بالتزوير مانع من شمول الحكم بالمبلغ الوارد به بالنفاذ العاجل لان المادة ٣٩٣ مرافعات لم تصرح بالنفاذ الا بشرط أن يكون الطلب المحكوم به مبنيا على سند غير متنازع فيه .

والحكم بصحة السند ليس معناه عدم وجود النزاع والا كان معنى ذلك انه يجوز للقاضي ان يعتبر النزاع غير موجود بمجرد عمله وكان القيد الذي تقيده به حق النفاذ عبثا .

المحكمة

« حيث ان المستأنف طلب الغاء وصف النفاذ بناء على انه نازع في أصل السند الذي بني عليه الحكم المشمول بالنفاذ

« وحيث انه بالرجوع الى مرافعة وكيل

الى سنة ١٩٢٠ وطلبوا الغاء الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٦ فيما يختص بالمدة من ١٩٢١ الى ١٩٢٥ وبالإحالة الى التحقيق فيما يتعلق بالاغتصاب اذ هم ينكرون وضع اليد على الأرض المحكوم لمورث المستأنف عليها بها « وحيث أنه فيما يتعلق بسقوط الحق في

المطالبة بمضى خمس سنوات فانه لا محل للدفع به بتانا لأن المطالبة بالريع أساسها الاغتصاب لا التعاقد وهذا فضلا عن أن المستأنف عليهم ملزمون برد ثمار العين المقضى بها للمستأنفين من وقت رفع الدعوى اذ الأرض المطالب بريعها كانت موضوع نزاع بين الفريقين وكان لا بد من الفصل في الملكية قبل الفصل في الريع على أن مورث المستأنف عليهم كان يطالب بريع الأربع سنين الأولى في آن واحد مع المطالبة بالملكية وليس من المعقول أن يتناول سقوط الحق السنين التالية لذلك بينما الأربع سنين المذكورة كانت موضوع نزاع حتى الفصل نهائيا في الملكية

« وحيث أنه فيما يتعلق بوضع يد المستأنفين على الأرض المحكوم بها في سنة ١٩٢٥ فان هذا الأمر ثابت من أطوار النزاع ومن شيوع المقدار المحكوم به ضمن مساحة كبرى وضع يد المستأنفين ومن أعمال الخبير وعدم وجود ما يدل قط على أن المستأنف عليهم انتفعوا بالقدر المحكوم به استقلالا

« وحيث انه فيما يتعلق بمقدار الريع فان المحكمة تراه في محله وخاليا من المبالغة

٨٢

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩

امتياز المؤجر . المادة ٦٧٠ مرافعات .
المادة ٣٦٦ مدني . مستأجر من الباطن .

القاعدة القانونية :

نص المادة ٦٧٠ مرافعات صريح في ان
فقدان المؤجر لحق الامتياز عند الوفاء من المستأجر
من الباطن لا يكون الا في حالة النص في عقد الايجار
على الاذن للمستأجر الاصل بالتأجير من باطنه
وهذا النص واجب الاحترام . ولا يصح
الرجوع الى القانون المدني - باعتباره القانون العام -
الذي ينص في المادة ٣٦٦ منه بأن للمستأجر الحق
في أن يؤجر من باطنه الا اذا نص في العقد على منعه
من ذلك . لوجود نص خاص في قانون المرافعات
ولهذه المسئلة شبيه في القانون التجاري
في المادة ٢٢٢ منه

المحكمة

« حيث ان المستأنف يقول بأنه أجر الارض
المتوقع الحجز على زراعتها الى سيد جعفر
المستأنف عليه الثالث ، وقد أوقع الحجز بناء على
العقد الصادر من هذا المستأجر بينما يتمسك
المستأنف عليهما الاولان بأنهما انما استأجرا
الارض من بطرس سعد الله

« وحيث انه بغض النظر عما اذا كان
الايجار صادراً من المستأنف الى سيد جعفر او
الى بطرس سعد الله المؤجر الى المستأنف عليهما
الاول والثاني ، فانه لا نزاع في ان الارض

المستأنف امام المحكمة الابتدائية بالجلسة التي
صدر فيها الحكم المستأنف اتضح انه أنكر
وجود السند المذكور وادعى أن المستأنف عليه
اصطنعه بطريق التزوير بأن لصق عليه الجزء
الذي عليه امضاؤه وختمه بعد أن نزعه من أحد
الخطابات التي كان يرسلها اليه

« وحيث ان مثل هذا الطعن يعد نزاعاً
في أصل السند فلا يجوز في هذه الحالة الحكم
بالنفاذ المعجل لان المادة ٣٩٣ مرافعات لم
تصرح به للقاضي الا بشرط ان يكون الطلب
المحكوم به مبنياً على سند غير متنازع فيه

« وحيث ان المستأنف عليه طلب تأييد وصف
النفاذ على اعتبار ان النزاع المانع من جواز الحكم
بالنفاذ قد ارتفع بالحكم بصحة السند المطعون فيه
« وحيث انه لا محل للتعويل على هذا

الرأي لانه لا يستند الى أي سبب قانوني كما ان
العمل به يقتضي التصريح للقاضي بالحكم بالنفاذ
في كافة الأحوال اذ ان الحكم بالطلبات المبنية
على السند المطعون عليه يقتضي بطبيعة الحال
الحكم بصحة هذا السند وهذا يخالف منطوق
المادة ٣٩٣ سالفه الذكر اذ انها تفيد صراحة
تقييد جواز النفاذ بحالة عدم النزاع في السند ولا
يجوز للقاضي ان يعتبر هذه الحالة غير موجودة
بعمله والا كان القيد الذي تفيد به حق النفاذ
وضع من باب العبث وهذا مالا يجوز اسناده للشارع
« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف

(استئناف الشيخ علي موسى وحضر عنه الاستاذ
ابا دير افندي حكيم ضد محمد موسى حسانين وحضر
عنه الاستاذ غري لوقا الزق افندي عمرة ١٣٨ سنة ٤
ق - دائره حضرات احمد مختار بك ويس احمد بك
المستشارين وعبد العزيز بك حلمي القاضي المنتدب)

مملوكة للمستأنف ومؤجرة فعلاً . وسواء أ كان
الايجار صادراً الى سيد جعفر ام الى بطرس
سعد الله فان هذا النزاع لا تأثير له في مركز
المستأنف عليهما الأولين بصفتهما مستأجرين
باعترافهما وما دامت لهما هذه الصفة فلا يمكن
اعتبارهما مغتصبين وبالتالي لا محل للقول بأن
الحجز التحفظي المتوقع على الزراعة يكون غير
نافذ المفعول بالنسبة لهما اذ مركزهما لا يتغير
بسبب الخلاف الناشب بين المستأنف والمستأجرين
منه

« وحيث انه فيما يتعلق بملكية المستأنف
عليهما الأولين للقطن المحجوز عليه فهذه الملكية
ثابتة من التحقيقات التي حصلت أمام محكمة أول
درجة وعلى ذلك يكون الحكم المستأنف في محله
بالنسبة لهما

« وحيث انه يبقى بعد ذلك معرفة ما اذا
كان للمستأنف حق التمسك بالحجز التحفظي
المتوقع على الزراعة الموجودة بالارض على اعتبار
أنها مملوكة للمستأنف عليهما الأولين وبفرض
قيامهما بوفاء الايجار للمؤجر لهما

« وحيث ان المادة ٦٧٠ من قانون المرافعات
قضت بأن للمستأجر من الباطن أن يستحصل
على رفع الحجز باثباته توفية الأجرة المستحقة
للمستأجر الاصلى اذا كان مأذوناً بالتأجير لغيره
وقضت المادة ٣٦٦ من القانون المدني من جهة
أخرى بأن للمستأجر الاصلى أن يؤجر من باطنه
لغيره اذا لم ينص في العقد على منعه ويتعين
اذن البحث فيما اذا كان يجب تفسير المادة ٦٧٠
مرافعات في حدود المادة ٣٦٦ مدني . بمعنى ان

غرض الشارع من عبارة « اذا كان مأذوناً
بالتأجير لغيره هو أن يكون المستأجر الاصلى
غير ممنوع بنص صريح في عقد الايجار أو أن
يكون المقصود من هذه العبارة ضرورة النص
على الاذن بالتأجير للغير في عقد الايجار لاسقاط
حق الامتياز الممنوح قانوناً للمؤجر وذلك في
حالة قيام المستأجر من الباطن بسداد الايجار
للمستأجر الاصلى

« وحيث ان المحكمة ترى ان نص المادة

٦٧٠ مرافعات صريح في أن فقدان المؤجر لحق
الامتياز عند الوفاء لا يكون الا في حالة النص
في عقد الايجار على الاذن للمستأجر الاصلى
بالتأجير من باطنه للغير . وهذا النص واجب
الاحترام اذ لا يصح الرجوع الى ما نص عليه
في القانون المدني على اعتباره من القواعد العامة
لوجود نص خاص في باب الحجز على أن الذي
يسوغ الاخذ بهذا الرأي ويبرر النص الخاص
الوارد في المادة ٦٧٠ مرافعات هو أن هناك فرقاً
بين مستأجر ارتكن على الحق العام الناتج من
القانون ذاته للتأجير من الباطن ، ومستأجر دفع
الأجرة في هذا الظرف دون أن يتحقق من
دفع المستأجر الاصلى (المؤجر له) الأجرة
المستحقة فعرض نفسه بذلك للحجز على منقولاته
وبين مستأجر من الباطن مرتكن على الاذن
الصريح بالتأجير من الباطن فان المؤجر الاصلى
في هذه الصورة يعد كأنه مسلم للمستأجر من
الباطن بالتخالص بالرغم من حقيقة العلاقة بينه
وبين المستأجر منه مباشرة . هذا فضلاً عن أن

لهذه المسألة نظيراً في القانون التجاري في المادة ٢٢٢ مما يدل على أن الشارع أراد اعطاء النص الصريح على الاذن بالتأجير من الباطن شأنًا خاصاً فيما يتعلق بمركز المؤجر الاصلى ازاء المستأجر من الباطن . وقد أخذ القضاء المختلط بهذا الرأي (استئناف ١ يناير سنة ١٩١٢ مجلة التشريع والقضاء ٢٤ صحيفة ٨١)

« وحيث ان المستأنف لم يأذن لبطرس سعد الله بالتأجير من الباطن بنص صريح وفقاً لما سبق بيانه تفسيراً للمادة ٦٧٠ مرافعات ، فيكون دفع المستأنف عليهما الأولين الأجرة لمؤجرهما على فرض صحته وحصوله فعلاً غير مسقط لحق الامتياز الممنوح للمالك على الزراعة الموجودة بالارض . ولا حق لهما في طلب رفع الحجز المتوقع على الزراعة بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

« وحيث أنه متى تقرر بقاء الحجز على القطن المحجوز عليه وفاء للايجار المستحق للمستأنف فلا محل للحكم للمستأنف عليهما الأولين بتسليم هذا القطن ، كما انه لا يحق لهما المطالبة بأى تعويض الآن الا اذا تبين ان هناك تبديداً . اذ أن اجراءات التنفيذ لم تتم حتى كان يتبين منها وقوع هذا التبديد فعلاً والمسئول عنه وعلى ذلك يكون البحث في هذا الامر سابقاً لاوانه » وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله فيما عدا أحقية المستأنف عليهما الأولين للقطن المحجوز عليه دون مساس بحق المستأنف الناتج من توقيع الحجز عليه مع جعل

المصاريف عن الدرجتين مناصفة بين المستأنف والمستأنف عليهما الأولين .

(استئناف السيد عبد الحافظ ابراهيم وحضر عنه الاستاذ حامد جوده افندى ضد سعيد احمد جلي وآخرين وحضر عن الاول والثاني الاستاذ فهمى افندى مسعود نمرة ١٥٢ سنة ٤ ق — دائرة حضرات عبد الفتاح بك السيد وسليمان السيد بك المستشارين وعبد الله بك اسماعيل القاضى المنتدب)

٨٣

٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — اعلان حكم . صور متعددة لجميع الخصوم ضرورة ذلك .
- ٢ — اذار بقيد استئناف . صورة واحدة لجميع الخصوم . بطلان .

القاعدة القانونية .

١ - ليس القصد من اتخاذ مكتب محام محلاً مختاراً في اعلان الحكم إلا تسهيل التقاضى عملاً بنص القانون ، إلا ان ذلك لا يؤثر على الحق الاصلى لكل واحد من الخصوم في أن تكون له صورة خاصة من الحكم ولو أنهم موكلين محامياً واحداً فقد تقتضى ضرورة الوكالة أن يجابى المحامى كلا من الخصوم على حدة في شأن الورقة المعلقة اليه في مكتبه

٢ - ولو أن نص المادة ٤ من قانون المرافعات لم يشر صراحة الى وجوب تعدد الصور في حالة تعدد الخصوم واتحاد المصلحة بينهم إلا أن هذه القاعدة متفق عليها علماً وعملاً في فرنسا وواجب احترامها في مصر . فالانذار بقيد الاستئناف الذى اعلن المحام بصورة واحدة لخصوم

متعددین ورفضه فاعلن الى شيخ البلد . هو
عديم الأثر وكان لم يكن

الحكم

« حيث ان المستأنفات اتخذن في اعلان
الحكم مكتب محاميهن محلاً مختاراً فأنذرهم
المستأنف عليه بهذا المكتب لقيد الاستئناف في
الميعاد القانوني طبقاً للمادة ٣٦٣ مرافعات الا
أن وكيل المكتب رفض تسليم الاعلان لكونه
من صورة واحدة والخصوم المراد اعلانهم
بالا نذار متعددون فكان من المحضر بعد ذلك
ان أجرى اعلان الانذار لشيخ البلد

« وحيث انه وان كانت المادة ٤ من
قانون المرافعات لم تفصح عن وجوب تعدد
الصور بتعدد المعلن اليهم الا أن هذا أمر مسلم
به في الحالة العادية لأن لكل واحد من الخصوم
الحق في الوقوف بنفسه على ما تتضمنه الورقة
المعلنة اليه لكي يترسم الخطة التي يراها ملائمة له في
الخصومة. فاذا كان الخصوم قد توافقوا لسبب ما
على اختيار محل لاعلانهم بأوراق المرافعات
أصبحت المسئلة محل تأويل للنصوص تأويلاً
مؤدياً الى التيسير وتوخي العدالة في تفهم مدلولها
« وحيث ان اتخاذ مكتب محام محلاً
مختاراً في اعلان الحكم لم يكن القصد منه سوى
تسهيل التقاضي عملاً بنص القانون على انه ينبغي
أن لا يؤثر ذلك في الحق الاصلى لكل واحد
من الخصوم وهو أن تكون له صورة خاصة فلا
يمنع توكيل محام عن خصوم متعددين تربطهم
مصلحة واحدة من العمل بهذه القاعدة فقد تقتضي

ضرورة الوكالة ذاتها أن يخبر المحامي كلا من
الخصوم على حدة في شأن هذه الورقة المعلنه بمكتبه
« وحيث ان الرأي المتقدم هو المتفق عليه
علماء وعملًا في فرنسا . والنصوص في قانون
المرافعات الفرنسي خالية كما هو الحال عندنا من
كل ما يشير صراحة الى وجوب تعدد الصور
في حالة تعدد الخصوم واتحاد المصلحة بينهم
وقد أدى احترام هاته القاعدة هناك الى وجوب
العمل بها وعدم الخروج عليها الا في حالة ما اذا
كان الخصوم قد قبلوا صراحة الاكتفاء بصورة
واحدة (أنظر دالوز العملي ٦ صفحة ٤١ رقم
٣٦٤ وما يليه)

« وحيث انه مما تقدم يكون الانذار
المعلن من صورة واحدة الى شيخ البلد بعد
رفضه من وكيل محامي المستأنفات عديم الأثر
ومن ثم يكون الاستئناف مقبول شكلاً
(استئناف الست تقيسة بنت اسماعيل بدر
وآخريات وحضر عنهن الاستاذ كامل افندي اسحق
ضد جلال محمد وآخريين وحضر عن الاثنين الاول
الاستاذ زكي افندي سليمان نمرة ٤٨ سنة ٤ ق -
بالهيئة السابقة)

٨٤

٦ نوفمبر سنة ٩٢٩

- ١ - نزاع ملكية . دعوى استحقاق . الدائن
والمدين قبل المدعى . اعلان الحكم من
احدهما للمدعى . اعلان من الآخر .
- ٢ - حق غير قابل للتجزئة . اعلان الحكم من
أحد المحكوم لهم .
- ٣ - دعوى استحقاق . النزاع فيها . الملكية
غير قابلة للتجزئة . الحكم فيها . اعلانه

القاعدة القانونية

- ١ - الدائن طالب البيع والمدين المنزوعة

الآخر الحكم المستأنف واستأنفه بالنسبة لدعواه الفرعية فقضت محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ بالغاء الحكم فيما يتعلق بالدعوى الفرعية وبخمسین جنیهاً تعويضاً فنفذ المحكوم له وهو طالب البيع الحكم المذكور على المستأنف

« وحيث انه وان كان المستأنف عليهم فريقين أحدهما طالب البيع وهو المستأنف عليه الأول وثانيهما باقى المستأنف عليهم وهم ورثة المدين الا انهما فى الواقع بمثابة شخص واحد لأن طالب البيع يستعمل حقوق مدينه فيما يتعلق باثبات الملكية لهذا الأخير حتى يتسنى له استيفاء حقه من ثمن العين موضوع النزاع فى دعوى الاستحقاق فى حالة القضاء فيها لمصلحته (أنظر تعليقات دالوز على قانون المرافعات مادة ٧٣٢ رقم ٢) وعلى هذا الاعتبار يكون الاعلان من طالب البيع لمدعى الاستحقاق كأنه حاصل من نفس المدين بل قد يكون طالب البيع هو المفروض فيه القيام وحده بهذا الاعلان وذلك فى حالة ما اذا كان هو الخصم الحقيقى الظاهر فى دعوى الاستحقاق بأن كان المدين متواطئاً مع مدعى الاستحقاق ومسلماً له بطلباته دلالة أو صراحة

« وحيث انه من جهة أخرى فان الحق الذى يدور حوله النزاع هو موضوع الملكية وهى لا تقبل التجزئة فى دعوى الاستحقاق اذ هى ، اما أن تكون لمدعى الاستحقاق فلا يتسنى للدائن التنفيذ على العين ، أو للمدين فيستمر

ملكته هما بمثابة شخص واحد قبل الغير الذى يدعى استحقاقه للعقار . لأن الدائن يستعمل حقوق مدينه فى اثبات الملكية لهذا الأخير قبل الغير حتى يتسنى له استيفاء حقه من ثمن العين .

فاعلان الحكم القاضى برفض دعوى الاستحقاق من الدائن طالب البيع هو بمثابة اعلان له من المدين أيضاً

٢ - اذا كان حق المحكوم لهم غير قابل للتجزئة فمن المسلم به ان اعلان أحدهم للمحكمة يعتبر اعلاناً من الجميع

٣ - النزاع فى دعوى الاستحقاق هو حول الملكية وهى لا تقبل تجزئة فاما أن تكون للمستحق فيمتنع التنفيذ على الدائن أو للمدين فيستمر فيه

المحكوم

« حيث ان المستأنف عليهما السادس بصفته والسابع دفعا بعدم قبول الاستئناف شكلاً بناء على كون الحكم الابتدائى أعلن للمستأنف فى ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥ فلم يرفع عنه استئنافاً الا فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٩ أى بعد أن انقضى ميعاد الاستئناف بسنوات

« وحيث ان الحكم المستأنف صادر فى دعوى استحقاق توجه طبقاً للمادة ٥٩٥ مرافعات على المدين وطالب البيع وهو ما تم فعلاً فى هذه الدعوى الا انه حدث بعد الحكم فيها برفض دعوى الاستحقاق المرفوعة من المستأنف (وهو المدعى أصلاً) ورفض دعوى التعويض المرفوعة من المستأنف عليه الأول ان أعلن هذا

« وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف في محله ويتعين قبوله

» وحيث انه ولو أن الدفع مرفوع من بعض المستأنف عليهم دون الباقيين الا انه لتعلقه بالنظام العام وعدم قبوله للتجربة ويدعو المحكمة لمراعاته بالنسبة لباقي المستأنف عليهم وبذا يكون الحكم فيه واحدا بالنسبة للجميع

(استئناف عبدة الله افندى محمود وحضر عنه الاستاذ عازر افندى جبران ضد الشيخ ابراهيم محمد خضر وآخرين وحضر عن المستأنف عليهما الاخيرين الاستاذ زكي افندى سليمان نمرة ١٧٤ سنة ١٤ ق — بالمهيئة السابقة)

الدائن في اجراءات البيع ومتى تبين ان الحق غير قابل للتجزئة فمن المسلم به ان الاعلان الحاصل من أحد المحكوم لهم لسريان ميعاد الاستئناف بالنسبة للمحكوم ضده يكون بمثابة اعلان حاصل من الباقيين (يراجع بهذا المعنى حكم الاستئناف المختلط ١١ ابريل سنة ١٩١٨ مجلة التشريع والقضاء ٣٠ صفحة ٣٥٠)

» وحيث انه فضلا عما تقدم فان مدعى الاستحقاق قد قبل الحكم بعدم استئنافه فرعيا في الاستئناف الحاصل من طالب البيع عن رفض طلب التعويض وقبوله هذا يحول بينه وبين استئنافه بعد ذلك

قَضَاءُ الْمَخَالَفَاتِ الْكَلِيَّةِ

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف صادر في مخالفة وقضى بالغرامة والتعويض فقط

وحيث أن بعض المحاكم ذهبت الى تقرير عدم جواز استئناف مثل هذه الاحكام

» وحيث ان المادة ١٥٣ فقرة ٢ من قانون تحقيق الجنايات المعدلة بالقانون الصادر في ابريل سنة ١٩٢٨ نصت على ان كل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقوبات أخرى غير الغرامة والمصاريف بعكس المادة القديمة فقد كانت تنص على ان كل حكم صادر في مخالفة يجوز

٨٥

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٠ يولييه سنة ٩٢٩

مخالفات . استئناف . الحكم بتعويضات .

القاعدة القانونية

يجوز للمتهم في مواد المخالفات بعد التعديل الذي ادخله القانون الصادر في ٢١ مايو سنة ٩٢٦ على مادة ١٥٣ تحقيق جنايات أن يستأنف الحكم اذا كان قاضيا فقط بالغرامة والتعويضات مهما كانت قيمة التعويضات اي حتى لو كانت التعويضات تدخل في النصاب الذي يقضى فيه القاضي الجزئي نهائيا ..

الثانيه من المادة ١٥٣ تحقيق جنايات معدلة مع عموم نصها

« وحيث ان عبارة الفقرة الثالثة من المادة ١٥٣ معدلة تشعر تماماً بأنه يجوز للمتهم أن يستأنف الحكم الصادر في مخالفة اذا كان قاضياً بالغرامة والتعويضات معها كانت قيمة دعوى التعويضات

« وحيث انه لكل ذلك يكون الاستئناف المرفوع من المتهم جائزاً ومقبولاً شكلاً » وحيث ان الحكم المستأنف في محله لاسبابه المبني عليها ويتعين تأييده

« وحيث ان المتهم لم يحضر مع اعلانه قانوناً فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٣٣ جنایات (قضية النيابة ضد نور الدين رقم ٥٣٧٥ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرات عبد الحميد وشاحي بك ومحمد شفيق بك وعبد العزيز محمد بك القضاة وبحضور حضرة محمود مجدى افندى وكيل النيابة)

٨٦

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٣ يولييه سنة ٩٢٩

حكر . ماهيته . تقدير الدوى .

المبدأ القانوني :

الحكر نوع من الايرادات المؤبدة (Rente perpetuelle) فيجب تقدير دعوى الحكر طبقاً للمادة ٣٤٦ مرافعات باعتبار كل اثني عشر في مقام . انه اذا كان النزاع منصباً على قيام عقد التحكير او فسخه او على القيمة الواجب على المحتكر أن يدفعها اى مادام النزاع يتناول أصل الحكر أو مقداره

استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملاً على عقوبات أخرى غير الغرامة او التعويضات او الرد او المصاريف

« وحيث ان مجرد مقارنة هذين النصين يدل تماماً على ان المشرع أراد عمداً اخراج الاحكام التى تحكم بالتعويضات او الرد من الاحكام التى لا يجوز استئنافها مع مراعاة نبد الفقرة الثانية من المادة ١٥٣ تحقيق جنايات معدلة

« وحيث ان هذا التعديل لم يحصل الا في الوقت الذى ألغيت فيه المادة ١٥٠ تحقيق جنایات والتي كانت تنص على ان قاضى المخالفات لا يحكم في التعويضات الا اذا كانت لا تزيد قيمتها عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً فأصبح بعد هذا الالغاء مختصاً بالحكم في التعويضات ولو زادت قيمتها عن اختصاص القاضى الجزئى النهائى

« وحيث انه مع هذا الاختصاص يكون القول بمنع المتهم من استئناف الحكم اذا كان مشتملاً على عقوبة الغرامة مع التعويضات غير متفق مع القانون والدل لأنه في حالة ما اذا كانت دعوى التعويضات تزيد قيمتها عن النصاب النهائى للقاضى الجزئى يكون القول بعدم جواز الاستئناف الغاء لحق الاستئناف المقرر قانوناً لو كانت دعوى التعويضات رفعت أمام المحكمة المدنية وفي حالة ما اذا كانت قيمة دعوى التعويض تدخل ضمن النصاب النهائى المذكور آنفاً يكون في القول بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة دون الحالة الاولى استثناء لم تنص عليه الفقرة

المحكمة

« حيث ان وكيل المستأنفة طلب الحكم أصلياً بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى واحتياطياً إيقاف الدعوى لحين الفصل في ملكية الارض ومن باب الاحتياط الكلى تعيين ثلاث خبراء لتقدير أجر المثل

» وحيث ان المستأنف عليها رفعت الدعوى الحالية أمام محكمة العطارين الجزئية وادعت فيها ان لوقف أبي شال المشمول بنظرها حكراً مرتباً على منزل المستأنفة السكائن ببولكلى وانها سبق أن رفعت دعوى طلبت فيها تعيين خبير لتصحيح الحكم وحكم غيائياً بالطلبات وبأشهر الخير مأموريته وقدر الحكم بمبلغ ١٢ جنيه سنوياً لذلك تقدمت المستأنف عليها بالدعوى الحالية تطلب الحكم على المستأنفة بمبلغ ٢١٠ جنيهات قيمة حكر من أول يناير سنة ١٩٢١ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ مع فسخ عقد التحكيم وإخلاء الارض وإزالة ما عليها من المباني وتسليمها للمستأنف عليها

» وحيث ان المستأنفة تدفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر هذه الطلبات طبقاً لمادة ٣٤٦ مرافعات . وقد خالفها في ذلك المستأنف عليها مدعية ان الحكر ليس إراداً مؤبداً

» وحيث ان نص المادة ٣٤٦ مرافعات صريح في ان الدعاوى المتعلقة بالإيرادات المؤقتة (Rentes viagère) تقدر باعتبار كل اثني عشر في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالإيرادات

المؤبدة (Rentes pepetuelles) تقدر باعتبار كل سبعة في مقام مائة . ولا نزاع في ان الحكر ان هو الا إراد مؤبد اذ للمحكر حق البقاء أبداً مادام يدفع أجر المثل لذلك وجب القول حتماً بتطبيق مادة ٣٤٦ فيما نصت عليه من حكم للإيرادات المؤبدة على الدعاوى المتعلقة بالحكر ما دام النزاع منصباً على قيام عقد التحكيم او فسخه أو على القيمة الواجب على المحكر ان يدفعها ما دام النزاع يتناول أصل الحكر أو مقداره (راجع كتاب المرافعات أبوهيف بك الجزء الثاني ص ٨٩٥ بند ١٢٢٤ وكتاب المرافعات لعبد الفتاح بك السيد والمسيو مارك وسترنو ص ١٥٤ وأحكام محكمة الاستئناف المختلطة الصادرة في ٦ يونيو سنة ١٨٨٩ - ١ - ٢٢٢ - ٥ يناير سنة ١٩١٤ - ٢٧ - ١٠٢ و ٣١ يناير سنة ١٩١٨ - ٣٠ - ١٩٩

» وحيث انه ظاهر ان المستأنفة تنازع في أصل الحكر - واحتياطياً في قيمة تلك الدعوى التي تقدرها المستأنف عليها بمبلغ ٤٢ جنيهات سنوياً بناء على تقرير الخير في القضية المضمومة كما ان المستأنف عليها تطالب بفسخ عقد التحكيم

» وحيث انه ازاء هذه الطلبات تخرج الدعوى من الاختصاص الجزئي لانه حسب مادة ٣٤٦ تكون قيمتها ٦٠٠ جنيه

» وحيث انه لذلك يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم الاختصاص

(قضية روزا كاكورك ضد نظيمة عبدالسلام ابوشال نمرة ٥٣ سنة ١٩٢٩ س - بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة)

١٩٢٣ اي بعدمضى ١٦٠ يوماً وهي المدة المقررة
بالمادة ٥٤٠ - ٦٢٠ مرافعات والتي تقول بأنه
بعد مضي هذه المدة ... يبطل فعل التسجيل
المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من
تلقاء نفسه La transcription sera rayée d'office
comme périmée

« وحيث أن الاطيان المذكورة يعت مع
أطيان أخرى بالمراد أيضاً قبل مبيع المستأنف لها
بمزداد علني بمعرفة شركة عطا الله باعتبارها دائنة
مرتهنة رهناً رسمياً عقارياً créancier hypothécaire
ورسا مرزادها عليها ويعت الى محمد حلمي الجيزي
الذي باع لعبد الفتاح افندي عارف المستأنف
عليه الاخير بعقد في ٥ أغسطس سنة ٩٢٢
ومسجل في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« وحيث انه اذا فرض وكان للمستأنف
حق بيع القدر ٩ قراريط بالمراد بعد رسو المراد
فيها على الشركة - فان تنبيه نزع الملكية الذي
عمله قد سقط مفعوله وزال اثره بحكم القانون
مادام لم يجدد تسجيله قبل مضي ١٦٠ يوماً
طبقاً للمادة ٥٤٠ مدني المتقدمة

« وحيث ان الذي يترتب على تسجيل
التنبيه ليس فقط الحاق الثمرة بالعقار (المادة -
٥٤٥ - مرافعات) انما يترتب عليه الحجر على
المدين في التصرف في العقار (المادة ٦٠٩ مرافعات
مختلط) كما أقر هذا المبدأ قضاء المحاكم الاهلية
في غالبية أحكامه برغم عدم وجود نص أهلي
يحكي النص المختلط ٦٠٩ مرافعات - وعلى
ذلك وما يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية من
أن يصبح صاحب التنبيه المسجل بمثابة دائن

٨٧

محكمة طنطا الكلية الاهلية

أول يونيه سنة ٩٢٩

حجز . تنفيذي . تحفظي . المحجوز منصوص
عليها في القانون على سبيل الحصر

المبدأ القانوني

هناك حجز تنفيذي وحجز تحفظي وحجز
استحقاق ولكل منهما نص خاص به . وقال
القضاء بحجز رابع على الاشياء المقلدة . ولا يجوز
القول بحجز يتعدى الاربعة المتقدمة . فاذا لم
يدع طالب الحجز ملكيته للمنفول المطلوب توقيع
الحجز عليه - الحجز الاستحقاق - فلا يقبل
طلبه . وعلى ذلك يرفض طلب الشفع توقيع
الحجز على عقد بيع عمل بين البائع والمشتري أولاً
ثم عملاً عقداً آخر ليطلا به حق الشفعة . وذلك
لان حق الشفعة لا يقرر الا برغبة البائع والمشتري
وهما حران في تعديل ما يشاءانه من العقد الاول .
ولان الحجز على منقولات الغير يجب أن لا يتعدى
ما ورد له من نصوص معينة لان في الحجز تعطيلاً
لحرية الملك .

المحكمة

« حيث ان الاطيان المتنازع عليها وقدرها
٩ قراريط نزعت ملكيتها بمعرفة المستأنف
باعتباره دائناً مرتهناً رهناً عقارياً حيازياً بعقد
مسجل créancier gagiste وعمل بها تنبيهاً في
٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ وجدده في ١٤ مارس سنة

حديدية حادة تدور مع بقية الآلات الأخرى وكانت الإصابة بغير خطأه وبالقضاء والقدر - وجب التعويض على صاحب الورشة اخذاً مبدأ المسؤولية الشيئية resp. objective لان المغارم تتبع المغام ومن غم غرم . ولأنه من المفروض على الأقل أن صاحب العمل مخطيء حتى يقوم الدليل على أن الخطأ من جانب العامل . فإذا عجز رب العمل على إقامة الدليل على خطأ العامل وجبت مسؤوليته . ولا يقبل منه الدليل على نفي الخطأ من جانبه الا من طريق إقامة الدليل على خطأ العامل المصاب نفسه

المحكمة

« حيث أنه ثبت من التحقيق الذي أجراه البوليس ومن أقوال الخصوم أن الحادث وقع بالقضاء والقدر

« وحيث أن المدعى يطلب تعويضاً قدره خمسمائة جنيه وقد دفع المدعى عليه الدعوى بدفعين أولاً أنه ما دام الحادث بالقضاء والقدر فلا محل للتعويض ما دام لم يحصل خطأ من جانبه باعتباره رب العمل patron . ثانياً أن المدعى قد اهل من جانبه وهو يعمل داخل الورشة وفي تلك الحالة لا محل للتعويض

« وحيث وان كان يستفاد من ظاهر المادة ١٥١ مدني المطابقة تماماً للمادة ١٣٨٣ فرنسي أن أساس المسؤولية هو الخطأ fauté لورود هذه الكلمة بالمادة المذكورة الا انه يلاحظ أنه قد نشأت بجانب نظرية المسؤولية التقصيرية (Responsabilité detictuelle)

مرتين ترتب له حق اتصال بالعقار فانه وقد زال مفعول التسجيل بمضي مدة ١٦٠ يوماً فان هذا الحق المقول باتصاله بالعقار بسبب التسجيل يصبح هو الآخر زائلاً بزوال آثار التنبيه برمتها « وحيث اذا علم ذلك وجاء مشتر للعقار ولاحظ في سجلات التسجيل سقوط تنبيه نزع الملكية وزوال آثاره وشطبه من السجلات - اطمان حينئذ الى الشراء واشترى العقار وهو محرو من آثار تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي سقط بحكم القانون

« وحيث ان عبد الفتاح افدى عارف قد اشترى بعد سقوط التنبيه الذي أجراه المستأنف وقبل تجديد تسجيل التنبيه فيكون شراؤه صحيحاً نافذاً على المستأنف

« وحيث لما تقدم وللأسباب الواردة بالحكم الابتدائي يتعين تأييد الحكم المستأنف

(قضية الخواجه سرعان عبد الله ضد ورثة زكي ابراهيم نمرة ٩٦ سنة ١٩٢٨ استئناف - دائرة حضرة عبد السلام بك ذهني وكيل المحكمة وبحضور حضرة عبد العزيز غنيم بك ومحمد امين صدق بك القاضين)

٨٨

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٩ ابريل سنة ١٩٢٩

المسؤولية التقصيرية . المسؤولية الشيئية . صاحب العمل . خطأه . مسؤوليته . خطأ العامل . اثبات .

القاعدة القانونية :

إذا أصيب عامل في ورشة نجارة من آلة

والمختلط ظلاً زمنياً وهما يأخذان بنظرية المسؤولية التقصيرية دون المسؤولية اللاتقصيرية - إلا أنهما كانا يعملان من جانبهما في بعض الأحيان على حماية العامل من طريق الأخذ بنظرية المسؤولية التعاقدية. Resp. contractuelle التي قال بها سوزا Sauzet وسانكتليت Sanietlette في أنه يجب على رب العمل أن يرد العامل لاهله سليماً كما استلمه بمصنعه سليماً. بحيث إذا رد العامل غير سليم يتعين على رب العمل إقامة الدليل على أن الضرر الذي وقع للعامل إنما جاء بخطأه الجسيم ولا يجوز لرب العمل أن يقيم الدليل على أنه لم يقع خطأ من جانبه هو.

« وحيث أن محكمة الاستئناف بأسبوط قد أخذت أخيراً بهذه النظرية ورجعت في الدليل عليها من حيث التسوية القانوني لها بأنه ما دام المالك مسئولاً بالقانون المصري عن الأضرار الناشئة عن الحيوان الموجود في حيازته فإنه من طريق القياس يجب أن يكون مسئولاً عن الأشياء في حيازته أيضاً (المحاماه المجلد ٩ ص ٢٤٤ رقم ١٤٦)

« وحيث وإن كان لا مثيل بالقانون المصري للمادة ١٣٨٣ والفقرة الأولى من المادة ١٣٨٤ . وهما النصان ضمن النصوص التي استند إليهما أنصار المسؤولية الشخصية إلا أنه لما كان هذان النصان لا يخرجان عن تفسير المادة ١٣٨٢ المطابقة تماماً وحرفاً بحرف للمادة ١٥١ أهلي فإنه يجب حتماً الأخذ بهما بالقانون المصري إذ لا تعارض بينهما والمادة ١٥١ مدني ويستحيل أن

وأساسها الخطأ نظرية أخرى سميت نظرية المسؤولية اللاتقصيرية أو المسؤولية الشبئية (respm. objective) ولا يشترط فيها الخطأ بل يرجع فيها إلى مجرد الحيازة أو الملكية وإلى أن الغرم بالغرم . إذ من يملك شيئاً ويستفيد من مغائره فعليه أن يتحمل مغارمه فيما إذا ترتب للغير ضرر منه . وقد عالج أنصار المسؤولية اللاتقصيرية نصوص المادة ١٣٨٣ مدني فرنسي وما بعدها من المواد الأخرى ورأوا أن كلمة خطأ Faute الوارد بالمادة ١٣٨٣ لا تفيد الخطأ بالمعنى القانوني المعروف إنما تفيد نسبة العمل الضار إلى التسبب فيه وأدلتهم على ذلك بالمادة ١٣٨٣ التي لم تذكر كلمة الخطأ مطلقاً . والمادة ١٣٨٤ التي أطلقت حكم التعويض إلى مجرد حيازة الأشياء التي تعتبر أنها قررت قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسي على عدم حصول خطأ من جانب الحائز للشيء وقالوا على ذلك بأنه لا تعويض إذا حصل الضرر بفعل حادث قهري (cas de force majeure) منسوب إلى الطبيعة وأما الحادث الجبري cas fortuit فهو ما يقع بفعل الإنسان حتى ولو كان سبب الضرر مجهولاً فإنه لا بد من التعويض ألا أنه إذا تبين بأن الشخص المضار قد أهمل في العناية بنفسه وقت العمل بحيث كان في خطأ جسيم faute grave فلا محل لطلبه التعويض (انظر في ذلك حكماً لمحكمة مصر الكلية مفصلاً في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ المحاماه المجلد ٨ ص ٥٦٠ ن ٣٦٠) .

« وحيث وإن كان القضاء المصري الأهلي

٨٩

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩

عقار . قسمة . فرزه . اختصاص المحكمة
الجزئية . وجود قصر . تصديق المحكمة
الكلية . وجوه .

القاعدة القانونية

تصديق محكمة ثانى درجة على أعمال
القسمه قبل عمل القرعة والفرز والتجديد أمام
المحكمة الجزئية - عمل قضائى ادارى لا يمس
حقوق البالغ وهو مقصور على مصلحة القاصر
وحده . فاذا تعدى التصديق مصلحة القاصر
ومس حقوق البالغ جاز الطعن فى حكم التصديق
بالاستئناف . واذا عاد حكم التصديق الى المحكمة
الجزئية دون المساس بحقوق البالغ جاز لهؤلاء
الطعن فى أعمال القسمه أمام المحكمة الجزئية اذا لم
يسبق لهم الطعن . وفى هذه الحالة للمحكمة الجزئية
أن تجرى ما تراه بشأن أعمال القسمه . انما يجب
فى هذه الحالة اعادة أوراق الدعوى الى المحكمة
الكلية لأجل أخذ التصديق من جديد لمعرفة
ما اذا كان تعديل المحكمة الجزئية لثانى مرة قد
مس حقوق القصر أم لا

المحكمة

« حيث لأجل البت فى هذا الاستئناف
يجب أن يتناول البحث فيه المسئلتين الآتيتين :
أولاً - هل يجوز للقاضى الجزئى أن يبت
فى صحة أو عدم صحة إجراءات القسمه بعد أن

يكون هناك تعارض لأن الشارع لا يمكن أن
يقرر نظرية المسئولية الشخصية (بالمادة ١٣٨٢)
باعتبارها المسئولية التى يجب الأخذ بها وحدها
دون غيرها ثم يقرر فى آن واحد نظرية المسئولية
اللاشخصية (بالمادة ١٣٨٢ و ١٣٨٤) ومادام
الشارع يعمل فى طريق واحد فمن المفهوم حتماً
أنه لا بد وأن يكون سائراً بنزعة الانسجام فى
المسئولية فلا يؤخذ فيها بنزعتين متناقضتين تقضى
على الروح التشريعية .

« وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بالاسباب
العلمية التى رجع اليها حكم محكمة مصر متقدم
الذكر الصادر بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ لانتناوله
من الاسهاب فى التدليل العلمى من جميع نواحيه
التاريخى والمقارن وما الى ذلك ولا ترى حاجة
إلى التكرار هنا وعلى ذلك تأخذ هذه المحكمة
بنظرية المسئولية اللاشخصية فى الحدود العلمية
التي قال بها انصارها قضاء وقهاً

« وحيث أن المحكمة لا ترى محلاً لاحالة
الدعوى إلى التحقيق لأثبت خطأ المدعى المصاب
مادام التحقيق الذى اجراه البوليس قد قطع فى
نفس الخطأ

« وحيث أن المحكمة تقدر التعويض بمبلغ
ماية جنيه .

(قضية عبد الله سمعان . المطى وحضر عنه حضرة
محمد افتدى نور الدين المحامى ضد أحمد يوسف القليبي
وحضر عنه حضرة خيرى افتدى السيد المحامى عمرة ٥٢
سنة ١٩٢٩ كلى - دائرة حضرات عبد السلام ذهنى بك
وكيل المحكمة وحسين صادق افتدى وعبد الرحمن نور
افتدى القاضين)

ودون رفع استئناف عن حكم محكمة أول درجة بشأن هذا التقسيم .

« وحيث ان المفهوم من المادة ٤٥٦ و ٥٥٢ مدني أن الشارع قد أراد من تصديق المحكمة الكلية على أعمال التقسيم فيما اذا وجد بين خصوم الدعوى معدوم الاهلية . أراد حماية هذا الاخير ومعرفة ما اذا كانت أعمال القسمة ضارة به أم نافعة حتى اذا كانت ضارة رسم للخير طريقة العمل للسير عليها واذا كانت غير ضارة أعادت الاوراق لمحكمة أول درجة لمباشرة التقسيم بالطريقة القانونية أي بالقرعة - (المادة ٤٥٥ مدني) » وحيث أنه يفهم من ذلك أن عملية التصديق لا تخرج عن فحوص شأن معدوم الاهلية أولا يجوز ان تتعداها الى مصلحة بقية الخصوم البالغين وعمل المصادقة في هذه الحالة عمل اداري داخلي للمحكمة لا يصطبغ بصبغة قضائية تقبل الطعن القانوني (مرجع القضاء ص ٧٩٣ ق ٣٢٣٤) الا اذا تناول عملا تتأثر به مصلحة البالغين فتجوز فيه إذ ذاك الطعون القانونية (مرجع القضاء ص ٧٩٢ ق ٣٢٢٢)

« وحيث وقد كانت المصادقة بعيدة عن أن تمس حقوق البالغ من خصوم الدعوى ولم تكن لمحكمة أول درجة أن تحكم بصحة أعمال التقسيم . وهي لا تملك ذلك ما دام لا بد أولا من مصادقة المحكمة الكلية . جاز لمحكمة أول درجة أن تعيد النظر في أعمال التقسيم بشأن البالغ على شرط عدم الاخلال بمصلحة القاصر الذي شملها حكم المصادقة وبما فيه مصلحة القاصر بحيث يجب

عادت اليه الدعوى من المحكمة الكلية وبعد أن صادقت هذه الأخيرة على أعمال التقسيم ؟
ثانياً - هل حكم محكمة أول درجة في محله من الوجهة الموضوعية ؟

« وحيث عن البحث الأول فانه قد تبين من محضر جلسة ١٩ ابريل سنة ١٩٢٨ أمام محكمة أول درجة أنه بعد أن تقدم تقرير الخبير بتعيين الأنصبة قررت تلك المحكمة احالة الاوراق على المحكمة الكلية لاعتماد تقرير الخبير واعادة الدعوى لاجراء القرعة وذلك لوجود قاصر في دعوى القسمة ولم يحضر المدعى عليهم وهم المستأنف عليهم الآن . ولما صودق على أعمال التقسيم وعادت الدعوى الى محكمة أول درجة طعن المستأنف عليهم في أعمال الخبير ونسبوا اليه انه لم يستنزل من القدر المشاع العام مقدار ما اشتراه اثنان منهما من أهمها المتوفاة والتي تراث الثمن في القدر العام وقد وافقتهم على ذلك محكمة أول درجة وأصدرت حكماً بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ باعادة الأعمال للخبير ليجري القسمة طبقاً لما قرره الطاعنون وهذا الحكم هو موضوع الاستئناف القائم الآن

« وحيث أن المستأنف قال بعدم الجواز لمحكمة أول درجة في أن تعيد الاعمال للخبير بعد أن صادقت عليها المحكمة الكلية لأن ولايتها القضائية فيما يتعلق بتقرير أعمال التقسيم تنتهي بصدور حكم المحكمة الكلية بالمصادقة

« وحيث أن المستأنف عليهم ردوا على ذلك بأن المصادقة عمل قضائي اداري داخلي ولا يعتبر بمثابة حكم يحول دون نظر أعمال التقسيم

محكمة أول درجة لأجل عمل القرعة بالطريقة القانونية في أعمال الخير والغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ (قضية الشيخ عبد الله بنداري الشريفي وحضر عنه حضرة الاستاذ ابراهيم افندي الحوري ضد عايش موسى نصر وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ شكري افندي ديمتري نمرة ٦٨ سنة ٩٢٩ س — بالهيئة السابقة)

٩٠

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٨ مايو سنة ١٩٢٩

تعامل بالربا . دعوى جنائية . مجنى عليه .
سبق الاقتراض مرة بالربا : ادعاؤه
مدنياً . جواز .

القاعدة القانونية

لمن اقترض من المقرض بالربا حق الادعاء بحق مدني في دعوى الربا الجنائية سواء كان اقترض مرة واحدة ودفع فوائد ربوية متعددة او اقترض أكثر من مرة واحدة . لانه وان كانت جريمة الربا جريمة نفسية يراد بها مؤاخذة المرابي على عادة الاقتراض وما قام في نفسه من نزعة الى التعامل بالربا المتكرر الا أن الواقعة الواحدة مع المقرض لمرة واحدة هي في ذاتها جزء من أركان جريمة الربا فهي عمل تملوه مسحة الجريمة عند ما يتكرر ولا شك في ان المقرض يصيبه ضرر من القرض الواحد ما دام هذا القرض الواحد صدر من ذات المعتاد على الاقتراض بالربا . وعلى ذلك لا محل للرأي القائل بعدم جواز الادعاء مدنياً في دعوى الربا الجنائية لمن

في هذه الحالة اعادة الأوراق أيضاً للمحكمة الكلية ثانياً للمصادقة على الاعمال الجديدة حتى يحصل التوكيد من أنها لا تضر بمقدوم الاهلية ما دام حكم المصادقة الاول لا يعتبر من الوجهة القانونية حكماً قانونياً تجب فيه المطاعن القانونية الا اذا تعدى كما تقرر حدود المصادقة وبت في خصوصية معينة .

وحيث مما تقدم تكون محكمة أول درجة في حل من فحص أعمال التقسيم من جديد بعد أن عادت اليها الدعوى بعد صدور حكم المصادقة اذا ثبت لها أن هناك نزاعاً جدياً يتعلق بأمر البالغين من الخصوم في الدعوى وينصب النزاع على أعمال التقسيم .

« وحيث عن المسئلة الثانية الخاصة بموضوع الدعوى فانه قد تبين من تقرير الخير (ص ٥) ومن محاضر أعماله (ص ٧) أن الخير استنزل نصيب الزوجة البائعة الى الاثنين المستأنف عليهم من القدر كله بحيث قد أصبح نصيب المستأنف هو $\frac{10^3}{8}$ سهما و١٢ قيراطا ولكنه اعتبر القدر المبيع لازال مشاعاً لأن البائعة ونصيبها الثمن لا تملك على المشاع وأنه يجب أن يكون بيعها على المشاع أيضاً . ولذا قسم الخير بحق القدر الكلي الى ثمانية أنصبة بحيث لا يمكن أن يكون للمستأنف أكثر من $\frac{10^3}{8}$ سهما و١٢ قيراطا فاذا دفع في نصيبه أكثر منه وجب عليه دفع الفرق Soulte بالطريقة التي بينها الخير بتقريره وبمحضر أعماله مفصلاً

« وحيث بذلك تكون أعمال الخير في محلها ويتعين الأخذ بها ولذا تعاد الأوراق الى

اقترض مرة واحدة لانه رأى قد أغرق في التحليل النظرى دون مراعاة الاعتبارات العملية وما وقع بالفعل من الضرر بسبب العمل الاجرامى للمعتاد على الاقراض بالربا

المحكمة

« حيث أنه فيما يتعلق بجريمة الربا delit D'usure وهي الاعتياد على الاقراض بفائدة أكبر من الفائدة القانونية (المعاقب عليها بالمادة ٢٩٤ مكررة المعدلة سنة ١٩١٢) فان لموقف المجنى عليه فيها صوراً مختلفة اما أن يكون مقترضاً قرضاً واحداً واما أن يكون مع اقتراضه القرض الواحد يكون قد دفع فوائد ربوية متعددة بتجديد مواعيد دفع فوائد succession de perception usuraire (كاربانتيه ص ٣٣٩ ن ٣٦١) واما أن يكون في اقتراضه القرض الواحد يكون قد اقترض القرض الاول او القرض الثانى الذى يكون مع الاول جريمة الربا بالاعتياد habitude d'usure (كاربانتيه ص ٣٣٨ ن ٣٤٨) وقد تسأل الشارحون فيما اذا كان يجوز للمجنى عليه فى الربا بأحد الألوان المتقدمة ان يدعى بحق مدنى فى الدعوى الجنائية المرفوعة فاجاب البعض بالاجاب (كاربانتيه ص ٣٣٨ ن ٣٥٢) والبعض بالسلب (ن ٣٥٣) وأيدت محكمة النقض بباريس السليين برغم ما تبديه محاكم الاستئناف من تأييد الایجابيين (ن ٣٥٤) وقال رأى بأنه اذا تعددت القروض الربوية لمقترض واحد أو تعدد دفعه للفوائد الربوية بتجديد مواعيد الدفع فانه يجوز للمجنى عليه

الادعاء مدنياً - وينضم هذا رأى فى تلك الحالة الایجابيين (ن ٣٥٩) وتخالفه فيه محكمة النقض بباريس (ن ٣٦١ - ٣٦٥)

« وحيث ان رأى العلمى العصرى وهو رأى الذين حرروا الجزء الثانى لمسوعات كاربانتيه المتقدم ذكره قرروا بأن رأى السليين رأى متطرف وأخذوا على السليين توسع هؤلاء الاخيرين فى تفسير جريمة الربا تفسيراً لا تسعه الأصول القانونية العصرية . اذ يقول السليون بأن الضرر الذى أصاب المجنى عليه من جريمة الربا لم يأت له من الاعتياد على الربا habitude d'usure بل من الربا نفسه وبالذات usure والربا نفسه لا يكون جريمة الربا بل الاعتياد عليه هو الذى يكونها (ن ٣٦٦) وعلى ذلك لا حق للمجنى عليه فى المطالبة بتعويض أمام محكمة جنائية عن ضرر أصابه عن ركن واحد من أركان الجريمة وتقول محكمة القضا فى باريس فى هذا الشأن « بأن عادة الاقراض بالربا الفاحش وان كانت جريمة معاقباً عليها فهي لا تنشئ حقاً فى دعوى التعويض المدنى لان هذه الجريمة هي حالة أدوية مركبة moral complexe ولا تنشأ الا عن مجموع الافعال الخاصة ولا يمكن نسبتها الى واحد منها بذاته . وعلى ذلك فان هذه الافعال الخاصة هي التى تنشئ الحق فى التعويض والمحاكم المدنية وحدها حق الفصل فيها » (أنظر لپواتقان LePoitvin فى تعليقه على قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ص ٣٩ ن ٣٧٦)

« وحيث انه لا يمكن الاخذ برأى السليين هؤلاء لانه رأى كما لاحظ عليهم خصومهم

العام أى لا يجوز الدفع بها من تلقاء المحكمة ولا بد من الدفع بها فى أول المرافعة (ليواتقان المتقدم ص ٦١ ن ٢٢) وما دام المتهم لم يدفع بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة فقد سقط حقه فيه « وحيث ان المحكمة تأخذ بأسباب محكمة أول درجة فيما يتعلق باثبات الجريمة وأركانها ونرى فقط تخفيض العقوبة

(قضية النيابة وآخر مدعى مدنى ضد أحمد محمد البهاوى رقم ٦٧١ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة الهيئة السابقة وحضرة السيد ائدى مبارك وكيل النيابة)

٩١

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٩ مايو سنة ٩٢٩

- ١ — تسجيل . الدفع بعدم حصوله . من البائع . من ورثته . عدم جواز .
- ٢ — صورية . التمسك بها . من الورثة . بنفس الطرق المأثرة للمورث .
- ٣ — بيع . من المورث في حال الصحة . طعن الورثة فيه بأنه عمل اضراراً بهم . عدم جواز .
- ٤ — وارث . حقه في الطعن في تصرفات مورثه . حالتين . التصرف في مرض الموت والوصية

المبادئ القانونية

- ١ — لا يجوز للبائع أن يتمسك ضد المشتري بعدم تسجيل عقد البيع وهذا الالتزام السلبي بذمة البائع يبقى في تركته بعد وفاته ويلتزم به الورثة . وعلى ذلك لا يجوز للورثة ان يتمسكوا ضد المشتري من مورثهم بعدم تسجيل عقد البيع

الايجابيون متطرف انحراف كل الانحراف من تقرير تفرقه نظرية علمية بمحنة لا يتفق والاصول القانونية الحاضرة (كارباتيه ج ٢ ص ٣٣٩ ن ٣٦٦ فى آخرهما) وفى الواقع فانه وان كانت جريمة الربا لا تتكون الا بالتكرار وان العقاب فيها ملحوظ فيه ما هو عليه المقرض من حالة نفسية فى تكراره للاقراض للشخص الواحد او للآخرين — الا ان الضرر الذى وقع للمجنى عليه قد وقع فى الحقيقة بفعل المقرض ولا أهمية لما اذا كان الضرر وقع من أحد الاعمال المكونة لعناصر الجريمة او وقع منها فى مجموعها . كما لا أهمية لما اذا كان المقصود من العقاب فى الجريمة هو مؤاخذه المقرض على ما عاب أخلاقه من شوائب أدبية ولا أهمية فى ذلك ما دام الضرر قد وقع من شخص اعتبر عمله فى مجموعه عملاً اجرامياً يرتب له القانون جزاء جنائياً

« وحيث لذلك يتعين الاخذ برأى الايجابيين اذ يتفق مع الاصول القانونية كما يتفق مع قانون تحقيق الجنايات فى مادته ٥٤ اتفاقاً عاماً لا تجزئه تفرقة ارهاقية يلى بها النظر العلمى البحت المجرد عن الاعتبارات العملية المؤيدة بالاصول العامة للقانون . وعلى ذلك لا تأخذ هذه المحكمة بدائلها الحاضرة بالرأى الذى قالت به دائرة أخرى بالحكم الصادر بتاريخ ٨ ابريل سنة ٩٢٩ فى قضية النيابة رقم ٥٨٠ استئناف جنح الزقازيق سنة ٩٢٨ والذى أيدت به رأى السليين

« وحيث انه فوق ما تقدم فان قاعدة اختيار المجنى عليه لاحد الطريقين بدلا من الطريق الآخر Une via electa لا تتعلق بالنظام

لان الالتزامات الشخصية المقررة بالمادة الاولى من قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ٩٢٣ رقم ١٨ هي التزامات لا تتعلق بذات الشخص ولها لونها المالى ولذا تنتقل بالوراثه . ولا يجوز اعتبار الورثة فيها من طبقة الغير tiers بل هم خلفاء لمورثهم ayant cause وخلفائه

٢ - ليس للوارث أن يطعن بصورية العقد الصادر من مورثه الا بنفس الطرق القانونية المقررة لنفس المورث . فاذا كان التعاقد الاصلى كتابياً وجب أن تكون أداة الطعن فيه بالكتابة أيضاً . لان الوارث خلف لمورثه ولا يعتبر من طبقة الغير

٣ - للمورث في حال حياته حرية التصرف المطلق في أمواله وهو في حال الصحة فله بيعها بيعاً منجزاً حتى ولو لم يبق بعد وفاته شيء ما من ماله لورثته . ولا يجوز للورثة في هذه الحالة حق الطعن على أعماله مطلقاً والادعاء بمحصول تلك التصرفات اضراراً بهم مادام أن للمورث هذه الحرية المطلقة والبيع منجز والبائع في حال الصحة ويعتبر الوارث في هذه الحالة من طبقة الخلفاء لا الغير

٤ - للوارث حق الطعن في تصرفات مورثه في حالتين : اولاً . فيما اذا تصرف في مرض الموت . ثانياً . فيما اذا كان التملك في تصرفه مضافاً الى ما بعد الموت . ففي الحالة الاولى يبطل التصرف اذا كان حاصلًا لوارث لانه يعتبر وصية والقاعدة ان لا وصية لوارث . وينفذ التصرف في ثلث التركة اذا كان حاصلًا لأجنبي وفي الحالة الثانية يبطل التصرف باعتباره وصية

اذا حصل للوارث . وينفذ في الثلث اذا حصل لأجنبي . وفي غير حالتى مرض الموت والايباء . لا يملك الوارث حق الطعن في تصرفات مورثه ويعتبر الوارث في الحالتين من طبقة الغير لانه تلقى حقه من الشارع لا من المورث .

المحكمة

المسألة الاولى

(العقد الثابت التاريخ في ٣١ أكتوبر سنة ٩١٠ والمسجل في ١٢ فبراير سنة ٩٢٣ - والعقد الثابت التاريخ في ٢ فبراير سنة ٩١٨ « حيث ان هذين العقدين نافذان بحكم قانون التسجيل لان أولهما تسجل قبل العمل بقانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ٩٢٣ رقم ١٨ وتاريخ العمل به هو يوم أول يناير سنة ٩٢٤ ولان ثانيهما ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون المذكور (المادة ١٤ من القانون)

المسألة الثانية

(العقد المؤرخ ٢ يناير سنة ٩٢١ وثابت التاريخ بوفاة شاهدين موقعين عليه توفى أولهما في ٦ يونيو سنة ٩٢٤ وثانيهما في ١٢ أغسطس سنة ٩٢٥)

« حيث ان هذا العقد لم يثبت فيه التاريخ الا بعد العمل بقانون التسجيل الجديد الا انه لما كان صاحبه يمتسك به ضد الورثة فليس لهؤلاء أن يدفعوا ضده بأكثر مما للمورث

« وحيث ان الالتزامات الشخصية الواردة بالمادة الاولى من قانون التسجيل انما تنصرف

قانوناً وحقيقةً وعملاً الى الالتزامات التي ترتبت على طبيعة العقد - فان كان العقد عن بيع فان عدم التسجيل لا يؤثر على اعتبار المالك بائعاً والمتنازل اليه مشترياً وان لكل حقوقاً قبل الآخر وواجبات عليه له وهذه الواجبات والحقوق هي التي ترتبت على عقد البيع وعلى طبيعته اي ان العقد قبل تسجيله يظل عقد بيع كما يظل كذلك بعد تسجيله ولذا لا يجوز للبائع أن يتمسك ضد المشتري بعدم التسجيل - لان التسجيل من عمل المشتري ولان البائع ملزم قانوناً بعدم التعرض للمشتري لانه ضامن له ومن ضمن لا يتعرض (qui garantit ne doit pas évincer) وهذا الالتزام في ذمة البائع ينتقل بعد وفاته في ذمة الورثة باعتباره التزاماً في التركة اي ديناً على المورث ولذا لا يجوز للورثة أن يتمسكوا بعدم تسجيل العقد ما دام هذا التمسك ممنوعاً على مورثهم ولأنهم لا يملكون من الحقوق أكثر مما يملك وعلى ذلك لا يجوز للمشتري أن يتمسكوا بتقديم ثابت التاريخ في يونه سنة ٩٢٤ ضد المدعية باعتباره عقد بيع نافذ فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن عقد البيع فحسب

المسألة الثالثة

(هل للمدعية وهي وارثة أن تطعن بصورية العقد الصادر من مورثها ؟)
« حيث أن المدعية تقول بأن العقد الصادر للمدعي عاينها الاولى بمقدار ٧ افدنة صوري واستندت على شهادة مقدمة من قلم كتاب المحكمة المختلطة بالمنصورة بتاريخ ٢٠ مارس سنة

٩٢٩ بما يفيد بأنه تقدم لقلم الكتاب اقرار كتابي لاثبات تاريخه من نفس المدعي عليهما بأن العقد صوري

« وحيث انه لذلك يتعين البحث في هذه المسألة في موضوعين :

الموضوع الاول : حيث ان هذه الشهادة لا تدل بنفسها على وجود اقرار كتابي صادر حقيقة من نفس الست امباركة لان هذا الاقرار لم يتقدم ولان مثل هذه الشهادة لا تدل دلالة صادقة عليه . اذ يجوز أن تكون هناك احتمالات كثيرة تتعلق بشأن هذا الاقرار المقول به كما يجوز أن يكون قدمه نفس البائع من عنده او أحد غيره له مصلحة دون علم المشتري ودون أن يصدر منها وما دام لم يتقدم دليل على وجود الاقرار فلا عبرة بهذه الشهادة ولا يصح قانوناً اعتبارها مبدأً دليل بالكتابة تبيح شهادة الشهود والقرائن في اثبات صورية العقد .

الموضوع الثاني : وحيث عما اذا كان للوارث حق الطعن في صورية تصرفات مورثه فانه يجب التفرقة بين حالتين - الحالة الاولى : هل يطعن الوارث بصورية تصرفات مورثه باعتباره وارثاً فقط دون أي اعتبار آخر ؟ فاذا طعن باعتباره وارثاً فقط وادعى الصورية فان القول منه لا يقبل في هذه الحالة الا باعتباره خلفاً لمورثه ayant cause لا باعتباره غيراً أجنياً عن مورثه tiers - فان كان لديه دليل كتابي او مبدأً دليل كتابي قبل دليله والا فلا يقبل (استئناف مصر الاهلية في ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٧ المحاماه المجلد ٨

ص ٤٧٧ رقم ٣١٠ - المبدأ الثاني . المحاماه المجلد ٨
ص ٩٨٤ ن ١٠٦ في أولها فقط) أما عدم قبول
قوله بالصورية وهو وارث وعند عدم تقديم
الدليل الكتابي الكامل فلا أنه لا يعتبر غيراً
بالنسبة للمورث ولأن لهذا الأخير في حال حياته
الحرية المطلقة في التصرف في أمواله تصرفاً
مطلقاً منجزاً بالبيع أو الهبة لوارث أو لأجنبي
دون أن يجوز لبقية الورثة الاحتجاج على
عمله (المادة ٥٠٤ من كتاب أحوال الانسان
لقدرى باشا) ويجوز له الايضاً لأجنبي بكل تركته
عند عدم وجود وارث (المادة ٥٣٤ من كتاب
قدرى باشا متقدم الذكر) انما تنقيد حرية
المورث في التصرف اذا تصرف في مرض الموت
أو أوصى لأجنبي أو لوارث . اذ تبطل الوصية
في هذه الحالة الأخيرة اذ لا وصية لوارث الا اذا
أجازتها الورثة (المادة ٥٣٦ من كتاب قدرى
باشا) وتنفذ الوصية للأجنبي في ثلث التركة .
والتصرف في مرض الموت لأجنبي ينفذ في ثلث
التركة اذا وجد وارث (المادة ٢٥٥ و ٢٥٦
مدنى) ولا ينفذ اذا كان لوارث لانه يعتبر وصية
ولا وصية لوارث الا اذا أجازتها الورثة (المادة
٢٥٤ مدنى)

الحالة الثانية : فاذا ترتب للوارث حق من
جانب الشارع في حالة مرض الموت أو الوصية
وجب اعتبار الوارث في هذه الحالة فقط من
طبقة الغير ولا يعتبر خلفاً لمورثه إذ له حق الطن
على أعمال مورثه بما أقره عليه الشارع نفسه . ولا
تنفذ تصرفات المورث في هذه الاحوال الا في
حدود الثلث وللوارث الحق في اثبات صورية

التصرف على اعتبار أنه تملك مضاف الى ما بعد
الموت أى وصية (استئناف مصر الأهلية في ٢٩
ديسمبر سنة ١٩٢٧ - المحاماه المجلد ٨ ص ٧٦١
رقم ٤٦٢) وفي غير ذلك لا يجوز له الطعن
بالصورية الا باعتباره خلفاً لمورثه لا باعتباره
غيراً . اذ المورث في حال حياته حر في البيع
والهبة لأجنبي أو لوارث بيعاً منجزاً وهو في
كامل صحته (المادة ٥٥٩ من كتاب
قدرى باشا ونصها « التصرف الانشائي المنجز
الذى فيه معنى التبرع أن صدر من أهله في حالة
صحته المتبرع ينفذ في جميع ماله ») وفي هذه
الحالة لا يجوز مطلقاً للوارث الطعن بالصورية
قولاً منه بأن التصرفات حصلت اضراً به -
لان الاضرار به لا يكون الا حيث يرتب له
الشارع حقاً يبيح له الطعن ولا يكون ذلك إلا
في حالة الوصية سواء كانت الوصية ظاهرة بينة
أو مستورة بتصرف اضيف التملك فيه إلى
ما بعد الوفاة . وعلى ذلك لا تقرر هذه المحكمة حكم
استئناف مصر الأهلية في أول مايو سنة ١٩٢٨
(المحاماه المجلد ٩ ص ٢١٦ رقم ١٢٣) كما لا
تقر العبارة المطلقة الواردة بالمحاماه المجلد ٨ ص
٩٨٤ ن ١٠٩ في قولها « اذا كان التصرف حاصلًا
من المورث لأحد الورثة أصبح باقياً الورثة اجانب
عن العقد فيكون لهم الحق في الطعن في تصرفه
بكافة أوجه الاثبات » في الاجازة للوارث بالطعن
في تصرفات مورثه بالصورية لمجرد القول من
جانبه بأنها عملت اضراً بحق الميراثية بوجه
عام في غير حالات مرض الموت والوصية . إذ
هذه الاجازة غير صحيحة قانوناً وتتعارض مع

ما قرره الشريعة الاسلامية من الحرية المطلقة للمالك المورث في حياته في أن يتصرف تصرفاً منجزاً وهو في حالة الصحة بكل ماله ولمن يشاء لاجنبى أو وارث كما مر

« وحيث ان القول بالتجوز للوارث بالطعن في تصرفات المورث في غير حالة مرض الموت وفي غير الايصاء تجوز يخالف المبدأ الشرعى الذى قرره الشريعة الاسلامية وهذا على خلاف ما قرره بعض الشرائع الاجنبية كفرنسا وايطاليا من الحظر على المورث في التصرف في جزء معين في ماله باعتبار ان هذا الجزء يبقى حتماً للمورث وهو المسمى *la réserve* أو *la légitime* (انظر كولين مع كابتان ج ٢ الطبعة الرابعة سنة ٩٢٥ ص ٦٩٨ - ٧١٠) اذ في هذه الحالة يجوز للوارث ان يطعن في تصرفات المورث بوجه عام دون التقيد بقيد ما مادام التصرف قد يجاوز القدر الذى يملك فيه لمورث حرية التصرف الى القدر الذى حظر عليه القانون نفسه وفي هذه الحالة فقط يعتبر الوارث غيراً سواء في القانون الفرنسى أو الايطالى *heritier réservataire* - أو سواء في الشريعة الاسلامية - مادام قد قرر له حق الطعن من جانب الشارع نفسه باعتبار ان تعدى المورث للقدر المحظور اقتات على حق قرره الشارع نفسه للوارث (انظر في ذلك الكراسة الأخيرة رقم ٢ من مجلة دالوز الدورية سنة ٩٢٨ القسم الأول الخاص بأحكام النقض الفرنسى صحيفة ٢٥ - ٢٨ من حكم محكمة النقض في ١١ ابريل سنة ٩٢٧ ومقال الاستاذ بيك - Pic -

تعليقا على هذا الحكم وعلى الاخص صفحة ٢٧) وأما في الشرائع الاخرى كالممالك المتحدة بأمريكا الشمالية ومكسيكا بأمريكا الجنوبية (كولين وكابتان ج ٢ ص ٧٠٨) وما قرره الشريعة الاسلامية فان حرية التصرف لدى المورث كاملة لا يملك فيها الوارث حقاً ضد مورثه الا في حالتى مرض الموت والوصية كما مر .

« وحيث لما تقدم لا يقبل مطلقاً من المدعية الوارثة الطعن بالصورية في تصرفات مورثها الى الوارثة المدعى عليها الأولى مادام لم تطعن المدعية لأمراض الموت ولا بالوصية - وأما القول بإباحة اثبات الصورية . بمجرد القول ان المورث أراد في الحقيقة بتصرفه الحد المطلق للاضرار بالوارث كما قال بذلك حكم الاستئناف الاهلى بمصر في أول مايو سنة ٩٢٨ على غير حق وبما يخالف حكم الشريعة الاسلامية - فهو قول غير جائز قانوناً ويجب رفض الاخذ به بتاتا لانه يهدم أهم ركن من أركان التوريث في الشريعة الاسلامية ولائ المورث في حال حياته وصحته حر في ان يهب ماله حالا وان يبيعه حالا ولو أن في ذلك نتائج لا ترضى من سيكون وارثاً . أما اذا تصرف تصرفاً مضافاً الى ما بعد موته أو تصرفه في حالة مرض موته فان للوارث حقاً أقره عليه الشارع نفسه وأنشأ له فجعله من الغير وله في هذه الحالة اثبات صورية التعاقد باعتبار ان حقيقته المستورة وحيدة واما مجرد الادعاء منه بالصورية في غير مرض الموت

وفي غير الوصية فلا يقبل منه الا باعتباره وارثا
أى خلفا لمورثه وظل له ولا يؤخذ في هذه الحالة
بالصورىة الا كما يؤخذ بين العاقدین بالذات أى
لابد من اثباتها بالكتابة أو يبدأ الثبوت بالكتابة
فى الحدود القانونية

(قضية الست نفيسة بنت الشاذلى وأخرى وحضر
عنهما الاستاذ على افتدى حسن ضد امباركة بنت محمد
حسن وآخرين نمرد ٦٢ سنة ١٩٢٩ كلى - دائرة
حضرة عبد السلام ذهني بك . وكيل المحكمة وبحضور
حضرتى حين صادق افتدى وعبد الرحمن نوار افتدى
القاضين)

٩٢

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

١٩ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ - حق . استعماله . حدوده . عدم الاساءة
الى الغير
- ٢ - وكيل . التنحى عن الوكالة . قصد
ابطال الاجراءات . عدم جواز .
- ٣ - وكالة . قاعدة . « لا يجوز لغير الملك
أن يترافع بوكيل » . معنهما .

القاعدة القانونية

١- لا يجوز لصاحب الحق أن يستعمله الا
فى وجوهه المشروعة ولا غراض جديده وأما اذا
استخدمه صاحبه فى غير ما شرع له الحق وعمل
على أن يقضى من وراء الانتفاع لبانة سيئة من
طريق النيل من خصمه والتشفى منه فإنه يمنع
من ذلك ولا يجوز للقاضى تمكينه من المضى فى
هذا الطريق .

٢ - إذا حضر شخص عن آخر باعتباره
وكيلا مأذوناً بالادارة والتقاضى فى أعيان معينة

فى جملة قضايا ثم حضر أخيراً فى قضية ولم يعارض
فى صفته أولاً ثم عارض بعد ذلك وتبين أن
الغرض من المعارضة ورغبته من التنحى عن الوكالة
انما هو لأجل تعطيل الدعوى المرفوعة عليه
بصفته وكيلا حتى يتمكن من أن يحكم له فى
دعوى أخرى عن نفس الاعيان وحتى يلحق
بخصومه ضرراً محققاً من ابطال اجراءات الدعوى
القائمة التى ينكر فيها صفته - فلا يقبل منه ذلك
ويجب اعتباره موجوداً فى الدعوى ما دام أنه
يرمى بالتنحى عن الوكالة فى هذه الدعوى وحدها
إلى غرض غير مشروع وغير قانونى

٣ - وأن كان الدفع بقاعدة « لا يجوز
لأحد أن يترافع بوكيل سوى الملك » هو فى
الحقيقة دفع فرنسى النزعة التشريعية وله مسوغاته
التاريخية التى عرف بها فى عهد الاقطاعات
Féodalité وما كان يجرى عليه فى ذلك الحين
امشراف البلاد وحكامها Seigneurs Féodaux من
عادات مرعية ولم تقرها التشريعات الحاضرة لا
الفرنسية ولا المصرية - الا أنها لما تعلق هذه
القاعدة بشروط الدعوى فى شكلها وضرورة
تعيين خصومها تعييناً ينافى للجهالة - فإن الامر
فى تفسيرها فى المصور الحاضرة وفى ضوء الاصول
القانونية العامة المقررة الآن فقهاً وقضاء - قد
انصرف الى تقرير معنى لها تقريراً عملياً تبيحه
ضرورات العمل فى حدود القانون الآن . ولذا
استقر الراى فيها بأنه لا يؤخذ بها اذا خصم
شخص باعتباره وكيلا وثبتت صفة الوكالة بأوراق
الدعوى اذ تعتبر الخاصة إذ ذاك وعلى هذا
الاعتبار مخاصمة قانونية صحيحة

المحكمة

« حيث أن الدعوى الحاضرة رفعت من المدعين على عيسى حماد بصفته وكيلًا عن المدعى عليهم لا قامتهم بالأناضول ولتوكيلهم إياه بمصر لمباشرة أعمالهم إدارية كانت أو قضائية وهو يقوم على هذا الاعتبار بإدارة أملاكهم والحضور في الدعاوى حتى الطعن بالتزوير في بعض أوراقها » وحيث أن الحاضر عن عيسى حماد أنكر صفة وكالة هذا الأخير عن المدعى عليهم وطالب المدعين بإثبات الوكالة (محضر جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ تحضير) - ثم جاء الجلسة التالية واعترف بالوكالة (محضر جلسة ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ تحضير) وقصرها على إدارة الأعمال لا الحضور في القضايا وفي الوقت نفسه دفع الدعوى بعدم قبولها شكلاً لأنها مرفوعة على الوكيل دون الاصيل أخذاً بالقاعدة القائلة (لا يجوز لأحد أن يترافع بوكيل سوى Nul ne plaide par procureur hormis le roi

« وحيث أن المدعين ما عدا عثمان أفندي إبراهيم قد تنازلوا عن الدعوى (محضر جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٩ و ١٤ مايو سنة ١٩٢٩) » وحيث أن المدعى عليه عيسى حماد أصر على التمسك بدفعه وطلب المدعى رفضه وقدم مذكرة كتابية بذلك

« وحيث وإن كان الدفع بأنه (لا يجوز لأحد أن يترافع بوكيل سوى الملك) هو في الحقيقة دفع فرنسي النزعة التشريعية وله مسوغات تاريخية عرف بها في عهد الاقطاعات féodalité وما

كان يجري عليه في ذلك الحين إشراف البلاد وحكامها seigneurs féodaux من عادات مرعية (مرافعات عبد الفتاح بك السيد النسخة العربية الطبعة الثانية ص ٣١٢) ولم تقرها التشريعات الحاضرة لا الفرنسية ولا المصرية - إلا أنها لما تعلق هذه القاعدة بشروط الدعوى في شكلها وضرورة تعيين خصومها تعييناً بيناً نافياً للجهالة . فإن الأمر في تفسيرها في المصور الحاضرة وفي ضوء الأصول القانونية العامة المقررة الآن فقها وقضاء - قد انصرف إلى تقرير معنى لها تقريراً عملياً يتيح ضرورات العمل في حدود القانون الآن - ولذا استقر الرأي فيها بأن لا يؤخذ بهذه القاعدة ولا نفاذ لها إذا خوصم شخص باعتباره وكيلًا وتعينت له صفة الوكالة بجميع أوراق الدعوى وأجرائها . وتعتبر إذ ذاك خاصته على هذه الصفة الثابتة والمقول بها كتابة في أوراق الخاصة خاصة قانونية صحيحة شكلاً (مرافعات عبد الفتاح بك السيد مع ديسبيرنو النسخة الفرنسية سنة ١٩٢٥ ص ١٦٣)

« وحيث أن الثابت في الدعوى الحاضرة أن عيسى حماد خوصم بهذه الصفة وذكرت له في أوراق الدعوى بحيث لا يمكن القول معه بعدم صحة الاجراءات •

« وحيث أن عيسى حماد المذكور قد أنكر الوكالة ثم اعترف بها عن الأعمال الإدارية ثم تبين من أوراق القضية رقم ١٥٠ سنة ٩٢٦ كلى الزقازيق أنها مرفوعة منه بصفته وكيلًا عن المدعى عليهم فيما يتعلق أيضاً بالاعيان محل النزاع في الدعوى الحاضرة - ثم قال عيسى حماد

المذكور بأنه وإن فرض وكان وكيلًا في الإدارة والتقاضى فإنه لا يرغب الحضور بتلك الصفة في الدعوى الحاضرة لأنه حر فيما يشاء ولم يبد عذرا مقبولا في تنحيه عن تمثيل المدعى عليهم مع أنه يمثلهم في القضية الأخرى حتى الطعن بالتزوير في الأوراق المقدمة ضد موكله المقيمين بجهة الأناضول

« وحيث وإن صح قانونا للوكيل أن يتنحى عن وظيفته في بعض أعمال الوكالة وذلك باعتبار أن ذلك حق من حقوقه — إلا أنه سبق لهذه المحكمة في هذه الدائرة أن قررت بطريقة مطردة — أنه لا يجوز التمسك بالحق في إطلاقه الواسع اضرازا بالغير لا لسبب إلا لاجل الكيد للخصم والنيل منه ولغير غرض جدى يقره القانون — لأن الحق وإن كان لصاحبه وحده وعليه تتردد مغائمه ومغارمه إلا أن له الأثر الاجتماعى من حيث اتصاله بالجماعات ومن حيث أن صاحبه أحد أفراد هذه الجماعات وما يترتب عليه من الآثار العامة المالية عقارية كانت أو منقولة على الحالة العامة من ناحيتها المادية والمعنوية — وعلى ذلك إذا ثبت أن الغرض لدى صاحب الحق غير جدى وأنه يرمى به إلى قضاء لبانة غير مشروعة من حيث الحيلولة بينه وبينها ولا يجوز للقاضى بحال ما أن يسير وراء مثل هذه الأغراض وقد تبينت مراميها بل يجب أن يقف دون تحقيقها حتى تأخذ الحقوق في عالم الحياة ألوانها الصحيحة التى تتفق مع طبيعة الحق في أصله وكيانه ومع الأغراض

الاجتماعية المنشودة من تقرير الحق في ذاته (راجع في ذلك كتاب جوسيران Gosserand في روح الحقوق Esprit de droits طبعه سنة ٩٢٧ وعلى الاخص ص ٤٠٥ وما بعدها وانظر كتابه في الدافع في الأعمال القانونية Les mobiles dans le actes juridiques سنة ٩٢٨ وعلى الاخص ص ٤٢)

« وحيث أنه قد تبين في هذه الدعوى أن عيسى حماد إنما يريد بعدم تمثيل موكله فيها تعطيل نظر هذه الدعوى القائمة مع أنها مرتبطة بالدعوى الأخرى المشار إليها هنا والمرفوعة منه بصفته وكيلًا عن نفس الأشخاص وعن شأن من شؤون العقارات محل النزاع في الدعوى القائمة — حتى يحمل المدعين متاعب جمة في اعلان خصومه في الأناضول — الأمر الذى يحتمل معه ضياع حقوق صارخة : وهذا الموقف من جانب عيسى حماد لم يخرج عن كونه تعسفا في استعمال حقه abus de droit لا تقره عليه المحكمة . وعلى الاخص إذا لوحظ موقفه في ادوار الدعوى الحاضرة امام التحضير من إنكاره الوكالة أولاً ثم الاعتراف بها عن الأعمال الادارية ثانياً ثم ما تبين بعد ذلك من أنه يحضر عن موكله في قضايا أخرى ثالثاً .

« وحيث وقد تبين ما تقدم فلا يعتبر عمل عيسى حماد سوى مجرد عمل مشوب بدافع mobile غير جدى وغير مشروع وأنه يجرى فيه على قاعدة التعسف في استعمال الحقوق abus de droit وهو مالا يمكن للمحكمة اقراره

الحكم . والاتفاق على ذلك قبل رفع الدعوى باطل طبقاً للمادتين ٢٠٥ و ٨٠ مدني

المحكمة

« حيث ان المستأنف رفع هذه الدعوى وطلب الحكم بطلان الحكم الغيابي الصادر ضده بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٢٧ والغاء التنفيذ بالحجز الذي ترتب عنه بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٧ لانه لم ينفذ في ظرف ستة شهور من تاريخ صدوره

» وحيث ان المادة ٣٤٤ مرافعات تنص على انه يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخه - اي ان ذلك البطلان ينحصر في مضي الستة شهور والتي بعدها يعتبر الحكم كأن لم يكن وهذا في الحقيقة سقوط حق بمضي المدة اي ان حق تنفيذه لا يسقط بخمسة عشر عاماً وهي المدة المقررة قانوناً لسقوط اي حق بل بمضي ستة شهور

« وحيث انه من المقرر أن سقوط الحق بمضي المدة ليس من النظام العام فلا يجوز للقاضي أن يحكم به من تلقاء نفسه وللمدين أن يتنازل عن التمسك به تنازلاً صريحاً او ضمناً فالملحوظ عليه غايياً أن يتنازل عن التمسك بالمادة ٣٤٤ مرافعات ولو مضت الستة شهور من تاريخ صدور الحكم ولا يجوز له أن يتنازل عن التمسك به قبل الحكم كان يتفق على ذلك مع المدعي من قبل رفع الدعوى لان هذا الاتفاق باطل طبقاً للمادة (٢٠٥ و ٨٠) مدني وبالعكس المدعي عليه أن يتنازل عن التمسك بتلك المادة في بحر ستة شهور من تاريخ الحكم الغيابي الذي لم ينفذ

عليه وعلى ذلك يعتبر عيسى حماد ممثلاً لموكله تمثيلاً قانونياً صحيحاً في هذه الدعوى وتعتبر اجراءاتها على هذا الاعتبار صحيحة قانوناً ومأخوذاً بها . وهو ما يتعين معه رفض الدفع الفرعي وتحديد يوم للمرافعة في الموضوع

(قضية نصر الدين افندي يفتوب وآخرين وحضرة عن الاخير الاستاذ رزق افندي صليب ضد عيسى حماد وآخرين نمرة ٩٢ سنة ١٩٢٩ كلى - بالهيئة السابقة)

٩٣

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٩ مايو سنة ٩٢٩

- ١ - حكم غيابي . سقوطه لعدم تنفيذه بمضي ستة اشهر . معناه .
- ٢ - ليس من النظام العام . التنازل عنه قبل الحكم . عدم جواز .

القاعدة القانونية

١ - سقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخ صدوره هو في الواقع نوع من أنواع سقوط الحق بمضي المدة . اي ان حق تنفيذه لا يسقط بخمسة عشر عاماً وهي المدة المقررة قانوناً لسقوط الحقوق عموماً بل بمضي ستة شهور

٢ - مقرر ان سقوط الحق بمضي المدة ليس من النظام العام . فالملحوظ عليه غايياً . ان يتنازل عن التمسك بسقوط الحكم ولو مضت الستة شهور . ورغمما عن نص المادة ٣٤٤ مرافعات القائلة بأن الحكم يعتبر كأن لم يكن الا انه لا يجوز له التنازل عن ذلك مقدماً وقبل صدور

« وحيث انه لا يعترض على ذلك بان المادة ٣٤٤ مرافعات تنص على أن الحكم يعتبر (كأن لم يكن) لان هذا التعبير لا يدل على ان الدفع بعدم جواز التنفيذ بعد الستة شهور هو من النظام العام فللمدعى عليه حتما بعد تنفيذ الحكم أن يتنازل عن التمسك بتلك المادة

(قضية الشيخ السيد وحضر عنه حضرة الاستاذ خيرى افندى السيد المحامى ضد مديرية الدقهلية نمرة ٥٠ سنة ١٩٢٩ استئناف دائرة حضرات عثمان يوسف بك رئيس المحكمة و ابراهيم شلبي بك وعبد الفتاح حسين بك القاضيين)

٩٤

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٤ مارس سنة ١٩٢٩

ايقاف تنفيذ . شروطه . الحكم الاول نهائى
عند ارتكاب الجريمة الثانية . العقوبة قائمة

القاعدة القانونية

١ - العقوبة المانعة من الحكم بايقاف التنفيذ هي التي تكون قد أصبحت نهائية وقت ارتكاب المتهم للجريمة الجديدة المراد معاقبته عليها .

٢ - لا يحرم المتهم من التمتع بحق ايقاف التنفيذ الا اذا كانت العقوبة الاولى قائمة فلو تبرأ منها أو زالت بالعفو أو بالنقض جاز الحكم بالايقاف

المحكم

« حيث ان الثابت من وقائع هذه القضية والقضية نمرة ٣٨ جنح منيا القمح سنة ١٩٢٩

ان التهم في القضيتين المذكورتين ارتكب في الاولى منها بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ جريمة التبيد التي يحاكم من أجلها كما ارتكب في القضية الثانية بتاريخ ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٨ جريمة تبديد أخرى ونظرت القضيتان في جلسة واحدة وصدر في كل منهما الحكم بالعقوبة مع ايقاف التنفيذ

« وحيث انه بمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات لا يحرم المتهم من التمتع بحق ايقاف التنفيذ الا اذا كان قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بالحبس أكثر من أسبوع على فرض أن تكون هذه العقوبة قائمة فلو تبرأ منها أمكن الحكم عليه بايقاف التنفيذ بعد ذلك وكذلك يمكن ايقاف تنفيذ الحكم بالنسبة له اذا زالت العقوبة السابقة بالعفو Amnistie او بنقض الحكم (جرائمولان جزء ٢ ص ١١٠)

« وحيث ان العقوبة المانعة من الحكم بايقاف التنفيذ انما هي العقوبة التي يكون قد أصبحت نهائية وقت ارتكاب المتهم للجريمة الجديدة المراد معاقبته عليها (راجع جارو جزء ٣ طبعة ثانية ص ١٩١ نوتة ٧٩٩)

« وحيث انه بمراجعة القضيتين المستأفتين يتبين ان هذا الشرط لم يتحقق فيهما لأن العقوبة الصادرة في كليهما لم تصبح نهائية وبذلك لا يمكن أن يقال ان المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة تمنع من الحكم عليه بايقاف التنفيذ مرة ثانية او انه سبق الحكم عليه بايقاف التنفيذ فيحرم من هذا الحق مرة أخرى لان هذا الحكم عرضة للإلغاء

٩٥

محكمة طنطا الكلية الأهلية

أول يونيو سنة ١٩٢٩

تسجيل تبيه نزع الملكية . فوات ١٦٠ يوما
اعادة التسجيل . وجوب .

القاعدة القانونية

إذا لم يتجدد تسجيل تنبيه نزع الملكية
بعد مضي ١٦٠ يوما من تاريخ تسجيله الأول
(المادة ٥٤٠ و ٦٢٠ مرافعات) زالت جميع
آثاره القانونية . فلا تلحق الثمرات بالعقار . ويعتبر
تصرف المدين في العقار للغير حجة على الدائن
نازع الملكية

المحكمة

« حيث أن الأطيان المتنازع عليها وقدرها
٩ ط نزع ملكيتها بمعرفة المستأنف باعتباره
دائنا مرتها رهنا عقاريا حيازيا بمقد مسجل
créancier gagiste وعمل بها تنبيهها في ٢٢ مايو
سنة ١٩٢٢ وجدده في ١٤ مارس سنة ١٩٢٣
أي بعد مضي ١٦٠ يوما وهي المدة المقررة بالمادة
٥٤٠ و ٦٢٠ مرافعات والتي تقول بأنه بعد مضي
هذه المدة ... يبطل فعل التسجيل المذكور
بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه

La transcription sera rayée d'office comme
périnée

« حيث أن الاطيان المذكورة بيعت مع
أطيان أخرى بالمراد أيضا قبل مبيع المستأنف لها
لها يمزاد علني بمعرفة شركة عطا الله باعتبارها دائنة

« وحيث ان حكم محكمة النقض الذي
استندت النيابة عليه في مذكرتها لم ينوه في أسبابه
الى ما ذهبت اليه النيابة وعلى العكس فانه لم
يخرج عما قرره المادة ٥٣ من ان العقوبة المقررة
بها مع ايقاف التنفيذ والتي أصبحت نهائية تكون
مانعة من الحكم بإيقاف التنفيذ مرة أخرى مهما
طال عليها الزمن يؤيد ذلك استنادها على صورة
الحكم المثبتة لسابقة الحكم على التهم بإيقاف
التنفيذ سنة ١٩١٧

« وحيث ان ما ذكره الاستاذ جرائمولان
تعليقا على المادة ٥٢ من قانون العقوبات المقررة
بها مع ايقاف التنفيذ ولو انها تعتبر كأن لم تكن بعد
مضي مدة معينة الا انها تكون مانعة من الامر
بإيقاف تنفيذ اي حكم آخر يصدر بعد ذلك على
المحكوم عليه لا يفيد ان الحكم المقررة به مع
ايقاف التنفيذ ولو لم يصبح نهائيا يكون مانعا من
الحكم بإيقاف التنفيذ مرة أخرى

« وحيث انه بناء على ذلك لا يكون فيما
قضت به محكمة أول درجة أي خطأ قانوني

« وحيث ان المحكمة ترى ان الحكم
المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها والتي
تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده

(قضية النيابة ضد احمد زكي نمرة ١٨٢١ سنة ١٩٢٩
استئناف - بالهيئة السابقة وحضور حضرة احمد افندي
زكي مساعد النيابة)

محرو من آثار تسجيل تنبيه نزع الملكية الذي سقط بحكم القانون

« وحيث أن عبد الفتاح افندى عارف قد اشترى بعد سقوط التنبيه الذي أجره المستأنف وقبل تجديد تسجيل التنبيه فيكون شراؤه صحيحاً نافذ على المستأنف

« وحيث لما تقدم وللأسباب الواردة بالحكم الابتدائي يتعين تأييد الحكم المستأنف (قضية الخواجه سرحان عبدة حداد ضد ورثة زكي ابراهيم الصغير نمرة ٩٦ سنة ٢٩ س — دائرة حضرات عبدالسلام ذهني بك وكيل المحكمة وعبد العزيز غنيم بك ومحمد امين صدقي بك القاضيين)

٩٦

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢٦ يونيه سنة ١٩٢٩

رهن . اكثر من عشرة جنيهات . عقد تبعي .
اثباته بالشهود . جواز

القاعدة القانونية

يجوز اثبات الرهن بشهادة الشهود ولو كانت قيمته اكثر من عشرة جنيهات اذا كان تابعا لعقد أصلي قيمته أقل من عشرة جنيهات (دهلتس بند ٥٧ و ٥٨ الرهن)
المحكمة

« حيث أنه لا دليل قبل المتهم الثاني اسماعيل يوسف عزام بأنه أخفى المصاغ المسروق أو اشترك في اخفائه غير مجرد وساطته بين المتهم الأول وبين المتهم الأخير في رهن المصاغ عند المتهم الأخير

مرتهنة رهنارسميا عقاريا creancier hypothécaire ورسا مزادها عليها وباعت الى محمد حلمي الجيزي الذي باع لعبد الفتاح افندى عارف المستأنف عليه الاخير بمقد في ٥ اغسطس سنة ١٩٢٢ ومسجل في ١٩ اغسطس سنة ١٩٢٢

« وحيث انه اذا فرض وكان للمستأنف حق بيع القدر ٩ ط بالمزاد بعد رضى المزاد فيها على الشركة - فإن تنبيه نزع الملكية الذي عمله قد سقط مفعوله وزال اثره بحكم القانون ما دام لم يجدد تسجيله قبل مضي ١٦٠ يوما طبقا للمادة ٥٤٠ مدني المقدمة

« وحيث أن الذي يترتب على تسجيل التنبيه ليس فقط الحاق الثمرات بالعقار (المادة ٥٤٥ - مرافعات) انما يترتب عليه الحجر على المدين في التصرف في العقار (المادة ٦٠٩ مرافعات مختلط) كما أقر هذا المبدأ قضاء المحاكم الأهلية في غالبية احكامه برغم عدم وجود نص أهلي يحكي النص المختلط ٦٠٩ مرافعات - وعلى ذلك وما يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية من أن يصبح صاحب التنبيه المسجل بمثابة دائن مرتهن ترتب له حق اتصال بالعقار فانه وقد زال مفعول التسجيل بمضي مدة ١٦٠ يوما فإن هذا الحق المقول بانصاله بالعقار بسبب التسجيل يصبح هو الآخر زائلا بزوال آثار التنبيه برمتها

« وحيث اذا علم ذلك وجاء مشتر للعقار ولاحظ في سجلات التسجيل سقوط تنبيه نزع الملكية وزوال آثاره وشطبه من السجلات - اطمان حينئذ الى الشراء واشترى العقار وهو

« وحيث أنه لم يقم في القضية دليل على علمه بأن المصاغ مسروق »

« وحيث أنه من جهة أخرى فقد ثبت أن المتهم الأول لم يحضر له مباشرة وإنما حضر أولاً مع أحمد الشافعي الذي أرسله إليه وكلفه بأن يدلّه على صائغ ليشتري أو يرتهن المصاغ »

« وحيث أن للمتهم الثاني الحق في أن يعتقد بأن هذه العملية لا تشوبها شائبة وبمجرد وساطته مع هذه الظروف لا يكفي دليلاً على اتهامه بالأخفاء أو بالاشتراك فيه »

« وحيث أنه وأن كان المتهم الثالث ينكر ارتهانه للمصاغ من المتهم الأول إلا أن المحكمة ترى أن هذا الرهن وقع فعلاً مما قرره المتهم الأول والمتهم الثاني ولما شهد به حسن كريم صبي القهوة التي جلس عليها المتهمون الثلاثة والتي سلم فيها المتهم الثالث مبلغ الرهن وهو عشرة جنيهات للمتهم الأول ولما قرره ميخائيل معوض حنا الصائغ بمحل أخ المتهم الثالث من أن المتهم الأول حضر مع المتهم الثاني وسأله عن المتهم الثالث وقد تأيدت أقوال المتهم الأول بوقائع ثابتة ذكرها الشاهد محمد عبد الخالق الذي كان موجوداً بـدكان الصائغ وقت حضور المتهمين الأولين إليه »

« وحيث أنه مع ثبوت ذلك ترى المحكمة أن المتهم الثالث لم يكن يعلم بأن المصاغ مسروق إذ لا دليل في القضية يثبت هذا العلم خصوصاً وأنه صائغ ومن عمله ارتهان المصاغات ولم يحضر إليه المتهم الأول وحده بل بواسطة المتهم الثاني »

دون أن يكونا مستترين أو يحاولان إخفاء عملهما كما أن تسليم المصاغ وتسليم مبلغ الرهن حصل في محل علني يمكن للغير أن يكتشف أمرهما بسهولة . ومع هذه الظروف لا يمكن أن ينسب العلم بالسرقة للمتهم الثالث وظاهر أنه ارتهن المصاغ من المتهم الأول بحسن نية »

« وحيث أنه لا يمكن أن يؤثر على ذلك انكار المتهم الثالث للارتهان لأنه يظهر أنه سوء دفاع خشية المسؤولية »

« وحيث أنه لذلك تكون تهمة الاخفاء المنسوبة للمتهمين الآخرين غير متوفرة فيها ركن العلم بالسرقة فيتعين براءة المتهمين طبقاً للمادة ١٧٢ جنايات والغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهما » وحيث أن المجنى عليها وأختها والدة المتهم الأول قررتا أن قيمة المصاغ المسروق ٥١ جنيهاً وقد ذكر المتهم الأول مفرداته كما ذكرتها الشاهدتان المذكورتان ولا دليل في القضية على أن قيمته أقل من هذا المبلغ فتري المحكمة الأخذ بذلك »

« وحيث أنه لا يمكن للمتهم الثالث أن يحتج بالنسبة للدعوى المدنية بأنه لا يمكن إثبات الرهن بشهادة الشهود اعتماداً على أن قيمة الشيء المرهون أكثر من عشرة جنيهات لأنه ثابت أن المبلغ الذي حصل عليه المتهم الأول من المتهم الثالث عشرة جنيهات فقط وهو مبلغ الدين الذي حصل من أجله الرهن ولا نزاع في أنه يجوز إثبات هذا الدين بشهادة الشهود طبقاً للمادة ٢٥١ مدني ومتى تقرر ذلك فيمكن إثبات الرهن »

وفي الشريعة أحكام وقواعد تناولها نزاع في الآراء بين الفقهاء . على مسائل المهر والهدايا وحدود الحق في استردادها .

٢ - فاختصاص المحاكم الأهلية بنظر قضايا المهر أساسه انعدام النزاع الشرعي الجدي بين طرفي الخصوم في وجوب المهر وأدائه

المحكمة

« حيث ان ما دفع به المستأنفان من أن النزاع القائم بينهما وبين المستأنف عايبا بشأن استرداد المبلغ الذي دفعاه لها باعتباره مهرًا إنما هو نزاع مدني يدخل في اختصاص المحاكم الأهلية بناء على ان المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لا تنطبق الا في حالة قيام عقد الزواج وهو الأمر الذي لا وجود له في هذه الدعوى - دفاع لا تأخذه هذه المحكمة - أولا لأن نص المادة ١٦ المذكورة نص مطلق لا قيد فيه يقضي بمنع المحاكم الأهلية من نظر قضايا المهر منعاً مطلقاً ولم يحتم لذلك قيام عقد الزواج . وثانياً ان المحكمة من هذا النص هي اخراج مسألة تعتبر من الأحوال الشخصية من اختصاص القضاء الأهلي ولا نزاع في ان الشريعة الاسلامية قد عالجت موضوع المهر أو الهدايا التي تقدم قبل تمام العقد ونصت على أحكام خاصة في حالة العدول عن الزواج وبينت حدود الحق في استردادها وهذه المسائل كلها تناولها الفقهاء الشرعيون بالبحث واختفت آراؤهم بشأنها (راجع كتاب الشيخ زيد صحيفة ١٦٨٠) أما اختصاص المحاكم الأهلية بنظر بعض قضايا المهر فأساسه انعدام

بشهادة الشهود والقرائن أيضاً لانه عقد تابع للعقد الاصيل (راجع في ذلك دى هلتس بند ٥٧ و ٥٨ الرهن)

« وحيث أنه لما تقدم يتبين أن المتهم الثالث ارتهن مصاغاً بمبلغ ٥١ جنيهًا بحسن نية ودفع مبلغ ١٠ جنيهات للمتهم الاول فلا يمكن مطالبة إلا بمبلغ ٤١ جنيهًا فقط لان من حقه حبس المصاغ حتى يستوفي دينه

ومن ثم تكون الدعوى المدنية قبل المتهم المذكور في محلها وترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف والحكم للمدعية بالحق المدني بمبلغ ٤١ جنيهًا فقط وهي وشأنها مع المتهم الاول في المطالبة بالعشرة جنيهات الباقية

(قضية النيابة ضد احمد عبد العزيز وآخرين عمرة ٢٣٩٦ استئناف سنة ١٩٢٩ - دائرة حضرات عبد الحميد وشاحي بك وعمد شفيق بك وعبد العزيز محمد بك القضاة وحضور خيرة محمود مجدي اقدي وكيل النيابة)

٩٧

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٩ يولييه سنة ١٩٢٩

مهر . مسأله . اختصاص المحاكم الشرعية .
المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية اختصاص المحاكم الأهلية .

الدفاع القانوني

١ - المحكمة من نص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بمنع هذه المحاكم من نظر قضايا المهر هي اخراج مسألة تعتبر من الأحوال الشخصية من اختصاص القضاء الأهلي

النزاع الشرعى الجدى بين طرفى الخصوم كأن يصبح المهر ديناً واجب الأداء يخرج عن دائرة النزاع الشرعى كأن يثبت بوثيقة زواج اذا لم يكن هناك نزاع شرعى فى وجوبه أو عدمه وهذا ما ذهبت اليه الأحكام الأهلية التى قضت باختصاصها بنظر مثل هذه القضايا

« وحيث انه لكل ما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف

(قضية حفيظة رجب وآخر ضد الست هانم حسن نمرة ١٥٨ سنة ٩٢٩ س دائرة حضرات عبد السلام بك علما وعبد الحميد عمر وشاحى بك وعبد العزيز محمد بك قضاة)

٩٨

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢٠ يولييه سنة ٩٢٩

استئناف . ميعاد قيده . قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة . طبيعة هذا الميعاد

القاعدة القانونية

طبيعة ميعاد الثمانى والأربعين ساعة التى يجب أن تسبق الجلسة المحددة لنظر الاستئناف قبل قيده بالجدول العمومى المعد لقيد القضايا تدل بذاتها على انه ليس من المواعيد الخاضعة لحكم المادة ١٨ مرافعات والتى تنص على انه اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده اذ أن هذا الميعاد ليس محتسباً بالايام بل هو ميعاد بالساعات وهذا ما يخرج من نطاق المادة ١٨ الخاصة بالمواعيد التى تعد بالايام

فضلا عن ان المادة المذكورة لا تسرى الا على المواعيد التى يصح فيها عمل من أعمال المرافعات دون المواعيد التى يحرم فيها هذا العمل فلا تنطبق على ميعاد الثمانى والأربعين ساعة المذكورة فى المادة ٣٦٣ مرافعات لأنها أجل يحرم فيه العمل وليس ثمة مبرر لابطاحه مد أجل لا يجوز فيه العمل لأن الأجل فى ذاته معطل لطالب الامتداد

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعياً بعدم جواز نظر الاستئناف لقلة النصاب لان دعواه رفعت ابتدائياً بمطالبة المستأنف بمبلغ عشرين جنيهاً مصرياً هى قيمة سند تاريخه ١٧ أكتوبر سنة ٩٢١ كما دفع فرعياً أيضاً بأن الاستئناف أصبح كأن لم يكن لعدم قيده قبل الجلسة المحددة لنظره بثمان وأربعين ساعة

« وحيث انه يجب الفصل فى الدفع الثانى أولاً لان وجود الاستئناف وعدمه يتوقف على نتيجة الفصل فى هذا الدفع حتى اذا كان للاستئناف وجود قانونى أمكن بعد ذلك البحث فيما اذا كان جائزاً او غير جائز لقلة النصاب

« وحيث انه مسلم بين طرفى الخصوم بأن الجلسة التى تحددت لنظر الاستئناف هى ١٢ مايو سنة ٩٢٩ وانه لم يقيد بالجدول الا فى يوم ١١ منه أى قبل الجلسة بأقل من ثمان وأربعين ساعة

« وحيث ان المستأنف يطلب رفض هذا الدفع ويقول تبريراً لتأخيره فى قيد استئنافه

يوم ١١ مايو سنة ١٩٢٩ ان نهاية موعد القيد هي الساعة الثامنة من صباح يوم ١٠ مايو وان هذا اليوم كان يوم جمعة أى عطلة رسمية ومن ثم فهو يرى ان حقه في القيد يمتد الى اليوم التالي عملاً بالمادة ١٨ مرافعات ولانه اذا حرم عليه القيد في اليوم التالي وكان من واجبه القيد في اليوم السابق اى في يوم ٩ مايو سنة ١٩٢٩ لكان مؤدى هذا انه يلزم بالقيد قبل الجلسة بأكثر من ثمان وأربعين ساعة اى في ميعاد لم ينص عليه القانون

« وحيث ان المحكمة لا تأخذ بهذا الدفاع وترى وجوب قيد الاستئناف قبل الجلسة المحددة له في كل الاحوال بوقت لا يقل عن ثمان وأربعين ساعة

» وحيث ان هذا الرأي مؤيد بالفرض الذى من أجله شرع هذا الميعاد وهو غرض نظامى المقصود منه حسن سير النظام الادارى لاعداد قضايا الاستئناف قبل الجلسة المحددة لنظرها فلذلك يجب مراعاته بكل دقة حتى لا تعطل الغاية المقصودة منه وليس في ذلك حرج على المستأنف الذى كان في استطاعته قيد استئنافه في أى وقت منذ اعلانه صحيفة الاستئناف والى ما قبل الجلسة بهذه الفترة القصيرة

« وحيث ان طبيعة ميعاد الثمانى وأربعين ساعة التى يجب أن تسبق الجلسة المحددة لنظر الاستئناف قبل قيده بالجدول العمومي المعد لقيد القضايا تدل بذاتها على انه ليس من المواعيد الخاصة لحكم المادة ١٨ مرافعات والتي تنص

على انه اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده اذ أن هذا الميعاد ليس محتسباً بالأيام بل هو ميعاد بالساعات وهذا ما يخرج من نطاق المادة ١٨ الخاصة بالمواعيد التى تعد بالايام

« وحيث ان المادة ١٨ مرافعات لا تسرى الا على المواعيد التى يصح فيها عمل من أعمال المرافعات دون المواعيد التى يحرم فيها هذا العمل فهى لذلك لا تنطبق على ميعاد الثمانى وأربعين ساعة المذكورة في المادة ٣٦٣ مرافعات لانها أجل يحرم فيه القيد. وليس من مبرر يدعو الى اباحة مد ميعاد لا يجوز فيه العمل اذا وقعت فيه عطلة رسمية لان الميعاد ذاته معطل بالنسبة لطالب الامتداد

» وحيث انه مجرد تلاعب في اللفظ الاعتراض بأن الميعاد الذى قبل ميعاد الثمانى وأربعين ساعة انما هو الأجل السابق عليها والذى يباح فيه القيد فاذا وقع في نهايته يوم عطلة رسمية وجب امتداده ففساد هذا الاعتراض ظاهر من ان الوقت السابق على ميعاد الثمانى وأربعين ساعة التى يجب قيد الاستئناف قبلها ليس ميعاداً بالمعنى القانونى لان مواعيد المرافعات مبينة في مواد قانونية وليس هو منها بل هو فترة من الزمن تقصر وتطول برغبة المستأنف فهى غير ثابتة لانها تنحصر في الوقت الذى يقع بين اعلان صحيفة الاستئناف وموعد الجلسة التى تحدد لنظره

« وحيث ان قضاء محكمة استئناف مصر قد جرى على العمل بهذا الرأي - استئناف ١٦ يناير سنة ١٩٢٧ محاماه السنة الثامنة ص ٥٦٩ رقم ٣٧٨ - استئناف ٧ مارس سنة ١٩٢٩

العام . فيجوز للأفراد الاتفاق على عدم شمول أحكام محكمة أول درجة بالنفاذ حتى تصبح نهائية بمضى مدة الاستئناف أو بصدور أحكام استئنافية . وكما يكون الاتفاق صريحاً فقد يكون ضمناً ثم عليه رغبة المتعاقدين من ظروف الدعوى

المحكمة

« حيث ان المدعى عليهم من الرابع الى الثامنة دفعوا الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها لصدور حكم من محكمة المنصورة المختلطة برفض دعوى تثبيت الحجز المتوقع تحت أيدي المستأجرين الاجانب .

« وحيث وان كانت الدعوى الحاضرة تشمل طلبين الحكم بالمبلغ والحكم بتثبيت الحجز المتوقع تحت يد وطنيين وأن الطلب الثانى هو نفس الطلب المحكوم فيه من المحكمة المختلطة وان عقد القسمة المؤرخ ٢٧ مايو سنة ٩٢٧ هو موضوع الأخذ فى الدعويين المختلطة السابقة والأهلية الحاضرة - الا انه لما كان الاشخاص المحجوز تحت أيديهم فى الدعويين مختلفين وكان اختصاص القضاء المختلط فى مسائل الحجز المتوقع تحت يد الغير اختصاصاً ضيقاً روعيت له ظروف تشريعية خاصة بحيث لا يجوز أن يتناول أصل الخصومة القائمة من حيث الاستدانة الأصلية بين وطنيين - وان هذه الاستدانة هى محل البحث فى الدعوى الحاضرة فانه ازاء ذلك كله يتعين رفض هذا الدفع وقبول الدعوى الحاضرة فى هذا الشطر الخاص بالحجز - وعلى الأخص

محاماه السنة التاسعة ص ٥١٨ رقم ٣١٣ - استئناف مصر ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ محاماه السنة التاسعة ص ٦٢٦ رقم ٣٩٠

« وحيث انه لكل ما تقدم يعتبر الاستئناف الحالى كأن لم يكن عملاً بالمادة ٣٦٣ مرافعات « وحيث انه متى كان الأمر كذلك فلا

محل للفصل فى الدفع الآخر

(قضية عبد الفنى ابو الفضل ضد محمد محمد حمزه استئناف القضية عمرة ٣٣٠ سنة ١٩٢٩ اللبان الجزئية حتى دائرة حضرات عبد الحميد بك عمر وشاحى وعبد الرحيم بك غنيم وعبد العزيز محمد بك القضاء)

٩٩

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

١٩ ابريل سنة ١٩٢٩

١ - حجز مال المدين لدى الغير . اختصاص . دائن ومدين وطنيان . اختصاص المحاكم الاهلية .

٢ - التنفيذ المؤقت . عدم تعلقه بالنظام العام . جواز الاتفاق على عدم شمول احكام محكمة اول درجة بالنفاذ حتى تصبح نهائية

القاعدة القانونية

١ - وان صح قانوناً اختصاص القضاء المختلط بنظر دعوى تثبيت الحجز المتوقع تحت يد الغير الأجنبي وكان الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه وطنيين - الا أن البت فى الدين نفسه بين الوطنيين يصبح من اختصاص المحاكم الأهلية باعتبارها المحاكم العادية والأجنبية للوطنيين (المادة ٤٧٨ مرافعات مختلط)

٢ - ان النفاذ الموقت المنصوص عنه بالمادتين ٣٩١ و ٣٩٣ مرافعات لا يتعلق بالنظام

إذا روعي كما يتبين فيما بعد في الأسباب الآتية ان لطلب تثبيت الحجز في الدعوى الحاضرة صفة قانونية ظاهرة بطلب النفاذ المعجل المطلوب في هذه الدعوى .

« وحيث انه لما كانت هذه الدعوى ذبلاً للدعوى الاخرى المرفوعة من المدعى عليهم من الرابع الى الثامنة والدعوى رقم ١٥٨ سنة ٩٢٧ كلى الزقازيق وصدر الحكم في تلك الدعوى الأخرى في هذا اليوم فان المحكمة تعول في أسباب الدعوى الحاضرة على الأسباب الواردة في الدعوى الاخرى وتتخذها أسباباً لها هنا ما دامت رابطة الاتصال بين الدعويين قائمة وما دام كل منهما يتصل بعقد القسمة المؤرخ ٢٧ مايو سنة ٩٢٧ اتصالاً ظاهراً وتقادياً من التكرار .

« وحيث قد تبين بأن مبلغ فرق الثمن وقدره ٢٠٠٠ جنيه لا يدفعه المدعى عليهم المذكورون الا عند صدور حكم المحكمين من طريق المقاصة فيما يحتمل أن يظهر لهم من المبالغ قبل خصومهم المدعين في الدعوى الحاضرة من حساب ايجارات نصيبهم قبل يونيه سنة ٩٢٧ وانه اذا لم يكن هناك محل للمقاصة فان ورثة عبده قصير الدليل (وهم المدعى عليهم من ٤ الى ٨) يدفعون المبالغ في ظرف سنتين من تاريخ صدور حكم المحكمين - اذا كان قد تبين ذلك وتبين معه أيضاً بأنه لم يحصل تحكيم وأنه رفعت من ورثة عبده قصير الدليل دعوى باستلام نصيبهم واستلموه فعلاً في فبراير سنة ٩٢٨ - كما تبين أيضاً انه لم يحصل تحكيم وانه لذلك رفع ورثة عبده دعاوى ثلاثة حكم في اثنتين منها بمبالغ

لهم قبل ورثة السيد قصير الدليل المدعين في الدعوى الحاضرة وانه رفع استئناف عن هذين الحكمين ولا زال الاستئناف منظوراً اذا تبين ذلك فانه يجب اعتبار ان طرفي القسمة قد رضيا بأن مبلغ الألفين من الجنيهات يدفعان بالمقاصة فيما يحتمل أن يظهر لهم من المبالغ عن حساب عقاراتهم قبل يونيو سنة ١٩٢٧ أو يدفعانه تقدماً في ظرف سنتين من تاريخ صدور حكم المحكمين وما دام لم يحصل تحكيم ورفعت دعاوى ثلاثة بدلاً من التحكيم فانه من المفهوم بناء على ذلك ان دفع مبلغ الألفين من الجنيهات يعتبر معلقاً أيضاً على صدور احكام نهائية من محكمة الاستئناف في دعاوى الحساب الثلاثة المشار اليها وهذا ما أراده ضمناً طرفا التعاقد المؤرخ ٢٧ مايو سنة ٩٢٧ متقدماً الذكر وهذه النسبة لا يمكن أن يقال بأنه قد اعترافاً تعديل ما بالعدول عن التحكيم ورفع دعاوى بدلاً عنه وكل ما وقع ان استبدل التحكيم برفع الدعاوى فأصبح تعليق الوفاء بمبلغ الألفين من الجنيهات مرتبطاً بالحكم نهائياً في دعاوى الحساب بدلاً من ان كان مرتبطاً بالتحكيم » وحيث وان كان مبلغ فرق القسمة وهو الألفان من الجنيهات مبلغاً معترفاً به وأنه يتعين قانوناً الحكم بالنفاذ فيه طبقاً للمادة ٣٩١ و ٣٩٢ مرافعات الا أنه نظراً لظروف الدعوى الحاضرة وارتباطها بالدعوى الاخرى المشار اليها في صدور هذا الحكم (القضية رقم ١٥٨ سنة ٩٢٨ كلى الزقازيق) ونظراً لما تبينته هذه المحكمة من نية الطرفين في جعل طريقة الوفاء بهذا الدين أمراً

ورثة عمهم السيد قصير الدليل وجب دفع مبلغ الألفين جنيه بعملية المقاصة أى تحصل المقاصة بقيمة أصغر الدينين وأما اذا تبين بأن ليس لورثة عبده شئ ما قبل ورثة السيد ففي هذه الحالة يكون هؤلاء الاخرون في حل من تنفيذ الحكم الحاضر بلا تعليق على أى قيدا

« وحيث وقد اتفق سبب النفاذ المعجل فإنه لا محل لتثبيت الحجز التحفظي المتوقع من المدعين تحت يد المدعى عليهم من الأول الى الثالث مادام الوفاء بالمبلغ قد أصبح معلقاً على شرط الحكم في دعاوى الحساب التي حلت محل التحكيم

(قضية حسين افندى السيد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ وديع افندى صليب ضد الحاج محمد عبدالرحمن ابو عوف وآخرين وحضر عنهم عدا الثلاثة الأول الاستاذ السيد حامد فهمي افندى . رقم ١٢٠ كلى سنة ١٩٢٨ — دائرة حضرات عبدالسلام ذهني بك وكيل المحكمة وحسين صادق افندى وعبدالرحمن نور افندى القاضيين)

معلقاً بالتحكيم الذي حل محله رفع الدعاوى الحسائية الثلاثة المحكوم في اثنين منها فانه نظرا لذلك كله ترى هذه المحكمة أن هناك تنازلاً من ورثة السيد قصير الدليل (وهم المدعون الحاضرون) عن النفاذ المعجل قبل البت في الدعاوى الثلاثة التي حلت محل التحكيم وهذا التنازل الصريح والضمني عن النفاذ المعجل صحيح قانوناً لأنه حق يملكه خصوم الدعوى ولا رابطة له من هذه الناحية بالنظام العام ولذلك يتعين الحكم للمدعين بمبلغ الألفين من الجنيهاً وفي الوقت نفسه يتعين شمول الحكم بالنفاذ المعجل اذ المفهوم من رضا الطرفين ان النفاذ معلق على صدور احكام نهائية بدلا من التحكيم وما دام ان هذه الاحكام الصادرة لمصلحة المدعى عليهم ورثة عبده قصير الدليل لم تصبح نهائية بعد فلا محل لشمول الحكم الحاضر بالنفاذ فاذا اصبحت هذه الاحكام نهائية وتبين ان لورثة عبده قصير الدليل مبالغ طرف

قضاء الحاكم المختلط

طرفا الخصومة في دعوى مطلوب فيها هدم منزل آيل للسقوط داخل في عقارات شائعة بينهما . والذي فيه يعدل الطرفان عن الهدم باعتباره اجراء يهم الأمن العام .

اذا كان المنزل مهدم حقاً وفي بقائه بهذا الشكل خطر على المارين والمستأجرين فان الامر بهدمه هو من اختصاص السلطة الادارية دون السلطة القضائية التي لا تختص بالامر بذلك الا اذا

١٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ مارس سنة ١٩٢٨

عقار شائع . حالة مريضة . دعوى هدم .
صلح . الحكم بالهدم . عدم اختصاص .

القاعدة القانونية

ليس للمحكمة ان تغفل الصلح الذي يعقده

كان ذلك موضع نزاع قائم أمامها . فإذا انتهى بالصلح فلا سلطة لها في اغفاله

رئاسة المستشار بإفيرا

بمجموعة التشريع والاحكام المختلطة
السنة الحادية والاربعين ص ٢٨٦

١٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩

- ١ - استئناف . خصم ثالث . عدم جواز . حاله
- ٢ - عقار . رسو مزاده على شخص . استحقاقه . حق الراسى عليه المزداد
- ٣ - وقف . حكم . حجته

القاعدة القانونية:

١ - لا يجوز حرمان شخص من درجة من درجات التقاضى فلا يصح أن يدخل خصم في الاستئناف لأول مرة .

ومع ذلك فيجوز ادخال الشخص خصما في الاستئناف لتجنب « المعارضة من الغير Tierce opposition » هذه المعارضة التي ان رفعت فانها ترفع أمام محكمة الاستئناف

ليس للراسى عليه المزداد الذى استحق العقار الذى رسى مزاده عليه أن يرفع فقط دعوى الضمان ضد المدين المنزوعة ملكيته ودعوى التعويض ضد الدائن الذى باشر اجراءات نزع الملكية بل له المطالبة بالثمن الذى دفعه فى العقار فليس للدائن أن يستبقى هذا الثمن والا اعتبر اغتناء بغير سبب

٢ - ليس للحكم الذى قضى برفض دعوى الدائن بالمطالبة بىطلان وقف باعتباره عملا اضاراً

به اية حجة قبل دائن آخر رفع هذه الدعوى نفسها ولم يكن طرفاً فى الدعوى الأولى وثبت أن دينه سابق على الايقاف نفسه

٣ - ليس من الضرورى فى دعوى بطلان الوقف الذى عمل هرباً من الدين طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المدنى أن يثبت حصول تواطؤ تدلىسى

٤ - ليست دعوى الوقف باستحقاق عقار ما بخاضعه لقواعد التقادم بالمدة الطويلة أو القصيرة
رياسة المستشار بإفيرا
بمجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة والعدد السابقين
ص ٢٥٧ .

١٠٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩

قاصر . ولى . بيع عقار القاصر . حق القاصر بعد البلوغ . اجازة العقد . عدم الاجازة . التعرض للمشتري . حق المشتري

القاعدة القانونية:

١ - ليست الشريعة الاسلامية هى الواجبة التطبيق على مركز القاصر المسلم فى الدعوى بطلب استحقاق جزء من ثمن العقار و تقرير حق امتياز البائع بل هو القانون المدنى الذى يقرر عدم سريان التقادم ضد القصر وعديمى الأهلية .

٢ - لا يجوز للاب - السيء التدبير - الفاسد رأى الذى لا يملك بمقتضى الشريعة الاسلامية تحميل عقار القاصر بأى تكليف ضماناً لدينه الشخصى - أن يستعمل ثمن عقار القاصر فى تسديد دينه الشخصى

لا يجعل هذه الطلبات غير مقبولة باعتبارها مرفوعة الى محكمة الاستئناف لأول مرة

٢ - مهما كانت الاحكام معيبة فلا يجوز الطعن فيها - كالعقود والاتفاقات - بطلب البطلان بدعوى ترفع على حده بل يجب أن تسلك لذلك طرق الطعن المقررة قانوناً

إذا أصبح للحكم قوة الشيء المحكوم فيه . واصبح تبعا لذلك جميع أوجه الطعن مغلقة . فأن السبيل الوحيد للمحكوم عليه الذي وقع فريسة لغش وتدليس من خصمه هو أن يطالبه بتعويض استناداً الى القاعدة العامة القائلة بأن كل خطأ يترتب عليه ضرر للغير يلزم فاعله بتعويض الضرر .

(رئاسة جناب السيوفانك)
(مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة الحادية والاربعين صحيفة ٢٧٩)

١٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ مارس سنة ١٩٢٩

رسوم . قائمة . المعارضة فيها . حدودها

المبدأ القانوني

لا يجب ان يتناول البحث في المعارضة في قائمة الرسوم المعلنة من قلم الكتاب الا مسألة تقدير الرسوم في ذاته دون ان يتعدى ذلك الى الالتزام بالدفع ومن الملتزم به فان محل ذلك هو عند التنفيذ وبواسطة المعارضة في التنبيه بالدفع رئاسة المستشار فو .

المجموعة المختلطة السنة والعدد السابقين ص ٢٨٩

٣ - لا يجوز للقاصر - اذا بلغ ولم يطلب فسخ العقد الذي باع به وليه عقاره بل أقره واجازه أن يطالب المشتري بالثمن الذي دفعه هذا الأخير وفاء لدين الأب الشخصي

٤ - ليس للبائع أن يجمع بين قبض غلة العقار وفائدة الثمن بالاتفاق خاص على ذلك .

٥ - اذا كان للقاصر بعد بلوغه الاعتراف

بثمن عقاره الذي باعه وليه والذي دفعه المشتري في فائدة الولي الخاصة فليس له أن يدعي الانكار فيما صرف من هذا الثمن في منفعة الخاصة

٦ - عدم اعتراف القاصر - بعد بلوغه -

بجزء من ثمن عقاره الذي باعه وليه والذي دفعه المشتري في فائدة الولي الخاصة هو بمثابة تعرض في جزء من العقار المبيع éviction

رياسة المستشار بافيرا

مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة السابقة

العدد ١١ ص ٢٦١

١٠٣

٢٩ فبراير سنة ١٩٢٩

١ - استئناف . طلبات . تغيير نظامها
٢ - حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى بطلان . عدم قبول . غش . دعوى تعويض

القاعدة القانونية :

١ - مجرد تغيير نظام الطلبات في الاستئناف أو عدم ابداء احدي الطلبات صراحة مع انها مفهومة ضمناً من الطلبات المقدمة لمحكمة أول درجة

المنازعات التي تقع بين الأهالي والأجانب حتى غير التابع منهم لدولة من الدول ذوات الامتياز ٢ - ومع ذلك فلا تختص المحاكم المختلطة في المنازعات بين رعايا الجمهورية التركية والأهالي (رياسة المستشار هانسون
مجلة التشريع والاحكام السنة السابقة عدد ١٦ ص ٣٨٣)

١٠٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ مايو سنة ١٩٢٩
تحكيم . حقوق الدفاع . عدم اخلال . حكم .
عدم جواز استئنافه .

القاعدة القانونية

اذا لم يحصل أى اخلال بحقوق الدفاع في دعوى مطروحة للتحكيم فلا يجوز الطعن في الحكم الصادر فيها بأى طريق من طرق الطعن (رئاسة المستشار فو
مجلة التشريع والاحكام السنة والعدد السابقين ص ٣٨١)

١٠٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ مايو سنة ١٩٢٩
اختصاص . المحاكم المختلطة . رعايا حكومات البلاد التي انفصلت عن تركيا بمعاهدة لوزان .

القاعدة القانونية

لا تختص المحاكم المختلطة بنظر المنازعات التي تقع بين الأهالي وبين رعايا حكومات البلاد التي كانت تابعة للإمبراطورية التركية وانفصلت عنها بمقتضى معاهدة لوزان (رياسة المستشار هانسون
مجلة التشريع والاحكام السنة السابقة عدد ١٦ ص ٣٨٥)

١٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ مارس سنة ١٩٢٩
شركة مساهمة . ترام مصر . أسهم بالفرنك .
قيمة المقد . قيمة الدفع

القاعدة القانونية

١- ليس معقولاً أن تكون الشركة المساهمة البلجيكية التي أصدرت أسهمها بالفرنك في بلجيكا والتي تدفع في بروكسل التي بها مركزها الأساسي - قد فكرت في فرنك آخر غير الفرنك البلجيكي . وهذه هي حالة شركة ترام مصر .

٢ - من الوقت الذي تصدر فيه الاسهم مقدرة بالفرنك دون ان يضاف اليه لفظ « ذهب » فان قيمتها يجب ان تقدر بالفرنك الورق وعلى هذا التقدير يجب ان تدفع الشركة قيمة أسهمها . فان لأوراق البنك نوت قيمة قانونية في بلجيكا

رئاسة المستشار بافيرا
المجلة السنة والعدد السابقين ص ٢٩١

١٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ مايو سنة ١٩٢٩
١ - أجانب غير ممتازين . المنازعات بينهم وبين الاهالي . المحاكم المختلطة . اختصاص
٢ - اترك . المنازعات بينهم وبين الاهالي . المحاكم المختلطة . عدم اختصاص

القاعدة القانونية

١ - تختص المحاكم المختلطة بالفصل في

الأرض يمكن تسويته بمقتضى قواعد القانون المدني فيفضل المستأجر على غيره من طالبي الإيجار طالما أنه قائم بدفع الأجرة المتفق عليها.

٢ - تقرر حكراً الوقفية التي تنص على أن مدة الإيجار غير محددة وأن للمستأجر ليس فقط من البناء والغراس بل حق التجديد فيهما . فان ذلك يجعل حق المستأجر دائماً يقضى النظر عن لفظ « القرار » الذي تستعمله الحجة بل « الحكر » فان الحكر هو إيجار دائم . كما أن أهم عناصر الحكر هو القرار (رئاسة المستشار بإفيرا)
بمجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة ٤١ عدد ١٦ ص ٣٩١

١٠٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ - أرض وقف . مستأجر . حق التعلية . إيجار لمدة معينة . حق المستأجر
- ٢ - حكر . معناه . لفظ كتاب الوقف . القرار .

القاعدة القانونية

- ١ - اذا منح كتاب الوقف للمستأجر حق الفعلية على أرض الوقف ونص فيه على أن يكون المستأجر مالكا للبناء وأجرت له الأرض سنوياً فان ما يقع من التناقض بين تحديد مدة العقد بسنة وبين تملك المستأجر للعقار المعلن على

قضاء المحاكم الأجنبية

كلها جرائم وقتية : فمن الغريب في نظرهم ان تكون جريمة الاخفاء وحدها جريمة مستمرة . فالقول بأنها مستمرة تؤدي الى ظلم مدهش .

فلتصور اثنين أخذوا في وقت واحد . الاشياء التي سرقت في تاريخ معين . فالشخص الذي امتنعت الاشياء في حيازته لا يمكن ان يستفيد لامن مضي المدة ولا من العفو . بخلاف الذي تصرف في الاشياء فانه يجوز له ان يطالب بالاستفادة من هاتين الوسيلتين الموصلتين لاسقاط العقاب . وهذا تناقض مدهش يدل على ان الذي يجب ان يتناوله القانون بقصاصه في جريمة الاخفاء هو مجرد الاخذ والاستلام reception اما أمر الاحتفاظ بالشيء Conservation

١١٠

محكمة استئناف باريس

١٢ يولييه سنة ١٩٢٦

اخفاء . جريمة مستمرة أو وقتية .

القاعدة القانونية

- تتكون جريمة الاخفاء من استلام أشياء كانت نتيجة جريمة وثمره لها
- والرأى القائل بأنها جريمة وقتية instantané يرى في هذا التعريف سنداً له كما انه يستند أيضاً الى القياس حيث يرى انصاره ان الجرائم ضد الملكية (السرقة . النصب . خيانة الامانة)

١١١

محكمة استئناف باريس

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩

ايجار . شيوع . عدم بطلان .

القاعدة القانونية

لا تقبل الدعوى من الشريك على الشيوع
ببطلان عقد ايجار صدر من الشريك الاخر قبل
أن ترفع دعوى قسمة لأن عقد الايجار الذي
يحرر أثناء قيام الشيوع من أحد الشركاء يجب أن
يعتبر صحيحاً اذا وقعت العين المؤجرة في حصة
الشريك الذي أجر وذلك اخذا بقاعدة ان
القسمة معلنة للحقوق وليست منشئة لها
(مجلة دالوز سنة ١٩٢٩ رقم ثان صحيفة ٧٩)

١١٢

محكمة النقض والابرار بفرنسا

٦ يولييه سنة ١٩٢٩

سر المهنة . شاهد . مسألة جنائية . موظف
البريد .

القاعدة القانونية

اذا استدعى موظف البريد للشهادة أمام
المحاكم الجنائية عن وقائع وصلت الى علمه فيجب
عليه أن يشهد عنها ولو كانت لم تصل الى علمه
إلا أثناء قيامه بشؤون وظيفته

(مجلة دالوز الاسبوعية . سنة ١٩٢٩ غدد ٣٦٥)

صحيفة ٤٩٤

فلا يزيد في إجرام الخفي شيئاً لنفس السبب
الذي من أجله لا يزيد احتفاظ السارق بالشيء
المسروق شيئاً في إجرامه ومحكمة النقض والابرار
بفرنسا لم تأخذ بهذا الرأي ولم ترفى الاخفاء بمجرد
استلام بل استلاماً واحتفاظاً بشيء مسروق
réception et conservation وعلى ذلك فهي ترى
ان الجريمة مستمرة : فاذا صدر قانون عفو شامل
بعد واقعة الاستلام فلا يستفيد منه الخفي الذي
استلم الا اذا كان وقت صدوره قد تجرد من
الاشياء المسروقة وخرجت من يده . فاذا ظلت
في يده ظلت الجريمة مستمرة (راجع حكم محكمة
النقض والابرار بفرنسا الصادر في ٢١ اغسطس
سنة ١٩٢٢ و ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ المنشور
في المجلة الجنائية سنة ١٩٢٢ ص ٥٠٣ و ٥١٥
و Bull. Criminelle ٥١٦ وبحكم محكمة النقض
والابرار الفرنسية الذي أصدرته بمناسبة تطبيق
القانون الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩١٥ تحدد
وصف جريمة الاخفاء

ولكن حدث امام محكمة باريس الاستئنافية
ان دارت المناقشة حول امكان استمرار جريمة
الاخفاء اذا كانت الاشياء الخفية Fongibles
كالنقود وليست شيئاً معيناً : ولقد أخذت
محكمة الاستئناف بأن محل اعتبار الاخفاء جريمة
مستمرة أن يكون الشيء الخفي جسماً معيناً

وقد أخذ الشراح على هذا الحكم انه قد
خرج على قضاء محكمة النقض لانه في الواقع
اعتبر جريمة الاخفاء محدودة بركن الاستلام .
بخلاف حكم النقض

(مجلة سنة ١٩٢٩) Revue Critique 1929

١١٣

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٩ يولييه سنة ١٩٢٩

اختصاص ادارى . لائحة ادارية . جهة قضائية

القاعدة القانونية

يعتبر من اختصاص القضاء وحده تفسير
اللائحة الادارية المتعلقة بالشئون العامة التي
تصدرها الجهة الادارية بمقتضى الاختصاص
المحول لها باصدار اللوائح لانها الجهة العامة في
حكم القانون

وبوجه خاص يعتبر من اختصاص المحاكم
القضائية دون غيرها أن تقرر بتفسيرها لللائحة
الخاصة باعطاء قطعة أرض لاقامة سوق عليها .
ما اذا كان مستأجر الارض له أن يتنازل عن جزء
من هذه الأرض الموجودة بالسوق

(٣٦ صحيفة ٥٤١ هـ ٦٩ ، ٣ ، ١٩٢١ D.P.)

Jean Appleton 'Traite élémentaire

١١٤

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩

بضاعة . تصديرها . تسليمها . شروط . المادة ٤٢٠ مرافعات

القاعدة القانونية

تسليم البضاعة بواسطة المصدر Expéditeur
للمتعهد بالنقل لا يعتبر تسليما بالمعنى الذى تشترطه
المادة (٤٢٠) مرافعات ولا يتم التسليم الا
بوصول البضاعة المرسلة الى المحل المرسل اليه
والى الشخص المرسلة باسمه . فالوعد بالبيع المشار
اليه فى المادة (٤٢٠) مرافعات فرنسي معناه
العقد الذى بمقتضاه يتعهد الشاحن بتنفيذ عقد
وتسليم البضاعة بمعرفة متعهد النقل Transporteur
وعلى ذلك فمحل التسليم الذى نصت المادة
(٤٢٠) مرافعات على أنه بمقتضاه يتحدد
الاختصاص بالنسبة للمحل Ratione loci هو
الجهة التى يحصل فيها التسليم لا لمتعهد النقل
بل للمرسل اليه

(دالوز الاسبوعى عدد ٢٦ من ٥٣٨)

بحث في طرق اصدار نظام التحضير وتعميمه

أمام القضاء الاهلى الجزئى والكلى والاستئنافى

ترمى قوانين المرافعات الى اىصال الحقوق لأصحابها بأسهل الطرق وأسرع الاجراءات وأقل المصاريف - هذه غاية المرافعات ورغبة المتقاضين وواجب المشرع

واذا كانت فكرة الاصلاح مقصورة الآن على اعداد نظام للتحضير يهيء للدعوى سبيلها حتى تحال على المرافعات صالحة لها ممهدة للأحكام صدورها فسنبين السبيل الذى نراه فى هذه المرحلة الاولى من مراحل الاجراءات أوفى بالغرض وآكد فى النتيجة

نعم لن تكون لهذه المرحلة وحدها كل القوة التى تكون لها لو أن الاصلاح جاء عاماً شاملاً حيث نرى عيوب قانون المرافعات كثيرة ووجوه النقص فيه متعددة لكنه مع ذلك أس قوى ممكن لا يستطيع قانون أن يؤدي وظيفته بدون ولا يقوى على تحقيق غرضه اذا لم يتم هذا الدور منه على أساس متين

والبحث يدعونا الى تقديم كلمة موجزة عن مشروع لجنة الاصلاح

اطلعت على مشروع هذا القانون بجريدة الاهرام الصادرة فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٧ فوجدته ينقسم الى ثلاثة أبواب

الباب الاول - من المادة الاولى الى المادة ١٥ - هو صورة من قانون التحضير الحالى مع تعديل بسيط فى مواده فيما يختص بالغرامة وازافة فقرة على المادة التاسعة توجب تحويل قضايا على كل جلسة بقدر ما تستطيع المحكمة نظره فيها وكذلك اضافة المادة ١٥ التى تنص على أن ترفع قضايا معينة الى المحكمة بدون تهديها الى قاضى التحضير وهى الدعاوى المستعجلة بنص القانون ودعاوى نزع الملكية ودعاوى استحقاق العقار الفرعية وكنا نأمل بعد أن ثبت بالعمل ضعف نتائج هذا القانون وتبين ان قوته على تلافى كثرة التأجيلات مستحيلة كنا نأمل أن تفكر اللجنة فى اصلاحه اصلاً جدياً ان لم تضع لنا قانوناً جديداً

لقد أضافت اليه اللجنة باباً ثانياً يشتمل على المواد ١٦ و ١٧ و ١٨

ثم باباً ثالثاً هو باب الاحكام العامة ومن يتأمل يجد ان هذا الباب بقطع النظر عن تتابع المواد وتتالي الأبواب مستقل قائم بذاته جاءت أحكامه في مجموعها شبيهة بالتعليمات الادارية بعيدة كل البعد عن النصوص التشريعية

ان طبيعة قانون التحضير بحالته الحاضرة جذبة مستعصية .هما بذر المشرع فيها لن تجد بذوره من ماء الحياة الصحيحة ما يغذيها ونحن شديدو الحاجة الى قانون صحيح الجسم خصب التربة يحوط الدعوى بما يضمن الاخلاص في تحضيرها ويبحث في الاجراءات حياة جديدة بأن يكل للقاضي من أمرها بقدر ما ينتزع من الخصوم حرية الخطأ في ادارتها وسياسة التسوية والمماطلة في السير بها هذه خطتنا في الاصلاح ندل الآن على طريقة تحقيقها ولنبدأ بالقضاء الكلي نتكلم فيه أولاً - عما يجب اتباعه من الاجراءات بمجرد تقديم الدعوى الى المحكمة حتى جلسة التحضير ثانياً - جلسة التحضير نفسها

- ١ - قاض واحد هو رئيس الدائرة او أحد أعضائها الذي يقوم فيها بتحضير قضايا الدائرة
- ٢ - وظيفة هذه الجلسة وبيان اختصاص القاضي الذي يوكل اليه أمرها
- ٣ - احالة الدعوى بعد استيفاء تحضيرها على جلسات المرافعات

ثالثاً - مشروع قانون بهذا النظام

الاجراءات التي يجب اتباعها من يوم تقديم الدعوى الى المحكمة حتى جلسة التحضير

من أهم ما يجب لفت النظر اليه ان تكون ادارة الدعوى من يوم تقديمها الى أن يتم الفصل فيها بيد قاضي الموضوع، بهذا المبدأ نضمن حسن تنفيذ قوانين المرافعات ونصل الى تحقيق الغرض منها وأول عمل يستوجب تدخل القاضي في أمرها هو تعيين جلساتها وتحديد المدد الذي يقدم منها لكل جلسة من تلك الجلسات لما يقتضيه الامر من خبرة وحكمة واذا كانت أولى هذه الجلسات هي جلسة التحضير فلننظر ما اذا أريد بها بحسب مشروع القانون الجديد

ان هذا المشروع أغفل أمر تحديدها ولم يتعرض له وذلك معناه ترك الامر كما كان وجرى العمل أن يقوم قاضي التحضير بنفسه بهذه المهمة وذلك عرف جميل لولا اضطراب القضاة الى تأديته اداءً آلياً يترتب عليه أن يأتي التحديد غير منتج، ان هذه مهمة من أصعب المهمات تتطلب فطنة وذكاء وحسن تقدير وتقتضي درس القضية درساً وافياً ومعرفة المستندات المراد اعدادها معرفة دقيقة وهو مالا يتيسر للقاضي إلا اذا الزمنا المدعي أن يبين في عريضة دعواه جميع وجوه الأثبات التي يعتمد عليها في تأييد مدعاه وأن يذكرها دليلاً دليلاً بالدقة والوضوح (تراجع المادة ١ من المشروع الملحق بهذه المذكرة)

بغير ذلك تأتي جداول هذه الجلسات مرتبكة وغير مرتبة ترتيباً مقصوداً وليس لها ضابط معين

وتمتلىء الجلسات بقضايا مختلفة الوصف كثيرة العدد لم يتمكن الخصوم أن يجهزوا لها أوراقهم ومستنداتهم وذلك ما يضطر القاضى مهما وسعت حيلته أن يؤجل جزءاً كبيراً منها ولن يكون التأجيل الا الى جلسات بعيدة لأن جميع الجلسات القرية تكون مشحونة بالقضايا وليس فى تحميل جداولها بأكثر مما فيها الا زيادة الامر ارتباكاً ولكثرة التأجيلات حد تنفذ عنده حيلة قضاة التحضير فيضطرون فى النهاية الى أن يحيلوا القضايا على جلسات المرافعات ولو كانت غير ناضجة التحضير ومثل جلسة التحضير جلسة المرافعات بل هى أشد فى ارتباكها وأدهى بمداولها قضايا قديمة حددت المحكمة هذه الجلسة لنظرها بقرار تأجيل وقضايا جديدة أحالها عليها قاضى التحضير منها المحضرة ومنها غير ناضجة التحضير وأخرى جاءت مباشرة عن طريق المحضرين والخصوم كالقضايا المستعجلة وغيرها (المادة ١٥ من مشروع القانون) فهل أدعى الى الارتباك من هذا النظام ؟ ! ان اشتراك قضاة الموضوع وقضاة التحضير ثم المحضرين والخصوم إن اشتراك هؤلاء جميعاً فى إحالة القضايا على الجلسات هو الذى يشل حركة المحكمة ولا يساعد القضاة مهما كان اجتهادهم على الوصول الى غاياتهم

أيكفى بعد ذلك ان يضاف على المادة التاسعة فقرة تقضى بأنه يجب على القاضى ألا يحيل على كل جلسة من القضايا الا العدد الذى تستطيع المحكمة نظره بدون ان تضطر الى تأجيل بعضه لضيق الوقت لتكون مرهما شافيا لهذا الجرح الخطير ان ذلك لن يغير من الواقع شيئاً

ان القضاة يعلمون ذلك ولا يجهلونه وهم يبدلون غاية جهدهم فى أن تكون قرارات الاحالة حكيمة ما استطاعوا ولكن يتضائل اجتهادهم امام فساد النظام وتذهب كل محاولتهم هباءً أما عن الجلسة الأولى فى المحاكم الجزئية والاستئنافية فلم يأت المشرع أيضاً بجديد وذلك معناه ترك أمر هذا التحديد بيد المحضرين والخصوم

ان تحديد هذه الجلسة وغيرها من الجلسات يجب ألا يكون عملاً ميكانيكياً فمناشأت الفوضى وما ارتبكت جلسات المحاكم الا بسبب اهمال هذا التحديد .

وفى اعتقادنا ان الاصلاح لن يكون منتجاً الا اذا انتزعنا سلطة الخصوم والمحضرين فى أمر هذا التحديد وان نكل ذلك الى قاضى الموضوع وما كان منها يد قاضى التحضير نتوصل الى جعله يد قضاة الموضوع بأن يكون واحد منهم (هو رئيس الدائرة أو أحد أعضائها) المنوط به تحديد قضايا دائرته فى جلسة خاصة للتحضير (وهناك أسباب أخرى ستأتى فى باب خاص تستوجب ان يقوم بالتحضير أحد قضاة الموضوع)

بهذا نجعل تعيين الجلسات وتحديد عدد ما يقدم اليها من القضايا بيد واحدة هى يد قاضى

الموضوع وبهذا التوحيد في العمل نضمن حسن سيره ونضمن محو التأجيلات التي يسببها ضيق الوقت من نظام الجلسات

ولنبين الآن طريق العمل - بمجرد تقديم عرائض الدعوى الى المحكمة تحول في الحال على مختلف الدوائر

ويقوم بعملية التحويل قلم الكتاب أو قلم بمخصص لذلك وتنظيم هذا التحويل يكون بتخصيص كل دائرة بنوع معين من القضايا .. أو بنظر قضايا جهات معينة .. أو يكون التخصيص بحسب نم القضايا فيقدم لكل دائرة عدداً منها بقدر ما يتقدم للأخرى .. أو بحسب الحروف الهجائية لأسماء الخصوم

وهذا هو رأى حضرات المستشارين بمحكمة الاستئناف العليا بالقاهرة الذي بسطه بالنيابة عنهم اللجنة الأصلح الميسو سودان مكثفين به عن جلسات التوزيع

وهو رأى عملى وجهه تسير عليه المحاكم النمىوية فلكل محكمة قلم خاص ومهمته استلام جميع ما يقدم للمحكمة وتوزيعه فى نفس اليوم أو اليوم التالى على الأكثر على دوائرها وأقلامها المختلفة (تراجع محاضرة الميسو بيولا كازولى فى المرافعات النمىوية وفيها أبدى إعجابه بهذا القلم وهى منشورة بمجلة مصر العصرية العدد ١٣ ليناير سنة ١٩١٣) ومتى قدمت هذه العرائض الى الدوائر يقوم رئيس كل دائرة منها بدراستها وعلى حاصل هذه الدراسة تحدد الجلسة الأولى (تراجع الفقرة الأولى من المادة الثانية من مشروع القانون الملحق بهذه المذكرة)

وفوق ان هذا التحديد لن يكون بعد عملاً ميكانيكياً لأن أسامة المام القاضى بالدعوى وفهمه لموضوعها زيادة على معرفته حقيقة القضايا الأخرى المؤجلة الى هذه الجلسة وهو ما يساعد على ان يأتى التحديد دقيقاً وتوزيع القضايا على الجلسات عادلاً فوق ذلك فان الأخذ بهذا النظام يغنينا عن المادة ١٥ وهى الأضافة الجديدة بحسب مشروع لجنة الأصلح على قانون قاضى التحضير والى تقضى بأن ترفع القضايا الآتية الى المحكمة مباشرة بدون تقديمها الى قاضى التحضير

١ - الدعاوى المستعجلة بنص القانون

٢ - دعاوى نزاع الملكية

٣ - دعاوى استحقاق العقار الفرعية

لأنه اذا كانت طبيعة هذه القضايا تتنافر تنافراً كلياً مع احوالها على التحضير بحسب نظامه الحالى الذى يعطل سير الدعاوى من غير شك نوعاً ما والذى شرع اختصاصه لأغراض محدودة معينة ولم يشرع ليؤثر على اجراءات هذا النوع من القضايا التى لا يصح ان تسلك سبيل الدعاوى العادية فلن يكون فى الأمر بحسب هذا النظام الجديد الذى تتقدم به داعياً لهذا التحديد اذ

ستعرض جميع عرائض الدعاوى على رئيس الدائرة فيحدد للمستعجل منها جلسة مرافعات وكذلك للقضايا التي تتوقف أهميتها على سرعة الفصل فيها وتقضى طبيعتها سرعة نظرها ولو أنها ليست مستعجلة بنص القانون وسيراعى بالطبع أنها لا تحتاج كغيرها من القضايا الى تحضير (تراجع المادة ٣ من المشروع الملحق بالذكرة) . . هذا النوع الأخير من القضايا مع انه سهل بسيط سوى نظام التحضير الحالى فى الاجراءات بينه وبين أصعب القضايا وأكثرها تعقيداً . فنرى قضية مبنها سند رسمى أو سند عرفى غير متنازع فيه أو كمياله تتعثر فى اجراءاتها زمناً طويلاً وتترنفس الأدوار التى تمر بها قضية ملكية عقارات منشعبة الأطراف ومترامية الذبول ونحن لا نستطيع الاعتراض على المشرع فى أنه لم يجعلها مما نصت عليه المادة ١٥ الجديدة فترفع الى المحكمة مباشرة بدون تقديمها الى قاضى التحضير إذ لا قدرة للشارع على تعيينها ولا مجال له فى تحديدها

وفى اعتقادنا ان ترك الأمر كله لفظنة القاضى وحسن تقديره أصوب وأضمن ولا نظن القضاة يدعون قضية تتخطى جلسة التحضير الى جلسات المرافعات الا اذا كانت ظروفها تدعو لذلك وطبيعتها تقتضيه ولأن عاقبة تسامحهم أو تهاونهم ما يلقونه أمامهم من قضايا غير ناضجة فى جلسات المرافعات

عيوب الشكل

وليس ما قدمنا كل ما نستفيدة من تدخل القاضى فى أمر الدعوى وإدارته لحركتها بمجرد تقديمها فقد يتفق وجود خطأ فى شكلها أو نقص أو سهو فى بيان ما فى أمر بأصلحه وتتجنب بذلك أمراً قد كان يدعو إلى البطلان خصوصاً وقانون مرافعاتنا يعطى مريد التمسك بهذا الدفع سلاحاً حاداً إذ يسمح له بالتغيب ثم بالتمسك بدفعه فى المعارضة أو الاستئناف (المادة ١٣٨ مرافعات اهلى) وهكذا بينا تكون القضية قد اقترت من نهايتها إذا بها تهدم بنيانها وينهار كل ما اتخذ فى سبيلها من اعمال واجراءات

اختصاص المحكمة

كذلك يتحقق القاضى من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قبل أن يحدد لها جلسة وقبل أن يأمر بالأعلان . ذلك مبدأ المرافعات الحديثة يوجب على المحاكم من تلقاء نفسها مراعاة مسائل الاختصاص . ويوجب عليها كذلك متى تبين لها عدم اختصاصها إحالة الدعوى على المحكمة صاحبة الاختصاص فتصل المحاكم بذلك إلى القيام بالعدالة كما ينبغى إذ تصحح المتقاضين أعمالهم وتساعدهم على نيل حقوقهم من غير أن تؤاخذهم بما نسوا أو اخطأوا . . . على عكس هذا المبدأ جاءت قوانيننا (المواد ١٣٤ و ٢٥ مرافعات اهلى) فليس لمحاكمنا أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص

الا إذا كان ذلك ناشئاً عن عدم وظيفتها في الحكم... فان اعترض على اختصاصها وقضت بذلك لا تستطيع إحالة الدعوى على المحكمة المختصة إلا باتفاق الخصوم ١١٠... (٢٥ اهل)

فإذا أدخل المشروع على هذه القواعد الفاسدة من التعديلات ؟

في الدعاوى التي تنظر أمام المحاكم الجزئية والاستئناف العليا بقى الأمر فيها كما كان بل أن المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ من المشروع الجديد الخاصة بهذه المحاكم فوق إغفالها أمر الاختصاص لا تشير مطلقاً إلى ادخال نظام التحضير أمام هذه المحاكم

فإذا قضى نحس الطالع على المدعى امامها بأن يرفع قضية إلى محكمة منها لم تكن مختصة فأبسط ما يفعله المدعى عليه غير المتعنت هو أن يدفع بعدم الاختصاص ولا سلطة للقاضي في إحالة القضية على المحكمة المختصة بدون اعلانات ولا رسوم جديدة الا إذا اتفق الخصمان !! وهل هذا مقام اتفاق !! النتيجة دفع رسوم جديدة لأعلانات واجراءات جديدة أمام محكمة أخرى قد تكون أيضاً غير مختصة

أما المتعنت فيتغيب حتى يصدر عليه حكم غيابي ويبدأ في تنفيذه فلا يعارض أو يعارض ولا يحضر ثم يستأنف ويدفع بعدم الاختصاص !! النتيجة لا يستطيع تحملها المشرع ، مصاريف دعوى استوت ونضجت في أهم ادوارها ومجهودات وسعى أشهر أو سنين ضاعت كلها على المدعى هباءً ووجب عليه تجديد دعواه

أما في الدعاوى الكلية فلم يأت المشرع بمجديد إذ الفقرة الخامسة من المادة التاسعة هي بحرفها أحد نصوص قانون التحضير الحالي « لقاضي التحضير في حالة اتفاق الخصوم الحكم في الدفع بعدم الاختصاص » ولن يتفق الخصوم... والنتيجة ضم الدفع على الموضوع لتفصل فيهما المحكمة (المادة ١٠ تحضير) بل الأدهى من ذلك والأمر أنه يجوز ابداء هذا الدفع لأول مرة أمام المحكمة دون تقديمه لقاضي التحضير (المادة ١٤ تحضير) والمحكمة بدورها إن قضت بعدم اختصاصها لن تستطيع إحالة الدعوى على المحكمة صاحبة الأمر (٢٥)

إن ما ينتاب المتقاضين من ضياع مالهم ووقتهم وجهودهم بسبب عدم الفصل في هذا الدفع وغيره من الدفوع اثناء مرحلة التحضير يوجب علينا أن نحكم نظامنا فلا تصل الدعوى جلسة المرافعات الا مطهره من كل ما يعرقل سيرها لأن هذه ان لازمتها تعمل على تأخير الفصل فيها وقد لا تزال فيها حتى تنفيها

لكل ما تقدم نرى أن تعرض عرائض الدعاوى على رؤساء الدوائر ليدرسوها قبل أن يحددوا جلساتها الأولى وقبل أن يأمرها بأعلانها ليتبينوا اختصاص المحكمة بنظرها وعدم خلو الخصوم عن الصفة فيها أو كونهم غير أهل للتقاضى ولينأكدوا عدم وجود خطأ في شكلها يدعو الى البطلان والا أمرها باصلاحه قبل السير بالدعوى

فإن رأوا العريضة مستوفاة كل شيء، حددوا الجلسة الأولى وأمروا - بأشارة صغيرة على نفس العريضة - قلم الكتاب باعلانها للخصوم
أما إن ظهر لهم غير ذلك ورأوا العريضة غير مستوفاة فعليهم أن يعرضوا الأمر على الدائرة بغرفة مشورتها وكذلك من غير حاجة لحضور احد الخصوم لتقضى إما بتحديد الجلسة وأما برفض ذلك (تراجع المادة الثانية من المشروع الملحق بهذه المذكرة)

إننا نتوصل بهذا النظام الى مساعدة المتقاضين وارشادهم بتصحيح الأغلاط وبتجنب أسباب البطلان وسقوط الحقوق ومنع الاضرار التي تنتج عن التمسك الواهي بأهداب النصوص خصوصاً وأن المطلع على اسرار المحاكم عندنا يجد أن مهارة المحامي منحصرة في أغلب الأحيان في البحث وراء مسائل المرافعات الدقيقة يتمسك بها في الوقت المناسب فيهدم دعوى خصمه ويفلت بذلك من سلطان القانون المدني وبدلاً من أن تصرف المحاكم وقتها في البحث في موضوع الحقوق تضطر في نظامنا الحاضر إلى البحث في أوجه البطلان والدفع الفرعية المختلفة وعلى الخصوص أوجه الدفع بعدم الاختصاص

ومما تحسن الإشارة اليه هنا أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (مادة ١٠٤) أباحت للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص ان كان سببه أن القضية من خصائص محكمة أخرى أدنى منها أو ان الخصم لا يصح مخاصمته وغير ذلك وهو وجيه من بعض الوجوه ويستدل منه على أن فكرة المشرع تتجه الآن نحو اعطاء المحكمة حق الفصل في هذه المسائل من تلقاء نفسها

اعمال الخصوم

قوانيننا لا تبيح الاعلان الا بواسطة المحضرين وتتجاهل كل الوسائل الأخرى كانه لا يرجى منها فائدة قضائية أو كان استعمالها محال أن يحاط بضمان كاف وقلة عدد المحضرين وكثرة أعمالهم قد تكفي وحدها في كثير من الاحوال لفوات الغرض من الدعوى أو لسقوط الحق بفوات الميعاد من قبل الاعلان

ومندوبو المحضرين الذين شرعت وظيفتهم لتسهيل اعمال المحضرين فرض عليهم القانون اتخاذ اجراءات معينة اذا لم يراع كل اجراء منها وقد تستحيل مراعاته قد يفسد الدعوى ويستوجب البطلان هذه بعض آفات النظام الحالي ليس من قصدي هنا أن أشرحها فكل الذين اشتغلوا بالقضاء يعلمونها ولا يجهلون ان التقاضي أمام المحاكم أصبح أمنية المدين الماثل وغاية قد يسعى في بعض الظروف اليها لاعتقاده ان ذلك يستغرق وقتاً أوسع كثيراً من مهلة يجود بها عليه الدائن . انما واجبي أن أبين سبيل الاصلاح وأدل على طريق العمل الذي يكفل سرعة إيصال أوراق المرافعات للمتقاضين بما لا يخرج عن نظامنا الحالي ولا يتنافر معه

قضت المادة الاولى من قانون المرافعات ان كل اعلان او اخبار يقع من بعض الخصوم لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها الخ فوساطة المحضر لازمة حتماً لأعلان أوراق المرافعات والا ما أمكن التمسك بها على الخصم المعلن وما جاز أن يترتب عليها أي أثر ما مثلاً الخطابات الموصى عليها المرسلة عن طريق البريد لا يعتمد عليها حتى لو كانت مستكملة لبيانات أوراق المحضرين ونحن وان كنا نرى ضرورياً أن يكون إلى جانب المحضرين من يساعدهم في العمل كما سنبينه إلا أننا نؤيد من هذه المادة وجهة نظر المشرع في عدم إباحته للخصوم أن يتبادلوا الأعلانات وغيرها من أوراق المرافعات مباشرة عن طريق البريد

نعم نحن نعلم أن بلاداً غير قليلة تقرر طريقة الاعلان بالبوستة وتستخدم أحياناً كذلك التلغراف والتليفون وليس هذا فقط فان قانوننا الاهلي له حظوه وان كان ضئيلاً في تقرير الاعلان بهذه الطريقة اذ أجازت المادة الخامسة من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩٢١ المتعلقة بتقييد أجور المساكن استعمال الخطابات الموصى عليها في بعض الاحوال وكذلك نص من بعده القانون الناسخ للقانون الاول على أحوال شتى يستعمل فيها الخطاب الموصى عليه استعمالاً قانونياً صحيحاً ولكن بالرغم من كل هذا نرى ان ادخال نظام الاعلان بالبريد كقاعدة لنا طرفة تأبأها طبيعة العمل ولا يحتملها النظام الحالي

ان الاصلاح لا يكون عن طريق نقل نظام أجنبي بجملة مهما ثبت نجاحه لان طريق النقل مخوف بالمخاطر انما ما لا خطر فيه ولا ضرر منه أن تعلم عن القوانين الاجنبية ما يساعدنا على تهذيب قوانيننا على هداها فنعدل فيها او ندخل عليها ما يبعث في مجموعها حياة جديدة من غير أن تتعارض نصوصها او تنزعزع أركان وجهتها العامة

إن قيام المحضرين بواجبهم كما ينبغي أصبح الآن مستحيلاً ولقد شعر المشرع بذلك من قبل فعالج الأمر بالمادة ١١ التي تنص على أنه اذا اقتضى الحال اعلان أى ورقة الى من يكون محله بعيداً عن مسكن المحضر جاز للقاضي أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المراد اعلانها وجرت العادة أن يكون هذا الشخص مندوب المحضر وبصرف النظر عن الشروط التي يستلزمها القانون لصحة الاعلان بهذه الطريقة نرى أن الفكرة في إيجاد شخص إلى جانب المحضرين يساعدهم ويسهل عليهم اعمالهم وجبهة وقيمة ولكن إن صح فيما مضى أن يكون هذا الشخص مندوب المحضر لما كانت الاعمال التي تزيد عن طاقة المحضرين ويعهد بها إلى هؤلاء المندوبين قليلة واستثنائية فنحن نرى الآن وقد كثرت هذه الاعمال وتزايدت ضرورة أن يقوم بهذه المهمة إلى جانب المحضرين سعاة البريد

نعم نحن لا نرى ان يتبادل الخصوم الاعلانات والأوراق مباشرة عن طريق البريد ولكننا ننصح باستخدام البوستة استخداماً جزئياً دقيقاً بتكليف سعاتها عن طريق المحكمة ان يؤدوا

عمل مندوبي المحضرين فيقوموا بتسليم أوراق المرافعات التي تكل المحكمة اليهم أمراء لانها الى المتقاضين

وفوق ان هذا العمل لا يختلف في طبيعته عن عملهم ولا يقتضى ادخال الفكرة في نظامنا أى تعديل أو تغيير فانا نصل بذلك الى تحقيق النتائج التي وصلت اليها القوانين الاجنبية بتقريرها الاعلان بالبريد من طريق عملى آمن عاقبة وآكد نتيجة

انه يغلب أن يكون بالبلاد التي بها محاكم مكاتب للبريد فما الذى يمنع ان يمر عملها بالمحكمة فيستلمون الأوراق التي يراد اعلانها لتوصيلها للمتقاضين ولضبط العمل يقعون مثلاً على دفتر خاص به بيان كاف عن هذه الأوراق على ان يأتوا كذلك عند عودتهم بما يفيد انهم أدوا هذه الامانات الى أهلها على انه من السهل ان نضع نظاماً محكماً يحوط العمل بما يضمن الاخلاص في انفاذه والامانة في الجرى عليه

انا نصل بذلك الى اعلان الاوراق بمجرد تقديمها للمحكمة اذ دورة الساعة يومية وخطة سيرهم معينة ومرورهم كل يوم على جميع انحاء الدولة مؤكداً بعكس المحضرين الذين مهما أكثرنا من عددهم مستحيل ان ينتقلوا الا اذا تجمعت لديهم مئات الاعلانات والاوراق يعلنونها كلها في دورة واحدة وبموجب خطة السير التي يرممونها

انا ندعو الى الاخذ بهذا رأى لنحقق غرضاً من اسمى أغراض المرافعات هو سرعتها وتجنب بذلك حالة تؤدى غالباً الى بطلان جميع الاجراءات التي تمت وتذهب بالمال الذى أنفق وبالوقت الذى مضى في عملها ادراج الرياح

واذا علمنا ان للمصاريف القضائية أمام المحاكم تعريفه ما تركت ورقة من أوراق المرافعات ولا عملاً من أعمالها الا وضعت عليه رسماً فادحاً وان جزءاً كبيراً من تلك المصاريف يذهب هباءً في أجور انتقال المحضرين ومندوبيهم من بلد الى بلد ومن قرية الى قرية وفي بدل سفراتهم مع ان أعمالهم من أولها الى آخرها مشكوك بل مطعون في صحتها فكيف يتوفر على الناس وعلى خزائن المحاكم من أموال ؟

كذلك ليس في فهم القانون على هذا الشكل قهراً لفاظاه على غير معانيها ولا خروج بفكرة المشرع الى غير ما وضعت له بل ذلك هو الحل العملى الذى تهدينا اليه مقارنة الشرائع ونستفيد من نتائج المشاهدات في منشآت القوانين الاجنبية

بهذا النظام لا تحتاج القضية من يوم تقديمها الى المحكمة الى تحديد جلستها الأولى ثم اعلان الخصوم بها لأكثر من بضعة أيام

موعد تقديم المستندات

على الأثبات يتوقف الحكم فى الدعوى فاذا لم يقدم الطالب جميع وسائل اثباته من مستندات

وغيرها فان المحكمة تضطر أن تمهله المرة بعد المرة والوقت بعد الوقت حتى يقدم ما لم يقدمه من قبل ولا يبعد عن الفكر أن تأجيل قضية كان يجب ان تنظر في جلسة محددة يجلب الفوضى في ادارة القضاء و يدخل البطء عليه ويضر بمقوق المتخاصمين الآخرين - ان الخصوم يجب الا يتركوا احراراً في تقديم مستنداتهم على حسب ادواتهم وفي المواعيد التي توافق امزجتهم والواجب يقضى أن تقدم جميعها قبل أول جلسة

ولقد عالجت لجنة الاصلاح الأمر في العبارة الأولى من المادة ١٦ من مشروعها فنص على أنه يجب على المدعى أمام المحاكم الجزئية وعلى رافع الاستئناف أن يودع مستنداته قبل أول جلسة تحدد لنظر الدعوى . أما المبدأ في ذاته فمعقول ومقبول جداً ولكن هيات أن يتحقق النص في العمل . انه لا يكفي في نظرنا مجرد النص فان ذلك يبقى غير ذي اثر ان لم يشرع القانون له من الضمانات ما يلزم لحسن التنفيذ ، من أجل ذلك نرى أن يكون الزمن المعطى للمدعى كافياً ليقدم فيه أوراقه ويحضر جميع وجوه أدلته كل هذا بدون تقدير في الوقت ولا اسراف فيه والا اقلب اليسر عسراً على صاحب الحق وأصبحت المرافعات مرذولة يبطئها وتأخيرها

ومن أجل ذلك أيضاً رأينا ان من واجب القاضي وحده دون الخصوم أو المحضرين تعيين الجلسات . بهذا نضمن أن يكون هذا الأجل منتجاً ونستطيع أن نجعل سير القضايا سريعاً ومحكماً وتحضيرها عاجلاً والوصول الى الحكم فيها قريباً . وبفرض اهمال الخصوم بعد هذا الاحتياط نرى حتى لا يكون على المحكمة حرج في رفض مستند ذي أهمية في الدعوى أن نترك الأمر لتقديرها فان وجدت عذر المدعى قوياً ورأت من مصلحة سير العدالة قبول المستند قضت بذلك والا فصلت في الدعوى على حاصل ما هو أمامها

ولقد عرض المسيو سودان رأياً يرمى الى حجز المستندات بعد الفصل في الدعوى ابتدائياً ويرى منع تسليمها للمتقاضين حتى يرفع الاستئناف ويتم الفصل فيه - ان ذلك هو التحكم بعينه في الخصوم اذ فيه سلب صريح لحريتهم واختيارهم وتعطيل لأوراقهم ومستنداتهم قد تتسبب لهم من ورائه اضراراً بليغة

ان المرافعات ضمانات نحمي المتقاضى من خصمه كما نحميه من تحكم القاضي أو خطئه ولا ينبغي عن المشرع ان القضاة افراد كباقي الأفراد تختلف طريقتهم في الحكم والادراك ولا بد لضمان حقوق المتقاضين من ضوابط وأصول يلزم القاضي باتباعها ويستطيع المتقاضى أن يحتج بها . ضوابط معينة وأصول عادية تمحو الفوضى وتقف امام الاجتهادات الذاتية التي تجول بخاطر القاضي وتمنعه من العمل برأيه وغرضه وتكفل للمتقاضين حرّيتهم وتحفظ لهم حقوقهم وتصير القضاء سمحاً كريماً

(يتبع)

« ط السبر »

بأقلام قضايا الحكومة

العدد الثاني		فهرست		الستة العاشرة	
الصفحة	صاحب البحث	الابحاث			
١١٧	الاستاذ مصطفى بك رشدي	بحث موضوعه « تقرير الزيادة بالعرض بعد رسو المزاد »			
١١٩	« زكي سعيد البدرماني »	بحث موضوعه « حق المطالبة بالريع ومدة سقوطه »			
رقم	الصفحة	التاريخ	الأحكام		
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار		
٥٥	١٣٥	١٠ أكتوبر ١٩٢٩	مواد مخدرة . احرازها . حيازتها . قصد تعاطيها . استعمال شخصي . اثبات		
٥٦	١٣٦	» » »	مواد مخدرة . احراز . حشيش . مستحضراته ومشتقاته . تركيب . خلط . عرضه للبيع . القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . عقاب		
٥٧	١٣٧	١٧ » »	تبيد . أركانه		
٥٨	١٣٧	» » »	سرقة . قصد جنائي .		
٥٩	١٣٨	» » »	اجراءات الجلسة . سرية . عدم وجوب بيان أسبابها .		
٦٠	١٣٩	٢٤ » »	تزوير . علامة . اصطناع صفيحة سيارة .		
٦١	١٤٠	» » »	بطلان اجراءات . عدم التمسك به . زواله . حضور محام عن المدعي المدني بدون توكيل .		
٦٢	١٤١	» » »	حكم . تناقض بين الاسباب . عدم البطلان .		
٦٣	١٤٢	٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩	حكم حضانة . تسليم طفل لجدته . امتناع الأب . عقاب .		
٦٤	١٤٣	» » »	تهديد . طلب شرعي . المادة ٢٨٤ ع . عقاب .		
			(٢) قضاء المجلس الحسبي العالي		
٦٥	١٤٤	٢٠ » »	مجلس حسبي . قرار . بيان أسباب . المادة ٤٠ أسباب حجز		
٦٦	١٤٥	» » »	مجلس حسبي . تعريف الرسوم . عديم اهلية . تأجيل دفع الرسم . جواز		

العدد الثاني	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		(٣) قضاء محكمة استئناف مصر
٦٧	٢٩ ابريل ١٩٢٩	١ - اختصاص . رهن ٢ - فوائد مستحقة . معناها . المادة ٥٦٨ مدني .
٦٨	١٠ يونيو »	حكم غيابي . سقوطه لعدم تنفيذه بقوة القانون .
٦٩	١٦ سبتمبر ٩٢٩	حكم . نفاذ . منازعة في بند من العقد . حالة
٧٠	» » »	حكم . شموله بالنفاذ . تسببه .
٧١	١٢٢ أكتوبر ٩٢٩	التماس . مستندات كانت محجوزة بفعل الخصم . شروطه .
٧٢	١٢٣ أكتوبر ٩٢٩	قانون الخمسة افدنة . تمسك الوارث بحمايته للمورث . شروط
٧٣	» » »	بيع . حق انتفاع . حفظه للبائع أو للغير مدى الحياة . لاوصية
٧٤	١٢٨ أكتوبر ٩٢٩	يمين حاسمة . معناها . مسئولية مطلقة . اهمال العاهل .
٧٥	» » »	مسئولية صاحب العمل . مسئولية مطلقة . اهمال العامل .
٧٦	٢٣ » »	قيمة الدعوى . تقديرها . تسليم المدين . بطلب مستقل . بجزء من الدين
		(٤) قضاء محكمة استئناف اسبوط
٧٧	١٩ ديسمبر ٩٢٨	استئناف . قرار . قط خلافة . الفصل فيها .
٧٨	١٧ ابريل ١٩٢٩	١ - مبدأ ثبوت بالكتابة . شروطه . ٢ سكوت . افعال . مبدأ ثبوت بالكتابة .
٧٩	٦ نوفمبر ٩٢٩	يمين حاسمة . توجيهها الى قيم . عدم جواز
٨٠	٢٠ فبراير ٩٢٩	تقادم . سريانه . ريع . خمس سنوات . حالة .
٨١	١٣ يونيه سنة ٩٢٩	نفاذ معجل . سند . الطعن فيه بالتزوير . مانع من النفاذ .
٨٢	١٣٠ أكتوبر ٩٢٩	امتياز المؤجر . المادة ٦٧٠ مرافعات . المادة ٣٦٦ مدني . مستأجر من الباطن .
٨٣	٦ نوفمبر سنة ٩٢٩	١ - اعلان حكم . صور متعددة لجميع الخصوم . ضرورة ذلك .

العدد الثاني	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة استئناف أسبوط
		٢ - انذار بقيد الاستئناف . صورة واحدة لجميع الخصوم . بطلان .
٨٤	١٦٣	» » » ١ - نزاع ملكية . دعوى استحقاق . الدائن والمدين قبل المدعى . اعلان الحكم من أحدهما للمدعى . اعلان من الآخر
		٢ - حق غير قابل للتجزئة . اعلان الحكم من أحد المحكوم لهم .
		٣ - دعوى استحقاق . النزاع فيها . الملكية غير قابله للتجزئة . الحكم فيها . اعلانه .
		(٥) قضاء المحاكم الكلية
٨٥	١٦٥	١٠ يولييه سنة ١٩٢٩ مخالفات . استئناف . الحكم بتعويضات .
٨٦	١٦٦	٣ » » حكم . اهية . تقدير الدعوى .
٨٧	١٦٨	اول يونيه ١٩٢٩ حجز تنفيذى . تحفظى . المحجوز منصوص عليها فى القانون على سبيل الحصر
٨٨	١٦٩	٩ ابريل سنة ١٩٢٩ المسئولية التقصيرية . المسئولية الشئئية . صاحب العمل . خطأه . مسئولية . خطأ العامل . اثبات .
٨٩	١٧١	٣٠ » » عقار . قسيمة . فرزه . اختصاص المحكمة الجزئية . وجود قصر . تصديق المحكمة الكلية . وجوب
٩٠	١٧٣	٨ مايو سنة ١٩٢٩ تعامل بالربا . دعوى جنائية . مجنى عليه . سبق الاقتراض مرة بالربا . ادعاؤه مدنياً . جواز
٩١	١٧٥	٩ » » تسجيل . الدفع بعدم حصوله . من البائع . من ورثته . عدم جواز . ٢ - صورية . التمسك بها . من الورثة . بنفس الطرق الجائزة للمورث . ٣ - بيع من المورث فى حال الصحة . طعن الورثة فيه بأنه عمل اضراراً بهم .

العدد الثاني	فهرست	السنه العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٩٢	١٩ مايو سنة ٩٢٨	١ - حق . استعماله . حدوده . عدم الاساءة الى الغير . ٢ - وكيل . التنحي عن الوكالة . قصد ابطال الاجراءات عدم جواز . ٣ - وكالة . قاعدة « لا يجوز لغير المالك أن يترافع بوكيل » . معناها .
٩٣	٢٩ مايو سنة ٩٢٩	١ - حكم غيابي . سقوطه لعدم تنفيذه بمضى ستة شهور . معناه . ٢ - ليس من النظام العام . التنازل عنه قبل الحكم . عدم جواز .
٩٤	٤ مارس سنة ٩٢٩	ايقاف تنفيذ . شروطه . الحكم الاول نهائى عند ارتكاب الجريمة الثانية . العقوبة قائمة .
٩٥	اول يونيه سنة ٩٢٩	تسجيل . تنبيه نزع الملكية فوات ١٦٠ يوماً . اعادة التسجيل . وجوب .
٩٦	٢٦ يونيه سنة ٩٢٩	رهن . اكثر من ١٠ جنهات . عقد تبعي . اثباته بالشهود . جواز .
٩٧	٩ يوليه سنة ٩٢٩	مهر . مسائله . اختصاص المحاكم الشرعية . المادة ١٦ لأئمة ترتيب المحاكم الاهلية . اختصاص المحاكم الاهلية .
٩٨	٢٠ يوليه سنة ٩٢٩	استئناف . ميعاد قيده . قبل الجلسة ثمان واربعين ساعة . طبيعة هذا الميعاد .
٩٩	١٩ ابريل سنة ٩٢٩	حجز مال للمدين لدى الغير . اختصاص . دائن ومدين . وطنيان . اختصاص المحاكم الاهلية . النفاذ المؤقت . عدم تعلقه بالنظام العام . جواز الاتفاق على عدم شمول

السنة العاشرة

فهرست

العدد الثاني

الرقم	تاريخ	الاحكام
		احكام محكمة اول درجة بالنفاذ حتى تصبح نهائياً (٥) قضاء المحاكم المختلطة
١٠٠	١٩٣ ٥ مارس سنة ١٩٢٨	عقار شائع . حالة سيئة . دعوى هدم . صلح . الحكم بالهدم . عدم اختصاص
١٠١	١٩٤ ٢٦ فبراير ١٩٢٩	استئناف . خصم ثالث . عدم جواز . حالة . عقار . رسو مزاده على شخص . استحقاقه . حق الراسى عليه المزداد . وقف . وعد . بطالانه . حكم . حجبه
١٠٢	١٩٤ » »	قاصر . ولى . بيع عقار قاصر . حق القاصر بعد بلوغ رشده . اجازة العقد . عدم الاجازة . لتعرض للمشتري . حق المشتري .
١٠٣	١٩٤ ٢٩ فبراير ١٩٢٩	١ - استئناف . طلبات . تغيير نظامها . ٢ - حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى بطلان . عدم قبول غش . دعوى تعويض .
١٠٤	١٩٥ ٧ مارس ١٩٢٩	رسوم . قائمة . المعارضة فيها . حدودها
١٠٥	١٩٥ ٩ » »	شركة مساهمة . ترام مصر . اسهم بالفرنك قيمة العقد . قيمة الدفع
١٠٦	١٩٦ ٢ مايو سنة ١٩٢٩	اجانب غير ممتازين . المنازعات بينهم وبين الاهالى . المحاكم المختلطة . اختصاص . اترك . المنازعات بينهم وبين الاهالى . المحاكم المختلطة . عدم اختصاص
١٠٧	١٩٦ » »	تحكيم . حقوق الدفاع . عدم اخلال . حكم . عدم جواز استئنافه
١٠٨	١٩٦ » »	اختصاص المحاكم المختلطة . رعايا حكومات البلاد التي انفصلت عن تركيا بماهدة لوزان
١٠٩	١٤ » »	١ - أرض وقف . مستأجر . حق التعلی . ايجار لمدة معينة .

العدد الثاني	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		حق المستأجر ٢٠ - حكر . معناه . لفظ كتاب الوقف . القرار . (٦) قضاء المحاكم الأجنبية
١١٠	١٢ يولييه سنة ١٩٢٩	اخفاء . جريمة مستمرة اووقية
١١١	٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩	ايجار . شيوع . عدم بطلان
١١٢	٦ يولييه سنة ١٩٢٩	سرالمهنة . شاهد . مسألة جنائية . موظف بالبريد
١١٣	١٩ » »	اختصاص ادارى . لائحة ادارية . جهة قضائية
١٤١	٢٣ اكتوبر ١٩٢٩	بضاعة . تصديرها . شروط تسليمها . المادة ٤٢٠ مرافعات .
٢٠٠		بحث لحضرة طه بك السيد موضوعه طرق اصلاح نظام التحضير وتعميمه

الحكمة

مجلة قضائية

تحت إشراف المحكمة العليا

*On doit donner indistinctement
le nom de tyrannie à toute espèce
de gouvernement dans lequel celui
qui est chargé de l'exécution des
lois peut les faire, les détruire, les
violenter, les interpréter, les empêcher,
les suspendre ou même éluder avec
assurance d'impunité.*

(Alfieri)

السنة العاشرة

العدد الثالث والرابع

تحرير المجلة وإدارتها بمركز قاعة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بصر

الطبعة الخامسة في بصر
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تتبعون عمرة ٢٠-٥٦ مدقا

٠٠٠٠٠٠٠٠

قيمة الاشتراك ٧٠
والطلبة ٤٥

بيان

تضمن هذان العددان بحثين أولهما في « الرق والعرق والولاء » لحضرة الاستاذ عزيز خانكي بك وثانيهما في « حقوق الورثة عند غير المسلمين » لحضرة الاستاذ مرقص فهمي بك . ثم بقية البحث المنشور بالعدد الثاني في « طرق اصلاح نظام التحضير » لحضرة الاستاذ الفاضل طه السيد بأقلام قضايا الحكومة ويلى ذلك الاحكام الآتية

عدد

- ١٥ حكما صادراً من محكمة النقض والابرار
- ٢ حكام صادران من المجلس الحسبي العالى
- ١ حكما صادراً من محكمة الاستئناف بدوائرها مجتمعة
- ٢١ حكما صادراً من محكمة استئناف مصر الاهلية
- ١ حكما صادراً من محكمة استئناف أسيوط
- ٢٠ حكما صادراً من المحاكم الكلية
- ١٠ أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
- ١٠ أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية
- ٨٠ فقط ثمانون حكما

وختمناه بالتقرير الذى رفعه مجلس نقابة المحامين عن أعمال النقابة فى عام ١٩٢٩ وكذلك تقرير أمانة الصندوق . وقد صدق عليهما من الجمعية العمومية للمحامين التى انعقدت فى يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

لجنة التحرير

محمد صبرى أبو علم محمد على رشدى

السنة العاشرة

المحاضرة

العدد الثالث والرابع

بحث

الرق والعق والولاء

الرق ذل ركه الله على بعض عباده جزاء استنكافهم عن طاعته. والرق الشرعى لا يترتب الا عن أسر شرعى. والأسر الشرعى هو الذى يحصل فى أثناء حرب وفى دار حرب مع القوم الكافرين. والحرب لا تكون حرباً شرعية إلا إذا أمر بها الأمام جهاداً فى سبيل دين الله. والجهاد فى سبيل دين الله يشترط لشرعيته أن تسبقه دعوة الكفار الى الاسلام أو الجزية. فاذا أبى القوم الكافرون الاسلام أو دفع الجزية قاتلهم المسلمون ثم ضربوا الجزية على جماجمهم والخراج على أراضيهم ورد فى « كتاب السير » للسرخسى فى الجزء العاشر منه صحيفة ٣٠ (واذا غزا الجيش أرضاً لم تباعهم الدعوة لا يحمل لهم أن يقاتلوه حتى بدعوههم الى الاسلام ليعرفوا أنهم على ماذا يقاتلون) وهو معنى حديث ابن عباس رضى الله عنه (ما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً حتى دعاهم إلى الاسلام ولو قاتلوهم بغير دعوة كانوا آثمين فى ذلك) إلى أن قال حكاية عن شرط استباحة رقاب الكفار وأموالهم (ولكن شرط الاباحة تقديم الدعوة فبدونه لا يثبت) . واذا ظهر عسكر المسلمين على بلد القوم الكافرين ودخلوها باذن الامام وغنموا من العدو ماله ورجاله كان لهم تملكها واقتسامها باذن الامام . وان دخلوها بغير اذن الامام عدا ما يغنمونه من رجال ومال اختلاساً وعد الآخذون متلصصين وعد فعلهم خطفاً . ورد فى المبسوط لشمس الدين السرخسى فى

الجزء العاشر صحيفة ٣٢ (لسنا نسلم أن سبب الملك نفس الأخذ بل هو قهر يحصل به إعلاء كلمة الله تعالى . ولهذا كان المصاب غنية بخمس . وهذا القهر لا يتم بنفس الأخذ ولا بقهر الملاك بل بقهر جميع أهل دار الحرب)

ويحتم الفقهاء على الامام الافتتاح بالدعوة الى الاسلام . ولا يجوزون القتال قبل الدعوة . لأن القتال ما فرض لعينه بل للدعوة الى الاسلام . والدعوة دعوتان دعوة بالبنان وهي القتال . ودعوة بالبيان وهي اللسان . والثانية أهون من الاولى لأن في القتال مخاطرة الروح والنفس والمال . وليس في دعوة التبليغ شيء من ذلك . فاذا احتمل حصول المقصود بأهون الدعوتين لزم الافتتاح بها وفي هذا من الحكمة ما فيه . لاحتمال أن يسلم الكفرة قبل القتال . فان اسلموا كف المسلمون عنهم القتال . وان قبلوا عقد الذمة كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين (راجع صحيفة ١٠٠ من فصل السير الجزء السابع من كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف الأمام علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني)

قال الفقهاء ان الكافر إذا أسلم وهاجر إلينا ثم ظهر المسلمون على الدار فأولاده الصغار يحكم باسلامهم تبعاً لأبيهم ولا يسترقون لأن الاسلام يمنع انشاء الرق . (وورد في المبسوط أيضاً في الجزء العاشر صحيفة ٦٦) (وإذا أسلم الحربي في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار ترك له ما في يده من ماله ورقيقه وولده الصغار لأن أولاده الصغار صاروا مسلمين باسلامه فلا يسترقون ...) وبهذا المعنى أيضاً الكاساني في كتاب بدائع الصنائع حيث قال في الصحيفة ١٠٠ (وأما أولاده الصغار فيحكم باسلامهم تبعاً لأبيهم ولا يسترقون . لأن الاسلام يمنع انشاء الرق)

يضاف الى هذا أن من شرائط ثبوت الولاء أن لا يكون الأب عريباً لأنه اذا كان الأب عريباً فلا ولاء عليه لأحد مطلقاً . حتى أن الفقهاء نصوا على أنه ان كان الأب عجبياً فلا ولاء عليه لقوم الأب (راجع صحيفة ٤٣٦ من كتاب مجمع الأنهر . الجزء الثاني)

على أن الولاء لا يثبت على فرع العتيق إلا بشرط أن يكون أبوه حر الأصل لا ولاء عليه لأحد . فمن كان أبوه كذلك سواء كانت أمه حرة الأصل أو عتيقة فلا ولاء عليه لأحد باتفاق الأئمة الاربعة .

واشترط الإمامان أبو حنيفة واحمد رحمهما الله أن لا تكون الأم حرة الأصل فان كان الأب عتيقاً والأم حرة الأصل فلا ولاء لمعتق الأب عندهما تعليلاً لجانب الحرية . ولفظ (حر الأصل) يستعمله الفقهاء في معنيين أحدهما من لم يجر على نفسه رق وأن تولد من معتقة . والثاني من ليس في أصله رق أصلاً . والمراد هنا المعنى الاول . كذا في مجمع الأنهر الجزء الثاني صحيفة ٤٢٥ .

يضاف الى هذه الشروط شرط آخر ألا وهو أن يموت العتيق قبل المعتق (فلو مات المعتق قبل عبده لا ينتقل الولاء لعصيته - راجع صحيفة ٩١ من كتاب احكام ارث الوارث للعلامة أبي بكر بن عبدالرحمن ابن محمد بن الشيخ شهاب الدين)

وليلاحظ بأنه في زماننا هذا على الخصوص قد تأكد زوال الولاء وتلاشى حق الارث بالولاء لانعدام الحكم الشرعى الذى كان مترتباً على الرق والعتق . لأنه من الاحكام الشرعية التى تترتب على الرق والعتق أن يرث المعتق عبده ويعقل عنه جنايته . ولكن بحسب حكم القوانين المدنية الحالية لم يوجب الشارع المدنى المصرى على المعتق أرش عبده . كان على المعتق فى مقابل حقه فى الارث بالولاء واجب هو ارش مملوكه . وهذا الحق وهذا الواجب كانا مقررين شرعاً له وعليه . أما وقد زال عبء الواجب عن المعتق فلا يمكن أن يبقى له الحق . إذ لا يصح أن يكون له الغنم بعد أن زال عنه الغرم . فحق الارث بالولاء قد انعدم إذن بانعدام المقابل له . وهذا عدل لا يختلف فيه اثنان والارث بالولاء حق ضعيف . بعض الفقهاء يحتمون أن يكتب المعتق فى ورقة العتق أنه يحفظ لنفسه الولاء على عبده وبدون هذا لا يكون للمعتق حق الولاء على عتيقه . قال العلامة شمس الدين السرخسى فى كتاب المبسوط وفى الجزء السابع منه صحيفة ٦٢ ما يأتى (ثم بين أن من أعتق عبداً ينبغي أن يكتب له بذلك كتاباً . والمقصود بالكتاب التوثيق . فليكتب على أحوط الوجوه ويتحرز فيه عن طعن كل طاعن) الى أن قال (وكذلك يكتب لى ولأوك وولاء عتقك من بعدك . لأن من الناس من يقول لا يثبت الولاء الا بالشرط . فيذكره فى الكتاب للتحرز عن هذا)

راجعت طائفة من أوراق العتق التى كانت تحرر من ٦٠ سنة فوجدت مذكوراً فيها هذه العبارة (فصار فلان حراً كذا اثر الاحرار مما لهم وعليهم وخرج من الرقبة ودخل فى فضاء الحرية وسعة المالكية ولم يبق للمعتق المذكور عليه حق ولا خدمة ولا علة الا حق الولاء الثابت له عليه شرعاً كما يبقى للسادة المعتقين على مواليتهم .) وهذا يؤيد قول من قال بأن الولاء لا يثبت الا بشرط حفظ حق الولاء للمعتق فى ورقة العتق .

وكون عصبة المعتق مقدمة على ذوى الارحام مسألة خلافية . وحق عصبة المعتق وتقدمه على حق ذوى الارحام حق ضعيف . ومن الفقهاء من قال بأن حق ذوى الارحام مقدم على عصبة المعتق (فى القهستانى عن المنية أن ذوى الارحام يرثون فى زماننا . لأن ذوى الأرحام يرثون بالقرابة وهى أقوى وآكد من الولاء . لانها لا تقبل النقص والولاء يقبله - راجع صحيفة ٤٢٧ من كتاب مجمع الانهر فى شرح ملتقى الابحر) . روى الحسن رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بعبد فساوم به ولم يشتره فجاء رجل فاشتراه فأعتقه ثم أتى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فأخبره فقال صلى الله عليه وسلم . هو أخوك ومولاك . فان شكرك فهو خير له وشركك . وأن كفرتك فهو شر له وخير لك . وأن مات ولم يترك وارثاً كنت أنت عصبته . قال السرخسي في المبسوط في الجزء السابع منه صحيفة ٦١ (ويستدل بالظاهر من يؤخر مولى العتاقة عن ذوى الارحام لأنه قال ولم يترك وارثاً وذوى الارحام من جملة الورثة ولكن عندنا مولى العتاقة آخر العصابات مقدم على ذوى الارحام ومعنى الحديث لم يترك وارثاً هو عصبته بدليل قوله كنت أنت عصبته) فتقديم مولى العتاقة على ذوى الارحام جاء مجرد استنتاج فقط . وكان ابن مسعود يقول بأن مولى العتاقة مؤخر عن ذوى الارحام لقوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)

ورب قائل يقول . ولكن عند الحنفية مولى العتاقة مقدم على ذوى الارحام . تقول . ان الحنفى مسلم والشافعى مسلم والحنبلى مسلم والمالكى مسلم . كلهم مسلمون . وما قاله الامام انما قاله اجتهاداً وما أفتى به الشافعى أفتى به اجتهاداً . وما ذهب اليه مالك ذهب اليه اجتهاداً . وكذلك الامام ابن حنبل . كلهم مجتهدون . والمجتهد يخطئ ويصيب . وها قد رأينا ولى الامر فى مصر اختار من المذاهب الاربعة أوفق أحكامها لمقتضيات هذا العصر فى مسائل الزواج والطلاق . فلم لا نأخذ نحن للرق وشروطه وللولا وأحكامه بأقرب الاقوال الى العدل فى المذاهب الاربعة . والعدل هنا يقضى بتقديم ذوى الارحام على مولى العتاقة . ولا سيما ان العتق فى الزمن القديم الذى يردون اليه الولا كان أقرب الى فكك شخص من استخدام قهرى منه الى تحرير رقبة رقيق حسب تعريف الفقهاء . والرقيق كان أقرب الى الجليب من الرقيق المتوفرة فيه شروط الرق حسب حكم الشرع إذن للحكم بالولا وبالارث يجب اثبات توفر هذه الشروط جميعها . وثبوت شرط واحد منها لا يكفي .

على مدعى الرق والعتق أن يثبت :

١ - ان العتق كان كافراً . وكان فى دار حرب . وكان بالغاً رشيداً لا صغيراً غير مكلف وقت أسره

٢ - أن يبين مسقط رأسه . ويعين القوم الذى كان يمت الاسير اليهم . والوقعة التى أسر فيها . وتاريخها . وموقعها . وفى أى تاريخ أسلم . وهل أسلم وهو فى دار الحرب او أسلم بعد انتقاله الى دار الاسلام

٣ - ان امام المسلمين بدأ بدعوته هو وقومه الى الاسلام او دفع الجزية فرفضوا فخارب مع قومه عساكر المسلمين فوقع فى أسرهم

٤ - ان عسكر المسلمين دخلوا بلد القوم الكافرين باذن الامام وغنموا منهم أموالهم ورقابهم وتملكوها واقتسموها باذن الامام

- ٥ - ان الاسير ما كان عريباً . وما كان حراً الاصل . وان أم المتوفى ما كانت حرة الاصل
- ٦ - تقديم ورقة العتق
- ٧ - اثبات ان العتيق مات قبل معتقه
- ٨ - ان المعتق حفظ لنفسه في ورقة العتق حق الولاء على رقيقه

تاريخاً

الآن وقد فرغنا من الكلام على الرق وشروطه والولاء وأحكامه نبحت فيما كانت عليه الحالة في مصر وفي غير مصر من سنة ١٨٠٥ وهي السنة التي نصب فيها محمد علي باشا والياً على مصر يدلك استقراء الحوادث التاريخية على أن أيام محمد علي كانت كلها أيام غزو وحروب في السودان وفي فلسطين وفي سوريا وفي العراق وفي آسيا الصغرى وفي بلاد العرب وفي بلاد اليونان

حرب بلاد اليونان

شقت اليونان عصا الطاعة على سلطان آل عثمان . فاستنجد السلطان بمحمد علي والى مصر ومحمد علي أرسل جيشاً . مصرياً تحت امره ابراهيم باشا كما أرسل الاسطول المصرى . فاستولى ابراهيم على جزيرة كريت وعلى بلاد المورة . ولكن الحملة انتهت بالفشل والخذلان بعد تدمير الاسطول المصرى والاسطول التركى في موقعة « نافارين » وبعد ما خسر ابراهيم باشا ٣٠.٠٠٠ عسكرى عدا نفقات الحملة التي بلغت ٧٧٥٠٠٠ جنيه وعاد ابراهيم الى مصر بالبقية الباقية من رجاله فقط . إذن لا يمكن أن يقال من هذه الناحية أن ابراهيم باشا غزا بلاد اليونان واسترق رجالها ونساءها وعادهم إلى مصر عبيداً أرقاء . لأنه عاد ولم يكن معه أسير ولا نصف أسير . زد على هذا أن اليونانيين كان فيهم المسلمون ومحمد علي باشا نفسه « مقدونى » مثل اسكندر الاكبر لأنه من « قوله » وهي من أمهات مدن مقدونيا . ومقدونيا بلاد يونانية صرفة كما لا يخفى خضعت لسلطنة آل عثمان حيناً من الزمان ثم عادت الى بلاد اليونان وهي الآن بضعة منها .

حرب فلسطين وسوريا والاناضول والعراق

غزا محمد علي فلسطين وسوريا والاناضول والعراق فاستولى على القدس والخليل وصفد ونابلس والناصره ودمشق ولبنان ومعلولا واورفا وحمص وحلب ومرعش وكسروان وعكا وغيرها من البلاد التي كانت تابعة لخليفة المسلمين وتسعة أعشار أهلها يدينون بدين الاسلام

واليك ما ورد في كتاب « تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم »

« دخل ابراهيم الشام في اكتوبر سنة ١٨٣١ واحتل القسم الجنوبي منها ثم طلب محمد علي إلى السلطان أن يقلده في الحال ولاية الشام فأرعد السلطان وأصدر قراراً بمخلعه (فبراير سنة ١٨٣٢)

ثم جهز حملة قوية ضده بقيادة حسين باشا الذي تقرر أن يخلف محمداً في ولاية مصر . وقد سار ابراهيم بجيشه وهزم أول جيش تركي التقى به في طرابلس واستولى بمساعدة الأسطول المصري على مدينة عكا بعد حصار طويل (مايو سنة ١٨٣٢) ودمشق (١٤ يونيو سنة ١٨٣٢) ثم التقى بطلائع جيش حسين باشا فدمرها في حمص (٩ يوليه) وهزم الجيش التركي واستولى على حلب (٢٦ يوليه) وبيسان (٢٩ يوليه) قتم له فتح الشام (وفي حمص وحدها أسر ابراهيم باشا من الجيش العثماني ٢٥٠٠ أسير ومن أهل المدينة أسر ١٥٠٠ رجل (١)

(ثم انحدر ابراهيم باشا بعد ذلك الى آسيا الصغرى حيث أعد له السلطان جيشاً ضخماً بقيادة رشيد باشا الصدر الاعظم ودارت الموقعة في قونية (٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢) فانجلت عن اندحار الاتراك ووقع قائدهم أسيراً في يد المصريين . ثم سار المتصرف في طريق بروسة الى الاستانة . وقد امتد بهذا النصر نفوذ مصر في الشام وآسيا الصغرى والعراق وصار محمد علي يطالب بتركية آسيا كلها لينشئ امبراطورية عربية جديدة) الى أن قال

(وقد كان الباب العالي أرسل الى محمد علي في أوائل سنة ١٨٣٢ خليل باشا ليعرض عليه بدلا من الشام واطنة ولاية فلسطين وطرابلس وعكا . لكن محمد علي ظل متمسكاً بمطالبه) ثم قال في صحيفة ٧٠

(انه بعد حوادث عدة اضطر محمد علي لقبول الصلح مع الباب العالي . فأمضى ابراهيم معاهدة كوتاهية في سنة ١٨٣٣ التي بها تنازل السلطان لمحمد علي عن ولاية سوريا ونيطت بابراهيم ادارة اطنة)

بقيت الحالة كذلك حتى هب محمد علي مرة أخرى في سنة ١٨٣٨ ونزع الى الاستقلال التام عن تركيا . فهدده أمير المؤمنين فلم يذعن . فارسل اليه السلطان جيشاً جراراً لمحاربه فلاقاه ابراهيم باشا ودارت بين الجيوش المصرية والجيوش التركية حرباً عوانا انتهت بانتصار الجيش المصري على الجيش التركي في موقعة نصيبين (نرب) الشهيرة في يوم (٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩) وفيها أسر المصريون ما بين ١٢٠٠٠ و ١٥٠٠٠ أسير من عساكر الدولة كما استولوا على ٢٠٠٠٠ بندقية و ٢٠٠ مدفع ولم تمض ستة ايام على هذه الواقعة الشهيرة إلا وتوفي السلطان محمود

(١) ورد في النشور الذي أذاعه ابراهيم باشا على ضباط وعسكر الجيش المصري عن هذه الموقعة (وعند ذلك تقدمت لمحاربتهم بالعساكر المنصورة وترتبت الصفوف على الرسم البديع وهجموا عليهم هجوم الاسود الكواسر وأذاقوهم كؤس و النايابطن الحراب وقتك السيوف البوانو ولم يحتملوا سوى ساعة واحدة الا وولوا الادبار صارخين الفرار الفرار من بعد أن وقع منهم ٢٠٠ قتيل وجرح ماينوف على ١٥٠٠ نفر وأخذ منهم اسرى بمك اليد ماينوف عن ٢٥٠٠ من ضمنهم أورضتين قد كانوا أبقوهم في قلعة حمص للمحاصرة عندما كانوا عزموا على الحرب مع جانب عساكر ارنأوود (صحيفة ١٨ و ١٧ من كتاب ابراهيم باشا في سوريا)

فهل يمكن أن تنطبق شروط الرق على هؤلاء الرجال الذين وقعوا في أسر إبراهيم باشا في هذه
الوقعات العديدة وكلنا يعلم أن الجيش العثماني كان فيه الجراكسة والكرد والارمن والعرب
والعراقيون والسوريون والترك والارناؤود وكثير غيرهم من اليونانيين أصلاً ومن أهالي الجزائر
اليونانية أصلاً (ولكنهم كانوا عثمانيين تبعية) ومعظمهم مسلمون وكلهم كانوا من جنود خليفة
المسلمين يذودون عن دار الاسلام وما عدت بلاد أمير المؤمنين يوماً ما انها دار حرب ولا يمكن
أن تعد كذلك شرعاً

حرب الوهايين في بلاد العرب

أما غزو بلاد العرب فيتلخص في أن الوهايين ظهروا في بلاد اليمن وكانوا ينسبون الى الشيخ
محمد بن عبد الوهاب وكان مذهبهم أشبه شيء بمذهب الطهرين يطلبون تطهير الدين من المفسد
والبدع والعودة الى التقشف والزهد واتباع السنة والكتاب. فاستفحل في وقت ما أمرهم واحتلوا مكة
والمدينة في سنة ١٨٠٣ ثم غزوا بلاد الشام (سنة ١٨٠٨) وأصبحوا خطراً كبيراً على الدولة. فاستنجدت
بمحمد علي فأجابها طائفاً مختاراً وجمع جيشه وأرسله الى بلاد العرب وحارب الوهايين تحت قيادة
ابنه إبراهيم باشا. سافر إبراهيم باشا فوصل الى بلاد العرب وحارب الوهايين ومزق جيوشهم شر
ممزق وأسر قائدهم عبد الله سعود وأرسله الى الاستانة حيث قتل في سنة ١٨١٨. فهل يمكن أن
ينطبق شرط الرق على العرب الذين أسروا وهم مسلمون وبلادهم ليست بدار حرب. الشرع يأبى
ذلك لأن العربي لا يجري عليه رق. والمسلم لا يسترَق. ودار الاسلام ليست دار حرب

حرب السودان

أرسل محمد علي ابنه الثاني اسماعيل (أصغر من إبراهيم وأكبر من سعيد) لقمع ثورة في
السودان وكان اسماعيل جباراً عتياً. طلب الى أمراء السودان أن يحضروا اليه ١٠٠٠ ولد و ١٠٠٠
بنت و ١٠٠٠ حمل و ١٠٠٠ حمل من الخشب و ١٠٠٠ حمل من التبن عقاباً لهم. فأحضروا له
ماطلب على كراهة منهم ولكنهم اخبروا له شراً. وبينما كان اسماعيل في « شندى » يقضى ليلة
في اللهو انتهز أمراء السودان الفرصة وأضرموا النار في التبن والخشب والخطب الذي كان يحيط
بخييمته فاشتعل الخشب والخطب والتبن وسرت النار في الخيمة وفي من فيها وراح اسماعيل وصحبه
طعاماً للنار ومن حاول الهرب منهم ذبحوه ذبحاً. أراد محمد علي الانتقام لابنه اسماعيل فأرسل
الدفتدار زوج بنته لتأديب العصاة. فسافر الدفتدار وأعمل في أهالي السودان السيف والنار فقتل
رجالهم وأولادهم وأحرق بلادهم وفرض على القبائل أن تقدم له ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ من العبيد بن ذكر وأنثى
وكانت فظائع الاسترقاق قد بلغت درجة عظيمة من الشناعة أدت بالحكومة الانجليزية الى

التدخل في الأمر وطلبت من السلطان عبد المجيد أن يزيد فقرة في فرمان الذي أصدره الى محمد علي في سنة ١٨٤١ يوصيه فيها بمنع تجارة الرقيق فكتب له فيه (عليك بإبطال صيد السود فانه عمل لا يتفق ومبادئ العدالة والانسانية)

ولما دالت دولة محمد علي وابراهيم وعباس الاول وسافر سعيد باشا ابن محمد علي الى السودان ورأى آثار الفظائع والمظالم التي ارتكبتها الدفندار من تدمير وتخریب أصدر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ منشوراً الى حكام الأقاليم الخمسة (سنار وكردفان وتاكا وبربر ودقوله) بأنه حضر الى بلادهم ورأى بنفسه ما حل بهم من الفقر والذل والهوان وما حل ببلادهم من الخراب والدمار بسبب جهل وجبروت الولاة . وكان ينوى ترك السودان لأهله ولكن وزراؤه نصحوه بأن يعدل عن فكرة التخلي عن السودان ويوجه همته الشفاء الى اصلاح أحواله . فحرر منشوراً أعلن فيه انه يعتبر أهل السودان كأنهم أولاده . وطلب الى الحكام أن يفهموا الناس أنهم ليسوا عبيداً أرقاء وأنهم أحرار كما ولدتهم أمهاتهم وتوعد من يعتدى على حرية الاهالى بأقسى العذاب . ولضمان تنفيذ أوامره انشأ محطة عسكرية على نهر السوبات لمراقبة تجار الرقيق وقطع دابر النخاسين

فهل تنطبق شروط الرق وأحكام الولاء على هؤلاء الساكنين الذين انتزعوا من بين أهلهم ظلماً وعداوانا ليكونوا خداماً لوالى مصر ولحكاهم الظالمين تكفيراً عما جنته بعض القبائل على اسماعيل وأركان حربه وعساكره . هم مسلمون وبلادهم كانت جزءاً من مصر . فالرق لايجرى عليهم شرعا هذه هي نظرة سريعة في أحوال مصر وسياستها وحروبها وما انتابها من الحوادث في عهد محمد علي باشا وابراهيم باشا حتى عهد سعيد باشا

أما في عهد اسماعيل باشا فان الرق قد بطل بتاتا بالمعاهدة التي عقدها مع انجلترا في ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ وفيها أبطل الرق من عموم القطر المصرى . ومنع الاتجار بالرقيق . وأمر بمحاكمة النخاسين والجلابين أمام محاكم عسكرية . وأجاز للمراكب الانجليزية بأن تقتش جميع السفن التي تحوم حول الشواطىء المصرية سواء كانت في البحر الأبيض أو البحر الأحمر وتقت أسر جميع الأرقاء الذين يكونون فيها

ومن يراجع تاريخ اسماعيل باشا يجد أنه أعلن على تجارة الرقيق حرباً شعواء . وإليك ما ورد في كتاب تاريخ مصر في عهد الخديوى اسماعيل باشا للأستاذ الايوبى (وهو الكتاب الذى نال جائزة حضرة صاحب الجلالة الملك بعد أن أعلن المجمع العلمى المصرى أنه أصدق كتاب وضع في تاريخ المغفور له اسماعيل باشا)

« فلما آل العرش الى (اسماعيل) وصمم هذا العاهل كما قلنا على ادخال بلاده بصراحة في مضمار المدنية الغربية وطن نفسه على ابطال الرقيق توطينه اياها على الناء العونة والسخرة »
« وكانت النخاسة اذ ذاك فى أشدها بالرغم من مقاومة محمد علي وسعيد لها وبالرغم من عمل

الحكومة المصرية على تقليل توريد الارقاء نيلا وابطالها أسواق الرقيق الرسمية بمصر والاسكندرية وطنطا وغيرها من البنادر

• قالبحارة في جهات النيل الأبيض والنخاسة في جبال النوبة وجبال فازوغلى وفي جهات كردفان الجنوبية كانوا لا يفتأون عا كفين على صيد السود بقوة السلاح كأنهم وحوش برية وسيهم والسير بهم الى الأسواق في الأبيض وفاشوده والقلابات حيث كان الجلابون يشترونهم منهم وبعد أن يبيعوا أقلهم قيمة في أسواق الخرطوم والمسلمية وود مدنى وسنار والقضارف وكسلا وبربر وشندى ينزلون بأقوامهم وأجلهم الى مصر أما عن طريق النيل في مراكب يرفعون عليها رايات دول غربية ليحتموا بها وأما عن طريق الصحراء الى أسبوط حيث كان يوجد معمل للخصى يديره قسوس من الأقباط حازوا في أنهم من أمهر الناس في اجراء ذلك العمل الفظيع شهرة شائعة وينسلون منها سراً الى مصر والاسكندرية وأهم بنادر القطر ويعرضون بضائهم البشرية على الراغبين فيها أما باطلاع الحكومة ومواقفتها الصامته وأما خفية وخلسة بمساعدة شركاء لهم معلومين . « وكان ثمن الولد الاسود أو البنت السوداء التى من عمره ما بين عشرة جنيهاً واثني عشر جنيهاً . وثن الصبي الحبشى ما بين ٢٠ و ٣٠ الى ٩٠ جنيهاً و ١٠٠ جنية وثن البنت الحبشية التى سنها ما بين الثانية عشرة والسابعة أو الثامنة عشرة من ٧٠ جنيهاً الى ١٠٠ وكان ثمن الرقيقات التى سبق استخدامهن أرخص من غيرهن إلا اذا كن صاحبات حرف كأن تكن طاهيات أو ماشا كل ذلك فانهن فى مثل هذه الحال كن يعن بثن أعلى . وأما الحصيان فكانوا أعلى ثمناً من الجميع لندرتهن . والسبب فى ندرتهن قلة نجاح عملية الخصى وموت تسعين فى المائة من الذين كانت تعمل لهم » وكان يوافى جلابو الرقيق الابيض جلابو الرقيق الاسود الى تلك الأسواق . والفرق بين الرقيقين جسم جداً . لأن الرقيق الأبيض كان اختيارياً وأما الاسود فكان مجلوباً قسراً . وكان ثمن الجارية البيضاء يختلف بين ٢٠٠ جنية و ٥٠٠ جنية ويتراوح أحيانا تبعاً لجمال الجارية المبيعة ما بين ٨٠٠ جنية و ١٠٠٠ جنية

« وكان الراغبون فى الشراء كثيرون أما لسد فراغ أحدثه الموت فى عدد الأرقاء الموجودين فى بيوتهم والموت كان كثير الزيارة للأرقاء . وأغلب ما كانت أعمارهم قصيرة . وأما للمغلاة فى مظاهر الأبهة والترف . فقد كانت توجد بيوت غاصة بالمئات من الجوارى ولا يعرف أربابها منهن الا القليلات . فيقبلون افراداً افراداً على محلات الجلابين ويشترون ما يطيب لهم من الرقيق المعروض وهم أبعد من أن يفكروا حتى ولا فى المنام بالفظائع والاثام والجرائم التى ارتكبت فى سبيل تموين بيوتهم وسد حاجة معيشتهم القومية وأبعد من أن يفكروا بأن النخاسة كانت تنتزع سنويا أكثر من خمسين الف اسود من حقولهم وورباهم ومراعيهم فلا يبقى منهم حيا كل سنة بعد المشتات التى يقاسونها سوى عشرة فى المائة وان النخاسين كانوا حتى بعد وصول الرقيق لمصر

يحتقرون حياة أولئك البؤساء الى درجة أن اثنين منهم تخاصما مرة على ملكية بنت سوداء فطعنها احدهما بخنجر لكيلا يأخذها خصمه »

الى أن قال :

« وكان الجلابون يتحاشون بيع رقيق الى أوروبيين ولا يقدمون على ذلك الا بحيلة كبرى لعلمهم بأن معظم الافرنج ميالون الى اظهار قمتهم على تجارتهم البشرية أو التظاهر بها رغبة منهم في وقوفهم موقف المرء ذى الشعور الرقيق والاحساس الشفيق

» فما مضت على تبوء اسماعيل عرش أبيه وجده بضعة أشهر الا وأصدر أوامره المشددة الى موسى حمدى باشا المعين من قبله حاكما عاما على السودان بتعقب تجار الرقيق وقطع دابرهم . فالتقى موسى باشا فى تلك السنة عينها سنة ١٨٦٣ القبض على سبعين مركبا مشحونة بالأرقاء بين كاكاش وفاشودة وآتى بالمسيبين الى الخرطوم ثم أحضر ملك « الشلك » من فاشوده فسله الرقيق الذى أخذ من بلاده ورجعه بالهدايا اليها ووزع الباقي على التجار والموظفين لتريتهم . وأما النحاسون فانه زجهم فى السجن ولم يخرجهم منه حتى تمهدوا بعدم العودة الى مثل تلك التجارة - وعود عرقية باطلة - . »

فهل لى وأبيك هل تنطبق شرائط الرق وأحكام الولاء على مثل هؤلاء العبيد الأرقاء . لانظن ذلك ونعتقد أن الشرع الشريف ليس فقط يأبى ذلك بل أنه يعتبر مثل هذا الاسترقاق جريمة لا تغتفر . وما قولك اذا جاء مالك أحد هؤلاء العبيد وأعتقه . هل مثل هذا العتق يخول المعتق حق الولاء . - كلا والف مرة كلا . لأن أصل الاسترقاق باطل . ولا يمكن أن العتق يقلبه من حرام الى حلال فيولد للمالك حق الولاء على من أعتق

فى غير مصر وفى البلاد الأخرى

فطائع الاسترقاق عمت أيضاً البلاد النائية عن مصر كما عمت ديار مصر والبلاد المجاورة . كان قرصان البحر يأسرون البواخر بمن فيها فيختارون البنات والاولاد والسيدات ويأسرونهم ثم يبيعونهم فى اسواق لشبونة عاصمة البرتغال وفى أسواق اشبيلية ببلاد الاندلس . ولما كثرت فطائع القرصنة النحاسية وعلا صراخ الناس من القسوة التى كان القرصان والنحاسون والجلابون يعاملون بها أسراهم ثار برلمان انجلترا وطلب من الحكومة أن تتدخل فى الامر وتمنع اعمال القرصنة والنحاسية فى العالم بأسره . فانفقت انجلترا مع جميع الدول دولة دولة على ابطال الرق من عموم العالم . وبدأت هى فأصدرت بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٣٣ مرسوماً أقره مجلس النواب ومجلس الشيوخ وصادق عليه الملك أبطلت فيه الرق من عموم المستعمرات التابعة لها وكان فيها وقتئذ ٨٠٠ رقيق فاعتقهم كلهم ودفعت من خزينتها مبلغ ٢٠٠٠ ر ٢٠٠ ر ٢٠ جنية الى الملك والنحاسين والجلابين بصفة تعويض . ثم اقتدت بها فرنسا فأصدرت مرسومين بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٨٤٥ و ٢٧ ابريل

فی عہد توفیق و عباس

زد على هذا أن المعروف بالمشاهدة والتواتر والشهرة العامة أن جميع المعاتيق في مصر كانوا أناساً اختطفهم النخاسون خطفًا . وباعوهم كالسلع في الاسواق ثم تداولتهم الأيدي بيعاً وشراء . فانتقلوا من شخص الى شخص . ومن أسرة الى أسرة . ومن بلد الى بلد الى أن استقر بهم الحال عند شخص رأف بهم فحرر لهم « ورقة عتق » على اعتبار أن الشخص مملوك له حقاً تنطبق عليه شروط الرق المقررة في الشرع وما هو في الحقيقة إلا حرم مقيد الحرية فقط . لا مالكية ولا مملوكية . لا في نظر الشرع ولا في نظر القانون . فيسرع هذا السجين المسكين الى قبول العتق لرجاء الخلاص من

ربة الذل والهوان . فإذا ما توفاه الله سارع معتقه أو أولاد معتقه أو أولاد أولاد معتقه الى أمواله مطاولين أيديهم للاستئثار بها مزاحمين أو حارمين الورثة الشرعيين الذين هم من ذوى قرابة المتوفى وأحق بأموالهم منهم
خرجنا من هذين البحثين (الشرعى والتاريخى) على أن لا ولاء . ولا أرث بالولاء .

ملحظة

وللاحظ هنا أنه ليس كل عتق موجباً للولاء . العتق الموجب للولاء هو العتق الذى يكون محله رقيقاً مملوكاً مالكية يقرها الشرع ويتوفر فى رقة سائر الشروط التى نص عليها الفقهاء . وكل عتق لا تتوفر فيه الشروط التى نص عليها الفقهاء لا يوجب الولاء شرعاً . لأن الولاء لحة كلحمة النسب يجب التشدد كل التشدد فى قبول اثباته - واليك بيان بعض الاحوال التى فيها رق وليس فيها ولاء
١ - لو اعتق حربى فى دار الحرب عبده فلا ولاء عليه . فها عتق حاصل بالفعل ولكنه لا يوجب الولاء .

٢ - أسر مسلماً واسترقه ثم اشهد بأنه اعتقه . مثل هذا الاعتاق لا يوجب الولاء . لان الرق باطل فى أصله . إذ الحرية المتأكدة بالاسلام لا يجوز ابطالها بالرق
٣ - دخل مسلم دار حرب بغير اذن الامام واختطف صيغاً واسترقه ثم اعتقه . فلا ولاء . لان الاسترقاق هنا ليس فى الحقيقة والواقع الا استخداماً قهراً

٤ - استرق رجل عربياً ثم اعتقه فلا ولاء . لأن العربى لا يجوز استرقاقه
٥ - استرق رجل مسلماً مولوداً من أبوين حرين ثم اعتقه . فلا ولاء
٦ - الاصل فى اللقيط أن يكون حراً . فلو استرقه رجل ثم اعتقه فلا ولاء له عليه . لان الحرية مانعة لصفة المملوكية والرق . الولاء هنا معدوم وبمجرد الاشهاد بالاعتاق لا يوجب الولاء

٧ - جليب باعه نخاس - ولو مجلوباً من غير دار الاسلام - ثم اعتقه سيده فلا ولاء . لأن حالة الجليب كانت حالة استخدام قهرى لاحالة رق شرعى - الولاء شرعاً عصبوبة . فهل العصبوبة تحصل من مثل هذا الاستخدام القهرى . لا قائل بذلك ابداً
ها أحوال عدة فيها « عتق » وليس فيها « ولاء » . ولو شئنا تعداد احوال اخرى لعددناها . ولكن روما للاختصار اكتفينا بما ذكرنا

اذن ليس كل عتق يوجب الولاء . وحديث (الولاء لمن اعتق) لا يؤخذ على اطلاقه ويطبق تطبيقاً اعمى . بل يجب أن يطبق على العتق الصحيح شرعاً . لا على الخطف والاستخدام قهراً -
لأن الولاء قرابة حكيمية . وفى المنازعات الخاصة بالقرابة يجب التحرز ما أمكن .

عزيز زمانكى

مقوى الوريثة عند غير المسالمين

موضوعنا بالتحديد . ان وارثاً يستحق ملكاً عن أبيه - يتقدم الى المحكمة المدنية - يطلب منها أن تقضى له بحقه . فماذا يكون موقفه ؟ . وما هو واجب المحكمة وما هو الحق الذي يجب القضاء به ؟ وطبقاً لأي قانون يتحدد ؟

أما الوراثة في ذاتها - فراجعة للأحوال الشخصية - وقد منع القضاء النظامي بحكم اللائحة التأسيسية أن يتعرض لها اذا قام عليها نزاع :

حينئذ وعند قيام النزاع فقط - يفتح مجال البحث في أية سلطة من سلطات الحكم في الأحوال الشخصية - ترفع لديها هذه المسألة المعينة بالذات - للفصل فيها : هل هي البطريكخانة ؟ - أو هل هي المحكمة الشرعية ؟ -

لكن اذا لم يقم أمام القاضى الأهلى على هذه الحالة الشخصية - نزاع أصلاً - واتفق الوريثة على صفة الوراثة في ذاتها لكل منهم - فقد تجردت الخصومة من كل نزاع يتعلق بالأحوال الشخصية - ولم يبق أمام القاضى غير الحكم بملكية الحق الموروث . وهو حق مدنى - صرف - داخل في حدود اختصاص القاضى المدنى - فيجب عليه أن يفصل فيه طبقاً لقانونه العام .

لقد أدخل القانون المدنى الميراث - من ضمن أسباب الملكية - واعتبره كجميع أسباب انتقال الملك حكماً - وطبيعة - فمثله مثل العقود على أنواعها - ووضع اليد المدة الطويلة - فهو من هذه الناحية طريق مدنى من طرق انتقال الملك - وقد فرض على القاضى العام أن يحكم تحقيقاً له كلما رفع اليه فرآء سبباً ثابتاً من أى ناحية وصل الى اثباته - وقد بين القانون كيف يكون الحكم في هذا النزاع - فقرر في المادة (٥٤) - ان القاضى لا بد له من الحكم بالملكية تنفيذاً لهذا السبب - المكسب لها طبقاً لقانون الأحوال الشخصية الخاص بالمترافعين بالذات - لا طبقاً للشريعة الاسلامية - !!

ليس في مقدور القاضى المدنى - أن يخالف هذا النص الصريح فيقول - بل أقضى طبقاً للشريعة الغراء وحدها - وليس في مقدوره أن يقضى بعدم الاختصاص لأن المسألة الشخصية غير متنازع فيها - وليس في مقدوره أن يقول أن هذا النص احالة على جهات الاختصاص - لان الميراث هنا مقدم على انه سبب للملك - وقد سوى بينه وبين كل أسباب انتقال الملك - والتسوية صحيحة - ولأن الوراثة في هذا المقام مع الاتفاق عليها قد تقررت وانتفى كل نزاع في حالة شخصية - . ولم يبق سوى الصبغة المدنية المحضة - ولان القانون صريح يلزم القاضى بالحكم

في الموضوع - إذا أخذ الميراث أمامه - سبباً للملك - فلا يستطيع القاضي أن يمتنع عن الحكم - أو أن يجعل الحكم في الملكية لغيره .

لم يرد الشارع هنا الاختصاص - لان القانون المدني - ليس مجالاً لبيان الجهات المختصة - والاجراءات التي تتبع - . ولان الاختصاص قد تقرر وانتهى أمره في لائحة التنظيم - ولان الاختصاص لا يقتضي الحكم في الموضوع - ولان عدم الاختصاص يتناقض مع تسوية الميراث بالعقود - فان هذا التوحيد بين الأمرين معناه توحيد الاختصاص في العملين - فالنزاع في هذا الحق المدني لا يقبل الحل الا من طريق المادة (٥٤) - ولا يملك أحد أن يمحو نصاً صريحاً أو يخرج عن حكمه -

لك إن تقول كيف هذا ! - وكيف يجوز أن يكون حظ الورثة في حالة الاتفاق - غيره في حالة النزاع ؟؟ وما معنى أن يحصل تقسيم تركة بين الورثة المسيحيين طبقاً لقانونهم الخاص اذا لم يتنازعو - أما اذا حصل نزاع - فيكون التقسيم طبقاً للشريعة الاسلامية .

إذا كان هذا عيباً - فهو عيب التشريع لا عيب التطبيق - وهو عيب يلحق الطريقة المقررة الآن بحكم أغلبية الأحكام . فان الأحكام والمفسرين - يقررون انه اذا لم يتم بين الورثة نزاع - فان الفصل في الوراثة يكون أمام بطريكتهم - وطبقاً لقانون تلك البطريكة . أما اذا تنازعو واختلفوا - وجب أن يذهبوا الى المحكمة الشرعية فتقسم التركة بينهم طبقاً لشريعتها -

لعل المسألة غريبة في ذاتها - لكن عيب التشريع اذا كان قائماً حقيقة - نراه باقياً في هذه الحالة كما هو في حالة تطبيق المادة (٥٤) بمعرفة القاضي الأهلي عند عدم النزاع في الوراثة : بل أن تطبيق شريعة المتخاصمين المالية بمعرفة القاضي الأهلي طبقاً للمادة (٥٤) - عند عدم النزاع في الوراثة - أقرب وأثبت من تطبيقها بمعرفة البطريكة . لان القاضي المدني أعم في سلطته من القضاء الاستثنائي - المرتبط بحاله شخصية مقررة - لا يجوز له أن يتعداها - ولانه بعد التسليم بنسبة الوارث - لمورثه - لم يبق إلا مسألة مدنية لا محل لاحتها على البطريكة - بأي وجه من الوجوه - وكان واجبا على القاضي أن يحكم

على اننا لا نرى أن ذلك العيب يلحق التشريع في أصوله الحقيقية - بل هو عيب طرأ من تطبيق أخذ بظواهر الألفاظ خطأ فكروته الأحكام - ثم انتقلت عباراته في بعض الأعمال التشريعية بدون امان نظر - ولورجعنا الى الأصول الكلية - والى مظاهر التشريع الأخرى - وأردنا أن ندقق في بيان حكمها - لظهر لنا - ان الحكم بالحق الموروث لا يمكن أن يكون الا طبقاً للشريعة الخاصة بجملة المترافعين - طبقاً لنص القانون المدني -

ان من الأصول الكلية للتشريع - أصل قد أجمعت عليه ضمائر الناس وأخذت به القوانين المختلفة - واتفق عليه علماء القانون الدولي العام - وذلك الاصل حكمه أن كل فرد - من حقه أن يحتفظ بقانونه الخاص فيما يتعلق بأحواله الشخصية (راجع براديه فودبريه جزء ٣ - صفحة ٧٨٨ وما بعدها من ققرة ١٧٠٢)

إذا وضعنا هذا الأصل أساساً للبحث يزول من الوهم ذلك الاعتقاد الشائع - بأن مسائل البطريكخانات . وتطبيق قانون الأحوال الشخصية للملل المتعددة في الشرق إنما هو استثناء - وشذوذ عن القواعد الأصلية - وثبت في الأذهان أن الحق هو عكس ذلك تماماً . فإن احتفاظ كل فرد بقانون ملته الشخصى ليس فيه امتياز على أحد - بل هو المساواة بعينها - ولأن الأحوال الشخصية لكل جماعة لا تؤثر على أى حق للغير - جماعات أو أفراداً

ليس هذا الاصل من مبتكرات القوانين الحديثة - بل هو أصل قديم كان مقرراً في قوانين الرومانيين - ثم انتقل منها إلى الشريعة الإسلامية - ثم إلى التشريع العصرى - وليس نص القانون المدنى عندنا الا مظهراً من مظاهر ذلك الاصل الثابت والمسند الى قواعد العدالة - المطلقة -

إذا فهم هذا كما يجب أن يفهم - وثبت في الذهن حكمه - فيأبى الفكر أن يسلم بصحة النظرية الجارية بأن المحكمة الشرعية اذا تقدم لها المترافعون من الورثة المسيحيين كان حظهم الحكم قهراً - فيما بينهم طبقاً لتقسيم الشريعة الإسلامية - وعبنا بقانون ملتهم -

لماذا؟! - فاما أن يكون تمتعهم بحقوقهم المالية أصل من الأصول الثابتة - فهو لهم امام كل محكمة - واما انه ليس أصلاً - فلا سبب لاحترامه امام اية جهة من الجهات . فمن اين جاء أن يثبت الحق في اودة - وأن يبطل في أخرى؟! -

اقرأ أحكام الشريعة الإسلامية - والقاضى الشرعى لا يطبق في قضائه غيرها - ولا يوجد الى الآن قانون يغير من أحكامها شيئاً - تجدها قاطعة صريحة في نقض ما علق بالأذهان ورددته الاحكام خطأ ورد في المدونة الكبرى - جزء ٨ - صحيفة ٩٧ و ٩٨

« أرأيت أهل الذمة اذا تظالموا في مواريتهم بينهم هل تردهم عن ظلمهم في قول مالك - »
 « (قال) لا يعرض لهم - قلت - وتحكم بينهم - بحكم أهل الاسلام - (قال) - »
 « اذا رضوا بذلك حكمت بينهم بحكم أهل الاسلام - (قلت) - فان قالوا لك - فان »
 « مواريتنا القسم فيها خلاف قسم مواريت أهل الاسلام - وقد ظلم بعضنا بعضاً - فامنع من »
 « ظلمنا من الظلم - واحكم بيننا بحكم أهل ديننا - واقسم مواريتنا بيننا - على قسم أهل ديننا - »

« (قال) لا يعرض لهم ولا يقسم بينهم - ولكن اذا رضوا ان تحكم بينهم بحكم المسلمين - »
 حكم بينهم بحكم المسلمين - فان ابوا ذلك لم يحكم بينهم ورجعوا الى أهل دينهم - »
 نقلنا النص بحروفه - ليقراً الباحث معنا - أن الاتفاق يشمل أمرين - الاتفاق على
 الاختصاص أى على رفع الأمر للقاضى - ثم الاتفاق صراحة على القانون المطلوب تطبيقه
 أمامه - والنص صريح فى أن القاضى الشرعى لا يطبق شريعته بين المسيحيين - الا اذا تراضوا
 على هذا صراحة - وبلا ايهام .

انه لا يكفي أن يترافعوا اليه - بل يجب أن يقولوا له صراحة انا نريد تحكمك شريعتك -
 ونطلب تطبيقها بيننا « فان ابوا ذلك لم يحكم بينهم بحكم الاسلام - ورجعوا الى أهل دينهم »
 فى هذا المقام - اذا ثبت الاتفاق على الأمرين - على اختصاص القاضى من جهة - ثم
 على القانون الذى يجب تطبيقه من جهة أخرى - فقد انتقلنا الى تحكم بسيط - وهو عقد من
 حقوق أصحاب الشأن أن يجمعوا عليه . ولكننا خرجنا - عن ميدان التقاضى وعن الاختصاصات
 القهرية - وعن القوانين التى يجب تطبيقها إلزاماً - وبقي أن هذا النوع من القضاء باق طبقاً
 لقانون الملة فقط . كذلك حكم المذهب الحنفى



هل طرأ على الحكم الشرعى تغيير بحكم القوانين المدنية ؟ ! - وما هو حد ذلك التغيير - ؟
 قسمت تلك القوانين الحقوق والاختصاصات الى قسمين كليين - حقوق وقضاء للأمور
 المدنية الصرفة - وهذا من حق المحاكم النظامية . وحقوق وقضاء للأحوال الشخصية الصرفة -
 وهذا من حق القاضى الشرعى والبطريكخانة على السواء .

ثم فرقت بين القسمين وجعلت بينهما فاصلاً - والحد الفاصل بين هذين النوعين فى مسألة
 الوراثة - ان صفة الوراثة أى النسب هى وحدها من الأحوال الشخصية - أما كل ما يتفرع عن
 هذه الحالة الشخصية - من حقوق الملك فحق مدنى صرف - فكل تشريع يصدر خاصاً بالميراث
 ومتعلقاً بالمحاكم الشرعية والبطريكخانات انا يكون حده المسألة الشخصية فقط - وكل تشريع
 يصدر خاصاً بهذا الميراث نفسه - ومتعلقاً بالمحاكم الأهلية - يكون موضوعه تقدير الحصص
 وملكية الحق الموروث .



على ضوء هذا التقسيم المقرر - فى نصوص الشريعة من جهة - وفى نصوص القوانين المدنية
 من جهة أخرى - سواء فى لائحة الترتيب أو فى القانون المدنى - يمكننا أن نفسر معنى القوانين

الخاصة بالبطريكخانات التي تنص على أنها تحكم في مسائل الوراثة اذا اتفق الوارثون - ويمكننا أن نفسر معنى القوانين الخاصة - بأن القاضى الشرعى يحكم في الوراثة بين المسيحيين اذا لم يتفقوا على اختصاص بطريكخاناتهم -

انما تعرضت القوانين لأحد الامرين اللذين وردا في مدونة الامام - منفصلين تمام الانفصال - وهو هل يقبل القاضى الشرعى ظلامتهم - أولا يقبل - أما الموضوع الثانى وهو على أى قانون يعين الحصص فى الملك - فان هذه اللوائح الخاصة بالاختصاص لم تعرض له مطلقاً - بل تعرض له القانون المدنى فقرر ان التقسيم لا بد من تحكيم الشريعة المالية فيه على هذا - فاذا قيل - تحال دعوى الميراث على البطريكخانة اذا اتفقوا - وتحال على القاضى الشرعى عند عدم الاتفاق - فالمراد بحالتها انما هي الحالة الشخصية دون ما ينتج عنها من الحق المورث - عقاراً - كان - أو منقولاً - أو حصة شائعة فى مجموع التركة



يؤيد هذا كل مظاهر التشريع - وهي كثيرة - وسيظهر لك كيف جاءت سقطلة التحرير فى النص الذى جرت عليه بعض الأحكام - ولا شك ان من أدق مأمورية القاضى ان لا ينخدع بنص ظاهر أن الخطأ فيه جاء من باب الغلط المادى - اذا كان هذا الخطأ مستفاداً - لا من رجوع الى بحث اجتهادى أو الى مبدأ عام - بل من نصوص التشريع الصريحة - فان واجب القاضى انما هو التوفيق بين النصوص والاجتهاد فى تطبيقها جميعها - فاذا ظهر أن بين بعضها تناقضاً - فلا سبيل للتوفيق بينها الا اذا تبين وجه الخطأ اللفظى فى أحدها - فاصلحه وأرجعه الى الحقائق المقررة صراحة فى النصوص الاخرى :

أول نظرية فى هذه المأمورية أن يتبين الباحث ما هو الأصل الثابت الذى جعله الشارع أساساً للنقطة المراد البحث فيها - وهي فى هذه الحالة حق الطوائف فى الاحتفاظ بتطبيق قوانينها الخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية ومن ضمنها اثبات الوراثة -

قلنا أن هذا الأصل ثابت اجمعت عليه القوانين القديمة والحديثة - فنراه ثابتاً فى القانون الرومانى - ثم فى الشريعة الاسلامية - ثم فى القوانين الحديثة - بالاجماع - ثم فى القانون الدولى - ولقد صدرت كل القوانين الاساسية للدولة العثمانية من عهد قرن الا قليلا - مقررمة جميعها لهذا المبدأ - عاملة به - لا تتردد فى تأكيده فى كل تشريع جديد غير أن نصها فى احدى هذه القوانين فهم على عكس ما يجب أن يفهم - فاعتبر انه قد عكس قاعدة اختصاص البطريكخانات فى مسائل الميراث - فنقله من اجبارى الى اختيارى

نقل هذا الوهم في اللائحة الأولى لمجلس الأقباط الارثوذكس - ثم انتقل منها الى لائحة البروتستانت - ثم الى لائحة الأرمن الكاثوليك . وكان هذا الخطأ قد جاء في بعض أحكام المحاكم المختلطة - أولاً - فاعتبر ذلك مبدءاً صحيحاً - والواقع انه غلط مادي بحكم النصوص الأخرى -

قضيتنا الأولى أن التشريع كله قد بني على هذه القاعدة الأصلية القاضية باحترام الحق الملى - واليك الدليل -

قرأنا في دائرة المعارف الفرنسية - في جزء ٩ - صحيفة ٢١٣ ان المسلمين كانوا يتمتعون في عاصمة الرومان بحقوقهم في تطبيق شريعتهم في المسائل الشخصية - وكان لهم في القسطنطينية قاضي مسلم يحكم بينهم بحكم الاسلام - والآثار التي تدل على هذا ترجع الى ستين سنة قبل الفتح العثماني -

ولأجل هذا كان حقاً على المسلمين والعثمانيين - والقاعدة طبيعية في ذاتها - أن يعطوا للمسيحيين نفس هذا الحق كلما افتتحوا بلدة مسيحية - فلما دخل السلطان محمود تلك العاصمة الرومانية - ورأى فيها من اكرام قضاة الاسلام ما رأى - كان حقاً عليه أن يكرم بطاركة المسيحيين بأكثر من اكرام قضاة الاسلام - فأجلس البطريرك على كرسى - وسلمه بيده صولجان الحكم - وفوضه في الحكم بين المسيحيين - لا في الاحوال الشخصية فقط - بل وفي القضايا المدنية - وكذلك في بعض قضايا الجرح - ودائرة المعارف الفرنسية أيضاً - جزء ٢٦ صحيفة ٩٨ - وكتاب سيزوستريس بك (صحيفة ٢٦٥ - ٢٧٨)

ولقد أخذ سلاطين آل عثمان - يفتخرون على العالم المتمدن باقرار هذه القاعدة - على صراحتها - وعلى اطلاقها كلما وجدوا لذلك سبيلاً - فنجدها في معاهدة روسيا سنة ١٨٥٤ - وفي معاهدة فيينا سنة ١٨٥٥ - وفي معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ وفي معاهدة برلين سنة ١٨٦١ - ثم أخذوا في تقريرها - في جميع قوانينهم الاساسية - قراها مقرر في كل تشريع صدر .

يصف الصدر الاعظم ذلك النظام القضائي في خطابه المرسل الى وزير خارجية روسيا المؤرخ في ١٣ مايو سنة ١٨٥٥ - المنشور في كتاب سيزوستريس بك صفحة ٥٢٥ بما تعرييه -

« ان البطريريكخانات قد تقرر نظامها عندنا - من عهد قديم لم يكن للروسيا نظام معروف »
« فيه وانها تتمتع بمجموعة من السلطات المدنية والدينية - بحيث يجوز لنا أن نؤكد أن المسيحيين »
فيما عدا السلطة السياسية التي تحتفظ بها الحكومة الاسلامية - تدبر أحوالهم من جهة الادارة »

« والقضاء والارشاد سلطة مسيحية لا مسلمة - وقد صدرت هذه الانظمة من السلاطين بمحض ارادتهم وتنفيذاً لواجباتهم نحو رعاياهم - »

وتقرأ في الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ -

« وأما الامتيازات والمعاقبات الروحانية جميعاً التي أعطيت من طرف أجدادى العظام أو « أحسن بها في السنين الأخيرة الى جماعة المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة الموجودين في « ممالك المحروسة الشاهانية فقد صار تقريرها وإبائها الآن أيضاً . انما يلزم أن تحصل المبادرة « فقط الى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين والتبعة الغير المسلمة ومعاينة امتيازاتهم الحاضرة « بطرق سهلة معينة وتحصل المذاكرة في اصلاحاتها التي أوجبها الوقت وأثار التمدن والمعارف « المكتسبة في مجالس مخصوصة تشكل في البطريكخانات ويصير توفيق الرخصة والاقتدار « الذي صار التكرم باعطائهما من طرف أبي الفتح محمد خان الثانى ومن خلفائه العظام الى « البطاركة وأساقفة المسيحيين الحال والموقع الجديد الذي صار التأمين به لهم من يسان فتوى « السلطانية »

وتقرأ في قانون الولايات الصادر في ٢٩ شوال سنة ١٢٨٧ مادة ٥٢ -

« مجلس الدعاوى المذكور يكون مأموراً برؤية الدعاوى التي تحسم وتفصل قانوناً
« عدا عن الامور الآتية وهي :

اولا - الدعاوى الخصوصية العائدة لأهل الاسلام التي يلزم رؤيتها بالحكام الشرعية
والعائدة الى الاهالى غير المسلمة التي نرى في ادارتها الروحانية

ولقد فسر فؤاد باشا - الصدر الاعظم - الخط الهمايوني الصادر في فبراير سنة ١٨٥٦ -
الذى نقلنا نصه - فقال في تفسيره

« ان الدعاوى التي يفصل فيها حسب القواعد الدينية - ولا تؤثر بطبيعتها الا على المسلمين «
« فيما بينهم - أو على المسيحيين فيما بينهم - فانها تقدم كما كان متبعاً في الماضى - أمام القضاء «
« الشرعى فيما يختص بالمسلمين - وأمام القضاء الطائفى الاكبريكى - فيما يختص بالمسيحيين ، ولكل «
« من هذين النوعين من المحاكم نظام وقوانين خاصة !! »

تطبيقاً لهذا الأصل أيضاً صدر التشريع المصري - فنجد القاعدة نفسها مقررة في لأئحة بيت المال الصادرة في ١١ ذى الحجة سنة ١٢٧٦ - مادة ١٥ - ومادة ٣٢ -
 ثم نجدتها في دكريتو ٢٩ ربيع آخر سنة ١٢٧٢ المعروف بذي لأئحة بيت المال مادة ١٢ -
 ثم في دكريتو نوفمبر سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجالس الحسبية -
 ثم في القانون المدني عن الأهلية - وعن الميراث وعن الوصية -

بناء على هذا كله - لا يتردد الباحث في أن النصوص في التشريعين - العثماني - والمصري - تقتضي صراحة تمام المساواة بين القضاة بين - المسيحي والاسلامي - وتقتضي اعتبار كليهما قضاء إلزامياً - بالنسبة لكل من التابعين له - بدون أى امتياز للقضاء الشرعي - وهذا في جميع الاحوال الشخصية بلا استثناء - فمن اين جاء شرط اتفاق الورثة - فيما يختص بالوراثة - وما هو مصدره . ؟

قلنا - ان هذا الخطأ مصدره تسرع في فهم مادة على غير ما وضعت له . بل على عكس نصها الصريح - وعلى عكس النصوص الاخرى التي تجاورها - والتي تقدمتها - والتي لحقتها - وهي المادة (١٨) - من الخط الهاموني - الذي قلنا نص المادة الثانية منه فيما مضى

نشأ هذا الخطأ أولاً في أحكام صدرت من محكمة الاستئناف المختلطة قبل تشكيل المحاكم الاهلية - وقبل صدور أية لأئحة في مصر تتعلق بتشكيل المجالس المالية للطوائف المسيحية - حيث عرضت المادة ١٨ - على المحكمة باعتبار انها هي التي وردت في التشريع العثماني فيما يتعلق بالاحوال الشخصية - فأنحصر البحث فيها وفهم انها الوحيدة - فلم نجد المحكمة بدأ من التقرير بأن اختصاص البتريكة في الاحوال الشخصية - موقوف على اتفاق الورثة جميعاً -
 أما نص هذه المادة (١٨) فهو :

« وأما الدعاوى الخاصة - مثل الحقوق الارثية - فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة - فتحال على أن نرى اذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة البتريكة أو الرؤساء والمجالس فهم أن عبارة - « الدعاوى الخاصة » - معناها قضايا الاحوال الشخصية - وهذا خطأ - ثم فهم أن عبارة « مثل الحقوق الارثية » - تفيد الحالة الشخصية المنحصرة في اثبات الوراثة والنسب وهذا خطأ ايضاً - ثم استبدلت - كلمة « مثل » بكلمة « ماعدا » - ثم استنتج من هذه الاخطاء المجتمعة - نتيجة - لا تستقيم معها مطلقاً - وهي أن الميراث فقط - هو الذي لا ينظر لدى البتريكة إلا باتفاق أصحاب الشأن .

أما ان الخطأ - واقع على الأمور الثلاثة - فذلك - لان كلمة « الدعاوى الخاصة » لا تفيد مطلقا الاحوال الشخصية - بل الص يقول انها هي الدعاوى المنظورة بين اثنين مسيحيين فقط - والشارع يرجع بنا بهذه العبارة الى تلك القاعدة القديمة التي كانت مقررة من قبل . وقد قلنا ادلتها - وهي القاضية باختصاص البطريكخانات في القضايا المدنية التي تنظر بين المسيحيين وحدهم - بل حتى تنظر قضايا الجرح الواقعة فيما بينهم أيضاً -

يؤيد ذلك ويفسره عبارة - « مثل الحقوق الارثية » - فان الشارع هنا يضرب مثلاً لقوله الدعاوى الخاصة - والحقوق الارثية هي غير الوراثة والنسب - بل هي الحق المدني الناتج من الوراثة المسند اليها - وهذا خارج عن الحالة الشخصية - وخارج عن القضاء الشرعي والبطريكي

بل لو انك فهمت - عبارة « الدعاوى الخاصة » بأنها قضايا الاحوال الشخصية - لترتب على ذلك حتما ان جميع القضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية - أصبحت من اختصاص القاضى الشرعى - ولا تنظر في البطريكخانة الا باتفاق أصحاب الشأن - لأن حكم الفقرة - شامل لجميع « الدعاوى الخاصة » والحق الارثي ضرب مثلاً - فالقول بأن جميع الدعاوى الشخصية تنظر في البطريكخانة - الا الميراث - تقرير لقاعدة جديدة تنقضها صراحة النص

لهذا أراد أصحاب هذا رأى - أن يستبدلوا « كلمة مثل » بكلمة ما « عدا » -

على أننا اذا قبلنا هذا الاستبدال - فإن العبارة لا تستقيم أيضاً مع ما ذهبوا اليه - بل تفيد عكسه تماماً - لانها حينئذ تكون قاضية باحالة جميع قضايا الاحوال الشخصية الى المحكمة الشرعية - اذا لم يتفق أصحاب الشأن على اختصاص البطريكخانة - ما عدا الميراث فانه ينظر دائماً أمام البطريكخانة - رضى المترافعون أو لم يرضوا - والرأى يقول بعكس ذلك - وصيغته الجارية المتكررة في جميع الاحكام هي قضايا الاحوال الشخصية - تنظر جميعها أمام البطريكخانة - ما عدا الميراث فانه لا ينظر الا بالاتفاق - وبمجرد وضع هذه الصيغة أمام المادة (١٨) - نجد التناقض بينهما أكثر من الواضح - ولا ندرى حقيقة كيف وجد هذا الخطأ الغريب !!!

* *

اترك تدليل الاحكام المختلطة - وأرجع بنا الى نفس هذا النص والى موضعه من الخط الهامبوني - تجد الدليل قاطعاً بالنص على ما تقول .

قد بدأ القانون أولاً في المادة الثانية بوضع القاعدة الكلية التي شرحناها - وصرح بأن كل امتيازات البطريكخانة القديمة جميعها باقية نافذة - لا تعديل فيها أصلاً -

هل أراد الشارع بقوله الامتيازات القديمة - ما تعلق بالعقيدة الدينية فقط - بدون أى قضاء شخصي ؟ ١١

لا نظن أن عقلا سليما يجراً أن يدعى هذا . لأن العقائد الدينية كانت على الدوام محترمة - ولم يتعرض أحد - لامن العرب - ولا من سلاطين العثمانيين - للبطاركة أو للمسيحيين في عقائدهم الدينية - حتى يصدر تشريع خاص بمثل هذا في سنة ١٨٥٦ ١١ بل النص نفسه يقول انه يقصد جميع ما كان قديماً بقوله

« الامتيازات والمعافيات التي أعطيت من طرف أجدادى العظام أو أحسن بها في السنين الاخيرة صار تقريرها وابقاؤها الآن أيضاً »

والنص نفسه يصرح بعد ذلك انه يقصد الانظمة الدنيوية الخاصة بالاختصاصات المدنية أو بقضاء الأحوال الشخصية وذلك بقوله في نفس المادة الثانية -

« انما يلزم أن تحصل المبادرة فقط الى رؤية امتيازات كل جماعة من المسيحيين - والتبعة »
« الغير المسلمة - وتحصل المذاكرة في اصلاحاتها التي أوجبها الوقت - وأثار التمدن - »
« والمعارف المكتسبة - في مجالس مخصوصة تشكل في البطريكخانات ويصير توفيق الرخصة »
« والاقتدار الذي صار التكرم باعطائهما من طرف أبى الفتح محمد خان الثانى . ومن خلفائه »
« العظام - الى البطاركة - وأساقفة المسيحيين - للحال والموقع الجديد »

حينئذ هذه اختصاصات قضائية - دنيوية - لا دينية - ولا روحية - لان العقائد الدينية لا تتغير مع أثار التمدن - والدين لا تصلحه المجالس المليية - والدين ليس هو الذى أحسن به السلطان الفاتح محمد خان على البطريك .

وبعد أن فرغ الشارع من وضع هذه القاعدة - وهى الراجعة الى الاصل القاضى باحترام القضاء الشخصى لكل ملة - تمشى في وضع الانظمة حتى وصل الى تشكيل المحاكم المدنية التى تحكم فى الحقوق العادية العامة - لا فى الاحوال الشخصية . واليك الدليل من النصوص أيضاً -
المادة (١٧) - المساوى الحقوقية - يقضى فيها طبقاً لاحكام الشريعة الغراء واللوائح -
المادة (١٨) - أما المساوى الخاصة مثل الحقوق الارثية الخ - ..

لا يحاول أحد والنصوص أمامه - ان الشارع قد انتقل بهاتين المادتين - الى وضع أحكام

القضايا المدنية العادية - بقوله « الدعاوى الحقوقية » - والحقيقة الواقعية الراسخة بأن جميع الدعاوى المدنية إنما كان يقضى فيها طبقاً للشريعة واللوائح كما يقول هذا النص - ولا يجادل أحد في أن هذه العبارة لا يريد بها الشارع قضاء الاحوال الشخصية لأنها تكون هادمة إذا أريد بها ذلك - لما ورد في المادة الثانية من حفظ امتيازات البطريكخانة - وتكون هادمة لنصوص جميع القوانين الأخرى التي قلناها فهي حينئذ تشير فقط الى - « الدعاوى الحقوقية » - ويتعلق بها بالنص - فلا سبيل لان تعداها .

ثم جاءت المادة (١٨) بعدها مباشرة - وهي استمرار الحكم « الدعاوى الحقوقية » التي وردت في المادة السابقة ورجوع اليها - أراد بها الشارع أن يخرج منها حالة خاصة - فاختار كلمة « أما » ثم ضرب مثلاً لها - « بالحقوق الارثية » وكلمة « الحقوق » هنا - هي بذاتها الواردة في المادة (١٧) - وكلمة « الدعاوى » هي بذاتها كلمة المادة (١٧) - فكان حكم هذه المادة - (١٨) حينئذ - ان ما كان من « الدعاوى الحقوقية » لا يتعدى غير المسيحيين - يجوز للمترافعين فيها أن يذهبوا الى بطريركهم اذا أرادوا -

وهنا يفهم تعليق هذا الاختصاص المدني الصرف « الحقوق » - على رضا أصحاب الشأن - لانه خارج عن قضاء البطريكخانات الالزامي - المحدود فقط بالاحوال الشخصية - والمبين في المادة (٢) لانها هي وحدها التي ترجع الى تكوين العائلة والى حقوق كل فرد فيها - من زواج - وميلاد - وأبوة - وبنوة - وميراث - أما المعاملات المدنية الصرفة التي يجوز فيها التحكيم على وجه عام - فكان لأصحاب الشأن أن يحكموا فيها من يريدون - وتحكيم بطريركهم أولى !!



لا يقف استدلالنا عند قراءة هذه النصوص بذاتها - بل لقد قلنا فيما تقدم نص خطاب اعلى باشا المؤرخ في ١٢ مايو سنة ١٨٥٥ - وهو تهديد - أساسى للخط الهمايوني - وقلنا أيضاً خطاب فؤاد باشا المرسل مع الخط الهمايوني - تفسيراً له - وهو صريح في هذا - وقلنا نصوص - القانون الاساسى - وقانون الولايات - ونشير هنا الى نصوص التحريرات السامية الصادرة في سنة ١٨٩١

بناء على هذا فلا نزاع في ان مذهب القضاء المختلط في وضع هذه القاعدة إنما هو خطأ واضح

غير انه في سنة ١٨٨٣ - صدرت اللائحة الأولى من هذا النوع بتشكيل مجلس الاقباط

الارثوذكس - وكانت هذه القاعدة مقررة في الازهان - ومسندة الى نص يقال انه في فرمان - فكان طبيعياً - أن يكتب المستشار الاجنبى الذى كلف بوضع اللائحة - ما قرأه في أحكام المحاكم المختلطة وثبت في ذهنه - فوضعت المادة (١٦) من تلك اللائحة بنص الاحكام المختلطة حرفاً بحرف - وبهذا انتقل الخطأ من أحكام صدرت الى قانون موضوع - وكان لا بد أن يتكرر هذا الخطأ في كل تشريع يصدر لبطريكة خانة جديدة - بحكم الواقع - لأن كل من يكلف بوضع نظام لبطريكة خانة - لا بد أن يتناول اللائحة الأولى التى وضعت لمثل ما هو مكلف به - فينقل أحكامها للطائفة الجديدة وينتهى الأمر :



يستوقف القلم من كل ناحية - اعتراض المعارض - بماذا يفيد هذا البحث - وقد انتقل الخطأ من أراء الاحكام الى نصوص القوانين - فأصبح تشريعاً لا بد من تنفيذه !!؟

أشرنا الى هذا الاعتراض - فيما تقدم قلنا ان تصحيح الخطأ التشريعى جائز اذا كان طريقه تنفيذ نصوص الشارع الاخرى - ووضعا جميعها مع النص المخالف لها بجانب بعضها - ليحدد كل نص معنى الآخر - فيتبين القاضى حكم كل نص وحدود تنفيذه ومرماه .

لا بد أن نعلم هنا أن الشارع فى سنة ١٨٨٣ لم يكن يريد مطلقاً إلغاء أحكام فرمانات المتوالية - ولا سلب حقوق الطوائف المسيحية - ولا تعديلها - بل لو أراد هذا لكان ممنوعاً عليه - لأن السلطة الخديوية كانت ملزمة بحكم نظامها ان تحترم جميع الحقوق العامة المقررة للأفراد وللجماعات - وأن تحترم كل ما ورد فى المعاهدات الدولية - وسلطة البطريريكخانات وحقوق المسيحيين - واردة فى كليهما (راجع فرمان تأسيس الامارة الخديوية لمحمد على - الصادر فى ول يونيو سنة ١٨٤٠) -

انه لم يرد هذا التعديل أيضاً لأن سبب الخطأ وطريقه واضح للأنظار لا يقبل جدلاً . وكان يمكننا أن نقول سواء كان خطأ مقصوداً أو غير مقصود فقد وقع باطلاً - بطلاناً أصلياً - وللمحاكم فى هذا المقام أن لا تنفذه - لأنه يتعارض مع الدستور الذى ارتبط الشارع باحترامه . مثله فى هذا مثل كل قانون - يصدر فى غير حدود الدستور

غير أننا لا نريد ان نعقد البحث - ويكفى ان نقول استمراراً فى حدود بحثنا - انه خطأ يصلحه الشارع نفسه - فلا نطلب من القاضى اصلاحه . واذا استعصى فى نظر البعض اصلاح الخطأ التشريعى بالاستعانة بنصوص القوانين السابقة عليه - فلا ينازع منازع فى تحكيم القوانين العامة التى صدرت بعده

هذه اللائحة صدرت في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ - وقد أصلح نفس الشارع هذا الخطأ بعدها -
فصدر القانون المدني في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ وفيه المادة (٥٤) - تعلن ان الميراث على
اعتبار أنه طريق للملك - انما يتبع فيه أحكام الأحوال الشخصية لكل ملة !!

ثم بعد ذلك - صدرت التحريرات السامية في سنة ١٨٩١ - تعلن أيضاً ان اختصاص
البطريكخانات في جميع الأحوال الشخصية - انما هو اختصاص الزامى - وان الجهات الادارية
ملزمة بتنفيذها مثلها مثل جميع الأحكام -

ثم صدرت لائحة المجلس الحسبي في نوفمبر سنة ١٨٩٦ تعلن أنها خاصة بالمسامين - دون غيرهم -

وقد حدى هذا التشريع اللاحق بالمحاكم المختلطة الى أن رأت فيه تقريراً لقاعدة
جديدة - من شأنها نقل اختصاص البطريكخانات من اختياري الى الزامى - فصدرت - بذلك
أحكام كثيرة - والواقع أن التشريع مستمر على أصله الحقيقي - ولم يكن هناك أبداً تشريع يقتضى
بأن الاختصاص اختياري -

بناء على هذا فلا طريق للقاضى أمام هذا التشريع المتكرر - والحادث بعد مايو سنة ١٨٨٣ -
الا أن يقول بأحد أمرين -

فاما أن تضم القوانين السابقة إلى اللاحقة ليكون منها حكماً واحداً - فتفسر لائحة سنة ١٨٨٣
باعتبار أنها سليمة لا خطأ فيها على أنها متعلقة بالاختصاص فقط - تعين القاضى الذى يحكم - لكنها
لا تعدل في القوانين التى تقرر الحقوق والحصص فى ذاتها - وحينئذ - يستقيم حكم اللائحة فى ظاهر
نصه - مع الجزء الجوهرى المقصود من الامتيازات القديمة - وهى الخضوع لأحكام الكنيسة -
سواء أمام القضاء الكنائسى - أو أمام القضاء المدنى -

وأما أن يعتبرها قد جاءت خطأ - وخروجاً على كل الأحكام التشريعية - وقد أصلح الشارع
نفسه هذا الخطأ فى تشريعه اللاحق - والنتيجة - فى الحالتين - أن المسيحيين يقسمون تركاتهم طبقاً
لقواعد مذهبهم - بدون تحكيم شريعة أخرى : !!

نريد بعد هذا كله أن تنتقل إلى بحث آخر - على اعتبار أن اللوائح ليست خطأ - وعلى اعتبار
أن الشارع لم يصلحها - وعلى اعتبار أن القوانين اللاحقة لم تنقض شيئاً من حكمها - فما هو حكم
هذه اللوائح - وماذا قصد بها الشارع ! -

أنه لا يمكن لعالم بمحدود التطبيق القانوني - أن يأخذ من هذه الكلمات الصغيرة - الواردة في لوائح خاصة بالبطريكخانات - والمحدودة فقط ببيان المهمة التي تفصل في الخصومة أن الشارع قد أراد بها أن يضع تشريعاً جديداً - عاماً - يهدم به ما سبق من القوانين الدستورية - ويسلب من الجماعات حقوقهم - وينكر على المسيحيين - وهو يعطيهم حرية العقيدة - وحرية التصرف في أمورهم الخاصة - حق تطبيق عقائدهم فيما يختص بحقوقهم الوراثة . وهي أهم الحقوق العائلية - والناجمة من تكوينها - تقول لا يمكن أن يكون قصده الغاء ذلك كله في سياق كلمة تتعلق ببيان القاضي الذي يحكم في نزاعهم - بعد أن قرر كثيراً - وأعاد - وأكد - في كل مظاهر بشريته - وفي القانون المدني العام - أنهم يخضعون لقانونهم الخاص في تعيين حقوقهم المدنية :

الذي يقول بهذا إنما يضيف الى جملة وردت لبيان القاضي الذي يحكم فقط - جملة أخرى - أنه يحكم طبقاً لشرعية معينة - وهذه الاضافة ليست من حق القاضي . وليس من حق المترافعين أن يخترعوها

هذا تشريع جديد لا يملكه أحد . بل هذا تشريع يتناقى مع جميع نصوص التشريع التي لا تزال باقية - ومع نص القانون المدني على الخصوص - ومع أصل من الأصول الكلية التي لا تزال وستبقى على الدوام أساساً من أسس التشريع في أنحاء العالم .

حينئذ حق لنا أن نقول - أن دعوى الميراث - حتى إذا احيلت إلى القاضي الشرعي عند النزاع - فهو ملزم - أن يفصل فيها طبقاً للقواعد المالية لا للشرعية الفراء - وهنا - يكفي أن نرجع بمن يتبع البحث - إلى حكم الشرعية - وقد نقلناه بالنص - وهو يقضي حقيقة بأن القاضي الشرعي لا يجوز له تطبيق شريعته على المسيحيين إلا إذا توافقت .



لعلك تقول - ولكنه ممنوع أيضاً بحكم الشرعية من أن يتعرض لهم إذا أبوا تطبيق حكم الشرعية -

غير أن هذا الاعتراض لا يصلح - لأنه يتعرض لهم - ويفصل بينهم - لا بناء على حكم شريعته - بل تنفيذاً للقوانين الموضوعة - وهو مكلف بتنفيذها - والقانون الموضوع أمره بالفصل في النزاع - وأمره بأن يفصل فيه طبقاً لشريعتهم الخاصة - فالمسألة قد حلت في النقطتين



قد تبدو غرابة في هذه النتيجة التي وصل بنا إليها البحث - وقد يكون عجباً أن يكلف القاضي الشرعي بتطبيق قانون المسيحيين بينهم - لكننا نلاحظ على هذا

أولاً - أنه ليس المقصود من القاضى الشرعى فى الواقع أن ينفذ قانونا مسيحيا قد لا يكون يعلمه ولا ولاية له فى تطبيقه - لكن المقصود هو مجرد أن تقف سلطة القاضى الشرعى عند اثبات النسب - وهى النقطة المتعلقة بالنظام العام - مع ترك تحديد الحصص الى القانون المسيحى . وتحديد هذه الحصص - أمر لا يدخل عادة فى قضاء - بل المحاكم الشرعية - حتى فى حق المسلمين لا تقرر عادة ضمن أحكامها - وتكتفى دائماً بإثبات الوراثه - وتترك تقدير حصة كل منهم الى القاضى المدنى . لان الحصص معروفة - يكفى فى معرفتها الرجوع الى النصوص الشرعية

وثانياً - وهو الفاصل فى هذه النقطة - ان هذه النتيجة التى تقول بها - قد قررها الشارع صراحة وألزم القاضى الشرعى عند الاحالة عليه فى عدة مواضع ومنها الوراثه - أن يحكم طبقاً للشرعية المالية - لا للشرعية الغراء

عثرنا فى بحثنا - على البراءة السلطانية الصادرة فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٦ - بتعيين بطريك الارمن الكاثوليك فى القطر المصرى - فاذا فيها ما نصه :

« كل ما يوصى به المرخصون - والاساقفة - والرهبان - وسواهم بموجب مذهبهم - تكون « وصيتهم نافذة ومقبولة ومتى ماتوا فلا يصير تعرض لذلك من طرف وراثتهم - « واذا وقعت مداخلة - يصير استماعها فى الشرع الشريف بحسب مذهبهم - وقواعد « ديانتهم - بشهود كاثوليك من ملتهم » -

وقرأنا أيضاً فى البراءة الصادرة فى آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ - بتعيين غريغوريوس يوسف بطريركا للاسكندرية - ما نصه :

« واذا أحد من أفراد الطائفة أوصى بشئ من ماله يصير أخذه من وراثه بمعرفة الشرع ... »
« كما والمرخصون والرهبان والقسوس - والقسيسات - وسائرهم - فعلى موجب مذهبهم »

وقرأنا هذا النص أيضاً فى براءة تعيين لويس يوسف بطريركا لمصر والاسكندرية وتوابعها - الصادر فى ربيع الاول سنة ١٢٦٣

على هذا فقد كلف القاضى الشرعى - بحكم القوانين الموضوعه - أن ينظر فى نزاع الدمين - وقد كلف أن يطبق بينهم حكم دينهم - وهذا كله لا يتناقض مع الشرعية - فى حكمها الاصلى

وهو احترام حكم تلك القاعدة العامة التي يجب أن تذكرها دائماً - القاضية بأن تطبيق الشريعة الإسلامية على الذميين قهراً - لا يجوز في أحوالهم الشخصية -
والقول بهذا يتفق مع كل النصوص من جهة - ومع ذلك الاصل الاساسى - من جهة أخرى لأنه يحفظ للمسيحي عقيدته - ولا يخضعه لعقيدة غيره - ولأنه يحفظ القاعدة الشرعية على أصلها - ولا يلزم المسيحيين بالمرافعة أمام سلطة غير سلطتهم - إلا لأنهم هم الذين لا يريدون أن يترافعوا أمامها - والقاعدة الأصلية محترمة - لأن حرية المسيحيين قد حفظت في الحالتين ذهبوا الى القاضى الشرعى لأنهم أرادوا - وبقوا محتفظين بشريعتهم الخاصة - لأن الشريعة الإسلامية لا تملك اخضاعهم لها قهراً -

نفخرج من هذا إذ أن حرية المترافعين المسيحيين تعلقت فقط باختيار القاضى الذى يحكم - هل هو البطريكخانة او القاضى الشرعى - أما أصل الحق فلا خيرة لأحد فيه .
وسواء كانت المرافعة أمام البطريكخانة أو أمام القاضى الشرعى - فإن المسيحي مسيحي هنا - وهناك . وقانونه هو بذاته هنا وهناك - لا يتغير في جوهره ولا يتبدل .
وإذا وصلنا الى هذه النتيجة - وأردنا تطبيق كل هذه المباحث على الحالة التى حددناها في صدر هذه الملاحظات - ومما كان الرأى الذى تريد أن نأخذ به - فانا نجد واقعها - تنحصر في أن تركه يستحقها ورثة - ولا نزاع بينهم - أصلاً - لا في صفة الورثة - ولا في حصة كل منهم طبقاً لقواعد ملتهم - وهم أمام المحكمة المدنية - والقانون المدنى صريح في تقسيم التركة بينهم طبقاً للقواعد المالية - والورثة أيضاً مجمعون على ان الحصة طبقاً لتلك للقواعد هى الخمس لكل منهم - فالذى ينطبق على هذه الحالة - هو النص الصريح - القاضى بأن عدم النزاع بين الورثة يقتضى عدم الاحالة الى أية سلطة لقضاء الاحوال الشخصية - فلا تحال الدعوى لا الى القاضى الشرعى - ولا لا الى البطريكخانة - بل تحكم فيها المحكمة المدنية طبقاً للنص المقرر في قانونها - اى طبقاً للشريعة المالية لا لغيرها

مرفس فراهى

طرق اصلاح نظام التحضير وتعميمه

أمام القضاء الأهل

(تمة البحث المنشور في أواخر العدد الثاني)

جلسة التحضير

قاض واحد هو رئيس الدائرة أو أحد أعضائها الذي يحضر قضايا الدائرة في هذه الجلسة إننا اذا قبلنا نظام التحضير باعتباره مفيداً في ذاته ومنتجا في تحضير القضايا فالواجب يقضى علينا ان نفكر في الاخذ به على شكل يلائمنا من غير ان نقيّد أنفسنا بأى نظام أجنبي معين ان القانون الحالى يجعل التحضير امام قاض خاص فلو أريد تعميمه بحالته الحاضرة امام المحاكم الجزئية ومحكمى الاستئناف العليا كاد يكون الأمر مستحيلا اذ لا يمكن ان نعين الى جانب القاضى الجزئى قاضياً للتحضير كذلك لا نرى ان تقتصر مهمة واحد من حضرات المستشارين وهم خيرة قضائنا على التحضير

نعم قد يتبادر الى الذهن ان ايجاد قاض خاص للتحضير يدعو الى اهتمام هذا القاضى بواجبه ويفيده أيضاً من وجهة انه يصبح اخصائياً في عمله ولورد على هذه الفكرة اكتفى بذكر ما جاء بتقرير المستشار القضائى (سنة ١٩١١ ص ٥ نسخة فرنسية) وبنشور وزارة الحقاينة (المنشور بمجلة المحاماه ١ ص ٤٧)

« ان هذا النظام وان يكن خفف من أعمال المحاكم الكلية نوعا ما الا ان التحضير طبقاً له بالرغم من وجوب اتمامه امام القاضى المعين للتحضير لا يتم امامه بالفعل وان القضية تؤجل كثيراً في هذا الدور كما تؤجل كثيراً من بعد امام المحكمة لاستيفاء التحضير »

ويظهر كذلك من منشور وزارة الحقاينة المشار اليه ان قضاة التحضير مسئولون عن عدم الاهتمام بأمور جمة هي التى تؤدى الى هذه النتيجة اكتفى بالاشارة الى بعضها

أولا — التساهل في مطالعة القضايا قبل الجلسة على وجه يكفى لتكوين فكرة من القضية يتسنى معها مناقشة الخصوم مناقشة تؤدى الى تحديد النزاع أو تقريب مسافة الخلف بينهم .

ثانيا — الاقلال من الوقت اللازم للتحضير اذ تبين من الاحصاء ان متوسط الوقت الذى تنظر كل قضية فيه في التحضير هو أربع دقائق فقط .

ثالثا - تأجيل القضايا الى أيام المواسم المعروفة من قبل وهو ما يجر الى التأجيل الادارى ثم التأجيل العادى بعد ذلك .

رابعا - التراخى فى استطلاع رأى الطرفين من الخصوم فى مدة التأجيل .

خامسا - الامتناع عن توخى ما يلهم الخصوم ان مصلحتهم تهض على تنقيص أمد النزاع .

سادسا - احالة القضايا على جلسة المرافعة قبل تقديم المستندات فى جلسة التحضير وقبل فحصها بمعرفة القاضى والخصوم .

سابعا - اغفال تطبيق بعض مواد القانون تطبيقا دقيقا .

حجج بالغه فهل تغنى النذر ؟؟؟

اذا كان النظام الحالى لا يحقق الغاية منه واذا كان هو بذاته عقبة تحول دون تعميم نظام التحضير على الوجه الذى نقره أبسط مبادئ المرافعات الحديثة فلم لا نخرج عنه الى نظام آخر يتمشى مع حاجتنا الى قضاء سهل منتج سريع ؟

ان قانون التحضير الحالى لم يتكون بعد تكونا تاريخيا حتى يقال بأنه عزيز علينا نتألم لتغييره بل وضع فى أيام محدوده وظروف معينة وأجبر المتقاضون على تعرفه واحترامه فكم يكون ارتياحهم اذا تعدل طبقاً لمصلحة العدالة وبنيت أسسه من جديد على قواعد تضمن وصول الحق الى صاحبه بغير عناء كبير .

إننا نرى ان يقوم بتحضير قضايا كل دائرة رئيسها أو أحد اعضاءها فى جلسة تخصص لذلك فما يتم تحضيره يحال على إحدى جلسات الدائرة المخصصة للمرافعات

ويجب كذلك ان يكون للمحاكم الجزئية جلسة خاصة للتحضير تنظر فيها القضايا امام القاضى الجزئى نفسه على ان يحيل ما يصبح صالحا للمرافعة على جلساتها الخاصة - بهذا نستطيع تعميم نظام التحضير من طريق عملى منتج وتجنب بذلك نتائج الأهمال التى تنشأ عن إيجاد قاض خاص

وقد يقال أيضاً ان تكليف رئيس الدائرة أو أحد أعضائها بمهمة التحضير عبء ثقيل على القضاة يضيق عنه وقتهم ولكننا نرى ذلك الاعتراض غير صائب خصوصاً اذا أمعنا النظر قليلا اننا اذا جعلنا لكل دائرة فى كل أسبوع جلسة خاصة للتحضير وتناوب القيام بأمرها الاعضاء الثلاثة على التوالى لكان نصيب كل قاض من هذا العمل جلسة واحدة فى كل ثلاثة أسابيع ونظننا لا نكون فرضنا بذلك عليهم فرضاً ينبو عنه واجبههم أو تذهب معهم راحتهم .

على أننا لو أمعنا النظر أكثر نجد اننا لم ننصف فى الواقع الى عملهم الحالى عملاً جديداً فالقاضى الجزئى يقوم الآن بكل شئ وما تكليفه بتحضير قضاياها فى جلسة خاصة الانتظيما لعمله تعود من ورائه أحسن النتائج

كذلك شأن محكمتي الاستئناف اذا طلبنا الى رئيس احدى دوائرها أو الى عضو من أعضاء تلك الدائرة أن يقوم وحده في جلسة خاصة بتحضير قضايا الدائرة لانكون كلفناه عملاً جديداً لأن نفس هذا العمل كان يمر عليه في الجلسات ليفصل فيه مع زملائه، وانما نرفع بذلك عن زميليه عبء الاشتراك معه في الفصل في هذه المسائل التي ستكون من وظيفة جلسة التحضير

أما المحاكم الكلية فسيكون قضاء التحضير الحاليين أمامها دوائر جديدة تخفف من أعمال الدوائر الحالية بقدر ما سنكلف به أعضاءها من أعمال التحضير

اننا نذكر على سبيل المثل بعض النتائج التي نصل اليها لو منحننا القاضي فيها حق اصدار الأحكام في القضايا الغياية وفي القضايا التي يقر فيها المدعى عليه بصحة المدعى به وفي القضايا التي يصطلح فيها الخصوم والتي يقتنع المدعى فيها بما ابداه المدعى عليه من الوجوه أو الدفع فتنازل عنها.

ان ما يصنى من القضايا بهذا الشكل في التحضير سيبلغ على الأقل ثلثي مجموع القضايا المقدمة للحكمة فيكون الباقي وهو ما قاوم فيه المدعى عليه وتمسك بأوجه أوليه أو بدفع موضوعية مقدار الثلث فقط وهذا هو الذي ستهتم به الدائرة كاملة ويكون وحده موضوع النظر في جلسات المرافعات

وهذه بعض الاحصائيات المأخوذة عن المحاكم النمساوية تؤيد ما نقول .

أنواع الأحكام الصادرة في القضايا أمام المحاكم الجزئية الآتية سنة ١٩٠٠

اسم المحكمة	مجموع الأحكام الصادرة سنة ١٩٠٠	أحكام غياية وفي قضايا اعترف فيها الخصم	صلح	أحكام في مواجهة الخصوم	أنواع أخرى من الأحكام
فيينا	٦٦٥٦٢	٤٧٠٩	١٥٠٦	٤٠٠	٣٢٠٥
سالسبرج	٢٠٤٣	٣٠٠٠	٢٩٠٩	١٤٠٢	٢٥٠٩
شتيرمارك	١٦٧٨٠	٣١٠٦	٢٣٠٣	١١٠٩	٢٣٠٢
كارتن	٥١٢٦	٢٢٠٤	٤٠٠٣	١٢٠٧	٢٤٠٦
كراين	١٠٥١٦	٢١٠١	٤٧٠٠	١٠٠٠	٢١٠٩
تيبول	٩٨٥٧	٢٧٠٣	٣٣٠٥	٩٠٥	٢٩٠٧
دالماشين	٩٢٥٤	٢٠٠٨	٣٥٠٥	١٢٠٢	٣١٠٥

أنواع الأحكام

الصادرة في القضايا أمام المحاكم الجزئية الآتية سنة ١٩١٠

اسم المحكمة	مجموع الأحكام الصادرة سنة ١٩١٠	أحكام غياية وفي قضايا اعترف فيها الخصم	صلح	أحكام في مواجهة الخصوم	أنواع أخرى من الأحكام
فيينا	٩٠٤٦٠	٤٩ ر ٦	١١ ر ٩	٥ ر ١	٣٣ ر ٤
سالسبرج	٢٥٩٥	٤٦ ر ١	١٧ ر ٣	١٣ ر ٣	٢٣ ر ٣
شتيرمارك	٢٠٤٩٣	٣٨ ر ٤	٢٣ ر ٣	١٣ ر ٣	٢٥ ر ٠
كارتن	٥٧٤٦	٣٢ ر ٥	٢٥ ر ٢	١٤ ر ٠	٣٨ ر ٣
كراين	٦٨٧٦	٣٣ ر ٢	٢٣ ر ٠	١٧ ر ٥	٢٦ ر ٣
تيرول	١٣٦٥٣	٣٣ ر ٨	٢٤ ر ٤	١٢ ر ٢	٢٩ ر ٦
دالماشين	١٤١٨٨	٢٢ ر ٤	٣١ ر ٥	١٢ ر ٨	٣٣ ر ٣

أنواع الأحكام

الصادرة في القضايا أمام المحاكم الابتدائية الآتية سنة ١٩٠٠

اسم المحكمة	مجموع الأحكام الصادرة سنة ١٩٠٠	أحكام غياية وفي قضايا اعترف فيها الخصم	صلح	أحكام في مواجهة الخصوم	أنواع أخرى من الأحكام
فيينا	٧٨٥٨	٢٢ ر ٤	٢٣ ر ٩	١٧ ر ٢	٣٧ ر ٢
سالسبرج	٣٤٠	٣٣ ر ٨	١٨ ر ٠	١٩ ر ٤	٢٨ ر ٨
شتيرمارك	٢٢٢٦	٣٢ ر ١	٢١ ر ٥	٤١ ر ٧	٣١ ر ٨
كارتن	٦٧٩	٢٧ ر ١	١٥ ر ٠	٩ ر ٣	٤٨ ر ٦
كراين	٥٥٢	٢٩ ر ٩	٢٢ ر ١	١٤ ر ٩	٣٣ ر ١
تيرول	١١٣٤	٢٨	١٢ ر ١	١٦ ر ٢	٣٤ ر ٧
دالماشين	٦٠٩	٢٠ ر ٩	٢٣ ر ٠	٢٣ ر ٨	٣٢ ر ٣

أنواع الأحكام

الصادرة في القضايا أمام المحاكم الابتدائية الآتية سنة ١٩١٠

اسم المحكمة	مجموع الأحكام الصادرة سنة ١٩٠٠	أحكام غياية وفي قضايا اعترف فيها الخصم	صلح	أحكام في مواجهة الخصوم	أنواع أخرى من الأحكام
فيينا	١٣٢٦٦	٢٤ ر ١	١٩ ر ٩	١٦ ر ٩	٣٩ ر ١
سالسبرج	٤٦٦	٣٧ ر ١	١٥ ر ٢	١٥ ر ٥	٣٣ ر ٢
شتيرمارك	٣٣٨٢	٣٤ ر ٢	١٩ ر ٥	١٤ ر ٣	٣٢ ر ٠
كارتن	١٠٨٣	٣٠ ر ٨	١١ ر ٤	١٥ ر ٩	٤١ ر ٩
كرابن	٩٠٧	٣٣ ر ٤	٩ ر ٥	٢٠ ر ٧	٣٠ ر ٤
تيرول	٢٠٠٧	٣٠ ر ٢	١٩ ر ٢	١٢ ر ٣	٣٨ ر ٣
دالماشين	٩٦٨	٢٠ ر ٩	١٤ ر ٣	٢٣ ر ٧	٤١ ر ١

يراجع في هذه الاحصاءات وغيرها الجزء الثالث من كتاب قوانين المرافعات للأمم المتعدية

«عمل تمهيدى لاصلاح قوانين المرافعات الالمانية سنة ١٩٢٧ برلين صفحات ٣٩١ و ٩٢ و ٩٣»

تلك بعض الأسباب التي تدعونا إلى التمسك بأن يكون التحضير بيد أحد قضاة الموضوع خصوصاً إذا علمنا أن هذا النظام يترتب عليه أيضاً سهولة اتصال القاضى القائم بعملية التحضير بزميله الآخرين واستطاعته الاستئناس برأيهم فيما يشكل عليه امره أو استصداره احكامهم بصفة غرفة مشورة في بعض المسائل التي قد ينص القانون فيها على ذلك إذا وجد المشرع من الأصوب ألا يفصل فيها قاضى التحضير وحده

وسبق أن بينا ضرورة وجوب أن يكون تعيين الجلسات وتحديد عدد ما يقدم اليها من القضايا بيد قاضى الموضوع حتى يجىء التحديد متجا وتوزيع القضايا على الجلسات عادلا وتبين أن ذلك لن يتحقق إلا اذا اتزعنا من يد المحضرين والخصوم هذه السلطة ووكنا أمرها إلى قاضى الموضوع وما كان يد قاضى التحضير الحالى توصل الى قلبه إلى قضاة الموضوع بأن يناط بواحد منهم أمر التحضير وبهذا التوحيد فى العمل نضمن حسن سيره ومحو التأجيلات التي يسببها ضيق الوقت من نظام الجلسات ونظن أن الوصول إلى هذه النتيجة وحدها ليس بالشئ الهين ولا بالأمر اليسير

وظيفة جلسة التحضير

(تراجع المادة الخامسة من مشروع القانون الملحق بهذه المذكرة)

ليست هذه الجلسة مستقلة عن باقي الجلسات الأخرى التي تتربها القضية من يوم أن تقدم إلى المحكمة حتى يتم الفصل فيها شأن جلسات التحضير بحسب النظام الحالي بل هي إحدى هذه الجلسات تمتاز بأنها أولها وأنها خصصت لتحضير القضايا فيها وتقتصر مهمتها على ما يأتي : -

أولا - السعي في الصلح بين الخصوم

قوانيننا تنص في بعض الأحوال على وجوب توسط القاضي في الصلح وهو في بعض الأحوال الأخرى جاز تقوم به المحاكم تارة من تلقاء نفسها وتارة تسعى فيه بناء على اقتراح أحد الخصوم . ونحن نرى أن يكون السعي في الصلح واجبا وأن يقوم به القاضي في جلسة التحضير ونرى في المحاكم الجزئية بنوع خاص وجوب قيام القاضي الجزئي بذلك دون محاكم الاخطاط لأن هذا الاختصاص في مسائل الصلح عبء ثقيل على هذه المحاكم أثبت العمل أنها لم تحسن القيام به فوق أن في ذلك تعقيد في الإجراءات لا مبرر له

ان القاضي سيكون موفق السعي في هذا الصلح اذ المامه بالدعوى باطلاعه على صحتها وقدرته وتجربته تمكنه كلها على القيام بهذا الواجب على احسن وجه .

ثانيا - لأبداء أوجه الدفع بعدم الاختصاص والدفع بطلب احالة الدعوى إلى محكمة أخرى مرفوعة إليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها - نرى وجوب ابداء هذين الدفيعين في هذه الجلسة والا سقط الحق في التمسك بهما لأنه اذا كان من العدل أن تقبل الدفوع الموضوعية في أية حالة كانت عليها القضية بحجة أن المدعى غير محق في دعواه فليس من العدل أن يبقى مهدداً بهذه الدفوع في كل أدوار القضية . فاذا قررت المحكمة قبولها احالت القضية من تلقاء نفسها على المحكمة المختصة ولقد بينا حكمه ذلك من قبل .

ثالثا - ابداء الدفع بعدم صحة الدعوى والدفع بعدم الاختصاص المتعلق بالنظام العام ، وكما يجوز ابداء هذه الدفوع بهذه الجلسة يجوز كذلك ابدائها أثناء سير القضية والمحكمة أن تحكم فيها من تلقاء نفسها . وفي أية حالة كانت عليها الدعوى فأما الدفع بعدم الاختصاص المتعلق بالنظام العام فالأمر فيه مفهوم وأما الدفع بصحة الدعوى فنرى أن تحكم فيه المحكمة من تلقاء نفسها لأنه إذا كان ذلك واجب عليها عند غياب الخصوم فيجب أن يكون الأمر كذلك عند حضورهم اذ القاضي ملزم بالبحث عن الحقيقة فيحكم بها كما هي لا كما يصورها امامه أحد الخصوم وجل خصم أو قصوره عن استعمال وجوه دفاعه يجب الا يغير من الواقع شيئا

رابعاً - الحكم في القضايا التي يحصل فيها اقرار أو تنازل أو غياب
ان الكثير من القضايا التي تقدم للمحاكم ليس النزاع فيها بمستحكم أو بمستعص وإذا اتاح للقاضي فرصة مواجهة الخصوم قبل جلسات المرافعات فلا شك في امكانه الفصل فيها ونرى أن يكون ذلك بجلسة التحضير فيقضى في الدعاوى التي يقر فيها المدعى عليه بصحة المدعى به وكذلك في القضايا التي يقتنع المدعى فيها بما ابداه المدعى عليه من الوجوه أو الدفع فیتنازل عنها وكذلك في حالات الغياب ولقد بينا نتيجة ذلك وما يعود من الفائدة من ورائه في الاحصاءات السابقة .

خامساً - الحكم بأيقاف المرافعة في الأحوال المنصوص عنها قانوناً .

سادساً - الحكم بشطب الدعوى وبأبطال المرافعة وقواعد الايقاف والشطب والابطال في قانوننا لم تخل عن عبث شديد لكننا نتركها الآن كما هي لأن البحث فيها يخرجنا عن الموضوع .

سابعاً - الحكم بضم دعوى إلى أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك

هذه مهمة جلسة التحضير تطهر لنا الدعوى من كل الدفع التي تعرقل سيرها فوق أنها ستصفي لنا القضايا السهلة البسيطة فما يبقى بعد ذلك هو الذي تهتم به المحكمة ببيتها كاملة وتصدر احكامها فيه

ولعل أصدق مثل ينطبق على نظام التحضير وجلساته بالشكل الذي نتقدم به هو نظام المستشفيات اذ لايسمح أولى الأمر فيها لكل من تقدم اليهم بدخولها واحتلال أحد أسرته فترى لكل مستشفى طبيباً كشافاً يرد الذين ليس بهم مرض وأنا يتوهمونه ويصرف أصحاب الامراض البسيطة بأن يكتب لهم تذكرة علاج اما المرضى الذين يستحقون العناية والعلاج فهم وحدهم الذين يسمح لهم بدخولها

ذلك هو الذي يجب ان يكون عليه نظام المحاكم فالواجب الا نسمح لقضية ان تتخطى دور التحضير من غير فصل فيها الى جلسات المرافعات الا اذا كان النزاع فيها جدياً يقتضى ذلك

ويجب الا نجز الطعن في هذه الاحكام التي تصدر في هذه الجلسة الا مع الموضوع لأنه من التعقيد الذي لا مبرر له تفكيك القضية وتقطع أوصالها بأجازه الطعن في هذه الاحكام (المادة ٦ من المشروع المرفق بهذه المذكرة)

تأجيل هذه الجلسة

لا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الجلسة الا طبقاً للأحكام التي تسرى على سائر الجلسات لأنه اذا كان العدل يقضى ان نعطي الخصوم الزمن الكافي لتحضير دفاعهم واعداد مستنداتهم

وأوراقهم، فالمحكمة تقضى ألا تتغالى في الرأفة بهم حتى لا تضعح الحقوق بين قصور القانون ومطلهم وإهمالهم. وضرورة رعاية هذا المبدأ في جلسة التحضير واجبة وجوبها في الجلسات الأخرى، لأن جلسة التحضير لم تخرج عن كونها واحدة منها تأجيلها فيه تعطيل للدعوى وتأخير ليوم الفصل فيها وفيه ضرر على سائر القضايا الأخرى. يجب ألا ينسى المشرع ذلك ولا يفوته أن فترة التحضير ليست إلا جزءاً من الزمن الذي تمكنه الدعوى أمام القضاء حتى يتم الفصل فيها، هذا الجزء يجب أن يكون قصيراً ما أمكن، وسريعاً ومتجاً ولا يغبين عن الذهن أن هذه الجلسة لم تشرع مطلقاً للتأجيل وإنما شرعت للتحضير ومن العبث الذي يجب أن يتنزه عنه القانون أن ينص على الترخيص بتأجيل القضايا فيها إلى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة (الفقرة الثانية من المادة ٧ وكذلك المادة ٣ من مشروع القانون) إذ ليس من الحكمة التشريعية أن ندفع التأجيل الآجل بالتأجيلات العاجلة. كذلك لا نرى معنى لهذه الفقرة لأن التحضير يحصل بالجلسة وهو من عمل القاضي ولعل الشارع يرمى بذلك إلى أعداد أوجه الدفاع من أوراق ومستندات ونحن نرى أنه من العبث أن تعقد جلسة لمجرد أن يقول القاضي لأحد الخصوم فيها أجلت لك الدعوى لتحضر مستنداتك وأوجه دفاعك !!! وأولى أن يكون ذلك من يوم إعلان الدعوى، وأن يراعى عند تحديد الجلسة أن هذا الأجل يسع ذلك. أما انعقاد الجلسات بغية تأجيلها فليست غاية يفكر فيها مشرع أو يسعى لها فوق أن ذلك يدعو الخصوم إلى الإهمال كما هو حاصل الآن فلا يجدون في أعداد وسائل دفاعهم بمجرد رفع الدعوى علماً بأنهم سيمنحون لذلك أزمناً طويلة

ومن العجب العاجب أن واضع المشروع ينصون في المادة ١٦ على أنه يجب على المدعى أمام المحاكم الجزئية وعلى رافع الاستئناف أن يودع مستنداته قبل أول جلسة تحدد لنظر الدعوى الخ، فيحرصون بذلك على الانتفاع بالفترة الأولى بين الإعلان وبين الجلسة ونراهم بأنفسهم يذهبون من النقيض إلى النقيض فيما يتعلق بالمحاكم الكلية. فلم يحتسبوا على المدعى أن يودع مستنداته في المحكمة قبل جلسة التحضير وهي الجلسة الأولى !!! أن الانتفاع بهذه الفترة واجب وما كنا بحاجة إلى التدليل على ذلك بعد إقرار المشرع نفسه، ولئن انتهج واضع قانون التحضير الحالي مسلكاً معيماً فيما مضى فليس لنا عذر في البقاء عليه الآن

فإن اقتضى الحال تأجيل جلسة التحضير فتسرى على الجلسة التي تعين لذلك جميع الأحكام التي تتعلق بالجلسة الأولى

الرد على الدعوى

إذا لم يفصل في الدعوى في الجلسة الاولى يحدد القاضى للمدعى عليه ميعاداً يحضر فيه رده على الدعوى ويقدمه كتابة الى المحكمة بحيث يشتمل على الوقائع التى تبني عليها اعتراضاته على الدعوى وان تذكر فيه الأدلة التى يعتمد عليها على أن تذكر دليلاً دليلاً بالدقة والوضوح وأن يرفق مستنداته وأوراقه بهذا الرد فان لم يكن ذلك ممكناً فصورها والا بين الجهة التى هى بها والموانع التى تحول دون الوصول اليها . على الا يسمح له بطلب مد هذا الموعد الا اذا قدم طلباً بذلك الى المحكمة قبل فوات الميعاد (المادة ١٣ من مشروع القانون الملحق بهذه المذكرة)

أما الفائدة التى تعود من وجود هذا الرد فى القضية والحكمة من تقديمه قبل جلسات المرافعات فنظنها لا تغيب عن أحد... ان القانون المصرى تغالى فى مبدأ شفعية المرافعات فقفى بأنها جميعها تكون شفعية وان المذكرات الكتابية التى أعلنت لا تقيّد الخصوم بما جاء فيها وأوجب على القاضى أن يأخذ بكل ما يدور فى المرافعات الشفهية ولو لم يكن موجوداً فى المذكرات وبذلك يكون حكم القاضى مقتصرأ على ما دار فى المرافعات الشفهية وفيها وحدها .

أدى هذا النظام الذى بالغ فى مبدأ شفعية المرافعات الى بطل سيرة الدعوى وكثرة التأجيل لان أحد الخصمين أو كلاهما غير مستعد للمرافعة او لان القاضى سمع المرافعة فى بضع قضايا فلا يستطيع سماعها فى الباقي فيؤجله كما هو حاصل الآن

ان خير المرافعات ما جاز الجمع فيها بين المبدئين (مبدأ شفعية المرافعات ومبدأ المرافعات الكتابية) فالقضايا البسيطة الحالية من أوراق عديدة أو تحقيقات يصعب الوصول اليها لا يوافقها الا المرافعات الشفهية المحضة على أن تصدر المحكمة أحكامها عقب المرافعات مباشرة

أما القضايا الطويلة المملآى بالمستندات والمحاضر والتقارير والتى تحتاج الى تحقيقات طويلة فهذه يجب أن تقرر فيها المرافعات الشفهية بمذكرات مكتوبة تجمع شتات الاوراق المقدمة فيها . تلك فكرة المشروع الذى تقدم به ، فمبدأ الشفهية بالغ حده للدرجة لم نعهدها فى أكثر القوانين احتفاظاً بهذا المبدأ أمام المحاكم الجزئية اذ لا نرى فى القضاء الجزئى وجوب تقديم مذكرات فى كل دعوى بل يترك الامر فى ذلك لفطنة القاضى .

أما فى المحاكم الابتدائية والاستئنافية فمزج محكم بين المبدئين حيث نرى وجوب الرد على الدعوى . فاذا ما أتيح لنا نقض مدنى فيجب أن تسود فيه المرافعات الكتابية على أن يكون من حق المحكمة أن تستفسر من الخصوم عن كل ما غمض عليها من مسائل ، ذلك لان أغلب النزاع يكون أمامها فى النقط القانونية التى تحتاج الى دقة وأبحاث علمية ، خير ما تصونها المذكرات التحريرية

امانة الدعوى على جلسة المرافعات

فاذا ما قدم الرد فحضره الرئيس وحدد بعد ذلك جلسة المرافعات وأمر باعلان ذلك للخصوم .
فان لم يقدم الرد حدد أيضاً الرئيس هذه الجلسة اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب الخصم الآخر
وتفصل الدائرة في الدعوى على حاصل ما هو أمامها من غير أن تكون مقيدة بقبول الرد بعد فوات
الميعاد .

محكمة الاستئناف الأعلى

. وتطبق أمام محكمة الاستئناف جميع الأحكام والمبادئ السابقة

المحاكم الجزئية:

وتتبع أمام المحاكم الجزئية أيضاً هذه الاحكام على أن يقوم القاضى الجزئى بتأدية كل ما هو
من اختصاص رئيس الدائرة او أحد أعضائها

بقيت كلمة في الموضوع

هل يسهل ان يحد في مصر عن تقليد القوانين الفرنسية أو النقل عن القوانين الانكليزية ؟ ؟
وإذا كان من السهل ذلك فعلى أى اساس تبنى القوانين الجديدة ؟ ؟ نعم ، يمكن ذلك . ولقد
أجاب عن هذا السؤال المسيو بيولا كازولى في محاضرته المنشورة في مجلة مصر المصرية ليناير
سنة ١٩١٤ بالإيجاب .

كذلك يمكن بسهولة جداً الأخذ عن قوانين المرافعات النمساوية (تراجع محاضرة المسيو بيولا
كازولى الاولى في القانون النمساوى والمناقشات التى حصلت بخصوصها بين جمع محترم من كبار رجال
القانون في جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع والمنشورة في مجلة مصر المصرية ليناير سنة ١٩١٣
صفحة ٤١ وما بعدها) ولقد افلح المحاضر في الدفاع عن المرافعات النمساوية دفاعاً متيناً ، مفنداً
الاعتراضات التى وجهت اليها ، ومبيناً أن تطبيق أكثر مبادئها من اليسور جداً في مصر ، لأن هذه
المبادئ من طبيعتها سهلة التحقيق ولا أنها تتشى بسلام وبفائدة عظيمة في بلد كصر لا تسود
فيه فكرة الاعمال أو المذاهب الفردية كغيره من البلاد الاوربية

مشروع قانونه بنظام تحضير القضايا

الباب الاول

المحاكم الكلية

- المادة الأولى ١ - يجب أن تشمل صحيفة الدعوى على الوقائع التي تبني عليها طلبات المدعى الاصلية والاضافية مع ذكر كل واقعة منها على حدة بالوضوح التام مع الايجاز وعلى بيان الادلة التي يعتمد عليها المدعى لتأييد دعواه مع ذكر كل دليل منها على حدة والدقة
- ٢ - تسرى على صحيفة الدعوى فيما عدا ذلك الأحكام العامة الخاصة بأوراق المرافعات

- المادة الثانية ١ - توزع عرائض الدعاوى بمجرد تقديمها الى المحكمة على دوائرها وعلى رئيس كل دائرة ان يحدد الجلسة الاولى لنظرها ويأمر الاعلان
- ٢ - اذا ظهر لرئيس الدائرة من اطلاعه على عريضة الدعوى ان المحكمة غير مختصة بنظرها أو تبين له خلو أحد الخصوم عن الصفة فيها أو كونه غير أهل للتقاضى فعليه ان يعرض الأمر على الدائرة بفرقة مشورتها وذلك بغير حضور أحد من الخصوم لتقضى اما بتحديد الجلسة واما برفض ذلك .

- المادة الثالثة - تلاحظ عند تحديد الجلسة الأولى المدة التي تلزم للاعلان وتسع تحضير المستندات والاوراق .

وفي الدعاوى التي تستدعى طبيعتها سرعة نظرها فيراعى ان يعين لها بحسب ظروفها أقرب جلسة ممكنة

- المادة الرابعة - يخطر المدعى عليه بموعد الجلسة باعلان صحيفة الدعوى اليه ويخطر المدعى بعلم يطلب اليه فيه الحضور امام المحكمة في هذا الموعد وتقديم أوراقه ومستنداته قبل الجلسة فاذا لم يقدم المدعى مستنداته وأوراقه في هذا الموعد فلا يسمح له بطلب التأجيل بعد ذلك الا بناء على أحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

جلسة التحضير (الجلسة الأولى)

المادة الخامسة ١ - تنظر الدعوى فى الجلسة الأولى المختصة للتحضير امام رئيس الدائرة المقدمة اليها الدعوى أو امام أحد أعضائها .

٢ - تخصص هذه الجلسة لما يأتى - .

أولاً - السعى فى الصلح بين الخصوم

ثانياً - ابداء أوجه الدفع بعدم الاختصاص والدفع بطلب احالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها والا سقط الحق فى التمسك بها فان كان الحكم بقبولها احوالت المحكمة القضية من تلقاء نفسها على المحكمة الاخرى .

ثالثاً - ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى والدفع بعدم الاختصاص المتعلق بالنظام العام ويجوز ابداء هذين الدفعين أيضاً فى غير هذه الجلسة رابعاً - الحكم فى القضايا التى يحصل فيها اقرار أو تنازل أو غياب خامساً - الحكم بايقاف المرافعة فى الأحوال المنصوص عنها قانوناً سادساً - الحكم بشطب الدعوى وبابطال المرافعة

سابعاً - الحكم بضم دعوى الى أخرى اذا اقتضى الأمر ذلك

المادة السادسة - لا يقبل الطعن فى هذه الاحكام الا مع الموضوع

المادة السابعة - لا يجوز تأجيل نظر الدعوى فى هذه الجلسة الا طبقاً لاحكام المادة ١٤ من هذا القانون وتسري على الجلسة التى تعين لذلك جميع الاحكام المبينة بالمادتين السابقتين (٦،٥)

الرد على الدعوى

المادة الثامنة ١ - اذا لم يفصل فى الدعوى يأمر القاضى المدعى عليه بالرد عليها كتابة فى مدة يحددها لذلك لا تتجاوز أربعة أسابيع بأى حال

٢ - يجب ان يشتمل الرد على الوقائع التى تدبى عليها اعتراضات المدعى عليه مع ذكر كل واقعة منها على حدة بالوضوح التام مع الايجاز وعلى بيان أدلته التى يعتمد عليها فى دفع الدعوى مع ذكر كل دليل منها على حدة وبالدقة.

٣ - يجب على المدعى عليه ان يودع مستنداته واوراقه بالمحكمة قبل فوات هذا الميعاد ولا يسمح له بطلب مد الموعد من أجل ذلك الا طبقاً لما تقضى به المادة ١٣ فقرة ٢ من هذا القانون

المادة التاسعة - بمجرد فوات الموعد المعين لتقديم الرد يحدد رئيس الدائرة أو العضو المنوط به التحضير جلسة المرافعات التي تنظر فيها الدعوى ويخطر الخصوم بذلك ويكلفون بالحضور امام المحكمة بعلم خبر

الباب الثاني

محكمة الاستئناف الأعلى

المادة العاشرة - تطبق أمام محكمة الاستئناف الاعلى احكام المواد السابقة

الباب الثالث

المحاكم الجزئية

المادة الحادية عشرة - تتبع أمام المحاكم الجزئية أحكام المواد من ١ - ٩ من هذا القانون ويقوم القاضى الجزئى بتأدية كل ما هو من اختصاص رئيس الدائرة أو واحد أعضائها طبقاً للمواد السابقة

الباب الرابع

مد المواعيد وطلب التأجيلات

المادة الثانية عشرة - اذا لم يحدد القانون اجلاً لتأدية عمل من أعمال المرافعات وجب على القاضى تحديده مع مراعاة ظروف كل حالة

المادة الثالثة عشرة - ١ - اتفاق الخصوم على اطالة مواعيد المرافعات غير جائز

٢ - يجوز للمحاكم مد المواعيد القضائية وكذلك مد المواعيد التي حددها القانون بشرط أن يكون قد نص فيها على جواز ذلك صراحة اذا اجتمعت الشروط الآتية

أولاً - أن يثبت الخصم الذى اعطى هذا الموعد لصالحه ان عدم قيامه بما كلف به نشأ عن أسباب قوية يجب ذكرها للمحكمة

ثانياً - ان تبين المحكمة ان عدم مد الموعد يضربه
ثالثاً - أن يقدم طلباً الى المحكمة قبل حلول الموعد وعلى المحكمة
أن تفصل فيه بغرفة مشورتها ولها أن تستدعي الخصوم لسماع اقوالهم ان
رأت ذلك

المادة الرابعة عشرة - ١ - لا يجوز للمحكمة مطلقاً أن تؤجل القضية الا في الاحوال الآتية -.

أولاً - وجود أسباب قوية ترجع الى المحكمة نفسها وتتضمن ذلك
ثانياً - اذا رأت المحكمة ضرورة اتمام أمر يتعلق بالاثبات لا تستطيع بدونه
اجراء المرافعات او الاستمرار فيها أو الفصل في الدعوى

ثالثاً - اذا رأت احضار اوراق ليست في حيازة الخصم على ان
يكون قد اثبت انه عمل ما في وسعه للحصول عليها فلم يستطع ذلك وكان
يترتب على عدم التأجيل ضرره

رابعاً - للمحكمة ان تحكم على من تسبب في التأجيل بناء على الجزئين
ثانياً وثالثاً السابقين بغرامة طبقاً لاحكام المادة ١٥ من هذا القانون

٢ - في غير الأحوال المبينة في الاجزاء (اولاً ، وثانياً ، وثالثاً) من
الفقرة الأولى من هذه المادة يجب على المحكمة ان تفصل في الدعوى
على حاصل ما هو أمامها

المادة الخامسة عشرة - للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصم الآخر
بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش بالنسبة للمحاكم الجزئية وثلاثمائة قرش بالنسبة
للمحاكم الابتدائية . والف قرش بالنسبة لمحكمة الاستئناف العليا .

طه السير

المحامي بأقلام قضايا الحكومة

الأحكام

قضايا محكمة النقض والإبرام

نمرة ٢٨ لسنة ٤٣ قضائية الصادر في ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٥ .

المحكمة

« حيث ان النيابة أقامت هذا الطعن على
أساس ان محكمة أسبوط الاستئنافية بحكمها بوضع
غالية بنت موسى تحت مراقبة البوليس قد أخطأت
في تطبيق المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ سنة
١٩٢٣ التي تمنع الحكم بهذه العقوبة على النساء
» وحيث انه وان كانت المادة ٢٧٧
من قانون العقوبات التي طبقها محكمة أسبوط
الاستئنافية تميز في حالة العود وضع المحكوم
عليه بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس أيا كان
ذكراً أو أنثى الا ان المادة ٣١ من قانون رقم ٢٤
سنة ١٩٢٣ التي منعت سريان أحكام هذا
القانون على النساء وعلى الاطفال الذين تقل
أعمارهم عن خمس عشرة سنة قد خصصت هذا
العموم ، ذلك بأن القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣
وان كان عنوانه يفيد انه خاص بالمتشردين
والاشخاص المشتبه فيهم الا انه شامل لجميع
أحكام مراقبة البوليس ومنها المراقبة التي يقضى
بها بحسب أحكام قانون العقوبات سواء المنصوص
عليها بالمادة ٢٧٧ عقوبات أو غيرها بدليل ان

١١٥

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩

مراقبة . نساء . عدم جواز وضعهن تحت مراقبة
البوليس . قانون المتشردين والاشخاص المشتبه
فيهم . (المواد ٢٧٧ عقوبات . ٣١ من قانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

القاعدة القانونية

ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ شامل
لجميع أحكام مراقبة البوليس ومنها المراقبة التي
يقضى بها بحسب أحكام قانون العقوبات سواء
المنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ عقوبات أو غيرها .
٢ - اذا كانت المادة ٢٧٧ عقوبات تميز
في حالة العود وضع المحكوم عليه بالحبس لسرقة
تحت مراقبة البوليس أيا كان ذكراً أو أنثى الا
ان المادة ٣١ من قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
التي منعت سريان أحكام هذا القانون على
النساء وعلى الاطفال الذين تقل أعمارهم عن
خمس عشرة سنة قد خصصت هذا العموم .
وعلى ذلك فلا يصح وضع النساء تحت
المراقبة .

(المحاماه) أشار الحكم الى الحكم الصادر
من محكمة النقض والإبرام المصرية في القضية

أسباب حكمها أنها توافق على هذه التبرئة ولكنها
تدين الطاعن في ضربه المجنى عليه على رأسه
ضرباً عجز بسببه عن أعماله زيادة عن عشرين يوماً
ومحكمة النقض قررت أن الضرب على
الرأس هو غير الضرب على اليد اليمنى وليس بين
الجناية التي كان الطاعن متهماً بها من قبل النيابة
وبين الجريمة الجديدة أدنى علاقة ولا اشتراك في
الفعل الذي يكون قد أحدث كلا منهما وأن ما أتى
في الحكم هو تعديل لوصف الجريمة بالاعتياض
عن الفعل المادى المكون لها بفعل آخر وأن ما ثبت
بالحكم من جهة التهمة الأصلية وهي العاهة
المستديمة يقتضى التبرئة منها بنص صريح تأييداً
للحكم المستأنف وأن ما قضى به من العقوبة
على التهمة الجديدة يتعين الحكم بإبطاله تطبيقاً
للقانون .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجهين الأول والثاني
أن النيابة العامة قدمت الدعوى لمحكمة أول
درجة ضد هذا المتهم الأول متهمة إياه بجناية
أحداث عاهة مستديمة بالمجنى عليه حسن محمد سعيد
وهي انكليوز باصبع اليد اليمنى وطلبت عقابه
بالمادة ٢٠٤ فقرة أولى فبرأته المحكمة من هذه
الجريمة ولكن محكمة ثاني درجة بناء على استئناف
النيابة ذكرت في أسباب حكمها أن جناية العاهة
المستديمة هي كما قالت المحكمة الجزئية غير ثابتة
على المتهم ولكن ثبت عليه من شهادة المجنى
عليه والكشف الطبى أنه ضرب المجنى عليه على
رأسه ضرباً عجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد

مما نص عليه في ديباجته أنه صدر بعد الاطلاع
على قانون العقوبات الاهلى وان المادة ١٠
الواردة في الباب الثالث منه تنص على كافة
أنواع مراقبة البوليس سواء ما حكم به في الجنايات
والجنح وما يؤمر به بسبب الاشتباه والتشدد ثم
بدليل ما جاء بالمادة ٣٣ منه - (الواردة هي
والمادة ٣١ السالف ذكرها تحت عنوان « احكام
عامة ») - من الفاء كل ما كان مخالفاً لهذا
القانون من الاحكام . وقد سبق لهذه المحكمة
الاخذ بهذا التخصيص في حكمها الصادر في
٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (طعن النيابة ضد السيد
عبد و أخرى نمرة ٢٨ سنة ٤٣ قضائية) ولهذا
يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه
فيما قرره من وضع غالية بنت موسى فرغلى تحت
المراقبة

(طعن النيابة ضد غالية بنت موسى نمرة ٢٤٠ سنة
٤٦ ق دائرة حضرات عبد العزيز باشا فهمى رئيس
المحكمة وكامل بك ابراهيم وكيل المحكمة ومسيو
سودان ومصطفى محمد بك وحامد فهمى بك المستشارين
ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

١١٦

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩

نقض . تعديل موضوع التهمة . بطلان .
تطبيق القانون .

القاعدة القانونية

اتهم شخص أمام محكمة الجنح بأحداث
عاهة مستديمة باصبع شخص آخر فبرأته المحكمة
واستأنفت النيابة فقررت محكمة الاستئناف في

عن عشرين يوماً وعاقبته على ذلك تطبيقاً للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات . ويقول الطاعن أن المحكمة من جهة قد عاقبته على تهمة غير التي اسندتها إليه النيابة وبرأته منها محكمة أول درجة وهذا غير جائز ومن جهة أخرى أن المحكمة إذ عاقبته على هذه التهمة الجديدة لم تعتمد في ذلك إلا على شهادة المجنى عليه بدون أن تبين بمشهد إذ الواقع أن المجنى عليه لم يشهد لديها شهادة يصح الاعتماد عليها في الإثبات وهذا النقص في البيان يجعل الحكم غير مسبب وباطلاً

« وحيث أن الواقع هو ما يقوله الطاعن من أنه لم ترفع عليه الدعوى لدى المحكمة الابتدائية إلا لتهمته بأنه أصاب المجنى عليه في يده اليمنى إصابة أحدثت باصابه عاهة مستدبة وقد برأته المحكمة فأستأنفت النيابة . والمحكمة الاستئنافية ذكرت في أسباب حكمها أنها توافق على هذه التبرئة ولكنها تدين الطاعن في ضربه المجنى عليه على رأسه ضرباً عجز بسببه عن أعماله زيادة عن عشرين يوماً وظاهر جلياً أن الضرب على الرأس هو غير الضرب على اليد اليمنى فليس بين الجنائية التي كان الطاعن متهما بها من قبل النيابة وبين الجريمة الجديدة أدنى علاقة ولا اشتراك في الفعل الذي يكون أحدث كلا منهما كما أن التحقيق بحسب الظاهر من شهادة المجنى عليه ومن شهادة أخيه الأمير محمد سعيد اللتين أدياها لدى محكمة أول درجة لا يشمل أي ضرب يكون وقع من الطاعن للمجنى عليه على رأسه بل المجنى عليه قرر أنه لم ير عبد الصادق وهو

يضربه وإنما هو لما أفاق سأل أخاه أمير محمد سعيد عن ضربه على يده فقال له أنه عبد الصادق (الطاعن) أما أمير محمد سعيد هذا فلم يقل في شهادته بالنسبة للطاعن إلا أنه ضرب أخاه المجنى عليه في أصابعه فالمجنى عليه اذن لم يذكر لا هو ولا أخوه أن الطاعن ضربه في رأسه ويكون ما أتى في الحكم هو تعديل وصف الجريمة بالاعتياض عن الفعل المادى المكوّن لها بفعل آخر لم تشمله الشهادة التي اعتمدت عليها المحكمة وهذا غير جائز

« وحيث أن ما ثبت بالحكم من جهة التهمة الأصلية وهي العاهة المستدبة يقتضى التبرئة منها بنص صريح تأييداً للحكم المستأنف وأما ما قضى به من العقوبة على التهمة الجديدة فيتعين الحكم بإبطاله تطبيقاً للقانون

(طعن عبد الصادق حسن وآخرين ضد النيابة
نمرة ٢٤٥٧ سنة ٤٦ ق بالهيئة السابقة)

١١٧

٧ نوفمبر سنة ٩٢٩

سب . وجوب بيانه .

القاعدة القانونية

يجب أن يكون الحكم بذاته مظهرًا لواقعة الفعل المراد اعتباره جريمة حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تكوينه للجريمة ، فيعتبر باطلاً الحكم الذي يكتفى بأن يورد بدلياً في صيغة التهمة المقدمة من النيابة أن السب (حاصل بالألفاظ الواردة بعريضة الدعوى) دون بيانها

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الثانى ان الحكيم الابتدائى والاستئنافى المطعون فيه احالا فى بيان ألفاظ السب على عريضة الدعوى وهذا البيان غير كاف

« وحيث ان الحق ما يقوله الطاعن فان الحكم المطعون فيه لم يرد فيه بيان الألفاظ التى اعتبرتها المحكمة سباً وكل ما ورد بديباجته فى صيغة التهمة المقدمة من النيابة ان السب حاصل « بالالفاظ الواردة بعريضة الدعوى »

« وحيث ان الحكم يجب ان يكون بذاته مظهراً لواقعة الفعل المراد اعتباره جريمة حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تكوينه للجريمة وعدم صحة ذلك

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم واعادة المحاكمة بلا حاجة لبحث الأوجه الأخرى (طعن ميخائيل افندى فرعى ضد النيابة رقم ٢٣٨٤ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

١١٨

٧ نوفمبر سنة ٩٢٩

موظف . قانون حماية الموظفين . سريانه . مبدأ .

القاعدة القانونية

١ - دعوى اللجنة التى ترفع مباشرة ضد أحد الموظفين قبل صدور قانون حماية الموظفين الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٢٩ هى دعوى صحيحة متبولة لايسرى عليها القانون المذكور الا بنص صريح وهو غير موجود

٢ - لا يرد على ذلك بالقول بأن نص المادة الثانية من قانون رقم ٤ سنة ١٩٠٤ الذى يقول : يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها فى القانون الجديد فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى تكون منظورة امام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية واستئنافية فان معنى ذلك هو العمل بهذه الاجراءات فيما لم يقفل فيه باب التحقيق منها أما الاجراءات التى تم التحقيق فيها فتم صحيحة حسب القانون القديم

المحكمة

« حيث ان الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلاً

ادعت النيابة ان ابراهيم محمد أبو عيشة اتهم المتهم المذكور واثنين معه مباشرة امام محكمة كفر الشيخ الجزئية بأنه استعمل القسوة معه وحبسه بدون حق وطلب معاقبته بالمادتين ١١٣ و ٢٤٢ عقوبات والزامه بأن يدفع له ٥٠ جنيهاً تعويضاً فحكمت المحكمة المذكورة فى ٦ يونيه سنة ١٩٢٦ ببراءة المتهم المذكور وآخر معه وبتغريم المتهم الثالث مائة قرش فاستأنف المحكوم عليه والمدعى بالحق المدنى والنيابة هذا الحكم ومحكمة طنطا الاستئنافية حكمت فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ بتغريم المتهم المذكور ٥٠٠ قرش وبالزامه بتعويض قدره ٥٠٠ قرش لخصمه المدعى بالحق المدنى فعارض المتهم فى ١١ فبراير سنة ٩٢٩ ودفع بمجلسه ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ بعدم جواز

نظر هذه الدعوى تطبيقاً لقانون ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ فحكت المحكمة المذكورة بقبول هذا الدفع وعدم قبول الدعوى معتمدة في ذلك على ان هذا القانون الخاص بحماية الموظفين هو من قوانين الاجراءات التي يراعى في تنفيذها ما جاء بالمادة الثانية من قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤ الخاص بتنفيذ قانون تحقيق الجنايات - ادعت النيابة ذلك وطعنت في هذا الحكم وحجتها في الطعن انها استأنفت الحكم الصادر بالبراءة قبل صدور القانون الخاص بحماية الموظفين فاستقامت الدعوى العمومية باستئنافها هذا امام المحكمة الاستئنافية وان ليس لهذا القانون استنادا الى الماضى يؤثر في مآتم صدوره من الاجراءات

« وحيث ان نص المادة الثانية من قانون رقم ٤ سنة ١٩٠٤ هو يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة امام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية واستئنافية

« وحيث انه ليس معنى وجوب العمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها بالقانون الجديد عدم اعتبار مآتم صحيحاً من الاجراءات حسب القانون القديم بل معنى ذلك هو العمل بهذه القواعد فيما يحدث من الاجراءات في القضايا القائمة الآن فالـ لم يقفل فيه باب التحقيق يسار في تحقيقه وتحصل المحاكمة ويطعن على الحكم الذى يصدر وينفذ حسب قواعد القانون الجديد

وكذلك ما استؤنفت أحكامه منها يتبع فيه قواعد المحاكمة الاستئنافية المدونة بالقانون الجديد « وحيث ان دعوى المدعى بالحق المدنى قد رفعت مباشرة الى محكمة الجناح وفقا لحكم المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تميز رفعها على الموظفين وغيرهم بغير قيد فهي مقبولة وحقه في قبولها حق مكتسب لا يمكن ان يؤثر عليه قانون ما الا بنص صريح

« وحيث انه فضلا عما ذكر فان النيابة العمومية باستئنافها الحكم الصادر بالبراءة قبل صدور قانون ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ الخاص بحماية الموظفين قد أقامت الدعوى العمومية بالفعل فاستقامت بذاتها وفصلت فيها المحكمة الاستئنافية بالحكم الغيابى قبل صدور هذا القانون « وحيث انه لذلك يتعين قبول هذا الطعن ونقض الحكم ورفض دفع المتهم السابق ذكره لصدور هذا الحكم واحالة القضية على محكمة طنطا الاستئنافية لتفصل دائرة أخرى منها في الدعوى العمومية والمدنية

(طعن النيابة واخر مدعى مدنى ضد احمد افندى ابو الفتح ملاحظ بوليس مركز كفر الشيخ رقم ٢٣٩١ سنة ٤٦ قى - بالهيئة السابقة)

١١٩

١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

سرقة . ركن التسليم . حكم براءة . حكم ادانة . عدم بيان الواقعة بيانا كافياً .

القاعدة القانونية

سلم شخص لآخر مستندا ولم يرده اليه

ومحكمة أول درجة حكمت ببراءته من تهمة سرقة السند والفت المحكمة الاستئنافية حكم البراءة وادانته فيها ولكنها مع تسليمها بأن المجنى عليه هو الذي سلم السند للطاعن لم تبين بمحكمها كيف اعتبرت الواقعة سرقة مع أنها لا تتصور قانونا الا باختلاس السارق ملك غيره بغير رضائه ومحكمة النقض رأت ان في اغفال بيان الظروف التي سوغت للمحكمة اعتبار التصرف في السند المسلم للمتهم برضا صاحبه سرقة بالمعنى القانوني قصورا عن بيان الواقعة بيانا كافيا

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان المحكمة الابتدائية حكمت ببراءة الطاعن من تهمة سرقة السند التي اتهمته بها النيابة العمومية والمحكمة الاستئنافية الفت حكم البراءة وادانته فيها ولكنها مع تسليمها بأن المجنى عليه هو الذي سلم السند للطاعن لم تبين بمحكمها كيف مع ذلك اعتبرت الواقعة سرقة مع ان السرقة لا تتصور قانونا الا باختلاس السارق ملك غيره بغير رضائه

« وحيث ان كل ما جاء بالحكم المستأنف ان التهمة ثابتة على المتهم من شهادات شهود الاثبات الدالة على انه اتجر في السند المسروق وعرضه للبيع فعلا بمبلغ خمسة جنيهات وانه لا محل للشك في شهادات أولئك الشهود لان المتهم فضلا عن اعترافه بجميع الوقائع المسندة اليه انما يزعم انه باع السند باذن صاحبه الذي سلمه اليه وهو زعم فاسد لانه معترف بأنه

تصرف بدافع الحاجة للصرف على القضايا في السند بالطريقة الواردة على لسان شهود الاثبات وانه لم يستأذن رب السند في هذا التصرف وليس في هذا البيان ما يدل على الظروف التي سوغت للمحكمة اعتبار التصرف في السند المسلم للطاعن برضا صاحبه سرقة بالمعنى القانوني ولهذا يتعين قبول هذا الطعن لقصور الحكم عن بيان الواقعة البيان الكافي وقضه واحالة القضية على محكمة مصر الاستئنافية لتحكم فيها دائرة أخرى (طعن محمد عبد ربه ضد النيابة نمرة ٢٤٠٤ سنة ١٩٢٩ ق — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وعبد العظيم راشد باشا وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين ومحمود بك منصور وكيل النيابة)

١٢٠

١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

اختلاس . تبديد . نية التملك . رد الاشياء . ضرر

القاعدة القانونية

اذا سلمت محوهرات لشخص لبيعها لحساب أصحابها بفائدة له او ردها اليهم عيناً فادعى بسرقتها ولم تنطل حيلته فاضطر الى اظهارها اعتبر مختلساً لانه اخفى الاشياء المسلمة اليه بنية امتلاكها وليس من الضروري لتطبيق المادة ٢٩٦ ع أن يحصل تبديد الاشياء فعلا

ولا تأثير لرد الاشياء اذ يكتفى احتمال وقوع الضرر

المحكمة

١٢١

١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - جريمة . تعيين تاريخ وقوعها . مسألة موضوعية . تعليلها بأسباب قانونية . رقابة محكمة النقض
- ٢ - خيانة امانة . تبديد . تحديد يوم البيع . بدء سريان مدة السقوط .
- ٣ - جريمة خيانة الامانة جريمة وقتية .
- ٤ - سلطة محكمة النقض في تعيين تاريخ ارتكاب الجريمة .

القاعدة القانونية

١ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الامانة من الامور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض غير ان هذا مشروط فيه أن يبنى القاضي عقيدته في هذا التعيين على الواقع الذي ثبت بالبينة او القرائن فاذا بناء على اعتبارات قانونية او نظرية ليس بينها وبين الواقع فعلاً اي اتصال فقد خرج من دائرة الامور الموضوعية الى ميدان المباحث القانونية وعرض عمله لمراقبة محكمة النقض .

٢ - جريمة التبديد لا يعتبر التاريخ الذي يحدده المحضر للبيع مبدأ لسريان المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية لانه لا اتصال بينه وبين حدوث الجريمة بالفعل ولانه لا يعتبر في حد ذاته دليلاً على عجز الحارس عن رد الامانة

٣ - جريمة خيانة الامانة من الجرائم الوقفية التي تم وتنقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع

« حيث ان الطاعن يبنى طعنه على وجهين اولهما عدم اتمام جريمة الاختلاس لسبب رد الطاعن الاشياء المسلمة اليه ثانيهما عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني

فأما عن الوجه الاول فانه ثابت من الحكم المطعون فيه ان المجوهرات سلمت الى الطاعن ليبيعها لحساب أصحابها بفائدة له اوردها اليهم عينا فادعى بسرقتها ولم تنال حيلته فاضطر الى اظهارها ويستفاد من ذلك ان الطاعن اخفى الاشياء المسلمة اليه بنية امتلاكها اضراراً بأصحابها وهذا هو الاختلاس بعينه وهو كل ما يتطلبه نص المادة ٢٩٦ عقوبات ولا حاجة الى حصول تبديد هذه الاشياء فعلاً فقد سوت المادة بين الاختلاس والتبديد بايرادها كلا الامرين ضمن ما أوردت من افعال التصرف المؤدية الى خيانة الامانة كما ان عدم وقوع ضرر للمالكين بسبب الرد لا تأثير له اذ يكفي ان يكون الاختلاس قد وقع بالفعل واحتمل وقوع الضرر لهذا السبب « وحيث انه لما تقدم يكون الوجه الاول غير مقبول وعن الوجه الثاني فانه لم يتقدم ما يثبت عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني ولذا يتعين رفض هذا الوجه أيضاً

(طعن اسطوريا رونيان ضد النيابة نمرة ٢٤٠٥ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

او تبديده واليوم التالى لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها .

٤ - لا يمكن لمحكمة النقض أن تحدد اليوم الذى وقعت فيه حادثة التبديد لان هذا يجب أن يقوم به مبدئياً قاضى الموضوع

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الواقعة بحسب ما أثبتته الحكم تتحصل فى » ان الحجز حصل فى ١٥ يناير سنة ٩٢٣ وتحدد فيه يوما ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ٩٢٣ للبيع وان الحاجز لم يتخذ اجراء ما للبيع فى التاريخ المحدد بل حدد له ثانية يوم ٩ ديسمبر سنة ٩٢٨ وفيه لم يجد المحضر الاشياء المحجوز عليها » أثبتت المحكمة ذلك ثم اعتبرت تاريخ البيع المحدد أولا وهو ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ مبدأ لسريان مدة سقوط الدعوى العمومية وقضت بأنها سقطت اضى ازيد من ثلاث سنوات على التبديد وتقول النيابة من جهة ان هذا خطأ فى تطبيق القانون ومن جهة أخرى ان التاريخ الواجب اعتباره مبدأ لسريان مدة سقوط الدعوى هو يوم ٩ ديسمبر سنة ٩٢٨ الذى حدد أخيراً للتنفيذ وظهر فيه ان الاشياء لا وجود لها وانها تبددت وذلك لان من القواعد ان جريمة خيانة الامانة تعتبر تامة فى حالة تعذر تعيين تاريخ الاختلاس من تاريخ ظهور عسر المتهم او توقفه عن رد الشئ بعد طلبه منه او التنبيه عليه رسمياً برده ويبتدىء ميعاد سقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ ذلك هو مجمل الطعن وطلبات النيابة

اولاً عن الحكم المطعون فيه

« حيث ان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الامانة هو من الامور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض غير ان هذا مشروط بأن يبنى القاضى عقيدته فى هذا التعيين على الواقع الفعلى الذى ثبت لديه بالبينه او يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها لا ان يبنيتها على اعتبارات قانونية او نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلا اى اتصال فان فعل غير مراعى هذا الشرط فقد خرج بذلك من دائرة الأمور الموضوعية الى ميدان المباحث القانونية وعرض عمله لمراقبة محكمة النقض

« وحيث ان الواقع فى هذه الدعوى ان محكمة الموضوع لم تعين تاريخ ارتكاب الجريمة تعييناً مسنداً الى دليل راجع الى الواقع فعلا بل عينته بطريق البحث النظرى والرأى القانونى اذ قالت ما حاصله » ان الاشياء المحجوزة كان محدداً ليومها ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ٩٢٣ ولكن الحاجز لم يتخذ فيهما اجراء واستمر ساكناً الى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قال يوم المحدد للبيع يعتبر انه مبدأ سريان المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية اذ هو يعد مطالبة من الدائن بتقديم تلك الاشياء وقد مضى من فبراير سنة ١٩٢٣ الى يوم ٩ ديسمبر سنة ٩٢٨ الذى تحرر فيه محضر التبديد ازيد من ثلاث سنوات فالدعوى سقطت » ولا شك ان اعتبار المحكمة يوم ٢٤ أو ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٣ المحدد للبيع

مبدأ لسريان المدة هو اعتبار نظري لا اتصال بينه وبين حدوث الجريمة بالفعل ولا بينه وبين التاريخ الحقيقي لحدوثها سواء أكان هذا الحدث قبل ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ٩٢٣ أو بعدها وكذلك قولها ان تحديد يوم البيع « يعد مطالبة من الدائن بتقديم تلك الاشياء » مع ما فيه من القصور عن البيان - اذ تكلمه الفكرة ونتاجها في الغرض المسوق له الكلام كان يقتضى ان تضيف المحكمة الى عبارتها « وعجزاً من الحارس عن تقديمها » قولها هذا هو أيضاً استدلال بطريق الرأى والتحكم على توفر ركن العجز عن رد الامانة في ذلك التاريخ اذ هو استنتاج متزع لا من أمر واقعى يدل على هذا العجز التقيد للتبديد بل من تقدير قانوني لا اتصال بينه وبين ما يكون قائماً في الواقع الخارجى من عجز الحارس عن رد الامانة او قدرته على ردها

« وحيث أن لمحكمة النقض والحال ما ذكر حق التدخل لبيان ما في عمل محكمة الموضوع من صواب أو خطأ

« وحيث أن جريمة خيانة الامانة هي من الجرائم الوقتية التي تتم وتنقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده فالיום التالى لحدوثها هو مبدأ لسريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى وله كما اسلفنا مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى

عليه للجانى بحيث إذا اهداه البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزلة عن كل رقابة « وحيث أن اعتبار محكمة الموضوع أن مجرد تحديد يوم لبيع الاشياء المحجوزة يعد مطالبة بها في ذلك اليوم وعجزاً عن الرد فيه أى تاريخاً للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوطها هو اعتبار غير صحيح سواء من الوجهة النظرية البحتة أو من الوجهة القانونية . فأما من الجهة النظرية فإنه استنتاج مما لا يحتمل هذا الاستنتاج اذ كل ما يدل عليه تحديد يوم للبيع هو تحديد يوم للبيع لا أكثر ولا أقل وكل ما يترتب على حلول اليوم المحدد للبيع هو أن هذا اليوم قد حل في الزمن لا أكثر ولا أقل وليس بمفهوم عقلاً أن مجرد حلول هذا اليوم في الدورة الزمنية يستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الاشياء المحجوز عليها للمحضر وعجز فعلي منه عن تقديمها له فإن هذا المعنى الذى به تقوم الجريمة هو معنى زائد عن مجرد الحلول الزمنى ومنقطع عنه تمام الانقطاع ولا بد لتحقيقه في الواقع وامكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه . وأما من الوجهة القانونية فالقانون ينكره وليس فيه أى نص يقضى باعتبار مجرد تحديد يوم للبيع وحلول هذا اليوم بدون بيع قرينة على ثبوت ذلك المعنى معنى المطالبة الفعلية والعجز الفعلى عن الرد . وعلى ذلك يكون قضاء المحكمة بسقوط الدعوى العمومية بناء على تلك الاسباب البعيدة عن انتاج هذا السقوط هو قضاء في غير محله ويتعين نقضه

ثانياً عن طلب النيابة

« حيث أن النيابة العامة تقول أن يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ هو الذي يجب اعتباره تاريخاً للاختلاس وتكون الدعوى العمومية لم تسقط وهي تبنى قولها هذا على قاعدة ذكرتها وأشار إليها آتفاً. ثم تطلب تطبيق القانون أى تطالب مع تقض الحكم القضاء بأن الدعوى العمومية لم تسقط .

« وحيث أن طلب النيابة لا يمكن اجابتها اليه بالحالة التي عليها الدعوى لأن القاعدة التي اعتمدت عليها على فرض صحتها وعمومها فان نصها بحسب ما ذكرته هي يقتضى - لامكان تطبيقها - أن يبحث قاضى الموضوع مبدئياً عن التاريخ الذى وقع فيه التبديد وان يكون لبخه أثر ظاهر في اجراءات التحقيق وأن يقرر في حكمه أنه أجرى هذا البحث وعجز عن الاهتداء الى الحقيقة وليس شئ من ذلك وارد في بيان الواقعة بحسب ما أثبتته الحكم

« وحيث أن الاصل ان حارس الحجز ككل امين - مكلف بحفظ الشئ الى وقت طلبه والادعاء بسقوط الدعوى العمومية في حالة الاختلاس او التبديد هو دفع في مصلحته يأتى عادة من جانبه هو وهذا الادعاء يقتضى حتماً وبطبيعة الحال أن يبين هو متى حصل الاختلاس أو التبديد وللنيابة العامة المناقشة فيما يقرره من ذلك مما يريد به اسقاط الدعوى والفرار من العقوبة . فاذا حقق القاضى وجه الدفع هذا بناء

على طلب المتهم أو من تلقاه نفسه وظهر له من أدلة الواقع أن الحادثة حصلت من قبل الثلاث السنوات السابقة على تاريخ أول اجراء متعلق بالتحقيق لزمه القضاء بالسقوط والا فلا . أما اذا قامت لديه دلائل على أن التبديد حصل قبل اول اجراء من اجراءات التحقيق بأزيد من ثلاث سنوات ودلائل أخرى على أنه حصل في غضون هذه الثلاث السنوات واستوت عنده الدلائل في الناحيتين ولم يستطع الترجيح فهذه حالة شك حكمها ضرورة رعاية مصلحة المتهم والتقرير بسقوط الدعوى . اما تاريخ محضر التنفيذ المثبت للتبديد في مسائل الحجز وكذلك تاريخ كل مطالبة رسمية أو غير رسمية ظهر على أثرها عجز الأمين عن الرد فلا معول عليه في مسألة سقوط الدعوى بالمدة لتعلق هذه المسألة بنفس تاريخ حدوث الجريمة في الواقع . وغاية ما في الامر أن التبديد لما كان في العادة معروفاً للأمين خافياً على صاحب الشأن في الوديعة فتاريخ المحضر أو تاريخ المطالبة . وهو تاريخ ظهوره والعلم به . يعتبر مبدئياً وبصفة مؤقتة تاريخاً له الى أن يدعى الجانى اسبقية الحادثة عليه ويثبت دعواه أو يتبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الاسبقية اخذاً مما يقوم عنده من دلائل الدعوى وظروفها -

« وحيث أنه يبين من كل ما تقدم أن محكمة النقض مع ارتائها بطلان الحكم لابتنائها على أسباب غير صالحة في النظر ولا في القانون لا تستطيع الأخذ بنظرية النيابة العامة قضية مسلمة والقضاء بأن مدة سقوط الدعوى العمومية

للمحضر ثمن الذرة والحرام المحجوز عليهما ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم وقضت بالإدانة بناء على أنه ثبت لها من شهادة المحضر أن المتهم لم يقدم إليه الأشياء المحجوز عليها ولم تذكر شيئاً عن نية التبيد التي قالت محكمة أول درجة بعدم توافرها وكل ما قالته في هذا الصدد هو أن المتهم ساوم المحضر على ثمن الحرام والذرة ولم تبين أن كان المتهم قد دفع فعلاً للمحضر قيمة الذرة والحرام فدل بذلك على حسن نيته كما قالت محكمة أول درجة أم أنه لم يدفع واقتصر على مجرد المساومة وبقيت الأشياء لم تقدم للمحضر ولم يحصل الدائن على ثمنها وحق بذلك القول بتوافر نية التبيد

« وحيث أن هذا القصور في البيان وفي عدم الرد على أسباب حكم البراءة رداً مقنعاً بعدم صوابه ما يجعل الحكم معيباً متعيناً نقضه (طعن حبشي إخليل موسى ضد النيابة نمرة ٢٤٤٦ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وكامل بك إبراهيم وكيل المحكمة وعبد المظفر راشد باشا وعلام محمد بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد محمود افتدى وكيل النيابة)

١٢٣

٢١ نوفمبر سنة ٩٢٩

تبيد . ركن النية .

القاعدة القانونية

ان مجرد عدم تقديم الشيء المحجوز يوم البيع لا يدل على نية التبيد متى كان المدين قد أعد المبلغ الواقع من أجله الحجز وسدده من قبل

في المادة المطروحة الآن لا تبدأ الا من يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الذي هو يوم تحرير محضر التنفيذ وظهور التبيد بل المتعين عليها هو نقض الحكم وإعادة الدعوى لمحكمة الموضوع لنظرها من جديد سواء من جهة مسألة سقوط الدعوى بالمدّة أو من جهة موضوع الدعوى عند الاقتضاء اذا روى انها لم تسقط بالمدّة

(طعن النيابة ضد بليغ توفيق حسان نمرة ٢٤١٣ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١٢٢

٢١ نوفمبر سنة ٩٢٩

حكم براءة . الغاؤه . عدم الرد على أسبابه . بطلان

القاعدة القانونية

اذا حكمت محكمة أول درجة بالبراءة في تهمة تبيد استناداً الى ان نية التبيد لم تكن متوفرة لدى المتهم لاسباب اوضحتها بالحكم وجاءت المحكمة الاستئنافية وألغت هذا الحكم وقضت بالإدانة دون ان تبين في حكمها ما يدل على توافر نية التبيد كان ذلك قصوراً في البيان يجعل الحكم معيباً ومتعيناً نقضه

المحكمة

« حيث أن أسباب الطعن تلتخص في أن الحكم لم يبين الوقائع المكوّنة للجريمة ولم يذكر مواد قانون العقوبات التي طبقها على الواقعة » وحيث أنه بالرجوع للأوراق تبين أن محكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم استناداً الى أن نية التبيد لم تكن متوفرة لديه اذ هو دفع

للدائن أو أودعه من قبل على ذمته بخزينة المحكمة

المحكمة

« حيث أن الطعن يتحصل اجمالاً في أن المحكمة الأولى برأت الطاعن لما ثبت لها من عدم وجود نية التبديد عنده ولكن المحكمة الاستئنافية حكمت عليه بدون تقدير صحيح لمستنداته الدالة على أنه أودع بخزينة المحكمة المبلغ الذي توقع الحجز من أجله ايداعاً يخليه من المسؤولية ويمنع القول بقيام نية التبديد عنده حتى ولو كان على خلاف الواقع قد تصرف في القطن المحجوز عليه » وحيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد مذكوراً به أن نية التبديد متوافرة عند المتهم لاعترافه في التحقيق بأنه لم يقدم القطن المحجوز عليه يوم البيع لأنه تصرف فيه

« وحيث أن مجرد عدم تقديم الشيء المحجوز يوم البيع لا يدل على نية التبديد متى كان المدين قد أعد المبلغ الواقع من أجله الحجز وسدده من قبل للدائن أو أودعه من قبل على ذمته بخزينة المحكمة

« وحيث أن الطاعن قد أودع المبلغ بخزينة المحكمة قبل اليوم المحدد للبيع كما يفهم من نفس الحكم فأصبح قول المحكمة بتوفر نية التبديد عنده لمجرد عدم تقديمه القطن يوم البيع أمراً لا يمكن اعتماده

« وحيث أن الحكم في تناوله الكلام على هذا الايداع قال أولاً أن المبلغ المودع تنقصه المصاريف وثانياً أنه لو كان أودع جميعه فان الايداع حصل على شرط الفصل في قضية

التعويض المرفوعة من المتهم (على خصمه الحاجز) والايداع بهذه الكيفية لا تأثير له على الحجز ولا على اجراءات البيع الواجبة النفاذ

« وحيث أن الطاعن يقول أن المحكمة فاتها بحث مستنداته ودفاعه بحثاً صحيحاً . ذلك بأن الحجز على القطن حصل تنفيذاً لحكم صادر من محكمة خط الجرايدة في القضية نمرة ٣٤٣ سنة ١٩٢٧ وكان الحاجز نفذه أولاً بالحجز على مواشى للطاعن ولكون اجراءات هذا الحجز الاول كانت باطلة فهو رفع دعوى لدى محكمة شربين الجزئية تقيدت بمجدولها بنمرة ٢٣٦٥ سنة ١٩٢٧ طلب بها بطلان هذه الاجراءات فصدر فيها حكم في ٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ يبطلان الاجراءات وبالزام سامى عبد القادر الحاجز بالمصاريف و ٥٠ قرش اتعاباً للمحاماة . وعقب ذلك أودع الطاعن المبلغ المحجوز من أجله بخزينة المحكمة ناقصاً قيمة المصاريف واتعاب المحاماة المحكوم له بها في دعوى بطلان الاجراءات يقول الطاعن ذلك ويقول أنه قدم حكم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ المذكور للمحكمة للاستدلال على أنه محكوم له بما يوازي المبلغ الذي خصمه عند الايداع وكان له أن يخصمه فلم تلتفت المحكمة لقوله ولم تقدر مستنده الرسمي تقديراً صحيحاً

« وحيث أنه بالاطلاع على حكم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ المذكور وجد الواقع فيه كما يقول الطاعن

« وحيث أن الطاعن وقد أودع المبلغ

١٢٤

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩

خلط الشراب . اركان الجريمة . نوع المواد
التي خلط بها . وجوب بيانها بالحكم .

القاعدة القانونية:

لتطبيق المادة ٢٢٩ عقوبات يجب أن يبين
الحكم المواد التي خلط بها المشروب حتى يمكن
النظر فيما اذا كانت حقيقة ضارة بالصحة أم لا .
فاذا خلا الحكم من بيان نوع المواد المضرّة
بالصحة التي كان يضيفها المتهم الى الاشربة
المتهم بغشها كان الحكم باطلا .

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الاول أن التهمة
لم تبين في الحكم البيان الكافي اذ لم يذكر به
نوع المواد المضرّة بالصحة التي كان يضيفها الطاعن
الى الاشربة »

« وحيث أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه
ظهر حقيقة انه لم يذكر به ولا بأى حكم آخر من
الاحكام الصادرة قبله في القضية نوع المواد المضرّة
بالصحة التي كان يضيفها المتهم الى الاشربة
المتهم هو بغشها »

« وحيث أن كون المواد التي يخلط بها
الشراب ضارة بالصحة هو ركن أساسى من
أركان الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٩
عقوبات فلا بد لتطبيق هذه المادة من بيان المواد
التي خلط بها المشروب حتى يمكن النظر فيما اذا

المحجوز من أجله بمخزينة المحكمة ولم ينقص منه
الا ما اعتبره حقاً ثابتاً له بمقتضى حكم نهائى صادر
لمصلحته على الحاجز فالقول بأن تصرفه فى
الشيء المحجوز يعتبر تبديداً مفاقماً عليه هو قول
غير مقبول قانوناً كما أنه لا يقبل القول بذلك
لمجرد أنه أودع المبلغ تحت شرط عدم صرفه
إلا عند انتهاء قضية التعويض فان الرجل كان
يعتقد أنه له حق اشتراط هذا الشرط بدليل
الحكم فيما بعد لمصلحته فى قضية التعويض
المذكورة (كما يعلم من الصورة الرسمية للحكم
الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ من محكمة شربين
الجزئية فى قضية التعويض هذه المقيمة بمجدول
تلك المحكمة بتمرة ٢٥٥ سنة ١٩٢٨ التى قدمها
الطاعن لمحكمة النقض)

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن قول المحكمة
بوجود نية التبديد لمجرد عدم تقديم الاشياء يوم
التنفيذ لا يقبل قانوناً فى صورة هذه الدعوى كما
لا يقبل قانوناً استخلاص نية التبديد فى هذه
الدعوى أيضاً لا من قص المبلغ المودع ولا من
مجرد اشتراط عدم صرف المودع حتى تنتهى
قضية التعويض »

« وحيث أن نية التبديد متى انعدمت فلا
عقاب ويكون المتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن »

(طعن الراجحى محمد ضد النيابة بتمرة ٢١٤٥ سنة
١٦ ق — بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه حضرة
محمد جلال صادق بك)

كانت حقيقة ضارة بالصحة أم لا وعدم النص على ذلك يمنع محكمة النقض من أداء مأموريتها من جهة صحة تطبيق القانون

« وحيث أنه لذلك يتعين نقض الحكم بلا حاجة لبحث باقى ما فى تقرير الاسباب المقدمة من الطاعن

(طعن عبد اللطيف ائدى عزمى ضد النيابة رقم ٢٤٣٩ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

١٢٥

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩

سب وتذف . تنازل المدعى المدني عن دعواه . قيام الدعوى العمومية

القاعدة القانونية

لا يشترط القانون المصرى فى رفع الدعوى العمومية بسب أو قذف اذن المجنى عليه فيها كما اشترط هذا الاذن فى محاكمة الزانية (مادة ٢٣٥) فتنازل المجنى عليه فى قذف أو سب عن شكواه أو عن دعواه المدنية لا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية أو السير فيها .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الطاعن ذكر فى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية أن المجنى عليه قد تنازل عن شكواه بعد تمام تحقيقها بالبوليس وأن تنازله هذا يمنع من اقامة الدعوى العمومية وإن المحكمة المذكورة بقضائها بتأييد الحكم المستأنف دون أن تفصل فى هذا الدفع قد

أبطلت حكمها من هذه الناحية وخالفت حكم القانون بادائه فى جريمة سقط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بها من جهة أخرى

« وحيث أن الطاعن يستند فى طعنه هذا الى حكم اصدارته هذه المحكمة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قررت فيه أن تنازل المدعى بالحق المدني يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية أخذاً بالمبدأ المقرر فى المادة ٦٠ من قانون الصحافة الفرنسى

« وحيث أن المادة ٥٥ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى - التى جوزت للمدعى بالحق المدني ترك دعواه المدنية فى أى حالة كانت عليها الدعوى وأن لم تنص صراحة على أن هذا التنازل غير مانع من اقامة الدعوى العمومية فإن خلوها من مثل هذا النص لا يجعل المسألة موضع اجتهاد يتصادم مع المبادئ العامة التى تقرر استقلال الدعوى العمومية عن الدعوى المدنية وعدم زوال احدهما بزوال الأخرى وما دام القانون المصرى لا يشترط فى رفع الدعوى العمومية بسب أو قذف اذن المجنى عليه فيهما كما اشترط هذا الاذن لمحاكمة الزانية بالمادة ٢٣٥ عقوبات كان غير مفهوم ان يكون تنازل المجنى عليه فى قذف أو سب عن شكواه مانعاً يمنع النيابة العمومية من رفع دعواها بهما

« وحيث أنه لا وجه للأخذ فى مصر بفقته المادة ٦٠ من قانون الصحافة الفرنسى لأن حكمها استثنائى لا يعمل به الا فى الأحوال المنصوص عليها فيها

« وحيث أنه لذلك يكون تنازل المجنى عليه

بإضافة شيء آخر إليه أو بإتضاع شيء من عناصره
فإذا عرض بائع مسلي سمنا صناعيا للبيع على
اعتبار أنه طبيعي فلا عقاب عليه وذلك لأن
المسلي الصناعي لا علاقة بينه وبين الطبيعي بل
هو من جنس وطبيعة غير جنس المسلي
الطبيعي وطبيعته وعلى هذا فهي لم ترتكب غشا
falsification مما تناوله الفقرة الثالثة من المادة
بل الغش الذي ارتكبته tromperie هو من نوع
الغش الذي تعاقب عليه العبارة الأولى من المادة
لو تحققت فيه شروط انطباقها وهي تشترط وقوع
البيع بالفعل يباع أو هم فيه المشتري بأن المسلي الذي
اشتراه فعلا هو طبيعي لا صناعي

ثانيا - أن الغش الذي وقع من التهمة
وإن كان مما يؤسف له إلا أنه لا يدخل في المادة
٣٠٢ ولا أي نص من نصوص قانون العقوبات
والأمر في العقاب عليه يحتاج إلى تشريع جديد
لمساس الحاجة إليه

ثالثا - ليس لمحكمة الاستئناف أن تغير
في وصف التهمة فتجعلها غشا في بيع فعلي بهد
إن كانت التهمة المحكوم فيها ابتدائيا هي مجرد
عرض الصنف لا يباع لأنها بهذا أخرجت الواقعة
من أن تكون غير معاقب عليها قانونا إلى أن تكون
معاقبا عليها بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٠٢
وهو تغيير لا تملكه المحكمة الاستئنافية وإتيانها
إياه فيه تجاوز لحدود سلطتها

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول أن المادة
٣٠٢ عقوبات المحكوم بموجبها إنما تعاقب على

عن شكواه أو تنازله عن دعواه المدنية غير مانع
من رفع الدعوى العمومية أو السير فيها وعلى
هذا يتعين رفض الطعن

(طعن امين الحريري ضد النيابة مرة ٢٤٣٧ سنة
٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

١٢٦

٢٨ نوفمبر سنة ٩٢٩

- ١ - غش ما كولات . عرض مسلي صناعي
لبيع . صنف مغشوش . لا عقاب .
تفسير المادة (٣٠٢)
- ٢ - غش . لا يعاقب عليه قانون العقوبات .
وجوب وضع تشريع جديد .
- ٣ - تغيير محكمة الاستئناف لوصف التهمة .
تجاوزها لسلطتها . بطلان .

القاعدة القانونية

اتهم شخص بأنه عرض للبيع بالسوق
العمومي مسليا صناعيا على اعتبار أنه مسلي طبيعي
دون أن يبين ذلك للمشتري

إلا أن محكمة الاستئناف أثبتت في حكمها
أنه قد حصل بيع فعلا لشخص أو هم بأن المسلي
الصناعي الذي يباع له هو مسلي طبيعي وبنا على
ما أثبتته أوقعت العقاب بمقتضى المادة ٣٠٢

ومحكمة النقض قررت المبادئ التالية

أولا - أن الغش المنصوص عليه في الفقرة
الثالثة من المادة (٣٠٢) التي تنص على معاقبة
من عرض للبيع شيئا من الأشربة والجواهر
والغلة ... مع علمه أنها مغشوشة مقصود به الغش
الذي يكون واقعا في الصنف المعد للبيع أو المبيع
وهو لا يتحقق إلا بالتغيير في تركيب الصنف

<p>العبارة الاولى كلمة (tromper) وفي العبارتين الثانية والثالثة كلمة (falsifier)</p>	<p>عرض المأكولات المغشوشة أو المتعفنة أو الفاسدة للبيع والطاعة انما عرضت للبيع سمنًا صناعيًا لم يثبت انه غير مصرح ببيعه</p>
<p>« وحيث ان هذا الغش المادى فى الصنف (falsification) انما يتحقق بالتغيير فى تركيب الصنف فيكون إما باضافة شيء آخر اليه وأما بانتزاع شيء من أصل عناصره</p>	<p>« وحيث أن الطاعة لم تهتم ببيعها سمنًا صناعيًا ولا ببيعها سمنًا صناعيًا غير مصرح ببيعه بل التهمة التى عوقبت من أجلها هى : « انها عرضت للبيع بالسوق العمومى مسليًا صناعيًا على اعتبار انه مسلي طبيعى دون ان تبين ذلك للمشتري »</p>
<p>« وحيث أن الواقع فى هذه الدعوى هو أن الطاعة لم تعرض للبيع سمنًا طبيعيًا مخلوطًا بمواد أخرى أو منتزعة منه بعض عناصره وأما هى عرضت مسليًا صناعيًا لا علاقة بينه وبين المسلي الطبيعى بل هو من جنس وطبيعة غير جنس المسلي الطبيعى وطبيعته فى اذن لا تكون ارتكبت غشًا falsification مما تناوله العبارة الثالثة من المادة بل الغش الذى ارتكبه هو tromperie مما كان يمكن انطباقه على العبارة الاولى من المادة لو تحققت شروط انطباقها وهى لا تتحقق كما هو صريح نصها الا اذا كان قد وقع البيع فعلاً بيعاً أوهم فيه المشتري بأن المسلي الذى اشتراه فعلاً هو مسلي طبيعى لا مسلي صناعى وهذا شيء لم ترفع به الدعوى</p>	<p>« وحيث ان مما لا شك فيه أن علمها بأن المسلي صناعى واخفاءها هذه الحقيقة عند عرضها الصنف للبيع هو غش ظاهر . ولكن مادامت التهمة هى مجرد عرض للبيع لا بيع فعلى فى مما قد تناوله العبارة الثالثة من المادة ٣٠٢ عقوبات التى تنص على عقاب من « باع أو عرض للبيع شيئاً من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من اصناف المأكولات والأدوية مع علمه انها مغشوشة » واذن يلزم تحديد معنى الغش المفهوم من كلمة « مغشوشة » الواردة بهذه العبارة « وحيث أن العبارات الثلاثة الاولى من تلك المادة استعملت كلمة الغش ولكن واضح من السياق أن الغش فى العبارة الاولى واقع على المشتري لا على الصنف المبيع فهو فيها يمنع خدع هذا المشتري وايهامه بأن صنفاً من جنس وطبيعة خاصة هو من جنس وطبيعة أخرى وهذا أمر معنوى بحث وأما فى العبارتين الثانية والثالثة فهو واقع فى الصنف المعد للبيع أو المبيع وهذا أمر مادى بحث والنص الفرنسى لتلك العبارات أجلى فى افادة هذا المعنى إذ هو استعمل فى</p>
<p>« وحيث أن الغش الذى وقع من الطاعة ورفعت به الدعوى وان كان مما يؤسف له الا أنه لا يدخل فى متناول المادة ٣٠٢ ولا أى نص آخر من نصوص قانون العقوبات والامر فى العقاب عليه يحتاج الى تشريع جديد لمساس الحاجة اليه</p>	<p>« وحيث أن التهمة التى رفعت من أجلها الدعوى وان كانت تنحصر فى عرض الصنف للبيع لا فى بيعه فعلاً إلا أن المحكمة الاستئنافية</p>

هو تقض الحكم وبراءة الطاعة من تهمة عرضها
الاشياء والنيابة العامة وشأنها فيما قد تدعيه على
الطاعة من أنها باعت فعلا يباع معاقباً عليه

(طعن هانم حسانين ضد النيابة رقم ٢٤٢٣ سنة
٤٦ قضائية — دائرة حضرة صاحب السعادة
عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحضورات
اصحاب السعادة والعزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة
وعبد العظيم راشد باشا وحامد فهمي بك وعبد الفتاح
السيد بك المستشارين ومحمود منصور بك وكيل النيابة)

١٢٧

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩

تبيد . وجوب تقديم الاشياء المحجوز عليها .
عدم مسئولية المالك

القاعدة القانونية

ان المكلف بتقديم الشيء المحجوز عليه
لبيع هو الحارس وعلى ذلك فلا يمكن توقيع
العقاب على مالك الأشياء المحجوزة بتهمة عدم
تقديم هذه الاشياء في اليوم المحدد لبيعها قضائياً
المحكمة

« حيث ان الطاعن يرتكن في الوجه
الأول على ان الواقعة التي أثبتتها الحكم وعاقبه
من أجلها بالحبس مع الشغل لمدة شهر هي بفرض
صحتها غير معاقب عليها ويتعين براءته منها

« وحيث انه بمراجعة الحكم المطعون فيه
وجد حقيقة ان التهمة التي ثبتت فيه على الطاعن
هي عدم تقديمه مواشيه المحجوز عليها في اليوم
المحدد لبيعها قضائياً .

« وحيث ان هذه الواقعة كما وردت في

اثبتت في حكمها أنه قد حصل بيع فعلاً لمن يدعي
أحمد أحمد الحضري وأن الطاعة أوهمته بأن
المسلي الصناعي الذي باعت له هو مسلي طبيعي
وبناء على ما أثبتته من هذا فقد أوقعت العقاب عليها
بمقتضى المادة ٣٠٢ وظاهر من ذلك أن المحكمة
الاستئنافية قد غيرت وصف التهمة فجعلتها غشاً
في بيع فعلي بعد أن كانت التهمة المحكوم فيها
ابتدائياً والمرفوعة لها للنظر فيها هي مجرد عرض
الصف لا يبعه فعلاً

« وحيث أن تغيير المحكمة الاستئنافية
لوصف التهمة على الوجه المذكور الذي أخرج
الواقعة من أن تكون غير معاقب عليها قانوناً إلى
أن تكون معاقباً عليها بنص الفقرة الأولى من
المادة ٣٠٢ عقوبات هي تغيير لا تملكه المحكمة
الاستئنافية وإثباتها إياه فيه تجاوز لحد سلطتها
مبطل لحكمها اذ التهمة على الوصف الجديد هي
تهمة أخرى ينبغي أن ترفع بها دعوى خاصة
نأخذ سيرها القانوني وتدافع فيها التهمة عن
نفسها أمام الدرجتين

« وحيث أن هذا العيب وان لم تذكره
الطاعة صراحة في طعنها إلا أنه مستفاد من
تمسكها في هذا الطعن بأن تهمتها انما هي عرضها
للصف وأن هذا العرض لا عقاب عليه

« وحيث أنه باستبعاد تغيير الوصف الذي
أجرته المحكمة الاستئنافية وما ترتب عليه من
الحكم يكون الباقي في التهمة هو مجرد العرض
الذي أشرنا الى أنه غير معاقب عليه قانوناً

« وحيث أن المتعين الآن على هذه المحكمة

الحكم لا تدخل تحت طائلة العقاب لان المتهم مالك للعواشي المحبوزة لاحارس عليها والحارس هو المكلف بتقديم الشيء الذي في حراسته للبيع دون المالك وعلى ذلك يتعين قبول الطعن وبراءة الطاعن عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات

(طعن عبد الحميد فرج ضد النيابة رقم ٢٦٣٥ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة

١٢٨

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩

بطلان اجراءات . ورقة مختومة بالجمع الاحمر .
عدم اطلاع محكمة ثاني درجة عليها . عيب جوهري

القاعدة القانونية

اذا قالت محكمة الاستئناف في حكمها انها أصدرته بعد الاطلاع على الأوراق ثم تبين ان الورقة المطعون فيها بالتزوير والتي صدر الحكم بشأنها كانت في مظهر مغلقة بالشمع الاحمر وعليه ختم النيابة سليماً لم يفض وثبت ان هذا المظروف لم يفتح بالمحكمة الاستئنافية كان هذا عيباً جوهرياً مبطلاً للحكم

المحكمة

« حيث ان مما ينتقده الطاعن على محكمة الموضوع ضمن الوجه الثاني من تقرير الأسباب ان المحكمة بينما تقول في حكمها انها أصدرته بعد الاطلاع على الأوراق اذا بها لم تطلع على المخالصة المطعون فيها بالتزوير كما يدل على ذلك

بقاء ختم النيابة العمومية سليماً على المظروف الذي قدمت فيه هذه الورقة للمحكمة

« وحيث ان هذه المحكمة طلبت مفردات الدعوى واطلعت على المظروف الذي به ورقة المخالصة المدعى بتزويرها والتي صدر الحكم بشأنها فوجد انه مغلقة بالشمع الاحمر وعليه ختم النيابة سليماً لم يفض ولاحتمال أن يكون هذا المظروف قد فُض ختمه والقضية بالمحكمة

الاستئنافية ثم أغلق من بعد وتوقع عليه بختم النيابة كلفت المحكمة حضرة وكيل النيابة المترافع بتحقيق ذلك فقرر حضرته أخيراً ان التحقيق اسفر عن ان هذا المظروف لم يفض ختمه أثناء وجود القضية تحت نظر المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه وانه لذلك يوافق على ما يطلبه الطاعن من قرض الحكم

« وحيث ان عدم اطلاع المحكمة الاستئنافية على الورقة التي كانت المحكمة امامها جارية بشأن تزويرها واصدار حكمها مع ذلك بتزوير هذه الورقة ذلك عيب جوهري يبطل الحكم

(طعن عبد الحميد حسين ضد النيابة رقم ٢١٧٢ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٢٩

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩

اعفاء من العقاب . عدم وجود نص

القاعدة القانونية

ان الاعفاء من العقاب مقيد بما ورد في

المادة ٥٦ من قانون العقوبات وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار هذه المادة منطبقة على ابنة أتهمت مع والدتها باحراز مواد مخدرة فطلبت الاعفاء من العقوبة بناء على انها صغيرة السن ومضطرة للاقامة مع والدتها التي تعولها وانها كانت مكرهة على الاشتراك مع والدتها في الاحراز لأنه ليس في شيء من ذلك ما يجعل حياتها في خطر جسيم لو لم تشترك مع والدتها

المحكمة

« حيث ان طعن الأولى والثالث قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً »
« حيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعنة الأولى انها لصغر سنها ولاقامتها مع والدتها التي تعولها كانت مكرهة على ان تشترك مع والدتها في احراز المواد المخدرة التي ضبطت

معها ولا عقاب على من ارتكب جريمة الجأه لارتكابها اكرهه ما
« وحيث ان الاعفاء من العقاب لا يكون بحسب نص المادة ٥٦ من قانون العقوبات الا اذا كان الجاني قد ارتكب الجريمة ملجأ اليها بضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على وشك الوقوع به أو بغيره بشرط أن لا يكون لارادة الجاني دخل في حلول هذا الخطر ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى

« وحيث انه ليس في صغر سن الطاعنة واقامتها مع والدتها وحاجتها اليها ما يجعل حياتها في خطر جسيم لو لم تشترك مع والدتها في احراز المواد المخدرة ولهذا يتعين رفض طعنها... »
(طعن عطيات على واخرين ضد النيابة نمرة ٢٦٣٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

قضاء المجلس الشورى

ما في الأمر انه أبكم وأصم فلا يصح ان يكون ذلك سبباً للحجر عليه لان هذه الآفة لا تمنع صاحبها السليم العقل من التصرف في ملكه بما يشاء ما دام مثل هذا مقبولا جاريا به العرف ولا ياباه العقل ولا الشرع

المجلس

« حيث ان التمرار المستأنف في محله للسبب

١٣٠

١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩

حجر . بكم . صمم . عدم جواز

القاعدة القانونية

اذا كان انسان في غاية السلامة من عقله وكل

المجلس

« حيث ان جرس بنحيت والد المحجور عليه انما استأنف القرار الصادر بتعيين المستأنف عليها الثانية قيمة على ابنه هذا المحجور عليه ووجه استئنافه انه بصفته ولياً شرعياً على ابنه هذا لا يسوغ سلب هذه الولاية منه وجعل ابنه تحت قيادة أى شخص آخر من زوجة أو غيرها » وحيث ان الدكتور حبيب جرس المحجور عليه لم يبلغ رشده غير عاقل حتى كانت ولاية أبيه الشرعية تستمر عليه كما كانت في وقت قصره وانما هو بلغ رشداً عاقلاً فخرج فعلاً من ولاية أبيه وبعد ان سار في حياته شوطاً طويلاً وتزوج بالسيدة سيسليا كما تقول هي ورزق منها بأولاد قد طرأت عليه حالة اختلال القوى العقلية فولاية أبيه عليه لا تعود له بعد انقطاعها وهذا هو رأى الممول عليه وقد سبق صدور منشور من وزارة الحقانية بهذا المعنى في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣

« وحيث انه لذلك يكون هذا الاستئناف غير مقبول لعدم وجود صفة للمستأنف في رفعه

(استئناف جرس بنحيت ضد الدكتور حبيب جرس واخرى رقم ٩٣ سنة ١٩٢٨ — ١٩٢٩ — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد فهمي حسين بك المستشارين بالمحكمة المذكورة ويوسف بك بشنلى ومحمد حمدى الفلكى بك اعضاء واحد سيد احمد بك وكيل نيابة الاستئناف)

الذى بنى عليه والذي حققه هذا المجلس اذ اختبر المستأنف عليه بطريق الاشارة فوجده في غاية السلامة من عقله وكل ما في الأمر انه أبكم وأصم وهذه الآفة لا يصح ان تكون سبباً للحجر عليه ولا تمنع صاحبها السليم العقل من التصرف في ملكه بما يشاء لبعض أولاده واختصاصهم بذلك دون البعض ما دام مثل هذا مقبولا جارياً به العرف ولا ياباه العقل ولا الشرع ولذا يتعين تأييد القرار المستأنف والزام المستأنفات بالمصاريف

(استئناف قرارات المجالس الحسبية رقم ١٨ سنة ١٩٢٨ و ١٩٢٩ المرفوع من السيدات جليله ولييه وزاهية كريمات الخواجه بدروس دوس ضد الخواجه بدروس دوس — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس محكمة استئناف مصر الاهلية وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة مصطفى محمد بك ومحمد فهمي حسين بك المستشارين والياس عوض بك ومحمد حمدى الفلكى بك اعضاء)

١٣١

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

ا ب . ولاية . قاصر . بلوغ رشده ، انقطاع ولاية الاب .

القاعدة القانونية

اذا بلغ انسان رشده وخرج من ولاية أبيه وسار في حياته شوطاً طويلاً وتزوج ورزق بأولاد ثم طرأ عليه حالة اختلال القوى العقلية فولاية أبيه عليه لا تعود له بعد انقطاعها وهذا هو رأى الممول عليه

قضايا محكمة الاستئناف الإهليلية

الدوائر المحكمة

المجتمعة للتناقض بين الأحكام أو لارادتها
العدول عن المبدأ الذي جرى عليه القضاء

• وحيث ان المادة ٣٧ مكررة من قانون
المرافعات لا تجيز لدائرة ما من دوائر محكمة
الاستئناف ان تحيل النظر في النقطة القانونية
المقتضى البت فيها على دوائر المحكمة بمجتمعة الا
في احدى حالتين الأولى ان يكون قد سبق
صدور جملة أحكام استئنافية بشأن هذه النقطة
القانونية يخالف بعضها البعض الآخر والثانية ان
تكون هناك أحكام سابقة قررت مبدأ قانونياً
وترى الدائرة العدول عن اتباعه

« وحيث ان صورة الدعوى الحالية
لا تدخل تحت أية الحالتين اذ لا توجد أحكام
متناقضة سبق صدورها استئنافية في النقطة
القانونية المطروحة الآن على الدوائر المحكمة كما
انه لا يوجد الا حكم واحد صدر من محكمة
الاستئناف بتاريخ ٩ مارس سنة ٩٢٥ في القضية
نمرة ٧٣٨ و ٨١٩ سنة ٤١ قضائية أخذت فيه
المحكمة بالمبدأ القانوني الذي قد يكون من رأى
الدائرة التي أحالت الدعوى المطروحة الآن
العدول عنه وهذا الحكم المفرد لا يتحقق به
غرض القانون اذ هو يقتضى ان يكون هناك
مذهب للأحكام تضافرت فيه المحاكم على

١٣٢

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

دوائر محكمة الاستئناف بمجتمعة . الاحالة
اليها . حالتان . مادة ٣٧ مكررة مرافعات

القاعدة القانونية:

لا تجيز المادة ٣٧ مكررة من قانون
المرافعات لدائرة من دوائر محكمة الاستئناف
ان تحيل النظر في النقطة القانونية المقتضى البت
فيها على دوائر المحكمة بمجتمعة الا في إحدى
حالتين الأولى أن يكون قد سبق صدور جملة
أحكام استئنافية بشأن هذه النقطة القانونية
يخالف بعضها البعض الآخر والثانية ان تكون
هناك أحكام سابقة قررت مبدأ قانونياً ترى
الدائرة العدول عن اتباعه

المسكون

« حيث ان الحاضر عن وزارة الحرية
دفع فرعياً بعدم اختصاص هيئة الدوائر المحكمة
بالنظر في هذه المسألة لانه لا توجد أحكام
متناقضة صدرت بشأنها ولا توجد أحكام
متضاربة قررت المبدأ الذي يسار عليه فيها حتى
يجوز لمحكمة الموضوع ان تحيل النظر على الدوائر

عبد المنعم رياض بك ضد القاعقام ممت الله بك طحان
وحضر عنه حضرة الاستاذ ادوار قصيري بك رقم
٢٢٠ سنة ٤٥ قضائية — دائرة حضرة صاحب
السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وحضور
حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وحنن نبيه
المصري بك ومحمد فريد الشافعي بك وعبد العظيم
راشد باشا ومحمد فهمي حسين بك واترني ابو الز بك
ومحمود غالب بك واحمد نظيف بك ومحمود المرجوشي بك
ومحمد توفيق حقي بك وعلام محمد بك ومصطفى حنفي بك
ومحمود فهمي يوسف بك واحمد امين بك وحامد فهمي بك
وعلي حيدر حجازي بك مستشارين)

الاخذ في مسألة ما يبدأ قانوني واحد ويراد
تقضيه والعدول عنه

« وحيث ان هيئة الدوائر المجتمعة يكون
اذن لا اختصاص لها بنظر الدعوى المطروحة
عليها الآن لعدم جواز احوالها عليها ويكون
الدفع الفرعي متعيناً قبوله واعادة الدعوى للدائرة
التي احوالها

(استئناف وزارة الحرية وحضر منها الاستاذ محمد

قضايا محكمة الاستئناف الإكفلية

برأى من أجاز التماس اعادة النظر في الأحكام
الصادرة من محكمة ابتدائية اذا أصبحت نهائية
بفوات مواعيد استئنافها

« وبما أنه اذا كانت العلة في تقرير عدم
جواز استئناف الحكم الصادر في الالتماس أن
الحكم الذي تلتبس اعادة النظر فيه يكون نهائياً
صادراً من محكمة ابتدائية أو استئنافية فتقديم
المستأنفة هذا الالتماس لمحكمة ابتدائية عن حكم
أصدرته ببيتها الابتدائية كذلك يجعل حكمها
فيه قابلاً للاستئناف ويؤكد الأخذ بهذا النظر
أن لا طريق في مصر الآن لنقض مثل هذه
الأحكام الابتدائية المخالفة للقانون غير طريق
الاستئناف (في فرنسا رفع عن مثل هذا الحكم
تقضى قبل شكلاً راجع دالوز الدورية سنة ٤٨

٢٥٠ - ١ -

« وبما أنه لذلك ولرفع هذا الاستئناف صحيحاً
في الميعاد يتعين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً

١٣٣

١٨ ابريل سنة ٩٢٩

التماس . حكم ابتدائي أصبح انتهائياً . الحكم
فيه . عدم جواز استئنافه

القاعدة القانونية

حتى مع الاخذ بالرأى القائل بجواز الالتماس
في الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية
ويصبح انتهائياً لفوات ميعاد الاستئناف فيه .
فان الحكم الذي يصدر في الالتماس هو حكم
نهائي غير قابل للاستئناف

المحكمة

« بما أن المستأنفة قدمت التماسها الذي
صدر فيه الحكم المستأنف لمحكمة مصر منعقدة
ببيتها الابتدائية عن الحكم الذي أصدرته هذه
الهيئة في ٢ مارس سنة ٩٢٦ آخذة في ذلك

عن عدم الاختصاص

« بما أن محكمة أول درجة قد حسبت أن الالتماس المقدم لها هو عن كلا الحكمين الصادرين من هذه المحكمة بتاريخ ٩ يناير سنة ٩٢٧ و ٢٧ فبراير سنة ٩٢٨ أو عن أحدهما ولاحظت أنه يجب تقديمه للمحكمة التي أصدرتهما فحكمت بعدم اختصاصها بنظره

» وبما أن الالتماس رفع في الواقع عن حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية الصادر في ٢ مارس سنة ٩٢٦ الذي استأنفته الوزارة ثم استأنفته الملتمة وصدر في استئنافيها الحكما السابق المذكور والتي على ما توهمته الملتمة من أن هذا الحكم الذي أصبح نهائيا لم يفصل فيما طلبته من الحكم بالزام الوزارة بأن تدفع لها فوائد الثمن وبما أنه لذلك تكون الملتمة لم تخطئ في تقديم التماسها هذا الى المحكمة التي أصدرته وإنما أخطأت في رفع الالتماس ذاته وعلى هذا يتعين الحكم بالغاء الحكم المستأنف وباختصاص محكمة مصر بنظر هذا الالتماس المقدم لها عن حكم أصدرته

عن موضوع الاستئناف

وبما أنه يجوز لهذه المحكمة وقد ألفت الحكم المستأنف الصادر بعدم الاختصاص ان تنتزع موضوع الاستئناف من محكمة أول درجة للفصل فيه وهو صالح له

وبما أن الملتمة على خطأ فيما توهمته من

اعتبار ان حكم محكمة مصر الابتدائية المؤرخ في ٢ مارس سنة ١٩٢٦ قد أصبح نهائياً لفوات ميعاد استئنافه ومن جواز التماس اعادة النظر فيه على رأى من يرى جوازه في الأحكام الابتدائية التي تصبح نهائية لفوات مواعيد استئنافها ذلك لان الوزارة قد رفعت عن هذا الحكم استئنافا فصلت فيه هذه المحكمة بحكمها المؤرخ في ٩ يناير سنة ٩٢٧ والملتمة رفعت عنه استئنافا آخر حكمت فيه هذه المحكمة بحكمها المؤرخ في ٢٧ فبراير سنة ٩٢٨ بقبول الدفع الفرعي المقدم من الوزارة وبعدم قبول هذا الاستئناف وقد جاء في أسباب هذا الحكم ردا على ما ادعته من ان استئنافا قاصر على طلب الفوائد انه كان يجب عليها طرح هذا الادعاء على المحكمة أثناء قيام الاستئناف المرفوع عليها من الوزارة

وبما ان هذا لالتماس يكون اذن مرفوضاً حتى عند من يرون جواز التماس اعادة النظر في الأحكام الابتدائية التي أصبحت نهائية لفوات مواعيد استئنافها

وبما أنه لذلك لا ترى المحكمة محلاً للبحث في صحة هذا الرأي وعدم صحته مكتفية بما سبق ذكره من الأسباب

وبما أنه لا وجه لالزام الملتمة بغرامة ما لان المحكمة لم تفحص أسباب التماسها وهي لا تجب الا عند ذلك

وبما أنه قد قضى اليوم برفض التماس آخر

رفعت الملتمة هذه المحكمة عن حكمها السابق الذكر

(استئناف الست هانم خلف وحضر عنها الاستاذ لبيب افندي سعد ضد وزارة الاشغال رقم ٤٣٩ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات محمد لبيب عطيه بك واحد نظيف بك وحامد فهمي بك المستشارين)

١٣٤

٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

حكم . النزاع في أصله . النزاع في مربوطه .
تقدير الدعوى . إيراد مؤبد

القاعدة القانونية

إذا لم يكن النزاع منصباً على أصل الحكم تقدر الدعوى بقيمة المتأخر منه المطلوب في الدعوى . أما إذا تعدى هذا النزاع الى أصله فتقدر الدعوى باعتبار كل سبعة في مقام مائه . وكذلك يجب أن تقدر دعوى الزيادة في مربوط الحكم لأنها تتضمن تعديل ما كان من نسبة بين مقدار ما ربط منه وقيمة الأرض وقت انشاء الحكم وما تكون عليه هذه النسبة بينهما وقت طلب الزيادة

الحكم

« بما أن الدعوى تتضمن في الواقع زيادة مربوط السنوى للحكم على نسبة ما زادت به قيمة الأرض وحكمها

« وبما أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات التي بينت كيف تقدر المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية والانتفاع والارتفاق توزيعاً لها على

درجات المحاكم لم تنص على المنازعات المتعلقة بحق الحكم

« وبما أنه يقصد بالاستحكار استبقاء الأرض مقررة للبناء والتعلل والغراس أو لاحدهما وثبت به المستحكر حق القرار في الأرض المستحكرة ببناء الأساس فيها أو بغرس شجرة بها وهو حق عيني يباع ويؤجر ويوهب ويورث « وبما أن ما يلتزم المستحكر دفعه سنوياً لمالك الأرض يعادل بعضه في الواقع أجرة ما يبقى لهذا المالك من حق في الرقبة ويعادل باقيه بعض ثمن حق القرار والتعلل الثابت للمحكر بقصد التحكير

« وبما أنه ينتج من ذلك أن عقد التحكير يتضمن اجارة حق الرقبة وانشاء حق القرار والتعلل بإيراد مؤبد يدفعه المحكر سنوياً لمالك الأرض وهذا النظر يقتضى أن تقدر الدعوى بتأخر الحكم بقدر المطلوب منه متى كان لا نزاع في أصله وأن تقدر الدعوى بهذا الأصل عند النزاع فيه تقدير الدعوى بإيراد مؤبد باعتبار كل سبعة مقام مائة وكذلك ينبغى تقدير دعوى الزيادة في مربوط الحكم لأنها تتضمن تعديل ما كان من نسبة بين مقدار ما ربط منه وقيمة الأرض وقت انشاء الحكم وما تكون عليه هذه النسبة بينهما وقت طلب الزيادة

« وبما أنه اذا روى هذا التقدير في هذه الدعوى تكون من اختصاص المحكمة

قد صدر مشمول بالنفاذ المعجل بنسخته الاصلية ونفذ وأعلن محضر التنفيذ للمستأنف في ٢ مارس سنة ٩٢٩ فلم يستأنفه الا في ٦ ابريل سنة ٩٢٩ حيث مضت الخمسة عشر يوماً المحددة قانوناً لاستئناف الاحكام الصادرة في الامور المستعجلة وحجتها أن الشارع وان نص بالمادة ١١٦ من قانون المرافعات على وجوب اعلان الأحكام قبل تنفيذها الا انه أجاز بالمادة ٣٩٦ تنفيذ الاحكام المشمولة بالنفاذ المعجل بنسختها الاصلية وهذا يدل على اعفاء المحكوم له من اعلان حكمه لخصه

وبما انه ليس الغرض من اعلان الحكم التمهيد به لتنفيذه فحسب انما الغرض منه أيضاً دعوة من يعلن له الحكم للنظر فيه وتمكينه فيما فسح له من ميعاد من تخطيطه اجمالاً وتفصيلاً باستئناف مسبب يرفعه اذا شاء

وبما ان المظنات القانونية التي نصها الشارع علامات لتزول بعض أحكام المرافعات لا يفتنى عنها غيرها في دلالتها على المعنى الملحوظ الذي تضمنته

وبما ان اعلان الحكم قد جعل قانوناً لافادة معنى الاحاطة به وهو لا يكون الا بتبليغ نسخة كاملة منه شاملة لوقائعه وأسبابه ومنطوقه ولا يفتنى عنه في افادة هذا المعنى أى اجراء آخر من نحو حضور نطق الحكم أو استنساخ صورة منه أو اخطار المحضر بمجمله أو منطوقه أثناء التنفيذ بالنسخة الاصلية أو الاطلاع عليه بقلم الكتاب وبما ان تنفيذ الأحكام بنسختها الاصلية

الابتدائية وعلى هذا يتعين الغناء الحكم المستأنف (استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ احمد افندي حلمى ضد عبد الرحيم باشا فهمى وآخر ناظرى وقف حسن باشجاويش وحضر عن اولهما الاستاذ محمود القاضى افندى نمرة ١١٥٠ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات محمد لبيب عطية بك ومحمود بك غالب وحامد فهمى بك المستشارين)

١٣٥

٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٩

استئناف . ميعاده . اعلان الحكم . تنفيذه .
الاحكام المشمولة بالنفاذ .

القاعدة القانونية

جعل اعلان الحكم قانوناً لافادة معنى الاحاطة به وهو لا يكون إلا بتبليغ نسخة كاملة منه شاملة لوقائعه وأسبابه ومنطوقه الى المحكوم عليه ولا يفتنى عن ذلك أى اجراء آخر كحضور النطق بالحكم أو اخطار المحضر بمجمله أو منطوقه أثناء التنفيذ بالنسخة الاصلية أو الاطلاع عليه في قلم الكتاب

ولا يستثنى من ذلك الحكم المشمول بالنفاذ بنسخته الاصلية فان اقتضاء الاعفاء من الاعلان انما ورد بخصوص التنفيذ فقط وما ثبت اقتضاء لا يصح التوسعة فيه بتقرير هذا الاعفاء في باب الاستئناف

المحكمة

» بما أن المستأنف عليهما دفعا بعدم قبول الاستئناف شكلاً بناء على أن الحكم المستأنف

كان لم يكن لأنهم كلفوا المستأنفين في أول
يونيه سنة ٢٩ بقيد استئنافهم في ثمانية أيام تمضي
من هذا التاريخ فلم يقيدوه الا في ٧ نوفمبر
سنة ١٩٢٩

« وحيث ان المستأنفين قد أجابوا على
هذا الدفع بأنه كان يتعذر عليهم اجراء هذا
القيد في ميعاده لان صحيفة الاستئناف كانت في
يد قلم المحضرين يباشر اعلانها لجميع المستأنف
عليهم المقيمين في بلاد مختلفة أعلنتها لبعضهم
في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٩ ولآخرين في ٣٠ مايو
سنة ٢٩ ولباقيهم في ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٩
« وحيث ان المادة ٣٦٣ من قانون
المرافعات التي تجيز للمستأنف عليه تكليف
المستأنف بقيد استئنافه في ثمانية أيام من تاريخ
اعلانه والا كان الاستئناف كأن لم يكن تدل
على وجوب حصول هذا التكليف بعد تمام
اعلان صحيفة الاستئناف الى جميع المستأنف
عليهم اذ لا استئناف ولا قيام للاستئناف الا
بعد حصول هذا الاعلان

« وحيث ان الذي يؤكد هذا النظر ان
الشارع قد قصد من هذا الترخيص ان يمكن
المستأنف عليه من قطع سبيل المماطلة والدد في
الخصومة على المستأنف اذا رفع استئنافه وحدد
له جلسة بعيدة لا قبل لخصمه بتعجيلها الا اذا
دفع باقي الرسوم وظاهر ان المستأنف لا يكون
ظالما للمستأنف عليه فيما أعطى لنظر استئنافه من
ميعاد بعيد الا اذا قاض هذا الميعاد على تمام

اذا اقتضى الاعفاء من اعلانها قبله فانما اقتضاه
بخصوص هذا التنفيذ وما ثبت اقتضاء لا يصح
التوسعة فيه بتقرير هذا الاعفاء في باب الاستئناف
بعد ان جعل اعلان بعض الاحكام مبدأ
لميعاد استئنافها

وبما ان الحكم المستأنف لم يعلن للآن
فالمستأنف على حقه في الاستئناف ولذا يتعين
رفض الدفع والحكم بقبول الاستئناف شكلا
(استئناف الحاج مصطفى افندي صالح الشوربجي
بصفته ناظراً وبصفته الخاصة وحضر عنه الاستاذان
عبد الخالق عطية افندي واحمد افندي يوسف ضد
احمد افندي السيد بهجت واخرين وحضر عن الاول
حضرة عبد العزيز فهم افندي المحامي وحضر عن الخصم
الثالث حضرة عبد الكريم بك رءوف المحامي نمرة ٥٩١
وسنة ٤٦ قضائية . بالهيئة السابقة)

١٣٦

١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . انذار بقيد . اعلان الصحيفة
لكل الخصوم . بدء الميعاد

القاعدة القانونية

لايبتدىء حق المستأنف عليه في تكليف
المستأنف بقيد استئنافه والا اعتبر كأن لم يكن .
الا من بعد حصول الاستئناف الفعلي باعلان
صحيفته لجميع الخصوم

المحكم

من حيث ان ورثة عودة محمد سرحان من
المستأنف عليهم طلبوا الحكم باعتبار الاستئناف

اعلان صحيفة الاستئناف لجميع الخصوم ويتقضى هذا أن لا يتبدى حق المستأنف عليه في تكليف المستأنف باجراء القيد الا بعد حصول الاستئناف الفعلى باعلان صحيفته لخصومه

« وحيث ان تكليف بعض المستأنف عليهم المستأنفين باجراء قيد استئنافهم انما حصل قبل تمام اعلانه لجميع المستأنف عليهم وما كان في وسع المستأنفين سحب استئنافهم وقيده ثم تسليمه بقلم المحضرين لا تمام اعلانه لباقي المستأنف عليهم وعلى ذلك يتعين رفض الدفع الفرعى » وحيث ان الاستئناف قد رفع صحيحاً في مياعده عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

(استئناف ورثة المرحوم سيد سيد احمد واخرين وحضر عنهم الاستاذ وهيب بك دوس ضد ورثة عوده محمد سرخان واخرين وحضر عنهم الاستاذ كامل افندى سعد نمرة ٤٠ سنة ١٣٧٧ ق — دائرة حضرة صاحب العزة احمد نظيف بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين)

١٣٧

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . ائذار بقيد . اعلانه بقلم الكتاب مع معرفة المحل الحقيقى . بطلان الائذار

القاعدة القانونية

لا قيمة للائذار الذى يعلنه المستأنف عليه للمستأنف بقيد استئنافه في ظرف ثمانية أيام اذا كان الاعلان حاصلًا بقلم كتاب محكمة الاستئناف اذا ثبت ان صحيفة الاستئناف كان مذكوراً بها محل اقامة المستأنف ومحل المختار بمحكمة أول درجة وكان بين المستأنف والمستأنف عليه صلة

قربة وثيقة وكلاهما من بلد واحدة وكان المستأنف عليه يعلم علم اليقين بمحل اقامة المستأنف لأن الاعلان في هذه الحالة يعتبر حاصلًا بقصد تضييع حق المستأنف في الاستئناف

المحكم

عن الدفع الفرعى

« حيث ان المستأنف ضده الأول دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لعدم قيده في مياعاد الثمانية أيام

« وحيث ان المستأنفة ردت على هذا الدفع بأن المستأنف ضده المذكور قد أعلنها بقلم كتاب محكمة مصر الاستئنافية مع انه يعلم علم اليقين بمحل اقامتها لأنها والدته وخصوصاً فإنها عند رفع الاستئناف أعلنته شخصياً في بلده وبينت في إعلانها بأنها مقيمة ببلدتها ومتخذة محلاً مختاراً في الزقازيق مكتب حضرة المحامى محمد افندى فتحى المسلمى

« وحيث انه يظهر مما تقدم ان المستأنف ضده انما أراد باعلان المستأنفة بقلم الكتاب ضياع حقها في الاستئناف وعليه يكون هذا الدفع في غير محله وان الائذار الذى قدمه لا قيمة له ويكون الاستئناف مقبولا شكلاً

عن الموضوع

« حيث ان المحكمة ترى ان الحكم المستأنف في محله للأسباب التى بنى عليها والتي تأخذها هذه المحكمة أسباباً لها خصوصاً اذا لوحظ ان هذا النزاع قائم بين والدته وولدها وان العرف قد

جری فی مثل هذه الظروف و بین هذه الطبقات من الأریاف أن تعيش الأم فی كنف ابنها وانه هو الذى يتولى الصرف عليها .

« و حیث ان المستأنف لم تقدم دلیلا یقنع المحكمة بما یخالف ذلك

(استئناف الست امة بنت منصور و حضر عنها الاستاذ عبد الحمید افندی خلیل ضد الشیخ علی ابراهیم و اخر و حضر عنهما الاستاذ ادوار قصیری بك رقم ٧٧٩ سنة ٤٦ قضائية — بالهیئة السابقة)

١٣٨

١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩

اختصاص . محاکم اهلیة . تمعد نقل
الاختصاص الى المحاکم المختلطة . عدم جواز

القاعدة القانونية

لا ترتفع ولاية المحاکم الاهلیة عن النظر فی الدعوى حتى ولو باع المدعى علیه العقار موضع النزاع لأجنبی قبل رفعها اذا اتضح انه تمعد ذلك بقصد اطالة النزاع و محاولة قتل الاختصاص الى المحاکم المختلطة نكایة منه و مطلا

المحكمة

« بما أن المستأنف الشیخ ابراهیم علی احمد مکی الحنطاوی دفع فرعياً بعدم قبول دعوى المستأنف علیه الأول قبله و بعدم اختصاص القضاء الاهلی بنظرها لأن العقار المتنازع علیه یع منه الى أجنبی

« و بما أن المستأنف اختصم فی الدعوى لأنه هو الواضع الید فعلا علی العین موضوع

النزاع فلا یهم ان كان قد باعها لأجنبی أم لا و الظاهر من ظروف الدعوى أن هذا البیع حلقة من حلقات الدد فی الخصومة بقصد اطالة النزاع فیها و محاولة قتل الاختصاص من جهة قضائية الى جهة قضائية اخرى علی غیر جدوى

واذن فالدفعان غیر مقبولین و واجب رفضهما

« و بما أن الحكم المستأنف فی محله موضوعاً لاسبابه فیتعین تأییده »

(استئناف الشیخ ابراهیم علی احمد مکی الحنطاوی و حضر عنه حضرة توفیق مراد افندی المحامی ضد هریدی عبد الله و اخرین و حضر عن الاول حضرة محمد ابو السمود افندی المحامی و حضر عن الثانی بصفته الاستاذ حنا افندی مرقس نمرة ٧٧٢ سنة ٤٦ قضائية بالهیئة السابقة)

١٣٩

١٣ نوفمبر سنة ٩٢٩

ارتفاق . . علی عقار موقوف . تقادم .
مدته . ثلاثة و ثلاثین سنة

القاعدة القانونية

حق الارتفاق جزء من حق الملكية یسرى علیه ما یسرى علیها بالنسبة لمدة التملك بوضع الید . فاذا كان العقار موقوفاً فلا یملك حق الارتفاق علیه إلا بمضى ثلاثة و ثلاثین سنة

المحكمة

« من حیث أن دیوان الاوقاف الخصوصیة الملكية رفع هذه الدعوى قال فیها ان المستأنف ضده الاول فتح بدون وجه حق باباً و مطلین

على حارة خصوصية تابعة للوقف وطلب الحكم بسدها

« ومن حيث أن المستأنف ضده الأول المذكور تمسك في أحقيته لهذه التوافذ بمضى مدة خمسة عشر سنة على تاريخ فتحها وقد أثبت ذلك امام محكمة اول درجة فقضت برفض دعوى المدعى

« ومن حيث أن النزاع بين الطرفين قائم امام هذه المحكمة على ما اذا كان حق الارتفاق على الاعيان الموقوفة يملك بمضى خمسة عشر سنة ميلادية أو ثلاث وثلاثين سنة هجرية

« ومن حيث أن قواعد القانون المدنى من حيث التملك بمضى المدة لا شأن لها بالوقف وكل ما ينطبق عليه انما هو الاموال الملك فيجب الأخذ بالنصوص الشرعية فيما يتعلق بتملك الوقف بمضى المدة وهى ثلاث وثلاثين سنة هجرية وقد قضى بذلك من دوائر محكمة استئناف مصر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٩

« ومن حيث أن حق الارتفاق جزء من حق الملكية ويسرى عليه ما يسرى عليها بالنسبة لمدة التملك بوضع اليد أى ان حق الارتفاق على الاعيان الموقوفة لا يملك الا بمضى ثلاثة وثلاثين سنة

« ومن حيث أنه لذلك يكون تمسك المستأنف ضده الاول بمضى خمسة عشر سنة على فتح الباب والمطلين غير منتج إذ لا يمكن أن يكون مضى هذه المدة أساساً لتملك حق الارتفاق ويكون الحكم المستأنف فى غير محله بالنسبة لذلك

« ومن حيث أن المستأنف ضده جاء فى مذكرته الاخيرة بدفاع جديد لم يعرضه من قبل وهو ان منزله الذى به الفتحات موضوع النزاع قائم على قطعة أرض محاطة بشوارع عامه وانه صدر لمورث البائعين اليه حكم نهائى ضد الاوقاف بأحقية ذلك المورث للقطعة المذكورة بشوارعها الاربعة ولم يقدم الحكم المذكور

« ومن حيث أن هذا الدفاع لا دليل عليه وترى المحكمة أنه غير جدى ولا يقصد منه إلا اطالة أمد النزاع فلا يلتفت اليه

« ومن حيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه والحكم للمستأنفة بطلباتها »

(استئناف سماعة محمد زكى الابراشى باشا بصفته مديراً لديوان الاوقاف الملكية وحضر عنه الاستاذ محمد افندى عبد الفتاح ضد الشيخ عبد الهادى مبروك واخرين غمرة ٧٨٨ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهى الدين بركات بك واحد امين بك المستشارين)

١٤٠

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

تخارج • تركة مدينة • جواز

القاعدة القانونية

يصح التخارج حتى ولو كانت التركة مدينة لأن بيع الوارث نصيبه فى التركة يشمل الديون التى لها وعليها طبقاً للمادة ٣٥٠ مدنى

الحكم

« من حيث أن المستأنف ضدها رفعت

بمقتضى هذا العقد أن جميع التركة تؤول الى أخيها القاصر بما في ذلك طبقاً حصتها الميراثية وذلك في مقابل المبلغ الذي استلمته والا فيكون استلامها هذا المبلغ بدون مقابل وهو ما لم يردده الطرفان

« ومن حيث انه مما يؤيد أن المستأنف ضدها انما أرادت بعقد التراضي الصادر منها تنازلها عن الميراث في مقابل مبلغ معين انها لم تطالب بحقتها في الميراث الا في يونيه سنة ١٩٢٨ أى بعد ثماني سنوات من تاريخ الوفاة وسبع سنين ونصف من تاريخ صدور عقد التراضي المذكور

« ومن حيث انه لذلك ترى المحكمة أن الطرفين قصدا بعقد التراضي المؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢١ التخرج وان المستأنف ضدها تنازلت عن حقها في الميراث مقابل مبلغ المائة جنيه وهذا العقد صحيح قانوناً ملزم للمستأنف ضدها ولا يمكنها أن تنقض ما تم من جهتها

« ومن حيث أن القول بأن التخرج يكون باطلا اذا كانت التركة مدينة في غير محله لأن بيع الوارث نصيبه في التركة يشمل ديون التركة التي لها وعليها طبقاً للمادة ٣٥٠ مدني

« ومن حيث انه مما تقدم تكون دعوى المستأنف ضدها جديرة بالرفض ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف السيدة علي عفيفي عن نفسها وبصفتها وحضر عنها حضرة محمد افندي حسن النوتي المحامي ضد الست سيدة السيد خليل وحضر عنها حضرة بديع قرية افندي المحامي . نمرة ٦٤٣ سنة ٤٦ قضائية بالهيئة (السابقة)

هذه الدعوى تطلب تثبيت ملكيتها الى نصيبها الشرعي فيما تركه والدها المرحوم السيد خليل الشيخ وهو ٢٢ ط و ٤ ف و ٨ ط في تابوت و ٨ في ساقية ومنزل وقدرت ذلك النصيب ب ١٠ س و ١٠ ط و ١ ف و ٧ ط شائعة في ٢٤ ط من باقي العقارات المذكورة كما طلبت الحكم لها بالريع فدفعت المستأنفة الدعوى بأن المورث تنازل عن كل التركة المذكورة الى ولده القاصر السيد السيد خليل وقدمت عقدهة عرفي صادر من المورث ومؤرخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٠ ومسجل في أول مايو سنة ١٩٢٠ كما قدمت عقد تراضي بين الطرفين مؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢١ وثابت التاريخ في ١٣ ابريل سنة ١٩٢١ يفيد أن المستأنف ضدها أجازت عقد الهبة المذكور وانها ليس لها حق الطعن فيه ولا نزاع وذلك في مقابل مبلغ مائة جنيه استلمته من والدها القاصر « ومن حيث انه مما لا شك فيه ان عقد الهبة الذي تمسك به المستأنفة باطل قانوناً لأنه ليس رسمياً

« ومن حيث أن الخلاف بين الطرفين قام بعد ذلك على تكيف عقد التراضي المتقدم الذكرفقول المستأنفة انه عقد تخرج صحيح قانوناً وتقول المستأنف ضدها انه عقد اجازة للهبة الباطلة فهو باطل أيضاً لأن الاجازة لا تلحق العقد الباطل

« ومن حيث انه وان كان عقد التراضي المذكور يفيد ظاهره أن المستأنف ضدها تعتمد عقد الهبة الا انه يدل في الوقت نفسه على انها تنازلت عن نصيبها الشرعي في التركة لأنها تسلم

كذلك . والعلة في تقرير هذه الأحكام هي وحدة الدين وكون بعض المدينين المتضامنين وكلاء وكفلاء عن البعض الآخر وعلى ذلك يتعين رفض هذا الدفع ويكون الاستئناف مقبولا شكلا في حق جميع المستأنف عليهم

(استئناف الحواجه ميساك يعقويان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حبيب افندي رطل ضد الشيخ سليمان رزق وآخرين وحضر عن الاول اميل افندي تونونجي نمرة ١٢٧ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرات احمد نظيف بك وحامد فهمي بك وعبدالفتاح السيد بك المستشارين)

١٤٢

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — وقف . استحقاق فيه . متى يكون نفقة . جواز الحجز عليه
- ٢ — شرط تحريم توقيع الحجز . معناه

القاعدة القانونية

١ — ليس كل استحقاق في وقف نفقة للمستحق اذ النفقة تقتضي أن يكون هناك عناصر تؤكدها وتستفاد هذه العناصر في حالة الاستحقاق في الوقف من غرض الواقف المستنتج من نص حجة الوقف ومن قيمة الاستحقاق فيه ونسبته للحاجيات الضرورية للمستحق مع مراعاة حالته المالية وطرق تكسبه ومركزه الاجتماعي

فاذا اتضح ان مقدار الاستحقاق لا يزيد عن هذه الحاجيات وكان المستحق لا مورد له للعيش غيره كان نفقة لا يصح الحجز عليها — والا قدر القاضي من مقدار الاستحقاق ما يجب أن يكون نفقة ويكون الباقي بعد ذلك مالا لا تلتصق به صفة النفقة ويجوز الحجز عليه

١٤١

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . قبوله . مدينون متضامنون .

القاعدة القانونية

المدينون المتضامنون كفلاء وكلاء بعضهم عن بعض فالاستئناف المرفوع صحيحا ضد أحدهم صحيح بالنسبة للآخرين

المحكمة

بما ان المستأنف عليه الأول دفع بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وقد تنازل عنه بعد ان تبين انه كان مخطئا في احتساب هذا الميعاد فيتعين اثبات قبول هذا التنازل

وبما ان دفع طه مرسي عباده المستأنف عليه الثاني بعدم قبول الاستئناف المعلن له في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ انما يقوم على حصول اعلان الحكم المستأنف للمستأنف من سليمان رزق سالم في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٩ وعلى اعتبار هذا الاعلان كانه حصل منه لما بينه وبين زميله سليمان رزق من رابطة التضامن

وبما انه مادام صاحب الدفع يستند الى على ما قيل من أحكام التضامن من اعتبار اعلان الحكم بمعرفة أحد المدينين المتضامنين لخصمهم اعلانا منهم جميعا وجب ان يقبل استناد خصمه على ما قيل أيضا من أن رفع الاستئناف صحيحا على أحدهم يجعله صحيحا في حقهم أجمعين

٢ - ان ناظر الوقف الذي لم ينفذ شروط الوقف ولم يصرف لبعض المستحقين استحقاقهم وأصبحت ذمته مشغولة بما فرض عليه أداؤه لا يمكنه ان يتمسك بما اشترطه الواقف من عدم جواز توقيع الحجز على الاستحقاق لان المفهوم من هذا الشرط هو تحريم توقيع الحجز بسبب الاستدانة من الغير

المحكم :

« من حيث ان الحكم المستأنف الصادر من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٩ قضى بتأييد القرار الصادر من حضرة رئيس محكمة مصر بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢٩ القاضي بجعل الحجز الذي طلبه المستأنف عليه الأول تحت يد وزارة الأوقاف على استحقاق المستأنف في وقف الخازندارة قاصراً على مبلغ ١٠ جنيهات فقط من هذا الاستحقاق

« ومن حيث ان المستأنف يطعن على الحكم المستأنف بأنه في غير محله بالنسبة للحجز على استحقاقه الشهري في هذا الوقف وقدره ٤٠ جنيهاً واستند في ذلك على ان هذا المرتب الشهري هو نفقة لا يصح الحجز عليها فضلاً عن ان الواقعة اشترطت في حجة الوقف عدم جواز الحجز على استحقاق المستحقين فيه

« ومن حيث انه لا يجوز قانوناً التسليم بأن كل استحقاق في وقف نفقة للمستحق اذ النفقة تقتضى ان يكون هناك عناصر تؤكدها وتستفاد هذه العناصر في حالة الاستحقاق في الوقف أولاً من غرض الواقف المستتج من نص حجة

الوقف وثانياً من قيمة الاستحقاق فيه ونسبته للحاجيات الضرورية للمستحق مع مراعاة حالته المالية وطرق تكسبه ومركزه الاجتماعي « ومن حيث انه لهذا اذا اتضح ان مقدار الاستحقاق لا يزيد عن هذه الحاجيات وكان المستحق ليس له مورد عيشي غيره كان نفقة لا يصح الحجز عليها والا قدر القاضي من مقدار الاستحقاق ما يجب أن يكون نفقة ويكون حينئذ الباقي بعد ذلك مالا لا تلتصق به صفة النفقة وجائز الحجز عليه

« ومن حيث انه بالرجوع الى حجة الوقف ظهر ان المستأنف يستحق استحقاقاً شهرياً قدره ٤٠ جنيهاً خلاف ماله من حق السكنى والمأكل في سراى الواقعة والمستأنف لا ولد ولا زوج له وليس لديه من يعولم ويتكفل بمعيشتهم ومن هذا ترى المحكمة والأسباب المذكورة ان مبلغ الأربعين جنيهاً التي يستحقها المستأنف شهرياً في الوقف فوق الحاجة وان الحكم المستأنف قد أصاب في جعل عشرة جنيهات من هذا المبلغ مما يجوز الحجز عليه حيث ترى المحكمة ان الباقي فيه الكفاية لان يعيش المستأنف عيشة طيبة

« ومن حيث انه عن الدفع الخاص باشتراط الواقعة عدم جواز الحجز على الاستحقاق فانه يجب أن يلاحظ في هذه الدعوى ان المبلغ الذي طلب الحجز من أجله على استحقاق المستأنف لم ينشأ عن استدائنه مبالغ اقترضها من المستأنف عليه الأول أو من معاملة أخرى لكن هذا المبلغ هو استحقاق المستأنف عليه الأول في

تعتبر وصية من غير مقابل وان ليس لمن حصل التصرف اليهم أن يطالبوا التركة بثمن لم يدفعوه

المحكمة

« من حيث أن هذه المحكمة حكمت بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ باحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنفة أن عقد البيع الذي يستند عليه المستأنف عليه الاول حرره البائع له وهو والده وان هذا الاخير سلمه الى الشيخ سليمان هلال ليحفظ تحت يده حتى اذا مات توفى سلمه الى المستأنف عليه الاول المذكور وان البائع ظل واضعاً يده على المبيع حتى وفاته وانه لم يدفع ثمناً للمبيع »

« ومن حيث أنه ثبت من التحقيق الذي تم تنفيذاً لهذا الحكم ان مورث الطرفين المرحوم سيد سيد زعير أراد أن يقسم أطيانه على أولاده وزوجته فحرر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٣ عقود بيع لكل واحد منهم عقداً ولم يسلم اليهم هذه العقود بل أودعها أمانة عند الشيخ سليمان هلال لتبقى عنده أمانة وأوصاه بأن لا يسلمها الى أحد منهم الا بعد وفاته وان غرضه من هذه العقود كان وصية من غير مقابل كما انه ظل واضعاً يده على الاطيان المبيعة بالعقود المذكورة حين وفاته »

« ومن حيث انه بعد وفاة المورث المذكور كان سليمان هلال قد توفي فلما حصر عملة البلدة تركه سيد سيد زعير تقدم اليه ابن سليمان هلال وسلمه العقود المذكورة فأرقعها العمدة بمحضر حصر التركة وأرسلها للمجلس الحسبي »

هذا الوقف لم يدفعه اليه المستأنف مذ كان ناظراً منفرداً على هذا الوقف

« ومن حيث انه ما دام الأمر كما تقدم فلا يعقل ان الناظرة عند اشتراطها عدم الحجز على الاستحقاق كانت تقصد أيضاً سريان هذا الشرط على ناظر وقفها الذي لم ينفذ شروطها وتصبح ذمته مشغولة بما فرضت عليه أداؤه لباقي المستحقين »

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين الحكم بأن عدم جواز الحجز المذكور بحجة الوقف لا يسرى على حالة المستأنف وان الحجز الذي أمر به في محله ومطابق لغرض الواقفة ويتعين حينئذ تأييد الحكم المستأنف »

(استئناف بشير اغا النقادي وحضر معه حضراتاً حليم ابراهيم افندي ومحمد ابو السعود افندي المحاميان ضد الشيخ عبد الله عثمان ووزارة الاوقاف وحضر مع الاول حضرة ابراهيم افندي صبحي المحامي رقم ٨٤٦ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة صاحب العزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وحضرتي محمود ساي بك وعلام محمد بك المستشارين)

١٤٣

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩

بيع . رهن . عدم تسليم عقود البيع . عدم تعدد وضع اليد . ثمن

القاعدة القانونية

تصرف والد في أطيانه لأولاده بعقود بيع حررها ولم يسلمها اليهم بل أودعها لدى أمين . وأوصاه أن لا يسلمها الى أحد منهم إلا بعد وفاته وظل واضعاً اليد عليها حتى مات

ومحكمة الاستئناف قررت ان هذه العقود

المحكمة

« من حيث أن وزارة الاوقاف رفعت هذه الدعوى تطلب الحكم فيها بمنع المستأنف ضدهم من الصرف في مصرف واقع بالاطيان وقف عثمان باشا غالب الكاتبة بجهة برقتقص والمشمول بنظارتها لعدم وجود حق ارتفاق لهم وذلك لتجاريهم سنة ١٩٢٠ على قطع الطريق الذي يقع بين ارضهم وأرض الوقف المذكور وعمل ماسورة للمصرف بأطيان الوقف

« ومن حيث ان المستأنف ضدهم دفعوا دعوى الوزارة بدفعين: الاول ان المصرف الذي يصرفون فيه عام لا خاص والثاني انهم اكتسبوا حق الارتفاق بمضي المدة

« ومن حيث أن الوزارة قدمت افادة من باشمهندس رى مديرية الدقهلية مؤرخة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ تفيد بأنه لا يوجد مصارف عمومية بأطيان ناحية برقتقص خلاف مصرف بدين العمومي وهو خلاف المصرف المتنازع عليه وفضلا عن ذلك فانه ظاهر من خريطة فك الزمام ان المصرف المتنازع عليه واقع في أرض الوقف ويفصلها الى قسمين ولذا ترى المحكمة أن الدفع الاول على غير أساس

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن المصرف المتنازع عليه يصب في المصرف العام المسمى بمصرف بدين وانه عمل في تاريخ انشائه أو بعده بقليل

« ومن حيث أن الوزارة قدمت افادة من قسم المساحة المحلى بالمنصورة مؤرخة ١٥ يناير

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم ان العقد الذي يستند عليه المستأنف عليه الاول في هذه الدعوى هو في الحقيقة وصية مضافة الى ما بعد الموت لوارث فهو تصرف باطل وليس للمستأنف عليه المذكور الحق في المطالبة بما ذكر في هذا العقد من الثمن لانه لم يدفعه

« ومن حيث أن دفاع المستأنفة في الدعوى التي كان رفعها المستأنف عليه الاول بتثبيت ملكيته للقدر الموصى له به من ان هذا العقد لا أثر له لعدم تسجيله ، هذا الدفاع لا يؤخذ منه تسليم المستأنفة بصحة هذا العقد انما هو دفاع اقتضاه موضوع الدعوى الاولى المذكورة

« ومن حيث انه لما تقدم تكون دعوى المستأنف عليه الاول في غير محلها ويتعين الحكم بالغاء الحكم المستأنف »

(استئناف الست استتبه بنت يوسف بصفتها وحضر عنها الاستاذ عزيز افندى عبد النور ضد محمد سيد زعير واخر وحضر عن الاول الاستاذ احمد محمد اغا افندى رقم ٧٥١ سنة ٤٥ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٤٤

٢٠ نوفمبر ١٩٢٩

حق ارتفاق . مصرف في ارض وقف . عدم جواز تملكه الا بمضي ٣٣ سنة

القاعدة القانونية

ان المدة المقررة لاكتساب حق الارتفاق على الوقف ٣٣ سنة هجرية ، فلا يمكن الأداء باكتساب حق الانتفاع بمصرف خاص للوقف اذا لم يمض على الانتفاع هذه المدة

سنة ١٩٢٥ تفيد أن إنشاء مصرف بدين حصل في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٦

« ومن حيث أنه لا يمكن الالتفات بعد ذلك الى قول بعض الشهود ان المصرف المتنازع عليه انشئ من ٣٥ سنة

« ومن حيث أنه لم يمض من تاريخ إنشاء مصرف بدين سنة ١٨٩٦ لحين رفع هذه الدعوى في يناير سنة ١٩٢٢ المدة المقررة لاكتساب حق الارتفاق على الوقف وهي ٣٣ سنة هجرية فلا يمكن للمستأنف عليهم الادعاء باكتساب حق الارتفاق على أرض الوقف وكل ذلك على فرض أنهم متفعلون بالمصرف من التاريخ المذكور

« ومن حيث أنه لذلك تكون دعوى المستأنفة في محلها ويتعين الحكم بطلانها والقضاء بالحكم المستأنف لانه على غير اساس

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ احمد حلمي افندي ضد عبد الفتاح الطنطاوي واخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد العزيز ميسكه بك نمرة ١٣٠٩ سنة ٤٤ قضائية — دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهي الدين بركات بك واحمد امين بك المستشارين)

١٤٥

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

١ — حوالة . شرط رضا المدين . دفع الدين عن الغير . المادة ١٦١ مدني . محل تطبيقها .

٢ — دين متنازع فيه . غير متنازع فيه . حوالة . وجوب الحصول على رضا المدين فيها .

القاعدة القانونية

(١) يشترط لتطبيق المادة ١٦١ مدني

التي تنص « على ان من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ومطالبته بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه » ان يكون غرضه من دفع دين آخر معاونة وخدمة المدين لا الربح والمضاربة . فاذا تبين من ظروف الدعوى ان من دفع انما قصد سداد الدين للمضاربة وجب تطبيق ما تنص به المادة (٣٤٩) من القانون المدني من وجوب رضا المدين كتابة بالتحويل

(٢) رضا المدين كتابة بحوالة الدين واجب في كل الاحوال سواء كان الدين متنازعا فيه أم غير متنازع فيه المحكمة

عن الدفع الفرعي

« من حيث ان المستأنف ضده دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لقلة النصاب » ومن حيث ان القيم على السيد افندي ابراهيم ابي حسين رفع هذه الدعوى قبل المستأنف ضده يطلب فيها الحكم براءة ذمته من مبلغ الرهن الذي كان عليه للمستأنف ضده وقدره ٤٨٥٠ جنيهاً مع الزام المستأنف ضده بمبلغ ٣١٩ جنيهاً و ٦٨٣ ملياً ثم توفي المحجور عليه وحل محله ورثته وهم عبد الجواد ابو حسين بحق الثلاثة ارباع والست نجية بحق الربع ثم تنازل عبد الجواد ابو حسين لمحمود عبد السلام الفقي المستأنف من نصيبه في المبلغ المرفوع به الدعوى بمقتضى تقرير بقلم كتاب محكمة طنطا مؤرخ ٢٦ اغسطس سنة ٩٢٨ ثم حرك المستأنف الدعوى

التي كانت موقوفة مطالباً بمبلغ ٢٣٨ ج و ٦٨٢ م وهو الذي تحول اليه من عبد الجواد أبي حسين « ومن حيث أنه يتبين مما تقدم ان قيمة الدعوى المرفوعة من المورث تزيد عن النصاب الجائز استثناءه وهي ما يجب الرجوع اليها لتقدير قيمة الدعوى الحالية ولا يلتفت الى قيمة نصيب أحد الورثة لأن العبرة بالطلب الأصلي وهو متنازع فيه

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون الدفع الفرعى على غير أساس ويتعين رفضه

عن الموضوع

« ومن حيث ان المستأنف ضده دفع بعدم قبول الدعوى لأنه لم يرض بالتحويل الحاصل من دائته عبد الجواد أبي حسين الى المستأنف التاريخ ٢٦ اغسطس سنة ١٩٢٨ مستنداً على المادة ٣٤٩ مدنى

« ومن حيث ان نص تلك المادة صريح فى ان لا تنتقل ملكيته الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعاً صحيحاً الا اذا رضى المدين بموجب كتابة « ومن حيث أنه لا نزاع فى انه لا توجد كتابة برضاء المدين بالتحويل الحاصل للمستأنف فتكون الحوالة غير صحيحة قانوناً

« ومن حيث ان القول بأن المستأنف حل محل الدائنين بالوفاء طبقاً للمادة ١٦١ مدنى التي تنص على ان من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ومطالبته بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه لا محل له لأنه يشترط لتطبيق المادة المذكورة ان يكون

غرض من دفع دين آخر معاونة وخدمة المدين لا الربح والمضاربة

« ومن حيث ان ظروف هذه الدعوى تبين ان المستأنف انما قصد سداد الدين للمضاربة لأنه أجنبي عن المدين ولان الدين الاصل كان بين أخيه

« ومن حيث ان القول بأن الدين الذى تحول به المستأنف متنازع فيه فله ان يشتريه بدون رضاء المدين فى غير محله أيضاً لأن رضاء المدين واجب فى كل الأحوال اى سواء كان الدين متنازعا فيه ام غير متنازع فيه وذلك طبقاً للمادة ٣٤٩ مدنى

« ومن حيث انه مما تقدم تكون الحوالة غير صحيحة ويتعين رفض الطلب المبني عليها « ومن حيث انه مما يتقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف محمود عبد السلام وحضر عنه الاستاذ احمد الديوانى بك ضد محمود بك السيد ابو حسين وحضر عنه الاستاذ يوسف افندى احمد الجندى نمرة ٧٧٦ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٤٦

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف. بطلان مرافعة . وفاة . عدم ضرورة اعلان الورثة بالسير فى الاجراءات . الحكم بالبطلان

القاعدة القانونية

ان الوفاة وتغيير الصفة والحالة ليس لها أدنى تأثير على المدة المقررة لبطلان المرافعة فهي لا تقطع

سرياتها . ولا توقفها ولا تمدها . فاذا أوقفت الدعوى بسبب الوفاة ومضى على ايقافها أكثر من ثلاث سنوات لم يحصل فيها أى إجراء صحيح يترتب عليه ايقافها . وجب الحكم بطلان المرافعة وليس طالب البطلان ملزماً بإعلان ورثة المتوفى بالسيرة في الاجراءات .

المحكمة

« من حيث أن المدعى يطلب الحكم بطلان المرافعة في الاستئناف المرفوع من المدعى عليها الأولى ومورث باقي المدعى عليهم لأن هذا الاستئناف أوقف في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ ل وفاة المرحوم حسن حمودة الشقنقيرى ولم يحرك المدعى عليهم الدعوى الا في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٩ أى بعد رفع الدعوى الحالية فيكون قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الايقاف

« ومن حيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أنه قد مضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الايقاف وأنه لم يحصل أى إجراء صحيح يترتب عليه ايقاف المدة المذكورة

« ومن حيث أن المدعى عليهم يدعون بأن بطلان المرافعة لا يكون الا في حالة الايقاف أو الاقطاع الذى يحصل بفعل الخصم واذا حصل الايقاف أو الاقطاع بحكم القانون كما في حالة الوفاة فلا يترتب على ذلك الحكم بطلان المرافعة ويجب على من يريد أن ينتفع بالحق المذكور أن يعلن ورثة المتوفى بالسيرة في الاجراءات .

« ومن حيث أن القضاء الاهلى ثبت على

رأى واحد في هذه المسألة وهو أن الوفاة وتغير الصفة أو الحالة ليس لها أدنى تأثير على المدة المقررة لبطلان المرافعة فهي لا تعطى ولا توقفها ولا تمدها ولا ترى المحكمة محلاً لمخالفة هذا المبدأ الثابت خصوصاً وأن المدعى عليهم في الدعوى الحالية لا يمكن أن يدعوا جهلهم بالاستئناف الموقوف لأن المستأنف عليها الأولى كانت خصماً فيه ولأن المدعى عليه الثانى كان وكلاً عن والده فيه وهو أخو الباقيين

« ومن حيث أنه لذلك يتعين الحكم بطلان المرافعة

(طالب بطلان المرافعة المرفوع من الشيخ محمود محمد الشقنقيرى وحضر عنه الاستاذ حبيب افندى الشقنقيرى ضد الست وسيله محمود الشقنقيرى وآخرين وحضر عن الثانى الاستاذ محمد افندى صادق مطر نمرة ٧٠٩ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٤٧

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

بيع . بائع . اقرار بقبض الثمن . عدم جواز الطعن من البائع بالصورية . باعث عدم جواز مناقشته

القاعدة القانونية

متى أفرغ العقد في شكل عقد بيع مستوف للأركان القانونية وأقر البائع في العقد بقبض الثمن فليس له بعد ذلك الاقرار أن يطلب التحقيق لاثبات الصورية وعدم دفع الثمن لأن مثل هذا الطعن من حق غير المتعاقدين

ولا محل للبحث في الاسباب التى يدعيها كباعث على اصدار العقد لأن الباعث من الأمور

التي لا يلتفت اليها في صحة العقود وهو والسبب الصحيح أمران مختلفان لا يصح الخلط بينهما .

المحكمة

« حيث أن الحكم الابتدائي جاء في محله للأسباب التي أخذ بها والتي تعتبرها هذه المحكمة أسباباً لها » وحيث أن ما يستند عليه المستأنف في

دفاعه هنا من جهة الصورية فيما يتعلق بدفع الثمن ومن جهة عدم مشروعية سبب العقد بدعوى أن السبب الحقيقي الحق هو حرمان الزوجة الجديدة وأولادها منه من الميراث مردود عليه بما قضت به هذه المحكمة مراراً من أنه متى أفرغ العقد في شكل عقد بيع مستوف للأركان القانونية وأقر البائع في العقد بقبض الثمن فليس للبائع بعد ذلك الإقرار أن يطلب التحقيق لإثبات الصورية وعدم دفع الثمن لأن مثل هذا الطعن من حق غير المتعاقدين (راجع حكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١٨ غرة ٥١ ص ٧٣ و ٧٤ من المجموعة الرسمية وحكمها بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ غرة ٤٣ صحيفة ٦٥ و ٦٦ من المجموعة الرسمية) أما القول بأن السبب غير مشروع فهو خلط بين سبب العقد والباعث عليه ان كان هناك ثمت باعث كالذي ذكره والباعث من الأمور التي لا يلتفت اليها في صحة العقود أو عدم صحتها

« وحيث أنه لما تقدم تعيين تأييد الحكم المستأنف (استئناف المعلم محمد علي الشباسي وحضر عنه الاستاذ مرسى افندي محمود ضد محمود محمد علي الشباسي وحضر عنه الاستاذ زكي افندي عبد المجيد رقم ١٢٢٩ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حفرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا وحضرني عبد الباقي زكي القشيري بك واحد مختار بك المستشارين)

١٤٨

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

لائحة الرسوم . عمل تشريعي لا اداري .
حكم غيابي . عدم جواز استئنافه .

القاعدة القانونية

ان لائحة الرسوم المعمول بها امام المحاكم الأهلية صدر بها أمر ع ل في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ بعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين فهي عمل تشريعي واجب الاحترام وعلى ذلك فيحكم بعدم قبول الاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة في قائمة الرسوم والمصاريف تنفيذاً لما تقضى به المادة ٤٨ من اللائحة المذكورة

المحكمة

« من حيث أن الحاضر عن قلم الكتاب دفع أمام هذه المحكمة بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن المادة ٤٨ من لائحة الرسوم صريحة في أن الأحكام الصادرة في المعارض تكون نهائية

« ومن حيث أن الحاضر عن المستأنف أجاب في المذكرة المقدمة منه بأن لائحة الرسوم عمل اداري وأن ما بها من المواد ليس بقانون فضلاً عن أن الاجراءات التي اتبعت أمام المحكمة الابتدائية غير صحيحة وأن دفاع المعارض لم يسمع بل قضت المحكمة في غيبته

« ومن حيث أن لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الأهلية صدر بها أمر ع ل في ٧

باعت أملاكها هي الأخرى للزوج في نفس التاريخ الذي أصدر لها فيه العقد وحفظ العقدان حتي يتمكن من يعيش بعد صاحبه أن يميز العقد الصادر منه ويحفظ العقد الصادر اليه وقدموا اثباتاً للقرينة الأخيرة شهادة تدل على حصول اثبات تاريخ العقد المدعى بصدوره من الزوجة الى زوجها وطلبوا اعتبارها مبدأ اثبات بالكتابة والمحكمة قررت:

إنه وإن كانت هذه الورقة لا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة بين المتعاقدين أنفسهم إلا أنها قرينة قوية يصح للغير التمسك بها لا بصفتها مبدأ ثبوت بالكتابة ولكن باعتبارها قرينة اذا انضمت الى غيرها فقد تكفي لاقتناع المحكمة بأن العقد قصد به الوصية لا البيع، وقررت احالة الدعوى على التحقيق لاثبات هذه القرائن الاربعة جميعها باعتبارها مجموعاً لا يقبل التجزئة

المحكمة

« من حيث أنه ثابت من أوراق القضية أن يوسف افندى واصف سعد بمقتضى عقد مؤرخ في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ باع الى حرمة الست خديجة بنت جرجس سعد ١٦ فدانا و ١٤ قيراطا و ١٢ سهما مبنية الحدود والمعال بال عقد المشار اليه في مقابل ثمن قدره الفاجنيه مصرى أقر في العقد المذكور بقبضه كاملا من زوجته المشار اليها وقد شهد على هذا العقد عمدة الساحة ودلال المساحة وغيرها وكذلك وكيل بطريكية الاقباط الارتوذكس ثم تصدق علي الامضاء الواردة في العقد المذكور أمام نائب محكمة

اكتوبر سنة ١٨٩٧ بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين فهي عمل تشريعى واجب الاحترام لا عمل ادارى كما يقول الحاضر عن المستأنف

« ومن حيث أن المادة ٤٨ من اللائحة المذكورة صريحة في أن الحكم الذى يصدر فى المعارضة فى قاعة الرسوم والمصاريف يكون انتهائياً غير قابل للطعن فيه

« ومن حيث أنه لذلك يكون الدفع الذى تمسك به الحاضر عن قلم الكتاب فى محله فيتعين قبوله ولا محل بعد ذلك للتعرض للاجراءات التى اتبعت فى قضية المعارضة

(استئناف متولى افندى ابراهيم وحضر عنه الاستاذ فهمى كرامة افندى ضد قلم كتاب محكمة المنصورة رقم ٩٤٤ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهى الدين بركات بك واحد امين بك المستشارين)

١٤٩

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

بيع - وارث - طعنه فى العقد - وصية .
جواز الاثبات بالبيئة والقرائن

القاعدة القانونية

صدر عقد من زوج لزوجته فطعن الورثة بعد وفاة الزوج بأنه وصية واستدلوا على ذلك (١) بأنه لم يدفع ثمناً خلافا لما نص عليه فى العقد (٢) وعلى أن العقد لم يسجل فى حياة المورث (٣) وأنه ظل رغم صدور العقد يتصرف فى العين تصرف الملاك . كما استدلوا (٤) بأن الزوجة

البحث في قيمتها من حيث تأثيرها في هذه الدعوى بالذات

« وحيث لا خلاف بين الخصوم في جواز التمسك بالقرائن الثلاث الاولى ولكن الخلاف يقوم بينهم فيما يتعلق بقيمة كل منها وقيمة ما يترتب عليها من النتائج ولكنهم على الضد من ذلك يختلفون اختلافا جوهريا فيما يتعلق بجواز التمسك بالقرينة الرابعة فالمستأنف ضدها تقول بأن الشهادة المقدمة ضدها لا تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ومن ثم لا يجوز للمحكمة ان تحيل الدعوى الى التحقيق لاثبات حصول العقد المشار اليه والمستأنفان يتمسكان بجواز التحقيق في هذه الحالة

« وحيث ان الشهادة المقدمة والمتنازع في قيمتها هي شهادة اثبات تاريخ صادرة من قلم العقود الرسمية بمحكمة اسكندرية المختلطة تدل على انه في يوم ١٩ مايو سنة ١٩١٠ وتحت نمرة ٤٥٤٢٠ أثبت تاريخ عقد بيع عقارى صادر من حنينه جرجس سعد الى يوسف واصف سعد وهذا العقد قدمه للقلم حضرة جبران مخائيل - وقد دفع وكيل المستأنف ضدها بأنه لا يصح للمستأنفين ان يعتبروا هذه الشهادة مبدأ ثبوت بالكتابة لأنها ليست صادرة من المستأنف ضدها والمستأنفان بصفتها ممثلين للمورث لا يصح لهما ان يتمسكا بما لم يكن له حق التمسك به

« وحيث انه يرد على هذا الدفع اعتراضان الأول انه لا يصح في مثل هذه الحالة ان يقال بأن الورثة يمثلون المورث لانهم باعترضهم على تصرف من تصرفاته عمل اضارا بهم يعتبرون

الاسكندرية الشرعية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٠ وتفيد بنمرة ١٩ في المحكمة المشار اليها ثم توفى يوسف افندى واصف سعد بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٨ عن زوجته وولدى عمه المستأنفين وقد سكت ولدا عمه المشار اليهما عن المطالبة بميراث عنه الى ٢٢ يناير سنة ١٩٢٧ حيث رفعا هذه الدعوى يطعنان بها في عقد البيع بأنه يرمى الى تملك الزوجة جميع أملاك الزوج بعد الوفاة فهو في حقيقة وصية لا تملك منجز وقد قدما لذلك جملة قرائن منها

١ - ان الثمن لم يدفع كما هو منصوص في العقد

٢ - ان العقد لم يسجل في حياة الزوج

٣ - ان الزوج كان مستمرا حتى بعد صدور هذا العقد في التصرف في العين المبيعة تصرف الملاك

٤ - ان الزوجة باعت املاكها هي الاخرى للزوج وقد حدث ذلك في نفس التاريخ وحفظ العقدان حتى يتمكن من يعيش بعد صاحبه أن يمزق العقد الصادر منه ويحفظ العقد الصادر اليه وبذلك يدعى الحق على جميع الاموال سواء في ذلك ما كان ملكا له أو لزوجة المتوفى

« وحيث أن المحكمة ترى أن جميع هذه القرائن لا يصح تقديرها فرادى كلا على حدة وانه يجب فحصها جميعا لانها تكون مجوعا لا يقبل التجزئة ولذلك ترى المحكمة أن تبحث أولا في جواز قبولها من وجه القانون وبعد ذلك تناول

« وحيث ان هذه القرائن لها من القيمة والوزن ما يسمح باحالة الدعوى الى التحقيق » وحيث انه لذلك ترى المحكمة ان ترجى البعث في قيمة هذا العقد وهل يعتبر نافذاً أو غير نافذ على فرض كونه وصية وهل من اختصاصها النظر في قيمته أو ان ذلك من اختصاص محكمة الأحوال الشخصية الى حين انتهاء التحقيق ويتبين طبيعة العقد المتنازع فيه (استئناف واصف افندى قرمان واخر وحضر عنهما الاستاذ احمد رشدي افندى ضد الست حنيئة بنت جرجس وحضر عنها الاستاذان يوسف افندي خليل وسليم افندي انطون رقم ٢٧٨ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

١٥٠

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

التماس . غش . انكار وجود عقد . عدم تقديم ورقة مثبتة للالتزام

القاعدة القانونية

لا ينحصر الغش الموجب للالتماس فيما خفي وتعذر كشفه ودفعه من الطرق الاحتمالية بل قد يشمل ما يقف به الخصم موقفاً بعيداً عن الاستقامة والنزاهة منعاً لاحقاق حق أو تأييداً لباطل . كأن ينكر وجود عقد تحت يده هو أو يتمتع عن تقديم ورقة تقرر عليه التزاماً لمصلحة خصمه اذا كان من شأن ذلك كله التأثير على هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم بحيث بني حكمها على أساس عدم وجود هذه الاوراق او عدم تضمينها للالتزامات المدعى بها .

أجانب عنه (tiers) ويكون لهم الحق ان يثبتوا ما حصل من التصرفات اضراراً بهم ونهرياً لحقوقهم بجميع طرق الاثبات بما في ذلك البيئة والقرائن اذ ان العقل يأبى ان يكلف الورثة بالاستحصال على كتابة من مورثهم لاظهار ما يسعى في اخفائه عنهم توصلوا الى تمييز سواهم عليهم وحرمانهم من حق فرضه لهم الشارع وحاطه بضمانات لصالحهم ضد رغبة المورث . الثاني — انه بالرغم من أن هذه الورقة لا تصلح مبدأً ثبوت بالكتابة بين المتعاقدين أنفسهم فانها قرينة قوية يصح للغير tiers التمسك بها لابطاعتها مبدأً ثبوت بالكتابة ولكن باعتبارها قرينة اذا انضمت بغيرها فقد تكفي لاقناع المحكمة بأن العقد قصد به الوصية لا البيع

« وحيث انه مما يزيد في خطر شأن تلك القرينة ان تاريخ هذا التسجيل سابق يومين فقط على تاريخ التصديق على امضاء يوسف واصف سعد امام نائب المحكمة الشرعية وان الذي قدم هذا العقد لاثبات تاريخه هو جبران مخائيل أحد شهود العقد المطعون فيه الصادر الى حنيئة

« وحيث انه لا يسهل اقتراض أن يكون هذا العقد من عمل المستأنفين لانهما لو كانا يعلمان بذلك لما سكت ثمانى سنوات من تاريخ وفاة المورث من غير تحريك هذه الدعوى ولانه من الصعب اقتراض انهما يتقدمان بمثل هذا العقد الى كاتب العقود لاثبات تاريخه في نفس الوقت الذي يتقدم فيه يوسف واصف سعد للتصديق على امضائه

المحكمة

« حيث ان مبنى الالتماس ان مجلس مديرية البحيرة اشترى من الملتمس ثم من ورثة مصلى ما لزمه من أطيانهم لاقامة مدرسة ثانوية عليها ونظراً لان أرض الملتمس وأرض هؤلاء الورثة المبيعة والباقية على ملكيتهم كانت تروى من فتحة واحدة وساقية مشتركة كانت بالأرض المبيعة من هؤلاء الورثة قد التزم هذا المجلس في عقد شرائه منهم أن يهيء لهم طريقة رى أخرى فلما لم يهيء لهذا الرى طريقاً وبارت أرض الملتمس كما بارت أرض هؤلاء الورثة ورفع الملتمس دعوى التعويض عما أصاب أرضه من تلف واستند على ما جاء بالعقد الصادر لمجلس المديرية من هؤلاء الورثة من الزام هذا المجلس بتهيئة فتحة أخرى للرى لبائعيه كان من الملتمس ضده أن وقف موقف المنكر لهذا العقد مستنداً الى عقد شرائه الصادر له من الملتمس الخالى من مثل هذا الالتزام المدعى به فأثر هذا الغش كما أثر حجز ذلك العقد على هيئة المحكمة فجعلها تحكم لغير صالحه بالحكم الملتمس اعادة النظر فيه .

« وحيث ان الحكم الملتمس اعادة النظر فيه بنى على أن لا دليل للمستأنف (الملتمس) يدل على ان مجلس المديرية تعهد بإنشاء فتحة للرى او ساقية بأطيان المستأنف المجاورة كما بنى على انه لا يترتب على ازالة الفتحة التى كانت بالأطيان التى باعها المستأنف عليه « مجلس مديرية البحيرة » أية مسئولية عليه وليس فى ذلك سوى استعمال المالك حقه فى التصرف بملكه كيف

شاء خصوصاً والمستأنف لم يحتفظ بعقد البيع بأى حق من حقوق الارتفاق على ما باعه ولم يشترط على المشتري ابقاء الفتحة الموجودة بالعين المبيعة على حالها وعدم ازالتها او انشاء غيرها فى حالة ازالتها » وحيث انه تبين من الاطلاع على عقد البيع الصادر من ورثة مصلى لمجلس مديرية البحيرة الذى كان مودعاً فى القضية نمرة ٤٠٠ سنة ١٩٢٨ محكمة اسكندرية المرفوعة من هؤلاء الورثة ضده وهو ذلك العقد الذى يزعم الملتمس ان الملتزم ضده حجزه وأنكره غشاً وتدليساً — وتبين منه ان مجلس مديرية البحيرة التزم بأن يعمل برمجاً على ترعة الخطاطبة للرشا منه على نفقته ويوصله لباقي الأطيان مع عمل بئر لساقية على نفقة المجلس المذكور او إيجاد الرشا من جهة القبيلة بالاشتراك مع سالم أفندى كتان وفى هذه الحالة يصير نقل الاربعة أمتار المتروكة للملاك للرشا منها الى الجهة القبيلة بجوار الشارع المتروك من الأطيان المبيعة من سالم أفندى كتان الى سعادة المشتري « مدير المجلس » لغاية توصيلها الى باقى أطيان البائعين وفى كلتا الحالتين لا يلزم الملاك بشئ من جميع المصاريف الخاصة بالرشا » وحيث انه متى لوحظت حدود ما باعه الملتمس لمجلس مديرية البحيرة وحدود ما باعه ورثة مصلى لهذا المجلس بذلك العقد المتقدم المذكور وحدود ما بقى على ملكيتهم وراء ذلك وعرف ما كان بين أرض الملتمس وأرض هؤلاء الورثة من صلة المجاورة والارتفاق فى الرى من فتحة واحدة وساقية مشتركة — انه متى لوحظ ذلك استبان لم كان الملتمس يستند الى ما جاء

١٥١

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

شيوخ . ايجار . قسمة . بيع الارض بعد
القسمة . حق المشتري في المطالبة بايجار
القدر الذي على الشيوخ

القاعدة القانونية

استأجر شخص أطيانا على الشيوخ . وعند
القسمة تقص مقدارها ويبت الأرض بعد ذلك
فجاء المشتري يطالب المستأجر بايجار القدر الوارد
بعقد الايجار

ومحكمة الاستئناف حكمت :

أنه اذا اجر الشركاء في المشاع الأرض
الملوكة لهم ثم اقتسموا هذه الأرض قبل نهاية
مدة الاجارة وجب أن يوزع الربيع بينهم بنسبة
حصة كل منهم قبل القسمة لانه مفروض أن
الحصة التي اختص بها كل شريك في القسمة
توازي في قيمتها وريبتها الحصة التي يملكها
في المشاع فاذا باع أحد الشركاء نصيبه المفروز
وأحل المشتري محله في الربيع تلقى المشتري هذا
الحق كاملا واصبح من حقه المطالبة بنفس
الربيع الذي كان يطالب به نفس البائع .

المحكمة

« حيث ان الثابت من الاوراق أن
محمود افندي امين ابوزيد المحجور عليه كان
يملك ٧٣ فداناً وكمور شائعة في ٤٠٤ فدان
شائعة في ٨ ٨ فدان كائنه بناحية بئنه مركز

بالعقد الصادر من هؤلاء الورثة من التزام مجلس
المديرية ذلك الالتزام السابق الذكر واتضح
ما عساه يكون قد أثر به انكار هذا المجلس لهذا
العقد وعدم تقديمه من ضرر بمصلحة الملتمس .

« وحيث ان الغش لا ينحصر فيما خفي
وتعذر كشفه ودفعه من الطرق الاحتمالية بل
قد يشمل ما يقف به الخصم موقفاً بعيداً عن
الاستقامة والنزاهة منعاً لاحقاق حق او تأييد الباطل

« وحيث ان وقوف مجلس مديرية البحيرة
موقف المنكر لذلك العقد الذي استند اليه
الملتمس وهو سنده الوحيد وصرف هذا المجلس
نظر القضاء الى خلو عقد البيع الصادر له من
الملتمس من أى نص يفيد التزام المجلس بتهيئة
طريق أخرى للرى ثم عدم تقديم مجلس المديرية
عقد البيع الصادر له من ورثة مصلى وذلك الذي
نص فيه على التزامه بتهيئة طريق للرى لهؤلاء
الورثة قد تفيد الملتمس - كل ذلك تعتبره المحكمة
غشاً أثر به الملتمس ضده على هيئة المحكمة التي
أصدرت الحكم الملتمس اعادة النظر فيه

« وحيث ان قضية التعويض التي رفعها ورثة
مصلى على مجلس مديرية البحيرة بطلب التعويض
عن بوار أرضهم قد حكم فيها لصالحهم واستأنف
المجلس الحكم الصادر عليه ولا يزال استئناف قائماً
أمام هذه المحكمة بمجلسة ١١ فبراير سنة ٩٣٠

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بجواز

قبول الالتماس

(التماس سالم افندي كنان وحضر عنه حاتم افندي
المسكري المحامي ضد مجلس مديرية البحيرة رقم ٦٧٦
سنة ٤٦ قضائية - دائرة حضرات زكي يرزى بك
ومحمد بهي الدين بركات بك وحامد فهمى بك المستشارين)

ملوى وثابت ان جميع هذه الاطيان وضعت تحت يد حراس قضائين وهؤلاء الحراس اجروها الى عبد المال افندى الريدى لمدة ثلاثة سنوات غايتها نوفمبر سنة ١٩٢٢ وانه حصلت قسمة بين الشركاء اختص فيها محمود افندى امين ابوزيد بنصيب قدره ٦٤ فداناً وكسور مفروزة مقابل حصته المملوكة له في المشاع السابق ذكره

« وحيث انه بمقتضى مؤرخ يناير سنة ٩١٩ باع القيم على محمود افندى امين ابوزيد الى المستأنف عبد المجيد بك سيف النصر حصه محجوره المفروزة وقدرها ٦٤ فداناً وكسور وهو كل ما يملكه محجوره في جميع اطيان تنده ونص في عقد البيع على ان للمشتري الحق في ريع هذه الحصه

« وحيث ان المشتري (المستأنف) قد اختلف مع المستأجر (المستأنف عليه الاول) في مقدار الريع الواجب سداً له اذ زعم المشتري ان من حقه الحصول على ريع الحصه التي كانت مملوكة لباثمه في المشاع مستنداً في ذلك على ان عقد الايجار كان شاملاً لجميع الاطيان شيوعاً ولان سعر الفدان فيه محدد على واقع جملة الاطيان شائعة ولان ما اشتراه مفروزة هو مقابل ما كان يملكه البائع مشاعاً ويزعم المستأجر ان المشتري انما اشترى قدراً معيناً فليس له ان يطالب بأكثر من ريع هذا القدر المعين

« وحيث أن لاختلاف بين الخصوم في ان

التأجير حصل والاطيان مشاعة بين جميع الشركاء ومن المعلوم ان تقدير ايجار الفدان في مثل هذه الحالة يكون بنسبة حالة الاطيان جميعها بصرف النظر عن جودة البعض دون البعض الآخر .

وحيث انه اذا لوحظ ان الشركاء في الشيوع متساوون في الحقوق وان لا تفاضل بينهم ولوحظ كذلك ان القسمة مثبتة للملك وليست منشئة له وان المشتري تنتقل اليه جميع حقوق البائع تكون النتيجة الطبيعية لهذا انه اذا اجر الشركاء في المشاع الارض المملوكة لهم ثم اقسموها هذه الارض قبل نهايته مدة الاجارة وجب ان يوزع الربح بينهم بنسبة حصه كل منهم قبل القسمة وذلك لانه مفروض ان الحصه التي اختص بها كل شريك في القسمة توازي في قيمتها وريعيها الحصه التي كان يملكها في المشاع فاذا باع احد الشركاء نصيبه المفروز وأحل المشتري محله في الربح تلقى المشتري هذا الحق كاملاً وأصبح من حقه المطالبة بنفس الربح الذي كان يطالب به نفس البائع

وحيث انه لا يمكن التسليم بما ذهب اليه المستأنف عليه الاول من أن المشتري انما أخذ نصيباً مفروزاً فليس له أن يطالب بأكثر من ريع هذا النصيب لانه فضلاً عن الملاحظات المتقدم ذكرها فانه يترتب على الاخذ بهذه النظرية ان تفاوت الانصبه فيأخذ من اختصاص بقدر أقل من القدر الذي كان يملكه في المشاع بسبب صقع الارض او جودتها ريعاً يقل عن ريع نصيبه الاصلى بينما يأخذ من اختصاص بقدر

امام محكمة ثأنى درجة فهو مقيد بطلبه المبين بعريضة استئنافه

« وحيث ان المستأنف عليه الاول رفع استئنافا فرعيا بالجلسة وطلب تعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٩٠٤ م و ٢٦ ج يزعم انه مدد مبلغ ٥٨١ م و ٤١ ج فى أجرة الحفر المطلوب عن العزبة استجاره هو ومحمد بك والى وقدم اثباتا لذلك كشفا رسميا مستخرجا من سجلات ادارة عموم الاموال المقررة وخطابا صادرا اليه من الحراس القضائيين

« وحيث أن محكمة اول درجة لم تأخذ بادعاء المستأنف عليه الاول عن أجرة الحفر المذكورة حيث لا يوجد اتفاق يقضى بالزام المالك بتلك الاجرة ولان العرف جرى على أن يتحمل المستأجر هذه الاجرة

« وحيث ان الكشف الرسمى المقدم عن اجرة الحفر لا يكتفى لالزام المالك بها الا اذا نص عليها صراحة فى العقد او اتفق عليها اتفاقا خاصا الامر الذى لم يحصل

« وحيث ان الخطاب المتوقع عليه من الحراس القضائيين بتكليف المستأنف عليه الاول بدفع اجرة الحفر مقابل حساباتها له من الايجار يرجع الى سنة ١٩١٧ فهو عن مدة سابقة على مدة هذه الايجارة ولا يصح ان يتناولها الا بكتاب جديد ومن هذا تكون محكمة اول درجة قد أصابت فى عدم حسان اجرة الحفر ويكون الاستئناف الفرعى فى غير محله

« وحيث انه مما تقدم يتعين الاخذ بطلبات

أكثر من نصيبه الذى كان يمتلكه فى المشاع بسبب ضعف الأرض أو عدم جودتها ريعا يزيد عن ريع نصيبه الاصلى وهذا يتعارض تمام المعارضة مع ماهو مفروض فى الشبوع من التساوى وعدم التفاضل بين الشركاء فى الحقوق « وحيث أن المستأنف عليه الاول يذهب من طريق آخر الى وجوب الرجوع على باقى الشركاء بالفرق المطالب به الا أنه لم يقدم دليلا على صحة قيامه بسداد هذا الفرق الى هؤلاء الشركاء فلا يلتفت لقوله ويظل مسئولاً شخصيا عن الفرق المذكور

« وحيث أن الاربعة وستين فدانا وكسور التى اشتراها المستأنف من أحد الشركاء بعد القسمة هي كل ما اختص به هذا الشريك فهى توازى فى الواقع ال ٧٣ فدانا وكسور التى كان يمتلكها فى المشاع ويجب اذن أن يكون ريعها مساويا ريع الثلاثة وسبعين فدانا المذكورة وعلى هذا تكون محكمة أول درجة قد اخطأت فى الحكم للمستأنف بريع الاربعة وستين فدانا على أساس الاجرة الميينة بعقد الايجار لان تلك الاجرة انما قدرت على اساس الفدان فى الجملة وهذا التقدير يختلف بطبيعة الحال باختلاف الاحواض وجودتها

« وحيث أن المستأنف طلب بعريضة استئنافه تعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٧٤٥ م و ٢٩٤ ج ثم صحح هذا المبلغ بمذكرته الختامية وجعله ٩٠٤ م و ٣٤٢ ج

« وحيث أن المستأنف لا يملك هذا التعديل

المستأنف لأنها تقل عن الفرق المطالب به عن سنتي ٢١ و ٢٢ وتعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٧٤٠ م و ٢٩٤ ج

« وحيث ان المستأنف طلب ان يقضي له بفوائد هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية انسداد والمحكمة لا ترى مانعاً من القضاء له بالفائدة القانونية من واقع ٥ ٪

(استئناف عبد المجيد بك سيف النصر وحضر عنه الاستاذ عبد الحالى عطيه اقتدى ضد عبد العال السيد واخرين وحضر عن اولهم الاستاذ خليل بك ابراهيم نمرة ٧٨٨ سنة ٤٤ ونمرة ١٣٨ سنة ٤٧ قضائية — دائرة حفرات كامل ابراهيم بك وكيل محكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

١٥٢

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

اجارة . حكومة . الزام المستأجر بعمل تحسينات بالارض . عدم تجديد العقد . الزام الحكومة بدفع النفقات

القاعدة القانونية

اذ اشترطت الحكومة على مستأجر أرض منها أن يركب بها آلات لارى بحيث لو تأخر عن وضعها تكون فى حل من التأجير اليه ولم ينص فى ورقة التعهد ان المستأجر يقوم بهذا العمل من غير مقابل كان المفهوم ان المستأجر أراد الحصول على مقابل تلك النفقات بواسطة استمرار الاستغلال فاذا حرم من ثمرة هذه النفقات بسبب تأجير الأيطان للغير وجب الزام الحكومة بالنفقات التى قام بها المستأجر ولا محل

للقول بسوء نيته مع وجود الورقة التى ألزمت الحكومة بمقتضاها بالقيام بتركيب الآلات .

الحكم

« حيث ان مبنى الاستئناف المرفوع من الحكومة انها غير ملزمة بدفع ثمن الآلات التى استحضرها المستأنف عليه لأنه لولا هذه الآلات لما أمكنه أن ينتفع بها مطلقاً فضلاً عن أن الأيطان المذكورة أجرت اليه بأجرة زهيدة » وحيث أنه ثابت من الورقة المؤرخة ١٧ نوفمبر سنة ٩٢١ المقدمة ضمن حافظة المستأنفة ان الحكومة ألزمت المستأنف عليه بتركيب آلات للرى وأنه لو تأخر عن وضعها فى مدة لا تتجاوز ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢١ تكون فى حل من التأجير اليه

« وحيث ان المستأنف عليه تنفيذاً لهذا التعهد قام بوضع هذه الآلة وتكبد فى وضعها مصاريف هى التى يطالب بها الآن

. « وحيث أنه لم ينص فى ورقة التعهد المذكورة ان الآلة المطلوب تركيبها بالارض المؤجرة ولا ما تستلزمه عملية التركيب من النفقات يقوم بها المستأنف عليه بغير مقابل فالمحوظ اذن بين المتعاقدين ان يحصل المستأجر بواسطة الاستغلال على مقابل تلك النفقات

« وحيث ان ثمرة هذا العمل الذى كان من الواجب أن تعود الى المستأنف عليه زالت بسبب تأجير هذه الأيطان للغير فلا تملك الحكومة الآن التخلّى عن النفقات التى قام بها المستأجر كما لا يمكن ان يفرض عليه القيام بعمل

والأحكام المقررة للحقوق فلم يشترط تسجيلها لتكون حجة على المتعاقدين كما أنها لا تكون حجة على الغير ولو كانت مسجلة اذا داخلها التدليس

المحكمة : أشار الحكم الى حكم اخر اصدورته هذه الدائرة نفسها في ٢٥ ديسمبر سنة ٩٢٨ منشور بالمجموعة الرسمية عدد ٢ سنة ٣٠ رقم ٢٣ ص ٥٧ وما بعدها

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضده اشترى من ورثة المرحوم الشيخ عبد المجيد العشماوى ٢٨ فدانا شائعة في ٣٣ فدانا وكسور بمقتضى ثلاثة عقود مسجلة في ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٤ ابريل سنة ١٩٢٧ فانزعه المستأنف في أربعة افدنة من هذا القدر اشتراها من المورث نفسه الشيخ عبد المجيد العشماوى بمقتضى عقد ثابت التاريخ في ٩ اغسطس سنة ٩٢٥ ومسجل في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧

« ومن حيث ان المستأنف يدفع دعوى المستأنف ضده بانه لا محل للمفاضلة بين عقود هذا الأخير وعقد المستأنف لان هذا العقد صادر من المورث نفسه فخرج به القدر المتنازع عليه من ملكيته ولا يمكن ان يورث عنه ويكون البيع الصادر من الورثة تصرفا في غير ما يملكون

« ومن حيث أنه لا نزاع في ان عقد المستأنف تسجل بعد تاريخ تسجيل عقود المستأنف ضده كما أنه لا نزاع في ان عقود الطرفين

بدون مقابل والقول بأن المستأجر كان سىء النية وان الحكومة لا تمنع في أخذ هذه المهمات لا يعتد به لأن الكتابة المأخوذة من المستأنف عليه المؤرخة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ يفتنى معها كل سوء نية

« وحيث انه لذلك وللأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف يمين تأييد الحكم المستأنف (استئناف مديرية القليوية ضد الشيخ غنيمى الدهان وحضر معه الاستاذ اسكندر اقدى ميخائيل نمرة ١٠٦٧ سنة ٤٣ قضائية — دارة حضرة صاحب العزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة بفضوية حضرتي محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

١٥٣

١٠ ديسمبر سنة ٩٢٩

بيع . تسجيل . افضلية . عقد غير مسجل
صادر من المورث . عقد مسجل من الورثة
الاخير مفضل . تدليس . سوء نية . لا تأثير .

القاعدة القانونية

اذا صدر من المورث عقد بيع مسجل وجا ورثته من بعده وتصرفوا فيما تصرف فيه مورثهم لآخر سجل عقده كان عقد الأخير مفضلا

ولا يؤثر على صحة التصرف علم المشتري الثانى بسبق حصول التصرف من المورث لأن قانون التسجيل الجديد جعل أمر انتقال الملكية حتى بين المتعاقدين مرتبطا بالتسجيل وحده كما قضى نهائيا على نظرية علم المشتري الثانى بالبيع أو سوء نيته . ولم يستثن من ذلك الاحالة العقود

خاضعة لاحكام قانون التسجيل الجديد رقم ١٨
سنة ١٩٢٣

« ومن حيث ان المستأنف لم يسجل عقده
في حياة المورث البائع له فلم تنتقل ملكية المبيع
اليه بل ظل البائع مالكا طبقا للمادة الاولى من
قانون التسجيل المذكور وقد انتقلت بعد ذلك
الملكية الى ورثته لوفاته فتصرفوا فيها بالبيع الى
المستأنف ضده الذي سجل عقودهم قبل تسجيل
عقد المستأنف فتكون الملكية قد انتقلت الى
المستأنف ضده طبقا للمادة المذكورة .

« ومن حيث ان المستأنف يعترض على
ذلك بالقول بان عقده وان لم يسجل في حياة
المورث الا انه يعتبر بيعا بالمعنى القانوني الصحيح
اذ ان البائع لم يشر لم يسجل يتخلى عن مظاهر
الملكية وحقوقها وتصبح ذمته مشغولة بالتزامات
المشتري وان لم تنتقل الملكية اليه لان نقل الملكية
وليس من أركان عقد البيع الذي ظل رضائيا
لا شكليا واستند على حكم الدوائر المجتمعة
الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ الذي أجاز
الآخذ بالشفعة من المشتري الذي لم يسجل عقده
« ومن حيث ان هذا الاعتراض في غير
محله لانه ما دام ان المستأنف نفسه يعترف بان
الملكية لم تنتقل اليه بسبب عدم تسجيله في الوقت
المناسب فان تلك الملكية بقيت للبائع ثم لورثته
من بعده فاذا ما تصرفوا فيها يكون تصرفهم
صحيا قانونا اما القول بان عقد البيع غير المسجل
ينتج التزامات شخصية فهو صحيح قانونا الا انه
لا يتنافى مع القاعدة المتقدمة بشأن عدم نقل

الملكية فيجوز للمشتري بعقد غير مسجل بناء على
تلك الالتزامات الشخصية ان يطلب الحكم له
ضد بائعه بنقل الملكية اليه مع الترخيص له
بتسجيل الحكم الذي يصدر لمصلحته ولكن محل
ذلك اذا لم يتعلق بالمبيع حق الغير كما هو الحاصل
في الدعوى الحالية

« ومن حيث ان حكم الدوائر المجتمعة في مادة
الشفعة لا يتنافى مع ما تقرر آنفا وكل ما قصده
اليه هو عدم مجازاة المشتري الذي لم يسجل
عقده عمدا لمنع الشفع من استعمال حقه اضرارا به
« ومن حيث ان المستأنف يدفع أيضا بان
لا حق للمستأنف ضده في التمسك بتسجيله لانه
سيء النية اذ انه يعلم هو والبائعون اليه بسبق
البيع من المورث للمستأنف وبوضع يده على الجزء
المشتري من تاريخ مشتراه

« ومن حيث ان قانون التسجيل الجديد
جعل أمر انتقال الملكية حتى بين المتعاقدين
مرتبطا بالتسجيل وحده كما قضى نهائيا على نظرية
علم المشتري الثاني بالبيع أو سوء نيته ولم يستثن
من ذلك الاحالة العقود والأحكام المقررة
للحقوق فلم يشترط تسجيلها لتكون حجة على
المتعاقدين كما أنها لا تكون حجة على الغير ولو
كانت مسجلة اذا داخلها التدليس (راجع في
ذلك الحكم الصادر من هذه الدائرة بتاريخ ٢٥
ديسمبر سنة ١٩٢٧ المنشور بالمجموعة الرسمية
بالعدد الثاني من السنة الثلاثين رقم ٢٣ صحيفة
٥٧ وما بعدها)

« ومن حيث انه لذلك لا يقبل من

« ومن حيث انه لذلك وللأسباب الواردة في الحكم المستأنف التي تأخذ بها هذه المحكمة يتعين تأييده

(استئناف الشيخ علي محمد وحضر عنه الاستاذ محمد افندي عبد الوهاب البرعي ضد الشيخ عبد الوهاب السعيد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ ابراهيم افندي عبد الهادي رقم ٦١٥ سنة ٤٥ قضائية دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهي الدين بركات بك واحد امين بك المستشارين)

المستأنف التمسك بسوء نية المستأنف ضده « ومن حيث أنه لا محل أيضاً للتمسك بنص المادة ٢٧٠ مدني لان حكم هذه المادة قد النفي بعد العمل بالقانون الجديد الذي نص في المادة ١٦ منه على الغاء كل نص يخالفه « ومن حيث أنه مما تقدم تكون دعوى المستأنف ضده في محلها ولا يبقى للمستأنف بعد ذلك الا المطالبة بالثمن وهو شأنه بالنسبة لذلك

مَحْكَمَةُ اسْتِثْنَاءِ قَلَمِ الْقَضَا

٥ مايو سنة ١٩٢٨ وهي لم ترفع الاستئناف الا في ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٨

« وحيث ان اعلان الحكم لا ينبغي عليه ابتداء سريان الميعاد الا فيما بين المعلن والمعلن اليه فقط . فالاعلان الحاصل من قلم الكتاب لا يفيد المستأنف عليه . وما دام ان المستأنف عليه لم يعلن الحكم للمستأنف فلا يتبدى سريان ميعاد الاستئناف بالنسبة له ويكون له أن يستأنف الحكم في أى وقت ولذلك يكون الدفع في غير محله

(استئناف طليعة بنت بكر وحضر عنها الاستاذ ابادير افندي حكيم ضد محمود يوسف وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ زكي افندي سليمان رقم ٢٠٠ سنة ٣ قضائية — دائرة حضرة عبد الرحمن بك سيد احمد رئيس المحكمة بعضوية حضرتي علي زكي العرابي بك ومحمد توفيق خليل بك المستشارين)

١٥٤

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . ميعاد . سريانه . بالنسبة للمعلن اليه الحكم . المعلن . باقي الخصوم .

القاعدة القانونية

لا يسرى ميعاد الاستئناف الا في حق المعلن اليه الحكم دون المعلن او غيره من الخصوم فله أن يستأنفه في أى وقت يشاء

المحكمة

« حيث ان وكيل المستأنف عليه الاول دفع بعدم قبول الاستئناف لحصوله بعد الميعاد لان قلم الكتاب أعلن الحكم للمستأنفة بتاريخ

قضية المحامي الكليّة

عقد الضمان L'acte juridique الذي يتم بجميع العقود الاخرى بالاجاب والقبول وبين السند الكتابي المثبت له Sa preuve écrite لان العقد قد يكون صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية رغم جميع باقى السند الكتابي المثبت له من النقص والعيوب وما دام قصد المتعاقدين واضحاً وثابتاً ثبوتاً مقنعاً ومتفقاً مع قواعد الاثبات القانونية المنصوص عليها فهو يفيد التعهدات المترتبة على التعاقد ان الدليل الكتابي عليه تنقصه بعض البيانات

« وحيث انه لا يشترط قانوناً ان تكون الكفالة محدودة لانه كما يصح ان تكون خاصة بالتزام معين ومحدد يجوز ان تكون عامة وأن تكون غير محددة وقد نص القانون الفرنسى فى المادة ٢٠١٦ على أحكام الكفالة غير المحدودة Le cautionnement indéfini ولم يقل أحد بعدم صحتها او بطلانها

« وحيث انه لا تناقض بين مبدأ صحة الكفالة غير المحدودة وبين مبدأ عدم افتراض الضمان الذى يحاول المدعى عليهما الثانى والثالث بناء دفعهما عليه لان هذين المبدئين مستقلين عن بعضهما تمام الاستقلال

« وحيث انه بالاطلاع على اقرارى الضمان الموقع عليهما من المدعى عليهما الثانى والثالث بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٢٣ يتضح ان هذين

١٥٥

محكمة مصر الكلية الاهلية

١١ يوليو سنة ١٩٢٧

كفاله . معينه . غير محدوده . جواز .

القاعدة القانونية

لا يشترط قانوناً أن تكون الكفالة محدودة فكما يصح أن تكون خاصة بالتزام معين ومحدد يجوز أن تكون عامة وغير محددة . وقد نص القانون الفرنسى فى المادة ٢٠١٦ على أحكام الكفالة الغير محددة

ولا تناقض بين هذا المبدأ والمبدأ القائل بعدم افتراض الضمان فان المبدئين مستقلان عن بعضهما تمام الاستقلال

المحكمة

« حيث ان المدعى عليهما الثانى والثالث طعنا على عقد الضمان المأخوذ عليهما لمصلحة وزارة الاوقاف بأنه باطل لانه لم تبين فيه الاطيان التى كفل الضامنان سداد ايجارها ولا مقدارها ولا موقعها ولم يحدد فيه مدى المزايدة ولا شروطها ولم يبين فيه الحد الاقصى للضمانة مع ان هذه البيانات أساسية اذا ائقدت بطل العقد وصار كأنه لم يكن

« وحيث ان هذا الدفع مبنى على خلط بين

في قائمة المزاد فلم يبد المدعى عليهما المذكورين
أى اعتراض على ما جاء بذلك الاعلان بالنسبة
للضمان وقد جاء تمسكهم ببطالان الكفالة متأخراً
بعد ذلك بسنين ولو كان دفعهم هذا جدياً لما
توانوا في الرد على اعلان وزارة الاوقاف بعدم
صحة الضمان

« وحيث أنه يتضح مما تقدم أن دفع
المدعى عليهما الثانى والثالث في غير محله ويتعين
الزامهما بصفتهم ضامنين متضامنين مع المدعى
عليه الاول بالايجار المستحق لوزارة الأوقاف
المدعية

(قضية وزارة الاوقاف ضد محمد افندى انور
وآخرين نمرة ١٥٣٢ سنة ١٩٢٦ كلى — دائرة
حضرات أمين حسنى بك وأحمد فؤاد الكلى بك وسابا
بك حبشى القضاء)

١٥٦

محكمة مصر الكلية الاهلية

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ — مطلات. نزاع في ملكية الارض المفتوحة
عليها . ايقاف . لا ضرورة
- ٢ — مطلات . تعريفها . سدها . حتى ترتفع
على الارض مترين .

القاعدة القانونية

- ١ — ليس من شأن النزاع في ملكية
الأرض المفتوحة عليها المطلات ايقاف الدعوى
المرفوعة بطلب سد هذه المطلات
- ٢ — المطلب الذى يوجب القانون سده
لفتحته فى أقل من المسافة القانونية هو الذى يرتفع

الاقرارين صادران من المدعى عليهما المذكورين
لوزارة الاوقاف بصفة عامة من غير تحديد لمدى
التزامهما وقد ورد فيهما صراحة ان الضامنين
يقروان بأنهما يضمنان المدعى عليه الاول بطريق
التكافل والتضامن فى نفاذ جميع شروط قائمة
المزاد وشروط عقد الايجار ودفع الايجار وملحقاته
وورد فيهما ايضا ان « زيادة على ضمان
الضامنين بالتضامن ضماناً عاماً فانهما حررا كشفاً
مبينة به الاطيان التى يقدمانها للوزارة كتأمين
عقارى لنفاذ شروط الايجار » وهذه العبارة
الأخيرة صريحة فى ان المدعى عليهما الثانى
والثالث التزما بكفالة المدعى عليه الاول كفالة
غير محددة فى الالتزامات التى تنتج من دخوله
فى المزايدة فى الاطيان التى كانت تعرضها وزارة
الاوقاف للايجار وقد كان على المدعى عليهما الثانى
والثالث اذا ارادا تحديد مدى التزاماتهما ان ينصا
على ذلك التحديد فى الاقرارين الصادرين منهما
ولكنهما لم يفعلا فحق لوزارة الاوقاف ان
تعتبرهما مسئولين فى ضمان غير محدود وليس
لها ان يتمسكا بنقص فى تحرير اقرار صادر منهما
لنقص ذلك الاقرار والتخلص من الالتزامات
الواردة به

« وحيث انه مما يثبت ان المدعى عليهما
الثانى والثالث غير محققين فى دفعهما بطلان
الضمان انه عند ما تأخر المدعى عليه الاول عن
التوقيع على العقد الرسمى اعلنت وزارة الاوقاف
المدعى عليهما الثانى والثالث بتاريخ ١٦ ابريل
سنة ١٩٢٤ بصفتهم ضامنين متضامنين مع
المدعى عليه الاول فى الالتزامات التى تعهد بها

ضله الأسفل عن الأرض مترين فيجب أن يسد لنهاية المترين فقط والباقي بعد ذلك يكون منوراً لا يجوز سده وإنما يكون للجار أن يبنى في نهاية ملكه حائطا ولولا لصق الحائط المفتوحة فيه تلك المناور

المحكمة

« وحيث أن الدفع بعدم الاختصاص بناء على وجود نزاع في قطعة الأرض المفتوحة عليها التوافق وأن المستأنف اشترى من أجنبي ويجب ادخاله في هذا النزاع هو دفع في غير محله لأن النزاع الحالي هو بين المستأنف عليه والمستأنف على حق الأخير في فتح التوافق وهذا من اختصاص المحاكم الأهلية وكل ما في الأمر أنه قد يتوقف انفصل في هذا النزاع على الفصل في الملكية المشار إليها ودعوى الملكية قد تكون من اختصاص المحاكم المختلطة إذا أدخل فيها البائع الأجنبي

« وحيث أنه عن طلب الايقاف للسبب المتقدم فاه أيضاً غير مقبول للأسباب الآتية المتعلقة أيضاً بالموضوع

« وحيث أن المنزل موضوع النزاع كان مملوكاً في الأصل للمستأنف عليه وهو واقع في أرضه فباعه للبنك الزراعي بعقد رسمي مؤرخ ١٥ يونيو سنة ١٩٠٤ والبنك أعطاه للخواجه قولا بنديليس بعقد رسمي مؤرخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٢٦ وهذا باعه للمستأنف بعقد عرفي مؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ ومسجل في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣

« وحيث أنه مذكور في هذا العقد أن المبيع هو ١٤ سهماً و ٦ قراريط بزمام ناحية العياط وهذه «القطعة تحتوي على منزل وجنيئة يحيط بهما سور محدود أربعة الحد البحري والغربي والقبلي الدكتور أحمد افندي حمى « وحيث أنه ثبت من تقرير الخبير أن هذا السور تجدد بناؤه بمعرفة المدعى عليه بعضه محل السور القديم وبعضه خارجاً عنه بدليل أنه يوجد أثر لجدار السور القديم خارجاً عن السور الحالي عند الحفر ولم يذكر في العقد أن البيع يدخل فيه شيء خارج عن هذا السور وقد ثبت من محضر المعاينة التي أجرتها محكمة أول درجة أن الجهة القبيلة للمنزل متصلة بزراعة الكرنب ملك المستأنف عليه مع وجود نخلتين في نهاية زراعة الكرنب ملاصقتين تماماً لبناء المستأنف واعترف بملكية المستأنف عليه لها وقال الخبير ان النخلتين المذكورتين لا يمكن أن يقدر لهما عمر أقل من خمسة عشر سنة

« وحيث أن المنزل موضوع النزاع لما بيع من المستأنف عليه للبنك الزراعي ذكر في العقد أطوال الحدود الأربع وذكرت هذه الأطوال بعينها في العقد الصادر من البنك الى الخواجه قولا بنديليس وذكر في العقد أن سطح المنزل بهذه الأبعاد ١٦٠ متروقرر الخبير أن هذه المساحة كان يجب أن تكون بحسب الأطوال المذكورة ١١٢٤ متراً أما في العقد الصادر من الخواجه قولا بنديليس الى المستأنف لم تذكر به أطوال الحدود بل ذكر فقط أن المبيع مقداره

ديونهم كاملة فلا تبرأ ذمة الكفيل إلا بالوفاء التام للدين

ويقطع في التدليل على ذلك نص المادة ٣٤٩ تجارى التى تنص على أن للدائن الحق في مطالبة شركاء المفلس في الدين بتمام دينه

المحكمة

« حيث أن محمد فرج وهيب رفع الدعوى على الاثنين المستأنفين وطلب الحكم على محمد صالح الشيبني بصفته مدينا وشفقة محمد ابو جبل بصفتها ضامنة بأن يدفع له مبلغ ٩٤٠٠ قرش واستند في ذلك على سند مؤرخ ٣ يوليو سنة ٩٢٣ موقع عليه بامضاء محمد الشيبني وختم شفقة وحيث ان المستأنفين يدفعان الدعوى بأنه قد حكم بافلاس محمد افندى صالح الشيبني بمحكمة المنصورة المختلطة وأنه حصل صلح بينه وبين دائنيه صدقت عليه المحكمة المذكورة بحكم تاريخه ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٨ وأنه بمقتضى هذا الصلح ليس ملزماً بأن يدفع للمستأنف عليه إلا عشرين في المائة من دينه على أربعة أقساط متساوية

« وحيث أن محمد فرج وهيب رد على هذا الدفع بأن دينه مدنى وأن حكم التصديق على الصلح في تفليسة المستأنف الأول ليس حجة عليه :

« وحيث أنه يتعين في هذه الحالة البحث في قوة حكم التصديق على الصلح بالنسبة للدائنين في حالة الحكم بافلاس مفلس

« وحيث أن المادة (٣٢٨) من القانون

١٤ منها و ٦ قراريط وهو ما يساوى ١١٥٢ متراً وقال الخبير أن هذا ايضاً خطأ في عملية التضريب وعلى كل حال فإن المنزل بصرف النظر عن حقيقة مقدار مساحته له محيط ثابت وهو السور وقد ثبت ان هذا السور متصل مباشرة بزرعة المستأنف عليه ولم يذكر في أى عقد من العقود ان المنزل المذكور يتبعه شئ خارج

(قضية يوسف ابراهيم ضد الدكتور أحمد جوى نمرة ٨٨٥ سنة ١٩٢٨ استئناف — دائرة حضرة على زكي العرابي بك رئيس المحكمة وعضوية حضرات عفيفي بك عفت وعبد الفتاح البشري بك القاضيين)

١٥٧

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

٢٦ مايو سنة ١٩٢٩

١ — افلاس. الصلح بين الدائنين والمفلس .
سريانه على جميع الدائنين .

٢ — افلاس. كفيل. التزامه قبل الدائن. حدوده

القاعدة القانونية

١ — يسرى الصلح الذى يصدق عليه بين المدين المفلس ودائنيه على جميع الدائنين مهما كان نوع ديونهم مدنية او تجارية

٢ — تختلف القاعدة التجارية فيما يتعلق بالكفالة في حالة الافلاس عن القاعدة المدنية التى تنص على أن الكفيل يبرأ بمجرد براءة المدين . فلا تبرأ ذمة الكفيل للمفلس بمجرد صلح الدائنين معه على نسبة معينة من ديونهم فان هذا الصلح لا يعتبر تنازلاً عما بقى لهم من

عما بقي من دينهم ولهذا لا تبرأ ذمة الكفيل للدين في حالة الصلح معه إذا أفلس :
« وحيث أنه ظاهر أن الدائن لم يشترط كفالة الكفيل للمدين التاجر إلا حفظا لحقه في حالة إفلاس مدينه وليس من المعقول أن يكون السبب الذي من أجله اشترط الدائن الكفالة سبباً لزوالها

« وحيث أن الجزء الباقي من الدين في حالة الصلح في التفليسة يبقى ديناً طبيعياً على المدين تقضى عليه الذمة والشرف أدائه للدائن ولهذا فإن القانون التجاري اشترط لاعادة اعتبار المفلس أن يكون قد وفى كل ديونه مادة (٤٠٨) تجارى
« وحيث أن المادة (٢٤٩) تجارى نصت على أن للدائن مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس ومن هذا يستفاد أن الصلح لا تأثير له على حق الدائنين بالنسبة للكفيل

(قضية محمد افندى صالح وآخر وحضر عنهما الاستاذ احمد وجدى ضد محمد فرج وحضر عنه الاستاذ محمد افندى شعير نمرة ١٤٠ استئناف سنة ١٩٢٩ دائرة حضرة عثمان يوسف بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتي ابراهيم شابي بك وعبد الفتاح حسين بك القاضيين)

١٥٨

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٩

حكم جنائى . قوته امام المحكمة المدنية .

حدود حجيته .

القاعدة القانونية

١ - لا يرجع تقيد القاضى المدنى بالحكم

التجارى تنص على أن التصديق على الصلح يجعله نافذاً في حق جميع الدائنين سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا وسواء تحققت ديونهم أم لا وبناء على هذا النص يكون حكم التصديق على الصلح الذى يتمسك به المستأنفان حجة على المستأنف عليه ولا عبرة بما يدعيه من أن دينه مدنى لأن نص المادة عام لا يفرق بين الدين المدنى وغير المدنى بل هى تنص على أن التصديق على الصلح يجعل الصلح نافذاً في حق جميع الدائنين

« وحيث أن الدفاع عن الست شقيقه ذهب الى أن ذلك الصلح قضى بأنه لا يدفع محمد صالح الشيبينى إلا ٢٠٪ / فهو ليست ملزمة إلا بهذه النسبة :

« وحيث أن القاعدة التجارية فيما يتعلق بالكفالة في حالة الافلاس تخالف القاعدة المدنية التى تنص على أن الكفيل يبرأ بمجرد براءة المدين وذلك لأن الدائنين في حالة الصلح في التفليسة لم يبرأوا ذمة المدين المفلس فيما عدا الجزء الذى حصل الصلح على أن يدفعه المدين بل أن أغلبية الدائنين الحائزين على ثلاثة أرباع الديون الذين وافقوا على الصلح لم يقصدوا ابراء ذمة المدين من شئ بل أنهم قصدوا اتقاء خطر متزايد ضار بمصلحتهم اذا هم استمعروا في اجراءات التفليسة بزيادة المصاريف وطول الزمن قبلوا أن يأخذوا جزءاً معيناً من دينهم اتقاء لهذا الضرر فهم في الحقيقة لا يعتبرون متنازلين

الجناي إلى وجود قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً طبقاً للمادة ١٣٥١ مدني فرنسي (٤٣٢ مدني أهلي) لأن هذه المادة بموضعها في القانون وبنصها أيضاً تقتض أن تكون المحكمة التي يتقدم إليها الدفع بقوة الحكم النهائي مختصة بالنظر أيضاً في الموضوع الذي صدر فيه ذلك الحكم. فضلاً عن عدم البحث في توفر الأركان الثلاثة لكل في الدعويين من اتحاد الموضوع والسبب والأشخاص مما ذهب فيه الفقهاء مذاهب متناقضة. انما مرجع تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي هو المحافظة على استقلال كل من جهتين قضائيتين تقوم كل منهما بذاتها.

٢ - بناء على ذلك لا يتقيد القاضي المدني بما لم يتناوله منطق الحكم الجنائي وما ورد ذكره في الأسباب دون أن يكون محل بحث أو مناقشة بين الخصوم

٣ - حتى في نظر من يرى ان مرجع التقييد بالحكم الجنائي هو في قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً. فإن الأحكام الجنائية لا تمنع القضاء المدني من إعادة النظر فيما كان « بحته لازماً لزوماً مباشراً لا إصدار حكم الادانة أو البراءة » لا فيما تعرض له المحكمة الجنائية دون أن يكون من وظائفها التعرض له. فإن مثل هذه الأمور الأخيرة تبقى خاضعة لسلطان القضاء المدني المطلق

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه قد أقام هذه الدعوى ابتدائياً ضد مجلس بلدي الاسكندرية بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبالغ جملتها ٧٨٠

ملياً و ٥٨ جنيهاً كما يطلب أيضاً الغاء الانذارين اللذين اعلتهما له المجلس في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٧ و ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ منبهاً عليه فيهما بسداد هذا المطلوب وهو قيمة ما يدعى المجلس انه مقابل أشغال المستأنف عليه للطريق العام وطلب كذلك الحكم بعدم أحقية المجلس البلدي في التنفيذ عليه

« وحيث ان محكمة أول درجة قد أجابت هذه الطلبات جميعاً استناداً الى أن حق المجلس البلدي فيما يدعيه غير مؤيد بدليل تام والى ان الأحكام الجنائية الصادرة بادانة المستأنف عليه في مخالفات اشغال الطريق العام ليست حجة نهائية بالحق المدني الذي يدعيه دون أن يصدر له به حكم

« وحيث انه ازالة لكل لبس يجب أن يتقرر مبدئياً ان للمجلس البلدي الحق في أن يسلك سبيل التنفيذ الاداري المبين بالأمر العالي الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ لتحصيل ما عسى أن يكون له في ذمة من يشغلون الطريق العام بترخيص وبغير ترخيص

« وحيث ان مشروعية التنفيذ بهذه الوسيلة مقررة بالمادة ٢٥ من القرار الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩٢٢ بوضع لائحة استعمال او اشغال الطريق العمومي في دائرة مدينة الاسكندرية والتي تنص على ان « العوائد والرسوم والغرامات وكذا المصاريف التي تكون قد انفقها البلدية لتنفيذ هذه اللائحة يكون تحصيلها من اولى الشأن عند الحاجة بموجب الأمر العالي الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المجلس منه يتعين فحص وتقدير أدلة المجلس على حقه المدعى به والذي طالب المستأنف عليه براءة ذمته منه

« وحيث ان المجلس البلدى يقدم اثباتاً لحقه الذى يدعيه كشف حسابه الذى حرره الموظف المختص بمقدار مساحة الأشغال ومدته وهو المستند الوحيد الذى تراه المادة ٢٥ من اللائحة كافيًا للبدء فى التنفيذ بالطريق الادارى كما ان المجلس البلدى يتدرع بالأحكام الجنائية الصادرة فى المخالفات التى أدين فيها المستأنف عليه ليحول دون إعادة البحث فى صحة محتويات هذا الكشف استناداً الى القول بأن هذه الأحكام الجنائية أصبحت حجة نهائية ليس فقط فيما جاء بمنطوقها وهو ادانة المخالف بل أيضاً بما ورد فى أسبابها عن الوقائع المرتبطة والمقتربة بالجريمة ومنها مقدار مساحته ومدة الأشغال موضوع المخالفة

« وحيث ان نص المادة ٢٥ من اللائحة التى تعنى البلدية من تقديم مستندات أخرى سوى كشف حسابها لا يفيد حرمان صاحب الشأن من تقديم ما لديه من الألة لنفى محتويات هذا الكشف لأن النص قاصر فقط على تعيين أدلة البلدية دون تعيين لأدلة الافراد التى تبقى خاضعة للقانون العام مالم يرد نص خاص ينسخها. هذا فضلاً عن أن سياق المادة ٢٥ ذاتها يشعر بأن كفاية كشف الحساب لا تنعدي إباحة البدء فى التنفيذ الادارى دون أن يكون لهذا الكشف قوة اثبات نهائية من حيث تقرير موضوع

» وحيث ان حق المجلس البلدى قبل من يشغلون الطريق العام بترخيص أم بغير ترخيص موصوف فى المواد ١٧ و ٢٢ و ٢٣ من تلك اللائحة بأنه « رسم » إذ نصت المادة ١٧ على تعريفه « الرسوم التى دفعها المرخص اليهم بأشغال الطريق » كما نصت المادة ٢٣ على « انه فى حالة اشغال الطريق بغير ترخيص يعمل بالتعريفه المبينة بالمادة ١٧ »

« وحيث انه فضلاً عن صراحة نصوص اللائحة فان المادة الاولى من الأمر العالى الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ قد عينت الحقوق التى يصح تحصيلها بالطريق الادارى ومنها « الرسوم » وقد ظهر ان حق المجلس البلدى الذى يتولد عن أشغال الطريق العام هو « رسم » من « الرسوم » فلا يبقى اذن شك فى جواز تحصيله بالطريق الادارى ودون حاجة الى استصدار حكم قضائى مقرر له .

« وحيث ان جواز التنفيذ بهذه الوسيلة لا يفيد بأى حال من الأحوال إباحة حرمان صاحب الشأن من ابداء ما لديه من اعتراض على الادعاء بانشغال ذمته بكل أو بعض ما يدعيه المجلس البلدى قبله إذ أن جواز التنفيذ بهذه الوسيلة لا يمنع صاحب الشأن من مطالبة المجلس البلدى بتقديم أدلة على حقه الذى ينفذه كما لا يمنعه من مناقشة هذه الأدلة وتقديم ما ينفىها .

« وحيث انه مع صحة شكل وسيلة التنفيذ التى سلكها المجلس البلدى فى هذه الدعوى إلا انه أمام انكار المستأنف عليه لجميع المطلوب

جارسونيه يرى ان مرجع تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى هو المحافظة على استقلال كل من جهتين قضائيتين تقوم كل منهما بذاتها

« وحيث انه طبقاً لهذا رأى الذى لا يجد بين الأحكام الجنائية والمدنية رابطة قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً لاتحاد الخصوم والموضوع والسبب يكون من الغلالة تقييد القاضى المدنى بما لم يتناوله منطوق الحكم الجنائى بله ما ورد ذكره فى الأسباب دون أن يكون محل بحث ولا مناقشة بين الخصوم مثل ما جاء فى أحكام المخالفات التى يتمسك بها المجلس البلدى من بيان المساحة ومدة أشغال "طريق . مع ملاحظة انه يكفى لادانة المخالف أشغال الطريق بمساحة متر ليوم واحد .

« وحيث انه حتى فى نظر من يرى من الفقهاء وجوب اتحاد بين موضوع وسبب وأشخاص الدعويين المدنية والجنائية فان الأحكام الجنائية لا تمنع القضاء المدنى من إعادة النظر إلا فيما كان بحقه لازماً لزوماً مباشراً لاصدار حكم الادانة أو البراءة لا فيما تعرض له المحكمة الجنائية دون أن يكون من وظائفها التعرض له ومثل هذه الأمور الأخيرة تبقى خاضعة لسلطان القضاء المدنى المطلق يفصل فيها حسبما يرى وقد عبر جارسونيه عن هذا المعنى بقوله ان القوة النهائية للحكم الجنائى قاصرة على ما قرره الحكم تقريراً بارزاً ولا تمتد الى ما لم يكن من الوقائع داخلاً فى بنية الجريمة ولا الى ما يكون داخلاً فى بنيتها اذا كون مثلاً مستقلاً وتطبيقاً لهذا التخرج ذكر هذا المؤلف فى الفقرة ٧٢٧ صحيفة ٤٦٣ ان

الحقوق كما هو الشأن تماماً فى الحجز الادارى الامتيازى الذى يباح للمؤجر على حاصلات المستأجر فيكفى فيه تقديم عقد الایجار ولا يمنع ذلك المستأجر من تقديم طعونه على هذا العقد بالطريق القانونى

« وحيث أن تدرع المجلس البلدى بالأحكام الجنائية الصادرة بادانة المستأنف عليه فى أشغال الطريق ليحول دون إعادة البحث فى محتويات كشف الحساب احتجاجاً بأن تلك الأحكام الجنائية حازت قوة نهائية فيما لم يشمل منطوقها وفيما جاء بأسبابها من الوقائع مثل مساحة ومدة الأشغال انما هو اجهاد متعب للمدالة بغير مقتضى » وحيث ان رأى السليم الذى قبله

جارسونيه فى كتاب المرافعات الطبعة الثالثة جزء ٣ فقرة ٧٢١ صحيفة ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ نقلاً عن مذكرة العلامة الالماني زكري فى أثر الاحكام الجنائية على القضاء المدنى هو أن تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائى لا يرجع الى وجود قوة الشئ المحكوم فيه نهائياً طبقاً للمادة ١٣٥١ مدنى فرنسى (٤٣٢ مدنى أهلى) لأن هذه المادة بموضعها فى القانون المدنى وبنصوصها أيضاً تقتضى ان المحكمة التى يتقدم اليها الدفع بقوة الحكم النهائى تكون مختصة بالنظر ايضاً فى الموضوع الذى صدر فيه ذلك الحكم . هذا فضلاً عن عمق البحث فى توفر الأركان الثلاثة لكل من الدعويين المدنية والجنائية من اتحاد فى الموضوع والسبب والأشخاص مما ذهب فيه الفقهاء مثل ولان نوليه مذاهب متناقضة ولكن

المحكمة المدنية لا تقيد بما تصدره المحكمة الجنائية من الأحكام في أمور منها ان الحكم بادانة قاتل آيه لا يكون حجة نهائية في اثبات البتة والحكم في ادانة مفلس بالتدليس لا يكون حجة نهائية في اثبات الافلاس والحكم بادانة من يعدد زوجاته لا يكون حجة نهائية في اثبات صحة الزواج الأول

« وحيث ان شراح القانون المصرى قد نهجوا هذا المنهج فيرى جرافمولان في كتابه شرح قانون تحقيق الجنايات الجزء الثانى ص ٢٧٤ فقرة ١٠٣٩ أن الحكم الجنائى يكون له قوة نهائية في أمور ثلاث هي وقوع الجريمة فعلاً ووصفها قانوناً ونسبتها الى المتهم أما ما عدا ذلك مما يتناوله الحكم الجنائى عرضاً لا يكون له قوة نهائية لدى القضاء المدنى . ويرى الاستاذ احمد بك نشأت في رسالة الاثبات صحيفة ٣٤٣ فقرة ٥٨٥ تطبيقاً لذلك الرأى ان المحكمة المدنية ليست مقيدة بكية الشئ الذى كان موضع المحاكمة الجنائية إلا اذا حصل النزاع فيه ثم فصل في هذا النزاع وضرب مثلاً لذلك حالة السرقة فاذا اتهم شخص بسرقة مائة جنيه وحكم بادانته فلا يمنع هذا القضاء المدنى عند نظر التعويض من تحقيق قيمة المال المسروق لأن فكر القاضى الجنائى كان متجهاً الى تحقيق وقوع السرقة لا مقدارها

« وحيث ان المجلس البلدى يستند في تمسكه بالقوة النهائية لاحكام المخالفات على نبذة اوردها لا كوست في كتابه وهو رقم ١٠٨٥ مؤداها ان تقدير القاضى الجنائى لكمية الشئ موضوع المحاكمة الجنائية هو تقدير نهائى يحول

دون اعادة القضاء المدنى البحث فيه وضرب مثلاً لذلك حالة تقدير المال المسروق في تهمة سرقة . وهذا يعارض الرأى الذى أثبتناه فيما تقدم

« وحيث انه لاستخراج حقيقة المعنى الذى أورده لا كوست في الفقرة ١٠٨٥ يحسن الرجوع الى مصدرها وهي خلاصة حكم تاريخه ١٨٧٨ ومنشور بمجموعة دالوز الدورية نمرة ١٨٧٨ جزء ١ ص ٤٦٢ ومنقول بتعليقات دالوز على القانون المدنى الفرنسى مادة - ١٣٥١ ص ٥٩٥ تحت عنوان « أثر تقديرات القاضى الجنائى »

« وحيث انه بالاطلاع على هذه التعليقات في الفقرات ٢٠٢٨ وما بعدها يتضح ان تقديرات القاضى الجنائى سواء لمقدار الشئ موضوع الجريمة او للضرر الذى ينتج عنها تحوز قوة نهائية لدى القضاء المدنى كلما كان هذا التقدير عملاً بالقانون الجنائى وكان عنصراً من عناصر الجريمة

"Toute le fois quelle a été fait en vertu de la loi penale etc. parcequ'elle est un element du delit."

وضرب لذلك مثلين أولهما تقدير الزمن الذى قضاء المصاب عاجزاً عن العمل في تهمة ضرب كما في مادة ٢٠٥ عقوبات مصرى وكية الشئ المسروق عندما تكون من عناصر الجريمة (كما هي في المادة ٢٧٦ عقوبات مصرى) وهذا المثل الاخير هو خلاصة الحكم الذى أورده لا كوست في البند ١٠٨٥ من كتابه فلا خفاء اذن في ان كية الشئ المسروق المقدرة في الحكم الجنائى لا يحوز قوة نهائية الا اذا قدرها

عليه عبء الاثبات وللبلدية تقديم ما ينفي أدلة
المستأنف عليه بالطرق عينها

(قضية مجلس بلدي اسكندرية ضد عبد الواحد
افندي نصير نمرة ١٨٦ سنة ١٩٢٨ استئناف —
دائرة حضرات عبد الحميد عمر وشاحي بك وعبد الرحيم
بك غنيم وعبد العزيز محمد بك القضاة)

١٥٩

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٩

- ١ — افلاس . الحكم بانهاره . التنازل عنه
من الدائن رافع الدعوى . عدم جواز
- ٢ — افلاس . تسديد دين الدائن المدعى . عدم
جواز اعادة حرية التصرف للمفلس .

القواعد القانونية

١ - وان كانت القاعدة ان الأحكام
لا يتناول أثرها من لم يكن طرفاً فيها الا انها
لا تسرى على حكم اشهار الافلاس فان أثره
يتناول كل الناس ولهذا أوجب القانون اعلانه
بالنشر حتى يعلم به كل من له مصلحة . كما
ان القانون أجاز لكل واحد من هؤلاء الطعن
فيه . وعلى ذلك لا يؤثر على هذا الحكم تنازل
أحد الدائنين عنه حتى ولو كان هو الذي رفع
دعوى الافلاس وحصل على الحكم فيها . وعلى
ذلك يبقى الحكم حتى يزول بالطعن فيه بأحد
طرق الطعن في الاحكام عموماً أو بالحكم باعادة
اعتبار المجلس متى توفرت الشروط القانونية

٢ - لا يبيح القانون للمفلس ادارة أمواله
الا في حالة الصلح مع أغلبية الدائنين من حيث

الحكم الجنائي عملاً بقانون العقوبات وكان هذا
التقدير من عناصر جريمة السرقة أما لو كانت
التقرير الذي يجريه القاضى الجنائى فى حكمه غير
لازم لاصدار حكم الادانة او البراءة فلا يكون
له من القوة ما يمنع القاضى المدنى من اعادة النظر
فيه — يراجع تعليق المسيو جريولى بمجموعة
دالوز الدورية سنة ١٨٦٩ جزء ١ ص ١٦٩

« وحيث انه على هدى القواعد السابقة
يمكن اذن بحث أدلة المجلس البلدى التى قدمها
لاثبات حقه فى مطالبة المستأنف عليه بمبلغ
٥٨ جنيهاً و ٧٨٠ ملياً فترى هذه المحكمة ان
لهذا الاخير الحق فى مناقشتها

« وحيث ان محاضر التحالفات التى حررها
موظف البلدية وهو من مأمورى الضبطية القضائية
قد جاءت مؤيدة لمطوب المجلس البلدى وشاملة
ليان مقدار مساحة ومدة الاشغال وتعتمد
هذه المحاضر طبقاً للمادة ١٣٩ من قانون تحقيق
الجنايات الى ان يثبت ما ينفيها

« وحيث ان الكشف الذى نصت عليه
المادة ٢٥ من لائحة اشغال الطريق لا يزيد فى
قوته عن قوة محاضر التحالفات لانه منقول عنها
« وحيث ان هذه المحكمة ترى قبل الفصل
فى موضوع الاستئناف تمكين المستأنف عليه من
اثبات براءة ذمته من مطوب المجلس البلدى
بكافة الطرق بما فيها البيئة

« وحيث ان محاضر التحالفات تعتمد حجة
مبدئية تؤيد مطالب البلدية فيكون على المستأنف

العدد وقيمة الدين وبشرط أن تصدق المحكمة على هذا الصلح . فمجرد تسديد المفلس دين أحد الدائنين - فضلاً عن أنه باطل قانوناً - فإنه لا يجيز إعادة حرية التصرف للمفلس

المحكمة

« حيث أن المتظلمين يطلبان استلام مفاتيح المحل التجارى الذى اغلق بناء على حكم اشهار الافلاس الصادر ضد أولهما حضورياً وضد الثانى غايياً لإدارته ويطلبان أيضاً الحكم بإعادة اعتبارهما مرتكبين فى ذلك على السببين التاليين - أولاً ان الحكم المشار اليه أصبح لاغياً لأن المتظلم ضده الاول تنازل عنه عند نظر المعارضة المرفوعة من ثانيهما وقد حكمت المحكمة بقبول هذا التنازل ثانياً - ان المدين الاصلى وهو المتظلم الاول سدد ما عليه من الديون للمتظلم ضده الاول وقد أخذ عليه تعهداً بعدم السير فى الاجراءات مع التصريح باستلام المفاتيح وفتح المحل التجارى : »
« وحيث أنه يتعين البحث فى صحة هذين الـبيـن قانوناً :

« وحيث أنه عن السبب الاول فان الحكم بقبول التنازل لم ينص فى منطوقه ولا فى أسبابه على الغاء الحكم الصادر باشهار الافلاس وغاية ما فى الأمر انه قضى بقبول تنازل المتظلم ضده الاول عن حكم اشهار الافلاس ولأجل معرفة ما اذا كان هذا التنازل يؤثر أو لا يؤثر على حكم اشهار الافلاس يجب تعيين وتحديد ماهية هذا الحكم تحديداً قانونياً :

« وحيث انه وان كانت الاحكام لا يتناول أثرها من لم يكن طرفاً فيها الا ان هذه القاعدة لا تسرى على الحكم القاضى باشهار الافلاس فان اثره يتناول كل الناس ولهذا السبب اوجب القانون اتخاذ اجراءات النشر والعلاية حتى يعلم كل من له مصلحة ولم يكن طرفاً فى الدعوى حالة المدين كما وان القانون اجاز لكل ذى مصلحة أن يطعن فيه بطريق المعارضة

« وحيث انه لا ريب فى ان الحكم باشهار الافلاس يكون مانعاً بمجرد صدوره ضد المدين من ادارة امواله او التصرف فيها كما وان تصرفاته الحاصلة فى المدة بين تاريخ توقيفه عن دفع ديونه وتاريخ الحكم باشهار الافلاس تكون خاضعة لما رتبته القانون بشأنها من اوجه البطلان وغيرها كل ذلك حفظاً لحقوق روكية الدائنين حتى الذين لم تحل ديونهم بعد فانه جعلها مستحقة السداد فوراً :

« وحيث انه متى تقرر هذا فان تنازل أحد الدائنين ولو كان هو الذى رفع الدعوى لا يكون مؤثراً على حقوق الباقيين لانه لم يكن هو صاحب المصلحة الوحيد بل هناك اشخاص غيره لهم مصلحة عظيمة فى الوقت على حالة المفلس والسير فى الاجراءات القانونية ومنها طرق النشر والعلاية التى لم تتخذ شيئاً منها فى الحكم الصادر ضد المتظلمين :

« وحيث ان الأخذ بنظرية المتظلمين يفسح المجال للمدينين سيئ النية ويمكنهم من اخفاء حكم اشهار الافلاس بل ومن زوال آثاره

« وحيث انه لما تقدم بيانه يتعين الحكم
برفض طلبى استلام المفاتيح واعادة الاعتبار مع
الزام المتظلمين بالمصاريف :

(قضية عبد الله ضد الحواجه جاك ساسون
نمرة ٢٠٩ كللى سنة ١٩٢٩ — دائرة حضرة عثمان
بك يوسف رئيس المحكمة وعضوية حضرتى مصطفى
فهمى البجيرى بك ويوسف فهمى بك الناضين)

١٦٠

محكمة المنيا الكلية الأهلية

٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩

معارضة . حكم غيابي . مبدأها . تنفيذ . جزئى . من
غير الخصوم . جواز

القاعدة القانونية

لا يشترط أن يكون التنفيذ الذى تبدأ به
ميعاد المعارضة فى الحكم الغيابي كاملا بل يصح
أن يكون جزئيا كالتنفيذ بالاعتاب والمصاريف
وحتى لو كان التنفيذ حاصلًا من غير الخصوم .
كقلم الكتاب مثلا . فإن المطلوب هو علم
المحكوم عليه بالحكم بتنفيذه عليه على أى حال

المحكمة

« حيث أن المعارضين طلبا قبول المعارضة
شكلا وبسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه فى
مدى الستة اشهر التالية لصدوره

« وحيث أن المعارض ضدها دفعت ذلك
بأن المعارضة غير مقبولة شكلا لرفعها بعد
الميعاد وأن الحكم نفذ بالمصاريف ويجب احتساب
ميعاد المعارضة من تاريخ العلم بذلك التنفيذ

القانونية بمجرد اتفاقهم مع أحد الدائنين على غرة
من الباقيين وفى ذلك ما فيه من الضرر بجماعة
الدائنين

« وحيث انه لذلك يكون حكم اشهار
الافلاس باقيا بالرغم من هذا التنازل مالم يصدر
حكم بالغائه من محكمة الاستئناف او من المحكمة
التي أصدرته ان كان غياييا أو ان يحكم باعادة
اعتبار المفلس من المحكمة المختصة متى توفرت
الشروط القانونية كما سيأتى بيانه ويتعين رفض
السبب الاول :

« وحيث انه عن السبب الثانى فان القانون
لا يبيح للمفلس ادارة امواله الا فى حالة الصلح
مع الدائنين بشرط ان تتوفر فى قبوله أغليتهم
من حيث العدد وقيمة الديون وبشرط أن
تصدق المحكمة على هذا الصلح وهى شروط وضعها
القانون فى مصلحة جميع الدائنين - فساد المفلس
الدين لأحدهم دون الباقيين فضلا عن بطلانه
قانونا لانه ممنوع من التصرف فى أمواله بعد
الحكم باشهار افلاسه فإنه لم تتوفر فيه الشروط
القانونية المبينة آنفا من تعاد اليه حرية التصرف
فى تلك الاموال وما دام ان الحكم لم تتخذ نحوه
اجراءات النشر والعلاية كما سبق القول فلا يمكن
أن يعرفه أحد من الدائنين ولذا يكون السبب
الثانى مرفوضا :

« وحيث ان طلب اعادة الاعتبار غير
مقبول أيضا لانه يجب أن تتوفر فيه شروط اهمها
ان يدفع المفلس جميع الديون من اصل وفوائد :
وبما ان المتظلمين لم يقدموا ما يثبت ذلك
فلا يمكن ان يجابا الى طلبهما

« وحيث أنه يجب البحث أولاً فيما إذا كانت المعارضة تقدمت في الميعاد القانوني من عدمه

« وحيث أن المادة ٣٢٩ من قانون المرافعات نصت على قبول المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة إلى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها فنصت المادة التالية لها على أن علم المحكوم عليه غايباً بالتنفيذ يعتبر بمضي مدة ٢٤ ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي أو ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ

« وحيث أنه يؤخذ صراحة من هذا النص أن التنفيذ الذي يعتبر مبدأ لمضي مدة الأربعة وعشرين ساعة السالفة الذكر المحددة لقبول المعارضة لا يلزم أن يكون كلياً بل يجوز أن يكون جزئياً وهذا الأمر الذي عبر عنه بوصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ فلا يشترط إذن أن يكون التنفيذ كاملاً ومن المبادئ المقررة قانوناً أن التنفيذ بالانعاب أو المصاريف هو تنفيذ جزئي يسري عليه ما يسري على التنفيذ الكلي في هذا الشأن من حيث اعتبار مبدأ الميعاد في المعارضة وسقوط الحكم الغيابي (راجع كتاب المرافعات المدنية لأبي هيف بك طبعة ثانية بند ١١٨١ وما بعده)

« وحيث أن المعارضين تمسكاً بأن الحكم الغيابي الصادر ضدهما بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قد تنفذ بموجب محضر في ٨ يوليو سنة ١٩٢٩ وقد رفعت عنه هذه المعارضة فمن ذلك

الوقت فقط يعتبر مبدأ علمها بالتنفيذ ولم يكن قد مضى فترة الأربعة وعشرين ساعة المقررة قانوناً لقبول المعارضة

« وحيث أن الحاضر عن المعارض ضدها تمسك بأنه سبق أن حصل تنفيذ بالمصاريف بمعرفة قلم الكتاب وقد تبين من أوراق التنفيذ الخاص بالمصاريف المذكورة أن قلم الكتاب استصدر أمراً بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٩ بالرسوم المحكوم بها بمقتضى الحكم الغيابي السالف الذكر الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وأعلنه مع قائمة الرسوم للمعارضين بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٩ وأنه بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ توقع الحجز التنفيذي بمحل إقامة المعارضين على المنقولات الموجودة بمنزلها ومذكور في محضر الحجز المحرر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ أن عبد الجواد طه يسن المعارض الثاني الحاضر قال أن الحكم المطلوب عنه هذه الرسوم غيابي وعمل عنه معارضه ولم يقدم ما يثبت صحة قوله فأجرى المحضر الحجز على منقولتهما في مواجهة المعارضين وبحضور المعارض السابق شخصياً

« وحيث أن إعلان قائمة الرسوم والمصاريف يعتبر بمثابة إعلان الحكم بالنسبة للرسوم والمصاريف كما نصت على ذلك المادة ٤٩ من لائحة الرسوم

« وحيث أنه زيادة على ذلك فإن الحكم الغيابي السالف الذكر الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قد اعلنته المعارض ضدها للمعارضين بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٩ مخاطباً مع المعارض الثاني شخصياً

١٦١

محكمة النيا الكلية الأهلية

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩

حساب جاري ، فتح اعتماد به . تأمين بضائع عليه
التصريح للبنك ببيعها . وكالته . المادة ٧٨ تجارى

القاعدة القانونية

الاتفاق فى عقد فتح الاعتماد بين البنك
والعميل على ان يبيع الأول بضائع الثانى المودعه
لديه تأمينا للحساب الجارى هو فى الواقع وكالة
من العميل للبنك بالبيع . فلا يتحتم على هذا
الاخير اتباع نص المادة ٧٨ من القانون التجارى
التي تلزم الدائن المرتهن باستصدار اذن من قاضى
الأمر الوقتية ببيع الأشياء المرهونة أو بعضها
بالمزايدة العمومية

وقد اضطرر القضاء على احترام هذا الاتفاق
الذى تستلزمه طبيعة العمل المتعاقد عليه بين الطرفين

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى
يطالب فيها المدعى عليه الأول بمبلغ ١٢٢٧٢
جنيه و ٦٧٨ ملجم ثم عدل طلباته الى مبلغ
١١٥٢٩ جنيه و ٣٨٥ ملجم مستندا فى ذلك على
عقد فتح اعتماد مؤرخ ١٣١ اكتوبر سنة ١٩٢٥
وهو وقع عليه بامضاء المدعى عليه المذكور وعلى
كشف حسابه الى ٣١ مارس سنة ١٩٢٨ وعلى
تصديق المدعى عليه على ذلك الحساب الى ٢٠
نوفمبر سنة ١٩٢٦ وعلى كشفين بالأقطان

» وحيث أنه لا محل للاعتراض بعدئذ
بأن العبرة فى التنفيذ على ما يحصل بمعرفة الخصوم
قط لا بمعرفة قلم الكتاب ولا وجه لتضرر
المعارضين فى حالة هذه الدعوى اذ من اعلان
الحكم الغيابي اليهما قبل التنفيذ الحاصل بقائمة
الرسوم والتي اعلنت اليهما أيضا ولأن التنفيذ
الحاصل بمقتضى هذه القائمة كان عن المصاريف
المحكوم بها فى ذلك الحكم الغيابي ضدتهما وهى
جزء من الحكم المذكور وقد اعترضوا فعلا على
التنفيذ فى وقته بالقول بحصول معارضة فى ذلك
الحكم مع عدم وجود شئ من ذلك يكون
العلم الحقيقى بالحكم المعارض فيه وتنفيذ جزء
منه المتعلق بالمصاريف المحكوم بها فيه متوفرا
توفرا تاما لدى المعارضين من تاريخ التنفيذ الواقع
فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٩

« وحيث أن التنفيذ بالمصاريف بموجب
قائمة الرسوم هو تنفيذ قانونى جزئى للحكم الغيابي
فى هذه الدعوى فوجب اعتباره مبدءا لاحتساب
المدة الجائز فيها المعارضة فى الحكم

وحيث ان هذه المعارضة لم ترفع الا فى ٨
يوليو سنة ١٩٢٩ فيكون قد مضى الميعاد المقرر
قانونا لقبولها ويتعين عدم قبولها شكلا ولا محل
للبحث بعد ذلك فى طلب سقوط الحكم الغيابي
بمضى ٦ شهور على تنفيذه

(قضية معارضة ابراهيم طرش وآخر وحضر عن
الاول الاستاذ مصطفى افندى عبد الجواد الشيبى ضد
الست زينب بنت محمد سلامة وحضر عنها الاستاذ حكيم
افندى قيعر نمرة ٧٥ سنة ٩٢٨ كلى دائرة حضرة
حسن بك فريد رئيس المحكمة وعضوية حضرة اسكندر
جرجس افندى والسيد الفطريق افندى قضاة)

والبذرة المباعة لحساب المدعى عليه في موسمى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ثم على الخطابات المرفقة بها كشوف أثمان البضائع « اللوات » من المحلات المشتري بها

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى

أولاً - بأن البنك لا يعطى للعميل أكثر من ستين في المائة من ثمن أقطان طبقاً للبند الخامس من عقد فتح الاعتماد

ثانياً - ان البنك اخطأ في بيع بضائع المدعى عليه من غير اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من القانون التجارى التى قضى على انه اذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين يلجأ الى قاضى الأمور الوقتية فى المحكمة السكاثن محله فى دائرتها ليتحصل منه على الاذن ببيع جميع الأشياء المرهونة أو بعضها بالمزايدة العمومية . وان فى الاتفاق الوارد بالبند الحادى عشر من عقد فتح الاعتماد السالف الذى يبيع للبنك بيع بضائع المدعى عليه المودعة لديه بغير اتباع هذه الاجراءات اتفاق باطل ومخالف للنظام العام

ثالثاً - النزاع فى الحساب نفسه والأثمان التى بيعت بها بضائعه مطالباً ابقاء ذلك بادخال حسابه الخاص بشركات أخرى فى بنك مصر أيضاً فى هذا الحساب وتصفيته جميعاً

« وحيث انه بالنسبة للدفع الأول فانه ظاهر من الاطلاع على عقد فتح الاعتماد ان شرط ابقاء فرق بين ثمن البضائع المودعة وما يسحب عليها وتحديد هذا الفرق بأربعين فى

المائة انه انما عمل لمصلحة البنك ففتح الاعتماد وجائز لهذا البنك من غير شك ان ينقضى فى هذا « المارج » كما يسمونه الى حد العدم فلا يترتب عليه حتماً القول بأن ما وردده المدعى عليه الأول للبنك يزيد ثمنه على ما سحبه منه بأربعين فى المائة ولا أدل على ذلك من نفس الجملة التى قررها المدعى عليه المذكور فى آخر مذكرته المعلنة فى يوم السبت ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ والتى يقول فيها ان ثمن اقطانه وبذرتة وما دفعه تقدراً مبلغ ٨٩٠٠٣ جنيه و ٨١٤ مليم سحب عليه ٧٥٩٤٥ جنيه و ٨٣٦ مليم فلم يراع حتى حسب تقديره هذا المارج »

« وحيث انه بالنسبة للدفع الثانى فانه لا نزاع فى ان القانون المصرى صريح فى تحريم بيع الدائن المرتهن الشئ المرهون سداداً لدينه وان الاجماع على ان الشرط الذى يتفق عليه الطرفان مخالف لذلك باطل ولكن النزاع فى هذه الدعوى يقوم فى الحقيقة على ماهية الاتفاق الحاصل بين الطرفين بموجب البند الحادى عشر من عقد فتح الاعتماد وهو شرط قصد به اعطاء المرتهن حق بيع الشئ المرهون لديه أم هو عقد خاص وكل به المدعى عليه المدعى وكالة خاصة لبيع لحسابه ما لديه من البضائع

« وحيث انه بالرجوع الى نص ذلك البند يتبين منه صراحة ان المدعى عليه الأول وكل المدعى فى بيع ما لديه من البضائع بغير حاجة الى موافقة سابقة أو تأييد لاحق لهذه العملية لما وفق به المدعى عليه المذكور من أن تصرف المدعى

في مصلحة الجميع . أى ان مصلحة الطرفين فظاهر هذا النص من غير شك وكالة من المدعى عليه للمدعى في القيام بهذه العمليات لحساب المدعى عليه من مصلحة الطرفين

« وحيث انه لا يمكن القول بأن هذا اعطاء للدائن المرتهن حق بيع الشيء المرهون الأمر الباطل قانوناً - لان البنك عند قيامه بهذه العمليات لا يقوم بها باعتباره دائناً بل باعتباره موكلًا توكيلاً خاصاً بالبيع لمصلحة الطرفين ومثله في ذلك مثل أى شخص آخر كان للمدعى عليه ان يتعاقد معه على هذا العمل - خصوصاً إذا لوحظ ان من طبيعة الحساب الجارى أن لا يعرف من الدائن ومن المدين الا بعد تصفية الحساب فما دامت العملية جارية والحساب مفتوح فنتيجته مفروض فيها انها غير معلومة ولا يعترض على هذا بتحديد التاريخ لانه غير ملازم لاحد كما سبق القول

« وحيث انه زيادة عما تقدم فقد جرى العرف التجارى على هذا العمل الذى تحتم طبيعة العمل التعاقد عليه بين الطرفين وتكراره كثيراً كما جرى القضاء على احترام مثل هذا الاتفاق الوارد بالبند الحادى عشر من عقد فتح الاعتماد واعتباره وكالة صحيحة من نوع خاص (أنظر حكم محكمة مصر الصادر فى ٩ ابريل سنة ١٩٢٧ والحكم المشار اليه فيه . وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ بالجدول العشرى من سنة ١٨ - ٢٨ البند

٢١١٨ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الجدول العشرى من سنة ١٩١٨ - ٢٨ البند ٢١١٥)

(قضية بنك مصر ضد لبيب افندى غطاس وحضر عنه الاستاذ نصيف افندى زكى وآخرين نمرة ٧٢٣ سنة ١٩٢٨ كلى - دائرة حضرة حسن فريد بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة محمد غالب عطيه افندى واسكندر جرجس افندى القاضيين)

١٦٢

محكمة النيا الكلية الأهلية

٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . حكم فى جنحه . دعوى مدنية .
اقل من النصاب . من التهم . من المدعى المدني .

القاعدة القانونية

١ - للمتهم فى دعوى جنحه أن يستأنف الحكم الصادر عليه فى الدعوى المدنية مستقلاً أو تبعاً للحكم فى الدعوى العمومية حتى ولو كان التعويض المطلوب داخل فى اختصاص القاضى الجزئى نهائياً . وذلك طبقاً لنص المادة ١٧٥ جنایات .

٢ - وبالعكس ذلك المدعى المدني والمسئول عن الحقوق المدنية فان حقهما فى الاستئناف مقيد - بمقتضى المادة ١٧٦ جنایات - بشرط أن يزيد مبلغ التعويض المطلوب عن النصاب النهائى للقاضى الجزئى

المحكمة

« حيث ان مرور افندى فرج المدعى

بالحق المدني دفع بعدم جواز الاستئناف لأن الدعوى مرفوعة مباشرة بطلب مبلغ ١٥ جنيهاً تعويضاً الذي هو أقل من النصاب النهائي للقاضي الجزئي وقد حكم فيها ببراءة المتهم وبالزامه بمبلغ ٥ جنيهات بصفة تعويض وأنه في هذه الحالة يعتبر مسؤولاً عن الحق المدني فقط وإن المواد ١٧٥ و ١٧٦ و ٢٠٩ من قانون تحقيق الجنايات تقضي بعدم قبول الاستئناف من المسؤول عن الحقوق المدنية إلا إذا كان المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحق المدني يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي

« وحيث أن المادة ٢٠٩ من قانون تحقيق الجنايات خاصة بالجنايات فقط دون الجنح وموضوع هذه التهمة جنحة بلاغ كاذب وفضلاً عن ذلك فقد أصبحت المادة ٢٠٩ السالفة الذكر لا عمل لها بمقتضى المادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ ومع ذلك فإن نصها صريح في أن الاستئناف يكون مقبول من المحكوم عليه بغير قيد ولا شرط وإن قيد التعويض بقيمة النصاب النهائي قاصر فيها على الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعي بالحقوق المدنية مما يدل على وجوب التفريق بين الحالتين

« وحيث أن المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات قبول استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنح من المحكوم عليه بغير قيد ولا شرط وسواء كانت متعلقة بالعقوبة أو بالتعويضات أما المادة ١٧٦ فقد قيدت قبول الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعي بحقوق مدنية بشرط أن

يزيد مبلغ التعويض الذي يطالب به عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي

« وحيث أنه يجب التفريق بين المحكوم عليه والأشخاص المسؤولين عن الحقوق المدنية لأن النص في المادتين السالفتي الذكر صريح في ذلك ولأن المسؤول عن الحق المدني هو شخص آخر غير المتهم والذي هو المسؤول أصلاً عن التعويضات

« وحيث أنه مما يعزز ذلك أن المادة ١٥٣ جنايات الخاصة بالاستئناف في مواد المخالفات نصت صراحة في الفقرة الثالثة منه على أنه لا يقبل الاستئناف المرفوع عن التعويضات فقط إلا إذا كان مبلغ التعويض يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي

« وحيث أنه تبين مما تقدم أن النص جاء مطلقاً بغير قيد فيما يتعلق بقبول الاستئناف من المحكوم عليه عن التعويضات في مواد الجنح بخلاف مواد المخالفات فقد جاء النص مقيداً كما تقدم بيانه فلا محل إذن لوضع قيد لا وجود له وقد أخذ بذلك الأستاذ جرافولان في كتابه شرح تحقيق الجنايات المصري (راجع جزء ثاني ص ٢٨ - ٦٨٧)

« وحيث أنه لا محل للاعتراض بأن الدعوى أصبحت مدنية ويجب أن يسرى عليها حكم المادة ٢٦ معدلة فقرة رابعة لأنها لا تسري إلا على دعاوى التعويض التي ترفع مستقلة أمام المحاكم المدنية أما دعاوى التعويض التي ترفع أمام محكمة الجنح فهي تابعة لها وتتبع فيها النصوص الواردة

القانونية التي تحول دون تملك المشتري لها ملكية كاملة هادئة واجب بنص القانون دون حاجة الى النص عليه في عقد البيع .

ولا ينفي هذا الضمان مجرد علم المشتري عند البيع بوجود رهن على العقار مثلاً . فإن القانون لم يسقط حق المشتري الا عند وجود حق ارتفاق على العقار ثبت علمه به عند الشراء والفرق بين الارتفاق والرهن ظاهر . فإن الأول انتقاص محتم لحق الملكية بينما أن الرهن قد لا يترتب عليه شيء من هذه النتائج

٢ - متفق بالاجماع على أن شروع الدائن المرتهن في نزع ملكية العقار المبيع بالتنبيه على المشتري بالدفع أو التخلية هو تعرض يخول للمشتري حق مطالبة البائع بالضمان . بل قد ذهبت محكمة الاستئناف الأهلية إلى أن مجرد وجود الرهن في ذاته يخول للمشتري حق طلب فسخ العقد .

المحكمة

« حيث أن المدعين يرتكبان في دعواهما على عقد البيع الصادر لهما من المدعى عليهما بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٢٣ المسجل في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ وعلى ما ظهر من وجود رهن على العقار المبيع لصالح البنك العقاري وسير البنك المشار إليه في اجراءات نزع الملكية كما يظهر من الانذار بالتخلية الصادر لهما بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٨ باعتبارهما حائزين للعقار وطلب الحكم لهما ببلغ ١٠٠٠ جنيه قيمة الثمن الذي دفعاه وملحقاته والتعويض . »

في قانون تحقيق الجنايات وقد توضح مما تقدم انها تقضى بقبول الاستئناف في هذه الحالة

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن الحكم بالبراءة لا يمنع من استئناف الحكم بالتعويضات لأن العبرة بأصل الطلبات في الدعوى لا بمن يحكم به لمعرفة جواز استئناف الحكم من عدمه والدعوى هنا كانت تشمل أصلاً تهمة الجنحة وطلب العقوبة والتعويض فإذا كان قد حكم بالبراءة من تهمة الجنحة فإن هذا لا يمنع من استئناف الحكم الصادر في التعويض كما اذا كان قد حكم بالعقوبة والتعويض فإنه من المسلم جواز الاستئناف في هذه الحالة الأخيرة ولا محل للتفريق بين الحالتين اذ لا يتصور أن يأتي الحكم بالبراءة ضاراً بحق المتهم ومانعاً له من استئناف الحكم بالتعويضات وحدها

« وحيث انه لذلك يكون الاستئناف مقبولاً شكلاً

(قضية النيابة ضد عياد عبد الملك رقم ٢٩٥٥ استئناف سنة ١٩٢٩ — دائرة حضرة حسن فريد بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة اسكندر جرجس افندي والسيد الفطريفي افندي القاضيين وبحضور حضرة ابراهيم افندي خالد وكيل النيابة)

١٦٣

محكمة النيا الكلية الاهلية

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - ضمان دعوى المشتري ضد البائع رهن علم المشتري به . حق ارتفاق . الفارق بينهما
- ٢ - تعرض للمشتري . رهن واجراءات نزع الملكية . مجرد الرهن .

القاعدة القانونية

- ١ - ضمان البائع خلو العين المبيعة من الموانع

دعوى الضمان التي خولها القانون للمشتري قبل البائع في حالة وجود تعرض له وشروطها ومداهها « وحيث أن المادة ٣٠٠ من القانون المدني نصت على أن من باع شيئاً يكون ضامناً للمشتري الانتفاع به بدون عارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع . ووجوب هذا الضمان لا يحتاج إلى شرط منصوص به في العقد » وحيث أن التعرض المقصود في هذه المادة هو التعرض المبنى على سبب قانوني يتمسك به المتعرض ويكون سابقاً على البيع وهو الذي يعبر عنه شرح القانون الفرنسي بعبارة (trouble de droit) وهذا التعرض يحصل أما بتهديد المشتري بنزع العين المبيعة من تحت يده كما إذا رفعت دعوى من شخص يدعى فيها أنه يملك العين المبيعة أو أن له عليها حق انتفاع أو ارتفاق (راجع بلايول الجزء الثاني بند ١٤٧٨ وكتاب شرح القانون المدني لأحمد بك نجيب الهاللي بند ٥٨١)

« وحيث أنه وإن كان شرح القانون الفرنسي واحكام المحاكم الفرنسية على أن مجرد تخوف المشتري من نزع المبيع من تحت يده لوجود حق لآخر عليه لا يبيح له رفع دعوى الضمان ضد البائع إلا أن الاجماع منعقد على أن وجود رهن على العين وشروع الدائن فعلاً في نزع ملكيتها بأن ينفذ رسمياً على المشتري بدفع الدين أو تخلية العقار كاف لاعتباره تعرضاً يخول للمشتري رفع دعوى الضمان وذلك حتى ولو لم تكن العين قد نزعت فعلاً من يد المشتري فإن تهديد ملكيته

» وحيث أنه ثابت من عقد البيع المسجل بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ السالف الذكر أن المدعين اشترى من المدعى عليهم ٣ أفدنه و٦ قرار يطر ٨ أسهم بناحية الجرنوس مركز بني مزار بحوض داير الناحية بثمان قدره ٧١٨ جنيهاً و٦٠ ملياً وثابت بالعقد أن الثمن جميعه قد دفع للبائعين « وحيث أنه ثابت من الانذار المعلن بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٨ بناء على طلب البنك العقاري أن البنك المشار اليه اعلن المدعين بأن يقوموا بسداد دينه المؤمن برهن على العين نفسها أو تخليتها والا سار في نزع ملكيتها

» وحيث أن المدعى عليهم قد دفعوا الدعوى (١) بأن وجود رهن على العقار لا يخول للمشتري طلب رد الثمن إذ قد يدفع دين الرهن وأنه في حالتنا هذه قد تنازل الدائن (البنك) عن اجراءات نزع الملكية لحصول صلح وقدم شهادة من محكمة مصر المختلطة لاثبات ذلك

(٢) أن لاحق للمدعين في دعواهما إذ هما يعلمان بما للبنك من حقوق على العين المبيعة والمفروض عليهما العلم بالتسجيلات التي على العقار وليس أدل على ذلك العلم من اغفال ذكر خلو العين من الحقوق العينية بعقد البيع نفسه

(٣) أن رد الثمن لا يكون واجبا طبقاً للمادة ٣٠٤ من القانون المدني إلا اذا نزعت الملكية فعلاً

(٤) أن لا حقيقة لما ذهب اليه المدعيان من وجود تحسينات بالعين تستحق طلب تعويض » وحيث أنه يتعين لذلك البحث في ماهية

بالنسبة للمشتري إذا أقام المدين البائع بسداد دينه للمرتهن ولم يقل أحداً بأن علم المشتري بوجود الرهن يمنعه من الرجوع على البائع بدعوى الضمان (راجع يلائول الجزء الثاني بند ١٤٩٧ وكتاب نجيب بك الهلالي نمرة ٥٩٥)

« وحيث أن قول المدعى عليهم بأن عدم النص في العقد على خلو العين من الحقوق العينية دليل على علم المشتري بوجود الرهن قول لا يقيد به وهو لا يمنع المشتري من رفع دعوى الضمان إذ أن الضمان هنا واجب بنص القانون وبغير حاجة إلى نص صريح في العقد (المادة ٣٠٠ مدني أهلي)

« وحيث أن القول بأن تسجيل الرهن يجمله معلوماً للمشتري لا يمنع دعوى الضمان كذلك إذ أن التسجيل إنما وضع لصالح المشتري فلا يؤخذ به وفضلاً عن ذلك فإن العلم لا يتنافى مع دعوى الضمان كما سبق

« وحيث أنه لما تبين يكون للمدعين الحق في رفع دعوى الضمان قبل الباعين ولا شك أن لهما الحق بمقتضى المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من القانون المدني في طلب رد الثمن والمصاريف ومقابل ما أحدثاه بالعين من التحسينات وما عاد عليهما من ضرر وبخروجها من تحت يدهما

(قضية الشيخ أحمد محمد عبد الفضيل وآخر وحضر عنهما الاستاذ عياد افندي سلامه ضد الخواجه بني الياس شكرى وآخرين وحضر عنهم الاستاذان رياض افندي الجمل وصادق افندي روفائيل نمرة ١٧٧ سنة ١٩٢٩ كلى دائرة حضرة حسن فريد بك رئيس المحكمة بمضوية حضرة اسكندر افندي جرجس والسيد الفطريق افندي القاضيين)

بهذا الشكل يترتب عليه اعتبار البائع مقصراً في القيام بتعهداته نحو المشتري من حيث ضمان بقاء العين له ويحق للمشتري في هذه الحالة طلب فسخ العقد ورد الثمن والتعويضات إليه بل لقد ذهبت محكمة الاستئناف الأهلية في بعض أحكامها إلى أن مجرد وجود الرهن على العقار المبيع يخول للمشتري حق طلب الفسخ (حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ شرائع السنة الثانية عدد ١٢٠ وحكم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ شرائع السنة الرابعة عدد ٩٨)

« وحيث أن المدعى عليهم يقررون أن البنك قد تنازل عن السير في اجراءات البيع على أن الظاهر من الشهادة المقدمة منهم أن اجراءات نزع الملكية التي كانت سائر أمام محكمة مصر المختلطة كطلب البنك العقاري قد شطبت بجلسة المزادات الأخيرة الواقعة في ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٩ بناء على عدم اتمام التشر وليس معنى هذا أن البنك قد تنازل عن هذه الاجراءات التي هي باقية ويمكنه في أى وقت تجديدها

« وحيث فيما يختص بعلم المشتري بوجود رهن لصالح البنك على العقار فإن مع التسليم بصحته لا يمنعها من الرجوع على الباعين بدعوى الضمان وذلك لأن القانون إنما قضى على انقضاء حق المشتري عند وجود حق ارتفاق على العقار وعلمه به إذا الفرق بين حق الارتفاق والرهن أن الأول فيه انتفاض محتم للملكية المشتري بينما أن الرهن قد لا يترتب عليه شيء من النتائج

ضعيف في ذاته لم تذهب اليه المحكمة الا
لاعتبارات عملية تتنافر تنافراً ظاهراً مع المبادئ
النظرية السليمة كما تتنافر أيضاً مع المبدأ الذي
أخذت به نفس المحكمة من حيث وجوب انذار
الحائز والا بطلت الاجراءات كما قدمنا

المحكمة

« حيث دفع المستأنف عليه بعدم قبول
الاستئناف شكلاً ارتكناً على ان الدعوى
مستعجلة وان الاستئناف رفع بعد مضي الخمسة
عشر يوماً المنصوص عنها في المادة ٣٥٥ مرافعات

عن الرفع الفرعى

« وحيث ان موضوع هذه القضية هو
طلب اعادة وضع يد المستأنف عليه على عشرة
أفدنة رفعت المستأنفة يده عنها بحضور تسليم
نفاذاً لحكم مرمى مراد صادر لمصلحتها من محكمة
مصر بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ فيتمين البحث
فيما اذا كانت هذه الدعوى من الدعاوى المستعجلة
المنصوص عنها في المادة ٢٨ مرافعات التي أشارت
اليها المادة ٣٥٥ أم انها من الدعاوى العادية وعند
البحث في ذلك يجب ان لا يرجع الى الطلبات
ولا الى الوصف الذي وصفه به الحكم المستأنف
بل الى طبيعة النزاع مع تطبيقه على المادة ٢٨
المذكورة

« وحيث ان الشارع بعد أن بين في
المادتين ٢٦ و ٢٧ مرافعات أنواع المنازعات التي
اختص بها القاضى الجزئى ومن بينها الدعاوى
المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار جاء في

١٦٤

محكمة قنا الكلية الاهلية

١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩

١ — نزع ملكية حائز . توجيه الاجراءات
ضده . لا بطلان . عليه بها . اثباته بكافة
الطرق

٢ — نزع ملكية . تسجيل التنبيه . تصرفات
المدين بعده . بطلان

القاعدة القانونية

١ — لا تبطل اجراءات نزع الملكية والبيع
لعدم توجيهها ضد الحائز اذا ثبت علم هذا الحائز
بتلك الاجراءات بدخوله مشترى في اجراءات
المزايدة . ولم يتمسك بملكيتة برفع دعوى استحقاق
او باخطار الدائن نازع الملكية بذلك .

٢ — تبطل تصرفات المدين في العقار
اللاحقة لتسجيل تنبيه نزع الملكية طبقاً لنص
المادة ٦٠٨ مرافعات أهلى بدون احتياج الى
حكم بذلك .

تعليق : في المبدأ الاول من هذا الحكم
تطرف كبير لم يذهب اليه أحد فان رأى القائل
بعدم ضرورة توجيه اجراءات نزع الملكية ضد
الحائز للعقار — وهو أن الدوائر المجتمعة لمحكمة
الاستئناف المختلطة — يوجب انذار الحائز بحصول
هذه الاجراءات والا كانت باطلة بطلاناً جوهرياً
وعلى ذلك فان رأى بعدم ضرورة توجيه
الاجراءات ضد الحائز — ولو ان دوائر محكمة
الاستئناف المختلطة قد أخذت به — هو رأى

الجزئي الصادر في موضوعها ثلاثون يوماً وعليه يكون الدفع القرعى في غير محله ويتعين رفضه « وحيث ان الاستئناف رفع في ميعاد الثلاثين يوماً فيكون مقبولا شكلا

عن الموضوع

« وحيث عن الموضوع ثابت من الاطلاع على حكم مرمى المراد ضمن حافظة المستأنفة ان أحمد محمد عبد الرسول (والد البائع للمستأنف عليه) حكم ضده بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٣ في القضية نمرة ٢١٣ جدول عمومي سنة ٤٨ من الدائرة التجارية بمحكمة مصر المختلطة لمصلحة الخواجه كريازيس الذي تنازل عن الحكم للخواجه شارل عفيف بتاريخ ٩ أغسطس سنة ٩٢٣ وهذا أعلن المدين بتبنيه عقارى في ١٦ أكتوبر سنة ٩٢٣ ثم أوقع حجزاً عقارى في ٢٦ و ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٣ وتسجل في ٣٠ يناير سنة ٩٢٤ على خمس صفقات الصفقة الثالثة منها وهي الداخل فيها موضوع النزاع ومقدارها ١٨٩ فداناً و ١٠ قراريط و ١٦ سهماً على جملة قطع مينة الحدود بقائمة البيع وكلها عبارة عن الجزء الشرقى للقدر ٣٨٤ فداناً و ٢٢ قيراطاً و ٤ أسهم مشترى احمد محمد عبد الرسول شركة القائمقام شكر الله بك جاد الله الكائنة بناحية المخادمه وتحدد للبيع جلسة ١٨ يونيه سنة ٩٢٤ وبمد تأجيلات وتنازل عن بعض الصفقات شطبت الدعوى في ٨ أكتوبر سنة ٩٢٤ كطلب الخواجه شارل عفيف - وبتاريخ ٢٥

المادة ٢٨ مرافعات بيان اختصاصه : (١) في المنازعات المستعجلة المتعاقبة بتنفيذ الاحكام و (٢) في الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير فى أصل الدعوى فيفهم من مجرد تقسيم الشارع للمنازعات على الوجه المتقدم ان المنازعة فى وضع اليد لا تدخل ضمن الامور المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت والا لما ذكرها بالذات فى المادة ٢٦ مرافعات كذلك يفهم من وصف الامور المستعجلة بكونها التى يخشى عليها من فوات الوقت وبأن الحكم فيها يجب أن لا يكون له تأثير فى أصل الدعوى يفهم من ذلك انه لا يدخل فى نطاقها الا المنازعات التى اذا تأخر الفصل فيها فوات الغرض المقصود منها وان هذه المنازعات المستعجلة ليست نزاعات أصلية تتطلب حكماً حاسماً بل تدبيراً مؤقتاً اقتضته ضرورة ريثما ينظر النزاع الاصلى فدعوى اثبات حالة مثلاً من الامور المستعجلة اذ لو تأخرت لتغيرت الحالة المقصود اثباتها والحكم فيها بتعيين خبير او بالانتقال للمعاينة ليس فضلاً فى الحق اى فى الدعوى الاصلية انما هو توطئة لها باثبات دليل قبل ضياع معالمة بخلاف دعوى اعادة وضع اليد التى هى دعوى أصلية مقصودة لذاتها قد ينتهى النزاع بالحكم فيها ولا يغير من حالها مرور الوقت

« وحيث انه تبين مما تقدم ان دعوى اعادة وضع اليد ليست من الامور المستعجلة وبالتالي يجب أن يكون مدى استئناف الحكم

يوليو سنة ٩٢٥ حلت محله وزارة الاوقاف
وبجلسة ٣ أغسطس سنة ٩٢٥ طلبت وزارة
الاوقاف حصر البيع في الصفقة الثانية التي تحدد
لييها جلسة ٢٩ ديسمبر سنة ٩٢٥ ثم تأجلت
وأخيراً وبعد اعتراض شخص بحجة ان جزءاً
من الصفقة الثانية سبق نزع ملكيته لمصلحته
تأجلت مراراً الى أن نظرت في ١٥ ديسمبر
سنة ٩٢٧ وفيها طلبت وزارة الاوقاف بيع
الصفقات الثالثة والرابعة والخامسة ثم اقتصر
على بيع الصفقة الثالثة وهي ١٨٩ فداناً و ١٠
قراريط و ١٦ سهماً المقدمة البيان وبجلسة ٢٣
مايو سنة ٩٢٨ رعى مزاد الصفقة الثالثة المذكورة
على كل من حسين عبد الرحمن الحلواني
(المستأنف عليه) واسماعيل رضوان متكافلين
ثم حصلت زيادة العشر من كل من وزارة
الاوقاف وفهمى طنبوس قلته ورعى مزادها أخيراً
على وزارة الاوقاف بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ٩٢٨
وثابت من أقوال المستأنف عليه في عريضته
المقدمة من وكيله لوزارة الاوقاف بتاريخ ٢٣
يناير سنة ٩٢٩ ضمن حافظة المستأنفة انه يقول
انه اشترى عشرة أفدنة بناحية المخادمة من محمود
ومحمد ولدى احمد محمد عبد الرسول (المنزوع
ملكته) بعقد مؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٥
ومسجل في ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٥ بمحدود أربعة
الشرقي باقى القطعة ملك احمد محمد عبد الرسول
(والد البائعين) والقبلى باقى القطعة ملك احمد
محمد عبد الرسول والغربي باقى القطعة ملك
محمد ومحمود احمد عبد الرسول وان هذه القطعة

كائنة بحوض الخواجه غمرة ٢٥ ضمن القطعة
غمرة ١ وبان البائعين للمستأنف عليه اشترى هذا
القدر من والدهما ضمن ٢٥ فداناً بالحوض
المذكور بعقد مؤرخ ٢٩ ايريل سنة ١٩٢٤
ومسجل في ٢ مايو سنة ٩٢٤ وحدود الخمسة
وعشرين فداناً المذكورة البحرى البائع (احمد
محمد عبد الرسول) والشرقي الأهالى والقبلى
حوض غمرة ٣١ والغربي ابورحاب

« وحيث أن المستأنف عليه يدعى في
عريضته المذكورة وفي مذكرته أولاً بأن العشرة
أفدنة المبيعة اليه لا تدخل فيما رضى مزاده على
المستأنفة وثانياً انه واضع اليد على العشرة أفدنة
المذكورة من تاريخ البيع ويطلب استرداد
حيازتها التي نزعت منه بمحضر التسليم وبان
اجراءات البيع باطلة لأنه لم يكن طرفاً فيها ولم
يعلن بها بصفته حائزاً

أما عن الوجه الأول - فتطبيق الحدود
الواردة بعقد البيع الصادر من احمد محمد
عبد الرسول إلى ولديه محمود ومحمد عن ٢٥ فداناً
وهي التي اشترى منها المستأنف عليه عشرة أفدنة
بحوض الخواجه غمرة ٢٥ على قائمة البيع يتضح
أنها منطبقة من الحدين الشرقي والقبلى أما الحد
البحرى ففي عقد البيع اتي ملك البائع وهذا
لا يتعارض مع الوارد بقائمة البيع وأما الحد الغربى
فمقول عنه انه مذكور في عقد البيع أنه ابورحاب
مع ان هذا الحد في قائمة البيع هو نهاية الضلع
الغربي الشرقي للحوض وهذا الخلاف ان صح
وجوده في عقد البيع فغير ظاهر سببه الآن غير
انه جاء بعريضة المستأنف عليه لوزارة الاوقاف

ما يفيد ان البائعين للمستأنف عليه رفعاً دعوى استحقاق أمام محكمة مصر المختلطة عن هذا القدر بمناسبة اجراءات الحجز العقارى التى اتخذها الخواجه شارل عفيف التى حلت محله فيها وزارة الاوقاف فمجرد رفع دعوى استحقاق دليل على تسليم رافعى دعوى الاستحقاق بان الارض المبيعة اليهما داخله فى الارض المحجوز عليه عقارياً وعليه يكون الوجه الاول فى غير محله وبالتالى يكون القدر المتنازع عليه داخل فيما حكم به رضى مزاده

أما عن الوجه الثانى - فيلاحظ عليه أولاً ان شراء المستأنف عليه حصل فى ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٥ فوضع يده بالتبعية ان صح يكون لاحقاً لحلول وزارة الاوقاف بتاريخ ٢٥ يولية سنة ٩٢٥ محل الخواجه شارل عفيف كما أن البائعين للمستأنف عليه اشترى من والدهما بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ٩٢٤ اى بعد اعلان التنبيه العقارى من الخواجه شارل عفيف الحاصل فى ١٦ اكتوبر سنة ٩٢٣ فلا محل لمطالبة شارل عفيف ولا وزارة الاوقاف التى حلت محله باعلان المستأنف عليه أو البائعين له من قبل بصفتهم حائزين على مقتضى المادة ٥٧٤ مدنى لان هذه الصفة ما كانت موجودة وقت التنبيه العقارى بالنسبة للبائعين للمستأنف عليه ولا بالنسبة للمستأنف عليه الا بعد حلول الاوقاف - ثانياً - ان المستأنف عليه وان كان غير داخل فى الخصومة الا انه ما كان اجنبياً عنها ولا جاهلاً باجراءاتها بدليل اشتراكه فى الزيادة بل ورمى المزاد عليه بتاريخ ٢٣ مايو سنة ٩٢٨ فى جميع

الصفحة الثالثة وقدرها ١٨٩ فدان و ١٠ قرارى و ١٦ سهماً والتي ثبت مما تقدم انها تشمل العشرة أفدنة المبيعة اليه وكان يوسعه ان كان متمسكاً بوضع يده بصفته مالكا أن يرفع دعوى استحقاق أو أن يبدى لوزارة الاوقاف أثناء اجراءات البيع ما يدل على وضع يده الامر الذى لم يبد منه لأول مرة الا فى عريضته للوزارة المؤرخة ٢٣ يناير سنة ٩٢٩ اى بعد رسو المزاد عليه مع ان الحلول بدأ فى ٢٥ يولية سنة ٩٢٥ كما قدمنا - وثالثاً - ان البيع الصادر من المدين المحجوز على عقاره الى ولديه بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ٩٢٤ حصل بعد التنبيه العقارى المسجل فى ٣٠ يناير سنة ٩٢٤ وكذلك البيع الحاصل منهما للمستأنف عليه جاء تالياً لذلك فى ١٠ نوفمبر سنة ٩٢٥ بعد حلول وزارة الاوقاف أى ان التصرفات الصادرة من المدين احمد محمد عبد الرسول وما تلاها كلها صدرت فى الوقت المحجور فيه على المدين بنص المادة ٦٠٨ مرافعات مختلط أن يتصرف فى عقاره وإذا تصرف يكون تصرفه باطلاً حتماً بغير احتياج الى حكم « وحيث أنه يستخلص من الملاحظات المقدمة ان المدين تواطأ مع ولديه ومع المستأنف عليه لعرقلة اجراءات المستأنفة الراسى عليها المزاد وان المستأنف عليه لم يكن مشترياً جدياً وبالتالى فان صح وضع يده على العقار تكون يده موضوعة لآبنة التمليك وهو شرط جوهرى فى دعوى وضع اليد (Complainte) بل لحساب المدين احمد محمد عبد الرسول وبصفته نائباً عنه

وعليه فلا تكون له صفة في طلب منع التعرض واسترداد الحيازة

« وحيث انضح مما تقدم ان المستأنفة بتنفيذها حكم مرمى المزداد على العقار الذي يشمل الارض موضوع النزاع لم تتجاوز حدود حقوقها وأنه في الحقيقة لم يقع ضرر على المستأنف عليه لأن يده لم تكن في الواقع سوى يد المدين (احمد محمد عبد الرسول) الذي سخره لمصلحته ومتى اتقى الضرر عن المستأنف عليه فلا يكون هناك محل لدعوى استرداد الحيازة وعليه يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الفاؤه ورفض دعوى المستأنف عليه

(قضية وزارة الاوقاف ضد الشيخ حسن عبد الرحمن وحضر عنه الاستاذان مشيل افندي رزق ونجيب افندي سليمان نمرة ٢٥٦ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرات محمد بك توفيق رضوان ومحمد الصاوي اسماعيل افندي ونجيب افندي المندراوى القضاة)

١٦٥

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩

- ١ — شرط عدم الزواج . باطل . يصح العقد ويبطل الشرط
- ٢ — عقد بيع . صورية . ورقة ضد بشرط عدم الزواج . هبة في صورة عقد بيع

القاعدة القانونية

- ١ — اشتراط الزوج على زوجته عدم الزواج بعد وفاته هو شرط باطل اذا نص عليه في عقد هبة صح العقد وبطل الشرط
- ٢ — العقد الصوري هو الذي لا يقصد به

التملك ابتداء . فعقد البيع الذي يحزر مستوفياً لشرائطه الشكلية هو عقد ناقل للملكية حتى ولو تحرر بين المتعاقدين ورقة ضد في نفس تاريخ العقد اشترط فيها البائع على المشتري عدم الزواج بعد وفاته . فان هذه الورقة لا تدل الا على ان العقد هو عقد هبة . وهو عقد ناقل للملكية لأنه في صورة عقد بيع

المحكمة

« حيث ان حسن خليفه جاد رفع هذه الدعوى ليحكم له بتثبيت ملكية الى ٦ متراً شائعة في ٩٦ متراً في منزل متروك عن ابنه خليل حسن خليفه جاد او الحكم له على المدعى عليهما بدفع ثمن نصيبه مبلغ ٢٥٠٠ قرشا صاغاً وغير ذلك من الطلبات الميئة باعلان الدعوى : » وحيث ان محكمة الاسماعيلية الجزئية حكمت بتاريخ ٢٩ مايو سنة ٩٢٩ أولاً بقبول تنازل المدعى عن مخاصمة المدعى عليه الثاني وثانياً بتثبيت ملكية المدعى الى ١٦ متراً شائعة في ٩٦ متر الميئة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى أو بالزام المدعى عليها الأولى بصفتها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٢٥ جنيهاً ثمناً للحصة المذكورة والمصاريف :

« وحيث ان الست هنا بنت خليل أحمد المستأنفة هي زوجة المتوفى ودفعت الدعوى بأن زوجها باع لها المنزل وقدمت دليلاً على ذلك عقد بيع تاريخه ٢٢ ابريل سنة ٩٢٨ سجل بمكتب مأمورية الرهونات المختلطة بالزقازيق في

٢٢ مايو سنة ٩٢٧ وقد ذكر في هذا العقد ان
البائع قبض الثمن من المشتري

« وحيث ان حسن خليفه جاد طعن في
هذا العقد انه صوري واستدل على ذلك باقرار
كتابي للمستأنفة تاريخه ٢٢ ابريل سنة ٩٢٨
وهو تاريخ عقد البيع موقع عليه بامضاءها وفيه
تعترف المستأنفة بأن عقد البيع السابق ذكره
صوري وبأنها لم تدفع ثمنًا وان زوجها أباح لها
الاتفاق بالمنزل بشرطين : الأول أن لا تتزوج
بعد وفاته أبدًا الا بتصریح كتابي من محمد محمد
أبو النور والثاني انه لو حصل طلاق من زوجها
خليل يكون البيع لاغياً

« وحيث ان زوج المستأنفة قد مات
وهي على ذمته فلم يتحقق الشرط الثاني من
شروط العقد

« وحيث انه بالنسبة للشرط الأول فان
حكمه يختلف بحسب كونه جائزاً قانوناً أو
غير جائز

« وحيث ان هذا الشرط فيه تقييد لحرية
الزواج وقد يؤدي الى الاخلال بالأخلاق
فيحمل الزوجة الى الاقتران بزواج قد لا تعيش
معه عيشة مرضية أو الى السير في طريق غير
شريف والمحافظة على حسن الأخلاق تقضى
بغير ما شك بحرية الزواج المطلقة في حدود
الشرع ويجب اذن اعتبار كل شرط مقيد
لها باطلا

« وحيث انه لا جدال في ان الزواج هو
من أخص معاملات الانسان التي يجب أن يكون

فيها على حرية تامة حتى أنه كثيراً ما يحدث ان
الزوج الذي قيدت حرته لا يرى في زواجه
على غير ارادته الا حائلا دون سعادته ويكون
ذلك الزواج اذن سبب الكراهية والبغضاء
والمشاحنات الداخلية العائلية كما يكون سبباً لعدم
الاستقامة والفضيحة .

« وحيث انه لتلك الاعتبارات يكون ذلك
الشرط باطلا

« وحيث ان التصرف الحاصل من مورث
المستأنفة اليها هو هبة لا بيع كما أقرت بالأقرار
المؤرخ ٢٢ ابريل سنة ٩٢٨ الموقع عليه منها .

« وحيث انها لم تطعن في هذا الاقرار
بطعن مقبول أما مجرد قولها انها وقعت عليه
على انه توكل لا اقرار لا تلتفت اليه المحكمة
لأنه يستلزم الطعن بالتزوير وهي لم تسلك
هذا الطريق

« وحيث انه يجب اذن البحث في تأثير
ذلك الشرط على الهبة :

« وحيث انه من المقرر في القضاء وفي
الشريعة الفراء ان الهبة المقرونة بشرط باطل
صححة اذ لا قبل للموهوب له ان ينفذ ذلك
الشرط الباطل المخالف للقانون أو النظام العام
أو المنافي للآداب

« وحيث ان تلك الهبة وقعت في صورة
عقد بيع فهي صححة طبقاً للمادة ٤٨ مدني

« وحيث ان المحكمة الجزئية اعتبرت ان
عقد البيع صوري وحكمت بطلانه بناء على ذكر
انه صوري في الأقرار الصادر من المستأنفة وقد

أخطأت المحكمة في ذلك لان العبرة بما قصده المستأنف في اقرارها فهي فسرت قصدها في ذلك الاقرار بأنها لم تدفع ثمنًا وزادت في البيان بأن زوجها وهب لها المنزل بالشرطين سالفين الذكر فالعقد حقيق من حيث انه تضمن هبة وكان يجب على المحكمة ان تبحث في صحة هذه الهبة من حيث كونها لم تقع بعقد رسمي وانما صدرت في صورة عقد بيع ومن حيث كونها مقرونة بالشرطين سالفين الذكر:

قضية الست هنا بنت خليل ضد حسن خليفه نمرة ٢٥١ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرة عثمان بك يوسف رئيس المحكمة وعضوية حضرة ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح حسين بك القاضيين)

١٦٦

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

ارتفاق . تقديره . سلطة المحكمة .
حق مرور . حق الشرب .

القاعدة القانونية

يقدر حق الارتفاق بقدر المساحة التي تلزم لاستعماله من العقار المقرر عليه فيقدر حق المرور بقدر ما يكفي في الارض للمشى وحق الشرب بقدر ما يكفي لمرور المسقة بحافتيها حسب الحالة والعرف . وتقدير كل ذلك مترك للقضاء .

المحكمة

(عن الدفوع بعدم جواز الاستئناف)

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز

نظر لاستئناف لأن قطعة الأرض المارة فيها المسقى لا تتجاوز قيمتها أربعين جنيهاً
« وحيث ان المستأنف ذهب في مرافقته في الرد على هذا الدفع الى أن هذه الدعوى مجهولة القيمة فالاستئناف جائز

« وحيث ان موضوع الدعوى هو تقرير حق ارتفاق بالرى على أرض المستأنف عليه وهذه الدعوى تقدر باعتبار قيمة العقار المقرر عليه هذا الحق (مادة ٣٠ مرافعات)

« وحيث ان الأرض المحملة بهذا الحق أى أرض المسقى مساحتها لا تزيد على أكثر تقدير عن أربعة قراريط كما يؤخذ من تقرير الخبير المقدم في القضية نمرة ٨٣٣ سنة ١٩٢٦ منيا القمح وهي قضية اثبات الحالة المرفق ذلك التقرير بملف هذه الدعوى وتلك الأربعة القراريط لا تزيد قيمتها عن الأربعين جنيهاً حسبما ظهر للمحكمة من أن تلك الأرض من الأراضى الضعيفة

« وحيث ان ما يذهب اليه المستأنف في مذكرته من أن القانون يقصد في المادة (٣٠) مرافعات اعتبار قيمة كل الأطيان التي تمر فيها المسقى لا القطعة المعينة بتلك المسقى هو رأى غير صحيح لأن ما زاد من الأطيان عن القطعة المارة فيها المسقى هو ملك خالص للمستأنف عليه له أن يتصرف فيه بكل أوجه التصرف القانونية بدون أن يكون للمستأنف أى حق في منعه من التصرف بدعوى أن له حق عيني عليه

« وحيث ان حق الارتفاق الذى يدعيه

١٦٧

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . حكم مخالف لحكم سابق . شروطه

القاعدة القانونية

استئناف حكم لصدوره على خلاف حكم سابق هو استثناء مخالف لقواعد الاستئناف الأصلية شرعته المادة ٣٥٢ مرافعات للمحافظة على قوة الشيء المحكوم فيه التي تمتع بها حكم من أن يخل بها حكم آخر لاحق عليه فيشترط اذن لتوفره شرطان :

- ١ - أن يصدر حكمان في دعويين مستقلتين
- ٢ - أن يجوز الحكم الأول قوة الشيء المحكوم فيه وأن يدفع بذلك في الدعوى الثانية

المحكمة

« وحيث ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب

« حيث ان المستأنف رد على ذلك بأن الحكم المستأنف صدر على خلاف حكم سابق واستند الى المادة ٣٥٢ مرافعات

« وحيث ان الحكم المستأنف صدر حضورياً ضد المستأنف ونجائياً ضد آخر . فلما عارض هذا الآخر وقضى لمصلحته - والاثنان مدينان بالتضامن في رهن عقارى حيازى جاء المستأنف ورفع هذا الاستئناف حتى يزيل به أثر الحكم الحضورى الصادر ضده ما دام قد حكم برفض دعوى الدائن المرتهن قبل زميله المتضامن معه

المستأنف يتحدد ويتعين بالمسقى فقط والمستأنف أن يجرى من الأعمال في أرض تلك المسقى كل ما يجوز للمالك في ملكه بشرط أن لا يضر بحق الارتفاق المقرر عليها فلا يعيق الرى وله إذا أن يقيم فوقها بناء لو أراد ولا يجوز للمستأنف منعه ما دام طريق الرى باقياً له بدون أى عائق « وحيث انه من جهة أخرى فان المستأنف له أن يتمتع بحقه وهو الرى بهذه المسقى بشرط أن لا يلحق أى ضرر بأرض المستأنف عليه البعيدة عن هذه المسقى فاذا سال الماء منها وأضررت بأرض المستأنف عليه أو ذرعه كان ملزماً بالتعويض لأن حقه لا يتعدى أرض المسقى « وحيث ان حق الارتفاق متروك لتحديد مداه الى القضاء فهو الذى يقرر ما يلزم لصاحبه من العقار المقرر عليه ذلك الحق وبناء على ذلك فان حق المرور للراجلين يكفى له من الأرض ما يلزم له شئ وحق الشرب يكفى له من الأرض ما يسع مرور المسقه بحافتيها حسب الحالة والعرف « وحيث ان المحكمة ترى ان المسقه الحاصل فيها النزاع حسبما ظهر لها من تقرير الخبير السابق ذكره يكفيها أربعة قرار يبط قيمتها لا تزيد عن النصاب الجائز استئنافه وقد وافق وكيل المستأنف بجلسة المرافعة على ان قيمة هذه المسقى هي الواجبة الاعتبار

(قضية محمد حسانين وحضر عنه الاستاذ فتحى افندى المسلمى ضد يوسف هندواى وحضر عنه الاستاذ شكرى افندى ديمترى نمرة ١٣٠ سنة ١٩٢٩ استئناف دائرة حضرة عثمان بك يوسف رئيس المحكمة وعضوية حضرتى يوسف بك فهمى وعبد الرحمن نور افندى القاضين)

المادة (٣٥٢) مرافعات المقدمة . وهي المادة التي شرعت هذا النوع من الاستئناف الشاذ من طريق الاستغناء ومخالفة القواعد الأصلية في الاستئناف . ولذا لا يجوز الأخذ فيها بتوسع يذهب بكيان القواعد الأساسية المقررة للاستئناف

« وحيث لما تقدم يتبين ان المادة (٣٥٢) مرافعات غير منطبقة ويتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب

(قضية محمد ابراهيم حجازي ضد مصطفى عبد السلام رقم ٣٦٠ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرة عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة بعضوية حضرة جمال الدين اباطة بك ويوسف وصفي بك القاضين)

١٦٨

محكمة طنطا الكلية الاهلية

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — اختصاص . محاكم اهلية . مهر . حدود الاختصاص
- ٢ — هبة . من خاطب الى مخطوبته . استردادها . محاكم اهلية . اختصاص

القاعدة القانونية

- ١ — اذا انحصر النزاع في امر المهر وغيره من المسائل المالية المتعلقة بالاحوال الشخصية انحصاراً له صبغته المالية البحتة ولم يتصل اتصالاً جدياً بأمر شرعي يدخل في اختصاص القضاء الشرعي . فقد جرى القضاء الاهلي بحق على الحكم باختصاصه والبت في النزاع المدني البحت دون ان تشوب قضاءه شبهة الافتئات على الاختصاص الشرعي .

رفضاً يرجع الى لب الالتزام وجوهره لا الى سبب شخصي خاص بذات الضامن المتضامن المحكوم لمصلحته

« وحيث انه لأجل الاخذ في هذه الدعوى بالمادة (٣٥٢) مرافعات يجب أن تتوفر فيها عناصر المادة المذكورة وهي تلك العناصر التي حلها القضاء بحكم مسهب صادر من محكمة قنا بهيئة استئنافية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٨ (ومنشور بجريدة السياسة اليومية في ٩ من ابريل سنة ١٩٢٨) ولا بد للاخذ بها من صدور حكمين في دعويين منفصلتين حاز أولهما قوة الشيء المحكوم فيه وجاء صاحب الشأن في الدعوى الثانية ودفع بدفع قوة الشيء المحكوم فيه . وأما في الدعوى الحاضرة فانه يلاحظ أولاً ان الحكم المستأنف الآن هو الحكم الأول الذي صدر حضورياً في مواجهة المستأنف وغياًياً في غيبة الشخص الآخر . الغير الموجود في الاستئناف الحاضر . ولا يصح قانوناً في تطبيق المادة (٣٥٢) مرافعات أن يرفع استئناف عن الحكم الأول لأنه أصبح نهائياً وحاز القوة الشيء المحكوم فيه . ولأن مشروعية استئناف حكم مخالف لحكم سابق انما روعي فيها ضرورة العمل على احترام الحكم الأول النهائي المتمتع بمزية قوة الشيء المحكوم فيه . لاحترام الحكم الثاني المطلوب الغاؤه . — ثانياً — يلاحظ في الدعوى الحاضرة — ان الحكمين المتعارضين صادران في دعوى واحدة ولم يصدر في دعويين مستقلتين اتحدت فيهما وحدة الخصوم ووحدة السبب ووحدة الموضوع ولذا لا محل هنا لتطبيق

٢ - تختص المحاكم الاهلية - طبقاً لما تقدم - بالفصل في دعوى استرداد هبة تقدمت من الخاطب الى مخطوبته في اثناء خطبة لم تتم . فان هذا امر مقطوع فيه بالمادة ١١٠ من قانون الاحوال الشخصية لقدرى باشا

المحكمة

« حيث وان كان الشارع حظر على المحاكم الاهلية بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية النظر في امر المهر وغيره مما يتعلق بالاحوال الشخصية لا انه اذا انحصر النزاع في امر المهر وغيره من المسائل المالية - المتعلقة بالاحوال الشخصية انحصاراً له صبغته المالية البحتة ولم يتصل اتصالاً جدياً بأمر شرعى يدخل في اختصاص القضاء الشرعى - فقد جرى القضاء الاهلى بحق على الحكم باختصاصه والبت في النزاع المدنى البحت دون أن تشوب قضاءه شبهة الأفتيات على الاختصاص الشرعى - وعلى الأخص اذا لوحظ ان الشارع المصرى قد جعل من اختصاص هذا القضاء الاهلى ايضا البت في مسائل الهبة (المواد ٤٨ - ٥٣ مدنى) والنفقة (المواد ١٥٥ - ١٥٧) اذا خلت حتماً من صلة الاتصال بأمر شرعى بحت يدخل في الاختصاص الشرعى

« وحيث مما تقدم يرى أن كل ما كان النزاع في أمر مالى بحت فهو من اختصاص القضاء الاهلى مادام لم يكن مستنداً الى أمر شرعى بحت يقوم النزاع حوله قياماً جدياً

» وحيث ان الدعوى الحاضرة خاصة

باسترداد هبة تسلمت للمخطوبة عن خطبة لم تتم . وهذا امر مقطوع فيه بالمادة (١١٠) من قانون الاحوال الشخصية لقدرى باشا

« وحيث وقد تجردت الدعوى عن كل أمر شرعى متنازع فيه نزاعاً جدياً وأصبحت دعوى عن أمر مالى بحت فانه من المحتم القضاء في هذه الحالة - ولما تقدم - باختصاص القضاء الاهلى بنظرها (انظر بهذا المعنى أيضاً حكم محكمة استئناف مصر في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٦ - المحاماه ٦ ص ٧٩٨ رقم ٤٨٨)

(قضية الياس افندى عبد المسيح ضد جورجى سلمان واخر نمرة ٣٨٣ - سنة ١٩٢٩ استئناف بالهيئة السابقة)

١٦٩

محكمة مصر الكلية الاهلية

٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧

موظف . مسئولية مدنية . شروطها . المادة ١٥١ مدنى . القيام بواجب . لا مسئولية .

القاعدة القانونية

١ - يجب أن يتوفر في فعل الموظف المسئول عن التعويض ما ينبغى أن يتوفر في كل فعل موجب للتعويض أى أن يكون الفعل غير جائز قانوناً أو صادراً عن خطأ ومنطوياً على احداث الضرر للغير . ولا يشترط بعد ذلك أن يقترب الفعل بسوء القصد . لان المادة ١٥١ مدنى لم تشترط ذلك

فنتج من ذلك أن مسئولية الموظف المدنية

تتعدم اذا كان الفعل الذى نشأ عنه الضرر لا يخرج عن كونه استعمالاً لحق مباح أو قياماً بواجب مفروض بناءً على نص القانون

المحللة

« حيث أن المدعين يقولون أن أحد المفتشين بوزارة الداخلية قدم في حقهم بلاغا بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ إلى نيابة الاسكندرية يتهمهم فيه بالاتجار مع بعض الأتراك اللاجئين إلى مصر على أحداث ثورة عامة بالقطر المصرى يكون من ورأها قلب العرش وتقويض نظام الحكم خدمة لأغراض سمو الخديو السابق الذى مافى يطعم في عرش مصر ويمنى النفس بالوصول اليه من كل طريق وقد ترتب على هذا البلاغ القبض على المدعين وايداعهم السجن رهن التحقيق فتعطلت مصالحهم وتلوث سمعتهم ونالهم شيء كثير من العسف والارهاق وكان ذلك كله على ما يزعمون نتيجة من نتائج المجازفة وعدم التبصر في التبليغ عن وقائع لا أصل لها بالمرء ولم تكن أكثر من مجرد خيالات وأوهام

وحيث أنه لا جدال في مسئولية الحكومة عن أعمال موظفيها التي يباشرونها أثناء تأدية وظائفهم بل أن هذه المسئولية قد تكون ألزم من سواها نظراً لما يتقلده الموظف من السلطة وما يملكه من مظاهر الوظيفة غير أنه يجب قبل كل شيء أن يتوفر في عمل الموظف ما ينبغى أن يتوفر في كل فعل موجب للتعويض أى أن يكون الفعل غير جائز قانوناً وصاحباً عن خطأ ومنطوقاً على أحداث الضرر للغير ولا يشترط

أن يقترب الفعل بسوء القصد لأن المادة ١٥١ مدنى أهلى قضت على أن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب الزام فاعله بتعويض الضرر وكل ما فى الأمر أن الفعل الموجب للتعويض اذا كان مقترناً بسوء القصد سمي جنحة مدنية (délit civil) واذا لم يكن كذلك سمي شبه جنحة (quasi-délit) ولكن ليس لهذا التفريق أدنى أهمية حتى أن بعض القوانين قد أهملته بالكلية (سوردا فى المسئولية جزء ٢ صحيفة ٣٩٥ نبذة ١٣٠٠ وبودرى لاكتيرى وبارد فى التعهدات جزء ٤ طبعة ثالثة صحيفة ٥٣٥ فقرة ٢٨٥٢ و ٢٨٥٣)

« وحيث أنه بالاستنتاج مما تقدم تتعدم المسئولية المدنية اذا كان الفعل الذى نشأ عنه الضرر لا يخرج عن كونه استعمالاً لحق مباح أو قياماً بواجب مفروض بناءً على نص فى القانون لأن الضرر فى هذه الحالة لا ينشأ من خطأ الشخص الذى يرتكب الفعل بل من طبيعة الفعل فى ذاته وليس من الممكن أن يوصف استعمال الحق L'exercice d'un droit أو تأدية

الواجب L'accomplissement d'un devoir imposed par la loi بأنهما أمران مخالفان للقانون حتى ولو نشأ عنهما ضرر للغير « سوردا فى المسئولية جزء ١ صحيفة ٤٠٥ نبذة ٤١٩ و ٤٢٠ وبودرى لاكتيرى وبارد فى التعهدات جزء ٤ طبعة ثالثة صحيفة ٥٣٧ نبذة ٢٨٥٥)

« وحيث أنه ينبغى البحث فيما اذا كان البلاغ المقدم من مقتس الداخلية فى حق المتهمين يدخل فى عداد الافعال غير الجائزة أو يعتبر قياماً

بواجب مفروض لا يترتب عليه مسئولية حتى يمكن بعد ذلك الحكم على مسئولية المدعى عليهما التي يشغل المبلغ احدى الوظائف فيها

« وحيث أن عبارة البلاغ لا تفيد أكثر من علم البوليس من عدة تقارير وصلت اليه بوجود اتفاق جنائي بين المدعين وبعض الاتراك اللاجئين الى مصر من المحكوم عليهم سياسياً بالاعدام أو النفي وذلك بقصد احداث ثورة عامة يتمكن بها سمو الخديو السابق من الدخول الى مصر وقلب نظام الحكم فيها وقد أرفق بهذا البلاغ كشف باسماء المتآمرين وهو محتوى على أسماء خمسة وثلاثين شخصاً من طبقات مختلفة ومن بينهم المدعون في هذه الدعوى

« وحيث أن التبليغ عن الجريمة فرض لازم على كل موظف طبقاً للمادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات فاذا علم الموظف بوقوع جريمة في أثناء تأدية وظيفته وجب عليه أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً وليس عليه أن ينتظر حتى يستيقن الخبر الذي وصل اليه وانما يلزمه بالعكس أن يبادر الى اخبار النيابة ويترك لها مهمة التحقيق والا كان عرضة للعقوبة التأديبية جزاء له على أهماله وتقصيره لا سيما اذا كان الخبر يتعلق بأمر خطير (ليواتقان في شرح قانون تحقيق الجنايات الفرنسى جزء ١ صحيفة ٢٠٨ نبذة ٩)

« وحيث أنه إذا تقرر أن التبليغ واجب قانونى يتحتم القيام به للتعاون على اظهار الحقائق قبل أن تنطمس آثارها فلا يمكن أن يستحيل هذا الواجب الى فعل غير مشروع يستوجب مسئولية قانونية الا اذا حوله المبلغ عن الوجه

المرسوم له باختلاق واقعة كاذبة أو بالتبليغ بسوء قصد طلباً للنكابة والانتقام وأما مجرد الاسراع في التبليغ أو عدم ثبوت الخبر فلا ينتج عنهما أية مسئولية لأن السرعة من مستلزمات واجب الموظف فلا يمكن أن توصف بالمجازفة أو عدم التبصر ولأنه يكفى أن يعتقد المبلغ صحة الأمر الذى بلغ عنه ولو اسفر التحقيق عن كذبه ما دامت هناك شبهات قوية وظروف معلومة تبرر هذا الاعتقاد (شرح قانون العقوبات للاستاذ احمد بك امين جزء ٢ صحيفة ٥٨٨ و ٥٨٩ وتعليقات فيليب جلاد على المادة ١٥١ مدنى صحيفتى ٩٧ و ٩٨ نبذة ١٦ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ وتعليقاته أيضاً على المادة ٢٦٣ عقوبات صحيفة ٩٢ فقرة ١ والبنديكت في باب المسئولية جزء ٥٠ صحيفة ٣٧ نبذة ٥٤٦ و ٥٥٠)

« وحيث أنه يظهر من تحقيق النيابة في قضية المؤامرة المضمومة الى هذه الدعوى أن التبليغ في حق المدعين حصل في ظروف سيئة كان من شأنها أن تبعث على تصديق الخبر فقد ظهرت في أوائل سنة ١٩٢٤ حركة الشيوعية والبلاد مازالت في أول مرحلة من مراحل الحكم النيابى الجديد وقام بعد ذلك شاب مأفون الراى مضطرب الفكر فحاول الاعتداء على حياة المغفور له سعد زغلول باشا وقد كان في ذاك الوقت رئيس الحكومة المصرية كما كان مناط آمال الأمة وموضع ثقها وحبها فذهل الناس من أمر هذا الحادث المفاجئ وذهبت الظنون في تعليقه كل مذهب وكان من الطبيعى أن ينشد البوليس الحقيقة في كل مكان ولم يكن من الغريب مع

١٧٠

محكمة مصر الكلية الأهلية

٩ مايو سنة ١٩٢٩

استيداع احالة اليه . تعويض . حاله

القاعدة القانونية

حق وزير الداخلية في احالة الضباط الى الاستيداع طبقاً لنص القانون نمرة ١٦ سنة ١٩١٢ هو حق اعطى له لمصلحة البوليس الخاصة ومقتضيات العمل فيه .

فاستعماله هو أمر من الأمور الادارية التي لا تكون محلاً للتعويض إلا اذا اسيء استعمالها .

المحكمة

« حيث ان دعوى المدعى تلتخص في انه كان موظفاً بادارة بوليس السكة الحديد وقد لبث في هذه الوظيفة مدة أربعين سنة حتى بلغ مرتبه ٣٣ جنيهاً شهرياً ولكن وزارة الداخلية في أول يناير سنة ١٩٢١ أحالته على الاستيداع بدون مسوغ قانوني وبدون أن تتوفر فيه حالة من الحالات التي وجد الاستيداع من أجلها ولما كانت مدة الاستيداع لا تتجاوز خمس سنوات طبقاً للقوانين فقد أعادته الوزارة بعد أن امضى خمس سنوات ثم رجعت وأحالته على الاستيداع مرة أخرى في مارس سنة ١٩٢٦ مما يدل على ان الوزارة لم تكن مجدة في رجوعه الى الخدمة بل كانت تريد الدوران حول القانون لضياع حقوق المدعى من طريق الحيل القانونية ولذلك

كثرة الأتراك اللاجئين إلى مصر أن تتوجه الشبهات اليهم وإلى المدعين لا سيما وقد تبين أن أول المدعين ينتمى إلى حزب سياسى وأن ثانيهما يحتفظ بورقة فيها دعاء للخديو وأن ثالثهم كان من المعتقلين بمالطة ومن المشتغلين بالسياسة المصرية وبالخلافة التركية وقد ضبطت عنده صورة فوتوغرافية للخديوى وهذه الدلائل وأن كانت لا تثبت وجود الاتفاق الجنائى الا انها تجعل مقتش الداخلية معذوراً في تصديق الخبر الذى نرى اليه وفي الاهتمام بتبليغ النيابة وحينئذ يكون البلاغ خلواً من المسؤولية

« وحيث أن المدعين لم يقيموا دليلاً واحداً على أن مقتش الداخلية كان مدفوعاً الى التبليغ بعامل آخر غير عامل المصلحة العامة وحسن النظام وأما قولهم في مذكرتهم أن زيادة الغيرة في تأدية الواجب يصح أن تكون أساساً للتعويض فذلك لا يتفق الا اذا بلغت الغيرة على العمل حد تجاوز السلطة Excess de pouvoir أو الخروج عن حدود القانون وهذا ما لم يحصل في هذه الدعوى

« وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون الدعوى في غير محلها ويتعين رفضها

(قضية احمد افندى رمضان وآخرين وحضر عنهم الاستاذان محمد افندى عراجى وسليمان افندى حافظ ضد وزارة الداخلية رقم ٤٦٨ سنة ١٩٢٥ كلى — دائرة حضرات يوسف بك رفعت ومحمد يس مهنا بك ومحمود صلاح الدين بك القضاة)

يطالب المدعى بتعويض الضرر الذي حصل له
حسب البيان الوارد في عريضة دعواه

« وحيث ان أول قانون مصرى نص على
نظام الاستيداع هو قانون المعاشات العسكرية
الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ وقد نص في
المادة الخامسة منه على جواز إحالة ضباط البر
والبحر الى الاستيداع وبأن مدة الاستيداع تعتبر
خدمة جديدة كما نص في المادة الثامنة بأن يكون
للضباط المحالين الى الاستيداع الحق في ثلثي
الماهية اذا كانت لا تتجاوز عشرة جنيهات
والنصف اذا كانت أكثر من ذلك

« وحيث ان نظام الاستيداع كان قاصراً
تطبيقه على ضباط الجيش واستمر الحال على
ذلك الى أن صدر القانون نمرة ١٦ سنة ١٩١٢
بجواز إحالة ضباط البوليس الى الاحتياط اسوة
بضباط الجيش وان ذلك يكون بقرار يصدر من
ناظر الداخلية وان المدة التي يجوز ابقاء الضابط
فيها بالاستيداع لا تقل عن سنة ولا تزيد عن
خمس سنوات

« وحيث ان المحكمة تستظهر من نظام
الاستيداع ان الغرض منه هو المصلحة العامة من
حيث مقتضيات الخدمة في الجيش والبوليس مع
مراعاة مصلحة الضباط فهو وسيلة تستعمل
للتخلص بصفة مؤقتة من الضباط الموجودين
بالخدمة مراعاة للصالح العام وفي الوقت نفسه فان
الضابط الذي يحال الى الاستيداع ولو انه لا يقوم
بعمل فانه يتقاضى جزءاً من المرتب وتحسب له
مدة الاستيداع الى مدة خدمته الحقيقية عند تسوية
المعاش كما يستفيد من كل تحسين يطرأ على الموظفين

« وحيث ان وزير الداخلية طبقاً للقانون
نمرة ١٦ سنة ١٩١٢ أعطى له حق إحالة ضباط
البوليس على الاستيداع وان هذا الحق أعطى
لمصلحة البوليس الخاصة ومقتضيات العمل فيه
فهو بذلك عمل من الأعمال الادارية التي
لا يكون محلاً لتعويض إلا اذا أسى استعماله

« وحيث انه ثابت من المستندات ان
المدعى كان ضابطاً قضائياً ببوليس السكة الحديد
وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أرسل وكيل عموم
الامن العام خطاباً الى وزارة الداخلية يطلب
إحالة المدعى الى المعاش أو الاستيداع حسب
الحالة لتقدمه في السن وضعف عمله وبناء على هذا
الخطاب أحيل المدعى على الاستيداع اعتباراً من
أول يناير سنة ١٩٢١ ولما انتهت مدة الخمس
السنوات وهي الحد الأقصى للحالة على الاستيداع
أعيد للخدمة في أول يناير سنة ١٩٢٦ وبقي فيها
الى مارس سنة ١٩٢٦ ثم أحيل للمرة الثانية على
الاستيداع لنفس الأسباب الأولى وذلك بناء
على قرار لجنة انتخاب الموظفين

« وحيث انه مما يدل على مرض المدعى
وعدم قدرته على العمل مع ما تستدعيه طبيعة عمله
من النشاط وتحمل الوان المتاعب تلك الشهادات
الطبية المودعة بالدوسيه وقرار القومسيون الطبي
« وحيث انه لذلك يكون القرار الصادر
من وزير الداخلية باحالة المدعى على الاستيداع
في المرتين هو قرار في حدود سلطته قضت به
المصلحة ومقتضيات العمل وبالتالي لا تعسف فيه

ولا اعنات ولذلك تكون دعوى التعويض على غير أساس ويتعين رفضها

(قضية الصاع بورغاكي افتدى عباس وحضر عنه الاستاذ مرقس بك فهمى ضد وزارة الداخلية غمرة ٥٧١ سنة ١٩٢٨ كلى — بالهيئة السابقة)

١٧١

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٢ مايو سنة ١٩٢٩

دعوى . مدعون متعددون . رابطة قانونية بينهم

القاعدة القانونية

إذا لم توجد بين المدعين فى الدعوى رابطة قانونية تبيح لهم رفع دعوى واحدة كانت الدعوى غير مقبولة منهم فان مجرد اشتراكهم فى خصوصية المدعى عليهم لايجيز لهم الاجتماع فى دعوى واحدة

المحكمة

« حيث أن المدعين رفعوا هذه الدعوى يتولون فيها بأنهم من تجار مدينة اسيوط وقد قبلوا من زمن وبمحض ارادتهم أن تحصل منهم عوائد بلدية على بضائعهم الصادرة والواردة بطريق السكة الحديدية بنسبة ٥ ٪ من قيمة النولون وعوائد اخرى على بضائعهم الصادرة والواردة بطريق المياه تختلف باختلاف أنواع هذه البضائع وهذه العوائد جميعها مبنية فى لائحة وضعتها المجلس المحلى وصار العمل عليها لغاية ٢ يونيه سنة ١٩٢٨ وان المجلس المحلى فى شهر مايو سنة ١٩٢٨ قرر رفع العوائد التى تحصل على

البضائع المشحونة بالسكة الحديدية من ٥ ٪ الى ١٠ ٪ من قيمة النولون

وفى أول يونيه سنة ١٩٢٧ اندر بعض المدعين صاحب الدولة وزير الداخلية وصاحب السعادة رئيس المجلس المحلى بالامتناع عن تحصيل العوائد الزائدة لعدم قانونيتها والا فيكونان مسئولين عن التعويض وما يلحق تجارتهم من الضرر وقد اقتنع صاحب الدولة الوزير بعدم قانونية هذه العوائد فأصدر أمره بالامتناع عن تحصيل العوائد الزائدة وفى عام ١٩٢٨ وضع المجلس المحلى تعريفه جديدة تتضمن رفع العوائد على البضائع الصادرة والواردة بطريق السكة الحديد من ٥ ٪ الى ١٠ ٪ النولون . ثانياً رفع العوائد على البضاعة الصادرة والواردة بطريق المياه بنسبة تتراوح بين ثلاث أضعاف وخمسة عشرة ضعفا على التعريفة السعريّة وصدر قرار من صاحب الدولة وزير الداخلية باعتماد هذه التعريفة ولذا فهم يطلبون تعويضاً قدره ٥٠٠٠ جنية

« وحيث أنه واضح مما هو وارد فى عريضة دعواهم عدم وجود رابطة قانونية بين المدعين تبيح لهم رفع دعوى واحدة الأمر الذى لو اجازته المحكمة لا يمكن لجميع سكان القطر المصرى أن يرفعوا دعوى واحدة يطلبون فيها تعويضاً عن ضرر لحقهم من صدور قانون من القوانين واجاز لجميع تجار اسيوط أن يرفعوا مع هذه الدعوى ضد التعريفة التى صدرت من مجلس محلى اسيوط « وحيث أنه لذلك يكون الدفع الاول فى محله ويتعين قبوله وعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم وجود رابطة بين المدعين

المحكمة

« حيث ان المدعين طلبا الزام المدعى عليه بصفته قima على كل من ابراهيم على طعيمة ويوسف على طعيمة وعبد العليم على طعيمة بأن يدفع لهما من مال محجوريه بطريق التضامن سبعةائة جنيه تعويضا عن الضرر الذى لحقهما من تجارى المذنبين المشمولين بقوامته على قتل أخيها حسن عمر الفقى

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بأن القتل لم يكن مقيما مع أخويه المدعين ولم يكن قائما بأودهما أو متكفلا بهما فلم ينلها ضرر ما من وفاته

« وحيث ان كل فعل ينشأ عنه ضرر للغير يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض هذا الضرر سواء أ كان ماديا أو أدبيا

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على قضية الجناية نمرة ١٢٨٥ سنة ٩٢٧ منوف ان ابراهيم على طعيمة ويوسف على طعيمة وعبد العليم على طعيمة قتلوا عمداً حسن عمر الفقى أخ المدعين البالغ من العمر خمسة وعشرين عاماً وحكم على الجناة بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً ولم يكن للقتيل أب يأوى اليه أو أم تحميه فكان طبيعياً ان يقيم مع أخويه الأكبر منه سناً وان ينشأ فى كنفهما ويستظل بعطفهما وعنايتهما وان يكون لهما بمثابة الابن من أیه فيعاونهما فى أعمالهما ويعتمدان عليه فى كثير من شئونهما فوفاته تؤدى الى حرمانهما

« وحيث أنه متى تعين قبول الدفع الاول فلا لزوم للبحث فى الدفع الثانى وهو عدم اختصاص المحكمة

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم بقبول الدفع الاول وعدم قبول الدعوى شكلا

(قضية الخواجه بنى دوس وآخريه وحضر عنهم الاستاذ حليم سيفين بك ضد وزارة الداخلية نمرة ١٤٦ سنة ١٩٢٨ كلى — رئاسة حضرات ابراهيم بك جلال ومحمد محمود بك ومختار نور بك القضاء)

١٧٢

محكمة شبين الكوم الأهلية

٣ ابريل سنة ١٩٢٩

تعويض . أقارب المجنى عليه . درجة قرابته للمجنى عليه

القاعدة القانونية

طالب التعويض المرفوع من أقارب المجنى عليه مهما اختلفت صلتهم به ودرجة قرابتهم له متروك تقديره للمحكمة تقدر كل حالة بظروفها

تعليق

قضت محكمة النقض الفرنسية بحكم تاريخه ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بأن التعويض عن الضرر الأدبى يستحق لكل شخص كانت تربطه بالمجنى عليه علاقة حب وود لان عبارة المادة ١٣٨٢ مدنى فرنسى مطلقة فلا يجوز تقييدها وتقضت بذلك حكم محكمة استئناف كان

(Gazette du Palais 1923,2,536)

الذى قضى بأن التعويض عن الضرر الأدبى يجب ان يقتصر على أقرباء المجنى عليه على عمود النسب والزوج والزوجة

هذا العُضد وتحدث فراغاً ينجم عنه حتماً
ضرر مادي بليغاً كان أو طفيفاً

« وحيث أنه عند تقدير التعويض المستحق
في مثل هذه الحوادث الجنائية يجب مراعاة
عاملين جوهريين وهما الضرر المادي والضرر
الأدبي فكلاهما ناشئ عن الفعل المنسوب إلى
المدعى عليه وكلاهما له أثره ووقعه وإن كان
الأول أكثر ظهوراً وأشد وضوحاً لأنه ماثلاً
للعيان فإن الثاني على خفائه لا يقل أهمية عن
الأول إن لم يكن أفعل منه أثراً وأشدّ ألماً
فاجتماع الاثنين ليس ضرورياً للحكم بالتعويض
وانفراد أحدهما كافٍ لذلك

« وحيث إن البحث فيما إذا كان الضرر
الأدبي يصح جعله أساساً للتعويض من الأمور
التي اختلفت فيها آراء علماء القانون وتضاربت
بشأنها أحكام القضاء فبعضها يذهب إلى عدم
جواز الحكم بتعويض أساسه الضرر الأدبي
والبعض الآخر يذهب إلى عكس ذلك ولكل
فريق حجته وأسانيده

« وحيث إن القانون لم يفرق بين نوعي
الضرر قضى بإلزام المتسبب فيه بالتعويض
ولكن انصار المذهب الأول يحتجون بأن
الضرر الأدبي لا يمكن تقديره وأن القضاء مهما
بالغ في التدقيق فلا يستند تقديره إلى عوامل
ثابتة فحكمه لا يخلو من تعسف وتحكم يتنزه
عنهما القضاء

« وحيث أنه يتبين من ذلك أن أصحاب
هذا الرأي لا ينكرون وقوع الضرر الأدبي

قالكل مجمع على وجوده وإنما الخلاف حاصل في
صعوبة التقدير ولا جدال في أن الضرر الأدبي
أمر نفساني يرجع إلى عواطف الإنسان وإحساسه
الداخلي فهو من هذه الوجهة يدق عن النظر ولو
أنه لا يتعذر استطلاع الووقوف عليه لأن في
الأفعال الظاهرة ما يشف عنه ويشعر به ولا
شك أنه يفوق الماديات ويسمو عليها ومن أجل
هذا تراهي للبعض أن تقديره عسير فالأموال
مهما بلغت لا يمكن أن تعوض الإنسان عن فقد
عزيز لديه ولا تقضى على الآلام والأوجاع
التي يشعر بها ولكن الاسترسال وراء هذا الخيال
لا يؤدي إلى الغرض المقصود منه فبينما يقصد به
التفادي من خطأ القضاء يترتب عليه وقوع
حيف أشد وظلم أبلغ وأى ظلم أكثر من حرمان
شخص ناله ضرر فلا يقضى له بما يخفف عنه
وقع هذا الضرر ويهون عليه آلام نفسه لا شيء
إلا مجرد الأدعاء بأن تقدير هذا الضرر فوق
متناول القضاء وأى حكم لا يخلو من مثل هذه
العوامل فكثير من أحكام القضاء مبنية على
التقدير الذي لا ضابط له إلا فطنة القضاة
وحكمتهم فمن العدل إذاً أن يترك الأمر لتقدير
القاضي فيحكم بما يليه عليه ضميره وما يستقرئه
من ظروف الدعوى وصلة المطالب بالتعويض
بالشخص الذي جنى عليه وفي المال شيء من
العزاء والسلوى لتضميد الجراح وتخفيف الآلام
ولقد قل كولان وكايتان بحق أنه إذا كان في
تعسف القاضي ضرر ففي رفض التعويض بتاتا
ظلم صارخ (راجع مؤلفهما في شرح القانون المدني
الجزء الثاني ص ٣٧٣ - ٣٧٥)

أن طلب التعويض في محله وتقدر المبلغ الذي يستحقه المدعيان بخمسين جنيهاً قبل المدعى عليه بصفته ومن مال محجوره متناصفين
(قضية على عمر وآخر ضد حسن على رقم ٢٢ سنة ١٩٢٩ دائرة حضرات اسكندر بك حنا ومرسى فرحات بك وتبند العظيم المهراس بك القضاء)

١٧٣

محكمة طنطا الكاية الأهلية

٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

تنظيم . خط التنظيم . بناء خارجه . عدم صدور
مرسوم نزع ملكية . عدم جواز

القاعدة القانونية

مالك البناء الخارج عن خط التنظيم ممنوع من تقويته أو ترميمه بمجرد صدور المرسوم بتحديد خط التنظيم بغض النظر عن نزع الملكية وصدور مرسوم بها فإنه لا يوجد في نصوص ديكريو التنظيم ما يدل صراحة أو دلالة على أن المشرع يرمى إلى أن تكون الأرض الواقعة عليها المباني قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة. بل هناك على النقيض من ذلك من القرائن والشواهد المستنتجة من مقابلة نصوص القانون بعضها ببعض ما يدل على أن المشرع مفترض عدم صدور مثل هذا المرسوم

تعليق

اخذ هذا الحكم برأى ضعيف اضطردت على عكسه
غالبية الاحكام والشرائح :
راجع حكم محكمة الاستئناف بتاريخ اول يناير سنة ١٩٢٣ المحاماه السنة اثنتاه ص ٢٠٥

« وحيث ان المحاكم مجمعة على الحكم بتعويض مالى للشخص الذى ناله ضرر أدبى بسبب الطعن فى شرفه أو اعتباره بأقوال أو محررات جارحة وذهب بعضها الى أكثر من ذلك فقد قضى بالزام المدرس الذى يلقي على تلامذته درساً فيه طعن على عقائدهم الدينية بتعويض مالى لأولياء أمور الطلبة الذين استمعوا لدرسهم (راجع المؤلفين المذكورين وبودرى وبارد المطول الجزء الرابع الالتزامات بند ٢٨٧١ وما بعده)

« وحيث ان الضرر فى مثل هذه الحالات ليس مادياً ولكنه أدبى محض ورغماً من ذلك لم تتردد المحاكم فى القضاء به فلا محل اذا للفرقة بين حالة وأخرى ويجب عدلاً أن يكون المبدأ عاماً حتى يشمل حالات الضرر الأدبى بأجمعها سواء منها ما تعلق بالمجنى عليه شخصياً كالضرر الناشئ عن القذف وما شابهه أو ما تعلق بأقرب الناس اليه الذين يحنون عليه ويعطفون والذين كانت لهم فى حياته أكبر سلوى وأعظم مصلحة »
« وحيث أنه قد اعترض أيضاً بأن الأقارب الذين يحق لهم المطالبة بالتعويض تختلف درجاتهم وتتفاوت صلتهن بالمجنى عليه وأنه اذا سار القضاء على هذا المذهب فقد لا يقف عند حد أزاء المطالبات التى يتقدم بها كل من يمت الى القتل بصلة وهو اعتراض لا يؤثر على المبدأ فى جوهره ولكنه يتناول جزئياته والأمر فيه متروك لتقدير المحكمة وظروف كل حالة

« وحيث من جميع ما تقدم ترى المحكمة

وحكم محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ المحاماة السنة الثانية ص ٩٤
وحكم محكمة المنصورة الكلية بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٢٨ وهو حكم مسبب تسبباً جيداً تلفت النظر إليه
وحكم محكمة النقض الفرنسية بدأورها المجتمعة بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٢٧ و ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٦
سيري سنة ١٨٨٦
وأوبري ورو شرح القانون المدني جزء ٤ ص ٤٧
ولوران جزء ٦ ص ٤٧
وموسومات دالوز جزء ٢٣ ص ١٦
وتعليق الميسو هريو على حكم بمجلة سيري سنة ١٩٠٣ — جزء ٣ ص ٩٧
ومنشور النائب العام لدى المحاكم الاملية رقم ١٢١ بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٨

المحكمة

بما أن الحاضر عن المتهم قدم بجلسة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المحددة أخيراً للرافعة في هذه القضية دفماً بعدم جواز محاكمة المتهم طبقاً لأحكام ديكرتو التنظيم الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ لأن الجزء البارز عن خط التنظيم من الأرض القائم عليها المبنى لم تنزع ملكيته للمنفعة العامة بموجب مرسوم وأن مجرد اعتماد خط التنظيم لا يكفي لحرمان المالك من ملكه والانتفاع به انتفاعاً مطلقاً مستنداً في ذلك على المبدأ الذي سارت عليه بعض دوائر محكمة الاستئناف وعلى ما ورد بكتاب النائب العمومي رقم ١٢١ دورى سنة ١٩٢٨

وبما أنه لأجل معرفة سلامة هذا المبدأ من الوهمة القانونية يجب الرجوع أولاً الى نصوص القانون المراد تطبيقه لمعرفة ما اذا كان يوجد من بينها نص صريح يوجب سابقة صدور مرسوم بنزع ملكية الأرض القائمة عليها المبنى البارزة

عن خط التنظيم لامكان تطبيق أحكام القانون على تلك المباني أم لا فإذا لم يوجد مثل هذا النص وكان لا يزال هناك غموض أو إبهام في قصد المشرع وجب أن يفسر ذلك القصد على ضوء الحكمة التي اقتضت سن مثل هذا التشريع.

وبما أنه بالرجوع الى نصوص ديكرتو التنظيم يتبين أنه لا يوجد من بينها ما يدل صراحة أو يؤخذ منه دلالة على أن المشرع يرمى الى أن تكون الأرض الواقعة عليها المبنى قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة بالفعل بل هناك على النقيض من ذلك من الترائن والشواهد المستنتجة من مقابلة نصوص القانون بعضها ببعض ما يدل على أن المشرع مقترض عدم صدور مثل هذا المرسوم بنزع ملكية الأرض فمن ذلك أن تكلم في المادة الاولى على المبنى — التي تقام على جانبي الطريق العمومية — فلو كان قصده أن تكون الأرض القائمة عليها المبنى قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة وأدخلت في أرض الطريق فعلاً لعبر في هذا المقام بقوله — المبنى التي تقام على أرض الطريق (بالذات) — لا على جانبه — كما أنه نص في المادة السابعة من القانون على جواز المعارضة في قرارات التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم مع أنه لا مجال لمثل هذه المعارضة في خط التنظيم مع افتراض سابقة نزع ملكية الأرض القائم عليها البناء وإضافتها الى المنافع العمومية نهائياً.

وبما أنه بالرجوع الى نص المادتين الاولى والحادية عشر من قانون التنظيم نجد صريحين في أنه بمجرد صدور المرسوم بتحديد خط التنظيم

عنها ان اللائحة ما جاءت الا مفسرة و متممة لاحكام القانون لا مناقضة له كما اشارت الى ذلك المادة ١٩ من القانون

وبما انه لو ضرب صفحا عن كل ما تقدم وسلم جدلا بأن نصوص القانون لا تزال محلا للبس والابهام وان الامر يحتاج في تفسير غرض المشرع الى الرجوع الى حكمه التشريعي لوجد ان هذه الحكمة لا تتفق مع ما ذهبت اليه المبادئ المشار اليها في دفاع المتهم . اذ من الامور المسلم بها والتي لا تحتل شكاً او جدلاً ان التشريع الخاص بمجالس التنظيم لم يفرض على سكان المدن والقرى الا للمصلحة العامة المشتركة بين هؤلاء السكان وان قوانين التنظيم الجارى العمل بها في جميع انحاء القطر سواء في ذلك المدن التي بها مجالس بلدية او المدن التابعة لمصلحة التنظيم مباشرة متوافقة في أغراضها التي ترمى الى وضع قيود وتقرير محظورات مقيدة لحرية الافراد في الانتفاع بأموالهم للصالح العام وبمحملتها حرمان المالك من اقامة مبان جديدة او ترميم وتقوية المباني القديمة القائمة على جانبي الطريق العام على أرض بارزة عن خط التنظيم بمجرد اعتماد الخط المذكور (انظر المادة الاولى من قرار ٣ يونيه ١٩٢٢ بشأن الابنية والترميمات المضروب عليها خط تنظيم بلدية الاسكندرية فهي صريحة في هذا المعنى حيث نص فيها على الشروط التي يجوز لصاحب الملك أن يقيم بمقتضاها بناء حديقاً على أرض بارزة عن خط التنظيم او يقوى او يرمم القديم منها وهذه الشروط تتضمن تنازل صاحب الملك عن المطالبة بتمن الابنية البارزة عن

تصبح القيود والمحظورات المنصوص عليها في هاتين المادتين مفروضة على الابنية البارزة عنه وقد جاءت المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية الملحقة بالقانون مفسرة لغرض المشرع من هذه الناحية بعبارة صريحة فيما يختص باقامة الابنية الجديدة وهي وان لم تتعرض لذكر أعمال التقوية والترميم الا انه ليس معنى هذا استبعاد مثل هذه الاعمال من أحكام المادتين الاولى والحادية عشر من الدكرتين وانما أهمل ذكرها اكتفاء بما نص عنه بشأنها صراحة في المادتين سالفتي الذكر واذن فلا محل للاعتراض الذي ذهبت اليه بعض الدوائر القضائية من اتخاذ عدم تعرض المادة العاشرة من اللائحة لذكر أعمال التقوية والترميم بجانب اعمال البناء دليلاً على استثنائها من حكم القانون وانغال ما ورد بصريح اللفظ في الفقرة الاولى من المادة الحادية عشر من الدكرتين بشأن معاقبة من يرتكب عملاً من الاعمال المبينة في المادة الاولى (ومن بينها أعمال التقوية والترميم) كما انه لا محل للاعتراض على الاستناد بنصوص اللائحة بشأن منع اقامة الابنية الجديدة البارزة عن خط التنظيم بحجة انها مجرد قرار وزاري لا تأثير له على القانون بما ان الغرض من الاستشهاد بها هو لمجرد تفسير قصد المشرع وتحديد مدلول أحكام المادتين الاولى والحادية عشر من القانون والتي أولتها بعض دوائر القضاء على غير وجهها الصحيح فلما أن تعارض خطأها مع عبارة المادة العاشرة من اللائحة الصريحة في قصد المشرع أبت أن تعبرها التفتاً بحجة انها مجرد قرار لا تأثير له على القانون وغاب

خط التنظيم للبلدية وليس هناك ما يمنع من اجراء اتفاق كهذا وهو المنصوص عليه تحت البند الثاني من المادة الاولى من القرار المذكور مع مصلحة التنظيم في جميع بلدان القطر الاخرى الخاضعة لقانون التنظيم تقاديا من حرمان صاحب الارض من الانتفاع بالبناء فيها أو ترميم الابنية القديمة القائمة عليها الى ان يحين الوقت لنزع ملكية الارض للمنفعة العامة بما انه لا ضرر من ذلك على خزانة البلديات اذ انها لا تتحمل الا ثمن الارض خالية من المباني وبذلك يمكن التوفيق بين المصلحة الخاصة والعامة واذن لا محل لان يذهب القضاء في تفسير قوانين بعض الجهات تفسيراً يجعلها متناقضة مع التشريع الخاص بجهات أخرى من بلاد القطر الواحد مع اتحاد الغرض الذي يرمى اليه كل من التشريعين فمثل هذه القيود وهي بمثابة حقوق ارتفاق اقتضتها المصلحة العامة ضربت على حق الملكية للأفراد وليس في ذلك ادنى خروج عن مبادئ الحرية الفردية لحقوق الملكية التي قررها الدستور وقررتها جميع الشرائع المتمدينة اذ أن جميع القوانين برمتها ماهي الى قيود وضعت على الأفراد لمصلحة الجماعة

« وبما أن الحكمة من سن تشريع يمنع المالك ويقيّد حريته في الانتفاع بملكه انتفاعاً مطلقاً هي عدم ارهاق خزانات مجالس التنظيم أو مجالس البلديات بالنفقات الباهظة التي تتطلبها اجراءات نزع الملكية فيما لو ترك للأفراد حرية الاستمرار في اقامة الابنية الجديدة أو ترميم القديم منها وقهره بعد ضرب خط التنظيم في المناطق التي تدخل في الشوارع أو الميادين المقرر انشاؤها

في المستقبل لمصلحة المدينة — ولهذا جاء المشرع وحظر على أصحاب الاملاك اجراء شيء من هذه الاعمال حتى لا ترهق خزانات المجلس بتلك النفقات ويتسنى نزع ملكية المباني وهي على حالتها من القدم أو تركها كذلك حتى تهدم من نفسها بتقادم العهد لكي يتسنى للمجالس أن توفر على خزاناتها دفع ثمن المباني وتقتصر على نزع ملكية الأراضي شيئاً فشيئاً كما أشارت الى ذلك المادة العاشرة من القرار. وقد يبدو لأول وهلة أن ذلك مجحف بحق الأفراد وفيه تضحية قاسية لصالحهم الخاص بغير مقابل ولكن بالتأمل يرى أن صاحب الملك سينتفع من كل تحسين يطرأ على حال المدينة من الوجهتين الصحية والنظامية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وأن التضحية الفردية سيؤدي ثمنها مضاعفاً عن طريق المصلحة المشتركة بين الجماعة وهذه القاعدة متشعبة مع أحدث النظريات العمرانية في تضحية صالح الفرد على قربان الصالح العام كلما اقتضت مصلحة المجتمع مثل هذه التضحية

وبما أن القول بوجوب نزع ملكية الاراضي البارزة عن خط التنظيم مقدماً قبل امكان تطبيق احكام المادتين ١ و ١١ من القانون ينبنى عليه شل مفعول هذه النصوص من الوجهة العملية ويصبح وجود مثل هذا التشريع عبثاً لا فائدة ترجى منه لأن خزانات المجالس البلدية وهي فقيرة بمواردها لا قبل لها بمثل هذه النفقات الباهظة وأن أعمال الاصلاح المقصودة من قوانين التنظيم تصبح مستحيلة عملاً ولا أمل في انجازها مع

توالى السنين لانعدام الوسائل المادية اللازمة لتحقيق تلك الأغراض - ولا محل للاعتراض على هذا بحجة امكان سن الضرائب على الافراد واصحاب الاملاك فما هي هذه الضرائب قد وضعها القانون فعلا وانما بصورة أخرى سلبية وهي تقرير حقوق الارتفاق المنو عنها آفقا على حق الملك مباشرة والتي رفضت بعض المحاكم أن تسلم بها بحجة منافاتها لمبادئ الحرية الفردية « وبما أنه فضلا عما تقدم فإن الحجة المشار اليها هي حجة قاصرة ويبدو قصورها عند تطبيقها على حق ملكية المبنى القائمة على أرض سبق انصاقها للمنفعة العامة لأن المحاكم التي اخذت بنظرية حماية حرية الملك حرية مطلقة في حالة امتلاك صاحب المبنى للأرض تسلم مع ذلك تسليما تاما بجواز الحد من تلك الحرية بالنسبة للمالك المبنى دون الأرض ومنعه من اعمال التقوية والترميم مع أن هذا أيضا مناف لمبادئ الحرية الفردية في التمتع بحقوق الملك - فلو كانت الحجة المشار اليها سايمة في ذاتها لكانت قياسا صالحا في الحالين ولما ظهر فسادها عند تطبيقها على حق الماكية بالنسبة للمبنى

« وبما أن الحد من حرية المالك في الانتفاع بملكه ليس بدعة جديدة في التشريع المتعلق بالتنظيم اذ من المسلم به في دوائر القضاء بالاجماع جواز وضع قيود أخرى على حق الملك كتقرير حد اقصى للتعلية ووضع احكام خاصة بالوزنات وبرز الخارجات وتحديد شكل المبنى ومساحة الأراضي الفضاء والحدائق التي يجب تركها على

جانبى الطريق وغيرها من القيود الوارد ذكرها في لوائح التنظيم المعمول بها في جميع البلدان وكلها قيود تحد من حرية الانتفاع الفردى بالملك لمصلحة الجماعة .

« وبما أنه يتضح من كل ما تقدم أن اشتراط صدور دكرى بنزع ملكية الأرض القائم عليها البناء لامكان تنفيذ نصوص قانون التنظيم ليس شرطا لازما والا أصبح القانون المذكور لغوا لا قيمة له اكتفاء بالمبادئ العامة الخاصة بالبناء فى أرض مملوكة للغير فالمادة ٦٥ من القانون المدنى فيها ما يفنى عن مثل هذا التشريع فيما لو اشترط لتنفيذه أن تكون الأرض القائمة عليها المبنى قد نزع ملكيتها مقدما للمنفعة العامة وأن مالك البناء اصبح غير مالك للأرض

« وبما أنه يتضح من كل ما تقدم أن الدفع المشار اليه لا يرتكز على أساس قانونى ولا تبرره حكمه التشريع ولذلك يجب رفضه

وبما أنه فيما يختص بالموضوع ترى المحكمة قبل أن تصدر حكما فيه أن تثبت مما اذا كانت الاعمال التى اشير اليها فى محضر الانتقال من شأنها تقوية مباني الوجهتين البارزتين عن خطأ التنظيم ولذا ترى ندب خير فنى لمعاينتها وتقرير ما يراه من حالتها على الوجه المبين بمنطوق هذا الحكم

(قضية النيابة ضد حسن على رقم ٥٢١١ استئناف سنة ١٩٢٨ دائرة حضرات محمد فتحي بك و يوسف وصنى بك واحد زهير بك التفاضة)

١٧٤

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

خطبة . عدول . اعتساف في استعمال
الحق . مسئولية

المبادئ القانونية

١ - الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون اجراء العقد الشرعى لا يكون كل منهما نكاحا فلكل من الخاطب والمخطوبة العدول قبل اتمام العقد (مادة ٤ أحوال شخصية)

٢ - الا أن هذه القاعدة الشرعية لا تفيد براءة الخاطب من المسؤولية المدنية عن الضرر الذى يلحقه بمخطوبته إذا هو أساء العدول كما لو تمادى فى خطبتها زمنا أظهرها معه فيه بمظهر زوجته المستقبلية فانصرفت عنها رغبة غيره من طالبى الزواج ثم عدل بقتة وبغير مسوغ يقتضى العدول قبيل الموعد الذى عينه للاحتفال باتمام العقد فترك الفتاة مخطوبته نهبا للظنون مما يعرقل مستقبل زواجها ويضرها ضررا أدبيا له أثره المادى فى حياتها

٣ - ولا تعارض بين تقرير حق العدول وبين تقرير المسؤولية عن اساءة استعمال هذا الحق لان الشرائع لم تقر الحقوق متعا للافراد يلهون بها ويعشون وانما قررتها وأوجبت حمايتها تحقيقا لأغراض نظاميه سامية . وبقدر تحقيق تلك الأغراض تكون حماية تلك الحقوق

ولما كانت حكمة مشروعية حق العدول عن الخطبة هى تمكن طرفيها من تقادى الارتباط بزواج لا يمتنع الغاية المرجوه منه فلا تحمى الشرائع عدولا طائشا لا يبرره مسوغ يقتضيه اذ فى هذه الحالة تزول عن العدول صفة « الحق » ويصبح « مجرد » « فعل » ككل الأفعال اذا نشأ عنه ضرر للغير فيوجب مسئولية فاعله بتعويضه . م . ١٠١ مدنى أهلى . م . ٢١٢ مدنى مختلط م . ١٣٨٢ مدنى فرنسى

فنشأ المسئولية فى هذه الحالة هو الاساءة . وهى فعل ضار فهى مسئولية عن شبه جنحة Res. Del. وليست مسئولية تعاقدية Res. Cont. منشؤها الاخلال بعقد اذ لا عقد ولا ارتباط أثناء الخطبة

٤ - لا يختلف حكم القانون الفرنسى عن حكم الشريعة الاسلامية بالنسبة لجواز العدول عن الخطبة ولجواز استرداد الهدايا

ومع ان القضاء الفرنسى يمتنع الوعود بالزواج لأنه يرى فيها قيودا لحرية راغبي الزواج فى اختيار أزواجهم وهى حرية تعتبر المحافظة عليها الى حين تمام العقد الرسمى من الأمور المتعلقة بالنظام مع ذلك فان المحاكم الفرنسية لم تتردد فى تنفيذ أشرافها على المنازعات الناشئة من العدول عن الخطبة « مهما دقت » ولم تتردد كذلك فى تقرير مبدأ المسئولية المدنية عن اساءة العدول متى نشأ منه ضرر أدبى أو مادى

فاذا كانت هذه هى حالة القضاء الفرنسى فأولى بالقضاء المصرى ان يكون كذلك

والخطبة في الشريعة الاسلامية سنة مستحبة
ومقدمة من مقدمات النكاح

٥ - أصبحت نظرية المسؤولية عن الاعتساف
في استعمال الحق مقررة يمكن الاخذ بها قضاء
وبفضلها سهل على المحاكم أن تسير ببعض
النصوص القانونية الجامدة مقتضيات تقدم هذا
العصر

ولم تكن هذه النظرية التي قررها القضاة
حديثاً مجهولة لدى فقهاء الشريعة الاسلامية فقد
أخذ بها الامامان مالك وابو حنيفة اما الشافعي
فلم يسلم بأصلها وان كان قد أخذ ببعض تطبيقاتها
الحكم

(ملحوظة - نشرنا هذا الحكم بوقائعه
لضرورتها لتفهم الأسباب)

وقائع الدعوى

رفع المدعى دعواه المعلقة بتاريخ ١٧ يوليه
سنة ١٩٢٩ عن نفسه فقط يدعى فيها انه بتاريخ
٢٥ ابريل سنة ١٩٢٨ خطب حضرة المدعى
عليه كريمة الطالب واتفق مع الطالب على أن
يكون المهر ٥٠٠ جنيهًا مصريًا تحدد لدفعه مع
النیشان (الهدايا) وكتابة العقد الشرعى في
نوفمبر سنة ١٩٢٨ ولم ينفذ حضرة المدعى عليه
أى شىء من ذلك - وفي ديسمبر سنة ١٩٢٨
حضر المعلن اليه لمنزل الطالب بالقاهرة واعتذر
له وطلب تأجيل الموضوع لما رس سنة ١٩٢٩ -
وفيه لم ينفذ أيضاً أى تعهد من تعهداته - و أخيراً
بخطاباته رقم ٣٠ مارس سنة ١٩٢٩ و ٦ و ٩
و ١٢ ابريل سنة ١٩٢٩ وعد بدفع الصداق على
أن يكون العقد الشرعى يوم اول ربيع الأول

سنة ١٣٤٨ وكان الطالب ينتظر أن ينفذ حضرة
المعلن اليه تعهده المذكور - ولكن مع الاسف
ظهر ان الطالب خدع بظنه الحسن لأن المعلن
اليه أرسل له خطاباً بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٢٩
يعتذر فيه بعدم امكانه الحضور للقاهرة نظراً
لمرضه الفجائى وتعمد من جديد بالحضور لدفع
المهر حينما يسترد صحته وازاء هذه المواعيد المتكررة
لم يكن فى وسعه الا أن يرتاب فى نيات المعلن
اليه وهذا ما جعله يرسل له تلفرافاً فى ١٧ الجارى
يخطر فيه بأنه سيحضر للاسكندرية لمقابلته
وفعلا حضر الطالب وتقابل مع المعلن اليه فى
١٨ الجارى وتعهد المعلن اليه بدفع المهر وتسليم
النیشان يوم ١٩ الجارى وفى الميعاد المذكور
أرسل حضرة رسولا يعتذر ويطلب التأجيل
أيضاً فذهب الطالب وقابله ثانياً فاعتذر له مكرراً
وتعهد بل واقسم انه سيدفع المهر والنیشان يوم
٢٠ الجارى . وفى الميعاد المذكور ذهب الطالب
لمنزل المعلن اليه فقبل له انه غير موجود وسأموه
خطاباً من المعلن اليه يعتذر فيه بمرضه وبسفره
الفجائى ويطلب مهلة لمدة سنة أخرى وبعدها
يرى ماذا سيقدر الاطباء - وبديهي أن ذلك
لا يحصل الا لدوى الامراض المزمنة - وقد
فهم الطالب من هذه الماطلات ومن ظروف
أخرى أن المعلن اليه لا يريد اتمام الزواج
خصوصاً لأسباب صحية وهذه الأسباب كان من
الواجب أن تمنع حضرة المعلن اليه من الاقدام
على الخطوبة بتأثا لوجودها من قبل الخطوبة وان
اقدامه على الخطوبة رغماً عن ذلك ثم تسويفه
مدة سنة وأكثر مع كتمان اسراره مما يدل على

سوء نية عظيمة وجرأة كبيرة على العائلات واعراضها وشرفها - وتعطيل الآنسة من الزواج أكثر من سنة قد أضربها وبوالدها المدعى ضرراً مادياً وأدياً عظيماً ويقدر التعويض عن هذه الاضرار بما لا يقل عن ٦٠٠٠ جنيه مصرى - لذلك رفع المدعى هذه الدعوى وطلب الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع له بصفته المذكورة مبلغ ٦٠٠٠ جنيهًا مصرياً بصفة تعويض والمصاريف وأتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة - وبعد أن تم تحضير الدعوى احيلت الى المرافعة وفيها عدل المدعى طلباته الى طلب الحكم له عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً على ابنته بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصرى وأبدى كل من طرفي الخصوم أقواله ودفاعه المدون بحضور الجلسة - وحجزت القضية للحكم لجلسة اليوم وقدم كل من الطرفين مذكراته

المحكمة

«حيث أن وقائع الدعوى كما تبينتها المحكمة على حقيقتها من ملف أوراقها تلخص في أن المدعى خطب في ابريل سنة ١٩٢٨ الآنسة ... ولمكانه الطرفين لفتت هذه الخطبة الانظار اليها وخصوصاً في يأتها (تراجع الخطابات المرسلة من مكة المكرمة ٦ و٧ و٨ الحافظة ١٢ دوسيه) ولبت الخاطب ما يزيد عن العام الكامل يظهر أو يتظاهر بتأكيد هذه الصلة وأن مصيرها الى التام بالزواج . فمن زيارات عدة لمخطوبته (تراجع الخطابات ١ حافظة ٦ دوسيه ٣١ و٣٧

٤٣ و٥٠ و٥١ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٧١ و٧٣ الحافظة ٥ دوسيه) الى تعيين لمقدار الصداق بشهد من الغير (تراجع الخطاب ٤ حافظة ٦ دوسيه) الى رسائل عديدة تكاد تكون يومية يربو ما تقدم منها في ملف القضية عن التسعين فيها يلقب خطيبته «قرينته» ورفيقة حياته الوحيدة (ويلوح لها فيها بأمال جميلة في زوجية راضية سعيدة تحمها زينة الحياة من حداثق وسيارات وقصور (تراجع خطابات ٤٦ و٤٧ و٤٨ و٨٢ و٨٦ حافظة ٥ دوسيه) ويبنها في جميع هذه الرسائل عواطفه بما تغنى الاشارة اليه عن بيانه حتى بهر الفتاة وهى فى السابعة عشر وهو شيخ فى الحسين فحملها على مجاراته فى هذا الاسلوب وأثبت فى يقينها عقيدة راسخة بأنها أصبحت له وأنه أصبح لها . حتى اذا ما دنا آخر موعد حدده بنفسه لتقديم الصداق فى حفل من الناس (تراجع خطابات ١ و٢ و٤ و٦ و٨ الحافظة ٦ دوسيه) وكان مزماً ذلك فى عيد الأضحى ١٩ مايو سنة ١٩٢٩ ولا يخفى ما يسبق ذلك من علانية ومعدات فلما دنا هذا الموعد وفى ظرف ثلاثة أيام فقط سابقة عليه أى بين ١٦ و ٢٠ مايو سنة ١٩٢٩ باغت المدعى عليه والد الفتاة بنكوله عن الخطبة مستخفاً بما يترتب على هذا التصرف من الاضرار بمستقبل الفتاة التى كانت وما زال مقرأ لها بكمال الدين والعلم والخلق (تراجع خطابات ١٥ و٢٧ و٣٩ و٤٩ و٥٣ و٥٩ و٧٣ و٧٨ الحافظة ٥ دوسيه) «وحيث أنه بسبب هذا التصرف رفع

والد الفتاة ووليها الشرعى - إذ أنها ما زالت قاصراً - هذه الدعوى طلب فيها الحكم له على المدعى عليه بمبلغ ستة آلاف جنيهاً مصرياً على سبيل التعويض المادى والأدبى وفى أثناء نظر القضية قدم المدعى عليه خطابين قال أنهما صدرا اليه فاعتبر تقديمها المدعى قدفاً حمله على رفع قيمة التعويض المطالب به الى عشرة آلاف جنيه

« وحيث أن المدعى عليه يتوارى من المسؤولية عن تصرفه خلف ادعائه بأنه لم ينكل عن الخطبة ولكنها حالته الصحية هي التي منعت من الزواج مستدلاً على ذلك بشهادة قال أنها صادرة من طبيب في ١٣ مايو سنة ١٩٢٩ لم يذكر بها نوع مرضه بل كل ما جاء فيها أن حالته الصحية لا تسمح له بالزواج قبل سنة من تاريخها غير أن المدعى لم يقف في تحديد علاقته بمخطوبته عند حد مؤدى هذه الشهادة بل تجاوزها الى أبعد حد إذ أفضى الى والدها في خطابه اليه المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٩ أن حالته الصحية تمنعه من الزواج قبل سنة وأضاف الى ذلك قوله وأنه بعد انقضاء هذه السنة يعاد الكشف عليه وأنه لذلك لا يمكنه الوفاء بوعده الذى أصبح معلقاً على أمر مجهول العاقبة (الشهادة بالحافظة ٩ دوسيه والخطاب ١٢ الحافظة ٦ دوسيه) وهذا يفيد أنه يرغب في التخلص من الوفاء بوعده لا مجرد تأجيل الوفاء به كما جاء بدفاعه أخيراً

« وحيث أن الذى يظهر من مجموع وقائع الدعوى أن حالة المرض التي يدعيها المدعى عليه

لم تكن هي السبب الذى حمله على هذا العدول المبغت لأن هذه الحالة بفرض صحة وجودها ومثلها لا ينشأ فجأة بل يرجع الى عهد سابق . ما كانت تمنعه من الاقدام على الخطبة ولا من المضى فيها عاماً كاملاً وبعض عام وهو دائب على القاء اليقين في روع الفتاة والدة بأن المصير الى الزواج والى جانب هذا يلاحظ أنه مع ان الشهادة التي قدمها اثباتاً لمرضه مؤرخة في ١٣ مايو سنة ١٩٢٩ فإنه هو الذى حدد بنفسه في ٦ ابريل من تلك السنة موعد الاحتفال بتقديم الصداق على ان يكون ذلك يوم عيد الاضحى ١٩ مايو من السنة ذاتها والزفاف بعد ذلك في شهر ربيع الاول (تراجع خطباته ٤ و ٦ و ٨ الحافظة ٦ دوسيه) يضم الى ذلك ايضاً انه هو الذى كرر في ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ أى بعد تاريخ الشهادة بثلاثة أيام وعده لوالد الفتاة بتقديم الصداق عند ما تساعده صحته على السفر الى القاهرة دون أن يشير الى ان حالته تمنعه من الزواج سنة على الاقل ولا الى ان هذه الحالة تمنعه من الوفاء بوعده الذى أصبح معلقاً على أمر مجهول العاقبة كما قال لوالد الفتاة بعد ذلك بأربعة أيام فقط في خطاب ٢٠ مايو سنة ١٩٢٩ وهو ايضاً الذى استمر يتواعد في أيام ١٧ و ١٨ و ١٩ مايو مع والد الفتاة الذى قدم اليه لما أن شعر بأن مستقبل ابنته أصبح مهدداً فكان في كل يوم يصل وعده باليوم الذى يليه حتى كان آخر موعد للوفاء يوم ٢٠ مايو وفيه توجه المدعى الى منزل المدعى عليه كاتفاقيهما فلم يقابله بل ترك له

خطاباً في ٢٠ مايو الذي يقطع عليه فيه كل أمل فلما أن تولت المدعى دهشة مما حاق بمستقبل ابنته ما كان من خدم المدعى عليه الا طرده بواسطة رجال البوليس وهو تصرف لا يساعد على تصديق دفاع المدعى عليه بأنه ما كان يدبر للتخلص من الوفاء بوعده

« وحيث انه لو ثبت أن حالة المدعى عليه الصحية هي التي حملته على هذا العدول فما كان يحل له مطلقاً ومثل هذه الحالة الصحية لا تنشأ فجأة بل ترجع الى عهد سابق أن يتقدم الى الخطبة ويتأدى وهو يعلم ان مرضه يمنعه عن الزواج ومن ثم لا يكون مع ذلك بتأني عن المسؤولية

« وحيث ان المدعى عليه قد دل دلالة قوية باقراراته العديدة المسطورة في خطاباته المتواصلة على ما للفتاة مخطوبته من القيمة الاخلاقية والدينية والعلمية وانتهى في خطابه الرقم ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ (٦٨ الحافظة ٥ دوسيه) بأن قرر فيه « انه مجنون بها وانه لا يجب أن يفارقه هذا الجنون » وقرر بعد ذلك في خطابه الرقم ٩ ابريل سنة ١٩٢٩ « انه تأكد كل ثقة بالخطبة الكريمة » (رقم ٨ الحافظة ٦ دوسيه) ووصفها بعد ذلك في خطاب ١٦ ابريل ١٩٢٩ (رقم ٨٢ الحافظة ٥ دوسيه) « بأنها تمثل الرصانة والعلم والكمال » فلكل ذلك لم يستطع ان يجد سبيلا الى الطعن عليها ليبرر عدوله الا انه قدم ضمن الحافظة ١١ دوسيه رقمي ٢٠١ معها خطابين تاريخهما ١٨ مايو سنة ١٩٢٨ و٣ يولي ١٩٢٨

اعتبرها المدعى قذفاً في عرضه وعرض ابنته مما حمله على رفع التعويض المطلوب من ستة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه فسارع المدعى عليه الى التقرير بأنه لم يقدم هذين الخطابين للانتقاص من قدر الفتاة بل اثباتاً لأن عدوله عن الخطبة ليس راجعاً الى سبب يتعلق بها اذ انه من اطلاعه على هذين الخطابين وتاريخهما في مايو ويولي سنة ١٩٢٨ لم يأبه لهما واستمر في خطبته بعد ذلك ما يقارب العام ولقد كان أخلق بالمدعى عليه وهذا مبلغ تكذيبه لهذين الخطابين أن يترفع عن تقديمهما في دعوى تمس الحرمات والاعراض خصوصاً وان دفاعه يستقيم بغير حاجة الى تقديمهما الا ان مسارعته الى تكذيب محتوياتها واثبات ذلك بمحضر الجلسة التي تقدم الخطبان فيها وقد كانت جلسة سرية يكفي لرفع كل ضرر كان يحتمل أن ينشأ عن تقديمهما

« وحيث ان ما ادعاه المدعى عليه أخيراً من ان الحاح والد الفتاة (المدعى) في مطالبته بتقديم الصداق وهو مريض كان له الأثر في عدوله فينفية ان والد الفتاة لم يستنجزه الى ما وعد . ولم يفعل ذلك الا بعد أن شعر أن مستقبل ابنته أصبح مهدداً بتصرفات المدعى عليه التي يظهر انه كان منقاداً لها بأيدي خفية كما تشعر بذلك الخطابات ٨ الحافظة ٦ دوسيه وه الحافظة ١٨ دوسيه . اما الانذار المعلن من المدعى الى المدعى عليه في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ والذي يشكو هذا الأخير من شدة لهجته وكذلك الخطاب المرسل من الفتاة اليه غداة طرده لوالدها بواسطة

البوليس وبعد أن تبينت عمق الهوة التي أرداها فيها كل ذلك كان لاحقاً لعدوله الذي ازال ما كان بينهم من مودة ورحمة وأحل محلها هذا اللجاج والخصام .

« وحيث انه يستخلص من جميع ما تقدم ان المدعى عليه قد عدل عن خطبته بغتة وبدون مقتضى وفي وقت غير لائق متأخر بعد مضي أكثر من عام ظهر فيه وأظهر معه فيه مخطوبته بظهر زوجته المستقبل مما اشتهر أمره في البيئة المحيطة بهما فكان من شأن هذا السلوك اثناء الخطبة صرف رغبة طالبي الزواج عن الفتاة وكان من شأن هذا العدول أن يتركها نهياً للظنون والأقاويل مما يؤثر في مستقبلها ويلحق بها ضرراً أدبيا له نتائج المادية في حياتها ومما يزيد في آثار هذا العدول سوءاً انه صادر من شخص يرى لنفسه مكانة وجاهاً ونفوذاً

« وحيث ان المدعى يدراً عن نفسه مسئولية هذا المسلك الجائر بقوله ان أحكام الشريعة الاسلامية تبيح له ما فعل . وحاشا للشريعة السمحاء أن تكون كذلك ومن تعاليمها انه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام . ويستند في تأييد رأيه الى نص المادة الرابعة من الأحكام الشريعة في الأحوال الشخصية وهو « الوعد بالنكاح في المستقبل » « ومجرد قراءة الفاتحة بدون اجراء عقد شرعى بإيجاب وقبول لا يكون كل منهما نكاحاً » وللخاطب العدول عن خطبها والمخطوبة ايضاً رد الخاطب الموعد بتزويجها منه ولو بعد قبولها وقبول وليها اذا كانت قاصرة هدية الخاطب ودفعه المهر كله أو بعضه »

« وحيث انه لا شبهة في صحة القاعدة الشرعية المقررة بذلك النص ولا في أن عقد الزواج لا يتم بمجرد الخطبة بل يجب لاتمامه وارتباط طرفيه بنتائجه اجراء عقد شرعى بإيجاب وقبول وغير ذلك من الأركان فكل ذلك حق ولكن المدعى عليه يريد به باطلاً إذ هو يرى ان تلك القاعدة تعفيه من المسئولية الناشئة عن تصرفه أثناء الخطبة وعن عدوله عنها حتى ولو كان عدولا بغير مسوغ ومقترباً بظروف من صنعه مثل تماديه في الخطبة عاماً كاملاً وبعض العام وظهوره فيه واظهاره الفتاة معه بظهر زوجته المستقبل ثم عدوله بغتة قبيل وقت الاحتفال بتقديم الصداق بأيام ثلاث مع ما يسبق هذا عادة من العلانية والنفقات مما يجري به العرف وخصوصاً متى كانت للخطيبين من المكانة مالم الطرفين في هذه الدعوى

« وحيث ان القاعدة الشرعية المقررة في تلك المادة هي أبعد ما تكون عن الغرض الذي يتوهمه المدعى عليه لأنها شرعت لأباحة الخطبة كقائمة من مقدمات النكاح ليتعارف فيها الطرفان فان توافقات الزواج وان تنافرا كان لكل منهما العدول حتي يمكن التفادي من الارتباط بزواج لا يحقق الغاية المرجوة منه ولم تشرع الخطبة لتكون سبيلاً الى ارتياد الحرمات اذ ان حقوق الخاطب ازاء مخطوبته معينة شرعاً تعييناً ضيقاً محدوداً ولم يشرع حق العدول عن الخطبة إلا لمسوغ يقتضيه عند ما يظهر أن الزواج المزمع لا يحقق غايته المأمولة . فليس للمدعى عليه ان يزعم أن تلك القاعدة تبرر لأي فرد تجاوز

الحدود المينة لحقوقه أثناء الخطبة أو تبرر له التماهي في الخطبة زمناً طويلاً خصوصاً إذا كان عالماً أن حالته الصحية لا تساعد على اتمام الزواج لما في ذلك من صرف راغبي الزواج عن الخطوبة وهي لا تبرر أيضاً أساءة استعمال حق العدول لغير الغرض الذي شرع من أجله ويكون في ذلك اضرار بالغير وبغنى على الاعراض فلم تقرر الشرائع الحقوق متعاً للأفراد يلهون بها ويعبثون وإنما قررتها وأوجبت حمايتها لتحقيق أغراض نظامية سامية وبقدر تحقيق تلك الأغراض تكون حمايته لتلك الحقوق

فعدول المدعى عليه عن الخطبة وإن كان له أثره شرعاً في عدم تقيده بنتائج عقد الزواج إلا أن له أيضاً أثره قانوناً في إلزامه بتعويض ما يلحق بخطوبته من الضرر بفعله ولا تناقض بين تقرير هذين الأثرين لأن مسئولية المدعى عليه عن التعويض في هذه الحالة ليست مسئولية تعاقدية "Responsabilité Contractuelle" حتى يحتاج بعدم قيام العقد أثناء الخطبة ولكنها مسئولية عن فعل ضار أو جنحة مدنية "Responsabilité quasi Delictuelle" ومتى فات الغرض النظامي الذي شرع من أجله حق العدول عن الخطبة يفوت أيضاً الغرض الذي من أجله تجب حماية هذا العدول ويصبح فعلاً ككل الأفعال إذا نشأ عنه الضرر للغير فيوجب مسئولية فاعله بتعويضه (م ١٥١ مدني أهلي)

« وحيث أنه وإن كان ظاهر نص المادة ١١٠ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية يفيد أن للخاطب الذي يعدل عن

خطبته استرداد الهدايا القائمة إعيانها إلا أن هذا لا يتعارض مع امكان الرجوع على من يسبب العدول عن الخطبة بتعويض ضرر فعله لأن العدول المعنى بهذه المادة يختلف تمام الاختلاف عن الاساءة المقترنة بالعدول والتي هي في ذاتها مصدر المسئولية بالتعويض . ويرى الدكتور عبد الفتاح بك السيد في رسالته المقدمة لجامعه ديجون في موضوع مدى حقوق المرأة المتزوجة في الاسلام « ص ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ » أن حقوق استرداد الهدايا المشار اليه في تلك المادة لا يفيد حرمان المخطوبة من الرجوع بالتعويضات على خاطبها إذا هو أساءها بعدوله الطائش بدون مقتضى وفي وقت غير لائق فهو يرى أن حق استرداد الهدايا المشار اليه في تلك المادة ينصرف الى الأحوال التي يكون فيها العدول حكماً معقولاً له . مبرره دون أن يس بكرامة المخطوبة أو يهدد مستقبلها بالخطر .

"Dans le cas d'une renonciation sage, raisonnable, justifiée, non entachant aucunement la dignité de la fiancée et ne devant en aucun cas compromettre son avenir."

كل هذا فضلاً عن الشك في صحة مأخذ الحكم الذي جاءته المادة ١١٠ بالنسبة لإباحة استرداد الهدايا للخاطب الذي يكون العدول من جانبه راجع كتاب شرح الأحوال الشخصية الجزء الأول صفحة ١٧٠ للاستاذ محمد زيد بك حيث يقرر أنه راجع كتباً عدة فلم يعثر على مأخذ هذا الحكم وقد جاء بمحاشية ابن عابدين جزء ٢ ص ٣٧٥ « أنه لم ير حكماً ما لومات الخاطب أو أبي » وغنى عن البيان أن تلك

اللائحة الشرعية ليست صادرة من السلطة التشريعية بل هي مجموعة أحكام شرعية جمعت من كتب الفقه الاسلامي لذلك يجب دائماً عند تطبيقها مراجعتها على مأخذها . وفي البحر جزء ٣ ص ١٩٩ ما يفيد عكس هذا الحكم كما جاء بشرح الكتاب سالف الذكر

« وحيث ان الاعتراض بأنه في حالة الطلاق قبل الدخول وهو خطوة أبعد من العدول عن الخطبة التي لم يعقبا عقد زواج لا يتحمل الزوج الا خسارة نصف المهر فكيف يصح الزامه بتعويض قد يربو على ذلك إن هو عدل عن الخطبة فقط هو اعتراض مردود بأن خسارة نصف المهر في حالة الطلاق قبل الدخول ليست الا مقابلاً للطلاق في ذاته مجرداً عن كل ظرف آخر يجعل منها فعلاً ضاراً موجباً للمسئولية المدنية فنصف المهر الذي تستحقه المطلقة قبل الدخول هو حق لها حتى ولو كان الزوج مضطراً الى الطلاق اضطراراً وحتى في حالة ما يثبت انه لم يصبها أي ضرر من الطلاق وفي هذا دليل على ان الطلاق حتى عند ما تحتمه ظروف الحال هو فعل موجب لتعويض الزوجة حتى ولو لم يصبها ضرر فعلي وشأن هذا الاعتراض شأن مثله الخاص باسترداد الخاطب الهدايا وكلاهما مرفوع بأن حكم الشريعة في هاتين الحالتين قاصر فقط على الحالات التي يستعمل فيها صاحب الحق حقه فيما أعد له بغير بغي ولا عدوان » وحيث ان القضاء لا يستطيع ان يتخلى عن سلطته في تقدير الافعال التي يترتب عليها

اضرار أحد الخطيبين بالآخر سواء كان يساوكه أثناء الخطبة أو بعدوله عنها بكيفية ضارة احتجاجاً بدقة وصعوبة تقدير مثل هذه الامور الشخصية اللصيقة بالحرمان فما كانت دقة النزاع لتصلح دفعا لعدم اختصاص القضاء بنظره وليس أحق برعاية القضاء وأشرافه شيء أكبر من الاعراض والحرمان لمساسها بذات الانسان وهو الذي من أجله شرعت كافة القوانين ونصب القضاء للاشراف على تنفيذها وأن في قيام سلطة القضاء رقية على مثل تلك الامور ما يردع عن اساءة التصرف فيها » وحيث أن الشريعة الفرنسية تقضي مثل الشريعة الغراء بأن الوعد بالنكاح ليس نكاحاً

Foignet Droit Civil T, I. Page 138.

وأن لكل من الخاطب والمخطوبة العدول كما تقضي بجواز استرداد الهدايا طبقاً للمادة ١٠٨٨ مدني إلا أن القضاء الفرنسي وهو يرى الوعد بالزواج وعداً باطلاً لمخالفته لمبدأ حرية الزواج الى حين تمام عقده الرسمي لم يتردد في تنفيذ اشرافه على المنازعات الناشئة عن العدول عن الخطبة مهما دقت ولم يتردد كذلك في تقرير مبدأ مسئولية الخاطب الذي يسىء استعمال حقه في العدول فيضر بمخطوبته أدياً ومادياً فاذا كان هذا هو حكم الشريعة الفرنسية وهي ترى الوعد بالزواج محرماً فما بال حكم الشريعة الاسلامية وهي ترى الخطبة سنة مستحبة تحض عليها كقدمة للزواج (راجع تعليقات دالوز على المادة ١١٣٣ فقرات ٣٥٨ وما بعدها ومنها يظهر أن المحاكم الفرنسية تجد أساس المسئولية في المادة ١٣٨٢

تطبيقها الى القانون المدنى المصرى من التطبيقات الشرعية لهذه النظرية

١ - جواز الحجز على السفينة مع أن الاصل فى الانسان الحرية يتصرف فى حقوقه كيفما شاء إلا أنه عند ما يسيء استعمال حقوقه يمنع من ذلك بالحجز عليه مع ما فى ذلك من اهدار آدميته . أهمل اذا تعين منع الفرد من الاضرار بنفسه اذا هو أساء استعمال حقه الا يمنع من الاضرار بغيره عن هذا الطريق ؟

٢ - بطلان الوصية عند ما تضر حقوق الورثة فالأصل أن للمرء التصرف فى جميع ما يملك الا انه اذا أساء استعمال هذا الحق اضراراً بورثته بطل تصرفه ان كان بالوصية خروج عن حدود معينة

٣ - عدم جواز الرجعة بعد الطلاق ثلاثاً منعاً لما كان يحصل من عند الأزواج لزواجهن يراجعونهن كلما تقارب العدة الانتضاء ثم يطلقونهن وهكذا فحرم ذلك الا بعد ان تنكح زوجاً غيره وفى ذلك مظهر جلى لمنع اساءة استعمال الحقوق

٤ - الكيد فى التقاضى محرم بنص الآية الكريمة « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون »

٥ - امهال المدين فى وفاء دينه حتى لا يسيء الدائن استعمال حقه فى مطالبته « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة »

٦ - القصاص « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف فى القتل »

٧ - تحريم قسمة المال عينا اذا لم تكن

مدنى فرنسى المقابلة للعادة ١٥١ مدنى كما أن تلك المحاكم تقضى بتعويض الضرر المادى الذى يشمل ما أنفقته المخطوبة أو الخاطب حسب الاحوال فى سبيل هذه الخطبة وبسيبها وتقضى كذلك بتعويض عن الضرر الأدبى الذى يلحق المخطوبة بسبب الاهانة التى تلحقها فقرة ٣٨٣ كلما كان العدول بغير سبب معقول ويعرض المخطوبة للاقاويل ويلقى الصعوبات فى مستقبل زواجها فقرة ٣٨٤ وفى الفقرة ٣٨٥ اشارة الى حكم صدر فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ قضى بمسئولية الخاطب عن التعويض لأنه بعد اتفاهه على كافة الاعمال التمهيدية للزواج وما تستلزمها من علانية عدل فجأة غداة اليوم المحدد للزواج بغير سبب جدى Sans motif serieux فكان تصرفه على هذا النحو مشوباً بخطأ استوجب التزامه بتعويض قبل مخطوبته

« وحيث أن نظرية المسئولية عن الاعتساف فى استعمال الحق قد اصبحت مقررة ثابتة ويمكن الأخذ بها قضاءً وقد شرحها شرحاً وافياً جوسران فى مؤلفه (De l'abus des Droits) وطبقها المحاكم فى نواحى عديدة من القانون حتى أصبح هيناً على القضاء أن يساير ببعض نصوص القانون الجامدة روح تقدم هذا العصر وقد أشار المؤلف المذكور فى ص ٤١ من كتابه الى المسئولية عن العدول بغير مسوغ عن الخطبة

« وحيث أن هذه النظرية التى لم تقرر فى الشرائع الوضعية الا حديثاً كانت مقررة فى الشريعة الاسلامية الفراء منذ القدم وقتل بعض

والريب التي يزداد أثرها بقدر اشتها هذه الخطبة وبقدر ما للخاطب الذي عدل من النفوذ والجاه والمكانة وفي هذا ضرر أدبي ومعنوي يترك أثره المادي في حياة الفتاة - يضاف الى كل ما تقدم ما تكبده والد المخطوبة من النفقات التي استلزمها معدات هذه الخطبة التي دامت أكثر من عام خصوصاً وأن عدول المدعى عليه حصل فجأة قبل اليوم المحدد للاحتفال بتقديم الصداق بثلاثة أيام أي بعد اعداد مايجرى العرف بمثله في هذه المناسبات

« وحيث أن المحكمة تلاحظ في تقدير التعويض عن الضرر الأدبي الذي لحق الفتاة أنها مازالت في مستقبل عمرها مما يخفف أثر الضرر عليها - لذلك ترى المحكمة تقدير التعويض عن الضرر الادبي الذي لحق الفتاة والضرر المادي المناسب لما تكبده والدها من الصعوبات بسبب هذه الخطبة - كل ذلك يبلغ خمسمائة جنيهًا مصريًا » وحيث أن هذه الدعوى ليست من أحوال النفاذ

قضية بصفته وليا شرعيا
عن ابنته الآنسة وحضر عنه الاستاذ صالح بك
جودت وبديع قربه افندى ضد الامير
وحضر عنه الاستاذ عبد الله افندى فكري خليل نمره
٤٥٤ سنة ١٩٢٩ كلى - دائره حضرة حسن صادق
رشيد بك وحضور حضرتي حسن نجيب بك وعبد الرحيم
غنيم بك القاضيين)

هذه القسمة ممكنة وما ذلك الا تحريما لاساءة استعمال حق المالك على الشيوع في الخروج منه وهو حق مطلق أصلا ومن الأئمة من أخذ بتطبيق هذه النظرية على اطلاقها مثل الامامين مالك وأبي حنيفة ولكن الشافعي لم يأخذ بها مع تسليمه ببعض تطبيقاتها مما هو مبين في الرسالة القيمة التي قدمها الدكتور محمود فتحي الى جامعة ليون في « نظرية الاعتساف في استعمال الحق في الفقه الاسلامي

“La notion de l'abus des Droits dans la jurisprudence Musulmane.”

» وحيث أنه بعد كل ما تقدم يمكن لهذه المحكمة أن تقرر مبدأ مسئولية الخاطب اذا هو عدل عن خطبته بغير مسوغ شرعي وفي ظروف تضر بمخطوبته فيلزم بتعويض ما يصيبها من الضرر ماديا وأديا . وبهذا أخذت محكمة استئناف مصر الأهلية في حكمها الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ المنشور بمجلة المحاماة سنة ١٩٢٦ ص ٧٩٥ رقم ٤٨٧ . . .

« وحيث أنه ثبت من وقائع هذه الدعوى أن المدعى عليه مسئول عن عدوله عن خطبة ابنة المدعى وأن هذا العدول قد أضر بها اذ صرف عنها رغبة طالبي الزواج طول مدة الخطبة التي زادت عن العام ومعلوم شرعا أنه لا تحل خطبة مخطوبة الغير كما جاء في الحديث الشريف « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » ابن عابدين جزء ص ٦٣٥ » كما أنه من شأنه أن يعرقل مستقبل زواج الفتاة لما نشأ عن هذا العدول من الظنون

قضاء المحاكم المختلطة

لمجرد أنه غير صادر في وجهه أو ان يتمسك في التوزيع بدفع في موضوع الحق الذي قضى فيه نهائيا ليحاول إعادة البحث فيه من جديد

ومع ذلك فإن الدائن يصبح أجنبيا بالنسبة لمدينه اذا صدر الحكم على هذا الاخير بتواطئه وتدليس. فللدائن الحق في التوزيع في طلب اغفال الحكم الصادر اضرارا به واعتباره كأن لم يكن

٣ - للدائن الحق في الدفع بعدم حجية الاحكام الصادرة ضد مدينه اذا صدرت ضد القاصر في غير وجه الوصي أو اذا كانت قد سقطت بضي المدة أو لعدم تنفيذها اذا كانت غياية .

٤ - الاحكام الصادرة من المحاكم الأهلية لا تصلح سندا في التوزيع لا سيما اذا لم يكن الحكم حكما بالمعنى القانوني بأن كان تصديقا على محضر صلح اعترف فيه القيم بديونه محجورة الوطني بمبلغ الدين المطلوب . وليس للدائن صفة في اثبات أن هذا التصديق انما حصل باجازة من المجلس الحسي للقيم . بل يتعين على هذا الدائن أن يطالب مدينه أمام المحكمة المختصة ويثبت دينه بحكم صحيح .

٥ - لا يسقط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في ظرف ستة اشهر اذا كان قد تنفذ بالحجز تحت يد الغير وقدم سندا للدائن في التوزيع (مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الحادية والاربعين ص ٤٢٨ رئاسة المستشار هانسون)

١٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يونيو سنة ١٩٢٩

- ١ - اختصاص . ايداع مبلغ محجوز عليه في خزانة المحكمة المختلطة . زوال المصلحة المختلطة . اختصاص
- ٢ - دائن . حقوقه . الحكم ضد المدين . حجتيه ضد الدائن . حاله
- ٣ - دائن . حكم ضد المدين . عدم حجتيه ضد الدائن . حاله
- ٤ - توزيع . حكم من المحكمة الاهلية . لا يلج .
- ٥ - حكم غيابي . سقوطه بضي ستة اشهر . حجز تحت يد الغير تنفيذ .

القاعدة القانونية:

١ - اذا أودع مبلغ في خزانة المحكمة المختلطة بناء على الحجز عليه من اجبي تحت يد الغير . فإن اختصاص المحكمة المختلطة يتحدد بمجرد هذا الايداع الناتج من وجود المصلحة المختلطة . ولا يزول هذا الاختصاص حتى ولو زالت هذه المصلحة بعد ذلك بتحويل الدين الى وطني . فتختص هذه المحاكم بالتوزيع والتقسمة بين جميع الخصوم الوطنيين

٢ - ليس للدائن من الحقوق اكثر مما لمدينه . فهو خلف له . فإذا صدر ضد المدين حكم اصبح نهائيا بدون غش أو تدليس منه . فاليس للدائن أن يدفع بعدم حجية الحكم قبله

السابقين على التسجيل توزيع غرماء . عليهم كل
بحسب درجته في التسجيل .

(رياسة المستشار بإفيرا
مجلة التشريع والاحكام المختلطة سنة ٤١ ص ٤٧١)

١٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ يونيو سنة ١٩٢٩

موظف . الاستغناء عنه . سوء
حالته المالية . مهله

القاعدة القانونية

ليس البنك مكلفاً بأن يبقى لديه موظفا
سواء حالته المالية بدرجة أصبح فيها هدفا لمطالبات
واعلانات كثيرة . على أن ذلك لا يعنى البنك
من اعطاء الموظف مهلة للخروج والا اعتبر الفصل
في وقت غير لائق واستحق الموظف تعويضاً
(رياسة المستشار فافتك)

مجلة التشريع والاحكام المختلطة سنة ٤١ ص ٣٤٩)

١٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ يونيو سنة ١٩٢٩

١ — حجز تحت يد الغير . الديون التي يضمن
وقائها . ديون مستقبلية . سؤال

٢ — حجز تحت يد الغير . ثمن عين مبيعة .
عدم التسليم . التقرير بما في الذمة . حالة

القاعدة القانونية

١ . هل يضمن الدين المحجوز عليه تحت
يد الغير وفاء الديون التي لم تكن موجودة وقت

١٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يونيو سنة ١٩٢٩

١ — نزاع ملكية . تنبيه عقارى . اختصاص

بعد تسجيل التنبيه . حجته

٢ — نزاع ملكية . تسجيل التنبيه . اثره على
الدائن العادى .

٣ — نزاع ملكية . دائنين مسجلين بعد التنبيه .
ترتيبهم في التوزيع

القاعدة القانونية

١ — لا يكون الاختصاص المسجل على
العقار بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية باطل اصلا
بل أنه عديم الحجية قبل الدائنين المسجلين قبله
وكذلك الدائن المباشر لاجراءات نزع الملكية
والدائنين العاديين الذين اعلنوا تنبيه نزع الملكية
ومجرد ايقاف الدائن نازع الملكية للاجراءات
مؤقتا لا يفقده هذه الصفة وكذلك الدائنين
العاديين الذين اعلنوا تنبيه نزع الملكية . فيستمر
الاختصاص منعدم الحجية قبلهم

٢ — مجرد تسجيل تنبيه نزع الملكية لا

يعطى للدائن العادى حقا غنيا على العقار وعلى
ذلك يدخل في القسمة مع الدائنين الغير مسجلين
قبل تسجيله التنبيه قسمة غرماء

٣ — يحتفظ الدائنون المسجلون بعد تسجيل

التنبيه فيما بينهم كل بدرجته في التسجيل بمعنى
أن يقسم الباقي من الثمرة بعد التوزيع على الدائنين

توقيع الحجز طالما أنها نشأت في ظرف ستة أشهر من تاريخ تقرير المحجوز عليه بما في ذمته ؟
لم يتفق على هذا الرأي بعد .

(راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ المجموعة ٣٠ ص ٨٩)

٢ - عقد البيع هو عقد ثنائي الالتزامات فليس للبائع أن يطالب المشتري بدفع الثمن إلا إذا سلمه العين المبيعة فإذا طالبه قبل ذلك كان للمشتري الحق في التمسك بدفع *non adempti contractus*

وإذا أوقع الدائن للبائع حجز تحت يد المشتري فإن لهذا الحق أيضاً في التمسك بهذا الدفع طالما أنه لم يستلم العين . لأن الدائن خلف لمدينه ليس له أكثر مما له من الحقوق . فإذا استلم المحجوز عليه العين المبيعة جاز له تسليم الثمن للمدين دون أن يكون مسئولاً عن تقريره السابق بعدم مشغولية ذمته بشيء للمحجوز عليه
(رياسة المستشار فو)

مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المذكورة ص ٤٤٣

١٧٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٢٩

- ١ - تقادم . دين على اقساط . الحلول بالتأخير . مبدأ التقادم
- ٢ - تقادم . انقطاعه . المطالبة بالدين
- ٣ - تقادم . انقطاعه . مطالبة الوكيل الموكل بالرهن .

القواعد القانونية

١ - لا يبدأ سريان التقادم عن الدين المتفق على تقسيطه على اقساط معينة بشرط

حلول جميع الاقساط بالتأخير في سداد احداها من تاريخ آخر قسط بل من تاريخ نشوء المديونية
٢ - لا يقطع التقادم المسقط للحقوق الا مطالبة الدائن للمدين بسداد الدين . فلا يقطعه مجرد تجديد الاختصاص العقاري الذي اخذ ضماناً للوفاء

٣ - لا يقطع التقادم . مطالبة الوكيل - الموكل فقط في رهن عقار الموكل دون الاعتراف بدين - من الدائن المتنازل عن درجته في التسجيل لدائن جديد

(رياسة المستشار فو)

مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المذكورة ص ٤٤٦

١٨٠

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ يوليو سنة ١٩٢٩

بيع . وكالة البائع عن فابريكة . مسئولية

القاعدة القانونية

الاتفاق في عقد البيع على أن البائع وكيل فابريكة معينة وليس لديه توكيل منها في الواقع . يعرض البائع نفسه للتعويض بخلاف الفابريكة
(رياسة المستشار فافتك)

مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة المذكورة ص ٢١

١٨١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩

سمسار . مهلة . انتهاءها . عدم اتمام المأمورية . سمسره او تعويض . عدم جواز . حالة .

القاعدة القانونية

إذا انتهت المهلة الممنوحة الى السمسار في

١٨٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

١ - ايجار . امتياز المؤجر . رفض دعوى استحقاق

٢ - ايجار . امتياز المؤجر . وفاة لايجار سابق . على جميع المحصول الموجود بالعين . المحصول الذي رفع من العين . امتياز الايجار الحالي .

القاعدة القانونية

١ - يبقى للمؤجر امتياز على المحصول الكائن بالأطيان المؤجرة حتى بعد رفض دعواه باستحقاقها

٢ - ينسحب امتياز المؤجر على جميع المحصول الكائن بالأطيان المؤجرة وفاة لكل مبلغ الايجار المستحق حتى عن سنوات سابقة . ونص المادة ٧٢٧ فقرة خامسة من القانون المدني بأن الأمتياز ضمنا لايجار السنة الحالية يتناول جميع المحصول حتى ولو لم يكن موجوداً بالعين المؤجرة هو استثناء عمل لمصلحة المؤجر (رئاسة المستشار فان اكر مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المذكورة ص ١٢)

١٨٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

١ - حواله . اجني . اسم مستعار . جواز
٢ - اختصاص . الفصل في مسألة الاختصاص . حق محكمة الاستئناف في الفصل في الموضوع

القاعدة القانونية

١ - تختص المحاكم المختلطة بنظر الدعوى

تفويض لعمل قرض برهن دون أن تم الصفقة أو حتى دون أن يقدم طلبا بها بالشكل القانوني الى الجهة التي يصح أن تقبلها . فليس للسماح حق مطلقا في سمسة أو تعويض . حتى ولو تمت الصفقة على يد صاحبها مباشرة

ومع ذلك فيجوز للسماح أن يثبت أن عدم اتمام الصفقة ناشئ من خطأ أو سوء نية صاحب الشأن فيستحق قبله تعويضا

رئاسة المستشار فان اكر

(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة ٤٢ ص ٤)

١٨٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩

١ - مزارع . قانون خمسة افدنة . حل الاثبات
٢ - مزارع . قانون خمسة افدنة . شروط تطبيقه

القاعدة القانونية

١ - لا يكلف الدائن نازع الملكية بأن يثبت أن مدينه الفلاح الوطني يمتلك اكثر من خمسة أفدنة . بل أن عبء الاثبات واقع على المدين الذي عليه أن يثبت أنه لا يمتلك الا خمسة افدنة وأن الشروط المطلوبة في قانون الخمسة افدنة متوفرة فيه

٢ - لا يحى قانون الخمسة افدنة الا المزارع الصغير الذي ليس لديه مورد للعيش الا قدايته الخمسة والتي يصرف كل نشاطه في استغلالها فلا يحى نصف التاجر الذي يدخل في صفقات تجارية وتزيد ثروته على خمسة الافدنة

(رئاسة المستشار فو)

مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المذكورة ص ٨)

هذا الحكم محل اعتبار عند المحكمة الاهلية يكون كذلك عند المحكمة المختلطة

٢ - استئناف الحكم في مسألة الاختصاص

يجوز لمحكمة الاستئناف أن تفصل في الموضوع أيضاً طبقاً للمادة ٤١٥ مرافعات مختلط

(رياسة المستشار فان اكر
مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المذكورة ص ١٦)

حتى ولو ثبت أن الدائن الأجنبي هو اسم مستعار للدائن الوطني الأصل وأن التحويل إنما قصد به اختصاص المحكمة المختلطة . ولا يؤثر على ذلك دعوى المدين بأن هذا التحويل يسيء مركزه لأنه ثبتت براءته من الدين بحكم جنائي صادر من المحكمة الجنائية الاهلية . فكما يكون

قضايا المحاكم الاجنبية

١٨٦

محكمة النقض والابرار الفرنسية

١٠ يناير سنة ١٩٢٨

بيع . خيار الشرط . عدم تحديد مدة للتجربة .
جواد . ثمانية ايام . خطر الهلاك .
مسئولية المشتري .

القاعدة القانونية :

اذا بيع جواد تحت التجربة ولم يكن من الميسور معرفة ما اذا كان الطرفان خددا مدة خاصة للتجربة ، فللقاضي أن يحكم بمقتضى المادات الثابتة التي تحدد هذه المدة بثمانية أيام ، فاذا احتفظ المشتري بالجواد الى ما بعد انقضاء تلك المهلة واستمر متفعلاً به ولم يردده الى البائع الا بعد عدة أيام كان مفهوماً من هذا انه قد وجدته مقبولا وان العقد أصبح نهائياً (المواد ١١٣٤ و ١٥٨٨ مدني فرنسي) وباقضاء تلك المدة

١٨٥

محكمة النقض والابرار الفرنسية

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧

دين . عرضه . عرضاً حقيقياً . تقديره

القاعدة القانونية

اذا كان الاصل ان العرض الحقيقي يجب ان يشمل كل المبالغ المستحقة من فوائد ومصاريف الا انه يجوز للمدين الذي لا يعترف بالرقم الحقيقي للدين أن يقدره ويودعه حسب تقديره مع تقريره باستعداده لاصلاح كل خطأ في التقدير . (م ١٢٥٨ مدني فرنسي)

فاذا لم يتم العرض بهذه الصورة كان ملزماً بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية (١١٥٣ مدني فرنسي)

(دالوز سنة ١٩٢٩ ص ١٠٩ أول مرة)

ينقل خطر الهلاك الى المشتري فيكون هو المسؤول عما يحدث للجواد أثناء سفره في عودته الى البائع (١١٨٢ مدني فرنسي)
(دالوز سنة ١٩٢٩ ص ١٢٦ قسم اول)

تعليق : علق دالوز على هذا الحكم ملاحظا « ان المدة التي حددها الحكم لتحصل التجربة في خلالها يجب أن لا تختلط بالمدة التي حددها القانون للمطالبة بالفسخ عند ظهور عيوب خفية اذ من المتفق عليه انه في حالة البيع تحت التجربة لا تبدأ هذه المدة الثانية الخاصة بالعيوب الخفية الا من يوم قبول المشتري للحيوان المباع (راجع دالوز براتيك تحت كلمة عيوب خفية Vices rédhibitoires نمرة ٣٢٣) فاذا لزم جانب الصمت ولم يبد رأيا تبدأ المدة الثانية من يوم انقضاء مدة التجربة

بتعديل نص خاص بالعقوبة او بتغيير طريقة الاجراءات بل كان قاصراً على تعديل مواعيد الاستئناف (المادة الرابعة من قانون العقوبات ٢٠٣ من تحقيق الجنايات الفرنسي)

وتظل هذه المدة خاضعة لما كان يقضى به القانون الذي كان سارياً وقت صدور الحكم لانها خاصة بأصل حق الاستئناف فاذا تأخر احد الخصوم عن رفع استئنافه في الميعاد سقط حقه فيه ولا يستفيد في هذه الحالة من قانون صدر بعد آخر يوم صالح للاستئناف مطيلاً في مدة الاستئناف
(دالوز سنة ١٩٢٩ ص ١٢٦ جزء اول)

١٨٨

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

شروع . اجهاض . اجراءات بقصد الاجهاض .
استحالة بدء تنفيذه . عقاب

القاعدة القانونية

اذا بوشرت اجراءات بقصد ونية احداث الاجهاض وجب اعتبارها بدءاً في التنفيذ مكوناً للشروع ولو عجزت عن احداث الاجهاض فعلاً لان قصور الاجراءات المتخذة ليس الا ظرفاً خارجاً عن ارادة الفاعل كان من شأنه ان خاب اثر الجريمة

(دالوز سنة ١٩٢٩ قسم اول ص ٩٧)

تعليق : سننشر في العدد الخامس مجاً مسهباً في الجريمة المستحيلة تعليقاً على هذا الحكم

١٨٧

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٦ يولييه سنة ١٩٢٨

قانون جنائي . سرية على الماضي . مصلحة المنهم . استئناف . ميعاد تقديمه .
صدور قانون معدل له .

القاعدة القانونية

المبدأ المعمول به في المسائل الجنائية الذي يبيح للمتهم أن ينتفع بالقانون الجديد الذي يصدر خلال الاجراءات المتخذة ضده اذا كان في مصلحته وأنفع له من القانون القديم لايسرى على حالة ما اذا كان القانون الجديد ليس خاصاً

نعالج فيه تطور آراء الفقه والقضاء في مسألة
الجريمة المستحيلة)

١٨٩

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٩ فبراير سنة ١٩٢٩

تركة . التعاقد عليها في حال الحياة . بطلان

القاعدة القانونية

التعاقد على تركة شخص حي باطل بطلاناً
أصلياً لا تلحقه الاجازة بأي حال من
الاحوال (٧٩١ مدني ١١٣٠ مدني فرنسي)
وبوجه خاص يعتبر باطلا لمخالفته للنظام العام
التعاقد الذي يتعهد فيه اخ بشرفه لاختيه في حياة
أمرها أن يتنازل عن المطالبة بحقه في تركتها في
مقابل اقتسام تركة اخ لهما توفي بطريقة مخصوصة
ولا يزيل بطلان مثل هذا التعاقد ان في
تنفيذه قد ضمت أعيان كثيرة مختلفة ما دام
لم يحصل اتفاق جديد خاص مستقل ولا حق
لوفاة الام

(دالوز سنة ١٩٢٩ قسم اول ص ١٠٠)

١٩٠

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٩ يونيو سنة ١٩٢٩

قوة الشيء المحكوم فيه . مسئولية السائق قبل
الملاك . عدم جواز رفع دعوى ضد
الملاك من المجنى عليه

القاعدة القانونية

يعتبر حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه نهائياً

الحكم الذي يصدر من المحكمة الجنائية مثبتاً
وجود خطأ ارتكبه سائق السيارة ضد مالكها
وعلى هذا فلا تقبل الدعوى بطلب تعويضات
من مالك السيارة من المجنى عليه أو ورثته بسبب
اصابة احدتها تلك السيارة

وعلى وجه التخصيص اذا رفعت دعوى
بالمطالبة بتعويضات ضد مالك السيارة من ورثة
القتيل الذي أصيب في حادثة من هذه السيارة
وبأنياً طلب التعويضات على ان المالك اخطأ
لأنه لم يمنع السائق من اخراج السيارة والسير بها،
فانها تكون غير مقبولة لأنها تتصادم مع ما أثبتته
الحكم النهائي الذي قضى بتغريم السائق بسبب
الضرر الذي سببه مختاراً لمالك السيارة
وبالتعويضات المناسبة

(دالوز الاسبوعي سنة ١٩٢٩ ص ٥٨٥ عدد ٣٩)

١٩١

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

دعوى عمومية . تحريكها . من يملكه . قرار
حفظ . عدم قبول تحريكها . من اندعى
المدنى بسبب ظهور أدله جديدة بعد
قرار الحفظ

القاعدة القانونية

لا يملك مباشرة الدعوى العمومية إلا
الموظفون الذين أعطاهم القانون هذا الحق وليس
للمدعى المدني أن يباشر الدعوى إلا للمطالبة
بتعويض ما أصابه من الضرر بسبب الجريمة

١٩٣

محكمة استئناف كولمار

٩ مارس سنة ١٩٢٩

سب . قذف . وجوب بيان العبارات . تحديد اقرار
الاثهام . بطلان . جواز التمسك به أمام الاستئناف

القاعدة القانونية

في مسائل القذف والسب يجب أن تتضمن
صحيفة الاتهام (أو الدعوى) بياناً دقيقاً عن
المقالات أو العبارات التي نشرت أو قيلت علناً
والتي هي موضوع المحاكمة والا كانت الاجراءات
باطلة (المادة ٥٠ و ٦٠ فقرة رابعة من قانون
الصحافة الفرنسي ١٨٨١)

«وعلى وجه التخييص يجب أن تذكر العبارات
المكونة للجريمة كما صدرت ولا تكفى ترجمتها(في
القضية كانت العبارات صدرت باللهجة الالزاسية)
» ويصح التمسك لأول مرة بالبطلان أمام
محكمة الاستئناف اذا كان المتهم قد حكم عليه
غنياً من المحكمة الابتدائية ولم يعارض واكتفى
بتقديم تظلمه من الحكم الغيابي لمحكمة الاستئناف
(دالوز سنة ١٩٢٩ ص ١٤٣ — ١٤٤)

١٩٤

محكمة استئناف ديجون

٦ يونيو سنة ١٩٢٩

فوائد . تنبيه . سريان الفوائد . دعوى أمام
محكمة غير مختصة

القاعدة القانونية

ان رفع الدعوى امام محكمة غير مختصة يقوم مقام
المطالبة بالدين ويعتبر تنبيهاً رسمياً تسرى بمقتضاها
فوائد التأخير (المادة ١١٥٣ مبدئي فرنسي)
(دالوز سنة ١٩٢٩ ص ١٤٠ قسم أول)

وان الاجراءات التي اتخذها المدعى بالحق
المدنى لا تحرك الدعوى العمومية أو تحفظها
إلا في حالات استثنائية حددها القانون صراحة
واذا كان تقديم المدعى المدنى لشكواه الى
قاضى التحقيق مع اقامة نفسه مطالباً بالحق المدنى
في الوقت ذاته من شأنه أن يحرك الدعوى
العمومية . فانه اذا صدر قرار يحفظ الدعوى أو
بأن لا وجه لاقامتها من غرفة الاتهام ثم
ظهرت أدلة جديدة فلا يملك المدعى المدنى في
هذه الحالة الأخيرة تحريك الدعوى العمومية
وانما يكون هذا من حق النيابة العمومية دون
غيرها .

(دالوز الاسبوعى ص ٥٨٨)

١٩٢

محكمة استئناف باريس

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧

قاضى امور مستعجلة . اختصاصه . مستاجر .
تاجر مفلس . اخراجه .

القاعدة القانونية

لا يملك قاضى الأمور المستعجلة الحكم بطرد
مستأجر لأنه تاجر وأقلس بناء على ما ينص عليه
عقد الإيجار من اباحة هذا الاختصاص له في مثل
هذه الحالة اذا كان مأمور التفليس منازعاً في صحة
هذا الشرط وكانت منازعته جدية ومتعلقة بالموضوع
(٤٥٠ تجارى فرنسي و ٨٠٩ مرافعات فرنسي)
(ولم يبحث الحكم فيما اذا كان هذا الشرط
يسرى على مجموع الديانة أم لا)
(دالوز سنة ١٩٢٩ ص ١٣٤ جزء ثانى)

تقرير مجلس نقابة المحامين

المقدم للجمعية العمومية عن أعماله في سنة ١٩٢٩

يبدأ المجلس تقريره بأن يذكر بالرحمة والأسف زملاءه الراحلين في خلال هذا العام ويرجو أن يعوض المحاماة عن الخسارة التي لحقتها بتقديم ويكرر لذويهم التعزية وهم حضرات الأساتذة :
(١) مصطفى الخادم بك (٢) عبد العزيز زكي بك (٣) مرسى محمد (٤) محمود سليمان جبريل (٥) مصطفى المكاوي (٦) سليمان إبراهيم (٧) أحمد سعيد (٨) ناشد حنا (٩) فيليب تاجر (١٠) أحمد حسن (١١) إبراهيم حلمي (١٢) محمد نصار بك (١٣) عبد الله صادق (١٤) عبد اللطيف البرادعي (١٥) محمود بك كامل (١٦) حسن عيسى (١٧) حسن حسني (١٨) يوسف سوراني (١٩) نجيب فهمي مطر

تشكيل المجلس

باشر مجلس النقابة أعماله حسب تشكيله عقب الانتخابات الأخيرة الى أن استقال من عضويته حضرات الأساتذة صليب سامي بك لتعيينه مستشاراً ملكياً وعبد العزيز محمد لتعيينه قاضياً وحسين يوسف عامر لتعيينه محامياً بقلم قضايا الحكومة فعين المجلس بدلاً منهم حضرات الأساتذة حسن صبري بك ومحمد علي رشدي وحسن علام عن المدة الباقية لكل منهم وهو التعيين المطلوب من الجمعية العمومية التصديق عليه طبقاً لنص المادة (٤٦) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢

جلسات المجلس

عقد المجلس في هذا العام ٥٨ جلسة منها ٥٠ جلسة عادية و ٨ جلسات مستعجلة . وكانت أولى جلساته في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والاختيرة يوم الاثنين ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وقد انتخب بجلسته ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ الاستاذ محمود فهمي جندي أميناً للصندوق والاستاذ محمد صبري أبو علم سكرتيراً . ولأحالة رئاسة تحرير مجلة المحاماة بعد استقالة الاستاذ صليب سامي بك منها على الاستاذ محمد صبري أبو علم قرر بجلسته ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ تعيين الاستاذ ميخائيل غالي سكرتيراً للمجلس النقابة بدلاً عنه .

شؤون عامة

مبادئ المحامين والقضاة

— 7 —

أمام محكمة النقض عن الاستاذ الحلواني ، وقد اهتم الاستاذ مرقس فهمي بهذا الانتداب وقدم مذكرة قيمة لمحكمة النقض جديرة بأعظم تقدير . والمجلس يسدى اليه أجمل الشكر على هذا المجهود العظيم . وقد نشر هذا البحث في صدر العدد الاول من السنة العاشرة من مجلة المحاماة

والحادث الثاني الحكم من محكمة بولاق الجزئية على الاستاذ سيد رفعت بتغريمه خمسين جنيهاً بتهمة التعدي على المحكمة . وقد اجتمع المجلس فوراً عقب علمه بالحادث اجتماعاً غير عادي وبحث في الامر وقرر بجلسة أخرى انتداب أحد أعضاء المجلس للدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية ولم يفصل في القضية للآن

والحادث الثالث وقع بمحكمة اشمون الجزئية حيث حكم على الاستاذ محمود صبرى بتغريمه خمسين جنيهاً بتهمة اهانة المحكمة فانتدب المجلس حضرة الاستاذ وكيل النقابة للسفر الى اشمون فوراً لاجراء تحقيق عن الحادث هناك وتقديم تقرير برأى حضرته للمجلس . وقد قام بذلك وعرض التحقيق على المجلس بجلسته المنعقدة في اليوم التالي وفيها قرر ايفاد حضرتي الاستاذين النقيب والوكيل لمقابلة معالي وزير الحقانية بالنيابة وقد قابلاه في اليوم نفسه وعادا اثناء انعقاد المجلس وأفضيا له بنتيجة المقابلة وبأن معالي الوزير وعد بالنظر في الموضوع بما يستحقه من العناية . وتنفيذاً لذلك انتدب معاليه أحد مقتضى لجنة المراقبة القضائية لعمل تحقيق ، وبناء على هذا قرر المجلس أن يرسل لمعاليه صورة من محضر التحقيق ومن التقرير انقدم للمجلس من حضرة وكيل النقابة كما قرر دعوة حضرات محامي اشمون الى استئناف العمل وعدم الاستمرار في امتناعهم عن المرافعة حتى تصل النقابة الى حل الحادث في جوهادي ، وقد قابل المحامون هذه الدعوة بقبول منبعث عن روح النظام وضبط النفس رغماً عما أثاره الحادث في نفوسهم من الغضب والتهيج .

وقد كلت مساعي المجلس في هذا الحادث بالنجاح فقرر معالي على ماهر باشا وزير الحقانية بالنيابة وقتئذ الغاء انتداب القاضي لمحكمة اشمون وقد قبل المجلس هذه الترضية ووجه عنايته للدفاع عن حضرة المحامي في المحكمة الاستئنافية فحضر معه أحد أعضاء المجلس في الجلسة الاولى ثم حضر عنه حضرة الاستاذ النقيب في الجلسة الثانية التي حكم فيها بالبراءة كما ترفع عنه أيضاً في الجلستين حضرة صاحب السعادة محمد نجيب الغرابي باشا

وان المجلس ليأسف لتكرار هذه الحوادث في العام الأخير ويرجو أن تكون تلك الحوادث وليدة ظروف استثنائية لا مظهراً من مظاهر خلاف دائم بين أفراد عائلة واحدة من مصلحة العدالة أن يكون الوثام سائداً بينها وأن لا يكون لها أثر في المستقبل

٢ - تعديل قانون المحاماة

أقدمت وزارة دولة محمد محمود باشا على ادخال تعديلات على قانون المحاماة تحت تأثير غضبها من حكم البراءة الصادر في قضية الوثائق المعروفة فقررت الجمعية العمومية الاحتجاج على التعديل والامتناع عن العمل سبعة أيام اعلاتاً لهذا الاحتجاج

ومن دواعي الفخر والسرور بالوحدة والتضامن والشعور التام بالكرامة أن قرار الجمعية العمومية تنفذ في خلال المدة كلها بمتهى الدقة والاحكام في جميع المحاكم فيما خلا بندر أسيوط وقد أبلغهم المجلس أسفه لعدم تضامنهم في تنفيذ قرار الجمعية العمومية تنفيذاً كاملاً

ومما يذكر بالسرور والشكر أن حضرات المحامين بالجزئيات التابعة لمحكمة أسيوط لم يشتركو مع محامي بندر أسيوط بل نفذوا قرار الجمعية العمومية كزملائهم في المحاكم الأخرى وقد وردت للمجلس تقارير يومية من حضرات المحامين الذين انتدبوا لتأجيل القضايا دلت على النجاح التام لهذه الحركة ولم يخرج على هذا القرار الا أفراد قلائل

ونظراً للحجر الذي كان مضروباً على جميع الصحف في ذلك الوقت لم يتيسر نشر التقرير الذي رفعه مجلس النقابة للجمعية العمومية وأقرته وهو المتضمن قد التعديل المذكور وبيان عيوبه واخلاله بالضمانات المرعية كما أنها لم تنشر قرار احتجاج الجمعية العمومية ولا قرار الامتناع عن العمل على أن المجلس تمكن من توزيعها على المحامين وعلى أصحاب الشأن كما أن الصحف تمكنت من نشر أخبار موجزة عن حركة الاضراب

ولا تنسى أن نذكر في هذا المقام ما لقيه المحامون من المتقاضين أنفسهم من التضامن والمشاركة في الشعور باقرارهم لهذه الحركة ولقرار الامتناع

والآن وقد انتهى النظام الدكتاتوري الذي سبق للجمعية العمومية أن أعلنت بطلانه دستورياً وقانونياً فلا يخالج مجلس النقابة أدنى شك في أن التعديلات التي أدخلت بذلك المرسوم ستلغى وان تلقى المحاماة في عهد الدستور كل رعاية وعطف ، وأن يتم أيضاً في أول عهد للوزارة النيابية القادمة اصدار قانون المحاماة الجديد كما وافقت عليه الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٨

٣ - المطالب الفرعية ومطالب المحامين

تحت التمرين

في سنة ١٩٢٧ أصدر المجلس قراراً بوجوب غلق المكاتب الفرعية في مدة غايتها آخر اكتوبر سنة ١٩٢٧ واقتصار كل محام على مكتب واحد يشعر عنه النقابة عملاً باللائحة الداخلية للمحامين .

وقد أبلغ هذا القرار وقت صدوره لجميع حضرات المحامين ، غير أن فريقاً من حضراتهم طلب من مجلس النقابة العدول عن قراره هذا أو عرض الأمر على الجمعية العمومية فأصر المجلس على قراره تاركاً الأمر للجمعية العمومية . وقد رأت الجمعية العمومية التي انعقدت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تعديل المادة الثانية من لائحة المحامين بإضافة فقرة إليها تميز لمجلس النقابة لمن يرى التصريح له من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف بفتح مكتب آخر غير مكتبه الأصلي في بلدة أخرى بشرط أن يكون تابعاً لدائرة المحكمة الكلية التي بها المكتب الأصلي وبشرط أن يوجد به محام مضى عليه سنة على الأقل في المحاماة

وكلفت مجلس النقابة بإبلاغ الأمر لمحكمة الاستئناف الأهلية للنظر في هذا التعديل وفوضت له أن يتخذ الاجراءات اللازمة طبقاً للقرار الذي يصدر منها . وقد أبلغ مجلس النقابة قرار الجمعية العمومية لمعالى رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية . وفي خلال ذلك نظر المجلس من جديد في أمر المكاتب الفرعية والمكاتب التي يفتحها المحامون تحت التمرين وبمبحث في المضار المترتبة على وجودها فقرر بجلسته ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وجوب غلقها احتراماً للائحة ومنعاً لمضارها وتكليف حضرات رؤساء اللجان الفرعية حصر ما يوجد منها بدواثرهم وإرسال نتيجة الحصر للنقابة تمهيداً لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إلغاء هذه المكاتب

وقد نظرت الجمعية العمومية لمحكمة استئناف مصر الأهلية المنعقدة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في اقتراح التعديل المبلغ لها بناء على قرار الجمعية العمومية للمحامين وقررت باجماع الآراء عدم التصديق عليه . وأبلغ هذا القرار من حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة الاستئناف لحضرة الاستاذ النقيب بكتاب رسمي في أول ديسمبر سنة ١٩٢٩

وقد أبلغت النقابات الفرعية مضمون قرار المجلس وقرار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف مصر مشفوعاً برجاء المجلس أن يقوم حضرات المحامين من تلقاء أنفسهم بتنفيذ أحكام اللائحة فوراً والا فالمجلس لن يتأخر في اتخاذ كل الاجراءات بغلق المكاتب التي لا تبيح اللائحة وجودها إذ أن الأمر ليس قاصراً على تنفيذ اللائحة مع وجوب تنفيذها بل للمضار الناشئة من انتشار هذه المكاتب وتأثرها المضار على مصالح المتقاضين وسمعة المحامين لبعدها عن اشراف المحامي ووجودها تحت سلطة أشخاص يتجرون بكرامة المحامين

٤ - الشكاوى

بذل مجلس النقابة جهده في تحقيق الجزء الاعظم من الشكاوى القديمة وفصل فيها ولم يبق منها إلا ما احتاج الى تحقيقات تكيلية كما أنه فصل في جانب عظيم من الشكاوى الجديدة ، ولم

يبقى من الشكاوى المقدمة للمجلس سوى ١٦١ من الشكاوى القديمة و ٢٠٢ من الشكاوى الجديدة وأصدر ٢٧٠ قرارات بالحفظ و ٨ انذارات و ٢٥ حالة الى مجلس تأديب و ٢٧ ادانة و ٢ لفت نظر على أن المجلس لا يزال يأسف لتأخير ردود حضرات المحامين على الشكاوى المقدمة ضدهم رغم تكرار طلبها . وسيضطر المجلس ازاء هذه الحالة الى التصرف في الشكاوى بمحالتها واعتبار عدم رد المحامي تسليماً بالشكوى

٥ - طلبات تقرير الانعاب

تقدم للمجلس في هذا العام ٤٣ طلباً من حضرات المحامين لتقدير انعابهم قبل موكلهم فأصدر فيها جميعاً قراراته . ويؤمل المجلس ان تكون هذه القرارات التي راعى في اصدارها الدقة والعدل محل احترام حضرات المحامين ورعاية المحاكم

٦ - مجر المحاماة

كان تحرير المجلة معهوداً للجنة مؤلفة من حضرات صليب سامى بك رئيساً ومحمد على رشدى وعبد الرحيم غنيم عضوين . ونظراً لاستقالة حضرة صليب سامى بك من رئاسة تحريرها لتعيينه مستشاراً ملكياً واستقالة الاستاذ عبد الرحيم غنيم لتعيينه قاضياً عهد المجلس للاستاذ محمد صبرى ابو علم برئاسة التحرير على أن يكتفى بمساعدة العضو الباقى وهو الاستاذ محمد على رشدى . ويسر المجلس أن يسجل لحضرتيهما الشكر على ما بذلاه من الجهد فى انجاز الأعداد المتأخرة وفهرست سنة ١٩٢٨ واصدار أعداد المجلة فى مواعيدها والمحافظة على التقدم الذى ظهرت به المجلة فى عهد الاستاذ عزيز خانكى بك بل وزيادة هذا التقدم والعمل على رقيها . وسيعرض حضرة أمين الصندوق ميزانية المجلة لتوافقوا عليها بما يضمن للمجلة اضطراد النمو والتحسين . كما ان النقابة ستشرع فى هذا العام فى اعداد جدول عشرين للاحكام التى نشرت بالمجلة فى العشر السنوات التى صدرت على نسق الجداول العشرية التى تصدرها مجلة الاحكام المختلطة وسيستغرق هذا العمل مجهوداً مستمراً مدة عامين لضرورة انتظار صدور آخر عدد فى السنة العاشرة وهى السنة الحالية فى أغسطس سنة ١٩٣٠

وقد أعاد المجلس النظر فى نظام توزيع المجلة بناء على شكاوى وردت له من بعض حضرات المحامين فبين له ان بعضاً منها يرجع الى تغيير محلات اقامة بعض حضرات المحامين من غير أن يخطر على المجلس عن محلاتهم الجديدة وبعضها راجع للنظام نفسه فقرر دعوة حضرات المحامين فى منشور أذيع فى الصحف بالمبادرة باخطار النقابة عن محلات اقامتهم . ثم كلف حضرة الاستاذ أمين

الصندوق بوضع نظام جديد يكفل توزيع المجلة وقد قبل حضرته أن يأخذ هذا العمل تحت إشرافه ومسؤوليته وإن يكون هذا ابتداء من العدد الثاني للسنة العاشرة الحالية . والمجلس يؤمل أن ينفذ هذا النظام ابتداء من العدد المقبل بما يضمن منع كل شكوى

سُورته مختلفة

شكا الاستاذ أحمد حمدى خالد المحامى بالعريش بشأن منعه من المرافعة أمام محاكم العريش وقد اهتم مجلس النقابة بشكواه وخاطب بشأنها وزارة الحقانية كما طلب فى الوقت نفسه ضرورة إعادة محكمة العريش الجزئية إلى ما كانت عليه قبل الحرب وقد كان من أثر ذلك أن أجيب حضرة المحامى الى طلبه وصرح له بالحضور فى القضية التى منع منها كما جاء فى كتاب وزارة الحقانية رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ . وقد أبلغ بعد ذلك لحضرة الاستاذ أحمد حمدى صورة كتاب الحقانية فجاء الرد منه بأن أسباب شكواه قد زالت ويطلب حفظ الشكوى مع شكره لمجلس النقابة على الجهود الذى بذله بشأن شكواه

وقد طلب من المجلس حضرة صاحب السعادة رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية لفت نظر المحامين بأن بعضاً من المحامين الغير مقبواين أمام المحاكم الابتدائية يحضرون للدفاع فى محاكم الجنايات مع مخالفة هذا للقانون وبذلك يعرضون الأحكام للنقض . فأصدر المجلس منشوراً لفت فيه نظر المحامين لذلك ولأن هذا العمل يعطل الفصل فى القضايا فضلاً عما فيه من المسؤولية التأديبية وقد طلب أيضاً سعادته من المجلس لفت نظر المحامين إلى الحضور لمحاكم الجنايات فى مواعيد الجلسات بناء على تكرار الشكوى من حضرات رؤسائها . فأصدر المجلس منشوراً بذلك لحضرات المحامين وهو يؤمل أن يراعى كل محام يوكل فى قضية جنائية على الخصوص مواعيد الجلسات قياماً بالواجب ومنعاً من التعرض لاجراءات لا تتفق مع كرامة المحامين .

التصريح بالحضور فى دعاوى المحامين

صرح المجلس فى ٧٩ طلباً بالحضور لمحامين ضد زملائهم فى دعاوى مدنية وكان يقيد فى كل تصريح بوجود بذل المساعى الودية مقدماً لتسوية النزاع .

بناء محل النقابة

لم يتمكن الآن المجلس من استلام الأرض الممنوحة له بموجب المرسوم الملكى بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٢٨ الصادر فى ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ نظراً لان تسليمها موقوف على اخلاء بلوك الحفر لها .

ولأن الظروف العامة في خلال هذه السنة لم تساعد المجلس على مطالبة الوزارة باخلاؤها فلما زالت هذه الظروف يادر المجلس بالقرار الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ تفويض حضرة الاستاذ كامل صدقي بك بالاعلان عن مسابقة رسم تصميات لبناء الدار المذكورة من كبار المهندسين وقرر مبلغ ٧٠ جنيهاً مصرياً بمنح منه مبلغ ٥٠ جنيهاً للاول و ٢٠ جنيهاً للثاني .

ويؤمل المجلس أن يحصل في أقرب وقت من الحكومة على اخلاء الارض وتسليمها للنقابة لتبدأ في عمل البناء في خلال هذه السنة . ويرجو المجلس أن تقرضه الجمعية العمومية قبل المناقصات اللازمة عن البناء والشروع في العمل للصرف عليه من الرصيد حسب مقتضيات الحال

مكتبة النقابة

يوالى المجلس اهتمامه بالمكتبة وقد استحضرها هذا العام مؤلفات عديدة ومجموعة من الموسوعات القضائية والمجلات الدورية . وسيعنى كل العناية في اكمال ما بها من نقص حتى يجد فيها حضرات المحامين كل ما يحتاجون اليه من مراجع

الاعضاء الخارجيون من المجلس

استقال من عضوية المجلس حضرات الأساتذة صليب سامي بك وعبد العزيز محمد وحسين يوسف عامر لتعيينهم بوظائف قضائية . ويخرج منه اليوم كل من حضرات الأساتذة كامل صدقي بك وكيل النقابة وعزيز خانكي بك وعبد الخالق عطيه بك ومحمد زكي على بك و ابراهيم رياض . ومجلس النقابة ينتهز هذه الفرصة لذكر لحضراتهم بالشكر وعرفان الجليل ما قاموا به من صادق المعونة للمجلس والخدمة للمحاماة ويخص المجلس بالذكر محمود الأستاذ صليب سامي بك في وضع مشروع جديد لقانون المحاماة وعمل الأستاذ عزيز خانكي بك لتحسين وترقية المجلة ومجهودات الأستاذ كامل صدقي بك في تنظيم أمانة في الصندوق وتنمية أموال النقابة فقد تسلمها سنة ١٩٢٤ وكان رصيد الأموال ٥٥٥ و ٣٢٣٦ فأصبح يربو على ١٢٠٠٠ اثني عشر ألف جنيهاً هذا فضلاً عن اهتمامه المتواصل بكل شؤون النقابة وما يعود عليها بالرقى والنجاح

نقيب المحامين

محمود بسبوني

سكرتير المجلس

مجتايل غالي

تقرير

مرفوع من أمين صندوق نقابة المحامين

الى مجلس النقابة لعرضه بعد التصديق عليه على الجمعية العمومية المقرر انعقادها في يوم الجمعة
٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

﴿ عن حساب سنة ١٩٢٩ ﴾

التي ابتدأت في أول ديسمبر سنة ١٩٢٨ وانتهت في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

مليم جنيه	
٥٨٠٠	قدرت الجمعية العمومية المنعقدة في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨ إيرادات هذه السنة بمبلغ
٥٥١٧ ١٧٧	وقد بلغت فعلاً مبلغ
٤١٩٤	وقدرت المصروفات بمبلغ
٤٢١٤ ٤٢١	وقد بلغت فعلاً مبلغ
	و يدخل ضمن ما صرف مبلغ ٤٠٨ مليم ١٢٨ جنيناً على إصدار ما كان متأخراً
	عن أعداد السنة الثامنة من مجلة المحاماة الذي يعد من مصروفات السنة الماضية
١٣٠٢ ٧٥٦	فيكون فائض الإيرادات عن المصروفات مبلغ
١١٤٦٠ ٢٠٤	وإذا أضفنا الى هذا الفائض الرصيد الباقي لدينا لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وقدره
١٢٧٦٢ ٩٦٠	يكون الرصيد لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مبلغ
٥٢٩ ٦٣٧	يستنزّل من ذلك ما نقص من قيمة الأوراق المالية بسبب نزول أسعارها وقدره
١٢٢٣٣ ٣٢٣	يكون الرصيد الحقيقي لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ مبلغ

وهذا يتضح من الجدول الآتي : -

بيان أموال النقابة في بنك مصر		الجملة	
مليم	جنيه	مليم	جنيه
٢٦٣٥ الرصيد الباقي لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ حسب كشف البنك			
٧١٢	٢٥٧٩	٨٥٠	٥٥
تنزيل قيمة الامانات المودعة على ذمة الغير			
٦٦٣	٤٤	الرصيد الباقي لدى شركة التعاون	
٨٢٣	٢٢	»	»
البنك الاهلى			
٦٢٥	٦١١٢	قيمة سندات الدين الموحد مشترى النقابة	
١٢٢	٣٠٤١	»	»
الممتاز			
٣٣٨	٤٣٢	الرصيد الباقي لدى امانة الصندوق لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩	
٣٢٣	١٢٢٣٣	الرصيد الباقي لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩	
وظاهر من هذا البيان أن الرصيد ينقسم الى قسمين			

القسم الأول

وهو عبارة عن سندات موحد وسندات ممتاز من دين الحكومة المصرية قيمتها لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٩ : ٩١٥٣ جنيهاً و ٧٨٧ ملياً

القسم الثانى

وهو عبارة عن نقود مودعة بالمصارف المالية الا مبلغ ٤٣٢ جنيهاً و ٣٣٨ ملياً كان باقياً لدى امانة الصندوق لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وأودع بعد ذلك فى بنك مصر ومجموع هذه النقود مبلغ ٣٠٧٩ جنيهاً و ٥٣٦ ملياً وعلى ذلك يكون مجموع القسمين مبلغ ١٢٢٣٣ جنيهاً و ٣٢٣ ملياً وهذا خلاف مائتين فرنك فى بنك مصر لشراء كتب ومجلات

بيان ابواب ايرادات النقابة

وتنحصر أبواب ايرادات النقابة فيما يأتى : —

الباب الاول : الاشتراكات السنوية

الباب الثانى : رسوم القيد بمجدول المحامين

الباب الثالث : أرباح اموال النقابة

الباب الرابع : اشتراكات مجلة المحاماة

الباب الأول - الاشتراكات السنوية

وينقسم هذا الباب الى قسمين : -

أولها - الاشتراكات المستحقة عن سنة ١٩٢٩

ثانيهما - الاشتراكات المتأخرة لغاية سنة ١٩٢٨

عن اشتراكات سنة ١٩٢٩

قدرت الجمعية العمومية ما يتحصل من اشتراكات سنة ١٩٢٩ بمبلغ معين فكانت النتيجة ما يأتي :

المقدر بالميزانية		التحصل		زاد على التقدير		نقص عن التقدير		البيان
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
١٠٠٠	٥٣١					٤٦٩		اشتراقات محامين امام المحاكم الاستئنافية
٤٠٠	٣١٣					٨٧		» » » » الابتدائية
٥٥٠	٣٠٨					٢٤٢		» » » » الجزئية
١٩٥٠	١١٥٢					٧٩٨		المجموع

ولما كان تقدير ما يتحصل من هذه الاشتراكات تقريباً لذلك لا يمكن اعتبار ما لم يتحصل منها هو المتأخر من الاشتراكات المذكورة بل الواقع وبعد استبعاد اشتراكات من توظفوا أو تركوا الاشتغال بالمحاماة أو توفوا الى رحمة الله يكون المتأخر من اشتراكات هذه السنة ما يأتي : -

مقدار المتأخر		عدد المحامين	البيان
مليم	جنيه		
١٠١١	٣٣٧		من المحامين المقبولين امام المحاكم الاستئنافية
٣٧٤	١٨٧		» » » » » » الابتدائية
٤١٤	٤١٤		» » » » » » الجزئية
١٧٩٩	٩٣٨		المجموع

عن الاشتراكات المتأخرة لغاية سنة ١٩٢٨

وهذا الفصل ينقسم الى قسمين : -

أولها - الاشتراكات المتأخرة لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٦

ثانيهما — الاشتراكات المتأخرة بعد ذلك لغاية سنة ١٩٢٨

عن الأول

وقد بلغت الاشتراكات المتأخرة لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٦ مبلغ ٣٠٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم وهو مستحقاً على اربعين استاذاً ياتهم كما يأتي : —

٩ من المقبولين امام المحاكم الاستئنافية

٢١ » » » » الابتدائية

١٠ » » » » الجزئية

وبتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢٧ قررت لجنة قبول المحامين استبعاد اسماء حضراتهم من جدول المحامين بسبب تأخيرهم في دفع اشتراكهم

بعدئذ تحصل من هذه المبالغ ١٧ جنيهاً في سنة ١٩٢٨ و ٢٧ جنيهاً في هذه السنة فصار الباقي منها لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٩ مبلغ ٢٦٣ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً

عن الثاني

أما المتأخر من اشتراكات سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ فكان مقداره لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨ مبلغ ١٩٣٠ جنيه و ٢٥٠ مليم

وقدر ما تحصل منه خلال هذه السنة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

الا ان ما تحصل منه فعلاً بلغ ١٥٧٧ جنيه

وقد استبعد منه ما كان مستحقاً على من توظفوا او عوفوا او توفوا الى رحمة الله ومقدار ذلك

١١٥ جنيهاً

فصار الباقي الحقيقي من اشتراك السنتين المذكورتين مبلغ ٢٣٨ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً و ياتيه كما يأتي

عدد	سنة ١٩٢٧	عدد	سنة ١٩٢٨	مجموع المطلوب	البيان
٧	٢١	٢٠	٦٠	٨١	من المحامين أمام المحاكم الاستئنافية
٩	١٨	٢٤	٤٨	٦٦	» » » » الابتدائية
١٠	٢٥٠	٨١	٨١	٢٥٠	» » » » الجزئية
٢٦	٢٥٠	١٢٥	١٨٩	٢٣٨	المجموع

مجموع التأخرات لغاية سنة ١٩٢٩

وعلى ذلك يكون مجموع التأخرات عن سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ما يأتى :

مليم.	جنيه	
٢٥٠	٤٩	من اشتراكات سنة ١٩٢٧
١٨٩	«	«
١٧٩٩	«	«
٢٠٣٧	٢٥٠	المجموع الكلى

الباب الثانى - رسوم القيد بمجدول المحامين

قدر ما يتحصل من رسوم القيد بمجدول عموم المحامين أو للقبول فى المرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية بمبلغ

جنيه ١٩٥٠
مليم

٢٠٦٥

الا أن ما تحصل فعلا فى هذه السنة كما يتضح من الجدول الآتى

المقدر بالميزانية	المتحصل	زاد على التقدير	نقص عن التقدير	البيان
مليم.	جنيه	مليم.	جنيه	
٤٥٠	٤٣٥		١٥	رسوم قيد بمجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية
٧٠٠	١٠٥٠	٣٥٠		» » » » » الابتدائية
٨٠٠	٥٨٠		٢٢٠	» » » » » الجزئية
١٩٥٠	٢٠٦٥	٣٥٠	٢٣٥	المجموع
	١٩٥٠	٢٣٥		تنزيل المقدر من المتحصل
	١١٥	١١٥		الفرق الزائد فى المتحصل

الباب الثالث - ارباح أموال النقابة

جنيه ٥٥٠
مليم

قدرت ارباح السندات المالية والنقود المودعة فى البنوك بمبلغ

٥١١ ٤٥٧

الا انها وصلت الى مبلغ

الباب الرابع - إيرادات مجلة المحاماة

انشئت مجلة المحاماة لنشر المباحث القانونية والاحكام القضائية بسائر أنواعها ولم يفرض لها مقابل خاص على من ترسل اليهم من حضرات المحامين العاملين غير قيامهم بسداد اشتراكهم معتبرين أن اشتراكها يندمج في قيد اشتراك النقابة أما غيرهم فيدفعون اشتراكا سنويا قدره ٧٥٠ مليم ولطلبة الحقوق ٤٥٠ مليم وقدر ما حصل من ذلك مبلغ ٣٥٠ جنيهاً
الا أن ما تحصل فعلا في هذه السنة بلغ ٨٤٥ جنيهاً و ١٨٣ ملياً
ولم يتأخر شيء من اشتراكها لانها لا ترسل الا لمن يدفع قيمة اشتراكها سلفاً

أبواب مصروفات النقابة

أما ابواب مصروفات النقابة فاثني عشر باباً وبيانها كما يأتي

عدد	مليم	جنيه	
١	٢٦٤	٠٠٠	اجرة محل النقابة حسب المقدر بالميزانية
٢	٥٠	٩٢٣	مصاريف النقابة أقل من المقدر بمبلغ ٩ جنيه و ٧٧ مليم
٣	٤٢	٥٠٠	ثمن اثاثات لدار النقابة الفرعية وغرفة المحامين بمحكمة استئناف مصر اقل من المقدر بالميزانية ٧ جنيه و ٥٠٠ مليم
٤	١٥٥	٢٠٠	تأثيث غرف المحامين بالجزئيات اقل من المقدر بالميزانية بمبلغ ٤٥ جنيهاً
٥	٩٨	٢٨٥	ثمن كتب ومجلات اقل من المقدر بالميزانية ٢١ جنيهاً و ٧١٥ ملياً
٦	٢٠	٠٠٠	مكافأة كلية الحقوق حسب المقدر بالميزانية
٧	٧٣٠	٠٠٠	مصاريف اللجان الفرعية بأقل من المقدر بالميزانية ٧٠ جنيهاً
٨	١٧٧	٤٣٥	» غرفة المحامين بمحكمة استئناف مصر بزيادة عن المقدر بالميزانية ٢٧ جنيهاً و ٤٣٥ ملياً
٩	١٦٥	٣٣٢	مصاريف متنوعة أقل من المقدر بالميزانية ١٤ جنيهاً و ٦٦٨ ملياً
١٠	٦٤١	٢٥٠	مرتبات أقل من المقدر بالميزانية ٨ جنيه و ٧٥٠ ملياً
١١	٧١٤	٠٠٠	اعانات زيادة عن المقدر بالميزانية ١١٤ جنيهاً
١٢	١١٥٥	٦٩٦	مصاريف مجلة المحاماة زيادة عما قدر بالميزانية ٥٥ جنيهاً و ٦٩٦ مليم وقد تجاوزت مصاريفها المقررة لها بسبب اصدار الأعداد ٨ و ٩ و ١٠ والفهرست من السنة الثامنة التي لم تصدر في حينها وتكلفت مبلغ ١٢٨ ج و ٤٠٨ م
المجموع		٤٢١٤	٤٢١

مليم جنيه
٤١٩٤ ٠٠٠ تنزِيل المِقدَر من المِنصَرَف زِيَادَة عَن المِقدَر مِبلِغ ١٧٦ ج و ٧١٠ م
٤٢١ ٢٠ الفِرَق وَهُوَ زِيَادَة عَلَي المِقدَر بِالمِيزَانِيَة

بَيَانُ اِيرَادَاتِ فِي خَمْسِ سِنَوَات

وَتَقْدِيرًا لِحَالَةِ اِيرَادَاتِ النِقَابَةِ وَضَعْنَا بَيَانًا عَن اِيرَادَاتِهَا مَدَّةَ الْخَمْسِ سِنَوَاتِ الْمَاضِيَةِ وَهُوَ
٥٦٤٢ جَنِيهِ وَ ٧٨٧ مَلِيمٌ فِي سَنَةِ ١٩٢٥ وَ ٥٥١١ جَنِيهِ وَ ٢٥٥ مَلِيمٌ فِي سَنَةِ ١٩٢٦ وَ ٤٩٦٧
جَنِيهِ وَ ١٠٥ مَلِيمَاتٍ فِي سَنَةِ ١٩٢٧ وَ ٤٦٣٩ جَنِيهِ وَ ٢٨٩ مَلِيمٌ فِي سَنَةِ ١٩٢٨ وَ ٥٥١٧ جَنِيهِ
و ١٧٧ مَلِيمٌ فِي سَنَةِ ١٩٢٩

مَصَارِيفُ مَجْدَلِ الْمَحَامِينِ

قَدَرْتُ مَصَارِيفَ مَجْدَلِ الْمَحَامَةِ عَن سَنَةِ ٩٢٩ بِمِبلِغِ ١١٠٠ جَنِيهِ
وَقَدْ بَدَأَتْ هَذِهِ السَّنَةُ وَكَانَ بَاقِيًا مِّنْ أَعْدَادِ السَّنَةِ الثَّامِنَةِ الَّتِي لَمْ تَصْدُرْ فِي حِينِهَا الثَّامِنِ وَالتَّاسِعِ
وَالْعَاشِرِ وَفَهَرَسْتُ السَّنَةَ الثَّامِنَةَ الْمَذْكُورَةَ
وَكَانَ بَاقِيًا مِّنْ مَصَارِيفِ السَّنَةِ الثَّامِنَةِ مِبلِغُ ١٧٥ جَنِيهًِا وَ ٤٥٤ مَلِيمًا فِي مِيزَانِيَةِ سَنَةِ ٩٢٨ إِلَّا أَنَّهُ
ضُمَّ إِلَى الرِّصِيدِ بِاعْتِبَارِهِ وَفَرًّا
وَلَمْ تَمُضْ هَذِهِ السَّنَةُ حَتَّى أَصْدَرْتُ إِدَارَةَ الْمَجْدَلِ الْأَعْدَادِ الْمَتَأَخِّرَةَ مِّنْ السَّنَةِ الثَّامِنَةِ وَجَمِيعِ أَعْدَادِ
السَّنَةِ الثَّامِنَةِ وَتَرْتَبَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ زَادَتْ مَصْرُوفَاتُ الْمَجْدَلِ مِبلِغُ ٥٥ جَنِيهًِا وَ ٦٩٦ مَلِيمًا
أَمَّا نَفَقَاتُ الْمَجْدَلِ عَن ذَلِكَ فَقَدْ بَلَّغَتْ هَذِهِ السَّنَةُ مِبلِغُ ١١٥٥ جَنِيهًِا وَ ٦٩٦ مَلِيمًا
وَقَدْ تَحَصَّلَ مِّنْ اِيرَادَاتِهَا هَذِهِ السَّنَةُ كَمَا بَيْنَا مِبلِغُ ١٨٣ جَنِيهًِا وَ ٨٤٥ مَلِيمًا
فَيَكُونُ الْمَنْصَرَفُ عَلَيْهَا زِيَادَةً عَن اِيرَادَاتِهَا مِبلِغُ ٩٧١ جَنِيهًِا وَ ٧٥١ مَلِيمًا
وَلِمُنَاسِبَةِ تَعْيِينِ حَضْرَةِ الْأَسْتَاذِ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَفْنَدِي غَنِيمٍ قَاضِيًا فَقَدْ اسْتَقَالَ مِّنْ قَلَمِ تَحْرِيرِ الْمَجْدَلِ
وَأَصْبَحَ مِبلِغُ مَكْفَآتِهِ فِيهَا مِّنْ حَقِّ الْأَسْتَاذِينَ مُحَمَّدٍ أَفْنَدِي صَبْرِي أَبُو عِلْمٍ وَمُحَمَّدٍ أَفْنَدِي عَلَى رَشْدِي
إِلَّا أَنَّهُمَا تَنَازَلَا عَنْهُ لِيَنْضَمَّ إِلَى الْمِبلِغِ الْمُخَصَّصِ لِلْإِعْجَازَاتِ لِيَسُدَّ بِهِ الْمَجْلِسُ بَعْضَ حَاجَاتِ مَن
يَسْتَحِقُّونَ الْمُسَاعَدَةَ

وَتَشْتَغِلُ الْآنَ إِدَارَةُ الْمَجْدَلِ فِي تَحْضِيرِ فَهْرَسْتٍ عَن أَحْكَامِ الْقَضَاءِ فِي مَدَّةِ الْعَشْرِ سِنَوَاتِ
الْأَخِيرَةِ وَسَيُصْدَرُ فِي خِلَالِ سَنَةِ ١٩٣١ وَيَقْدَرُ لَهُ مِّنْ النِّفَقَاتِ مِبلِغُ ١٠٠٠ جَنِيهِ

لِذَلِكَ نَرْجُو اعْتِمَادَ هَذَا الْمِبلِغِ عِلَاوَةً عَلَى الْمَقْدَرِ لِلْسَّنَةِ الْعَاشِرَةِ مِّنْ الْمَجْدَلِ عَلَى أَنَّ يَصْرَفَ مِنْهُ فِي
سَنَةِ ١٩٣٠ مِبلِغُ ٤٠٠ جَنِيهِ وَالبَاقِي فِي سَنَةِ ١٩٣١

التقابات الفرعية

بيننا فيما تقدم ما كان مقدراً من المصاريف للتقابات الفرعية عن سنة ٩٢٩ وقدره ٨٠٠ جنيه
وان ما صرف فعلاً عليها كان مبلغ ٧٣٠ ج
لكن هذا التقدير لا يسد حاجة التقابات المذكورة وما تحتاجه نقابة الاسكندرية في تأثيث
غرفتها بدار المحكمة الجديدة وقد الفتت نظرنا الى ذلك وهي ضرورة طارئة نرجو أن يزيد المقرر
من أجلها الى ٨٥٠ جنيهاً

الاعانات والاعفاء من دفع الاشتراكات

قدرتم للاعانات في هذه السنة مبلغ ٦٠٠ جنيه إلا أن ما صرف فعلاً من صندوق النقابة مبلغ
٧١٤ جنيه

وهذا خلاف ٨ جنيه تبقّت من مصاريف حفلة تكريم حضرات المحامين الذين عينوا
مستشارين وقد أرسلها القائمون بهذه الحفلة فصرفناها في هذا الباب
وكان مما صرف مبلغ ٥٠ ج من قيمة مكافأة حضرتي الاستاذين محمد أفندي صبرى أبو علم
ومحمد أفندي على رشدى الذى تنازلا عنه فاضطر المجلس الى ضمه الى باب الاعانات ليسد به حاجات
من يستحقون المساعدة

وعلاوة على ما ذكر فقد تجاوز المجلس عن ٩٢ جنيه من الاشتراكات لعدم مقدرة أربابها
على دفعها وهي في حكم الاعانة
لذلك يكون مجموع ما صرف في هذا الباب وما حصل التجاوز عنه من الاشتراكات مبلغ
٨١٤ جنيه

بيان المصروفات في خمس سنوات

واتمماً لاحاطة علم حضراتكم بالحالة المالية للنقابة وضعنا الاحصاء الآتى بياناً لمصروفاتها في
الخمس سنوات الماضية وهو :

البيان	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٥
أجرة محل النقابة	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٤٢	٣٤٨
مصاريف محل النقابة	٥٠	٩٢٣	٤٢	٣٩	١٦٣
ثمن أثاثات لدار النقابة وغرفة الاستئناف	٤٢	٥٠٠	٥٠		٥٤
مرتبات موظفي وخدمة النقابة	٦٤١	٢٥٠	٤٨٠	٤٠٠	٣٨٧
اعانات	٧١٤	٥٥٦	٣٥٠	٢٦٩	٢٩٥
تأثيث غرف محامين بالجزئيات	١٥٥	٣٠٢	١٤٥	٥٢	١١
ثمن كتب ومجلات	٩٨	٢٨٥	٢٨٠	٢٨	٧٤
مكافأة كلية الحقوق	٢٠	٢٠	٢٠	٥٠	
» جمعية الاقتصاد			١٢	١٢	١٢
مصاريف اللجان الفرعية	٧٣٠	٧٣٠	٦٠٩	٥٣٩	٤٦٤
» مجلة المحاماة	١١٥٥	٦٩٦	٥٤٦	١٠٢٠	٥٩٥
مصاريف غرفة المحامين بمحكمة استئناف مصر	١٧٧	٤٣٥	٧٩٥	١٦٧	١٩٠
مصاريف متنوعة	١٦٥	٣٣٢	٢٩	١٣٦	١١٧
المجموع	٤٢١٤	٤٢١٤٠٠٧	٨١٦٣٤٤٦	٥٩٩٢٦٥٧	٢٧١٢٠٠٢

بيان عدد المحامين

وقد أحصينا عدد حضرات المحامين المقبولين امام المحاكم الاستثنائية والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية فظهر ما يأتي : —

عدد ١٥١٥ لغاية ١٩٢٨ وعدد ٢٤٣ مستجدون في سنة ١٩٢٩ وعدد ٢ عائدون للاشتغال سنة ١٩٢٩ فيكون المجموع ١٩٦٠ ثم عدد ٤١ توظفوا في سنة ١٩٢٩ و ١٨ توفوا الى رحمة الله في السنة المذكورة و ١٣ مستبعدون لعدم اشتغالهم وواحد مستبعد لشطب اسمه و ١٣١ لقبولهم بدرجة أعلى فيكون الباقي ١٥٦٨

.....

المال الاحتياطي

كان المال المدخر احتياطياً على ذمة بناء دار النقابة لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٩ اوراق مالية قيمتها ٩٦٨٣ جنيه و ٤٢٤ مليم

وقد قصت قيمتها حسب اسعار آخر نوفمبر سنة ١٩٢٩ مبلغ ٥٢٩ جنيه و ٦٣٧ مليم

فتكون قيمتها لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٩ مبلغ ٩١٥٣ جنيه و ٧٨٧ مليم

وقررت الجمعية العمومية المنعقدة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ضم مبلغ ١٥٠٠ جنيه

فصار مجموع الرصيد لهذا المال مبلغ ١٠٦٥٣ جنيه و ٧٨٧ مليم

واننا تلقاء ما يبذله المجلس من السعي المتواصل في استلام قطعة الارض من الحكومة وشروعه

في اعداد مسابقة بين حضرات المهندسين لوضع رسم عن البناء نرجو اعتماد ضم مبلغ ١٠٠٠ جنيه

ليكون الرصيد ١١٦٥٣ جنيه و ٧٨٧ مليم مع تفويض المجلس الصرف منه حسب مقتضيات العمل

امين الصندوق

محمود فهمي جندي

العددان الثالث والرابع	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	صاحب البحث	الابحاث
٢١٧	الاستاذ عزيز بك خانكي	بحث في « الرق والعرق والولاء »
٢٢٩	» مرقص بك فهمي	بحث في « حقوق الورثة عند غير المسلمين »
٢٤٥	» طه بك السيد	تمة البحث المنشور بالعدد الثاني في (طرق اصلاح نظام التحضير وتعميمه)
الصفحة	رقم	التاريخ
الأحكام		
(١) محكمة النقض والابرار		
٢٥٩	١١٥	٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩
		مراقبة . نساء . عدم جواز وضعهن تحت مراقبة البوليس .
		قانون المشردين والأشخاص المشتبه فيهم . المواد ٢٧٧
		عقوبات . ٣١ من قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
٢٦٠	١١٦	» » »
		نقض . تعديل موضوع التهمة . بطلان . تطبيق القانون
٢٦١	١١٧	» » »
		سب . وجوب بيانه .
٢٦٢	١١٨	» » »
		موظف . قانون حماية الموظفين . سريانه . مبدأ
٢٦٣	١١٩	» » ١٤
		سرقة . ركن التسليم . حكم براءة . حكم ادانة . عدم بيان الواقعة بيانا كافيا
٢٦٤	١٢٠	» » »
		اختلاس . تبديد . نية التملك . رد الاشياء . ضرر .
٢٦٥	١٢١	» » »
		١ - جريمة . تعيين تاريخ وقوعها . مسألة موضوعية .
		تعليقها بأسباب قانونية . رقابة محكمة النقض - ٢ - خيانة
		امانة . تبديد . تحديد يوم البيع . بدء سريان مدة السقوط
		- ٣ - جريمة خيانة الامانة جريمة وقية - ٤ - سلطة
		محكمة النقض في تعيين تاريخ ارتكاب الجريمة .
٢٦٩	١٢٢	» » ٢١
		حكم براءة . الغاؤه . عدم الرد على أسبابه . بطلان .
٢٦٩	١٢٣	» » »
		تبديد . ركن النية .

العددان الثالث والرابع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع أحكام النقض والابرار
٢٧١	١٢٤	٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩
٢٧٢	١٢٥	» » »
٢٧٣	١٢٦	٢٨ » »
٢٧٥	١٢٧	» » »
٢٧٦	١٢٨	» » »
٢٧٦	١٢٩	» » »
٢٧٧	١٣٠	١٧ » »
٢٧٨	١٣١	٢٣ ديسمبر ١٩٢٩
٢٧٩	١٣٢	٣٠ نوفمبر ١٩٢٩
٢٨٠	١٣٣	١٨ ابريل ١٩٢٩

السنة العاشرة	فهرست	المرداد الثالث والرابع	الصفحة	
الاحكام	التاريخ	الرقم		
تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية				
حكر . النزاع في أصله . النزاع في مربوطه . تقدير الدعوى ايراد مؤبد	١٢١ اكتوبر ١٩٢٩	١٣٤	٢٨٢	
استئناف . ميغاده . اعلان الحكم . تنفيذه . الأحكام المشعولة بالنفاذ .	» » ٢٨	١٣٥	٢٨٣	
استئناف . انذار بقيده . اعلان الصحيفة لكل الخصوم . بدء الميعاد	١٠ نوفمبر ١٩٢٩	١٣٦	٢٨٤	
استئناف . انذار بقيده . اعلانه بقلم الكتاب مع معرفة المحل الحقيقي . بطلان الانذار	» » ٢٦	١٣٧	٢٨٥	
اختصاص . محاكم اهلية . تعمد نقل الاختصاص الى المحاكم المختلطة . عدم جواز	» » ١١	١٣٨	٢٨٦	
ارتفاق . على عقار موقوف . تقادم . مدته ثلاثة وثلاثين سنة تخارج . تركة مدنية . جواز	» » ١٣	١٣٩	٢٨٦	
استئناف . قبوله . مدينون متضامنون	» » »	١٤٠	٢٨٧	
١ - وقف . استحقاق فيه . متى يكون نفقه . جواز الحجز عليه - ٢ - شرط تحريم توقيع الحجز . معناه	» » ١٨	١٤١	٢٨٩	
بيع . رهن . عدم تسليم عقود البيع . عدم تعدد وضع اليدين	» » »	١٤٢	٢٨٩	
حق ارتفاق . مصرف في أرض وقف . عدم جواز تملكه إلا بمضى ٣٣ سنة	» » ٢٠	١٤٣	٢٩١	
١ - حوالة . شرط رضا المدين . دفع الدين عن الغير . المادة ١٦١ مدني . محل تطبيقها - ٢ - دين متنازع فيه .	» » »	١٤٤	٢٩٢	
غير متنازع فيه . حوالة . وجوب الحصول على رضا المدين استئناف . بطلان مرافعة . وفاة . عدم ضرورة اعلان	» » ٢٠	١٤٥	٢٩٣	
الورثة بالسيرة في الاجراءات . الحكم بالبطلان	» » ٢٦	١٤٦	٢٩٤	

العدد الثالث والرابع	فهرست	العدد العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
٢٩٥	١٤٧	٢٦ نوفمبر ١٩٢٩
		بيع بائع . اقرار بقبض الثمن . عدم جواز الطعن من البائع بالصورية . باعث عدم جواز مناقشته
٢٩٦	١٤٨	٤ ديسمبر »
		لائحة الرسوم . عمل تشريعي لا اداري . حكم غيابي . عدم جواز استئنافه .
٢٩٧	١٤٩	» » »
		بيع . وارث . طعنه في العقد . وصية . جواز الاثبات بالبينه والقرائن .
٢٩٩	١٥٠	٩ » »
		التماس . غش . انكار وجود عقد . عدم تقديم ورقة مثبتة للالتزام
٣٠١	١٥١	» » »
		شيوخ . ايجار . قسمة . بيع الأرض بعد القسمة . حق المشتري في المطالبة . بايجار القدر الذي على الشيوخ
٣٠٤	١٥٢	» » »
		اجارة . حكومة . الزام المستأجر بعمل تحسينات بالارض . عدم تجديد العقد . الزام الحكومة بدفع النفقات .
٣٠٥	١٥٣	١٠ » »
		بيع . تسجيل . افضلية . عقد غير مسجل صادر من المورث . عقد مسجل من الورثة . الأخير مفضل . تدليس سوء نية لا تأثير .
		(٥) قضاء محكمة اسقوط الاستئنافية
٣٠٧	١٥٤	٢٠ نوفمبر ١٩٢٩
		استئناف . ميعاد . سر يانه . بالنسبة للمعلن اليه . الحكم . المعلن . باقي الخصوم
		(٦) قضاء المحاكم الكلية
٣٠٨	١٥٥	١١ يولي ١٩٢٧
		كفالة . معينة . غير محدودة . جواز .
٣٠٩	١٥٦	٣٠ يناير ١٩٢٩
		١ - مطالبات . نزاع في ملكية الأرض المفتوحة عليها .
		ايقاف . لاضرورة - ٢ - مطالبات . تعريفها . سدها . حتى ترتفع على الارض مترين .

العددان الثالث والرابع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٣١١	١٥٧	٢٦ مايو ١٩٢٩
		١ - افلاس . الصلح بين الدائنين والمفلس . سريانه على جميع الدائنين - ٢ - افلاس . كفيل . التزامه قبل الدائن حدوده
٣١٢	١٥٨	٣٠ يولييه ١٩٢٩
٣١٧	١٥٩	٢٧ اغسطس ١٩٢٩
		١ - افلاس . الحكم باشهاره . التنازل عنه من الدائن رافع الدعوى . عدم جواز - ٢ - افلاس . تسديد دين الدائن المدعى . عدم جواز اعاده حرية التصرف للمفلس . معارضة . حكم غيابي . مبدأها . تنفيذ جزئي من غير الخصوم . جواز
٣١٩	١٦٠	٢٣ سبتمبر ١٩٢٩
٣٢١	١٦١	٣٠ » »
		حساب جاري ، فتح اعتماد به . تأمين بضائع عليه . التصريح للبنك ببيعها . وكالته . المادة ٧٨ تجارى
٣٢٣	١٦٢	٣ نوفمبر ١٩٢٩
		استثاف . حكم في جنحه . دعوى مدنية . أقل من النصاب . من المتهم . من المدعى المدنى .
٣٢٥	١٦٣	٣٠ سبتمبر ١٩٢٩
		١ - ضمان . دعوى المشتري ضد البائع . رهن . علم المشتري به . حق ارتفاق . الفارق بينهما - ٢ - تعرض للمشتري . رهن واجراءات نزع الملكية . مجرد الرهن .
٣٢٨	١٦٤	١٤ اكتوبر ١٩٢٩
		١ - نزع ملكية . حائز . توجيه . الاجراءات ضده . لا بطلان . علمه بها . اثباته بكافة الطرق - ٢ - نزع ملكية . تسجيل التثنيه . تصرفات المدين بعده . بطلان
٣٣٢	١٦٥	١٦ » »
		١ - شرط عدم الزواج . باطل . يصح العقد ويطلب الشرط - ٢ - عقد بيع . صورية . ورقة ضد بشرط عدم الزواج . هبه في صورة عقد بيع
٣٣٤	١٦٦	٢٧ » »
٣٣٥	١٦٧	١٢ نوفمبر ١٩٢٩
		ارتفاق . تقديره . سلطة المحكمة . حق مرور . حق الشرب . استئناف . حكم مخالف لحكم سابق . شروطه

العددان الثالث والرابع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٣٣٦	١٦٨	١٣ نوفمبر ١٩٢٩
		١ - اختصاص . محاكم أهلية . مهر . حدود الاختصاص
		٢ - هبة . من خاطب الى مخطوبته . استردادها . محاكم أهلية . اختصاص
٣٣٧	١٦٩	٦ ديسمبر ١٩٢٧
		موظف . مسئولية مدنية . شروطها . المادة ١٥١ مدني . القيام بواجب . لا مسئولية .
٣٤٠	١٧٠	٩ مايو ١٩٢٩
		استيداع . احالة اليه . تعويض . حاله
٣٤٢	١٧١	» » »
		دعوى . مدعون متعددون . رابطة قانونية بينهم
٣٤٣	١٧٢	٣ ابريل ١٩٢٩
		تعويض . أقارب المجنى عليه . درجة قرابتهم للمجنى عليه
٣٤٥	١٧٣	٣ أكتوبر ١٩٢٩
		تنظيم . خط التنظيم . بناء خارجه . عدم صدور مرسوم نزع ملكية . عدم جواز
٣٥٠	١٧٤	١٠ ديسمبر ١٩٢٩
		خطبة . عدول . اعتساف في استعمال الحق . مسئولية
		(٧) قضاء المحاكم المختلطة
٣٦٠	١٧٥	٤ يونيه ١٩٢٩
		١ - اختصاص . ايداع مبلغ محجوز عليه في خزانة المحكمة المختلطة . زوال المصلحة المختلطة - ٢ - دائن . حقوقه . الحكم ضد المدين . حجته ضد الدائن . حاله
		٣ - دائن . حكم ضد المدين . عدم حجته ضد الدائن . حاله - ٤ - توزيع . حكم من المحكمة الأهلية . لا يصلح
		٥ - حكم غيابي . سقوطه . بمضي ستة اشهر . حجز تحت يد الغير . تنفيذه
٣٦١	١٧٦	» » »
		١ - نزع ملكية . تنبيه عقارى . اختصاص بعد تسجيل
		التنبيه . حجته - ٢ - نزع ملكية . تسجيل التنبيه . أثره
		على الدائن العادى - ٣ - نزع ملكية . دائنين مسجلين بعد
		التنبيه . ترتيبهم في التوزيع

العدد الثالث والرابع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم المختلطة
٣٦١	١٧٧	٥ يونيه ١٩٢٩
٣٦١	١٧٨	٦ » »
٣٦٢	١٧٩	٩ » »
٣٦٢	١٨٠	١٢٩ أكتوبر ١٩٢٩
٣٦٢	١٨١	٣١ » »
٣٦٣	١٨٢	٥ نوفمبر ١٩٢٩
٣٦٣	١٨٣	» » »
٣٦٣	١٨٤	٦ » »
٣٥٤	١٨٥	١٩ ديسمبر ١٩٢٧
٣٦٤	١٨٦	١٠ يناير ١٩٢٨

العدد الثالث والرابع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الأجنبية
٣٦٥	١٨٧	٢٦ يولييه ١٩٢٨
		قانون جنائي . سريانه على الماضي . مصلحة المتهم . استئناف . ميعاد تقديمه . صدور قانون معدل له .
٣٦٥	١٨٨	٩ نوفمبر ١٩٢٨
		شروع . اجهاض . اجراءات بقصد الاجهاض . استحالة بدء تنفيذه . عقاب
٣٦٦	١٨٩	١٩ فبراير ١٩٢٩
		تركة . التعاقد عليها في حال الحياة . بطلان
٣٦٦	١٩٠	١٩ يونيو ١٩٢٩
		قوة الشيء المحكوم فيه . مسئولية السائق قبل المالك . عدم جواز رفع دعوى ضد المالك من المجنى عليه
٣٦٦	١٩١	١٦ نوفمبر ١٩٢٩
		دعوى عمومية . تحريكها . من يملكه . قرار حفظ . عدم قبول تحريكها . من المدعى المدني بسبب ظهور أدلة جديدة بعد قرار الحفظ
٣٦٧	١٩٢	٢٧ ديسمبر ١٩٢٧
		قاضي أمور مستعجلة . اختصاصه . مستأجر . تاجر مفلس اخراجه
٣٦٧	١٩٣	٩ مارس ١٩٢٩
		سب . وقذف . وجوب بيان العبارات . تجديد . قرار الاتهام . بطلان . جواز التمسك به . امام الاستئناف
٣٦٧	١٩٤	٦ يونيه ١٩٢٩
		فوائد . تنبيه . مريان الفوائد . دعوى امام محكمة غير مختصة
٣٦٩		تقرير مجلس نقابة المحامين
٣٧٧		تقرير ميزانية امانة الصندوق

المحكمة

بمجلد قضائي شهير

نصها نقابة المحامين الأهلية

السنة العاشرة

العدد الخامس

La justice sans la force est impuissante; la force sans la justice est tyrannique. La justice sans force est contredite, parce qu'il y a toujours des méchants; la force sans justice est accusée. Il faut donc mettre ensemble la justice et la force; et, pour cela, faire que ce qui est juste soit fort et que ce qui est fort soit juste.

Pascal.

العدالة من غير قوة عاجزة . والقوة من غير عدالة مستبدة . والعدالة من غير قوة تقاوم بيد الأشرار الذين لا يخلو منهم زمان . والقوة من غير عدالة متهمه . فيجب أن لا يفترق الاثنان عن بعضهما . اذ باجتماعهما يصبح الحق قويا . وتصير القوة عادلة .

(باسكال)

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ ابو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة العشرية بصحة
شارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠ - ٥٦ ٥٠

٥٥٥٥٥٥٥٥

قيمة الاشتراك ٧٥
والطبعة ٤٥

المطبعة العصرية

الطابعون باليمن وشركاه

بيان

افتتحنا هذا العدد ببحثين أولهما في « بيان الجريمة المستحيلة » لرئيس تحرير المجلة و ثانيهما في « تزوير الاختام والتمغات » لحضرة محمد مختار بك عبد الله القاضي بالمحاكم الأهلية و يليهما الأحكام الآتية : —

عدد

١٥ حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار

١٠ احكام صادرة من محكمة استئناف مصر الاهلية

٢ حكام صادران من محكمة استئناف أسبوط

١٨ حكماً صادراً من المحاكم الكلية

٥ أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية

٥٠ فقط خمسون حكماً

لجنة التحرير

محمد صبرى أبو علم محمد على رضى

العدد الخامس المجلد العاشر

بحث
في الجريمة المستحيلة

نشرنا في المجلدين «الثالث والرابع» من السنة العاشرة حكماً صادراً من الدائرة الجنائية بمحكمة النقض والابرام الفرنسية بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضى بأنه «إذا بوشرت اجرامات بقصد وبنية احدث الاجهاض وجب اعتبارها بدءاً في التنفيذ مكوناً للشروع ولو عجزت عن احدث الاجهاض فعلا لان قصور الاجراءات المتخذة ليس الا ظرفاً خارجاً عن ارادة الفاعل كان من شأنه أن خاب أثر الجريمة (دالوز قسم أول ص ٩٧)

ووعدنا بنشر بحث مستفيض في موضوع الجريمة المستحيلة يحدد اتجاه رأى القضاء في هذا الموضوع . فقد لاحظ أحد أساتذة كلية نانسي في تعليقه على هذا الحكم انه يعتبر اتجاهها جديداً في معاقبة الجريمة المستحيلة وفي الاجهاض وهو ان لم يكن تحولاً كاملاً او قاطعاً الا انه تحول هام يسترعى النظر وها نحن نلخص رأيه هنا ثم نقب عليه بتحديد موقف محكمة النقض والابرام المصرية بهذا الصدد^(١)

• • •

اتهم أشخاص بأنهم حاولوا اجهاض خادمة عندهم بحقنها بماء مخلوط بالكولونيا والخل وكان

(١) راجع تعليق André Henry أستاذ كلية نانسي — دالوز قسم أول ص ٩٧ — ٩٩ سنة ١٩٢٩

دفاعهم امام محكمة الاستئناف أن عملهم هذا لم يكن بالامكان ان يحدث الاجهاض وان الاهتمام قد اصطدم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة من شأنها أن تستتبع عدم العقاب أخذاً بالقضاء التقليدي في هذا الصدد . ولكن محكمة النقض والابرام الفرنسية لم تأخذ - في هذه القضية - بذلك الرأي واكتفت بأن تقرر ان الشروع معاقب عليه كالجريمة نفسها متى ظهر للوجود بعمل يعتبر بدء تنفيذ وانه بناء على ذلك فان المحاولات الجنائية التي يحاولها أصحابها بقصد ونية احداث الاجهاض تعتبر بدء تنفيذ معاقب عليه ولو قصرت هذه المحاولات عن أن تحدث النتيجة المطلوبة .

ويخيل للمطلع على هذا الحكم أنه قد قضى على فكرة « الجريمة المستحيلة » واستبمدها حتى في حالة صورت فيها الاستحالة بأنها مطلقة. فهل لنا أن نستنتج من هذا أن هذا الحكم يرفض نهائياً نظرية الجريمة المستحيلة وأنه قد عدل عن التفريق بين الاستحالة المطلقة والنسبية الذي كان سائداً في القضاء وان الجريمة المستحيلة أصبحت معاقبا عليها في كل حال .

قد يكون في مثل هذا الاستنتاج نوع من التسرع في التعميم : ولأجل معرفة مدى التغيير الذي أحدثه الحكم يحسن بنا أن نستعرض هنا نظرية الفقهاء في الجريمة المستحيلة وأن نحدد مكان هذا الحكم بالنسبة للقضاء الفرنسي السابق عليه :

(فأولاً) هل تعتبر الجريمة المستحيلة شروعا معاقبا عليه ؟ سؤال استهوى ألباب العلماء في القرن التاسع عشر . واستنفذ ما لديهم من قوة حجة وجدل . فذهب فريق منهم (١) إلى ان الجريمة المستحيلة لا يمكن المعاقبة عليها مطلقاً لان الشروع يستدعي بطبيعته ابتداء التنفيذ ولا يمكن البدء في تنفيذ جريمة مستحيلة وعلى ذلك فمن المستحيل معاقبة الجريمة المستحيلة

Rossi, Traite du droit pénal livre 11 chap. 30, Chauveau et Hélie t. 1. No 235, Blanche, t. 1. No. 8.)

ولكن لم يقدر لهذه النظرية رواجاً . ومن المتفق عليه الآن أن هذه النظرية قائمة على خلط في الدليل اذ انه من المفهوم عقلا ان الجريمة المستحيلة تحتمل البدء في التنفيذ . صحيح أن البدء بتنفيذها مقدر له الحية والفشل ضرورة ولكن هذا لا يمنع ان ارادة الجاني ونيته توجهتا ونظمتا للوصول الى النتيجة الجنائية المرغوبة . وهذا وحده يكفي لتكوين الشروع المعاقب عليه .

(٢) ومن هنا عدل عن نظرية Rossi وقامت نظرية (أورتولان Ortolan) على أقاضها

فرحب بها القضاء وسائر الفقهاء Haus (Ortolan t. 1. No. 1001, Garraud 1ere edit No. 182. Haus 1,348 et 459).

وهذه النظرية تقوم على التفرقة بين الاستحالة المطلقة والنسبية. فعند ما تكون الاستحالة نسبية اي انه لو بذل المجرم قليلا من المهارة والاحتياط لوصل الى النتيجة التي توخاها تكون الجريمة معاقبا عليها. كما لو أطلق بسلاح حشى بمادة غير مؤذية . او أراد سرقة حقيبة فارغة من النقود

ولكنها عادة تكون مملوءة . ولا عقاب فيما اذا كانت الاستحالة مطلقة وذلك عند ما يكون من المستحيل أن تتحقق النتيجة الجنائية بأية حال من التهم في الظروف التي ارتكب فيها عمله كما لو أطلق سلاحاً لا حشو فيه على جسم شخص ميت او حاول اجهاض امرأة ليست بحامل

والاستحالة المطلقة اما أن تكون من جهة الوسائل المستعملة او موضوع الجريمة . والاستحالة الحاصلة من الوسائل المستعملة تكون عند ما تكون الوسائل المستعملة عاجزة عجزاً تاماً عن احداث النتيجة الجنائية المطلوبة . أما الاستحالة الحاصلة لسبب موضوع الجريمة فتكون عند ما يكون هو نفسه معدوماً او ينعدم فيه شرط أساسي لتحقيقه كاجهاض غير الحامل

واصحاب هذا التقسيم يستبعدون من دائرة العقاب الجريمة المستحيلة استحالة مطلقة وكان من شأن مرونة هذه النظرية ان اغرم بها الكثيرون فصادفت نجاحاً ؛ ولكنها في الحقيقة قائمة على أساس ضعيف مهشم وغير معين . اذ كيف يمكن عملاً ان نضع حداً فاصلاً بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ؟ أليست كل استحالة بطبيعتها مطلقة ؟ او ليس جدلاً مدرسياً أن نحاول التفريق بين أنواع الاستحالات المختلفة محكماً ؟ فأى فارق بين اطلاق سلاح لا ينطلق لعب فيه وسلاح مفرغ من الحشو . أليست الاستحالة واحدة في الحالتين ؟

أو ليست استحالة مطلقة ان يطلق على شخص غائب في اللحظة التي تطلق فيها أو ان تمد يدك الى صندوق فارغ بينما العلماء يعتبرون هاتين الحالتين مثالا تقليديا للاستحالة النسبية .

(٣) ومن أجل هذا حاول (جارو) أن يصوغ هذا التقسيم بين نوعي الاستحالة في قالب

أدق من الوجهة العلمية والمنطقية . (Garraud 3rd. No 237. p. 507.)

فالاستحالة الناشئة من الواقع *de fait* لا قيمة لها اذ انه رغم عجز الأدوات المستعملة وعدم امكان تحقيق الغرض بواسطتها فان الشروع مع ذلك كان من الممكن أن يتحقق من الوجهة القانونية . بخلاف الاستحالة القانونية *légale* فإنها تمنع تحقق الجريمة وتكونها قانوناً . وبهذا تضع دون العقاب حائلاً : وفي رأى العلامة (جارو) نكون بأزاء استحالة قانونية كلما وجدنا عنصراً مادياً من العناصر المكونة للجريمة ناقصاً

فمثلاً في جريمة القتل نجد المجنى عليه قد توفي من قبل . وفي جريمة التسميم نجد أن المواد التي استعملت غير سامة . وفي حالة الاجهاض نجد أن المرأة ليست بحامل .

وهذه النظرية قد تفضل النظريات السابقة بمئاتها وثباتها على الجدل . وقد ينحيل لأول نظرة أنها لا تقبل النقد . إذ كيف يقبل العقل أن يتصور جريمة قتل انسان فارق الحياة من قبل . والقانون يقول ان القتل هو إنزال الموت بشخص حي .

وكيف تكلم عن التسميم بمادة ليست سامة والقانون يعرف التسميم بأنه إعطاء جواهر يتسبب عنها الوفاة عاجلاً أو آجلاً. وهلا يشترط القانون في إسقاط الحوامل أن تعطى الأدوية لامرأة حبلى : أو ليس في انعدام الحمل انعدام للجريمة ؟

لكن هذه النظرية أيضاً محل للنقد (كما يرى الاستاذ اندره هنرى استاذ كلية الحقوق بنانسي في تعليقه على دالوز) لأنها تؤدي الى افلات حوادث كثيرة من العقاب . فمثلاً من يمد يده الى جراب خاو ألا يعتبر عمله جريمة مستحيلة استحالة قانونية بناء على نظرية جارو ؟ بلا شك لأن السرقة يشترط فيها القانون اختلاس شيء (مال منقول) فإذا انعدم هذا الشيء انعدم ركن من أركان الجريمة الأساسية .

وفي الواقع فإن الخطأ في هذه النظرية آت من أنه ينظر الى الجريمة نظرة موضوعية بمعنى أنه يشترط لتكون الجريمة اكتمال كل عناصرها المادية المكونة لها اذن فما الذى بقى من الشروط لتكوين الجريمة التامة ؟ إنه في جريمة الشروع يعجز المجرم عن الوصول الى القصد الذى أراده فلا تتم الجريمة التى أرادها وعلى ذلك لا يكون هناك سرقة ولا قتل ولكن مع ذلك يرى القانون أن العمل يعاقب عليه بالرغم من ان العنصر المادى المهم في تكوين الجريمة ناقص .

إن الشروع - بالنسبة للمتهم - يكفى لتكوينه أنه أراد الوصول الى الغاية الجنائية في الظروف العادية التى حددها القانون . فلكى يكون عمله معاقباً عليه يكفى ان المتهم أراد تحقيق العناصر المختلفة التى تكون الجريمة ولا أهمية مطلقاً لعجزه عن الوصول إلى ما أراد أو لأنه ما كان بالامكان ان يصل إلى ما أراد . ولأن اجرامه يتم بمجرد انه اراد ذلك كله وسعى اليه . فالمجرم الذى يطلق على ميت أراد في الواقع وحاول القتل لأنه حسب ارادته كان من المتعين ان ضربه تحدث الموت في الظروف التى حددها قانون العقوبات . وبعبارة أخرى فكل ما اشترطه القانون في باب الشروع هو أن المتهم اراد وحاول العمل الضار معتقداً امكان تحقيقه في الظروف العادية التى يفترضها القانون

صحيح أننا ننهى بهذا (كما يلاحظ جارو) الى معاقبة الجريمة « المحتملة putatif » أى التى لا وجود لها إلا في مخيلة الفاعل : ولكن اى فارق بين معاقبة شخص على جريمة اعتقد امكان تحقيقها مع استحالة ذلك وبين معاقبة شخص على جريمة ارادها ولكن لم يمكن من اتمامها بأسباب قهرية خارجة عن إرادته ؟ انه في الحالتين لا يعاقب القانون على عمل ضار وقع بالفعل ولكنه يعاقب على مسلك الجانى الذى نم عن شره واجرامه وهذا الشر والاجرام قد يكون سواء في حالة الجريمة التى حصل التفكير فيها putatif كما يكون في الجريمة التى خاب أثرها .

(٤) من أجل هذا فقد اقترح العلامة Roux في مقال له نشرته مجلة سيري Sirey 1921.1.233

تفريقاً جديداً قريباً من التفريق الذى يقول به جارو - توخى فيه رسم حدود الجريمة المستحيلة وهو يبدأ بدمم التسليم بوجود شئ اسمه « الجريمة المستحيلة » ولكنه يضع هذا الحد للجريمة التى يعاقب عليها « لأجل أن يحقق العقاب وتم الجريمة قانوناً يجب أن يكون هناك حق للغير اعتدى عليه أو هجوم *attaque* وجعل فى خطر يسبب فعل جنائى » ومن هنا ينتهى الى عدم المعاقبة على الشروع عند ما لا نكون بصدد حق اعتدى عليه . مثلاً فى حالة الاعتداء على شخص ميت أو اسقاط غير حامل : ولكن هذه النظرية ايضاً لم تخل من اعتراض لأنها وان حاولت استبعاد نظرية الاستحالة إلا أنها تقوم عليها رغم ذلك إذ كيف نتكلم عن اعتداء على حق الغير فى حالة ما يكون الضرر مستحيلاً مادياً . فأى ضرر فى محاولة اختلاس صندوق وجد خالياً

ليس الواقع انه فى هذه الحالة نجد انفسنا أمام استحالة كالتى نجدها فى الاعتداء على ميت . إن اجرام المتهم هنا ليس مستمداً من الاعتداء على حق للغير لاستحالة هذا الاعتداء ولكن من ارادة المجرم وورغبته فى احداث هذا الاعتداء . اعتقاداً منه بإمكان حصوله .

(هـ) ومن هنا اتجه النظر الى معالجة الأمر من الوجهة النفسية *subjectif* وهو ما أخذ به علماء المانيا وجاراهم فيه بعض علماء فرنسا

(Von Listz, Traité de droit allemand a 46 p. 306-311, Von Buri, 1868 p. 324 et suiv, Garçon art 3. No. 109, Saleilles, Rerve pénit 1897. p. 53 et 321.)

وهذه خلاصة النظرية الألمانية « اذا كان قانون العقوبات بمعاقبته الشروع فى الجرائم لا يعاقب على نتيجة ضارة أحدثها لأن هذه النتيجة لم تتحقق ولكن على نية اجرامية ظهرت فى موقف المتهم » وبعبارة أخرى ان القصاص انما يتناول موقفاً جنائياً للمتهم برز بأعمال خارجية ونم عن روح جنائية شريرة وحالة خطرة بالنسبة للهيئة الاجتماعية : فلكى يتدخل القانون وينزل عقابه يكفى أن تظهر ارادة الشخص الجنائية بمظهر لا شك فيه وان تكون ضارة بالنظام الاجتماعى : وصفة الخطر والضرر هذه يمكن أن تنشأ من ترتيب جريمة مستحيلة كما يمكن أن تنشأ من تنظيم جريمة خائبة . على أن خطأ وإهمال المتهم قد يكون فى كثير من الأحيان دليلاً على جهله وغباوته وعدم كفاءته الاجرامية وفى هذه الحالة لا محل لتوقيع قصاص . ولكنه فى أحوال كثيرة أخرى قد لا يكون الخطأ دليلاً على عدم خبرة اجرامية بالرة وانه بالرغم من هذا الخطأ يتكشف المتهم عن مدرب لا شك فيه . والا فكيف لا تعتبر سارقاً من يفتح خزانة فارغة . أو من يشترك فى مضاربة ثم يصوب سلاحه الى أحد المتضاربين ليقتله فى وقت يكون قد سقط ميتاً تحت ضربة آخر : وهلا يكون مجرمًا الشخص الذى خدع فى ظاهر امرأة فظنها حاملاً وأراد اجهاضها ثم تبين له أنها غير حامل .

في هذه الحالات العمل في حد ذاته ليس ضاراً ولكنه يكشف عن روح اجرام خطيرة تكفي لتدخل الهيئة الاجتماعية بالقصاص

وعلى هذا فأصحاب هذه النظرية يصلون الى تقرير ان الأصل هو معاقبة الجريمة المستحيلة وانما دون مناقشة لطبيعة الاستحالة ولا لصفتها .

وقد أخذت بهذه النظرية محكمة المانيا العليا في كثير من أحكامها فقضت بالعقاب على من خنق طفلاً ولد ميتاً أو حاول اسقاط امرأة غير حامل . مع أن النص الموجود بقانون المانيا بالنسبة للشروع لا يكاد يختلف في شيء عن النص الفرنسي (مادة ٤٣ من قانون المانيا - مادة ٢ من قانون فرنسا) (يراجع الحكم الذي قرر المبدأ الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠)

ولم يأخذ القضاء الفرنسي بعد بهذه النظرية الألمانية مع أن التفسير الألماني للجريمة المستحيلة يتفق تماماً مع نص المادة الثانية من قانون العقوبات الفرنسي التي تشترط أن يجنب أثر الجريمة بسبب خارج عن ارادة المتهم دون أن تشترط أن يكون هذا الأثر ممكناً تحققه .

وقد رأى (الأستاذ هنري) أن النظرية الألمانية هي خير النظريات ولذلك فهو ينضم اليها مع تحفظات : فالأصل أن تكون الجريمة المستحيلة مستوجبة للعقاب مع مراعاة تحفظات خاصة بالقانون . وأخرى متعلقة بالواقعة

(١) قد تدبر الجريمة وتنظم بطريقة غريبة وشاذة تتم عن غفلة لدرجة لا يجدر العقاب مكانا للتدخل فيها لأنه من جهة عقيم ومن جهة غير ناجع . فمثلاً لا نطن قاضياً يعتبر شروعا في القتل الأعمال التي تباشر ضد شبح من الأشباح بفكرة أن ما يصيب الشبح (الجامد) من اصابات قد ينقلب أثره الى الشخص الحي بشيء من التأثير السحري *cavoûtement* وخصوصاً اذا لم يكن هناك ما يكون عناصر جريمة النصب والاحتيال

(٢) في الاحوال التي لا عقاب فيها على الشروع لا محل للعقاب على الجريمة المستحيلة . ومن أجل هذا فالفقهاء الذين لا يرون جريمة الاجهاض محتملة للشروع : لا يعاقبون في الوقت نفسه على جريمة الاجهاض المستحيلة

(وهنا نلاحظ أن الرأي القائل بأن الشروع في الاجهاض ممكن وأنه معاقب عليه قد تغلب أخيراً في القضاء وفي القانون الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ - راجع دالوز ١٩٢٣ جزء رابع ص ٢٠٠ . وتعليقات جارسون على المادة ٣١٧ ص ٧٦٧ بند ٢٩٥ وما بعدها - وان كانت أصبحت لا محل لها الآن - على أنه من الثابت الآن أن المرأة لا تعاقب الا اذا تحقق الاجهاض بالفعل)

ولكن مع التسليم بأن الجريمة المستحيلة معاقب عليها بمقتضى نصوص القانون الخاصة بالشروع

ألا توجد مواد أخرى في القانون تستبعد بطبيعة الحال الجريمة المستحيلة ؟ قيل في هذا الصدد أن المادة (٣٠١) تشترط في مسائل التسميم اعطاء جواهر أو مواد يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً : ولكن يلاحظ أننا قررنا فيما مر أنه يكفي لمعاقبة المتهم أن يعتقد أن الجواهر التي استعمالها سامة .

كذلك يقولون في صدد جريمة الاجهاض أن المشرع نفسه قد قرر ضمناً أن لا عقاب على الجريمة المستحيلة . ويستدلون على ذلك بالتعديل الذي كان مقترحاً أمام مجلس الشيوخ بفرنسا عن المادة (٣١٧) ع . فقد اقترح اضافة كلمة (او كان معتقداً أنها حبل) لكي تكون الجريمة المستحيلة معاقباً عليها حتماً في حالة استحالة مطقة : ولكن ظهر بعد ذلك أن النص الذي تم أخذ الرأي عليه في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ قد استبعدت منه تلك العبارة . ولكن من المتفق عليه أن استبعادها ليس بمعناه أن الجريمة المستحيلة في صدد الاجهاض أصبحت غير معاقب عليها : إذ أن المذكرة الايضاحية فسرت استبعاد هذه الجملة بأنهم أرادوا أن لا يعطوا الاصلاح المرغوب فيه والتصويت عليه بمناقشة نظرية خاصة بمعاقبة الجريمة المستحيلة

(Le Poittevin, Lois Nouvelles 1923, 1. 155.)

فلا يزال الموضوع حيث كان ويمكننا ان نقرر أن الاعتقاد بوجود حمل - وهو ما يتعذر معرفته عند بدايته - يكفي لجعل محاولة الاجهاض معاقباً عليها .
والآن - وقد انتهينا من استعراض تطور آراء الفقهاء في هذا الصدد نعرض للحلول التي انتهى اليها القضاء :



لقد تتبع القضاء عن قرب تطور الآراء الفقهية : فالأحكام الأولى تميل ميلاً ظاهراً إلى عدم معاقبة الجريمة المستحيلة (راجع حكم محكمة النقض الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٥٩ دالوز ٥٩ - ١) الذي يقرر بأن لا محل للقول بالاجهاض عندما يكون الحمل غير حاصل بالفعل بل أمر ظاهري فقط .

وفي عام ١٨٧٥ عدل عن هذا الرأي ومال القضاء الى الأخذ بالتفريق بين الاستحالة المطلقة والنسبية . وهذه النظرية هي التي تشعب بها من أصدروا حكم الدائرة الجنائية في محكمة النقض في ١٢ ابريل سنة ١٨٧٧ (دالوز ١٨٧٧ - ١ - ٣٣)

الذي اعتبر شروعا معاقباً عليه اطلاق عيار على شخص في غرفة بينما هو كان قد فارقها قبل ذلك لأنهم رأوا ان هذه الاستحالة نسبية . وكذلك حكم ٤ نوفمبر ١٨٧٦ نجده يشير الى التمييز بين نوعي الاستحالة ويعتبر استحالة نسبية حالة من يفتح خزانة ليسرقها فيجدها خالية :

وبعكس ذلك نجد أن حكم Monty المشهور (دالوز ١٨٩٩ - ١ - ٢١) يميل الى استبعاد هذه النظرية ويعتبر الجريمة المستحيلة معاقباً عليها دائماً (اقرأ تعليق مسيو جارو . على هذا الحكم) ولكن هذا الحكم لم يتبعه القضاء بعد ذلك الذي ظل حريصاً على الاخذ بنظرية التفريق بين الاستحالتين . وقد أشار الى ذلك حكم محكمة النقض الصادر في ١٦ يولية سنة ١٩١٠ . (Bull. Crim No, 389) فقد اعتبر أمراً معاقباً عليه « اخطار الادارة اخطاراً غير صحيح بقصد الحصول على جائزة ولو أن الادارة كانت لديها الوسائل لمراقبة كذب الاخطار اذ كان بالامكان انها لا تعتمد الى مراقبة صحة الاخطار وتنفاد وراء حسن نيتها وتصدقه » وقد اعتبرت الاستحالة هنا نسبية

وحدث ان عمالاً تقدموا بشهادات طبية مزورة بقصد الحصول على تعويض - بسبب حادث اثناء العمل - ولكنهم اخطأوا فتقدموا الى شركة غير الشركة المؤمنة لهم . وقد ذهب الدفاع عنهم الى القول بأن الجريمة مستحيلة لان الشركة ليست ملزمة بالدفع الى اشخاص لم يؤمنوا لديها . ولكن الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ذهبت الى القول بأنه كان من المحتمل ان الشركة تدفع دون رجوع الى دفاتها وهذا الاحتمال من شأنه ان يجعل الاستحالة نسبية وعلى ذلك فمن الواجب معاقبتهم . (Sirey 1921. 1. 233, Note Roux) (وهذا الحكم صادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩) وقد صدر بعد ذلك حكم في ٣ يولية سنة ١٩٢٠ (Gaz. du Palais 1920 - 2 - 409) يظهر أنه قد مال الى التراجع قليلاً عن هذه النظرية فقد اعتبر جريمة مستحيلة لا عقاب عليها - الاطلاق من عيار "enrayée" لا حشوفيه وهذه حالة كانت تعتبر في الماضي مستحيلة استحالة نسبية فقط : ولكن هذا الحكم يمكن في الواقع اعتباره حكماً فذا : فقد رفضت محكمة النقض الطعن بناء على أن نية احداث الموت animus necandi لم يثبتها قضاة الموضوع تماماً .

والآن نناقش الحكم الصادر اخيراً لنعرف مكانه من هذه الاحكام كلها . فأول ما يلاحظ أن هذا الحكم يقرر ان المادة الثانية من قانون العقوبات الفرنسي (الشروع) تعاقب على كل المحاولات tentatives التي تظهر للوجود بالبدء في التنفيذ والتي لم ينجب أثرها إلا بسبب ظروف خارجة عن ارادة الفاعل - ولو كانت الاجراءات او الاعمال المكونة للشروع غير كافية لاجداث النتيجة التي كانت مقصودة . وبهذا فالحكم هنا يقرر ان نظرية الشروع تشمل الجريمة الخائبة التي خاب أثرها delit manqué كما تشمل الجريمة المستحيلة .

كذلك يظهر ان الحكم يريد ان يطلق النظرية التقليدية للاستحالة المطلقة : صحيح انه لا يرفضها صراحة ولكنه يظهر انه يقرر ضمناً - انه حتى مع فرض أن هذه الاستحالة لها صفة مطلقة - وهو ما لم يناقشه - فإن جريمة الاجهاض مع ذلك تعتبر مكونة وقائمة .

من أجل هذا كان لنا أن نستنتج أن هذا الحكم قد هجر نهائياً النظرية التقليدية القديمة وأنه قد انحاز إلى النظريات الحديثة التي تقرر العقاب على الجريمة المستحيلة : على أنه لما كان هذا الحكم أول حكم جديد من نوعه فيجب أن تنتظر حتى يتأيد بأحكام أخرى مماثلة له تسمح لنا بالقول بأن قضاء محكمة النقض والابرام قد ثبت أخيراً على هذا الرأي : وإن لنا في حكم Monty السابق الإشارة إليه ما يبرر خطة الانتظار وعدم التسرع في استنتاج تغير رأى القضاء من حكم وحيد .

على أنه على كل حال ليس من المستحيل التوفيق بين هذا الحكم والنظرية القديمة . فهو من جهة لم يصدر إلا في حالة مرونة نشأت الاستحالة فيها من الوسائل المستعملة . وهناك مجال للتساؤل عما إذا كانت محكمة النقض والابرام تقضى بمثل هذا بالنسبة للحالة التي تكون الاستحالة فيها بسبب انعدام موضوع الجريمة :

وقبل أن نقول بأن نظرية الجريمة المستحيلة قد عدل عنها نهائياً يجب أن تنتظر حتى يتابع القضاء الفرنسي القضاء الألماني فيقضى باعتبار خنق الطفل المولود ميتاً واعطاء الجواهر — بقصد الاجهاض — لامرأة غير حامل شروعاً معاقباً عليه .

ومن جهة أخرى يظهر أن الحالة التي عرضت على محكمة النقض الفرنسية تدخل في دائرة الاستحالة النسبية فقط : فعلماء الطب الشرعي (Vibert Médecine Légale P.451) يقررون أن الاجهاض جنائية مستحيلة التحقق وكثير من المواد الكثيرة المستعملة للاجهاض قد تبين من العمل أنها خداعة غير مجدية . وأنه لا يجدي غير الوسائل الميكانيكية كادخال المجس أو ما يماثله في داخل الرحم بقصد تفريغ البويضات . أما الحقن المحتوية على مواد مجهزة فقد تبين أنها لا نتيجة لها . وفي كثير من الأحوال الأخرى لا يمكن الجزم بصفة قاطعة أن الوسائل المستعملة كان من المستحيل تماماً أن تحدث أثرها . وعلى هذا فنكون دائماً في دائرة الاستحالة النسبية .

من أجل هذا يجب انتظار أحكام أخرى . على أن هذا لا يمنعنا من أن نهىء محكمة النقض الفرنسية لأنها وضعت نظرية ثابتة ومتينة تعتبر الخطوة الأولى في سبيل التخلص من النظرية القديمة (انتهى تعليق مسيو أندريه هنري) .

وبالرجوع إلى القضاء المصري نجد أن حكم محكمة النقض والابرام المصرية الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ المنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩١٥ نمرة ١٨) قد قرر :

(١) « أنه إذا قدم شخص لآخر عمداً جواهر غير مضرّة في الواقع اعتقاداً منه بإمكان تسبب الموت عنها وذلك لجهله المقدار الكافي من السم لحدوث الوفاة اعتبر فعله شروعاً لأن الجريمة إنما خابت لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها .

وينتج مما تقدم أنه لا يشترط في الحكم القاضي بالادانة للشروع في القتل بالسهم أن يشير الى أن كمية السم المقدمة كانت كافية لحدوث الموت لان هذه الواقعة لا تكون ركناً من أركان الجريمة وبالرجوع الى حيثيات هذا الحكم نجد انه يقرر أيضاً « ان الشروع في القتل بواسطة السم يتكون بمجرد اعطاء شخص عمداً مادة في امكانها احدث الموت . او يظن الفاعل انها تحدث الوفاة وذلك توصلًا لقتل المجنى عليه . وأما اذا أعطى السم بكمية خفيفة جداً او اذا كانت الجواهر المستعملة غير مضرّة وذلك بدون علم الفاعل ولكنها أعطيت بقصد قتل المجنى عليه فان هذه الوقائع لا تكون جريمة مستحيلة بل شروعا في القتل عمداً قد خاب أثره لأسباب خارجة عن ارادة الفاعل . وفي الواقع فان جريمة الشروع في القتل عمداً بواسطة السم توجد قانوناً متى أظهر الفاعل نية ارتكابها بأفعال مقاربة للجناية ومع جميع الظروف المكونة لها . أما كون السم قد أعطى بكمية خفيفة جداً او ان المادة المستعملة كانت بدون علم الفاعل غير مضرّة بدلا من أن تكون قاتلة فان هذه ظروف قهرية تجعل الفعل شروعا بدلا من قتل تام .

(٢) وقد حكمت محكمة النقض في نفس التاريخ بأن الاستحالة لا يمكن التمسك بها الا في حالة وجود مانع مادي ومطلق لا بسبب وجود مانع نسبي ناشئ عن قوة ادراك المجنى عليه . وبالفعل فان هذا الاخير قد جعل التهم يخيب عن عمله بسبب ظرف قهرى لا دخل فيه لنفس الواقعة ولولا وجود هذا الظرف لكان من الممكن أن الجريمة يتم ارتكابها فعلا (مجموعة رسمية سنة ١٩١٥ نمرة ١٩) وبمقارنة هذين الحكمين نجد أولهما يميل الى الأخذ بالنظرية الالمانية التي لا تفرق بين نوعي الاستحالة إذ يرى أن كل ما يعطى بقصد القتل بالسهم — ولو كان بطبعه غير ضار — يكون شروعا معاقبا عليه .

ومما يجمل ملاحظته أن العبارة التي استعملها الحكم الاول قريية جداً من التي كانت مقترحة في فرنسا سنة ١٩٢٣ بالنسبة لاستعمال المواد بقصد الاجهاض . فالحكم يقول « أو يظن الفاعل انها تحدث الوفاة » : فهو يعاقب على القصد القائم بنفس الفاعل بصرف النظر عن الموضوع او المادة نفسها . أما الحكم الثانى فمع صدوره من نفس الهيئة نجده يكاد يأخذ بالنظرية الفرنسية من حيث التفريق بين نوعي الاستحالة

(٣) ويظهر أن قضاء محكمة النقض المصرية قد استقر على الأخذ بالنظرية الفرنسية . فقد أصدرت أخيراً حكماً لها في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ قالت فيه « الجرائم المستحيلة نوعان : جريمة مستحيلة استحالة مطلقة . كمن أطلق عياراً نارياً على جثة وهذه لا عقاب عليها . وجريمة مستحيلة استحالة نسبية . كمن وضع يده في جيب شخص بقصد سرقة ماله فلم يجد في الجيب شيئاً . وهذه جريمة معاقب عليها . (محاماة سنة خامسة ص ٣١٠ نمرة ٢٦٩ مجموعة ٢٧ عدد ٢٥)

ونظراً لخلو الحكم الأخير من أسباب وافية ولعدم صدور أحكام بعده لا نظن ان لنا أن نقول بطريق القطع ان قضاء محكمة النقض في مصر قد استقر على رأى ثابت . وان كان صدور حكمين أحدهما سنة ١٩١٣ والثاني في سنة ١٩٢٤ أخذ كل منهما بالنظرية الفرنسية القديمة قد يشعر ميل الى تلك النظرية دون النظرية الألمانية الحديثة التي قد بدأت تجدها مجالا في أحكام محكمة النقض الفرنسية

محمد صبرى ابو علم

في تزوير الاختتام والتمغات

نص الشارع المصرى فى المواد ١٧٤ ع وما بعدها حتى المادة ١٩١ على حالات التزوير التى أراد المعاقبة عليها وتقلها عن القانون الفرنسى (١٣٩ - ١٦٠) وذكر فى المادة ١٧٤ « أنه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور فرماناً أو تمغات الذهب والفضة .

والحالة التى نريد بحثها هى حالة شخص تقل تمغة الذهب الحقيقية من شىء تمغت به بمعرفة مصلحة التمغة ووضعها على معدن آخر كالفضة أو النحاس أو وضعها على معدن الذهب من عيار أقل من عيار الذهب الذى كانت موضوعه عليه التمغة - فهل عمله هذا يقع تحت طائلة نص من نصوص التزوير ؟

أصدرت محكمة النقض المصرية حكماً بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ناقشت فيه الموضوع من جميع نواحيه واستخلصت النتائج الآتية :

(١) المادة ١٧٤ ع واضحة فى ان التقليد أو التزوير يجب ان يكون موضوعه شيئاً من الأشياء المبنية فيها ختماً كان أو ورقة أو تمغة أى ان يكون التقليد أو التزوير حاصلًا أيهما فى ذات الشىء من هذه الأشياء

(٢) لفظ الاختتام الواردة فى المادة ١٧٥ عقوبات ليس معناها أثر الاختتام وطابعها بل ذات الآلات التى تختم بها الحكومة أو تتمتع بها - يدل على ذلك قول المادة كل من استحصل بغير وجه حق (٣) اذا كانت الواقعة ان المتهم قد قل قطعة ذهب عليها تمغة الحكومة الى غويشة من الفضة عليها قشرة من الذهب ولحمها بها فلا تنطبق عليها أى المادتين المذكورتين

وهذه الحالة التى نحن بصدد ما ليست حديثة الوقوع فى فرنسا بل ظهرت منذ سنة ١٧٣٩ اذ نرى قانوناً صدر فى ١٩ ابريل من تلك السنة ذكر فى ديباجته ما يأتى :

« لجأ الكثيرون الى اساءة استعمال التمنجات الحقيقية التي توضع على معادن من الذهب والفضة بأن يقطعوا التمنجة وما حوالها من اصل المعدن الذي وضعت عليه ويضعونها على معدن آخر أو على معدن مماثل له ولكن من عيار أقل . ورغم ذلك فكان من رأى البرلمان وكذلك القضاة ان هذا العمل لا يمكن اعتباره كتزوير أو تقليد التمنجة الحقيقية ولا كسوء استعمال لتمنجة حقيقية . واذن كان مرتكبو هذه الافعال بمنجاة من طائلة العقاب لأن نصوص قوانيننا وقوانين اسلافنا كانت قاصرة عن الوصول اليهم

ولذلك نص في هذا القانون على ان من يرتكب هذه الجريمة يحكم عليه بالتعويض المناسب وب عقوبة الاعدام

ظلت الحال كذلك حتى الثورة الفرنسية فصدر قانون ١٩ برمير سنة ١٩ brumaire l' an 6٦ ونص في المادة ١٠٨ منه على قتل التمنجة وعاقب عليها بعقوبة الحديد .. de Fer

وبعد ذلك صدر قانون العقوبات الفرنسي الحالي . من هذه المقدمة التاريخية نستخلص ما يأتي :-
أولاً - ان تلك الافعال لا تعتبر تزويراً مما يدخل تحت طائلة المادة ١٤٠ فرنسي ١٧٩ مصري .
ثانياً - هل قانون ١٩ برمير سنة ٦ يعتبر باقياً أم ملغياً؟ فاذا اعتبر باقياً في فرنسا كان هناك مجال لتطبيقه أيضاً في مصر التي أخذت قانونها عن القانون الفرنسي ؟

من رأى بعض الشراح وعلى الأخص بلانش بند ١٠١ ان نصوص ذلك القانون باقية لأن قانون العقوبات لم يُلغ سوى القوانين السابقة المخالفة ومادام هذا القانون مكمل لنصوص قانون العقوبات فلا يعتبر ملغياً

أما جمهور الشراح وكذلك محكمة النقض الفرنسية فيرون أن عقوبة الحديد قد ألغيت من قانون العقوبات الفرنسي الجديد فأصبحت الجرائم التي تعاقب بها ملغية أيضاً وإن كان بلانش يرى أن عقوبة الحديد هي عقوبة الأشغال الشاقة

نستخلص من هذه المقدمة أن المادة ١٧٤ مصري وما يقابلها من المواد الفرنسية لا تطبق . وتنقل الى النقطة الأخرى من بحثنا وهي ما اذا كانت لفظة الأختام الواردة في المادة ١٧٥ ع مصري ١٤١٠ فرنسي معناها أثر الأختام وطابعها أم الآلات التي تحتم بها الحكومة أو تمنع بها . ونظريه محكمة النقض المصرية صريحة في أن المراد بلفظة الأختام هنا هو نفس الآلة التي تحتم بها الحكومة أو تمنع بها - وذلك لسببين :

الأول - قول المادة « كل من استحصل بغير وجه حق » فان الاستحصل بغير حق يفيد أن الشيء ليس بحسب أصله في حيازة المستحصل وأن هذا المستحصل ليس من حقه أن يكون الشيء في حيازته . بل أنه إنما تعمد وسعى للحصول عليه ممن له الحق في حيازته سواء أ كان الحصول

سرقة أو نصب أو طريق آخر غير مشروع. وكل هذه المعاني إنما تصبح في آلات الأختام والتمغات دون طوابعها

الثاني - أنه لو كانت الطوابع والآثار من مدلولات المادة لترتب على ذلك نتيجة غير مقبولة : هي أن من يملك شيئاً من معدني الذهب والفضة مثلاً وعليه طابع تمغة الحكومة فاستعمل هذه التمغة بنقلها لمعدن من عيار أو نوع أقل قيمة فلا عقاب عليه لأنه لم يستحصل من أحد على شيء بدون وجه حق - بينما هو يكون عليه العقاب لو استحصل من فرد غيره على هذا الطابع بطريق غير مشروع فاستعمله الاستعمال المتقدم

ومثل هذه النتيجة لا تجوز في التشريع إذ الغرض الأساسي يكون هو العقاب على الغش . وما دام الغش يكون حاصلًا في صورتين فلا معنى للعقاب في واحدة منهما دون الأخرى ولنرجى مناقشة تلك الاعتبارات حتى تبين ما عليه الحال في فرنسا حيث أخذت المادة ١٧٥ عقوبات مصرى عن المادة ١٤١ فرنسي - فما الذي سار عليه الشراح الفرنسيون وما رأى محكمة النقض الفرنسية ؟

هذه الحالة بالذات عرضت أمام محكمة النقض وعرض امامها ايضاحاته مشابهة حالة شخص تقل طابع الختم الموقع به من الحكومة على شجرة من الاشجار المباعة اليه ووضع الطابع على شجرة اخرى لم تبع له ليحتلها وهي مشابهة تمام المشابهة

حكمت محكمة النقض الفرنسية باطراد ان تلك الوقائع داخله تحت نص المادة ١٤١ فرنسي وجاء في حيثيات حكمها « انه لا يقصد بالمادة ١٤١ ع من يستحصل على نفس آلة الختم بدون وجه حق بل اراد الشارع معاقبة سوء الاستعمال المضرب بمصالح الدولة. وان الضرر متوفر سواء اكان الشخص قد حصل على آلة الختم ووقع بها على شجرة ليست داخلية فيما بيع اليه أو اكان قد قل طابع الختم نفسه ووضعه على شجرة اخرى (تقض سنة ١٨٣٤ راجع سيرى سنة ١٨٣٤ جزء ١ بند ٦٨٧) تقض سنة ١٨٦٥ Bulletin ١٧٣ وقالت المحكمة في حكم آخر « ان المادة ١٤١ تعاقب من يضع ختمًا حيث لا يصح وضعه فيه سواء اكان استحصل على الختم الحقيقي ووقع به او قل بصمته اذ ان الفعلين بينهما رابطة تجعلهما يقعان تحت نص عقوبة واحدة (راجع سيرى سنة ١٨٦٦ جزء ١ بند ١٨٢) راجع أيضًا حكم محكمة النقض في سيرى سنة ١٨٧٦ جزء ١ بند ٤٣٧ ، سنة ١٨٧٤ جزء ١ بند ٢٣٦ ، دالوز سنة ١٨٧٦ جزء ٢ نمرة ٥٠٩

من ذلك يرى ان قضاء محكمة النقض الفرنسي سار باطراد على هذا المبدأ ويوافقه على هذا الرأي من الشراح بلانثي جزء ٣ بند ١٠١ موم Meaume Code Forestier م ٧ م بورجونيون تحت المادة ١٤٠ Bourgunyon فوستان هيلي التطبيقات الجنائية جزء ٣ بند ٢٣٢

أما جمهورر الشراح ومنهم شوفووهيلي جزء ١١ ص ٦٢٠ فانهم يخالفون محكمة النقض . ومع هذه المخالفة فانها سارت على قضائها باستمرار ولم تعر تلك الاعتراضات التي وجهت الى احكامها اهتماماً يجعلها تحول عن احكامها السابقة

كان بوجدنا لو ان محكمة النقض المصرية اخذت بنظرية زميلاتها الفرنسية . وما دام النص عاماً في المادة ١٧٥ فلا داعي لتقييده كما ان ما خشيت المحكمة حصوله من النتائج التي ذكرتها في حجتها الثانية لا مبرر له اذ ان المتهم يعاقب في الحالتين سواء استحصل على آلات الاختام واستعملها ام استعمل الطابع الذي كان تحت يده . وليس من المستحيل التوفيق بين هذا الرأي وبين ما جاء في المادة خاصة باشتراط أن يكون الشخص قد استحصل بدون وجه حق على الختم . اذ بمجرد أن ينقل الشخص طابع الختم أو التمغة من المكان الذي وضع فيه بمعرفة السلطة المختصة سواء أ كان هذا الشيء في حيازته اصلاً أم لم يكن في حيازته يعتبر انه قد استحصل على الختم بدون وجه حق . لأنه وان كان الشيء بأجمعه في حيازته الا ان بقاء الختم مكانه حيث وضعته السلطة المختصة شيء خارج عن ارادته ليس بمقدوره التصرف فيه بحيث ان مجرد الفصل بين طابع الختم وما وضع عليه يكون لاستحصال بدون وجه حق الذي اشترطه القانون

وبذا نتجنب التناقض الذي خشيته محكمتنا المصرية ويكون تفسيرنا متشياً مع النصوص العامة ومع روح القانون الذي شرع العقوبة من أجل وضع أختام الحكومة على أشياء لم توضع عليها بمعرفة الجهات المختصة بقطع النظر عن الوسائل المستعملة

محمد مختار عبد الله

قاضي محكمة اسنا

الأحكام

قضايا محكمة النقض والإبرام

١٩٥

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

دفاع . محكمة الجنايات . تغيير وصف التهمة .
سلطة المحكمة

القاعدة القانونية

لا توجب المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على المحكمة لفت الدفاع الا اذا رأت استدراك ما وقع في أمر الاحالة من خطأ أو سهو أو رأت تعديل التهمة المينة به . وكان هذا الاستدراك أو التعديل من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه . فاذا أبدت النيابة في مرافعتها رأياً في وصف الافعال المنسوبة للمتهمين يخالف ما وصفها به قاضي الاحالة فليس هذا يعدل من وصف التهمة شيئاً .

الحكمة

ادعى الطاعن ان النيابة العمومية اتهمته وآخر بانهما قتلان عمداً طلبه ابراهيم بأن طعناه بالمدى فأحدثا به اصابات بجنبه وذراعه انتهت بوفاته . وطلبت عقابهما بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ١٩٨ عقوبات وأن قاضي الاحالة قرر احالتهما على محكمة جنايات اسبوط لمحاكمتها على هذه

التهمة بالمادة المذكورة . وان النيابة لما انكشف لها بجلسة المحاكمة وبعد سماع شهادات الشهود ان زميل الطاعن هو الذي ضرب المجنى عليه الضرب الذي احدثت له الوفاة قالت أثناء مرافعتها أن تهمة القتل ثابتة عليه وأن تهمة الطاعن تكون اذن مجرد جنحة ضرب لا يسأل الا عنها . ادعى الطاعن ذلك وزعم ان محكمة الجنايات قد أخطأت في ادائه بتهمة القتل وتبرئة زميله منها وأنه كان يجب عليها وقد رفضت تعديل النيابة لوصف التهمة ان تلفت الدفاع عنه الى هذا الرفض والى رجوعها الى الاتهام القديم بالوصف الذي احيل به من قاضي الاحالة .

« وحيث أن المادة ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا توجب على المحكمة لفت الدفاع الا اذا رأت استدراك ما وقع في أمر الاحالة من خطأ أو سهو أو رأت تعديل التهمة المينة به . وكان هذا الاستدراك أو التعديل من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه . وتنص هذه المادة على وجوب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع في جميع الاحوال الاخرى .

« وحيث ان ابداء النيابة العمومية أثناء مرافعتها امام محكمة الجنايات رأياً في وصف الافعال المنسوبة للمتهمين يخالف ما وصفها به

أصلياً ولكن محكمة أول درجة اعتبرته شريكاً من غير أن تبين ما يحمل تهمته اشتراكاً - ثالثاً : ان الواقعة كما هي ثابتة في اسباب الحكم لا تكون جريمة القذف بل تكون جريمة السب .

« وحيث أن الوجه الأول غير مقبول إذ ثابت من أسباب الحكم المظنون فيه أن المقاتلين اللذين اشترك الطاعن في نشرهما رميا المجنى عليهما بالنصب والاحتيايل واكل أموال الوطنيين . وبفرض التسليم بأن ما ورد بالمقاتلين كان موجها الى الشركة فان القذف في الشركات التجارية وهي اشخاص معنوية معاقب عليه بطلب مديريها . على أن المحكمة قد استخلصت في حكمها أن المقصود بالقذف هما المجنى عليهما واستخلاصها هذا مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها » وحيث أن الوجه الثاني غير مقبول كذلك لأنه لا فرق بين عقوبة الفاعل الاصلى والشريك فلا فائدة من التظلم

• وحيث انه عن الوجه الثالث فانه على فرض أن الألفاظ التي أوردها الحكم وغيرها مما ورد بالمقاتلين لا تؤدي الى توافر اركان جريمة القذف لأنها لا تحوى نسبة واقعة معينة كما يتطلبه نص المادة ٢٦١ من قانون العقوبات بل أنها عبارة عن اسناد عيوب معينة للمجنى عليهما مما يخذش الناموس والاعتبار وان هذا مجرد سب منطبق على المادة ٢٦٥ عقوبات - على فرض صحة ذلك - فان الطاعن لا فائدة له من هذا الطعن لدخول العقوبة المقررة بها ضمن حدود المادة ٢٦٥ المذكورة .

قاضى الاحالة ليس من شأنه ان ينزع عنها هذا الوصف الذى احيلت به ويلبسها ما نسجت لها من وصف آخر وكذلك قصرها اثناء تلك المرافعة بعض الافعال المكونة للجريمة على بعض المتهمين المنسوبة تلك الافعال لجميعهم في أمر الاحالة لاحجة فيه على المحكمة لأن تصرف النيابة بالجلسة في الدعوى العمومية لا يقيد المحكمة ولا يغير من اعتبار التهم معلنا بالتهمة الموضحة بأمر الاحالة لمحاكمته عليها بالمواد المذكورة به وبذا يكون هذا الوجه مرفوضاً .

(طعن محمد على حسن ضد النيابة العمومية . نمرة ٢١٠٦ سنة ٤٦ قضائية - دائرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى وحضور حضرات مسيو سودان وأصحاب العزة محمد ايوب عطيه بك ومصطفى محمد بك وحامد فهمى بك مستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

١٩٦

١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

قذف . شخص معنوى . شركة تجارية .

القاعدة القانونية

القذف في الأشخاص المعنوية كالشركات التجارية معاقب عليه بطلب مديريها

المحكمة

« حيث أن الطاعن بنى طعنه على جملة أوجه وهي أولاً : أن الواقعة كما هي ثابتة في أسباب الحكم لا عقاب عليها لأن القذف كان في حق الشركة لا في حق القائمين بأمرها - ثانياً : ان النيابة قدمت الطاعن للمحاكمة باعتباره فاعلاً

عليه اعطى خادمه المتهم حمارة وجحشا لبيعها في السوق فبادل بها حمارة اخرى لم يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم ان يأخذها ثم باعها بعد اسبوع بمائة قرش . وأن هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشهود لا يمكن اعتبارها سرقة لأن الحمارة الاخيرة كانت في حوزة المتهم بعد ان رفضها المجنى عليه ولأن الاخذ خلصة من اركان جريمة السرقة .

« وحيث ان هذه الوقائع الثابتة بالحكم لا تكون خيانة الامانة كما تدعى النيابة لأن من اركان هذه الجريمة ان يقع تسليم الشيء المبدد على وجه الوديعة او الاجارة او عارية الاستعمال أو الرهن أو الوكالة بأجرة أو مجانا بقصد عرضه للبيع أو بيعه أو استعماله في امر معين ولأن الحمارة التي اخذها المتهم بدلا عن الحمارة التي كلف بيعها قد رفضها المجنى عليه فتصرف فيها المتهم بعد ان بقيت عنده عشرة ايام . فلم تكن اذن قد سلمها المجنى عليه لغرض من هذه الاغراض حتى يكون بيعه اياها تبديداً وانما بقيت عنده لعدم قبول المجنى عليه اضافتها للملكه بدلا من حمارته التي اذن المتهم ببيعها فلم يبيعها بل بادل عليها وعلى هذا يتعين رفض الطعن .

(طعن النيابة العمومية ضد سمد خليل نمرة ٢٤٥٣ سنة ٤٦ قضائية — دائرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي وحضور اصحاب السعادة والعزة كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وعبد العظيم راشد باشا وعلام محمد بك وحامد فهمي بك مستشارين ومحمد محمود افندي وكيل النيابة)

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن مرفوضاً

(طعن محمد افندي احمد ابراهيم الحكيم ضد النيابة العمومية نمرة ٢٤٢١ سنة ٤٦ قضائية — دائرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي وحضور اصحاب السعادة والعزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وعبد العظيم راشد باشا وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين ومحمود منصور بك وكيل النيابة)

١٩٧

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩

تبديد . عقد الامانة . عدم وجوده . لا عقاب .

القاعدة القانونية :

أعطى سيد لخادمه حمارة وجحشا لبيعها في السوق فبادل بها حمارة أخرى لم يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم لاخذها ثم باعها .

لم تر محكمة النقض في عمله سرقة لان الحمارة الاخيرة كانت في حوزته بعد أن رفضها المجنى عليه فلم تؤخذ خلصة

كذلك لم تر فيه خيانة أمانة لأن الحمارة الاخيرة لم تسلم للمتهم لغرض من الأغراض المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ على سبيل الحصر

المحكمة

« حيث ان طعن النيابة يتلخص في ان الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه وان لم يصح اعتبارها سرقة الا انه كان للمحكمة الاستئنافية بما لها من حق في تعديل وصف التهمة ان تعتبرها خيانة امانة تقع تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات .

« وحيث ان الثابت بهذا الحكم ان المجنى

وحدها من أوراق القضية المضمومة باطل لما فيه من اخلال بحقوق الدفاع .

وحيث أن هذا الوجه صحيح وقد أخلت المحكمة الاستئنافية بحق الدفاع بما أجرته من ضم قضية لم يطلع عليها الطاعن ومن اعتمادها على بعض أوراق هذه القضية المضمومة في الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ولهذا يتعين قبول الطعن وتقض الحكم وإحالة القضية على محكمة استئناف الاستئنافية للحكم في حقوق الطاعن المدنية من دائرة أخرى .

(طعن الت نظة حسين وأخرى ضد النيابة رقم ٢٦٧٥ - سنة ٤٦ قضائية - دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وحضرات كامل إبراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

١٩٩

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

حيازة . منع الحيازة بالقوة . شيوع . جريمة .

القاعدة القانونية

يعاقب القانون على التعدي على مجرد الحيازة الفعلية بقطع النظر عما اذا كان سببها الملكية - مفروزة كانت او شائعة - ام كان سببها أمراً آخر غير الملكية

المحكمة

• حيث أن مبنى الطعن أن الأرض التي اتهم الطاعنون بسببها مملوكة لهم وللمدعى المدني على الشيوع وانها لم تقسم بعد وانهم قدموا للمحكمة مستندات تفيد ذلك - وما دام الشيوع حاصل في الملكية فلا جريمة

١٩٨

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

اخلال بحق الدفاع . ضم دوسيه قضية اثناء المداولة . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا ضمت المحكمة ملف قضية في فترة التأجيل للنطق بالحكم ولم يطلع عليها المدعى بالحقوق المدني واعتمدت في حكمها على بعض أوراق منها كان ذلك اخلالاً بحق الدفاع يتعين معه قبول الطعن وتقض الحكم وإحالة القضية على دائرة أخرى للحكم في الحقوق المدنية.

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية قررت بعد انتهاء المرافعة في الدعوى بجلسة ٩ مايو سنة ١٩٢٩ تأجيل النطق بالحكم لجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٢٩ مع ضم قضية التوزيع نمرة ١ سنة ١٩٢٩ منفلوط ثم حكمت في هذا اليوم بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم من التهمة المسندة اليه ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بمصاريفها عن الدرجتين واعتمدت في حكمها هذا على ورقة من أوراق هذه القضية المضمومة وكان ينبغي لها أن تفتح باب المرافعة وتمكن الطاعن من الاطلاع على القضية التي أمرت بضمها ليبدى دفاعه عما عساه يوجد بما فيها من الأوراق . فقضاؤها بعد هذا الضم معتمدة على ما استخلصته هي

وحيث أن هذا الطعن يفرض صحته فهو غير منتج لأن القانون يعاقب على التعدي على مجرد الحيازة الفعلية بقطع النظر عما إذا كان سببها الملكية مفرزة كانت أو شائعة أم كان سببها أمراً آخر غير الملكية. والثابت في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أن وضع اليد (أي الحيازة) هي للمدعى بالحق المدني وإن التعرض بقصد منع هذه الحيازة ثابت على المتهمين. واذن يكون الطعن في غير محله.

(طعن على حسن وآخر ضد النيابة رقم ٢٦٥٤ سنة ٤٦ — بالهيئة السابقة)

٢٠٠

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

تشرذ. وضع تحت المراقبة. وجوب صدور حكمين نهائين.

القاعدة القانونية

لا يجوز الحكم بوضع المتهم تحت المراقبة المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون المنشردين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على اعتبار أنه سبق الحكم عليه مرتين لوجوده بحالة تشرذ بعد سبق انذاره إلا إذا كان الحكم الثاني الذي صدر بالحبس والمراقبة قد صار نهائياً وانقضت مدة العقوبة وعاد المحكوم عليه إلى التشرذ في خلال الثلاث السنوات التالية لانقضاء هذه المدة.

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية أخطأت في تطبيق القانون إذ حكمت

بوضع المتهم تحت المراقبة المنصوص عليها بالفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون المنشردين رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على اعتبار أنه سبق الحكم عليه مرتين لوجوده بحالة تشرذ بعد سبق انذاره - مع أن الحكم الثاني الذي صدر عليه بتاريخ ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٩ لم يعلن إليه ولم يصبح نهائياً واذن تكون الفقرة الثانية من المادة المذكورة هي المنطبقة وهي تقضى بالحبس والمراقبة وتطلب النيابة تعديل الحكم وتطبيق القانون

« وحيث أنه وإن كان ظاهراً من بيانات الحكم المطعون فيه أن النيابة العمومية هي التي طلبت من المحكمة الاستئنافية تطبيق الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون المنشردين المذكور إلا أنه واضح أيضاً من صيغة التهمة الواردة بدعائه أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٩ لتشرذ بعد انذاره ولم يذكر بها الحكم الثاني الذي صدر عليه في ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٩ فالمحكمة الاستئنافية تكون رجعت اذن إلى صحيفة سوابق التهم وهذه الصحيفة مذكور بها الحكمين ولكن مبين أن الحكم الثاني الصادر في ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٩ هو غيبي ومؤشر أمامه أنه لم يعلن واذن فهو لم يكن قد أصبح نهائياً حتى إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه

« وحيث أن الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور لا تطبق إلا إذا كان الحكم الثاني الذي صدر بالحبس والمراقبة قد صار نهائياً وانقضت مدة العقوبة وعاد المحكوم

العقار هو منع حيازته بالقوة فاذا لم يتبين عزم الفاعل على الاعتماد على القوة في منع الحائز للعقار من حيازته اياه فلا جريمة بل تكون الواقعة واقعة تعرض مدنى محض .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه وان كان ثبت به ان الطاعن منع المجنى عليه من استعمال حقه في الحيازة التي آلت اليه فعلا بمحض التسليم الرسمي المحرر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٨ إلا أنه لم يثبت فيه ان هذا المنع كان بطريق القوة أو ان الغرض بقصد الاعتماد على القوة في البقاء في العقار ومنع حائزه الشرعى من حيازته . وهذا نقص في البيان يعيب الحكم ويقضى بقبول الوجه الرابع من اوجه الطعن الذى مبناه هذا العيب . » وحيث أنه يتعين اذن قبول الطعن بلا حاجة لبحث الأوجه الأخرى .

(طعن على محمود ضد النيابة رقم ٣ سنة ٤٧ قضائية — بالهيئة السابقة)

٢٠٢

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — اختلاس . تبديد . الفارق بينهما . سرقة . خيانة امانة .
- ٢ — وديعة . عرضها للبيع . خيانة امانة .

القاعدة القانونية

١- اذا كان التبديد لا يتحقق الا باستهلاك الأمانة حقيقة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها فالاختلاس محقق بكل ما دل به الأمين على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك . فالقصد بالاختلاس في باب

عليه الى التشرّد في خلال الثلاث السنوات التالية لانتضاء هذه المدة وهذا غير حاصل في الدعوى الحالية بل الحاصل وجود حكم واحد نهائى هو الذى صدر في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٩ واذن لفقرة الثانية من المادة المذكورة هي المتعين تطبيقها كما فعلت محكمة الجنج الجزئية اذ حكمت بحبس المتهم شهرين ومراقبته ستة شهور من تاريخ انتهاء العقوبة

(طعن النيابة ضد عباس محمد رقم ١٣ سنة ٤٧ قضائية — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة ومسبو سردان وحضرات زكى برزى بك ومحمود سامى بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمد فهمى بك وكيل النيابة)

٢٠١

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

منع الحيازة . قوة . وجوب اثباتها بالحكم . نقص في البيان .

القاعدة القانونية

من أركان جريمة المادة ٣٢٣ عقوبات ان يكون قصد الفاعل من دخوله العقار هو منع حيازته بالقوة فاذا لم يتبين عزم الفاعل على الاعتماد على القوة في منع الحائز للعقار من حيازته اياه فلا جريمة بل تكون واقعة تعرض مدنى ويعتبر نقصاً في البيان موجباً لنقض الحكم خلوه من اثبات ان المنع كان بطريق القوة أو ان التعرض بقصد الاعتماد على القوة في البقاء في العقار ومنع حائزه الشرعى من حيازته المحكمة

« حيث ان من أركان جريمة المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون قصد الفاعل من دخوله

خيانة الأمانة هو غير المقصود بالاختلاس في باب السرقة

٢ - يعاقب بالمادة (٢٩٦) ع من أوتمن على ملابس فعرضها للبيع ولو لم يتم بيعها . لأن عمله هذا دل على أنه اعتبرها ملكا له يجوز له التصرف فيها تصرف مالكها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان حضرة قاضى الاحالة اخطأ في اعتبار عرض المتهم الملابس المسجلة له لتوصيلها لحاله المجنى عليه شروعا في تبديد لا عقوبة عليه .

« وحيث ان المادة ٢٩٦ التى طلبت النيابة تطبيقها على الواقعة التى اتهمت المتهم بها تعاقب على اختلاس الأمانة كما تعاقب على تبديدها . « وحيث انه اذا كان التبديد لا يتحقق إلا باستهلاك الأمانة حقيقة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها فالاختلاس يتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتباره الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك . وبعبارة اخرى يقع الاختلاس متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . فالمقصود بالاختلاس في باب خيانة الأمانة هو غير المقصود بالاختلاس في باب السرقة .

« وحيث ان عرض المتهم ما أوتمن عليه من الملابس للبيع دل بذاته على انه اعتبرها ملكا له يجوز له التصرف فيها تصرف مالكها واذن فهو مختلس مرتكب للجريمة الميئة بالمادة ٢٩٦ عقوبات وعلى هذا يتعين قبول الطعن

وتقضى قرار قاضى الاحالة واعادة القضية له لاعتبار الواقعة اختلاسا يقع تحت نص المادة ٢٩٦ عقوبات واحالتها لمحكمة الجنايات بهذه المادة والمواد ٤٨ مقرة ثالثة و ٥٠ عقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بمقابلة المجرمين المعتادين على الاجرام متى توافرت شروط تطبيق هذه المواد .

(طعن النيابة العمومية في قرار الاحالة ضد السيد منسى رقم ٢٤ سنة ٤٧ قضائية — بالهيئة السابقة)

٢٠٣

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

تعويضات . الحكم بها . نزاع مدنى . حكم بالبراءة . رفض الدعوى المدنية . تنافر بين أجزاء الحكم .

القاعدة القانونية

اذا رأت محكمة الجنح أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون فليست ملزمة بأن تحكم بالتعويضات التى يطلبها أحد الخصوم من الآخر بل ان لها مطلق الخيار فى الحكم بها أو تركها . ولكن من الواجب عليها اذا أرادت أن تحكم فى أمر التعويض المدنى بالقبول أو بالرفض أن يكون السبب ظاهرا فى حكمها أما اذا أرادت أن تتخلى عنه فعليها اظهار هذه الارادة مع حفظ الحق للخصوم فى تقاضيه لدى جهة الاختصاص المدنية فاذا قضت المحكمة بالبراءة لأن النزاع

مدنى ثم قضت فى الدعوى المدنية بالرفض
كان بين الحكم والأسباب تناقرا لا يستقيم
إلا بتعديل الحكم وحفظ الحق للمدعى المدنى
فى التقاضى اذا أراد أمام المحكمة المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة المتهم المذكور بأنه فى يوم ١١
فبراير سنة ١٩٢٨ بكفر الفرازى سرق أغصان
شجرة توت لمنصور نصر رزق وطلبت عقابه
بالفقرة الخامسة من المادة ٢٧٤ من قانون
العقوبات .

وادعى المجنى عليه مدنياً وطلب الحكم
له بمبلغ عشرة جنيهات تعويضاً .

ومحكمة جناح مركز الزقازيق الجزئية سمعت
هذه الدعوى وحكمت فيها حضورياً بتاريخ ٨
ديسمبر سنة ١٩٢٨ عملاً بالمادة المذكورة بحبس
المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ وبالزامه بأن
يدفع الى المدعى المدنى ٣٠٠ قرش على سبيل
التعويض والمصاريف المدنية المناسبة و ٥٠ قرشا
اتعاباً للمحاماة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم فى يوم صدوره .
ومحكمة الزقازيق الابتدائية نظرت الدعوى
استئنافياً وقضت فيها حضورياً بتاريخ ١٩ ديسمبر
سنة ١٩٢٨ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض
الدعوى المدنية والزام المدعى المدنى بالمصاريف
عن الدرجتين .

فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم
بطريق النقض والابرام فى ٥ يناير سنة ١٩٢٩
وقدم حضرة المحامى عنه تقريراً بالأسباب
فى ٦ منه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانوناً .

« حيث ان مبنى الوجه الأول ان المحكمة
قررت فى حكمها ان النزاع بين الطرفين هو نزاع
مدنى خاص بملكية الشجرة المقامة بسببها الدعوى
مع ان الثابت من ورقة الشراء وفى عقد الایجار
عن الأطيان المغروسة فيها تلك الشجرة انها
فى حيازة الطاعن وقد استولى عليها المتهم فى
غيبته وبغير علمه واذن تكون المحكمة اخطأت
فى تكييف الواقعة وفى تطبيق القانون .

• وحيث انه واضح ان هذا الوجه متعلق
بالموضوع فانه راجع الى المناقشة فى الأدلة التى
قدرتها المحكمة واستخلصت منها عدم توافر ركن
هام من أركان جريمة السرقة وهو ثبوت كون
الشيء المدعى بسرقة مملوكاً للغير ومحكمة النقض
لا شأن لها بهذه المناقشة الموضوعية واذاً فالوجه
فى غير محله .

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى ان المحكمة
إذ قررت ان النزاع مدنى قد حكمت برفض
الدعوى المدنية وكان أقل ما يجب عليها أن
تفصل فيها (أى لمصلحته) خصوصاً وانها
رجحت أدلة ملكيته . وظاهر ان الطاعن يرتب
على هذا الوجه بطلان الحكم إذ هو يطلب فى

“Le juge prononcera l'acquiescement et
“pourra statuer sur les dommages-intérêts
que les parties etc.....”

« وحيث ان مقتضى ترك الخيار للمحكمة
في امر التعويض المدني انها اذا ارادت ان تحكم
في موضوعه بالايجاب او بالرفض لزم ان يكون
السبب ظاهراً من حكمها أما اذا ارادت ان
تتخلى عنه فعليها اظهار هذه الارادة مع حفظ
الحق للخصوم يتقاضونه لدى جهة الاختصاص
المدنية .

« وحيث ان المحكمة وان كانت بينت
سبب رفض التعويض إلا ان هذا البيان لا يمكن
الا ان يكون خاصاً بما كان منه ناشئاً عن الجريمة
التي نسبت للمتهم وظهر انه لا وجود لها اما
ما كان من هذا التعويض راجعاً الى قيمة الشجرة
المدعى بها فان اسباب الحكم تتنافر مع رفضه
ويكون من المتعين من هذه الجهة تعديل الحكم
المطعون فيه بأن يضاف اليه حفظ الحق للطاعن
في التقاضى لدى المحكمة المدنية بشأن اثبات
ملكته للشجرة والحصول على ثمنها .

(طعن منصور اقدى نصر رزق ضد عبد العزيز
ابراهيم نصرالله في قضية النيابة وآخر نمرة ١٨ سنة
٤٧ قضائية — بالهيئة السابقة)

٢٠٤

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

دعوى عمومية . تحركها بطريق اللجنة المباشرة
صدور قانون يمنع رفعها . عدم تأثيره عليها .

القاعدة القانونية

ان القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٩ الخاص

آخر تقريره تقض هذا الحكم واعادة المحاكمة
لدى المحكمة الاستئنافية من جديد .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون
فيه وجد حقيقة ان المحكمة ذكرت في أسبابه ان
المدعى بالحق المدني والمتهم كل ينازع الآخر في
ملكية الشجرة ويقدم على ملكيته لها أدلته وان
هذا النزاع مدنى بحت لا جرمية فيه — ذكرت
المحكمة ذلك ثم قضت مباشرة بالبراءة ورفض
الدعوى المدنية . وقضاؤها هذا فيما يتعلق
بالدعوى المدنية غير صحيح على اطلاقه لأن
التعويض المطلوب يشمل ثمن الشجرة المدعى
بسرقها والمحكمة في الأسباب المذكورة لم تقطع
برجحان أدلة ملكية المتهم لها على أدلة ملكية
المدعى بل عبارتها قاصرة على اثبات وجود أدلة
لكل من المتخاصمين .

« وحيث انه ليس من الوجوب على محكمة
الجنح اذا رأت ان الواقعة لا يعاقب عليها
القانون فتقضت بالبراءة أن تحكم بالتعويضات
التي يطلبها أحد الخصوم من الآخر بل المادة
١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات تجعل الفصل في
التعويضات في هذه الصورة والصور الأخرى
المشار اليها فيها امراً جوازياً أى اختيارياً
للمحكمة ان شاءت أته وان شاءت تركته وقد
تضافر النصان العربي والفرنسى على افادة هذا
المعنى — فان النص العربي به : يحكم القاضي ببراءة
المتهم ويجوز له أن يحكم ايضاً بالتعويضات الخ
وفي النص الفرنسى :

بعدم جواز رفع الدعوى العمومية على الموظفين بطريق اللجنة المباشرة وان نص فيه على سريانه من يوم نشره بالجريدة الرسمية الا انه لا يمكن ان ينسحب الا على ما يرفع من الدعاوى من المدعين بالحق المدني بعد صدوره . فالدعاوى التي رفعت قبل صدوره وتحركت الدعوى العمومية برفعها لا يؤثر فيها صدوره لأن حق المدعين فيها حق مكتسب لا تأثير للقانون الجديد فيه

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن المدعى بالحق المدني كلف المتهم بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ بالحضور امام محكمة جناح السيدة زينب للرافعة في تهمة السب التي اتهم بها وسماعه الحكم بالعقوبة التي يستحقها تطبيقاً للمادة ٢٦٥ عقوبات وتعويض قدره قرشاً واحداً فطلب المتهم الحكم بعدم جواز نظر الدعوى عملاً بالفقرة الثانية التي أضيفت للمادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ وطلبت النيابة رفض هذا الدفع فحكمت المحكمة برفضه وأمرت بالتكلم في الموضوع . فطلبت النيابة الحكم على المتهم بالمادة ٢٦٥ عقوبات والمحكمة حكمت بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ بتفريغه عشرين قرشاً والزامه بان يدفع للمدعى بالحق المدني قرشاً والمصاريف المدنية المناسبة فاستأنفت النيابة هذا الحكم وبجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ طلبت تشديد

العقوبة وطلب المحامي عن المتهم الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ثم تنازل عن هذا الطلب وطلبت النيابة بعد هذا التنازل الحكم بقبول هذا الدفع المقدم من المتهم فحكمت محكمة مصر الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى من المدعى بالحق المدني امام المحكمة الجنائية والزمته بالمصاريف عن الدرجتين معتمدة في ذلك على أن قانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ السابق الذكر وان وجب العمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية في ١٨ مارس سنة ١٩٢٩ فهو من القوانين المتعلقة بالأجراءات الخاصة بالاختصاص التي يجب تطبيقها على جميع الدعاوى التي لم يحكم فيها انتهائياً . ويقول المدعى بالحق المدني ان هذه المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون بقبول هذا الدفع المتقدم ذكره من النيابة بعد أن تنازل عنه صاحبه المتهم من جهة - وبعد أن أقامت النيابة الدعوى العمومية بنفسها امام محكمة اول درجة واستأنفت الحكم الصادر فيها من جهة اخرى .

« وحيث ان رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى محكمة الجناح فيتصل بها قضاؤها سواء واقفته النيابة وطلبت فيها العقوبة أم لم توافقه . « وحيث ان الطاعن رفع دعواه المدنية مباشرة على المتهم الموظف في ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ قبل وجوب العمل بالقانون رقم ٢٣ سنة

١٩٢٩ فتحررت بذلك الدعوى العمومية واتصلت بها محكمة الجنج واصبح لا يستطيع لاهو ولا النيابة العمومية نزعها من سلطتها .

« وحيث ان هذا القانون لم يأت في الواقع بمنع اختصاص المحاكم الجنائية من نظر دعاوى الجنج التي تكون قد تحررت فيها الدعوى العمومية بصفة قانونية وانما اتى بمنع تحريك الدعوى العمومية من المدعى بالحق المدني . فهو لهذه العلة لا ينسحب الا على ما رفع من المدعين بالحق المدني من الدعاوى بعد صدوره .

« وحيث ان قبول الدعوى المدنية المباشرة وعدم قبولها - وتحريكها الدعوى العمومية وعدم تحريكها اياها انما يكون باعتبار وقت رفعها فان كانت عند رفعها مقبولة قانوناً فلا يمكن أن يؤثر فيها صدور القانون الجديد الا اذا نص فيه صراحة على اخراجها من سلطة المحكمة ولا نص من ذلك فيه .

« وحيث انه ما دامت دعوى المدعى بالحق المدني قد رفعت مباشرة لمحكمة الجنج وفقاً لنص المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تجيز رفعها على الموظفين وغيرهم بغير قيد فهي مقبولة وحقه في قبولها حق مكتسب لا تأثير للقانون الجديد فيه .

« وحيث ان النيابة من جهتها ايضاً قد أقامت الدعوى العمومية على المتهم بتهمة السب وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٥ عقوبات واستأنفت الحكم الصادر فيها بالعقوبة وطلبت من المحكمة الاستئنافية تشديد العقوبة المحكوم بها فعدولها

عن ذلك وطلبها الحكم بعدم قبول الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني لا يمكن أن يؤثر في الدعوى العمومية التي تحررت ورفعت واتصل بها القضاء ولا تزال قائمة امام المحكمة الاستئنافية .

« وحيث انه لذلك تكون المحكمة الاستئنافية قد اخطأت في تطبيق القانون ويكون الطعن مقبولا ويتعين نقض الحكم والتقرير برفض الطعن الدفع المقدم من النيابة وقبول الدعوى المدنية واحالة القضية على محكمة مصر الاستئنافية للحكم في الدعويين المدنية والعمومية من دائرة أخرى .

(طعن مصطفى افندي فهمي ضد محمود افندي فهمي في قضية النيابة رقم ٢٦٧٦ سنة ٤٦ قضائية - دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وحضور حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٢٠٥

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . متهم . دعوى مدنية . مقبول دائماً من المتهم ولو كان اقل من النصاب الجائز استئنافه .

القاعدة القانونية

أجازت المادة (١٧٥) من قانون تحقيق الجنايات قبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الأحكام الصادرة في مواد الجنج غير مفرقة بين ما اذا كان الاستئناف مرفوعاً عن حكم

استأنف المتهم هذا الحكم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٦ .

وعند نظر الاستئناف أمام محكمة اسكندرية الابتدائية دفع المدعى بالحق المدنى فرعياً بعدم قبوله لأن نصاب الدعوى مما لا يجوز استئنافه . فقضت المحكمة حضورياً بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ٩٢٦ بقبول الدفع الفرعى وعدم قبول الاستئناف شكلاً وألزمت المتهم بالمصاريف .

فطعن المتهم على هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وقدم حضرة المحامى عنه تقريراً بالأسباب في ٢٧ منه .

الحكمة

« من حيث أن واقعة هذه المادة تحصل في أن المدعى بالحق المدنى اتهم الطاعن بتبديد خاتم وكله في بيعه وطلب من محكمة المنشية الحكم بالزامه بأن يدفع له خمسة وعشرين جنيهاً مع الحكم عليه بالعقوبة تطبيقاً للمادة ٢٩٦ عقوبات . فحكمت تلك المحكمة ببراءة الطاعن وبالزامه بأن يدفع هذا التعويض . فاستأنف وحده هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الاستئنافية حكمت بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ٩٢٦ بعدم قبول استئنافه شكلاً بعله أن هذا الاستئناف مرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى المدنية فقط وأن قيمتها لا تتجاوز النصاب الذى يحكم القاضى الجزئى فيه حكماً نهائياً - فطعن هو على هذا الحكم بمخالفته لقانون تحقيق الجنايات فيما يفهم منه من قبول استئناف المتهم للأحكام الصادرة

صادر بمسئوليته في الدعويين العمومية والمدنية معاً أو في الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية ولا بين ما اذا كانت قيمة الدعوى المدنية تزيد عن النصاب الذى يجوز للقاضى الجزئى الحكم فيه نهائياً أو كانت لا تزيد عنه

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدنى هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة جناح المنشية ضد الطاعن واتهمه بأنه في المدة بين ٢١ مايو سنة ١٩٢٣ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بالمنشية باسكندرية بدد خاتماً من الماس اضراراً به سلم اليه على وجه الوكالة لأجل بيعه لمنفعة المدعى المذكور وطلب معاقبته بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيهاً تعويضاً

وبجلسة المرافعة قال المدعى أن المتهم رهن له الخاتم المدعى بتبديده نظير مبلغ ٢٥ جنيهاً واسترده منه ثانياً بقتضى كتابة ليعه بمعرفته وسداد قيمة الرهن ولم يسدد . فقال المتهم أنه سدد للمدعى مبلغ الرهن ومبالغ أخرى بغير كتابة وأنه يداينه في مبلغ عشرين جنيهاً ولذلك رفع دعوى فرعیه يطالبه بهذا المبلغ

وبعد أن سمعت تلك المحكمة الدعويين حكمت فيهما حضورياً بتاريخ ٢٧ يناير سنة ٩٢٦ ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٢٥ جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائة وخمسين قرشاً أتعاباً للمحاماة ورفض الدعوى الفرعية والزام رافعها بمصاريفها

في مواد الجنح اطلاقا بلا شرط ولا قيد سواء أكان صدورها في الدعويين العمومية والمدنية أم في الدعوى المدنية فقط - ومهما تكن قيمة الدعوى المدنية

« ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات جاءت باطلاق قبول الاستئناف المرفوع من التهم عن الاحكام الصادرة في مواد الجنح غير مفرقة بين ما اذا كان الاستئناف مرفوعا عن حكم صادر بمسؤوليته في الدعويين العمومية والمدنية معاً أو في الدعوى المدنية دون الدعوى العمومية - ولا بين ما اذا كانت قيمة الدعوى المدنية تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً أو كانت لا تزيد عنه - جاءت هذه المادة باطلاقها على خلاف ما جاءت به المادة ١٧٦ من قانون تحقيق الجنايات - الخاصة باستئناف المسئول عن حقوق مدنية وباستئناف المدعى بحق مدني - من وجوب اشتراط زيادة المبلغ المدعى به عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائياً . فحق الاستئناف في المادة ١٧٦ مقيد بنص القانون وفي المادة ١٧٥ مطلق بنص القانون . وتقييد المطلق بغير ورود نص يفيد هذا التقييد تحكم في التفسير غير جائز . علي انه إن كان هناك أى شبهة في عموم نص المادة ١٧٥ واطلاقه فان قواعد التفسير توجب الأخذ بالأحوط لمصلحة المتهم أو المدين والأحوط لمصلحته قبول استئنافه . ولقد جرى القضاء من عهد بعيد على قبول استئناف التهم المقضى عليه في الدعوى المدنية فقط مهما تكن قيمتها - بانها أحكامه على أن عبارة

« في مواد الجنح » الواردة بالمادة ١٧٥ معناها « من محاكم الجنح » ومستدلاً على هذا الفهم بأن الأمر لو كان على خلافه وكان معنى تلك العبارة لا ينصرف إلا الى الأحكام الصادرة في جريمة هي جنحة لما استطاع من تحكم عليه محكمة الجنح باعتبار جرمته مخالفة فقط لا جنحة ان يستأنف حكمها مع أن الاجماع على أن له حق الاستئناف . ومذهب القضاء هذا ظاهر السداد . على أن مما يزيد في تأكيد هذا الفهم ويوجب العمل به أن الشارع عند اعادة النظر في قانون تحقيق الجنايات بمناسبة تعديل قواعد الاستئناف في مواد المخالفات قد قيد فيما قيده الاستئناف المرفوع من التهم عن الحكم الصادر عليه بالتعويضات فاشتراط لقبوله في المادة ١٥٣ التي عدلها بقانون ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ - أن تزيد التعويضات المحكوم بها عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً - ولكنه أبقى المادة ١٧٥ على أصلها . فدل بتعديله هذا في مواد المخالفات وبترك الحال على ما هي عليه في مواد الجنح - على أنه أراد ابقاء الاطلاق في هذه دون تلك . والعلة في هذا ظاهرة فان حكم قاضي الجنح بالتعويض على التهم مع تبرئته من الجريمة يقتضى حتماً وبطبيعة الحال أن يكون مؤسساً على ثبوت جنحة عليه سقطت فيها الدعوى العمومية بمضى المدة أو بالعفو مثلاً أو لم تتوفر كل أركانها القانونية فأصبحت لاعتقاب عليها . والمتهم المصلحة الكلية الظاهرة في أن لا يصدر عليه حكم بتعويض مدني مؤسس على جنحة سقطت بالمدة أو على جنحة تقص بعض أركانها وليس له مثل

الحاصل منه الافتراء من التعويض المدني وأن اعفته من العقاب

المحكمة

« حيث ان الطعن مبني على ثلاثة أوجه -
الاول حصول خطأ في الاجراءات الأساسية
للدعوى - والثاني اخلال بحقوق الدفاع - والثالث
خطأ في تطبيق القانون .

عن التوجيه الثالث

« حيث ان مبني هذا الوجه ان محكمة ثاني
درجة قد اخطأت في تطبيق القانون اذ اعتبرت
ان الالفاظ الواردة في انذارى يوليه واكتوبر
سنة ١٩٢٧ المرسلين من المتهمين لرافعات الطعن
لا تفيد معنى السب لدخولها في حدود المطاعنات
التي تحصل بين الخصوم اثناء النزاع على حق .
« وحيث ان العبارات التي نسبت الى
رافعات الطعن من (ان لهن ميلا وشغفا بالمشاغبات
وخلفها بأي طريق ولو غير شريف وأنهن تعودن
على اكل حقوق الغير بالباطل وارتكبن عملا
جنونيا وأقوالهن كذب وبهتان) هي بلا شك
عبارات تخدش التاموس والاعتبار وتنطبق على
المادة ٢٦٥ عقوبات وقد توفرت فيها العلانية
لورودها في اوراق رسمية تناولتها يد الغير وهي
الأنذار الرسمي .

« وحيث أن من الخطأ القول بان هذه
العبارات تدخل في حدود المطاعنات بين

هذه المصلحة ان كانت تهمته مجرد مخالفة إذ
المخالفات لا تشين .

« وحيث أنه ينتج من كل ما تقدم أن
استئناف الطاعن للحكم الصادر عليه بالتعويضات
المدنية مقبول شكلا ولو لم يزد المدعى به منها عن
النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه
نهائياً . ولهذا يتعين قبول الطعن وتقض الحكم
المطعون فيه والحكم بقبول استئناف الطاعن
شكلا واحالة القضية على محكمة اسكندرية
الاستئنافية للفصل في الدعوى المدنية من دائرة
أخرى .

(طعن جبرائيل صليب ضد النيابة العمومية نمرة
١٤٥٥ سنة ٤٦ قضائية وآخر — دائرة حضرة
صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي وحضور حضرات
اصحاب العزة مسيو سودان وذكى برزى بك ومحمود
سامي بك وحامد فهمي بك مستشارين ومحمد فهمي بك
وكيل النيابة)

٢٠٦

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — سب . في انذار . اعفاء . وجوب قيام
دعوى . عقاب .
- ٢ — وجوب الحكم بالتعويض .

القاعدة القانونية :

١ — تستلزم المادة ٢٦٦ عقوبات ان يحصل
الافتراء اثناء المرافعة امام المحكمة شفهاً أو تحريرياً
فاذا لم تكن هناك دعوى قائمة بل حصل السب
والافتراء في انذار رسمي لا علاقة له بدعوى
منظورة . وجب الحكم بالعقوبة

٢ — لا تعفى المادة ٢٦٦ عقوبات الخصم

٢٠٧

١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

قاضي الاحالة . اختصاصه باحالة جنابة الى محكمة
الجنح بعد ان حكمت فيها بعدم الاختصاص

القاعدة القانونية

مع تأييد محكمة النقض للبدا الذي اخذت
به من أنه ليس لقاضي الاحالة ان يعيد للنيابة
قضية حكمت فيها محكمة الجنح بعدم الاختصاص
ولم ير هو فيها إلا جنحة أو مخالفة بل عليه أن
يحيلها لمحكمة الجنايات كمقتضى مادتي ١٧٤ و
١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات

إلا أنها تعدل عما استطردت اليه في اسباب
حكم ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ وتقرر أنه لا مانع
يمنع قاضي الاحالة أن يأمر بإحالة دعوى الجنابة
لمحكمة الجنح عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩
أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود اعذار قانونية أو
ظروف مخففة لأن نظر محكمة الجنح للجنابة
لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره منها بعدم
الاختصاص لأن تقرير قيام الاعذار أو الظروف
المخففة غير حالة الجنابة من جهة مقدار العقوبة
وجعلها في مقدور محكمة الجنح - وهو أمر يملكه
قاضي الاحالة قانوناً وما كانت محكمة الجنح تملكه
من قبل عند اصدارها حكم عدم الاختصاص

الوقائع

اتهمت النيابة المتهمين المذكورين والسيد
محمد النجار ومحمود محمد النجار بأنهم في يوم ١٩

الخصوم لأن المادة ٢٦٦ عقوبات - التي يفهم
من الحكم ان المحكمة تعتمد عليها وأن كانت
لم تذكرها صراحة - هذه المادة تستلزم قيام
دعوى بالفعل وأن يحصل الافتراء اثناء المرافعة
أمام المحكمة شفهاً أو تحريرياً - ولم يثبت ان
هناك دعوى كانت قائمة بين المتهمين وبين
المدعيات بالحق المدني بل ان السب حصل في
انذار رسمي لا علاقة له بدعوى منظورة . وعليه
تكون المحكمة اخطأت في العمل بالمادة ٢٦٦ ع
في هذه الواقعة . على ان المادة المذكورة ان
أعفت من العقاب على السب كجرمة فانها
لا تعفى من التعويض المدني - وعليه يتعين قبول
هذا الوجه وتقض الحكم .

« وحيث ان تطبيق القانون في هذه
الدعوى يستلزم النظر في تقدير التعويض مع
مراعاة مركز الخصوم فيها وهذا امر له مساس
بالموضوع فتري محكمة النقض تركه للمحكمة
الاستئنافية .

« وحيث انه مع نقض الحكم لهذا الوجه
الثالث يكون لا محل لبحث الوجهين الآخرين
وخصوصاً الوجه الاول الخاص بان الحكم
الابتدائي اصبح نهائياً بالنسبة للشيخ مكاوي
محمد الألفي المتهم الاول لعدم استئنافه اياه فان
مثل هذا البحث يكون سابقاً لاوانه

(طعن السيدة فريدة جريس وآخريات ضد الشيخ
مكاوي محمد وآخريين في قضية النيابة رقم ١٦٢٥ سنة ٤٦
قضائية - دائرة حضرة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة
ومسيو سودان وحضرات زكي برزي بك وعلام محمد بك
وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك
وكيل النيابة)

يوليه سنة ١٩٢٧ بمحلة منوف الثلاثة الأولون ضربوا محمود محمد النجار فاحدثوا به اصابات تقرر لعلاجها مدة ثقل عن العشرين يوماً والأربعة الآخرين ضربوا السيد محمد النجار فاحدثوا به اصابات تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوماً وضرب السيد محمد النجار ومحمود محمد النجار كل من محمود احمد عمار وعلى ابراهيم عمار فأحدثا بهما الاصابات الميئة بالكشف الطبي وطلبت معاقبتهم بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات. وعند نظر هذه الدعوى أمام محكمة جناح طنطا الجزئية طلب المجنى عليه « محمود محمد النجار » احالته على الطبيب الشرعى للكشف عليه لوجود عاهة مستديمة به فلما ظهر من تقرير ذلك الطبيب انه تخلف عنده عاهة مستديمة تنقص من كفاءة اصبع يده اليسرى اكثر من ٥ ٪ طلبت النيابة الحكم بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى فقضت المحكمة المذكورة حضورياً بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالة الأوراق على النيابة لاجراء شؤونها.

بعد ذلك قدمت النيابة الدعوى باعتبار انها جناية لحضرة قاضى الاحالة ضد المتهمين المذكورين واتهمتهم بانهم فى الزمن والمكان سالفى الذكر الاول ضرب محمود محمد النجار بمسوقه على خنصر اليد اليسرى فاحدث به عاهة مستديمة وهى عسر فى حركات خنصر اليد اليسرى ناشئ عن كسر فى السلامية المشطية وانتقال منها ومن عظم المشط قل من منفعة

الاصبع المذكور وتنقص من كفاءته نقصاً مستديماً بنحو ٥ ٪ - والثانى والثالث أيضاً ضربا المجنى عليه المذكور فاحدثا به الاصابات الميئة بالكشف الطبي والتي تقرر لها مدة ثقل عن العشرين يوماً. والأربعة الآخرين ضربوا السيد محمد النجار والخامس أيضاً ضرب حسن محمد ابو حجر وضرب كل من السيد محمد النجار ومحمود محمد النجار محمود احمد عمار فاحدثوا بهم الاصابات الميئة بالكشف الطبي والتي تقرر لها مدة ثقل عن العشرين يوماً وطلبت احالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمة الاول بالمادة ٢٠٤ من قانون العقوبات والباقيين بالمادة ٢٠٦ منه.

قرر حضرة قاضى الاحالة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٢٨ - لظروف الدعوى ولأن عقوبة الجناية كافية - باحالة القضية لمحكمة الجناح للفصل فيها طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥. فقدمت النيابة الدعوى - تنفيذاً لقرار قاضى الاحالة - لمحكمة جناح مركز طنطا ثم ادعى المجنى عليه محمود محمد النجار أمامها بمبلغ ٤٥ جنيهاً على سبيل التعويض قبل المتهمين جميعاً متضامنين.

وعند نظر الدعوى وجهت المحكمة للمتهمين تهمة المادة ٢٠٧ عقوبات غير أنها لم تطبقها عليهم فى حكمها الذى صدر حضورياً بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بل طبقت المادتين ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات وقضت بحبس المتهم الاول شهراً مع الشغل وتغريم كل من الأربعة الآخرين مائة وخمسين قرشاً وبراءة السيد محمد النجار ومحمود

محمد النجار ولم تذكر شيئاً في حكمها فيما يختص بالدعوى المدنية .

فاستأنف المتهمون عدا الرابع هذا الحكم في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ واستأنفه المدعى بالحق المدني في التاريخ المذكور واستأنفته النيابة لأول في ١٦ منه .

وبجلسة المرافعة أمام محكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية دفعت النيابة بعدم الاختصاص لأن القضية سبق حكم فيها من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص فلا يجوز بعد ذلك لقاضي الاحالة أن يجليها ثانية لمحكمة الجنج للفصل فيها كما قضت بذلك محكمة النقض والابرار بحكمها الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ .

وبعد ان سمعت تلك المحكمة دفاع طرفي الخصوم في هذا الدفع قضت بتاريخ ٨ اغسطس سنة ١٩٢٩ حضورياً وفي غيبة المتهم الرابع بقبول الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى امام محاكم الجنج لسبق الفصل فيها نهائياً بعدم اختصاص المحاكم المذكورة واحالة القضية على النيابة لاجراء شؤونها فيها .

وبتاريخ ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٩ طعن حضرة رئيس نيابة طنطا بتوكيل سعادة النائب العمومي في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم حضرته تقريراً بالاسباب في ٢٥ منه .

المحكمة :

« حيث ان اجراءات هذه المادة تتحصل في أن النيابة العامة رفعت الدعوى على المتهمين واثنين آخرين منهما (محمود محمد النجار المدعى

بالحق المدني) لدى محكمة مركز طنطا الجزئية طالبة عقابهم بالمادة ٢٠٦ عقوبات على اعتبار ان ما وقع منهم جريمة ضرب تنطبق على هذه المادة . فالمحكمة الجزئية وجدت ان الكشف الطبي الموجود بالأوراق يدل على ان هناك عاهة مستديمة حدثت لمحمود محمد النجار وان في الواقعة اذن جنائية - فحكمت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاصها وباحالة الأوراق للنياة لاجراء شؤونها فيها والنيابة قدمت الدعوى لقاضي الاحالة فأصدر أمراً في ٦ مارس سنة ١٩٢٨ بأحالة الدعوى لمحكمة الجنج عملاً بقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ لأن جنابة العاهة المستديمة التي رآها قد لا يستلزم ظروف مخففة تجعلها لا تستحق غير عقوبة الجنحة . فلما قدمت النيابة الدعوى ثانية للمحكمة الجزئية حكمت فيها على المتهم الأول بالحبس شهراً مع الشغل وعلى الباقيين بغرامات مختلفة وبرأت الاثنين الآخرين . فاستأنفت النيابة والمتهمون هذا الحكم كما استأنف المدعى بالحق المدني (محمود محمد النجار) أحد (الاثنين) اللذين برئاً - وكان قد طلب ٤٥ جنيهاً تعويضاً بالتضامن ضد المتهمين المحكوم عليهم ولم يفصل في طلبه) . ولدى المحكمة الاستئنافية دفعت النيابة بعدم اختصاص محكمة الجنج لأن قاضي الاحالة ما كان له احالة الدعوى الى محكمة الجنج بعد ان كانت أصدرت حكمها بعدم الاختصاص . واعتمدت النيابة في دفعها هذا على ما سبق لمحكمة النقض والابرار ان ارتأته في مثل هذا الموضوع .

فالمحكمة الاستئنافية قبلت الدفع وحكمت بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجench . قطعنت النيابة بطريق النقض فى حكمها هذا قائلة ان قاضى الاحالة اذا كان اخطأ فى احالة الدعوى الى محكمة الجench بعد ان كانت هذه قد حكمت فيها بعدم الاختصاص حكماً صادراً نهائياً ولكن قراره من جهة أخرى قد اكسب المتهمين حق التقاضى أمام محكمة الجench دون محكمة الجنائيات . وما كان لمحكمة الجench الاستئنافية - والأمر كذلك - أن تتخلى عن نظر الدعوى .

« وحيث ان هذه المحكمة (محكمة النقض) تسارع الى القول بأن محكمة الجench الاستئنافية اذا كانت قد تخلت عن نظر الدعوى فان لها كل العذر فى ذلك لأنها أخذت برأى سبق لمحكمة النقض هذه ان استطردت الى القول به فى دعوى ما كانت تحتاج اليه (وهى القيدة بجدولها نمرة ١٠١٠ سنة ٤٦ قضائية الصادر فيها حكمها فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩) وموضوعها ان محكمة الجench حكمت بعدم اختصاصها بنظر دعوى ضرب قدمت لها بالمادة ٢٠٦ عقوبات لأنها وجدت فيها جنابة عاهة مستديمة مما ينطبق على المادة ٢٠٤ عقوبات فالنيابة قدمت الدعوى لقاضى الاحالة فلم يجد فيها جنابة بل وجد واقعتها جنحة تنطبق على المادة ٢٠٥ عقوبات . فأصدر أمره باعادة الأوراق للنيابة لاجراء شؤونها فيها قطعنت النيابة فى هذا الأمر لمخالفته لنص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات التى توجب على قاضى الاحالة - عند ما يرى فى قضية محكوم

فيها بعدم الاختصاص لشبهة الجنابة انها ليست سوى جنحة أو مخالفة - أن يحيلها لمحكمة الجنائيات موجهاً - اذا أراد - على المتهم تهمة الجنحة أو المخالفة التى رآها بطريق الخيرة مع الجنابة . فمحكمة النقض قبلت الطعن وأعادت الدعوى للقاضى لأحالتها على محكمة الجنائيات بالصفة المذكورة . وفى أسباب الحكم استطردت المحكمة الى القول بأن قاضى الاحالة ليس له فى قضية محكوم فيها بعدم الاختصاص من محكمة الجench لشبهة الجنابة أن يعيد لها الدعوى حتى ولو رأى كمثلها انها جنابة ولكن تلابسها اعذار أو ظروف مخففة .

« وحيث ان هذه المحكمة مع تأييدها للمبدأ ان ليس لقاضى الاحالة أن يعيد للنيابة قضية حكمت فيها محكمة الجench بعدم الاختصاص ولم ير هو فيها الا جنحة أو مخالفة بل عليه أن يحيلها لمحكمة الجنائيات كمقتضى مادتي ١٧٤ و ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات . مع تأييدها لهذا المبدأ فانها ترى ان الرأى الذى استطردت اليه فى أسباب حكم ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ السالف الذكر هو رأى أقرب الى الفساد منه الى الصحة وانه ينبغى العدول عنه احقاقاً للحق وانصافاً للقانون . ذلك بأن قرار قاضى الاحالة الذى يأمر باحالة دعوى الجنابة لمحكمة الجench عملاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود اعذار قانونية أو ظروف مخففة لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره منها بعدم الاختصاص إذ تقرير قيام الاعذار أو الظروف المخففة غير حالة الجنابة من جهة مقدار العقوبة وجعلها فى

في تلك المواد لمعرفة وصف الحكم انما هو حضور المتهم جلسة المحاكمة وعدم حضوره فيها - فيكون الحكم حضوريا اذا حضرها وغيايا اذا لم يحضرها ولو كان حضر جلسة اخرى سابقة عليها .

وهذه الاحكام الغياية يجب اعلانها ولا يحسب ميعاد استئنافها الا من تاريخ الاعلان .

المحكمة

« حيث أن وجه الطعن يتلخص في ان محكمة ابنوب الجزئية حكمت غيايا في ٧ يناير سنة ١٩٢٩ على المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل والنفاذ فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وحضر جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ التي حددت لنظر المعارضة وطلبت النيابة التأجيل فأجلتها المحكمة لجلسة اول ابريل سنة ١٩٢٩ . فغاب المعارض في هذه الجلسة وحكمت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه ولم يعان هذا الحكم للمتهم وعند احضاره في يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٢٩ قرر باستئنافه . ومحكمة اسيوط الاستئنافية حكمت في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٩ بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا آخذة في ذلك بان الحكم المستأنف القاضي بتأييد الحكم الغياي صدر بمواجهة المتهم ولا تجوز فيه المعارضة فيعيد استئنافه بيتدى من يوم صدوره . وتقول النيابة أن هذه المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في اعتبارها الحكم المستأنف صادرا بمواجهة المتهم وفي قضائها بان ميعاد استئنافه بيتدى من تاريخ صدوره لانه

مقدور محكمة الجنج وهو أمر يملكه قاضي الاحالة قانوناً وما كانت محكمة الجنج تملكه من قبل عند اصدارها حكم عدم الاختصاص . وارتفاع التعارض لا يبقى معه محل لامتناع محكمة الجنج عن نظر الدعوى . وهذا النظر يمكن من جهة أخرى بناؤه على اعتبار ان المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في نصها يمنع القاضي الجزئي من الحكم بعدم الاختصاص قد أتت مخصصة لعموم المادتين ١٧٤ و ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان هذا النظر قانوني في ذاته وهو الأحق بالاتباع لأنه الأدنى الى سرعة انجاز القضايا وتحقيق ما أراده الشارع بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من تخفيف العبء عن محاكم الجنايات . واذن يتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى للقضاء في موضوعها .

(طعن النيابة ضد رضوان بدوى وآخرين رقم ٤٩ سنة ٤٧ قضائية — بالهيئة السابقة)

٢٠٨

٢ يناير سنة ١٩٣٠

حكم . حضور المتهم بعض الجلسات . حكم غياي ميعاد استئنافه .

القاعدة القانونية

المجمع عليه فقها وقضاء هو عدم الأخذ في المواد الجنائية بأحكام الحضور والغياب وثبوت الغيبة المقررة في المواد المدنية وأن المول عليه

غياي صادر في غيبة المتهم فلا يتبدى ميعاد استئنافه الا من اليوم التالي لأعلانه. ومادام لم يعلن له وقد استأنفه يوم وصوله للتنفيذ عليه فاستئنافه يجب أن يكون مقبولا .

« وحيث أن المتهم وان حضر جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ الا انه لم يحضر جلسة اول ابريل سنة ١٩٢٩ التي جرت فيها المرافعة وتمت المحاكمة . وعلى ذلك يكون الحكم الصادر عليه في هذه الجلسة غايا وان كان مما لا تصح المعارضة فيه . اذ الجمع عليه فقها وقضاء هو عدم الأخذ في المواد الجنائية بأحكام الحضور والغياب وثبوت الغيبة المقررة في المواد المدنية . وان المعول عليه في تلك المواد لمعرفة وصف الحكم انما هو حضور المتهم جلسة المحاكمة وعدم حضوره فيها فيكون الحكم حضوريا اذا حضرها وغايا اذا لم يحضرها ولو كان حضر جلسة اخرى سابقة عليها . » وحيث أن احكام المحاكم وان اضطرت في تحديد مبدأ ميعاد استئناف مثل هذه الاحكام الصادرة في المعارضة الا أن قضاء محكمة النقض قد استقر أخيراً على اعتبار هذه الاحكام غياية وانه يجب اعلانها وان مدة ميعاد استئنافها لا تحتسب الا من تاريخ هذا الاعلان (راجع احكام محكمة النقض الصادرة في ٧ مايو سنة ١٩٢٣ و ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ و ٤ يناير سنة ١٩٢٧ و ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ في القضايا رقم ١٩٢٥ سنة ٤٠ و ١٤٨٤ سنة ٢٠٩ و ٢٠٩ سنة ٧٢٦ و ٤٤ قضاية) .

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في عدم قبول استئناف المتهم ويتعين نقضه .

(طعن النيابة ضد سيد احمد رقم ٢٤١٤ سنة ٤٦ قضاية — دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وزكي برزي بك ومحمود سامي بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد فهمي بك وكيل النيابة)

٢٠٩

٢ يناير سنة ١٩٣٠

حكم . شهادة شهود . مخالفة للمحضر . بطلان .

القاعدة القانونية

اذا بنت المحكمة حكمها على شهادة شهود لم يقطع أحد منهم بشيء في موضوع التهمة كان الدليل منتزعا من أمر لا وجود له في الواقع ومنعدم السبب ووجب نقض الحكم المحكوم

« حيث أن مبنى الطعن ان المحكمة اعتمدت في ادانة عيسى مرعى على شهادة الشهود الذين ذكرت اسماؤهم وهم جداوى معوض وجلال حسن وسعيد حسن مع ان هؤلاء الشهود لم يرد في شهادتهم ان هذا المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه واصابات الرأس هي وحدها سبب الوفاة وهي التي جعلت الجريمة جناية ضرب افضى الى الموت واذن تكون المحكمة استندت الى دليل لا وجود له ويكون حكمها باطلا .

« وحيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه ان المحكمة تبينت من اقوال زيد ابو زيد (وهو

ممن كانوا متهمين) (في القضية وحكم عليه فيها لضربه الطاعن الاول) وشهادة معوض جداوى وجلال حسن ومعبد حسن ان المتهمين الأربعة الأولين (اى الطاعنين واثنين آخرين برثا) كانوا يضربون القتل محمد على الدلال بالزقل وبكرنافه البندقية التى كانت فى يد عيسى مرعى (الطاعن الثانى) حتى وقع قتيلًا . وبعد ان ذكرت ان بهذا المجنى عليه جملة اصابات برأسه وجسمه وان الوفاة لم تحصل الا بسبب اصابات الرأس دون اصابات باقى الجسم . قالت ان اصابات الرأس حصلت من المتهمين الاول والثانى (الطاعنين) كما جاء على لسان الشهود المذكورين ولذلك أدانتها فى الجريمة باعتبارها ضربا أفضى الى موت واما الثالث والرابع اللذان ضربا القتل ايضا فى أجزاء أخرى من جسمه فاعتبرت ما وقع منهما ضربا بسيطا مما ينطبق على المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

« وحيث أن الدليل على ضرب الطاعنين للمجنى عليه فى رأسه قد حصرت المحكمة اذن فى

شهادة الشهود ولكن بالرجوع لمحضر الجلسة وجد أنه لم يثبت فيه أن أحداً من الشهود الثلاثة المذكورين عين مواقع الاصابات وحصر اصابات الرأس فى الاثنين الطاعنين بل ان أحدهم معوض جداوى سئل سؤالا خاصا بهذا الصدد فأجاب أنه لا يعرف فى أى جزء من جسم المجنى عليه ضربه كل منهم من الاربعة الذين كانوا متهمين بقتله .

« وحيث أنه يبين من ذلك أن الدليل الوحيد الذى اعتمده الحكم فى حصر جريمة الضرب المفضى للموت فى الطاعنين منتزع من أمر لا وجود له فى الواقع فهو اذن حكم منعهم السبب ويتعين نقضه .

« وحيث أن الطاعن الاول وان كان لم يبين أسبابا لطعنه الا أنه قرر بالطعن فى الميعاد فالعدل يقضى باستفادته من نقض الحكم مادامت علة النقض واحدة للاثنين .

(طعن محمد ضاحي وآخر ضد النيابة رقم ٨٧ سنة ٤٧ قضائية — دائرة حضرات عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة وكامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكى رزى بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المحكمة

« حيث ان محكمة أول درجة أصابت فيما ذهبت اليه من تفسير المادة الأولى من القانون الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ الذي يجعل للوزارة الحق المطلق في الموافقة أو عدم الموافقة على المكان الذي يراد جعله محلاً من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة لأنها هي المسئولة عن الامن العام وراحة السكان كما أصابت في تفسير منشور الوزارة رقم ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٥ من أنه عبارة عن تعليمات ادارية صادرة من الوزارة الى المدير بصفته مسؤولاً لها ولا تأثير له على نصوص القانون وعلى هذا يكون تقرير الخبير الذي ندب في دعوى إثبات الحالة التي رفعها المستأنف على وزارة الداخلية غير ملزم لها .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب أن يكون مدار البحث قاصراً في هذه الدعوى على معرفة ان كانت الاشتراطات التي اشترطتها وزارة الداخلية على المستأنف لاعطائه الرخصة فيها مخالفة للقوانين واللوائح حتى يقضى للمستأنف بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تلك المخالفة عملاً بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في سنة ١٨٨٣ أو صدرت في حدود القانون ولا تستوجب تعويض .

« وحيث أن مجلس بلدى مديرية المنيا عندما أصدر قراره الرقم ١٠ ابريل سنة ١٩٢٤

٢١٠

١٤ يناير سنة ١٩٢٩

- ١ — رخصة . محلات مقلقة للراحة . حق الحكومة المطلق في اعطائها او رفضها .
- ٢ — قرارات المجالس المحلية . غير نهائية .
- ٣ — ملكية . قيود عليها . مصلحة . سوء استعمال الحق .

القاعدة القانونية

١ — لوزارة الداخلية الحق المطلق في الموافقة وعدم الموافقة على المكان الذي يراد جعله محلاً من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة لأنها هي المسئولة عن الامن العام وراحة السكان .

٢ — قرارات المجالس المحلية لا تعتبر نهائية وواجبة التنفيذ في مسائل إعطاء الرخص الا إذا صدقت عليها وزارة الداخلية

٣ — اذا اشترطت وزارة الداخلية قبل إعطاء الترخيص باقامة ما كينة طحين أن تقصر المباني على قدر معين ويترك الباقي فضاء مراعية في ذلك التوفيق بين المصلحة العامة ومصلحة طالب الرخصة كان عملها لا شائبة عليه وليس فيه أى اعتداء على حرية التصرف في الملك . لأن هذا الحق وان كان ثابتاً عملاً بالقواعد الاساسية للملك الا أنه مقيد بعدم إساءة استعماله وإضرار الغير به .

بإمكان إقامة الوابور المراد الترخيص به اشترط أن تكون إقامة الوابور مطابقة للشرائط القانونية التي تطلبها الحكومة .

« وحيث أن هذا القرار كغيره من القرارات التي تصدرها المجالس البلدية لا تعتبر نهائية وواجبة التنفيذ الا اذا صدقت عليها الوزارة وقد اشترطت هذه الاخيرة لاعطائه الرخصة أن تمام المباني على مسطح قدره خمسمائة متر وأن تترك باقى القطعة فضاء وأن يغير الجهاز بغيره وتخفيف صوت العادم وأن يتنازل عن ملكية ٧١٤ متراً لجعلها منتزهاً عاماً للمدينة .

« وحيث أنه ثابت من المعاينة وباعتراف المستأنف نفسه أن المكان المرغوب إقامة الوابور به كائن داخل المدينة وفي وسط المساكن وثابت من المستندات التي قدمتها وزارة الداخلية أن كثيراً من الاهالى شكوا من إقامة وابور الطحين في المكان المذكور وأنهم أئذروا الوزارة بذلك فلذا اشترطت الوزارة قصر المباني على مقدار معين وترك الباقي فضاء يكون عملها هذا انما روى فيه التوفيق بين المصلحة العامة ومصلحة المستأنف الخاصة لا التعسف به ويكون من الخطأ القول بأن هذا الشرط فيه اعتداء على حرية التصرف في الملك لأن هذا الحق وان كان ثابتاً عملاً بالقواعد الاساسية للملك الا أنه مقيد بعدم إساءة استعمالها واضرار الغير به .

« وحيث أن شرط التنازل عن جزء الارض لجعلها منتزهاً عمومياً مع ما في تنفيذه من فائدة مؤكدة للصحة ولجمال المدينة فانه شرط

غير مألوف ولكن الاعتراض عليه قد سقط بقبول المستأنف نفسه لهذا الشرط

« وحيث ان باقى الاشتراطات لم تكن موضع تظلم من المستأنف

« وحيث أنه مما تقدم يكون عمل الحكومة داخل في حدود القانون ولا يستلزم تعويضاً للمستأنف ويتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف الدكتور نصيف افندى منقريوس وحضر عنه الاستاذ وهيب بك دوس ضد وزارة الداخلية رقم ١٠٦٠ سنة ٤٤ قضائية — دائرة حضرة صاحب المعالي حسين درويش باشا وكيل المحكمة بوضوية حضرتى محمود ساي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢١١

٢١ فبراير سنة ١٩٢٩

املاك عامة . جبانات . ابطال الدفن بها .
بقاؤها في الاملاك العامة .

القاعدة القانونية

لكي تنتقل الجبانات من الاملاك العامة التي لا تملك بوضع اليد على الاطلاق الى الاملاك الخاصة التي تسرى عليها أحكام وضع اليد لا يكفي أن يبطل الدفن فيها بل لا بد من صدور أمر قانوني يحولها من الاملاك العامة للاملاك الخاصة

المحكمة

« حيث أنه ثابت من الاوراق أن الارض موضوع النزاع جزء من جبانة قد بطل الدفن فيها لاستبداله بجبانة أخرى ولا نزاع في أن

٢١٢

١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩

شفعة ، شفيع . حله محل البائع في المطالبة
ببقي الثمن ، وفي الامتياز . عدم دلالة
على التنازل .

القاعدة القانونية

إذا قبض البائع باقي الثمن من الشفيع وتنازل
له عن حق امتياز على العين المبيعة فلا يعتبر
هذا وحده عدولا من الشفيع عن المطالبة بحق
الشفعة اذ الاصل أن الشفيع ليس له أن ينتفع
بالأجل الممنوح للمشتري الا برضاء البائع نفسه
وحلول الشفيع محل البائع في باقي ثمن الصفقة قد
يدل على تسكه بالشفعة

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليه الاول دفع
دعوى الشفعة الموجهة قبله من المستأنف بعلم هذا
الاخير بالبيع وبعدم اظهار رغبته في الميعاد القانوني
وبتنازله ضمنا عن حقه باحلاله محل البائعين في
باقي الثمن وفي حق امتياز البائع

« وحيث أن محكمة اول درجة اعتبرت أن
في تعاقد الشفيع مع البائعة على التنازل له عن
باقي الثمن واحلالها محله في حق امتياز البائع قبولا
ضمنا منه بالبيع فقضت باسقاط حقه في الشفعة
وحيث أن تنازل البائع الى الشفيع عن باقي
الثمن لا يعتبر في ذاته قبولا ضمنا بالبيع اذ لا شيء
يمنع الشفيع من الاتفاق مع البائع على ما يكون
باقيا له من الثمن اذ المقرر أن الشفيع لا ينتفع من

الجبانة من الاملاك العامة التي لا تمتلك بوضع
اليد على الاطلاق

« وحيث أنه مع ابطال الدفن فيها لا يمكن
اعتبارها ملكا خاصا تسرى عليه أحكام وضع
اليد حيث لا مبرر لهذا الاعتبار ولا بد من أمر
قانوني يحولها من الاملاك العامة للاملاك الخاصة.
وقد جرى على ذلك القضاء المختلط والقضاء
الاھلي وعلى الخصوص بحكمه الصادر من احدى
دوائر هذه المحكمة في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٧ ولا
وجه لما ذهبت اليه المحكمة الابتدائية من تحقيق
منع الحكومة حق الدفن في الارض موضوع النزاع
وإنشاء جبانة أخرى بدلا عنها لأنها ترى من
الكفاية أن يحصل من الحكومة هذا المنع
لاخراج الجبانة من المنافع العامة الى المنافع الخاصة
كما ذكر في الحكم المستأنف

« وحيث أنه مما تقدم لا يمكن اجابة طلب
المستأنف من إثبات وضع يده ومن امتلاك منه
قبله المدة المكتسبة للملكية

« وحيث انه لما ذكر من الاسباب يكون
منطوق الحكم المستأنف دون أسبابه في محله
ويتعين تأييده

(استئناف احمد محمد وحضر عنه الأستاذ وهبه
افندي ميخائيل ضد مديرية الدقهلية وآخرين رقم
١١٦٩ سنة ٤٥ قضائية — دائرة حضرات محمد فهدى
حسين بك واثربى أبو العز بك وعمود المرجوشي بك
المستشارين)

٢١٣

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

النماس . غش . تعريفه .

القاعدة القانونية

يلزم لتوفر حصول الغش أن يستعمل الخصم وسائل أو حيلة بحيث يجهلها الخصم الآخر أو كان يستحيل عليه أن يدحضها أو ينفيها فإذا تبين أن الواقعة المقاتل بحصول الغش فيها كانت موضوع النزاع الوحيد بين الخصوم طول مدة التقاضي أصبح من غير الممكن بعد ذلك تصور وجود غش بالمعنى القانوني .

المحكمة

« من حيث أن الملتزمين يبنون التماسهم على حصول غش من الملتزمين ضدّها ترتب عليه تأثير في رأي المحكمة. وقد بينوا واقعة الغش وهي تنحصر في ادعاء الملتزمين ضدّها أمام المحكمة أن اطيان خورشيد نعمان مورثها بناحية البستان ١٠٤ فدان في حين أنها ٩٦ فداناً فقط . وأن الباقي لغاية الآن بعد استنزال ٩٦ فداناً هو ٨ فدادين و ٨ قرار يربط وأن العجز الوارد في كشف التكليف خطأ مادي وأن جميع القدر مشتري مورث الملتزمين نقل تكليفه عليه في حين أنه لم ينتقل كله

« ومن حيث أن الوقائع المقدمة كانت موضوع النزاع الوحيد بين الطرفين طول مدة التقاضي فكان مورث الملتزمين يدعي أنه اشترى بناحية البساتين ٩٦ فداناً و ٣ قرار يربط و ١٢ سهماً وانه وضع اليد عليها دون زيادة وأن

التأجيل الذي يمنحه البائع الى المشفوع منه الا برضاء البائع نفسه فاذا قبض البائع باقى الثمن من الشفع وتنازل له عن حق امتياز البائع فلا يعتبر هذا عدولا من الشفع عن المطالبة بحقه فى الشفعة بل بالعكس ربما دل هذا على تمسك الشفع بالصفقة

« وحيث أن الظروف التى أحاطت بهذا التنازل وعدم تقديم عقد التنازل نفسه وادعاء المستأنف عليه الاول بحصول التواطؤ بين الشفع والبائعة لتسترد هذه الاخيرة المبيع تبعث الى عدم الارتياح لهذا التنازل وترى المحكمة وجوب تحقيق الوجه الثانى من اوجه دفاع المستأنف عليه الاول وهو علم الشفع بالبيع وعدم اظهار رغبته الاخذ بالشفعة فى الميعاد القانونى

« وحيث أن المستأنف عليه قرر فى مذكرته امام محكمة اول درجة وفى دفاعه امام هذه المحكمة أن المستأنف علم بالبيع وانه رآه وهو يصلح المنزل وانه هناء به فعلا وقبله جاراً له ولم يظهر رغبته فى الشفعة . وانه لذلك لم ينذره بالمشتري كما انذر باقى الشفعا

« وحيث أن المحكمة ترى قبل الفصل فى الدعوى تحقيق هذه الوقائع المثبتة للعلم بالبيع بكافة الطرق القانونية بما فى ذلك البيئة والمستأنف النقى بالطرق عينها

(استئناف المعلم رايسل فلتاؤوس وحضر عنه الاستاذ حبيب افندى حنا ضد مجلى افندى رزق وحضر عنه الاستاذ محمد افندى حسن وآخرين رقم ٤٨٧ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة بمضوية حضرتى محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

مورث الملتبس ضدهما لا يملك في الجهة المذكورة سوى ذلك التدر وكان الملتبس ضدهما يدعيان ان لمورثهما ١٠٤ فدان و ١١ قيراطا وثمانية اسهم اشترى منها مورث الملتسين ٩٦ فدانا و ٣ قراريط و ١٢ سهما فيكون الباقي ٨ فدادين و ٨ قراريط طلبا الحكم به لهما . وقد ناقش كل من الطرفين ادلته ومستندات الطرف الآخر بشأن هذه الوقائع

« ومن حيث أنه لا يمكن بعد ذلك تصور وجود غش بالمعنى القانوني في هذه القضية لأنه يلزم لتوفر حصول الغش أن يستعمل الخصم وسائل أو حيل بحيث يجهلها الخصم الآخر أو كان يستحيل عليه ان يدحضها أو ينفذها ولا شيء من ذلك في القضية الحالية

« ومن حيث انه مما تقدم يكون الالتماس على غير أساس ويتعين رفضه والزام مقدمه بالغرامة القانونية

(التماس الشيخ محمد مختار وآخرين وحضر عنهم الاستاذ وديع افندي صليب ضد الست عاذلة بنت لطفي واخرى وحضر عنهما الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعي نمرة ١٢٧٩ - سنة ٤٦ قضائية - دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهي الدين بركات بك واحد امين بك المستشارين)

٢١٤

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

واقف . مستحق وحيد . اجارة . وريثة .
قسط مستحق قبل الوفاة . تركة . قسط
مستحق بعد الوفاة للمستحقين

القاعدة القانونية

إذا أجز الواقف وهو المستحق الوحيد

ارض الوقف ومات بعد استحقاق اول قسط وقبل استحقاق القسط الثاني كان الأول من حق ورثته . اما القسط الثاني فيكون للمستحقين في الوقف وذلك تطبيقاً لاحكام الوقف (المادة ٣٦٦ من قانون العدل والانصاف)

المحكم

« من حيث ان المستأنفين رفعوا هذه الدعوى قالوا فيها ان مورثهم المرحوم السيد بك عبد العال اوقف أطياناً على نفسه حال حياته وعلى جهات أخرى خيرية بعد وفاته ثم توفي في ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ فيكون لمورثه الحق في الايجار عن مدة سبعة شهور وخمسة ايام ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٩٢٦ لغاية الوفاة وقدروا ذلك بمبلغ ٦٢٣٧ جنيه و ٥٤ ملليم استولوا منه على ثلث الايجار السنوي وتبقى لهم مبلغ ٢٦٧١ جنيه و ٢١٠ ملليم وهو ما طلبوا الحكم به

« ومن حيث ان المستأنف ضده دفع دعوى المستأنفين بأن اطيان الوقف مؤجرة في حياة المورث ومشتراط في عقود الايجار بسداد الاجرة على قسطين اولها وقدره الثلث يدفع في مايو سنة ١٩٢٧ وثانيهما وقدره الثلثان يدفع في سبتمبر سنة ١٩٢٧ . وقد توفي المورث في ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ أي قبل استحقاق القسط الثاني فلا تستحق ورثته وهم المستأنفون سوى ما كان يستحقه المورث وهو القسط الأول

« ومن حيث ان النزاع انحصر بين الطرفين فيما اذا كان يجب تطبيق احكام الوقف على النزاع الحالي ام انه يجب الرجوع للقواعد العامة

في الحكم المستأنف التي تأخذ بها هذه المحكمة
يتعين تأييد الحكم المذكور

(استئناف الحاج متولى على عبد الباسط وآخرين
وحضر عنهم الاستاذ خليل بك ابراهيم ضد راغب
اقتدى الاعصر وحضر عنه الاستاذ معالي محمد نجيب
الغرايلى باشا رقم ١٢٠٧ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة
السابقة)

٢١٥

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — افلاس . تاريخ التوقف عن الدفع .
اختصاص . تسجيله بعد ذلك . بطلانه .
عدم جواز تمسك المدين بهذا البطلان .
- ٢ — صلح مع المدين . حالة معينة

القاعدة القانونية

- ١ — الاختصاص الذى يسجل بعد اليوم
الذى اعتبر تاريخاً لتوقف المدين عن الدفع طبقاً
للمادة (٢٢٧) تجارى يكون لاغياً وبما ان
بطلانه مقرر لمصلحة جماعة الدائنين فليس لغير
السنديك الذى يمثلهم أن يتمسك بهذا البطلان .
ولا يملك المدين أن يتمسك به لأنه لم يقرر
لمصلحته

- ٢ — يشترط لاعتبار الدائنين غير العاديين
متنازلين عن اختصاصهم او امتيازهم أو رهنهم
أن يشتركوا فى رأى فى الصلح مع المدين . فلا
يعتبر قبولاً للصلح حضورهم امام قاضى التفليسة
فى الجلسة الخاصة بحالة الدعوى لتعيين سنديك
نهائى .

المحكمة

« من حيث أن المستأنف ضدها أعلننا

التي تقتضى بان الاجرة مقابل الانتفاع وكل جزء
من الزمن يمضى من وقت الأجرة يقابله جزء
من الاجرة .

« ومن حيث ان المستأنفين يطالبون بالريع
بصفتهم ورثة للرحوم السيد بك عبد العال
فليس لهم من الحقوق اكثر مما كان له

« ومن حيث انه لا نزاع فى ان احكام
الوقف كانت تسرى على المورث المذكور بصفته
الواقف والمستحق الوحيد لريع الوقف

« ومن حيث ان المادة ٣٦٦ من قانون
العدل والانصاف صريحة فى انه اذا كانت دار
الوقف أو ارضه مؤجرة لمن يزرعها لنفسه باجرة
مقسطة على اقساط معلومة يعتبر فى الاستحقاق
حلول كل قسط منها

« ومن حيث أنه يتبين مما تقدم ان المورث
ما كان يستحق الا القسط الذى حل قبل وفاته
فلا يكون لورثته اكثر منه

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فانه ب وفاة
المورث قد انتقل الاستحقاق الى جهات اخرى
وهذه الجهات تستحق القسط الثانى بأ كمله طبقاً
للمادة المتقدم ذكرها

« ومن حيث أنه يتبين مما تقدم انه
لامناس من تطبيق احكام الوقف على النزاع الحالى
« ومن حيث ان المستأنفين لا ينازعون فى
انهم استلموا قيمة القسط الذى حل قبل وفاة
مورثهم فتكون دعواهم فيما زاد عن ذلك على
غير أساس

« ومن حيث انه لذلك وللاسباب الواردة

المستأنف في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ بتنبية نزع ملكية من اربعة افدنة وقيراطين وعشرين سهماً ومنزل بيندر كفر الشيخ وفاء لمبلغ ٨ ٨ جنيهات و ٨٥٤ مليم قيمة المحكوم به لهما بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ بعد أن أخذوا اختصاصاً على املاكه المذكورة بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ وسجلوه في محكمة الاسكندرية المختلطة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ فعارض المستأنف في هذا التنبية لانه حكم باشهار افلاسه في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ واعتبر في الحكم المذكور وقت توقفه عن دفع ديونه بصفة مؤقتة في اول يناير سنة ١٩٢٥ ثم تصالح مع دائنيه بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٦ على أخذ خمسة وعشرين في المائة من ديونهم وصدقت المحكمة المختلطة على هذا الصلح في ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ ويقول المستأنف ان هذا الصلح يسرى على المستأنف ضدها فلا يكون لهما الحق في مطالبته الا بربع ما حكم لهما به

« ومن حيث أن المستأنف ضدها يدفعان دعوى المستأنف بأن الصلح الذي يتمسك به لا يسرى عليهما لأنهما تحصلا على اختصاص بدينهما سابق على الصلح ولأنهما لم يشاركا البدينين الآخرين الرأي في الصلح

« ومن حيث أن المستأنف يدفع ببطالان الاختصاص الذي يتمسك به المستأنف عليهما لأنه صدر بعد اليوم الذي اعتبر تاريخاً للتوقف عن الدفع طبقاً للمادة ٢٢٧ تجارى

« وحيث انه لا نزاع في ان تاريخ تسجيل امر الاختصاص لاحق لتاريخ التوقف عن الدفع وقد نصت المادة ٢٢٧ المذكورة على ان مثل

هذا التسجيل يكون لاغياً الا انه يتعين البحث في ماهية هذا البطلان لمعرفة ان كان نسبياً اى في مصلحة روكية الدائنين فقط او مطلقاً اى في مصلحة الدائنين والمدينين

« ومن حيث أن الفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ تجارى نصت على بطلان بعض التصرفات الحاصلة من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة انه وقت وقوفه عن دفع الديون او في ظرف الايام العشرة التي قبله بالنسبة لروكية المدينين - ونصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على بطلان تصرفات اخرى منها ما يحصل عليه الدائن من الاختصاص اذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفاً لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد

« ومن حيث ان الفقرة الأولى صريحة في ان البطلان نسبي فقط اى لمصلحة جماعة الدائنين دون غيرهم وكذلك يكون الحكم بالنسبة للبطلان الوارد في الفقرة الثانية لأنها معطوفة على الفقرة الاولى بعبارة (ويكون ايضاً لاغياً ولا يعتد به) وهذا التعبير يدل على المساواة في الحكم

« ومن حيث انه مما يؤيد ذلك ان المحكمة في البطلان الواردة في الفقرتين المذكورتين واحدة وهى ايجاد المساواة بين دائنى المفلس في الحصول على حقوقهم ولذلك ليس لغير السنديك الذي يمثل جماعة الدائنين التمسك بهذا البطلان « ومن حيث انه مما تقدم لا يكون للمستأنف وهو المدين التمسك بهذا البطلان لأنه لم يوضع لمصلحته

فيكون القول بأن المستأنف ضده تنازل عن اختصاصه في غير محله

« ومن حيث انه مما تقدم تكون معارضة المستأنف في تنفيه نزع الملكية لا محل له ويتعين رفضها وتأيد الحكم المستأنف

(استئناف الشيخ عبد المعطي محمد وحضر عنه الاستاذ عمر عمر افندى ضد الشيخ ابراهيم احمد وآخر وحضر عنهما الاستاذ نجيب صدق افندى رقم ١٠٢٧ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٢١٦

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩

مزاد . اتفاق مع مزايد للكف عن الدخول .
مخالفته للنظام العام . مسئولية . تضامن .

القاعدة القانونية

- ١ - يعتبر عملاً مخالفاً للنظام العام الاتفاق الذي يتم بين المزايدين في اجارة والذي بمقتضاه يكف أحدهم عن المزايدة مقابل مبلغ من المال
- ٢ - لا يقلل من درجة هذه المخالفة كون هذا الفعل لا ينطبق عليه نص المادة (٢٩٩) عقوبات التي لم توضع للمعاقبة الحالات الاستثنائية التي رأى المشرع انها مهددة للامن العام
- ٣ - ومثل هذا الاتفاق من شأنه أن يحد من حرية التعامل بتمكينه شخصاً أو أشخاصاً معينين من أخذ أموال الغير بالبخل ويترب عليه مسئولية جميع من اشتركوا فيه بتعويض صاحب المال الذي عقد الاتفاق للاضرار به

الحكم

« حيث أنه من الثابت سواء من نفس

» وحيث ان ادعاء المستأنف بـسريان الصلح على المستأنف عليهما لا اساس له لأن المادة ٣١٨ تجارى صريحة في انه ليس لأرباب الديون الحائزين لرهن عقارى او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة او المضمونة برهن منقول رأى في الاعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم او اختصاصهم بالعقارات او امتيازهم واذا شاركوا الدائنين الآخرين في الصلح . وظاهر من هذا النص أن الصلح لا يكون الا بين الدائنين العاديين فلا يسرى بطبيعة الحال على الدائنين الآخرين الذين لم يشتركوا فيه

» ومن حيث ان المستأنف يقول ايضاً ان المستأنف عليه الأول تنازل عن الحق الذي يخول له الاختصاص لأنه حضر امام حضرة قاضى التفليسة بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ووقع بامضائه على محضر الجلسة

» ومن حيث انه بالرجوع للمحضر المذكور تبين أن المستأنف ضده حضر حقيقة بالجلسة المذكورة الا ان هذه الجلسة كانت خاصة بحالة الدعوى لتعين سنديك نهائى ولم تكن خاصة بأخذ رأى عن الصلح

» ومن حيث ان المادة ٣١٨ المذكورة تشترط لاعتبار الدائنين غير العاديين متنازلين عن اختصاصهم او امتيازهم ان يشتركوا في رأى في الصلح وهذا الامر لم يحصل في القضية الحالية

مرافعة الخصوم أو الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ المقدم في دوسيه القضية أن وزارة الاوقاف عرضت للمزاد في سنة ١٩٢٢ تأجير ٢٠ ط ٦٦٧ فداناً بنواحى نواج وسيرباى وشوبرلمدة ثلاث سنوات زراعية تبتدىء من نوفمبر سنة ١٩٢٢ فتقدم للمزايدة فيها حماد بك اسماعيل ومحمود احمد منيسى ثم كف هذا الاخير عن المزايدة على اثر اتفاق بينه وبين الاول فى مقابل مبلغ ٦٠٠ جنيه حرر بها حماد بك سنداً لصالح محمود منيسى وادوع السند عند امين لتسليمه الى منيسى عند تمام الصفقة لصالح حماد بك

« وحيث ان هذا الاتفاق انما قصد به تخلص حماد بك من مزاحم له فى استئجار الاطيان أى انه يرمى الى تمكين حماد بك من أخذ الاجارة بقيمة أدنى من التى كان يدفعها لو أن المزداد ترك حراً فهو بهذا الوصف عمل مخالف للنظام العام وليس مما يقلل من درجة هذه المخالفة وانها ترمى الى تحقيق غاية غير مشروعة كون هذا الفعل لا ينطبق عليه نص المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات. اذ ان المادة المشار اليها انما وضعت لمعاقبة الحالات الاستثنائية التى رأى المشرع انها مهددة للامن العام اما ما عداها فانه يكون محظوراً ولو لم يكن معاقباً عليه متى كان من شأنه أن يحد من حرية التعامل بتمكين شخص او اشخاص معينين من أخذ أموال الغير بالبخس

« وحيث أن هذه المسئولية تقع على عاتق كل من المتماقدين وليس يعفى منيسى من المسئولية

كونه لم يكن ملزماً فى الاصل بدخول جلسة المزاد أو الاشتراك فيها اذ أن مسئوليته ليست ناشئة عن عدم دخوله جلسة المزاد بل عن اشتراكه فى اتفاق مخالف للقانون وتعمد منشؤه التدليس لتمكين أحد الطرفين من أخذ صفقة من المزاد بأقل من قيمتها الحقيقية

« وحيث أنه لذلك يكون الاثنان مسئولين عما يمكن أن يكون نال الوزارة بصفتها من جراء هذا التصرف المخالف للقانون ولهذا يتعين البحث فى قيمة هذا الضرر

« وحيث انه ثابت من حكم المحكمة المختلطة المشار اليه آنفاً أن حقيقة هذا التعهد اتصلت بوزارة الاوقاف وعلى أثر علمها به استدعى وكيل الوزارة حماد بك وطلب منه زيادة عطائه والا رفضت الوزارة التأجير اليه وقد قبل حماد بك زيادة الاجرة السنوية عن الفدان الواحد الى ٥٥ قرشاً وبعد ذلك اعتمدت الوزارة عطائه واجرت اليه

« وحيث ان هذا التصرف من جانب الوزارة يدل على انها اعتبرت المبلغ الذى اجرت به معادلاً لاجر المثل والا لما اوصت بقبول هذا العطاء ولا أخذت فى زراعة الارض او تأجيرها قطعاً صغيره ولا تقصت على الاقل مدة الايجار الى سنة واحدة ريثما تأخذ استعدادها للتأجير بشروط أحسن لصالحها

« وحيث انه مما يساعد على هذا الاعتقاد أن التأجير حصل فى ظروف عصيبة عقب هبوط الاسعار بشكل أوجد الزعر والقلق فى النفوس

« وحيث أنه لا يقلل من قيمة هذه الحجة كون الوزارة أظهرت للمحكمة أنها أجرت نفس الاطيان في سنة ١٩٢٥ بأكثر من ١٠ جنيهات اذ أن سعر القطن كان حوالي ٣٨ ريالاً في هذا الوقت بينما وصل الى ٢٤ ريالاً في سنة ١٩٢٢ . ومن البديهي أن الناس عقب كارثة هبوط الاسعار يتأثرون في معاملاتهم بما يكون لهذه الهبوط من رد فعل شديد

» وحيث أنه لذلك ترى المحكمة تأييد الحكم المستأنف

(استئناف وزارة الاوقاف ضد ورتة المرحوم حماد بك اسماعيل وآخر وحضر عنهما الاستاذان مغازى افندى البرقوقي ومرسى افندى محمود رقم ٦٦٦ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٢١٧

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩

امر تقدير . معارضة . تظلم من الالتزام .
خلو الحكم . النماس .

القاعدة القانونية

ان المعارضة في أمر التقدير لا تنصب الا على التقدير في حد ذاته اما الالتزام بالرسوم والمصاريف فالمرجع فيه ليس الى امر التقدير بل الى الحكم فاذا خلا الحكم من النص على الالتزام فسييل التظلم في ذلك هو طريق الالتماس

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن قلم كتاب المحكمة دفع فرعياً بعدم جواز الاستئناف استناداً الى نص المادة ٤٨ من لائحة الرسوم

» وحيث ان ماجاء بالمادة ٤٨ المذكورة حقيقة ان الحكم الذي يصدر في المعارضة في الأمر الصادر بتنفيذ قائمة الرسوم والمصاريف يكون انتهائياً غير قابل للطعن

« وحيث ان الوكيل عن المعارضين يتمسك بان المعارضة لا تنصب على التقدير بل على الالتزام . وترى هذه المحكمة ان المعارضة هي طريق التظلم من التقدير اما الالتزام فالمرجع فيه ليس الى امر التقدير بل الى الحكم فاذا خلا الحكم من النص على الالتزام فسييل التظلم في ذلك هو طريق الالتماس

» وحيث انه لما تقدم يكون الدفع المقدم من قلم الكتاب في محله ويتعين قبوله والتقرير بعدم جواز الاستئناف والزام المستأنفين بالمصاريف والالتماس

(استئناف محمود بك مذكور وآخر وحضر عنهما حضرة عبده الله فكرى افندى المحامي ضد قلم كتاب محكمة مصر الاهلية وحضر بالنيابة عنه حضرة مصطفى افندى عبد الله مندوب وزارة الحفانية نمرة ٦٦٧ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة صاحب العزة كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وحضور حضرات صاحبي العزة محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢١٨

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

حكم . اعلانه . خلوه من الصيغة التنفيذية .
صححة الاعلان . سريان مفعوله الاستئناف

القاعدة القانونية

يكفى لكي يبدأ ميعاد الاستئناف أن تعلن صورة كاملة للحكم يعلم منها المعلن اليه علماً تاماً

ما الذى صدر عليه من حكم وفى أية خصومة صدر وبين من ومن ولم صدر ولهذا يصح اعلان الصورة البسيطة الحالية من الصيغة التنفيذية بل ويصح لهذا الخصم الذى اعلنت له صورة الحكم أن يعلنها لخصمه معتبراً اياها أصلاً ليجعل ميعاد الاستئناف فى حق هذا الذى أعلن بها أخيراً يتبدى من تاريخ هذا الأعلان .

« وحيث أن خلو الصورة التى أعلنت للمستأنف (المقدمة منه بالجلسة) من الصيغة التنفيذية المكتوبة بأصلها لم ينقص علمه بما يجب ان يعلمه من الحكم المعان الذى صدر عليه على انه قد جاء فى صيغة الأعلان المحرر على هذه الصورة قول المحضر - (وبناء على الحكم المسطر بهذا المشول) (بصيغته التنفيذية)

« وحيث أن خلو هذه الصورة المعلنه للمستأنف مما جاء فى أصلها من أنه طبق لذلك الاصل الموجود بقلم الكتاب لا يفسد الاعلان كذلك . اذ حسب المحضر أن يقول فى صيغة اعلانها وتسليمها للمستأنف أنها طبق أصلها الذى أعلنه المطابق هو لذلك الاصل المتقدم الذكر

« وحيث انه متى صح اعلان الحكم المستأنف فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ وتبين أن صحيفة الاستئناف لم تعلن للمستأنف عليهم الا فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩ . فيكون الاستئناف اذن قد رفع بعد فوات ميعاده

(استئناف مجلس بلدى الاسكندرية ضد خليل افندى ابراهيم وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الحميد افندى يوسف رقم ٨٨١ سنة ٤٦ قضائية - دائرة حضرات زكى برزى بك وحامد فهمى بك ومحمد نور بك المستشارين)

ما الذى صدر عليه من حكم وفى أية خصومة صدر وبين من ومن ولهذا يصح اعلان الصورة البسيطة الحالية من الصيغة التنفيذية بل ويصح لهذا الخصم الذى اعلنت له صورة الحكم أن يعلنها لخصمه معتبراً اياها أصلاً ليجعل ميعاد الاستئناف فى حق هذا الذى أعلن بها أخيراً يتبدى من تاريخ هذا الاعلان

المحكمة

« من حيث أن المستأنف عليهم دفعوا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد اذ انهم أعلنوا الحكم المستأنف للمستأنف فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ وهو لم يعلن لهم صحيفة استئنافه الا فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩

« وحيث أن المستأنف أجاب على هذا الدفع بان الصورة التى أعلنت له لم تكن كأصلها فقد خلت مما جاء فى أصلها من توقيع الكاتب الاول لمحكمة اسكندرية الأهلية بمطابقة هذا الأصل . لأصله الموجود بقلم الكتاب كما خلت الصورة من الصيغة التنفيذية الموجودة فى ذلك الأصل وخلو الصورة المعلنه من هذين الأمرين يبطلها ويبطل اعلانها ويجعل الحكم المستأنف كأن لم يعلن ويكون الاستئناف قد رفع فى الميعاد .

« وحيث انه اذا جاز أنه لا يصح اعلان الحكم فى شأن تنفيذه الا اذا كان ما يعلن منه مشمولاً بالصيغة التنفيذية فالذى يكفى اعلانه للخصم حتى يتبدى ميعاد الاستئناف ممن يعلن له - هو صورة كاملة للحكم يعلم منها علماً تاماً

٢١٩

٣٠ ديسمبر ١٩٢٩

موظف . طلب المكافأة أو المعاش . سقوط
الحق بمضي ستة شهور . عدم سرعان
المدة عند وجود موانع قهرية

القاعدة القانونية

ان مدة الشهور الستة التي تنص المادة
(٢٦٥) من القانون المالي على عدم قبول طلب
المعاش أو المكافأة بعد انقضاءها تمضي من يوم
فقد الموظف حقه في ماهية وظيفته على أنه يشترط
لسريان هذه المدة أن لا يكون الموظف الذي
فصل من الخدمة في حالة استحالة مادية من تقديم
الطلب في الميعاد المذكور . فاذا وجدت أسباب
قهرية (كحالة الحرب وانقطاع المواصلات بين
محل الموظف ومصر) وجب أن تمتد مدة
الستة شهور ولا تبتدىء الا بعد زوال تلك
الأسباب .

المحكمة

« حيث أنه فيما يختص بالمكافأة فقد تمسكت
الحكومة بسقوط حق الملتبس فيها عملاً بالمادة
٢٦٥ من القانون المالي لتقديم الطلب الخاص بها
بعد الميعاد القانوني .

« وحيث أن المادة ٢٦٥ من القانون المالي
سالفة الذكر نصت على عدم قبول طلب المعاش
أو المكافأة بعد ستة شهور تمضي من يوم فقد
الموظف حقه في ماهية وظيفته . وبما أن الحكم
الصادر من محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٢٧ فبراير

سنة ١٩٢٤ والذي أيدته محكمة الاستئناف
بمحكمها الرقم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ قد اعتبر
الملتبس مفصولاً من الخدمة في ١٥ يناير سنة
١٩١٥ فلا يستحق مرتباً بعد هذا التاريخ
فحتسب الستة شهور بالنسبة له مبتدئة من هذا
التاريخ

« وحيث أنه لا يصح تطبيق هذه المادة
على إطلاقها إذ يشترط في تطبيقها أن لا يكون
الموظف الذي فصل من الخدمة في حالة استحالة
مادية من تقديم الطلب في الميعاد المذكور فاذا
وجدت أسباب قهرية تحول بين الموظف وبين
تقديمه الطلب في الميعاد وجب أن تمتد مدة الستة
شهور ولا تبتدىء الا بعد زوال تلك الأسباب
« وحيث أن الثابت من الأوراق ومن
اعتراف الحكومة نفسها أن الملتبس كان بجمية
سمو الخديوي السابق بالاستانة لما أعلنت الحرب
ومعروف أن المواصلات والمخابرات مع الاستانة
قد قطعت أثناء الحرب فكان الملتبس في استحالة
مادية تمنعه من تقديم طلبه في الستة شهور التالية
لتاريخ فصله من الخدمة . لأن الفصل من
الخدمة حصل أثناء الحرب وفي وقت كانت فيه
المواصلات لا زالت مقطوعة فوجب إذن أن
تمتد هذه المدة ولا تبتدىء الا من التاريخ الذي
عادت فيه المواصلات بين القطر المصري
والاستانة .

« وحيث أنه صدرت في فبراير سنة ١٩١٩
أوامر عسكرية بقبول المخاطبات وطرود البوستان
بين مصر والاستانة كما أنه بعد أن عقدت الهدنة
عادت المواصلات إلى جاري عادت فزالت بذلك

اسباب الموانع التي منعت الملتمس من الوقوف على ما تم في أمره ومن هذا التاريخ فقط تحتسب الستة شهور الواجب تقديم طلب المكافأة في خلالها .

« وحيث ان طلب المكافأة لم يقدم الا في ٤ ابريل سنة ١٩٢٢ وقد فات على زوال اسباب الاستحالة اكثر من ثلاثة سنوات فيكون حق الملتمس في طلب المكافأة قد سقط لتقديمه بعد الميعاد القانوني .

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم للملتمس بالمرتب ورفض طلبه في بدل السفرية والمكافأة والزامه بمصاريف الدعوى عدا ما ألزمت به الحكومة من المصاريف المناسبة لما حكم به عليها (التماس محمد عارف باشا وحضر عنه الاستاذ الياس افندي دبانة ضد وزارة المالية رقم ٧٢٧ سنة ٤٥ قضائية — دائرة حضرة كامل بك اراهيم وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢٢٠

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

بيع . بطلانه . تهريب .

القاعدة القانونية

العقد الذي يصدر من شخص متهم في جناية او جنحة لأحد اقاربه يعتبر صادراً بقصد الفرار من الدين الذي يعتبر ثابتاً بذمة المتهم من يوم اتهامه بصرف النظر عن كون الحكم لم يصدر عليه من المحكمة الا بعد ثبوت تاريخ

التصرف إذ الحكم لم يكن إلا مظهراً لما وجب من ضمان بذمة المحكوم عليه منذ ارتكابه الجريمة المحكمة

« حيث ان عقد البيع الذي استند اليه احمد ابراهيم عطيه المستأنف عليه الاول في دعوى استحقاقه للستة الافدنة والستة قراريط التي باشر المستأنف اجراءات نزع ملكيتها على اعتبار انها ملك مدينه محمد حسن ابراهيم وشريف حسن ابراهيم مورثي باقي المستأنف عليهم ان هذا العقد انما صدر له منهما بعد ثبوت دين له بذمتهم وفراراً من هذا الدين فقد تبين من حكم محكمة جنايات الزقازيق ان محمد حسن ابراهيم وشريف حسن ابراهيم اخفيا في ليلة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مواشي الشيخ مصطفى اسماعيل المستأنف التي سرقت منه في ١٥ نوفمبر ١٩٢٢ مع علمهما بسرقتها ولذلك حكمت عليهما محكمة الجنايات في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٣ بالحبس مع الشغل مدة ثلاث سنوات والزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مائتي جنيه تعويضاً مع المصاريف المدنية وخمسمائة قرش اتعاب محاماة كما تبين انهما لم يصدرا هذا البيع لقريبيهما المستأنف عليه الأول الا بعد اتهامهما في هذه السرقة ولذلك لم يستطع اثبات تاريخ عقده الا في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أي بعد حصول هذه السرقة واتهامهما فيها ولم يسجله الا في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٨ بعد أن سجل المستأنف تنبيه نزع الملكية في ١٦ ابريل سنة ١٩٢٧ فصدور هذا العقد من محمد حسن

هذه الجريمة وعلى ذلك يتعين الحكم بالغاء الحكم
المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الاول
والزامه بالمصاريف عن الدرجتين

(استئناف الشيخ مصطفى اسماعيل وحضر عنه
حضرة رزق اقتدى صليب المحامي ضد الشيخ احمد
ابراهيم عطيه وحضر عنه حضرة عبد الحميد اقتدى
خليل المحامي ثم محمد حسن الكبير وآخرين نمرة ٤١ هـ
سنة ٤٦ قضائية - دائرة حضرات زكى برزى بك
وحامد فهمى بك ومحمد نور بك المستشارين)

وابراهيم وشريف اخيه لقريبهما بعد اتهامهما فى
هذه السرقة دال على صدوره فراراً من الدين
الذى ثبت بذمتهما من يوم وقوع السرقة واخفاء
الاشياء المسروقة ولا يهم بعد ذلك ان يقع تاريخ
الحكم بهذا الدين من محكمة الجنايات بعد ثبوت
تاريخ هذا البيع لأن الحكم كان مظهراً لما وجب
من ضمان بذمة المحكوم عليهما منذ ارتكابهما

محكمة الاستئناف فى شيوخ

« وحيث أن المحكمة قضت فى منطوق
حكمها بقبول الاستئناف شكلاً فتكون قد فصلت
فى الطلب ولو أنها لم تذكر أسباباً لذلك . والالتماس
انما يكون لاغفال طلب من الطلبات لا لاغفال
الاسباب هذا فضلاً عن أن الطلبات التى يوجب
اغفال الفصل فيها قبول الالتماس هي الطلبات
الاصلية فى موضوع نفس الدعوى لا الدفع
المتعلقه بالاجراءات ولذلك يكون هذا الوجه
غير مقبول

« وحيث أن الوجه الثانى عبارة عن
الأدعاء بوجود تناقض بين أسباب الحكم
« وحيث أن التناقض الموجب للالتماس
هو الذى يقع بين أجزاء منطوق الحكم فيكون
هذا الوجه أيضاً غير مقبول

(استئناف الشيخ سيد احمد محروس وحضر عنه
حضرة الاستاذ أباير اقتدى حكيم عن نفسه ونايما
عن حضرة زكى اقتدى سليمان المحامى نمرة ٢٠٦ سنة
٤ ق - دائرة حضرات على زكى بك الدرابى ومحمد
توفيق بك خليل المستشارين وعبد الله بك اسماعيل
القاضى المنتدب)

٢٢١

٨ يناير سنة ١٩٣٠

التماس . عدم الفصل فى احد الطلبات . الفصل
بدون أسباب . عدم قبول الالتماس .

القاعدة القانونية

لا يكون الالتماس الا لاغفال طلب من
الطلبات الاصلية فى موضوع نفس الدعوى
لا الدفع المتعلقة بالاجراءات . فاذا دفع أمام محكمة
الموضوع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقيده بعد
الميعاد وقضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً كان
هذا فصلاً فى الدفع ولا ينقص من قيمته ان المحكمة
لم تذكر أسباباً لحكمها بقبول الاستئناف شكلاً

المحكمة

« حيث أن الوجه الاول من أوجه الالتماس
عبارة عن أن الملتمس دفع أمام المحكمة الاستئنافية
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقيده بعد الميعاد
والمحكمة لم تفصل فى هذا الدفع

٢٢٢

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩

حكم مرسى المزاد . قاضى البيوع . استئناف الحكم .
طلب تصحيح خطأ مادي من الدائن . عدم
قبول الدعوى .

القاعدة القانونية :

لم يجز القانون المصرى استئناف حكم مرسى
المزاد الا لعدم استيفاء الشروط المقررة أي ليعب
في شكله بقصد التثبت من صحة الاجراءات
المقررة قبل توقيع البيع وفيما عدا هذه الحالة
لا يكون أمام الخصوم الا رفع دعوى مستقلة
بإعلان الحكم .

فاذا ادعى نازع الملكية حصول خطأ مادي
من ممثله امام قاضى البيوع بخصوص مقدار
الدين الذى ينزع الملكية من أجله وانبنى على
ذلك ان رسا عليه المزاد - مع عدم وجود
مزايدين - بثمن مبالغ فيه كثيراً ورفع دعوى
بتصحيح الحكم أمام قاضى البيوع طالباً جعل
ثمن المبيع موازياً لدينه - كانت دعواه غير مقبولة
لان حكم مرسى المزاد نفسه لم يكن فيه اى خطأ
وانما الخطأ فيما عرضه ممثل الدائن . وبفرض ان
هذا الخطأ موجب لفسخ البيع (وهو ما لم تتعرض
له المحكمة) فالواجب ان ترفع به دعوى مستقلة
لا أن يطلب تصحيح حكم مرسى المزاد .

وقائع الدعوى

رفع مدير قنا بصفته نائباً عن الحكومة
المصرية هذه الدعوى أمام حضرة قاضى البيوع

بمحكمة قنا الابتدائية الاهلية ضد المستأفنين قيدت
بالجدول العمومى بتمرة ٩٠ سنة ٩٢٨ قال فى
عريضتها المؤرخة ١٤ ابريل سنة ١٩٢٣ انه
حكم بنزع ملكية ورثة منصور محمد من ٢٣ فداناً
و ٢٢ قيراطاً و ٤ أسهم وفاء لمبلغ ٧٤٩ جنيهاً
و ٣٢٤ ملياً بخلاف ما يستجد وأمر ببيعها بثمن
أساسى قدره ٥٠ جنيهاً للفدان . وبجلسة البيوع
فى ٢ يونيه سنة ١٩٢٤ قضى بإيقاف البيع نظراً
لدعوى الاستحقاق المرفوعة من السيد سالم متولى
احمد عن ١١ فداناً و ١٢ قيراطاً من القدر
المنزوع ملكيته وعلى أثر هذا القرار طلبت
الحكومة استمرار البيع بالنسبة للجزء الباقى
وقدره ١٢ قيراطاً و ٤ أسهم ولعدم وجود
راغب فى الشراء تأجلت الدعوى عدة مرات
مع تنقيص خمس الثمن الاساسى فى كل منها
وبجلسة ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . طلب مندوب
الحكومة لعدم وجود راغبين فى الشراء ايقاع
البيع على الحكومة نظير مطلوبها وهو ٧٤٩ جنيهاً
و ٣٣٤ ملياً وصدر الحكم برسو المزاد عليها بهذا
الثمن وهو اضعاف اضعاف الثمن الاساسى رغم
عدم المزاحمة وتنقيص الثمن عدة مرات حتى بلغ
الفدان ١٦ جنيهاً وعدم وجود راغبين فى الشراء
رغم ذلك وقد كان ذلك نتيجة خطأ مادي وقع
فيه معاون المديرية الذى حضر وقرر ان مطلوب
الحكومة على العين الجارى بيعها هو ٧٤٩ جنيهاً
و ٣٣٤ ملياً فى حين ان مطلوبها لم يتجاوز
٣٧٤ جنيهاً بعد استبعاد ثمن الجزء المرفوع عنه
دعوى الاستحقاق وقد قدمت الحكومة دعوى
تصحيح بتمرة ١١ سنة ١٩٢٨ امام محكمة قنا

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

« حيث انه في الواقع فان حكم التصحيح يحل محل الحكم الأول الذي حصل تصحيحه ويعتبر ان الحكم الاول ألغى ولا يبقى الا الحكم الأخير ويكون هو الحكم الذي اصدرت المحكمة فعلاً ويجب أن يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم الأخير .

« وحيث ان المادة ٥٨٦ من قانون المرافعات تقضى بأن حكم البيع لا يجوز استئنافه الا لعدم استيفائه الشروط المقررة ويكون ميعاد استئنافه خمسة أيام من تاريخ صدوره

« وحيث ان المستأنفين لم يستأنفوا الحكم هنا لعيب في شكله اى لعدم استيفائه الشروط المقررة للبيع ولكن يستأنفونه لأن قاضى البيوع لا يملك تعديل حكم مرمى المزاد بعد اصداره من طريق التصحيح . وقد دفع المستأنفون اليوم بعدم قبول دعوى التصحيح امامه وهو فصل في هذا الدفع وقرر قبول الدعوى وحكم بتصحيح حكم مرمى المزاد فيما يتعلق بالثمن الذى رسا به المزاد وجعله ٣٧٥ جنيهاً بدل ٧٤٩ جنيهاً وكسور . ويعتبر المستأنفون ان هذا الحكم صدر من هيئة غير مختصة فالاستئناف ليس واقماً على حكم مرمى المزاد نفسه كما حصل تصحيحه ولكن عن جواز أو عدم جواز تصحيحه وهى مسألة فرعية قائمة بذاتها ويكون الحكم فيها قابلاً للاستئناف فى الميعاد العادى وهو ستون يوماً من

الابتدائية فقررت بجلسته ١٨ يناير سنة ١٩٢٨ ان مثل هذا الطلب يجب عرضه على حضرة قاضى البيوع الذى أصدر حكم مرمى المزاد لانه وحده صاحب الحق فى تصحيح حكمه . فرفضت الدعوى الحالية للحكم بتصحيح حكم مرمى المزاد الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وجعل الثمن الوارد فيه مبلغ ١٦ جنيهاً و ٣٨٠ ملياً للفدان الواحد من الاثنى عشر فداناً وأربعة أسهم الراسى مزادها على الحكومة والزام المدعى عليهم بالمصاريف واتعاب المحاماة . وحضرة قاضى البيوع بمحكمة قنا حكم بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ بقبول الدعوى وتصحيح الثمن الذى رسا به المزاد وجعله ٣٧٥ جنيهاً والزمت الحكومة بالمصاريف فاستأنف المستأنفون هذا الحكم بعريضة مؤرخة أول سبتمبر سنة ١٩٢٨ وطلبوا للاسباب الواردة بها الحكم بالغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى الحكومة واحتياطياً رفضها والزامها على كل حال بالمصاريف والاتعاب

وبجلسة المرافعة دفعت الحكومة بعدم قبول الاستئناف شكلاً لان التصحيح صدر من قاضى البيوع الذى أصدر حكم مرمى المزاد وقد حل حكم التصحيح محل حكم مرمى المزاد وهو لا يقبل الاستئناف - الا فى بحر خمسة أيام وقد مضت - والحاضر عن المستأنفين صم على الطلبات الواردة بعريضة الاستئناف وقد تدون دفاع الطرفين بمحضر الجلسة والمحكمة أجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم

تاريخ اعلانه وحينئذ يتعين قبول الاستئناف ورفض الدفع الفرعى بعدم قبوله .

« وحيث انه فيما يتعلق بموضوع هذا الاستئناف فان قاضى البيوع فى توقيع البيع للراسى عليه المراد لا يفصل فى خصومة بين طرفين وانما يثبت الاجراءات التى نص عليها القانون لرسو المزااد ويعطيها حكمها بايقاع البيع لمن يقدم اعلا عطاء . فهو مفوض فقط من قبل القانون فى ان يبيع عن المدين بناء على طلب الدائن لمن يعطى أعلى ثمن وايقاع البيع منه ليس حكما فى الواقع رغم ان القانون أسماه كذلك وانما هو مجرد اثبات لانتقال الملكية للراسى عليه المزااد وبعد اتخاذ الاجراءات القانونية فهو أشبه بالعقد منه بالحكم ولذلك فانه فى القانون الفرنسى لا يجوز الطعن فيه بالطرق العادية المقررة للاحكام من معارضة او استئناف وانما يجوز الطعن بطلانه بدعوى مستقلة . وقد أجاز القانون المصرى بالمادة ٥٨٦ مرافعات استئنافه فقط لعدم استيفاء الشروط المقررة اى لعيب فى شكله بقصد التثبت من صحة تلك الاجراءات المقررة قبل توقيع البيع وجعل ميعاد الاستئناف خمسة أيام من تاريخ الحكم نفسه ويجب القول انه فيما عدا هذه الحالة لا يكون امام الخصوم الارتفاع دعوى مستقلة بطلان الحكم .

« وحيث ان المديرية لا تدعى ان القاضى أخل بشرط من الشروط المقررة للبيع ، ولا أن هناك قصفاً فى الاجراءات ، وانما تدعى ان مندوبها هو الذى أخطأ فى جلسة المزااد بأن عرض لرسو المزااد عليه ثمناً غير الذى كان يجب

ان يعرضه . فان الحكومة كانت طلبت نزع ملكية ٢٣ فدانا وكسور ورفعت دعوى استحقاق عن ١١ فدانا و ١٢ قيراطا فطلبت استمرار الاجراءات بالنسبة للباقي وقدره ١٢ فدانا وكسور يخصصها فى الثمن ٣٧٤ جنيها . ولكن المندوب لم يستبعد ثمن القدر المرفوع عنه دعوى الاستحقاق وطلب رسو المزااد على الحكومة بجميع الثمن وقدره ٧٤٩ جنيها وكسور .

« وحيث ان المديرية رأت ان هذا خطأ فى الحكم يجوز تصحيحه فلجأت أولا الى محكمة قنا الابتدائية ورفعت لها دعوى التصحيح فحكمت بعدم قبولها لأنها لم تكن هي التى اصدرت الحكم المطلوب تصحيحه فلجأت المديرية الى نفس قاضى البيوع ورفعت أمامه هذه الدعوى

« وحيث ان دعوى التصحيح فى الواقع غير مقبولة فى ذاتها لأن حكم مرمى المزااد نفسه لم يكن فيه أى خطأ وانما الخطأ فيما عرضه مندوب الحكومة .

« وحيث أنه اذا كانت الحكومة ترى ان هذا الخطأ موجب لفسخ نفس البيع الذى اوقعه القاضى او موجب لاقاص الثمن فالواجب أن ترفع دعوى مستقلة بهذا الفسخ أو هذا الاقاص لأن تطلب تصحيح حكم مرمى المزااد .

« وحيث أنه مما تقدم يتعين قبول الاستئناف والاعا . الحكم

(استئناف احمد يوسف منصور وآخرين وحضر عنهم حضرة الاستاذ ابراهيم بك مختار ضد مديرية قنا وحضر عنها حضرة الاستاذ الفريد افندى كامل مندوب قسم قضايا الحكومة نمرة ١٧٨ سنة ٣ ق — دائرة حضرة صاحب العزة عبد الرحمن سيد احمد بك رئيس المحكمة وحضور حضرنى على زكى العرابى بك ومحمد توفيق خليل بك مستشارين)

قضاء المحاكم الكلية

٢٢٣

محكمة اسبوط الكلية الاهلية

٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨

اكراه . تأثيره على المشرطات . حدوده .

القاعدة القانونية

تنص المادة ١٣٥ مدني على انه يجب أن يكون الاكراه شديداً بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز مع مراعاة سن العاقد وحالته من الذكورة والانوثة . ولم تختلف عنها المادة ١١١٢ المقابلة لها في القانون الفرنسى كثيراً .

وظاهر ان الشطرين الاخيرين من المادتين ينسخان الى حد كبير ما هو وارد في شطريهما الاولين لأنهما يرجعان كل حالة الى ظروفها لا الى مقياس واحد غير قابل للتغيير .

وقد توسعت المحاكم في فرنسا في ذلك ارتكاً على هذا الجزء الناسخ من المادة

المحكمة

« من حيث انه ثابت من الاطلاع على الاوراق وعلى قضية اللجنة نمرة ١٧ سنة ١٩٢٢ سايرة جرجا المنضمة وعلى مذكرات الطرفين ان المدعية ورثت عن والدها ثلاثين فدناً فعز على أخويها الغير شقيقين محمد فواز مورث المدعى عليهم ورشوان فواز ان تخرج هذه الثروة من

أملك إعتلهم ان هي تزوجت فعلاً على معاكستها حتى بقيت عانساً الى سن السابعة والعشرين واخيراً رغبت في الزواج بابن عمها فعمد اخوها الى الشكوى للمجلس الحسيني بدعوى انها معتوهة وطلبا منع زواجها فأراد المجلس احضارها امامه لفحص قواها العقلية فطعننا في ذلك لأنها من المخدرات فبعث لها المجلس بأحد معاوني الادارة للقيام بهذه المأمورية وقدم تقريره بما يفيد انها سليمة العقل لاعتة عندها فطعننا في هذا التقرير فانتدب المجلس طبيباً لهذا الغرض فأيد ما جاء بتقرير معاون الادارة . وفي ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ شكّا رشوان فواز أخاه محمد لأنه سمع بالاشاعة ان اخته المعتوهة باعته اثني عشر فدناً وطلب تحقيق ذلك فجاء محمد فواز يقرر ان اخته لم تكن معتوهة أو مجنونة بل عندها تلغم فقط في الالفاظ ولم تبعه اطلاقاً لا كثيراً ولا قليلاً ولم تصدر منها له عقود كلية واذا ظهر انه مشترك شيئاً فيكون لاغياً وعلى كل فهي اخته واذا باعته أو أعطته شيئاً فلا يكون ذلك حراماً (تراجع الشكوى نمرة ٢٣٨٩ سنة ١٩٢١ جرجا نمرة ٩ دوسيه اللجنة المنضمة) وقد حدث بعد ذلك بمدة وجيزة أن تزوجت المدعية بابن عمها وكان وكيلها في الزواج أخوها مورث المدعى عليهم والذي سبق أن عارض في هذا الزواج امام المجلس الحسيني كما تبين آنفاً . غير انها عمدت بعد الزواج الى شكوى أخيها المذكور مدعية

بأنه زور عليها عقداً يبيعهما له احد عشر فداناً ورفعت عليه وآخرين موقعين على هذا العقد بصفة شهود دعوى جنحة مباشرة . فأنكر بعض الشهود توقيعهم وقضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين لما تبين لها من ان الواقعة ليس فيها تزوير جنائي وان كان هناك اكراه أدبي من جانب التهم الاول (مورث المدعى عليهم) الذي استغل ضعف اخته المدعية وعاكسها بكافة الطرق في زواجها ولم يمنعه عن معاكستها الا تنازلهما عن الاحد عشر فداناً . ورفعت المدعية هذه الدعوى تطلب فيها تثبيت ملكيتها الى القدر الوارد في العقد وبطلانه لأنه صدر تحت تأثير عوامل الاكراه الادبي ولأنه مناف للقانون والآداب والنظام العام اذ هو لم يخرج عن كونه رشوة لأخيها مورث المدعى عليهم كي لا يصير على ادعائه باطلا بأنها عديمة الاهلية - فضلاً عن انه اعطى ثمناً لحق وحرية من الحريات التي يقدسها القانون وهي حرية الزواج . وقد حكمت هذه المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي ما تدون بحكمها وسمعت شهود الطرفين وفي اثناء سير الدعوى توفي محمد فواز فجاء بعض ورثته وهما زوجته السيدتان زنوبه عبد الرحيم سيد احمد وزينب ابراهيم تعترفان بمقتضى الورقة المقدمة من المدعية تحت نمرة ١٩ دوسيه بحق المدعية في دعواها وان العقد الصادر لمورثهما انما هو بيع بغير مقابل ولكن ليس للمدعية أن تطالبهما بما يصيبهما من المصاريف أو التعويض

« وحيث ان المادة ١٣٥ مدني نصت على انه يجب أن يكون الاكراه شديداً بحيث يحصل

منه تأثير لذوى التمييز مع مراعاة سن العاقد وحالته من الذكورة والانوثة ولم تختلف عنها المادة (١١١٢) المقابلة لها في القانون الفرنسي كثيراً حيث نصت على انه يجب ان يكون الاكراه من الخطورة بمكان بحيث يحصل منه تأثير لذى تمييز وان يبعث في نفسه الخوف من تعريض شخصه أو ماله لخطر عظيم داهم مع مراعاة سن الشخص وجنسه والظروف الخاصة به . وظاهر أن الشطرين الأخيرين من المادتين ينسخان الى حد كبير ما هو وارد في شطريهما الاولين لأنهما يرجعان كل حالة الى ظروفها لا الى مقياس واحد غير قابل للتغيير . وقد توسعت المحاكم في فرنسا في هذا الباب توسعاً ظاهراً في أحكامها العديدة ارتكناً على الجزء الناسخ من المادة ضاربة بما هو وارد في صدرها عرض الحائط

« وحيث انه يؤخذ من سلسلة الوقائع السابق سردها أن هناك اكراهاً أدبياً وقع على المدعية من قبل أخيها عمدة البلدة صاحب السيطرة عليها وكانت بطبيعة الحال وبحكم بساطتها ووسطها تنقاد اليه معتقدة انها لا تستطيع الزواج بدون رضائه وانها ان خرجت عن طاعته تكون قد آتت فعلاً مشيناً وهذه الظروف كافية للاقتناع بأن المدعية كانت مسلوقة الارادة عند توقيعها على العقد الذي اشترت به رضا أخيها عن زواجها

« وحيث ان ما ذهب اليه بعض المدعى عليهم من ان البيع حصل بدون اكراه وبمقابل كما يؤخذ من الفاظ العقد - غير صحيح ويكذبه ما سبق ايضاحه من تصرفات مورثهم واتقلا به وكلا عن المدعية في زواجها الذي كان يطمعن

هو معاونة من لم تمكنهم حالتهم المالية من الحصول على حقهم الا أن هذا لا يمنع من الرجوع عليهم متى زالت حالة فقرهم بالرسوم القضائية (مادة ٣٥ من تعريفه الرسوم) و باتعاب الخبراء (مادة ٢٤ من القانون ثمة ٨ سنة ١٩٠٧) . ولا يمنع أيضاً من ان يرجع المحامي باتعابه . اذ أن المحامي والخبير في هذه الحالة سواء .

٢- على أن هذا الحق للمحامي لا يستند الى المادة ٢٠ من لائحة المحاماة التي تنص على انه يجوز للمحامي أن يطالب الخصم المحكوم عليه بالمصاريف التي قدرتها المحكمة أو يرجع بها على موكله اذا زالت حالة فقره

فان عبارة « المصاريف » الواردة في هذه المادة لا تشمل اتعاب المحاماه . فان هذه الاتعاب تفوق بكثير ما تحكم به المحكمة على المحكوم عليه بالمصاريف

انما يستند هذا الحق الى المادة ١٤٤ مدني التي تنص على أن من فعل بالقصد شيئاً تترتب عليه منفعة لشخص آخر فيستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارة التي خسرها . . . الخ

المحكم

« حيث أن المعارض ضده ندب من لجنة المساعدة القضائية للمرافعة عن الست سيدة بنت السيد الدخاخي في دعوى مدنية وقد باشر الدعوى وصدر الحكم لمصلحتها فقدم طلباً بتقدير اتعاب له عليها وصدر له الامر المعارض فيه :

« وحيث أن الست سيدة بنت معارضتها

فيه بدعوى عتوها وذلك عقب حصوله مباشرة على العقد المطعون فيه مع ان العتة اذا كان يمنع شيئاً فهو يمنع تصرف المدعية في ملكها ذلك التصرف الذي دافع عنه بعد ذلك جهد طاقته « وحيث انه من كل ما تقدم يكون العقد

الصادر من المدعية تحت تأثير الاكراه الادبي باطلاً طبقاً لنص المادة ١٣٥ من القانون المدني .

« وحيث انه فضلاً عن شائبة الاكراه التي أصابت العقد المطعون فيه فانه باطل أيضاً لمخالفته للقانون والنظام العام والاخلاق الصحيحة إذ هو بغير مقابل أو في مقابل يحرمه القانون وهو المساومة على حرية الناس في حقوقهم الثابتة لهم شرعاً إذ العقد لم يصدر من المدعية الاثماً لتجاوز مورث المدعى عليهم عن طعن لم يكن محققاً ولمصادقته على زواج لم يكن هناك مانع شرعي من انعقاده مع ان أمثال هذه الامور لا يصح أن تكون موضع مساومة « وحيث انه مما يؤيد دعوى المدعية اعتراف

بعض المدعى عليهم وهما زوجتا المورث بمقتها «

(قسنية الست زكية بنت فواز ضد ورثة محمد فواز وآخرين رقم ٣٩٩ سنة ١٩٢٣ كلى - دائرة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح بك السيد رئيس المحكمة وحضور حضرتي احمد نصرت افندي ويوسف يعقوب افندي القاضيين)

٢٢٤

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٩

١ - محام . منتدب بقرار من لجنة المساعدة .

اتعاب .

٢ - قانون المحاماة . مادة ١٤٤ مدني .

القاعدة القانونية

١ - الغرض من المساعدة القضائية للفقراء

في ذلك الامر على أن حضرة المحامي ترفع في القضية بناء على قرار من لجنة المساعدة القضائية فلا تلزم بأجر له :

« وحيث أن المادة ٢٠ من القانون نمرة ٢٦ سنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة أمام المحاكم الاهلية تنص على أن (يقوم المحامي المكلف بالدفاع عن الفقراء المعفين من الرسوم القضائية بالدفاع عنهم مجاناً ومع ذلك يجوز له أن يطلب الخصم المحكوم عليه بالمصاريف التي قدرتها المحكمة وان يرجع بها على موكله اذا زالت حالة فقره) :

« وحيث انه ظاهر من هذا النص أن المحامي مكلف بالدفاع مجاناً عن الفقراء المعفين من الرسوم القضائية ولكن أجاز له القانون أن يطلب الخصم المحكوم عليه بالمصاريف التي قدرتها المحكمة كما أجاز له أن يرجع بها على موكله اذا زالت حالة فقره :

« وحيث أن تلك المصاريف وان شملت ما تحكم به المحكمة من أتعاب المحاماة على من خسر دعواه فانها لا تشمل أتعاب المحاماة التي يستحقها المحامي على موكله اذ أن هذه الأتعاب تفوق بكثير ما تحكم به المحكمة على المحكوم عليه بالمصاريف

« وحيث انه على ذلك فان المحامي المعين من لجنة المعافاة من الرسوم لا يحرم من حقه في الاجرة قبل من يباشر له الدعوى لعدم النص على ذلك في المادة المذكورة لان القانون العام

في المادة ١٤٤ مدني تنص على أن (من فعل بالقصد شيئاً تترتب عليه منفعة لشخص آخر فيستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارات التي خسرها بشرط أن لا تتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل الى ذلك الشخص من المنفعة) وقد انتفعت المعارضة من عمل المحامي بأن كسبت دعواها فوجب عليها أن تعوضه بمقدار المصاريف التي صرفها والخسارات التي خسرها وقد بذل مجهوده وترافع في الدعوى بمعلوماته القانونية وأضاع من وقته

« وحيث أنه من جهة أخرى فان الغرض من المساعدة القضائية للفقراء معاونة من لم تمكنهم حالتهم المالية من الحصول على حقهم انما هذا لا يمنع من الرجوع عليهم بالرسوم القضائية متى زالت حالة فقرهم (مادة ٣٥ من تعريفه الرسوم القضائية في المحاكم الاهلية الصادر بها أمر عال في ٧ اكتوبر سنة ١٨٩٧ ولا الرجوع باتعاب الخبراء) (مادة ٢٤ من القانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٧) ولا يمنع أيضاً من أن يرجع المحامي باتعابه اذ أن المحامي والخبير في هذه الحالة سواء لأن كل واحد قام بعمل استفاد منه صاحب الدعوى

(معارضة الست سيدة بنت سيد محمد الدخاني ضد الاستاذ عبد العظيم افندي الهادي رسلان سنة ١٩٢٩ رقم ٣٨ كلى — دائرة حضرة عثمان يوسف بك رئيس المحكمة وحضور مصطفى فهمي البجيري بك وبوسف فهمي بك القاضيين)

« وحيث انه لا محل للدفع بسوء نية المشتري الثانى لان القانون جعل العبرة كلها بالتسجيل دون سواء وما دام أن البيع الاول لم ينقل الملك للمشتري الاول فسيان علم المشتري الثانى به وعدم علمه لانه فى كلتا الحالتين يتلقى الملك من مالك حقيقى لم يتجرد عن ملكه

(قضية الست تقاحه بنت سليمان ضد جلال حسن الداخني وآخرين رقم ٥٥٧ سنة ١٩٢٩ استئناف — دائرة حضرة صاحب النزة على زكى العرابى بك وحضور حضرتى حسن بك مراد واحمد بك لخرى القاضين)

٢٢٦

محكمة مصر الكلية الاهلية

٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استرداد . منقولات . حكم بالاستمرار فى البيع .
المعارضة فيه . حكم استئناف .

القاعدة القانونية

المقصود بالفقرة الاخيرة من المادة ٤٧٨ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨ —
والتي تقضى بأن الاحكام الغياية الصادرة فى دعاوى الاسترداد بالاستمرار فى اجراءات البيع لا تقبل المعارضة من المسترد والمحجوز عليه —
هو الاحكام الابتدائية بخلاف الاحكام الاستثنائية فلم يرد نص يحرم فيها المعارضة اذا صدرت غياياً

المحكمة

« حيث ان المعارض ضده دفع بعدم قبول المعارضة طبقاً للمادة ٤٧٨ مرافعات

٢٢٥

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩

بيع . تسجيل . سوء نية . لا عبرة به .

القاعدة القانونية:

العبرة فى المفاضلة بين عقدى بيع صادرين من بائع واحد عن عقار واحد . هي بالتسجيل دون غيره . ولا محل للدفع بسوء نية المشتري الثانى فسواء علم بالبيع الاول او لم يعلم فانما يتلقى الملك من مالك حقيقى لم يتجرد عن ملكه .

تعليق

لا تزال هذه المسألة موضع خلاف . الا ان غالبية الاحكام متجهة الى تقرير هذا الرأى ولو ان بعض الاحكام يرى ان سوء النية لا يجب ان يتعدى العلم الى التواطؤ التدليسى بين البائع والمشتري الثانى . وقال بأن هذا التواطؤ يعدم افضلية التسجيل للبيع الثانى

المحكمة

« حيث ان عقد المستأنفة غير مسجل »
« وحيث ان القانون الجديد يقضى خلافاً للقانون القديم بأن البيع لا ينقل الملك حتى بين المتعاقدين الا بالتسجيل فيبقى البائع مالكا رغم البيع الصادر منه بعقد غير مسجل وما دام انه مالك فالبيع الصادر منه للغير بعقد مسجل ينقل الملك ويصبح المشتري الثانى مالكا

٢٢٧

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٥ يونيو سنة ١٩٢٩

- ١ - تقاذ معجل . الاعتراف بالالتزام .
وجود سند . عدم وجود سند .
٢ - تقاذ معجل . الطعن في السند بالاكرام
أو الغش أو عدم الاهلية . أو بالتزوير .
عدم النفاذ .

القواعد القانونية

- ١ - الاقرار بالالتزام المؤيد بسند والادعاء
في آن واحد بالوفاء به بعضاً أو كلاً والعجز بالوفاء
يعتبر كل ذلك اقراراً بالالتزام اى الدين يجب
فيه النفاذ المعجل طبقاً للمادة ٣٩١
٢ - الاقرار بلا سند والأدعاء في آن واحد
بالوفاء به بعضاً أو كلاً - هو اقرار لا يقبل التجزئة
وعلى ذلك لا يجوز فيه النفاذ المعجل ولا تسرى
عليه المادة ٣٩١ مرافعات
٣ - الاقرار بالتوقيع ختماً أو امضاءً والطعن
في اصل الالتزام بأحد المطاعن الأربعة - الغش
والاكرام والغلط وعدم الاهلية - لا يعتبر اقراراً
بالالتزام تسرى عليه المادة ٣٩١ من حيث
النفاذ المعجل الوجوبى . وكذلك الحال فيما اذا
كان السند العرفى مطعوناً فيه بانكار التوقيع أو
بالطعن بالتزوير (راجع المادة ٣٩٣ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المستأنفة الأولى وهى موكلة
المستأنف الثانى تقول فى استئنافها الوصفى بانه
لا محل للنفاذ المعجل استناداً الى المادة ٣٩١
مرافعات لأنه وان كان قد أقر بالالتزام إلا انه

« وحيث ان الفقرة الاخيرة من المادة
٤٧٨ المعدلة بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨ قضت
بأن الاحكام الصادرة فى دعاوى الاسترداد
والتي تصدر من قاضى الامور الجزئية بالاستمرار
فى اجراءات البيع لا تجوز فيها المعارضة من رافع
دعوى الاسترداد ولا من المدين المحجوز عليه
ويكون ميعاد استئناف هذه الاحكام خمسة عشر
يوماً كاملة من يوم النطق به

« وحيث انه ظاهر من ذلك ان الاحكام
التي لا تقبل المعارضة هى أحكام اول درجة
وملخص المادة انها لا تقبل المعارضة وتقبل
الاستئناف ولم يرد اى نص بأن الحكم الذى
يصدر فى الاستئناف يكون أيضاً غير قابل
للمعارضة وعلى ذلك يكون الدفع فى غير محله
« وحيث ان المعارض باعتباره مستأنف
ضده دفع بعدم قبول الاستئناف لحصوله بعد
الميعاد لان الحكم صدر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة
١٩٢٩ ولم يرفع الاستئناف الا فى ٦ يونيو
سنة ١٩٢٩

« وحيث ان هذا الدفع فى محله

(قضية معارضة الست فريده هانم عمر وحضر عنها
حضرة الاستاذ احمد افندى حشمت المحامى ضد على
افندى حسن وآخرين رقم ٦٧٩ سنة ١٩٢٩ س -
دائرة حضرة صاحب العزة على زكى الدرابى بك رئيس
المحكمة وحضور حضرتى محمود صادق بك اسماعيل
وابراهيم بك حلمى القاضيين)

(أنظر جارسونيه Garsonnet مع سيزار برو Cazer-Bru الطبعة الثالثة ج ٦ سنة ١٩١٥ ص ٢١٩ والهامش ١٢) وكذلك يعتبر اقراراً بالدين اذا لم ينكره المدين او اذا نازع في بقاء الدين وقت قيام الدعوى او في مقداره . وفي هذه الاحوال جميعها يقضى بالنفاذ المعجل (جارسونيه ص ٢٢٠) ويلاحظ الشارحون انه لا تناقض بين عدم النفاذ المعجل في حالة الاقرار بالامضاء والطعن في العقد بالا كراه او الغش — والحكم بالنفاذ عند الاقرار بأصل الدين وقصر المنازعة على بقاءه او على مقداره وقت قيام الدعوى وذلك لان المدين يعتبر في هذه الحالة الاخيرة معترفاً بالدين أيضاً (جارسونيه ص ٢٢٠ الهامش ١٨)

« وحيث ان الشارع المختلط لما وضع المادة ٤٤٩ مرافعات سنة ١٨٧٥ رأى ان يصيغها بالمعنى الذى ارادته المادة ١٣٥ الفرنسية الا انه وضع لها صيغة أظهر في البيان وآثر في التعبير العلمى القانونى . فقال بالنفاذ المعجل « ... اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به si la partie condamnée a reconnu l'obligation فذكر كلمة الالتزام obligation بدلا من كلمة وعد promesse وهي ابلغ في التعبير العلمى . الا ان الترجمة العربية للمادة المختلطة جاءت مشوبة اذ ذكر المترجم عبارة « المحكوم به » ترجمة لكلمة الالتزام obligation وهي ترجمة غير صحيحة . وكان يجب أن تكون الترجمة « ... اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالالتزام ... » وقد جرى القضاء

قرر في آن واحد ببراءة ذمته منه وانه مادام من المقرر ان الاقرار لا يجزأ على المقر فيجب الأخذ به برمته . وعلى ذلك يكون النفاذ المعجل المقرر بالمادة ٣٩١ المتقدمة غير جائز في هذه الدعوى لأن الاقرار بالدين مشفوع باقرار بالوفاء واستندت المستأنفة الأولى أيضاً الى النص العربى للمادة ٣٩١ التى قالت « ... اذا كان المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به ... » ولم يرض الاخذ بالنص الفرنسى لها القائل - si la partie condamnée a reconnu l'obligation.

« وحيث انه فيما يتعلق بالنفاذ المعجل عن دين معترف به فانه يجب الرجوع أولا الى المادة ١٣٥ مرافعات فرنسى وثانياً الى المادة ٤٤٩ مختلط وأخيراً للمادة ٣٩١ اهلى مع المادة ٣٩٣ مرافعات أهلى التى لا مقابل لها بالقانون المختلط والفرنسى

« وحيث ان المادة ١٣٥ الفرنسية قالت بالنفاذ المعجل عند وجود سند رسمى titre authentique او وعد معترف به promesse reconnue وقال الشارحون فيها بأن المادة ترمى الى التعهد engagement الكتابى أو الشفوى الذى اعترف المدين بحقيقته ويجب أن يكون اعتراف المدين منصفاً على امضائه وعلى وجود الدين بالذات وقت التعهد به أى يجب أن يكون الاقرار بالدين منصرفاً الى الاعتراف بصحة التعاقد عليه والالتزام به . وعلى ذلك اذا اعترف المدين بامضائه ولكنه طعن في عقد الدين بالا كراه أو الغش فلا يعتبر ذلك اقراراً بالتعهد المنوه عنه بالمادة (١٣٥) مرافعات المذكورة

المختلط على الأخذ في تفسير هذه المادة بما ذهب إليه الشارحون الفرنسيون فقال بالنفاذ عند الإقرار بأصل الدين وانكاريته في ذمته أي الأداء بالوفاء به (الفهرست العشري المختلط الجزء الرابع ص ١٧٢ ن ١٦٧٨)

«وحيث أن الشارع الأهل وضع المادة ٣٩١ سنة ١٨٨٣ اخذاً عن المادة ٤٤٩ المختلطة وصيغت عبارتها الفرنسية والعربية كما صيغت عبارة المادة المختلطة سواء بسواء فكان النص الفرنسي في كلمة obligation ابلغ من كلمة promesse بالمادة ١٣٥ مرافعات فرنسي ولكن الترجمة العربية جاءت على غير حقيقة النص الفرنسي للمادة الأهلية. على أن هذا الاختلاف بين الأصل والترجمة ليس جوهرياً وليس له أثر ما في تقرير القاعدة القانونية

«وحيث أن الشارع الأهل أراد زيادة في البيان أن يضع المادة ٣٩٣ مرافعات فقرر فيها النفاذ إذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنياً على سند غير رسمي لم يناع فيه "si la demande est basée sur un acte sous seing privé non contesté" وان كانت صيغة هذه المادة في تقريرها للنفاذ عند وجود سند عرفي غير متنازع فيه - ترمي إلى نفس النتيجة التي قالت بها المادة ٣٩١ عند قولها بالإقرار بالدين - لأن عدم التنازع على شيء هو إقرار به - إلا أن الشارع الأهل أراد على ما يظهر أن يأتي بقاعدة المادة ٣٩٣ عن حالة السند العرفي لتكون تنويراً للمادة ٣٩١ التي قررت القاعدة بوجه عام - يشمل الحالات التي يكون فيها سندات

عرفية والتي لا يكون فيها سندات عرفية ويعترف المدين بأصل الدين من حيث اشتغال ذمته به - ويظهر أيضاً أن الشارع الأهل أتى بالمادة ٣٩٣ التي لم يأت بمثلهما الشارع المختلط حتى يزيل ما يمكن أن يقع من الغموض بشأن الحالة الخاصة بوجود سند متنازع فيه من حيث انكار الأمضاء أو الطعن فيها بالتزوير - أو كما يقول الشارحون الفرنسيون من الطعن في الأمضاء بشأن الإكراه والغش كما تبين هنا فصاغ الشارع المادة ٣٩٣ بطريقة عامة تشمل الطعن في السند العرفي بجميع أوجه المطاعن العمومية والتي لا تقف عند الإكراه والغش اللذين قال بهما الشارحون الفرنسيون كما تقدم. وأخذ القضاء المختلط يعمل على الأخذ بقاعدة هذه المادة برغم عدم وجود مثل لها ولمجرد أن ظهرت بالقوانين المصرية (انظر بوريلي بك تعليقاً على المادة ٤٤٩ مرافعات مختلط ص ٤٣٤ ن ٥ وإشارته إلى حكم مختلط صدر في يونيو سنة ١٨٨٥)

«وحيث إذا علم ذلك وعلم دفاع المستأنف وعلمت أسباب الحكم المستأنف - دون البحث الآن في صحة أو عدم صحة هذه الأسباب من حيث الموضوع - يتبين أن إقرار المستأنف بأصل الالتزام هو إقرار يظهر - كما يستفاد الآن من ظاهر أسباب الحكم المستأنف ومن الناحية القانونية فقط - أنه مؤيد بأدلة كتابية بمثابة مبدأ دليل بالكتابة وهي الخطابان المرسلان من المستأنف الثاني وكيل المستأنفة الأولى للمستأنف عليه بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٤ و ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦

٢٢٨

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

محكمة خط . عرض الدعوى عليها للصلح .
عدم حصوله . لا بطلان .

القاعدة القانونية

١ - بطلان الاجراءات أمر استثنائي
لا يقضى به في حالة عدم وجود نص .

وقد نص المشرع في المواد ٦ - ٩ و ١٣ و ٢٢ و ٣٦٣ من قانون المرافعات على البطلان في حالة عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها فيها . فلا يصح القضاء بالبطلان في غير الاحوال الواردة في هذه النصوص

٢ - عدم عرض القضية الداخلة في اختصاص قاضي المواد الجزئية على محكمة الخط للسعي في الصلح بين الطرفين طبقاً للمادة ١٩ من قانون محاكم الاخطا . لا يترتب عليه عدم قبول الدعوى . بل كان للقاضي الجزئي أن يحيل القضية الى محكمة الخط لعرض الصلح

المحكمة

« حيث ان المادة (١٩) من قانون محاكم الاخطا الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ قضت بأنه يجب على محكمة الخط أن تسعى في الصلح بين الخصوم في جميع القضايا المدنية والتجارية حتى التي تدخل ضمن اختصاص القاضي الجزئي

وقمت هذه الأدلة الكتابية بالقرائن القضائية المستفادة من ظروف الدعوى - وعلى ذلك يكون اقرار المستأنف بالدين والحاق الاقرار بالبراءة منه أو تحديد مداه - اقراراً ليس المدعى في حاجة اليه كما يظهر الآن من أسباب الحكم المستأنف من الجهة القانونية ليس إلا - لانه وان صح قانوناً وهو صحيح ان الاقرار لا يجزأ على المقر وانه لا يمكن الأخذ بالنفاذ المعجل في المادة ٣٩١ عند الاقرار باشتغال الدمة بوجه عام وتحديد هذا الالتزام وتعيين مقداره من جانب المقر وحده وان لا يؤخذ بالنفاذ في أصل الدين وبصرف النظر على ما حدده المقر من مدى الدين وممراته فمحل ذلك أن لا يكون بالدعوى سند كتابي يستند اليه المدعى . واما وقد وجد السند الكتابي فلا يعبأ وقتئذ بالاقرار وعدم تجزئته على المقر .
« وحيث لما تقدم ولعدم التعرض الآن لبحث أدلة الالتزام في ذاتها وأدلة الوفاء بها - وقصر البحث على الناحية القانونية مما يستفاد من ظاهر الحكم - يتبين أن النفاذ في محله ويتعين تأييد الحكم فيه

(قضية الاميرة سنية هانم جلال وآخر ضد مرجان افندي فرج . رقم ٢٤٨ سنة ١٩٢٩ س - دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني وحضور حضرتي صاحبي العزة عبد العزيز غنيم بك ومحمد امين صدق بك القاضيين)

كان المحرر المزور قد أخل بحق أو مصلحة للغير
بحميتها القانون فاذا كان الغرض من التزوير انشاء
سند لاثبات مركز قانوني حقيقي فلا يكون الفعل
تزويراً معاقباً عليه

المحكمة

« حيث أنه من المسلم به أن المتهم الاول
تسلم أعمال شركة الملاحة الروسية روييت بمقتضى
تلفراف أرسل اليه بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٥
من ادارة هذه الشركة ببطرسبرج يخول له حق
الادارة مؤقتاً

« وحيث أنه رغباً عن توقيت الوكالة في
التلفراف فقد ثبت من المستندات المقدمة في
الدعوى ومن المبكبات التي كانت ترد للشركة
أو تصدر منها انه ظل يتولى هذه الوكالة حتى
سنة ١٩٢٣ حيث أنذره المسيو يورجوا مندوب
الشركة في باريس بعزله من الوكالة

« وحيث أنه واضح من الاطلاع على
الخطاب المؤرخ ٣ اكتوبر سنة ١٩١٥ والذي
قدمه محامى المتهمين لاثبات صفة باهاموف في
الوكالة عن شركة روييت والتعامل باسمها أن هذا
الخطاب مكون من جزئين منفصلين لصقا
بعضهما بواسطة ورق شفاف بفعل المتهم الاول
وانهما ارسلتا من الشركة في تاريخين مختلفين
فالجزء العلوى منهما أرسل لباهاموف بتاريخ ٣
اكتوبر سنة ١٩١٥ والجزء السفلى أرسل قبل
ذلك للمسيو جافولى ليستلم أعمال الشركة من
ميتشولد Mechold الذى اعتزل أعمالها في أواخر

« وحيث انه لأجل الفصل في موضوع
هذا الاستئناف يتعين الفصل فيما اذا كان عدم
عرض القضية على محكمة الخط مبدئياً لعرض
الصلح على الطرفين أمر معطل للاجراءات التي
تحصل امام القاضى الجزئى مباشرة أم لا

« وحيث أن ابطال الاجراءات هو أمر
استثنائى ولا يمكن الحكم به الا بنص قانونى
« وحيث ان قانون المرافعات نص عند ما
أراد البطلان فى الاجراءات على لفظة « والا
كان العمل لاغياً » كما جاء فى المواد ٣ و ٦
و ٧ و ٨ و ٩ و ١٣ و ٢٢ و ٣٦٣ من قانون
المرافعات »

« وحيث ان المادة (١٩) السالفة الذكر
لم ينص فيها على البطلان عند عدم تقديم القضية
لمحكمة الخط لعرض الصلح على الطرفين لذلك
تكون الاجراءات غير باطلة والدعوى مقبولة
وكان يتعين على القاضى الجزئى أن يحيل القضية
على محكمة الخط لعرض الصلح على الطرفين لا
أن يحكم بعدم قبولها

(قضية الحاج محمد موسى زيدان ضد محمد السيد
النجار وآخر رقم ٢٧٦ سنة ١٩٢٩ استئناف -
دائرة حضرة صاحب النزة ابراهيم بك ثروت وكيل
المحكمة وحضور حضرتى رزق بك ميخائيل وعبد الفتاح
بك حسين القاضيين)

٢٢٩

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

تزوير . ضرر . سند لانشاء مركز حقيقى .
لا ضرر

القاعدة القانونية

لا يتصور الضرر فى جريمة التزوير الا اذا

أركان جريمة التزوير الجوهرية غير متوفر وبالتالي فلا يكون هناك جريمة استعمال ورقة مزورة مع العلم بتزويرها (راجع في ذلك كتاب احمد بك امين صحيفة ٢٢٦ » ولا يتصور الضرر الا اذا كان المحرر المزور قد أدخل بحق أو مصلحة للغير يحميها القانون فاذا كان الغرض من التزوير انشاء سند لاثبات مركز قانوني حقيقي فلا يكون الفعل تزويراً معاقباً عليه » وكتاب جندي بك عبد الملك صحيفة ٢٦٣ » ان النية المطلوبة في التزوير هي نية الاحتجاج بالمحرر المزور على أمر ليس للمزور حق فيه »)

(قضية النيابة العمومية ضد اسكندر باهاموف وآخر رقم ٤٢٩ سنة ١٩٢٧ استئناف — دائرة حضرة صاحب العزة ابراهيم شلي بك وحضور حضرتي انيس افندي غالي ومحمود افندي وهدان القاضيين)

٢٣٠

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

استحقاق جزئي . تضمينات م. ٣١٢ مدني

القاعدة القانونية

يختلف حكم الاستحقاق الجزئي اختلافاً جوهرياً عن حكم الاستحقاق الكلي فليس للمشتري في الحالة الاولى الا المطالبة بالقيمة الحقيقية للمبيع في وقت نزعه - م ٣١٢ مدني - أما في الحالة الثانية فيكون للمشتري المطالبة برد الثمن والتعويضات كما هو مبين في المواد من ٣٠٤ - ٣٠٨ مدني وتطبيقاً لذلك لا يكون

سنة ١٩١٤ بدليل أن الخطاب موقع عليه من لفتر بصفته وكيلًا عن المدير مع انه في ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٥ كان قد تعين مديراً فعلياً للشركة وبدليل ذكر سان بطرسبرج في ذيل الخطاب مع أن هذا الاسم تغير بعد الحرب الى بتروغراد كما يظهر من الجزء العلوي من الخطاب ولما ظهر من تقرير الخبير في المعمل الكيماوي أن سمك جزئي الخطاب وثقلهما النوعي مختلف

» وحيث أنه رغم التسليم بذلك فإنه من المسلم به أيضاً أن باهاموف من يوم أن استلم أعمال الشركة في ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٥ الى أن عزل في سنة ١٩٢٣ كان رغماً عن صفته المؤقتة في ادارة الشركة يتمتع في الواقع بكامل سلطة الوكلاء المفوضين أصحاب الصفة الدائمة وكان يخاطب المكتب الرئيسي وهذا يخاطبه على أنه ممثل الشركة وقد قالت في ذلك محكمة الاستئناف المختلطة في تعرضها لصفة التهم الاول ما يأتي

Il est évident par les elements au dossier que pendant toute cette periode il a toujours agi comme agent de la société tant avec les tiers que dans ses rapports avec le siège de la société qu'en un mot il a malgré la nature provisoire de sa nomination la possession d'état. الى أن قالت Il serait difficile en egard a toutes les circonstances en l'espèce de declarer que son mandant m'implique par un tel pouvoir (le pouvoir de signer des billets à ordre toujours, bien entendu pour les besoins de la société.

» وحيث أنه يظهر من ذلك أن التوكيل المصطنع أنشئ لاثبات مركز قانوني وحقيقي فلا يتصور مع ذلك احتمال الضرر وتكون أحد

المشتري محققاً في مطالبة البائع ببيع الجزء الذي
استحق من المبيع للغير

المحكّم

« حيث ان الاستحقاق الذي وقع على
المبيع في هذه الدعوى كان جزئياً لا كلياً

» وحيث ان الجزء المستحق كان بحالة

تسمح للمشتري بفسخ العقد ولكنه لم يمتد ذلك

» وحيث انه في هذه الحالة وطبقاً للمادة

٣١٢ مدني ليس للمشتري أن يسترد من البائع

الا ما نصت عليه تلك المادة « القيمة الحقيقية

للمبيع في وقت نزعه » أي قيمة الجزء الذي نزع

منه وظاهر بوضوح أن حكم الاستحقاق الجزئي

في هذا الشأن يختلف اختلافاً جوهرياً عن حكم

الاستحقاق الكلي المنصوص عنه في المواد ٣٠٤

و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ مدني .

» وحيث أن البيع المحكوم به على المشتاف

لا يدخل في القيمة الحقيقية للجزء الذي استحق

للغير

» وحيث ان ما في حكم المادة ٣١٢ مدني

من الشدة يخففه ان المشتري الذي استحق جزء

مما اشتراه ليس له أن يشكو من تلك الشدة لانه

اما أن يكون ذلك الجزء تافهاً فيكون الضرر

تافهاً أيضاً . وفي تلك الحالة لا يفسخ البيع وان

كان الجزء ذا شأن فيبيح له القانون فسخ العقد

برمته ويكون للمشتري في تلك الحالة جميع

التضمينات الواجبة في حالة الاستحقاق الكلي .

أما اذا شاء بقاء العقد بحالته فهذا منه رضا بالتناجز

التي ترتبها المادة ٣١٢ سالفه الذكر - يراجع

شرح البيع للحلي باشا عيسى ص ٥٠٠ وما

بعدها فقرة ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢

» وحيث انه لما تقدم يكون الحكم الابتدائي

في غير محله بالنسبة لما قضى به من الزام المشتاف

بالبيع الذي مقداره ١٤٠٠ قرش

» وحيث انه بالنسبة للتحسينات التي يدعى

المشتري انه أدخلها على الجزء المستحق فانه لم

يستأنف الحكم الابتدائي الذي رفض طلباته

بشأنها فلا تستطيع هذه المحكمة النظر فيها لأن

الاستئناف لا يتناول الا ما استؤنف فعلاً

"Tantum appellatum quantum devolutum"

» وحيث ان المشتاف قابل لما ورد بالحكم

الابتدائي فيما عدا البيع »

(قضية ابراهيم علي عبوده ضد محمد مطر رقم ٨٥

استئناف سنة ١٩٢٩ — برابة حفرة حسن صادق

رشيد بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتي حسن نجيب

بك وعبد الرحيم غنيم بك القاضيين)

٢٣١

محكمة المنيا الكلية الاهلية

٢٨ ابريل سنة ١٩٢٩

اختلاس . اشياء محجوز عليها . من المالك .

القاعدة القانونية

مالك الاشياء المحجوز عليها والذي استلمها

من الحارس عليها على أن يقدمها للمحضر يوم

البيع . هو مستعير لها يعتبر مبددا اذا اخفاها

وامتنع عن تقديمها للمحضر يوم البيع بقصد عرقلة

التفديذ

المحكمة:

« حيث ان المتهم دفع التهمة بأنه لم يختلس القاعورة المحجوز عليها لأنها موجودة وانه لا يخرج الحال عن أحد أمرين - اما تطبيق المادتين ٢٨٠ و ٢٧٥ من قانون العقوبات على حالته او المادة ٢٩٦ عقوبات - وانه معنى من العقاب في الحالة الأولى لانه ثابت ان القاعورة تسلمت اليه من الحارس المعين عليها برضائه وفي الحالة الثانية لانه مالك ومجرد التأخير عن تقديمها يوم البيع لا يعد اختلاساً .

« وحيث أنه لا محل للبحث فيما يتعلق بتطبيق المادتين ٢٧٥ و ٢٨٠ عقوبات لانه ثابت من الورقة المؤرخة اول ابريل سنة ٩٢٨ ان حافظ عبد الله الحارس على القاعورة المحجوز عليها سلمها للمتهم بصفته مالكا لها وان المتهم تعهد بتقديمها يوم البيع المحدد له ٧ و ٨ ابريل سنة ٩٢٨ . وقد تأيد ذلك بأقوال الشيخ يوسف عبد ربه العمدة والذي توقع الحجز على الناقاة لصالحه وواجب في هذه الحالة أن يكون هناك اختلاس من تحت يد الحارس بأن يستولى المتهم على الاشياء المحجوز عليها خلسة من عهدة الحارس وهو ما لم يتوفر في هذه الحالة لحصول التسليم بالفعل من الحارس وبغير تواطىء بينهما حتى أن محكمة اول درجة حكمت ببراءة الحارس من التهمة

« وحيث أنه فيما يتعلق بتطبيق المادة ٢٩٦ عقوبات فانه قد نص صراحة في المادة ٢٩٧ عقوبات على معاقبة مالك الاشياء المحجوز عليها

بالمادة ٢٩٦ عقوبات المذكورة اذا كان معينا حارسا وبما أن المتهم لم يكن هو المعين حارسا على الاشياء المحجوز عليها فلا تنطبق عليه هذه الحالة « وحيث أنه لذلك يجب البحث فيما اذا كانت تنطبق على حالة المتهم المادة ٢٩٦ عقوبات وحدها من عدمه . فيجب البحث في توفر أركانها الخاصة بها ومنها أن يكون الاختلاس وقع اضرارا بالكيها أو أصحابها او واضع اليد عليها وأن يكون التسليم على وجه من الوجوه المبينة بالمادة المذكورة

« وحيث أن الواضع اليد الحقيقي هو حافظ عبد الله الحارس عليها الحائز هذه الصفة قانونا ولا نزاع فيها فقد توفر بهذه الكيفية الركن الاول

« وحيث انه ثابت ايضا أن المتهم استلم القاعورة المحجوز عليها لتكون في عهده وقد تعهد بتقديمها للبيع بالورقة السالفة الذكر فيده تعتبر يد أمانة في هذه الحالة وقد اعتبرت محكمة النقض في حكمها رقم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٤ عدد ٦٨ حالة المالك الذي استلم من الحارس المحجوز عليه للانتفاع به انه استلمه على سبيل عارية الاستعمال وأنه مبدد

« وحيث أنه ثابت من أقوال حافظ عبد الله أنه طلب من المتهم تقديم القاعورة في يوم البيع فلم يقدمها وقد تأيد ذلك بأن اثبته المحضر في محضر التبديد من انه طالب نفس المتهم بتقديم القاعورة المحجوز عليها فامتنع وقرر بأنها عهدة الحارس وهو المسئول عنها

«وحيث أن اجراء التهم هذا يعد اختلاساً لأنه قد أخفاها وامتنع عن تقديمها للمحضر يوم البيع بقصد منع التنفيذ وعرقلة وقد سارت على ذلك الاحكام واخذت بذلك محكمة النقض راجع ٢٤ سنة ١٩٢٥ مجموعة ١٧ عدد ٤»

«وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله

» وحيث ان التهم له سابقة تبديد ناقة محجوز عليها بحبسه ١٥ يوما حكم فيها ضده من محكمة المنيا بتاريخ ٢٧ - ١١ - ١٩٢٧ ويجب اذاً تطبيق المادتين ٤٨/٣ و ٢٩٦ عقوبات

(قضية النيابة العمومية ضد حافظ عبد الله نمرة ١٣٨٥ استئناف سنة ١٩٢٩ — دائرة حضرة صاحب العزة حسن فريد بك رئيس المحكمة وحضور حضرتي محمد غالب عطية اقتدى وعارف محمد اقتدى القاضيين وحضور حضرة احمد حدى اقتدى صفوت وكيل النيابة)

٢٣٢

محكمة المنيا الكلية الاهلية

٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩

تأمين على الحياة . مبلغ التأمين . حق الورثة فيه . ماهيته .

القاعدة القانونية

للوأثر والموصى له بمبلغ التأمين على الحياة حق قبل شركة التأمين مباشرة لا يدخل ضمن تركة المتوفى فلا يحق لدائنيه الحجز عليه

وماهية هذا الحق هي محل خلاف بين الفقهاء . الا أن الفريق الأكبر منهم ذهب الى اعتبار حق الموصى له حقاً مستقبلاً ينشأ بمجرد العقد قبل الشركة مباشرة ورتبوا على ذلك أن

للشخص أن يوصى لمن لم يولد بعد وان نشوء هذا الحق غير متوقف على قبول من انشئ لمصلحته وقد أخذت بهذا الرأي المحاكم الفرنسية والمختلطة

المحكمة

« حيث أن الخلاف قد دار أخيراً حول مبلغ ٨٨ جنيهاً و ٩٠ ملياً استلته المدعى عليها بلا نزاع من شركة جريشام للتأمين على الحياة ويذهب المدعى الى أن ما يستحقه الورثة بموجب عقد التأمين على الحياة هو تركة لا تستحق فيها الزوجة سوى الثمن وبما أنها استولت على مبلغ ١٧٦ ج وكسور باعتباره ربع المبلغ المستحق لجميع الورثة فيجب عليها رد نصف هذا المبلغ وهو يوازي مبلغ ٩٠ م و ٨٨ ج المطالب به

» وحيث أنه بالرجوع الى عقد التأمين المحرر بين المتوفى وشركة جريشام والمؤرخ ١١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣ تبين أنه ورد به نص على أن المتوفى يوصى بالمبالغ التي تستحق قبل الشركة بوفاته لزوجته وأولاده الثلاثة

« وحيث أنه يتعين الآن البحث في ماهية وقيمة هذا الشرط وفي ماهية المبالغ المستحقة قبل الشركة بالوفاة يعتبر هذا الشرط وصية يسرى عليها قوانين الاحوال الشخصية وهل المبالغ المشار اليها أصلها تركة المتوفى

» وحيث أن البحث قد دار بين شراح القانون الفرنسي والمحاكم حول معرفة ماهية حق الموصى له في عقد التأمين أهو حق مستقل ينشأ بمقتضى العقد نفسه قبل الشركة مباشرة وفي هذه الحالة فعلى أى أساس من القانون يتولد

مع من أمن على حياته وليس في القانون ما يمنع قيام هذا التعاقد الذي استند الى سبب صحيح ومشروع على أن هناك حالات عديدة ينشأ للانسان فيها حق بفعل غيره دون دخل له في ذلك الفعل

« وحيث انه متى تقرر ذلك اتضح بجلاء أن حق الزوجة انما نشأ قبل الشركة مباشرة وفي نفس يوم العقد فما آل اليها اذن بمقتضى ذلك العقد لا يمكن اعتباره من مال الشركة وليس هو مكتسباً لها بمقتضى وصية ولا يجوز لوارث الا اذا أجازها باقى الورثة إذ أن هذا المبلغ لا يدخل ضمن مال المورث كما سبق بحال من الاحوال واستيلاؤها اذن على ربع المبلغ المستحق لها ولأولادها الثلاثة صحيح ولا غبار عليها

(قضية باسليوس شكر الله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد افندى صادق العوايسى ضد الست اراده وحضر عنها حضرتى مينا اسكندر بك وعزيز مينا افندى المحامين رقم ١٨ سنة ١٩٢٩ كلى بالهيئة السابقة)

٢٢٣

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - سند . مختلط . تجارى بالنسبة للدائن . سقوطه بخمسة سنوات . محول اليه . سقوط السند بالنسبة له بخمسة سنوات .
- ٢ - بين تكميلية . المادة ١٩٤ تجارى . من وجهها . المحكمة .

المبادئ القانونية

- ١ - اذا كان السند سنداً مختلطاً - تجارياً بالنسبة للدائن ومدنياً بالنسبة للمدين سقط حق

« وحيث أن الاجماع متفق الآن على أن للوارث ومن يوصى له بالمبلغ في عقد التأمين حقاً قبل الشركة مباشرة لا يدخل ضمن تركة المتوفى ولا يحق لدائنيه الحجز عليه

« وحيث في الواقع فان من أهم فوائد التأمين على الحياة أن يستطيع الشخص ان يضمن لورثته أو لمن عين من بعد وفاته مبلغاً يقوم باعوازهم ولا تمتد له ايدي دائنيه والآ لفات الغرض الا كبر من عقود التأمين

وحيث أن الخلاف انما بقى حول معرفة ماهية هذا الحق الذي تقرر انه ينشأ قبل الشركة مباشرة فذهب بعضهم الى أنه تحويل بعقد التأمين مع الشركة لمن اختارهم المتوفى الموصى على حياته - وذهب بعضهم الى أن من أوصى بمثل هذا المبلغ فقد عمل عملاً لصالح الغير ولهذا الغير أن يستفيد منه اذا قبله - وذهب الفريق الاكبر الى اعتبار حق الموصى له حقاً مستقبلاً ينشأ بمجرد العقد قبل الشركة مباشرة ورتبوا على ذلك أن للشخص أن يوصى لمن لم يولد بعد وان نشوء هذا الحق غير متوقف على قبول من انشئ لمصلحته وقد أخذت بهذا الرأي محاكم فرنسا والمحاكم المختلطة في حكمها المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠١ المنشور في المجموعة نمرة ١٤ ص ٢٢٧

« وحيث أن الاعتراض الذي وجه الى هذا الرأي انما يستند الى أنه لا يمكن أن ينال شخص حقاً بعقد لم يشترك فيه ، هذا الاعتراض مردود بأن تعهد الشركة لمصلحة شخص معين انما نشأ عن عقد صحيح ولا غبار عليه عقدت

تخضع الدعوى من جانبه لأحكام القانون التجارى فى معاملاته مع مدينه بمعنى أن حقوقه تصبح محكومة بالقانون التجارى . فاذا ظل خمس سنوات لا يطالب بدينه التجارى سقط حقه فى المطالبة بمضى تلك المدة أخذاً بالمادة ١٩٤ تجارى وكان المدينان فى حل من التمسك بتلك المادة ولو ان الدين مدنى بالنسبة لهما - الا انه لما كان تجارياً بالنسبة للمطالب فان حقه فى المطالبة يصبح خاضعاً للقانون التجارى وهو قانونه (انظر لليون كان فى موجز القانون التجارى الطبعة ١٤ سنة ٩٢٤ ص ٣٧٩ رقم ٤٠٣)

« وحيث أن حق الدين وما يترتب عليه من حق المطالبة كلاهما حق تجارى علفت به الصفة التجارية عند تولده فى ذمة المدينين ولمصلحة الدائن فان هذه الصفة التجارية تظل عالقة به حتى يزول باحدى حالات الزوال - وعلى ذلك اذا تحول هذا الحق التجارى لآخر غير تاجر فان الصفة التجارية تلازمه . بمعنى انه يظل خاضعاً لأحكام القانون التجارى ومنها سقوط الحقوق التجارية بمضى خمس سنوات بالمادة ١٩٤ تجارى

« وحيث وان كان قد دفع من الدين جزء بتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٢٢ وان ذلك اقرار باستقرار الدين فى ذمة المدينين وبذلك تقطع مدة التقادم - إلا انه من تاريخ ذلك الوفاء الجزئى لغاية وقت رفع الدعوى الحاصل فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٩ قد مضت أيضاً مدة أكثر من خمس سنوات وهى المستقطعة لحق المطالبة

الدائن بالمطالبة به بمدة خمس سنوات بالمادة ١٩٤ تجارى . وكذلك يسقط بنفس هذه الوسيلة حق المحول اليه حتى ولو كان غير تاجر

٢ - الميمن المنوه عنها بالمادة ١٩٤ تجارى هى الميمن التى يوجهها الخصم لخصمه لا المحكمة لأحد الطرفين .

المحكمة

« حيث ان المستأنفين دفعوا بسقوط حق المطالبة بسند الدين بالمادة ١٩٤ تجارى

« وحيث ان العقد المرفوع به الدعوى محرر فى ٩ من ابريل سنة ١٩٢١ ومستحق الوفاء فى أول نوفمبر سنة ١٩٢١ ومذكور به بأنه ثمن لبذرة قطن قناوى سكلاريدس . وتحول بتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٢٢ الى المستأنف عليه

« وحيث ان المدينين مزارعان كما ورد بعريضة الدعوى المعلقة من نفس المستأنف عليه بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٨

« وحيث ان الدائن وهو المستأنف عليه تاجر كما ورد بعريضة دعواه متقدمة الذكر - وعلى ذلك لا محل للرجوع للتحقيق الذى امرت به هذه المحكمة بحكمها الصادر بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٩٢٩

« وحيث لذلك يعتبر السند المذكور خاصاً بعمل تجارى بالنسبة للدائن التاجر ومدينياً بالنسبة للمدينين المزارعين اى يعتبر عملاً مختلطاً Acte Mixte

« وحيث وقد رفعت الدعوى من الدائن التاجر عن سند تجارى بالنسبة له فانه يتعين أن

تصرف له في العقار . بل تعود هذه الاعمال الى مصدرها الاصلى بمجرد زوال سببها وعلّة وجودها . والمشتري وشأنه مع البائع له

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتعلق بسد شبايك فتحها المستأنف « ميخائيل » على ارض فضاء مملوكة للمستأنف عليه « حبشى »

« وحيث انه تبين من مراجعة التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة ومن أقوال الخصمين أمام هذه المحكمة ان المنزل المفتوحة به الشبايك والمملوك الآن للمستأنف كان مملوكا من قبل ومن مضى ثمانى سنوات الى ابن أخ المستأنف عليه حبشى وكان ابن الأخ هذا قد فتح منافذ للهواء والنور الا انها كانت بارتفاع قامة الانسان بحيث الاطلاع منها يجرح الجار حبشى . ولكن لما كان حبشى لا يقرب ضرر من جراء هذا الاطلاع نظراً لدرجة القرابة بينه وبين جاره ابن أخيه فقد قبل من قبيل التسامح acte de tolérance ان يترك ابن أخيه ولا يطالبه بسد المنافذ التى أصبحت فى ذاتها بمثابة شبايك ما دام الاطلاع منها ممكناً

« وحيث أن أعمال التسامح لا تنشئ حقاً للتسامح له ضد المتسامح ولا تصطبغ بصفة قانونية ما يستطيع بها المتسامح الى المطالبة بالاستفادة منها ضد الشخص المتسامح . ولا تعتبر أعمال التسامح هذه أعمالاً منصبة على العقار المحمل بها فى مصلحة العقار الممنوحة له أى لا تعتبر حقوقاً عينية يحمل بها عقار ضد عقار فتنتقل مع العقار

» وحيث عن اليمين المنوه عنها بالمادة ١٩٤ تجارى المذكورة والتي يحلفها المدين تأييداً لبراءة ذمته عند رفعه الدعوى بدفع التقادم الحسى التجارى - فانه لا محل هنا لتوجيهها ما دام الدائن نفسه لم يطلب توجيهها وما دام ان الشارع لم يحتم توجيهها بل جعل الأمر فيها مقصوراً عند طلب توجيهها (محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٧ ابريل سنة ١٩١٠ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٢٢ ص ٢٨٢ . - تعليقات بلاجى Palagi على القانون التجارى المختلطة طبعة سنة ١٩٢٩ ص ١٨٦ نمرة ٣٠)

« وحيث لما تقدم يكون الدفع بسقوط حق المطالبة فى محله ويتعين قبوله

(قضية محمد يوسف عبد ربه وآخرين ضد الشيخ مصطفى ابو النجا رقم ٣٤٨ سنة ١٩٢٨ استئناف . دائرة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني رئيس المحكمة وحضور حضرتى صاحبي العزة جمال الدين بك اباطة ومحمود علام بك (الناضين))

٢٣٤

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

ارتفاق . مطلات . فتحها بطريق التسامح .
لا ارتفاق . بيع العقار . حق المشتري .

القاعدة القانونية

أعمال التسامح التى روعيت فيها الاعتبارات الشخصية وانها لمصلحة المتسامح اليه ليست التزامات عقارية تنشئ حقاً لعقار على آخر . فهي لا تنتقل من يد المتسامح اليه الى من

أعمال التسامح الذي وقف عمله عند حد التسامح
لا اعتبارات شخصية بحتة

« وحيث أنه من طريق آخر فلا محل لدفاع
المستأنف في ادعائه بأنه مالك لقطعة الأرض التي
تطل عليها هذه النوافذ لأنه تبين من ظروف
الدعوى أنها ملك لحبشي وأنه وحده هو الذي
يمر بها وله مفتاح لباب في نهايتها لا يشاركه
فيه أحد

« وحيث أن المستأنف لم يقف في انتفاعه
بالشبايك القديمة المذكورة عند حالتها التي
اشترى بها بل أجرى توسيعها وأوصلها ببعضها
البعض فأصبحت شبايك بالمعنى القانوني من
حيث الاتساع والارتفاع بقدر القامة فخرجت
بذلك عن النوافذ المحررة بالعقد فقط للضوء
والنور إلى الشبايك التي تجرح الجار

(قضية ميخائيل أفندي حنا المتر ضد حبشي
إبراهيم الراهب رقم ٢٤٤ سنة ١٩٢٩ استئناف .
بالهيئة السابقة)

١٣٥

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - وقف . تقادم . مدته ١٥ سنة .
- ٢ - وقف . تملكه عقاراً بمضي المدة .
عدم جواز .

القاعدة القانونية:

- ١ - يتقادم الوقف بمدد التقادم المدني أي
بمدتي ٥ سنوات و ١٥ سنة لا بمدة ٣٣ سنة

في حالات النقل من يد ليد . انما هي منح شخصية
بمجة روعيت فيها اعتبارات شخصية وقعت لدى
صاحب العقار المانح موضع التسامح من جانبه
فتركها حيث لا يقر بضرر منها . ولا يعتبر هذا
الترك عملاً سليماً من جانبه يترتب عليه زوال حق
المطالبة بالسد ما دام ان نيته لم تنصرف في أصلها
إلى النزول عن حق الغير نزولاً يزول معه حقه
إلى من نزل إليه . بل انصرفت نيته إلى مجرد ترك
القريب الجار يتمتع بما ليس فيه ضرر لمن تسامح
« وحيث وقد تقرر ان أعمال التسامح قد
روعت فيها الاعتبار الشخصية وانها لمصلحة
شخص التسامح إليه وليست التزامات عقارية
يتحمل بها عقار لمصلحة عقار - فهي لا تنتقل
حينئذ من يد التسامح إليه إلى من تنصرف له
العقار . بل تعود هذه الأعمال إلى مصدرها الأصلي
بمجرد زوال سببها وعلة وجودها . وأما من حصل
إليه التصرف فهو شأنه مع من تصرف إليه . وان
كان المتصرف إليه لا يستطيع ان يعلم حقيقة أعمال
التسامح هذه ما دام الأمر الظاهر فيها انها حقوق
ارتفاقية موجودة لمصلحة العقار الذي يحصل
التصرف فيه إليه ضد العقار المجاور - الا انه لما كان
مأخوذاً قانوناً بالجري وراء معرفة حقيقة العقار
الذي يريد أخذه فإنه يلزمه أيضاً أن يستوفي
حقيقة ما يكتشف هذا العقار وماله وما عليه من
حقوق ارتفاقية وفيما اذا كانت هذه الحقوق
العينية العقارية مقررة من قبل المالك الأصلي
تقريباً صحيحاً لا شك فيه أم لا . فإذا أهمل
ذلك فعليه تبعه إهماله . ولا لوم على الجار صاحب

٢ - لا يجوز للوقف أن يملك عقاراً بمضى
المدة .

المحكمة

« حيث ان المستأنف في هذه الدعوى
يقول بتملك الوقف المنتظر عليه للعين المتنازع فيها
بمضى المدة الطويلة

« وحيث انه لأجل معرفة صحة أو عدم
صحة جواز تملك الوقف للاعيان الحرة بالتقادم
يجب الرجوع الى أصل الوقف من حيث الشرع
والى شكله في الوقت الحاضر باعتباره عقداً رسمياً

من حيث القوانين الحاضرة

« حيث عن أصل الوقف فانه نزول من
المالك عن ملكه بطريقة قاطعة بحيث تصبح ثمة
العين ملكاً وحدها لمن ترصد عليهم من
المستحقين أفراداً معينين أو جماعات معينة غير
محدودة الاقرار (قارن المادة الاولى من كتاب
الاوراق لقدرى باشا - والمادة ١٧ / ٣٤ مدني)

« وحيث والوقف على هذا التعريف نزول
عن الملكية بطريقة مؤبدة ورصد للمنفعة على
أفراد فانه يترتب على ذلك أن الرقبة تصبح ولا
مالك لها وانما المنفعة من حق المستحقين وهذا
النظام العقارى - وهو بهذا الشذوذ الظاهر في
تقرير الملكية بصورها المختلفة المعروفة في القوانين
المدنية المصرية المصرية وغيرها - نظام يجب أن
يحتاط في أمر تقرير أحكامه من الوجهة المدنية
الصرفية في الاوقات الحاضرة وقد تطورت
الملكية وتعددت أنواعها وترامت أبعادها وأصبح

لها من الشأن في المعاملات العقارية ما لا يمكن
معه الوقوف عند رأى من الآراء المعروفة في
عصور سابقة بل يجب العمل على اخضاع هذا
النوع من الملكية العقارية لاحكام القوانين
المدنية المصرية حتى لا تصطدم الحركة العقارية
في كيانها وفي نموها في الاوقات الحاضرة بأكثر
من خروج الوقف على أصول الملكية المعروفة
الآن على أن يكون هذا الاخضاع في ذاته
محدوداً بمحدود الاصول الشرعية المقررة للوقف
في أصله وكيانه . وأما ما يتعلق بزواله وبإكتسابه
للحقوق العينية العقارية على اختلاف أنواعها فانه
يجب أن تخضع للاحكام المدنية الصرفية فيزول
بالتقادم المدني المعروف بمدة ١٥ سنة (انظر
عكس ذلك حكم محكمة الدوائر المجتمعة الاهلية
في ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ مجلة المحاماة المجلد ٩ ص
٩٥٥ رقم ٥٢٣) ولا يجوز الطعن في إيجاره بالنسبة
(انظر طنطا حكم استثنائي بتاريخ ٤ ربيع الثاني
سنة ١٣٣٥ - ٢٧ يناير سنة ١٩١٧ في القضية
رقم ٩ سنة ١٩١٢ طنطا وغير منشور) ويجوز
ابطاله بدعوى ابطال تصرفات المدين الحاصلة
اضراراً بدائنية (المادة ٥٣ / ٧٦ مدني)

« وحيث ان الوقف لا ينعقد طبقاً للقوانين
المصرية المصرية الا بعدد رسمي بالمحاكم الشرعية
وعلى شرط تسجيله بالسجل المعد له حتى يكون
حجة على الكافة مصريين وأجانب دون تسجيله
بالمحاكم المختلطة (المادة ٣٦٣ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩١٠) والوقف
على هذا الاعتبار الشكلي عقد رسمي خاضع

لأركان وأحكام العقود الرسمية وشروطها المعروفة في عالم القانون المصري الحاضر

« وحيث ان القيود الشكلية في العقود الرسمية ركن من العقد وأصل له بحيث لا ينقصد العقد قانوناً ويصبح له وجود قانوني في عالم القانون وينتج آثاره القانونية الا به وبدون هذا الركن وهو الرسمية فلا ينفذ عقد ولا يتولد له أثر يقره القانون بل وتعتبر ارادة العاقدين فيه أو ارادة العاقد الواحد فيه ان كانت من طرف واحد كالوقف - ارادة لا يقرها القانون ولا يعترف لها بظهرها الخارجي ويجردها من كل أثر قانوني يحميه القانون - فلا تنقصد الهبة مثلاً الا بالرسمية (المادة ٤٨ / ٧٠ مدني ولا ينقصد الرهن التأميني hypothèque الا بها أيضاً المادة ٥٥٧ / ٦٨١ مدني فان اتفق طرفا العقد هبة أو تأميناً بمجرد اظهار الرغبة وبمجرد الافصاح عن الارادة *déclaration de le volonté*. فلا يقر القانون هذه الرغبة ولا يعترف لها بأى أثر قانوني ما ويعتبر ذلك لغواً لا أساس له لا يترتب عليه حق ما مهما طال الزمن لأن الرسمية في العقود الرسمية في العصور الحاضرة من النظام العام وما يتعلق بالنظام لا يكتسب بالتقادم ولا يزول بالتقادم ولا يمكن أن يفهم من الوجهة القانونية المصرية ان دائناً مرتباً رهناً تأمينياً يكتسب حق الرهن *hypothèque* بمضى المدة الطويلة لمجرد رغبة مع مدينه رغبة لم يشفعها عقد رسمي وان كان يصح للموهور له واضع اليد على العقار الموهور الادعاء بالتملك بالتقادم دون أن يكون هناك عقد رسمي سابق لوضع اليد - الا

ان ذلك لا يستند الى القول بزوال قيمته الرسمية بالتقادم بل الى القول بالتملك بوضع اليد *possession*. وهي الاداة القانونية والوسيلة المشروعة في التملك بالتقادم

« وحيث يرى ان الرسمية في العصور الحاضرة وطبقاً لما قرره الشرائع المصرية ركن أساسي للعقد الرسمي وبدونها لا ينقصد العقد قانوناً ويولد بدونه ميئاً معدوم الأثر القانوني ولا يمكن قانوناً أن يكون للمعدوم وجود مهما طال الاجل على عدم

« وحيث ان الوقف عقد رسمي من طرف واحد فاذا لم ينقصد رسمياً فلا يمكن القول بحصول الوقف مهما طال الزمن أخذاً بما تقدم بيانه

« وحيث وان كان للوقف شخصية معنوية يمثلها ناظر الوقف برفع الدعاوى ورفعها عليه ويتعاقد مع الغير ويعمل كل ما يمكن أن يكون له أثر قانوني يحميه القانون الا انه لا يمكن أن يقال بأن الوقف يملك الاعيان غير الموقوفة بالتقادم. فاذا وضع الناظر يده على عين حرة مدة ١٥ سنة وتوافرت في وضع اليد شرائطه القانونية وأركانه فانه لا يجوز له القول بملكية الوقف للعين الموضوع اليد عليها بمضى المدة لأن الوقف لا يثبت بمضى المدة بل لا بد فيه من الرسمية فاذا انعدمت الرسمية فلا وقف ولأن واضع اليد وهو الناظر وان كانت نيته قد صحت على التملك لأجل الوقف فانه لا يستطيع تملك الوقف عيناً تلحق بالوقف لانعدام ركن الرسمية وان قيل بأنه كيف لا يصبح الوقف مالكا للعين الحرة بالتقادم على

ان الملكية قد زالت بالزمن عن صاحب العين الحرة وان في ذلك تركا لهذه العين الحرة بلا مالك لأن الوقف يملكها وكذلك المالك الاصلى — ان قبل ذلك فلا محل له لأن الملكية للعين الحرة لا تزول عنها وعن صاحبها الا اذا انتقلت الى يد أخرى وما دام قد استحال نقلها الى يد أخرى فهي باقية حتما على مالكها الاصلى لأن الملكية لا تزول قانوناً عن صاحبها بمجرد الترك أو عدم الاستعمال انما محل زوالها اكتسابها عند الغير. فاذا لم يكتسبها الغير ظلت على صاحبها يدعيها في أى وقت شاء وهي على ذلك تظل ولها صاحب يطالب بها كلما أراد الانتفاع بها

« وحيث أن الشارع المصرى في قانون الشفعة لم يشأ تأييداً لما تقدم أن يجعل الوقف في حل من أن يشفع في عقار مبيع (المادة ٤ من قانون الشفعة) ولعل الحكمة في ذلك — فوق ما للشفعة من خصائص التضيق على الشفعاء أن الوقف لا يحصل الا من طريق الرسمية في العقود وان في الوقف ما يجعل العقار في حالة لا يستطيع معها الانتقال من يد الى يد في مجال المعاملات العقارية وان الوقف ظاهرة استثنائية لحالة الملكية العادية (استئناف مختلط في ١٤ ديسمبر سنة ٩١٦ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٢٩ صفحة ١١٢ — الفهرست العشرى الثالث ص ٦٦٣ ن ٦٨٩٨ — محكمة مصر حكم استئنافى لها في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مجلة القضاء المجلد ٣ ص ٩٧ — انظر ايضاً حكماً استئنافياً لمحكمة طنطا في ٢٧ يناير سنة ١٩١٧ في القضية رقم ٩ سنة ١٩١٢ استئناف طنطا وهو غير منشور)

« وحيث أن رأى الذى قال بجواز تملك الوقف للأعيان الحرة بالتقادم لم يستند الى آراء علمية حاسمة بل اكتفى بالقول بانه « وحيث لا شىء في القانون يمنع الوقف من اكتساب ملكية العقار بمضى المدة كما أن العقارات الموقوفة يجوز للناس اكتساب ملكيتها بمضى المدة » (استئناف محكمة مصر الأهلية في ١٠ مارس سنة ٩١٤ المجموعة الرسمية المجلد ١٥ ص ١٦٦ رقم ٨٥ — مجموعة عياشى ص ٤٣٥ ن ١٩٧٥ — ومجلة الشرائع المجلد ١ ص ١١٩) وهذا القول المجرد عن التدليل العلمى لا ينهض في تأييد المذهب المناقض لما يقرره الحكم الحاضر — وان كان صحيحاً — كما تقدم بيان ذلك في صدر هذا الحكم — ان الوقف يزول بالتقادم وتعود الى العقار حريته فيصبح والعقارات الحرة في مستوى واحد من المزايا والخصائص العقارية . الا أن ذلك راجع الى زوال قيود الملكية والقيود في أصلها طارئة على الحالة الطبيعية للملكية — وبزوال الوقف تزول القيود وتعود الملكية الى حظيرتها الأولى الحرة — وهذا القيد وهو الوقف — ولو انه لا يكون الا من طريق الرسمية من حيث تقريره وانشائه — الا انه يزول ويذهب عن العين الموقوفة اذا ظل الناظر مهملأً ومنى الغير باستغلال العقار بوضع اليد بالشرائط القانونية

وحيث لما تقدم ولان المستأنف باعتباره ناظراً للوقف لا يمكن أن يملك بمضى المدة فانه يتعين على ذلك تأييد الحكم المستأنف (قضية على بك المتزلاوى ضد السيد افندى سماحه رقم ٣٥٣ سنة ١٩٢٩ استئناف — بالهيئة السابقة)

ثاني درجة واستدل على ذلك بنفس أقوال
الملتصم بذكرته التحريرية المقدمة منه أمام
الدرجة الاستئنافية (انظر مذكرته المعلنة في ١٩
مايو سنة ١٩٢٨ للملتصم ضد هم) الا انه لما قد
قبل الالتماس في شكله والتي الحكم الاستئنافية
الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ٩٢٧ وأصبح عمل
هذه المحكمة الحاضرة مقصوداً على الالتماس في
موضوعه فانه يجب قانوناً اعتبار الحكم الاستئنافية قد
زال من الدعوى باعتبار الحكم الابتدائي الصادر
فيها بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ٩٢٧ هو محل النظر هنا
فقط دون سواء وهل قد صدر صحيحاً ومطابقاً
لموضوع الدعوى والقانون أم صدر على خلاف
القانون والواقع فيتعين الغاؤه ورفض دعوى
المدعي حسين البسطويسي (انظر في ذلك
الفهرست العشري المختلط الجزء الرابع صفحة ٤٦١
نبذة ٤٥٤٨ جايو Japiot الطبعة الرابعة سنة ٩٢٩
ص ٦٨٧ نمرة ١١١٦ مرافعات عبد الفتاح بك
السيد مع ديسرتو Desertaux النسخة الفرنسية
ص ٤٩٤ نمرة ٤٨٦)

« وحيث وان كان الحكم الصادر بقبول
الالتماس في شكله le rescindant قد قطع بمحصول
غش له أثره في الحكم الاستئنافية المطعون فيه
بالالتماس والذي قد زال بقبول الالتماس وأصبح
لاوجود له من الوجهة القانونية وانه لايجوز المساس
بالحكم الصادر بقبول الالتماس . الا انه لما أن قد
عاد الآن خصوم الدعوى الى حالتهم قبل
صدور الحكم الاستئنافية الذي زال بقبول الالتماس
في شكله وقد عادت معها لهذه المحكمة باعتبارها

٢٣٦

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — التماس . غش . قبوله شكلاً . سلطة
المحكمة في موضوع الدعوى
- ٢ — غائب . غيبة منقطعة . التقادم ضده .
سريانه . المادة ٨٤ مدني

القاعدة القانونية

١ — اذا قبل الالتماس في شكله le rescindant
لحصول غش شاب الحكم الاستئنافية المرفوع عنه
الالتماس فان المحكمة عند نظرها في موضوع
الالتماس le rescisoire تصبح مع ذلك حرة
دون أن تتقيد بمحصول الغش ولها أن تقول بعدم
حصوله فتقضي اما بتأييد الحكم الابتدائي
المستأنف أو الغائه أو تعديله

٢ — الغائب غيبة منقطعة لا يعتبر قانوناً من
طبقة مفعودي الأهلية بالمادة ٨٤ مدني توقف في
مصلحته مدد التقادم لأن فقد الأهلية طارئ
لا يأتي الا بنص

المحكمة

« حيث وان كانت هذه المحكمة لاتعرض
للحكم الصادر بقبول الالتماس في شكله —
le rescindant بتاريخ ١٣ يونيه سنة ٩٢٨ والذي
اعتبر بأن هناك غشاً أثر على محكمة ثاني درجة
ولا تستطيع أن تفس هذا الحكم من حيث مادفع
به المستأنف أمام هذه المحكمة في أن واقعة الغش
المقول بها انما كانت موضوع بحث أمام محكمة

محكمة ثاني درجة حريتها المطلقة في تقدير ظروف الدعوى من جديد وفي وزن الحكم المستأنف وهو الصادر من محكمة أول درجة وزناً حراً غير مقيد بقيد ما لا بما يتبين لها من ظروف الدعوى وملايساتها ومن الأصول القانونية التي يجب مراعاتها فيها - لما قد عاد ذلك كله الى حالته الاولى - فان هذه المحكمة تصبح ازاء ذلك حرة لا تتقيد حينئذ بمسألة الغش . وتملك وقتئذ حق البت فيه وفيما اذا كان الغش المقول به هو صحيح من الوجهة الموضوعية والقانونية . أم أن ظروف الدعوى وأوراقها تنفضه وان لا غش وان الحكم الاستثنائي والذي قد زال لقبول الالتماس في شكله هو حكم صحيح لا بد من اعادته والقول به من جديد باعتباره قد زال قانوناً لا حقيقة له (انظر في ذلك كتاب المرافعات لواضعه جلاسون Glasson ومنقحه الأول ، تيسيه Tissier ومنقحه الاخير موريل Morcl الجزء الثالث الطبعة الثالثة سنة ١٩٢٩ صفحة ٤٤٤ نبذة ٩٣١)

« وحيث وقد عادت لهذه المحكمة حرية التقدير قانوناً فانها ترى من ظروف الدعوى وأوراقها ومن مذكرة التماس - وهو المستأنف عليه الآن - أمام محكمة ثاني درجة عند نظر الاستئناف المرفوع من حسن سيد احمد الطحان ومن معه - وهو المطروح الآن أمام المحكمة الحاضرة - ترى هذه المحكمة أنه لم يقع غش .

نعم وان كان قد قال أحد ورثة الدائن للحرمة آمنة سيد احمد - ومن بين هؤلاء الورثة المستأنف - بأن الحرمة المذكورة معنوهة وغائبة -

فانه لم يتقدم في الدعوى ما يجزم بالعتة من الطريق القانوني - بل الذي تقدم فيها انها غائبة غيبة منقطعة وأنه تعين لها وكيل شرعي يباشر أعمالها في غيبتها - ولا يمكن القول بعتة شخص وزوال اهليته عنه قولاً مجرداً بل لا بد في ذلك من حكم بات فيه

« وحيث وقد تبين بأن الحرمة آمنة غير معنوهة وانها فقط غائبة غيبة منقطعة فانه لا يجوز اعتبارها وهي غائبة من مفعودي الاهلية الداخليين في حكم المادة ٨٤ مدني لان فقد الاهلية لا يأتي الا من طريق القصر وهو الحجر لعتة أو سغه أو قصر ولا رابع للثلاثة - والاصل في الانسان الاهلية الكاملة . ولا يعترىها النقص والتشوية الا بنص . وحيث لا نص فلا فقد أهلية

« وحيث لما تقدم ولأن آمنة غائبة غيبة منقطعة فتعتبر اجراءات نزع الملكية في غيبتها بعد اعلانها للنيابة اجراءات قانونية صحيحة بحكم المادة ٨ فقرة ٥ مرافعات . ولذلك وقد اعتبرت آمنة غير مفعودة الاهلية فيكون أيضاً ومن طريق آخر وضع يد المستأنف على العقار مع نية التملك لنصيب آمنة Animus domini وضعاً قانونياً مملكاً بالتقادم لا يوقفه موقف مادامت لا تدخل في حكم مفعودي الاهلية بالمادة ٨٥ مدني

« وحيث لما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٧ من محكمة المحلة الجزئية ورفض دعوى المستأنف عليه حسين البسطويسي

(قضية التماس الحاج حسين بطويسي ضد حسن حسن سيد احمد الطحان وآخرين رقم ١٦٤ سنة ١٩٢٨ استئناف بالهيئة السابقة)

مشخص تشخيصاً مميزاً له كان جزءاً ذلك
البطلان وأما اذا كانت البيانات الواردة كافية
لتمييز الحكم وتشخيصه تشخيصاً ظاهراً فلا محل
له كما انه لا محل للبطلان اذا أمكن معالجة النقص
في الوقت المناسب أثناء نظر الاستئناف . وذلك
لأن البطلان نسبي عرضي يمكن تصحيح أسبابه
وتفاديه ولأنه لم يكن بطلاناً أصلياً كلياً ينصب
على الكيان التكويني لصحيفة الاستئناف

« وحيث ان صحيفة الاستئناف بينة فيما
تريد التدليل عليه عن الحكم المرفوع عنه
الاستئناف بما أدلت به من بيانات أخرى وان
كان ينقصها بيان تاريخ الحكم اذ لا توجد
دعوى أخرى بين الخصوم يصح فيها القول
بابهام التعيين على أى الأحكام يرفع الاستئناف
« وحيث لما تقدم يكون الدفع الفرعى
ببطلان صحيفة الاستئناف في غير محله ويتمين
رفضه

« وحيث ان المستأنف عدل طلباته الى ١٦
قيراطاً فقط وطلب الحكم له برفض دعوى
المستأنف عليه بشأن هذا القدر فقط باعتبار انه
واخاه وآخر يملكون الفدان المقول بشرائه من
منشاوى باشا مثالثة وان له ٨ قراريط ويرث عن
أخيه التوفى ٨ قراريط فيكون له ١٦ قيراطاً
« وحيث ان المستأنف يدل على مشراه
بالأدلة الآتية

أولاً- ايصالات مأخوذة على دائرة منشاوى
باشا موقفاً عليها من وكلاء الدائرة ومبصومة بختم
الدائرة ومؤرخة من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٠٥

٢٣٧

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - استئناف . صحيفته . نقص في البيانات .
عدم تجهيل الخصومة . لا بطلان .
- ٢ - وضع يد على عقار . ايقاف العقار .
التملك بمضى المدة . ١٥ سنة .

القاعدة القانونية

- ١ - اذا كان النقص في البيانات المطلوبة
بعريضة الاستئناف نقصاً لا يجعل أمر الخصومة
مجهولاً - اعتبرت العريضة صحيحة لا يقضى
ببطلانها بالمادة ٣٦٣ مرافعات
- ٢ - اذا وضع شخص يده على عقار ثم
صار وقف العقار بمعرفة مالكة الأصل وظلت
يد واضع اليد قائمة عليه دون يد المالك الأصلي -
تملك واضع اليد العقار بمدد التقادم المدنى خمس
سنوات و ١٥ سنة ولا يسرى الوقف على واضع
الذى تقرر يده قبل الايقاف

المحكمة

- « حيث ان المستأنف عليه يدفع ببطلان
صحيفة الاستئناف لخلوها من ذكر تاريخ الحكم
المستأنف آخذاً بالمادة ٣٦٣ مرافعات
- « وحيث وان كانت هذه المادة قد جعلت
جزءاً النقص في توافر شروط الاستئناف ببطلان
صحيفته الا أن ذلك ملاحظ فيه انه اذا كان
النقص من شأنه أن يجعل الحكم المستأنف غير

بعضها بما يفيد استلام الدائرة جزء من ثمن الصفقة والبعض الآخر باستلام المال المطلوب على الفدان المباع .

ثانياً - صورة عقد الشراء المؤرخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٢ والسجل في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٨ انظر حافظة المستأنف رقم ٥ بملف الدعوى الابتدائية

ثالثاً - وضع اليد من سنة ١٩٠٠ للآن

« وحيث ان المستأنف عليه رافع الدعوى يرد على ذلك بأنه ينكر صفة الذين صدرت منهم الايصالات وينكر حصول البيع ويقول بأن الفدان وقد أوقف سنة ١٩٠٤ فقد أصبح غير قابل للتملك الا لمدة ٣٣ سنة لا ١٥ سنة كما أقرت ذلك الدوائر المجتمعة الأهلية بمصر كما انه يقول بأنه هو الذى يدفع المال عن القدر المتنازع فيه » وحيث ان البحث في هذه الدعوى يتناول مسألتين الشراء ووضع اليد

« وحيث انه يستفاد أولاً من مجموع ظروف الدعوى ومرافعات الخصوم ومذكراتهم ان الفدان المذكور هو الموقوف كما دلت على ذلك حجة الوقف وانحصار النزاع في الفدان الموقوف دون غيره

« وحيث أولاً عن عملية الشراء المقول بها من المستأنف فانها صحيحة من مجموع الأدلة والقرائن التي قدمها المستأنف وهي الايصالات المقدمة وصورة العقد ووضع اليد - أما عن الايصالات فانها في تواريخ مختلفة ومبصومة بختم الدائرة ومن استلام أجزاء متفرقة من الثمن

والأموال وقد تأيدت هذه الايصالات الخاص بعضها بالمال بأن الوقف لا يزال هو الذى يدفع المال للآن كما أقره على ذلك نفس المستأنف . ولا يصح الأخذ بانكار المستأنف عليه لصفة وكلاء الدائرة انكاراً بمجرداً غير مؤيد بظروف وقرائن ما دام ان الايصالات مختمة بختم الدائرة نفسها . اذ وجود هذا الختم يجعل انكار صفة الوكلاء انكاراً غير جدى

« وحيث وان كانت صور العقود العرفية لا تحدث أثراً قانونياً ما الا أن هذه الصورة المقدمة في الدعوى تشعر في ذاتها بجانب الايصالات المقدمة وظروف الدعوى بأنها صورة حقيقية لعقد قد وجد فعلاً وبالذات . أما وجود هذا العقد فقد دلت عليه الايصالات والظروف السابق بيانها

« وحيث وقد تبين بأنه حصل بيع من المنشاوى باشا سنة ٩٠٢ طبقاً لصورة العقد المقدمة من المستأنف بحافته المقدمة بالعقد رقم ٨ فانه ما كان له قانوناً ان يقف الفدان سنة ٩٠٤ وهو المباع من سنة ٩٠٢ أو يعتبر هذا الأيقاف بالنسبة لهذا القدر ايقافاً باطلاً لوقوعه على غير ما يملكه الواقف

« وحيث عن وضع اليد فانه بفرض عدم صدور عقد بيع من المنشاوى باشا فان يد المستأنف كانت قائمة على الأرض المتنازع عليها من تاريخ سنة ٩٠١ أى قبل الايقاف الحاصل سنة ٩٠٤ أو من تاريخ الايقاف سنة ٩٠٤ على الأقل اما عن وضع اليد سنة ٩٠١ فانه مدلل عليه من نفس

الايصالات المذكورة باعتبارها تدل هذه المرة لا على البيع انما على بدء قيام اليد . واذا كانت اليد قائمة من سنة ٩٠١ وحصل الوقف سنة ٩٠٤ فان يد المستأنف بدأت على الأرض وهذه الأخيرة حرة بعد لم ينلها وقف ما . وما دامت اليد قد بدأت حرة سليمة باعتبار العقار غير موقوف فانها تظل بهذا اللون القانوني الحر ويعتبر وضع اليد سائراً في طريق مضي المدة الطويلة ١٥ سنة باعتباره واقعاً على عين حرة لا على عين موقوفة . لأن صاحب اليد وقد وضع يده على العقار قبل ايقافه فقد تقرر له بذلك حق بلون خاص على العقار الحر . وهذا الحق لا يتأثر مطلقاً بعمل الغير وهو ذلك العمل الذي لا يعتبر حجة على صاحب اليد لأنه لم يكن طرفاً فيه . ولأن اللون الجديد القانوني وهو الوقف للأرض انما جاء بعد أن سبق وجود وضع اليد الأول وجوداً قانونياً بشرائطه القانونية لا يعيبه غموض او خفاء او اكرام - هذا عن وضع اليد سنة ٩٠١ وهو الثابت في هذه الدعوى . واما عن فرض وجود وضع اليد سنة ٩٠٤ أى من سنة الايقاف وبعد حصول هذا الايقاف . فانه وان لم يتقدم دليل عليه بما ينفي وضع اليد سنة ٩٠١ فانه على ذلك وضع يد مملك بمضى المدة ١٥ سنة وهي المدة القانونية المقررة بالقانون المدني . والتي تسرى على جميع العقارات المملوكة قانوناً في جميع أنواعها واشكالها باحكام القانون المدني . وهذا على عكس ما ذهبت اليه اخيراً الدوائر المجتمعة الأهلية بمصر

(قضية الشيخ عبد الله عبد المجيد سلامه ضد محمد شوقي الخطيب بك رقم ٢٣٤ سنة ١٩٢٩ استئناف بالمهنة السابقة عدل يوسف ومضى بك بدلا من محمود علام بك)

٢٣٨

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - تزوير . ورقة . الحكم به بدون طعن .
- ٢ - تزوير . شائبة ظاهرة .
- ٣ - تزوير الطعن به امام محكمة الاستئناف لأول مرة . جواز
- ٤ - تزوير . الطعن به . بعد قفل باب المرافعة .
- ٥ - تزوير . الطعن به . طعنا كيديا

القواعد القانونية

- ١ - يقضى انقضاء والفقه بفرنسا بأنه اذا شابت الورقة شوائب بينة ظاهرة جاز للمحكمة ان تقضى برد وبطلان الورقة دون الحاجة الى الطعن بالتزوير والى اجراءاته المقررة قانوناً . وأخذ بذلك الشارع المختلط سنة ١٨٧٥ بالمادة ٣٣٣ مرافعات والشارع الاهلي سنة ١٨٨٣ بالمادة ٢٩٢ مرافعات
- ٢ - لا يقضى برد وبطلان الورقة بلا حاجة الى طريقة الطعن بالتزوير الا اذا كانت الشوائب ظاهرة لا تحتاج الى تحقيق . وأما اذا احتاجت الى تحقيق فلا بد من الطعن بالتزوير ومن اجراءاته القانونية
- ٣ - الطعن بالتزوير جائز لأول مرة امام محكمة ثانى درجة عند نظر الاستئناف
- ٤ - يجوز الطعن بالتزوير بعد قفل باب المرافعة لأنه وجه من اوجه الدفاع
- ٥ - اذا تبين بأن الطعن بالتزوير كيدى بحيث يراد به التسوية والمطل والنيل من الخصم

اعتبر عملاً تعسفياً لا يعطل من نظر الدعوى الاصلية وصدور الحكم فيها.

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه في كل دعوى في حل من دفع دعوى المدعى بجميع الوسائل القانونية المشروعة . فاذا ما رأى ان السند المقدم من المدعى غير صحيح ومزور عليه جازله ابداء الدفع بتزويره والخصومة قائمة . فاذا تبينت المحكمة هذا التزوير واضحاً جلياً لا يدعو الى تحقيق وطول اجراءات جازلها أن تقضى بتزوير الورقة دون الحاجة الى الطعن بالتزوير من جانب المدعى عليه والى اجراءات الطعن المقررة بالقانون . وهذا ما سار عليه القضاء والفقه الفرنسيان وأخذ به الشارع المختلط سنة ١٨٧٥ بنص صريح بالمادة ٣٣٣ مرافعات والشارع الاهلى سنة ١٨٨٣ بالمادة ٢٩٢ مرافعات

« وحيث انه يفهم من ذلك ان للقاضي حرية واسعة في تقدير السند الموجود بالدعوى فان رآه خالى الاثر القانونى وان شوائبه جلية ظاهرة كان في حل من القضاء برده وبطلانه والا فلا بد من الطعن بالتزوير

« وحيث انه لما كان القول من جانب المدعى عليه بتزوير ورقة مقدمة من المدعى ضده قولاً له خطورته لما فيه من آثار ونتائج مادية وأخلاقية فان الشارع رأى في الموقف الذى لم يجرم فيه المدعى عليه من الطعن في الورقة في اى حالة كانت عليها الدعوى والخصومة قائمة en tout état de cause بالمادة ٢٧٣ - ٣١٤

مرافعات رأى الشارع ان يجعل الطعن بالتزوير خاضعاً لاجراءات وضوابط لا بد من مراعاتها والا كان الطعن مهدداً بعدم القبول بالمادة ٢٨٠ - ٣٢١ مرافعات - حتى تكون هذه الضوابط والقيود ضامناً لضبط الدعوى وأحكام قوائمها وكل ذلك ضمان للوصول للحقيقة المتبغاه (المواد ٢٧٤ وما بعدها مرافعات)

« وحيث والقول بالتزوير من جانب المدعى عليه لم يخرج عن كونه مجرد وجه من أوجه الدفاع moyen de défense التى يدلى بها في الدعوى - فان للقائل بالتزوير ان يقوله ويدفع به طالما الخصومة قائمة سواء كانت في مرحلتها الاولى بمحكمة الدرجة الاولى او بمرحلتها الثانية بالدرجة الاستئنافية . لانه لا يجوز مطلقاً وقانوناً التحريم على أحد خصوم الدعوى من دفع الدعوى بأوجه الدفع الموضوعية المختلفة ما دام ان هذه الدفع الموضوعية لا تعتبر قانوناً طلبات جديدة كان لا بد فيها من طلبها اولاً بالمرحلة الاولى للدعوى اما والطعن بالتزوير دفع موضوعى ودليل يدلى به مدعيه ليدفع به موضوع دعوى المدعى - فان لمدعى التزوير الحق في ابداء دليله في الدرجة الاستئنافية طالما لم يصدر حكم نهائى بقطع دابر الخصومة فينضب معه مصدر النزاع .

« وحيث ان غلق باب المرافعة وحجز القضية للحكم ليس معناه قطع خط الرجعة على خصومها من تناول أوجه الدفع الموضوعية فيها اذ يبقى لكل حق ابدائها حتى يصدر الحكم والغرض من قفل باب المرافعة انما منع الخصوم

هذه التفرقة لتحتم عليه الاخذ بمجاوز الطعن بعد قفل باب المرافعة .

« وحيث أن الطعن بالتزوير سواء كان حاصلًا أثناء المرافعة او بعد غلق باب المرافعة فهو لم يخرج عن كونه مجرد دليل ودفع موضوعي يدلى به الطاعن دفعًا لدعوى المدعى قبله - فانه يجوز للمحكمة المطروحة امامها الدعوى الموضوعية وقد دفع أمامها بالتزوير - ان تبين من ظروف الدعوى ما اذا كان الطعن بالتزوير - وهو ذلك الطعن الذي يترتب عليه ايقاف نظر الدعوى الاصلية بالمادة ٢٧٨ مرافعات وتركها جانبًا وعدم العودة اليها الا بعد البت في دعوى التزوير بما بها من اجراءات خاصة - لها أن تبين من ظروف الدعوى ما اذا كان الدفع بالتزوير دفعًا جديًا ام كيديا - فاذا تبين سبق اقرار المدين بالدين وصحة العقد وان هذا الاقرار لم تشبه شائبة ما ترجع للغلط او الغش او المفاجأة بالتدليس - كان القاضى في حل اذ ذلك من اعتبار الطعن بالتزوير لغوا لا أثر له في الدعوى وانه لا يعطلها ولا يحول دون البت في موضوعها - انه لم يخرج هذا الدفع بالتزوير من كونه وسيلة كيدية يدعى بها المدعى عليه تعطيلًا للدعوى والحيلولة بينها وبين البت فيها بحكم يقطع دابر الخصومة فيها (استئناف مختلط في ١٧ يونه سنة ١٩٠٨ مجموعة التشريع والقضاء المجلد ٢٠ ص ٢٧٦ المبدأ الثاني . - الفهرست العشري المختلط ج ٢ ص ١٦١ ن ٢٠٠٠)

« وحيث ان القول من جانب القضاء

والمؤيد بالحقه بأعطاء القاضى حرية واسعة من

من ابداء طلبات جديدة لم تكن موضوع الحكم في الدعوى . وفرق عظيم هناك بين الدفع في الدعوى والطلب فيها . لان عدم الاجابة على الدفع لا ينهض طعنًا بالالتماس فيها كما في افعال الحكم بطلب من الطلبات المطالبة في الدعوى . « وحيث لذلك يجوز قانونًا وبلا تردد القول بمجاوز الادلاء بالطعن بالتزوير بعد قفل باب المرافعة وحتى يصدر الحكم في الدعوى واما منع المدعى عليه من الطعن في هذه الحالة فهو منع غير صحيح لا يجيزه القانون ولا الاصول القانونية العامة (راجع بهذا المعنى بنى سوييف حكم استئنافي في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٩ المجموعة الرسمية المجلد ٢١ ص ٤٢ رقم ٣٤ - الفهرست العشري المختلط ج ٣ ص ٢٦٨ ن ٢٧٩٩ و ٢٨٠١ و ٢٨٠٣ - وبهذا المعنى ايضًا عبد الفتاح السيد بك مع ديسرتو بالنسخة الفرنسية ص ٣٢٦ الهامش ٩ مع ملاحظة انه اشير به الى حكم مؤرخ ٢٣ يونه سنة ١٩١٧ وصحته سنة ١٩١٥ ويلاحظ أن هذا الحكم لا يشير الى الدفاع الكيدي vexatoire كما أشار بذلك المؤلفان المذكوران في بقية الهامش بالصحيفة ٣٢٧ - وانظر عكس ذلك محكمة استئناف مصر في ١٥ مارس سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية المجلد ١٢ ص ١٨٣ رقم ٩٤ - الفهرست العشري المختلط ج ٣ ص ٢٦٨ ن ٢٨٠٠) وانظر ابو هيف بك بكتابه في المرافعات ص ٦١٩ ن ٨٧٢ والهامش الاول اذ فاته في تقديمه لحكم محكمة بنى سوييف المتقدم الذكر والصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٩ أن يفرق بين الطلب والدفع الموضوعي . اذ لو وفق الى

الدعوى الاصلية الموضوعية وترك الطعن بالتزوير يأخذ مجراه الطبيعي

« وحيث أن الذي تبين على الاخص في هذه الدعوى أن المستأنف حضر في جلسات محكمة أول درجة فطلب التأجيل للصالح ولم يطعن بالتزوير الا بعد أن حجزت القضية للحكم وتقرر غلق باب المرافعة فيها . وفوق ذلك فانه لما توقع عليه الحجز التحفظي وفاء للابحار المطلوب من سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ادعى المحضر بانه تخالص من الدين وان الارض ملكه لا ملك الحاجز (انظر محضر الحجز المؤرخ ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٨ والموجود بملف الدعوى الابتدائية) وقد توقع الحجز عليه باعتبار أن هناك عقد ايجار - وهو المطعون الآن فيه بالتزوير عن سنة ١٩٢٥ مأخوذ عليه بامضائه لا بخطمه - وهو العقد الذي تحرر بين الطرفين توكيدا لاقرار المستأنف أما المحضر الذي قام لتسليم المدعى عليه نفس الارض بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٥ (انظر المحضر المذكور التقدم من المستأنف عليه بملف الدعوى)

« وحيث ازاء ذلك ترى هذه المحكمة أن الطعن بالتزوير بعد غلق باب المرافعة مقبول قانونا . وانه يجوز للمحكمة بعد ذلك ان تفصل فيما اذا كان الطعن جديا ام كيديا . فاذا تبين لها انه كيدي مضت في نظر الموضوع تاركة جانبا أمر الطعن يأخذ مجراه . اما اذا تبين بانه جدي وجب حينئذ فتح باب المرافعة وإيقاف الدعوى

تقدير دفع الطعن بالتزوير لمعرفة ما اذا كان جديا ام كيديا مشوبا بشائبة التسويف والنيل من الخصم في الدعوى - قول تؤيده نظرية الاعتساف في استعمال الحق abus de droit وما قرره فيها أنصارها من أصول قانونية تأخذ الطريق على كل من يرجو استخدام وسائل القانون استخداما تعسفيا طالما لا يتفق مع روح التشريع والاعراض الاجتماعية العمرانية التي يرجوها الشارع (انظر في ذلك كتاب الاستاذ جوسران Goserand الذي وضعه سنة ١٩٢٧ بعنوان de l'esprit des droits صفحة ٦٩ ن ٥١ وما بعدها . - وكتابه الآخر سنة ١٩٢٨ الذي وضعه بعنوان les mobiles dans les actes juridiques ص ١٣ وما بعدها) فاذا ما تبين للقاضي ان النية في الدفع منصرفه الى التسويف وتعطيل الدعوى الموضوعية - تحتم وقتئذ عدم التعويل على الدفع المعطل للدعوى وتركه جانبا والمضي في نظر الدعوى الاصلية . وان كان الشارع قد نص بالمادة ٢٧٨ مرافعات على ضرورة ايقاف الدعوى الموضوعية حتى يبت في أمر الطعن بالتزوير فان مفهوم ذلك شرط في جدية الدفع وخلوه من الشوائب التي تعيبه . والا كيف يسوغ ايقاف الدعوى الموضوعية عند الطعن بالتزوير في الوقت الذي تبين فيه من ظروف الدعوى وأوراقها ان المدين أقر بالدين وادعى السداد فيه فهل يجوز مع ذلك تعطيل الدعوى الموضوعية ام ان البداهة المؤيدة بالاصول القانونية تقضي بالمضي في نظر

الموضوعية اذ ذاك حتى يفصل في أمر التزوير -
اما وقد تبين لهذه المحكمة ان الطعن بالتزوير في
هذه الدعوى طعن غير جدى فانه يتعين حينئذ
صرف النظر عنه والحكم في موضوع الدعوى
« وحيث لما تقدم يكون حكم محكمة اول
درجة في محله ويتعين تأييده

(قضية الشيخ ابراهيم الغرابلى ضد ناصيف افندى
مرقس عبد الملك رقم ٢٩٠ سنة ١٩٢٩ استئناف
بالمهية السابقة) عدا محمود بك علام بدلا من يوسف
وصفي بك)

٢٣٩

محكمة طنطا الكلية الأهلية

اول يناير سنة ١٩٣٠

نفاذ معجل . النزاع في موضوع الالتزام .

القاعدة القانونية

النفاذ المعجل طارئة ورد على خلاف
الأصل يؤخذ فيه بالحيلة ولا يقضى به اذا
أصاب النزاع لب الالتزام

المحكم :

« حيث ان السند بالمديونية المأخوذ على
المستأنف والمحور بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٧
وان كان في ظاهره حراً من كل قيد وشرط الا
انه لما قد تحررت بين المدين والدائن في نفس
تاريخ العقد ورقة ضد جعلت أمر العقد من حيث
الوفاء بقيمته معلقاً على تحقيق شروط معينة لا بد
من انجازها أولاً حتى يكون الدائن في حل من
المطالبة بقيمة دينه - وكانت هذه الشروط محل

جدل بين الطرفين ومحلا لصدور حكم مستأنف
خاص فيها من محكمة اول درجة بتاريخ ٧ فبراير
سنة ١٩٢٩ - لما كان ذلك كله قائماً وواقعاً
وجب حينئذ اعتبار سند الدين الحر ظاهراً
والمعلق على شرط حقيقة سنداً متنازعاً فيه بالمعنى
المقصود بالمادة (٣٩٣) مرافعات أهلى والتي لا مثيل
لها بالقانون المختلط والقانون الفرنسى)

« وحيث ان النزاع في استحقاق الدين انما
هو نزاع في الحقيقة ينصب على علة وجوده وهل
الدائن يستحقه أم لا يستحقه وكل ذلك يرجع
لانجاز الشروط المقررة من قبل . والدين على
هذا الاعتبار انما هو ثمن للوفاء بالشروط وانجازها
« وحيث أن البت في الوفاء بالشروط
وانجازها انما هو أمر متنازع فيه بين الطرفين
يتناول مرماها ومبلغ أثر كل عاقد فيها . وجملة
البحث في أمر الشروط على ذلك أمر غير مشبوت
فيه بين الطرفين - أى انه أمر متنازع فيه

« وحيث ان النزاع المقصود بالمادة ٣٩٣
مرافعات المقدمة والذي من شأنه أن يحول
دون النفاذ المعجل هو النزاع الذى تقدره المحكمة
بما لها من سلطان التقدير (انظر تنفيذ عبد الفتاح
بك السيد مع احمد بك قمحه الطبعة الثانية ص
٢٠٢ ن ٢٤٤) وبما يتبين لها من مبلغ خطورته
على جوهر الالتزام وهل هو يرمى الى كبد
الالتزام وله أو هو يطوف حواه طوافاً

« وحيث ان الذى يتبين لهذه المحكمة في
هذه الدعوى ومن ظروفها ومما جاء بورقة الضد
المذكورة ومن حكم محكمة اول درجة الصادر

نصيب أحد الشركاء الا بعد التصفية بتسديد ما على الشركة من الديون وتصفية حسابها .

المحكمة

« من حيث انه ظاهر من دفاع الطرفين انه كانت هناك شركة اسمها شركة (الطاروطى اخوان) مؤلفة أصلاً بين المرحومين حسن الطاروطى والسيد بك الطاروطى وان ثانيهما توفى فى سنة ١٩٢٤ واستمر الاول يدير هذه الشركة مع ورثة المتوفى حتى توفى

« وحيث أن هذه الشركة بحسب ما ذكر على لسان الدفاع هى شركة تضامن (nom collectif) وهى من الشركات التى لها شخصية معنوية قائمة بذاتها مستقلة عن شخصية الشركاء فيها » وحيث انه من المقرر قانوناً ان مثل هذه الشركة تنتهى بموت أحد الشركاء وبالتالى تنتهى بموت الشريكين فيها لان شخصية الشريك لها اعتبار فى تكوين الشركة

« وحيث أن المدعية تطالب بتعيين خبير لفحص أعمال الشركة لتعيين نصيبها بالميراث فيها وتقديره حتى يمكنها طلب الحكم به » وحيث أن هذا الطلب مفاده تقسيم التركة ومن ضمنها الشركة .

« وحيث أن تقسيم الشركات لا يمكن حصوله الا بعد تصفيتها لانه لا يمكن معرفة ما يوزع بين المتقاسمين الا بعد تسديد ما على الشركة من الديون وتصفية حساباتها ما لها وما عليها والباقي .

بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ان النزاع قد انصرف فيها الى لب الالتزام فى ذاته فأصاب منه ما يجعله محل نزاع وليس من القانون فى شئ ان يكون الحكم فيه مشمولاً بالنفاذ .

« وحيث والنفاذ المعجل عرض جاء على خلاف الأصل المقرر للأحكام بوجه عام بأن لا تنفذ الا بعد أن تكون نهائية - فانه لا يجوز قانوناً الأخذ فيه الا بالقدر الوافى من الحيلة القانونية حتى لا يختل الأصل بالتوسع فى الفرع - ولذا قرر قضاء الاستئناف بمصر أنه لا بد للحكم بالنفاذ المعجل من ضرورة بيان العلة القانونية له - وقد جاء حكم محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ خلواً من ذلك البيان »

(قضية الاستاذ محمد بدوى الببلى المحامي ضد الشيخ محمد على عبده من العلماء المتقاعدين رقم ٤١ سنة ١٩٣٠ استئناف - بالهيئة السابقة)

٢٤٠

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢ يناير سنة ١٩٣٠

شركة . تضامن . وفاة احد الشركاء .
اتهاء الشركة .

القاعدة القانونية

تنتهى شركة التضامن بموت أحد الشركاء المتضامين فيها . الا أن انهائها لا يؤثر فى زوال شخصيتها المعنوية عنها لأن هذه الشخصية تبقى لها حتى تصفى أعمالها . فلا يجوز المطالبة بقسمة

« وحيث أنه واضح بمحضر جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٢٨ أن الست المدعية قد وكلت هي وباقي الورثة الشيخ على الطاروطي عنها في الشركة وقدم التوكيل فعلا بالجلسة

(قضية الست بلد ضد الشيخ على حسن الطاروس وآخرين نمرة ٨٥ سنة ١٩٢٩ كلى — دائرة حضرة ابراهيم احمد شلي بك وحضور حضرة محمد بركات افندى وانيس غالى افندى القاضيين)

« وحيث أن طلب المدعية تقدير نصيبها في التركة سابق لاوانه لان الشركة لم تصف حتى تعرف أن كان باقيا من رأس مالها شيء يمكن توزيعه ام لا

« وحيث وانه وان كانت الشركة قد انتهت ب وفاة احد الشركاء فيها الا أن انهاءها لا يؤثر في زوال شخصيتها المعنوية عنها لان هذه الشخصية تبقى لها حتى تصفى أعمالها

قضاء المحاكم الأجنبية

على التزام الاضاعة بتعويضهم عن الضرر الذي أصابهم بسبب انقطاع التيار الكهربائي
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد اول ص ٢)

٢٤٢

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩

حق ارتفاق . تقادم . استعمال محدود . حالة الامكنة . تعديل . عدم احتجاج

القاعدة القانونية

إذا لم يستعمل صاحب حق الارتفاق كل الحق الذي له على العين المحملة بحق الارتفاق بل قصره على جزء منه . انبنى على هذا أن حق الارتفاق يسقط بالنسبة للجزء الذي لم يستعمله ولكن استعمال حق الارتفاق الغير المستمر لا يمكن اعتباره استعمالا جزئيا ومحدودا لمجرد أن مالك العين صاحبة حق الارتفاق لم يباشر في

٢٤١

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

جميعات . دعاوى أمام القضاء . حق التدخل فيها . تعويضات . ضرر للمشاركين .

القاعدة القانونية:

للجميعات المكونة طبقا لقانون اول يولييه سنة ١٩٠١ الحق في رفع دعوى او الدخول في دعوى قضائية مرفوعة أمام القضاء لكي تطالب بتعويضات عن ضرر أصاب مجموع أعضائها ما دام طلبها هذا متفقا في موضوعه مع الغرض من تكوين الجمعية وتأسيسها

وعلى وجه الخصوص يكون للجمعية المكونة بقصد الدفاع عن مصالح مستهلكي الغاز والكهرباء أن تطالب باسم أعضائها شركة النور الحاصلة

لديه صاحب سيارة أحد المارة الذي رمى بنفسه على سيارته فخرج جرحاً بليغاً - أن يطالب صاحب السيارة بأجر العلاج ما لم يقدم الدليل على أنه عند ما أحضره للعيادة تعهد بدفع الأجر شخصياً .

(المحاماة) بالرجوع الى ظروف القضية ووقائعها تبين أن صاحب السيارة (سائقها) لم يرتكب أى خطأ وبأنه ليس عليه أية مسؤولية في الحادثة وأنه فعل ما فعل بدافع انساني لا قياماً بالتزام يفرضه عليه القانون

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد اول ص ٣)

٤٤٤

محكمة مارسييا التجارية

١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩

مسئولية . مستخدم . تفتيشه . سرقة . اجراء عام

القاعدة القانونية

إذا حدثت سرقة في محل فأمر مديره بتفتيش جميع المستخدمين . فليس لأى واحد منهم أن يطالب تعويضات عن هذا التفتيش لأن الاجراء كان عاماً من جهة وكان المقصود منه - من جهة أخرى البحث عن الاشياء المسروقة

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ١٦ عدد اول)

العين المحملة بالحق الا بعض الحق الخول له (كأن مر بأقدامه . مع أن له ان يمر ركباً) لأنه متى تبين انه استعمله بطريقة متفقة مع الحق الخول له وبقدر حاجته وأعراضه . ففي هذه الحالة يعتبر منتفعاً بالحق انتفاعاً كاملاً .

أما اذا تبين ان استعمال صاحب الحق لجزء من حقه فقط لم يكن نتيجة محض رغبته واختياره بل انه اضطر اليه اضطراراً بسبب ما جرى من التغيير في العين المحملة بالحق مما جعل من المستحيل عليه ان ينتفع بكامل حق الارتفاق بل بجزء منه فقط . ففي هذه الحالة يسقط حقه بالنسبة للجزء الذي جرى التغيير فيه واقطع استعماله تبعاً لذلك ولكن حقه في هذه الحالة لا يسقط عن ذلك الجزء الا بمضى ثلاثين سنة كاملة

ولا يمكن ان يعتبر سكوت صاحب الحق عن الاحتجاج على صاحب العين المحملة بحق الارتفاق بسبب ما أحدثه من تغيير تنازلاً ضمناً عن بعض الحق لأن التنازل لا يمكن افتراضه . ولأنه ما دامت مدة التقادم لم تنته فلصاحب الحق أن يطالب بإعادته الى ما كان عليه (مجلة دالوز الاسبوعية عدد ٢ ص ١٨)

٢٤٣

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

تمهيدات . قبول . انعدامه . جريح . حله الى عيادة طبيب . انتخاب .

القاعدة القانونية

ليس للطبيب المدير لعيادة - اذا ما أحضر

وقبل أن يتم هذا التخصيص بالفعل لا يمكن اعتبار اجراءات الحكومة الأجنبية المتعلقة بهذا العقار أعمالاً صادرة من السلطة العامة بل مجرد أعمال إدارة تباشرها كأحد الأفراد وتكون هذه الاعمال خاضعة لقوانين ومحاكم فرنسا .

فإذا حدث أن دولة أجنبية اشترت عقاراً مؤجراً للغير لاستعماله كدار للسفارة وجاء المستأجر يطلب من القضاء اطالة مدة اجارته (طبقاً لقانون الاجاريات الأخير بفرنسا) فلا يمكن أن يرفض طلبه لأن العقار لم يخصص بالفعل لسكنى السفارة .

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد اول ص ١٤)

٢٤٥

محكمة استئناف السين

١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

امتيازات . دولة اجنبية . شراؤها لعقار بفرنسا .
عدم الرضوخ لقوانين فرنسا . لا يحصل
الا بالتخصيص لسكنى . قانون شخصى .
قانون عيى .

القاعدة القانونية

ان مجرد شراء دولة أجنبية لعقار فى فرنسا
ليس من شأنه أن يكسب بنفسه هذا العقار امتياز
عدم الخضوع لقوانين فرنسا *bénéfice de l'exterritorialité*
لأن هذا الامتياز لا يوجد الا عند ما يخصص
العقار بالفعل لاقامة سفارة هذه الدولة

العدد الخامس	فهرست	العدد العاشرة	
الصفحة	صاحب البحث	الابحاث	
٣٩٦	الاستاذ محمد صبرى ابو علم محمد بك مختار عبد الله القاضى بالمحاكم الاهلية	بحث فى « الجريمة المستحيلة »	
٤٠٥		بحث فى « تزوير الاختام »	
الصفحة	رقم	التاريخ	الأحكام
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٤٠٩	١٩٥	١٧ أكتوبر ١٩٢٩	دفاع . محكمة الجنايات . تغيير وصف التهمة . سلطة المحكمة
٤١٠	١٩٦	١٤ نوفمبر ١٩٢٩	قذف . شخص مغنوى . شركة تجارية
٤١١	١٩٧	٢١ نوفمبر ١٩٢٩	تبيد . عقد أمانه . عدم وجوده . لا عقاب . اخلال بحق الدفاع . ضم دوسيه قضية
٤١٢	١٩٨	٥ ديسمبر ١٩٢٩	اثناء المداولة . بطلان
٤١٢	١٩٩	٥ » »	حيازة . منع حيازة بالقوة . شيوع . جريمة
٤١٣	٢٠٠	١٢ » »	تشرد . وضع تحت المراقبة . وجوب اصدار حكمين نهائين
٤١٤	٢٠١	١٢ » »	منع الحيازة . قوة . وجوب اثباتها بالحكم . قص فى البيان
٤١٤	٢٠٢	١٢ » »	اختلاس . تبيد . الفارق بينهما سرقة . خيانة امانة . ودیعة . عرضها للبيع . خيانة امانة
٤١٥	٢٠٣	١٢ » »	تعويضات . الحكم بها . نزاع مدنى . حكم بالبراءة . رفض
			الدعوى المدنية . تنافر بين اجزاء الحكم
٤١٧	٢٠٤	١٢ » »	دعوى عمومية . تحريكها بطريق اللجنة المباشرة . صدور
			قانون بمنع رفعها . عدم تأثيره عليها
٤١٩	٢٠٥	١٢ » »	استئناف . متهم . دعوى مدنية . قبوله من المتهم ولو كان
			أقل من النصاب الجائز استئنافه
٤٢٢	٢٠٦	١٩ » »	سب فى انذار . اعفاء . وجوب قيام دعوى . عقاب . وجوب
			الحكم بالتعويض

العدد الخامس	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع أحكام النقض والابرار
٤٢٣	٢٠٧	١٩ ديسمبر ١٩٢٩
		قاضي احالة . اختصاصه باحالة جناية الى محكمة الجنح بعد أن حكمت فيها بعدم الاختصاص
٤٢٧	٢٠٨	٣ يناير ١٩٣٠
		حكم . حضور المتهم بعض الجلسات . حكم غيايبي ميعاد استئنافه
٤٢٨	٢٠٩	٢ » »
		حكم . شهادة شهود . مخالفة للمحضر . بطلان
		(٢) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية
٤٣٠	٢١٠	١٤ يناير ١٩٣٠
		رخصة . محلات مقلقة للراحة . حق الحكومة المطلق في اعطائها أو رفضها . قرارات المجالس الحسبية . غير نهائيا . ملكية . قيود عليها . مصلحة سوء استعمال الحق
٤٣١	٢١١	٢١ فبراير ١٩٢٩
		أمولاك عامة . جبانات . ابطال الدفن بها . بقاؤها في الاملاك العامة
٤٣٢	٢١٢	١٦ ديسمبر ١٩٢٩
		شفعة . شفيع . حلولة محل البائع في المطالبة بياقي الثمن وفي الامتياز . عدم دلالة على التنازل
٤٣٣	٢١٣	١٧ » »
		التماس . غش . تعريفه
٤٣٤	٢١٤	١٧ » »
		واقف . مستحق وحيد . اجارة . ورثة . قسط . مستحق قبل الوفاة . تركة . قسط مستحق بعد الوفاة للمستحقين
٤٣٥	٢١٥	١٨ » »
		١ - افلاس . تاريخ التوقف عن الدفع . اختصاص . تسجيله بعد ذلك . بطلانه . عدم جواز تمسك المدين بهذا
		البطلان . ٢ - صلح مع المدين . حالة معينة
٤٣٧	٢١٦	١٨ » »
		مزداد . اتفاق مع مزاييد للكف عن الدخول . مخالفته للنظام العام . مسئولية . تضامن
٤٣٩	٢١٧	٢٣ » »
		أمر تقدير . معارضة . تظلم من الالتزام . خلوا الحكم . التماس
٤٣٩	٢١٨	٣٠ » »
		حكم . اعلانه . خلوه من الصيغة التنفيذية . صحة الاعلان . سريان ميعاد الاستئناف

العدد الخامس	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
٤٤١	٢١٩	٣٠ ديسمبر ١٩٢٩
٤٤٢	٢٢٠	٣٠ » »
٤٤٣	٢٢١	٨ يناير ١٩٣٠
٤٤٤	٢٢٢	١٨ ديسمبر ١٩٢٩
٤٤٧	٢٢٣	٢٦ أبريل ١٩٢٨
٤٤٩	٢٢٤	٢٧ أغسطس ١٩٢٩
٤٥١	٢٢٥	٢ سبتمبر ١٩٢٩
٤٥١	٢٢٦	٩ نوفمبر ١٩٢٩
٤٥٢	٢٢٧	٥ يونيه ١٩٢٩
٤٥٥	٢٢٨	١٤ نوفمبر ١٩٢٩
٤٥٦	٢٢٩	٢٣ » »
٤٥٧	٢٣٠	١١ ديسمبر ١٩٢٩

تابع قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية

موظف . طلب المكافأة أو المعاش . سقوط الحق بمضى
 ستة شهور . عدم سريان المدة عند وجود موانع قهرية
 بيع . بطلانه . تهريب

(٣) قضاء محكمة استئناف اسبوط

التماس . عدم الفصل في أحد الطلبات . الفصل بدون
 أسباب . عدم قبول التماس
 حكم مرعى المزاد . قاضى البيوع . استئناف الحكم . طلب
 تصحيح خطأ مادي من الدائن . عدم قبول الدعوى

(٤) قضاء المحاكم الكلية

اكراه . تأثيره على المشارطات . حدوده
 محام . متدرب بقرار من لجنة المساعدة . اتعاب . ٢ - قانون
 المحاماة . مادة ١٤٤ م

بيع . تسجيل . سوء نية . لا عبرة به
 استرداد منقولات . حكم بالاستمرار في البيع . المعارضة فيه
 حكم استثنائي

١ - فإذ معجل . الاعتراف بالالتزام . وجود سند .
 عدم وجود سند . ٢ - فإذ معجل . الطعن في السند
 بالاكراه أو الغش أو عدم الاهلية أو بالتزوير . عدم النفاذ .
 محكمة خط . عرض الصلح عليها للصلح . عدم حصوله .

لا بطلان

تزوير . ضرر . سند لانشاء مركز حقيقى . لا ضرر
 استحقاق جزئى . تضمينات . م ٣١٢ دنى

العدد الخامس	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٤٥٨	٢٣١	٢٨ ابريل ١٩٢٩
٤٦٠	٢٣٢	٣٠ ديسمبر ١٩٢٩
٤٦١	٢٣٣	٢٠ نوفمبر ١٩٢٩
		اختلاس . اشياء محجوز عليها . من المالك تأمين على الحياة . مبلغ التأمين . حق الورثة فيه . ماهيته ١ - سند . مختلط . تجارى بالنسبة للدائن . سقوطه بخمسة سنوات . محول اليه . سقوط السند بالنسبة له بخمسة سنوات . ٢ - عين تكميلية . المادة ١٩٤ تجارسة . من وجهها المحكمة ارتفاق . مطلات . فتحها بطريق التسامح . لا ارتفاق . بيع العقار . حق المشتري . ١ - وقف . تقادم . مدته ١٥ سنة ٢ - وقف . تملكه عقاراً بمضى المدة . عدم جواز ١ - التماس . غش . قبوله شكلاً . سلطة المحكمة في موضوع الدعوى . ٢ - غائب . غيبة منقطعة . التقادم ضده . سريانه المادة ٨٤ مدنى ١ - استئناف . صحيفته . قصص في البيانات . عدم تجهيل الخصومة . لا بطلان . ٢ - وضع يد على العقار . ايقاف العقار . التملك بمضى المدة . ١٥ سنة ١ - تزوير . ورقة . الحكم به بدون طعن . ٢ - تزوير شائبة ظاهرة . ٣ - تزوير . الطعن به امام محكمة الاستئناف لأول مرة . جواز . ٤ - تزوير . الطعن به . بعد قفل باب المرافعة ٥ - تزوير . الطعن به . طعنًا كيدياً نفاذ معجل . النزاع في موضوع الالتزام شركة . تضامن . وفاة أحد الشركاء . انتهاء الشركة
٤٦٣	٢٣٤	٢٠ » »
٤٦٤	٢٣٥	٢٦ » »
٤٦٨	٢٣٦	٣١ ديسمبر ١٩٢٩
٤٧٠	٢٣٧	٣١ » »
٤٧٢	٢٣٨	٣١ » »
٤٧٦	٢٣٩	اول يناير ١٩٣٠
٤٧٧	٢٤٠	٢ » »

العدد الخامس	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		(٥) قضاء المحاكم الاجنبية
٤٧٨	٢٤١	٢٥ نوفمبر ١٩٢٩
		جمعيات . دعاوى امام القضاء . حق التدخل فيها . تعويضات . ضرر للمشاركين .
٤٧٨	٢٤٢	٣ ديسمبر ١٩٢٩
		حق ارتفاق . تقادم . استعمال محدود . حالة الامكنة . تعديل . عدم احتجاج
٤٧٩	٢٤٣	٤ » »
		تعهدات . قبول . انعدامه . جريح . حمله الى عيادة طبيب . اتعاب .
٤٧٩	٢٤٤	٧ اكتوبر ١٩٢٩
		مسئولية مستخدم . تفتيشه . سرقة . اجراء عام
٤٨٠	٢٤٥	٣٠ » »
		امتيازات . دولة اجنبية . شراؤها لعقار بفرنسا . عدم الرضوخ لقوانين فرنسا . لا يحصل الا بالتخصيص للسكنى . قانون شخصى . قانون عيى .

المحاضرة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تحت إشراف المحامي الأستاذ

My profession and that of an actor are some-what akin, except that I have no scenes to help me, and no words are written for me to say. There is no back-cloth to increase the illusion. There is no curtain. But, out of the vivid, living dream of somebody else's life, I have to create an atmosphere - for that is advocacy.

Sir Edward
Marshal Hall.

السنة العاشرة

العددان السادس والسابع

تحرير المجلة وإدارتها بمركز قاعة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

السنة العاشرة في سنة
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠-٥٦ مدينة

قيمة الاشتراك ٧٠
وقطابة ٤٠

المطبعة العصرية

الشارع النوراني في القاهرة

مبانه

افتتحنا هذين العددين ببحثين ، أولهما مسائل شتى فى « عقد اجارة الاشخاص – الهبة الباطلة شكلا » لحضرة الاستاذ محمد على رشدى وثانيهما فى « الاختصاص الدولى » لحضرة الاستاذ طه بك السيد بأقلام قضايا الحكومة : ويليهما الأحكام الآتية : –

عدد

١٥ حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار

١٨ حكماً صادراً من محكمة استئناف مصر الاهلية

٢ حكمان صادران من المحاكم الجنائية

٢٥ حكماً صادراً من المحاكم الكلية

١٠ احكام صادرة من المحاكم المختلطة

١٠ احكام صادرة من المحاكم الأجنبية

٨٠ فقط ثمانون حكماً

وختمناه ببحث فى « حالة الشخص المشتبه فيه » لحضرة مصطفى بك رشدى رئيس نيابة بالمحاكم الاهلية

لجنة التحرير

محمد صبرى أبو علم – محمد على رشدى

العددان السادس والسابع

المحكمة

السنة العاشرة

مسائل متي

١

عقد إمارة الأشخاص - الطرد في وقت غير لائق

طرد الموظف في وقت لائق أو غير لائق ، مسألة تختلف فيها التقدير . وكثيراً ما فهم منها أن معناه إعطاء مهلة إلى الموظف فحسب وهذا خطأ . رأينا أن نصححه في كلمة موجزة فيما يلي :

الأصل قانوناً أن حق أحد المتعاقدين في فسخ العقد الثنائي النافذ الغير لازم مقيد بعدم إساءته استعمال هذا الحق لأن الطرف الآخر حق تعلق به ولأن العقد قد أوجد علاقة وحالة خاصة الاستقلال بفسخها دون مسوغ ما هو عبث بها وخطأ يصح أن يكون أساساً للتعويض إذا توفرت معه شروط المسؤولية عموماً . وتستند هذه القاعدة في أساسها إلى قواعد العدالة والقانون الطبيعي - كما ترى - وعلى هذا الأساس تطبقها المحاكم في كثير من الأحوال دون أن يقرها القانون الوضعي أو يعترف بها في فرنسا أو مصر . وكانت تطبيقات المحاكم هذه مظهراً لنظرية تطور فكرة التعاقد وأخذاً بها .

الا أن القانون - في فرنسا ومصر - أقر هذه القاعدة - بل وأضاف إليها شرطاً آخر أحاط

الفسخ بضمان أقوى وأتم - في حالة واحدة فحسب : وهي عقد اجارة الاشخاص غير معين المدة .
فصدر في فرنسا قانون سنة ١٨٩٠ معدلاً للمادة ١٨٧٠ من القانون المدني ونص على أن فسخ
العقد يصح أن يكون أساساً للمطالبة بتعويض . ونص في عبارة صريحة على العناصر التي يتكون
منها التعويض .

ونصت المادة ٤٠٤ مدني اهلي على وجوب أن يكون الفسخ في وقت لائق .

ونص المادة المصرية بهذا الشكل هو في الواقع نقل وتعبير عما اتفق عليه اجماع المحاكم والشرح
في فرنسا بأن فسخ عقد الاستخدام يجب أن يكون بسبب قانوني *Motif légitime* . فلم يكتف
المشرع اذن بأن يكون لأحد الطرفين مصلحة في فسخ عقد الاستخدام حتى يجيزه وينص حق
الآخر في التعويض بل اشترط ان يكون هناك سبب قانوني لذلك

ووجود السبب القانوني شرط كاف ولكنه ضروري لفسخ العقد دون التعرض لمسئولية
التعويض . بمعنى أن اعطاء صاحب العمل مهلة للموظف قبل فسخ العقد لا يغني عن توفر هذا الشرط .
راجع بودري لاكتري وقال - عقد الايجار الطبعة الثالثة بند ٢٩٣٠ اذ ورد به :

L'absence de motifs légitimes donne d'ailleurs droit à des dommages-intérêts,
même si les délais de provenance ont été observés.

(راجع تعليقات دالوز على المادة ١٧٨٠ بند ٣٧٠ و ٣٨٠ و ٣٨٨ و ٣٩٧ و ٤٠٦)
وهذا بدهي فان إعطاء مهلة أو عدم إعطائها أمر بعيد عن أساس المسئولية كما قدمنا، لا يتداخل
معه أو يختلط به ، فلا يؤخر أحدهما الآثار التي تترتب على الآخر أو يعطلها .
والسبب القانوني للفسخ هو أن يكون لدى صاحب العمل مصلحة مشروعة للفسخ اساسها
نسبة عمل اختياري أو اهمال الى الموظف يدعو الى طرده . فهو يفترض اساءة صاحب العمل
استعمال حقه وأن يقع الفسخ مخالفا للعدالة

راجع بودري المرجع المتقدم بند ٢٩٣٠ الفقرة الثانية إذ ورد به ما يأتي :

D'après les travaux préparatoires, le motif légitime suppose un "abus", une
resiliation "contraire à l'équité"

ويتفرع عن هذا ان تنعدم مشروعية سبب الفسخ اطلاقا اذا ثبت أن الموظف كان قائما
بعمله خير قيام وعدم وجود مسوغ جدي ينسب اليه

راجع بودري المرجع المتقدم بند ٢٩٥٦ إذ ورد به ما يأتي :

La partie à laquelle la rupture du contrat a été signifiée peut d'ailleurs faire
indirectement en prouvant qu'elle a accompli tous ses engagements et que sa conduite
n'a rien présenté de répréhensible, la preuve que lui incombe, et il appartient alors
à l'autre partie d'apporter la preuve contraire

كما أن هذه المشروعية تنعدم اذا تضائل سبب الفسخ بجانب الضرر الذي وقع للطرف الآخر من جرائه

(راجع بودرى المرجع المتقدم صفحة ٦٠٠ البند الثانى فى الهامش) - وراجع البانديكت الفرنسية تحت كلمة louage d'industrie بند ٧٨٤

الخلاصة اذن أن ضابط المسئولية عن التضمينات هو قواعد العدالة فى حدود نسبة الإهمال الى الموظف وعدم تكافؤ سبب الفسخ مع الضرر الذى ترتب عنه للطرف الآخر .
وعلى ذلك يكون للقاضى سلطة تقدير مطلقة فى تحقيق هذين الأمرين بحسب وقائع الدعوى وظروف الحال المحيطة بالطرفين فيها ، كمدة خدمة الموظف مثلاً وحالته عند الفصل وغير ذلك
راجع تعليقات دالوز على المادة ١٧٨٠ بند ٣٨٣ إذ ورد به ما يأتى :

La question de savoir si une faute commise par un ouvrier doit être considérée comme suffisante pour motiver son renvoi sans indemnité rentre dans le pouvoir souverain d'appréciation des juges du fait.

وبند ٣٨٧ وورد به :

Jugé, d'ailleurs, que, si, pour la fixation de l'indemnité à allouer à l'ouvrier, il peut être tenu compte de la durée de ses services.

وراجع أيضاً بودرى المرجع المتقدم بند ٢٩٥٧ والبانديكت الفرنسية تحت كلمة louage d'industrie بند ٧٧٢

وهكذا يكون اثبات المسئولية عن التعويض بأحد أمرين : اما مباشرة بأثبات عدم جدية ومشروعية السبب الذى يدعيه صاحب العمل لطرد الموظف وأما غير مباشرة بأثبات قيام الموظف بعمله خير قيام وهما أمر واحد فى الواقع لأن كلا منهما يستلزم وجود الآخر كما قدمنا

قد ينشأ من عقد الاستخدام حالة خاصة لها حكم خاص أيضاً : فقد يتفق الموظف وصاحب العمل أو السيد وخادمه على أن يستحق الموظف أو الخادم عاجلاً أو آجلاً استحقاقاً أو مرتباً معيناً لمدة ما خلاف ماهيته فان اجراء هذا الاستحقاق ليس كالملاهيبة فى مقابل تأدية العمل بحيث يمكن القول بان الموظف الذى لا يؤدي عملاً لا يستحق اجراً - وأن يحيط القانون - لهذا السبب - فسخ عقد الاستخدام - الغير معين المدة بضمانة واحدة هى أن يكون هناك سبب مشروع جدى للفسخ كما قدمنا Motif légitime لا لشيء الا لأن له حقاً متعلقاً بالاستحقاق أو المعاش دون مقابل ما .

ولذلك قضت محاكم فرنسا باضطراد بأنه لا يجوز فسخ عقد الاستخدام الذى ترتب فيه مرتبات

إلا اذا وجد سبب قوى للفسخ Grave motif

راجع تعليقات دالوز المرجع المتقدم بند ٢١٥ و ٢١٦ وقد ورد به ما يأتى :

Ainsi jugé que la convention par laquelle une domestique au service de deux époux doit, si, au décès du survivant d'eux, elle a toujours fidèlement rempli son engagement et se trouve encore dudit survivant, recevoir à titre de rémunération

en sus de ses gages, une certaine somme à la charge des deux succession, ne peut être résiliée à la volonté du maître et est obligatoire pour celui-ci, tant qu'il n'a pas de graves motifs de renvoyer sa domestique.

وهكذا ترى كيف ان العقد يصبح لازماً للسيد لا يجوز فسخه لاي سبب يرى فيه السيد مصلحة أو مسوغاً لذلك بل يجب ان يكون السبب قوياً .

ويترتب على عدم توفر هذا السبب المسئولية عن التعويض

راجع البند ٢١٧ من المرجع المتقدم اذ ورد به ما يلي :

.... Et que, par suite, en cas de congé, sans motifs suffisants la domestique, si elle ne refuse pas la continuation de ses services ne perd pas l'avantage aléatoire qui lui a été promis

وهكذا ترى ايضاً الحكم المذكور يقر حق المستخدم في الاستحقاق الاضافي ولو انه لا يزال غير حال فما بالك اذا كان الاستحقاق حالاً يقبضه المدعي فعلاً منذ مدة مضت - كما لو كان مستحقاً في وقف مثلاً

- ٢ -

الهيئة الباطنة - ايجازها ضمناً

الالتزام الطبيعي - استبداله بالتزام مدني

قد يلتزم الانسان في علاقته مع آخر - سواء كان أساس هذه العلاقة عقد أو فعل أو خطأ - بالتزام لا يرتب القانون جزاء للأخلال به - فلا يصل من هذه الوجهة الى حد الالتزامات المدنية اللازمة - . الا انه مع ذلك التزم يستند في أساسه الى أكثر من واجب أدبي فحسب وهو ما يسميه القانون الفرنسي L'obligation naturelle (مادة ١٢٣٥) فالالتزام بدفع قيمة سند مضت عليه المدة المسقطه للحقوق . والالتزام بتنفيذ عقد لم يوضع في الصيغة التي يتطلبها القانون لصحته هو التزام طبيعي .

وهو التزام - لا من حيث لزومه ونفاذه بمقتضى القانون - فقد قدمنا أن القانون لا يرتب جزاء على الاخلال به - ولكن من حيث الآثار التي تترتب عليه وهي ما تنفق فيه مع الالتزام المدني فان تنفيذه اذا تم يعتبر ملزماً لا يجوز رده أو الرجوع فيه باعتباره هبة أو دفع ما لا يجب اداؤه

• Paiement de l'indu

وقد اعترف كل من القانونين الفرنسي (مادة ١٢٣٥) والمصري (مادة ١٤٧) بهذا الأثر

للاتزام الطبيعي .

وهذا في الواقع هو الأثر الوحيد الذي رتبته نص القانونين عليه . وهذا الأثر هو ما يسمو به

(Aubry et Rau 5th Edition 4

عن مجرد الواجب الادبي الى درجة الالتزام (راجع P. 3. Baudry 2. Nos. 5-16 seq.

ويستتبع ذلك حتماً أن يكون الالتزام الوارد في عقد باطل لعدم توفر شكل خاص يتطلبه القانون لصحته وليس ممنوعاً لمخالفته للآداب - التزاماً طبيعياً - وهذا ما أقره اجماع المحاكم والشرح في فرنسا . كالمهبة مثلاً : فان لزوم تحريرها في شكل خاص لا يستند الى اعتبارات ترجع الى الآداب العامة بل الى تقرير قاعدة للآداب . فاذا لم تعمل في عقد رسمي فهي باطلة لعدم الرسمية فحسب . الا انها لا تزال تشمل التزاماً طبيعياً على الواهب بتنفيذ الهبة - فاذا نفذها فعلاً فليس له حق الرجوع فيها كما قدمنا . واذا توفي التزم الورثة التزاماً طبيعياً باحترام ارادة مورثهم باحترام الهبة وتنفيذها . بحيث اذا اجازوها فعلاً فلا يعتبر هذا منهم قيام بعمل غير واجب الاداء يجوز لهم الرجوع فيه - وبمعنى آخر فاتهم يكونون قد أدوا ديناً أو نفذوا التزاماً ملزماً . وقد أقر القانون الفرنسي هذه النتيجة صراحة في المادة ١٣٤٠ اذ ورد بها ما يلي :

‘ La Confirmation ou ratification, ou execution volontaire d'une donation par les héritiers ou ayants cause du donateur, après son décès, emporte leur renonciation à opposer soit les vices de forme, soit toute autre exception.

والنص ليس وارد على سبيل الحصر كما رأيت فهو تفريع على القاعدة العامة التي قدمناها وهي ان المورث ملتزم شخصياً بتنفيذ العقد الباطل شكلاً . فاذا توفي فان التزم ورثته الطبيعي هو احترام ارادة مورثهم الأخيرة بتنفيذ العقد الذي دخل طرفاً فيه . وسواء كان العقد هبة أو وصية أو اعتراف بدين (في القانون الفرنسي الذي يتطلب فيه شكلاً خاصاً) فان القاعدة واحدة لأنها تستند فيها جميعها الى فكرة وحكمة واحدة

راجع (Demelombe, tome 27 no 42; Aubry et Rau 4e Edition; Tome 4 & 267; Planiol; 2e Edition No 345.

وراجع أيضاً تعليقات دالوز على المادة ١٢٣٥ اذ ورد به ما يلي : نبذة ٦٣ :

‘On Considère Comme donnant ouverture à une obligation naturelle le devoir qu'a l'héritier de respecter et d'exécuter les dernières volontés de son auteur, bien qu'elles se trouvent consignées dans un acte nul en la forme comme testament ou même qu'elles n'aient été exprimés que verbalement.

ونبذة ٦٤ :

‘Ainsi constitue une obligation naturelle l'obligation naturelle l'obligation de remettre la chose à qui elle était destinée, lorsqu'elle a été imposée par un testament irregulier, ou par un fidéicommis tacite non revêtu de forme légale.

ونبذة ٦٦ :

‘Jugé, en consequence, que les actes juridiques destinés à l'exécution de ces dernières volontés étant, du chef de l'héritier, des actes à titre onereux échappent, en ce qui concerne, aux règles de forme et de fond des donations.

ونبذة ٦٧ :

“A plus forte raison, constitue une obligation naturelle la donation entre vifs nulle pour vice de forme, puisque la loi permet aux héritiers du donateur de la confirmer même tacitement par une exécution volontaire.

وهكذا ترى أن المحاكم الفرنسية فرعت المادة ١٣٤٠ عن قاعدة عامة تنطبق على جميع العقود الباطلة لعدم توفر الشكلية فيها، وتستند إلى التزام المورث التزاماً طبيعياً بتنفيذ العقد أو التصرف الذي عمله - هبة أو وصية أو اعتراف بدين - والتزام ورثاه من بعده باحترام ارادة مورثهم بتنفيذ هذا العقد.

(راجع حكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٠ في مجموعة Sirez سنة ٦١ جزء ١ ص ٣٧٠)

وحكم محكمة Besançon بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٦ دالوز سنة ١٩٠٨ جزء ٢ ص ٣٣٠ وحكم محكمة النقض بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٠٥ مجموعة Sirez سنة ١٩٠٥ جزء ١ ص ١٢٨) فخلو نص القانون المصري من مقابل للمادة ١٣٤٠ فرنسي ليس معناه خلوه من القاعدة العامة التي تفرع عنها هذا النص فهي قاعدة من عمل الشراح والاحكام الفرنسية بالاجماع استندوا في تقريرها إلى اعتراف القانون بالالتزامات الطبيعية واقارره الأثر الذي يترتب عليها من حيث عدم جواز الرد بعد تنفيذها في المادة ١٢٣٥. وهو اعتراف اشترك في تقريره القانون المصري أيضاً في المادة ١٤٧ كما قدمنا. فإذا لم يكن في القانون الفرنسي غير المادة ١٢٣٥ ما ترتب أحكاماً وقواعد أخرى للالتزامات الطبيعية غير واردة في القانون المصري وإذا لم يكن في القانون المصري خلاف المادة ١٤٧ ما يغير القاعدة العامة التي أقرتها المحاكم الفرنسية. فهذه القاعدة واجبة التطبيق في القانون المصري لا نزاع في ذلك لا شيء إلا لأنه مفهوم ان القانون المصري مأخوذ عن القانون الفرنسي، ولأنه ليس ثمة ما يدل على ان المشرع المصري أراد أن يختلف عن القانون الفرنسي في شيء ما، في هذا الموضوع.

(راجع كتاب The Egyptian law of obligations للمستر والتون جزء اول صفحة ٢٦) والنتيجة اذن - ان التنفيذ الفعلي من الورثة للهبة الباطلة شكلاً الصادرة من مورثهم والتي سبقهم هذا في تنفيذها. أو مجرد اجازتهم الحكيمة لها مانعة لهم قطعاً من التمسك بعد ذلك بالعيب في شكلها أو بأي دفع آخر.

أما ان التنفيذ الفعلي مانع من الرجوع في الهبة فهو تطبيق صريح للمادة ١٢٣٥ فرنسي و١٤٧ مصري. وأما ان مجرد الاجازة أو الموافقة - في عقد أو ما شاكله - مانعة أيضاً فذلك لأن الالتزام الطبيعي يستحيل بالاعتراف به أو المصادقة عليه إلى التزام مدني obligation civile له كل حجته من حيث فاعده ولزومه. والطريق القانوني لهذه الاستحالة هو « الاستبدال novation ».

ومقرر باجماع المحاكم والشرح الفرنسيين ان الالتزام الطبيعي يجوز أن يستبدل بالالتزام مدنى محض بمجرد الاعتراف به واجازته

(راجع Baudry. E 2. N. 1678, Aubry et Rau 15th ed. 4. P. 11)

وراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٨ مجموع التشريع والاحكام المختلطة عدد ٣٠ ص ٦٢

وراجع أيضاً كتاب المستر والتون فى المرجع المتقدم وصفحة ٣٧)
وبذلك يتبين لك أن المادة ١٣٤٠ فرنسى لم تأت بأكثر من تقرير القاعدة العامة الواردة فى المادة ١٢٣٥ وقواعد الاستبدال عموماً . وهذا ما يؤكد لك أن عدم ايراد المادة المذكورة فى القانون المصرى ليس سببه الا انها تكرر للقواعد العامة فحسب

محمد على رشرى

بحث

فى الاختصاص الدولى

أقام مصرى بفرنسا ومات بها عن تركة ذات عقار ومنقول بمصر وفرنسا . منها وقف بمصر نظارته لمصرى مقيم بفرنسا .

ويقيم بعض الورثة بفرنسا وبعضهم بمصر .

قام نزاع بين الجميع على الوقف وعلى التركة .

فأى المحاكم تختص بنظر هذا النزاع ؟ المحاكم المصرية أم المحاكم الفرنسية ؟

١ - الفرض من تحديد الاختصاص الدولى فى هذا الموضوع هو معرفة المحكمة التى يكون حكمها ملزماً للخصوم بما قضت به وإلا فانت الفائدة من الحكم .

ولكى يكون الحكم ملزماً لهم يجب أن يكون صادراً من محكمة تابعة لدولة لها ولاية قضائية عليهم أما بسبب خضوعهم لسلطانها الاقليمى أو لسلطانها الشخصى وقت رفع الدعوى .

٢ - لذلك لتبين أى المحاكم هى المختصة بنظر موضوعنا - أى المحاكم المصرية أم الفرنسية ؟ -

يجب أن نبحث أولاً عن الوقائع والاسباب التى تجعل الخصوم خاضعين لسلطان الدولة الاقليمى أو الشخصى ، وبالتالى تجعل الحكم الذى يصدر من محاكمها ملزماً لهم باعتبارها صاحبة الولاية القضائية عليهم .

٣ - ولمعرفة هذه الوقائع والاسباب يجب أن نسترشد بقواعد القانون الدولى الخاص المعمول

بها فعلاً فى مصر وفى فرنسا باعتبارها جزءاً من قانون كل بلد منهما يعمل بها فيه ويحكم بها قضاؤه .

وبالمبادئ العامة الدولية حيث يخلو القانون عن النص ، وحيث لا تكون ثمة مبادئ ثابتة أقرتها المحاكم فى موضوع البحث .

٤ — النصوص المصرية :

نصوص القانون المصرى فى الاختصاص الدولى من الوجهة المدنية والشخصية هى :
المواد ١٣ و ١٤ من القانون المدنى المختلط ولا نظير لها فى القانون الأهلى .

Art. 13. — " Tout sujet local pourra être cité devant les tribunaux du pays, à raison des obligations par lui contractées, même à l'étranger. (C. C. F. 15)

Art. 14. — " Il en sera de même des étrangers qui se trouvent dans le pays. L'étranger qui l'aura quitté ne pourra être cité devant les nouveaux que dans les cas suivants :

1— S'il s'agit d'obligation relative à des bien meubles ou immeubles existant dans le pays;

2— S'il s'agit d'obligations dérivant de contrats stipulés ou devant être exécutée dans le pays, ou bien faits qui y aient été accomplis;

Sans préjudice de la compétence des tribunaux de commerce dans les cas déterminés par la loi et quelle que soit la résidence du défendeur. (C. C. F. 14)

والمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية :

« تحكم المحاكم المذكورة فيما يقع بين الأهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية إلخ... »
والمواد ٣٤ مرافعات أهلى و ٣٥ مرافعات مختلط .

٣٤ أهلى — تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون فى الواجه الآتية :

أولاً — فى مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمتنولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التى يكون محلها داخل فى دائرة اختصاصها . وان لم يكن له محل بالقطر المصرى فيكلف بالحضور أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته . واذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل أحدهم .

ثانياً — فى المواد المختصة بالعقار وفى المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة الكائن فى دائرتها العقار المتنازع فيه .

ثالثاً — دعاوى مدينى تركات المتوفين أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها . وأما اذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة

والمواد ٢٢ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى :

٢٢ — ترفع الدعوى فى المحكمة التى فى دائرتها محل اقامة المدعى عليه ، فإن لم يكن له محل اقامة كالرحل ، رفعت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل اقامة المدعى .

٢٣ — اذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل اقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى

دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الاعلان . فإن لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالفطر المصرى فالمدعى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان .

٢٧ - ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو طلب عزل الناظر أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التى فى دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الا كبر قيمة أو أمام المحكمة التى بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

٢٨ - التصرف فى الاوقاف - إقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال واذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك من خصائص هيئة المحكمة التى تكون فى دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الا كبر قيمة أو أمام المحكمة التى بدائرتها محل توطن الناظر . وتنص المادة ٣ من قانون المجالس الحسبية الصادر فى سنة ١٩٢٥ على ما يأتى :

« تنظر المجالس الحسبية دون غيرها فى المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواد الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين كانوا أو غير مسلمين الا إذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك الخ .» والمواد ٣ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ مدنى فرنسى وغيرها من المواد التى سنشير اليها عند الاقتضاء

٥ - ولأجل تطبيق هذه النصوص وما يتفرع عنها يجب ان نحال أولاً طبيعة النزاع فى موضوعنا فنفصل كل صلة وعنصر من صلاته وعناصره القانونية وحده لنستطيع ان نجد لكل منها المبدأ الذى يناسب طبيعته والنص الذى يخضع له .

ويلاحظ مبدئياً ان اختصاص المحاكم المصرية بالقضايا المتضمنة عنصراً أجنبياً هو أمر من الامور التى يحكمها القانون المصرى دون غيره من القوانين . فاذا نص القانون المصرى على ان قضية متضمنة عنصراً أجنبياً تكون من اختصاص محكمة مصرية فيجب على هذه المحكمة ان تحكم فيها دون ان تنقيد بأى قانون اجنبى يحرمها الاختصاص فى هذه القضية ولا بأية قاعدة من قواعد القانون الدولى الخاص يجعل مثل هذه القضية خارجة عن اختصاصها .

النزاع فيما يتعلق بالوقف

٦ - قد يكون النزاع فى الوقف متعلقاً بأصله أو بأمر يخرج عنه .

فان كان النزاع بين الناظر والورثة متعلقاً بأصله وهو عقده الذى صدر من الواقف بجميع اجزائه ومشمولاته سواء كان من اعيانه أو صحته أو انشائه أو شروطه التى تتعلق بصرفه أو النظر عليه - وبالجملة كل ما اشتمل عليه العقد - وهذه تعتبر فى عرف القوانين المصرية من مسائل الاحوال الشخصية لا فرق بين انشاء وشروط فى النظر أو غيره فى اعتبارها من قبيل تلك الاحوال - هذه

المسائل نصت عليها المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩١٠ وجعلتها من اختصاصها اذ تقضى بأن ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع اسبابه ، ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو طلب عزل الناظر أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التي في دائرتها اعيان الوقف كلها أو بعضها الا كبر قيمة أو امام المحكمة التي بدائلتها محل اقامة المدعى عليه .

ونص في المادة ٢٨ على ان التصرف في الاوقاف من اقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واستبدال واذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك تكون من خصائص هيئة المحكمة التي تكون في دائرتها اعيان الوقف كلها أو بعضها الا كبر قيمة امام المحكمة التي بدائلتها محل توطن الناظر .

٧ - فكل هذه المسائل التي اعتنى الشارع ببيان المحكمة المختصة بها من حيث مركزها تدخل ضمن اختصاص المحاكم الشرعية بحسب نص لائحته ولا يغير وجود ناظر الوقف بفرنسا واقامة بعض الورثة المدعى عليهم هناك من ذلك شيئاً ، لأن تعيين محل توطن الناظر أو محل وجود الورثة المدعى عليهم لا يهمننا الا اذا كان التوطن أو الوجود بمصر لتعيين أى المحاكم المصرية الشرعية هي التي يجب ان ترفع امامها الدعوى ولأن الاختصاص في هذه المسائل متروك للمحاكم الدينية وهي المحاكم الشرعية في حالتنا هذه وهي المحاكم العامة في مسائل الوقف والاحوال الشخصية واختصاصها يشمل جميع المصريين بمصر وفي الخارج .

٨ - نعم لم يرد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية نص خاص ببيان اختصاصها الدولي كالنص الوارد في المادة ٣ من قانون المجالس الحسبية ، ولكن القواعد العامة للقانون الدولي الخاص وعلى الخصوص القواعد المتبعة في مصر امام الهيئات القضائية المصرية التي تعتبر أقرب الى هذه المحاكم من غيرها وهي المجالس الحسبية تقضى بذلك .

فلا نزاع في ان المحاكم الشرعية تختص بناء على جنسية المدعى عليه اذا كان مصرياً وذلك بصرف النظر عن محل اقامته أو توطنه أو محل وجوده ، اى سواء كان له محل في مصر أم لا ، لأن المادتين ٢٢ و ٢٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية نفسها تقضى برفع الدعوى أمام المحاكم الشرعية التابع لها محل اقامة المدعى عليه أو محل وجوده اذا لم يكن للمدعى عليه محل اقامة أو محل وجود بالقطر المصرى

ولأن هذه القاعدة مقررة في القانون المصرى بالنسبة للمحاكم الاخرى من أهلية ومختلطة أو مجالس حسبية (١٣ م . م و ١٥ ل ت ا و ٣ مجالس حسبية) .

ولأن القواعد العامة الدولية المتبعة في معظم البلاد تقضى باختصاص محاكم جنسية الخصوم فقررت محاكم فرنسا وكذلك محاكم غيرها من البلاد التي تحذو حذوها عدم اختصاصها بدعاوى الاحوال الشخصية الخاصة باجانب ولو كانوا موجودين أو مقيمين في بلادها ،

“Les tribunaux français sont, en principe, incompétents pour connaître des contestations entre étrangers, lorsque ces contestations intéressent leur état civil.

Les tribunaux français peuvent seulement, dans des cas exceptionnels, et par une application particulière du principe, que les lois de police et de sûreté obligent ceux qui habitent ce territoire, ordonner des mesures urgentes et purement provisoires, afin de ne pas laisser sans protection les intérêts des mineurs étrangers résidant en

France (Petite Collection Dalloz

(تعليق على المادة ١٤ م . ف

فاذا كان هذا النزاع - وهو يتعلق بأصل الوقف ويدخل في نطاق الاحوال الشخصية الخاصة بهؤلاء المصريين الذين يوجد بعضهم في مصر ويقيم بعضهم الآخر في الخارج - من المسائل التي لا تنظرها المحاكم الفرنسية وقلنا جديلا بأن المحاكم الشرعية غير مختصة بنظرها كان ذلك معناه حرمان هؤلاء المصريين من حق التقاضي في هذه الاحوال في أى بلد كان وهذه نتيجة لا يمكن التسليم بها

٩ - فضلا عن ذلك كله فان اعيان الوقف القائم بشأنها النزاع موجودة بمصر وذلك وحده كاف لجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر الموضوع . وسيأتى بيان ذلك بعد .

١٠ - لهذا نرى اختصاص المحاكم الشرعية المصرية . وتكون بذلك قاعدة اختصاص محكمة محل وجود المدعى عليه أو المحكمة التي بدأرتها توطن الناظر المنصوص عنها في المادتين ٢٧ و ٢٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قاصرة على حالة وجود المدعى عليه أو توطن الناظر بمصر .

١١ - بقى النزاع بين الناظر والورثة على امر يخرج عن أصل الوقف

بقى النزاع في ما عدا أصل الوقف اى في الامور التي تنفرع عنه كاجرته وحسابه بين ناظره ومستحقة أو كنصب بعض اعيانه ونحو ذلك مما لا يكون منشؤه نفس عقد الوقف وتعتبر في نظر القانون المصرى كباقي الامور المدنية من اختصاص المحاكم الاهلية .

تنص المادة ١٥ من لائحة المحاكم الاهلية على اختصاص المحاكم الاهلية فيما يقع بين الاهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية . وفيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة تقضى المادة التاسعة من لائحة ترتيبها . باختصاص هذه المحاكم دون غيرها بالفصل في المنازعات المدنية والتجارية بين الوطنيين والاجانب

والمادة ١٣ م . م تقضى باختصاص المحاكم المصرية بالنسبة لكل مصرى بسبب الالتزامات التي يرتبط بها ولو حصلت في الخارج

Art. 13. — Tout sujet local pourra être cité devant les tribunaux du pays, à raison des obligation par lui contractées, même à l'étranger,

ويلاحظ ان لفظ العقد “obligations contractées” الوارد في هذه المادة لا يقتصر على العقود والمشارطات التي تصدر من المصرى بل ينصرف الى جميع انواع الالتزامات obligations بالمعنى

الصحيح الواسع سواء كان منشؤها عقداً أو شبه عقد أو جنحة مدنية أو شبه جنحة أو كان سببها نص القانون مباشرة

هذا الاختصاص الذى للمحاكم المصرية طبقاً للمواد السابقة عام شامل لكل نزاع فيه عنصر مصرى وأساسه الجنسية المصرية والرابطة الموجودة بين المصرى والدولة المصرية فيطلب كل مصرى له دخل فيه امام المحاكم المصرية باعتباره خاضعاً لحكم الدولة المصرية

١٢ - وإذا كانت القاعدة الأساسية اقليمية القوانين فكل عمل يحصل فى إقليم الدولة من أى شخص كان يعتبر مبدئياً خاضعاً لحكم القانون الاقليمى العام لذلك كان واجباً على الاشخاص سواء كانوا مصريين أو أجانب الذين لهم أموال فى مصر والذين هم خارج مصر أن يخضعوا للقانون الاقليمى وهو القانون المصرى فى كل تصرفاتهم المتعلقة بتلك الاموال حتى ولو حصل التصرف خارج مصر إذ جميع التصرفات والاتفاقات والأعمال القانونية الخاصة بأموال فى مصر تخضع لقانون موقع الشيء - فإذا حصلت وتم الاتفاق عليها خارج مصر فهى مع ذلك واقعة على أموال داخلية ضمن حدود مصر وتعتبر فى آخر الامر انها تمت ونفذت داخل تلك الحدود .

١٣ - فضلاً عن ذلك فإن الوقفية التى هي مصدر كل هذه المنازعات القائمة لا بد انها حصلت فى مصر طبقاً لما نصت عليه المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٠ التى تقضى بأن يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف او الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا إذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالبلين فى المادة ٣٦٠ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية - وكذلك الحال فى دعوى شرط لم يكن مدوناً بكتاب الوقف المسجل وفى دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر، ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا إذا كان هو أو ملخصه مسجلاً بسجل المحكمة التى بدائرتها العقار الموقوف طبقاً لأحكام المادة ٣٧٤ من هذه اللائحة .

وبهذا النص أصبح من الواجب حصول الاشهاد فى مصر فمن كان خارج مصر لا يتسنى له الايقاف إلا بواسطة وكيل شرعى يقوم مقامه فى الديار المصرية . وعليه فالقانون الذى يحكم الاختصاص فى هذه العلائق التى تكون موضوع دعاوى الديون والالتزامات المذكورة هو القانون المصرى لانه من جهة قانون محل العقد ومن جهة أخرى قانون جنسية الخصوم ومن جهة ثالثة سيكون التنفيذ فى مصر على أملاك الوقف ومنتجاته بها .

١٤ - ويقابل هذا الأساس من وجهة النظر الفرنسية عدم اختصاص المحاكم الفرنسية فى موضوع بحثنا اذ أسباب الاختصاص فى فرنسا فى دعاوى الديون والالتزامات هى جنسية المدعى أو المدعى عليه أى كون أحدهما فرنسياً (١٤ و ١٥ م. ف) وحصول الالتزام فى فرنسا (مادة ١٤ م. ف)

Art. 14. — L'étranger, même non résidant en France, pourra être cité devant les tribunaux français pour l'exécution des obligations par lui contractées en France avec un français, il pourra être traduit devant les tribunaux de France pour les obligation par lui contractées en pays étranger envers des français.

Atr. 15. — Un français pourra être traduit devant un tribunal de France pour des obligations par lui contractées en pays étranger, même avec un étranger.

أما إذا لم يكن أحد الخصوم فرنسياً فليس هناك نص في القانون الفرنسي يبين الحل في مثل هذه الحالة ، وقد فسرت المحاكم الفرنسية سكوته بأنه دليل على عدم اختصاصها إلا في حالات خاصة ليست حالتنا منها ومن ذلك يتبين اختصاص المحاكم المصرية وحدها بنظر هذا النزاع .

١٥ - ويلاحظ أيضاً ان المحاكم المصرية تظل مختصة بفرض أن يكون أحد الخصوم فرنسياً كأن تكون زوجة المتوفى مثلاً فرنسية برغم نص القانون الفرنسي على اختصاص المحاكم الفرنسية في هذه الحالة . ذلك لأن قانوننا المصري صريح في اختصاص محاكمنا ولأن حكم المحاكم الفرنسية يظل عاطلاً لأنه لا يمكن تنفيذه بمصر . ولأن اختصاص المحاكم المصرية كما ذكرنا من قبل في القضايا المتضمنة عنصراً اجنبياً هو أمر من الأمور التي يحكمها القانون المصري دون غيره من القوانين فاذا نص القانون المصري على أن قضية متضمنة عنصراً اجنبياً تكون من اختصاص محكمة مصرية فيجب على هذه المحاكم في هذه الحالة أن تحكم فيها دون أن تتقيد بأي قانون اجنبي يحرمها الاختصاص في هذه القضية ولا بأية قاعدة من قواعد القانون الدولي الخاص يجعل مثل هذه القضية خارجة عن اختصاصها .

النزاع في أملاك التركة

١٦ - تتكون التركة من عقار ومنقول بمصر وفرنسا . لذلك يتعين البحث أولاً عن أي المحاكم تختص بنظر النزاع على الجزء الموجود منها بمصر عقاراً أو منقولاً . ثم عن أيها تختص بنظر النزاع على الجزء الآخر منها الموجود بفرنسا .

١٧ - الاختصاص فيما هو موجود من التركة بمصر .

قد يكون النزاع على الإدارة وقد يكون على حقوق عينية أو شخصية تتعلق بأموال التركة من عقار أو منقول . لذلك نبدأ ببيان جهات الاختصاص في نظر النزاع على إدارتها .

١٨ - جعل الاختصاص في مسائل إدارة أموال القصر والمحجور عليهم والغائبين للمجالس الحسبية . وذلك طبقاً للمادة ٣ من قانون هذه المجالس .

والذي يهمنا معرفته هنا هو حدود اختصاص هذه المجالس من الوجهة الدولية . وقد يبينها

المادة ٣ من القانون المذكور فنصت على أن تنظر المجالس الحسبية دون غيرها في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواد الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصري مسلمين كانوا أو غير مسلمين إلا إذا قضت القوانين أو المعاهدات بغير ذلك : تعيين الاوصياء للقصر وللحمل المستكن والقامة المحجور عليهم والوكلاء للغائبين وتثبيت الاوصياء المخارين للاتقين للوصاية وتعيين المشرفين وعزل جميع المتولين المذكورين واستبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم والحجر على عديمي الاهلية ورفع الحجر عنهم واستمرار الوصاية الى ما بعد سن الحادية والعشرين اذا اقتضت الحال ومنع القاصر الذي بلغ الثامنة عشرة من التصرف وتعيين مأذون بالخصومة في حقوق القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك عند تضارب مصالحهم مع مصلحة الاوصياء أو القامة أو الوكلاء .

مراقبة أعمال الاوصياء أو القامة أو الوكلاء والنظر في حساباتهم واتخاذ الاحتياطات المستعجلة لصيانة حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو الغائبين .

سأب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين برعايتهم أو الحد من حريتهم فيها في الاحوال الميئة في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون .

ومع ما للمجالس الحسبية في اثناء مراقبتها لادارة الاوصياء أو القامة من الحق في التأكد عما اذا كانت المصاريف المخصصة لنفقة القاصر وتربيته أو لنفقة المحجور عليه قد استعملت فعلاً لهذا الغرض فليس لها حق التدخل في المسائل المتعلقة بالولاية على النفس لخروجها عن اختصاصها .

وبناء على هذا النص تكون أسباب اختصاص المجالس الحسبية بنظر هذه الأمور الخاصة بالمصريين في جنسيتهم المصرية وهذا الاختصاص بالنسبة لهم شخصي يلحقهم حيثما كانوا سواء متوطنين بمصر أو مقيمين في الخارج .

نعم ان النص العربي لهذه المادة أو بعبارة أدق هذه الترجمة العربية للنص الفرنسي بوضعها الحالي « تنظر المجالس الحسبية دون غيرها في المسائل الآتية الخاصة بالمصريين وغيرهم من المتوطنين بالقطر المصري » ليست بالترجمة الدقيقة وقد يفهم خطأ منها أن اختصاص هذه المجالس بالنسبة للمصريين قاصر على حالة توطنهم هم أيضاً اسوة بالاجانب بمصر . والحقيقة أن شرط التوطن قاصر على الاجانب دون المصريين . وهذا المعنى ظاهر تماماً في النص الفرنسي حيث يقول : -

“Les égyptiens ainsi que toutes les personnes domiciliées etc ...”

والترجمة الصحيحة لهذا النص الفرنسي أن « تنظر المجالس الحسبية دون غيرها في المواد الآتية الخاصة بالمصريين وكذلك بغيرهم من المتوطنين في القطر المصري » فيبين صراحة من ذلك أن اختصاص المجالس الحسبية بالنسبة للمصريين عام مطلق وغير مقيد بشرط التوطن في مصر ويلحقهم ولو كانوا مقيمين في الخارج .

أما غير المصري أى الشخص الأجنبي المنظور في أمره فالعبرة في تحديد اختصاص المجالس

الحسبية بالنسبة له هو موطنه . فإذا كان متوطناً بمصر كان خاضعاً لاختصاص المجالس الحسبية من الوجهة الدولية إلا إذا كان أجنبياً متمتعاً بالامتيازات طبقاً للقوانين والمعاهدات .

وسبب ذلك أن الأجانب لا سلطان للحكومة عليهم ما داموا غير متوطنين بمصر . كذلك لا سلطان لها عليهم ولو متوطنين بمصر ما داموا يتمتعون بالامتيازات .

أما المصريون فيلحقهم سلطان الحكومة الشخصي ولو متوطنين في الخارج .

١٩ - فوق هذا فإن القوانين الفرنسية وهي قوانين الدولة التي يقيم بها بعض الورثة تقضى بعدم اختصاص المحاكم الفرنسية بالنسبة لهؤلاء في هذه المادة .

* En principe, les tribunaux français sont incompétents pour juger les contestations concernant uniquement des étrangers.

Exceptionnellement, il y a des hypothèses où les tribunaux français doivent se déclarer compétents à l'égard des contestation entre les étrangers Ces hypothèses sont: les cas où la loi attribue compétence aux tribunaux français à raison de la nature de l'instance, sans tenir compte de la nationalité des parties.

a) — Il en est ainsi pour les actions relative à des immeubles situées en France (L'art. 3 al. 2, C. civ. F. et l'art. 59 paragraphe 3 C; pr. civ. voulant qu'en pareil cas le tribunal du lieu de la situation des immeubles soit exclusivement compétent.

b) — Pour celles qui concernent les successions ouvertes sur le territoire français (art 59 paragraphe 6 C pr. civ)

(al. 510, 511 Valéry. Droit. international privé)

إذاً كقاعدة عامة لا تختص المحاكم الفرنسية بنظر النزاعات القاصرة على الأجانب وحدهم ولو مقيمين في فرنسا . ويستثنى من ذلك مسائل تخصهم ويتحتم على المحاكم الفرنسية نظرها . هذه المسائل هي التي نص عليها القانون الفرنسي صراحة وجعل للمحاكم حق الفصل فيها نظراً لطبيعتها وبصرف النظر عن جنسية الخصوم . كالادعوى المتعلقة بعقار موجود بفرنسا (المادة ٣ فقرة ٢ م . ف والمادة ٥٩ مرافعات فرنسي) إذ تكون من اختصاص محكمة موقع العقار وكذلك الدعوى التي تتعلق بتركات تفتح في فرنسا (المادة ٥٩ مرافعات فرنسي - وفاليري النبذة ٥١٠ و ٥١١ شرح قانون الدولي الخاص) .

واستثناءات أخرى تخرج عن نطاق بحثنا .

ويلاحظ أن الاستثناء الأول خاص بالادعوى العينية وادعوى الديون والالتزامات (وسيأتي حكمها بعد) المتعلقة بعقار موجود بفرنسا . وهذه الادعوى تختلف عن النزاعات على الإدارة التي تدخل في نطاق الأحوال الشخصية التي يحكمها قانون جنسية المتخاصمين دون القاضي المحلي . ويقول في ذلك فاليري - مشيراً إلى قانون الجنسية : -

Elle règle aussi l'étendue des pouvoirs dont sont investis les représentants de l'incapable, aussi bien lorsqu'il réside en France que lorsqu'il demeure dans un pays étranger. C'est encore là une conséquence du principe qui soumet la capacité de tout individu aux dispositions de sa loi nationale, Par suite, puisqu'il s'agit là d'une matière comprise entièrement dans le domaine du statut personnel, il est faux de dire comme l'on a fait parfois, que l'aliénation des immeubles du pupille doit s'effectuer dans les formes prescrites par la loi française du moment que l'ordre public territorial français n'est pas en jeu, ce sont les règles édictées par la loi étrangère qui doivent être suivies, dans la mesure où notre organisation judiciaire le permet (Valéry ali. 510, 511 etc... Droit international privé.)

٢٠ - أما الاستثناء الثاني فمن التركات التي تفتح في فرنسا بحكم من القانون الفرنسي وتركنا لا تفتح إلا بمصر ولو أن منها عقاراً ومنقولاً بفرنسا .

إذ تضي قواعد القانون الدولي والمعاهدات عادة بتكليف السلطات المحلية أخطار القنصل إذا توفي أحد مواطنيه فيأمر بوضع أختام القنصلية على متروكات المتوفي ويكون له مراقبة إدارة أملاكه وحفظها طبقاً لقانون بلاده . وهذا الحق أو الواجب تقتضيه القواعد العامة الدولية فيجوز للقنصل أن يقوم به حتى من غير معاهدة كما يقول فاليري .

"Souvent les législations étrangères attribuent, comme la nôtre, le pouvoir de prendre ces mesures aux consuls par la France le leur reconnaissent expressément. Mais, à mon avis, même en l'absence de tout traité les consuls doivent pouvoir exercer cette attribution, car elle ne constitue pas un empiètement sur les prérogatives françaises, celles-ci ne jouissant à cet égard, ainsi que nous venons de le voir, que d'une compétence exceptionnelle.

Il est à peine besoin d'ajouter que la loi à laquelle appartient de désigner les personnes chargées de veiller aux intérêts de l'incapable doit déterminer les conditions qu'elles ont à présenter pour être appelées à jouer ce rôle, de même que les causes qui peuvent entraîner leur destitution.

Les obligations des personnes chargées des intérêts de l'incapable sont fixées par sa loi nationale puisque c'est elle qui préside à leur nomination.

من ذلك يتعين اختصاص المحاكم المصرية بنظر النزاع على إدارة هذه التركة وفتحها .

اختصاص المحاكم المصرية بنظر النزاع العيني على أموال التركة بمصر

٢١ - تختص المحاكم المصرية دون غيرها بنظر جميع الدعاوى العينية العقارية كدعوى ملكية العقار أو حق الارتفاق عليه أو الانتفاع به وكدعاوى وضع اليد عليه أو رهنه كلما كان العقار الواقع بشأنه النزاع موجوداً بالتطرق المصري . هذا الظرف وحده كاف لجعل محاكمنا المصرية مختصة دون غيرها بدون نظر إلى محل إقامة المدعى أو جنسيته كذلك وسواء اتحد الخصوم في

الجنسية أو اختلفوا فيها لأن اتخاذ جنسية الخصوم - مدعين ومدعى عليهم - لا تهم الا في حالة تعيين اى المحاكم المصرية الاهلية أو المختلطة هي التي يجب ان ترفع اليها الدعاوى .

وهذه القاعدة مسلم بها في القانون الدولي الخاص في جميع البلاد المتمدينة كفرنسا فتص المادة الثالثة من القانون المدنى الفرنسى على ما يأتى : تنفذ قوانين الضبط والربط (البوليس) والنظام العام على جميع الاشخاص داخل الاقليم الفرنسى . وتخضع العقارات للقانون الفرنسى ولو كانت مملوكة لاجانب الخ . . .

“Les lois de police et de sûreté obligent tous ceux qui habitent le territoire.

Les immeubles, même ceux possédés par des étrangers, sont régis par la loi française, etc. . .”

وفي ايطاليا (المادة ١٠ مرافعات) وفي انجلترا وغيرها (راجع دايس ص ٢٣٨ - وبيليه ص ٦٤٤) وهذه القاعدة تسرى ايضا في مصر سواء أمام المحاكم المختلطة أو الاهلية كل منهما فيما يخصه فقد نصت المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة على جعل الاختصاص بهذه المحاكم في جميع الدعاوى العينية العقارية سواء وقعت بين اشخاص مختلفي الجنسية أو بين اجانب متحديها . ولم تقصر هذا الاختصاص على الدعاوى العينية التي تنشأ بين اجانب أو اشخاص متوطنين أو موجودين في مصر .

وبمقتضى هذه المادة تكون المحاكم القنصلية غير مختصة بنظر هذه الدعاوى اذا حصلت بين اجانب من جنسية واحدة . فاذا كان القانون يحرم على المحاكم القنصلية الموجودة والقائمة بالقضاء في مصر الاختصاص في هذه الدعاوى فمن باب أولى يكون انتحريم بالنسبة للمحاكم الفرنسية حيث محل اقامة المدعى عليهم . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان القانون العثمانى الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٠ يونيه سنة ١٨٦٧) والذي كان يجرى العمل بمقتضاه قبل وجود نص المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة قد جعل الاجانب الذين لا يملكون عقارات في مصر في مستوى واحد مع الرعايا العثمانيين من حيث العقارات التي يملكونها هنا فاصبحوا بذلك خاضعين لجميع اللوائح المتعلقة بالضبط والربط وجميع اللوائح الخاصة بالمدن والبلديات والتي تحكم في الحال وفي المستقبل حق الانتفاع والتمتع بالعقارات وانتقال الملكية فيها .

وتنص مادته الثانية على وجوب خضوع هؤلاء الاجانب في كل المسائل المتعلقة بالملكية العقارية وكل الدعاوى العينية للمحاكم المدنية العثمانية سواء بصفة مدعين أو مدعى عليهم .

“pour toutes les questions relatives à la propriété foncière et pour toutes les question réelles”

ويلاحظ ان مصر وقت صدور هذا فرمان كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية ويسرى على العقارات الواقعة فيها هذا القانون

٢٢ - أما فيما يتعلق بالاختصاص في الدعاوى العينية على عقارات الثروة الموجودة بفرنسا فليس للمحاكم المصرية اختصاص أصلاً بنظرها لأن المحاكم الفرنسية تكون مختصة دون غيرها تطبيقاً لهذه القاعدة ولنص المادة ٣ مدني فرنسي الصريح . ولعدم الفائدة من اختصاص المحاكم المصرية لأن حكمها لا يكون قابلاً للتنفيذ في فرنسا .

الاختصاص في الدعاوى العينية على المنقول الموجود بمصر

٢٣ - تأخذ الدعاوى العينية المنقولة في كثير من البلاد الآن حكم الدعاوى العينية العقارية . فدعوى استرداد المنقول من مالكه ضد واضع اليد عليه ودعوى رهنه رهن حيازة أو الانتفاع به الخ . . . كل هذه يجب أن ترفع في البلد الذي يوجد فيه المنقول وقت رفع الدعوى وللمحاكم هذا البلد أن تتخذ الإجراءات اللازمة لعدم نقله إلى بلد آخر قبل الفصل في الدعوى . وللمدعي المطالب به أن يطلب إليها ذلك كأن يطلب توقيع الحجز التحفظي على المنقول المتنازع عليه . وتقضى قوانين المرافعات المصرية من اهلية ومختلطة (مادة ٣٤ و ٣٥) باختصاص المحاكم المصرية في دعاوى المنقول على الإطلاق كما في الدعاوى الشخصية على العموم

dans les questions personnelles et mobilières.

وتجمل الاختصاص في ذلك لمحكمة المدعى عليه .

الاختصاص في الدعاوى العينية على المنقول الموجود بفرنسا

٢٤ - وهذه القاعدة مسلم بها في فرنسا فيقضى القانون الفرنسي باختصاص المحاكم الفرنسية كلما كان المنقول موجوداً بفرنسا . وترفع فيما يتعلق بالاختصاص الداخلي أو المحلي أمام محكمة موطن المدعى عليه مسوياً القانون الفرنسي بينها وبين الدعاوى الشخصية - وقد طبقت المحاكم الفرنسية وقرر الشراح الفرنسيون هذه القاعدة .

كذلك نص عليها في المادة ١٠٥ من قانون المرافعات الإيطالي حيث سوت هذه المادة بين الدعاوى العينية العقارية والدعاوى العينية المنقولة من حيث اختصاص المحاكم الإيطالية دولياً بها كلما كان العقار أو المنقول موجوداً بإيطاليا .

فإذا كان المنقول في مصر أصبح داخلاً في ولاية مصر القضائية طبقاً لهذه القاعدة المقررة دولياً ونصت عليها القوانين المصرية والفرنسية وتكون بذلك قاعدة اختصاص محكمة المدعى عليه المنصوص عنها في قانون المرافعات المصري قاصرة على حالة توطن المدعى عليه بمصر . أما المنقول الموجود في فرنسا فالدعوى العينية بشأنه يجب أن ترفع إلى محاكم محل وجوده وفي المحاكم الفرنسية

خصوصاً وان الحكم الذى يصدر فى مصر أو فى فرنسا خلافاً لهذه القاعدة لا يمكن تنفيذه فى البلد الذى يوجد فيه المنقول ما دامت محاكم هذا البلد تحكم باختصاصها فى نظر النزاع دون البلد الآخر

النزاع على الدعاوى الشخصية

٢٥ - اذا كانت المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى فى الاحوال المتقدمة ومختصة كذلك بنظر دعاوى الديون والالتزامات اذا كان العقار أو المنقول موجوداً بمصر فهل تكون مختصة كذلك فى الدعاوى الشخصية المتعلقة باثبات الوراثة فى تركة عقارية ودعوى الايضاء والوصية لو كان موضوع الدعوى عقاراً أو منقولاً موجوداً بالخارج

نحن نعلم بأنه ليس لاية محكمة مصرية ان تحكم فى ملكية أى عقار خارج عن القطر المصرى أو حقوق وضع اليد عليه أو الحق فى التعويض الناشئ عن التعرض لوضع اليد على العقار المذكور ولو لم ينص على ذلك فى القوانين المصرية ولم تصدر بشأنه احكام مصرية لأن ذلك أمر مقرر دولياً ولأن القوانين الفرنسية تحرم علينا ذلك ولاتنا لانستطيع تنفيذ الحكم الخاص بالاقليم الاجنبية اللهم الا بالتعرض لسلطات الحكومة الفرنسية الكائن فى اقليمها العقار... ولكن ما الحكم بالنسبة لدعاوى الاحوال الشخصية كدعوى اثبات الوراثة فى تركة عقارية ودعوى الايضاء والوصية وغيرها المشار اليها ؟

ان المواد ٢٦ - ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تنص بالنسبة للاختصاص الداخلى على اختصاص محكمة الجمة التى فيها اعيان التركة العقارية أو بعضها الاكبر قيمة. فهل نطبق هذا النص فى تحديد الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية فنقول باختصاصها اذا كانت العقارات كلها أو بعضها الاكبر قيمة فى فرنسا ؟

ان تقرير هذه القاعدة فى الاختصاص الدولى يترتب عليه تنازل المحاكم الشرعية المصرية عن اختصاص محكمة اجنبية بالنسبة لعقارات التركة الاقل قيمة الموجودة بمصر كما انه يترتب عليه أن تختص المحاكم المصرية بالنسبة لعقارات التركة الأقل قيمة الموجودة فى فرنسا. وبما أن خضوع العقار لاختصاص محاكم يعتبر فى كل بلد من النظام العام - لذلك نرى ان تكون القاعدة فى الاختصاص الدولى فى هذه الحالة فى ان تختص المحاكم فى كل بلد يوجد به عقارات التركة بالحكم فى دعوى ارث هذه العقارات وغيرها من الدعاوى الشخصية المبينة فى المواد السابقة حتى لا يخضع عقار ما سواء فى مصر أو فى غيرها لاختصاص غير محاكم محل وجوده. نعم قد يترتب على ذلك تعدد دعاوى اثبات الوراثة بتعدد جهات العقار ولكن ذلك لا يحول دون سريان هذه القاعدة تطبيقاً لمبدأ النفاذ وقياساً على حالة اختصاص المحاكم المصرية كلما كان العقار بمصر وبصرف النظر عن جنسية المدعى عليه المصرية.

طه السير
بأقلام نضايا الحكومة

الأحكام

قضية محكمة النقض والإدارة

٢٤٦

٢ يناير سنة ١٩٣٣

سرقة باكره • التهديد باستعمال الاسلحة .
اكراه • جنابة .

القاعدة القانونية

انه وان كان الظاهر بادیء الرأى من عدم عطف التهديد باستعمال الاسلحة على الاكراه فى نص المادة (٢٧١) أن التهديد باستعمال الاسلحة لا يكون الجنابة التى تقع تحت نص هذه المادة الا انه متى لوحظ أن التهديد باستعمال السلاح هو فى ذاته اكراه لانه يضعف مقاومة المجنى عليه ويسهل السرقة ولوحظ أن القانون سوى بينهما فى حكم المادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ ع يكون من المتعين قانوناً الاخذ بهذه التسوية بينهما فى حكم المادة (٢٧١)

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن النيابة العامة قدمت المتهم لقاضى الاحالة بتهمة الشروع فى سرقة بدلتين وكتينة ذهبية لمحمد صالح بام من غرفة نومه بطريق الاكراه الواقع على زوجته

بأن رفع فى وجهها سكيناً ليمنعها من الاستغاثة وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧١ فقرة اولى من قانون العقوبات فقرر قاضى الاحالة أن الواقعة جنحة تقع تحت نص المادة ٢٧٤ وأعاد الاوراق الى النيابة للتصرف فيها على هذا الوجه آخذاً فى ذلك بأن القانون لم يسوّ فى المادة ٢٧١ بين الاكراه والتهديد باستعمال الاسلحة كما سوى بينهما فى المادة ٢٧٠ فقرة خامسة وفى المادة ٢٧٢ فقرة ثالثة فدل هذا على أن المراد بالاكراه فى المادة ٢٧٠ الاكراه المادى الذى يكون باستعمال طرق قسرية لتعطيل قوة المقاومة فى المجنى عليه تسهلاً للسرقة . وتقول النيابة أن قاضى الاحالة قد أخطأ فيما ذهب اليه لأن هذه التسوية بين الاكراه والتهديد باستعمال السلاح فى المادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ تدل على وجوب اعتبار التهديد باستعمال السلاح كالاكراه فى حكم المادة ٢٧١ ولذلك فهى تطلب من هذه المحكمة نقض هذا القرار واعادة القضية له ليحيلها على محكمة الجنابات بالمادة ٢٧١ عقوبات » .

« وحيث انه وان كان الظاهر بادیء الرأى من عدم عطف التهديد باستعمال الاسلحة على الاكراه فى نص المادة ٢٧١ أن التهديد باستعمال الاسلحة لا يكون الجنابة التى تقع تحت نص

عليه قضاء هذه المحكمة . فإذا كانت الواقعة المنسوبة لأحد الوالدين هي خطف طفل لا الامتناع عن رده لصاحب الحق في استلامه فلا عقاب .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن محكمة جنابات امسوط قد أخطأت في عدم الاخذ باطلاق نص المادة ٢٥١ عقوبات التي تعاقب على خطف الطفل أيًا كان خاطفه والدًا أو أجنبيًا وفي تبرئة المتهم والد الطفل المخطوف وشريكه آخذة في ذلك بأن حكمة التشريع في هذه المادة وغيرها من مواد باب الخطف هي حماية الاطفال ممن يخشى عليهم منهم والوالدان بفطرتهم ممن يرعونهم بالشفقة والحنان فلن يتصور منهما خطف أولادهم اضراراً بهم ومعمدة كذلك على ما جرى عليه الفقه والقضاء الفرنسيين من عدم تطبيق أحكام الخطف القاسية على الوالدين حتى اضطر الشارع الفرنسي لاضافة فقرة جديدة على المادة ٣٥٧ جعل فيها عدم قيام أحد الوالدين بتسليم الطفل لمن حكم له منهما باستلامه كما جعل خطفه أو التحريض على خطفه جنحة عاقب عليها بالحبس .

« وحيث ان الاعتبارات التي أخذت بها محكمة الجنابات من عدم امكان تطبيق المادة ٢٥١ عقوبات على أي الوالدين بخطف ولده هي اعتبارات صحيحة تأخذ بها هذه المحكمة التي ترى أن الصورة الوحيدة التي يمكن العقاب فيها هي صورة امتناع أيهما عن رد الطفل لمن كان منهما

هذه المادة الا انه متى لوحظ أن التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته اكراه لانه يضعف مقاومة المجني عليه ويسهل السرقة ولوحظ أن القانون سوى بينهما في حكم المادتين ٢٧٠ و ٢٧٢ عقوبات يكون من المتعين قانونًا الأخذ بهذه التسوية بينهما في حكم المادة ٢٧١ وبذلك تكون الواقعة المقدمة لقاضي الاحالة جنابة تقع تحت نص هذه المادة الأخيرة ويكون قراره فيها باعتبارها جنحة خطأ ولهذا يتعين قبول الطعن ونقض القرار المطعون فيه واعادة القضية لحضرة قاضي الاحالة ليحيلها لمحكمة الجنابات بالمادة ٢٧١ فقرة أولى من قانون العقوبات » .

(طعن النيابة العمومية في قرار الاحالة ضد محمد ابوزيد رقم ٦٣ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٢٤٧

٢ يناير سنة ١٩٣٠

خطف الاطفال . والدان . لا عقوبة . امتناع عن تسليم . معاقبة

القاعدة القانونية

لا تنطبق المادة (٢٥١) عقوبات على الوالدين أو أحدهما اذا خطف طفله والصورة الوحيدة التي يمكن العقاب فيها هي صورة امتناع احدهما عن رد الطفل لمن كان منهما صاحب الحق في استلامه وهي الصورة المشار اليها بالمادة (٢٤٦) عقوبات فقط وذلك عملاً بما استقر

صاحب الحق في استلامه أى الصورة المشار إليها بالمادة ٢٤٦ عقوبات فقط وذلك عملاً بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

وواقعة الدعوى الحالية هي واقعة خطف لا واقعة امتناع عن رد لصاحب الحق في استلام الطفل على أن هذه المحكمة ترى تفادياً من التأويلات التي لا تخلو من اعتراض أن من المصلحة أن يفكر في تعديل المادة ٢٤٦ تعديلاً يكون على مثال ما حصل من تعديل القانون الفرنساوى مزيلاً لفضاضة التأويل وضامناً لايقاف كل من الوالدين عند حده فيما يتعلق باحترام حقوق أيهما يكون هو صاحب الحق الشرعى في ضم الطفل اليه .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن »
(طعن النيابة ضد عبد المليم عبد الرحيم واخرين رقم ٦٦ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)
المحكمة - نشرنا في هذا العدد الحكم الصادر من محكمة جنايات اسبوط

٢٤٨

٩ يناير سنة ١٩٣٠

قرارات قاضى الاحالة . الطعن فيها . الاحالة على محكمة الجنج . المعارضة فيها . امام غرفة المشورة

القاعدة القانونية

الطعن بطريق النقض والابرار في أوامر قاضى الاحالة لا يسوغ إلا فيما كان منها صادراً بان لاوجه لاقامة الدعوى أو بأعادة القضية للنيابة لأن الافعال المسندة للمتهم لا تخرج عن

كونها جنحة أو مخالفة وكان الطعن خطأ في القانون .

وإنما يكون الطعن عند الاقتضاء أمام غرفة المشورة بحسب المادة الثانية من مرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سواء كان الطعن مبنياً على الخطأ في تقدير الوقائع او كان مبنياً على الخطأ في التقديرات القانونية اذ غرفة المشورة مختصة في الحالتين :

الوقائع

أقامت النيابة الدعوى العمومية أمام محكمة جنح بنها الجزئية ضد المتهم واتهمته بأنه في ليلة ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٩ الموافق ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٤٧ بناحية سندهور سرق الملابس المينة أوصافها بالمحضر لسيد احمد سيد احمد الطويل وذلك من منزله الذى يسكنه وطلبت معاقبته بالمواد ٤٨ و ٤٩ و ٢٧٤ فقرة اولى ورابعة من قانون العقوبات .

وفي أثناء نظر القضية طلبت النيابة الحكم بعدم الاختصاص نظراً لسوابق المتهم فقضت المحكمة المذكورة حضورياً بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٩ بعدم اختصاصها بنظرها .

بعد ذلك قدمت النيابة المتهم لحضرة قاضى الاحالة بمحكمة مصر الابتدائية واتهمته بأنه في الزمن والمكان السالفي الذكر سرق جلالية من الصوف وملابس اخرى مينة أوصافها بالمحضر لسيد احمد سيد احمد الطويل وذلك من منزله الذى يسكنه حالة كونه عائداً ومجرماً اعتاد الاجرام

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً .

« حيث ان الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

« وحيث ان الطعن يتناول عمليتين قضائيتين هما قرار قاضي الاحالة الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ باحالة الدعوى لمحكمة الجنج لوجود ظروف مخففة ثم حكم غرفة المشورة الصادر بعدم اختصاصها بنظر المعارضة في الامر المذكور .

« وحيث ان الامر الصادر من قاضي الاحالة في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بأحالة الدعوى لمحكمة الجزئية نظراً لوجود ظروف مخففة تبرر هذه الاحالة طبقاً لمرسوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هو أمر صحيح لا يمنع من نفاذه سبق حكم محكمة الجنج نهائياً بعدم اختصاصها بالحادثة لما فيها من الدلائل على كونها جناية . وإذا كانت محكمة النقض سبق أن ارتأت في حكم صدر منها في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ أن ليس لقاضي الاحالة في مثل هذه الصورة سوى إحالة الدعوى لمحكمة الجنايات عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات الا ان هذا كان خطأ أصلحته بحكمها الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في القضية المقيمة يحدوها نمرة ٤٩ سنة ٤٧ قضائية - على أن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر غير جائز لأن الطعن بهذا الطريق في أوامر قاضي الاحالة لا يسوغ إلا فيما كان منها صادراً بأن لا وجه لأقامة الدعوى أو بأعادة القضية للنياية لأن الأفعال المسندة

اذ سبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بالحبس سنة مع الشغل بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ الموافق ٢٤ شعبان سنة ١٣٤٣ وطلبت إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٧٤ فقرة أولى ورابعة و ٤٨ فقرة ثانية و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الاولى من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام .

و بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ قرر حضرة قاضي الاحالة احاله القضية على محكمة جنج بها الجزئية للفصل فيها .

فعارض حضرة رئيس نيابة مصر بتوكيل من سعادة النائب العمومي في هذا القرار أمام اودة المشورة التي قضت بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعدم اختصاصها بنظر هذا الطعن بانية ذلك على أن النيابة لم تطعن في الظروف المخففة التي ألجأت قاضي الاحالة بأن يحيل القضية على محكمة الجنج بل بنت طعنها على أن قاضي الاحالة ما كان له أن يحيل القضية لمحكمة الجنج بعد حكم عدم الاختصاص حتى مع وجود ظروف مخففة .

و بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ طعن سعادة النائب العمومي بطريق النقض والابرام في قرار قاضي الاحالة الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وفي قرار غرفة المشورة الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وقدم تقريراً بالاسباب في نفس اليوم الذي قرر فيه بالطعن .

يمسسه حكم غرفة المشورة أدنى مساس وما دامت غرفة المشورة إذا تقض حكمها لن تفعل شيئاً سوى رفض معارضة النيابة.

« وحيث ان المتعين والحال ما ذكر هو التقرير بعدم قبول الطعن في امر الاحالة وبأنه أمر واجب التنفيذ ورفض الطعن في حكم غرفة المشورة لعدم الفائدة

(طعن النيابة في قرار الالة ضد محمد احمد على رقم ٢٨١ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة ومحمد سامى بك بدلا من زكى برزى بك المستشار ومحمد محمود بك وكيل النيابة بدلا من حضرة محمد جلال صادق بك)

٢٤٩

٩ يناير سنة ١٩٣٠

سرية . جلسة سرية . حضور المدعى المدنى
فيها . عدم البطلان . السرية من حق القاضى
اعفاء من الرسوم . حق خاص بالحزينة

القواعد القانونية

(١) حضور المدعى المدنى مع محاميه في جلسة المحاكمة السرية لا يبطل الاجراءات لأنه خصم في الدعوى ومن حقه أن لا يكتفى بحضور محاميه عنه وأن يشهد دعواه بنفسه

(٢) اباحة القانون سرية جلسات المحكمة مراعاة للنظام العام أو الآداب واردة على خلاف الاصل وهى من حق القاضى وحده لا من حق خصوم الدعوى وما كان الخصم أن يتظلم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضى لا من حقوقه هو .

(٣) الاعفاء من الرسوم وعدم الاعفاء

للمتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة وكان الطعن خطأ في القانون (مادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات) والأمر المطعون فيه الآن غير ذلك إذ هو غير صادر بأن لا وجه كما انه لا يعيد القضية للنيابة بل يحيلها الى محكمة الجنج لا لأن الحادثة جنحة بل لأنها جنائية اقترنت بظروف مخففة فالطعن في مثله عند الاقتضاء لا يكون إلا أمام غرفة المشورة بحسب المادة الثانية من مرسوم ١٩١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . « وحيث ان الحكم الصادر من غرفة المشورة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعدم اختصاصها بنظر معارضة النائب العمومى في الامر المذكور مبناه ان هذه المعارضة قائمة على مسألة قانونية وان المادة الثانية من مرسوم ١٩١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إذا قورنت بالمادة الاولى منه تفيد ان المعارضة أمام الغرفة لا تكون إلا عن مسائل وجود الاعذار والظروف المخففة وعدم وجودها هى مسائل موضوعية اما المسائل القانونية فلا تختص الغرفة بنظر المعارضة المؤسسة عليها .

« وحيث ان المادة الثانية من مرسوم ١٩١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أتى نصها عاماً فهو يشمل ما كان من المعارضات مبنياً على الخطأ في تقدير الوقائع وما كان مبنياً على الخطأ في التقديرات القانونية ومقارنة هذه المادة بالمادة الأولى لا تفيد التخصص الذى رآته غرفة المشورة .

« وحيث أن لا فائدة من هذا البحث في اختصاص غرفة المشورة وعدم اختصاصها ما دام أمر الاحالة صحيحاً قانوناً والطعن فيه بطريق النقض مباشرة غير جائز وهو لا زال قائماً لم

منها أمر عائد ضرره أو نفعه على الخزينة العامة وليس للخصم أن يتظلم بالنيابة عنها

المحكمة

« حيث أنه لا صحة لما زعمه الطاعن من أن حضور المدعى بالحق المدني الجلسة السرية التي عقدتها محكمة الجنايات لنظر جنابة هتك العرض التي كان متهماً بها يبطل اجراءات المحاكمة كما يبطل الحكم الصادر فيها. لأن العلنية هي الاصل في المحاكمات والسرية تبطلها قانوناً وتجويز القانون لها مراعاة للنظام أو الآداب وارد على خلاف الاصل وهو من حق القاضي وحده لا من حق خصوم الدعوى وما كان لخصم أن يتظلم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضي لا من حقوقه هو. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن المدعى بالحق المدني هو خصم الطاعن ومن حقه أن لا يكتفى بحضور محاميه عنه وأن يشهد دعواه بنفسه فالاعتراض على صاحب الحق في استعمال حقه شذوذ في الفهم يستنكره القانون .

« وحيث أنه كذلك لا صحة لما يزعمه الطاعن من عدم قبول الدعوى المدنية بناء على ما يقوله من أن محكمة مصر الابتدائية هي التي أصدرت قرار اعفاء المدعى بالحق المدني من رسوم دعواه وهي غير مختصة باصداره بل المختص به لجنة المعافاة بمحكمة استئناف مصر الاهلية . لا صحة لذلك لأن الاصل في الدعاوى المدنية أن ترفع للمحاكم المدنية الابتدائية كلية أو جزئية فلجان المعافاة بمحاكم أول درجة هي الجهات

ذات الاختصاص الاصلى فيما يراد رفعه من تلك الدعاوى فإذا أعفت طالباً من رسوم دعوى يزعم رفعها ثم بدا لهذا المعنى أن يتدخل كمدعى مدنى فى الدعوى الجنائية المرفوعة بسبب الحادث الناشئ عنه الحق الذى اعفى من رسوم تقاضيه فلا شك أن قرار اعفائه محترم نافذ ولو كان تدخله هو لدى محكمة الجنايات التى تقضى فيما يقضى فيه نهائياً أى ابتدائياً واستئنافياً معاً . على ان الواقع فى هذا الوجه انه فى ذاته غير منتج لأن الاعفاء من الرسوم وعدم الاعفاء منها أمر عائد ضرره أو نفعه على الخزينة العامة وليس الطاعن بولى عليها فتظلمه فى هذا الصدد ليس الا فضولاً منه وحشراً لنفسه فيما لا يعنيه . وعلى هذا يتعين رفض الطعن . »

(طعن صالح عمر ضد النيابة واخر مدعى مدنى رقم ٢٥٧ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٢٥٠

٩ يناير سنة ١٩٣٠

اتلاف المنقولات . الفرق بين المادة ٣١٦ معدلة والمادة ٣٤٢ ع . ركن العمد . قصد الاضرار بالغير

القاعدة القانونية

انه وان كانت المادة ٣٤٢ ع . تعاقب على اتلاف المنقول المملوك للغير كما تعاقب عليه المادة (٣١٦) الا ان المادة (٣١٦) المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ تشترط العمد فى الاتلاف مع قصد الاضرار بالغير بينما المادة (٣٤٢) تكتفى بوقوع الاتلاف عمداً .

فاذا اراد متهم حرق صندوق موجود بمنزل ووضعه فى وسط الحوش وأحرقه بقصد

ملك ضررها . فهي قد أتلفته اذن بقصد الاضرار بضررها هذه واذن فالمادة ٣١٦ هي الواجب تطبيقها ولهذا يتعين قبول الطعن وتقض القرار المطعون فيه واعادة القضية لقاضي الاحالة لاعتبار الواقعة جنحة يعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

(طعن النيابة في قرار الاحالة ضد بريكة بنت علي رقم ٢٧٥ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٢٥١

٩ يناير سنة ١٩٣٠
بلاغ كاذب . حصوله باختيار المبلغ . سبق
التبليغ لا يمنع العقوبة .

القاعدة القانونية

انه وان كان من شروط جريمة البلاغ الكاذب أن يكون اخبار الجهة الحكومية عن الأمر المعاقب عليه حاصلاً بمحض اختيار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة الا انه متى تحقق هذا الاختيار المحض فهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ولا يلزم معه أن يكون الاخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر اذ ان القانون لا يشترط أن يكون الاخبار حاصلاً عن أمر مجهول لدى ذوى السلطة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجهين الاول والثاني أن جريمة البلاغ الكاذب تقتضى أن يكون هناك بلاغ بأمر مستوجب للعقوبة قانوناً والطاعن لم يقدم بلاغاً من هذا القبيل وانما هو طلب تفتيش منزل المجنى عليه الذى كان من قبل متهماً من قبل النيابة ومثل هذا الطلب الذى

احرقه هو وما اشتمل عليه يكون متهماً باتلاف منقول بقصد الاضرار بالغير والمادة ٣١٦ هي الواجبة التطبيق دون غيرها .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن النيابة طلبت من حضرة قاضى الاحالة احالة المتهمه على محكمة الجنايات بالتهمة التى أتهمتها بها وهى أنها ألقت النار عمداً فى منزل زوجها الذى يسكنه وعائلته لمعاقبها بالمادة ٢١٧ عقوبات فرأى حضرته أن التهمة لم تقصد احراق هذا المنزل وانما قصدت اتلاف صندوق ضررها بما فيه من ملابس فوضعت النار به وان فعلية هذه تقع تحت نص المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات .

وترى النيابة أن هذا القرار خطأ وان الفعل على هذا الوصف الذى وصفه به قاضى الاحالة جنحة يعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات .

« وحيث انه وان كانت المادة ٣٤٢ التى قرر قاضى الاحالة انها هى الواجب تطبيقها على الواقعة تعاقب على اتلاف المنقول المملوك للغير كما تعاقب عليه المادة ٣١٦ التى تريد النيابة تطبيقها الا ان الفرق بينهما هو ان المادة ٣١٦ المعدلة بالقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٣ تشترط العمد فى الاتلاف مع قصد الاضرار بالغير بينما المادة ٣٤٢ تكتفى بوقوع الاتلاف عمداً .

« وحيث أن قاضى الاحالة أثبت فى قراره أن التهمة أخرجت الصندوق من الغرفة التى كان بها ووضعت فى وسط الحوش وأحرقه وكان قصدها احراقه هو وما اشتمل عليه لأنه

أن يكون الاخبار حاصلًا عن أمر مجهول لدى ذوى السلطة .

« وحيث أن الثابت أن تقديم المتهم للبلاغ موضوع الدعوى قد حصل بمحض اختياره بدون طلب من أى سلطة من السلطات فشرط قيام الجريمة من هذه الناحية متوافر مهما يكن اتهام المدعى المدنى فى جناية القتل والسرقة المقدم بسببها هذا البلاغ معلومًا للسلطة من قبل .

« وحيث ان باقى الأوجه لا اعتبار لها فانه ليس من الواجب قانونًا أن تكون الجريمة المبلغ عنها قد صدر بشأنها حكم نهائى يدل على كذب البلاغ حتى تستطيع محكمة الجناح الفصل فى الدعوى بل يكفى أن تكون النيابة قد حفظتها بعد أن تبينت أن المصوغات والافيون مدسوسة على المدعى المدنى كما هو ثابت بأسباب الحكم الابتدائى .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن »

(طعن سائى يعقوب ضد النيابة واخر مدعى رقم ٦١ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٢٥٢

٩ يناير سنة ١٩٣٠

نقض وإبرام . محكمة الموضوع . تقديرها للوقائع . تسبيب غير صحيح .

القاعدة القانونية

لمحكمة الموضوع أن تنظر فى التحقيقات وشهادة الشهود وتقديرها وتستخلص منها الوقائع التى تعتقد ثبوتها وتبنى عليها حكمها بالادانة أو

يقدم فى حق متهم لا يعتبر بلاغًا كاذبًا فى حق هذا المتهم المنظورة تهمة لدى سلطة التحقيق لأن البلاغ المعاقب عليه هو أول اخبار يحصل فى حق شخص ما وينسب اليه فيه ارتكاب أمر مستوجب للعقوبة قانونًا . وما دام لا بلاغ فلا جريمة ويكون الحكم باطلاً .

« وحيث انه ثابت بأسباب الحكم الابتدائى - التى اعتمدها الحكم المطعون فيه وزاد عليها - ان المدعى بالحق المدنى بعد أن قبض عليه لتهمة فى قضية قتل ومارقة قد أفرج عنه لعدم توافر الأدلة ضده . ثم تقدم بلاغ من المتهم للمأمور المركز بأن هذا المدعى بالحق المدنى يخفى فى منزله بعض المسروقات وبعض الاسلحة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة ويطلب تفتيشه . وقد ترتب على هذا البلاغ أن قتش منزله فوجدت به صرة بها مصوغات ظهر قطعياً انها مدسوسة عليه بفعل هذا المتهم السيء النية لتعتبر من الاشياء المسروقة والحال انها ليست منها كما ظهر ان بتلك الصرة شيئاً من الأفيون دسه المتهم أيضاً . ويذكر الحكم أن النيابة حفظت القضية بقرار يثبت فيه كل ذلك .

« وحيث انه وان كان من شروط جريمة البلاغ الكاذب ان يكون اخبار الجهة الحكومية عن الامر المعاقب عليه حاصلًا بمحض اختيار المبلغ أى بلا طلب من تلك الجهة الا انه متى تحقق هذا الاختيار المحض فهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ولا يلزم معه أن يكون الاخبار غير مسبوق بأى تبليغ آخر إذ القانون لا يشترط

التبرئة الا ان ذلك مشروط بأن تكون الوقائع التي تستخلصها من التحقيقات والشهادات متمشية مع تلك التحقيقات والشهادات كلها أو بعضها بحيث اذا كان لا أثر لها في شيء منها فان عمل القاضى في هذه الصورة يعتبر انه ابتداء للوقائع وانتزاع لها من الخيال مما يوجب بطلان الحكم.

على انه اذا أتى في حكم القاضى من الوقائع ما يكون مظهره أنه انتزع من الخيال فان هذا الحكم لا يسقط اذا كان ما فيه من الوقائع الصحيحة الأخرى ما يكفى لتسبيب رأيه اذ العمل الفاسد لا يبطل الصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر.

المحكوم

« حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة أوردت واقعتين لا أثر لها في التحقيقات الاولى واقعة السرعة وقد استنتجتها من اعتقادها اعتقاداً خطأ بأن المتهم لم يستطع إيقاف القطار الا بعد المحطة بمسافة على ان الواقع هو انه وقف بالمحطة ثم قام منها وقبل وصوله المحطة الثانية وقعت الحادثة فأوقف القطار فالقول بأنه لم يقف في المحطة الاولى واستنتاج السرعة من ذلك هو قول مخالف للواقع واستنتاج خطأ - والواقعة الثانية هي قول المحكمة أن الطفل المتوفى كان يمر من على شريط الترام على مسافة بعيدة وكان في امكان السائق أن يخفف السرعة وأن يتفادى الخطر وهذه واقعة لا أصل لها فان الثابت في التحقيق أن إصابة المجنى عليه وقعت في جانب

الترام لأنه كان يريد عبور الشريط في الوقت الذي كان الترام ماراً فيه فاصطدم بجانبه - ويقول الطاعن أن طعنه هذا وان كان متعلقاً بالموضوع غير أن محكمة الموضوع اذا أخطأت في ايراد الوقائع كما هي ثابتة بالتحقيقات كان لمحكمة النقض التدخل لمراقبة عملها ثم يطلب الطاعن نقض الحكم.

« وحيث أن لمحكمة الموضوع أن تنظر في التحقيقات وشهادات الشهود وتقدرها قدرها وتستخلص منها الوقائع التي تعتقد ثبوتها وتبنى عليها حكمها بالادانة أو التبرئة ولكن كل ذلك مشروط بأن تكون الوقائع التي تستخلصها من التحقيقات والشهادات متمشية مع تلك التحقيقات والشهادات كلها أو بعضها بحيث اذا كان لا أثر لها في شيء منها فان عمل القاضى في هذه الصورة يعتبر انه ابتداء للوقائع وانتزاع لها من الخيال وهو ما لا يسوغ له اتيانه اذ هو مكلف بتسبيب حكم تسيباً يبنى من جهة الوقائع على أدلة تنتجها ومن جهة القانون على نصوص تقتضى الادانة في تلك الوقائع الثابتة - على انه اذا أتى في حكم القاضى من الوقائع ما يكون مظهره انه منتزع من الخيال فان هذا الحكم لا يسقط اذا كان فيه من الوقائع الصحيحة الأخرى ما يكفى لتسبيب رأيه اذ العمل الفاسد لا يبطل الصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر.

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وجد مبنياً على أسباب ثلاثة : الاول أن أقوال الشهود ثبت منها أن السائق كان آتياً بسرعة شديدة ولم

ينبه المارة بدق الجرس حتى يمكن للسائر التنبيه وتفادى الخطر. والثاني أن الطفل المتوفى كان يمر على الشريط على مسافة بعيدة كان يمكن للمتهم فيها أن يخفف من سرعة القطار وأن يتفادى الخطر. والثالث أنه ثبت من المعاينة أن القطار سار مسافة بعد المحطة مما يؤيد أن السائق كان سائراً بسرعة. فعلى افتراض أن الواقعتين المشار إليهما في السبين الثاني والثالث وهما اللتان يشير إليهما الطاعن - على افتراض انهما غير صحيحتين ولا أثر لهما في التحقيقات ولا شهادة الشهود فإن السبب الأول الذي لم يطعن عليه كاف وحده في إثبات أن الطاعن أهمل فعلاً كما قالت المحكمة ويكون هذا الطعن متعين الرفض.

« وحيث أن ما يضيفه الطاعن من قوله :
« انه اذا لوحظ أن سن الطفل ثلاث سنين وانه في حاجة لكثير من العناية كان خطأ السائق معدوماً » - هذا القول ظاهر تعلقه بالموضوع »
(طعن عبد العزيز عبد العال ضد النيابة و آخر مدعى مدنى رقم ٢٠٩٣ سنة ٤٦ ق بطنية السابقة)

٢٥٣

٢٣ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ - اتلاف الزراعة
- ٢ - اتلاف مجموعة من النباتات . عدم ضرورة حصول الامانة فعلا
- ٣ - اركان للمادة ٣٢٢ ع . عدم ذكر نوع السلاح وظروف حمله . وحامله . تقض

القاعدة القانونية

١ - يكفي أن يثبت بالحكم حصول

الاتلاف ولا ضرورة لبيان الطريقة التي حصل بها
٢ - تنطبق الفقرة الاولى من المادة ٣٢١ على الاتلاف الواقع بمجموعة من النبات سواء اكانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة من أى نوع تكون . أم كانت زروعاً من ذوات المحاصيل أو هي نفسها محاصيل كالغلال والبرسيم أو ثمار على أشجارها أو ما مائل ذلك من أنواع النباتات وذلك كله بقطع النظر عن طريقة الاتلاف وعمّا اذا كان الاتلاف أمانتها فعلاً أو لم يتمها لأن الامانة غير ملحوظة من الشارع في هذه الفقرة .
وأما الفقرة الثالثة فتطبق على الاتلاف المبيت بالفعل الواقع لصف الأشجار بطعوم الأشجار وبالنباتات التي هي من قبيل الأشجار وللواحدة منها قيمة تذكر ولا يلزم فيه أن يكون واقعاً على مجموع بل يكفي أن يكون واقعاً ولو على فرد واحد من النبات .

٣ - يشترط لتطبيق المادة (٣٢٢) في حالة اشتراك شخصين يحمل أحدهما على الأقل سلاحاً أن تذكر في الحكم العناصر المكونة للجريمة فإذا لم تذكر في الحكم واقعة حمل السلاح الا بإشارة بسيطة في نص التهمة كان ذلك قصوراً في البيان يتعين معه نقض الحكم اذ لا يتسنى للمحكمة التقض معرفة من من الفاعلين كان يحمل سلاحاً وما هي الأدلة التي اعتبرها الحكم سلاحاً يستوجب تطبيق المادة (٣٢٢) ع .

المحكمة

« حيث انه يتعين رفض الوجه الاول

أو النبات *plantes ou plantation* المنصوص عنها في الفقرة الأولى بل ولا ضمن الزرع *récoltes* الواردة بها وإنما يجب اعتباره ضمن « نبات » *plantations* الذي تنص عليه الفقرة الثالثة لأنه في الواقع نبات وقد اقتلع

« وحيث انه قد يظن لأول وهلة أن في عبارة هاتين الفقرتين شيئاً من الخلط لأنه بينما الفقرة الأولى من النسخة الفرنسية تنص على النبات والغراس *plantes ou plantation* عقب نصها على المحصولات القائمة على سوقها *récoltes sur pied* وشأنها في ذلك شأن المادة ٤٤٤ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٥٣٥ من قانون العقوبات البلجيكي إذا بالفقرة الثالثة تعودفتنص هي أيضاً على الغراس *plantation* ولم تقتصر على الأشجار والطعوم كما فعلت المادتان المقابلتان لها وهما ٤٤٤ فرنسي و ٥٣٥ بلجيكي . وبينما النسخة الفرنسية المذكورة تنص على ذلك إذا بالنسخة العربية تستعمل في الفقرة الأولى كلمة « زرع » مقابل كلمة « *récoltes* » وكلمة « شجر » مقابل كلمة « *plantes* » وكلمة « نبات » مقابل كلمة « *plantation* » ثم تستعمل في الفقرة الثالثة كلمة « اقتلاع » مقابل كلمة « *abattre* » وكلمة نبات أيضاً مقابل كلمة « *plantation* » وعبارة « ليميتها » مقابل عبارة « *de manière à les faire périr* » وعبارة « طعمه في شجر » مقابل عبارة « *ou plusieurs greffes* » وفي ذلك ما فيه من عدم الدقة في تخير الالفاظ التي تجعل المطابقة تامة بين عبارة النصين العربي والفرنسي كما ان فيه على الاخص من تكرير لفظ « *plantation* » في الفرنسية ولفظ نبات

لان كلمة « أتلف » واضحة الدلالة على معناها فيكفي أن يثبت في الحكم حصول الاتلاف حتى لا تبقى ضرورة لبيان الطريقة التي توصل بها الفاعلون الى هذه النتيجة المستوجبة للعقاب على انه مع ذلك قد أشير صراحة بنص التهمة الى ان الاتلاف حصل بالجذب باليد

« وحيث انه بتفهم الوجه الثاني وجد انه يجب وصفه كما يلي : انه ما دامت الواقعة التي اثبتها الحكم المطعون فيه لا يمكن أن تقع تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ من قانون العقوبات بل هي مما تناوله الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فمن الخطأ اعتبار المحكمة للطرف المشدد المنصوص عنه في المادة ٣٢٢ اذ هذه المادة لا يمكن تطبيقها في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من مادة ٣٢١

« وحيث انه متى وضع الوجه على هذه الصورة الجلية فالرد عليه واضح وهو ان نظر الطاعن يكون صحيحاً متى كان الاساس الذي بني عليه صحيحاً أيضاً أي متى كانت الوقائع موضوع المحاكمة لا تقع حقيقة تحت نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢١ التي طبقها الحكم المطعون فيه بالفعل . وتعرف ذلك مترتب على حل مسألة تستلزم شيئاً من التمعن

« وحيث يلوح أن الطاعن يريد أن يقول أن الفعل المنسوب له هو جذب البصل باليد وان هذا الجذب باليد هو الاقتلاع وان كلمة « الاقتلاع » لم ترد بالنص العربي الا بالفقرة الثالثة فهو اذن يدعى أن البصل المنسوب له اقتلاعه لا يدخل لا ضمن الشجر أو المغروسات

(والاصح غراس) في العربية ما يدعو الى الحيرة في معرفة الفوارق بين المعاني التي أرادت المادة المذكورة أن تضعها لهذا التعبير الواحد plantation « نبات » بحسب استعماله في الفقرة الاولى أو الثالثة

« وحيث انه يوجد فارقان جوهريان الأول أن الفقرة الثالثة تنص على الاجتثاث أو الاتلاف الذي يؤدي بالشجرة أو النبات حتماً الى الموت وهذا يستلزم في كلتا الحالتين هلاكهما بالكلية . يدل لذلك استعمال النسخة العربية للفظ « اقتلاع » والاقتلاع اجتثاث مهلك لحياة المغروس . واستعمال النسخة الفرنسية للفظ "abattre" ومعناه القمع المبيد للحياة ثم استعمال النسخة الفرنسية في بيان قيد أعمال الاتلاف الاخرى التي ليست احتثاً عبارة de manière à la faire périr أى « بكيفية تدميرها » لا « لدميرها » كما تقول النسخة العربية — أما الفقرة الاولى فتتص على مجرد القمع أو الاتلاف فهي تشير الى الضرر الذي يقع في حد ذاته بقطع النظر عما اذا كان هذا الضرر يؤدي أو لا يؤدي الى هلاك النبات بالكلية فقد تقطع فروع الشجيرات الصغيرة من شجيرات الفاكهة أو من غيرها أو قد يمثّل بها بحيث يشوه شكلها أو يؤدي ذلك الى اضمحلالها مع بقائها حية كما ان بعض الشجيرات يمكن قطعها أو نزع قشرتها ولكنها تنبت من الساق ثانية وقد يمكن في زراعة كزراعة طماطم مثلاً أن يقطع جانب كبير من ثمارها قبل أن ينضج تماماً أو قبل أن تبلغ حجمها المعتاد وذلك بغير نية الاستيلاء على

هذه الثمار بل بقصد الاساءة ليس الا . فكل تلك الصور وأشباهاها هي مما لا تنطبق عليه سوى الفقرة الاولى وان كان قد يترتب على هذه الافعال موت النبات من أى صنف كان ولكن ظرف الموت هذا غير جوهرى والشارع لم يقصده بالذات لتطبيق الفقرة الاولى أما الفقرة الثالثة فان تطبيقها يقتضيه لانه فيها الظرف الجوهرى المقصود بالذات

والفارق الثانى بين الفقرتين هو ان الاولى تشير الى المجاميع Collectivité حالة ان الثالثة تشير الى الوحدات لأن الفقرة الاولى اذا نصت على « الزرع » وهو اسم جمع وبالنسخة الفرنسية récolte وهو اسم جمع أيضاً وعلى « الشجر » بصيغة الجمع وبالفنسية "plantes" بصيغة الجمع أيضاً قد أفادت أن كلمة « النبات » فيها مستعملة لافادة معنى المجموعة من النبات لا معنى النبات الواحدة ثم دلت بسياقها هذا دلالة لا نزاع فيها على أن المقصود بها هو حماية المجاميع النباتية كالتي تشاهد في غيط قطن أو قمح أو فول أو في مزرعة بصل أو خضار آخر أو كالشجيرات التي تشاهد في مشتل أو حديقة زهور مثلاً أو كالثمار التي تشاهد على أشجار الفاكهة من بلح وعنب وبرقال مثلاً — دلت على هذا كما دلت على ان اتلاف هذه النباتات لا يمكن القول به الا اذا تناول منها كمية وافرة ذات شأن يذكر اما اذا لم يتناول ضرر الاتلاف الا شجيرة واحدة من المجموعة أو شتلة واحدة أو كان منحصراً في قلع عود من القمح مثلاً أو جملة عيدان لا تذكر فان الفقرة المذكورة لا تنطبق

وبلوغ الكمية المثلثة حد الوفرة التي لها شأن يذكر أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع ورأيه .

أما الفقرة الثالثة فانها اذا وردت فيها عبارة « شجرة أو أكثر » وورد في نصها الفرنسي « طعمة واحدة أو أكثر » فان سياق تعبيرها هذا يشير الى أن حكمها يتناول أيضاً اتلاف الوحدة الواحدة من مدلول كلمة « نبات آخر » المستعملة فيها وتكون الفقرة المذكورة برمتها اذن موضوعاً لتتناول أضرار الاتلاف ولو كانت تلك الأضرار لاحقة بفرد واحد فقط من النباتات المنصوص عليها فيها بشرط أن يؤدي الى موت هذا النبات الفرد وبشرط آخر يفهم من مقارنة عبارات النص وهو أن يكون النبات المتلف شجراً (وهو عند النباتيين وفي عرف الجمهور كل نبات ذي ساق خشبية ترتفع عن الأرض بعض الارتفاع) أو يكون من قبيل الأشجار له أجزاء تقطع وقشرة تنزع ذلك الشرط الذي ينتفي معه امكان تطبيق هذه الفقرة على الاتلاف الحاصل لوحدات متفرقة لا تذكر من عيدان القمح أو الغلال الأخرى مثلاً

« وحيث أن هذا الفارق الأخير المتعلق بمدى التلف ونطاقه وهو الذي يدل عليه المنطق السليم والنصوص المصرية ذاتها متى فهمت حق فهمها - هذا الفارق يؤيده الأصل الذي أخذت عنه هذه النصوص وهو القانون الفرنسي والبلجيكي اذ فيهما يعاقب على الاتلاف الحاصل للزروع ذات المحاصيل ولما ماثلها من أنواع الغراس بعقوبة واحدة حالة أن التعدي على الأشجار

والطعمة يجازى عليه بعقوبات تتعدد بتعدد الشجر والطعوم التي صار اتلافها

فاذا كان الشارع المصري لم يشأ مجازاة شدة القانون الفرنسي والبلجيكي في تعدد العقوبة ورأى الحاق بعض أنواع النبات بالأشجار والطعوم فانه لاشك قد استبقى المبدأ الذي جرى عليه القانونان المذكوران فيما يتعلق بالتفرقة واحتذاء ولا مناص من التسليم بأنه استبقاه بمعناه في ذينك القانونين وهو التمييز بين المجموع أو الطائفة "groupe" وبين الوحدة "unité"

ويكون حاصل كل ما تقدم ان الفقرة الاولى تنطبق على الاتلاف الواقع بمجموعة من النبات سواء أ كانت تلك المجموعة شجيرات صغيرة من أى نوع تكون أم كانت زروعاً من ذوات المحاصيل أو هي نفسها محاصيل كالغلال والبرسيم والخضر أو ثمار على أشجارها أو ما مائل ذلك من أنواع النباتات وهذا كله بقطع النظر عن طريقة الاتلاف وعمّا اذا كان الاتلاف أماتها فعلاً أو لم يمتها لأن الامانة غير ملحوظة للشارع في هذه الفقرة وأما الفقرة الثالثة فتطبق على الاتلاف الميت الواقع لصنف الأشجار بطعوم الأشجار وبالنباتات التي هي من قبيل الأشجار وللواحدة منها قيمة تذكر ولا يلزم فيه أن يكون واقعاً على مجموعة بل يكفي أن يكون واقعاً ولو على فرد واحد

« وحيث انه بناء على ذلك يكفي ما أثبتته الحكم المطعون فيه من اتلاف زراعة البصل وهي مجموعة وافرة من الزرع ذي المحصول للدلالة على ان الواقعة تقع تحت نص الفقرة الاولى لا

الثالثة من المادة ٣٢١ ومن ثم تكون مما ينطبق عليه الظرف المشدد المنصوص عنه في المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات

« وحيث ان الوجه الثالث لا أساس له لأن الحكم نص فيه على المواد والفقرات التي طبقت

» وحيث أن الوجه الخامس يرد عليه أن الطاعن حكم عليه كفاعل أصلي مع فاعل أصلي آخر وأنه بناء على ذلك لم يكن هناك محل للتمييز بين فاعل وشريك

» وحيث انه فيما يتعلق بالوجه الرابع يشترط لتطبيق المادة ٣٢٢ في حالة اشتراك شخصين يحمل أحدهما على الأقل سلاحاً أن تذكر في الحكم العناصر المكونة للجريمة كما هو الحال في جميع المسائل الجنائية وبما أن واقعة حمل السلاح لم تذكر في الحكم المطعون فيه الا بإشارة بسيطة في نص التهمة مما لا يتسنى معه لمحكمة النقض معرفة من من الفاعلين كان يحمل السلاح وما هي الآلة التي اعتبرها الحكم سلاحاً يستوجب تطبيق المادة ٣٢٢ المذكورة وهذا قصور واضح يتعين معه قبول هذا الوجه الرابع «

(طعن مهدي متولى السواح ضد النيابة رقم ٨٠ سنة ٤٧ ق دائرة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسئو سودان وزكي برزي بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٢٥٤

٢٣ يناير سنة ١٩٣٠

عود . تطبيق احكام قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام .

القاعدة القانونية

ليس المقصود من العائد في حكم المادة (٥٠) الواردة بالمادة الاولى من قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ «العائد الذي سبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠» ولا «العائد الذي استحق من قبل أن يحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ ولكن لم يحكم عليه فعلاً» وإنما معناها «العائد الذي قامت به هذه الصفة لسبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم كما هو مذكور في الشطر الاول من المادة (٥٠)»

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الجريمة التي ارتكبتها الطاعنة هي شروع في سرقة وقد عاملتها المحكمة بقانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين الاجرام فأمرت بأرسالها الى محل خاص تسجن فيه الى أن يأمر وزير الحقانية بالافراج عنها مع أن القانون المذكور لا يصح تطبيقه الا اذا كان العائد قد سبق محاكمته فعلاً بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات وذلك أولاً : لأن الشارع جعل جزاء العود درجات

يصعد من واحدة للأخرى فالمود البسيط عاقب عليه بالمادة ٤٩ عقوبات فإن لم تثمر عاقب عليه بالمادة ٥٠ فإن لم تثمر عاقب عليه بالمادة الأولى من قانون الاجرام-وثانياً: لأن المادة الأولى من قانون الاجرام بحسب نصها لا تنطبق الا على العائد في حكم المادة ٥٠ الذي يرتكب جريمة مما هو مشار اليه في المادة ٥٠ المذكورة . فالمادة الأولى لا تنطبق اذن الا اذا كان المجرم قد حكم عليه من قبل بمقتضى المادة ٥٠ عقوبات ثم عاد للاجرام . وقول الطاعة انها لم يسبق الحكم عليها بالعقوبة المقررة بالمادة ٥٠ من قانون العقوبات واذن فلا سبيل لمعاقبتها بالمادة الأولى من قانون المعتادى الاجرام

« وحيث انه اذا كان في الحق ان الشارع قصد بوضع المادة ٥٠ من قانون العقوبات التدرج في التغليظ على العائد المعتاد الاجرام الذي لا يكتفى لردعه تطبيق المادة ٤٩ من القانون المذكور فإنه لم يقصد بقانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ التغليظ على العائد الذي لم يكف لردعه سبق تطبيق المادة ٥٠ المذكورة بل الواقع ان عقوبة هذه المادة وهي الاشغال الشاقة التي ألقها سنتان وأقصاها خمس سنين قد وجد الشارع انها مع شدتها المتناهية لم تثمر الثمرة المرجوة منها فعمد الى وسيلة تهذيب فكر انها قد تقوم من اخلاق المجرم وترده الى الصلاح وتكون انجح في هذا السبيل من تطبيق تلك العقوبة القاسية الغير مشمرة فأصدر قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ مستعيضاً فيه عن الاشغال الشاقة بالسجن الذي هو أخف

في نوعه من الاشغال الشاقة وجعل أقصى مدته ست سنين ولم يجعل له حداً أدنى بل ترك الامر لوزير الحقانية يأمر بالافراج عن المحكوم عليه في أى وقت يراه بحيث يجوز له أن يفرج عنه بعد سنة أو أقل بينما أقل مدة الاشغال الشاقة بحسب المادة ٥٠ سنتان . فالقول بأن قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ المذكور هو تدرج في التغليظ على العائد الذي لم ينجع فيه معاملته بالمادة ٥٠ من قانون العقوبات هو قول لا يتفق والواقع - على أن فكرة الشارع في هذا القانون وكونها الترفيه لا التغليظ قد تجلت تمام التجلي في المذكرة الايضاحية التي قدم بها المشروع لمجلس شورى القوانين . ومما يجدر بيانه ان أصل هذا المشروع كان فيه ان مدة السجن لا تزيد عن خمس سنوات وانما زيد أقصاها الى ست اجابة لرغبة المجلس كما ان مما في تلك المذكرة ان المجرم أثناء سجنه يحمل على تعلم صناعة من الصناعات تنفعه بعد خروجه وان في استطاعته أن تكسب مبالغ تزيد سنوياً وتحفظ له مما لا يقاس به ما يكسبه من في الاشغال الشاقة - وفي هذا ما يؤكد مراد الشارع الواضح بياقي المذكرة وانه التخفيف لا التشديد والتهذيب لا الزجر والأيلام .

« وحيث ان عبارة « العائد في حكم المادة ٥٠ » الواردة بالمادة الأولى من قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ ليس معناها « العائد الذي سبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ » ولا « العائد الذي استحق من قبل ان يحكم عليه بمقتضى المادة ٥٠ » ولكن لم يحكم عليه فعلاً » وانما معناها « العائد الذي قامت به هذه الصفة لسبق الحكم عليه بعقوبتين

لما قال في مذكرته الايضاحية ما قال إذ أقل عدد الجنح التي تكون ارتكبت قبل الجريمة الاخيرة يكون حينئذ ثلاثاً أو أربعاً لا اثنين أو ثلاثاً فقط « وحيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن »
(طعن نفيسة محمد حسن ضد النيابة رقم ٢١٢٨ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة)

٢٥٥

٢٣ يناير سنة ١٩٣٠

مواد مخدرة . اغلاق . سابقة .

القاعدة القانونية

لا تشترط المادة (٤٤) من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة لوجوب الحكم بالاغلاق نهائياً في حالة العود أن يكون الحكم في سابقة العائد صادراً بمقتضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ كما اشترطت ذلك المادة (٣٩) بالنسبة لتشديد العقوبة في حالة العود

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الزقازيق الاستئنافية مع اعتبارها المتهم عائداً ومع تطبيقها من أجل ذلك المادة ٤٤ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ لم تحكم باغلاق المحل الذي حصل الاتجار فيه بالمواد المخدرة

« وحيث انه تبين من صحيفة سوابق المتهم انه قد سبق الحكم عليه من محكمة جنح الزقازيق الاستئنافية في ٥ مايو سنة ١٩٢٨ بالحبس ثلاثة اشهر لاحترازه مواد مخدرة في ليلة ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ - فهو اذن عائد

مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الاقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الاقل لمدة سنة وذلك لسرقة او اخفاء اشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم كما هو مذکور بالشرط الاول من المادة ٥٠ - والدليل على ذلك أولاً ان قانون ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ برمته موضوع كما سلف البيان ليحل عند الاقتضاء محل المادة ٥٠ التي لم تثر الثمرة المفصودة فهو يطبق اذن كلما كانت تلك المادة ممكنة تطبيقها بقطع النظر عن امكان تطبيقه ايضاً في صورة ما إذا كانت الجريمة الاخيرة هي الشرع مما لم تنص عليه المادة ٥٠ وفي هذا ما يبرز معنى تلك العبارة ويجعلها منصبة على الشرط الأول من المادة ٥٠ - وثانياً وهو من المفهومات الواضحة ان المذكرة الايضاحية ورد بها « وربما خيف من أن تكون نتيجة هذا القانون اطالة مدة حبس المائدين الذين ارتكبوا جنحتين أو ثلاثاً فقط فيكونون قد عوقبوا حينئذ بعقوبات أشد مما يستحقون لكن الاحصاء الخ... » فواضع القانون نفسه دل بهذا على ان القانون ممكن تطبيقه على من يكون من قبل قد ارتكب جنحتين أو ثلاثاً فقط ثم ارتكب بعد ذلك الجريمة التي تدخله تحت متناول هذا القانون والجنحتان أو الثلاث هي المشار اليها في الشرط الاول من المادة ٥٠ - فلو كان مراد واضع قانون الاجرام أن يكون المائد قد سبق الحكم عليه فعلاً بمقتضى المادة ٥٠ أو أنه كان مرتكباً فعلاً من قبل جريمته الاخيرة لجرائم تجعله مستحقاً لعقوبة المادة ٥٠ وأن كان لم يحكم بها عليه - لو كان مراده ذلك

عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من اعمال أخرى ادارية كانت أو قضائية اللهم الا في حالة التقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب ضد المبلغ حيث يتحتم القول بمحصول الحفظ حتماً وضرورة المحكمة

« حيث ان الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً »

عن الاسباب المقدمة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩

« حيث أن مبنى الوجه الأول أن محامي الطاعن طلب لدى محكمة أول درجة التأجيل للاستعداد فرفضت المحكمة طلبه فانسحب وقد حكم على المتهم بدون دفاع »

« وحيث أن ما يتظلم منه الطاعن لا يقتضى نقض الحكم الاستثنائي المطعون فيه أولاً لأن مثل هذا الطعن في اجراءات المحاكمة الابتدائية من شأنه أن يدفع به لدى الدرجة الاستئنافية لا لدى محكمة النقض لأول مرة - وثانياً لأن هذا الدفع نفسه لو كان قدم للمحكمة الاستئنافية بل لو كانت المحكمة الاستئنافية نفسها هي التي طلب منها ذلك الطلب فرفضته لما كانت الا في حدود حقها وذلك لأن الجريمة المنسوبة للطاعن هي جنحة ومتى كان تكليفه بالحضور للمحاكمة قد تم في الميعاد القانوني فعليه أن يحضر ليدافع عن نفسه سواء بشخصه أو بواسطة محام وليس له أن يجبر المحكمة على تأجيل نظر الدعوى حتى يستعد هو أو محاميه »

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن المتهم »

« وحيث ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ توجب الحكم بالاغلاق نهائياً في حالة العود ولا تشترط كما اشترطت المادة ٣٩ أن يكون الحكم في سابقة العائد صادراً بمقتضى القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ فيتعين اذن قبول طعن النيابة والحكم بالاغلاق نهائياً »

(طعن النيابة ضد حسن عطية رقم ١٤ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٢٥٦

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ — نقض . طلب التأجيل للاستعداد . رفضه . عدم بطلان
- ٢ — امر حفظ . وجوب ثبوته بالكتابة وتاريخه والتوقيع عليه من موظف مختص . عدم جواز استنتاجه

القاعدة القانونية

١ - اذا طلب المتهم بجنحة أو محاميه التأجيل للاستعداد امام محكمة أول درجة ورفض طلبه ولم يتمسك بهذا الطعن امام محكمة ثانية درجة فليس له أن يتمسك به لأول مرة امام محكمة النقض

وعلى كل حال فتى كان المتهم قد كلف بالحضور للمحكمة في الميعاد القانوني فرفض طلب التأجيل لا يمكن اعتباره اخلافاً بحق الدفاع .

٢ - ان أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة (٤٢) من قانون تحقيق الجنايات هي من الاعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعاً عليها من الموظف ذي الاختصاص في اصدارها فلا يقبل الاستدلال

الحفظ حتماً وبالضرورة الفعلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب اذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلي على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون لا شائبة عليهم وأن النيابة انما ترى محاكمة من اتهمهم ظلماً وزوراً في مثل هذه الصورة - ولعلها الوحيدة - يكون الحفظ ضمناً ويكون صحيحاً منتجاً أثاره وبما أن واقعة الطعن الحالى ليست من هذا القيل اذ لا تلازم حتماً بين الامور التي يستدل بها الطاعن وبين الحفظ وقد أصابت المحكمة الاستئنافية فيما ذكرته بحكمها الصادر في ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٩ برفض هذا الدفع فالوجه اذن متعين الرفض «

(طعن توماس زكريان ضد النيابة رقم ٢٦٨٠ سنة ٤٦ قضائية — بالهيئة السابقة وحضور جندى بك عبد الملك رئيس نيابة الاستئناف)

٢٥٧

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

اعتیاد على الاقتراض بربا فاحش . دعوى جنحة مباشرة من المقترض . عدم جواز قبولها

القاعدة القانونية

ان المعاقب عليه في جرائم اعتياد الاقتراض بالربا الفاحش هو الاعتیاد نفسه وهذا لا شأن للمقترضين به لأنه وصف قائم بذات الشخص ملازم لماهيته يستحيل عقلاً أن يضر بأحد لا من المقترضين ولا من غيرهم فليس لهم ولا لسواهم أن يدعوا منه ضرراً ولا أن يطلبوا بسببه

دفع لدى المحكمة الاستئنافية بعدم جواز قبول الدعوى لأن النيابة العامة قد حفظتها والمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات تمنع من العود الى رفعها بعد الحفظ الا اذا ظهرت أدلة جديدة أو صدر قرار النائب العمومي بالغاء قرار الحفظ في ميعاد معين . ثم يستدل الطاعن على سبق حفظ الدعوى أولاً بأن النائب المحقق قد أشر بعد نهاية التحقيق برفع الدعوى على اثنين ممن كانوا متهمين معه ولم يؤثر برفعها عليه هو - وثانياً بأن الطاعن قیل قفل التحقيق كان أفرج عنه بالكفالة فهو بعد انتهاء التحقيق قدم طلباً لصرف مبلغ الكفالة وطلباً آخر لتسليم الأوراق والاشياء التي ضبطت عنده باناً طلبيه هذين على ما كان من حفظ الدعوى بالنسبة له - وثالثاً بشهادة المحقق ومقتش النيابة الذين يطلب سماع أقوالهما في هذا الصدد زاعماً أن طلبه هذا قانوني لأن اشارة المحقق بتقديم اثنين غيره للمحاكمة تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة على واقعة حفظ الدعوى وتجهيز اثبات هذه الواقعة بالبيئة

« وحيث أن كل ما أتى به الطاعن في هذا الوجه لا يمكن الاعتداد به فان أوامر الحفظ المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات هي من الاعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعاً عليها من الموظف ذي الاختصاص في اصدارها ولا يقبل الاستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى ادارية كانت أو قضائية اللهم الا اذا كان العمل يلزم عنه هذا

تعويضاً لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية وكل ما لم هو أن يرفعوا دعوى مدنية باسترداد ما دفعوه زائداً عن الفائدة القانونية باعتباره مدفوعاً بغير وجه حق وهي دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية الى المحكمة الجنائية .

ولا يغير من هذا الرأي كون الاقراض قد تعدد لشخص واحد

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول أن النيابة لم تذكر في صيغة التهمة ما هي قيمة القروض وما تاريخ كل منها وما سعر الفائدة . وهذا قد لا قيمة له فان الحكم الابتدائي الذي أخذت المحكمة الاستئنافية بأسبابه في هذا الصدد قد فصل كل ذلك تفصيلاً تاماً واضحاً

« وحيث أن مبنى الوجه الثالث أن المحكمة أخطأت في قبول المدعين بالحق المدني والحكم لهما بالتعويض لأن الجريمة التي رفعت بسببها الدعوى العمومية على الطاعن لا تسمح لشخص أن يدعى بمحصول ضرر له منها وأن يدخل مدعياً بحق مدني امام محكمة الجنح

« وحيث أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وانما أباح القانون رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وهذه الاباحة الاستثنائية

الواردة على خلاف الاصل يقدر مداها بقدرها فقط بلا توسع

« وحيث أن نص المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات الذي ورد بهذه الاباحة قضى بأن رفع الدعوى المدنية للمحكمة الجنائية لا يكون الا في صورة ما اذا كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة-ومفهوم النص أن الضرر اذا لم يكن ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني المطلوب

« وحيث أن الجريمة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع هي جنحة اعتياد الاقراض بالربا الفاحش ومن المقرر فيها أن الاقراض في ذاته لا عقاب عليه قانوناً وانما العقاب على الاعتياد نفسه أي على وصف خلقي خاص اتصف به المقرض اثر مقارفته الفعل الأخير الذي تحقق به معنى الاعتياد

« وحيث أن هذا الاعتياد الذي هو لب الجريمة وجوهرها والذي هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقترضين به إذ هو وصف معنوي بحت قائم بذات الموصوف ملازم لماهيته يستحيل عقلا أن يضرب أحد لا من هؤلاء المقترضين ولا من غيرهم ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضرراً ولا أن يطلب بسببه تعويضاً لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية

٢٥٨

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ - حوادث الجلسات . تشويش . اعتداء على هيئة المحكمة . عدم وجوب سماع أقوال النيابة امام المحكمة المدنية . وجوب سماعها بجلست المحاكمات الجنائية
- ٢ - تفسير عبارة « من تلقاء نفسها » المادة ٨٩ مرافعات
- ٣ - محاكمة المحامي . تشويشه بالجلسات . وجوب توقيع العقوبة البدنية فوراً .
- ٤ - المحامي . هل يعتبر من المأمورين الموظفين بالمحاكم ؟
- ٥ - المحامي . معاقبته على ما يقع منه بالجلسة
- ٦ - تفسير كلمة (اهانة) . المادة (١١٧)
- ٧ - اهانة . اسناد الخطأ للمحكمة عقب الحكم.

القاعدة القانونية

- ١ - لم يوجب القانون (في المادة ٨٩ مرافعات) سماع أقوال النيابة فيما يجري من المحاكمات على ما يقع بالجلسات المدنية . التشويش وجنح الاعتداء على هيئة المحكمة او أحد اعضائها - اما ما يجري من هذه المحاكمات الفورية امام المحاكم الجنائية فتقضى المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات بوجوب سماع أقوال النيابة فيها وذلك لان النيابة حاضرة دائماً في المحاكم الجنائية

- ٢ - المقصود بعبارة « من تلقاء نفسها » الواردة في المادة ٨٩ مرافعات هو تخويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من احد تمكيناً لها من حفظ كرامة القضاء بالاسراع في

« وحيث ان الواقع في الضرر الذي يصيب المقترضين انه انما ينشأ عن عملية الاقتراض المادية وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً عن الفائدة القانونية لا أكثر ولا أقل والدعوى به انما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق وهي دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة من شأنها أن لا ترفع الا الى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية الى المحكمة الجنائية

« وحيث ان هذا النظر يصدق على كل صور الاقتراض بالربا الفاحش فهو يتمشى في صورة تعدد القروض والمقترضين كما يتمشى في صورة تعدد القروض للشخص الواحد ويصدق على آخر اقراض تحققت به العادة كما يصدق على كل اقراض سبقه إذ منشأ الضرر في كل هذه الصور هو هو بعينه أخذ المقرض للزائد عن الفائدة القانونية لا وصف الاعتياد القائم بذات المقرض والموجد لجريمته

« وحيث انه لذلك يكون دخول المدعين بالحق المدني في دعوى الجنحة التي رفعت على الطاعن وطلبها من محكمة الجنح القضاء لهما بالتعويض هو دخول غير جائز وقبول المحكمة لدعواهما والحكم لهما بالتعويض غير جائز أيضاً ويتعين اذن قبول هذا الوجه بلا حاجة لبحث الوجه الثاني

(طعن احمد محمد البنهاوى ضد النيابة وآخرين مدعين مدني رقم ٢٣٩٦ سنة ٤٦ - ق بالهيئة السابقة)

محكمة من تعدى عليه وإيقاع العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة

٣ - مع افتراض انه يمكن اعتبار المحامي في مصر أثناء قيامه بواجب الدفاع امام المحاكم من أرباب الوظائف بها ومع افتراض انه يمكن اعتبار المادة (٨٦) من قانون المرافعات الاهلى مخصصة للمادة (٨٩) اذا كان الذى وقع من المحامى أثناء انعقاد الجلسة مجرد تشويش الا انه مع خلو لوائح صناعة المحاماة في مصر من نص كنص المادة (١٠٣) من قانون ٣ مارس سنة ١٨٠٨ المعدلة بقانون ١٠ مارس سنة ١٨٩٨ او كنص المادة (٤١) من لائحة المحاماة بفرنسا الصادرة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠ تخول للمحاكم الابتدائية والاستئنافية سلطة توقيع عقوبة تأديبية محددة على المحامين، يكون من غير الميسور في مصر التقرير بالاكتفاء باحالة المحامى على مجلس التأديب لان المادة (٨٦) التى تميز الحكم بالعقاب التأديبي تنص على أن يكون توقيع عقوبته في حال انعقاد الجلسة - ويجب الأخذ بأصل القاعدة المنصوص عليها بالمادة (٨٩) وهى توقيع العقوبة البدنية على من حصل منه التشويش أياً كان

٤ - لا يعتبر المحامى من المأمورين الموظفين بالمحكمة، وأقصى ما يمكن قوله بالنسبة له هو انه قد يؤدي عرضاً وظيفة لدى المحكمة ويمكن في أثناء ادائه اياها أن تنسحب عليه حماية المادة (٨٩) وهذه الوظيفة العرضية هى دفاعه عن المتهمين بجناية او عن الفقراء المندوب هو عنهم من لجنة المعافاة

٥ - ان نصوص القانون المصرى لاتسمح

باخراج المحامين عن متناول المادة ٨٩ بالنسبة لما يقع منهم بالجلسة في حق المحكمة او احد أعضائها الموظفين بالمحكمة او من يؤدون وظيفة بها

٦ - استعملت المادة ١١٧ من قانون العقوبات الاهلى التى تعاقب على اهانة القاضى أثناء تأدية وظيفته او بسببها وعلى اهانة المحكمة التى يؤلفها هذا القاضى أثناء انعقادها كلمة «الاهانة» بمعناها العام الذى يشمل بصرف النظر عن العلنية كل ما يوجه للموظف ماساً بشرفه او كرامته او احساسه قذفاً او سباً او غيرها

٧ - اسناد الخطأ للمحكمة عقب اصدارها الحكم في قضية ما ولو كانت مخطئة في الواقع اهانة لها تقع تحت نص المادة ١١٧ عقوبات

الوقائع

تلخص هذه الدعوى في ان حضرة الاستاذ على افندى الحلوانى « الطاعن » حضر أمام محكمة رشيد الجزئية بصفته محامياً عن المدعى في القضية المدنية رقم ٦٩٠ سنة ١٩٢٨ المرفوعة من عبد الحميد خميس ضد أحمد محمد الطوبجى التى كان محدداً للتحقيق فيها جلسة يوم ٢٢ ديسمبر سنة ٩٢٨ وبعد ان سمعت المحكمة شهادة من حضر من شهود الطرفين طلب حضرته التأجيل لاعلان الشاهد الذى غاب من شهوده فلم تجبه الى طلبه ثم حكمت في موضوع الدعوى برفضها وعند ذلك قال الاستاذ المذكور ما نصه « انا لسه ما ترافعتش والمحكمة مخطئة في الحكم » وقد رأت المحكمة الجزئية ان هذه العبارة تعتبر مهينة لها فوجهت اليه تهمة

المحكمة

عن الوجه الأول

يقول الطاعن ان محكمة رشيد المدنية بما حكته على ما أسندته اليه من تهمة الاهانة لهيئتها ومعاقبته على هذه التهمة بالمادة ١١٧ عقوبات بغیر سماع أقوال النيابة قد أخلت بالاجراءات المهمة للمحاكمات الجنائية المدونة بالمادة ٢٣٧ فوق حكمها باطلا - وان محكمة اسكندرية الاستئنافية قد أخطأت في رفضها الدفع بهذا البطلان فوق حكمها المطعون فيه باطلا كذلك . ويبين الطاعن وجهة نظره بقوله « ان المقصود بالمادة ٨٩ من قانون المرافعات الاهلي التي تميز للمحكمة المدنية الحكم من تلقاء نفسها على من تقع منه بالجلسة جنحة اعتداء على هيئتها او على أحد أعضائها هو مجرد النص على اختصاص المحكمة المدنية بهذه الجنح كما ان المقصود من عبارة « من تلقاء نفسها » الواردة بهذه المادة هو اجراء المحاكمة على الفور بغیر تحقيق لا اجراؤها على غير طريق المحاكمات الجنائية الواجب فيها سماع أقوال النيابة اذ وجوب سماع أقوال النيابة عند المحاكمة على هذه الجنح مستفاد من ان النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية في كل محاكمة جنائية كما انه منصوص عليه صراحة بالمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي ثم هو يؤكد صحة هذا النظر بما يلاحظه من انه مع خلو نص المادة ٩١ من قانون المرافعات الفرنسي (المقابلة للمادة ٨٩ من قانون المرافعات الاهلي) و خلو نص المادة ٥٠٥ من قانون تحقيق

اهانة المحكمة أثناء انعقادها وذلك بما لها من الحق طبقا للمادة ٨٩ من قانون المرافعات الاهلي وطلبت منه الدفاع عن نفسه فقال انه لم يقصد الاعتداء على المحكمة ولا اهانة كرامتها بل قصد انه حكم في موضوع الدعوى قبل أن يترافع فيها . وبعد ذلك حكمت المحكمة المشار اليها حضوريا عملا بالفقرة الثانية من المادة ١١٧ من قانون العقوبات بتغريمه ٥٠ جنيها مصريا فقرر وكيله باستئناف هذا الحكم في ٢٦ ديسمبر سنة ٩٢٨ وعند نظر الاستئناف أمام محكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية دفع حضرتا المحامين الحاضرين مع التهم دفعين فرعيين اولهما بطلان الحكم المستأنف لعدم سماع أقوال النيابة العمومية أمام محكمة أول درجة قبل اصدار حكمها وثانيهما ان المادة ٨٩ من قانون المرافعات الاهلي لا تنطبق في حالة وقوع جنحة من محام يباشر عمله أمامها في الجلسة . فأمرت المحكمة بضم هذين الدفعين للموضوع ثم بعد ان سمعت المرافعة قضت حضوريا بتاريخ ٧ فبراير سنة ٩٢٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفض الدفعين الفرعيين وتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم الفين وخمسمائة قرش واعفائه من المصاريف الجنائية . فطعن حضرته على هذا الحكم بطريق النقض والابرام بتقرير في ٩ فبراير سنة ٩٢٩ وقدم حضرات المحامين عنه ثلاثة تقارير بوجوه طعنه في ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ فبراير سنة ٩٢٩

وغير القضاة — ولهذا تسأل الفقهاء الفرنسيون عما اذا كانت المادة ٥٠٥ السابقة الذكر والمواد ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات قد نسخت المادة ٩١ من قانون المرافعات ام لا فأجمعوا على وقوع هذا النسخ ورأوا انه قد أصبح حقاً للمحكمة المدنية أن تحكم على الفور ومن تلقاء نفسها تطبيقاً للمادة ٥٠٥ فيما يقع من الاعتداء بجلستها وبالعقوبات الميمنة بالمواد ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات ثم جرى القضاء الفرنسي على الاخذ بهذا النظر واعطاء هذه السلطة سلطة الحكم فيما يقع من جنح الاعتداء أثناء الجلسات لجميع المحاكم حتى المحاكم الاستثنائية منها التي لا تشهدها النيابة العمومية كقاضى المصالحات والمحاكم التجارية والمحاكم الادارية ومجلس شورى الدولة والمجلس الاعلى المختص بمحاكمة أعضاء البرلمان "Haute Cour de la justice" وذلك محافظة على كرامة القضاة ومجالس القضاء (راجع نبذة ٣٣٢ من الجزء الثانى من دالوز براتيك وققرة ٧٣٤ و ٧٧١ جزء أول من كتاب پابون "Papon" فى مؤلفه الذى وضعه بعنوان قاضى المصالحات وحكم محكمة النقض الصادر فى ٢٦ يناير سنة ٥٤ بمجموعة دالوز الدورية سنة ٥٥ - ١ - ٤٣١ و ٤٣٢ وحكم محكمة النقض والابرار الصادر من دوائرها المجتمعة فى ٥ يونيه سنة ١٨٥٥ دالوز الدورية ٥٥ - ١ - ٤٢٩ و ٤٣١ - أما ما ذكره جارو بالققرة ١٢١٥ من الجزء الثالث من ضرورة سماع طلبات النيابة فى المحاكمة على الجرائم التى تقع أثناء انعقاد الجلسة فيخصه بالبداة ما قرره من قبل

الجنايات الفرنسى (المقابلة للمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى) من وجوب سماع أقوال النيابة عند المحاكمة على هذه الجناح فان الفقه الفرنسى قد ذهب الى وجوب سماع اقوالها ويستشهد على ذلك بما جاء فى جارو ققرة ١٢١٥ من الجزء الثالث من شرح قانون تحقيق الجنايات « وحيث ان الواقع فى القانون الفرنسى والفقه والقضاء الفرنسيين هو ان المادة ٨٩ من قانون المرافعات نصت على الحكم بالحبس أربعاً وعشرين ساعة على من يشوش نظام الجلسة والمادة ٩١ منه على « ان من يهين او يهدد القضاة او المأمورين القضائيين أثناء تأديتهم وظائفهم يقبض عليه ويحبس فوراً تنفيذاً لأمر يصدره بذلك رئيس المحكمة او القاضى المنتدب للتحقيق او النائب كل فى الجهة المختص هو بمحفظ النظام فيها ثم يستجوب المعتدى فى أربع وعشرين ساعة وتحكم المحكمة عليه بعد اطلاعها على المحضر المثبت لوقوع الجريمة بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بالفراصة التى لا تنقص عن خمسة وعشرين فرنكا ولا تزيد عن ثلاثمائة ثم جاءت المادة ٥٠٥ من قانون تحقيق الجنايات فنصت فيما نصت فيه على « انه اذا صاحب التشويش الحاصل أثناء الجلسة سب او ايذاء يستوجب معاقبة الجانى بعقوبات أشد من عقوبة الحبس أربعاً وعشرين ساعة تحكم المحكمة التى وقعت هذه الجريمة امامها بهذه العقوبات فى حال انعقاد الجلسة وبمجرد اثبات حصول الواقعة » ثم أتت المادة ٢٢٢ وما بعدها من قانون العقوبات بعقوبات مختلفة على جرائم الاعتداء أثناء انعقاد الجلسة على القضاة

عليها وافية لا تتعارض مع قانون العقوبات وتحقيق الجنايات فنص في قانون المرافعات بالمادة ٨٩ على اختصاص المحاكم المدنية بإصدار الحكم بالحبس أربعاً وعشرين ساعة على التشويش وبإصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة بالجلسة سواء أكانت في حق المحكمة أو في حق أحد أعضائها بغير بيان لهذه العقوبة كما يرجع في قدرها إلى نصوص قانون العقوبات كما نص على أنها من تلقاء نفسها تحكم في ذلك على الفور (على خلاف نص المادة ٩١ من قانون المرافعات الفرنسي في الأمرين) وجعل المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات خاصة بالمحاكمة السريعة على هذه الجرائم أمام المحاكم الجنائية ولأن النيابة حاضرة دائماً في هذه المحاكم الجنائية أوجب بهذه المادة سماع أقوالها وهذا على خلاف نص المادة ٨٩ من قانون المرافعات التي أنت خالية من ذلك . وقد وضع المادة ٢٣٧ المذكورة في الباب الذي عنوانه « في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية » فدل هذا الوضع على أن سماع أقوال النيابة مقصور على المحاكمة الفورية أمام المحاكم الجنائية وعلى أن ليس من الوجوب اتباع هذا الاجراء في تلك المحاكمات أمام المحاكم المدنية

« وحيث انه لا يمكن الاخذ بما يقوله الطاعن من ان معنى « من تلقاء نفسها » هو الحكم على الفور بغير تحقيق لان معنى الفورية في تلك المحاكمات الاستثنائية قد استفيد من عبارات أخرى فهو في المادة ٨٦ مستفاد من قولها « في حال انعقاد الجلسة » وفي الشطر الاول من المادة

بالعبارة الاولى من الفقرة ١٢١٣ التي هي أصل في الباب وتلك فرع عنها . من وجوب الاخذ بالقواعد العامة للمحاكمات الجنائية ما دامت تتلاءم مع طبيعة المحاكمة الفورية ومقتضى هذا التخصيص أن يحمل كلامه في الفقرتين المذكورتين على سماع أقوال النيابة عند الامكان كأن تكون الجلسة مما لا تنعقد صحيحة الا بحضورها لجلسات الجنج والمخالفات والجلسات المدنية التي يحضرها خصما اضافياً (والنيابة العمومية عندهم خصم اضافي في كافة القضايا المدنية التي هي خصم اضافي فيها لدى المحاكم المختلطة المصرية ثم في أنواع أخرى من القضايا المدنية) وما يلاحظ في هذا الصدد ان المادة ٥٠٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي تنص عندئذ لمثل هذا النظر اذ هي وردت في باب عنوانه « الجنج الواقعة اعتداء على لهيات المشكلة » وقد خلت من ايجاب سماع أقوال النيابة في المحاكمة على تلك الجنج وجاء خلوها من ذلك مقصوداً حتى اذا كانت الاهانة وقعت في جلسة جنائية تحضرها النيابة سمعت أقوالها وان كانت وقعت في جلسة لا تحضرها تمت المحاكمة بغير سماع أقوالها

« وحيث انه يبين مما تقدم ان احتجاج الطاعن بالفقه والقضاء الفرنسيين لا يجدى

« وحيث ان الشارع المصري قد استفاد حقاً مما كتبه الفقهاء شرحاً للمادة ٩١ من قانون المرافعات الفرنسي والمادة ٥٠٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وما اتصل بهما من المواد الاخرى فجعل نصوص محاكمة المحاكم المدنية على ما يقع بجلساتها من التشويش وجنج الاعتداء

٨٩ من عبارة « ينفذ حكمها في الحال » ومن هذا الشرط خاصاً بحفظ النظام وبتجنب تشويشه فاجراءاته بطبيعة الحال فورية وفي باقي المادة المذكورة من قول المادة ٩٠ « الجرح التي لم يحكم فيها حال انعقاد الجلسة » وهذا المعنى يقابله بالنسخة الفرنسية (Séance_ténante) اما عبارة « من تلقاء نفسها » فيقابلها بالفرنسية لفظ d'Office وهذا اللفظ وان كان ورد بالفقرة الثانية من المادة إلا أنه لا خلاف في انسحابه على ما بالفقرة الأولى كما لا يصح النزاع في أنه يفيد بدلالته الوضعية والاصطلاحية معنى تخويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد وكان جديراً بالشارع تخويلها هذا الحق تمكيناً لها من حفظ كرامة القضاء بالاسراع في محاكمة من يعتدى عليه وإيقاع العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة

« وحيث أن الذي يقطع في صحة محاكمة المحاكم المدنية على ما يقع أثناء جلساتها بغير سماع أقوال النيابة أن الشارع المصري عند وضع القانون الاهلي عمد الى المادتين ٦٣ و ٦٦ من قانون المرافعات المختلط فحذف منهما عبارة « بعد سماع أقوال النيابة » ثم جعلهما مادتي ٨٦ و ٨٩ من قانون المرافعات الاهلي ولا يمكن حمل هذا الحذف على السهو لأنه حصل في مادتين مختلفتين وحصوله كذلك يدل على تعمده والعلّة في الحذف أن النيابة مشخصة دائماً في المحاكم المدنية المختلطة (لكونها خصماً اضافياً في كثير من القضايا) فكان مقتضى وجودها عدم المساس بأصول المحاكمات الجنائية وإيجاب

سماع أقوالها ما دامت هي حاضرة اذ لا يتنافى سماعها مع مقتضى الاسراع الواجب في المحاكمة أما في المحاكم المدنية الاهلية فالنيابة غير حاضرة بجلساتها ولذلك حذف النص من المادتين السابقتي الذكر حتى لا تعطل المحاكمة الى حين استدعائها وسماع أقوالها . فهذا الحذف المقصود دليل قاطع على عدم صحة ما ذهب اليه الطاعن من وجوب سماع أقوال النيابة أمام المحاكم المدنية الاهلية

« وحيث ان هذا الذي تراه المحكمة الآن قد رجع اليه الطاعن في مذكرته الاخيرة مصرحاً بأن سماع أقوال النيابة العامة غير واجب في مثل هذه المحاكمة

« وحيث انه ينتج من ذلك ان محاكمة الطاعن أمام محكمة رشيد المدنية قد جرت على ما يجب أن تجرى عليه قانوناً من الناحية التي ينظم منها في هذا الوجه واذن يتعين رفضه

عن اليوم الثاني

« وحيث أن الطاعن يذهب في الوجه الثاني من طعنه أن محكمة رشيد المدنية قد حاكمته على ما نسبته اليه من اهانتها وقد كان يقوم أمامها بواجب الدفاع عن موكله - والمحامي اذا قام بهذا الواجب يعتبر قانوناً أنه من أرباب الوظائف بالمحكمة إذ اصدر منه ما يستوجب المؤاخذه حوسب عليه أمام مجلس التأديب التابع له ولا وجه لمعاقبته بقانون العقوبات ويستشهد في ذلك بنص المادة ٨٦ من قانون المرافعات وبما جرى عليه الفقه والقضاء بفرنسا في تفسير المادتين ٨٩

نص كنص المادة (١٠٣) السابقة الذكر أو كنص المادة ٤١ من لائحة المحاماة بفرنسا الصادرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ يخول للمحاكم الابتدائية والاستئنافية سلطة توقيع عقوبة تأديبية محددة على المحامين هذا الخلو يجعل من غير الميسور في مصر أن تذهب هذه المحكمة الى ما ذهب اليه الطاعن من الاكتفاء بحالة المحامي على مجلس التأديب بالكيفية المبينة بقانون ٢٦ سنة ١٩١٢ المعدل بقانون رقم ١٦ سنة ١٩٢٩. ذلك لأن المادة ٨٦ التي تميز الحكم بالعقاب التأديبي تنص على أن يكون توقيع في حال انعقاد الجلسة. فإذا ما امتنع العمل بهذا الترخيص لعدم تنظيم أحكامه وجب الأخذ بأصل القاعدة المنصوص عليها بالمادة ٨٩ وهي توقيع العقوبة البدنية على من حصل منه التشويش أيًا كان. فالقول بالاكتفاء بحالة المحامي على مجلس التأديب العادي لا يتماشى مع حكم المادة ٨٦ السابقة الذكر بل هو مفوت لغرض الشارع من المحاكمة والحكم على الفور

« وحيث ان الواقع ان ما يقوله الطاعن من أن المحامي بمصر يصح اعتباره قانونًا من المأمورين الموظفين بالمحاكم (Officiers de Justice) هو قول في غير محله لأن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لا تعد من المأمورين الموظفين بالمحاكم الا موظفي الحكومة من كتبة ومحضرين ومترجمين ولأن اقصى ما يمكن قوله بالنسبة للمحامي هو انه قد يؤدي عرضًا وظيفة لدى المحكمة ويمكن في أثناء ادائه اياها أن تنسحب عليه حماية المادة ٨٩ وهذه الوظيفة العرضية هي دفاعه عن المتهمين

و ٩١ من قانون المرافعات المقابلين للمادتين ٨٦ و ٨٩ من قانون المرافعات الاهلى . يذهب الطاعن الى ذلك ويرتب عليه أن حكم محكمة رشيد قد وقع باطلا وأن محكمة اسكندرية الاستئنافية بتأييدها اياه رغم الدفع بطلانه قد بطل حكمها المطعون فيه كذلك

« وحيث ان الفقه والقضاء الفرنسيين قد اعتبرا المحامي وهو يقوم بواجب الدفاع بالجلسة من أرباب الوظائف التابعين للمحكمة وقت انعقادها كما اعتبرا المادة ٩٠ من قانون المرافعات فيما جاءت به من جواز توقيع الحكم بوقف أرباب الوظائف مدة لا تتجاوز الشهر مخصصة للمادة ٨٩ التي نص فيها على حبس من يحصل منهم تشويش بالجلسة أربعًا وعشرين ساعة وقد أكد هذا التخصيص بفرنسا ما اعطى لمحاكمها الابتدائية والاستئنافية بالمادة ١٠٣ من قانون ٣ مارس سنة ١٨٠٨ المعدل بقانون ١٠ مارس سنة ٩٨ والمادة ٤١ من لائحة المحاماة الصادرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ (من سلطة تأديب أرباب هذه الوظائف ومنهم المحامون بتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم اذا اخلو يمين حرقهم التي حلفوها عند بدء اشتغالهم بها

« وحيث انه مع افتراض أنه يمكن اعتبار المحامي في مصر أثناء قيامه بواجب الدفاع أمام المحكمة من أرباب الوظائف بها ومع افتراض أنه يمكن اعتبار المادة ٨٦ من قانون المرافعات الأهلى مخصصة للمادة ٨٩ اذا كان الذى وقع من المحامي أثناء انعقاد الجلسة مجرد تشويش - انه مع افتراض ذلك فان خلو لوائح صناعة المحاماة من

بجناية أو عن الفقراء المندوب هو عنهم من لجنة المعافاة اذ في الصورة الأولى لا تصح المحاكمة بغير دفاعه وفي الصورة الثانية هو مكلف من قبل القانون بأداء مهمته على أن الطاعن في المذكرة الأخيرة قد تنازل ايضاً عن القول على اطلاقه بأن المحامي هو من المأمورين الموظفين بالمحكمة

« وحيث انه بقطع النظر عما تقدم ومع فرض التسليم ايضاً بأن المحامين هم من المأمورين الموظفين بالمحاكم (Officiers de Justice) كما تعتبر المادة ٨٩ أو انهم من أرباب الوظائف بالمحكمة (individus remplissant une fonction près le tribunal) كما تعتبر المادة ٨٦ فان الحكم المطعون فيه ليس صادراً في حالة تشويش مما تعاقب عليه العبارة الأولى من الفقرة الأولى من المادة ٨٩ بالجلس أربعاً وعشرين ساعة ومما كان يصح القول فيه بجواز توقيع عقوبة تأديبية عملاً بالمادة ٨٦ بل هو صادر في جنحة مما تشير اليه العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة ٨٩ فكل البحث يجب اذن قصره على معرفة ما اذا كان المأمور الموظف بالمحكمة أو « احد أرباب الوظائف بالمحكمة » يرتكب بالجلسة جنحة في حق المحكمة أو احد أعضائها أو مأمور آخر موظف بالمحكمة عامل بجلستها » هل هذا المأمور المرتكب للجريمة يسوغ للمحكمة تطبيق المادة ٨٩ عليه ومعاقبته فوراً بما يستحقه بموجب نصوص قانون العقوبات أم لا ؟ ان المادة ٨٩ لم تشترط لامكان المحاكمة الفورية على جنحة الجلسة الا قيام الصفة الخاصة في المعتدى عليه ولم تعرض

لصفة المعتدى قايماً كان هذا المعتدى فهو مأخوذ بحكمها وكل ما يقال غير ذلك فهو تحكم في التفسير فان لفظ « من » في قول المادة « على من تقع منه جنحة بالجلسة » هو من صيغ العموم فهو شامل لكل انسان تقع منه الجنحة فتخصيصه بمن عدا الموصوفين بالمادة هو تخصيص بلا مخصص واذن فالقاضي وعضو النيابة والمحامي والكاتب والمحضر والفرد من الأفراد اي منهم دخل الجلسة واعتدى على اي من المشار اليهم بالمادة المذكورة فله المحكمة معاقبته فوراً بما يقضى به قانون العقوبات بل ان كاتب الجلسة ومحضرها ومترجمها اذا اعتدى أحد منهم على زميله أو على أحد القضاة أو على هيئة المحكمة فلها عقابه ايضاً في الحال . والمراد (بالمحكمة) في هذا الصدد هيئة القضاة ومن يعتبرون جزءاً متمماً لهيئتهم وهم النيابة في الجلسات الجنائية وكتبة الجلسة وما دامت هيئة المحكمة تكون كاملة ففي استطاعتها هذه المحاكمة بحيث لو أن المعتدى محضر الجلسة مثلاً فلها ان تحكم عليه فوراً بعد سماع دفاعه بل لو كان المعتدى هو كاتب الجلسة وكان الى جواره كاتب آخر من كتاب الجلسات وامكن ان يحل فوراً محل المعتدى لجازت تلك المحاكمة الفورية ايضاً وكانت صحيحة

« وحيث أنه ينتج من كل ما تقدم ان نصوص القانون المصري لا تسمح باخراج المحامين عن تناول المادة ٨٩ حتى مع فرض التسليم بأنهم من المأمورين الموظفين بالمحكمة أو ممن يؤدون وظيفة بالمحكمة . فهذا الوجه مرفوض

عن الوجه الثالث

« وحيث ان الطاعن يدعى في الوجه الثالث ان التهمة التي اسندت له على ما أثبتته المحكمة المطعون فيه » وهي انه اهان حضرة قاضي محكمة رشيد الجزئية بأن قال له انا لسه مترافعتش والمحكمة مخطئة في الحكم » عقب نطق القاضى بالحكم في القضية المدنية نمرة ٦٩٠ سنة ١٩٢٨ رشيد » لا تقع تحت نص المادة ١١٧ من قانون العقوبات التي طبقها محكمتا أول درجة وثاني درجة وحجته ان هذه العبارة لم توجه لشخص القاضى الذى اصدر الحكم وانما وجهت لهيئة المحكمة فهي لا تكون الا قذفاً يجرى عليه ما عرف من احكام القذف من جواز اقامة الاثبات على صحة ما أسند من وقائعه وعدم مؤاخذه القاذف إلا اذا لم يثبت صحة ما قذف به ويستند في هذا القول الى ما نقله عن جارسون شرحاً للمادة ٢٢٢ من قانون العقوبات الفرنسى المقابلة للمادة ١١٧ من قانون العقوبات الاهلى

« وحيث انه لو صح ان بعض شراح قانون العقوبات الفرنسى يفهم من نص المادة ٢٢٢ ان لا اهانة عندهم إلا اذا وقعت على شخص الموظف وان الاعتداء على هيئة المحكمة لا يكون إلا قذفاً فان المادة ١١٧ من قانون العقوبات الاهلى التي تعاقب على اهانة القاضى أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وعلى أهانة المحكمة التي يؤلفها هذا القاضى أثناء انعقادها قد استعملت كلمة « الأهانة » بمعناها العام الذى يشمل بصرف النظر عن العلنية كل ما يوجه للموظف ماساً بشرفه

أو كرامته أو احساسه قذفاً أو سباً أو غيرها
« وحيث ان في اسناد الخطأ للمحكمة عقب اصدارها الحكم في قضية ما ولو كانت مخطئة في الواقع اهانة لها تقع تحت نص المادة ١١٧ عقوبات فهذا الوجه مرفوض

عن الوجه الرابع

« حيث ان الطاعن يزعم في الوجه الرابع ان المحكمة الاستئنافية استخلصت سوء نيته في توجيه العبارة التي عدتها اهانة من وقوع هذا التوجيه بعد صدور الحكم في موضوع القضية المدنية وهي مخطئة في ذلك لأن الثابت بمحضر الجلسة ان هذا الحكم انما صدر بعد الحكم على الطاعن بالغرامة عقوبة على هذه الاهانة وهذا الخطأ يعيب الحكم ويوجب نقضه

« وحيث ان الثابت بمحضر الجلسة ان المحكمة رفضت التأجيل (الذى طلبه الطاعن) وبعد ان أصدرت الحكم برفض الدعوى قال الحلوانى افندى : انا لسه ما ترافعتش والمحكمة مخطئة في الحكم » وان المحكمة اعتبرت هذا اعتداءً على هيئتها ووجهت التهمة له وطلبت منه المرافعة فقال أنا لم أقصد مطلقاً الاعتداء على هيئة المحكمة ولا اهانة كرامتها وأنا أقصد انه حكم قبل ان اترافع في الموضوع وهذا السياق دال بذاته على توجيه الطاعن الخطأ لمحكمة رشيد بعد اصدارها الحكم في موضوع القضية المدنية واذن فهذا الوجه مرفوض

« وحيث ان هذه المحكمة بعد ان بينت بأسباب هذا الحكم ما للمحاكم العادية من سلطة

المعاقبة على ما يقع أثناء انعقادها على هيئتها أو بجلساتها من جنح الاعتداء أيا كان المعتدى محامياً أو غير محام تأسف على أن لا يكون لهذه المحاكم سلطة تأديب على المحامين في حدود متواضعة تنصرف بها عن تطبيق نصوص قانون العقوبات عليهم بسبب ما يصدر منهم بالجلسة من الأقوال التي يعدها القضاة مهينة لهم تلك النصوص التي لا يجدون لحفظ كرامتهم من وسيلة أخرى غير اللجوء اليها مع شدة وقعها فيطبقونها وهم لما يفعلون كارهون

(طعن على افندي الحلواني ضد النيابة رقم ١١٧ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو سودان وزكي برزي بك وعلام محمد بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل نيابة الاستئناف)

٢٥٩

٦ فبراير سنة ١٩٣٠

افتراء. حصوله أثناء تحقيق. له اعفاء.

القاعدة القانونية

ان المادة ٢٦٦ ع. لا تعفى من العقوبة الا بالنسبة للافتراءات الحاصلة في المرافعة امام المحاكم. فالافتراءات التي تحصل أثناء تحقيق دعوى بالمركز مؤاخذ عليها جنائياً

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن العبارات التي

وجهها الطاعن للمدعين بالحق المدني لا محل لمؤاخذته عليها جنائياً بل هي مما يدخل تحت نص المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات وليس فيها الا مسئولية مدنية فقط

« وحيث انه بالرجوع لمحاضر الجلسات ظهر ان هذه العبارات قيلت أثناء تحقيق دعوى بالمركز والمادة ٢٦٦ لا تعفى من العقوبة الا ممن يحصل منه التعدي في مرافعة امام المحاكم »
(طعن على على ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٥٨٧ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٢٦٠

٦ فبراير سنة ١٩٣٠

اختلاس امانة وتبديد. تصفية حساب بين الامين وصاحب المال. مسألة مدنية. وجوب ترك الدعوى المدنية من غير فصل او تحقيقها للفصل منها.

القاعدة القانونية

اذا جاز لمحكمة الموضوع أن تقرر « بأنه اذا كان امتناع الأمين عن الرد ناشئاً عن عدم تصفية ما بينه وبين المجنى عليه من الحساب أو عن ادعائه بأنه دائن للمجنى عليه لا مدين له أو ان له في ذمة المجنى عليه حقوقاً تقتضي المقاصة » وكان في ظروف القضية ما يبرر ذلك الامتناع كانت الجريمة منعدمة ثم تخلصت من ذلك الى القضاء ببراءة المتهم.

الا انه لا يجوز لها أن تحكم برفض الدعوى

المدنية في مثل هذه الحالة لأن عدم تسوية الحساب يستدعي تصفيته لا رفض الدعوى .

المحكمة

« حيث ان المحكمة الاستئنافية أثبتت بحكمها المطعون فيه أن الاوراق المقدمة من الجمعية المدعية بالحق المدني تفيد اعتراف المتهم بأن لديه المبلغ المرفوع به الدعوى وقدره ٨٢ ج و ٣٦٠ م وأنه مستعد لدفعه لها عند ما تسوى حسابه معها عن مرتبه وما يستحقه من المعاش وبعد أن أثبتت ذلك ذكرت أن الكشف المقدم من الجمعية يفيد أن للمتهم حساباً طرفها وأن من المبادئ المقررة انه اذا كان امتناع الأمين عن الرد ناشئاً عن عدم تصفية ما بينه وبين المجنى عليه من الحساب أو عن ادعائه بأنه دائن للمجنى عليه لا مدين له أو ان له في ذمة المجنى عليه حقوقاً تقتضي المقاصة وكان في ظروف القضية ما يبرر ذلك الامتناع كانت الجريمة منعدمة . ثم قالت انها ترى من التحقيقات ما يرجح دفاع المتهم وأن ليس هناك جريمة اختلاس وانما المسألة مدنية . ثم تخلصت من

ذلك الى القضاء بالغاء الحكم الابتدائي وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية

« وحيث أن الطاعنة تتظلم من هذا الحكم منكراً على المحكمة أن الاوراق المقدمة منها تفيد أن للمتهم شيئاً طرفها بل ان ما كان له من الحقوق قد احتسب في اختلاس آخر ارتكبه قبل واقعة الدعوى الحالية

« وحيث انه مع التسليم بما ذكرته المحكمة الاستئنافية وبأنه قد يؤدي الى التبرئة من الجريمة فانه من غير المفهوم أن يؤدي أيضاً الى رفض الدعوى المدنية فان رفضها معناه أن لاحق للجمعية قبل المتهم في شيء من مبلغ التعويض الذي طلبته مع ان المحكمة نفسها تقول رواية عن المتهم ذاته ان هذا المبلغ في عهده للجمعية وان له حساباً معها لم يسو بهد وهذا القول لا ينتج رفض الدعوى بل ينتج وجوب النظر في الحساب وتصفيته لمعرفة مبلغ دعوى الجمعية من الحق واذن فان حكمها رفض هذه الدعوى غير صحيح ويتعين الغاؤه وحفظ حق الجمعية لتقاضاه لدى الجهة المدنية المختصة »

(طعن الجمعية الزراعية المالكية مدعية مدني في قضية النيابة ضد حسن - حسن الموضي رقم ٢٦٧٤ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

بعد الميعاد المحدد بالمادة ٦٠٠ من قانون
المرافعات الأهلى

« وحيث ان المستأنف ردت على هذا الدفع
بلسان وكيلها بقوله انه قدم الاعلان الى قلم
المحضرين فى الميعاد القانونى وان الاعلان ان
كان قد وصل بعد اليوم العاشر فلا يكون
مسئولا عن هذا التأخير

« وحيث انه من القواعد الثابتة ان الاعلان
يجب أن يتم فى المدة التى حددها القانون ومعنى
هذا انه يجب أن يصل الى المعلن اليه فى تلك
المدة أما التأخير الحاصل من قلم الكتاب فلا
ينشأ عنه سوى مسئولية مدنية لمن ناله ضرر من
التأخير ولا يصحح عيباً فى الاجراءات

« وحيث ان اعلان عريضة الاستئناف
وصل الى المستأنف عليه يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٢٩
مع أن آخر ميعاد للاستئناف هو يوم ٩ ابريل سنة
١٩٢٩ فيكون الاعلان قد وصل فعلاً بعد الميعاد
المحدد بالمادة ٦٠٠ من قانون المرافعات الا أنه
اذا لوحظ ان المادة ٥٩٧ مرافعات فرضت على
مدعى الاستحقاق ان يودع بقلم كتاب المحكمة
فى وقت طلب حضور الخصام مبلغاً يقدره
كتاب المحكمة ليدفع منه فى حالة الحكم بعدم
صحّة الدعوى رسوم الاوراق التى تستلزمها اجراءات
هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الخصام
فأن تأخر عن إيداع المبلغ المذكور يجاب مع

٢٦١

٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

١ — استئناف . ميعاده . تقديم الصحيفة
لقلم المحضرين . اعلانها للخصم بعد
الميعاد .

٢ — استحقاق . دعوى . مواعيد الاستئناف
مادة ٦٠١ مرافعات

القاعدة القانونية

١ — من القواعد الثابتة ان اعلان صحيفة
الاستئناف يجب أن يتم فى المدة التى حددها
القانون بمعنى أنه يجب أن يصل الى المعلن اليه
فى تلك المدة . أما التأخير الحاصل من قلم الكتاب
فلا ينشأ عنه سوى مسئولية مدنية لمن ناله ضرر
من التأخير . الا انه لا يصحح عيباً فى الاجراءات

٢ — لا تنطبق المواعيد المبينة بالمادة ٦٠٠
مرافعات الا على دعوى الاستحقاق التى توقف
اجراءات البيع لأن غرض الشارع من القيود
التي وضعها فى المادة المذكورة والمادة ٦٠١ هو
حماية الدائن الذى شرع فى التنفيذ على مال مدينه
من الايدى التى تعبت بهذا الحق وتعمل على
تعطيله

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه الأول دفع
بلسان وكيله بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه

٢٦٢

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . تقدير الدعوى . منافع عمومية .
غير قابلة للتقدير

القاعدة القانونية

المنافع العامة بحكم خروجها عن التعامل غير
قابلة للتقدير، فالدعوى التي يكون النزاع فيها
أرض من المنافع العامة تكون من اختصاص
المحكمة الابتدائية تفصل فيها فصلاً ابتدائياً
يستأنف ولا عبرة بتقدير قلم الكتاب لها بأقل من
النصاب الذي تقضى فيه المحكمة الابتدائية نهائياً

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الأول دفع
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن قيمة الدعوى
لا تزيد عما تفصل فيه المحكمة الابتدائية فصلاً نهائياً
« وحيث ان المستأنفة ذكرت في صحيفة
دعواها الابتدائية ان الأرض المتنازع عليها من
المنافع العامة وانها بناء على ذلك بمحمولة القيمة
تفصل فيها المحاكم الابتدائية فصلاً ابتدائياً

« وحيث ان هذا النظر صحيح قانوناً لأن
المنافع العامة بحكم خروجها عن التعامل عليها غير
قابلة للتقدير فتكون هذه الدعوى من اختصاص
المحكمة الابتدائية تفصل فيها فصلاً ابتدائياً
يستأنف ولا عبرة بما رآه قلم كتاب المحكمة
الابتدائية من تقدير الدعوى بمبلغ ٥٠ جنيتها

« وحيث انه لذلك ولأن الاستئناف

ذلك طلبه ولكن لا تتوقف اجراءات البيع يرى
ان الحالة الوحيدة التي يجب ان تنطبق عليها
المواعيد المبينة بالمادة ٦٠٠ هي الحالة التي توقف
فيها اجراءات البيع عملاً بالفقرة الاولى من المادة
٥٩٧ لان غرض الشارع من القيود التي وضعها
بالمادة ٦٠٠ و ٦٠١ هي حماية الدائن الذي شرع
في التنفيذ على مال مدينه للحصول على حقه من
الايدى التي تعبت بهذا الحق وتعمل الى تعطيله
« وحيث ان دعوى الاستحقاق التي
لا يقوم فيها مدعى الاستحقاق بدفع مبلغ بالخزينة
لا توقف اجراءات البيع فتكون هذه الدعوى
بعيدة عن تعطيل الدائن ولا تأثير لها على الحماية
التي وضعها له القانون وعليه فلا موجب للنظر
الى تلك الدعوى بالعين التي ينظر بها الى دعوى
الاستحقاق التي توقف اجراءات البيع من حيث
اعتبارها مستعجلة ومن تحديد موعد استئنافها
بعشرة أيام

« وحيث ان الثابت من الاوراق ان دعوى
الاستحقاق هذه لم توقف اجراءات البيع التي
سارت فيها المستأنفة فتكون دعوى عادية خاضعة
في مواعيد استئنافها الى القواعد المقررة في استئناف
الاحكام العادية .

« ومن هذا يكون الدفع الفرعى في غير
محله ويتعين رفضه »

(استئناف لطيفه حسانين بصفتها وحضر عنها
الاستاذ فيتا افندى سنسينو ضد على افندى سليمان
واخرى وحضر عنها الاستاذ كامل افندى سعد رقم
٧٤٩ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة كامل بك ابراهيم
وكيل المحكمة وبحضور حضرة محمود سامى بك وعلام
محمد بك المنشارين)

رفع صحيحاً في ميعاده عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان محكمة أول درجة قد أصابت الحق فيما قضت به من رفض دعوى وزارة الأشغال وفيما اعتمدت عليه من أسباب تأخذ بها هذه المحكمة في تأييده ولا ترى وجهاً لندب خير آخر

(استئناف وزارة الأشغال ضد متولى افتدى لطفى وآخرين وحضر عن الاول حضرة الاستاذ عبد الحميد افتدى يوسف المحامى وعن الثانى حسين بك محمد حجازى حضرة الاستاذ عبد العزيز فهم افتدى المحامى نمرة ٥٣٨ سنة ٤٦ قضائية دائرة حضرة ذكى برزى بك وبحضور حضرتى حامد فهمى بك ومحمد نور بك المستشارين)

٢٦٣

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . صورة الحكم . مطابقتها للاصل ، حالة

القاعدة القانونية

الذى يكفى اعلانه للخصم حتى يبتدىء ميعاد الاستئناف هو صورة كاملة من الحكم يعلم منها علماً تاماً الذى صدر عليه الحكم متى حكم وفى أى خصومة صدر وبين من ومن ولم صدر. ولهذا يصح اعلان الصورة البسيطة الحالية من الصيغة التنفيذية

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليهم دفعوا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد إذ انهم أعلنوا الحكم المستأنف للمستأنف فى ١١

فبراير سنة ٩٢٩ وهو لم يعلن لهم صحيفة استئنافه إلا فى ٣٠ ابريل سنة ٩٢٩

« وحيث ان المستأنف أجاب على هذا الدفع بأن الصورة التى أعلنت له لم تكن كأصلها فقد خلت مما جاء فى أصلها من توقيع الكاتب الأول لمحكمة اسكندرية الأهلية بمطابقة هذا الاصل لأصله الموجود بقلم الكاتب كما خلت الصورة من الصيغة التنفيذية الموجودة فى ذلك الأصل وخلو الصورة المعلنة من هذين الأمرين ييطلها وييطل اعلانها ويجعل الحكم المستأنف كأن لم يعلن ويكون الاستئناف قد رفع فى الميعاد

« وحيث انه اذا جاز أن لا يصح اعلان الحكم فى شأن تنفيذه إلا اذا كان ما يعلن منه مشمولاً بالصيغة التنفيذية فالذى يكفى اعلانه للخصم حتى يبتدىء ميعاد الاستئناف من يعلن له - هو صورة كاملة للحكم يعلم منها علماً تاماً الذى صدر عليه من حكم وفى أى خصومة صدر وبين من ومن ولم صدر ولهذا يصح اعلان الصورة البسيطة الحالية من الصيغة التنفيذية بل ويصح لهذا الخصم الذى أعلنت له صورة الحكم ان يعلنها لخصمه معتبراً اياها أصلاً ليكمل ميعاد الاستئناف فى حق هذا الذى اعلن بها أخيراً تبتدىء من تاريخ هذا الاعلان

« وحيث ان خلو الصورة التى أعلنت للمستأنف (المقدمة منه بالجلسة) من الصيغة التنفيذية المكتوبة بأصلها لم ينقص علمه بما يجب

هو العلم التام بكل شروط البيع وبالثمن وأسماء المتعاقدين

المحكمة

« بما أن نقطة النزاع بين الخصوم تنحصر في تعيين الوقت الذي علمت فيه المستأنف عليها بحصول بيع الأرض المشفوع فيها إلى المستأنف. فيقول المستأنف انه أخبر المستأنف عليها عقب صدور عقد البيع له بشرائه للأرض وبالثمن الذي اشترى به وانه أراد باخبارها بذلك انه كان يريد منها أن تبيع له نصيبها في باقى الأرض وتقول المستأنف عليها الست مارى ان هذه الواقعة لم تحصل وانها لم تعلم علماً صحيحاً بشروط البيع وبالثمن المتفق عليه وبأسماء البائعين الا من تاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ حينما قدم المستأنف عقد شرائه في المحكمة »

« وبما ان المستأنف طلب أن تصرح له المحكمة بأثبات الوقائع التى ادعاها بالبينة وعارضت الست مارى فى ذلك »

« وبما انه من المتفق عليه ان علم الشفع الذى يسقط حقه فى الأخذ بالشفعة اذا ما أظهر رغبته فيها بعد خمسة عشر يوماً من تاريخه هو العلم التام بكل شروط البيع وبالثمن وبأسماء المتعاقدين »

« وبما ان المستأنف عليها الست مارى وان سبق ان ذكرت فى صحيفة الدعوى الأولى التى رفعتها بطلب الأخذ بالشفعة انها علمت بالبيع فى ٥ مايو سنة ١٩٢٥ إلا انه تبين انها لم تختصم فى هذه الدعوى البائعين الحقيقيين ولم تذكر الثمن »

أن يعلمه من الحكم المعلن الذى صدر عليه على انه قد جاء فى صيغة الاعلان المحرر على هذه الصورة قول المحضر « وبناء على الحكم المسطر بهذا المشمول بصيغته التنفيذية »

« وحيث ان خلوه هذه الصورة المعلنة للمستأنف مما جاء فى أصلها من انه طبق لذلك الأصل الموجود بقلم الكتاب لا يفسد الاعلان كذلك . اذ حسب المحضر أن يقول فى صيغة اعلانها وتسليمها للمستأنف انها طبق أصلها الذى أعلنه المطابق هو لذلك الأصل المتقدم الذكر »

« وحيث انه متى صح اعلان الحكم المستأنف فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ وتبين ان صحيفة الاستئناف لم تعلن للمستأنف عليهم إلا فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٩ فيكون الاستئناف اذاً قد رفع بعد فوات ميعاده »

(استئناف مجلس بلدى اسكندرية وحضر عنه حضرة يوسف بك قسيس نائب قسم القضايا ضد خليل افندى ابراهيم الزلبانى واخرين وحضر عنهم حضرة عبد الحميد افندى يوسف الحامى — نمرة ٨٨١ سنة ٤٦ قضائية بالهيئة السابقة)

٢٦٤

٦ يناير سنة ١٩٢٩

شفعة . العلم بها . معناه

القاعدة القانونية

علم الشفع الذى يسقط حقه فى الشفعة اذا أظهر رغبته فيها بعد خمسة عشر يوماً من تاريخه

الصحيح الوارد بالعقد فحكم بعدم قبول دعواها لهذا السبب وذلك يدل دلالة قاطعة على أنها لم تعلم بالبيع العلم التام وإنما كان علمها ناقصاً فلو أنها كانت اطلعت على عقد البيع كما يزعم المستأنف وعلمت كل ما اشتمل عليه لما رفعت دعواها بهذا الخطأ الذي تسبب عنه عدم قبول دعواها

« وحيث أنه من ذلك وعلى فرض أن المستأنف أخبرها بمحصول البيع إلا أنه مما تقدم يفهم جلياً أنه لم يطلعها على أسماء البائعين ولا على الثمن الحقيقي وهذا العلم لا قيمة له ولا يترتب عليه بفرض حصوله سقوط الحق في الأخذ بالشفعة إذا لم ترفع الدعوى في الموعد الذي حدده القانون ولذا لا ترى المحكمة محلاً للإحالة على التحقيق لأن الظاهر يدل على أن التحقيق المطلوب غير منتج في الدعوى ولذا لا ترى المحكمة محلاً لأجابه

« وبما أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به فيتعين تأييده

(استئناف الشيخ مصطفى إبراهيم وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى جندي افندي ضد الست ماري كحيل واخرين وحضر عن الاولى جورج افندي مفدي الحامى رقم ٨٧٥ سنة ١٦ قضاية — دائرة حضرات على بك حيدر حجازى ومسيو سودان واحد مختار بك المستشارين)

٢٦٥

٦ يناير سنة ١٩٣٠

التماس . غش . معناه . حدوده

القاعدة القانونية

وان ذهب البعض الى أن المناقشة في أوجه

الغش أثناء نظر الدعوى امام محكمة الموضوع لا تمنع من قبول الالتماس لهذا الوجه الا ان الأخذ بهذا الرأي تكون نتيجة إعادة البحث في جميع الاحكام النهائية وهي نتيجة لا يقرها القانون ولا المصلحة العامة التي تستلزم احترام الاحكام . فيجب أن يقيد هذا الرأي على الأقل بأن يتقدم الملتمس بأدلة جديدة عن الغش ويثبت انه كان يستحيل عليه تقديمها امام محكمة الموضوع

المحكمة

« حيث أن الملتمس بنى التماسه على حصول غش من الملتمس ضدها الأولى أثر على رأى المحكمة حتى جعلها تحكم بما طلبت ويؤيد هذا الغش فقال أن الملتمس ضدها المذكورة خدعت المحكمة في موضوع مبلغ ١١٠ ج و ٥٥٠ م فأوهمت المحكمة انه (أى الملتمس) قبل خصم هذا المبلغ ولذلك طلبت استبعاده من أصل المبلغ المحكوم به مع انه (أى الملتمس) خصمه فعلاً من طلباته الاولى وقصر طلباته الختامية عليها عدا هذا المبلغ ولولا غش الملتمس ضدها لما كان هناك محل لخصمه مرة أخرى

« وحيث أن الفقه والقضاء اختلفوا كثيراً في تحديد معنى الغش الذي يجيز قبول الالتماس وبنوع خاص في هذه النقط (١) هل يعتبر الكذب واخفاء الحقيقة غشاً بالمعنى القانوني أو يجب أن تستعمل طرقاً احتيالية للتأثير على الخصم (٢) هل يشترط أن يكون الغش مجهولاً وقت نظر الدعوى من الخصم أو يجوز الالتماس ولو حصلت المناقشة فيه أمام المحكمة

بتصحيح الحساب وطلب ندب خير لمراجعته فلا محل لقبوله الآن وليس لهذه المحكمة أن تنقض حكماً نهائياً حتى ولو كان الخطأ المادى ظاهراً فيه فان هذا لا يعتبر وجهاً من أوجه الالتماس

« وحيث انه لذلك كله يتعين رفض الالتماس والزام الملتمس بالغرامة القانونية عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات »

(التماس سيد افندى عباس وحضر عنه الاستاذ اسكندر افندى الياس ضد الست سوكة عمار واخرين وحضر عن الاولى الاستاذ حبيب افندى شنودة نمرة ١٢٦٧ سنة ٤٦ ق — دائرة حفرات على بك حيدر حجازى واحد امين بك واحد مختار بك المستشارين)

٢٦٦

٦ يناير سنة ١٩٣٠

امر تقدير . المعارضة فيه . حدودها قانوناً

القاعدة القانونية

المعارضة فى أوامر التقدير لا تناول الا قيمة التقدير فى ذاته فاذا تعدتها الى طلبات أخرى — كالزام المعارض ضدهم متضامين — كان هذا الطلب غير مقبول قانوناً

المحكمة

« حيث أن طالب التضامن لم يبد الا بمجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بعد أن حجزت القضية للحكم وتقرر فيها فتح باب المرافعة للجلسة المذكورة

« وحيث أن الملتمس لا يملك ابداء مثل

» وحيث انه وان ذهب البعض الى أن المناقشة فى أوجه الغش اثناء نظر الدعوى امام محكمة الموضوع لا تمنع من قبول تلك الأوجه امام محكمة الالتماس (راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ المشار اليه فى صحيفة ٩٦ من كتاب الالتماس لناشد افندى حنا المحامى) الا ان هذه المحكمة ترى أن الاخذ بهذا رأى تكون نتيجة اعادة البحث فى جميع الاحكام النهائية وهى نتيجة لا يقرها القانون ولا المصلحة العامة التى تستلزم استصدار الاحكام واحترامها ولذلك فيجب على الأقل تقييد هذا رأى بأن يتقدم الملتمس امام محكمة الالتماس بأدلة جديدة عن هذا الغش ويثبت انه كان يستحيل عليه تقديمها امام محكمة الموضوع

« وحيث انه يتبين من مراجعة أوراق دعوى الاستئناف موضوع الالتماس الآن أن الملتمس ضدها عند ما رفعت استئنافها عن الحكم الابتدائى ثبت بصريح العبارة أسباب تظلمها من هذا الحكم وكيف انه لم يخضع لها . بلغ ١١٠ ج و ٥٥٠ م المشار اليه فى الالتماس الآن وحصلت المناقشة فى هذا الموضوع بين الطرفين وقدم كل منهما مذكرة وأدلى فيه بحجته عنه فرجحت المحكمة نظرية الملتمس ضدها وأخذت بأقوالها « وحيث انه بعد ذلك لا يمكن أن يقال أن هناك غشاً بالمعنى القانونى خصوصاً ولم يتقدم الملتمس بأى دليل جديد ولم يدع انه كان فى حالة استحالة تمنعه عن تقديم أدلة عن هذا الغش وقت نظر الموضوع

« وحيث انه عن الطلب الاحتياطى الخاص

الذين طلبوا تعيين الخبير فهم مسئولون على كل حال عن الاجرة والمثلث ضد الاخير هو الذى أزم بمصاريف الدعوى فهو مسئول أيضاً عن هذه الاجرة عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٣ مرافعات السالفة الذكر

(الخامس عبد الحميد افندى صدق ضد احمد انور واخرين وحضر عن السبعة الاول الاستاذ سلامه ميخائيل بك رقم ٩٩٦ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢٦٧

٦ يناير سنة ١٩٣٠

استئناف . المسائل المتعلقة بشكاه . نظام عام .
انعدام المصلحة للاستئناف

القاعدة القانونية

المسائل المتعلقة بشكل الاستئناف هي من النظام العام للمحكمة أن تحكم بها من تلقاء نفسها ولو لم يتسك بها أحد الخصوم . ومن هذه المسائل عدم وجود مصلحة للاستئناف في رفع الاستئناف . فالمحكمة أن تحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها

المحكمة :

« من حيث أن المستأنف عليها الاولى رفعت هذه الدعوى ضد المستأنفة والمستأنف عليه الثانى وطلبت الحكم لها بالزام موسى أحمد رخا في مواجهة المستأنفة بتسليمها ال ١١ مهما وقبراطين وه أفدنة المينة بصحيفة الدعوى

هذا الطلب في المعارضة التي تقدم عن أمر التقدير لأن المادة ٢٣٤ مرافعات صريحة في أن المعارضة التي تقبل هي المعارضة في تقدير الاجرة فقط فلا يملك الخبير ولا غيره من الخصوم الا الطعن في التقدير لا في شيء غيره وعلى هذا اذا اشتملت المعارضة على طلبات أخرى غير الاجرة كانت غير جائزة فيما خرج عن الاجرة

« وحيث أن المثلث طلب من المحكمة عند نظرها المعارضتين في أمر التقدير الرقيم ٥ يونيه سنة ١٩٢٧ في الاستئنافات نمرة ٦٣٤ و ١٠٨٤ سنة ٤١ ونمرة ٥١ سنة ٤٣ المرفوعة اولاهما منه والثانية من المثلث ضد الاخير أن يقضى له بالزام المثلث ضدهم متضامين مع المثلث ضد الاخير في هذه الاجرة فهذا طلب خارج عن مقدار الاجرة لا يجوز ابدائه في دعوى المعارضة

« وحيث أن الخبير لم يكن في حاجة الى هذا الطلب لان الفقرة الاخيرة من المادة ٢٣٣ مرافعات قضت انه بعد الحكم في الدعوى يكون التقدير نافذاً على من يكون قد حكم عليه بمصاريف الدعوى وانه نافذ في جميع الاحوال على الخصم الذى طلب تعيين الخبير فبهذا يكون الشارع قد أوجد للخبير في هذه الحالة مدينين يستطيع أن ينفذ أمر التقدير على أيهما شاء دون حاجة الى حكم جديد وفي هذا معنى الضمان

« وحيث أن الخبير قد أخطأ في التجائه الى المحكمة للحصول على حكم بتضامن المثلث ضدهم في أجرته وما كان عليه الا أن يقدم أوراقه الى التنفيذ على من يريد التنفيذ عليه من الخصوم لأن المثلث ضدهم الستة الاول هم

استأنفت الحكومة وطلبت الغاء الحكم ورفض الدعوى

« وحيث أن لا مصلحة للحكومة في رفع هذا الاستئناف لأن الطلبات الاصلية الموجهة ضدها من المدعية رفضتها المحكمة آخذة بنظرية الحكومة في موضوع الايجار وعدم جواز توريثه ولم يلزمها الحكم بأى التزام ومجرد ذكر عبارة (في مواجهة الحكومة) التى جاءت فى الحكم عند النص على الزام موسى احمد رخا بتسليم المدعية نصيبها لا يقرر للمدعية أى حق قبل الحكومة

« وحيث أنه متى انعدمت المصلحة انعدمت الخصومة نفسها ويجب الحكم بعدم جواز الاستئناف لانه من المقرر أن المسائل الخاصة بشكل الاستئناف هى من النظام العام وللمحكمة أن تحكم بها من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك بها أحد الخصوم

« وحيث أنه لو قيل بأن الحكومة تريد الآن الحكم لها برفض الدعوى عن هذا العقد المقدم من موسى أحمد رخا لانه جاء مخالفاً لنص عقد الايجار الاصلى الصادر منها الى أحمد رخا مورث المستأنف عليهم فان هذا الطلب الذى جاء لأول مرة أمام محكمة الاستئناف يعتبر طلباً جديداً لا يجوز لها ابدائه الآن عملاً بالمادة (٣٦٨) مرافعات وعلى ذلك يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف

(استئناف مصلحة الاملاك ضد طالية احمد واخر وحضر عنهما الاستاذ لبيب اقندى سعد رقم ٤٣٣ سنة ٤٦ قضائيه — دائرة حضرات على حيدر حجازى بك وجناب مسيو سودان واحد مختار بك المستشارين)

والزام مصلحة الاملاك بتحرير عقد ايجار لها بصفتها وصية على ولدها القاصر محمد عبد الرحمن عن هذه القطعة بنفس الشروط المحررة بين الحكومة وأحمد رخا المستأجر الاصلى من الحكومة وأنه أثناء نظر الدعوى قدم موسى أحمد رخا عقداً منسوب صدوره الى المورث الاصلى (احمد رخا) قبل وفاته بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وثابت التاريخ فى ٧ يونيه سنة ١٩٢٣ يقرر فيه المورث المذكور أنه باع منفعة هذه الارض المؤجرة اليه من الحكومة الى ورثته وأعطى كل منهم قسماً فيها يخص عبد الرحمن والد القاصر المدعى الخمس ، وفيه توقيع منسوب الى عبد الرحمن المذكور فانكرت المدعية صدور هذا العقد من المورث وأخيراً طلبت بصفة احتياطية الحكم لها بالخمس قيمة ما خص والد القاصر بحسب هذا العقد وكان دفاع الحكومة أن لا شأن لها فى هذا العقد وأنها لا تعترف به ولا تقره أو بعبارة أخرى كما جاء بالحكم المستأنف لم تعترض عليه بعد ذلك رأت المحكمة أن الدعوى فى موضوعها بالنسبة لمصلحة الاملاك على غير أساس ولكن العقد الذى تقدم من موسى أحمد رخا بتنظيم علاقات الخصوم فيما بينهم لم يتقدم عليه طعن جدى فرفضت الدعوى بالنسبة للطلبات الموجهة لمصلحة الأملاك وحكت للمدعية بطلباتها الاحتياطية أى بالزام موسى أحمد رخا بأن يسلم المدعية بصفتها الخمس مشاعاً فى ١١ سهماً وقيراطين وه أفدنة قيمة ما يخصها فى العقد المذكور

فرد من الانتفاع بالمزايا التي يتخذها من قيد ما يمتلكه باسمه في هذه الدفاتر

« وحيث أنه تبين مما تقدم أن عملية المكلفات ليست من المسائل الادارية الصرفة التي حرم على المحاكم النظر فيها على ما جاء في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية بل أن لهذه المحاكم بما لها من السلطة في الفصل في الخصومات أن تكلف المديريات نقل التكليف الى اسم مالك الأرض اذا رفعت لها دعوى بذلك من المالك

« وحيث انه لما ذكر يكون الحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة في غير محله وتبعاً لذلك يكون رفض الطلب الأول من طلبات المستأنف بحالته في غير محله أيضاً ويتعين الغاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه

« وحيث ان موضوع الدعوى لم يكن صالحاً للحكم فيه

(استئناف الخواجه جورجى انطونيوس وحضر عنه الاستاذ عزيز بك خانكى بالنيابة ضد وزارة المالية رقم ٩٧٥ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وبحضور حضرتى محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٢٦٩

٢٨ يناير سنة ١٩٢٩

غائب غيبه منقطعة . حقه في الميراث . سلطة الوكيل عنه

القاعدة القانونية :

من المقرر شرعاً ان المفقود يعتبر ميتاً في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره وهي التوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا

٢٦٨

٦ يناير سنة ١٩٣٠

اختصاص . اعمال ادارية . دفاتر تكليف . التنغير فيها . اختصاص المحاكم .

القاعدة القانونية

ليست عملية المكلفات من الاعمال الادارية الصرفة التي حرم على المحاكم النظر فيها بناء على ما جاء في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . بل أن لهذه المحاكم بما لها من السلطة في الفصل في الخصومات أن تكلف المديريات بنقل التكليف إلى اسم مالك الارض اذا رفعت لها دعوى بذلك

المحكمة

« حيث أن محكمة أول درجة قضت برفض طلب التعويض بحالته الحاضرة وبعدم اختصاصها في باقي الطلبات اعتماداً على أن دفاتر التكليف هي من الاعمال الادارية الصرفة لتنظيم تحصيل الضرائب ولا دخل لها في اثبات الملكية

« وحيث أن دفاتر المكلفات وان وضعت لتنظيم تحصيل الضرائب إلا أنها ليست من الدفاتر التي أعدتها المديريات لمصلحتها وحدها وقد جرى العمل من وقت انشائها على اعتبارها من الدفاتر العمومية التي يسوغ لكل شخص أن يأخذ منها صوراً يستند عليها الخصوم في مسائل وضع اليد ولها أثرها في اثبات حق لشخص دون آخر وبذلك تعلقت بدفاتر المكلفات المذكورة حقوق الافراد وأصبح لا يجوز للمديريات أن تقيد بها اسم من تشاء خطأ أو صواباً ولا أن تحرم أى

يحكم باستحقاقه للوصية اذا أوصى له بوصية بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية الى ظهور حياته او الحكم بوفاته واذا حكم بوفاته يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد القسط الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته وعلى ذلك لا يملك الوكيل عنه رفع دعوى بطلب نصيبه في ميراث له

المحكمة

« من حيث ان المستأنف بصفته وكلاء عن احمد احمد القصبي الغائب غيبة منقطعة رفع هذه الدعوى يطلب فيها تثبيت ملكيته الى ٦ قرار يبط و ٨٦ فدانا قيمة ميراث الغائب المذكور في تركة والده المرحوم السيد احمد القصبي فدفع أحد المستأنف ضدهم بعدم قبول الدعوى من المدعى لعدم وجود صفة له لأن الوكيل عن الغائب ليس له شرعاً حق التقاضي

« ومن حيث انه وان كان من المقرر شرعاً ان الوكيل عن الغائب ليس له إلا أن يحصى أمواله المنقولة وغير المنقولة ويحفظها ويقوم عليها ويحصل غلاته ويربع عقاراته ويقبض ديونه التي أقرت بها غرماءه وليس له أن يخاصم في الشيء الذي تولاه المفقود ولا في نصيب له من عقار أو منقول في يد غيره لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي ولا يملك الخصومة لأن فيه تضمين الحكم على الغائب ولا يجوز شرعاً القضاء على الغائب كما نص صريحاً في المادة ٥٧٤ من كتاب الأحوال الشخصية لقدري باشا انه ليس للقاضي أن يبيع شيئاً من مال المفقود مما لا يخشى عليه الفساد لانقطة

عياله ولا لغيرها كل ذلك مقرر شرعاً إلا أن الشارع المصري لم يتبع المبادئ المتقدمة عند تحديد سلطة المجالس الحسبية التي تنظر في مصالح الغائب وعند بيان اختصاص الوكيل عن الغائب بل اتبع في ذلك مبادئ القانون المدني في الوكالة فاذا اقام المجلس الحسبي وكلاء عن الغائب بصفة عامة فلا يترتب على ذلك الا التفويض للوكيل في الأعمال المتعلقة بالادارة وليس لهذا الوكيل قانوناً أن يرفع الدعاوى العينية لأن خسارة الدعوى يترتب عليها ضياع الحقوق العينية وهذه تشترط فيها توكيل خاص فاذا اذن المجلس للوكيل بعمل خاص كان ذلك من قبل التوكيل الخاص ويجب على الوكيل العمل في حدوده ولذلك نص قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في المادة ٢٣ منه على انه يجب على وكلاء الغائبين أن يحصلوا على اذن من المجلس الحسبي لمباشرة التصرفات المينة بالمادة المذكورة ومنها شراء العقارات وبيعها ورهنها والصلح والتحكيم

« ومن حيث أنه لا نزاع في ان الواجب تطبيقه في الدعوى الحالية هو قانون المجالس الحسبية الذي استمد منه المستأنف وكالته عن الغائب

« ومن حيث ان المجلس الحسبي أقام المستأنف بصفته وكيل سنة ١٩٠٩ بطريقة عامة فلم يكن له حق التقاضي في العقار ولكن المستأنف رجع الى المجلس الحسبي بعد ذلك في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ واستصدر منه قراراً في التاريخ المذكور باذنه بالخصومة عن الغائب احمد احمد القصبي فيما له وما عليه أمام جميع المحاكم وهذا الأذن يعطيه حق التقاضي في النزاع الحالي

٢٧٠

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

رهن . قائدة . احتسابها . استئصالها من الغلة.

القاعدة القانونية:

إذا لم يتفق بين الدائن المرتهن والمدين
الراهن على قائدة على مبلغ الدين فيجب احتسابها
بواقع ٥ ٪ سنوياً .

ويجب أن تستنزل من هذه الفائدة قيمة
الغلة التي حصلها الدائن من وضع يده على العقار
المرتهن

المحكمة

« حيث ان محكمة أول درجة بعد ان
اعتبرت مسئولية المستأنف عليهم تبدأ من سنة
٩١٤ احتسبت لهم فوايد عن مبلغ الرهن ابتداء
من سنة ١٩٠٨ بواقع المائة تسعة سنوياً ولكن
هذه المحكمة ترى بأن ترك الأرض للمستأنف
عليهم ليضعوا اليد عليها من سنة ٩١٤ يستدل
منه بأنه حصل بناء على اتفاق بين المستأفنين
والمستأنف عليهم حتى يضعوا حداً للدعوى التي
حصلت فيما بينهم وليكون هناك أساس ثابت
يمكن الرجوع اليه في المحاسبة فيما بينهم ولذا ترى
أن يكون تصفية الحساب بين الخصوم من سنة
٩١٤ بصرف النظر عن المدة السابقة على ذلك
» وحيث ان المادة ٥٤٥ من القانون المدني
نصت على انه لا يجوز للدائن المرتهن أن ينتفع
بالرهن بدون مقابل بل عليه أن يسعى في

فيكون المستأنف قد صحح الاجراءات ولذلك
يكون الدفع في غير محله

« ومن حيث ان المستأنف ضدهم يدفعون ايضاً
دعوى المستأنف بعدم قبولها لأن المستأنف يطلب
الحكم بنصيب الغائب في ميراثه عن والده مع ان
الغائب لا يرث شرعاً

« ومن حيث انه بالرجوع الى عريضة الدعوى
تبين حقيقة ان المستأنف يطلب الحكم للغائب
بميراثه الشرعى في والده

« ومن حيث انه من المقرر شرعاً ان المفقود
يعتبر ميتاً في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره
وهي المتوقعة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره
ولا يحكم باستحقاقه للوصية اذا اوصى له بوصية
بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية الى
ظهور حياته أو الحكم بوفاته واذا حكم بوفاته
يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور
الحكم بموته ويرد القسط الموقوف له الى من
يرث مورثه عند موته (مادة ٥٧٧ من كتاب
الأحوال الشخصية لقدرى باشا)

« ومن حيث انه لا نزاع في ان المفقود في
هذه الدعوى لا يزال غائباً فلا يرث وانما يقف
نصيبه في الارث الى حين ظهوره حياً أو الحكم بوفاته
» ومن حيث انه لذلك تكون دعوى
المستأنف سابقة لآوانها ويتعين الحكم بعدم قبولها
وتأييد الحكم المستأنف القاضي بذلك

(استئناف بسيوني بك الجوهري بصفته وحضر
عنه الاستاذ محمد افندى عبد الوهاب البرعى ضد الست
ام محرم واخرين وحضر عن ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١
و ١٢ الاستاذ محمد على رشدى افندى رقم ٤٩٩ سنة
٤٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود على
سرور بك واحد امين بك المستشارين)

الاستغلال من الرهن بحسب ما هو قابل له إلا إذا وجد شرطاً بخلاف ذلك وهذه الغلة تستنزل من الدين المؤمن بالرهن ولو قبل حلول الأجل بحيث أنها تستنزل أولاً من الفوائد والمصاريف ثم من أصل الدين

« ومن حيث أن محكمة أول درجة احتسبت الفوائد باعتبار المائة ٩ سنوياً مع أنه لا يوجد اتفاق بين الخصوم على تحديد الفائدة المذكورة فيتعين احتسابها باعتبار المائة ٥ سنوياً فقط

(استئناف الست زهرة عثمان وآخرين وحضر عن الأولى الاستاذ محمد افندى حسن ضد محمود محمود منصور الشقنقى وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ حبيب افندى الشقنقى وعن الثالث الاستاذ محمد افندى على رشدى رقم ٦٩٤ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٢٧١

٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

وقف . الاقرار بـ . شروط صحته

القاعدة القانونية

يشترط شرعاً لصحة الاقرار بالوقف ان تكون العين المقر بوقفها تحت يد المقر وقت الاقرار وإلا فلا يسرى عليها الاقرار لتعلق حق الغير بها

المحكمة

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى تناقض في أن المرحوم سليمان افندى طاهر أوقف ستين فداناً بناحية ميت السودان بمديرية الغربية بمحوض دكورة بمقتضى تقسيط رزناجى مؤرخ ٥

شعبان سنة ١٢٥٤ على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ثم من بعدهم على عتقائه وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وبعد اقراضهم يلحق هذا الوقف لوقف الجنب الخديوى بمكة المكرمة والمدينة المنورة وقد توفى الواقف المذكور فى شعبان سنة ١٢٨٥ وحل محله ورثته وهم أولاده احمد وعبد الله ومحمد وحسيه وفتومة وفى ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٠٣ تصادق كل من احمد وعبد الله وحسيه وفتومه على استحقاقهم جميعاً الى الستين فداناً عشورية كائنة بأراضى ميت السودان غربية بمحوض دكورة الموقوفة على والدهم المرحوم سليمان افندى طاهر ثم عليهم من بعده كما صدقوا على أن ارشدهم هو احمد افندى طاهر وأنه المستحق للنظر على الوقف المذكور ولم يشترك معهم اخوهم محمد فى هذا التصديق ولكن الورثة لم يحترموا هذا التصديق واخذوا بعد ذلك فى التصرف فى أعيان الوقف بالرهن وبالبيع الى آخرين الى ان نظرت وزارة الأوقاف على الوقف المذكور فى سنة ٩٠٧ فارادت ان تضع يدها على اعيان الوقف فعارضها المشترون من الورثة ولذلك رفعت دعوى على أحدهم وهو عشاوى محمود الدوميكى أمام المحكمة الشرعية وفى ١٥ ديسمبر سنة ٩١٨ حكم للوزارة بثبوت وقف ثلاثة أرباع المقدار الذى كان ينازع فيه عشاوى المذكور وبمنع معارضته فيه وقد تأيد هذا الحكم من محكمة مصر الشرعية فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبعد ذلك رفعت الوزارة دعاوى على جميع المتعرضين لما

في وضع يدها على بعض هذه الأطنان وفي تاريخ ١٤ يناير سنة ٩٢٦ حكمت هذه المحكمة بنذب خبر في جميع القضايا المذكورة لتطبيق مستندات الوقف وعقود المستأنف عليهم على طبيعة الارض المتنازع عليها ثم تحدد لها جميعا جلسة اليوم ومن ضمنها الدعوى الحالية

« ومن حيث أنه مما يجب ملاحظته بادىء ذى بدء أن الوزارة استبعدت نصيب محمد أحد ورثة سليمان طاهر في الأطنان الموقوفة ولم تطالب به لأنه لم يصادق على الوقف أى أنها جعلت أساس طلباتها التصديق الحاصل في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٣ ولذلك ترى المحكمة ان تحصر بحثها في قيمة هذا التصديق فقط ولا حاجة اذن لبحث قيمة التقسيط الرزنامجي المؤرخ ٥ شعبان سنة ١٢٥٤ من جهة صحة اعتباره مثبتا للوقف من عدمه

« ومن حيث ان ذلك التصديق انما عمل بالطريق الشرعى اى أمام المحكمة الشرعية المختصة « ومن حيث ان التصديق المذكور يفيد اقرار بعض ورثة سليمان افندى طاهر بالوقف فهو حجة عليهم شرعا طبقا للمادتين ٥٣٤ و ٥٣٥ من قانون العدل والانصاف وتكون حصتهم وقفاً يجرى عليها أحكام الوقف

« ومن حيث ان المستأنف عليهم اعترضوا بأن هذا التصديق ليس مستنداً بالوقف لأنه لا يدخل ضمن الاوراق الرسمية المينة في المادتين ١٣٧ و ١٣٤ من لائحة المحاكم الشرعية ولأنه ليس تصادقا على الوقف ولكن على الاستحقاق والنظر فقط وانه لم يشر الى الوقفية التى يعتمد

عليها ولا الى الواقف ولم يبين الستين فدانا الموقوفة ولا جهة البر التى لا تنقطع

« ومن حيث ان هذه الاعتراضات غير وجهية لأن هذا التصديق هو اشهاد شرعى صادر ممن يملكه على يد حاكم شرعى مأذون به طبقاً للمادة ١٣٧ من لائحة المحاكم الشرعية ولان عبارته تفيد بدون اى شك الاقرار بالوقف على والد المقرين وعليهم من بعده في الاطنان التى بينها بياناً كافياً واما عدم بيان جهة البر التى لا تنقطع فراجع الى علم الورثة بوجود التقسيط المذكور المبين به جهة البر المطلوبة ويكفى الرجوع اليه لمعرفة ذلك مع العلم بان ذلك التقسيط هو من الاوراق الرسمية المحفوظة بمصالح الحكومة

« ومن حيث انه لذلك ترى المحكمة ان الوقف ثابت في حصة الورثة الذين اقروا بالوقف والتى كانت تحت أيديهم في تاريخ ذلك الاقرار « ومن حيث ان وزارة الاوقاف تطلب تثبيت ملكية وقف سليمان طاهر الى ٢٢ قيراطا و ٢١ سهما شائعة في فدان و ٦ قراريط و ١٢ سهما مينة بعريضة الدعوى

« ومن حيث ان المستأنف ضده يدعى تملكه القدر المذكور بوضع اليد المدة المكسبة للملكية

« ومن حيث انه تبين من تقرير الخبير الذى ندب في هذه القضية ومن المستندات المقدمة بها ان والد المستأنف عليه اشترى من ورثة المرحومين سعد حلاوه واحمد حلاوه

بموجب عقد مؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٩٧ ومسجل في ٢ فبراير سنة ١٨٩٨ فداناً و ٦ قراريط وان احمد سليمان طاهر رفع دعوى ضد سعد حلاوة طالباً تثبيت ملكية الوقف نظارته الى ٣ أفدنة و ١٨ قيراطاً قيل منه انها مقتصبة فقضت محكمة طنطا الابتدائية الاهلية في ١٤ مارس سنة ١٨٩٢ برفض دعوى المدعى وجاء في اسباب الحكم ان المدعى عليه مرتين تحت يده هذه الاطيان من عبد الله طاهر ومحمد طاهر بموجب عقدي رهن أحدهما مصدق عليه من محكمة المديرية في ١٠ شعبان سنة ١٢٩٨ والآخر في ٨ صفر سنة ١٢٩٨

« ومن حيث انه يظهر مما تقدم ان عبد الله طاهر ومحمد طاهر رهنا الى سعد حلاوة البايغ الى مورث المستأنف ضده ٣ فدادين و ١٨ قيراطاً بمقتضى عقدين في سنة ١٢٩٨ اى قبل تاريخ التصديق الحاصل من عبد الله طاهر المذكور في ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٠٣

« ومن حيث انه يشترط شرعاً لصحة الاقرار بالوقف ان تكون العين المقر بوقفها تحت يد المقر وقت الاقرار وإلا فلا يسرى عليها الاقرار لتعلق حق الغير بها

« ومن حيث انه لذلك يكون نصيب عبد الله طاهر في الرهن الحاصل منه الى سعد حلاوة غير موقوف كما ان حصة محمد طاهر في الرهن المذكور غير موقوفة لانه لم يدخل في التصديق المذكور

« ومن حيث ان قول المستأنفة بأنه لا دليل على أن الاطيان موضوع الدعوى الحالية يدخل ضمن الدعوى الفرعية المتقدمة الذكر في غير محله لانه لا نزاع في ان القدر الوارد بعقد المستأنف عليه ينطبق على ارض الوقف موضوع النزاع وهذا القدر هو طبعاً جزء مما كان تحت يد سعد حلاوة المذكور بطريق الرهن من بعض ورثة سليمان افندى طاهر

« ومن حيث ان اعتراض المستأنفة بأن المستأنف ضده لا يملك بمضى المدة لانه تاقى الملكية عن مرتين في غير محله لانه لاصفة للوزارة في هذا الاعتراض مادام انه ثبت ان القدر المتنازع عليه غير موقوف ولا يكتفى لتملك هذا القدر وضع اليد عليه خمسة سنين بالسبب الصحيح أو خمسة عشر سنة اذا لم تتوفر شروط السبب الصحيح وقد مضى الآن من تاريخ المشتري الحاصل في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٧ لغاية رفع الدعوى الحالية في ابريل سنة ١٩٢٠ أكثر من خمسة عشر سنة

« ومن حيث انه مما تقدم تكون دعوى المستأنفة على غير أساس ويتعين رفضها وتأيد الحكم المستأنف القاضى بذلك

(استئناف وزارة الاوقاف ضد محمد محمد يوسف واخرين وحضر عنهم الاستاذ بديع افندى قرية رقم ١٢٠٠ سنة ٢٩ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك وعمود على سرور بك واحد امين بك المستشارين)

« وحيث ان المستأنف لم يستأنف هذا الحكم الاخير الصادر في معارضته وانما استأنف الحكم الحضورى الصادر في ٢٨ ابريل سنة ٩٢٨ وكان يجب عليه أن يرفعه في ميعاد استئنافه الذى يبتدىء من تاريخ اعلانه أى في ١٩ يولييه سنة ٩٢٨ فرفعه اياه في ٢٨ مايو سنة ٩٢٩ يكون بعد الميعاد ولهذا يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا صحيحا

(استئناف عبد الله بك الجيار وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد افندى يوسف ضد حسين افندى على المحامى وحضر عنه حضرة عبد الحافظ افندى فكرى المحامى وآخرين لم يحضرا بالجلسة نمرة ٩٥٨ سنة ١٩٢٦ قضائية. دائرة حضرة زكى برزى بك وعضوية حضرة قى حامد فهمى بك ومحمد نوربك المستشارين)

٢٧٣

أول يناير سنة ١٩٣٠

- ١ - استئناف . أصلى . فرعى . التفرقة بينهما
- ٢ - حوالة . حكم . رضا المحكوم عليه . وجوب

القاعدة القانونية

١ - اضطردت أحكام المحاكم المصرية اهلية ومختلطة على انه لا يشترط أن يقتصر الاستئناف الفرعى على ما تناوله الاستئناف الاصلى فقط بل يصح أن يتعدى الى جميع الطلبات التى فصل فيها الحكم المستأنف

٢ - لا فرق بين حوالة الدين الناشئ عن سند أو عن حكم لان الشارع أراد حماية المدين فى اشتراطه رضائه بالحوالة فمادامت هذه المصلحة قائمة فى الحالتين فلا محل للمعيب بها

٢٧٢

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . حكم حضورى . وصفه بكونه غيايبا . معارضة . عدم جواز . استئناف . ميعاده

القاعدة القانونية

إذا وصف حكم خطأ بأنه غيايبى وعورض فيه وقضى بعدم جواز المعارضة فان ميعاد استئنافه يبتدىء من تاريخ اعلانه لا من تاريخ صدور الحكم بعدم قبول المعارضة

المحكمة

« من حيث ان المستأنف تنازل عن مخاصمة المستأنف عليه الثانى

« وحيث ان المستأنف عليه الاول دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا لانه أعلن الحكم للمستأنف فى ١٩ يولييه سنة ٩٢٨ ولم يعلنه المستأنف بصحيفة الاستئناف فى ٢٨ مايو سنة ٩٢٩

« وحيث ان المستأنف أجاب على هذا الدفع بأنه وان أعلن له الحكم الابتدائى فى ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ الا انه بصدوره عليه غيايبا وبمعارضته فيه يجب ان يبتدىء ميعاد استئنافه من يوم اعلانه بالحكم الصادر فى هذه المعارضة وهو لم يعلن له للآن

« وحيث ان الحكم المعلن فى ١٩ يولييه سنة ٩٢٨ وان وصف بكونه غيايبا فقد كان حضوريا فى الواقع ولذلك حكمت محكمة اسكندرية الابتدائية بعدم قبول المعارضة فيه بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٩٢٩

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضده الاول حامد عمر المغربي استأنف فرعياً فدفع المستأنف الاصلى بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً لأنه ليس استئنافاً فرعياً بل هو في الحقيقة استئناف أصلي عن طلبات لم تكن موضوع الاستئناف الاصلى المرفوع من الشيخ عبد الرحيم على ويجب اذاً أن يقدم في المواعيد القانونية ونظراً الى انه أعلن حامد عمر المغربي بالحكم في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ولم يستأنفه الا بجلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ فيكون هذا الاستئناف حاصلًا بعد الميعاد القانوني خصوصاً وان اعلان الحكم حصل بعد رفع الاستئناف منه وقد ذكر باعلان الحكم ان الاستئناف خاص بطلب الغاء ما قضى به من التصديق على عقدي الصلح فقط

« ومن حيث ان الشيخ حامد عمر المغربي رفع هذه الدعوى ضد المستأنف الشيخ عبد الرحيم على وأربعة آخرين بطلب الحكم عليهم متضامنين بتسليمه عشرة أفدنة مبينة بعريضة الدعوى وبأن يدفعوا له مبلغ ١٢٠٠ جنية قيمة ايجار هذه الاطيان من ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٢٥ وما يستجد من الايجار بواقع ٢٠ جنيهاً للفدان الواحد لغاية التسليم وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تصالح مع اثنين من المدعى عليهم بمقتضى محضري صلح مؤرخين ٦ يونه سنة ١٩٢٦ و ٦ يولييه سنة ١٩٢٦ وكان نصيهما في الاطيان المطلوب تسليمها ستة أفدنة فعدل المدعى الشيخ حامد عمر المغربي طلباته المتقدمة وطلب الحكم له باعتماد محضري الصلح المذكورين

والزام الثلاثة الآخرين من المدعى عليهم الذين لم يتصلحوامعه بتسليم العشرة أفدنة والزامهم بأن يدفعوا له ٤٨٠ جنيهاً وما يستجد من الايجار عن العشرة أفدنة بواقع ٢٠ جنيهاً للفدان من غاية فبراير سنة ١٩٢٦ لغاية التسليم

« ومن حيث ان محكمة أول درجة حكمت بالتصديق على عقدي الصلح المذكورين وبالزام باقي المدعى عليهم بتسليم المدعى ستة أفدنة على المشاع في العشرة أفدنة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات اي طلب الايجار

« ومن حيث ان المستأنف استأنف فقط بالنسبة لما قضى به الحكم من التصديق على محضري الصلح وتسليم المستأنف عليه الاول ستة أفدنة على المشاع في عشرة أفدنة فاستأنف حامد عمر المغربي بالنسبة للأربعة أفدنة التالية وبالنسبة للايجار

« ومن حيث انه تبين مما تقدم ان اعتراض المستأنف الاصلى على رفع الاستئناف الفرعي بالنسبة لطلب تسليم الاطيان في غير محله لان هذا الطلب داخل ضمن الاستئناف الاصلى مع العلم بأن المادة ٣٥٧ مرافعات صريحة في ان للمستأنف عليه حق رفع استئناف فرعي مادامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولا يمنع من ذلك سبق قبوله للحكم المستأنف

« ومن حيث ان المستأنف عليه استأنف فرعياً بالنسبة للايجار وهو لم يكن موضوع الاستئناف الاصلى ولذلك يتعين البحث فيما اذا كان يجوز للمستأنف ضده أن يستأنف فرعياً بالنسبة لطلبات فصل فيها الحكم الابتدائي ولكنها لم تكن موضوع الاستئناف الاصلى

٢٧٤

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

التماس . حجز ورقة بفعل الخصم . ركن النش

القاعدة القانونية

من المتفق عليه علماً وعملاً ان حجز الورقة بمعرفة الخصم لكي يكون وجهاً موجباً للالتماس يجب أن يكون هذا الحجز قد وقع من نفس الخصم في الدعوى بسوء نية وغش أثر على عقيدة المحكمة فان كان الحجز عن حسن نية فلا وجه للالتماس

المحكمة

« حيث ان الملتبس بنى التماسه على وجهين الوجه الاول ان الحكم الاستثنائي صدر بناء على عدم تقديم الملتبس عقد بيع صادر اليه من مورثة الملتبس ضده وهذا العقد قد حجز بفعل الخصم بتقديمه شكوى لنيابة دكرنس يطعن فيها بالتزوير على هذا العقد ويطلب ضبطه وحجزه وبناء على شكاوى تقدمت لمصلحة الاملاك بأنه وارث للباثة ويطلب ارثه فيها وضبط العقد وحجزه لانه مزور وقد تمكن الملتبس ضده بسبب ذلك من حجز العقد عن الملتبس وحال بينه وبين تقديمه في جميع ادوار القضية - والوجه الثاني ان الملتبس ضده غش المحكمة وأثر على عقيدتها حتى أصدرت الحكم المطعون فيه وذلك بأن أكد بأن عقد البيع الذي يتمسك به الملتبس هو عقد خيالي ولا أثر له في الوجود وكان ذلك رغم علمه

» ومن حيث ان المادة ٣٥٧ مرافعات نصت على انه اذا طلب أحد الاخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلاً عن حقه في طلب الاستئناف طلباً أصلياً في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلباً فرعياً مادامت المرافعة قائمة وهذا النص عام غير مقيد بأي قيد اذ انه يعطى المستأنف ضده حق استئناف الحكم استئنافاً فرعياً بصفة عامة ويظهر من ذلك ان للمستأنف فرعياً حق الاستئناف عن الطلبات التي تكون موضوع الاستئناف الاصلى وعن الطلبات الاخرى التي فصل فيها الحكم ولا يجوز بدون نص قانوني حرمان المستأنف ضده في استئناف بعض الطلبات التي فصل فيها ولم تكن موضوع الاستئناف الاصلى

» ومن حيث ان مقدم هذا الدفع استشهد ببعض الاحكام التي تؤيد رأيه الا ان المحاكم المصرية وخصوصاً المختلطة عدلت عن هذا الرأي الى اعطاء المستأنف فرعياً حق الاستئناف عن جميع الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف وقد استقر قضاؤها على ذلك (راجع أحكام محكمة الاستئناف المختلطة الرقيمة أول ابريل سنة ١٨٨٦ و ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٩ و ٢٧ مايو سنة ١٨٩١ و ١٣ يونيه ١٨٩٤ و ٦ مايو سنة ١٨٩٧ و ٢٩ ديسمبر ١٩٠٩ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٦)

(استئناف الشيخ عبد الرحيم على وحضر عنه الاستاذان زكي على بك وعبد الحميد افندى خليل ضد حامد عمر وآخرين وحضر عن الاول الاستاذان عبدالرحمن بك الراضى وابراهيم افندى صبحى نمرة ١٢٥٣ سنة ٤٤ ونمرة ١٢٧٨ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك وبهى الدين بركات بك واحمد أمين بك المستشارين)

بخلاف ما قضى به الحكم المطعون فيه وبذلك يكون الركن الاول متوافر

عن الركن الثاني

«وحيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على الاوراق وعلى الشكوى الادارية المنضمة لهذه القضية ان الملتمس ضده قدم جملة شكاوى للنيابة العمومية ومصلحة المساحة يطعن فيها على العقد المقدم من الملتمس بالتزوير ويطلب ضبطه وحجزه وقد حصل تحقيق هذه الشكاوى بمعرفة الادارة أولا وتقرر حفظ الشكوى ورفع الملتمس ضده جنحة مباشرة على الملتمس حكم فيها بعدم قبولها لانه لم يثبت الملتمس ضده وراثته للبائعة ولما أن أثبت وراثته لها أعاد الشكوى للنيابة فحققت النيابة شكواه وقررت أخيراً حفظ الشكوى ادارياً بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ بعد أن اطلعت على العقد وأثبتته في تحقيقها فلما رفع الملتمس ضده دعوى الملكية على الملتمس سعى الملتمس في استلام العقد فلم يتمكن حتى فصل نهائياً في الدعوى من هذه المحكمة بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٩ . وأخيراً تسلم العقد بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٩ بناء على امر المديرية رقم ٢٩٠ مالية الصادر بناء على مكاتبة مصلحة الاملاك الاميرية رقم ٤٥٢٢ كما هو مؤشربه على هامش هذا العقد وهذا يدل على ان هذا العقد كان حقيقة محجوزاً بمعرفة مصلحة الاملاك وبناء على شكوى الملتمس ضده والطعن عليه بالتزوير

« وحيث ان حجز الورقة بمعرفة مصلحة الاملاك والطعن عليها بالتزوير أمام النيابة جعل الملتمس في حالة استحيل معها تقديم تلك الورقة

بوجود هذا العقد وطعنه عليه بالتزوير أمام النيابة وأمام مصلحة الاملاك

« وحيث انه من المتفق عليه علماً وعملاً ان حجز الورقة بمعرفة الخصم لكي يكون وجهاً موجباً للالتماس يجب أن تتوافر أركان ثلاثة : الركن الاول أن تكون الورقة قاطعة في الدعوى الركن الثاني أن تكون هذه الورقة محجوزة بفعل الخصم نفسه لا بفعل شخص آخر خارج عن الخصومة الا اذا أصبح الملتمس في حالة استحيل معها تقديم هذه الورقة بفعل الخصم الركن الثالث ان يكون هناك سوء نية من الخصم او غش منه قد أثر على عقيدة المحكمة فان كان الحجز عن حسن نية فلا وجه للالتماس

« وحيث انه متى تقرر ذلك وتقرر ان الغش هو ركن من أركان حجز الورقة بمعرفة الخصم فالبحث في الوجه الاول المقدم من الملتمس وهو حجز الورقة بمعرفة الخصم يتناول البحث في الوجه الثاني وهو الغش غير انه متى كان الغش قد أثر وحده على عقيدة المحكمة بغير أن يكون هناك ورقة محجوزة بفعل الخصم فهو وجه موجب للالتماس أيضاً

عن الركن الاول

« حيث ان الورقة المقدمة من الملتمس وهي المؤرخة ٥ يناير سنة ١٩٢٢ قاطعة في الدعوى لانها تتضمن مشترى الملتمس الارض المتنازع عليها من مورثة الملتمس ضده فان ثبت صحتها كانت النتيجة رفض دعوى الملتمس ضده

لان النيابة لا قبل تسليمها له الا بعد أن تثبت من صحتها وهذه الحالة التي وجد فيها الملتمس تسببت عن شكوى الملتمس ضده وطعنه على الورقة بالتزوير فيعتبر ان الحجز بفعله ويكون الركن الثاني متوافراً أيضاً

عن الركن الثالث

« حيث ان الملتمس ضده يعلم بوجود العقد ويعلم بضبطه وحجزه بمعرفة مصلحة الاملاك لانه هو الذي طعن عليه بالتزوير وطلب ضبطه وحجزه كما يعلم بالتحقيق الذي أجرته النيابة بشأنه لانه حصل بحضوره وفي مواجهته

« وحيث ان الملتمس تمسك في جميع ادوار القضية بهذا العقد أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف اذ قرر في المحكمة الابتدائية أمام قاضي التحضير انه اشترى القدر المتنازع عليه من حرمة تدعى فاطمة (وهي مورثة الملتمس ضده) وطلب ايقاف الدعوى حتى يفصل في دعوى منع التعرض المرفوعة أمام محكمة الزقازيق الجزئية فأنكر عليه ذلك وكيل الملتمس ضده مع علمه بصحة دعواه وطلب أمام محكمة الاستئناف تأجيل الدعوى حتى يقدم العقد كما طلب ضم أوراق الشكوى الادارية ليثبت بها وجود العقد وقدم شهادة تدل على وجود هذه الشكوى فلم تقبل المحكمة طلبه وقررت حجز القضية للحكم فقدم لها طلباً آخر بفتح باب المرافعة لتقديم أصل العقد وارفق بهذا الطلب صورة رسمية منه فلم تقبل المحكمة طلبه وحكمت في

القضية لغير مصلحته بسبب عدم تقديمه أصل العقد كل ذلك بسبب غش الملتمس ضده وادعائه في مذكرته ان تحقيق النيابة أسفر عن تزوير العقد مما جعل المحكمة تعتقد ان العقد لا وجود له

« وحيث ان ادعاء الملتمس ضده لهذه الوقائع التي ثبت كذبها وثبت علمه بها يدل على سوء نيته وبذلك يكون الركن الثالث متوافراً أيضاً

« وحيث انه فوق ما تقدم فانه من المسلم به قانوناً انه اذا بنى الحكم على وقائع مكذوبة ويعلم الخصم بها واعتقدت المحكمة بصحتها فيكون ذلك غشاً موجباً للالتماس كما انه يوجد غش موجب للالتماس اذا ظهرت أوراق قاطعة وكان الخصم ينكرها وكذلك الكذب وانكار ورقة قاطعة موجبان للالتماس اذا كان هذا الكذب قد أثر على عقيدة المحكمة

« وحيث انه ظاهر من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ان المحكمة بنت حكمها على عدم تقديم الملتمس عقد الشراء الذي يدعيه لما قد يكون قد خطر في بالها ان ادعاء الملتمس الشراء غير صحيح او انه يخشى من تقديم العقد لما فيه من شبهة التزوير وذلك بسبب كذب الملتمس ضده وانكاره هذا العقد والادعاء ان تحقيق النيابة أسفر عن تزويره

« وحيث ان هذه الوقائع قد أثرت جميعها على عقيدة المحكمة فيكون الالتماس مقبولا

(التماس الشيخ علي العدل وحضر عنه الاستاذ عبد الوهاب افندي البرعي ضد عبده السيد رقم ٦١ سنة ٤٧ قضائية — دائرة حضرات معظي محمد بك ومحمود علي سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

سنة ١٩١٩ قضت فيها محكمة اول درجة اولاً وبتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ حضورياً برفض الدفيعين الفرعيين وبندب خبير للانتقال لحل النزاع وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة ما اذا كانت القطعة المتنازع عليها داخله في ملك المدعى او في ملك المدعى عليه الثاني . ثم حكمت ثانياً في ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٢ حضورياً باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي الوقائع الميئة بهذا الحكم . وهذان الحكمان صدرا قابلين للاستئناف لصدورهما من جهة قبل قانون سنة ١٩٢٥ ولان حق كل من الخصمين في استئنافهما استقلالاً او عند استئناف الحكم في أصل الدعوى مما لا شبهة فيه من جهة أخرى أخذاً بالمادتين ٣٦١ و ٣٦٢ من قانون المرافعات

« وحيث أن الدفع بعدم جواز الاستئناف يتعلق بالحكم القطعي الذي صدر في الدعوى بعد ذلك في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

« وحيث أن الذي يجب البحث فيه اذن هو ما اذا كان قد جاء القانون الجديد (قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) بما يمنع جواز استئناف هذا الحكم القطعي بعد صدور هذين الحكمين التمهيديين في الدعوى قبل وجوب العمل به أم لا « وحيث أن الأصل أن للقوانين الصادرة بتنظيم المحاكم وتحديد الاختصاص وتوزيعه بين درجاتها المختلفة وبين اجراءات المرافعات وطرق الطعن في الاحكام انعطافاً على ما قبل صدورها الا اذا مست بحق مكتسب أو مركز قانوني ثابت فترد عنه امتثاقاً له على موجب ما اكتسبت من أحكام القانون القديم

٢٧٥

١٠ مارس سنة ١٩٣٠

استئناف . دعوى كليه أقل من ٢٥٠ جنيه .
قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ . صدور حكم
تمهيدى قبل القانون . جواز الاستئناف

القاعدة القانونية

بمجرد صدور حكم تمهيدى او تمهيدى في دعوى مرفوعة الى المحكمة الابتدائية قبل العمل بقانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ - الذى يحدد اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائياً في جميع الدعاوى التى لا تزيد قيمتها عن ٢٥٠ جنيهاً - يجعل الحكم فى الدعوى خارج عن حيز تطبيق هذا القانون فيجوز استئنافه حتى ولو كانت قيمة الدعوى لا تزيد على ٢٥٠ جنيه

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهما دفعا بعدم جواز الاستئناف بناء على أن المدعى به لا يتجاوز المائتين والحسين جنيهاً المحددة نهائياً لما يجوز استئنافه من احكام المحاكم الابتدائية عملاً بالقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل لاختصاص المحاكم الجزئية والابتدائية ولنصاب ما يجوز استئنافه من احكامها ويرى ان هذه القضية وان رفعت في اكتوبر سنة ١٩١٩ الا أن الحكم المستأنف لم يصدر فيها الا في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ بعد وجوب العمل بهذا القانون

« وحيث أن الثابت من الاطلاع على أوراق هذه القضية أنها رفعت حقيقة في اكتوبر

صدرت فيها أحكام حضورية أو غياية أيا كانت ولو كانت تهديدية أو تحضيرية يدل على ذلك أولا النسخة الفرنسية لهذا القانون التي جاء فيها

La présente loi ne sera pas applicable aux affaires dans lesquelles un jugement contradictoire ou par défaut aura été déjà rendu.

اذ أن ورود لفظ الحكم فيها منكراً مطلقاً *Un jugement* دال على أن الشارع قد اكتفى في القضايا التي يريد عدم سريان القانون الجديد عليها بمجرد صدور أي حكم ما فيها حضورياً كان أو غياياً ويؤكد هذا النظر أن الشارع في المادة الثانية السابقة الذكر قد اكتفى بأدنى من ذلك وهو أن تكون القضية مؤجلة للنطق بالحكم عند صدور هذا القانون الجديد حيث قد لا يصدر فيها بعد حجزها للحكم الأقرار بفتح باب المرافعة من جديد وعلة هذه التسوية بين القضايا التي يكون قد صدر فيها حكم ما والقضايا المؤجلة لنطق الحكم هي ثبوت مركز المتخاصمين على وجوب العمل بالقانون القديم وبعبارة أخرى هي اكتسابهم الحق في ذلك بصيرورة هذه القضايا جميعها صالحة للحكم على موجب هذا القانون القديم

« وحيث أن الذي يزيد هذا النظر توكيدا أن في الأخذ بالرأي المخالف من وجوب تطبيق القانون الجديد على القضايا التي صدرت فيها أحكام تهديدية قبل العمل به مساساً بحفظته المادتان ٣٦١ و ٣٦٢ من قانون المرافعات من حق الخصوم في استئناف الأحكام التمهيدية استقلالاً بمجرد صدورها اذ يصبح ما رفع أو

» وحيث أن خلاف الفقهاء إنما قايم على ما يصير به حق الخصوم في اتباع القانون القديم حتماً مكتسباً فيما يرى بعضهم اعتباره كذلك بمجرد رفع الدعوى على مقتضى أحكام هذا القانون يرى آخرون أن لا حق مكتسباً إلا بعد صدور حكم نهائي في الخصومة غير قابل للاستئناف وقد توسط آخرون فجعلوا الحد في ذلك أن تصبح الدعوى صالحة للحكم أو في حكم الصالحة له بإجابة المدعى عليه على موضوع الدعوى

« وحيث أن الظاهر من المذكرة الإيضاحية لقانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ أن الشارع المصري قد اخذ بهذا الرأي الوسط فقد جاء فيها « غير أن الوزارة لم تر الذهاب متبعة مبدأ سريان القانون على الماضي إلى حد حرمان المتقاضين من درجة التقاضي الثانية فهي تقترح أن لا يسرى حكم التعديل الجديد على القضايا التي تكون قد صدرت فيها أحكام تستأنف هذه أمام محكمة الاستئناف التي تفصل فيها طبقاً للنصوص القديمة كما تفصل في الاستئنافات السابق رفعها إليها . » ولهذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من هذا القانون بهذا النص « ولا يسرى هذا القانون على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غياياً أو المؤجلة لنطق الحكم بل تبقى خاضعة للنصوص القديمة »

« وحيث أنه ليس المراد من عبارة «الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غياياً» الدعاوى التي تكون قد صدرت فيها أحكام قطعية حضورية أو غياية بل المراد منها الدعاوى التي تكون قد

المستعجلة في المادة ٢٨ مرافعات هو خمسة عشر يوماً . وهو نص عام يشمل الاحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة أو من المحكمة الكلية في أمور مستعجلة

المحكمة

« حيث أن المستأنف ضدها دفعا بلسان وكيلها بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني المبين في المادة ٣٥٥ مرافعات لأن موضوع النزاع حراسة قضائية وهي من الأمور المستعجلة التي يجب استئناف أحكامها في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان وقد أعلن الحكم المستأنف للمستأنفين في ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٩ فلم يستأنفوه الا في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

« ومن حيث أن المستأنفين يردون على هذا الدفع بالقول أن المستأنف ضدها لم يتمسك به في اول جلسة بل اكتفيا بطلب شطب الاستئناف في غياب المستأنفين وهذا يعتبر تنازلا منهما عن الدفع

« ومن حيث أن مواعيد الاستئناف متعلقة بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تراعيها من تلقاء نفسها بدون طلب وللخصوم التمسك بها في اى حال كانت عليها الدعوى امام محكمة الاستئناف ولذلك يكون القول بسقوط حق المستأنف ضدها لعدم التمسك بالدفع في الجلسة الاولى في غير محله

« ومن حيث أن المستأنفين يطلبون ايضاً رفض الدفع لان ميعاد خمسة عشر يوماً لا يسرى

يرفع من استئنافاتها غير جائز استئنافه ما دام يوجد فيها بانعطاف القانون الجديد عليها

« وحيث انه ينتج من ذلك أن أحكام القانون الجديد (قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥) لا تسرى على المساوى التي يكون قد صدر فيها اى حكم ما حضورياً كان أو غيباً تمهيداً كان أو تحضيرياً أو قطعياً ولا على القضايا المؤجلة لنطق الحكم بل تبقى هذه المساوى خاضعة لنصوص قانون المرافعات القديم

« وحيث انه قد صدر في هذه القضية حكام تمهيديان من قبل وجوب العمل بهذا القانون الجديد فتبقى اذن خاضعة لاحكام قانون المرافعات « وحيث أن الحكم المستأنف متى خضع لأحكام قانون المرافعات كان جائز استئنافه

« وحيث أن الاستئناف رفع صحيحاً في الميعاد فهو مقبول شكلا

(استئناف شفيق افندى مينا بصفته وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد العزيز افندى فهم ضد الدكتور نصيف افندى منقريوس وحضر عنه الاستاذ السعيد افندى رمضان ومديرية المنيا رقم ١٢٧١ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرات زكى برزى بك وحامد فهمى بك ويس احمد بك المستشارين)

٢٧٦

١٩ مارس سنة ١٩٣٠

استئناف . مواد مستعجلة . الحكم فيها من المحكمة الكلية . ميعاد الاستئناف . خمسة عشر يوماً

القواعد القانونية

نص المادة ٣٥٥ مرافعات صريح في أن ميعاد الاستئناف في الاحكام الصادرة في المواد

الا على الاحكام التي يصدرها القاضي الجزئي في المواد المستعجلة طبقاً للمادة ٣٨ مرافعات واما المواد المستعجلة التي تكون مرتبطة بقضايا موضوعية منظورة امام المحكمة الكلية فلا يسرى عليها حكم المادة ٣٥٥ مرافعات بل يسرى عليها أحكام المادة ٣٥٣ مرافعات اي أن استئنافها يرفع في ستين يوماً لا خمسة عشر يوماً

« ومن حيث أن المستأنف ضدهما رفعاً هذه الدعوى امام محكمة طنطا الكلية يطلبان الحكم على المستأنفين بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي على الاطيان المينة بالعريضة وبالزامهم بدفع مبلغ معين وفوائده مقابل أقساط متأخرة عليهم وقد أحيلت القضية للمرافعة في الحراسة القضائية فقط فاصدرت المحكمة حكماً المستأنف

« ومن حيث أن نص المادة ٣٥٥ مرافعات صريح في أن ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة المينة في المادة ٢٨ مرافعات وهو عام يشمل الاحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة أو من المحكمة الكلية في أمور مستعجلة

« ومن حيث أن المحكمة الكلية مختصة بنظر الدعوى المستعجلة اذا كانت مرتبطة بدعوى موضوعية مطروحة أمامها

« ومن حيث أن دعوى الحراسة الحالية هي من الأمور المستعجلة اذا كانت مرتبطة بدعوى موضوعية مطروحة أمامها

« ومن حيث أن دعوى الحراسة الحالية هي من الأمور المستعجلة وقد فصّلت فيها المحكمة

الكلية في دائرة اختصاصها لارتباطها بقضية موضوعية مطروحة أمامها

« ومن حيث أنه لذلك يكون ميعاد الاستئناف عن حكم الحراسة المذكور خمسة عشر يوماً طبقاً للقانون

« ومن حيث أنه لا نزاع في أن الاستئناف رفع بعد هذا الميعاد فيكون غير مقبول شكلاً

« ومن حيث أن القول بأن الحكم المستأنف تناول الفصل في دفع بعدم قبول دعوى الحراسة السابقة الفصل فيها أو لأن الموضوع الذي كانت لاحقة به سابق لأوانه وأن هذا الفصل يؤثر على ميعاد الاستئناف قول في غير محله لأن تلك الدفع تامة لدعوى الحراسة ويسرى عليها ما يسرى على الأصل

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون الدفع الفرعي في محله ويتبين اجابته

(استئناف الشيخ مصطفى احمد بدر وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد بك الصاوي ضد الشيخ محمد ابو العنين شمس الدين وآخر وحضر عنهما الاستاذ عوض افندي سوربال دائرة حضرات مصطفى بك محمد وعضوية حضرتي محمود علي سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

٢٧٧

٢٠ مارس سنة ٩٣٠

قصة مهاياة . بين مستحق الوقف . نقضها .

القاعدة القانونية

يجوز الشرع للمستحقين في الوقف الذين اقتسموا منفعتهم بينهم قصة مهاياة حق قرض

هذه القسمة التي لا يمكن أن تبقى معلقة متى شاءوا

المحكمة

« حيث أنه فضلا عما جاء بأسباب الحكم المستأنف فإن المستحقين في الوقف والذين اتفقوا مع المستأنف ضده بموجب التعمد المؤرخ ٤ فبراير سنة ١٩١٩ على قسمة المهايأة بينهم لم ينفذوا هذا الاتفاق من وقتها لغاية سنة ١٩٢٥ مما يدل على عدولهم عن هذه القسمة التي لا يمكن أن تبقى معلقة طول هذه المدة خصوصا إذ أجاز الشرع لكل مستحق حق تقضه متى شاء

» وحيث مما تقدم ترى المحكمة أن الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده ورفض الاستئناف موضوعا

(استئناف الشيخ خليفة طبله وحضر عنه الاستاذ نصيف أفندي زكي ضد عثمان فيروز بصفته وحضر عنه الاستاذ ادوار بك قصيري بمرة ٢٨٤ سنة ١٣٧٧ قضائية - دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك ومحمود فهمي يوسف بك ومحمد نور بك المستشارين)

٢٧٨

٢٤ مارس سنة ١٩٣٠

استئناف . فرعى . قبوله . بعد طلب تأييد الحكم . في فرنسا . في مصر

القاعدة القانونية

سبب الخلاف القائم بين القهاء الفرنسيين على ما اذا كان طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف مانع له من رفع استئناف فرعى بعد

ذلك أولا ينمعه هو نص المادة ٤٤٣ مرافعات فرنسي الذي جاء قاصراً عن بيان حكم هذا الطلب في المنع من رفع الاستئناف الفرعى إذ الذي ورد بهذه المادة أن للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا فرعيا حتى اذا كان قد أعلن لخصمه الحكم المستأنف بغير اعتراض عليه فقال بعض القهاء بناء على ذلك أن طلب التأييد مانع من رفع الاستئناف وقد استقر القضاء الفرنسي على العكس .

إلا أن نص المادة ٣٥٧ مرافعات أهلى جاء حاسما لهذا الخلاف وصريحا في عدم اعتبار ما سبق من قبول الحكم المستأنف مانعا من رفع الاستئناف الفرعى

المحكمة

« حيث أن محمد أفندي عثمان الزيني دفع بعدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من سليمان أفندي فوزى شكلا مدعيا أنه رفعه بعد ائصال باب المرافعة من جهة وبعد أن طلب رافعه تأييد الحكم المستأنف من جهة أخرى

» وحيث أن هذه المحكمة لغياب وكيل محمد أفندي عثمان الزيني يوم المرافعة وطلب الحاضره تأجيل القضية لجلسة أخرى ولعدم موافقة وكيل سليمان أفندي فوزى على هذا التأجيل وأجازت لكلا الوكيلين التصميم على طلباته على أن يقدم مذكرات بدفاعهما وطلباتهما وأجلت النطق بالحكم ليوم ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ فهي بذلك تكون قد تركت باب المرافعة مفتوحا الى نهاية الميعاد الواجب تقديم المذكرات فيه

« وحيث أن سليمان أفندي فوزى أعلن مذكرته التي تضمنت استئنافه الفرعى لخصمه يوم ١٣ مارس سنة ٩٣٠ وقدمها تامة الاعلان لقلم الكتاب فاستئنافه مرفوع اذن قبل اقفال باب المرافعة فهو من هذه الناحية مقبول شكلا

» وحيث أنه اذا قام الخلاف بين الفقهاء الفرنسيين على ما اذا كان طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف يمنعه من رفع استئناف فرعى بعد ذلك أولا يمنعه . فلأن نص المادة ٤٤٣ من قانون المرافعات الفرنسى جاء قاصراً عن بيان حكم هذا الطلب فى المنع من رفع الاستئناف الفرعى اذ الذى ورد بهذه المادة أن للمستأنف عليه أن يرفع استئنافاً فرعياً حتى اذا كان هو قد أعلن لخصمه الحكم المستأنف بغير اعتراض عليه فكان لذلك من الفقهاء من منع المستأنف عليه من رفع الاستئناف الفرعى اذا كان قد طلب تأييد الحكم المستأنف قبل ذلك لاعتبارهم هذا الطلب دالاً على تنازله عن كل اعتراض له على هذا الحكم ولم يمنعه الباقون وقد استقر القضاء الفرنسى على العمل بمذهب هؤلاء الآخرين

« وحيث أن نص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات الأهلى المقابلة للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات المختلطة جاء حامياً لهذا الخلاف وصريحاً فى عدم اعتبار ما سبق من قبول الحكم المستأنف مانعاً من رفع الاستئناف الفرعى ولعل العلة فى ذلك افتراض الشارع أن هذا القبول دائماً مشروط برضاء الخصم بالحكم فاذا لم يرض

به تعود للمستأنف عليه حرية فى رفع استئنافه الفرعى ولهذا جرى القضاء المختلط على عدم اعتبار طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف مانعاً من قبول استئنافه الفرعى (راجع حكم ١٩ ابريل سنة ١٠١١ البلتان سنة ١٩٢٣ ص ٢٦٨ حكم ٦ فبراير سنة ١٩ البلتان سنة ٣١ ص ١٥٨) بل جرى على القضاء بأن قبول المستأنف عليه الحكم المستأنف صراحة بعد رفع الاستئناف الاصلى لا يمنعه من رفع استئنافه الفرعى (راجع حكم ٢١ يونيه سنة ٩٢٣ بلتان سنة ٣٥ ص ٥١٦)

» وحيث أنه ينتج من كل ذلك أن الاستئناف الفرعى رفع قبل اقفال باب المرافعة ولم يمنع من قبوله طلب رافعه تأييد الحكم المستأنف قبل رفعه وعلى هذا يكون الاستئناف الاصلى والفرعى مقبولين شكلا

عن الموضوع

« حيث أن الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قدر به تقديرأ مؤقتاً تكاليف العمارة التى أقامها المستأنف محمد أفندى عثمان الزينى لخصمه سليمان أفندى فوزى اعتماداً على تقرير الخبير وللحكم المتفق عليه بينهما بعقد المفاولة

» وحيث أن الحكم المستأنف أخذ باقرار محمد أفندى عثمان الزينى فيما وصله من سليمان أفندى فوزى تحت الحساب واعتبره ١٧٤٤ جنيه ١٥٠٠ مليم

» وحيث أن سليمان أفندى فوزى ادعى

افندى فوزى لخصمه مبلغ ٢١٦٧ جنيه و ٩٩٩
مليم ولهذا يتعين تعديل الحكم

(استئناف محمد افندى عثمان الزين وحضر عنه الاستاذ
كامل افندى قاتوس ضد وزارة الاشغال العمومية
وآخر نمرة ٧٦ و ٥٦٣ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرة
زكى برزى بك وعضوية جناب مسيو سودان وحضرة
حامد فهمى بك المستشارين)

في مذكرته التي رفع بها استئنافه الفرعى أن مجموع
ما دفعه لخصمه مبلغ ٢١٦٧ جنيه و ٩٩٩ مليم
واعتمد في ذلك على المستندات التي قدمها لهذه
المحكمة

« وحيث أن المحكمة ترى الأخذ مؤقتاً
بهذه الايصالات في اعتبار المدفوع من سليمان

قضاء محاكم الجنايات

المذكورين بأنهم في ليلة ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٧
الموافق ٢١ محرم سنة ١٣٤٦ بشلش مركز ديروط
مديرية أسسيوط الاولان بنفسهما والثالث
بواسطة خطفوا من غير تحيل ولا اكراه الطفلة
جواهر سيد عبد الرحيم ابنة الثالث التي لم يبلغ
سنها خمس عشرة سنة كاملة وطلبت من حضرة
قاضي الاحالة احالتهم على محكمة الجنايات
لمحاكمتهم بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات

« وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر في
١٥ ديسمبر ١٩٢٧ احالتهم على هذه المحكمة
لمحاكمتهم بالمادة سالفة الذكر

« وحيث أنه بمجلسة اليوم سمعت الدعوى
على الوجه المبين تفصيلاً بحضور الجلسة

« وحيث أنه ثابت أن المتهم الثالث هو
والد البنت المخطوفة كما ان وصف التهمة هو أن
الخطف الحاصل بواسطة المتهمين الاول والثاني
قريبه كان بقصد اعادة البنت اليه كما وقع فعلاً
« وحيث أن المادة ٢٥١ عقوبات المطلوب

٢٧٩

محكمة جنايات أسسيوط

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩

خطف البنات . الخاطف الاب . لا عقوبة

القاعدة القانونية

لا تنطبق المادة (٢٥١) من قانون
العقوبات في حالة ما اذا كان المرتكب لجناية
الخطف هو أحد الوالدين كما جرى بذلك قضاء
محكمة النقض والابرام الفرنسية قبل تعديل المادة
٣٥٧ المقابلة للمادة ٢٥١ في سنة ١٩٠١ .

تعليق : أخذت محكمة النقض والابرام
المصرية بالمبدأ الوارد بهذا الحكم وقد نشرنا
حكمها في صدر هذا العدد . ص ٥٠٧ نمرة ٢٤٧

المحكمة

« حيث ان النيابة العمومية اتهمت

تطبيقها هي احدى مواد الخطف التي وردت في القانون الأهلى (٢٥٠ الى ٢٥٣) وقد أخذت هذه المواد عن القانون الفرنسى (المواد ٣٥٤ الى ٣٥٧ عقوبات) مع بعض التغيير فيما لا يمس جوهر الأحكام ، ولما كان مقررأ علماً وعملاً بفرنسا أن مواد الخطف لا تتناول الوالدين ، فالواجب معرفته الآن هو هل المواد المصرية جائزة التطبيق فى حالة خطف أحد الوالدين ولده من الآخر أو ممن يكون متكفلاً به على عكس ما هو مقرر فى فرنسا

« وحيث أنه يؤخذ من مواد الخطف أن الشارع كان أقصى عقوبة فى حالة خطف البنات منه فى حالة خطف الأولاد فضلاً عن أنه نص على معاقبة الخاطف اذا كان المخطوف أنثى يزيد سنها عن خمس عشرة سنة واستعمل الخاطف فى خطفها التحيل أو الاكراه ، ويستفاد من ذلك أنه اذا كان المخطوف فى هذه الظروف ذكراً كان الخطف غير معاقب عليه وتعين البحث اذن فى تطبيق النصوص الخاصة بالقبض على الناس وحبسهم أو حجزهم بدون وجه حق وهى على كل حال أقل شدة من أحكام الخطف

« وحيث أن تشديد الشارع فى عقوبات خطف الأناث يدل دلالة واضحة على أنه انما كان يتوخى حماية الأطفال من عبث غير الأمهات والآباء اذ لا محل للخوف على الأنثى فى حالة خطف أحدهما لما يؤيد هذه الوجهة كل التأيد ما نص عليه القانون فى المادة ٢٥٣ من عدم الحكم على الخاطف بعقوبة ما اذا تزوج

بالمخطوفة وهو ما لا يتصور فى حالة وقوع الخطف من أحد الوالدين

« وحيث أنه من المتفق عليه قضاة وقضاة فى فرنسا كما سبق هو أن مدى النصوص المتعلقة بالخطف فى قانون العقوبات قبل التعديل الحاصل للمادة ٣٥٧ فى سنة ١٩٠١ لا يتناول الآباء والأمهات اذهم بما فطروا عليه من العطف والحنان نحو أولادهم لا يمكن أن تمتد اليهم نصوص وضعت فى الواقع حماية لسلطتهم ومحافظة على أولادهم وهم صغار فى حجورهم (جارو طبعة ثالثة جزء خامس رقمى ٢٢٢٢ و ٢٢٢٦ وجارسون تعليقات على المواد ٣٥٤ الى ٣٥٧ رقم ٨٩ وما يليه)

« وحيث أنه فضلاً عما تقدم فان اخراج الوالدين من عداد الاشخاص المقصودين بمواد الخطف يتفق كل الاتفاق مع أحكام الشريعة الاسلامية إذ الحضانة لا تكون للأم التى توفرت فيها الشروط الشرعية إلا لسن معين وهو سبع أو تسع سنين للأولاد وتسع أو احدى عشرة سنة للبنات حسب الأحوال مع أن الخطف معاقب عليه بالنسبة لكلا الفريقين حتى خمس عشرة سنة وللأناث بعد ذلك فى حالة حصوله بالاكراه أو بالتحيل ولو أراد الشارع تعميم النصوص بحيث أنها تتناول الوالدين مخالفاً فى ذلك الفرض الحقيقى من وضعها وتفسيرها وتطبيقها حيث نبئت لكان منه أن صاغها فى قالب آخر يتفق مع الاحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية على منوال ما فعل فى مواطن كثيرة ويتبين من هذا مجلاء أن نصوص قانون

العقوبات انما وضعت لغير الوالدين محافظة على الاطفال اذ المفروض أن الوالدين هم الذين يغارون على أولادهم ويعنون بأمرهم ولا يداخرون وسعاً في سبيل سلامتهم ورفاهيتهم

« وحيث أن الشارع الفرنسى اضطر في سنة ١٩٠١ الى اضافة فقرة جديدة الى المادة ٣٥٧ عقوبات قاضية بمعاينة الخاطف من الوالدين في حالة ما اذا صدر حكم بحضانة الوالد الآخر أو شخص معين للطفل وحرمانه هو من هذا الحق وقد سد الشارع الفرنسى بذلك نقصاً في التشريع وأوجد وسيلة حقق بها الرغبة في احترام الوالدين لاحكام الحضانة بعد أن تبين أن الوسائل المدنية غير كافية لهذا الغرض وأن نصوص قانون العقوبات وقتئذ لاتتناول الآباء والأمهات ولكن الشارع المصرى عند وضع القانون الأهلى لأول مرة لم يكن هذا التعديل قد حصل وهو لم يظن اليه عند وضع قانون العقوبات الجديد في سنة ١٩٠٤

« وحيث انه لا يمكن القول بالتوسع في تطبيق مواد الخطف على الوالدين أسوة بما حصل في قضاء النقض المصرى في تطبيق المادة ٢٤٦ عقوبات بالنسبة للوالد الخاطف (٢٧ يناير سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية ١٣ عدد ٣٠) رغماً من كون القضاء الفرنسى لم ير ذلك في تطبيق النص المقابل لهذه المادة وهو الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤٥ عقوبات لان أهم ما ذكره النقض المصرى في الواقع تأييداً لمبدئه هذا هو ان المبادئ القانونية والاحكام القضائية الصادرة

في فرنسا لما قررت ان المراضع والمعلمين هم من الاشخاص المتكفلين بالطفل وأما الوالدان فانهما من الذين لهم الحق في طلبه قد استندت في مذهبيها الى شدة العقوبة والرابطة الطبيعية الناشئة عن السلطة الأبوية وعقبت على ذلك محكمة النقض بأن الشدة لا يمكن الاستناد اليها في القطر المصرى لأن العقوبة يجوز تنزيلها الى غرامة فقط وقالت بأن حضانة الطفل قررت شرعاً لمصلحته فيجب احترام القواعد الموضوعة لذلك الا انه اذا كان ما أوردته محكمة النقض مسوغاً لتطبيق المادة ٢٤٦ على الوالدين خلافاً لما ذهب اليه التفسير في فرنسا علماً وعملاً لتفسير هذه المادة فانه لا يوجد بالنسبة للمادة ٢٥١ ولا لغيرها من مواد الخطف مثل هذا المسوغ اذ العقوبات جسيمة والخطف جنائية في جميع الأحوال ولا يمكن أن يتصور عقلاً ان الشارع المصرى أرادها للوالدين وهما صاحباً الحق في الحضانة وتعهدها أمر الطفل وتربيته اذ هذه الحقوق انما قررت للوالدين والطفل جميعاً فان سعى أحد الوالدين في حرمان الآخر من هذه الحقوق باستيلائه على الطفل فلا يعد ذلك خطأً بالمعنى القانونى كما تقدم

« وحيث ان ما أوردته المجموعة الرسمية (سنة ١٩٢٢ عدد ٥) كبداً مقرر بحكم صادر من محكمة أسيوط الابتدائية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ قاض بأن الوالد الذى يخطف ابنه المشمول بحضانة أمه يرتكب الجنابة المنصوص عليها في المادة ٢٥١ عقوبات فانه بالرجوع الى أسباب هذا الحكم يتضح أن ما كان مطروحاً لدى المحكمة هو تطبيق المادة ٢٤٥ عقوبات الخاصة بخطف

الأطفال حديثي الولادة فرأت المحكمة أن الطفل لم يكن حديث الولادة وذكرت عرضاً في أسباب حكمها أن المادة ٢٥١ هي الأكثر انطباقاً ومن البديهي أنه ما كان لها وهي محكمة جنح تطبيق المادة المذكورة القاضية بمقوبة جناية ولم يكن تصديها لهذه المادة إلا من باب استيفاء البحث وتدعيم ما رآته من عدم تطبيق المادة ٢٤٥ عقوبات وعلى ذلك لا يكون ما قضت به محكمة أسبوط مبدأ صادراً في تطبيق المادة ١٥١ يصح الأخذ به

« وحيث أنه من كل ما تقدم بيانه تكون الواقعة غير معاقب عليها قانوناً ولذا يتعين براءة المتهمين طبقاً للمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات

(قضية النيابة العمومية ضد عبد الحليم عبد الرحيم وآخرين وحضر عنهم الاستاذان حين افندى ابوزيد وشاكر افندى جريس نمرة ١٠٣٥ سنة ١٩٢٧ — رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الفتاح السيد بك وحضور سليمان السيد بك المستشار وعبد الله اسماعيل بك القاضي المنتدب واحمد افندى نجيب ربيع وكيل النيابة)

٢٨٠

٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

أهانة ، نقد ، موظف عمومي . سوء النية .
حق المحكمة في تقرير وجودها .

القاعدة القانونية

١ - لا يباح لمن يتصدى لنقد عمل الموظف العمومي أن يخرج عن حدود النقد أو يتعدى العمل إلى شخصية الموظف والنقد المذكور مباح بحرية وشدة ولكن بشرط أن يكون بالاعتدال

والاخلاص وأنه لا يكون بقصد التحقير (بربريه جزء اول نبذة ٤١٢ و ٤١٤ وفيريجت جزء ثان بند ٢٨٦ الخ)

فاذا تبين أن قصد المتهم اهانة المجنى عليه بسبب عمله والخط من كرامته والتشهير به واحتقاره وجبت معاقبته .

٢ - اذا تبين أن الألفاظ التي استعملت في النقد بذينة لا تدع مجالاً لافتراض حسن النية كان للمحكمة بما لها من السلطة المطلقة في البحث عن سوء النية أو حسنها أن تحكم بتوفر سوء النية

المحكمة

« حيث أن المتهم معترف بتحرير المقالات المذكورة ونشرها في جريدة عظمة الشرق التي هو مديرها والمسئول عنها وقد تضمنت العبارات المذكورة وغيرها وفيها اهانة للمرداش افندى وقذف وسب وهي تحط من كرامته وتسبب احتقاره عند أهل وطنه

« وحيث أن المتهم يدفع التهمة بأنه حرر المقالات المذكورة ونشرها بقصد نقد أعمال الدمرداش افندى مدير التعليم فلا عقاب على نشرها

« وحيث أن النقد الذي يعني بالقاذف من العقاب هو الطعن الذي يكون موجهاً إلى أعمال أحد الموظفين العموميين والذي يكون حاصلاً بسلامة نية وغير متعد أعمال الموظف مادة ٢٦١ فقرة ثانية عقوبات

« وحيث أنه ظاهر من مطالعة المقالات المذكورة أن ما اشتملت عليه من القذف والاهانة

لم يكن موجهاً الى أعمال الدرداش افندى بل انه مسه في شخصيته وفي شرفه وفي عرضه بالعبارات السابق ذكرها وبغيرها مما جاء في المقالات التي لا يستلزمها الطعن في عمل الموظف في ذاته وقد قصد المتهم بتلك العبارات اهانة المجنى عليه بسبب عمله والخط من كرامته والتشهير به واحتقاره

« وحيث انه فضلاً عن أن الألفاظ والعبارات التي استعمالها المتهم في كتابته تنفي بتاتاً سلامة النية التي تشترطها المادة ٢٦١ ققرة ثانية عقوبات بما تدل عليه صراحة من القذف والاهانة فانه قد ثبت من شهادة المجنى عليه أن المتهم يحقد عليه لرفضه الاشتراك في جريدته ورفضه إعادة معلمة تنسب اليه الى خدمة المجلس بعد أن كان قد فصلها

« وحيث انه لا يباح لمن يتصدى لنقد عمل الموظف العمومي أن يخرج عن حدود النقد أو يتعدى العمل الى شخصية الموظف والنقد المذكور مباح بحرية وشدة ولكن بشرط أن يكون بالاعتدال والاخلاص وان لا يكون بقصد التحقير (بريبه الجزء الأول نبذة ٤١٣ و ٤١٤ وفيريجت الجزء الثاني نبذة ٢٨٦ ودالوز وبرتوار براتيك سنة ٩٢٢ الجزء التاسع كلمة Press نبذة ٧٣٩ والأحكام الواردة بها ولو بواتقان نبذة ٧٤٥ صحيفة ٣٥٣)

« وحيث انه مما ذكر قد ثبت ان المتهم نشر المقالات المذكورة متعمداً وبقصد ايلام المجنى عليه في عواطفه وقد ثبت للمحكمة سوء قصده من الأدلة المذكورة وهي وحدها دون

غيرها صاحبة الحق في تقرير وجود سوء النية أو عدم وجوده خصوصاً وأن الألفاظ التي سبق ذكرها في المقالات بذينة لا تدع مجالاً لافتراض حسن الظن وهذه المحكمة بما لها من السلطة المطالبة في البحث عن حسن النية أو سوءها قد اقتنعت كل الاقتناع بأن المتهم تعمد تحقير المجنى عليه والتشهير به لحقد كامن في صدره على شخص المجنى عليه

« وحيث ان الصحفي لم يكن من مهمته تلم اعراض الناس ومس شرفهم بل من أهم واجباته أن يلزم الصدق في كل ما يكتب وأن يكون للجمهور ناصحاً أميناً وهادياً الى الحق والى ما فيه المصلحة العامة اما اذا جعلت ديدنها نهش الاعراض وايداء الناس بالقذف والسب والاهانة لغرض غير شريف فيجب أن يعاقب المسؤولون عنها لا يقاضهم عند حدم حتى يأمن الناس على أنفسهم ويتمتعوا بحريتهم التي كفلها القانون .

« وحيث أنه ظاهر من المقالات التي تطلب النيابة معاقبة المتهم على نشرها وفيها عبارات الاهانة والقذف ومن المقالات الاخرى الموجودة ضمن الأوراق ان المتهم جعل جريدته وسيلة لا يلام من يريد الانتقام منه او الحصول على اى فائدة وهو بذلك قد نزل بصحيفته الى أسفل درك

« وحيث أن عقاب المتهم على الجرائم التي ذكرتها النيابة وثبتت للمحكمة وهي ذلك القذف وتلك الاهانة ينطبق عليه نصوص المواد ١٥٨ و ١٥٩ و ١٤٨ و ١٦٦ مكررة و ٢٦١ و ٢٦٢

وقد وقعت كلها لغرض واحد ومرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة فترى المحكمة تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عنها كلها

« وحيث ان المتهم اعتاد قذف الناس بطريق النشر في جريدته المذكورة اذ حكم عليه بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ من محكمة اسبوط الأهلية بهيئة استئنافية في قضية النيابة العمومية نمرة ٣٣٥٠ سنة ١٩٢٨ بحبس سنة مع الشغل وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني ١٠٠ جنيه مصرى والمصاريف وذلك لأنه فى التاريخ ما بين ديسمبر سنة ١٩٢٥ و ٣٠ مارس سنة ١٩٢٨ بيندر اسبوط نشر فى جريدته المذكورة مقالات تضمنت سباً وقذفاً الخ

« وحيث أنه ظاهر من الحكمين السابق ذكرهما ان المتهم من دأبة قذف الناس وسبهم والطعن فى شرفهم فيجب الحكم عليه بالحبس

« وحيث انه اعتذر للمجنى عليه فترى المحكمة تخفيف العقوبة لعل توبته تكون صادقة

(قضية النيابة العمومية ضد سليمان احمد مهران وحضر عنه الاستاذ احمد بك على نمرة ٢٣ سايرة سنة ١٩٢٧ - رئاسة حضرات صاحب العزة سليمان بك السيد وحضور عثمان بك يوسف المستشار وعبد العزيز حلمى بك القاضى المنتدب وماهر البشرى افتدى عضو النيابة)

قضايا المحاكم الكلية

المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف من حيث أدلة الثبوت قبل باقى المتهمين فى محله للأسباب المبني عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة

« وحيث أن القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل الفقرتين الأخيرتين من المادة ١٧ من قانون العقوبات نص على ان تخفيض عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الى السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور كما انه خفض عقوبة السجن الى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور

« وحيث أن العقوبة المنصوص عنها فى المادة ٢٠٤ عقوبات وهى التى طلبت النيابة توقيعها بالنسبة للمتهم الأول هى السجن فكل ما يملكه

٢٨١

محكمة بنى سويف الكلية الاهلية

١٨ فبراير سنة ١٩٢٨

جناية . قانون تجنيح الجنايات . اختصاص القاضى الجزئى . تطبيق المادة ١٧ عقوبات

القاعدة القانونية

تحال الجناية الى المحكمة الجزئية بمقتضى قانون تجنيح الجنايات بوصفها القانونى كجناية تطبق عليها جميع احكام وقواعد الجنايات فلا يجوز للقاضى الجزئى فى تطبيقه للمادة ١٧ عقوبات النزول بعقوبة السجن الا لعقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر

٢٨٢

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٥ مايو سنة ١٩٢٩

استئناف . مبلغ أقل من النصاب . مخالصة أكثر
من النصاب . الحد بردما وبطلانها . جواز
الاستئناف . له

القاعدة القانونية

يكون الحكم في الدعوى جائز الاستئناف
ولو كانت قيمتها عشرة جنيهات اذا كان المدعى
عليه قد دفعها بمخالصة قيمتها أكثر من النصاب
الجائز استئنافه وقضت المحكمة بردها وبطلانها .
فان قيمة الدعوى تقدر حينئذ بقيمة المخالصة
طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٠ مرافعات أهلى

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه رفع دعوى على
المستأنف يطالبه فيها بمبلغ ٨٠٢٠ قرش بمقتضى
سنتين أحدهما بمبلغ ١٠٠٠ قرش تاريخه ٨ فبراير
سنة ١٩٢٧ وثانيهما تاريخه ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٧
بمبلغ ٧٠٢٠ قرش

« وحيث ان المستأنف دفع الدعوى بأن
ذمته بريئة من مبلغ ٨٠٢٠ قرش وارتنك في
ذلك على مخالصة تاريخها ٢٣ أكتوبر سنة
١٩٢٨ شملت السنتين المطالب بهما

« وحيث ان المحكمة الابتدائية حكمت برد
وبطلان المخالصة المذكورة بناء على طلب
المستأنف عليه والزام المستأنف بأن يدفع للمستأنف
عليه مبلغ ٨٠٢٠ قرش

قضاء المحاكم الجزئية عند احالة امثال هذه الجرائم
عليها للفصل فيها من حضرة قاضى الاحالة هو
تخفيض العقوبة من السجن الى الحبس بشرط
أن لا تنقص مدته عن الحد الذى نص عليه
القانون الصادر فى ١٩ اكتوبر سنة ٩٢٥ وذلك
لوضوح النص القانونى من جهة ومن جهة اخرى
فان حضرة قاضى الاحالة لما يحيل جنابة على
القضاء الجزئى للفصل فيها تقدم اليه باعتبار انها
جنابة لا جنحة وتفيد فى الجداول والرولات
وتبقى على وصفها القانونى الذى وصفتها به النيابة
اى أنها لا تتحول الى جنحة مطلقاً حتى لا يمكن
أن يقال أن فى مقدور القضاء الجزئى أن ينزل
بالعقاب الى اربعة وعشرين ساعة كالمستفاد من
الفقرة الاولى من المادة ١٨ من قانون العقوبات

« وحيث ان من المسلم به قطعاً أن محاكم
الجنايات لا تملك تخفيض عقوبة السجن الى الحبس
الا لثلاثة أشهر فقط على اعتبار انه الحد الادنى
الذى يجوز لها النزول اليه بمقتضى القانون الصادر
فى ١٩ اكتوبر سنة ٩٢٥ فليس من المعقول بعد
ذلك أن يباح للقضاء الجزئى تعدي هذا الحد الادنى
الذى ليس فى استطاعة محاكم الجنايات وهى اوسع
فى السلطة تجاوزه وعليه يكون الحكم المستأنف
بالنسبة للتهمة الاول من حيث تقدير العقوبة فى
غير محله وترى هذه المحكمة تعديله مع تأييد الحكم
الخاص بالتعويض المدنى بالنسبة لهذا التهمة

(قضية النيابة العمومية وآخر ضد ابراهيم السيد
عفيف وآخرين نمرة ٣٤١٤ استئناف سنة ١٩٢٧
رئاسة حضرة عثمان يوسف بك رئيس المحكمة وحضور
حضرتى محمد نصر الدين افندى وحسن على قايل افندى
الناضين) وعمود نصر افندى عضو النيابة .

برفض دعوى الالف قرش كما لا يجوز الحكم برد وبطلان المخالصة بدون الحكم بمبلغ الالف قرش « وحيث ان عدم التجزئة ظاهر كل الظهور في هذه الحالة اذ يعتبر مبلغ الالف قرش جزءاً من قيمة تلك المخالصة التي تزيد عن النصاب الذي يجوز فيه للقاضي الجزئي ان يحكم فيه حكماً انتهائياً فتقدر الدعوى بقيمة موضوع تلك المخالصة طبقاً للمادة ٣٠ ققرة ثانية

« وحيث انه بناء على ذلك يكون الاستئناف جائزاً بالنسبة لمبلغ الالف قرش ويتعين رفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف وتحديد جلسة لنظر الموضوع

(قضية محمد محمد احمد الايجورى وحضر عنه الاستاذان على ايوب بك وشكري افندى دعتى ضد الشيخ سليمان السيد عبد الحافظ وحضر عنه الاستاذ سيد افندى حامد رقم ٦١ استئناف سنة ١٩٢٩ رئاسة حضرة عثمان بك يوسف رئيس المحكمة وحضر وحضرني ابراهيم شلي بك وعبد الفتاح حسين افندى القاضين)

٢٨٣

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

يحيى . مرض موت . الوارث الطاعن . اجني
عن المورث في الطعن .

القاعدة القانونية

يعتبر أجنبياً عن المورث الوارث الذي يطعن في عقد بيع لصدوره من المورث وهو مريض مرض موت، فلا يصح بناء على ذلك الاحتجاج عليه بصدور العقد الا في اليوم الذي اكتسب فيه المحرر تاريخاً ثابتاً طبقاً للمادة ٢٢٩ مدني،

« وحيث ان المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لمبلغ الالف قرش المحرر به السند الرقم ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ بناء على ان هذا المبلغ يقل عن الاربعين جنيهاً التي يجوز استئناف الحكم الصادر في خصومة قيمتها أكثر منه « وحيث ان هذا الدفع يكون صحيحاً لو ان الخصومة كانت قاصرة بين الطرفين على قيمة هذا السند - أما وقد تضمنت الخصومة أمراً آخر غير هذا السند فتقدر الدعوى باعتبار قيمة الخصومة كلها - يدل على ذلك ما جاء في المادة ٣٤٨ مرافعات التي تنص على انه في حالة ما اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة او دعوى بطلب المقاصة يعتبر في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة « وحيث ان المدعى لم يقتصر أمام المحكمة الابتدائية على طلب الحكم له بمبلغ الالف قرش دون أن يطلب الحكم له بأي طلب آخر متصل بهذا الطلب اتصالاً لا يمكن معه الحكم في أحدهما دون الحكم في الآخر بل انه طلب أيضاً الحكم برد وبطلان المخالصة المؤرخة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨ التي قيمتها ٨٠٢٠ قرش

« وحيث انه مادام ان الحكم المستأنف قد فصل في أمر هذه المخالصة وهي تشمل مبلغ الالف قرش فيكون الحكم الصادر بالالف قرش قابلاً للاستئناف

« وحيث انه لا يمكن القول بأن الحكم برد وبطلان المخالصة لا علاقته بالحكم بالزام المستأنف بالالف قرش لان التلازم بين الموضوعين ظاهر كل الظهور فلا يمكن الحكم بصحة المخالصة بدون الحكم

ولا عبرة بالتاريخ العرفي الذي يحمله العقد مهما أيدته الأدلة والقرائن (في القضية كأن عقد البيع يحمل تاريخاً عرفياً ٨ يونيه سنة ٩٢٢ ، وتاريخاً ثابتاً في ٢٣ يناير سنة ٩٢٧ والمورث توفي في ٣١ يناير سنة ٩٢٧ فاحالت المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات ان المورث كان في ٢٣ يناير سنة ٩٢٧ مريضاً مرض موت)

المحكمة

« حيث أن المدعى أقام دعواه طالباً الحكم فيها بتثبيت ملكيته الى ١٦ قيراطاً على الشيوع في المنزل المبين بعريضة الدعوى على زعم انه كان مملوكاً جميعه لمورثه المرحومة اسما بنت الحاج السيد الصاوى والدته ووالدة المدعى عليها

« وحيث أن المدعى عليها لم تنازع في ملكية المورثة الى نصف المنزل وقررت بانها تمتلك النصف الثاني من ذلك قيراطاً وستة أسهم بالشراء من زكيه عرفه زيان وزنوبه محمد حموده بمقتضى عقد تاريخه ٨ يونيه سنة ٩٢٣ و ١٠ قرارات بطريق الشراء من والدتها وتمسكت بعقد مؤرخ ٨ يونيو سنة ٩٢٣ ومصدق على امضاءاته بتاريخ ٢٣ يناير سنة ٩٢٧ .

« وحيث أن المدعى طعن على العقد الاخير بأنه تحرر من المورثة في مرض الموت وقدم اثباتاً لهذا المرض شهادة مؤرخة ٢٧ ابريل سنة ٩٢٧ من الدكتور نسيم تشراتي بأنه كان يعالج المورثة التي كانت لمدة ستة شهور طريحة الفراش ولا تقوى على الحركة وانه عاها مراراً عديدة لحين وفاتها . وان هذا المرض كان من ترك المنزل والانتقال منه لجهة اخرى .

« وحيث انه لا نزاع بين الطرفين في أن المورثة توفيت في ٣١ يناير سنة ٩٢٧ اى بعد التصديق على امضاءات عقد البيع بأيام قلائل » وحيث أن المدعى عليها انكرت أن مورثها كانت مريضة مرض موت وقرر الحاضر عنها بجلسة ٧ مايو سنة ٩٢٩ أنها ماتت من الشيخوخة كما انها تمسكت بالتاريخ العرفي الذي يحمله العقد المطعون فيه وهو ٨ يونيو سنة ٩٢٣ وقررت بأنه حجة على المدعى عليها وبأن المورثة في ذلك الوقت كانت في صحة جيدة ولم تكن مريضة بأي مرض .

« وحيث انه يتعين البحث اولا في ما اذا كان يصح التعويل على التاريخ العرفي ويجوز للمدعى عليها ان تمسك به قبل المدعى او انه لا يمكن الاحتجاج عليه بصفته طاعناً في العقد بمرض الموت الا بالتاريخ الرسمي وهو تاريخ التصديق على الامضاءات .

« وحيث انه لا نزاع في أن الوارث الذي يطعن على عقد صدر من مورثه لانه صادر في مرض موته انما يستمد حق الطعن المذكور من القانون مباشرة وهو فيه لا يمثل مورثه بأي حال من الأحوال فيجب اعتباره اجنياً اى من الغير وطبقاً للمادة ٢٢٩ من القانون المدني لا يصح الاحتجاج قبله الا بالتاريخ الثابت رسمياً (راجع تعليقات دالوز على المادة ١٣٢٨ بند ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٨) .

« وحيث انه بناء على ذلك ترى المحكمة انه لا قيمة للتاريخ العرفي الوارد بالعقد المطعون عليه ولا عبرة الا بالتاريخ الرسمي وهو ٢٣ يناير

سنة ٩٢٧ ولا أهمية لما جاء في دفاع المدعى عليها من القرائن التي ذكرتها تأييداً لوجود العقد قبل هذا التاريخ

« وحيث انه مع انكار المدعى عليها ان مورثتها كانت مريضة مرض الموت حتى وقت التصديق على الامضاء ترى المحكمة استجلاء للحقيقة احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى اذ هو المكلف بالاثبات قانوناً أن مورثته كانت مريضة مرض موت وقت التصديق على عقد البيع وهو ٢٣ يناير سنة ٩٢٧ وللمدعى عليها النفي وذلك بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة ولا تمنع من هذه الاحالة خروج المورثة من المنزل وذهابها الى المحكمة للتوقيع على العقد بامضاءها الذي تصدق عليه بالتاريخ الآنف ذكره لان هذا العمل الفردي لا يمنع من أن تكون وقتئذ مريضة مرض موت .

(قضية محمد عبد الخالق مراد ضد الدت عين الحياة
نمرة ١٤ سنة ١٩٢٩ كلى رئاسة حضرة صاحب العزة
عبد الحميد عمر أبو شامى بك وحضور حضرتى محمد
صادق بك وعبد العزيز بك محمد الفاضلين)

٢٨٤

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٦ نوفمبر سنة ٩٢٩

مرض موت . حدرده

القاعدة القانونية

لا يعتبر المرض مرض موت اذا أزمّن وطال
أمدّه عن سنة ، الا اذا اشتد وأخذ في الازدياد
وكانت حالة المرض في سوء مستمر ، ولا يعتبر
مرض موت الا في الفترة الاخيرة اى فترة الشدة

قط ، أما الفترة السابقة على ذلك فلا تأخذ حكم
مرض الموت طالّت او قصرت مدتها

المحكم

« حيث ان المدعين رفعا هذه الدعوى
وطلبا فيها الحكم بىطلان الوقف الصادر من
المرحوم غنيم سالم فى ثلثى المقاربات المينة الحدود
فى صحيفة الدعوى لصدوره فى مرض الموت
وتثيت ملكية المدعين الى الحصص التى بينها
« وحيث انه ثابت ان الواقف وقف
الاعيان المينة بصحيفة الدعوى بحجة شرعية
محركة بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ٩٢٦ وان المدعى
عليه الثالث محمد غنيم سالم قدم بتاريخ ٣١ يوليو
سنة ٩٢٧ طلباً للحجر على والده وبناء عليه قضى
بالحجر عليه بتاريخ ١١ أغسطس سنة ٩٢٧ لعمته
وقد توفى بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٧

« وحيث ان المدعى عليهما الثانى والثالث
يدفعان دعوى المدعين بأن الواقف لم يكن
مريضاً مرض الموت وقت أن وقف ولذلك
يكون الوقف صحيحاً

« وحيث انه لحسم النزاع القائم بين الطرفين فى
هذه الدعوى يتعين البحث فى معنى مرض الموت
اذا استطال المرض لاكثر من سنة اذ لا جدال
فى انه مضى بين الوقف والوفاة أكثر من سنة
« وحيث انه لا نزاع قانوناً فى ان المرض
اذا أزمّن وطال أمدّه عن سنة لا يعتبر مرض
موت الا اذا اشتد وأخذ فى الازدياد وكانت
حالة المرض فى سوء مستمر ولا يعتبر مرض موت
الا فى الفترة الاخيرة اى فترة الشدة فقط أما

الفترة السابقة على ذلك فلا تأخذ حكم مرض الموت طالت أو قصرت مدتها (راجع استئناف ١٧ يناير سنة ١٩١٢ مجموعة ١٣ عدد ٣٦ صفحة ٧٠ ودسوق ١٨ يونيو سنة ١٩٠١ حقوق ١٦ صفحة ١٨٦ واستئناف ١٢ يناير سنة ١٩١٦ شرائع سنة ثالثة عدد ١٠٧ واستئناف ٦ فبراير سنة ١٩١٢ مجموعة ١٤ صفحة ١٧٣ عدد ٨٦ وأبي قرقاص مجموعة ١٩ عدد ٨٢ واسكندرية ١٣ ابريل سنة ٩١٢ وتأيد استئنافاً في ٥ فبراير سنة ١٩١٣ القضاء الرسمي مجموعة ٢ ص ٩٣٦ أحكام الاستئناف المختلطة مجموعة ١٥ ص ٤٣١ ومجموعة ٢٥ ص ٤٣١ ومجموعة ٢٧ ص ١٨٢ ومجموعة ٣٤ ص ٢٤٨ ونفس المجموعة ص ٤٥٣ » وحيث انه ثابت من الادراق المقدمة ان المرض اشتد حقاً على الواقف من تاريخ تقديم طالب الحجر الا ان المدعين لم يثبتوا بصفة قاطعة ان المرض كان يتزايد باستمرار من وقت الوقف الى تاريخ الحجر

» وحيث ان المدعى عليهما الثاني والثالث ينكران على المدعين اشتداد المرض في هذه المدة وخصوصاً وقت صدور حجة الوقف اذ يدعون ان الواقف كان مريضاً من سنة ٩٢٥ بتصلب الشرايين ذلك المرض الذي لم يمنعه من أن يقوم بجميع أعماله ولم يشتد عليه المرض الا في الفترة الاخيرة المذكورة آنفاً ورتباً على ذلك انه لم يكن مريضاً مرض موت وقت اشهاد وقفه

» وحيث ان الشهادات الطبية المقدمة من طرفي الخصوم لا يستفاد منها الا ان الواقف كان مريضاً من عدة سنوات قبل وفاته ولم

يذكر بها ما اذا كان المرض في ازدياد مستمر أم كان على حاله » وحيث ان المحكمة لذلك واستجلاء للحقيقة ترى احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعيان ان مرض الواقف الذي توفي به كان في ازدياد مستمر من وقت انشاء وقفه الى تاريخ الحجر عليه وللمدعى عليهما الثاني والثالث النفي وذلك بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة (قضية عبد الباقي ادمي غنيم سالم وأخرى ضد الست فايزة وآخرين عمرة ١٩ سنة ١٩٢٩ كلى — بالهيئة السابقة)

٢٨٥

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — التماس . كذب . لا يصح سبياً
- ٢ — التماس . الحكم بما لم يطلبه الخصم . الحكم بعدم قبول الدعوى . طلب رفض الدعوى

القواعد القانونية

١ - من المجمع عليه فقهاً وقضاء ان الاقوال الكاذبة اذا بنى عليها الحكم لا تصح سبياً للالتماس إلا اذا كانت طرحت على المحكمة دون أن يكون الخصم الآخر قد اطلع عليها او استطاع أن يناقشها

٢ - الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يطلبه الخصم لا يصح سبياً للالتماس اذا كان الخصم قد طلب رفض الدعوى لأن عدم القبول هو بمعنى الرفض ويصح للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها

المحكمة

عن السبب الأول

« حيث انه يلاحظ باديء ذي بديء ان المتمسين يذهبون الى أنه يكفي مجرد الكذب لتوفر ركن الغش الذي يتطلبه القانون في المادة ٣٧٢ مرافعات فقرة ثانية

« وحيث وان كانت بعض الأحكام قد نحت هذا المنحى لظروف خاصة الا ان المجمع عليه فقها وقضاء ان الأقوال الكاذبة اذا بنى عليها الحكم يجب لكي تبيح الالتماس أن تكون قد طرحت على المحكمة دون أن يكون الخصم الآخر قد اطلع عليها او استطاع أن يناقشها لأنه من مصلحة العدالة وجميع الخصوم أن تقف الخصومة عند حد كما انه لا يصح ان يكون الالتماس ملجأ للخصم المهمل

« وحيث انه مع اعتراف المتمسين بأن كل الوقائع التي يدعيان أنها مكذوبة قد طرحت على المحكمة تحت نظرهما وبعلمهما وناقشها في مرافعاتهما ومذكراتهما ولكن المحكمة لم تأخذ بدفاعهما يكون ادعاؤهما بأن هناك غشاً تأثرت به المحكمة بالمعنى القانوني ادعاء في غير محله .

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فغير صحيح ما ذكره بالصحيفة بالوجه الاول من أن المتمس ضدها ذكرت كذبا للمحكمة انه لم يكن مطلوباً في دعوى الاشكال الحكم بإيقاف التنفيذ على مال المتمس الاول شخصياً وان الحكم للمتمس فيه بني على ذلك لأنه من الاطلاع عليه يتبين

ان المحكمة انما تعرضت لمناقشة قوة حكم قاضي الأمور المستعجلة في الفصل في المسألة الموضوعية وهي جواز التنفيذ على مال المتمس الاول شخصياً وعدم جوازه . وكذلك غير صحيح ما يدعيانه بالوجه الثاني من ان انكار المتمس ضدها انطباق عقد ملكية المتتمسة الثانية على الأرض المحجوز على زراعتها والتي رفعت بشأنها دعوى الاسترداد كان مبني الحكم للمتمس فيه فيما يختص برفض دعوى المتتمسة الثانية لان الحكم بني أيضاً على ان ملكية العين في ذاتها لا تثبت حتماً ملكية المالك للزراعة وقالت في حشيتها ان عقد الملكية غير ظاهر الانطباق على المساح القائمة عليها الزراعة المحجوز عليها فهي لم تنف هذا الانطباق ولم تر محلاً لتحقيقه أمام الفرض الجدلي المذكور الذي رأت الاخذ به

« وحيث انه لذلك يكون الوجهان الاولان غير مقبولين

عن السبب الثاني

« وحيث ان ادعاء المتمسين ان محكمة ثاني درجة قضت بما لم تطلبه المتمس ضدها بأن حكمت بعدم قبول الدعوى وبعدم جواز المقاصة بين ما استلمه المتمس الاول وبين ما صرفه المورث وهما الوجهان الأخيران المذكوران بالصحيفة قول لا يصح الأخذ به لأن قضاء المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمتمس الاول كان مبنيًا على عدم وجود مصلحة له اذ الدعوى كانت مقامة منه بطلب تثبيت ملكيته للزراعة المحجوز عليها والغاء الحجز المتوقع عليها على

٢٨٦

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٢٧ نوفمبر سنة ٩٢٩

ازالة . طلب تبعى . مجهول القيمة . حاله

القاعدة القانونية

للتناظر بين الطبيعة القانونية لطلب الازالة والطبيعة القانونية لطلب تثبيت الملكية ولتفاوت القيمة أحيانا بين الاثنين لا يعتبر طلب الازالة طلبا ملحقا بطلب تثبيت الملكية تسرى عليه المادة ٣٠ مرافعات بل يعتبر طلبا مجهول القيمة يجوز استئنافه بالمادة ٣٤٥ مرافعات

المحكمة

« حيث أنه لأجل معرفة ما اذا كان طلب الازالة أصليا مجهول القيمة يجوز استئنافه دائما بالمادة (٣٤٥) فقرة ثانية مرافعات أو طلبا ملحقا يخضع للطلب الأصلي في جواز أو عدم جواز استئنافه بالمادة ٣٠ فقرة ٢ مرافعات يجب الوقوف أولا على حقيقة الفقرة ٢ من المادة ٣٠ مرافعات وماضيها التاريخي وما أراده منها الشارع حقيقة وفعلا

« وحيث أن القانون الفرنسى لما لم ينص على حكم ما بشأن الملحقات accessoires مع الطلب الأضلى principal بالمادة الأولى من قانون ١١ أبريل سنة ١٨٣٨ فقد ترتب على ذلك أن قال فقهاء وقضاؤه بضرورة ضم الفوائد

اعتبار أنها ملك خاص له وقد اعتبرته المحكمة في حكمها مسئولا شخصيا عن الدين المحجوز من أجله تفسيرا لمحض الصلح المصدق عليه بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فلم تر معنى أو بعبارة أخرى لم تر مصلحة له ازاء ذلك في ان يطلب الحكم بتثبيت الملكية مادام أنه لا يستطيع الغاء الحجز المتوقع على الزراعة والقول بأن هذا قضاء بما لم يطلبه الخصم قول في غير محله لانه بمعنى الرفض تماما ويصح للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها مادام يتدرج في طلب الرفض المطلوب الحكم به كما ان الحكم بعدم حصول المقاصة انما هو تطبيق للقانون ازاء ما كانت تدعيه الملتمس ضدها من انكارها ان الملتمس الاول صرف المبالغ التى قال عنها على المورثة قبل وفاتها ولا حرج على المحكمة اذا طبقت القانون على الأوجه المتنازع عليها ولا يعتبر عملها هذا قضاء بما لم يطلبه الخصم

« وحيث انه لذلك يكون الوجهان الأخيران من أوجه الالتماس غير مقبولين أيضا فيتعين الحكم برفض الالتماس موضوعا والزام الملتمسين بالغرامة القانونية طبقا للمادة ٣٧٨ مرافعات

(قضية التماس ابراهيم افندى السيد الحناوى وأخرى ضد الست جازية أبو زيد الحناوى نمرة ٤١٩ سنة ١٩٢٩ س رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الحميد عمر وشاحى بك وحضور حضرتي جلال الدين بك حنى وعبد العزيز بك محمد القاضيين)

itnérêts المستحقة قبل المطالبة القضائية مع أصل المبلغ المطالب به وذلك باعتبار الفوائد في هذه الحالة غير ملحقة بالطلب الأصلي بل هي أصل كأصل المبلغ . وأما الفوائد المستحقة أثناء قيام الخصومة فتعتبر ملحقة بالطلب الأصلي ولا تضم حينئذ عليه حتى لا يتغير الاختصاص بالزمان الذي تستغرقه نظر الدعوى (أنظر جايو Jopiot في قانون المرافعات الطبعة الثانية سنة ١٩٢٩ نبذة ١٠٠٦ صفحة ٦٢٨) وقام الخلاف بشأن التعويضات dommages intérêts التي يطالب بها في مقابل ما دفع من الخسائر وبشأن المصاريف frais وهل تصح فيها التفرقة التي قبلت في حالة الفوائد أم لا تصح . وقالوا عن المصاريف dépens التي ظهرت أثناء نظر الدعوى بأنها ملحقة بالطلب الأصلي فلا تضم اليه إنما تخضع للطلب الأصلي في جواز أو عدم جواز استثنائه ولا يصح أن تستقل عنه قلت قيمتها في ذاتها عن نصاب الاستئناف أو زادت عنه إلا إذا طلبت هذه المصاريف بمثابة تعويض فانها تصبح مستقلة وتصبح طلباً أصلياً (جايو النبذة المقدمة)

« وحيث أن الشارع المختلط سنة ١٨٧٥ فعل كما فعل الشارع الفرنسي سنة ١٨٣٨ ولم ينص على نظرية الملحقات بأنواعها المختلفة من فوائد وتعويض ومصاريف ولذا قال قضاؤه بالنظرية الفرنسية في ضم الفوائد المستحقة قبل رفع الدعوى الى أصل المبلغ المطالب به باعتبار الفوائد المستحقة بعد رفع الدعوى ملحقاتها

لا أصلاً مستقلاً (الفهرست العشري ج ١ ص ٢٧ ف ٢٧٩ - ٢٨٣ . - الفهرست العشري ج ٣ ص ٣٨ ف ٣٦٨) . ولكنه بشأن التعويض عن الدفاع الكيدي ^{defense vec-} _{satoire} فقد قال باعتباره ملحقا خاضعاً للأصل (الفهرست العشري ج ٢ ص ٤٦ ف ٣٩٠ - ٣٩١ - ج ٣ ص ٣٨ ف ٣٧١) ومهما قلت قيمة التعويض في ذاته عن نصاب الاستئناف (ج ٤ ص ٢٦ ف ٣٥٥) وبشأن مصاريف الدعوى فانها تتبعها في أصلها قلت أو كثرت (الفهرست العشري ج ٣ ص ٣٨ ف ٣٧٢ - ج ٤ ص ٣٦ ف ٣٥٧) .

« وحيث أن الشارع الاهلي أراد مخالفة الشارع الفرنسي والقضاء المختلط فيما يتعلق بنظرية الملحقات هذه . ووضع المادة ٣٠ سنة ١٨٨٣ وضعاً أراد به تقرير أصول خاصة وقد قرر ما يأتي (تقدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب) Le montant de la demande . ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقاً قبل رفع الدعوى من الفوائد intérêts echus والخسائر dommages والمصاريف وغيرها من الملحقات accessoires وبهذا الوضع خالف الشارع الاهلي ما أقره الفقه والقضاء الفرنسيان في جعل الفوائد المستحقة قبل رفع الدعوى أمراً ملحقاً بأصل المبلغ المطالب به فلا تضم اليه كما فعل القضاء والفقه بفرنسا كما تقدم . وقال عن الخسائر - مع ما فيها من الأبهام والغموض كما لاحظ ذلك بحق عبدالفتاح بك السيد بكتايهما

في المرافعات بالنسخة الفرنسية (ص ١٤٦ ف ١٣٤) - وعن المصاريق بمثل ما قال به عن الفوائد وجعل هذه الأنواع الثلاثة وما يشابهها من الملحقات بالطلب الأصلي فلا تظم اليه في تقدير قيمة الدعوى في سبيل بيان الاختصاص وفي جواز أو عدم جواز الاستئناف

«وحيث أن الشارع المختلط رأى سنة ٩١٣ أن ينهج منهج الشارع الأهلي في تقرير نظرية الملحقات حتى تتوحد وجهات النظر في تشريعين نافذين في بلد واحد ولذا وضع بالمادة ٢٨ مرافعات مختلط الفقرة الأهلية المتقدم ذكرها بنصها كاملة (أنظر تقرير المستشار القضائي لوزارة الحفانية في سنة ٩١٣ ص ٢٨ النسخة العربية)

« وحيث وقد توحد التشريعان الأهلي والمختلط بشأن الملحقات بالطلبات الأصلية فانه يتعين حينئذ في كل دعوى معرفة ما اذا كان الطلب المختلف بشأنه لمعرفة ناحية الاختصاص أو جواز وعدم جواز الاستئناف هو طلب أصلي أو ملحق .

« وحيث انه من روح المادة ٣٠ - ٢٨ مرافعات المتقدمة في جعل الفوائد المستحقة طلباً ملحقة خاضعةً للأصل تندمج ذاته في ذات الأصل وتغنى فيها - يفهم ان من شأن البت في الأصل أن يبت حتماً أيضاً في الملحق فاذا ما بت في استحقاق المبلغ الأصلي فان أمر الفوائد يصبح مبنوياً فيه بطبيعته باعتباره أمراً خاضعاً للأصل وباعتبار ان النزاع فيهما واحد وان كليهما

لا يختلف عن الآخر من حيث روح النزاع وجوهره وباعتبار أن ليس لكل منهما نوع خاص من الدفاع يستقل فيه استقلالاً كاملاً عن الآخر وتتميز فيه طبيعة كل طلب عن الآخر

« وحيث ان طلب الازالة بجانب طلب تثبيت الملكية وان كان في ذاته أمراً ناشئاً عن الملكية فيقضى فيه عادة عند الحكم بتثبيت الملكية الا انه لما كان للبناء على أرض الغير - وعلى الأخص في حالة البناء في أرض الغير بحسن نية حكم خاص نص عليه الشارع بالمادة ٦٥ مدني لا يجوز معه للمحكوم له بتثبيت الملكية أن يطلب الازالة مطلقاً عند توافر حسن النية - فانه يترتب حتماً مع ذلك اعتبار طلب الازالة طلباً في ذاته مستقلاً لانه محفوف بأنواع عدة من أوجه الدفاع يختلف كل الاختلاف عن جوهر النزاع في الملكية ولان به من الخطورة الناشئة عن عدم تناسب قيمة المباني مع قيمة الأرض المقامة عليها أحياناً مالا يمكن معه القول باندماج طلب الازالة في طلب الملكية وفناء الطلبين في بعضهما البعض وعلى الأخص اذا اضيف الى ما تقدم اعتبار ما يتعلق بقواعد القيد من حق الاستئناف أمراً خارجاً عن القاعدة العامة القائلة بجواز الاستئناف أصلاً في جميع الأحكام وان الخطر في الاستئناف انما هو وارد على خلاف الأصل فلا يصح الأخذ فيه الا بالقدر الصريح منه لما في التوسيع من خطر المساس بالقاعدة الأصلية مساساً يذهب بكيانها القانوني المقدر لها من قبل

« وحيث لما تقدم يتعين سلب طلب الازالة عن طلب تثبيت الملكية ما دام التنافر في الدفاع

والطبيعة قائماً بين الاثنين . لذا يعتبر طلب الازالة ولم تقدر قيمته في الدعوى طلباً مجهول القيمة يجوز رفع استئناف عنه بالمادة ٣٤٥ فقرة ٢ مرافعات ولا تقر هذه المحكمة ما ذهبت اليه محكمة مصر الاهلية في حكم لها بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٧ (المحاماة مجموعة ٨ ص ٥٤ رقم ٢٩ - قارن أيضاً مرافعات ابو هيف بك الطبعة الثانية سنة ٩٢١ ص ٤٣٣ الهامش ١ بشأن طلب الازالة في دعوى الايجار . - وقارن في ذلك مرافعات عبد الفتاح بك السيد النسخة العربية الطبعة الثانية ص ٢٩٤ ن ٣٠٥)

« وحيث لما تقدم ترى هذه المحكمة ان طالب الازالة لا يعتبر طلباً ملحقاً بالاصل وتعتبره مجهول القيمة ولذا يجوز رفع استئناف عنه بالمادة ٣٤٥ مرافعات

« وحيث لذلك يتعين رفض الدفع الفرعى وتحديد يوم للمرافعة في الموضوع

(قضية قطب الشافعى غلوش وحضر عنه الاستاذ محمد نبيه العجيزى افندى ضد قسم قضايا وزارة الداخلية نمرة ٢٤٢ سنة ١٩٢٩ س رئاسة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني رئيس المحكمة وحضور حضرتي جمال الدين أباطه بك ومحمود علام بك القاضيين)

٢٨٧

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - سند تحت الاذن . شروطه الكلية . تحت الاذن . معناها . تحت الطلب . معناها .
- ٢ - الحجز التحفظي . عدم توفر شروط السند . عدم جواز الحجز

القاعدة القانونية

- ١ - السند تحت الاذن هو صك كتابي

غير معلق على شرط يتعهد فيه المدين أن يدفع عند الطلب أو في ميعاد معين مبلغاً معيناً لأمر واذن شخص معين أو لحامله ، فإذا ظهر أن الغرض من تحريره غير ذلك فلا يجوز اعتباره سنداً تحت الاذن

٢ - يجب أن ينص في السند صراحة على شرط « تحت الاذن » اما عبارة « تحت الطلب » خاصة بميعاد الدفع في حين أن عبارة تحت الاذن خاصة بإمكان تحويل السند وتداوله بين الأيدي كورقة تجارية

٣ - وعلى ذلك لا يصح توقيع الحجز التحفظي التجارى بمقتضى سند لم يستوف الشروط السابقة

المحكمة

« حيث أن موضوع الاستئناف قائم على ما يذهب اليه المستأنف من أن العقد المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ المبرم بينه وبين المستأنف عليه ان هو الا سند تحت الاذن يبيح له استصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظي التجارى على منقولات خصمه (المستأنف عليه) ما دام تاجراً وأعلن اليه البروتستو في الميعاد .

« وحيث أن ما يراه المستأنف رأى غير سديد اذ ظاهر من اتفاق ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ انه في الواقع عن شركة محاصة دفع بمقتضاه المستأنف للمستأنف عليه مبلغ ٣٠٠ جنيه كخصته في رأس المال وذلك للاتجار في الاقطان على أن يكون له الربح في الربح اما ما ذكر به من أن المستأنف لن يتحمل شيئاً في الخسارة وأن هذا المبلغ (٢٠٠ جنيه) أمانة طرف المستأنف عليه يدفعه

٢٨٨

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - استحقاق . دعوى فرعية . مناهما
٢ - حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . العبرة
بالاسباب لا بالمنطوق

القواعد القانونية

- ١ - تفترض دعوى الاستحقاق الفرعية بطبيعتها وجود شخص أجنبي غير الدائن والمدين يدعى ملكية العقارات المطلوب نزع ملكيتها أو بيعها . والمادة ٥٩٥ مرافعات تشترط رفعها في وجه كل من الدائن والمدين . فهي ليست من حق من كان طرفاً في اجراءات التنفيذ العقارى اذ لهؤلاء طرق خاصة للطعن على هذه الاجراءات
- ٢ - المبدأ الصحيح الثابت في القضائين الأهلى والمختلط ان العبرة في الاحكام لا بمنطوقها فقط بل بأسبابها أيضاً لأنها تكون مع المنطوق مجموعاً لا يتجزأ . فلا يكون للحكم حجية نهائية إلا في النقطة التي كانت محل البحث والفصل

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الأول يبنى هذا الدفع على ان الحكم المستأنف صدر في دعوى استحقاق فرعية وعلى ان ميعاد استئنافه طبقاً للمادة ٦٠٠ مرافعات عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى ان المستأنف يعترف بصحيفة الاستئناف بأنه أعلن به بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ في حين انه لم يعلن المستأنف عليه الأول بها

للمستأنف وقت طلبه فبديهي أن مثل هذه الشروط الباطلة تعتبر لغواً ولا تؤثر بتاتاً على قيام العقد وعلى اعتباره عقد شركة ولا يمكن بحال من الأحوال أن يوصف بأنه سند تحت الاذن اذ السند تحت الاذن أن هو الاصل كتابي غير معلق على شرط يتعهد فيه المدين أن يدفع عند الطلب أو في ميعاد معين مبلغاً معيناً لأمر وأذن شخص معين أو لحامله فإذا ظهر من عبارة السند ان الغرض من تحريره غير ذلك فلا يجوز اعتباره سنداً تحت الاذن فقد قضى بأن السند المقصود به تقديم كمية من الأقطان لأذن شخص معين في مدة معينة وفي حالة عدم القيام بتقديم هذه الأقطان يلزم المتعهد أن يدفع مبلغاً معيناً بمثابة تعويض لا يعتبر سنداً تحت الاذن وإنما مجرد سند عادي أو اعتراف بالدين (استئناف مختلط ٤ ابريل سنة ١٩٢٥ مجموعة التشريع والقضاء ١٧ ص ٥٥ وراجع شرح قانون التجارة للدكتور ملش الاستاذ بكلية الحقوق ح ٣ - ص ٣٢٤ وما بعدها) فضلاً عن هذا فإن السند تحت الاذن يجب أن ينص صراحة على شرط (تحت الاذن) وغير صحيح ما يقرره المستأنف (من أن عبارة تحت الطلب) تعتبر مرادفة لها اذ شان ما بين الاثنين، فعبارة تحت الطلب خاصة بميعاد الدفع اما « تحت الاذن » فخاصة بإمكان تحويل السند وتداوله بين الايدي كورقة تجارية . (قضية محمود عبد الدايم اصيله ضد حامد جرجس مرة ٣١٢ - سنة ١٩٢٩ س رئاسة حضرة عبد الحميد بك عمرو شاحي وحضور حضرتي جلال الدين بك حفي ناصر وعبد العزيز بك محمد الفاضلين)

الابتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢٨ أى بعد مضي العشرة أيام .

« وحيث أنه وإن كانت الدعوى المستأنف حكماً رفعت حقيقة أثناء اجراءات البيع في القضية نمرة ١٠٨٧ اللبان سنة ٩٢٨ واثناء اجراءات نزاع الملكية في القضية نمرة ١٥١٢ اللبان سنة ٩٢٨ اذ أنها رفعت له بتاريخ ٨ يولية سنة ٩٢٨ بعد ان حكم بتاريخ ٢ مايو سنة ٩٢٨ في القضية الاولى بنزع ملكية المستأنف بناء على طلب المستأنف عليه الأول من ثلاثة قرارات شائعة في المنزل المبين الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى وبعد ان اعلن المستأنف عليه الاول المستأنف بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ٩٢٨ بانذار آخر لنزع ملكيته من ثلاثة قرارات شائعة في المنزل المذكور وهو الذي بناء عليه أقام بتاريخ ٢١ يولية سنة ٩٢٨ قضية نزاع الملكية الثانية إلا انه لا نزاع في ان الدعوى المستأنف حكماً مرفوعة من المستأنف أى من المدين المنزوعة ملكيته في القضيتين المذكورتين .

« وحيث ان دعوى الاستحقاق الفرعية تقتض بطبيعتها وجود شخص أجنبي غير الدائن والمدين يدعى ملكية العقارات المطلوب نزاع ملكيتها أو بيعها والمادة ٥٩٥ مرافعات تشترط رفعها في وجه كل من الدائن والمدين وهي ليست من حق من كان طرفاً في اجراءات التنفيذ العقاري اذ لهؤلاء طرق خاصة للطعن على هذه الاجراءات (بند ١٠٥٧ طرق التنفيذ والتحفظ للمرحوم ابى هيف بك) فيكون القول بأن الحكم المستأنف صادر في دعوى استحقاق فرعية غير

صواب ويكون الدفع بعدم قبول الاستئناف في غير محله ويتمين رفضه .

عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسبب الفصل فيها

« حيث ان المستأنف عليه الأول أبدى هذا الدفع أمام محكمة أول درجة وقد أخذت به وأصدرت حكماً المستأنف وهو مبني على الحكم الصادر في القضية نمرة ٧٨٦ اللبان سنة ٩٢٨

« وحيث أنه بعد الاطلاع على هذه القضية يتبين منها ان المستأنف اقامها ضد المستأنف عليه الأول يطلب فيها الحكم له من وجه اصلي بثبوت ملكيته للمنزل المذكور آنفاً وبالغاء تنبيه نزاع الملكية الذي اعلن له بتاريخ ٢٤ يناير سنة ٩٢٨ (وهو الذي بناء عليه أقام المستأنف عليه الأول قضية نزاع الملكية نمرة ١٠٨٧ السالف ذكرها) مع محو التسجيلات التي توقعت على حصة قدرها ثلاثة قرارات شائعة في المنزل واحتياطياً احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود بأنه لم يسبق لأحد غيره وضع يده على المنزل مع الزام المستأنف عليه الأول بالمصاريف وقد حكمت محكمة اللبان بتاريخ ٨ مارس سنة ٩٢٨ برفض هذه الدعوى بناء على أسباب قالت فيها أنه بغض النظر عما هو ظاهر من أقوال المستأنف بأنه يملك المنزل موضوع النزاع فإن المستأنف عليه الأول ينزع ملكيته من ثلاثة قرارات شائعة فيه وفاء لديون عليه بمقتضى أحكام تقدمت

منه وان من له الحق في نزع ملكية جميع المنزل له الحق بالأولى في نزع ملكية جزء منه

« وحيث أنه يتضح من هذه الاسباب ان المحكمة لم تر محلاً لبحث دعوى المستأنف بعد أن تبين لها انه المدين المنزوعة ملكيته وحكمها وان كان قاضياً بالرفض إلا انه في الواقع بمعنى عدم قبول الدعوى مع ملاحظة أنها لم تناقش المستأنف في ادعائه ملكية جميع المنزل .

« وحيث أن المبدأ الصحيح الثابت في القضائين الاهلي والمختلط ان العبرة في الاحكام لا بمنطوقها فقط بل بأسبابها أيضاً لأنها تكون مع المنطوق مجموعاً لا يتجزأ ولا يكون الحكم أمراً مقضياً الا بالنظر الى النقطة التي دارت المناقشة حولها وفصلت فيها المحكمة (راجع الاحكام التي بهذا المعنى والمنشورة في مرجع القضاء بصحيفتي ٦٢٢ و ٦٢٣)

(قضية محمد موسى محمد ضد اسكندر داود عود وآخرين نمرة ٦٢ سنة ١٩٢٩ سر بالهيئة السابقة)

٢٨٩

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — مزاد . المساس بحريته . بطلان .
- ٢ — دعوى . تقديرها . البحث في حجية عقد أو بطلانه .

القاعدة القانونية

- ١ — يقع باطلا لمصادمته لقواعد النظام العام كل اتفاق يكون سببه المساس بحرية المزايدات وبالأخص ابعاد المزايد عنها

٢ — لا عبرة في تقدير الدعوى بقيمة الطالب اذا كان الفصل في الدعوى يتناول البحث في صحة عقد أو بطلانه فيجب أن يكون التقدير بقيمة العقد كله

المحكمة

عن الرفع الفرعى

« حيث أن المدعية رفعت هذه الدعوى أصلياً بمطالبة المدعى عليه بمبلغ ٢٩٦ جنيه و ٤٢٨ مليم وبجلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ عدلت طلباتها الى مبلغ ٢٣٧ جنيه و ١٠٥ مليم و ٦٠ جنيه تعويضاً لا لسبب إلا أن هذا مجرد ايراد لطلباتها على وجهها الصحيح

« وحيث أن المدعى عليه دفع في نفس الجلسة وبعد التعديل فوراً بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إذ التعويض لا يدخل في تقدير قيمة الدعوى طبقاً للمادة ٣٠ مرافعات وعلى ذلك تكون المحكمة الجزئية هي المختصة بنظر الدعوى

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله إذ ظاهر أن أساس الدعوى العقد العرفي المؤرخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٨ والذي ينحصر دفاع المدعى عليه في الطعن عليه ببطلانه لانعدام سبب مشروع له

« وحيث أنه ما دام البحث في الدعوى يتناول حتماً البحث في صحة هذا العقد أو بطلانه وجب تقدير هذه الدعوى بقيمة هذا العقد إذ الحكم في الدعوى ان هو الاقضاء بمجاوز قيام ذلك العقد أو القضاء عليه

« وحيث أنه ظاهر أن قيمة العقد تزيد على نصاب القضاء الجزئي إذ هو تعهد من المدعى عليه بشراء ١٣ فداناً وقيراطاً واحداً بسعر الفدان سبعين جنيناً

» وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعي واختصاص المحكمة بنظر الدعوى

عن الموضوع

« حيث أن وقائع الدعوى تنحصر في أنه لدين على عبد القادر الازرارى محجور المدعية شرع الدائن وهو الخواجه انريكو فرانشى في نزع ملكية أطيان المحجور عليه وتحددت لذلك جلسة أمام قاضى البيوع بالمحكمة المختلطة بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٨ اتفقت المدعية مع المدعى عليه بتقضى العقد المحررينهما في ذلك التاريخ على أن يتقدم في جلسة المزاد ويشتري الأطيان المطروحة فيه بسعر لا يقل عن سبعين جنيناً للفدان الواحد وأن يدفع الفرق بين الثمن المذكور وبين ما هو مستحق للدائن نازع الملكية بعد انقضاء مائة وعشرين يوماً من تاريخ حكم مرسى المزاد كما اتفق على أن تتحمل المدعية بجميع المصاريف القضائية حتى حكم مرسى المزاد وسحب الحكم وأن يكون للمدعى عليه الحق في الاستيلاء على ريع الأطيان في جميع السنة الزراعية

» وحيث أن المدعى عليه دفع بطلان الاتفاق المذكور لعدم قيامه على سبب مشروع إذ كان الغرض منه الإخلال بحرية المزاد وحرمان الدائنين الآخرين من الاستيلاء على

ديونهم وذلك بدفع ما يزيد عن دين طالب البيع للمدعية دون ايداعه بالخزينة

« وحيث أنه لا نزاع في أن كل اتفاق يكون سببه المساس بحرية المزادات وبالأخص ابعاد المزايدين عنها يقع باطلاً لمصادمته لقواعد النظام العام (م ٢٩٩ عقوبات وتعليقات دالوز على القانون المدنى ١١٢٣ نبذة ٩٣ وما يليها حيث أورد تطبيقات المحاكم الفرنسية وواتون الالتزامات جزء أول ص ١٧١ وما بعدها)

» وحيث أنه ولو أن الاتفاق موضوع الدعوى الحالية جاء خالياً من ذكر سبب الالتزام بوضوح كاف إلا أن وكيل المدعية شرح هذا السبب فقال أنه ابعاد المزايدين عن مزاحة المدعى عليه فقد ذكر بمجلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ أمام لجنة المساعدة القضائية أن مصلحة (المدعى عليه) في التعاقد أنه اتفق مع المدعية على أن تجعل المزايدين يكفوا أيديهم وهو يشتري وبمجلسة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ قرر حضرة وكيل المدعية في مرافقته « في اليوم المحدد للبيع وهو يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ منعت المدعية المزايدين ودخل المدعى عليه في البيع ورسى المزاد عليه بمبلغ ٥٠ جنيناً الخ »

« وحيث أنه أمام هذه الاعترافات الصريحة المتكررة يكون من العبث ما يحاوله وكيل المدعية من تفسير عبارته على غير مدلولها الصريح وما يبسطه من القرائن التي يزعم أنها تؤيد هذه التأويلات كقوله أنه بعيد عن المعقول أن يكون سبب الاتفاق ابعاد المزايدين

المادة الصريح والقول بأن الخروج عنها يترتب عليه سقوط حق الشفع ، بل يتحتم أمام النص الطليق للفقرة الثانية من المادة ١٩ القول بصحة اجراء اظهار الرغبة حتى لو كان بورقة غير رسمية كخطاب ، وسيان أخطر بهذه الرغبة البائع او المشتري

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليه الاول دفع فرعياً ببطلان صحيفة الاستئناف لانها لم تعلن للمستأنف عليهما الثانى والثالث فى محل اقامتهما بل أعلنت للنيابة دون أن يرد فى الصحيفة ما يدل على ان المستأنف بحث عن محل اقامتهما وان مسماء هذا كان عقياً . اذ بديهى أن لا صفة للمستأنف عليه الاول فى ابداء هذا الدفع . اذ هو غير خاص به وهو دفع لا علاقة له بقواعد النظام العام اذ يزول بمجرد الحضور فيتعين رفضه

« وحيث ان الاستئناف قد تقدم فى الميعاد عن حكم جائز الاستئناف فهو مقبول شكلاً

« وحيث ان المستأنف دفع دعوى الشفعة الموجهة اليه من المستأنف عليه الاول - أولاً ببطلان الاجراءات لأن الشفع لم يعلن رغبته فى الأخذ بالشفعة الى البائع والمشتري بل اكتفى باعلانها للاخير - ثانياً ان الشفع لم يثبت سبق ملكيته للمعار الذى يشفع به على عقد شراء المشتري المستأنف

« وحيث انه لبت فى الدفع الاول يجب

وهو لم يبرم إلا فى صبيحة يوم المزاد إذ هذا دليل مردود عليه فمنع المزايدى قد يتم فى فترة يسيرة قبيل انعقاد الجلسة إذ كلمة وعد أو وعيد قد تكون كفيلة بتنفيذ مثل هذا المسعى وانجاحه ولا يبعد أن يكون غرض المدعية من ابرام هذا الاتفاق الحصول لنفسها دون محجورها على الفرق بين الثمن الذى يرسوبه المزاد والمبلغ المتفق عليه .

« وحيث أنه ما دام قد ثبتت بطلان سبب الاتفاق لمساسه بحرية المزادات فلا محل للبحث فى وجه البطلان الآخر الذى يتقدم به المدعى عليه ويتعين رفض الدعوى مع الزام المدعية بالمصاريف

(قضية أمينة على ابراهيم وآخر ضد عبد الحميد بسيونى الحروك نمرة ٢٢ سنة ١٩٢٩ كلى بالهيئة السابقة عدا محمد بك صادق بدلا من حضرة جلال الدين بك حفى ناصف)

٢٩٠

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

شفعة . اظهار الرغبة . طرق ذلك . عدم النص بشكل خاص .

القاعدة القانونية

لم تنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ (قانون الشفعة) على كيفية اظهار الرغبة ، ولا على الأشخاص الذين يجب أن يخطروا ، لذلك كان من التعسف فرض قيود وتكاليف لم يحوها نص

البحث في معنى المادة ١٤ والفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون الشفعة .

« وحيث ان الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشر من قانون الشفعة تنص على ان حق الشفع يسقط « اذا لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف ١٥ يوماً من وقت علمه بالبيع » ولم يرد بها كيفية اظهار الرغبة ولا الاشخاص الذين يجب أن يخطروا بها ، لذلك كان من التعسف فرض قيود وتكاليف لم يحوها نص المادة الصريح والقول بأن الخروج عنها يترتب عليه سقوط حق الشفع ، بل يتحتم أمام النص الطليق للفقرة الثانية من المادة ١٩ القول باجراء اظهار الرغبة حتى لو كان بورقة غير رسمية كخطاب ، وسيان أخطر بهذه الرغبة البائع او المشتري ولا محل للأدعاء بأن م ١٤ تحتم عرض الثمن باعلان على يد محضر لكل من البائع والمشتري اذ ظاهر ان هذه المادة لم تنص على جزاء اغفال هذا الاجراء والواقع ان اغفال اجراء العرض كلية للبائع والمشتري لا يترتب عليه الا الزام الشفع بمصاريف دعوى الشفعة اذا سلم المشفوع منه بأحقية الشفع لها ، وبمراجعة النصوص في مادة الشفعة يتضح منها ان حق الشفع لا يسقط بسبب تقصير في الاجراءات الا اذا لم يظهر رغبته بأية طريقة في بحر ١٥ يوماً من علمه بالبيع او من تكليف البائع او المشتري بابداء هذه الرغبة او عدم رفعه دعوى الشفعة على البائع والمشتري في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ اظهار الرغبة او على العموم قبل مضي

سنة شهور من تسجيل عقد البيع » راجع دى هلنس ٣ - شفعة بند ١١٨ في جواز اظهار الرغبة بخطاب - وبند ١٢٠ في جواز رفع الدعوى دون سابقة العرض طبقاً للمادة ١٤ مادام قدم في بحر ١٥ يوماً من العلم بالبيع وفي جواز اخطار المشتري فقط برغبة الشفع - حكم محكمة الاستئناف ٧ مارس سنة ٩٢٩ محاماه ص ٥١٥ «

« وحيث انه ثابت ان المستأنف عليه الاول أعلن رغبته في الاخذ للمشتري في ١٢ فبراير سنة ٩٢٨ ولا نزاع بين الخصوم في ان هذا الاعلان جاء في بحر ١٥ يوماً من العلم بالبيع فيتعين رفض الدفع الاول المقدم من المستأنف . « وحيث ان المستأنف بنى الدفع الثاني على أن لا حق للشفع في دعواه لانه لم يثبت ان ملكيته كانت سابقة على عقد البيع الصادر للمستأنف بتاريخ ٩ فبراير سنة ٩٢٨

« وحيث ان المستأنف عليه الاول رد على هذا بأنه اشترى العقار المجاور بمقتضى عقد بيع عرفي مؤرخ ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٢ وأصبح ثابت التاريخ بوفاة أحد الموقعين عليه وهي مبروكة في ٩ نوفمبر سنة ٩٢٣ وانه لذلك استطاع تسجيل هذا العقد بالمحكمة المختلطة بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٢٨ .

(قضية احمد احمد قاسم ضد حسن على شعلان وآخرين نمرة ٢٥٧ سنة ٩٢٩ رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الحميد عمر وشاحي بك بالهيئة السابقة

انما يخضع لمدة ١٥ سنة وهي المدة الأصلية المقررة
بالقانون المدني

المحكمة

« حيث وقد تأيد حكم محكمة بندر طنطا
الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٨ من المحكمة
الكلية بطنطا بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٢٨ واعتبر أن هناك جباستين احدهما
بطنطا - وهي المفصول بشأنها بالحكم المذكور -
وثانيتها بشبين الكوم - فلا يسع هذه المحكمة
الا الأخذ بقوة الشيء المحكوم فيه بذلك الحكم
واعتبار أن هناك جباستين لا جباسة واحدة نقلت
من شبين الى طنطا ونمت عليها ورقة ٨ اغسطس
سنة ١٩٢٣ وثابتة التاريخ في ١١ اغسطس سنة
١٩٢٨ والمقدمة صورتها باتفاق الطرفين بجلسة
اليوم .

« وحيث ازاء ذلك يجب الأخذ حينئذ
بعقد الشركة المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٢١ وبما
جاء به بالبند الرابع من اعتراف مورث المستأنف
عليهم باستلامه مبلغ ٢٤٠ جنيهاً من يد المستأنف
وباعترافه بالبند الاول بانه هو عهدة الشركة

« وحيث أن المستأنف عليهم دفعوا الدعوى
الحاضرة بأن مورثهم لم يستلم المبلغ ٢٤٠ جنيهاً
وان المستأنف لم يقيم الدليل على أن هذا المبلغ
أصبح في ذمة الشركة

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله لان
عقد الشركة متقدم الذكر قاطع في اشتغال ذمة
المورث بالمبلغ ٢٤٠ جنيهاً باعتباره عهدة الشركة
وحيث أن الورثة المستأنف عليهم يدعون

٢٩١

محكمة طنطا الكلية الاهلية

٨ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ - تقادم . اوراق تجارية . مادة ١٩٤ تجارى
حدود تطبيقها . اوراق متداولة
- ٢ - شركة . مطالبة شريك بنصيبه في رأس المال .
سقوطه بمضى المدة . المادة ٦٥ تجارى .
حدود تطبيقها .

القواعد القانونية

- ١ - ان المادة ١٩٤ تجارى الخاصة بسقوط
حق المطالبة بقيمة الاوراق التجارية انما تنصرف
الى الاوراق المتداولة كالكبيالات والسندات
تحت الاذن والشيكات أى الاوراق التى تعتبر
بثابة اوراق مالية لسهولة التعامل بها . وأما ما عدا
ذلك - كمطالبة العضو الشريك في شركة
للعضو الآخر بنصيبه في رأس المال المدفوع منه
لشركة التى لم تكون بعد - فلا يسقط الا بمدة
١٥ سنة وهي مدة التقادم المقررة بالقانون المدني
باعتباره الأصل وان المدد القصيرة الواردة بالقانون
التجارى هي استثناء لذلك الاصل

- ٢ - ان المادة ٦٥ تجارى الخاصة بمطالبة
الدائنين لاعضاء الشركة شخصياً في مدة خمس
سنوات انما هي مقصورة فقط على حالة مطالبة
الدائن لعضو الشركة شخصياً على شرط أن
تكون الشركة في حالة تصفية وأن لا يكون العضو
المطالب غير أحد المصفين لها . وعلى ذلك يعتبر
حق مطالبة الشريك للشريك او مطالبة الدائن
للشركة بالذات حقاً لا يخضع لمدة خمس سنوات

بأنهم لا يعرفون شيئاً عن شركة شين الكوم وان المستأنف باعتباره مدعياً هو الملزم بالتدليل عليها وإقامة الدليل على وجودها بالفعل وعلى أنها اشغلت وربحت . ويقولون بأنهم باعتبارهم ورثة فهم يجهلون أمر الشركة وحياتها ومصيرها

« وحيث انه لا محل لهذا الدفاع ما دام عقد الشركة قاطعاً في أن المورث هو عمدة الشركة والذي يقوم بعمليات البيع والشراء أي انه هو مدير الشركة وهو الحائز لدفاترها وسجلاتها بحالتها الإيجابية والسلبية . وما كان المورث ملزماً به فيلتزم به ورثته حتماً في حدود الشركة . وعلى ذلك ينعكس الأمر ويصبح الورثة لا المستأنف هم المكلفين بإقامة الدليل على أن الشركة خسرت بما يقدمونه من دفاتر وأوراق . وأما ولم يفعلوا شيئاً من ذلك فان الشركة تعتبر ازاء حكم محكمة طنطا متقدم الذكر الذي اعتبر بان هناك شركتين واحدة بطنطا والثانية بشبين - بأنها لم توجد بالفعل وان الأمر انحصر الآن في شأن عقد الشركة بذاته باعتباره مثبتاً لا اشتغال ذمة المورث بمبلغ ٢٤٠ جنيهاً وان هذا المبلغ لم يصرف في شركة ما تنفذت بالفعل ووجدت في الواقع . وفي هذه الحالة لا محل حينئذ لما قاله الحكم المستأنف الآن من أن الشركة محوم حولها الشك من حيث وجودها ولا محل لما قاله أيضاً من ضرورة تصفيتها أولاً

« وحيث لما تقدم يصبح النزاع محصوراً في أن مورث المستأنف عليهم استلم من يد المستأنف بمبلغ ٢٤٠ جنيهاً ولم ينفذ عقد الشركة ولم يوجد لها أثراً . كل ذلك بناء على الحكم السابق الصادر

بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والذي قال بوجود جباستين واحدة بطنطا والآخرى بشبين

« وحيث أن المستأنف عليهم دفعوا الدعوى باعتبار أن الدين قد وصل الى هذه المرحلة الأخيرة في أن المبلغ ٢٤٠ جنيهاً هو دين بسيط عادي - دفعوها بدفعين خاصين يسقط حق المطالبة أحدهما استناداً الى المادة ١٩٤ تجاري الخاصة بالأوراق التجارية المتداولة . وثانيهما الى المادة ٦٥ تجاري الخاصة بالسماوى التي ترفع على الشركاء العاديين غير المكلفين بتصفية الشركة المنحلة

« وحيث عن المادة ١٩٤ تجاري فلا محل للأخذ بها لان عقد الشركة الذي أصبح هو سند الاستدانة الوحيد المعول عليه في الدعوى الحاضرة - لا يمكن اعتباره من الأوراق التجارية المتداولة بمثابة عمله مالىة وهى الأوراق الخاضعة لحكم المادة المذكورة . بل عقد الشركة في هذه الحالة ورقة عادية لا تقبل تحويلاً وهى تثبت فقط اشتغال ذمة المدين المورث بدين . وان كان هذا الدين حصة في شركة الا أن الشركة لم تحقق بالفعل . ويعتبر عقد الشركة في هذه الحالة مشروع شركة لا شركة قائمة فعلاً وواقعا

« وحيث عن المادة ٦٥ تجاري فانها خاصة بالشركة التى تكون في حالة تصفية وهى ترمى الى أن حق مقاضاة الغير (وهم جماعة الدائنين) لاشخاص اعضاء الشركة لا للشركة نفسها - يسقط بمدة خمس سنوات على شرط أن لا يكون الأعضاء هم القائمين بعملية تصفية الشركة . وعلى ذلك لا يسقط حق المقاضاة الا بمدة ١٥ سنة فيما اذا رفعت الدعوى من الغير على الشركة أو على

مع ذلك لان فكرة الطرفين فيه فكرة ترمى الى المضاربة speculation والمضاربة هي روح التجارة وعنصر العمل التجارى acte de commerce من الوجهة التجارية

(قضية عبد الله افندى مشرف التاجر وحضر عنه الاستاذ عمر عمر افندى ضد حضرة الاستاذ حامد افندى السيد بصفته وصيا لخصوم محمد ابو الفتوح وآخرين رئاسة حضرة صاحب العزة عبدالسلام بك ذهني رئيس المحكمة وحضور حضرتي جمال الدين اباطه بك ومحمد سالم النحاس افندى القاضيين)

٢٩٢

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٩ يناير سنة ٩٣٠

- ١ - مستأجرون متعددون . التفاضل بينهم .
- أسبقية التسجيل ووضع اليد
- ٢ - تسجيل عقد الايجار . معناه

القواعد القانونية

- ١ - يتفاضل المستأجرون المتعددون للمعين الواحدة والذين سجل بعضهم عقودهم ولم يسجلها البعض الآخر بحسب أسبقية التسجيل او وضع اليد فيقدم وضع اليد على التسجيل ان سبقه وان كان التسجيل هو السابق على وضع اليد فصاحبه مقدم . وكذلك يقدم التسجيل على المستأجر واضع اليد بالنسبة للاجارة الجديدة اذا حصل التسجيل قبل اقضاء مدة الاجارة الاولى
- ٢ - المراد بالتسجيل هنا هو تسجيل العقد بقلم الرهون لا مجرد اثبات تاريخه

المحكمت

« من حيث ان الحاضر عن المدعى عليهما

الاعضاء المصنفين . أوردت من الشريك على الشريك (انظر في ذلك ليون كان Lyon - Caen موجز القانون التجارى الطبعة ١٤ سنة ١٩٢٤ صفحة ٣٦٠ نبذة ٣٧٢)

« وحيث ومدة التقادم في القانون المدنى هي المدة التى يجب الرجوع اليها ايضا فى القانون التجارى الا اذا وجد بهذا الاخير نص يخالف ذلك (ليون كان متقدم الذكر ص ٣٦٨ نمرة ٣٨٢) فانه يتعين على ذلك أن كل دين تجارى - لم يرد له نص يعين مدة للتقادم فيه أقل من المدة المقررة مدنيا - يجب أن لا يسقط الا بالمدة المقررة بالقانون المدنى لان مدة التقادم فى القانون التجارى وردت على خلاف الاصل . وما ورد من طريق الخلاف فلا يجوز التوسع فيه . » وحيث لما تقدم فلا يعتبر الدين الثابت بعقد الشركة المؤرخ ١٢ يناير سنة ٩٢١ من الديون التجارية التى تسقط بمدة أقل من المدد المقررة بالقانون المدنى وما دامت المدة المدنية هى ١٥ سنة ورفعت الدعوى الحاضرة قبل اقضاءها فتعتبر الدعوى مقبولة لا ينفذ فيها الدفع بالسقوط بالتقادم التجارى

« وحيث انه فوق ما تقدم فان الدين الثابت بعقد الشركة متقدم الذكر وان كان يتعلق بشركة تجارية لم توجد بعد وانه ربما يترتب على ذلك القول بأنه لا يعتبر ديناً تجارياً بل هو دين مدنى هو قول لا يقره القانون التجارى واصوله المقررة فيه لأن هذا الدين وان كانت الشركة التجارية الخاصة لم توجد بعد فانه دين تجارى

الثاني والثالث دفع دعوى المدعى قبلهما بعدم قبولها لان الحق الذي ينشأ للمستأجر عن عقد الاجارة هو حق شخصي محض فلا يملك المستأجر الجديد أن يقيم دعوى على المستأجر القديم بطلب تسليم العين المؤجرة

« وحيث انه بالرجوع لعريضة دعوى المدعى المعلقة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ يتضح ان المدعى انما رفعها على المؤجر له وهو المدعى عليه الاول وعلى المدعى عليهما الثاني والثالث بصفتهم مستأجرين سابقين للعين وطلب فيها تمكينه من وضع يده على ما استأجره عند انتهاء مدة ايجارها التي تنتهي في آخر أكتوبر سنة ١٩٢٩ او الحكم بأولوية لاستئجارها

« وحيث ان طلبات المدعى هذه مرفوعة على المؤجر في مواجهة المدعى عليهما الثاني والثالث لان المدعى عليهما المذكورين ملزمان طبقاً للمادة ٣٨٧ أن يمكنه « المستأجر اللاحق » من تهيئة الارض للزراعة والبذر ولان المدعى عليهما الثاني والثالث يدعيان باستئجار الارض موضوع النزاع من الوكيل عن المؤجر ودعوى الاولوية يجب أن ترفع في مواجهتهما ليكون الحكم حجة عليهما وقيام المستأجر القديم بتمكين المستأجر الجديد من تهيئة الارض التزام يجب عليه تنفيذه

« وحيث انه بناء على ذلك يكون المدعى محق في مقاضاة المدعى عليهما الثاني والثالث وتكون الدعوى بمجالتها مقبولة شكلاً

« وحيث انه ثابت من مستندات الخصوم ان المدعى عليه الاول عزل وكيله الشيخ راتب عبد الله وأنذره بالعزل في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٩

وأنذر المدعى عليهما الثاني والثالث بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بذلك وبأنه أجر الاطيان التي كانت مؤجرة اليهما وتنتهي اجارتها في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩ الى المدعى محمد محمد ابو الغيط وحذرهما من معاملة الوكيل المعزول وطلب منهما تسليم الاطيان في نهاية مدة الاجارة خالية من الزراعة الى المستأجر الجديد

« وحيث ان المدعى استأجر الاطيان موضوع هذه الدعوى بعقد ثابت التاريخ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ من المدعى عليه الاول ناظر الوقف وقد استأجرها المدعى عليهما الثاني والثالث بعد ذلك من وكيل الناظر الشيخ راتب عبد الله بعقد ثابت التاريخ في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ودفع له التأمين عن ذلك

« وحيث ان نقطة النزاع بين المدعى والمدعى عليهما الثاني والثالث أصبحت منحصرة في تعيين من له الاولوية في زراعة الارض المؤجرة « وحيث ان اخطار المدعى عليهما بعزل المؤجر لهما وهو الشيخ راتب عبد الله من توكيله عن المدعى عليه الاول لم يحصل الا بعد ان حصل عقد الايجار منه لهما وأثبت تاريخه فيكون المدعى عليه الاول ملزماً بتنفيذ ما التزم به وكيله مادة ٥٢٧ مدني

« وحيث انه بعد ذلك تكون العين قد أجزت من الناظر ووكيله الممثل له أي تكون أجزت من طرف واحد لجملة مستأجرين

« وحيث انه بالرجوع لنص المادة ٣٦٥ مدني يتضح انه عند تعدد المستأجرين لعقار واحد يقدم من وضع يده على العقار أولاً —

المستأجر الجديد يعتبر بغير حق ولا يكسبه الأولوية على المستأجر الجديد لان وضع يده كان بناء على عقد سابق وانتهى لا بمقتضى العقد الجديد الحاصل بعد التاريخ الثابت

« وحيث أنه لذلك يتعين الحكم للمدعى بأحقية للاطيان المؤجرة اليه بالعقد المقدم منه والثابت التاريخ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وبإلزام المدعى عليهما الثاني والثالث بالمصاريف (قضية الشيخ محمد ابو الغيط وحضر عنه الاستاذ احمد افندى وجدى ضد صقر افندى عبد الله وآخرين وحضر عنهم الامتاذ ايوب افندى على نمرة ٩ سنة ٩٣٠ كلى رئاسة حضرة احمد شلبي بك وحضور حضرتي محمد بركات افندى وانيس غالى افندى القاضيين)

٢٩٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

٩ مارس سنة ٩٣٠

- ١ - تحكيم . تفسير عقد . حدوده
- ٢ - محكم . رده . اختصاص المحاكم
- ٣ - نفاذ فوري . قاضي الاور الوقتية . اختصاصه

المبادئ القانونية

١ - التعاقد على التحكيم خروج عن الاصل في الالتجاء الى القضاء العادى ولذا يجب الأخذ فيه بالحيطه والدقة وعدم التوسع . فاذا اتفق المتحكرون على التحكيم بشأن تفسير العقد فلا يجوز أن ينصرف هذا التحكيم الى ما ينشأ من نفاذ العقد من الخلافات والنزاع

٢ - لا ينصرف رد المحكم بالمادة ٧١٦ مرافعات الى أبعد مما تقضى به المادة ٣٠٩

هذا اذا لم تكن العقود مسجلة فان كانت مسجلة ولم يضع أحد يده على العقار فالعبرة بأسببية التسجيل فاذا سجل بعضهم دون الباقيين فيقدم وضع اليد على التسجيل ان سبقه وان كان التسجيل هو السابق على وضع اليد فصاحبه متقدم وكذلك يقدم صاحب التسجيل على المستأجر واطع اليد بالنسبة للاجارة الجديدة اذا حصل التسجيل قبل اقضاء مدة الايجارة الاولى « وحيث ان المراد بالتسجيل انما هو تسجيل العقد بقلم الرهون لا اثبات تاريخه كما ذهب اليه الدفاع (راجع النص الفرنسى للمادة ٣٦٥ والمادة المقابلة لها بالقانون المختلط)

« وحيث أنه بناء على ذلك تكون الحالة حالة مستأجر قديم واضعاً يده بناء على عقد سابق انتهت مدته وأنذر من الناظر قبل انتهاء مدة عقده يتمكن المستأجر الجديد من زراعة الارض « وحيث أن استمرار وضع يد المدعى عليهما الثانى والثالث على الارض لم يكن بمقتضى العقد الجديد لأنه اتضح أن عقد المدعى قد أثبت تاريخه في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ أى قبل العقد الصادر اليهما والثابت التاريخ في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ويكون استمرارهما فى وضع اليد بالرغم من انذارهما قبل انتهاء مدة عقدهما بالتسليم وضع يد أساسه العقد المنتهى

« وحيث ان محكمة الاستئناف قضت بحكمها الرقم ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ المنشور بمجلة المحاماة السنة الثانية ص ١٦٧ ان استمرار المستأجر القديم واضعاً يده بعد انتهاء مدة اجاره بالرغم من انذاره وبالرغم من اسببية تاريخ عقد

مرافعات بشأن رد القضاة ولا يدخل في أسباب الرد القانوني اختصاص المحكم أو عدم اختصاصه انما يطمئن في عمل المحكم - اذا أجرى عملا في غير حدود التحكيم - بالطرق القانونية المقررة بالمادة ٧٢٧ مرافعات فقرة ٢ أو يطلب الى القضاء بيان مدى التحكيم - اذا قام النزاع بشأنه عن التحكيم وحدوده - بدعوى مستقلة

٣ - وان كان القانون قرر النفاذ الفوري للأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية دون أن يسمع أقوال الخصوم (المادة ١٣٠ مرافعات) ولم يقرر بنص صريح هذا النفاذ المعجل للأمر الصادر بالغاء الأمر الأول - إلا أنه يجب قانوناً القول بهذا النفاذ أيضاً في هذه الحالة الأخيرة حتى يعود الطرفان الى ما كانا عليه قبل صدور الأمر الأول ولن صدر ضده الأمر الثاني أن يتظلم هذه المرة ان شاء أمام المحكمة الموضوعية بالمادة ١٣٢ مرافعات

المحكمة

« حيث أن دميان أفندي ميخائيل طلب بعريضة قدمها الى قاضي الأمور الوقفية أمراً بتوقيع الحجز التحفظي تحت يد وزير الاشغال ضمناً لمبلغ ٢٢٤٥٠ جنيه يدعيه قبل شركة محمد أحمد عبود وقد صدر له الأمر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ »
« وحيث أن الشركة تظلمت من ذلك الأمر وهو موضوع النزاع الحاضر وطلبت أما المحكم بعدم قبول الطلب المقدم من دميان أفندي بشأن الحجز لان النظر فيه راجع لاختصاص المحكم المنصوص عنه بعقد المفاولة المؤرخ ٢٥ يولي

سنة ١٩٢٨ طبقاً للمادة ٢١ منه وأما المحكم في موضوع الطلب بالغاء أمر الحجز

« وحيث عن عدم قبول الطلب فانه يتبين من مراجعة نص المادة ٢١ من عقد المفاولة المذكور أنه ينصرف الى الرجوع للتحكيم في حالة الخلاف على تفسير العقد ومراميه أما والنزاع الحاضر قائم على فساد العقد من حيث المقادير وقيمتها فالأمر فيه يرجع للقضاء العادي الذي هو الاصل وباعتبار التحكيم عارضاً لا يؤخذ فيه بالتوسع بل بالحيطه وعدم الخروج عن نصوص عقد التحكيم وهذا ما ذهبت اليه محكمة عابدين الجزئية بحكمها الصادر بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣٠ (أنظر المستند رقم ٢ بحافظة المتظلم)

وأما المحكم الصادر في قضية رد المحكم المرفوعة من دميان أفندي وما قضى به من رفض الرد فانه فضلاً عن أنه غير نهائي ولم تعرف أسبابه للآن كما قرر الخصوم فان رد المحكم في ذاته والمنصوص عنه بالمادة ٧١٦ مرافعات لا يمكن أن ينصرف الى أبعد مما تقضى به المادة ٣٠٩ مرافعات بشأن رد القضاة ولا يدخل في أسباب الرد القانوني اختصاص المحكم أو عدم اختصاصه انما يطمئن في عمل المحكم اذا أجرى عمله في غير حدود التحكيم - بالطرق القانونية المقررة بالمادة ٧٢٧ بالفقرة ٢ مرافعات . أو يطلب الى القضاء بيان مدى التحكيم . اذا قام النزاع بشأنه عند التحكيم وحدوده - بدعوى مستقلة ولهذا كله يتعين رفض الدفع بعدم قبول الطلب والمحكم بقبول الطلب .

لما كانت الظروف الحاضرة بوجه التقريب لا تؤيد المتظلم ضده فيما يدعيه فإنه يجوز لقاضي الأمور الوقفية وطبقاً للمادة ٤١٤ مرافعات العدول عن قراره الاول الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بعد أن ثبت له من ظروف النزاع ودفاع الخصوم ومناقشتهم في بعض المسائل

وعلى ذلك يتعين الغاء الامر المذكور وزوال الحجز واعتباره كأن لم يكن

« وحيث ان الامر الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ نافذ بحكم القانون بالمادة ١٣٠ مرافعات في الوقت الذي صدر فيه دون سماع دفاع الطرفين الا أنه وان كان الشارع لم يقل بزوال النفاذ عند التظلم وسماع دفاع الطرفين في مواجهة بعضهما البعض والغاء الأمر السابق وشمول قرار الالغاء بالنفاذ حتى يزول مفعول الامر الاول فإنه يجب قانوناً القول بالنفاذ المعجل ايضاً للامر الصادر بالغاء الامر الاول واعادة الطرفين الى حالتها قبل صدور الامر الاول ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالنفاذ المعجل لامر الالغاء وللخصم الذي لم يدعن لامر الالغاء أن يتبع اذا شاء ما يراه من اجراءات نصت عليها المادة ١٣٢ مرافعات وعلى ذلك يتعين شمول هذا الامر الحاضر الصادر بالغاء الامر الاول بالنفاذ المعجل حتى يزول أثر الامر السابق ما دام قد أصبح الحجز كأن لم يكن

(قضية التظلم المرفوع من محمد بك أحمد عبيد بصفته وحضر عنه الاستاذ وهيب بك دوس ضد دميان افندي ميخائيل وحضر عنه الاستاذان راغب اسكندر افندي وامين برسوم افندي ووزارة الاشغال رقم ٦٣٢ سنة ١٩٣٠ كلى رئاسة حضرة عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة)

« وحيث عن أمر الحجز في ذاته وطبقاً للمادة ٤١٤ مرافعات فإنه قد تبين من الكشف المؤرخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ والمقدم من المتظلم والموقع عليه من المتظلم ضده (انظر سند رقم ١ من حافظة المتظلم) ان دميان افندي قد اجرى لغاية اغسطس سنة ١٩٢٩ ما مقداره ١/٦٨٥/٠٠٠ متر مكعب وقد قدر المتظلم هذا المقدار بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه طبقاً للأسعار المتفق عليها بعقد المقاولة - ولم يستطع دميان افندي نقضه - كما أنه قرر باستلامه مبلغ ٦٣٠٠٠ جنيه من شركة عبود وعلى ذلك يكون قد استلم اكثر مما اشتغل بما يقرب من ٢١٠٠٠ جنيه وان كان دميان افندي قدم بحافظته خطابات صادرة اليه من الشركة في تواريخ مختلفة بعد نهاية اغسطس سنة ١٩٢٩ في شهر سبتمبر (انظر المستندات الخمسة الأخيرة من حافظته ويستدل منها على أنه كان قائماً بالعمل بعد نهاية أغسطس سنة ١٩٢٩ وهي تلك النهاية التي بت فيها كشف ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلا أنه لما كانت هذه الخطابات لا تقطع في ذاتها على قيامه بأعمال في فترة سبتمبر سنة ١٩٢٩ فإنه بفرض أدائه لأعمال في تلك المدة فإنه لا يمكن أن تبلغ قيمة هذه الاعمال في شهر واحد ما يعادل ٢١٠٠٠ جنيه متقدمة الذكر

« وحيث وان كانت عملية الحساب المتقدمة التقريبية لا يمكن اعتبارها قاطعة في تصفية الحساب بين الطرفين او محل ذلك موضوع الدعوى الموضوعية المرفوعة منه ضد المتظلم إلا أنه

تاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٨ وهو الذى رأت أن
المستأنف استولى فيه على العقار فعلا

« وحيث أن الحكم بالفوائد من تاريخ
الاستيلاء على العقار لا محل له في حالة نزاع الملكية
للمصلحة العامة اذا كان الغرض من نزاع الملكية
عدم استغلال العقار استغلالاً ينتج ريعاً أو ثمرات
أو أرباحاً أخرى كما هو الحال بالنسبة للعقار
المنزوعة ملكيته موضوع هذه الدعوى لأن
الحكمة من وضع الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣٠
مدنى أن يكون العقار المبيع الذى سلم للمشتري
معداً في نية المتعاقدين لأن يستغل استغلالاً ينتج
هذه الأرباح ولو لم ينتجها بالفعل (راجع حكمي
محكمة الاستئناف الأهلية ٢١ يونه سنة ١٩١٧
مجموعة ١٨ عدد ١١٥ و ٦ مارس سنة ١٩٢٠
مجموعة ٣٢ عدد ٢٣)

« وحيث أنه لا يجوز للمستأنف عليهم أن
يستندوا أيضاً على الفقرة الثانية من المادة ٣٣٠
مدنى التى تقضى بأن الفوائد تجرى من يوم
التكليف بالوفاء رسمياً وذلك بناء على الانذار
المرسل منهم الى المستأنف بتاريخ ٢ يناير سنة
١٩٢٨ لأن هذا الانذار سابق على عقد البيع
المصدق عليه بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٢٨ وحتى
هذا التاريخ ما كان يصح لهم التكليف بالوفاء
لأنهم لم يقيموا الدليل على حصول اتفاق نهائى
بينهم وبينه فضلاً عن أنهم تنازلوا بعقد البيع
صرحة عن المطالبة بأى تعويض وقصروا حقهم
على الثمن الذى قدره الخبراء كما أنهم لا يجوز لهم
المطالبة بالفوائد من تاريخه لعدم تكليفهم
المستأنف بالوفاء تكليفاً رسمياً آخر

٢٩٤

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٩

- ١ — عقار. نزاع ملكية ، منفعة عامة . فوائد
عن تأخير دفع الثمن . عدم جواز
- ٢ — فوائد . تكليف رسمى . استحقاق
دفع الثمن استغلال .

القاعدة القانونية

١ — لا يجوز للمالك المنزوعة ملكيته للمنفعة
العامة أن يطالب المصلحة نازعة الملكية بفوائد الثمن
من تاريخ استيلائها على العقار طبقاً للفقرة الأخيرة
من م ٣٣٠ مدنى ، اذا لم يكن الغرض من نزاع
الملكية استغلال العقار استغلالاً ينتج ريعاً أو ثمرات
أو أرباحاً أخرى ، إذ الحكمة من نص الفقرة
المذكورة أن يكون العقار المبيع الذى سلم للمشتري
معداً في نية المتعاقدين لأن يستغل استغلالاً ينتج
هذه الأرباح ولو لم ينتجها بالفعل

٢ — وإنما يجوز للمالك المطالبة بالفوائد
من تاريخ تكليف المصلحة بدفع الثمن تكليفاً
رسمياً اذا كان الثمن مستحق الدفع ، فاذا كان
التكليف سابقاً على استحقاق الثمن فلا قيمة له ،
ولا بد من تكليف جديد

الحكم

« حيث أنه فيما يتعلق بطلب الفوائد فان
المستأنف عليهم يطالبونها من يوم ٢٧ مارس سنة
١٩٢٧ وهو التاريخ الذى يزعمون أن المجلس
البلدى استولى فيه على العقار المنزوعة ملكيته
وقد حكمت محكمة أول درجة بها لهم ابتداء من

عليها في منزلها ليلاً وسألها عن زوجها فاخبرته أنه غائب فجلس وخلع (حرامه) وأخرج من جيبه قطعة نقود من فئة العشرة قروش ووضعها في يدها وراودها عن نفسها ومد يده إلى جلبابها يريد رفعه وذلك بعد أن ذهب وأغلق الباب قهرته واستنكرت فعلته وفي هذه الأثناء حضر زوجها وسمع الحوار الدائر بينهما وبين المتهم فاستحضر رجال البوليس الذين قبضوا على المتهم «وحيث أن ابراهيم اسماعيل قرر انه حضر الى منزله فوجد الباب مغلقاً وسمع حواراً بين المتهم وزوجته وأيد ما قالته الشاهدة الأولى

« وحيث أن المتهم لم يدفع التهمة المستندة اليه وهي دخوله منزل عزيزه مبروك ليلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه الا برواية غير معقولة وهي انه دخل المنزل سائلاً عن شخص فقابلته ابراهيم اسماعيل زوج عزيزه ودعاه للجلوس فجلس وخرج ابراهيم اسماعيل واستحضر له رجال البوليس .

« وحيث انه يتعين بعد ذلك البحث فيما اذا كان من الجائز تطبيق المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ على هذه الوقائع وبعبارة اخرى هل يجوز تطبيق المادة ٣٢٤ اذا تعين قصد المتهم بشأن الجريمة الذي دخل المنزل لأرتكابها .

« وحيث انه وان اختلفت أحكام المحاكم في هذا الموضوع الا أن المحكمة ترى التفسير الصحيح للمادة هو الرأي القائل بانطباق المادة حتى لو تعينت الجريمة اذ القول بعكس هذا قول لا سند له من نص المادة الصريح ولا من الاسباب التي حدثت بالمشروع الى ايراد هذه المادة فالنص

« وحيث أنه لكل ذلك يتبين أنه لا حق لهم في الفوائد إلا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨

(قضية مجلس بلدى دمنهور ضد عطيه عطيه غراب وآخرين نمرة ١٩٩ سنة ١٩٢٩ رئاسة حضرة عبد الحميد عمر الوشاحى بك وجلال الدين بك حنفى ناصف وعبد العزيز بك محمد الفاضلين)

٢٩٥

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩

دخول عقار في حيازة الغير . تعين قصد المتهم . غناب

القاعدة القانونية

تنطبق م ٣٢٤ و ٣٢٦ ع حتى لو تعين قصد المتهم بشأن الجريمة التي دخل العقار لارتكابها ، اذ نص المواد صريح في الاطلاق دون التخصيص ، كما يستفاد من المذكرة الأيضاحية لقانون العقوبات أن غرض المشرع من ايراد هذه المواد انما كان رغبة منه في أن ينال بالعقاب أحوالاً إجرامية لا تسعها النصوص العامة ، فالقول بأن تعين الجريمة يخرجها عن مدى النص انما هو في الواقع تفويت لغرض الشارع ، والواقع ان نص المذكرة صريح في وجوب انطباق المادة حتى لو تعينت الجريمة

المحكمة

« حيث أن التهمة المستندة الى المتهم تنحصر وقائها بشهادة عزيزه مبروك في أن المتهم دخل

سنة ١٩٢٩ محاماة السنة التاسعة ص ١١٣
ومذكرة لجنة المراقبة نمرة ١٠ سنة ١٩٠٥)
« وحيث انه لذلك تكون التهمة ثابتة على
المتهم ويتعين عقابه طبقاً للمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦
عقوبات
« وحيث أن المحكمة ترى العقوبة المقررة لها
من محكمة اول درجة في محلها

(قضية النيابة العمومية ضد علي طلبة سيد احمد
نمرة ٩٩٧٧ سنة ٩٢٩ استئناف رئاسة حضرة عبد
المجيد وشاحي بك وحضور حضرتي علي سعودي بك
وعبد العزيز محمد بك القاضيين وبمجي تاج الدين افندي
وكيل النيابة)

٢٩٧

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

دعاوى وضع اليد . تمكيد . فتح مطل بطريق
التسامح لا يعتبر تعرضاً . حق المثل . أرض
فضاء . عدم اكتسابه بمضى المدة .

القاعدة القانونية

١ - في دعاوى وضع اليد لا يعتبر تمكيداً
بالمعنى القانوني الا الفعل الذي يحمل في
ذاته انكار حق المعتدى عليه في وضع يده ،
فاذا فتح جار مطلات على ملك جاره في دون
المسافة القانونية ، وكانت مفتوحة بطريق التسامح
فلا يعتبر هذا الفتح تمكيداً تجرى من تاريخه
السنة التي يشترط القانون عدم مرورها على
التمكيد لقبول دعوى اليد

أما اذا أراد الجار المفتوحة عليه المطلات
البناء على حدود ملكه فاعترض عليه صاحب

صريح لا تخصيص فيه « قاصداً من
ذلك ارتكاب جريمة فيها اطلاق من
التعبير يجب أن ينقطع حياله كل تأويل أو تخرج
للتصوص . كذا يستفاد من المذكرة الايضاحية
لقانون العقوبات أن غرض المشرع من ايراد
هذه المواد انما كان رغبة منه في أن ينال بالعقاب
أحوالاً إجرامية لا تسعها التصوص العامة . فالقول
بأن تعيين الجريمة يخرجها من مدى النص انما
هو في الواقع تفويت لغرض المشرع . فضلاً
عن أن عبارة المذكرة الايضاحية تكاد تكون
صريحة من وجوب انطباق المادة حتى لو عيّنت
الجريمة ، فهي تقول (ليس من الضروري بناء
على نصوص المادة ٣٢٤ اثبات نية ارتكاب
جريمة معينة وضربت المذكرة مثلاً بمن يدخل في
منزل بقصد السرقة اذا لم يأت عملاً يصح أن
يكون شروعا كما اذا دخل المتهم المنزل حيث
كان الباب مفتوحاً واختفى فيه ولا يعترض على
هذا ان هذا الرأي يؤدي الى العقاب على الاعمال
التحضيرية اذ بديهي أن المشرع أراد ذلك في
هذه الحالة كما في حالة الاتفاقات الجنائية ولا يقلل
من شأن هذا الرأي القول بانه اذا تعين القصد
فقد يكون المتهم مرتكباً لجريمة الشروع أو قد
يكون قد ارتكب الجريمة نفسها اذ بديهي انه
يجب أن تطبق في هذه الحالة المادة ٣٢ عقوبات
(راجع بهذا المعنى رأى الاستاذ احمد بك امين
ص ٨١٥ والنقض ٢٦ يوليو سنة ١٩١٣ مجموعة
رسمية ١٥ ص ٥٣ والنقض ٤ يناير سنة ١٩٢٩
مجموعة ٢٧ عدد ٧٧ وطنطا الكلية ١٧ يونيه

المطلات منكراً عليه هذا الحق اعتبر هذا
الاعتراض مبدأ للتعكير بالمعنى القانوني

٢ - يعتبر فتح المطلات على أرض فضاء
حاصلاً بطريق التسامح ، فلا يكتسب حق
المطل مهما طال الزمن

المحكمة :

« حيث أن المستأنفة تبني دعواها على
أنها تملك قطعة أرض فضاء يجاورها من الجهة
البحرية منزل مملوك للمستأنف عليها الثانية زوجة
الاول وأنهما فتحا على أرضها مطلين دون أن
يتركا مسافة المتر المقررة قانوناً وعلى أنه عندما
أرادت البناء على حدود ملكها تعرض لها
المستأنف عليهما في إقامته فرفعت عليهما هذه
الدعوى طالبة الحكم بمنع تعرضهما بسد المطلين
المذكورين

« وحيث أنه ثابت من تقرير الخبير المتدب
من محكمة أول درجة ومن أوراق الدعوى
وخصوصاً الانذار المعلن للمستأنفة بتاريخ
٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ أن ليس هناك نزاع
جدي يسلم الالتفات اليه في أن المطلين المذكورين
يفتحان مباشرة على أرض المستأنفة ولذلك
لا تعول المحكمة على ما قرره المستأنف عليهما
بأنهما واضعا اليد على قطعة أرض مساحتها ٥٠ متراً
تفصل بين منزلها وبين أرض المستأنفة

« وحيث انه ازاء ما هو ثابت من أن
المستأنفة واضعة اليد باعتبارها مالكة على جميع
قطعة الارض الفضاء التي يطل عليها المطلقان
المفتوحان بمنزل المستأنف عليهما يتعين البحث

فيما اذا كان يصح لها أن يدفعا دعواها بأنهما
واضعا اليد على حق ارتفاق المطل على أرضها
وان وضع اليد الى أكثر من سنة فيكون
حقها في طلب منع تعرضهما لها في البناء قد سقط
طبقاً للمادة ٢٦ مرافعات فقرة ثالثة

« وحيث انه وان كان يشترط قانوناً لقبول
دعوى وضع اليد الا يكون قد مضى على التعكير
أكثر من سنة الا أنه يشترط أن يكون الفعل
الذي أتاه الخصم يعتبر تعكيراً بالمعنى القانوني
ويحمل في ذاته انكار حق المعتدى عليه في
وضع يده فاذا اثبت انه اجاز فعل جاره في فتح
مطلات على أرضه الفضاء تسامحاً منه فلا يمكن
أن يعتبر هذا الفعل تعكيراً بالمعنى القانوني
الصحيح لأنه في هذه الحالة لا يمكن أن يترتب
عليه اكتساب اي حق للجار مهما طال الزمن

« وحيث أن المحكمة ترى الاخذ بما ذهبت
اليه محكمة الاستئناف الاهلية بحكمها الصادر بتاريخ
٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ حقوق ٢٦ صحيفة ٢١٥
من أن المطلات المفتوحة على الأرض الفضاء
تعتبر مفتوحة من قبيل التسامح ولا يمكن أن تؤدي
الى اكتساب حق الارتفاق بمضى المدة الطويلة

« وحيث انه ثابت من مرافعة الطرفين
ومذكراتهما وتقرير الخبير أن المطلين مفتوحان
بمنزل المستأنف عليهما على أرض المستأنفة الفضاء
من مدة لا تزيد عن خمس سنوات فهما مفتوحان
من قبيل التسامح فقط وفتحهما طول هذه المدة
لا يمكن أن يعتبر تعكيراً لوضع يد المستأنفة على
أرضها الفضاء

«وحيث انه لا نزاع في انه بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ شرعت المستأنفة في البناء على حدود أرضها وتعرض لها المستأنف عليهما منكرين عليها هذا الحق كما هو واضح من صورة المذكرة نمرة ٣٠ أحوال نقطة الشاطبي وان الدعوى الحالية رفعت منها بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ اى قبل مضي سنة على التعرض الحاصل لها من المستأنف عليهما بالمعنى القانوني

» وحيث انه لذلك يكون قضاء محكمة اول درجة بعدم قبول دعوى المستأنفة لمضى اكثر من سنة على فتح المطلبين الذي اعتبرته مبدأ التفكير في غير محله وتكون دعوى المستأنفة صحيحة يتعين الحكم لها بطلباتها بما فيها سد المطلبين والغاء الحكم المستأنف

(قضية ست ابوها احمد سيد احمد ضد عطيه ابراهيم زايد نمرة ٢٦١ سنة ١٩٢٩ س رئاسة حضرة عبد الحميد بك عمر وشاحي وحضور حضرتي جلال الدين بك حفي ناصف وعبد العزيز محمد بك الفاضلين)

٢٩٧

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

مسئولية . خادم . خطأ أثناء اداء الوظيفة أو بمناسبة . نزاع قضائي . وضع يد أحد رجال الضبطية على الشيء المتنازع فيه . اقطان . استبدالها بغيرها . مسئولية الحكومة .

القاعدة القانونية

١ - يعتبر السيد مسئولاً عن الأخطاء التي تقع من تابعه اذا وقعت منهم في أثناء تأدية وظائفهم أو بمناسبة تأديتها (a l'occasion de l'exercice de la fonction)

٢ - يعتبر رجال البوليس ، ونائب العمدة ، وشيخ الخفراء ، من رجال الضبطية القضائية الذين هم في الوقت ذاته من رجال الضبطية الادارية ، ومن أخص وظائفهم منع وقوع الجرائم ، فاذا قام نزاع قضائي على ملكية أقطان ، قدم أحد المتنازعين بلاغاً ذكر فيه أنه يخشى تبديد خصمه للقطن اذا استمر حائزاً له ، فانزع رجال البوليس القطن من يد المشكو في حقه ، ثم سلم بعد ذلك لنائب العمدة ، الذي سلمه بعد مدة لشيخ الخفراء ، ثم ظهر أن القطن استبدل بنوع آخر منحط الرتبة ، اعتبرت الحكومة مسئولة عن هذا الاستبدال ، ووجب تضمينها حتى لو لم يكن في وقائع الدعوى ما يعين على تحديد الموضع الذي حصل فيه الاستبدال ، مادام من المقطوع فيه أنه استبدل أما في المركز ، أو لدى نائب العمدة ، أو لدى شيخ الخفراء ،

المحكمة

» حيث أن وقائع الدعوى تلخص في أن المدعين بالحق المدني استأجرا من والدهما الشيخ ابراهيم أيوب قدانا ونصف وزراعه قطنا . ولضعفنة لدى أول المستأنف عليهم أراد أن يكيد لهم فاستكتب الثاني عقد ايجار صوري واستصدرا أمراً بتوقيع الحجز التحفظي نفذه على زراعة القطن . فرفع المدعيان دعوى استرداد قضى فيها لمصلحتهما بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ . وفي أثناء سير دعوى الاسترداد قدم المستأنف عليه الثاني (باعتباره محجوزاً عليه) طلباً للقاضي الجزئي طالب فيه التصريح له بجني القطن فصدر

بوجوب إيقاف تسليم القطن الى علي محمد هيكل وتسليمه بعد وزنه الى نائب العمدة للمحافظة عليه حتى يفصل في الدعوى المدنية

وبتاريخ أول نوفمبر سنة ٩٢٧ أشر الضابط محمد افندي الحكيم أنه سلم القطن لنائب العمدة (بالإيصال مرفوقه) ومما هو جدير بالذكر أن هذه البيانات الأخيرة وردت في صفحة ٤٠٥ من الصورة الرسمية للشكوى رقم ١١٣٩ سنة ٩٢٧ التي قدمها المدعيان بالحق المدني والتي سلمت اليهما من نيابة شبراخيت ولم يرد أصلها في أوراق الشكوى الأصلية إذ جاءت الأوراق خالية من بلاغ ٣٠ أكتوبر سنة ٩٢٧ وأمر النيابة عليه بوجوب تسليم القطن الى نائب العمدة وإخطار الضابط أنه قام بتنفيذ هذا الأمر وسلمه لنائب العمدة بإيصال مرفوقه هذا الإيصال الذي لا تخفى أهميته وقد أجابت النيابة بعدم وجود هذه الأوراق .

«وحيث أنه ثبت من التحقيق الذي أجرته هذه المحكمة ومن التحقيقات التي أجرتها الإدارة بتاريخ ٢٦ مايو سنة ٩٢٨ أن القطن استحضر بعد ذلك من منزل علي محمد هيكل الى المركز ثم سلمه الضابط لنائب العمدة ولا محل لانكار نائب العمدة هذا الاستلام إذ قرر في التحقيقات المقدمة صورتها من المدعين بالحق المدني (صفحة ٤) أن شيخ الخفر أحضره لمنزله ووضع في غرفة أمام منزله . وكانت مغفلة بمفتاح أحفظ به - وقد بقي هذا القطن زمناً الى الذي نائب العمدة حتى استلمه شيخ الخفر كربة نائب العمدة في إخلاء منزله واستمر لدى شيخ الخفر حتى ضبطه معاون

الأمر ونفذ فعلاً . وفي هذه الفترة كان الشيخ ابراهيم أيوب باعتباره حازماً قد استصدر أيضاً أمراً بجنى القطن ولكنه لم يستطع تنفيذه لأن المستأنف عليه الثاني كان قد سبقه الى جنى القطن .

ولما كانت ابراهيم أيوب الصغير يخشى استلام المستأنف عليه الثاني للقطن فقد عارض في ذلك وبلغ المركز كما قدم علي محمد هيكل عريضة لنيابة شبراخيت بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ٩٢٧ ذكر فيها معارضة ابراهيم أيوب وطلب المذكور تسليم القطن له وقد كان القطن في هذه الأثناء بالمركز - راجع إشارة الملاحظ في ذيل الاستجواب الذي اجراه بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ - وقد أرسل الملاحظ الأوراق للنيابة راجياً الافادة عما يتبع نحو القطن المضبوط - وقد أشرت النيابة على هذه الشكوى بوجوب تسليم القطن الى علي محمد هيكل بعد وزنه وأخذ التعهد اللازم عليه .

وبتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ٩٢٧ نفذ المركز إشارة النيابة ووزن القطن بمعرفة عبدالسلام هيبه القباني الذي أثبت في علم الوزن أن القطن زهر سكلاريديس ويبلغ وزنه ٧ قناطير و ٥٥ رطلا . وقد وقع علي محمد هيكل باستلام القطن بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ٩٢٧ ولكن ابراهيم أيوب الصغير لم يرتح لهذا الاجراء فقدم بلاغا لنيابة شبراخيت في اليوم نفسه ذكر فيه ما يخشاه من تبيد علي محمد هيكل للقطن ويطلب إيقاف تسليم القطن له وتسليمه له هو أو لنائب العمدة - وقد تأسر علي هذا البلاغ من النيابة في نفس اليوم

ما استحضره الضابط من منزل هيكل - رابعا -
لدى نائب العمدة المستأنف عليه الثالث - خامسا
لدى شيخ الحفر المستأنف عليه الرابع .

أما في الموضوع الأول والثاني فلا نزاع في
ان القطن لم يستبدل اذ سلم لعللى محمد هيكل
بعد الوزن مباشرة ولم يبق لدى هيكل الا فترة
بسيطة لا تسمح بهذا الاستبدال فضلا عن ان
موقف المذكور في التحقيقات لا يجعل شيلا
لهذا الاحتمال إذا لم يبق إلا القول حتماً بأن
واقعة الاستبدال قد تمت في احدى المواضع
الثلاثة الأخيرة (أى في المركز أو لدى نائب
العمدة أو لدى شيخ الحفر) .

« وحيث ان المحكمة لم تستطع أن تبين
بجلاء قاطع لكل شك موضعاً من هذه المواضع
الثلاثة ، يصح القول بانحصار الواقعة فيه اذ
مذكور في الصورة الرسمية للشكوى ان ضابط
البوليس تنفيذاً لأشارة النيابة قد سلم القطن الى
نائب العمدة بايصال مرفق ، ولكن المحكمة مع
الاسف لم تستطع العثور على هذا الايصال الذى
كان يحمل بطبيعة الحال نوع القطن وبيان
مقداره اذ اشارة النيابة تحتم على المركز وزنه قبل
تسليمه الى نائب العمدة . كذلك لم تستطع
المحكمة أن تبين ما اذا كان الاستبدال وقع
عند وجود القطن لدى نائب العمدة أو شيخ
الحفر اذ ليس في وقائع الدعوى ما يعين على
ذلك .

« وحيث أن هذا الغموض وان كان يتحتم
معه عدم القضاء على المستأنف عليهما الثالث
والرابع إلا أنه يصح بلاريب أساساً لتضمين

الزراعة لتأخير ملاكه عن حله في الميعاد وقد
أرسل للمحلج بعد أن حرر المعاون محضر المخالفة ،
إذ ذاك ظهر أن القطن استبدل بقطن آخر من
نوع ردىء فبعد أن كان قطن سكلاريديس
يساوى القنطار منه كما قرر القبانى ٧ جنيه أصبح
قطناً من أخط الأنواع لا يساوى القنطار أكثر
من ١٢٠ قرش صاغ .

« وحيث أن المدعين بالحق المدنى اقاموا
هذه الدعوى طالبين فيها تعويضاً عن هذا
الضرر .

« وحيث أنه لا نزاع مبدئياً في ان القطن
استبدل بقطن آخر منحط الرتبة اذ ثابت من علم
الوزن الذى حرره القبانى عبد السلام هيه في
٣٠ أكتوبر سنة ٩٢٧ ان القطن سكلاريديس
وثابت من شهادته أمام هذه المحكمة انه كان
قطناً من رتبة جيدة جداً يساوى القنطار منه مبلغ
سبعة جنيهات وانه وزن أخيراً عند ضبط معاون
الزراعة فكان نوعاً آخر لا يساوى القنطار الا
١٢٠ قرش صاغ كما هو ثابت من شهادة محمد
افدى خالد معاون الزراعة أمام هذه المحكمة ان
القطن الذى ضبطه كان من رتبة واطئة جداً وانه
لم يكتب العبارة الواردة في محضر المخالفة « قطن
سكلاريديس » .

« وحيث أنه ازاء ثبوت هذه الواقعة -
استبدال القطن - يتعين البحث فيما ارتكب
هذا الاستبدال .

« وحيث أنه ظاهر ان القطن تداول في
المواضع الآتية - أولاً - في المركز - ثانياً عند
عللى محمد هيكل - ثالثاً - في المركز عند

(مجموعة التشريع والقضاء ١٢ صفحة
٢٧٤) وراجع الاحكام الفرنسية الآتية .

(باريس ٢٤ فبراير سنة ٩٠٩ دالوز سنة
٩٠٩ صحيفة ٥٧٥) وسيرى سنة ٩٠٧ - ١ -
٤٧٣ وباريس ١١ ديسمبر سنة ٩١٥ مجلة الثلاثة
شهور سنة ١٩٠٧ صحيفة ١٣٣) .

« وحيث أنه لكل ذلك تكون المديرية
على كل حال مسئولة عن تعويض الضرر الذي
لحق المدعين بالحق المدني بسبب استبدال
القطن موضوع الدعوى .

« وحيث ان المحكمة ترى تقدير التعويض
بمبلغ ٤٥ جنيها مصريا مراعية في ذلك الفرق
بين ثمن القطن الأصلي والقطن الذي استبدل
مسترشدة في ذلك بالثمن الذي شهد به القبانى
لكل من نوعى القطن كما عاينها اذ قرران الاول
يساوى القطنار منه ٧ جنيهاً والثانى يساوى ١٢٠
قرشا صاغا .

« وحيث أنه أيضاً للأسباب الموضحة آنفاً
لا ترى المحكمة محلاً للحكم على باقى المستأنف
عليهم بشئ ما ويتعين تأييد الحكم بالنسبة
اليهم

(قضية النيابة وآخرين مدعين مدنى ضد على سيد
احمد وآخرين رقم ٣٤٣٥ سنة ١٩٢٩ استئناف —
دائرة حضرات عبد الحميد عمر وشاحى بك وعلى
سعودى بك وعبد العزيز محمد بك القضاء)

مديرية البحيرة اذ سواء كانت واقعة الاستبدال
قد تمت في المركز أو لدى نائب العمدة أو لدى
شيخ الخفراء فلا نزاع في وجوب مساءلتها عن
نتيجة هذا الامر اذ هي ضامنة قانوناً نتيجة الأخطاء
التي تقع من هؤلاء جميعاً (رجال البوليس أو
نائب العمدة أو شيخ الخفراء) ما دامت وقعت
منهم أثناء تأدية وظائفهم أو بمناسبة تأديتها .

« وحيث أنه لا محل لما ذهبت اليه المديرية
من أنه لا مسئولية قبلها لان الاحتفاظ بالقطن
وحراسته يعتبر عملاً خارجاً عن وظيفة البوليس
أو نائب العمدة أو شيخ الخفراء اذ لا نزاع في ان
رجال البوليس بالمركز ونائب العمدة وشيخ
الخفراء يعتبرون جميعاً من رجال الضبطية القضائية
الذين هم في الوقت ذاته من رجال الضبطية
الادارية ومن أخص وظائفهم منع وقوع الجرائم
وظاهر أن قيام رجال المركز باستلام القطن من
على محمد هيكل وانتزاعه منه بالقوة انما كان
منعاً للجريمة التبديد التي كانوا يخشون وقوعها منه
وما عساه يتحتم من الجرائم الاخرى من جراء
هذا النزاع بين الفريقين المتنازعين على القطن
وللسبب نفسه بطبيعة الحال كان احتفاظ نائب
العمدة وشيخ الخفراء بالقطن ، فضلاً عن أنه من
الثابت ان السيد يسأل عن خطأ تابعه اذا كان
ذلك الخطأ وقع منهم بمناسبة تأدية وظيفتهم .

(a l'occasion de l'exercice de la fonction)

أو كما ذكرت محكمة الاستئناف المختلطة
بأحد أحكامها .

(si le fait delictueux a été commis dans
l'exercice mal compris de la fonction)

٢٩٨

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

قوة الشيء المحكوم فيه . الاحكام الجنائية وقوتها أمام القضاء المدني . أحكام الادانة . حجة قاطعة عن ثبوت الوقائع والادانة والتكليف القانوني . أحكام البراءة . وجوب الرجوع الى أسبابها

القاعدة القانونية

١ - لم يرد لا في القانون الفرنسي ولا في المصري نص صريح يعالج موضوع قوة الاحكام الجنائية أمام القضاء المدني ، لذلك كان هذا الصمت مثاراً لاختلاف المجتهدين من رجال القانون فقهاً وقضاء فذهب البعض الى أن الأحكام الجنائية لا أثر لها أمام القضاء المدني حتى ولو كانت صادرة بالعقوبة وذهب أغلب أهل الرأي الى ان للأحكام الجنائية حجتها أمام القضاء المدني على اختلاف نيتهم في مأخذ هذه القاعدة هل هو قوة الشيء المحكوم فيه ام قواعد النظام العام

ويمكن القول أن الرأي الذي ساد علماء وعملًا هو القائل بالفرقة بين الأحكام التي تقضى بالادانة وتلك التي تقضى بالبراءة ، أما الأولى فتكون حجة قاطعة أمام القضاء المدني في كل ما فصلت فيه وكان منطبقاً على ثبوت الوقائع المادية او تكليفها القانوني أو اجرام المتهم، فنخرج بذلك كل مسألة أخرى فصلت فيها المحكمة عرضاً، اما الاحكام التي تقضى بالبراءة فيجب الرجوع حتماً لأسبابها فإن كان مبناها أن المتهم لم يرتكب الجريمة أو أن التهمة غير صحيحة اصلاً،

اي كان مبنى الحكم القطع بانتفاء وقوع الجريمة من المتهم على سبيل الجزم بالحكم يعتبر في هذه الحالة حجة أمام القضاء المدني

اما اذا كان معنى البراءة عدم ثبوت التهمة أو الشك فيها أو عدم كفاية الدليل فلا أثر لهذا الحكم ولا يرتبط به القاضي المدني، ويلحق بهذه الحالة . ما اذا كان مرجع حكم البراءة لا يتنافى مع قيام المسؤولية من الوجهة المدنية ، كسقوط الدعوى العمومية أو عدم الجنائية، او انتفاء القصد الجنائي ، او كون المتهم في جريمة قتل خطأ لم يرتكب خطأ او اهمالا او كون المتهم غير مميز لانه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ، أو كون المتهم في حالة دفاع شرعي ، وذلك لاختلاف ماهية الخطأ أو الاهمال من الوجهة الجنائية عنه من الوجهة المدنية . في حالة القتل الخطأ - ولاختلاف مسألة التمييز في الحالتين ، اذ مسألة التمييز من الوجهة المدنية مسألة موضوعية بحته لا يتقيد فيها القاضي بسن معينة ، وكذلك حالة الدفاع الشرعي فهي أكثر اتساعاً في المسائل الجنائية عنها في المسائل المدنية وان كانت بعض الأحكام الفرنسية تقضى بعكس ذلك

المحكمة

« حيث انه ثابت من مراجعة أوراق الدعوى أن شجاراً عنيفاً قام في ١٢ يونيو سنة ٩٢٧ بجهة المحمودية بين فريقين - المدعى عليهم ومعهم مورث المدعى عليهم الأخيرين وآخرين فريق - ومورث المدعين السيد غلاب وآخرين فريق آخر - وقد كانت نتيجة هذا التصادم اصابة

على غلاب الصاوى (بعض أفراد فريق المتوفى) ضرباً ينطبق على المادة ٢٠٥ و ٢٠٦ ع - رأت المحكمة ادانة المذكورين وحبس كل منهم سنة مع الشغل - ثالثاً - فيما يختص بالتهمة المسندة للفريق الذى كان يظاهر المتوفى وهى تعديه على الفريق الاول (المدعى عليهم حالاً) رأت المحكمة أن هذا الفريق كان فى حالة دفاع شرعى فقضت ببراءته طبقاً للمادة ٢٠٩ ع - رابعاً - فيما يختص بتهمة الضرب البسيط المسندة الى باقى أفراد الفريق الأول (فريق المدعى عليهم فى الدعوى الحالية) رأت المحكمة براءتهم لعدم ثبوت التهمة .

« وحيث أن المدعين «وهم ورثة السيد محمد غلاب» تقدموا بالدعوى الحالية طالبين فيها الزام المدعى عليهم متضامنين بمبلغ الف جنيه مقابل الضرر الذى لحقهم من جراح ضرب مورثهم ضرباً أفنى الى وفاته .

« وحيث أن المدعى عليهم دفعوا الدعوى بعدة أوجه أولها أن المدعى عليهم سبق أن قدموا لمحكمة الجنايات بتهمة ضرب السيد محمد غلاب ضرباً أفنى الى موته فقضت ببراءتهم من هذه التهمة ولم تقض عليهم الا فى تهمة اخرى وهى ضرب شخصين آخرين خلاف المتوفى فحكم البراءة بحسب اعتباره حجة فى أيديهم لانجوز مناقشتها أمام المحكمة المدنية ثم تدرجوا الى الوجه الثانى من أوجه دفاعهم فقالوا انه مع التسليم بجواز مناقشة حكم البراءة فان الوفاة لم تنشأ من الضرب فلا تعويض لانعدام صلة السببية

عدد كبير من الفريقين وقد قدمت النيابة العمومية جميع المتضاربين الى مأمورية العطف القضائية لمعاقبتهم بالمواد ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات كل حسب ما جتته يده . وفى اثناء سير القضية توفى مورث المدعين السيد محمد غلاب وقد كان متهماً ومجنياً عليه ، وثبت للمحكمة أن الوفاة كانت نتيجة الاعتداء فقضت بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وأحالت الاوراق على النيابة العمومية لاجراء شئونها فيها. وبعد أن أصبح هذا الحكم نهائياً أجرت النيابة تحقيقاً تكليلاً ثم قدمت المتهمين الى قاضى الاحالة الذى قرر باحالتهم الى محكمة الجنايات وذلك باعتبارهم فريقين، الاول ومن بينهم المدعى عليهم ومورث المدعى عليهم الآخرين بتهمة ضرب السيد محمد غلاب ضرباً أفنى الى موته وضرب أفراد فريقه ضرباً أدى الى العجز عن الاعمال الشخصية اكثر من عشرين يوماً، والفريق الثانى وهم من كانوا يظاهرون المتوفى بتهمة ضرب الفريق الاول .

وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢٨ قضت محكمة جنايات اسكندرية اولاً - فيما يختص بالتهمة الاولى المسندة الى على محمد الصيحي وابراهيم الحريط وعلى محمد الحريط وسيد احمد البشيشى ومحمود يوسف مخيمر الخاصة بضرب السيد محمود غلاب مورث المدعين ضرباً أفنى الى موته - ببراءة المتهمين لعدم معرفة الضارب الحقيقى الذى أصاب المتوفى فى رأسه وهى الاصابات التى سببت الوفاة - ثانياً - فيما يختص بالتهمة الثانية المسندة الى المذكورين وهى ضربهم محمد

فضلاً عن أن مورث المدعى عليهم كان وفريقه من المعتدين .

« وحيث أن الوجه الاول يستلزم البحث في قوة الاحكام الجنائية أمام القضاء المدني فإنه لم يرد لا في القانون الفرنسى ولا في المصرى نص صريح يعالج هذا الموضوع ولم يمتز الاول عن الثانى الا بالمادة الثالثة من تحقيق الجنايات التى قضت ان الجنائى يوقف المدنى ولكنها لم تنص صراحة على أثر هذا الايقاف لذلك كان هذا الصمت وذلك الغموض مثاراً لاختلاف المجتهدين من رجال القانون فقهاً وقضاء فذهب البعض الى أن الاحكام الجنائية لا أثر لها أمام القضاء المدنى حتى ولو كانت صادرة بالعقوبة (راجع توليه Touiller - وموسوعات دالوز قوة الشئ المحكوم فيه) وراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠١ مجموعة نمرة ١٩٠٢ ص ٢١ والاحكام التى أوردها جرانفولان فى شرح تحقيق الجنايات صفحة ٢ بند ١٠٤٦) وذهب أغلب أهل الراى الى أن للاحكام الجنائية حجتها أمام القضاء المدني على اختلاف بينهم فى مأخذ هذه القاعدة هل هو قوة الشئ المحكوم فيه ام قواعد النظام العام - ويمكن القول أن الراى الذى ساد علماً وعملاً هو القائل بالفرقة بين الاحكام التى تقضى بالادانة وتلك التى تقضى بالبراءة - اما الاولى فتكون حجة قاطعة أمام القضاء المدني فى كل ما فصلت فيه وكان منصباً على ثبوت الوقائع المادية أو تكييفها القانونى أو اجرام المتهم (دالوز م ١٣٥١ نبذة ٢٠٦٩ وما يليها وجرانفولان ج ٢

ص ٢٤٧ والمراجع المشار اليها) فتخرج بذلك كل مسألة أخرى فصلت فيها المحكمة عرضاً ، فالحكم على المتهم بالتفليس بالتدليس لا يعتبر حجة أمام المحاكم التجارية فى صفة المدعى عليه وانه تاجر أو انه فى حالة يصح معها اشهار افلاسه - والحكم على المتهم بمقتضى المادة ٢٣٠ عقوبات مع تشديد العقوبة عليه لانه من أصول الجنى عليها لا يعتبر حجة فى اثبات الابوة أو البنوة .

« أما الاحكام التى تقضى بالبراءة فيجب الرجوع حتماً لاسبابها فان كان مبنها أن المتهم لم يرتكب الجريمة أو أن التهمة غير صحيحة أصلاً أى ان كان مبنى الحكم القطع بانتفاء وقوع الجريمة من المتهم على سبيل الجزم فالحكم يعتبر فى هذه الحالة حجة أمام القضاء المدني » أما ان كان مبنى البراءة عدم ثبوت التهمة أو الشك فيها أو عدم كفاية الدليل فلا أثر لهذا الحكم ولا يرتبط به القاضى المدني (راجع منجلين النقض الفرنسى ٢٩ يونيو سنة ١٨٢٠ موسوعات دالوز قوة الشئ المحكوم فيه بند ٥٥٩ ، والاحكام الواردة فى تعليقات دالوز على م ١٣٥١ فقرة ٢١٠٢ وما يليها راجع حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٥ محاماة ص ٥ ص ٧٤٧ وراجع جرانفولان تحقيق جنابات الجزء الثانى ص ٢٧٦ وما يليها)

« ومما هو جدير بالذكر لمسأله بالدعوى الحالية أنهم يلحقون بالحالة الاخيرة ما اذا كان مرجع الحكم بالبراءة لا يتنافى مع قيام المسؤولية من الوجهة المدنية كسقوط الدعوى العمومية

أما عن تهمة الجناية فقد رأت المحكمة قصوراً في الدليل المقدم إليها إذ ثبت أن الضربة التي سببت وفاة السيد غلاب هي ضربة على الرأس ولم تستطع المحكمة أن تبين بوضوح كاف من المتهمين على وجه التحديد - والمتوفى مصاب بخمسة إصابات في رأسه وعدة كدمات في باقي جسمه - ضربه تلك الضربة القاتلة وقد رأت هذه الاستقصاء محتملاً عليها وهي تعالج مسئولية جنائية ولا تضامن بين المتهمين فيها - لعدم سابقة الإصرار - وقد ذكرت محكمة الجنايات كل ذلك بصراحة تامة في حثيثاتها التي انتهت منها إلا أنه لا يسعها الحكم ببراءة المتهمين لعدم معرفة الضارب الحقيقي

« وحيث أنه إزاء هذا يتضح بجلاء أن المدعى عليهم لا يستطيعون قانوناً أن يدفعوا دعوى المدعى لا بمنطوق الحكم ولا بأسبابه إذ منطوقه البراءة وأسبابه لا ترجع إلى الجزم قطعاً بعدم ارتكاب الجريمة منهم بل مرجعها عدم كفاية الدليل وعدم معرفة الضارب الحقيقي . فضلاً عن هذا فإن مرجع حكم محكمة الجنايات لا يتنافى مع قيام مسئولية المدعى عليهم من الوجهة المدنية لأنه يجب تضمين جميع المدعى عليهم بنتيجة الخطأ ما دام قد ثبت ارتكابه من واحد منهم دون حاجة إلى تعيينه على وجه التخصيص وذلك لتضامنهم في المسئولية طبقاً للمادة ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني - وذلك بالبداية أساساً يختلف اختلافاً جوهرياً عن ذلك الذي كان لازماً على محكمة الجنايات

بعض المدة أو عدم الجناية أو انتفاء القصد الجنائي أو كون المتهم في جريمة قتل خطأ لم يرتكب خطأً أو إهمالاً أو كون المتهم غير مميز لأنه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة أو كون المتهم كان في حالة دفاع شرعي وذلك لاختلاف ماهية الخطأ أو الإهمال من الوجهة الجنائية عنه من الوجهة المدنية في حالة القتل الخطأ واختلاف مسألة التمييز في الحالتين إذ مسألة التمييز من الوجهة المدنية مسألة موضوعية بحيث لا يتقيد فيها القاضي بسن معينة . كذلك حالة الدفاع الشرعي فهي أكثر اتساعاً في المسائل الجنائية عنها في المسائل المدنية وإن كانت بعض الأحكام الفرنسية تقضي بعكس ذلك (راجع في حالة القتل الخطأ تعليقات دالوزم ١٣٥١ نبذة ٢١٤٨ وما يليها واحمد بك أمين شرح قانون العقوبات ص ٣٥٠ . وفي حالة عدم التمييز دالوزم الموضوع المتقدم نبذة ٢١٩٠ وفي حالة الدفاع الشرعي دالوزم نبذة ٢١٩٣ وبيزانسون أول مارس سنة ١٨٩٣ دالوزم ١٨٩٣ - ٢ - ٢٨٧ - البانديكت دفاع شرعي نمرة ٧٥)

« وحيث أنه بالرجوع إلى حكم محكمة جنايات اسكندرية الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢٨ والذي يتمسك المدعى عليهم بحجته يرى أن المدعى عليهم (ومعهم مورث المدعى عليهما الأخيرين كانت موجهة إليهم تهمةتان الأولى ضرب السيد غلاب ضرباً أقضى إلى موته) . ثانياً - ضرب محمد غلاب والصاوي سعد (فريق السيد غلاب) ضرباً أعجز الأول عن القيام بأعماله أكثر من عشرين يوماً وتعالج الثاني من أجله أقل من عشرين يوماً .

أن تبني حكمها عليه في الدعوى العمومية المطروحة أمامها

« وحيث انه ما دام قد ثبت ان المدعى عليهم لا يستطيعون قاتونا أن يتمسكوا بحكم محكمة الجنايات كحجة لا تناقش يتعين بحث الدعوى الحالية في موضوعها.

« وحيث انه تبين من مراجعة ملف الجناية ان هناك نزاعاً قام بين المدعى عليهم والسيد غلاب وفريقه على الرى فذهب المدعى عليهم مع آخرين الى غيط السيد غلاب واعتدوا عليه بالضرب وعلى ابن عمه محمد غلاب فحضر الصاوى سعد لنجدة أقاربه قاتموا عليه ضرباً ، وقد قرر الصاوى سعد انه حضر لغيط السيد غلاب مع الحفير جبر خليل فرأى على الصيحي - محمود نخيمر - والسيد حسن البشيشى وغيرهم يلفنون العشرين عدداً يضربون السيد غلاب ومحمد غلاب كما قرر ان على الحريط و ابراهيم الحريط كانا موجودين وانهما اعتديا عليه بالضرب وقد روى السيد غلاب ما حدث قبل ذلك فذكر انه كان بالغيط هو ومحمد غلاب يشتغلان صباحاً في غيطهما فلم يشعروا إلا وقد هجم عليهم كل من على الصيحي و ابراهيم الحريط وعلى الحريط والسيد أحمد البشيشى ومحمود يوسف نخيمر (اى جميع المدعى عليهم ومورث المدعى عليهما الاخيرين وغيرهم وكانوا جميعاً مسلحين بالنباييت ، فأوسعوه ضرباً وقال ان الجميع اشتركوا في ضربه (راجع القسيمة نمرة ٨٦٨٢٩) وقد قرر على حسن خليفة انه ذهب لحل الحادثة فوجد المدعى عليهم الخمسة السابق ذكرهم وهم يفرون بعد ارتكاب

فعلتهم فوجد المتوفى السيد غلاب قد سقط في قناة وهو مصاب فسأله عن الضارب له فأخبره بأسماء الخمسة (ص ٩ من تحقيقات النيابة) وقد جاءت شهادة شهود الحادثة مؤيدة لكل هذه الروايات فقررت آمنة هندامة انها رأت جمعا كبيرا يتجه وهو يحمل النباييت الى غيط المتوفى وان ابراهيم الحريط تقدم للسيد غلاب وشتمه ثم هجم عليه مع الآخرين وانهالوا عليه ضرباً كذلك قرر الشاهد ابراهيم حسن خليفة انه ذهب لحل الحادثة عقبها فوراً فوجد المتوفى مصاباً فسأله عن اعتدى عليه فأخبره انهم الخمسة المدعى عليهم (ص ٣٢ من تحقيقات النيابة) وقد أتت شهادة جبر خليل - وهي شهادة رؤيا مؤيدة تماماً للشهادة السابقة (ص ٢٨ تحقيقات النيابة) كذا شهادة مصطفى سلوب (ص ٢٣ نيابة) وحسن هنية (ص ٢٦) على ان اقوال المدعى عليهم أنفسهم تؤيد هذا الاعتداء فقد قرر السيد احمد البشيشى المدعى عليه الثانى ان ابراهيم الحريط ضرب المتوفى على رأسه (ص ٥ تحقيقات النيابة) والسيد احمد البشيشى هذا هو الذى استشهد به ابراهيم الحريط نفسه كشاهد نفي له (ص ٤ نيابة) كذا جاءت أقوال ابراهيم مصطفى وهو من فريق المدعى عليهم والذى كان المتوفى متهماً بضربه اذ قرر انه رأى ابراهيم الحريط يضرب المتوفى على رأسه (ص ٧ تحقيقات النيابة)

« وحيث انه ثابت من الكشف الطبى ان المتوفى أصيب بستة جروح في رأسه كلها قاطعة للجلد وجملة اصابات أخرى في باقى الجسم

عليهم من أن المتوفى كان متعدياً فلا يصح لورثته أن يتقدموا مطالبين بالتعويض إذ ولو أن حكم محكمة الجنايات قضى ببراءة فريق المتوفى لأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى فإن مثل هذا الحكم على رأى الراجح لا يعتبر حجة أمام المحاكم المدنية كما سبق بيانه - على أنه يتضح من مراجعة الدعوى أن المتوفى كان حقاً في حالة دفاع شرعى إذا صح ما نسب إليه وهو ضرب ابراهيم مصطفى (وهو ليس من المدعى عليهم) و ابراهيم الحريط ومحمود نجيم إذ ثبت أن المدعى عليهم الخمسة وآخرين يبلغون العشرين شخصاً حضروا مسلحين بالنبايت الى غيط المتوفى حيث كان هو ومحمد غلاب اعزلين فهجموا عليهم وأوسعهم ضرباً حتى بلغت عدد اصابات المتوفى برأسه ستة جروح عدا ما أصابه في أجزاء جسمه وثابت أن ابراهيم الحريط كان يضرب المتوفى ضرباً عنيفاً حتى سقط في قناة وكلام بالخروج ناله بضربة على رأسه

«وحيث أن المحكمة ترى تقدير التعويض يبلغ ٥٠٠ جنيه مراعية في ذلك أن المتوفى كان في مقتبل العمر وأن المدعين وهم أطفال فقدوا عائلهم الوحيد

(قضية الست فاطمة محمد المصرى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد العزيز افندى عبد الهادى ضد دلى محمد الحريط وآخرين نمرة ١٥٧ سنة ١٩٢٩ كلى رئاسة حضرة عبد الحميد عمر وشاحى بك وحضور حضرتى محمد صادق بك وعبد العزيز محمد بك القاضيين)

قرر الطبيب انها كلها نتيجة الضرب وانها تحتاج لعلاج مدة أكثر من عشرين يوماً ان لم يطرؤ طارىء . وقد توفى المذكور بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٢٧ متأثراً بجراحه التى أصيب بها فى رأسه اذ نجم عنها التهاب سحائى فى غلاف المخ

« وحيث انه يتضح من كل هذا ان مسئولية المدعى عليهم ومورث المدعى عليهما الاخيرين عن وفاة السيد غلاب ثابتة فانه ثابت ان الخمسة اعتدوا على المتوفى بالضرب وبالتوفى ستة اصابات بالرأس وان جاز القول ان بعضهم لم يشترك فى ضرب المتوفى فى ذلك الموضع الذى سبب الوفاة الا ان تنفيذ هذا القول غير منتج فى الدعوى الحالية وان جاز أن يكون له شأنه من الوجهة الجنائية - اذ لا شك ان اعتداء المدعى عليهم يعتبر خطأ Delit Civil يجب مساءلتهم بالتضامن عن نتيجة فسيان كان صاحب الضربة القاتلة ابراهيم الحريط او غيره .

« وحيث أنه لا محل لما ذهب اليه المدعى عليهم من دفع الدعوى بانعدام رابطة السببية بين الفعل والنتيجة إذ الموت لم يكن نتيجة مباشرة للضرب بل نتيجة عدم عناية المتوفى بجراحه اذ لو صح قبول هذا القول بعد الفصل فيه نهائياً من محكمة الجناح التى قضت بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٧ بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لوفاة السيد غلاب بسبب الاصابة لتحتم عدم الاعتداد به لعدم قيام الدليل عليه .

« وحيث أنه لا محل أيضاً لما ادعاه المدعى

المبيعة من مندور مرسى الى المستأنف عليها الثانية
اعتماداً على المادة ٤٦٢ مدنى

« وحيث أن الحكم الابتدائى فى محله
للأسباب التى بنى عليها قضاءه فيما يختص بعدم
امكان تطبيق المادة ٤٦٢ مدنى على النزاع
الحالى .

« وحيث أن المستأنفة طلبت لأول مرة
أمام هذه المحكمة الحكم لها باحققتها للحصة
المبيعة باعتبارها شقيقة لأنها شريكة فى نفس
العقار .

« وحيث أن المستأنف عليها الثانية دفعت
بعدم جواز طرح هذا الطلب أمام محكمة ثانى
درجة لأول مرة إذ هو يعتبر جديداً طبقاً للمادة
٣٦٨ مرافعات .

« وحيث أنه لا نزاع فى أن الطلب يعتبر
جديداً لا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة
الاستئناف اذا اختلف فى المقدار أو الموضوع
أو السبب أو فى الاشخاص أو فى الصفة التى
يتقاضون بها والفارق بين السبب والأوجه
الجديدة التى يجوز التقدم بها فى أية حالة كانت
عليها الدعوى أن السبب هو الأساس القانونى
الذى يقوم عليه مباشرة الحق الذى يدعيه أحد
الخصام سواء أخذ هذا الحق شكل الدعوى
أو الدفاع . أما الأوجه فهى مجرد الأدلة التى
تبسط تأييداً لهذا أو العناصر التى يتكوّن منها
هذا الأساس وهذه التفرقة كما تقوم عليها نظرية
الطلبات الجديدة فى الاستئناف يقوم عليها أيضاً
بمبحث قوة الشيء المحكوم فيه من الوجهة المدنية .

(راجع دالوزم ١٣٥١ نبذة ١٠١٩) فموضوع

٢٩٩

محكمة اسكندرية الكليه الاهلية

١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . طلبات جديدة . عدم جواز . شفعة .
شريك . طلب ابدائه بالاستئناف . عدم قبول .

القاعدة القانونية :

١ - يعتبر الطلب جديداً لا يجوز طرحه
لأول مرة أمام محكمة الاستئناف اذا اختلف فى
المقدار أو الموضوع أو السبب أو فى الأشخاص
أو فى الصفة التى يتقاضون بها ، والفارق بين
السبب والأوجه الجديدة التى يجوز التقدم بها
فى أية حالة كانت عليها الدعوى أن السبب هو
الأساس القانونى الذى يقوم عليه مباشرة الحق
الذى يدعيه أحد الخصام سواء أخذ هذا الحق
شكل الدعوى أو الدفاع

أما الأوجه فهى مجرد الأدلة التى تبسط
تأييداً لهذا إذ العناصر التى يكون منها هذا
الأساس، وهذه العنصرية كما تقوم عليها نظرية
الطلبات الجديدة فى الاستئناف يقوم عليها أيضاً
بمبحث قوة الشيء المحكوم فيه

٢ - من طلب أحقيقته لصفقة باعتباره
شريكاً مسترداً طبقاً للمادة ٤٦٢ مدنى، لا يستطيع
أن يطلب لأول مرة فى الاستئناف أحقيقته للصفقة
باعتباره شفعاً

المحكمة

« حيث أن المستأنفة رفعت هذه الدعوى
أمام محكمة أول درجة طلبت فيها استرداد الحصة

مدنى تحت الاذن لا تنصرف إلى تعيين محل أيضاً للتقاضى لأن هذا الانصراف للعبارة الواحدة في تعيين محل واحد لا يتحقق إلا في حالة السند التجارى فقط للاعتبارات التجارية الخاصة بالتجارة . واما اذا كان السند تحت الاذن مدنياً فان عبارة الوفاء بمحل اقامة الدائن لا تنصرف إلا للوفاء الاختيارى كما لاحظت ذلك لجنة المراقبة القضائية والنقض الفرنسى سنة ١٨٦١ على عكس نقض سنة ١٨٥٧ . وأما الوفاء الجبرى فانه يجب الرجوع فيه الى القاعدة العامة وهى مخاصمة المدعى عليه أمام محل اقامته هو وهو الامر المقصود من الفقرة الخامسة من المادة ٣٤ مرافعات وبذا ترتفع شبهة القول بالتكرار لمبدأ واحد في الفقرتين الخامسة والسابعة من المادة ٣٤ مرافعات

المحكمة

« حيث ان السند محل النزاع فى الدعوى مأخوذ على المدين محمود شلبى التاجر ويقضى بأن يكون الوفاء بمحل اقامة الدائن احمد عسكر والدين سلفه وقابل للتحويل ومؤرخ ١٢٧ أكتوبر سنة ٩٢١ . وقد مات المدين فحل محله ورثته المستأنفون . فنحول السند من الدائن الى عطيه ابراهيم عسكر المستأنف عليه

« وحيث ان المحول اليه عند ما طالب ورثة المدين بقيمة الدين دفعوا فى وجهه بدفعين : أولاً عدم الاختصاص لانه خاسمهم أمام محكمة محل اقامة الدائن المعين للوفاء بالدين وكان يجب مخاصمتهم أمام محكمة محل اقامتهم هم . ثانياً -

الدعوى الحالية الحصه موضوع النزاع وسببها احقية المدعيه لها باعتبارها شريكة مستردة طبقاً للمادة ٤٦٢ مدنى فلا نزاع اذن فى أن هذا السبب يختلف عن السبب الجديد الذى تقدم به المستأنفة الآن وهو احقيتها باعتبارها شفيعة وقد قضى بأن الشفع اذا رفع دعوى الشفعة باعتباره شريكاً فى العقار فلا يستطيع أن يطلب الشفعة فى الاستئناف بناء على أنه جار (استئناف مختلط ٣١ مايو سنة ٩٩ مجموعة ١١ ص ٢٥٩) ومن قدم عقداً باعتباره عقد بيع لا يصح له أن يتمسك به لأول مرة فى الاستئناف باعتباره وصية (استئناف مختلط ١١ ديسمبر سنة ٩٢٤ جازيت ١٥ ص ١٠٠)

« وحيث أنه ما دام هذا الطلب يعتبر طلباً جديداً يتعين عدم قبوله ولا محل للبحث بعد ذلك فى قيمته والفصل فى قيمته والفصل فى هل تعتبر دعوى الشفعة مرفوعة فى الميعاد وهى لم تطلب إلا أخيراً أمام محكمة الاستئناف إذ لا نزاع فى أنه بحث لا محل له

(قضية السيد: عبد الله ضد مندور موسى يوسف وآخرين رقم ٢٥٣ سنة ٩٢٩ استئناف — دائرة حضرات عبد الحميد عمر الوشاحى بك وجلال الدين بك حنفى ناصف وعبد العزيز محمد بك القضاة)

٣٠٠

محكمة طنطا الكلية الاهلية

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

دين مدنى . سند تحت الاذن شرط الدفع محل الدائن . ليس محلاً للتقاضى . دين تجارى مقاضاة . تعيين محل الدائن .

القاعدة القانونية

ان عبارة دفع الدين بمحل الدائن فى سند

وأما الثانية فبالدين التجارى . وبينما الاولى خاصة بتنفيذ العقد بوجه عام فان الثانية خاصة بالوفاء بالدين فقط

« وحيث والوفاء بالدين هو تنفيذ للعقد من الوجهة القانونية فإنه ربما يقال ان كلتا الفقرتين يرمى الى معنى واحد وان الشارع كرر فيهما معنى واحداً وأنه كان من اللازم عليه أن لا يذكر بالفقرة السابعة ما سبق ان ذكره بالفقرة السابقة وهي الخامسة المتقدمة عليها ما دامت القاعدة واحدة وهي أن مخاصمة المدين تكون أمام المحل المختار للتنفيذ أى للوفاء بوجه عام

« وحيث أنه يجب لاجل الوقوف على حقيقة هاتين الفقرتين وفيما اذا كانتا تقرران قاعدة واحدة أو ان لكل منهما قاعدة تختلف في تكوينها وتبويبها القانونى عن الاخرى يجب البحث عن مصادرها في التشريع الفرنسى والقضاء والفقه بفرانسا ثم مقارنة ذلك أيضاً تشريعاً وفقهاً وقضاء بمصر

« وحيث ان المادة ٥٩ مرافعات فرنسى نصت على ما قررته الفقرة الخامسة المصرية إذ ذكرت فيه عبارة *en matière d'elections du domicile pour l'exécution du contrat* استبدال كلمة *contrat* بكلمة *acte* والفقرة المختلطة من المادة ٣٥ واحدة أيضاً . كما أن المادة ٤٣٠ - مرافعات فرنسى نصت أيضاً على ما قررته الفقرة السابعة المصرية

« وحيث أنه لا خلاف بشأن المخاصمة أمام محكمة المحل المختار للوفاء بالدين التجارى أى بشأن الفقرة السابعة المصرية . انما الخلاف فيما

دفعوا بسقوط حق المطالبة بقيمة السند لمرور اكثر من خمس سنوات بين تاريخ السند الواقع فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢١ وتاريخ المطالبة الرسمية برفع الدعوى الحاضرة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ٩٢٨

« عن الدفع بمصر الاختصاص »

« حيث أن هذا الدفع يتعلق بمسألتين : المسألة الاولى . هل يجوز للورثة أن يعلنوا عن المحل المختار المعين بعقد الالتزام المأخوذ على المورث ؟ والمسألة الثانية . هل يؤخذ في الدعوى الحاضرة بالفقرة الخامسة من المادة ٣٤ باعتبار الدين مدنياً - أم بالفقرة السابعة من المادة ذاتها باعتبار الدين تجارياً ؟ عن المسألة الاولى :

حيث انه اذا تعين محل مختار للتقاضى بعقد الالتزام المأخوذ على المورث فان هذا التعيين يصبح التزاماً فى ذمة المورث المدين لدائنه ينتقل الى ورثته وهم خلفاؤه *ayants cause* لانهم وقد ورثوا عنه تركته فانهم يرثونها فيما له ايجاباً وفيما عليه سلباً ولانهم لا يخاصمون بصفتهم الشخصية بل بصفتهم ورثة يمثلون التركة . عن المسألة الثانية :

« حيث ان الفقرة الخامسة من المادة - ٣٤ تقول بمخاصمة المدين أمام محكمة المحل المختار لتنفيذ العقد *execution du contrat* وان الفقرة السابعة من المادة ذاتها تقول بمخاصمة المدين بالمحل المختار للوفاء بالدين فيما اذا كان تجارياً

« وحيث أنه يفهم من المقارنة بين الفقرتين المذكورتين أن اولاهما خاصة بالدين المدنى

المدفوع به من المدين - وحكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم الابتدائي وقبول الدفع الفرعى - وقالت فى حكمها بأن عبارة الدفع فى محل الدائن لا يمكن اعتبارها بمثابة تعيين محل مختار للتقاضى بل هى تنصرف فقط الى مجرد تعيين محل لدفع الدين . وانه اذا كان من المقرر فى المسائل التجارية اخذاً بالمادة ٤٢٠ (المقابلة فى مصر للفقرة السابعة من المادة ٣٤ مرافعات كما تقدم) بأن المحل المختار لدفع الدين هو المحل المختار أيضاً للتقاضى فانه لا يجوز الاخذ بهذه القاعدة التجارية فى حالة السند المدنى اذ يجب الاخذ فى هذه الحالة الأخيرة المدنية بالحيلة والدقة وعدم التوسع مادامت نية الطرفين لم تتعين تعييناً صريحاً نافياً للجهالة - ثم جاءت محكمة النقض الفرنسية وايدت وجهة نظر محكمة الاستئناف وقضت بأن تعيين محل للوفاء فى سند تحت الاذن غير متعلق بأحوال تجارية - لا يمكن أن ينصرف الى تعيين محل للتقاضى أيضاً - اذ لا يكون مثل هذا التعيين صحيحاً الا اذا كان السند تحت الاذن سنداً تجارياً

« وحيث أنه يظهر بان الفقه بفرنسا يؤيد وجهة نظر محكمة النقض الفرنسية (انظر جارسونيه Garsonnet مع سيزار برو Cezar. Bru الطبعة الثالثة الجزء الاول طبعة سنة ١٩١٣ ص ٨٧١ نمرة ٥٦٩ - الهامش ٢)

« وحيث عن القضاء المصرى فان القضاء المختلط قرر بأن تعيين محل لدفع الدين فى سند مدنى عام لا سند تحت الاذن لا يؤخذ منه تعيين محل مختار للتقاضى أيضاً ويقول بأن تعيين محل

اذا كان الدين مدينياً وتعين محل مختار للوفاء بالدين وفيما اذا كانت عبارة الوفاء بالدين payment التى ترد بالسند المدنى تحكى تماماً من الوجهة القانونية عبارة تنفيذ السند execution الواردة بالفقرة الخامسة أى هل تجوز المخاصمة القضائية أمام محكمة المحل المختار لدفع قيمة الدين فى سند مدنى كما فى حالة السند التجارى سواء بسواء أم ان هناك خلافاً بين عبارة دفع قيمة الدين فى حالة السند المدنى وبين نفس العبارة فى حالة السند التجارى . فاذا ذكر بالسند المدنى تحت الاذن مثلاً billet à ordre بأن الدفع بمحل الدائن فهل تجوز مخاصمة الدائن لمدينه أمام محكمة اقامة الدائن باعتبار ان الوفاء تنفيذ للعقد أم لا تجوز تلك المخاصمة ولا بد من رفع الدعوى فى هذه الحالة أمام محكمة اقامة المدين ؟

« وحيث ان القضاء قرر بحكم ابتدائى فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٥٧ وتأيد فى ٢٥ مايو سنة ١٨٥٧ (انظر دالوز الدورى سنة ١٨٥٧ القسم الخامس العامود ١٣٥) بأن تعيين محل لدفع الدين فى سند تحت الاذن كما أنه ينصرف الى تعيين محكمة تلك الجهة لأجل التقاضى فانه ينصرف أيضاً الى تعيين تلك الجهة بمثابة محل مختار لأجل اعلان المدين بها اعلاناً صحيحاً

« وحيث أن القضاء الفرنسى قرر عكس ذلك بحكم صدر من محكمة النقض فى ١٠ ابريل سنة ١٨٦١ (انظر دالوز الدورى سنة ١٨٦١ القسم الأول ص ٥١٥ - ٥١٦) وقد صدر الحكم أولاً وابتدائياً بصحة المخاصمة القضائية أمام محكمة محل الدائن ورفض الدفع الفرعى

سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية المجلد ٢٢ سنة ٩٢١ ص ١٤٣ رقم ٩٠)

« وحيث عن الفقه المصرى فانه أشار الى مبدأ النقض الفرنسى سنة ١٨٦١ بدون تعليل ولم يأت بالرأى الآخر. واكتفى البعض بأن اخذ بالرأى الفرنسى سنة ١٧٦٠ : (مرافعات ابو هيف بك ص ٤٤٨ ن ٦١٣ بالهامش ٤-ص ٤٤٩ ن ٤١٦ بالهامش ٣) كما اكتفى البعض الآخر بأن أخذ بالرأى الفرنسى سنة ١٨٩٠ وعلل رأيه بأن تعيين محل للوفاء اختياراً ينصرف أيضاً الى الوفاء جبراً (مرافعات عبد الفتاح بك السيد ص ٢٨١ - ن ٢٨٩ ولم يشر الى هذا الخلاف فى الرأى بكتابه الفرنسى الذى وضعه مع ديسرتو Dessertaux ص ١٢٢ ن ١١٦)

« وحيث انه وقد تعينت وجهات النظر المختلفة بفرنسا سنة ١٨٥٧ و١٨٦١ وبمصر قضاء أهلياً ومختلطاً وقها فان هذه المحكمة ترجح وجهة نظر النقض الفرنسى سنة ١٨٦١ ورأى لجنة المراقبة سنة ١٩٠٢ وترى أن عبارة دفع الدين بمحل الدائن فى سند مدنى تحت الأذن لا تنصرف الى تعيين محل مختار ايضاً للتقاضى لأن هذا الانصراف للعبارة الواحدة فى تعيين محل واحد لا يتحقق إلا فى حالة السند التجارى فقط للاعتبارات التجارية الخاصة بالتجارة، وأما اذا كان السند تحت الأذن مدنياً فان عبارة الوفاء بمحل اقامة الدائن لا تنصرف الا للوفاء الاختيارى كما لاحظت ذلك بحق لجنة المراقبة القضائية برأيها متقدم الذكر ضمن العلل التى

للفاء فى سند تحت الاذن انما ينصرف أيضاً الى تعيين محل التقاضى (انظر حكم محكمة الاستئناف المختاطة فى ٢٨ فبراير سنة ٩٠٠ مجلة التشريع والقضاء المجلد ١٢ ص ١٤٣ - والفهرست العشرى الثانى ص ٩٢ نمرة ٩٩٠) وعلى ذلك يكون القضاء المختلط قد أخذ بوجهة نظر القضاء الفرنسى للاستئناف سنة ١٨٥٧ ولم يؤيد محكمة النقض الفرنسى فيما قرره سنة ١٨٦١ - ولكنه فى تقرير رأيه - أى الرأى المختلط - لم يأت بأدلة مبررة له بل ساق رأيه باعتباره رأياً مقررأ لا خلاف فيه فى الموضعين اللذين ذكرهما - هذا وقد قال القضاء المختلط أيضاً فى موطن آخر بأن عبارة تفويض المدين لدائنه فى سند تحت الاذن فى اختيار أمة محكمة يشاؤها لمقاضاته أمامها - تفويض غير مجد قانوناً (استئناف مختلط فى ٦ يونيو سنة ١٩٢١ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٣٣ ص ٣٧٤ - والفهرست العشرى الرابع ص ١١٦ نمرة ١١٩٥)

« وحيث عن القضاء الأهلى فانه لما كان يذهب الى الأخذ بالرأى القضائى الفرنسى سنة ١٨٥٧ جاءت لجنة المراقبة وأصدرت قراراً يؤيد وجهة نظر النقض الفرنسى سنة ١٨٦١ فى ١١ مارس سنة ١٩٠٢ والمجموعة الرسمية المجلد ٣ سنة ٩٠٢ ص ١١٥) وأخذ القضاء رأيها بدون تعليل (استئناف اهلى فى أول يناير سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية المجلد ٨ سنة ٩٠٧ ص ٥٣ رقم ٢٧ - الا أن هناك حكماً جزئياً علل رأيه بعلل قانونية : محكمة دمنهور فى ١٨ مايو

أوردتها في تبرير رأيها - وأما الوفاء الجبري فانه يجب الرجوع فيه الى القاعدة العامة وهي مخصوصة المدعى عليه أمام محل إقامته هو *actor sequitor-forum rie* وهذا هو المقصود من الفقرة الخامسة من المادة ٣٤ مرافعات وبذا ترفع شبهة القول بالتكرار لبدأ واحد في الفقرتين الخامسة والسابعة كما مريانه

عن سقوط حق المطالبة بمدة « خمس سنوات »

« وحيث ان ورثة المدين يدفعون الدعوى ايضاً بسقوط حق المطالبة بمدة خمس سنوات أخذاً بالمادة ١٩٤ تجارى الخاصة بالاوراق التجارية المتداولة

« وحيث انه لأجل الأخذ بالمادة ١٩٤ تجارى المذكورة يتعين البحث أولاً فيما اذا كان السند المذكور المؤرخ ١٢٧ أكتوبر سنة ٩٢١ هو سند تحت الاذن *billet à ordre* وتجارى أم لا « وحيث أن السند المذكور قابل للتحويل ومذكور به ان المدين تاجر وأن الدين سلفه « وحيث عن تجارية السند تحت الاذن فان المادة ٢ تجارى أهلى بالفقرة ٧ قررت بانه لا يعتبر عملاً تجارياً جميع السندات التى تحت الأذن سواء كان من امضاها وختم عليها تاجراً أو غير تاجر انما يشترط فى الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتباً على معاملات تجارية

« وحيث وقد أمضى السند تحت الأذن تاجر فانه يتعين اعتباره سنداً تجارياً وان السلفة الواردة به هى لأعمال تجارية - وهذه القرينة القانونية بالتجارية قرينة تقبل الدليل العكسى

بحيث يصح للمدين اولورثته حق اقامة الدليل على انه لغير عمل تجارى ولا يلزم باقامة الدليل صاحب السند او حامله بل يلزم به المدين او من يحل محله (راجع التعليقات على القانون التجارى المختلط من وضع بلاجى Palagi طبعة سنة ١٩١٩ ص ٢٧ ن ٣ وحكم محكمة الاستئناف المختلط فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ بمجلة التشريع والقضاء المجلد ٣٩ ص ٥٦٤ - وانظر المادة - ٨ تجارى مختلط) « وحيث ان ورثة المدين هم الذين يتمسكون بتجارية السند تحت الأذن فى الدعوى الحاضرة ويدعى المحول اليه عكس ذلك فيقول بمدينة السند وما دامت القرينة القانونية عن التجارية هى الاستفادة قانوناً من عبارة السند فانه يتعين على من يقول العكس أن يدلى بدليله . وما دام المحول اليه لم يقدم دليله فان تجارية السند تظل قائمة

« وحيث ما دام السند تجارياً فتسرى عليه حينئذ المادة - ١٩٤ تجارى بسقوط حق المطالبة به بمدة خمس سنوات . وقد مضت هذه المدة من تاريخ السند الواقع - فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ الى تاريخ رفع الدعوى الحاصل فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وعليه يسقط حق المطالبة به للتقادم الخمسى المسقط

« وحيث لذلك يتعين الغاء الحكم الصادر بالبلغ بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ ورفض دعوى المحول اليه

(قضية الست هانم حجاج وآخرين ضد عطيه ابراهيم رقم ٣٠٣ سنة ١٩٢٩ استئناف - دائرة حضرة عبد السلام ذمنى بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى جمال الدين أباطه بك وعمود علام بك القاضيين)

« وحيث أنه وقد ثبت أن عقد بديعة
لمتولى صحيح لثبوت توقيعهما عليه ولو أنه غير
مسجل إلا أنه لا يجوز لبديعة أن تستفيد ميزة
ما من عدم التسجيل لأن أمر التسجيل وعدمه
إنما هو خاص بالمشتري وحده ولا شأن للبائع به.
وعلى ذلك ومادامت بديعة بائعة ومتولى مشتريا
فانه برغم عدم نقل الملكية الى متولى لسبب عدم
تسجيله للعقد فان بديعة تظل بائعة بالمعنى
القانوني وتصبح ملزمة بتمكين المشتري من
استغلال عينه ولا يجوز لها قانونا الوقوف امامه
حجر عثرة في سبيل انتفاعه بالعين المباعة

« وحيث انه ما دام متولى مشتريا فان
عقده الى سيده صحيح قانونا وناقل للملكية مادام
قد سجلته المشتريه سيده

« وحيث أنه لما تقدم ما كان لمحكمة أول
درجة أن تحكم بتثبيت ملكية بديعة لسبب عدم
تسجيل متولى لعقده الصادر له منها . بل كان
يتعين الحكم برفض دعواها ما دام قد ثبتت
صحة توقيعهما على العقد الصادر منها لمتولى سنة
١٩١٥ وما دام أن سيده اشترت من متولى
وسجلت سنة ١٩٢٨

« وحيث وقد عمل عقد بديعة لمتولى سنة
١٩١٥ وثبتت صحته ولم يطعن بعد ذلك في
تاريخه الواقع سنة ١٩١٥ فان ذلك العقد يعتبر
خاضعاً لسلطان القانون المدني قبل تعديله بقانون
التسجيل الجديد الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣
رقم ١٨ وذلك يكون ناقلاً للملكية دون الحاجة
الى تسجيله فيما بين البائع والمشتري دون الغير
« وحيث لذلك يتعين إلغاء الحكم فيما يتعلق

٣٠١

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٠ مارس سنة ٩٣٠

بيع عقار . عقد لم يسجل . بيع ثانٍ . حكم القانون
المدني : قانون التسجيل الجديد صدر . حجة
بين المتماقين فقط

القاعدة القانونية

إذا باع البائع عقاره لمشتري بعقد غير مسجل
في عهد القانون المدني وقبل صدور قانون
التسجيل الجديد الصادر في سنة ١٩٢٣ والنافذ
سنة ١٩٢٤ - وباع المشتري العقار الآخر في عهد
قانون التسجيل الجديد - وتنازع المشتري الثاني
مع البائع الاول وأنكر البائع توقيعه على العقد
الصادر منه للمشتري الاول وقضى بصفة
التوقيع - فلا يجوز للبائع بعد ذلك الاحتجاج
على المشتري الثاني لعدم تسجيل عقد المشتري
الاول - لانه لم يطعن في تاريخ العقد الاول
فالملكية نقلت بحكم القانون المدني - وبفرض
حصول العقد الاول في عهد قانون التسجيل
الجديد فلا يمكن البائع الاول الطعن أيضاً على
عدم تسجيل العقد الاول - لانه لما كان بائعاً
فقد لزمته واجبات البيع والتزاماته سواء سجل
العقد أو لم يسجل - لأن أمر التسجيل هو
من شأن المشتري وعلى البائع عدم الوقوف حجر
عثرة في سبيله

المحكمة

« حيث أن بديعة باعت لمتولى الذي باع
الى سيده المستأففة

بتثبيت ملكية بديعة وتأيدته فيما يتعلق بصحة عقد بديعة لتولى

(قضية سيده بنت عبد الرحمن ضد بديعه محمد وآخر رقم ١٣٧ سنة ٩٣٠ استئناف - وثلاثة حضرة عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة وعضوية حضرة عفيف عفت بك و ابراهيم حلمي بك القاضيين)

٣٠٢

محكمة مصر الكتلة الاهلية

١٧ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - منع تعرض . تثبيت ملكية . دعوى . زوال الاولى .
- ٢ - استئناف . طلبات جديدة . استعداد المدعى عليه فيها
- ٣ - دعوى منع تعرض . دعوى تثبيت ملكيته . تعويض . ترك الفصل فيه أمام محكمة الاستئناف

المبادئ القانونية :

- ١ - اذا رفعت دعوى منع تعرض ثم تعدل الطلب فيها الى تثبيت ملكية زال طلب منع التعرض وبقى طلب الملكية (المادة ٢٩ مرافعات)
- ٢ - اذا تعدل الطلب في الدعوى الى طلب آخر ولم يمكن المدعى عليه من اعداد عدته في الدفاع عن الطلب الجديد وحكم في الدعوى - فانه يتعين الغاء الحكم وابطاله واعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل في الطلب من جديد بعد تمكين المدعى عليه من الدفاع فيه

- ٣ - اذا طلب تعويض في دعوى منع التعرض وتعدل الطلب الى تثبيت الملكية مع التعويض وحكم في الدعوى دون تمكين المدعى عليه من الدفاع في الطلب الجديد والغى الحكم استئنافاً وعادت الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فيها من جديد في طلب الملكية - فانه

يتعين في هذه الحالة أيضاً ترك الفصل في التعويض من جديد أمام محكمة أول درجة - وانه لما كان التعويض في دعوى منع التعرض كيان قانوني خاص فان هذا الكيان يتغير عند ما تنقلب الدعوى من منع تعرض الى ملكية

المحكمة

« حيث عن الدفع الخاص بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى الملكية لأن نصابها يزيد عن الاختصاص الجزئي - فان هذه المحكمة ترى أن تترك أمر الفصل فيه لمحكمة أول درجة حتى لا يحرم خصوم الدعوى من الدرجة الأولى في التقاضي ومع تمكين خصوم الدعوى من الدفاع فيها باعتبارها دعوى تثبيت ملكية

« وحيث عن التعويض فانه ما دام قد طلبه خصوم الحكومة مع طلب منع التعرض ثم طلبوه أخيراً مع طلب تثبيت الملكية وقضى فيه من محكمة أول درجة باعتباره متصلاً بالملكية - فانه يتعين في هذه الحالة وقد تغيرت الأسباب القانونية المبررة للتعويض فبعد أن كانت لسبب وضع اليد أصبحت الآن لسبب الملكية - أن يلغى الحكم المستأنف أيضاً من هذه الناحية واعادة القضية لمحكمة أول درجة للحكم فيه من جديد باعتباره تابعا للملكية بعد تمكين خصوم الدعوى من الدفاع فيه على هذا الاعتبار لتفصل في موضوع الدعوى ملكية وتعويضاً كما طلبت الحكومة بعريضة الاستئناف وبذلك كرتها بالتحضير، لانه يفرض ان الدعوى معدة للفصل فيها فانه لا يجوز قانوناً لمحكمة ثاني درجة ان تفصل في الموضوع الا اذا كان الحكم المستأنف أمامها حكماً تمهيدياً

رأت الغاء أخذاً بالمادة ٣٧٠ مرافعات التي لم تتوافر شروطها في الدعوى الحاضرة

« وحيث لما تقدم يتعين اعتبار الحكم المستأنف باطلا واعتبار الدعوى القائمة الآن هي عن دعوى الملكية فقط وأن دعوى منع التعرض قد زالت بحكم المادة ٢٩ مرافعات . ويجوز لمن يهيم الفصل في الدعوى تعجيلها أمام محكمة أول درجة للفصل في الدفع الفرعى الخاص بعدم الاختصاص وطلب تثبيت الملكية وطلب التعويض باعتبار أن الطلبات الثلاثة هذه - عدم الاختصاص والملكية والتعويض هي المطروحة فعلا أمام محكمة أول درجة

(قضية مديرية الغربية ضد فيلس بك إبراهيم رقم ٧٤٨ سنة ١٩٢٩ استئناف - بالهيئة السابقة)

٣٠٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٧ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - استعجال . انعدامه بعدم رفع الدعوى .
- الاستعجال من النظام العام
- ٢ - مستأجر . حق شخصي وعيني
- ٣ - نزاع المستأجرين . اسبقية . التسجيل واثبات التاريخ
- ٤ - مستأجران بعقد ثابت التاريخ .
- الاسبقية لوضع اليد

المبادئ القانونية

- ١ - اذا رفعت دعوى مستعجلة وقعدت أثناء نظرها صفة الاستعجال وكانت بطبيعتها قابلة لأن تكون دعوى عادية - كدعوى تسليم أطيان - أصبحت دعوى عادية تجري عليها

الضوابط القانونية العادية - ولا يملك طرفها الاتفاق على بقاء صفة الاستعجال بها - لأن الاستعجال وعدمه أمر يرجع لطبيعة كل دعوى وله ماس بالنظام العام نظراً لاختلاف الأصول القانونية المقررة للدعوى المستعجلة والدعوى العادية . واكبر مظهر لهذا الاختلاف أن الحكم في الدعوى المستعجلة لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه اذا مس الموضوع في له - كما في دعوى التسليم - وعلى عكسه يجوز هذه القوة اذا كانت الدعوى عادية

٢ - وان كان قد تقرر أخيراً أن حق المستأجر قبل المؤجر حق شخصي لا عيني وأنه بهذه الشخصية لا يباح له مخاصمة الغير فيمن يناورته في يده - إلا أنه لا بد أن تراعى على كل حال الناحية العينية لهذا الحق وهي العينية التي أقرها الشارع في نواح عدة من القانون كما جاز فيها للمستأجر مخاصمة الغير استناداً الى حقه هو : كما اذا كان عقده ثابت التاريخ قبل عقد المشتري وكما أن وضع يده على العقار تنفيذاً لعقده قبل تسجيل عقد المستأجر الآخر المزاحم له (المادة ٣٦٥ مدني) وكما اذا كان عقده ثابت التاريخ وكان العقار مباعاً يبيعاً وفائياً واسترده المشتري بعد ذلك وكما اذا كان عقده ثابت التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع ملكية العقار المؤجر له - ويباح له أيضاً رفع دعوى وضع اليد على شرط ادخال المؤجر له خصماً في الدعوى . ويلاحظ بوجه عام في عينية حق المستأجر أن له

الحق في محاصمة المنازع له وحده دون الزامه
بادخال المؤجر خصما في الدعوى

٣ - للتزام بين المستأجرين لعقار واحد
حالات مختلفة يرجع فيها الى التسجيل واثبات
التاريخ وقيام اليد على العقار فاذا وضع أحد
المستأجرين يده على العقار فإذاً لعقده غير
المسجل وغير ثابت التاريخ وجب تفضيله على
المستأجر المزاحم اذا سجل هذا الاخير عقده بعد
وضع اليد - وأما اذا سجله قبله فليسجل
الأولوية على الآخر - ولا تتقرر الاولوية لليد
إلا اذا كانت غير مصحوبة بسوء النية - ويراد
بسوء النية التواطؤ التدليس لا مجرد العلم
البسيط

٤ - اذا تزامم مستأجران لعقار واحد
وكان بيد كل منهما عقد ثابت التاريخ كانت
الاولوية للأسبق عند قيام الاثنين - أما اذا
قامت يد المتأخر في عقده وجبت الاولوية له
على شرط أن يكون سىء النية وأن تكون يده
القائمة لأجل نفاذ العقد - ولا عبرة بيده اذا
كانت قائمة على العقار من قبل نفاذ العقد السابق
وأخبره خصمه المزاحم له بعقده ثابت التاريخ قبل
نفاذ عقده المتنازع عليه

المحكمة

وقائع وأسباب

« حيث أن ممتاز بشرى المستأف عليه
الثاني سبق أن استأجر الاطيان المتنازع عليها
الآن ٨٧ ف و ٤ ط لمدة تنتهي في آخر يوليو

سنة ١٩٢٨ وبايجار قدره في السنوات الثلاثة
٩٧٧ جنيهها (أنظر حافظته أمام الاستئناف السند
رقم ١)

« وحيث أن محمد فايد المستأف استأجر
نفس الاطيان للمدة التالية المباشرة لانتهاء مدة
ممتاز ولمدة ثلاث سنوات بايجار قدره في الثلاث
السنوات ١٠٠٠ جنيه بعقد ثابت التاريخ في
٤ مارس سنة ١٩٢٦ (أنظر حافظته محمد فايد
بالاستئناف رقم ١)

« وحيث أن ممتاز ادعى بعد ذلك أنه
استأجر نفس الاطيان للمدة التالية لمدته الأولى
ولمدة ثلاث سنوات بايجار قدره ١٠٠٠ جنيه
لمدة كلها بعقد ثابت التاريخ في ٢٧ يوليو سنة
١٩٢٧ (أنظر حافظته المتقدمة السند رقم ٢) .
فيكون عقد محمد فايد سابقاً في تاريخه الثابت عن
عقد ممتاز بمدة ١٧ شهرا

« وحيث أن المؤجر للطرفين بعث بانذارهما
بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٢٨ يحذر فيه ممتاز من
التعرض الى فايد ويقول فيه بأن عقد ممتاز
صورى وأنه لديه (أى لدى المنذر) ورقة ضد
ثبتت الصورية وأنه لم يؤجر اليه الا بعد رجاء
متواصل من ممتاز اليه بواسطة وكيل ممتاز وكاتب
الوقف (أنظر السند رقم ٢ من حافظته فايد)
وطلب في انذاره تمكين المستأجر فايد من الزراعة
والاستقلال والا فيكون ممتاز مسئولاً عن كل
ما ينجم من الاضرار بسبب تعرضه

« وحيث أنه ردأ على هذا الانذار جاء
فايد وبعث بانذار بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٢٨

الى ممتاز يكلفه فيه بالتخلي عن الاطيان في نهاية اجارته الأولى التي تنتهى في أحر يوليو سنة ١٩٢٨ وتمكينه من تهيئة الأرض لزراعتها عن مدته هو والتي تبدى في أول أغسطس سنة ١٩٢٨ وألا يحمله بنتيجة تعرضه له (أنظر حافظة فايد السند رقم ٣)

« وحيث أن ممتاز رد على فايد بانذار تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ ينكر فيه صورية عقده وأنه دفع تأميناً للمؤجر له (أنظر حافظة فايد السند رقم ٤)

« وحيث أن فايد رفع دعوى على رفعت بك المؤجر له وعلى ممتاز المتعرض أمام محكمة عابدين الجزئية بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ وطلب فيها بصفة مستعجلة تسليمه الأرض المؤجرة اليه ومنع ممتاز من التعرض له في تهيئة الأرض للزراعة - وذلك قاذاً لعقده - أى عقد فايد - متقدم الذكر

« وحيث ان محكمة عابدين الجزئية حكمت بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٨ بعدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر طلب تسليم الأرض بصفة مستعجلة لأنه لأجل الفصل فيه لا بد من فحص أدلة الموضوع وهو ممنوع منه قانوناً

« وحيث أن فايد رفع استئنافاً عن هذا الحكم وقضى من محكمة مصر بهيئة استئنافية بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بإلغاء الحكم وباختصاص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الطلب المتقدم باعتبار أن فحص أدلة الموضوع لا تعارض مع اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . وباعتبار أن الدعوى المطروحة فضيلاً عن أنها وصفت

بالاستعجال فانها قد أعلنت في المواعيد القانونية العادية للدعوى العادية . ولأن قاضى الأمور المستعجلة هو هو بعينه قاضى الأمور الجزئية « وحيث أنه بعد ما تقدم تحركت الدعوى من جديد أمام المحكمة الجزئية بواسطة فايد وأصر أمامها على طلبه السابق . وقد حكم من تلك المحكمة بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ برفض دعواه استناداً الى المادة ٣٦٥ مدنى باعتبار أن ممتاز لما كانت يده أسبق على العقار عن يد مزاحمه فايد فانه يجب تفضيله عليه

« وحيث أن فايد رفع استئنافاً عن هذا الحكم الاخير وهو الموضوع الحاضر ودفع كما دفع خصمه بما هو مبين تفصيلاً في مذكراتهما « وحيث لأجل البت في هذه الدعوى يجب أن يتناول البحث فيها المسائل الآتية :

أولاً : في التكييف القانونى للدعوى الحاضرة « حيث أن فايد رفع دعواه بصفة مستعجلة وحكم أولاً بعدم اختصاص القاضى الجزئى لأن البت فيها يتناول تمحيص مسائلها الموضوعية وحكم استئنافياً باختصاص القاضى الجزئى لان تمحيص المسائل الموضوعية لا يتنافى مع الاستعجال ولأن قاضى الأمور المستعجلة هو نفس القاضى الجزئى ولأن الدعوى رفعت في مواعيد الدعاوى العادية « وحيث مما تقدم يرى ان الحكم الاستئنافى الذى انقضى الحكم الجزئى قد رضى ضمناً باعتبار الدعوى عادية للسبين الذين أبداها . وعلى ذلك أصبح أمر تمحيص المسائل الموضوعية للدعوى تمحيصاً لا بد أن ينال حكماً يحوز قوة الشيء

المحكوم بين الطرفين باعتبار الدعوى القائمة الآن دعوى عادية لا مستعجلة . ولا بد من اعتبارها كذلك للأسباب الآتية : أولا : لأن الاستعجال وان كان قد تلاحظ في بداية رفع الدعوى ورغبة المدعى في استلامه وتمكينه من تهيتها في يوليو لزراعتها في أغسطس بعده سنة ١٩٢٨ - فقد زال هذا الاستعجال من ذلك التاريخ الى الآن في مارس سنة ١٩٣٠ اي بعد مضي سنة و٧ أشهر . وهذا الاستعجال يزول بنفسه وبطبيعته ولا يملك الخصوم ابقاءه واعتبار الدعوى مستعجلة باتفاقهما معا لأن الاستعجال وغير الاستعجال أمر يتعلق بوصف الدعوى وصفا قانونيا له علاقته بنظام المحاكم والاجراءات والمدد وله على ذلك مساس بالنظام العام ، وما يتعلق بالنظام العام لا يجوز الاتفاق على ما ينتقضه . وليس أدل على اعتبار الدعوى عادية لا مستعجلة أن دفاع الخصوم في مسائلها الموضوعية بعد أن النى الحكم الجزئي الصادر بعدم الاختصاص دفاع قد انصب على لب الموضوع وتناول البحث في أى العقدين - عقد فايد أو عقد ممتاز - أفضل عن الآخر . وأى اليمين أفضل . هل هي يد ممتاز القائمة على الأرض ام يد فايد الذى يريد وضعها على الارض . ولا يمكن قانونا البت في أى اليمين أفضل - والسير في ضوء المادة ٣٦٥ مدنى والحكم في مصير العقدين وتعيين مركز كل من المستأجرين المتزاحمين ودرجة أفضليته عن الآخر - لا يمكن ذلك في حدود الدعوى المستعجلة . ولذا رأى الحكم الاستثنائي المشار اليه الاشارة بحق الى اعتبار

الدعوى مع ذلك دعوى عادية لاستحالة البت في تسليم الأطلان تسليما مستعجلا دون البت قانونا في كنة العقدين المتزاحمين وأيهما أفضل قانونا .

« وحيث لما تقدم تعتبر الدعوى الحاضرة بناء على الاعتبارات القانونية المتقدمة وعلى ما وصفه الحكم الاستثنائي ورضى به خصوم الدعوى من الأدلاء بأوجه الدفاع في لب الدعوى ورضائهما بطول الخصومة سنة و٧ شهور ولأن رضائهما بعد ذلك على اعتبار الدعوى مستعجلة رضاء لا يرضاه النظام العام كما تقدم - تعتبر الدعوى بناء على هذا كله دعوى عادية يجوز الحكم في موضوعها قوة الشيء المحكوم فيه ويؤيد ذلك ما رضى به كل خصم فيها بتناول البحث في قوة العقدين المتزاحمين

ثانياً - طبيعة عقد الإيجار

من الناحية القانونية

« وحيث أن ممتاز يدفع الدعوى الحاضرة بعدم قبولها قبله لأنه لما كان عقده عقد إيجار وحقه على ذلك حقا شخصيا قبل المؤجر له وكذلك الحال بشأن مزاحمه فايد الذى لا يختلف عنه من حيث طبيعة الحق في أنه شخصى لكل منهما قبل المؤجر - فلا يجوز لفايد صاحب الحق الشخصى مخاصمته - أى مخاصمة ممتاز بل يجب عليه مخاصمة المؤجر وحده

« وحيث ان شخصية أو عينية حق المستأجر أمرا كان مختلفا فيه قبل أن تبت محكمة النقض الفرنسية بشخصيته سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٦٥ وكان يقول تروبلونج Troplong بالعينية

بين العقدين على شرط ادخال المؤجر خصماً في الدعوى (الفهرست السابق ص ٢٢٦ ن ٣٤٠٩) كما أباح القضاء الفرنسى للمستأجر حق مخاصمة المهندس أو المقاول دون المؤجر بشأن المطالبة بتعويض عن الضرر الذى أصابه بسبب تهمد وانهار الحائط المشتركة بين العقار المؤجر له وعقار الجار (كولين وكابتان الجزء السابق ص ٥٢٤). ولما كانت شخصية حق المستأجر أمراً يتعارض عملاً مع عينية حق المتفع usufruitier مع التشابه الكبير الناتج بين الاثنين ويرجع هذا التعارض لاعتبارات تاريخية رومانية ظل أثرها قائماً للآن يرى التيار الفقهي في العصور الحاضرة دعوى الشارعين الى جعل حق المستأجر من العينية بالقدر الذى يجب أن ينتج منه من حيث التطور الاقتصادي في الحياة العملية (كولين مع كابتان ص ٥٢٠ - جرانمولان ص ١٣٥). ويقول الفقه في سبيل تقرير امتيازات صفة العينية لعقد الايجار أن المستأجر في منازعته مع نازع الملكية بالمادة ٥٤٣ مرافعات المقدمة لا يخضع لمبدأ دفع ديون المدين الى دائنيه كل بنسبة دينه وذلك لأن دين المستأجر بالمطالبة بالتسليم هو دين بالمطالبة بعمل obligation de faire أو بالامتناع عن عمل obligation de ne pas faire ولا يتعلق بأمر المطالبة بدين مالى (كولين وكابتان ص ٥٢٣)

• وحيث مع مراعاة الاعتبارات القانونية المقدمة - فإن فايد قد رفع الدعوى الحاضرة الخاصة بالتسليم وأدخل فيها مع ذلك المؤجر له .

الا أنه توجد نصوص بالقانون المدنى تجعل هذا الحق على الأقل حقاً يتمتع بمزايا الحقوق الشخصية والعينية معاً أى حقاً مختلطاً droit mixte كما قالت بذلك محكمة استئناف السين ياريس سنة ١٩٠١ (راجع في ذلك كولين مع كابتان الجزء الثانى الطبعة الرابعة سنة ١٩٢٤ صفحة ٥٢٢ - ٥٢٤) اذ ينفذ عقد المستأجر على المشتري اذا كان عقد الايجار ثابت التاريخ قبل عقد البيع (المادة ٣٨٩ مدنى) وينفذ عقد الايجار على نازع الملكية اذا كان ثابت التاريخ قبل تنبيه نزع الملكية (المادة ٥٤٢ مرافعات) وتفضل يد المستأجر القائمة على العقار على يد المستأجر المزاحم الذى لم يضع يده (المادة ٣٦٥ مدنى) (راجع جرانمولان في العقود ص ١٢٣ - ١٣٥ ن ٣٦٥ - ٣٦٨) وينفذ عقد ايجار العقار المبيع يماً وقائماً اذا استرده البائع وكان عقد الايجار ثابت التاريخ ولمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات (المادة ٣٤٥ مدنى) وينفذ عقد الايجار لمدة تزيد عن ٩ سنوات اذا كان مسجلاً (المادة ٦١٣ مدنى) وفي هذه الأحوال يجوز للمستأجر المفضل قانوناً حق مخاصمة المنازع له وطلب تسليم العقار المؤجر اليه سواء كان مزاحمه هو المشتري أو البائع الذى استرد عقاره المبيع وقائماً أو المستأجر الآخر الذى لم يضع يده . وان كان القضاء لا يبيح للمستأجر بوجه عام حق الاستفادة من دعاوى وضع اليد الا اذا أدخل المؤجر خصماً في الدعوى - الا أنه أباح له رد الحيازة (الفهرست العشرى المختلط الجزء ٣ ص ٢٠ ن ٨٨) - وأباح له بوجه عام حق مخاصمة المستأجر المزاحم له من أجل المفاضلة

وعلى ذلك تصبح دعواه من هذه الناحية دعوى مقبولة شكلاً

ثالثاً - عن نزاحم المستأجرين

« وحيث عن نزاحم المستأجرين باعتبار أن كلا منهما أو منهم يدعى أولويته على الآخر في استغلال العقار وأحقية في استلام العقار لاستغلاله - فانه لما كان قد تقررت قضاء صفة الشخصية لعقد الايجار - وكانت مزايا العينية مقررة تشريعاً كما مريانه - فان الآراء الفقهية والقضائية قد كثرت بشأن تقرير الاحكام القانونية في حالة نزاحم المستأجرين . وترى هذه المحكمة في ضوء الضرورات العملية وفي ضوء ما قال به كولين مع كاتبان بشأنه أنه ينشأ عن عقد الايجار التزام في عنق المؤجر باجراء عمل أو الامتناع عن عمل يجوز للمستأجر المطالبة به دون أن يخضع في ذلك لحق المساواة بين الدائنين امام مدينهم وهو المؤجر - وفي ضوء المادة ٣٦٥ مدني وما قاله الفقه والقضاء بمصر وفرنسا - ترى تقرير القاعدة التي يمكن أن تسرى على هذه الحالة الخاصة بالدعوى الحاضرة بعد استعراض الحالات الأخرى التي تناسك معها تناسكاً لحته الجمع بين الصفة الشخصية لعقد الايجار وبين الاعتبارات العينية التشريعية المقررة لها

« وحيث أن القانون المدني أشار بمادة واحدة (المادة ٣٦٥) الى نزاحم المستأجرين وقال بأفضلية واضع اليد منهما الا اذا كان لأحدهما عقد ايجار تسجل قبل وضع يد الآخر ١ - وحيث أن الاحوال التي تعترى

نزاحم المستأجرين لا تخرج عن الأحوال الآتية: أما أن المتزاحمين يتمسكون بعقود واما لا . وفي حالة العقود اما أن تكون هذه العقود مسجلة أو ثابتة التاريخ في أيام مختلفة أو في يوم واحد . وأن يكون أحد العقود مصحوباً بوضع اليد أم غير مصحوب . واما أن تكون العقود غير مسجلة وغير ثابتة التاريخ وأن يكون أحدها مصحوباً بوضع اليد أم غير مصحوب

٢ - فاذا نزاحم مستأجران وكان عقداهما مسجلين لمدة تزيد عن ٩ سنوات - بالمادة ٦١٣ مدني أو لأقل من ٩ سنوات كانت الأولوية للمتقدم سواء كان هناك وضع يد أم لا . لأن التسجيل اكبر وسائل الاذاعة والاشهار والمادة ٣٦٥ تؤيد ذلك

٣ - واذا نزاحم مستأجران وكان عقد أحدهما مسجلاً والآخر ثابتاً أو غير ثابت التاريخ فاما أن يكون التسجيل سابقاً أو لاحقاً للعقد الآخر - واما أن يكون هناك وضع يد أم لا . فاذا كان التسجيل سابقاً للعقد الآخر فذ العقد المسجل في حالتي وضع يد المستأجر الآخر أو عدم وضع يده (على شرط أن يكون التسجيل قبل وضع يد صاحب العقد الآخر بالمادة ٣٦٥ مدني) وهنا يرى جرانمولان أن المادة ٣٦٥ تريد بتسجيل عقد الايجار ذلك العقد الخاضع قانوناً للتسجيل بحكم المادة ٦١٣ مدني أي العقد التي تزيد مدته عن ٩ سنوات : جرانمولان ص ١١٧ ن ٣٢٧ - ويرى القضاء أن المادة ٣٦٥ عامة ، فشرط التسجيل ينصب على العقد

عن مدة ٩ سنوات فأقل أو أكثر من ٩ سنوات: الفهرست العشري المختلط الرابع ص ٢٩٩ ن ٢٩١٦) - وأما إذا كان التسجيل لاحقاً وتقدمه العقد الآخر ثابت التاريخ فالأولوية هنا لوضع اليد وهذه هي روح المادة ٣٦٥ التي جعلت الأولوية لوضع اليد بوجه عام

٤ - وأما أن يكون العقدان ثابتي التاريخ في أيام مختلفة . والأولوية هنا لوضع اليد أيضاً (دالوز براتيك ج ٧ ص ٧٤٦ ن ٣٠٨ . - وهناك رأي يقول بأن الأولوية للأسبقية في اثبات التاريخ ولا عبرة لوضع اليد : دالوز المذكور ن ٣٠٧ . والذي يرجح اليد هنا دون الأسبقية في التاريخ هو المادة ٣٦٥ مدني - التي جعلت الأولوية بوجه عام لليد . والمفروض أن تكون اليد مصحوبة بحسن النية . وأما سوء النية وهو التواطؤ التدليس *Concert frauduleux* - لا مجرد العلم البسيط - فلا يشفع لهما (ويراد بوضع اليد في هذه الحالة اليد التي جاءت تنفيذاً للعقد) .

وأما إذا كانت استمراراً لعقد سابق قديم من طريق تجديده وتنازع المتزاحمان قبل نهاية العقد القديم ووقت قيام يد المستأجر بسببه - فلا يعتبر قيام اليد زريعة لأولوية صاحبها بل تعتبر الحالة كأن لا يد . وعلى ذلك تقرر الأولوية لصاحب العقد الأسبق (استئناف مصر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ المحاماة ٢ ص ٤٩٧ - الفهرست العشري المختلط الرابع ص ٢٩٩ ن ٢٩١٥) وتقرر الأولوية أيضاً لصاحب العقد ثابت التاريخ الأسبق ولو كانت يد صاحب العقد ثابت

التاريخ المتأخر قائمة على العقار وذلك فيما إذا كان هذا المستأجر الأخير سيء النية (استئناف في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية المجلد ١٠ ص ١٨٠) ويراد بسوء النية ليس بمجرد العلم البسيط المضطرب بل يراد به التواطؤ بين المؤجر والمستأجر اضراً بالمستأجر الأول

٥ - وإذا كان العقدان ثابتي التاريخ في أيام مختلفة وغير مصحوبين بوضع اليد فإن الأولوية فيهما للأسبق منهما (جرانمولان في العقود ص ١١٦ ن ٣٢٥ - دي هلس ج ٢ ص ٤٣١ ن ٤٩ - المنصورة الكلية في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٦ المحاماة ٧ ص ٢٢٧)

٦ - وإذا كان العقدان ثابتي التاريخ في يوم واحد أو غير ثابتي التاريخ كانت الأولوية لصاحب اليد التي قامت بالاستقلال قبل الآخر وإذا لم يكن هناك يد فهناك رأي يقول بتهاثر الحقوق في هذه الحالة وبيع حق الإيجار بالمراد وتوزيع قيمته على المستأجرين (دالوز براتيك ج ٧ ص ٧٤٦ ن ٣٠٨ قرة ٢) وذلك أخذاً بشخصية حق الإيجار بطريقة مطلقة . ويقول رأي آخر بأنه لا يجوز لأحد المستأجرين أن يسارع إلى طلب فسخ عقد الآخر باعتبار هذا الأخير متعرضاً له . وأما إذا رفع الاثنان دعوى الفسخ معاً وجب القضاء بفسخ العقدين (دالوز براتيك المذكور ص ٧٤٦ ن ٣٠٩) . والرأي الصحيح في هذه الحالة أن تحقق مسألة الأسبقية في العقدين ولو أنهما في يوم واحد لأنه لا بد وأن يكون قد سبق أحدهما الآخر . ويثبت ذلك بأحدى الطرق القانونية وبلاستجواب وما

اليه . لأنه من المستحيل بداهة أن يحصل
المقدان في وقت واحد من نفس المؤجر
» وحيث اذا علم ما تقدم وتبين بأن لعقد
الايجار اعتباراته التشريعية من حيث الميزة
العينية المقررة له فوق اعتباره حقاً شخصياً من
جانب آخر - وتبين بأنه عقد ذو خصائص خاصة
جعلته محكمة استئناف السين يباريس عقداً
مختلطاً يجمع بين الميزة الشخصية والعينية معاً كما
تقدم . وتبين بعد ذلك أيضاً مبلغ ما أعاره
الشارع المصرى بالمادة ٣٦٥ مدنى لوضع اليد من
الأثر البين لليد في تقرير الأولوية - ترى هذه
المحكمة أن حالة الدعوى الحاضرة تدخل حتماً
في الحالة ٤ و ٥ لأن عقد فايد ثابت التاريخ في
٤ مارس سنة ١٩٢٦ وعقد ممتاز ثابت التاريخ
في ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٧ وأن يد ممتاز على العقار
ليست اليد التي تجعل عقده مفضلاً على عقد فايد
لأنها يد مستمرة لعقد الايجار القديم الذي ينتهى
في آخر يوليو سنة ١٩٢٨ ولأنه يعلم بانذار فايد
له في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٨ - أى قبل ابتداء
عقد الاجارة الجديدة في أول أغسطس سنة
١٩٢٨ - أن فايد مستأجر قبله بعقد ثابت
التاريخ . وعلى ذلك وطبقاً للبيان العلمى الذى
ورد في شرح الحاليتين المتقدمتين والمؤيد بالفقه

المصرى والقضاء هنا وهناك - لا بد من القول
بأولوية فايد على ممتاز واعتبار عقد فايد ثابت
التاريخ في مارس سنة ١٩٢٦ مفضلاً على عقد
ممتاز ثابت التاريخ في يوليو سنة ١٩٢٨ . وما
دام ممتاز قد علم من انذار فايد له في ٨ ابريل
سنة ١٩٢٨ بأن فايد مستأجر قبله بعقد ثابت
التاريخ وعلم بذلك قبل بدء الاجارة الجديدة
التي تبدىء في أول أغسطس سنة ١٩٢٨ -
ما دام قد علم بذلك كله قبل حلول بدء الاجارة
الجديدة كان يجب عليه أن يتخلى عن العقار
لفايد . وأما وضع يده مع سبق علمه في ابريل
سنة ١٩٢٨ بأن فايد مستأجر بعقد ثابت التاريخ
قبله فلا يشفع له في أولويته عليه . لأن العبرة
بالأولوية في هذه الحالة بتاريخ ابريل سنة ١٩٢٨
وهو التاريخ الذى يعتبر كل منهما فيه غير واضع
اليد من طريق تنفيذ العقد الجديد للاتنين

» وحيث لما تقدم وباعتبار الدعوى عادية
غير مستعجلة يتعين الحكم للمستأنف بطلباته
» وحيث عن استئناف رفعت بك فيما
يتعلق بما ألزم به من محكمة أول درجة
بالمصاريف فانه نظراً لما تقدم يتعين تحميل ممتاز
بشرى بمصاريف الدعوى الحالية

(قضية الشيخ محمد فايد ضد محمد بك رفعت وآخرين
رقم ٩٧٩ سنة ١٩٢٩ استئناف - بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم المختلطة

استعمال الطرق الحديثة في بناء عقاره . فاذا نتج
عن ذلك خلاا بعقار الجار فيتحمل المالك نصيباً
في النفقات اللازمة لاصلاحه
رياسة المستشار فو
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الثانية
والاربعين ص ٥٣)

٣٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩

استئناف . الدخول خصماً ثالثاً . أمام محكمة
الاستئناف . حاله

القاعدة القانونية

يجوز الدخول خصماً ثالثاً أمام محكمة
الاستئناف لأول مرة من الدائن الذي له حق
المعارضة من الغير tierce opposition في حالة
ما اذا كان الحكم المستأنف قد صدر بناء على
تواطؤ مدينه مع الغير
رياسة المستشار بافيرا
(مجلة التشريع والاحكام السنة السابقة ص ٨٥)

٣٠٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

اجارة الاشخاص . موظف . مرض طويل .
سيد . حقه في طرد الموظف . عدم استعماله . نتيجه

القاعدة القانونية

يجوز لصاحب العمل أن يستغنى عن

٣٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩

وقف . ناظر . تواطؤ . دائني المستحق . حراسه

القاعدة القانونية

تواطؤ الناظر على الوقف مع المستحق
للاضرار بحق دائني المستحق مسوغ لوضع
أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية
رياسة المستشار فافتك
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة الثانية
والاربعين ص ٧٥)

٣٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

١ - استئناف . فرعى . من مستأنف عليه
على مستأنف عليه آخر . عدم جواز .
٢ - مالك . عقار . سوء البناء . خله من
فعل الجار . مسئولية

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز للمستأنف عليه الذي لم يرفع
استئنافاً أصلياً أو لم يوجه طلبات الى مستأنف
عليه آخر أمام محكمة أول درجة أن يوجه اليه
استئنافاً فرعياً

٢ - ليس للمالك صاحب العقار السوء
البناء أن يزيد في مسئولية جاره الذي يريد

٣٠٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

اجارة . تجديد . مدة . شك . استعجال . عدم
اختصاص قاضي المواد المستعجلة . تقيجته

القاعدة القانونية

في حالة الشك في نية المتعاقدين بالنسبة
للمدة التي يتجدد اليها عقد الايجار لا يختص
قاضي المواد المستعجلة في البحث في هذه النية
وبالتالي في الحكم بطرد المستأجر باعتبار عقده
منهيا .

رياسة المستشار فوه
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المتقدمة ص ٨٧)

٣١٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

محاكم مختلطة . عدم اختصاص . شهادتين
متناقضتين : قاضي المواد المستعجلة . اختصاص

القواعد القانونية

اذا قام نزاع على جنسية أحد المتخاصمين
وقدمت في ذلك شهادتان متناقضتان احدهما
من الحكومة المصرية والآخرى من القنصلية
اليونانية . فعلى قاضي الامور المستعجلة - الذي
لا يملك بمقتضى طبيعة وظيفته الفصل في هذه
المسئلة حتى تحل بالاتفاق السياسي بين
الحكومتين صاحبتى الشأن - أن يعتبر الشهادة
الصادرة من الحكومة المصرية مؤقفاً ويقضى
بناء على ذلك باختصاص المحاكم المختلطة بنظر
النزاع القائم

رياسة المستشار فافتك
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المتقدمة ص ٨٨)

المستخدم الذي يتغيب عن تأدية عمله حوالى
السنتين بسبب عنايته بصحته .

إلا أنه اذا لم يفعل ذلك صاحب العمل
فان هذه المبرة تكسب المستخدم حقاً مكتسباً فلا
يجوز بعد ذلك طرده من العمل .

رياسة المستشار بافيرا
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المتقدمة
ص ٨٠)

٣٠٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - محاكم مختلطة . تركة مصرية . وارث
أجنبي . اختصاص
- ٢ - تركة . وكيل معين من جهة غير مختصة .
تصرفاته . اجازة الورثة .

القاعدة القانونية

١ - تختص المحاكم المختلطة بالفصل في
المنازعات التي تقع بين وطنى وتركى وطنى آخر
اذا كان أحد الورثة أجنبياً

٢ - لا تقع باطلة التصرفات التي يقوم
بها وكيل عن التركة عين خطأ من هيئة غير
مختصة كالقنصلية واستبدل بعد ذلك بممارس
قضائى عينته المحكمة المختلطة . اذا لم ينازع الورثة
في صحة هذه التصرفات

رياسة المستشار فافتك .
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المتقدمة
ص ٧٨)

لعقار منزوعة ملكيته أن يسترده بدعوى
استحقاق

٢ - إذا ورد في محضر الحجز العقاري
بيانات تدل على أن العقار المحجوز عليه موضوع
اليد عليه من الدائن المرتهن رهناً جازياً . فيتعين
على الدائن نازع الملكية الذي ليس له على العقار
إلا حق اختصاص أن يثبت أن العقار هو ملك
لمدينه ملكاً خالصاً

٣ - مهما كانت البيانات الواردة في
كشف التكاليف قائماً لا تناهض الأدلة التي
ثبتها مستندات التمليك
رئاسة المستشار فو
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المتقدمة
ص ١٠١)

٣١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩

حراسة . استعجال ، عدم جواز . حاله

القاعدة القانونية

ليس للدائن الحاجز حجراً عقارياً على عقار
له عليه حق امتياز البائع أن يطلب تعيين
حارس قضائي عليه لإدارته مادام أنه لم
يحاول - والعقار مؤجر - أن يستولى على الأيجار
من المستأجر بالطرق القانونية

رئاسة المستشار فقتك
(مجلة التشريع والاحكام المختلطة السنة المتقدمة
ص ١٠٨)

٣١١

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

دعوى . قيمتها . تقديرها .

القاعدة القانونية

تقدر قيمة الدعوى بحسب الطلبات الحتمية
حتى ولو كان الفصل فيها يستلزم البحث في
مسائل أخرى تزيد قيمتها على الطلبات .

فاذا رفعت دعوى تعويض بمبلغ ١٠٠ جنيه
في أثناء المعارضة في تنبيه نزع الملكية . وتنازل
المدعى عليه عن التنبيه قبل قفل باب المرافعة .
فان النزاع يكون حينئذ قاصراً على طلب
التعويض . ويكون الحكم فيه غير قابل
للاستئناف حتى ولو كان الفصل في طلب التعويض
يستلزم البحث فيما اذا كان تنبيه نزع الملكية هو
كيدى أم لا

رئاسة المستشار فو
(مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة المتقدمة
ص ٩٤)

٣١٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩

١ - نزع ملكية . دائن مرتهن . استحقاق .
عدم وجود صفة له .
٢ - دائن . اختصاص . نزع ملكية .
استحقاق . عبء الإثبات .
٣ - مستندات ملكية . كشف التكاليف

القواعد القانونية

١ - ليس للدائن المرتهن رهناً جازياً

قضاء المحاكم الأجنبية

وعلى وجه الخصوص فليس المنزوعة ملكيته أن يطالب بفوائد عن المبالغ المودعة لحسابه بقلم الودائع غير الفوائد التي تدفعها الخزنة عادة كما ليس له أن يطلب دفع فوائد اضافية أو تكميلية عليها أو تعويضات من نازع الملكية ما دام لم يثبت أن هذا الأخير قد تسبب في اقامة العراقيل دون صرف مبلغ التعويض المودع.

ولا محل لتطبيق المادة (١٦٥٢) مدني في هذا الصدد لأن القوانين الخاصة لا تشير الى القانون العام ولا تحيل اليه

(Gay. Tib. 3 Oct. 1929)

٣١٥

محكمة جيف

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨

تقدم . جنائي . دعوى مدنية . دعوى عمومية .
سقوطها بالنقض . بعد رفع الدعوى . قبل رفع
الدعوى . تقدم مدني . اختصاص
المحكمة المدنية

القاعدة القانونية

تخضع الدعوى المدنية التي ترفع الى المحكمة الجنائية تبعاً للدعوى العمومية الى قواعد التقدم المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ولو سقطت الدعوى العمومية بعد رفعها لصدور عفو عن الجريمة الا انه اذا سقطت الدعوى العمومية ولما

٣١٤

محكمة فالنسين

(Trib. Civil du Nord)

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٨

نزاع الملكية للمنفعة العامة . اجراءات مستعجلة .
ايداع التعويض المؤقت . عدم التزام نازع الملكية
بدفع فوائد

القاعدة القانونية

في حالة نزاع الملكية للمنفعة العامة بمقتضى قانوني ٣٠ مارس سنة ١٨٣١ و ١٢ أغسطس سنة ١٩١٩ تقدر المحكمة مؤقتاً التعويض التقريبي المؤقت تاركة للمحلفين تقديرها نهائياً وتسمح لنازع الملكية بالاستيلاء على الارض بشرط أن يعلن لصاحب الشأن مع حكم الاستيلاء الايصال الدال على حصول ايداع التعويض المؤقت المقدّر وبمجرد ايداع هذا المبلغ يصبح تحت تصرف المنزوع ملكيته وله أن يستلمه من خزنة الودائع بعد استيفاء الاجراءات الواجبة قبل سحبه .

وبهذا الايداع والتخصيص تبرأ ذمة نازع الملكية من كل ما يلزم بدفعه ابتداء من يوم الايداع .

والصعوبات التي قد تطرأ فيما بعد بخصوص سحب المبلغ لا يمكن أن تكون سبباً للمطالبة بتعويض لم ينص عليه القانون

وتنص المادة ١٩٥٠ مدني فرنسي - استثناء
للقاعدة العامة - على جواز اثبات الودائع
الضرورية بالبينه ولوزادت قيمتها عن ٥٠٠
فرنك إلا ان هذا النص ليس واردا على سبيل
الالزام للقاضي فان المادة ١٣٤٨ مدني فرنسي
تنص على ان قبول البينة لاثبات الودائع الضرورية
خاضع لصفات الخصوم وظروف الحال التي يقدرها
القاضي لذلك يكون له سلطة التقدير العليا في
هذه الحالة فله ان يسمح أو يرفض البينة كوسيلة
للاثبات حسب ما يترأى له من ظروف الدعوى
ومركز الخصوم فيها
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد ١٢ سنة ٧ ص ١٥)

٣١٨

محكمة استئناف ليون

٢٦ يناير سنة ١٩٢٩

قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائي . ثبوت
الوقائع . الوصف القانوني . عدم امكان القاضي
المدني تجاهلها . منطوق . أسباب اساسية
ومكونة للحكم

القاعدة القانونية

١ - يعتبر الحكم الجنائي حجة على الكافة
بالنسبة للوقائع التي أثبت وجودها الحكم
وبالنسبة للوصف القانوني الذي أعطاه لها
فليس للقاضي المدني أن يتجاهل ما قضى
فيه القاضي الجنائي سواء بالنسبة لثبوت الواقعة
التي هي الأساس المشترك لكل من الدعويين
العمومية والمدنية أو بالنسبة لوصفها القانوني
٢ - وتعتبر قوة الشيء المحكوم فيه قائمة

ترفع الدعوى المدنية فان هذه الدعوى تظل
خاضعة لقواعد التقادم لانها تكون حينئذ من
اختصاص المحكمة المدنية
(مجلة دالوز الدورية الشهرية عدد ١١ سنة ١٩٢٩
ص ١٥٩)

٣١٦

محكمة مصالحات كولان

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مستولية . حادثة اتوموبيل . فاعلون متعددون .
توزيع التعويض بينهم . جواز . تضامن

القاعدة القانونية

يجوز للقاضي ان يوزع التعويض المقضى به
على شركاء في حادثة اتوموبيل كل منهم بحسب
نصيبه في الفعل الضار الذي نشأت عنه الحادثة
وذلك بدون اخلال بحق المحكوم له في الرجوع
على جميع المحكوم عليهم بالمبلغ المحكوم به بالتضامن
(دالوز الاسبوعية عدد ١٢ سنة ٧ ص ١٤)

٣١٧

محكمة الجزائر الجزئية

١٥ يناير سنة ١٩٢٩

وديعة . فندق . اثبات . بينة . جواز . سلطة
تقدير القاضي

القاعدة القانونية

تنص المادة ١٩٥٢ مدني فرنسي على ان
الودائع التي يودعها المسافر عند صاحب الفندق
تشابه من حيث طريقة اثباتها الودائع الضرورية

بحيث اذا لم يثبت الخطأ اعتبرت مسئولية صاحب
الفندق غير متوفرة
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد ١٢ سنة ٧ ص ١٥)

٣٢٠

محكمة تور الجزئية

٨ مايو سنة ١٩٢٩

انتخابات . جدول الانتخاب . محل اقامة .
الاحتفاظ بمحل الاقامة الاصلى . ضرورة اثبات العكس

القاعدة القانونية

للشخص الذى يطعن فى قيد اسمه بجدول
الانتخابات أن يتمسك بمبدأ استمرار جداول
الانتخاب ويتخذ من قيد اسمه فى العام السابق
على العام المطعون فيه قرينة لمصلحته وبهذا يلحق
على الطاعن عبء اثبات أن الناخب قد غير
محل اقامته فعلاً . أما اذا كان مقيداً بالجدول
لأول مرة فعليه هو يقع عبء الاثبات

لا محل لافتراض أن الشخص قد هجر
موطنه الاصلى (وهو موطن أبويه قبل البلوغ)
بمجرد بلوغه السن القانونى . فهذا الامر لا يثبت
الا بدليل خاص خارجى كاعلانه الموظف أو
اعضاء اللجنة المختصة بالقيد

(Jour. de juges de paix Aout 1929 P. 361)

٣٢١

محكمة جرم بفرنسا

٢ اغسطس سنة ١٩٢٩

محل مسكون أو معد للسكنى . معناه . حدوده .
المادة ٦٣٦ ع

القاعدة القانونية

ان عبارة (محل مسكون أو معد للسكنى)

بالنسبة لأسباب الحكم التى تتركب منها العناصر
الاساسية المسكونة للحكم كما تعتبر قائمة بالنسبة
لنطوق الحكم سواء بسواء

٣ - فاذا كان القاضى الجنائى قد استبعد
من حكمه تهمة احداث اصابة خطيرة لأنه
وجدها غير ثابتة وبني حكمه بالمعقوبة على ما ثبت
له من احداث اصابة بسيطة بالمجننى عليه . فليس
للقاضى المدنى اذا ما جاء امامه المجنى عليه يطالب
بتعويضات عن الاصابة الخطيرة المستبعده أن
ينظر فى هذا الطلب متجاهلاً بذلك ما قضى به
القاضى الجنائى

(Monoit. Judic de Lyons 20 Ant 1929.)

٣١٩

محكمة مصالحات باريس

٣٠ يناير سنة ١٩٢٩

مسئولية . صاحب الفندق . الودائع الضرورية .
اثبات خطأ .

القاعدة القانونية

لا تخضع دعوى التعويض التى يرفعها
المسافر على صاحب الفندق بسبب ضياع وديعة
اودعت عند هذا الأخير الى نص المادتين ١٩٥٢
و ١٩٥٣ مدنى فرنسى اللتين تنصان على مسئولية
صاحب الفندق عن الودائع الضرورية بل تخضع
الى قاعدة المسئولية العامة المنصوص عليها فى
المادة ١٣٨٢ مدنى فرنسى فيتعين على المدعى
أن يثبت ، اولاً - حصول السرقة ، ثانياً - ملكيته
للاشياء المسروقة ، ثالثاً - خطأ صاحب الفندق .

ان يوجد بين المجنى عليه ومدعى التعويض علاقة قانونية إلا أنه ليس بضروري أن تستند هذه العلاقة الى القانون أو عقد أو أن تكون علاقة قرابة . ولذلك تقبل دعوى التعويض التي ترفعها امرأة لوفاة عشيقها الذي عاشت معه عدة سنين طويلة كزوجة له تقوم بما على الزوجة الشرعية من حقوق وواجبات

(مجلة دالوز الدورية الشهرية عدد ١١ سنة ١٩٢٩ ص ١٦٩)

٣٢٣

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٩ يناير سنة ١٩٣٠

المسئولية الجنائية . معلم . تلميذ . سيارة . دروس
في قيادة السيارات . حادثة

القاعدة القانونية

يعتبر الشخص الذي يأخذ درسا في قيادة السيارات تلميذاً موضوعاً تحت اشراف المدرس الذي يصبح في الأصل مسئولاً جنائياً عن الحوادث التي يتسبب تلميذه في احدثائها والذي لا يصح ترتيب مسئولية جنائية عليه الا اذا ارتكب خطأ شخصياً بنفسه

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٠ ص ١١٨)

النصوص عليها في المادة ٣٧٠ عقوبات لا تنطبق فقط على المباني والعقارات التي تسكن بحالة دائمة مستمرة — فالسكنى بالمعنى الوارد بالمادة المذكورة قد تكون اقامة مؤقتة لحاجة ما أو لتأدية أعمال وواجبات معينة وعلى ذلك يكون مكتب قوسيرية البوليس الذي يجتمع فيه بعض الموظفين ورجال الادارة في النهار وبعض الليل أحيانا محلا مسكونا أو معداً للسكنى داخل في معنى المادة المذكورة . فالسرقة التي تحدث فيه من بضعة أشخاص تدخل في حيز تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٦٣٦ عقوبات

(مجلة دالوز الدورية الشهرية عدد ١١ سنة ١٩٢٩

ص ١٥٨)

٣٢٢

محكمة ليون بفرنسا

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

مسئولية . تعويض . شروطه . علاقة قانونية .
لا ضرورة . معشوقة . حقها في التعويض .

القاعدة القانونية

ولو أن نص المادة ١٣٨٢ مدني فرنسي يستلزم أن يكون الضرر مباشراً كما أن الأصل

بحث قانوني

في حالة الشخص المشتبه فيه

حالة الشخص المشتبه فيه الذي انذر بأن يسلك سلوكاً مستقيماً ثم ارتكب بعد ذلك جريمة من الجرائم التي تخول النيابة حق طلب مراقبته بمقتضى قانون التشردين والمشبوهين رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ . جواز تقديمه للمحاكمة وطلب مراقبته مرة ثانية بمقتضى القانون المذكور بالمادة التاسعة منه أو عدم جواز ذلك اذا كان سبق وطلبت مراقبته بمقتضى مواد قانون العقوبات وقضى بها أو لم يقض - غموض نصوص قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ المذكور في ذلك . حاجة الشارع لتعديل نص المادة التاسعة منه بما يجعلها تتفق مع غرضه .



ان المطلع على قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم يرى انه غامض في كثير من نصوصه ويرى لأول وهلة أن الشارع استعمل في سنه شيئاً من الشدة مراعيًا في ذلك المصلحة العامة والضرب على أيدي من يظن فيهم الميل للعبث بالأمن العام . فحث أمثال هؤلاء الأشخاص على السلوك الحسن واعتبرهم من المشتبه فيهم لمجرد مباشرة النيابة التحقيق معهم أكثر من مرة في جرائم معينة حتى ولو حفظت القضايا التي حقق ضدهم فيها أو قضى فيها ببراءتهم أو لمجرد أن يشتهر عنهم الاعتداء على النفس أو المال ثم قرر مراقبتهم لمجرد تقديم بلاغ ضدهم في جرائم معينة بعد ذلك بعد انذارهم بالسلوك الحسن أو لمجرد أن يوجد لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أفعالهم وأعمالهم الجنائية أو ارتكابهم أي جريمة مما هو مبين بالمادة التاسعة منه، وبسبب غموض هذا القانون وما استعمله الشارع من الألفاظ الواسعة النطاق في الاتهام في سنه اجتهدت المحاكم كثيراً في تفسيره والبحث وراء معرفة غرض الشارع غير انها لم تستقر على رأي ثابت في كثير من نصوصه بسبب كثرة غموضه وما فيه من نقص مما يدعو الشارع لسرعة النظر في ذلك واجراء تعديل فيه بما يجعله مطابقاً للغرض الذي رآه .

وسأناقش بالتوالي مواد هذا القانون وأبين ما فيه من نقص وما أراه لازماً في تعديله ، وسأبتدىء بموضوع الأشخاص الذين يطلب وضعهم تحت مراقبة البوليس بمقتضى قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ وكان سبق أن طلب قبلها مراقبتهم بمواد قانون العقوبات لأهمية هذا الموضوع ولأنه

كان محل بحث المحاكم في كثير من أحكامها وقد سبق أن عرضته على لجنة المراقبة القضائية ولم تصدر قراراً حاسماً فيه واليك البيان :

لقد نص قانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ في المادة الثانية منه على بيان الاشخاص المشتبه فيهم وهم الذين حكم عليهم في جرائم معينة كالقتل العمد والتهديد وتعطيل المواصلات الخ أو الذين تولت النيابة أكثر من مرة عمل تحقيق ضدهم في تهمة معينة أو من اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتداء على النفس أو المال وغير ذلك مما هو وارد بالمادة المذكورة .

ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن ينذر البوليس الشخص المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً بحيث يجنب كل عمل من شأنه تأييد ما يقوم حوله من الظنون .

ثم نصت المادة التاسعة منه على أن المشتبه فيه الذي استلم الانذار السابق اذا حدث بعد هذا الانذار انه حكم عليه بالادانة مرة أخرى أو قدم ضده بلاغ جديد عن جريمة من الجرائم المنوه عنها في هذه المادة كالسرقة وتزيف النقود والنصب . الخ . يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه .

وبعض هذه الجرائم التي تطلب المراقبة من أجلها بمقتضى قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ المذكور نص قانون العقوبات على جواز الحكم على مرتكبها بالمراقبة أيضاً كالسرقة والنصب واتلاف المزروعات فجعل لهذه الجرائم عقوبة أصلية هي الحبس في السرقة واتلاف المزروعات والحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين في النصب ، ثم أضاف لها عقوبة تكميلية جوارزية على العائد في السرقة أو على من حكم عليه لارتكابه جريمة النصب أو اتلاف المزروعات مواد ٢٧٧ و ٢٩٣ و ٣٢١ ع فإذا ارتكب شخص جريمة نصب أو اتلاف مزروعات أو حكم عليه في سرقة وكان عائداً وطلبت النيابة الحكم عليه بالمراقبة في هذه التهم فقضت المحكمة بها أو رفضتها فهل يجوز للنيابة بعد ذلك تقديم التهم للمحاكمة وطلب تطبيق قانون التشرد والمشبوهين المذكور ووضعه تحت المراقبة مرة ثانية طبقاً للمادة التاسعة من هذا القانون . اختلفت أحكام المحاكم في ذلك فالبعض قضى بعدم جواز الحكم بالمراقبة مرتين والبعض الآخر قضى بعكس ذلك ، وكل الأحكام التي عثرت عليها خاصة بتهم عائد في السرقة حكم عليه بالمراقبة بمقتضى المادة ٢٧٧ ع وطلبت مراقبته بعد ذلك بمقتضى قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ . أما جريمة النصب والاتلاف فلم أر أحكاماً خاصة بها في هذا الموضوع .

فالقضية نمرة ٦٨ سنة ١٩٢٧ جنح منوف قضى فيها حضرة اسكندر بك حنا دميان ببراءة المتهم وعدم جواز وضعه تحت المراقبة

والقضية نمرة ٣٧٧٥ سنة ١٩٢٧ جنح شبين الكوم قضى فيها حضرة عبد الحليم الحديني بك بعدم جواز نظر الدعوى بناء على انه سبق الحكم بوضع المتهم تحت المراقبة في قضية السرقة .

وأذكر أني رأيت أحكاماً أخرى بهذا المعنى .
ويقول أصحاب هذا الرأي تأييداً لرأيهم ما يأتي :

انه وإن اختلفت جريمة العود الى الاشتباه بارتكاب التهم المشتبه فيه جريمة من النصوص عنها في المادة التاسعة من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ عن جريمة السرقة وما يتبعها من عقوبة تبعية قد يقضى بها وقد لا يقضى فانه مما لا نزاع فيه ان قصد الشارع من وضع العائد الى الاشتباه تحت المراقبة هو عدم تمكنه من العبث بالامن واعطاء الفرص الكافية لرجال الحفظ للسهر عليه ومراقبته منعاً لما عساه يقع منه مخالفاً للقانون ، وهي نفس الغاية التي قصدها الشارع عند ما أجاز وضع التهم المحكوم عليه في سرقة تحت المراقبة . فالحالتان اذن متفقتان في النتيجة وإن اختلفتا في مظهرهما ولا يسوغ هذا الاختلاف الظاهري وضع التهم تحت المراقبة دفعتين الاولى باعتبار المراقبة تبعية لعقوبة السرقة والثانية باعتبار التهم عائداً للاشتباه لارتكابه جريمة السرقة .

وما دام القاضي الذي حكم في السرقة قد استعمل الحق الخول له قانوناً وقضى بوضع التهم تحت المراقبة في الحالة الاولى فمن التعسف أن يطلب محاكمة مرة أخرى لعودته الى الاشتباه ارتكائاً على ما بين الحالتين من الخلاف . لأن وضع التهم تحت المراقبة في الحالة الاولى يحقق الغرض الذي يطلبه الشارع في الحالة الثانية فلم يبق ثمة محل للمراقبة مرة أخرى والا لأصبح التهم مهدداً بالمراقبة زمناً طويلاً ولأحجم القاضي الذي يحكم في قضايا السرقات عن تطبيق المادة ٢٧٧ ع في جميع الاحوال التي يجوز فيها تطبيق قانون المشبوهين تفادياً من هذه النتائج السيئة .

ولقد ذهبت بعد الدوائر في أحكامها في هذا الصدد لا أكثر من ذلك فقالت بعدم جواز تقديم التهم للمحاكمة باعتباره عائداً للاشتباه اذا كان تقدم للمحاكمة في تهمة السرقة وطلب من القاضي تطبيق المادة ٢٧٧ عقوبات ورفض ذلك .

حكم محكمة طنطا دائرة حضرة محمود بك فهمي يوسف وعازر بك حبشي بك وعففي عفت بك . قضية نمرة ٤١٠٥ سنة ١٩٢٥ استئناف طنطا نشر بمجلة المحاماة .

وبنوا هذا الحكم على ان عدم الحكم بوضع التهم تحت المراقبة في هذه الحالة هو لأن المحكمة لم ترحل لذلك فقضت بالحبس فقط ثم ذكروا أن تقديم التهم للمحاكمة بعد الحكم في قضية السرقة التي طلبت فيها المراقبة ولم يقض بها فيه مساس بقوة الشيء المحكوم فيه إذ المفروض أن المحكمة عند عدم الحكم بالمراقبة ترى لها اعفاء التهم منها فلا يصح تقديمه بعد ذلك لمحاكمته بعقوبة أعنف منها ، ومن ثم تكون نصوص القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاصة بمحاكمة الشخص المشتبه فيه الذي حكم عليه بالادانة بعد انذاره وتطبيق قواعد المراقبة عليه طبقاً للمادة ٩ من القانون المذكور لا تسري على الشخص المشتبه فيه الذي حكم عليه بالادانة في جريمة كان من الممكن الحكم

فيها بوضعه تحت المراقبة ولم يحكم عليه بذلك بل هي قاصرة على الجرائم التي ليس من حق المحكمة الحكم فيها بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس .

الرأى العكسى

وأصدرت محكمة شبين الكوم الكلية (محكمة ثانى درجة) دائرة حضرة عازر بك حبشى أحكاماً بعكس ما تقدم فقضت بالغاء الحكمين الصادرين من محكمة منوف وشبين الجزئية فى القضيتين نمرة ٦٨ سنة ١٩٢٧ منوف و ٢٧٧٥ سنة ١٩٢٧ شبين الجزئية سالفتى الذكرووضع المتهم تحت المراقبة .

وبنت ذلك على أن جريمة السرقة بعد الانذار هي جريمة قائمة بذاتها ومختلفة عن جريمة السرقة بالعود التي عوقب المتهم من أجلها وان الحكم بالمراقبة على المتهم فى قضية السرقة لا يحول دون توقيع العقوبة المنصوص عنها فى المواد ٩ و ١١ و ١٢ من قانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ وإلا لكان وجود الجريمة وعدمه مترتباً على العقوبة التبعية التي تكون قد توقعت فى جريمة السرقة من عدمه لأنه لو كان خالياً من السوابق لتحتم تقديمه للمحكمة طبقاً لقانون المشبوهين بخلاف ما اذا كان من أرباب السوابق ، مع ان نصوص القانون عامة ولا يسوغ تطبيقها فى بعض الأحوال وعدم تطبيقها فى البعض الآخر . قضية نمرة ٥١٥٦ جنح استئناف شبين سنة ١٩٢٧ .

يرى مما تقدم انه ربما كان الرأى القائل بالادانة اكثر مطابقة للقانون والرأى العكسى أعدل وأقرب لغرض الشارع .

على اننا لو اتبعنا الرأى القائل بعدم جواز محاكمة المتهم العائد للاشتباه بارتكابه جريمة ، ما هو مبين بالمادة التاسعة من قانون التشرد سالف الذكرو بمقتضى هذا القانون بعد انذاره بالسلوك الحسن اذا كان سبق أن طلب تطبيق المراقبة فى حقه بمقتضى مواد قانون العقوبات ٢٧٧ و ٢٩٣ و ٣٢١ عقوبات وقضت المحكمة بالمراقبة أو برفضها فانه يترتب على ذلك أن يكون مركز هذا المتهم بخالف مركزه لو لم تطالب المراقبة فى حقه بمقتضى مواد قانون العقوبات المذكورة وبخالف مركز العائد للاشتباه لسبب من الأسباب الاخرى المبينة بالمادة التاسعة من قانون التشرد اذ ان عقوبة المراقبة بمقتضى مواد قانون العقوبات المذكور لا تزيد عن سنتين ولا تنقص عن سنة وهي عقوبة تكميلية جوازية بخلاف المراقبة التي نص عنها فى قانون التشرد فانها تماثل عقوبة الحبس ، وذلك بناء على العبارة الواردة فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من هذا القانون وهي (وفيما يتعلق بقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات تعد هذه العقوبة مماثلة لعقوبة الحبس)

وعلى هذا تكون عقوبة المراقبة فى هذه الحالة عقوبة أصلية ويكون حدها الأدنى اربعة

وعشرين ساعة وحدتها الأقصى ثلاث سنوات الا في أحوال العود مادة ٤٩ عقوبات وفي حالة تعدد المراقبة مادة ٣٨ عقوبات

وبناء على ما ذكر يصح أن تعفى المحكمة العائد للاشتباه لارتكابه جريمة سرقة أو نصب أو اتلاف زراعة من المراقبة اذا طلبت بمقتضى مواد قانون العقوبات. ولا يمكن حصول هذا الأعفاء في الحالات الأخرى حيث تكون المراقبة عقوبة أصلية وغير جوازية فضلاً عن اختلاف العقوبة في الحالتين فيما يختص بالحد الأقصى والحد الأدنى ولهذا فلا مساواة بين المتهمين ولا يمكن أن يكون هذا غرض الشارع

وإذا أخذ بالرأى القائل بمجاوز المحاكمة مرة ثانية نكون قد عرضنا المتهم للحكم عليه بالمراقبة مرتين لارتكابه فعلاً واحداً لغرض واحد هذا ولا يمكن تطبيق المادة ٣٢ ع في هذه الحالة لأنه ينبجم عن ذلك أن يكون مركز الاشخاص الذين ارتكبوا جرائم تكون فيها عقوبة المراقبة عقوبة تكميلية وحوكموا بمواد قانون العقوبات الخاصة بذلك ٢٧٧ و ٢٩٣ و ٣٢١ ع يخالف مركز غيرهم الذين اعتبروا عائدين للاشتباه للأسباب الأخرى المبينة بالمادة التاسعة طبقاً لما تقدم . ولم أر أحكاماً لمحكمة النقض في ذلك .

رأى لجنة المراقبة القضائية

لم تصدر اللجنة قراراً حاسماً في هذا الموضوع بعد مناقشته في جلستين وأرجأت اتمام بحثه لما بعد . والذي فهمته من المناقشة التي حصلت في ذلك حيث كنت سكرتيراً لهذه اللجنة انها رأت مؤقتاً الاكتفاء بالقات النيابة الى التحقق من حالة المتهم عند ارتكابه جريمة سرقة أو جريمة أخرى من الجرائم التي يجوز الحكم فيها بالمراقبة بمقتضى قانون العقوبات باعتبارها عقوبة تكميلية اذا كان ينطبق عليه قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ ويجوز مراقبته بمقتضى هذا القانون أولاً فاذا كان منطبقاً عليه قدمته للمحاكمة بالتهمتين في آن واحد أى بتهمة السرقة أو النصب أو اتلاف المزروعات وبتهمة العود للاشتباه

مفتون سعادة النائب العام

وأصدر سعادة النائب العام كتاباً دورياً في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٨ رقم ٩٢ سنة ١٩٢٨ بالمعنى السابق أى بتقديم المتهم للمحاكمة وطلب معاقبته بالمادة المقررة في قانون العقوبات للجريمة المسندة اليه وبالمادة التاسعة أيضاً من قانون المشبوهين وكان الغرض من هذا الكتاب عدم تكرار العمل فبدلاً من رفع الدعوى ضد المتهم لمحاكمته بالمادة المقررة في قانون العقوبات للجريمة المسندة اليه

وبعد الحكم فيها يحضر محضر ضده وتتخذ اجراءات جديدة لرفع الدعوى عليه مع ما يتبع ذلك من أشغال المحاكم من جديد لنظر هذه الدعوى ابتدائياً واستئنافياً رؤى الاستئناف عن كل ذلك باعلان المتهم دفعة واحدة بمادة قانون العقوبات وبالمادة التاسعة من قانون المشبوهين المذكور

رأينا الخاص

ان ما رأته لجنة المراقبة وما سارت عليه النيابة بعد منشور سعادة النائب سالف الذكر ربما يحقق العدالة لحد ما حيث يمكن للقاضي أن ينظر في حالة المتهم ويقدر عقوبة المراقبة الرادعة له دفعة واحدة ويحكم بها

غير أن هذا على كل حال علاج وقى وغير متيسر في كل الأحوال إذ قد يحصل كثيراً أن لا يظهر أن المتهم عائد للاشتباه الا بعد الحكم عليه في السرقة أو النصب أو الاتلاف فيقدم للمحكمة مرة أخرى ويقضى عليه بالمراقبة بمقتضى قانون التشرّد ويكون قد حكم عليه بها قبل ذلك باعتبارها عقوبة تكميلية كما انه قد يتفق أن بعض المحاكم التي ترى أن الحكم بالمراقبة باعتبارها عقوبة تكميلية بمقتضى قانون العقوبات لا يمنع من الحكم بها باعتبارها عقوبة أصلية بمقتضى قانون التشرّد والمشبوهين فتحكم في التهمتين بالمراقبة حتى ولو قدم لها المتهم بهما في آن واحد. وقد عثرت أخيراً على حكم بهذا المعنى لحضرة نقيب بك تادرس قضية نمرة ١٢٩ سنة ١٩٣٠ جنح طلخا وقد رأت محكمة ثانی درجة الغاء المراقبة التكميلية التي قضى بها طبقاً للمادة ٢٧٧ عقوبات (دائرة حضرات البكوات اسماعيل مجدى واحمد وصفي ومحمود عبد الهادي) وذكرت في الاسباب انها ترى الاكتفاء بعقوبة المراقبة المقضى بها في التهمة الثانية قضية نمرة ١١١٥ سنة ١٩٣٠ جنح استئناف المنصورة

لهذا — أرى أن لا مناص من اجراء تعديل في المادة التاسعة من قانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ المذكور بما يجعلها متفقة مع العدالة ومطابقة للغرض الذي رآه الشارع في وضع هذه المراقبة ما

مصطفى رسدى

رئيس نيابة المنصورة الاهلية

السنة العاشرة	فهرست	العددان السادس والسابع
الابحاث	صاحب البحث	الصفحة
عقد اجارة الأشخاص . طرد في وقت غير لائق	الاستاذ محمد على رشدي	٤٨٧
الاختصاص الدولي	طه بك السيد	٤٩٣
الأحكام	التاريخ	رقم الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض والابرار		
سرقة باكره . التهديد باستعمال الأسلحة . اكراه . جنابة	٢ يناير ١٩٣٠	٢٤٦ ٥٠٦
خطف الأطفال . والدان . لاعتقوبة . امتناع عن تسليم . معاقبة	» » »	٢٤٧ ٥٠٧
قرارات قاضي الاحالة . الطعن فيها . الاحالة على محكمة الجنج . المعارضة فيها . أمام غرفة المشورة .	» » ٩	٢٤٨ ٥٠٨
سرية . جلسة سرية . حضور المدعي المدني فيها . عدم البطلان . السرية من حق القاضي . اعفاء من الرسوم . حق خاص بالخزينة .	» » »	٢٤٩ ٥١٠
اتلاف المتقولات . الفرق بين المادة ٣١٦ معدلة والمادة ٣٤٢ ع . ركن العمد . قصد الاضرار بالغير .	» » »	٢٥٠ ٥١١
بلاغ كاذب . حصوله باختيار المبلغ . سبق التبليغ لا يمنع العقوبة	» » »	٢٥١ ٥١٢
نقض وابرار . محكمة الموضوع . تقديرها للوقائع . تسبيب غير صحيح .	» » »	٢٥٢ ٥١٣
١ - اتلاف الزراعة ، ٢ - اتلاف مجموعة من النباتات . عدم ضرورة حصول الأمانة ، فعلا ٣ - أركان المادة ٣٢٢ ع . عدم ذكر نوع السلاح وظروف حمله وحامله . نقض	» » ٢٣	٢٥٣ ٥١٥

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة العاشرة
الترجيح	الرقم	الاصحاح
		تابع أحكام النقض والابرار
٢٣ يناير ١٩٣٠	٢٥٤	٥١٩
		عود . تطبيق أحكام قانون ١١ يولية سنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام .
» » »	٢٥٥	٥٢١
		مواد مخدرة . اغلاق . سابقة .
٣٠ » »	٢٥٦	٥٢٢
		١ - تقض . طلب التأجيل للاستعداد . رفضه . عدم بطلان ، ٢ - أمر حفظ . وجوب ثبوته بالكتابة وتاريخه والتوقيع عليه من موظف مختص . عدم جواز استنتاجه .
» » »	٢٥٧	٥٢٣
		اعتیاد على الاقتراض بر با قاحش . دعوى جنحة مباشرة من المقرض . عدم جواز قبولها .
» » »	٢٥٨	٥٢٥
		١ - حوادث الجلسات . تشويش . اعتداء على هيئة المحكمة . عدم وجوب سماع اقوال النيابة أمام المحكمة المدنية ، وجوب سماعها بمجلسات المحاكمات الجنائية ، ٢ - تفسير عبارة من « تلقاء نفسها » المادة ٨٩ مرافعات ، ٣ - محاكمة الحامى . تشويشه بالجلسات . وجوب توقيع العقوبة البدنية فوراً ، ٤ - الحامى . هل يعتبر من المأمورين الموظفين بالحاكم ، ٥ - الحامى . معاقبته على ما يقع منه بالجلسة . ٦ - تفسير كلمة « اهانة » المادة ١١٧ ، ٧ - اهانة . اسناد الخطأ للمحكمة عقب الحكم .
٦ فبراير ١٩٣٠	٢٥٩	٥٣٤
		افتراء . حصوله أثناء تحقيق . لا اعفاء .
» » »	٢٦٠	٥٣٤
		اختلاس أمانة وتبديد . تصفية حساب بين الامين وصاحب المال . مسألة مدنية . وجوب ترك الدعوى المدنية من غير فصل أو تحقيقها للفصل فيها .

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		(٢) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية
٥٣٦	٢٦١	٢ ديسمبر ١٩٢٩
		١ - استئناف . ميعاده . تقديم الصحيفة لقلم المحضرين . اعلانها للخصم بعد الميعاد ، ٢ - استحقاق دعوى مواعيد الاستئناف . مادة ٦٠١ مرافعات .
٥٣٧	٢٦٢	٣٠ » »
٥٣٨	٢٦٣	» » »
٥٣٩	٢٦٤	٦ يناير ١٩٢٩
٥٤٠	٢٦٥	» » »
٥٤١	٢٦٦	» » »
٥٤٢	٢٦٧	» » »
		استئناف . المسائل المتعلقة . بشكله . نظام عام . انعدام المصلحة للمستأنف .
٥٤٤	٢٦٨	» » »
		اختصاص . أعمال ادارية . دفاتر تكليف . التغيير فيها . اختصاص المحاكم .
٥٤٤	٢٦٩	٢٨ » »
٥٤٦	٢٧٠	٢٩ » ١٩٣٠
٥٤٧	٢٧١	» » »
٥٥٠	٢٧٢	٣٠ نوفمبر ١٩٢٩
		عدم جواز . استئناف . ميعاده
٥٥٠	٢٧٣	اول يناير ١٩٣٠
		١ - استئناف . أصلي . فرعى . التفرقة بينهما ، ٢ - جواله . حكم . رضا المحكوم عليه . وجوب
٥٥٢	٢٧٤	١٩ فبراير ١٩٣٠
٥٥٥	٢٧٥	١٠ مارس ١٩٣٠
		التماس . حجز ورقة بفعل الخصم . ركن الغش استئناف . دعوى كلية أقل من ٢٥٠ جنيه . قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ . صدور حكم تمهيدى قبل القانون . جواز الاستئناف .

العددان السادس والسابع	فهرست	الستة العاشرة
الرقم	التاريخ	الأحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
٥٥٧	٢٧٦	١٩ مارس ١٩٣٠
		استئناف مواد مستعجلة . الحكم فيها من المحكمة الكلية . ميعاد الاستئناف ، ١٥ يوماً
٥٥٨	٢٧٧	٢٠ » »
		قسمة . مهابة بين مستحق الوقف . تقضها
٥٥٩	٢٧٨	٢٤ » »
		استئناف فرعى . قبوله . بعد طلب تأييد الحكم . في فرنسا . في مصر .
		(٢) قضاء محاكم الجنايات
٥٦١	٢٧٩	٢٦ سبتمبر ١٩٢٩
		خطف البنات . الخاطف الأب . لا عقاب .
٥٦٤	٢٨٠	٢٠ يناير ١٩٣٠
		اهانة . قد . موظف عمومي . سوء نية . حق المحكمة في تقرير وجودها .
		(٣) قضاء المحاكم الكلية
٥٦٦	٢٨١	١٨ فبراير ١٩٢٨
		جناية . قانون تجنيح الجنايات . اختصاص القاضي الجزئي . تطبيق المادة ١٧ ع
٥٦٧	٢٨٢	٥ مايو ١٩٢٩
		استئناف . مبلغ أقل من النصاب . مخالصة أكثر من النصاب . الحكم بردها وبطلانها . جواز الاستئناف . حاله . بيع . مرض موت . الوارث الطاعن . أجنبي عن المورث في الطعن .
٥٧٠	٢٨٤	» » »
		مرض موت . حدوده
٥٧١	٢٨٥	٢٦ » »
		١ - التماس . كذب . لا يصح سبياً ، ٢ - التماس الحكم بالم يطلبه الخصم . الحكم بعدم قبول الدعوى . طلب رفض الدعوى
٥٧٣	٢٨٦	٢٧ » »
		ازالة . طلب تبعى . مجهول القيمة . حالة

العددان السادس والسابع	فهرست	الستة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٥٧٦	٢٨٧	٣ ديسمبر ١٩٢٩
		١ - سند تحت الاذن . شروطه الكلية . تحت الاذن . معناها . تحت الطلب . معناها ، ٢ - الحجز التحفظي . عدم توفر شروط السند . عدم جواز الحجز .
٥٧٧	٢٨٨	١٠ » »
		١ - استحقاق . دعوى فرعية . معناها - ٢ - حكم . قوة الشيء المحكوم فيه . العبرة بالاسباب لا بالمنطوق .
٥٧٩	٢٨٩	١٤ » »
		١ - مزاد . المسام بجزئته . بطلان . ٢ - دعوى . تقديرها . البحث في حجية عقد أو بطلانه .
٥٨١	٢٩٠	١٧ » »
		شفعة . اظهار لرغبة . طرق ذلك . عدم النص بشكل خاص .
٥٨٣	٢٩١	٨ يناير ١٩٣٠
		١ - تقادم . أوراق تجارية . مادة ١٩٤ تجاري ، حدود تطبيقها ، أوراق متداولة - ٢ - شركة . مطالبة شريك بنصيبه في رأس المال . سقوطه بمضي المدة . المادة ٦٥ تجاري . حدود تطبيقها .
٥٨٥	٢٩٢	٩ » »
		١ - مستأجرون متعددون . التفاضل بينهم . أسبقية التسجيل ووضع اليد ، ٢ - تسجيل عقد الايجار . معناه .
٥٨٧	٢٩٣	٩ مارس ١٩٣٠
		١ - تحكيم . تفسير عقد . حدوده ، ٢ - محكم . رده . اختصاص المحاكم ، ٣ - نفاذ فوري . قاضي الامور الوقية . اختصاصه
٥٩٠	٢٩٤	١٢ نوفمبر ١٩٢٩
		١ - عقار . نزع ملكية . منفعة عامة . فوائد عن تأخير دفع الثمن . عدم جواز ، ٢ - فوائد تكليف رسمي . استحقاق دفع الثمن . استغلال
٥٩١	٢٩٥	٢٠ » »
		دخول عقار في حيازة الغير . تعين قصد النهم . عقاب .

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٥٩٢	٢٩٦	٢٦ نوفمبر ١٩٢٩
		دعوى وضع اليد . تعكير . فتح مطل بطريق التسامح لا يعتبر تعرضاً . حق المطل . أرض قضاء . عدم اكتسابه بمضى المدة .
٥٩٤	٢٩٧	٤ ديسمبر ١٩٢٩
		مسئولية . خادماً . خطأ أثناء اداء الوظيفة أو بمناسبة . نزاع قضائي . وضع يد أحد رجال الضبطية على الشيء المتنازع فيه . أقطان . استبدالها بغيرها . مسؤولية الحكومة . قوة الشيء المحكوم فيه . الأحكام الجنائية وقوتها أمام القضاء المدني . أحكام الادانة . حجة قاطعة عن ثبوت الوقائع والادانة والتكييف القانوني . أحكام البراءة . وجوب الرجوع الى أسبابها .
٦٠٤	٢٩٩	١٧ » »
		١ - استئناف . طلبات جديدة . عدم جواز . ٢ - شفعة . شريك . طالب ابداءه بالاستئناف . عدم قبول .
٦٠٥	٣٠٠	١٢ فبراير ١٩٣٠
		دين مدني . سند تحت الاذن . شرط الدفع بمحل الدائن ليس محلاً للتقاضى . دين تجارى . مقاضاة . تعيين محل الدائن .
٦١٠	٣٠١	١٠ مارس ١٩٣٠
		بيع عقار . عقد لم يسجل . بيع ثان . حكم القانون المدني . قانون التسجيل الجديد . حجة بين المتعاقدين فقط .
٦١١	٣٠٢	١٧ » »
		١ - منع تعرض . تثبيت ملكية . دعوى . زوال الأولى . ٢ - استئناف . طلبات جديدة . استعداد المدعى عليه فيها . ٣ - دعوى منع تعرض . دعوى تثبيت ملكية . تعويض . ترك الفصل فيه أمام محكمة الاستئناف .

العددان السادس والسابع	فهرست	الستة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٦١٢	٣٠٣	١٧ مارس ١٩٣٠
		١ - استعجال . انعدامه بعد رفع الدعوى . الاستعجال من النظام العام ، ٢ - مستأجر . حق شخصي وعيني . ٣ - نزاع المستأجرين . اسبقية . التسجيل واثبات التاريخ ٤ - مستأجران . بعقد ثابت التاريخ . الاسبقية لواقع اليد
		(٥) قضاء المحاكم المختلطة
٦٢٠	٣٠٤	٤ ديسمبر ١٩٢٩
٦٢٠	٣٠٥	» » ٥
٦٢٠	٣٠٦	٧ » »
٦٢٠	٣٠٧	١٠ » »
٦٢١	٣٠٨	١١ » »
٦٢١	٣٠٩	» » »
٦٢١	٣١٠	» » »
٦٢١	٣١١	١٢ » »
		وقف . ناظر . تواطؤ . دائني المستحق . حراسة ١ - استئناف فرعي . من مستأنف عليه على مستأنف عليه آخر . عدم جواز ، ٢ - مالك . عقار . سىء البناء . خلله من فعل الجار . مسئولية . استئناف . الدخول خصما ثالثا . أمام محكمة الاستئناف . حاله . اجارة الأشخاص . موظف . مرض طويل . سيد . حقه في طرد الموظف . عدم استعماله . نتيجته ١ - محاكم مختلطة . تركة مصرية . وارث أجنبي . اختصاص ، ٢ - تركة . وكيل معين من جهة غير مختصة . تصرفاته . اجازة الورثة . اجارة . تجديد . مدة . شك . استعجال . عدم اختصاص قاضى المواد المستعجلة . نتيجته محاكم مختلطة . عدم اختصاص . شهادتين متناقضتين . قاضى المواد المستعجلة . اختصاص دعوى . قيمتها . تقديرها .

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع قضاء المحاكم المختلطة
٦٢٢	٣١٢	١٢ ديسمبر ١٩٢٩
		١ - نزاع ملكية . دائن مرتين . استحقاق . عدم وجود صفة له ، ٢ - دائن . اختصاص . نزاع ملكية . استحقاق . عبء الاثبات ، ٣ - مستندات ملكية . كشف التكاليف .
٦٢٣	٣١٣	١٨ » »
		حراسة . امتعجال . عدم جواز . حاله .
		(٦) قضاء المحاكم الاجنبية
٦٢٣	٣١٤	٢٣ فبراير ١٩٢٨
		نزاع الملكية للمنفعة العامة . اجراءات مستعجلة . ايداع التعويض المؤقت . عدم التزام نازع الملكية بدفع فوائد .
٦٢٣	٣١٥	١٢ أكتوبر ١٩٢٨
		تقدم جنائي . دعوى مدنية . دعوى عمومية . سقوطها بالمعفو . بعد رفع الدعوى . قبل رفع الدعوى . تقدم مدني . اختصاص المحكمة المدنية
٦٢٤	٣١٦	٢٧ نوفمبر ١٩٢٨
		مسئولية . حادثة اتومييل . فاعلون متعددون . توزيع التعويض بينهم . جواز . تضامن
٦٢٤	٣١٧	١٥ يناير ١٩٢٩
٦٢٤	٣١٨	٢٦ » »
		وديعة . فندق . اثبات . بينة . جواز . سلطة تقدير القاضي قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائي . ثبوت الوقائع . الوصف القانوني . عدم امكان القاضي المدني تجاهلها . منطوق أسباب أساسية ومكونة للحكم .
٦٢٥	٣١٩	٣٠ » »
		مسئولية . صاحب الفندق . الودائع الضرورية . اثبات خطأ
٦٢٥	٣٢٠	٨ مايو ١٩٢٩
		انتخابات . جدول الانتخاب . محل اقامة . الاحتفاظ . بمحل الاقامة الأصلي . ضرورة اثبات العكس .

العددان السادس والسابع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الاجنبية
٦٢٥	٣٢١	٢ اغسطس ١٩٢٩
		محل مسكون أو معد للسكنى . معناه . حدوده . المادة ٦٣٦ ع
٦٢٦	٣٢٢	٢٣ اكتوبر ١٩٢٩
		مسئولية . تعويض . شروطه . علاقة قانونية . لا ضرورة . معشوقة . حقها فى التعويض .
٦٢٦	٣٢٣	٩ يناير ١٩٣٠
		المسئولية الجنائية . معلم . تلميذ . سيارة . دروس فى قيادة السيارات . حادثة .
٦٢٧		بحث فى حالة الشخص المشتبه فيه لحضرة مصطفى بك رشدى

الحكمة

مجلة فضائية شهرية

نصها نقابة المحاماة بالهبة

*De l'obstacle qui se présente,
la volonté fait la matière même
de son action : c'est ainsi que le
feu se rend le maître de ce qui
tombe au dedans de lui : une
petite lampe en eût été éteinte,
mais le feu resplendissant s'ap-
proprie bientôt les matières entas-
sées, les consume, et par elle s'élève
plus haut encore.*

Marc-Aurèle.

السنة العاشرة
العددان الثامن والتاسع

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

الهيئة النسخية بمصر
بشارع الخليج الناصري نمرة ٦
تليفون نمرة ٥٦-٢٠ مدينة

•••••

قيمة الاشتراك ٧٥
وللطلبة ٤٥

المطبعة العصرية

البارانون الياض وشيخ كاه

سأه

صدرنا هذين العددين ببشأ أولهما فى « السبب كركن أسامى للتعهد » لآضرة عبد الحميد بك
رشدى القاضى بالمأكم الأهلية وثانيهما فى « الغرامة الجنائية وسبيل تنفيذها » لآضرة محمد بك مختار
عبد الله القاضى بالمأكم الأهلية . ويليهما الأحكام الآتية :

عدد	
١٤	أكمأ صادرأ من محكمة النقض والابرأ
٢٥	أكمأ صادرأ من محكمة استئناف مصر الأهلية
٢٢	أكمأ صادرأ من المأكم الكلية
١٠	أحكام صادرة من المأكم الجزئية
١٢	أكمأ صادرأ من المأكم المختلطة
٥	أحكام صادرة من المأكم الاجنبية
٨٨	أكمأ لا غير مأ

وآتمناها ببشأ فى « ديون المقامرة والمراهنة » لآضرة الامتأذ انطون افندى شكرى نأال
المأمى . بقسم قضايا وزارة الاشغال
لجنة تحرير المجلة

راعب اسكندر — محمد صبرى ابو علم

العدد الثامن والتاسع **المحكمة** السنة العاشرة

بحث

السبب كركن اساسي للتعهد

La cause comme élément essentiel
de l'obligation

نظرية السبب - تكلم الشارع المصري عن هذه النظرية في المادة ٩٤ من القانون المدني
الأهلي والمادة ١٤٨ مختلط اذ تقرر على انه « يشترط لصحة التعهدات والعقود ان تكون مبنية على
سبب صحيح جائز قانوناً » :

L'obligation n'existe que si elle a une cause certaine et licite

وقد تكلم الشارع الفرنسي ايضاً عن هذه النظرية في المادة ١١٣١ مدني اذ نص على ان
السبب المشروع ركن من الاركان الأساسية لصحة العقد

من ذلك يكون من المسلم به ان « سبب التعهد » عند الشارعين المصري والفرنسي من
مستلزمات وجود التعهد. ولكن رغمًا عن ذلك فقد انتقدت هذه النظرية في فرنسا انتقاداً
شديداً كما سنبين فيما بعد

تعريف السبب - يعتبر Domat واضع ومؤسس هذه النظرية ومع ذلك فإنه لم يضع تعريفاً لها - وقد حاول بعض المؤلفين تعريف (سبب التعهد) ولكنهم لم يصلوا الى التعريف الكافي قال Colmet de Santerre ان سبب التعهد هو الغرض المباشر الذي يرغب الانسان الوصول اليه عند ما يتعاقد

C'est le but immediat et direct que le debiteur se propose d'atteindre en s'obligeant

واعتقد Oudot ان الانسان يصل لمعرفة سبب التعهد اذا سأل نفسه السؤال الآتي :

لماذا يعمل التعهد ؟ ، السبب يكون في الجواب على هذا السؤال -

وقد انتقد بلانيول قول Oudot هذا وقال انه لا يكفي وضع السؤال المذكور لانه للاجابة عليه يلزم أولاً معرفة (ما هو السبب) وما الفرق بين السبب والباعث

وأمام هذه الصعوبات رؤى بحث سبب التعهد في كل تعهد من التعهدات على حده

أولاً - في التعهدات الناشئة من واقعة fait - يكون السبب في التعهد هو الواقعة نفسها (يجب عليك ان تدفع لأنك ارتكبت عملاً مضرًا بالغير)

ثانياً - في التعهدات الناشئة من القانون loi - يكون السبب هو القانون نفسه (يجب عليك أن تدفع لأن القانون يلزمك بذلك)

ثالثاً - في التعهدات الناشئة عن عقود التبادل Contrats Synallagmatiques - يكون السبب في تعهد أحد الطرفين هو سبب تعهد الطرف الآخر ، ففي عقد البيع مثلاً أبيع لك عقاراً بمبلغ ١٠٠٠ جنيه - تعهدى أنا البائع ينحصر في نقل ملكية هذا العقار وتسليمه اليك - وتعهدك انت المشتري ينحصر في دفع الثمن الى .

ما هو سبب تعهد كل منا . ؟

لماذا أنا بصفتي بائعاً تعهدت بأن أجعلك مالكا للعقار وأسلمه اليك ؟ ، هذا لكي احصل على تعهدك بدفع الثمن الى وقدره ١٠٠٠ جنيه - هذا المبلغ الذي احتاج اليه

حينئذ تعهدك يصلح لان يكون سبباً لتعهدى - والآن القول للمشتري بدوره - لماذا تعهدت بدفع الثمن الى أنا البائع ، هذا لأحصل على تعهدك بنقل ملكية العقار وتسليمه الى

حينئذ تعهد البائع يصلح لان يكون سبباً لتعهد المشتري

رابعاً - في التعهدات الناشئة عن العقود الفردية

أ - في بعض هذه العقود كالقرض والوديعة والرهن يكون سبب التعهد هو التسليم الذي تم به معرفة المقرض أو المودع أو الراهن

لماذا يجب على المقرض أو المودع عنده أو المرتهن رد الشيء المسلم اليه ، لانه استلمه

ب - في عقود اخرى فردية ايضاً وتسمى عقود مجانية *Contrats de bienfaisances ou à titre gratuit* كالهبة والكفالة

لماذا أتعهد أن أهبك شيئاً ، لاني أرغب في فائدتك - وكذلك في الكفالة - لماذا أضمنتك واكفل سداد دينك اذا لم تقم انت بسداده لدائنك ، لاجل ان أقوم لك بخدمه وهذه العقود جميعها يكون السبب محصوراً في فكرة الاحسان وفي التبرع

الفرق بين السبب والباعث

التفرقة بين السبب والباعث دقيقة جداً وبعض المؤلفين أثبتوا ان السبب والباعث شيء واحد وان كليهما من المحرضات على اتمام التعهد - ومن الصعب جداً معرفة أي المحرضات هو السبب وأيها هو الباعث أو البواعث (Baud. L. et Barde Ig 302) ومع ذلك فإنهم يذكرون الفوارق الآتية الباعث هو النتيجة الغير مباشرة *Raison indirecte* والبعيدة عن التعهد - أما السبب فهو النتيجة المباشرة *Raison directe* المطلوب الحصول عليها ومثال ذلك - اشترى قمحاً - ما هو سبب هذا التعهد ، هو الحصول من المتعهد على تعهد بتقديم القمح ، هذا من جهة - ومن جهة اخرى لماذا يلزمني القمح ، لاجل أن استعمله كتناوى لارضى أو لأبيعه بالقطاعي أو لأتصدق به - كل هذه أسباب عرضية وبعيدة فهي تعتبر بواعث من الوجهة القانونية

يؤخذ من المثال السابق - ١ - ان ليس للتعهد الا سبباً واحداً وان البواعث يحتمل ان تكون عديدة - ٢ - ان السبب يشق من طبيعة التعهد ومعلوم دائماً ولكن الباعث يمكن أن يكون سراً أهمية هذه التفرقة - أن لا تأثير للخطأ على الباعث على التعهد ، أما الخطأ على السبب فيمنع من تكوين التعهد

مثال ذلك - اني اعتقدت بأيلولة ميراث عظيم لي فاشتريت منزلاً - ولكني بعد ذلك علمت ان الشخص الذي كنت اعتقد اني ورثت ماله مازال على قيد الحياة أو انه جردني من الميراث بوصية عامة - فولو ان الباعث الذي دفعني على الشراء كان باعثاً خطأ - فأتى مع ذلك اعتبر قانوناً مرتبطاً بالتعهد الذي وقعته ملازماً بنتائج القانونية

الشروط اللازمة قاتوزاً لسبب التعهد — طبقاً للمادة ٩٤ مدنى أهلى و ١٤٢ مختلط يجب أن

يكون سبب التعهد صحيحاً Certaine ومشروعاً Licite

ونص القانون المدنى الفرنسى فى المادة ١١٨١ ان لا أثر للتعهد اذا كان بغير سبب أو مبنياً على سبب غير صحيح أو غير مشروع

L'obligation sans cause, ou sur une fausse cause, ou sur une cause illicite ne peut avoir aucun effet.

ليس بين النصين المصرى والفرنسى خلاف ، اذ عند ما تقول المادة المصرية بوجوب (سبب صحيح للتعاقد) يفهم من ذلك انها تريد أن تقول ان السبب يجب أن يكون له وجود فعلى - ويؤخذ من ذلك ان التعهدات التى بلا سبب أو مبنية على سبب غير صحيح لا تعتبر صحيحة ولا أثر لها

١ - فى السبب الصحيح

السبب لا يكون صحيحاً فى حالتين

الحالة الأولى - عدم وجود سبب

الحالة الثانية - وجود سبب غير صحيح

١ - فى الحالة الأولى يندر ان يرى الانسان تعهداً بغير سبب لان التعهد الذى من هذا القبيل لا ينتج الا من عمل شخص غير عادى - ولكن هذه الحالة تحصل احياناً فى التعهدات ذات السبب المتجدد Cause successive او بمعنى آخر التعهدات التى تتجدد بغير انقطاع incessamment renouvelées اذ قد يحصل ان السبب الذى كان موجوداً فى بدء التعهد ينقطع بعد مضى مدة من الزمن فمن هذا الوقت يكون التعهد بغير سبب وبمعنى آخر غير موجود - مثال ذلك: استأجرت منزلاً بمبلغ عشرين جنيهاً شهرياً لمدة سنة واحدة - سبب تعهدى بدفع مبلغ الاجرة هو تعهد المؤجر بان يجعلنى انتفع بالمنزل - هذا سبب متجدد لان المؤجر يلزمه ان يجعلنى انتفع بالمنزل كل يوم حتى انتهاء السنة - فلو فرض بان المنزل المؤجر حرق يصبح المؤجر غير ملزم بتعده لانه اصبح فى حالة لا تمكنه من تنفيذ تعده - ومن جئى انا المستأجر هل اكون ملزماً بالاستمرار على دفع الاجرة - بالطبع لا - لانه من يوم ان انقطع تعهد المؤجر اصبح تعهدى بغير سبب

٢ - فى الحالة الثانية - حالة وجود سبب غير صحيح - اما ان يكون التعهد

١ - بناء على سبب خطأ Cause erronée

ب - او على سبب صورى Cause simulée

١ - يكون السبب خطأ - اذا كان لا يوجد الاعتقاد بصحة سبب التعاقد الا عند الالتزام (التعهد) مثال ذلك - قدمت لي وصية من والدي يوصي اليك فيها بشيء فليس اريد انا شخصيا ان اقتنيه - فاتفق معك على ان اعطيك بدلا منه مبلغا من المال يدفع بعد سنة - في اثناء هذه السنة وجدت وصية اخرى مبطلة للوصية الاولى - ففي هذه الحالة لا اكون ملزما ان ادفع لك المبلغ المتفق عليه لان سبب تعهدي كان الخطأ الذي وقعت فيه

٢ - يكون سبب صوريا - عندما يتفق الطرفان في التعهد على ذكر سبب آخر غير السبب الحقيقي كأن يكون سبب الالتزام - ١ - غير مشروع لمخالفته للقانون او للآداب او للنظام العام - كتعهد ذكر فيه ان سببه قرض حالة انه في الواقع دين لعب قمار - ٢ - او لا يكون للتعهد سبب اصلا فيذكر في العقد سبب غير حقيقي لاعطاء العقد سببا ظاهرا مشروعا، مثال ذلك - حرر شخص لبعض ورثته عقد بيع عن عين من املاكه وذكر في العقد انه استلم الثمن وهو في الواقع لم يستلم شيئا واستمر ينتفع بالعين المبيعة حتى وفاته - السبب في هذا العقد صوري لانه في الواقع عقد وصية وليس بعقد بيع

ويلاحظ ان قضاء المحاكم الاهلية جرى اخيرا على اعتبار التعهد ذو السبب الصوري صحيحا اذا كان للتعهد سبب آخر حقيقي ومشروع. ففي التعهد الذي يزعم المدين انه دين لعب قمار وفي العقد المزعوم انه عقد وصية، يصح للدائن في العقد الاول ان يثبت ان السبب هبة ويجوز للبائع في العقد الثاني ان يثبت انه عقد هبة لان الهبة في صورة عقد بيع صحيحة قانونا (راجع احكام محكمة استئناف مصر الاهلية الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مجموعة رسمية سنة ١٩٢٢ ص ٢٢٦ - وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ مجموعة رسمية سنة ٢٥ ص ٥١ وفي ١٧ مارس سنة ١٩٢٦ المحاماة السنة الثامنة ص ٧٥٩)

من ذلك يؤخذ ان صورية السبب لا تكون مبطلة للتعهد الا اذا كان التعهد بغير سبب او سببه غير مشروع

٢ - في مشروعية السبب

السبب يكون غير مشروع اذا كان مخالفا للقانون او للآداب أو للنظام العام (مادة ١١٣٣ مدني فرنسي) ومن ذلك لا يكون للتعهدات المبنية على الاسباب المذكورة أي اثر قانوني - وكثيرا ما يقاضي مدينون بسبب مثل هذه التعهدات ويدفعون الدعاوى بان سبب التعهد غير مشروع - والموضوع دقيق في بعض الاحوال - اذ ذهبت احكام المحاكم بعيدا وافتت تعهدات لان الباعث فيها غير مشروع وليس السبب

امثلة لتعهدات اسبابها غير مشروعة

١ - شركة ألفت لاستغلال لعب القمار يكون سبب التعهد غير مشروع لان لعب القمار ممنوع في القطر المصرى

٢ - تعهد شخص بدفع مبلغ لامرأة لتكون خلية له

٣ - التنازل عن منزل للدعارة

٤ - التعهد بالامتناع عن فعل يعتبر جريمة مثل التعهد بفصم عرى علاقة زنا

٥ - تعهد شخص لشخص آخر بقصد التخلص من اجراءات متعلقة بجريمة كالتعهد بعدم التبليغ عن الجريمة

٦ - تعهد المفلس لبعض دائنيه بشئ مقابل حصوله على تسوية Concordat اضراراً بياقي الدائنين (حكم ٩ مارس سنة ١٨٩٨ مجموعة التشريع والقضاء المختلط السنة العاشرة ص ١٨٠)

امثلة لتعهدات مشكوك في عدم مشروعية اسبابها

١ - يوجد اشخاص صناعتهم التوسط في عقد الزواج وذلك بالسماح الى مريدى الزواج بالتقابل للمفاوضة في شروط الزواج وفي العادة يجعلونهما يتعهدان - في حالة تمام عقد الزواج - بدفع شئ في الماية من الدوطة أو بمبلغ معين - هل لمثل هؤلاء الاشخاص (سمسرة الزواج) الحق في مقاضاة الزوجين بدفع المال للذين تعهدا بدفعه

لم نثر على احكام في هذا الموضوع صادرة من المحاكم المصرية - ولكن المحاكم الفرنسية قضت في هذا الموضوع ان التعهد لا وجود له لانه مبني على سبب غير مشروع. ومن اسباب هذه الاحكام ان رضا الوالدين والزوجين في عقود الزواج يجب ان يكون حراً من كل تأثير اجنبى مؤثر على تقديراتهم الشخصية

وقد قال بودرى لانكستري وبارد في هذا الموضوع انه في الحقيقة لا يرى الانسان في مثل هذه العقود شيئاً مخالفاً للاداب أو لعدم المشروعية - ولماذا لا يفكرون في انتقاء هؤلاء السمسرة عندما يعدم هؤلاء خدماتهم بغير اجر - لماذا نمنعهم من الحصول على مقابل الاتعاب التي يتحملونها والمصاريف التي يحتمل ان يصرفوها « راجع بودرى وبارد الجزء الاول ص ٣٥٧ نبذه ٣١١ مكرره »

٢ - كان القضاء الفرنسى يقضى بطلان الاتفاق المحرر بين مدير مسرح وبين مقاول الحفلات الذى يجتهد في انجاحها ويحرض الجمهور ان حثاً أو كذباً على استحسانها والاشتراك فيها ، وبني احكامه على ان امثال هؤلاء المقاولين يتعهدون بتعهد غير مشروع لان الجمهور يحرض على

دفع ثمن التذكرة بغير تقدير شخصي وبتحريض من هؤلاء المقاولين - (راجع حكم محكمة ليون الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٧٣ وتعليقات دالوز على المادة ١١٣٣ مدني فرنسي ص ١٠٠٧ نبذة ٥٢٤ وما بعدها) وقد عدل القضاء الفرنسي الحديث عن هذا الرأي وقضى بأن سبب التعهد السابق مشروع (راجع حكم محكمة استئناف باريس الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩٠٠ دالوز ١٩٠٣ ٢ - ٢٧٩ بلا نيول الجزء الثاني ص ٢٦٣ نبذة ١٠٠٩)

٣ - كثيرا ما يخلط القضاء بين السبب والباعث وقد حكم بأن التعهد الذي يأخذه مدير محل معد للدعارة بمشترى نبيذ الشمبانيا بقصد استهلاكه في محله - تعهد باطل - وكذلك التعهد ببيع منقول مخصص لفرش منزل الدعارة اذا كان البائع عالما بهذه الظروف لانه لولا عمل البائع ما كان يمكن لصاحب المحل فرشته وادارته لعدم وجود الدراهم اللازمة لهذا العمل (راجع بودري لاكتنري وبارد جزء اول ص ٣٦١ نبذة ٣١٣ و ٣١٤ والتعليقات عليها)

اثبات السبب

في العادة يذكر السبب في التعهد - ففي عقود التبادل يذكر السبب دائما فيها لان السبب كما علمنا يكون في التعهدات المتبادلة بين الطرفين - ففي عقد البيع يبين دائما الشيء الذي يسلمه البائع والثمن الذي سيدفعه المشتري

ولكن في العقود الفردية *contrats unilateraux* التي تحرر عادة بورقة واحدة يحصل ان سبب التعهد لا يذكر في الورقة - وعندما يذكر يقال ان الورقة مسببة *Le billet est causé* كأن يقال مثلاً في السند (على لفلان مبلغ ١٠٠ جنيه مصري اقترضتها منه) السبب هو القرض - ولكن اذا كان ما ذكر بالسند هو (على لفلان ١٠٠ جنيه مصري) من غير ان يذكر شيء آخر - هنا السبب غير مذكور ويقال ان التعهد غير مسبب *Le billet est dit non causé*

هل يلزم الدائن في حالة التعهد الغير مسبب ان يثبت وجود سبب للتعهد المتمسك به ، أو يلزم المدين الذي يرفض الدفع ان يثبت عدم وجود سبب للتعهد. يمكن أن يؤخذ من المادة ٢١٤ مدني اهلي و ٢٧٤ مدني مختلط ان عبء الاثبات يكون على الدائن

La preuve de l'obligation doit être faite par le creancier

وبما ان لا تعهد بغير سبب فيجب ان يلزم اولا الدائن باثبات وجود سبب للتعهد - وغما عن ذلك فقد جرى القضاء المختلط بوجوب تكليف المدين بالاثبات - اثبات ان السند بغير سبب أو انه مبني على سبب غير مشروع - لان التعهد المكتوب يفرض ان له سبب وانه تعهد صحيح حتى اذا كان السبب غير مذكور به (راجع حكم محكمة الاسكندرية المختلطة الصادر في ١٦ يناير

سنة ١٨٩٥ مجموعة التشريع والقضاء المختلط السنة السابعة ص ٨٧ وحكم ١٠ مارس سنة ١٨٩٧
المجموعة المذكورة السنة التاسعة ص ١٩٠)

وقد استند القضاء المختلط في هذا الموضوع على المادة ١١٣٢ مدني فرنسي التي نصت على ان
التعهد يكون صحيحاً ولو ان سببه غير مذكور فيه

La convention n'est pas moins valable quoique la cause n'en soit pas exprimée

وهذه المادة غير موجودة ما يقابلها في القانون المصري الاهلي والمختلط

نقد نظرية سبب التعهد

انتقد جملة مؤلفين حديثين هذه النظرية . فقد قال بودري وبارد جزء أول غمرة ٣٢١ وما
بعدها - انها نظرية غير مفيدة inutile وخطرة dangereuse وقال بلانيول انها نظرية خطأ

أولاً - عدم فائدة النظرية

النظرية عديمة الفائدة لانه يكفي ذكر ركني الرضا consentement ومحل العقد objet كركنين
أساسيين للتعهد وان الآثار القانونية التي تنسب (للسبب) تستنبط من مبادئ القانون العامة
١ - ففي عقود التبادل عند ما يسقط تعهد أحد الطرفين يختفي تعهد الطرف الآخر بما ان
كلا من هذين التعهدين خاضع للشرط الضمني بقيام كل طرف بتعده - وهذا هو ما يبرر عنه
قانوناً (بالتعهد الضمني)

فإذا سلمنا بذلك فليس هناك فائدة من التعلق بنظرية السبب pacte comissoire tacite
٢ - وكذلك في العقود الفردية حيث ان تعهد المدين لا يوجد الا بالشرط المفروض وهو
حصول (التسليم) فعلاً - ان التعهد لم يتعهد الا بهذا الشرط - فإذا لم يحصل على الوديعة فلا
يوجد مودع عنده. في هذه الحالة لا يكون للتعهد سبب كما يقولون، ولكن الواقع هو عدم انعقاد العقد
لعدم وجود ركن الرضا والشئ نفسه. ويكفي أن يقال بطلان التعهد لعدم توفر ركني الشئ والرضا
٣ - في عقود التبرع يقولون ان السبب هو نية المتبرع وهنا يكفي لاثبات عدم فائدة النظرية
ان لا فرق بين السبب والباعث - وحتى لو لم يوجد فرق بينهما فأن نية الاعطاء ما هي في الواقع
الاركن الرضا في العقد

ثانياً - خطر النظرية

نظرية السبب نظرية خطيرة لانها مربكة اذ تجبر القاضى على البحث المضمن الذي كثيراً
ما ينتهي به بالأخذ بالباعث على اعتباره ان السبب

ثالثاً - خطأ النظرية

١ - في عقود التبادل - يوجد السبب في التعهدات المتبادلة بين الطرفين فسبب تعهد البائع

يكون سبب تعهد المشتري وسبب تعهد المشتري يكون سبب تعهد البائع ولكن هذا مستحيل لأن السبب والنتيجة effet يظهران في وقت واحد ومن غير المفهوم ان السبب لا يسبق النتيجة في الظهور

٢ - في العقود الفردية يكون سبب تعهد المدين هو واقعة التسليم بمعرفة الطرف الآخر - ولكن هذا التسليم ليس في الحقيقة سبب التعهد وإنما هو العامل الاساسى للتعهد فاذا لم يحصل اقراض لما كان هناك تعهد

الخاتمة

لكل ذلك رأى بلانيول وبودرى وأغلب المؤلفين الفرنسيين انه يمكن الاستغناء عن نظرية سبب التعهد اذ لا تأثير على القوانين من هذا الاستغناء (راجع بلانيول جزء ٢ ص ٣٧٣ نبذه ١٠٣٩) وعلى ضوء هذه الانتقادات ظهرت قوانين حديثه (القانون الالماني سنة ١٨٩٦ والقانون السويسرى سنة ١٨٨١ واليابانى سنة ١٨٩٦) تاركة بالمره هذه النظرية ...

عبد المحجد رشدى

القاضى بمحكمة المنيا الابتدائية الاهلية

بحث في الفرامة الجنائية وسبيل تنفيذها

وقع تحت نظرى منشور سعادة النائب العمومى رقم ١٠٨ سنة ١٩٢٩ الذى تضمن تعليمات للنيابات بخصوص تنفيذ الغرامات التى يقضى بها فى جرائم المخدرات ذلك المنشور الذى صدر عقب مباحثة حكمدار العاصمة بصفته رئيساً لمكتب المخدرات مع سعادته وما لاحظته من أنه لم ينفذ من مجموع الغرامات التى قضى بها من أول يناير حتى ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ فى قضايا المخدرات وقدرها ٥٧٧.٠٠٠ الف جنيه الا خمسة آلاف جنيه فقط (راجع تقرير مكتب المخدرات ص ٥٢ النسخة الفرنسية) وقد تضمن المنشور ما يأتى :-

يجب ألا يفوت النيابة أن الاكراه البدنى الذى لا يمكن أن تزيد مدته فى مواد الجन्छ على التسعين يوماً لا يعنى المحكوم عليه من كل ما هو محكوم به بل ان ما يتبقى من الغرامات محسوباً على مقتضى المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنايات دين للخزانة يجوز تحصيله بكافة الطرق المدنية الممكنة. اذن فالنيابة مكلفة باتخاذ كافة الوسائل المذكورة كالتنفيذ على أموال المدين ثابتة كانت أو منقولة وكالحجز لدى الغير

وهذا الرأي الذي تضمنه المنشور صريح في عدم ابراء ذمة المحكوم عليه بغرامة والذي نفذت عليه بطريق الاكراه البدني لاقصى مدتها وهو ثلاثة شهور الا من القدر الذي يحسب له بمقتضى المادة ٢٧٠ ت . ج . وحث النيابات على ضرورة التنفيذ على المحكوم عليه بما تبقى من الغرامة وهو ما نريد أن نعرض له في هذا البحث وما لا نرى بداً من افتتاحه بمقدمة تاريخية عن عقوبة الغرامة راجعين الى القانون الفرنسى الملهم لقانوننا الحالى

مصدر الغرامة الجنائية فى فرنسا

يرى شوفو وهيلى فى كتابهما « نظرية قانون العقوبات » جزء ١ ص ٢١٦ أن عقوبة الغرامة ترجع فى الغالب الى التقاليد الناشئة من العرف الفرنكى والجرمانى اكثر مما ترجع الى القانون الرومانى . وبمقتضى هذا العرف كانت الجرائم مهما بلغت من خطورة قابله للتصالح عليها فى نظير مبلغ من المال يدفع جزء منه الى الملك أو الى أمير الاقطاع الذى كانت العدالة تقام فى أرضه والباقي الى المجنى عليه ، ولما الغيت هذه المصالحات وقذبت آثارها حتى القرن الرابع عشر استبقى ذلك الجزء الذى كان يدفع للملك وسمى Amende بقصد تعويض الملك وأمرء الاقطاع عن المصاريف التى يتكبدونها فى مطاردة المجرمين وقد روى أن تكون متدرجة حسب الاغراض المطلوبة منها وانها صالحة جد صلاحية لبعض الجرائم وانها قابلة للتجزئة وقد ينزل حدها الأدنى الى مبلغ ضئيل وأن تبرأ ذمة المحكوم عليه بها بمجرد دفعها ، حتى أن بنّام ذكر فى كتابه عن نظرية العقوبات ص ٣٤٠ أنه لا يوجد عقوبة مثلها يمكن توقيعها بأ كبر قسط من المساواة واكثر قابلية للاتفاق مع الحالة المالية لمن يحكم عليه بها فاذا جرد شخصان مثلاً من عشر املاكهما كان الحرمان الذى يشعر به كلاهما واحداً . وقد رغبت الشرائع القديمة فى ملافاة نتائجها السيئة فقضت باعتبار الغرامات المبالغ فيها باطلة بنص القانون (فارناشيوس فى كتابه الجريمة والعقوبة)

وأعطيت للقاضى سلطة تخفيفها بل والاعفاء منها وكان الفقهاء يعفون من دفعها بدون أن توقع عليهم عقوبة جسمانية فى مقابل ذلك الاعفاء

وقد سارت أغلب الشرائع الحديثة على ترك حرية التقدير للقاضى فى توقيعها ، وذكر القانون النمساوى فى المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من قانون العقوبات ان الغرامة تفرض على نسبة دخل المتهم ، وذكر فى العهد الاكبر الانجليزى ان العقوبة المالية يكون أساسها فى التقدير وسائل الدخل ومركز المتهم ويجب ألا تكون ثقيلة حتى تلجئ المزارع الى هجر غيطه أو التاجر الى ترك حاتوته أو العامل على بيع آلات الزراعة ، وذكر القانون البلجيكى م - ٤ أنه فى حالة عدم دفع الغرامة ينفذ بالحبس على المحكوم عليه . وليس هنا محل بيان التطورات التى سار عليها التشريع الفرنسى ونكتفى بالقول

بأن قانون العقوبات ترك تحديد مقدار الغرامة الى تقدير القاضى ونص على الحد الاعلى الذى يجب ألا يتجاوزه ذلك الحد الذى يختلف حسب خطورة الجريمة بدون الاهتمام بحالة المتهم المالية، ولكن فى حالات كثيرة يحول عسر المحكوم عليه عن تنفيذ الغرامة ومن هنا نشأ احلال العقوبة الجسدية محلها ومرجع ذلك للقانون الرومانى ، وقد ظهر هذا المبدأ جلياً فى القانون الفرنسى القديم الذى نص على أنه اذا لم يدفع المحكوم عليه الغرامة فى ظرف ستة شهور من تاريخ الحكم تستبدل المحكمة العقوبة الجسدية بعقوبة الغرامة وجاءت القوانين الحديثة وحددت مقدار ما يستنزل يومياً عن كل يوم من الايام التى تنفذ على المحكوم عليه بالحبس من أجل الغرامة

فى التنفيذ بالاكره البدنى لتحصيل الغرامة

نص فى المادة ٥٢ من قانون العقوبات الفرنسى على جواز التنفيذ بالاكره البدنى لتحصيل الغرامات المحكوم بها أو المصاريف أو التعويضات أو الرد وهذا النص لم يكن الا اقراراً لنصوص القوانين القديمة كما أسلفنا القول ، ولكن هذه القاعدة لم تؤخذ على علائها من القانون القديم بل حصل تغير فى مدى تطبيقها فقد كان أجل الاكره فى القانون القديم غير محدد وتنتهى مدته بالدفع ولكن قانون العقوبات عدل فى ذلك فأخذ بهذه القاعدة فى الغرامات المحكوم بها فى الجنايات وجعل أقصى مدة الاكره شهراً فى الجنح ، وذكر الميسو تاريخيه Target فى تعيين مبادئ قانون العقوبات ما يأتى :-

فى كل الحالات التى تصبح فيها الامة دائنة يحسن أن يكون للاكره البدنى أجل ينتدى من انتهاء العقوبة الجسدية التى توقع على المتهم وبعد هذا الاجل ان قام دليل على استمرار حالة الاعسار يفرج عن المتهم مؤقتاً - لو كرهه جزء ٢٩ ص ٢٧ وجعلت أخيراً أقصى مدة الاكره البدنى سنة فى الجنايات وستة شهور فى الجنح ونص على أن للحكومة الحق فى اعادة التنفيذ بالاكره البدنى اذا رجعت للمتهم وسائل يسار. وتعطلت هذه المادة بقانون ١٧ ابريل سنة ٨٣١ و ١٣ ديسمبر ٨٤٨ و ٢٢ يوليو سنة ٨٦٧ ، ونكتفى هنا بالقول بأن الغرض من القانون الأخير كان القضاء على مبدأ التنفيذ بالاكره البدنى ولذلك فقد منع من أجل الديون التجارية والمدنية وأبقى فى المسائل الجنائية ، ويهمنى أن تقتطف بعضاً مما ورد فى المذكرة التفسيرية لهذا القانون (شوفو وهيلى جزء ١ ص ٣٠٧)

« وقد لوحظ أن يكون الاكره البدنى وسيلة من وسائل التنفيذ ضد المحكوم عليهم الذين يستطيعون دفع الغرامة اما ضد المعسرين فقد اعتبر بمثابة عقوبة جديدة تحل محل الاولى » وحددت مدة الاكره البدنى طبقاً لمبلغ الغرامة التى يحكم بها بحيث لا تتجاوز سنتين عن الغرامة التى تبلغ

٢٠٠٠ فرنك. وتنتهى مدة الاكراه البدنى - ١ - اذا قدم المحكوم عليه كفيلاً - ٢ - اذا قدم ما يثبت إعساره وفي الحالة الاخيرة يفرج عنه بعد تمضية نصف المدة المقدرة بالحكم

طبيعة الاكراه البدنى - هل هو عقوبة جديدة ام طريق من طرق التنفيذ

سكت القانون الفرنسى عن تبديد اللبس الذى يحوط هذا الموضوع فذهب بعض الشراح الى أن الاكراه البدنى هو فى الواقع عقوبة جسيمة تحل محل عقوبة الغرامة وذهب البعض الآخر الى ان الاكراه البدنى ليس الا وسيلة من وسائل التنفيذ، وحجة الاولين انه ينفذ على المحكوم عليه بالغرامة مهما برر اسباب إعساره وانه ينفذ عليه بالاكراه البدنى لمدد تختلف حسب خطورة الغرامة المقضى بها وانه متى نفذ عليه مرة من اجل غرامة فلا يصح التنفيذ عليه مرة اخرى لتحصيل تلك الغرامة. الامر الذى يدل على ان التنفيذ بالاكراه البدنى قد حل محل الغرامة ومظهر ذلك تداخل النيابة العمومية فى هذا التنفيذ « ورغبة الشارع فى معاقبة المجرمين الذين يفرون من العقوبة بالاختباء وراء الاعسار حتى يمضوا بذلك مدة فى الحبس »

هذه هى الحجج القوية التى يستعين بها انصار هذا الرأى على التدليل على مذهبهم . أما انصار الرأى الآخر الذى يعتبر التنفيذ بالاكراه البدنى وسيلة من وسائل التنفيذ فقط فيلجئون الى النصوص ويقولون أنها صامتة لم تصرح بأن التنفيذ بالاكراه البدنى يحل محل الغرامة كما نص عليه فى القانون الزراعى مثلاً Code Rural الصادر سنة ١٧٩١ واذن فلا يمكن الوصول اليه استنتاجاً مهما كانت قوة الحجج التى تقدم

فى القانون المصرى قبل سنة ١٩٠٤

يظهر ان الشارع المصرى سنة ١٨٨٢ كان يأخذ بالنظرية الثانية فضمن المواد ٤٨ - ٥١ من قانون العقوبات مبادئه بهذا الخصوص والذى يهمنها المادة الاخيرة التى نص فيها على ان التنفيذ بالاكراه البدنى لا يبرىء ذمة المحكوم عليه من الغرامة المقضى عليه بها كما لا تبرأ ذمته ايضاً من المصاريف ولا من الرد ويمكن التنفيذ على املاكه من اجل تلك المبالغ اذا زالت حالة اعساره بعد التنفيذ عليه أو اذا كان لديه املاك - واضح اذن من تلك المادة ان الشارع المصرى كان من رأيه ان التنفيذ بالاكراه البدنى ليس الا وسيلة من وسائل التنفيذ لا تمتنع من اللجوء الى الوسائل الاخرى لتحصيل الغرامات المقضى بها وانه سوى فى الحكم بين الغرامة والمصاريف القضائية والرد

بعد سنة ١٩٠٤

فى سنة ١٩٠٤ نجد الشارع المصرى عرف الغرامة فى المادة ٢٣ ع المقابلة للمادة ٤٨ قديمة ثم نجده ترك عمداً المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ ع ويظهر أن سبب ذلك اعتباره اصولية بحثها فى قانون

تحقيق الجنايات وفعلانراه فى المادة ٢٦٧ ت - ج نص على جواز الاكراه البدنى لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقضى بها للحكومة وفصل كيفية احتسابه واقصى مدته. ونص فى المادة ٢٧٠ ت. ج على ان ذمة المحكوم عليه لا تبرأ من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى، ولكنها تبرأ من الغرامة وحدد كيفية احتساب تلك البراءة

من تلك المقارنة يتبين ما يأتى :-

اولا - وقبل كل شئ، أن الشارع المصرى أراد على خلاف ما ورد فى المادة ٥١ عقوبات قديمة ان يفرق بين الغرامة وبين المبالغ الاخرى من تعويضات ورد ومصاريف فقرر ابراء ذمة المحكوم عليه فى الغرامة وعدم ابرائها من المصاريف والتعويضات وما يجب رده وهذا يخالف تماماً نص المادة القديمة التى كانت تساوى فى الحكم بين جميع تلك الاحوال معتبرة التنفيذ بالاكراه البدنى وسيلة من طرق التنفيذ - فهل نفهم من ذلك ومن تلك المخالفة أن الشارع كان بصدد تقديم جديد اراد أن يأخذ به مبتعداً عن المبادئ العتيقة ؟

الجواب على ذلك بالاجاب فما عليك الا الرجوع الى التعليقات على المادة ٢٧٠ ت. ج جديدة ترى ما يأتى :-

La Contrainte par corps libère de l'obligation de payer l'amende. La peine de l'amende est effectivement remplacée par la peine de l'emprisonnement. Pour les autres condamnations pécuniaires la contrainte continue à être considérée comme un simple moyen d'obtenir le paiement.

وبعبارة اخرى فقد اراد الشارع المصرى الرجوع الى النظرية التى ابتعد عنها سنة ١٨٨٢ تلك النظرية القديمة التى ترى فى التنفيذ بالاكراه البدنى عقوبة جديدة تحمل محل عقوبة الغرامة، والنص صريح جداً فى عبارة التعليقات الآتفة على أن التنفيذ بالاكراه البدنى يحمل محل الغرامة، ونص المادة ٢٧٠ ت. ج نفسه يؤدى الى هذه النتيجة فقد ذكر ان ذمة المحكوم عليه تبرأ على اعتبار عشرين قرشاً عن الثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم اخر، وذكر فى المادة ٢٦٧ عدم تجاوز مدة الاكراه تسعين يوماً، فبديهي من مقارنة النصين ومتى وضعت القاعدة العامة وهى قاعدة الابراء فى الغرامة وجب أن يترتب عليها كل نتائجها فاذا حصل اكراه لتسعين يوماً ابرئت ذمة المحكوم عليه من كل الغرامة التى حكم عليه بها ولا يصح فى هذه الحالة التفرقه بينها وبين ما اذا كان الاكراه لأقل من تسعين يوماً لعمومية النص، على ان الاجتهاد هنا قد قفل بابه فما دامت المذكرة التفسيرية قد نص فيها بصريح العبارة على ان التنفيذ بالاكراه البدنى يحمل محل عقوبة الغرامة وجب علينا الوقوف حيث اراد الشارع احتراماً لنصوصه وعملاً بتلك القاعدة الانسانية

التي اريد تطبيقها في التشريع المصري اخذاً بخلاصة الفقه الفرنسي المتورفتي نفذ على المحكوم عليه باقصى مدة الاكراه البدني وجب الا نعتبر هناك حكم غرامة ما قائماً فقد اندثر هذا الحكم من وقت ان ابتداء التنفيذ بالاكراه البدني لاقصى المدة وحلت محله العقوبة الجديدة

هذا هو الرأي القاتوني المحترم وهو يمثل تطوراً في الرأي لم يسع شارعنا الا الاخذ به سنة ١٩٠٤ وهو مبني على اعتبارات انسانية ترجع الى اصل الغرامة وهي ظاهرة من مقدماتنا التاريخية

ولئن شكا رئيس مكتب المخدرات فلن يكون لشكواه الا اثرها الصحيح وهو التوجه بها نحو السلطة التشريعية لاصدار ما يتفق من القوانين مع ما يراد معالجته . اما أن يكون لشكواه اثر المخالفة الصريحة لنصوص قوانيناً واحلال التفسير محل التشريع واهمال الاغراض الصريحة للشارع فهذا مما لا يرضاه الساهرون على تطبيق القانون وكفالة احترامه

ومن الأسف انني لم اعثر على احكام صادرة بهذا الخصوص في محاكنا المصرية سوى حكم غير منشور صادر من محكمة قنا الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية في ٤ يونيه سنة ٩٢٩ في القضية نمرة ٦٣ سنة ٩٢٩ يؤخذ منه ضمناً وبطريق الاستنتاج العكسي الرأي الذي تقول به وان كان النزاع الذي طرح للفصل فيه خاصاً بالفراغات الجزئية وطبيعتها

٣ أبريل سنة ١٩٣٠

محمد مختار عبدالله

قاضى اسنا

الأحكام

قضية محكمة النقض والإبراهيم

بل تجمله معلقاً الى أن يقضى فيها فاذا صدر الحكم فيها بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد ايذاناً بعدم تغيير مركز الخصوم وباتصال القضاء الاول بالثاني واتحادهما معاً . وكان استئناف النيابة للحكم الاول الذي تأكد بالثاني قائماً لان الحكم الاول لم يسقط ويصبح الاستئناف منسحباً في هذه الحالة على الحكم الثاني أيضاً بطريق التبعية وال لزوم وليس على النيابة أن تجدده بخلاف ما اذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله فيتعين على النيابة أن تجدده استئنافاً لأن الحكم الغيابي في هذه الحالة قد أعطي ولا أثر له وزواله يستتبع زوال استئناف النيابة

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن المقدمة عن ابراهيم شعبان تتلخص فيما يأتي :

أولاً - طلب الطاعن رد عضوين من الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وبذلك انحلت ولاية القضاء عن الدائرة التي فصلت في الدعوى وكان اللازم ألا تفصل فيها وأن تترك الفصل في صحة أو بطلان الرد لدائرة أخرى .

ثانياً - اخلال بحق الدفاع حيث لم يعلن المتهم بالجلسة التي صدر فيها الحكم وطلب التأجيل

٣٢٤

٢٣ يناير سنة ٢٩٣٠

١ - رد . طلب رد القضاة عن الحكم . كيفية تقديمه . بطلان . عدم قيام الرد . تفسير ضيق .

٢ - معارضة . حكم غيابي . تطبيق الحكم . استئناف النيابة . تأييد الحكم الغيابي . قيام استئناف النيابة . تعديله أو الغاؤه . زوال استئناف النيابة .

القاعدة القانونية

١ - لا يجوز رد القضاة بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة تحت تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف ٢٤ ساعة الا اذا كان الرد واقعاً في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصام ، وطلب الرد الذي يقدم بهذه الطريقة في حق قاض لم يجلس لأول مرة يعتبر باطلاً شكلاً ولا وجوده وللمحكمة المقدم اليها مثل هذا الطلب أن تفصل في موضوع الدعوى من غير حاجة لترك الفصل في صحة الرد أو بطلانه لدائرة أخرى اذ أن نصوص القانون في رد القضاة هي نصوص أساسية تفسر بأضيق معانيها

٢ - ان المعارضة في الحكم الغيابي لا تسقطه

عاشراً - قصور في البيانات الضرورية للحكم حيث لم يبين سبب القضاء بالتعويض.

عن التوجه الاول

« من حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن قدم عريضة الى قلم كتاب محكمة الاسكندرية بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٩ طلب فيها رد حسن بك نجيب لانه أبدى رأيه في القضية بأدانة الطاعن قبل سماع الدفاع ونظر الموضوع وان لديه شهوداً على ذلك وطلب رد حنق بك عبد الحميد لانه فوق كونه أبدى رأيه في القضية بتأييد الحكم فان هناك أ- باباً يشرحها الطالب تدعو الى تأكيد انه لا يمكن أن يحكم في القضية بغير ميل . والمحكمة لم تعتبر هذا الطلب رداً قانونياً لانه لم يحصل بتقرير تحرر في قلم الكتاب طبقاً لنص المادة ٣١٢ وما بعدها من قانون المرافعات ورفضت طلب التأجيل ونظرت الموضوع .

« وحيث ان نصوص القانون في الرد هي نصوص استثنائية تفسر بأضيق معانيها حتى لا يتعطل السير في القضايا وقد نص الشارع في المادة ٣١٠ مرافعات على سقوط الحق في طلب الرد عند عدم تقديمه قبل الشروع في المرافعة .

« وحيث ان القاضيين الذين طلب ردهما لم يجلسا لأول مرة لنظر القضية حتى يصح أن يكون ردهما بمذكرة تعطى لكتاب المحكمة الحاضر بالجلسة تحت تجديد الرد بقلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة طبقاً لنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات وكذلك لم يحصل

للاستعداد وسماع شهود نفي وتعيين محام عنه بعد انسحاب محاميه فلم تجب طلبه

ثالثاً - خطأ في تطبيق القانون لان النيابة استأنفت الحكم الغيابي وقد حصلت المعارضة فيه من المتهم ولم ترفع النيابة استئنافاً عن الحكم الذي صدر في المعارضة فكان اللازم اعتبار أن الحكم الأول قد سقط بالمعارضة وتبعاً له استئناف النيابة فكان يجب أن تحكم المحكمة بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة .

رابعاً - قصور في أسباب الحكم الاستئنافي حيث لم يرد على أسباب الحكم الابتدائي .

خامساً - اخلال بحق الدفاع حيث ارتكبت المحكمة في اثبات التهمة على دليل أخذته من قضية ضمت خلصة فلم يطلع عليها الطاعن .

سادساً - قصور في بيان الحكم لعدم بيان الافعال المسندة للطاعن .

سابعاً - الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها لان الاسطبل الذي وجدت به المخدرات بابه مفتوح للجميع وليس محل سكن خاص للطاعن حتى يكون مسئولاً عن احراز المتهم الثاني احمد علوان المخدرات به الا اذا ثبت اشتراك الطاعن معه الامر الذي خلا منه الحكم المطعون فيه .

ثامناً - عدم بيان واقعة الاعتداء حيث لم تبين المحكمة اذا كانت الألفاظ المنسوب صدورها من الطاعن قيلت في مواجهة الضباط .

« تاسعاً - نسبت المحكمة للمتهم اعترافاً لم يصدر منه ورتبت عليه الحكم بأدائته .

عن اليوم الثالث

« من حيث انه مما تجب ملاحظته ان هذا الوجه خاص بالحكم في تهمة التعدي دون تهمة الاحراز لأن تهمة الاحراز قضى فيها بالبراءة فمعارضة المتهم في الحكم لا تنصب إذن إلا على الحكم بأدائه في تهمة التعدي واستئناف النيابة كان قائماً بغير نزاع عن حكم التبرئة في دعوى احراز المخدرات فيكون الحكم الاستئنافي في تهمة الاحراز المذكورة لا شائبة فيه . ومحل البحث هو فقط ما يختص بتهمة التعدي .

« وحيث ان نظرية الطاعن تقوم على أساس ان الحكم الغيابي يسقط بالمعارضة وانه بعد صدور الحكم في المعارضة يلزم أن تجدد النيابة استئنافها حتى تستطيع المحكمة النظر فيه وتشديد العقوبة كما فعلت وطلما ان النيابة لم تستأنف واستئنافها الاول قد سقط تبعاً لسقوط الحكم الغيابي كان على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة .

« وحيث انه مما تجب ملاحظته ان هذه النظرية لها سند في قانون تحقيق الجنايات الفرنسي اذ جاء بالمادة ١٨٧ منه ان الحكم الصادر بالعقوبة غيابياً يسقط ويعتبر كأن لم يكن اذا عارض المحكوم عليه فيه الا أن الشارع المصري لم يأخذ بهذه النظرية بل أهمل أدراجها في القانون وأصبح المفهوم ان المعارضة لا تسقط الحكم بل تجعله معلقاً الى أن يقضى فيها فإذا صدر الحكم فيها بتأييد الحكم المعارض فيه كما هو الواقع في هذه الدعوى - كان هذا التأييد

الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة حتى يكون رده في ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه طبقاً لنص المادة ٣١٠ وعلى ذلك تكون صورة الرد في المسألة الحالية هي مما يدخل تحت متناول المادتين ٣١٢ و ٣١٤ من قانون المرافعات وهما تقضيان بوجوب عمل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة قبل الجلسة ويكون مشتملاً على أسبابه وإلا كان باطلاً شكلاً أي لا وجود له .

وحيث أن يكون تصرف المحكمة في عدم التعويل على الطلب ونظر الموضوع لا مخالفة فيه للقانون ولم يكن من محل لترك الفصل في صحة الرد أو بطلانه لدائرة أخرى لأن هذا لا يكون إلا في حالة قيام رد وهنا لا رد . فيتعين رفض هذا الوجه .

عن اليوم الثاني

« حيث انه بالرجوع للأوراق تبين ان الطاعن لم يتمسك بهذا الدفاع لدى المحكمة بل حضر هو ومحاميه أمام المحكمة وكان طلبهم التأجيل للاستعداد لا لأن المتهم لم يعلن . على أن المحامي هو الذي حضر في الجلسة السابقة بتوكيل وادعى مرضه وتأجلت القضية اسبوعاً وقد بينت المحكمة في حكمها ما دعاها لعدم اجابة هذا الطلب وانه غير جدي والغرض منه المظل والتسويق فضلاً عن أن المحكمة سمعت دفاع المتهم نفسه بهذه الجلسة وليست المحكمة ملزمة بأجابة طلب التأجيل ولا يحتم القانون حضور محام عن متهم في جنحة لذلك يكون هذا الوجه واجب الرفض أيضاً .

هذا الاجراء معتبرا ومهما استعاضوا عنه بغيره مما قد يؤدي المراد أو يدل عليه فان هذه الاستعاضة لا تغني بل يبقى الاجراء في نظر القانون معدوما لا أثر له

٢ - لا يعتبر استئنافا طبقا لما رسمته المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات تقديم عريضة لقلم الكتاب أو للنيابة العامة أو ارسال خطاب من النائب العمومي أو احد وكلائه لقلم الكتاب مهما تكن ارادة الاستئناف منصوصا عليها فيه ولا يعتبر كذلك ايضا دفع المحكوم عليه الكفالة المقدرة لايقاف تنفيذ الحكم المراد استئنافه وان كان هذا عمل من يريد الاستئناف

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية اعتبرت أن استئناف الطاعن حصل بعد الميعاد فقضت بعدم قبوله شكلا والحال انه قام بما عليه اذ انه بمجرد صدور الحكم قد اعتزم استئنافه وأسرع في ذات اليوم الذي صدر فيه فدفع لقلم الكتاب مبلغ الكفالة المقدرة لايقاف التنفيذ وبذلك اظهر رغبته في الاستئناف واعتقد أن الاستئناف تم ولكنه فوجيء بالقبض عليه بعد مضي الميعاد فنظم للنائب العمومي وامر بقبول تقريره بالاستئناف وعلى هذا فهو لم يقصر في حق نفسه بل ان كان هناك تقصير فمن قلم الكتاب الذي لم يحرر له التقرير عند دفعه الكفالة.

« وحيث أن القانون متى رسم شكلا خاصا لاجراء من الاجراءات الدعاوى كان هذا الشكل هو وحده الدليل القانوني على حصول الاجراء وكان الواجب على ذوي الشأن استيفاءه حتى يكون

ايذانا بعدم تغير مركز الخصوم وباتصال القضاء الاول بالثاني واتحادهما ، مما وكان استئناف النيابة اذن للحكم الاول الذي تأكد بالثاني هو استئناف قائم لم يسقط لأن ذلك الحكم الاول لم يسقط بل ان هذا الاستئناف أصبح منسحبا أيضا على الحكم الثاني بطريق التبعية وال لزوم وما كان على النيابة أن تجددده ، أما اذا حصل الغاء الحكم المعارض فيه أو تعديله فيتعين على النيابة أن تجدد استئنافها لان الحكم الغيابي المعارض فيه قد امحى ولا أثر له واستتبع زواله زوال استئناف النيابة له . وبناء على ذلك يكون هذا الوجه واجب الرفض ايضا

(طعن ابراهيم شعبان وآخر ضد النيابة رقم ١٢ سنة ٤٧ قضائية - دائرة حضرة عبد العزيز باشا فهمي رئيس المحكمة وبحضور حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو - سودان وزكي برزى بك وحامد فهمي بك المستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة

٣٢٥

٢٣ يناير سنة ١٩٣٠

استئناف . طريقة تقديمه . مخالفة المادة ١٧٨ تقديمه بعريضة لقلم الكتاب . عدم قبول الاستئناف .

القاعدة القانونية

١ - متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء من اجراءات الدعاوى كان هذا الشكل هو وحده الدليل القانوني على حصول الاجراء وكان الواجب على ذوي الشأن استيفاءه حتى يكون

هو المقصر لان القانون صريح ولا يقبل من أحد احتجاجه بمجهل القانون
(طعن محمود احمد الدالى ضد النيابة رقم ٣١١ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٣٣٦

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

بطلان . تغيير صفة المدعى عليه في محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها . تجاوز الحدود الدعوى . الحكم بالبراءة التعويضات . تطبيق خطأ

القاعدة القانونية

حكم على شخص ابتدئاً بالعقوبة وبالتعويض في جريمة ثبت لمحكمة الاستئناف انه لم يرتكبها بل ان ابنه القاصر هو الذى ارتكبها فقضت بالغاء الحكم الابتدائى من جهة العقوبة وبرأته ولكنها من جهة التعويض الزمت به بصفته ولياً ومسئولاً مدنياً عما يرتكبه ابنه من جرائم

ومحكمة النقض رأت ان محكمة الاستئناف غيرت من تلقاء نفسها صفة المدعى عليه في الدعوى وان هذا يعتبر تجاوزاً منها لحدود الدعوى المطروحة لديها وانه كان من المتعين مع تبرئة الوالد من الجريمة لعدم مقارفته اياها رفض الدعوى قبله شخصياً وحفظ الحق للمدعى المدنى بتقاضى التعويض لدى المحكمة المدنية

وانه لا محل لتطبيق المادة ١٧٢ بالنسبة لما نبيحه من جواز الحكم بالتعويضات على المتهم المحكوم ببراءته من التهمة في حالة ما يكون المتهم قد برى لعدم ثبوت التهمة عليه

الشكل هو وحده الدليل القانونى على حصول الاجراء وكان الواجب على ذى الشأن استيفاء حتى يكون الاجراء معتبراً ومهما استعاض عنه بغيره مما قد يؤدي المراد أو يدل عليه فان هذه الاستعاضة لا تغنى بل تبقى الاجراء في نظر القانون معدوماً لا أثر له .

« وحيث ان المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات رسمت لاستئناف الاحكام في مواد الجنج شكلاً خاصاً هو أن يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم اذا كان المستأنف هو المحكوم عليه أو المدعى بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومى - أو بقلم كتاب المحكمة الابتدائية اذا كان المستأنف هو النائب العمومى . واذن فالورقة الرسمية التى يحررها موظف قلم الكتاب مثبتاً فيها حضور صاحب الشأن امامه وطلبه تدوين ارادته استئناف الحكم هى وحدها التى تعتبر دليلاً قانونياً على حصول الاستئناف . اما ما عداها من عريضة تقدم لقلم الكتاب أو للنيابة العامة أو خطاب يرسله النائب العمومى أو أحد وكلائه لقلم الكتاب فكله لا يغنى مهما تكن ارادة الاستئناف منصوفاً عليها فيه . ومن باب اولى لا يغنى أن يكون قصد الاستئناف ثابتاً من عمل آخر ولو متصل بقلم الكتاب ومن شأنه عادة ان لا يأتيه الا مريد الاستئناف كدفع المحكوم عليه الكفالة القدرة لأيقاف تنفيذ الحكم المراد استئنافه

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن ولا عبرة بما يقوله الطاعن من ان قلم الكتاب

المحكمة

« حيث ان واقعة هذه المادة بحسب الثابت من الحكمين الابتدائي والاستئنافي الصادرين فيها ان النيابة رفعت الدعوى على الطاعن شخصياً متهمة اياه بأنه ضرب المجنى عليه فأحدث به عاهة مستديمة هي فقد ابصار عينه اليمنى والمدعى بالحق المدني دخل في الدعوى لدى المحكمة الجزئية بصفته ولياً على ابنه المجنى عليه وطلب التعويض من الطاعن شخصياً ومحكمة اول درجة حكمت على الطاعن بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل وبتعويض قدره ٥٠ جنيهاً للمدعى بالحق المدني والمصاريف المدنية المناسبة و ١٠٠ قرش اتعاب محاماة فاستأنف الطاعن هو والنيابة والمدعى المدني والمحكمة الاستئنافية قالت انه لم يثبت لديها ان الطاعن هو الذي ارتكب هذه الجريمة شخصياً بل ان الذي ارتكبها في الواقع هو ابنه الطفل الذي عمره خمس سنوات ولذلك ألغت الحكم الابتدائي من جهة العقوبة وبرأته من التهمة واما من جهة التعويض المدني فقد رفعت الى ٧٥ جنيهاً والزمته به الطاعن بصفته ولياً على ابنه ومسئولاً مدنياً عما يرتكبه ابنه هذا من الجرائم

« وحيث ان الطاعن يتظلم من هذا الحكم الاستئنافي قائلاً في الوجه الأول انه ليس المحكمة الاستئنافية ان تحكم عليه في الدعوى المدنية بصفته ولياً على ابنه مع ان هذه الدعوى رفعت لها عليه بصفته الشخصية وان في حكمها اخلاً لا بحق الدفاع

لأنها حرمت من درجة من درجات التقاضي » وحيث ان الواقع ان المحكمة الاستئنافية غيرت من تلقاء نفسها صفة المدعى عليه في الدعوى اذ بينا المدعى المدني طلب التعويض من الطاعن شخصياً بسبب انه ارتكب الجريمة شخصياً وقد حكم له ابتدائياً بالتعويض على هذا الاعتبار واستمر مصماً لدى الاستئناف على دعواه اذا بالمحكمة الاستئنافية تبرئ الطاعن من التهمة وتقرر ان ابنه هو المرتكب لها ثم تحكم عليه بصفته ولياً مسئولاً عن الحق المدني فتغير صفته في الخصومة وظاهر ان هذا تجاوز منها لحدود الدعوى المطروحة لديها . ومهما يكن من اعتراف الطاعن امامها بأن الحادثة حصلت من ابنه فان هذا لا يبرر ذلك التجاوز بل كان المتعين مع تبرئته من الجريمة لعدم مقارفته اياها رفض الدعوى قبله شخصياً وحفظ الحق للمدعى المدني بتقاضى التعويض لدى المحكمة المدنية ما دام الجاني طفلاً عمره اقل من سبع سنوات ممن لا ترفع عليهم الدعوى العمومية

« وحيث ان المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات وان نصت على جواز الحكم بالتعويضات على المتهم المحكوم ببراءته من التهمة الا انها لا تنسج مثل صورة هذه القضية اذ المتهم برى لعدم ثبوت التهمة عليه والتعويضات كانت مطلوبة منه شخصياً بسبب اقترافه هذه الجريمة التي برى منها وقد حكم بها عليه من ثانی درجة بصفة اخرى

« وحيث انه لذلك يتعين إلغاء الحكم

وتطبيق القانون بلا حاجة لبحث الأوجه الأخرى »

(طعن احمد محمد المغربي ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ٤٥٤ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرة عبد العزيز باشا فهمى رئيس المحكمة بعضوية حضرات مسيو سودان وزكى برزى بك ومحمود سامى بك وحامد فهمى مستشارين وجندى بك عبد الملك رئيس النيابة)

٣٢٧

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

قتل خطأ . خطأ . ضرورة ان يكون الخطأ هو سبب الحادثة دون غيره

القاعدة القانونية

يلزم لتحقيق جريمة القتل غير المتعمد المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ان يكون الخطأ الذى ارتكبه الجانى هو السبب الذى أدى الى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب .

وعلى ذلك فيجب استبعاد كافة صور القتل التى يقطع فيها عقل كل انسان فى مركز الجانى لاسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الاهمال محصور مداها محدودة نهايتها وانها لا تصل الى اصابة احد ولا امانته. اذ فى هذه الصورة لا يكون القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب آخر لا شأن للمهمل به وليس مسئولاً عن نتيجته

المحكمة

« حيث ان الواقعة الثابتة بالحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان بمحطة السكة الحديد بتلا شريطاً خاصاً بتخزين

صهاريج الغاز التى تصل اليها على ذمة شركة وورمس وان نظام الحركة بالمحطة اقتضى ان يكون على رأس هذا الشريط حواشة وتحويلة تغلقان بمفتاحين حتى لا تحيد القطارات السائرة بتلك المنطقة عن خط سيرها وتنحدر الى ذلك الشريط ولا تفتحان الا عند ما يراد تمرير بعض الصهاريج منه او اليه . وقد حدث أن الطاعن فتح الحواشة والتحويلة لتخزين صهريج غاز وبعد تخزينه أهمل اقفالها ولأن أحد القطارات كان يجرى مناورة بمنطقة المحطة فقد اندفع الى الشريط الخاص بصهاريج الغاز ولم تمنعه الحواشة ولا التحويلة لانهما كانتا مفتوحتين وقد استمر حتى اصطدم بالصهريج الذى كان من قبل على ذلك الشريط فتحرك الصهريج قتل الغلام المجنى عليه الذى كان بالمصادفة قد تسلل الى حيث وجود الصهريج ودخل تحته ليلتقط بعض ما يتساقط منه من الغاز . تلك هى الواقعة بحسب ما أثبتتها المحكمة . وقد اعتبرت المحكمة الابتدائية والاستئنافية ان هذا القتل الخطأ وقع باهمال المتهم وقضتا بعقوبته تطبيقاً للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات .

« وحيث ان المتفق عليه انه يلزم لتحقيق جريمة القتل غير المتعمد المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ان يكون الخطأ الذى ارتكبه الجانى هو السبب الذى أدى الى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب .

« وحيث ان تطبيق هذه القاعدة المتفق عليها يستدعي حتماً استبعاد كافة صور القتل التى

يقطع فيها عقل كل انسان في مركز الجاني
لاسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الاهمال محصور
مداهما محدودة نهايتها وانها لا تصل الى اصابة
أحد ولا امارته . اذ في هذه الصورة لا يكون
القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب
آخر لا شأن للمهمل به وليس مسئولاً عن
نتيجته .

« وحيث ان صورة هذه الدعوى هي من
هذا القليل اذ كل ما كان يتصوره من في
مركز المنهم من نتائج الاهمال أن يندفع قطار
على الرغم من سائقه الى شريط صهاريج الغاز
فيصطدم بها وان كل ما قد ينشأ في النهاية
العظمى عن هذا الاصطدام عطب مقدم القاطرة
أو عطب الصهريج . أما ان يتصور أن يكون
من نتائج هذا الاهمال اصابة شخص يكون مستقراً
على الشريط تحت الصهريج فقد كان مستحيلاً
عليه - أو على الأقل كان غير واجب عليه - ان
يتصوره اولاً لأن ذلك الشريط هو من ممتلكات
السكة الحديدية ومن حرما المحمي بقوة القانون
عن أن يدخله الجمهور وكل من وطئه كان مخالفاً
مستحقاً للعقاب وثانياً لأن الاستقرار تحت
الصهريج والاختفاء عن الانظار هو في ذاته من
الشذوذ الذي لا يرد بالحاطر . وهذا التعليل الذي
يحد من تصور نتائج الاهمال هو تعليل صحيح
مقبول . واذن فأصابة هذا المجنى عليه وموته
لا شأن لحظاً الطاعن بهما ولم ينشأ إلا عرضاً
بسبب مخالفته هو لقوانين السكة الحديدية
وتعريضه نفسه لحاطرها

« وحيث ان الذي يؤكد صحة هذا النظر

أن الحواشة والتحويلة لو كانتا مغلقتين ثم فتحتا
قصداً وقت وقوع الحادثة لتخزين صهريج ثان
واتصل هذا الصهريج بالاول فحركه فوقعت
الحادثة في غفلة من السائق ومن فتح الطريق
لما أؤخذ احد منهما على قتل المجنى عليه قتلاً عمداً
ولا خطأ بل لعدت الحادثة حاصلة قضاء وقدرأ
لا مسئولية فيها على أحد منهما لأنها غير
مكلفين يبحث حالة الصهريج الاول لمعرفة ما اذا
لم يكن أحد مختبئاً تحته . وبما تكن المسئولية
عن نتائج ترك تينك الحواشة والتحويلة مفتوحتين
اهمالاً فلا يمكن ان تكون أشد منها في صورة
فتحهما قصداً .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الوجه
الاول من أوجه الطعن وتطبيق القانون بلا حاجة
لبحث باقي الأوجه الأخرى .

(طعن محمد افندي مصطفى ضد النيابة رقم ٢٦١
سنة ٤٦ ص — بالهيئة السابقة)

٣٢٨

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

نقض . تقديم اوراق ومذكرات بعد قفل باب
المرافعة . اخلال بحق الدفاع . بطلان .

القاعدة القانونية

تحرم المادة (١٥) من لائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الأهلية على أي خصم أن
يقدم بعد انتهاء المرافعة أوراقاً او مذكرات إلا اذا
صرحت المحكمة بذلك وصار تبليغها لخصمه فاذا
قبلت المحكمة بعد قفل باب المرافعة أوراقاً لم

تصرح بتقديمها ولم تكن قد بلغت للخصم واطلعت عليها وأشارت إليها في حكمها مستندة إليها كان من المتعين نقض الحكم لاختلاله بحقوق الدفاع والمبدأ القاضي بوجوب مواجهة الخصوم بعضهم بعضاً بالدفاع وتمكين كل خصم من مناقشة ما يدلى به خصمه من الحجج (مادنا ٩٤، ٩٥ مرافعات)

المحكمة

« حيث أن مبنى الوجه الأول أن الدعوى العمومية كانت مرفوعة على الطاعن وعلى آخر يدعى محمد على منصور وكان كل منهما يدفع التهمة عن نفسه ويلقيها على الآخر وأنه بعد قفل باب المرافعة لدى المحكمة الاستئنافية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ وتأجيل القضية أسبوعاً للحكم قدم محمد على منصور للمحكمة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٩ مذكرة ومستنداً لم يطلع عليها الطاعن ولا محاميه وزعم مقدمهما أن المستند صادر من الطاعن وأنه يثبت كونه هو الذى أحضر الماسورة المسروقة والمحكمة قبلت المذكرة والمستند وأشارت في حكمها إلى هذا المستند بعبارة يفهم منها أنها تأثرت بهذين الورقتين اللتين قدمتا في غفلة من الطاعن وهذا إجراء يعيب الحكم ويبطله .

« حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجدت به العبارة الآتية : وقد استشهد المتهم الأول على معرفته بالمتهم الثانى بورقة ورد ذكرها في التحقيقات وقدمها أخيراً وفيها ما يشعر بوجود علاقة بينهما وهذه الورقة سئل عنها عطيه

عمران فأنكر تدخله غير أن انكاره لا يدل حتماً على اختلاقها وعلى فرض أنه طرأ نزاع بين المتهمين فإنه لا حق على وقوع الجريمة ولا تأثير له عليها وهذه العبارة مع ما فيها من الإبهام والغموض والتجهيل في تاريخ تقديم الورقة المشار إليها فيها دالة على أن المحكمة لم تعتبر تلك الورقة مختلفه أى أنها اعتبرت حقيقية .

« وحيث أنه بالاطلاع على ملف مفردات الدعوى ظهر أن المحامى وكيل المتهم الآخر محمد على منصور قدم حقيقة في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٩ (بعد المرافعة بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ وتأجيل القضية اسبوعاً للحكم) ورقة عليها امضاء «امبابي» مرفقاً بها بيان يقول فيه ان هذه الورقة المرسلة الى عطيه عمران تشير الى تكليف عطيه هذا بتسليم « الامانة » الى محمد منصور ثم يقول ان هذه « الامانة » التى لم يستلها موكله محمد على منصور ليست سوى الماسورة (موضوع الدعوى) كما فهم موكله هذا بعد حصول التحقيق .

« وحيث ان الواقعة التى يرويها الطاعن فى الوجه المذكور هى اذن صحيحة ويترجح كثيراً انها تكون اثرت على رأي القضاة فى الحكم .

« وحيث ان المادة ١٥ من لائحة الاجراءات الداخلية تحرم على اى خصم ان يقدم بعد انتهاء المرافعة اوراقاً أو مذكرات الا اذا صرحت المحكمة بذلك وصار تبليغها لخصمه من قبل تقديمها ومفهوم هذا النص أن المحكمة ايضاً محرم عليها أن تقبل الاوراق التى لم تصرح بها ولم تبلغ للخصم وأن تطلع عليها وتضعها

(٢٥٥) مبدأ خاصاً بتنظيم العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية كما نظم بعد ذلك العلاقة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم في شأن هذه المصاريف مقررأ في المادة (٢٥٧) انه لا يرجع في احكام هذه العلاقة الى القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية الا في صورة واحدة هي صورة ما اذا برىء المتهم ومع تبرئته قد الزم بتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية اما باقى الصور فالمادة ٢٥٦ هي وحدها اللازم

الرجوع اليها للفصل فيها

٢ - تقضي المادة ٢٥٦ بتحقيق جنايات بان المتهم الذى تقررت ادانته يجب الزامه بكافة ما تكبده المدعى بالحق المدنى من المصاريف وقد جاءت هذه القاعدة مطلقة لا تفرق بين ما اذا قضى لهذا المدعى بكل التعويض الذى طلبه أو يبعضه وبين ما اذا كان لم يقض له بشىء اصلا الا ان الشارع قد استثنى من متناول تطبيق هذه القاعدة الاساسية صورتين الاولى ان يكون المدعى بالحق المدنى لم يحكم له بشىء من التعويض مع تقرير المحكمة بادانة المتهم ففيها لا يلزم المتهم بشىء من مصاريف الدعوى المدنية بل يكون على المدعى وحده والثانية صورة ما اذا قضى للمدعى المدنى بعض طلباته فقط فقد ترك القانون للقاضى مطلق الحرية فى تقسيم مصاريف الدعوى المدنية بين المدعى والمتهم على النسبة التى يراها فاذا رأى القاضى ان يجرى على اصل القاعدة المقررة بالفقرة الاولى من ايجاب كل المصاريف على المتهم للمدعى فعل ولا تثريب عليه وان شاء اخذ بحقه

بلف الدعوى كأنها جزء منه بل واجبها ان لا تطلع على تلك الاوراق وأن تستبعدا لاول وهلة ان فرض وعرضها قلم الكتاب عليها ولم يتم بواجبه من عدم قبولها . وهذا الفهوم منصوص عليه صراحة بمادتي ٩٤ و ٩٥ من قانون المرافعات كما انه نتيجة حتمية لازمة عن مبدأ وجوب مواجهة الخصم بعضهم بعضاً بالدفاع وتمكين كل خصم من مناقشة ما يدلى به خصمه من الحجج .

« وحيث انه مهما يكن بالحكم المطعون فيه من الادلة الاخرى على ادانة الطاعن فان مجرد حدوث تلك المخالفة فيه مما يفسده ويمنع الاطمئنان اليه ويكون من المتعين نقضه لاخلاله بحقوق الدفاع بلا حاجة لبحث الاوجه الاخرى » (طعن انبأى احمد ضد النيابة رقم ٤٥١ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٣٢٩

٣٠ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ - مصاريف قضائية . دعوى جنائية . دعوى مدنية . عدم جواز الاخذ بالنصوص الخاصة بالمصاريف في المواد المدنية والتجارية .
- ٢ - متهم . الحكم بادانته . جواز الزام بكافة المصاريف في حالة الحكم ببعض التعويضات .

القاعدة القانونية:

- ١ - تناول قانون تحقيق الجنايات بالمواد ٢٥٥ الى ٢٥٧ مسألة المصاريف فى الدعوى التى يكون فيها مدع بمحقوق مدنية فوضع بالمادة

صورة واحدة هي صورة ما اذا برىء المتهم ومع تبرئته قد الزم بتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية اما باقى الصور فالمادة ٢٥٦ هي وحدها اللازم الرجوع اليها للفصل فيها .

« وحيث ان الطاعنين لم يبرأ من الدعوى العمومية واذن قسوية العلاقة بينهما وبين المدعى بالحق المدني انما تكون بحسب المادة ٢٥٦ ولا محل في تسويتها للرجوع الى شئ من القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية

« وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ٢٥٦ وضعت قاعدة اساسية هي ان المتهم الذى تقررت ادانته يجب الزامه بكافة ما تكبده المدعى بالحق المدني من المصاريف وقد جاءت هذه القاعدة عامة مطلقة لا تفريق فيها بين ما اذا قضى لهذا المدعى بكل التعويض الذى طلبه أو يعضه وبين ما اذا كان لم يقض له بشئ اصلا .

« وحيث ان التقرير بادانة المتهم لا يمكن بحسب المبادئ القانونية العامة ان يقال به في صورة استئناف المتهم لحكم العقوبة الابتدائي أو استئناف النيابة لحكم البراءة أو العقوبة الا اذا صدر الحكم الاستئنافي فعلا قاضيا بهذه الادانة ومن ثم فهذا الحكم الاستئنافي هو وحده الذى يعتبر الاساس لتطبيق قاعدة الفقرة الاولى من المادة ٢٥٦

« وحيث أن تلك القاعدة الاساسية قد حد الشارع من عمومها فاستثنى من متناول تطبيقها صورتين الاولى أن يكون المدعى بالحق المدني لم يحكم له بشئ من التعويض مع تقرير المحكمة بادانة المتهم ففيها لا يلزم المتهم بشئ من

الاختيارى ولا يعتبر المتهم مداناً الا اذا صدر الحكم الاستئنافي فعلا قاضياً بهذه الادانة فالحكم الاستئنافي هو وحده الذى يعتبر الاساس لتطبيق قاعدة الفقرة الاولى من المادة ٢٥٦

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الخامس ان المحكمة الزمت الطاعنين بالمصاريف المدنية الاستئنافية مع ان استئناف المدعى بالحق المدني للحكم الابتدائي قد رفض وتأيد هذا الحكم الابتدائي فيما يختص بالتعويض فقضاء المحكمة على الطاعنين بالمصاريف المدنية الاستئنافية أى مخالفاً لمقتضى المادة ٢٥٦ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان قانون تحقيق الجنايات قد وضع بالمواد ٢٥٠ الى ٢٥٧ لمصاريف الدعاوى الجنائية نظاماً كاملاً هو دون غيره الذى يرجع اليه في تعرف احكامها وكيفية تصرف القضاء بشأنها وقد تناول في المواد ٢٥٥ الى ٢٥٧ مسألة المصاريف في الدعاوى التى يكون فيها مدع بمحقوق مدنية فوضع بالمادة ٢٥٥ مبدأ خاصاً بتنظيم العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية جمل فيه هذا المدعى مسئولاً اولاً وبالذات للحكومة عن تلك المصاريف ثم وضع بالمادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ المبادئ الخاصة بالعلاقة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم في شأن هذه المصاريف وكيف يسويها القضاء مقررأ في المادة ٢٥٧ انه لا يرجع في احكام هذه العلاقة الى القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية الا في

مصاريف الدعوى المدنية بل تكون تلك المصاريف على المدعى وحده وهذا شيء طبيعي مانع من اصطدام عموم القاعدة وإطلاقها بالمبادئ القانونية العامة. أما الصورة الثانية المستثناة فهي صورة ما إذا قضى للمدعى المدني ببعض طلباته فقط وفيها رأى القانون أن من العدل أن يترك للقاضي مطلق الحرية والاختيار في تقسيم مصاريف الدعوى المدنية بين المدعى والمتهم على النسبة التي يراها بحسب ما يبدو له من ظروف الدعوى فإذا رأى القاضي أن يأخذ بحقه هذا الاختيارى فعل وإن رأى أن يجري على أصل القاعدة المقررة في الفقرة الأولى من إيجاب كل المصاريف على المتهم للمدعى فعل أيضاً ولا تثريب عليه

« وحيث أنه مما تجب ملاحظته أن كون المدعى المدني مقضياً له ببعض طلباته معناه أن يكون خرج من الدعوى كاسباً بعض التعويض الذى رفعها به. ومما يصدق عليه هذا المعنى صورة ما إذا حكم فيها ابتدائياً للمدعى ببعض طلباته فاستأنف للحصول على البعض الثانى ولكن رفض استئنافه وتأيد الحكم الابتدائى الصادر بالبعض وهى صورة الطعن الحالى. ولئن كان مما يستوقف النظر ويدعو للتردد أن يقضى على المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية مع رفض استئناف المدعى المدني فإن مبعث هذا التردد هو القياس على قواعد المصاريف فى المواد المدنية والتجارية وقد ذكر آنفاً أن هذه القواعد لا شأن لها فى غير صورة المادة ٢٥٧ وأن انتظم

المقرر بالمادة ٢٥٦ هو نظام خاص يجب فهمه على قدر ما تؤدي إليه عباراته. على أن هذا التردد لا يلبث أن يزول متى علم أن الدعوى المدنية التى ترفع بالتبعية للدعوى العمومية ليست فيها مقدرة من قبل بمقود بين المتخاصمين وإنما هى متروكة لتقدير القاضي يزيد فيها وينقص - فى حدود الطلب - بما يهدى إليه اجتهاده وأنه اذن كان جديراً بالشارع أن يترك له أمر المصاريف فى مثل الدعوى الحالية ليوجبها كلها أو ما شاء منها على المتهم ما دام إيجابها كلها أو بعضها ليس فى الواقع ونفس الأمر الا زيادة أو نقصاً فى التعويض الموكول إليه تقديره بلا رقابة عليه فيه

« وحيث أن الحكم الابتدائى اذا كان قد أخذ فيه القاضي بقاعدة تقسيم المصاريف المحولة له بالفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ فإن الحكم الاستثنائى الذى قرر فى النهاية ادانة الطاعنين وأيد حكم التعويض الابتدائى قد أخذ فيما يتعلق بالمصاريف المدنية الاستثنائية بأصل القاعدة المقررة بالفقرة الأولى والمحكمة فى حل من ذلك كما وضع مما تقدم وليس فى عملها ما يخالف القانون .

« وحيث أنه لجميع ما تقدم يتعين رفض الطعن بكل وجوهه .

(طعن عبد العال خراشي وآخر ضد النيابة رقم ٢١٨٥ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

قبول الطعن وتقض الحكم واحالة القضية على
محكمة طنطا الاستئنافية لتفصل فيها من دائرة

اخرى

(طعن محمد محمد عبده وآخرين ضد النيابة رقم
٦١٢ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرة كامل بك ابراهيم
وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكى برزى بك واحد
امين بك وحامد فهمى بك المستشارين ومحمود حمدي
بك وكيل النيابة)

٣٣١

١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

محاضر الجلسات . عدم توقيعه من رئيس الجلسة .
امضاء آخر محضر . عدم بطلان

القاعدة القانونية

إذا ثبت ان محضر الجلسة الأخيرة التي
نطق فيها بالحكم قد حصل امضاؤه فالتسوه عن
امضاء باقى المحاضر الاخرى السابقة لا يبطل
اجراءات المحاكمة وبخاصة اذا لم يدع الطاعن
عدم موافقة ما ثبت بها لما حصل فعلا .

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول من أوجه
الطعن يتحصل فى ان محامى الطاعن طلب من
محكمة أول درجة كما هو ثابت بمحضر احدى
جلساتها ان تضم قضية معينة كي يستعين بما جاء
فيها على اظهار صحة اقوال شهود النقي وعدم
صحة اقوال شاهد الاثبات الذى أخذت المحكمة
بأقواله وحكمت على الطاعن بسببها وهذه القضية

٣٣٠

١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

اخلال بحق الدفاع . طلب التأجيل لتوكيل محام .
رفضه . بطلان .

القاعدة القانونية

إذا طلب المتهم التأجيل لتوكيل محام
فرفضت المحكمة التأجيل وأجبت النطق بالحكم
ثم حكمت فى الدعوى دون ان تمكن المتهم من
ابداء أقواله كان عملها اخلالا بحق الدفاع من شأنه
ان يبطل اجراءات المحاكمة

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة طنطا
الاستئنافية لم تمكن المتهمين من ابداء دفاعهم ولم
تجب المحامى عنهم الى ما طلبه من فتح باب المرافعة
وان فى ذلك اخلالا بحق الدفاع ويفسد المحاكمة
ويبطل الحكم .

« وحيث ان الثابت بمحضر جلسة ١٠
مارس سنة ١٩٢٩ ان المحكمة الاستئنافية السابقة
الذكر سألت المتهم الأول فقال أطلب التأجيل
لتوكيل محام فرفضت المحكمة التأجيل وبعد
المدافلة اجبت النطق بالحكم أسبوعاً ثم آخر ثم
أصدرت الحكم المطعون فيه وظاهر من هذا ان
المحكمة لم تمكن المتهمين من ابداء اقوالهم فأخلت
بذلك بحق دفاعهم، والاخلاق بحق الدفاع يبطل
اجراءات المحكمة والحكم . وعلى هذا يتعين

٣٣٣

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ — أدلة . سماع . شهادة صغيرين على سبيل الاستدلال . جواز الاخذ بها .
٢ — دفاع . تقصير . عدم قبوله .

القواعد القانونية

(١) للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده كما يريد دون أن يكون ملزماً باتباع أدلة معينة إلا في حالات استثنائية كالزنا مثلاً فللقاضي الموضوع أن يأخذ بشهادة غلامين صغيرين وإن سمعهما على سبيل الاستدلال متى رآهما محللاً للثقة وأن يستنتج منها الدليل الذي يستند عليه دون أن تكون هناك ثمة مخالفة للإجراءات موجبة للبطلان

(٢) تعتبر إجراءات المحاكمة صحيحة بمجرد تقديم دفاع عن المتهم من محام حائز للشروط القانونية بقطع النظر عن قيمة هذا الدفاع

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول مبني على مخالفة قيل بوقوعها في الإجراءات هي الأخذ بشهادة غلامين صغيرين لم تسمعهما المحكمة إلا على سبيل الاستدلال غير أنه متى روعي أن للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده كما يريد بدون أن يكون ملزماً باتباع أدلة معينة إلا في حالات استثنائية كالزنا مثلاً ومتى روعي أنه لم يحلف الصغار الذين سمعهم الميمين القانونية لعدم بلوغهم السن كان للمحكمة الموضوع أن تأخذ من مثل هذه الشهادات وإن

لم تظم ويزعم الطاعن أنه تمسك بهذا الطلب أيضاً أمام محكمة ثاني درجة ولم يلتفت إلى طلبه هذا » ومن حيث أنه مع ثبوت وجود هذا الطلب بأحد محاضر جلسات محكمة أول درجة فإنه لا وجود له بمحاضر جلسات محكمة ثاني درجة ومعنى ذلك أن الطاعن لم يتمسك بطلبه هذا أمام المحكمة الاستئنافية فليس له بعد أن تخلّي هو عن دفاعه هذا وكان في وسعه أن يستوفيه أمام المحكمة الاستئنافية لو أنه رأى فيه فائدة له أن يأتي اليوم إلى محكمة النقض ويشكو إليها من أن محكمة الموضوع قد أخلت بحقه في الدفاع فإن هذا القول لا يسمع منه إلا إذا كان قد أصر عليه في جميع أدوار المحاكمة ومع ذلك لم يلتفت إليه .

« ومن حيث أن مبنى الوجه الثاني أن محاضر جلسات الاستئناف لم تختم ولم تمض من رئيس الجلسة وهذا وجه مهم لبطلان الحكم » ومن حيث أنه وإن كان صحيحاً أن بعض محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية لم يحصل توقيعها من رئيس الجلسة إلا أن محضر الجلسة الأخيرة التي تنطق فيها بالحكم قد حصل امضاؤه ، فالسهو عن امضاء بعض محاضر أخرى لا يبطل إجراءات المحاكمة وبخاصة إذا لم يدع الطاعن عدم موافقة ما ثبت بها لما حصل فعلاً

« ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن »

(طعن عثمان على ضد النيابة رقم ٥٩٧ سنة ٤٧)

ق — بالهيئة السابقة)

سمعتها في الواقع على سبيل الاستدلال ما تراه محلاً للثقة وان تستنتج منه الدليل الذي تستند عليه بدون أن تكون هناك ثمت مخالفات في الاجراءآت موجبة للبطلان

« وحيث ان ما نسب الى الدفاع من تقصير في الوجه الثاني من أسباب النقص لا تأثير له على صحة الاجراءآت لأنها تعتبر صحيحة بمجرد تقديم دفاع فعلا عن التهم من محام حائز للشروط القانونية بقطع النظر عن قيمة هذا الدفاع

« وحيث ان ما زعم في الوجه الثالث من البطلان في الاجراءآت يتعلق بمسائل موضوعية لا شأن لمحكمة النقص بالنظر فيها

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض الطعن »

(طعن صالح محمود ضد النيابة رقم ٦٣٤ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وذكى برزى بك واحد امين بك واحد فهمى بك المستشارين ومحمود حمدي بك وكيل النيابة)

٣٣٣

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ — تعدد تأجيل النطق بالحكم . عدم توقيع نسخة الحكم في الثمانية ايام التالية لصدوره . عدم البطلان .
- ٢ — اجراءات المحكمة . طلب الكلام في وصف الافعال المطروحة لوصف آخر . عدم الاخذ بهذا الوصف . عدم البطلان .
- ٣ — سرقة . شيكات . عقاب . اختلاس

القواعد القانونية :

(١) لم ينص القانون على البطلان في حالة

تعدد تأجيل النطق بالحكم أو عدم التوقيع على نسخة الحكم في الثمانية أيام التالية ليوم صدوره كما ان مخالفة هذه القواعد الثانوية المتعلقة بالاجراءآت لاتمس بأى مبدأ من المبادئ الأساسية

(٢) اذا طلبت محكمة الموضوع من الدفاع أن يتناول الكلام عن امكان وقوع الافعال موضوع المحاكمة تحت نص آخر من قانون العقوبات فليس معنى هذا انها تستبعد الوصف الذي قدمت به القضية وليست ملزمة بأن تناقش في حكمها الوصف الذي طلبت الكلام فيه من باب الاحتياط أو من باب الخيرة .

(٣) اختلاس دفتر شيكات مملوك لآخر ولو انه غير ممضى يعتبر سرقة شيء وان كان قليل القيمة في ذاته ولكنه ليس مجرداً عن كل قيمة وهو معاقب عليه

المحكمة

« حيث فيما يتعلق بالسبب الأول فإن القانون لم ينص على البطلان في حالة تعدد تأجيل النطق بالحكم أو عدم التوقيع على نسخة الحكم في الثمانية أيام التالية ليوم صدوره كما ان مخالفة هذه القواعد الثانوية المتعلقة بالاجراءآت لاتمس بأى مبدأ من المبادئ الأساسية

« وحيث ان الخطأ المادى الذى جاء بالسبب المذكور انه وقع في كتابة اسم الطاعن الثانى ليس له أدنى أهمية ولم يترتب عليه أى اشتباه في شخصية المحكوم عليه كما انه يتضح من تلقاء نفسه بدون أدنى تردد

« وحيث فيما يتعلق بالشطر الاخير من

الشاهد بسخرون وبين الأقوال التي نسبها
الحكم اليه

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض الطعن »
(طعن احمد احمد المدنى وآخر ضد النيابة رقم
٦٤٣ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٣٣٤

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠

اخلال بحق الدفاع . نقض الحكم . عدم الالتفات
الى دفاع المتهم . مناقشته بالحكم .

القاعدة القانونية :

اذا طلب المتهم من المحكمة الاستئناف
التصريح له بتقديم ما لديه من أوراق وسماع
ما عنده من شهود اثباتاً لما يتمسك به في دفع
التهمة فلم تلتفت المحكمة الى دفاعه ولم تشر اليه
بكلمة واحدة في حكمها كان هذا نقصاً جوهرياً
واخلاقياً بحق الدفاع يعيب الحكم المطعون فيه
ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان من ضمن الالوجه التي استند
اليها الطاعن ان الدفاع عرض على المحكمة ان
المعتدين هم رجال البوليس وان من حق المتهم
أن يرد هذا الاعتداء وان لا عقاب عليه فيما
اضطر الى ارتكابه مع هؤلاء الرجال وانه التمس
بالحاح من المحكمة التصريح له بتقديم ما لديه من
الأوراق وسماع ما عنده من الشهود اثباتاً لما
يتمسك به في هذا الصدد ولكن المحكمة لم تلتفت

السبب الاول من أوجه النقض فإنه إذا كانت
محكمة الموضوع قد طلبت من الدفاع حقيقة أن
يتناول الكلام أيضاً عن امكان وقوع الافعال
موضوع المحاكمة تحت نص المادة ٢٩٣ من
قانون العقوبات الا أنها لم تستبعد بهذا تهمة المادة
٢٧٤ فهي بتطبيق هذه المادة الاخيرة للاسباب
التي جاءت بمحكمها لم تكن في حاجة الى النص على
استبعاد المادة ٢٩٣ التي لم تطبقها والتي لم يتناولها
البحث الا بطريق الخيرة عن نفس الافعال
موضوع المحاكمة

« وحيث فيما يتعلق بالسبب الثانى من
أوجه النقض فإنه بقطع النظر عن مبلغ امكان
الانتفاع بدفتر الشيكات المسروق وبالقائمة النسبية
الحقيقية لهذه الشيكات متى ثبت شخصية
المستعمل لها فاختلاس دفتر شيكات مملوك
لآخر ولو انه غير ممضى يعتبر انه سرقة شئ قليل
القيمة في ذاته وليس مجرداً عن كل قيمة كما جاء
على لسان الدفاع .

« وحيث ان السببين الاولين من تقرير
الاسباب الثانى هما تكرار للاعتبارات التي جاءت
في التقرير الاول والذي سبق الرد عليها فيما
تقدم من هذه الاسباب

« وحيث ان السبب الثالث فضلاً عن
انه يتضمن مناقشة موضوعية صرفة فهو خاص
بمسئلة ثانوية في أقوال الشاهد بسخرون المذكور
بهذا السبب وليس لها من تأثير على قيمة الاسباب
التي استند عليها الحكم المطعون فيه بناء على
ما جاء بأقوال الشهود والتحقيقات حتى لو فرض
وكان هناك تناقض حقيقة بين ما جاء بأقوال

النظر عما اذا كان المبلغ المختلس حصل رده فعلا قبل صدور الحكم بالعقوبة أو قضى برده بموجب الحكم نفسه .

المحكمة

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ

عن الوجه الاول

لا محل لما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه لأنه يكفي الاطلاع على المادة ٩٧ من قانون العقوبات للتحقق من أن هذه المادة تكلمت « عن مأموري التحصيل » دون اي تمييز أو تفرقة بين من كان داخلا منهم هيئة العمال أو غير داخل في تلك الهيئة ومما لا ريب فيه انه لو ساء العمل على ما يدعيه الطاعن من تفسير المادة سالفة الذكر وعدم سرياتها على من كان غير داخل هيئة الموظفين الدائمين لخرج من حكم هذه المادة جميع صيارف البلاد المنوط بهم تحصيل أموال اطيان القطر برمه وواضح ان مثل هذه النتيجة ترفضها البداهة بئانا ويأبأها النص القانوني نفسه مبني ومعنى وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض ...

وعن الوجه الرابع والافير

لا محل كذلك لما تظلم منه الطاعن في هذا الوجه اذ انه من الثابت الذي لا شك فيه ان الغرامة المنصوص عنها في المادة ٩٧ عقوبات سالفة الذكر هي عقوبة ناشئة عن الجريمة نفسها والشأن فيها الشأن في العقوبة الأصلية فهي

الى هذا الدفاع ولم تشر اليه بكلمة واحدة في حكمها .

« وحيث انه يكفي الاطلاع على الحكم المطعون فيه للتحقق من ان المحكمة قد اغفلت حقيقة دفاع الطاعن سالف الذكر ولم تذكر عنه شيئاً بالمرّة في ذلك الحكم .

« وحيث ان في هذا الاغفال قصصاً جوهرية واخلاقاً بحق الدفاع يعيب بلا شك الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن الحالي موضوعاً والنساء الحكم المذكور وحالة القضية الى دائرة استئنافية اخرى للحكم في الدعوى مجدداً ولا حاجة والحالة هذه الى بحث باقى الأوجه التي ارتكن عليها الطاعن »

(طعن محمود عبد الرحمن الشقنقى ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ٦١٨ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٣٣٥

٦ مارس سنة ١٩٣٠

مأمور تحصيل . اختلاس . رد

القاعدة القانونية

- ١- تنطبق المادة ٩٧ عقوبات على مأموري التحصيل من غير تفریق أو تمييز بين من كان داخلاً منهم هيئة العمال أو غير داخل في تلك الهيئة
- ٢- إن الغرامة المنصوص عنها في المادة ٩٧ ع هي عقوبة ناشئة عن الجريمة نفسها والشأن فيها الشأن في العقوبة الأصلية فهي تتبعها في الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده . وهذا بصرف

المحكمة

« من حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن خاص بالطاعنين عدا الأول ويتحصل في أن المحكمة طبقت عليهم المادة ٢٦٤ عقوبات مع أنه لم يقدم منهم بلاغ وكل ما وقع منهم إنما كان مجرد ابداء معلومات جواباً على أسئلة وجهت إليهم أثناء التحقيق وعلى هذا تكون المحكمة أخطأت في تطبيق القانون

« ومن حيث أن هذا الوجه لا محل له لأنه متى تقدم شخص لأداء شهادة تعزيراً لبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر وكان ذلك بناء على تدبير سابق بين المبلغ والشاهد صح اعتبار الشاهد شريكاً بالاتفاق والمساعدة في جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد التي ارتكبها المبلغ وهذا عين ما فعلته المحكمة إذ طبقت على الشهود المادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ مع المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات

« ومن حيث أن الوجه الثاني ينحصر في أن المحكمة أغفلت ذكر سن التهمين المحكوم عليهم مع أن الواجب ذكره لجواز أن يكون بين التهمين من لا تجوز محاكمته لعدم بلوغه السن المنصوص عليه في المادة ٥٩ من قانون العقوبات

« ومن حيث أن هذا الطعن لا أهمية له في هذه القضية لأن الجريمة التي حوكم من أجلها الطاعنون ليست مما يمكن أن تتأثر عقوبتها وجوباً بصغر سن التهم طبقاً للمادة ٦٠ عقوبات بل هي

تتبعها في الحكم لتعلقهما كليهما بالحق العام وحده وهذا بصرف النظر عما إذا كان المبلغ المختلس حصل رده فعلاً قبل صدور الحكم بالعقوبة أو قضى برده بموجب الحكم نفسه وعليه يتعين رفض هذا الوجه الأخير

(طعن احمد كامل ضد النيابة رقم ٧٦٣ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات مسيو سودان وزكي برزى بك واحمد امين بك وحمد فهمي بك مستشارين وجندى عبد الملك بك رئيس نيابة الاستئناف)

٣٣٦

٦ مارس سنة ١٩٣٠

بلاغ كاذب . تقديمه . مبلغ . شاهد . اتفاق .
قصد جنائي . سن التهم . اغفاله . بطلان

القاعدة القانونية

إذا تقدم شخص لأداء شهادة تعزيراً لبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر وكان ذلك بناء على تدبير سابق بين المبلغ والشاهد صح اعتبار الشاهد شريكاً بالاتفاق والمساعدة في جريمة البلاغ الكاذب مع سوء القصد التي ارتكبها المبلغ

لا تأثير لاغفال المحكمة ذكر سن التهم اللهم إلا إذا كانت الجريمة التي يحاكم من أجلها مما يمكن أن تتأثر عقوبتها وجوباً بسن التهم طبقاً للمادة (٦٠) عقوبات . أو كان هناك احتمال لتطبيق المادة (٥٩) التي تقضى بعدم معاقبة من لم يبلغوا السابعة

جميع عناصر التقدير التي تعرض عليه وأن يكونها على الاخص بحسب أقوال وقرارات وبيانات المتهمين بالذات فله أن يأخذ بها أو يستبعدا سواء في مجموعتها أو في جزء منها بحسب ما يراه من مطابقتها أو مخالفتها للواقع في نظره

المحكمة

«حيث أنه فيما يتعاق بالسبب الاول يراعى أن قاعدة عدم جواز تجزئة الاعتراف في المسائل المدنية ليست متبعة في المسائل الجنائية حيث لقاضى الموضوع - فيما عدا بعض مسائل مستثناه - كامل الحرية في أن يكون عقيدته بحسب جميع عناصر التقدير التي تعرض عليه وأن يكونها على الأخص بحسب أقوال وقرارات وبيانات المتهمين بالذات فله أن يأخذ بها أو يستبعدا سواء في مجموعتها أو في جزء منها بحسب ما يراه من مطابقتها أو مخالفتها للواقع في نظره . فبفرض صحة ما قيل في هذا الوجه من أسباب النقص من أن اعتراف المتهم كان يتضمن أن المتهم المذكور كان في حالة دفاع لم تكن محكمة الموضوع ملزمة بالآخذ بهذا الادعاء الخ

(طن عبد القادر عبدالظاهر ضد النيابة رقم ٧٦٤ سنة ٤٧ — بالهيئة السابقة)

مما يدخل في حكم المادة ٦١ عقوبات التي جعل فيها تغيير العقوبة تبعاً لسن المتهم جوازياً فقط على أن الطاعنين يبنون طعنهم على افتراض أن يكون بين المتهمين من لا تجوز محاكمته أصلاً لعدم بلوغه سن السابعة طبقاً للمادة ٥٩ عقوبات مع أن هذا الافتراض لا يمكن تصوره في مثل الجريمة التي حوكم عليها الطاعنون وحكم عليهم بسببها ولم يشر أحد في جميع ادوار المحاكمة الى مثل هذا الاحتمال ولم يدفع به أحد من المتهمين ولا محاميهم فالطعن اذن غير وجيه ويتعين رفضه

(طن محمد احمد دحروج وآخرين ضد النيابة رقم ٧٩٢ سنة ٤٧ — بالهيئة السابقة)

٣٣٧

٦ مارس سنة ١٩٣٠
اعتراف . عدم جواز تجزئته

القاعدة القانونية:

ان قاعدة عدم جواز تجزئة الاعتراف في المسائل المدنية ليست متبعة في المسائل الجنائية حيث لقاضى الموضوع فيما عدا بعض مسائل مستثناه كامل الحرية في أن يكون عقيدته بحسب

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المحكمة

عن الدفوع الفرعى

« من حيث انه تبين من الاطلاع على أوراق هذه الدعوى ان المستأنف رفع دعوى على المستأنف عليه يطالبه فيها بمبلغ ٩٩٨ جنيها و ٧٨٥ مليا بمقتضى ثلاث سندات تحت الاذن الاول مؤرخ في ١٦ مارس سنة ٩١١ تستحق الدفع في ٣١ ديسمبر سنة ٩١١ بمبلغ ٧٢٦٠٦ قرش والثاني مؤرخ في ٢٧ يونيو سنة ٩١٣ بمبلغ ٢٤٨ ج و ٦٢٥ م والثالث في ٤ سبتمبر سنة ٩١٣ بمبلغ ٢٤١٠ قرش

« وحيث انه ثبت من الاطلاع على محضر جلسة ١٤ فبراير سنة ٩٢٦ امام محكمة أول درجة ان وكيل المستأنف عليه تمسك بسقوط حق المستأنف في مطالبته لمضى خمس سنوات على تاريخ السندات المطالب بها لان المعاملة بين تاجرين فوجه وكيل المستأنف للمستأنف عليه اليمين طبقاً لنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة الاهلى

« وحيث ان غير يال افندى خليل موسى حلف اليمين في الجلسة المذكورة بالصيغة التي وجهها اليه وكيل المستأنف وبناء على ذلك حكمت المحكمة برفض دعواه فاستأنف هذا الحكم

« وحيث ان المحامي عن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف لان الحكم الصادر

٣٣٨

٤ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ - يمين . حاسمة . متممة . الفرق بينهما
- ٢ - أوراق تجارية . سقوط الحق في المطالبة بها . يمين حاسمة . نكول . دلالة
- ٣ - يمين حاسمة . حكم على أساسها . عدم قبول الطعن فيه .

القاعدة القانونية

١ - تختلف اليمين الحاسمة عن التهمة في ان الاولى توجه من الخصم لخصمه ولا يجوز للمحكمة ان توجهها من تلقاء نفسها وان المحكمة ملزمة أن تأخذ بنتيجتها

٢ - ان اليمين الميئة في المادة (١٩٤) من القانون التجارى هي يمين حاسمة يجب أن توجه من الخصم الدائن لتأييد القرينة القانونية وهي حصول الوفاء المستمد من مضي خمس سنين على اليوم التالى لحلول ميعاد دفع الاوراق التجارية الموضحة بها . فاذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة اذ معنى النكول في هذه الحالة عدم قيام المدين بالوفاء

٣ - توجيه اليمين الحاسمة نوع من الصلح به يفرض الخصم الأمر الى ذمة خصمه وتنازله عن كل حقوق قبله اذا هو حلف اليمين . ومن المقرر قانوناً ان الطعن في الاحكام الصادرة لصالح من حلف اليمين الحاسمة غير مقبول .

في الدعوى بنى على اليمين الحاسمة أما المستأنف فطلب رفض هذا الدفع بدعوى ان اليمين التي حلفها موكله وجهت اليه من المحكمة فهي اذن يمين متممة

« وحيث ان الفصل في هذا الدفع يستلزم البحث أولاً فيما اذا كانت اليمين المذكورة حاسمة او متممة

« وحيث ان اليمين الحاسمة تختلف عن اليمين المتممة في ان الاولى توجه من الخصم لخصمه ولا يجوز للمحكمة أن توجهها من تلقاء نفسها وان المحكمة ملزمة ان تأخذ دائماً بنتيجتها « وحيث انه ثابت من محضر جلسة ١٤ فبراير

سنة ٩٢٦ ان اليمين التي حلفها المستأنف عليه قد وجهها اليه وكيل المستأنف بعد أن حصلت مناقشة في صيغتها ولم توجه من تلقاء نفس المحكمة كما يدعى وكيل المستأنف في مذكرته

« وحيث ان المادة ١٩٤ من قانون التجارة التي بنى عليها توجيه اليمين المذكورة نصت على ما يأتي (كل دعوى متعلقة بالكميالات او بالسندات التي تحت الاذن وتعتبر عملاً تجارياً او بالسندات التي لحاملها او بالاوراق المتضمنة امراً بالدفع او بالحوات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الاوراق المحررة لعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها بمضى خمس سنين اعتباراً من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع او من يوم عمل البروتستو او من يوم آخر مرافعة بالمحكمة ان لم يكن صدر حكم او لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وانما على المدعى عليهم تأييد براءة ذمتهم بحلفهم اليمين على انه

لم يكن في ذمتهم شيء من الدين اذا دعوا للحلف وعلى من يقوم مقامهم او ورثتهم ان يحلفوا يميناً على انهم معتقدون حقيقة انه لم يبق شيء مستحق من الدين

« وحيث انه يستفاد من نص هذه المادة المذكورة أولاً ان اليمين المنوه عنها فيها يجب ان توجه من الخصم لخصمه وثانياً ان سقوط حق الدائن المتمسك بالاوراق المينة في هذه المادة أساسه افتراض قانوني وهو براءة ذمة المدين لقيامه بالوفاء وانما أباح للدائن أن توجه اليمين تأييداً لهذه القرينة فاذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة لان معنى النكول في هذه الحالة عدم قيام المدين بالوفاء ولذلك يكون القاضي ملزماً بأن يحكم للدائن اذا نكل المدين عن الحلف كما يكون ملزماً برفض دعواه اذا حلف المدين

« وحيث انه مما تقدم تكون اليمين المينة في المادة المذكورة هي يمين حاسمة

« وحيث ان علماء القانون والقضاء الفرنسي أخذوا بهذا المبدأ واعتبروا اليمين التي توجه بناء على نص المادة ١٨٩ من قانون التجارة المقابل للمادة ١٤٩ من قانون التجارة الاهلي هي يمين حاسمة وانها يجب ان توجه من الدائن بناء على طلب صريح منه وليس للقاضي أن يوجهها من تلقاء نفسه (راجع شرح القانون التجاري ليون كان الجزء الرابع صحيفة ٣٣٦ طبعة ٩٠١ نبذة ٤٥٤ « وحيث انه متى تقرر ان اليمين حاسمة فيجب البحث اذن في تأثيرها على جواز الاستئناف من عدمه

« وحيث ان توجيه اليمين الحاسمة هو نوع من الصلح به يفوض الخصم الامر الى ذمة خصمه ويتنازل عن كل حقوقه قبله اذا هو حلف اليمين ولذا فمن المقرر قانوناً انه لا يقبل الطعن في الاحكام الصادرة لصالح من حلف اليمين » وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الفرعى في محله ويتعين قبوله

(استئناف داود داود ضد غبريال افندى خليل موسى وحضر عنه الاستاذ احمد افندى يوسف نمرة ١٢٣٤ سنة ٤٤ ق — دائرة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وبمضمر حضرات محمود على سرور بك واحمد امين بك المستشارين)

٣٣٩

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ — استئناف . وريثة . مصلحة مشتركة . رفع استئناف من أحدهم لا يفيد الآخرين . عدم تجزئة النزاع . تضامن . ضمان . استفادة من استئناف الآخرين .
- ٢ — عدم التجزئة . مطالبة بمبلغ موصى به
- ٣ — وصية . ايقاف . محله
- ٤ — وصية . شكلها . حصولها امام مطران الارمن الكاثوليك . صحتها .

القاعدة القانونية

- ١ - ان رفع الاستئناف لا يفيد غير رافعه ولا يتعدى اثره الى غيره فاذا رفع أحد الورثة استئنافاً عن حكم صادر عليه وعلى باقي الورثة فلا يستفيد منه باقي الورثة اذا لم يستأنفوا في الميعاد ولا يكفي لمخالفة القاعدة المتقدمة اتحاد المصلحة بين الوارث المستأنف وباقي الورثة . وليس لهذه

القاعدة استثناء الا في حالة عدم امكان تجزئة النزاع وحالة التضامن وحالة الضمان فالاستئناف المرفوع من أحد الاخصام في هذه الأحوال يستفيد منه باقي ذوى المصلحة ولهم حينئذ أن يرفعوا استئنافاً آخر ولو كان ذلك بعد مضي الميعاد القانوني أو بعد تنفيذ الحكم نفسه

٢ - العبرة لمعرفة ان كان موضوع النزاع قابلاً للتجزئة أو القسمة من عدمه بالرجوع الى موضوع الطلب وحده لا الى سببه ، فاذا حكم لشخص بمبلغ موصى به فالاستئناف المرفوع ضد هذا الحكم على أساس بطلان الوصية لجنون الموصية لا يجعل النزاع غير قابل للتجزئة اذ انه لم يخرج عن كونه مطالبة بمبلغ من المال

٣ - انه وان كانت مادة الوصية هي من مواد الاحوال الشخصية التي لا تنظر فيها المحاكم الأهلية ويجب عليها ايقاف الدعوى المطروحة أمامها حتى يفصل فيها من محاكم الأحوال الشخصية الا ان قضاء المحاكم الأهلية والمختلطة استقر على رفض طلب الايقاف اذا تبين ان السبب المطلوب من أجله الايقاف غير جدى أو كان من الميسور حله كالبحت في شكل الوصية او كون الموصى حافظاً لقواه العقلية وقت صدور الوصية

٤ - للارمن الكاثوليك نظام خاص بمسائلهم الدينية فليس لهم حق التمسك بما جاء بالمادة (١٠٠) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية خاصاً بشكل الوصية وتعتبر صحيحة حسب شريعتهم الوصية التي تحرر امام مطران كنيستهم المختص بذلك .

المحكمة

« من حيث انه بالنسبة للاستئناف المرفوع من باقى المستأنفين فقد دفعت المستأنف ضدها الاولى بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد اذ ان الحكم المستأنف اعلن الى الست اليونور في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ والى الست مارى خورى قبل وفاتها في ٩ اغسطس سنة ٩٢٨ ولم يستأنف الا في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٨ »

« ومن حيث ان الست الينور وورثة الست مارى خورى لا ينازعون في ان استئنافهم رفع بعد الميعاد الا انهم يدفعون ذلك بالقول منهم بأن الدعوى الحالية رفعت من الست ايزايل ميشيل نعمان عليهم وعلى غيرهم بصفتهم ورثة المرحوم الست صوفية نعمان بطلب المبلغ الموصى به لها من المورثة المذكورة وقد تناول النزاع الحكم في صحة الوصية من عدمها وانه بذلك تكون الطلبات المطلوب الحكم بها غير قابلة للتجزئة ولما كان الاستئناف المرفوع من أحد الورثة وهو الخواجه يوسف نعمان صحيحاً شكلاً فلبقية الورثة الاستفادة من استئناف أحدهم » ومن حيث انه من المقرر قانوناً ان رفع الاستئناف لا يفيد غير رافعه ولا يتعدى أثره الى غيره فاذا رفع أحد الورثة استئنافاً عن حكم صادر عليه وعلى باقى الورثة فلا يستفيد منه باقى الورثة المذكورين اذا لم يستأنفوا في الميعاد القانونى لانه لا يكفي لمخالفة القاعدة المتقدمة اتحاد المصلحة بين الوارث المستأنف وباقى الورثة ولكن شراح القانون وأحكام المحاكم اجمعت على ان القاعدة

المتقدمة لا تسرى في احوال ثلاثة وهى حالة عدم امكان التجزئة وحالة التضامن وحالة الضمان فالاستئناف المرفوع من أحد الاخصام في هذه الاحوال يستفيد منه باقى ذوى المصلحة ولهم حينئذ أن يرفعوا استئنافاً آخر ولو كان ذلك بعد مضي الميعاد القانونى او بعد تنفيذ الحكم نفسه » ومن حيث انه لذلك يتعين البحث فيما اذا كان موضوع هذه الدعوى غير قابل للتجزئة كما يدعى المستأنفون او قابلاً لها كما تدعى المستأنف ضدها الاولى

« ومن حيث ان المستأنف ضدها الاولى رفعت الدعوى الحالية على ورثة المرحومة الست صوفيا نعمان طالبة الحكم عليهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المذكورة مبلغ ٢٥٠٠ جنيه مع فوائد من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد وذلك قيمة الموصى به لها من الست صوفية المذكورة بمقتضى وصية مؤرخة ٩ مارس سنة ٩٢٣ »

« ومن حيث انه يظهر من ذلك ان موضوع الدعوى هو مطالبة بمبلغ وهو بلا نزاع قابل للقسمة ولا يلتفت لقول المستأنفين انهم ينازعون في صحة الوصية وان هذا النزاع غير قابل للتجزئة لأن العبرة لمعرفة ان كانت المادة قابلة للقسمة من عدمه الرجوع الى موضوع الطلب وحده وليس الى سببه »

« ومن حيث انه لذلك يكون الاستئناف المرفوع من الخواجه يوسف نعمان قاصراً على نصيبه في المبلغ المحكوم به فقط ولا يمكن ان يتعدى اثر استئنافه الى غيره ممن لم يستأنف مطلقاً او لمن استأنف بعد الميعاد القانونى »

«ومن حيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم قبول استئناف من عدا الخواجه يوسف نعمان شكلاً في محله ويتعين قبوله لحصوله بعد الميعاد» ومن حيث ان المستأنف الاول الخواجه يوسف نعمان دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن النزاع في الواقع يتناول صحة الوصية بسبب عته الموصية وفقد قواها العقلية عند صدور الوصية

«ومن حيث ان الدعوى رفعت بطلب الحكم بمبلغ معين فهي من اختصاص المحاكم الاهلية لأن موضوعها مدني ولكن الفصل فيها يتوقف حقيقة على معرفة ما اذا كانت الوصية صحيحة أم لا

«ومن حيث ان مادة الوصية هي من مواد الاحوال الشخصية التي لا تنظر فيها المحاكم الاهلية ويجب عليها ايقاف الدعوى المطروحة امامها حتى تفصل فيها محاكم الاحوال الشخصية ولكن قضاء المحاكم الاهلية والمختلطة استقر على رفض طلب الايقاف اذا تبين أن الدفع المطلوب الايقاف حتى يفصل فيه من الجهة المختصة غير جدى أو كان من الميسور حله ومن ذلك مسألة كون الموصى حافظاً لقواه العقلية وقت صدور الوصية منه أولاً وكذلك البحث في شكل الوصية» ومن حيث أن هذه الدعوى رفعت في ابريل سنة ١٩٢٦ ولم يقدم الدفع بعدم الاختصاص الا في الجلسة الأخيرة أى بعد نحو ثلاث سنين ونصف الأمر الذي يدل على عدم جدية هذا الدفع

«ومن حيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع

«ومن حيث أن القول بأن الوصية لم تستوف الشكل القانوني طبقاً للمادة ١٠٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير مقبول لأن الاختصاص في الدعوى الحالية من الارمن الكاثوليك ولهم نظام خاص لمسائلهم الدينية فليس لهم حق التمسك بالمادة المذكورة وقد حررت الوصية المتنازع عليها أمام مطران كنيسةهم المختص بذلك فهي صحيحة شكلاً

«وحيث أنه ثبت من المستندات المقدمة من المستأنف ضدها الاولى أن المرحومة صوفية نعمان انشأت في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وصية اوصيت فيها بمبلغ ١٣٣٠٠ جنيه تصرف بعد وفاتها الى جمعيات خيرية واشخاص عينتهم ومن ضمن الموصى اليهم المستأنف ضدها الاولى فقد خصتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وصدقت على الوصية المذكورة بطريركخانه الارمن الكاثوليك كما ثبت تاريخها بمحكمة طنطا الأهلية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وفي ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ عدلت الوصية وصيتها المذكورة على ظهرها وقد تناول التعديل تخفيض مبلغ المستأنف عليها الى ٢٥٠٠ جنيه فقط وفي ٩ مارس سنة ١٩٢٢ ايدت الوصية تعديلها المذكور وحررت به وصية اخرى بحضور مطران كنيسة الارمن الكاثوليك أثبت فيها ان الوصية اقرت وصيتها التي عملتها بكامل أرائها واختيارها وهي حائزة جميع الصفات الشرعية وبعد ذلك اثبت التاريخ في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢

«ومن حيث ان المستأنف الأول يدعى بأن الوصية المتنازع عليها صدرت من الوصية

وهي في حالة جنون الشيخوخة وأنه حجر عليها لهذا السبب في ديسمبر سنة ٩٢٢ واستند على شهادة الأطباء منهم الدكتور برلادي الذي قرر كما يقول المستأنف أنه يحتمل ان مرضها يرجع الى ستة شهور أو إلى سنة ثم قرر أنه لا يستطيع تعيين تاريخ المرض بالضبط ومنهم الاطباء الذين كانوا يعالجونها في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ ومنهم الدكتور محمد افندي كامل الخولي الذي أعطى تقريراً يفيد أن حالة الخرف الشيخوخى ابتدأت من سنة ٩١٨ لحين الحجر في أواخر سنة ١٩٢٢

« ومن حيث أنه يتبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ٩٢٢ تقدم طلباً بالحجر على الست صوفية من بنتها الست حنينة موصلى ومارى خورى لأنها في حالة خرف وقد حجر عليها فعلاً في ٤ ديسمبر سنة ٩٢٢ لضعف قواها العقلية

« ومن حيث أن هذا القرار يثبت حالة المحجور عليها في تاريخ الكشف عليها أى في نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلا أن المستأنف يدعى أن الحالة المرضية التي كانت سبباً في الحجر سابقة على ذلك وأنها ابتدأت سنة ١٩١٨ مستنداً على الشهادات المتقدم ذكرها

« ومن حيث أنه لا يمكن للمحكمة الاعتماد على أقوال الأطباء المذكورين في تحديد مبدأ المرض لأن الدكتور برلادي لم يمكنه الجزم بتعيين تاريخ المرض ولأن الاطباء الذين كانوا يعالجون الوصية أعطوا شهاداتهم في سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٥ عن بيان حالة المريضة سنة ١٩١٨ أى

بعد ست سنين أو سبع من مشاهداتهم وهو تاريخ بعيد لا تحتمله الذاكرة مع كثرة المرضى الذين يعودونهم ولأن الدكتور الخولي لم يشاهد المريض بنفسه

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه ثبت مما تقدم ان الوصية المتنازع عليها كانت تعديلاً لوصية سابقة مؤرخة ١٣ نوفمبر سنة ٩٢٠ كان موصى فيها للمستأنف ضدها الاولى بمبلغ ٥٠٠٠ فعدله الى ٢٥٠٠ جنيه وهذا يدل على أن الوصية قصدت ان توصى للمدعية قبل الحجر عليها بمدة طويلة كما يدل على حسن تصرفها وحفظها لقواها العقلية لأنها انزلت المبلغ الموصى بها من ١٣٣٠٠ جنيه الى ٥٣١٥ جنيه

« ومن حيث أنه لو صح ما يدعيه المستأنف من أن حالة الجنون الشيخوخى بدأت عند الوصية سنة ١٩١٨ لما تأخر هو وباقي الورثة عن طلب الحجر عليها عند ظهور المرض خصوصاً وان الوصية كانت تتصرف كثيراً في أملاكها بالبيع والوصية اما وهم لم يطلبوا الحجر عليها الا في سنة ١٩٢٢ فلا يقبل منهم انها كانت مجنونة قبل ذلك بجملة سنين

« ومن حيث أنه مما تقدم يتبين للمحكمة ان الادعاء بأن الوصية كانت في حالة جنون شيخوخى وقت صدور الوصية على غير أساس وتدل كل الظروف المتقدمة على أنها كانت حافظة لقواها العقلية وقت صدور الوصية منها في مارس سنة ٩٢٢ ولا ترى بعد ذلك محلاً للحالة الى التحقيق أو ندب الطبيب الشرعى لاثبات هذا المرض

« ومن حيث أنه لذلك وللأسباب الواردة في الحكم المستأنف يتعين تأييده

(استئناف الخواجه يوسف نعمان وآخرين وحضر عن الاثنين الاول الاستاذ سلامة ميخائيل بك وحضر عن ورثة الست ماري خوري الاستاذ ادوار قصيري بك ضد الست ايزابيل وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ مصطفى بك الشوريجي وعن الرابع الاستاذ كامل افندي يوسف رقم ١٤٧ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود علي سرور بك واحمد امين بك المستشارين)

٣٤٠

١٢ فبراير سنة ٩٣٠

محركات هرفية . وارث . عدم جواز الطعن فيها .

القاعدة القانونية

من المقرر أن الوارث لا يمكنه أن يطعن في العقد العرفي الصادر من المورث ولا في تاريخه الا بما كان يستطيع المورث الطعن به فجميع تعهداته تسري على الوارث سواء أكانت ثابتة التاريخ أم لا إلا في حالة ما يكون الوارث يدافع عن حق له يتلقاه مباشرة من القانون فيكون اذ ذاك من الغير أمام محركات مورثه فلا تسري عليه إلا اذا كانت ثابتة التاريخ وذلك في حالتي الوصية ومرض الموت .

المحكمة

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى تلخص في أن المرحومة الست صوفيا نعمان مورثة طرفي الخصوم باعت الى ولدها الخواجه ايلي نعمان المستأنف ضده الأول ٤١٢ فدانا بسعر الفدان

الواحد ١٢٠ جنيها وذلك بمقتضى عقد عرفي ابتدائي مؤرخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ اثبت فيه ان المشتري المذكور دفع وقت تحرير العقد ٥٠٠٠ جنية من أصل الثمن وتعهد بأن يخصم من باقي الثمن المطلوب البنك العقاري على الاطيان وبأن يدفع الباقي بعد ثلاثة شهور وهو التاريخ الذي تمحدد لتحرير العقد النهائي . وقد نص في البند الثالث من العقد المذكور على أنه اذا تأخرت البائعة عن قبض الثمن والتوقيع على عقد البيع الرسمي في الميعاد المحدد تدفع للمشتري تعويضا قدره ٥٠٠٠ جنية وكذلك اذا تأخر المشتري عن دفع باقي الثمن في الميعاد المذكور وامتنع عن تحرير عقد البيع الرسمي يدفع للبائعة تعويضا قدره ٥٠٠٠ جنية وفي ٣١ مارس سنة ٩٢٠ رغبت البائعة في عدم تنفيذ هذا العقد وقبلت أن تدفع الجزء النقدي المفروض فقبل المشتري ذلك منها وترتب على ذلك ان حررت له في التاريخ المذكور سنيين كل منهما بمبلغ ٢٥٠٠ جنية وذكرت فيهما سبب الالتزام وهو التعويض عن لغو عقد البيع وتمحدد لدفع أحد المبالغين شهرين وللتأني آخر نوفمبر سنة ١٩٢٠ ونظرا الى أن الست صوفية كانت اشترت بمبلغ الخمسة آلاف جنية الذي استلمته من الثمن عند تحرير العقد الابتدائي فرنكيات فرنسوية فقد تنازلت له عنها والتزمت بدفع فرقها بين سعر المشتري وسعر اليوم أي ٣١ مارس سنة ٩٢٠ وذلك بمقتضى تنازل منها مؤرخ في اليوم المذكور وتأشربكل ذلك على هامش العقد الابتدائي الذي استلمته الست المذكورة . وفي ديسمبر سنة

٩٢٤ أى بعد وفاة الست المذكورة رفع الخواجه ايال الدعوى الحالية ضد وريثها يطالبهم فيها بقيمة السنين المذكورين ويمبلغ ١٥٠٠ جنيه وهو قيمة فرق العملة الفرنسية التي التزمت به المورثة المذكورة

« ومن حيث أن المستأفنين طعنوا على سندى الدين والتنازل المتقدم ذكرهما بمجمل طعون وطلبوا الحكم بإبطالها لأنها صدرت من المورثة وهي ممتوهة أو في مرض موتها كما طعنوا عليها وعلى عقد البيع الابتدائي بأنها صورية ولم يكن الغرض منها إلا مجرد سلب ولد من والدته خمسة آلاف جنيه خلسة عن باقى وريثها ودفعوا بأن تاريخ هذه الأوراق عرقى فهو ليس بحجة عليهم كما دفعوا بعدم توفر أركان الشرط الجزائى الذى يطلب المستأف ضده الأول تنفيذه

« ومن حيث أن المستأفنين يستندون فى الأذعاء بصدور الأوراق المتقدمة الذكر من المورثة وهي مجنونة على قرار بالحجر عليها فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ لجنون الشيخوخة وعلى شهادات أطباء قدموها لاثبات أن المورثة كانت مريضة من سنة ٩١٨

« ومن حيث أن قرار الحجر يثبت حالة المحجور عليها من تاريخ الكشف الطبى عليها أى فى ٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٢ فقط ولا يمكن للمحكمة الاعتماد على الشهادات المتقدمة لاثبات مبدأ المرض لأن بعض الأطباء لم يقطع بتعيين تاريخ مبدأ المرض ولأن البعض الآخر أعطى شهادات فى سنة ٩٢٤ و سنة ٩٢٥ عن حالة المريضة سنة ٩١٨ أى بعد ست سنين أو سبع من مشاهداتهم

وهو تاريخ بعيد لا تَحتمله الذاكرة مع كثرة المرضى الذين يعودونهم ولأن أحدهم لم يشاهد المريضة بنفسه

« ومن حيث أن الأوراق المطالب بقيمتها تحررت فى مارس سنة ٩٢٠ وهو تاريخ بعيد جداً عن تاريخ قرار الحجر المتقدم الذكر ولا يعقل أن يكون جنون المورثة قائماً فى سنة ١٩٢٠ أو فيما قبلها ولا يطالب الورثة بالحجر عليها الا فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ خصوصاً وأن المورثة تصرفت فى كثير من أملاكها قبل الحجر عليها ولا ترى المحكمة محلاً بعد ذلك للإحالة الى التحقيق أو نذب الطيب الشرعى لاثبات مرض المورثة فى سنة ١٩٢٠ أو فيما قبلها

« ومن حيث أن قول المستأفنين بأن تاريخ المستندات التى يطالب بها الخواجه ايل عرقى فهو ليس بحجة عليهم فى غير محله لانه من المقرر قانوناً ان الوارث لا يمكنه أن يطعن فى العقد العرقى الصادر من المورث ولا فى تاريخه الا بما كان يستطيع المورث الطعن به أى أن جميع تعهدات المورث تسرى عليه سواء اكانت ثابتة التاريخ أم لا وقد استثنى من ذلك حالة ما يكون الوارث يدافع عن حق له يتلقاه مباشرة من القانون فيكون الوارث فيها من الغير أمام محررات مورثه فلا تسرى عليه إلا اذا كانت ثابتة التاريخ وذلك فى حالتى الوصية ومرض الموت « ومن حيث أن عقد البيع وما ترتب عليه من قبول الشرط الجزائى ورد العربون لم يكن يقصد بها الوصية لم تقع فى مرض الموت فهي

حجة على الورثة كما كانت حجة على مورثهم من قبل

«ومن حيث أنه مما يؤيد حصول المحررات المذكورة في تاريخها العرفي صورة الخطاب المرسل من الست صوفيا نعمان الى مدير بنك الكريدى ليونيه المؤرخ أول مايو سنة ٩٢٠ تأمره فيه بتحويل السندات المشتراة بهاتورتين رقم ٢٥ فبراير سنة ٩٢٠ الى اسم الخواجه ايلي نعمان المصدق عليها من البنك المذكور ومن كشف الحساب الصادر من بنك الكريدى ليونيه بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٢٠ الذي يفيد مشتري الست صوفية في ٥ فبراير سنة ١٩٢٠ فرنكات فرنسوية بمبلغ خمسة آلاف جنيه ومن الانذار الرسمي المعلن الى الست صوفيه بناء على طلب الخواجه ايلال نعمان في ١٣ مارس سنة ١٩٢٣ الذي يطالبها فيه بقيمة الكيالتين وفرق ثمن الفرنكات

«ومن حيث أن هذه التواريخ التي لاشبهة فيها تدل على حقيقة التاريخ العرفي للسندات المطالب بقيمتها وهو بعيد جداً عن تاريخ طلب الحجر وقرار الحجر فلا يمكن اذاً أن تكون حررت بقصد الهروب من أحكام الحجر

«ومن حيث أن المستأنفين يدعون بأن المورثة كانت مريضة وقت حصول البيع الصادر لها في فبراير سنة ٩٢٠ مرض الموت ولم يقدموا دليلاً مقنعاً على ذلك كما تقدم بيانه خصوصاً وان المورثة توفيت في يوليو سنة ١٩٢٤ أى بعد تاريخ العقد بنحو أربع سنين ونصف ومع التسليم بأنها كانت مريضة وقت البيع فان المستأنفين لم

يقدموا الدليل على أن مرضها هذا اقعداها عن عملها الشخصى من جهة ولا على أنه كان يتزايد مع طول المدة المذكورة

«ومن حيث أنه لا دليل أيضاً على الصورية المدعاة بل الثابت ان البيع الصادر من المورثة كان جدياً بدليل قبضها الخمسة آلاف جنيه عربون الثمن وشرائها به فرنكات فرنسوية وتنازلها عنها الى المشتري ثم قبولها للشرط الجزائى لانه كان فى مصلحتها العدول عن البيع بسبب تحسين الثمن المبين فى العقد على انه لا يعقل ان المورثة تحرر عقد البيع لا لغرض الامنح ولدها خمسة آلاف جنيه الامر الذى كان فى امكانها القيام به مباشرة بدون احتياج الى تحرير عقد بيع صورى

«ومن حيث انه من العبث البحث فيما اذا كانت اركان الشرط الجزائى الذى قبلته المورثة بمقتضى السندين المطالب بقيمتها متوفرة من عدمه طالما ان المورثة نفسها قبلت العمل به لعدولها عن البيع فكان هذا العدول فى مصلحتها فلا يعقل بعد ذلك أن ينذرها المستأنف ضده الذى تصالح معها على قبول الشرط المذكور

«ومن حيث انه مما تقدم جميعه تبين ان السندين والتنازل المطالب بقيمتها صحيحة قانوناً وتكون تركة الست صوفية مدينة بمبلغ ٦٥٠٠/ جنيه

«ومن حيث انه يجب خصم نصيب الخواجه ايلي فى هذا الدين باعتباره وارثاً للست المذكورة

«ومن حيث ان المستأنفين ذكروا أن

التي ترفع مستقلة بنفسها قبل أو بعد اجراء البيع تعتبر أصلية لا فرعية ويكون ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها هو الميعاد العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٥٣ مرافعات

المحكوة

« من حيث أن الحاضر عن المستأنف عليها الاولى دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانونى المبين بالمادة (٦٠٠) مرافعات بما ان القضية قضية استحقاق وميعاد الاستئناف فيها عشرة أيام والحكم أعلن فى ٣٠ ابريل سنة ٩٢٩ والاستئناف رفع فى ٢٣ يونيه سنة ٩٢٩ والحاضر عن المستأنف رد على ذلك بأن الدعوى رفعت قبل اجراءات البيع فهى من الدعاوى العادية التى يجوز استئنافها فى الميعاد المحدد قانوناً بالمادة ٣٥٣ مرافعات

« وحيث ان القانون المصرى خلو من الصراحة فى هذه النقطة ولذلك فإن هذا الموضوع محل خلاف فقد ذهب بعضهم الى ان دعوى الاستحقاق هى المقصودة بالمادة ٦٠٠ مرافعات هى التى ترفع أثناء اجراءات البيع وبعد الحكم بنزع الملكية (راجع فى ذلك الفقرة ١٠٧١ من قسم التنفيذ من كتاب المرحوم أبى هيف بك - وأخذ قحه بك وعبد الفتاح بك السيد فى كتابهما التنفيذ علماً وعملاً بأن دعوى الاستحقاق التى تخضع لنص المادة (٦٠٠) مرافعات هى التى ترفع من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية (راجع ص ٥٧٦ من هذا الكتاب)

« وحيث ان المادة (٦٠٠) من قانون

نصبيه السدس فى التركة وهو لم يعارض فى ذلك فيتعين خصم سدس ذلك المبلغ وقدره ١٠٨٣ جنيه و ٣٣٣ مليم من أصل مبلغ ٦٥٠٠ جنيه يكون الباقي ٥٤١٦ جنيه و ٦٦٧ مليم وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف اليه مع فوايده القانونية المحكوم بها

(استئناف الخواجه يوسف نعمان وآخرين وحضر عن الاثنين الاول الاستاذ سلامة ميخائيل بك وحضر عن ورثة الست ماري جورجى الاستاذ ادوار قصيري بك ضد الخواجه ابلى نعمان وآخرين وحضر عن الاول الاستاذان مصطفى افندى الشوربجي وكامل افندى سعد رقم ٣٤٠ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود على سرور بك واحمد امين بك المستشارين)

٣٤١

١٧ فبراير سنة ١٩٣٠

استئناف . دعوى استحقاق . فرعية . أصلية . الفرق بينهما . ميعاد الاستئناف . اجراءات نزع الملكية .

القاعدة القانونية

ان دعوى الاستحقاق المقصودة بالمادة ٦٠٠ مرافعات والتى يجب استئناف الحكم الصادر فيها فى ظرف عشرة أيام هى دعوى الاستحقاق الفرعية وهى التى تعتبر قسماً أو نوعاً من المسائل الفرعية التى تنشأ عن نزع الملكية وترفع أثناء قيام الدعوى الأصلية، وبما أن هذه الدعوى الأصلية لا تعتبر قائمة الا أثناء اجراءات البيع لأن هذه الاجراءات هى فى الحقيقة دعوى تمليك جدى يقضى به القاضى، فدعوى الاستحقاق

المرافعات نصت على استثناء صريح من القاعدة العامة التي قررها القانون بالمادة (٣٥٥) فيجب عدم التوسع في هذا الاستثناء وتحديد دعوى الاستحقاق المقصودة بهذه المادة

« وحيث انه من مراجعة نصوص القانون في هذا الباب الخاص بدعوى الغير استحقاق العقار (٥٩٤) وما يليها نجد أن القانون جاء بها باعتبارها قسماً أو نوعاً من المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزاع الملكية ولذلك قضت المادة (٥٩٤) مرافعات بأنه يجوز لأي إنسان أن يدعى استحقاق العقار المقصود يعمه في أثناء اجراءات البيع لغاية مرسى المزاد - فهي دعوى فرعية تقوم أثناء اجراءات الدعوى الأصلية

« وحيث ان دعوى الاستحقاق لا تكون فرعية الا اذا رفعت أثناء قيام الدعوى الأصلية وهذه الدعوى الأصلية لا تعتبر قائمة الا أثناء اجراءات البيع فإن هذه الاجراءات هي في الحقيقة دعوى تملك جدى يقضى به القاضى فيحكم بتمليك من يرسو عليه المزاد للعين الخاصة بالمدين ولذلك فإن دعوى الاستحقاق تكون أصلية اذا رفعت مستقلة بنفسها قبل أو بعد اجراءات البيع

وحيث ان الحاضر عن المستأنف عليها الأولى ذهب الى أن اجراءات البيع تبدأ من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملك

« وحيث أن اجراءات نزع الملك ليست من اجراءات البيع وإنما هي اجراءات منفصلة عنها وذلك (١) لأن دعوى نزع الملكية في الحقيقة ليست بدعوى خصومة حقيقة وإنما هي دعوى

اجراءات لا تبحث فيها المحكمة إلا من جهة استيفاء الاجراءات ويجب على المحكمة المطروحة أمامها هذه الدعوى أن تراعى عدم سقوط المواعيد المقررة في القانون ولذلك فإنها لا توقف اجراءات نزع الملك بناء على رفع دعوى استحقاق (٢) لانه من المقرر علماً وعملاً ألا يقبل دخول خصم ثالث في دعوى نزع الملك باعتبار أن هذه الدعوى الأخيرة لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف وما دعوى الخصم الثالث إلا دعوى استحقاق

« وحيث أنه لذلك لا محل للتمسك بالترجمة الفرنسية للمادة (٥٩٤) مرافعات التي قد تفيد أن الغرض بدعوى الاستحقاق الدعاوى التي ترفع أثناء اجراءات نزع الملك (procedure d'expropriation) لاجراءات البيع ويجب قصر هذه الدعاوى على ما يرفع أثناء اجراءات البيع فقط « وحيث أنه مما يعزز ذلك ما جاء بالمادة (٥٩٥) وما بعدها من الأحكام التي فرضها القانون في دعوى الاستحقاق المقصودة بهذا الباب أى دعوى الاستحقاق الفرعية فقد أوجب القانون ضرورة اعلان طالب البيع والمدين أخصاما في الدعوى واذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فيجب اعلان أول الدائنين أيضاً واوجب القانون أيضاً ايداع أمانة... الخ كل هذه الاحكام لا يمكن أن تتأتى الا اذا كانت دعوى البيع قائمة أمام قاضى البيوع فانه لا وجود للدائنين أمام محكمة نزع الملكية ولا تسرى في هذه الدعوى

« وحيث أنه متى تقرر ذلك تكون دعوى

المحكمة

« من حيث ان الشيخ أبو زيد حسين الوكيل رفع هذا الالتماس بعريضته المعلنة في ٢٦ يونيه سنة ٩٢٩ عن الحكم الانتهازي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وبناء على سبب جديد لم يظهر له الا في ٣١ مايو سنة ٩٢٩ وهو ظهور أوراق قاطعة في الدعوى وهي دفاتر المصفيين لحل بوكتي وعقد الاتفاق المبرم بين الخواجه باري مجوري أحد المصفيين وبين الملتمس ضده القاضي ذلك الاتفاق بأن يدفع الملتمس ضده مبلغ ٥٠٠ جنيه فقط بدلا من مبلغ ١٦٢٥ جنيه قيمة المحكوم به أصلا وان هذه الاوراق كانت محجوزة بفعل الملتمس ضده اى بتواطئه مع الخواجه باري مجوري - وقد أصر المحاميان عنه بالجلسة على طلب قبول الالتماس وفي الموضوع على تعديل الحكم الاستثنائي الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وجعله قاصرا على الزامه بمبلغ ٢٥٠ جنيتها فقط ومحامي الملتمس ضده دفع بعدم قبول هذا الالتماس للأسباب التي أوضحها تفصيلا في مذكرته

« وحيث ان الملتمس سبق له أن رفع الالتماس قبل هذا عن نفس الحكم الاستثنائي الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٧ اى نفس الحكم المطعون فيه الان بالالتماس الحالي وكان مبنيا على حصول الغش من الملتمس ضده حيث كان يتمسك أثناء نظر الدعوى استثنائيا بأنه دفع لحل تصفية بوكتي جميع المبالغ المحكوم به وهو ١٦٠٥ جنيتها في حين انه لم يدفع في الواقع الا مبلغ

الاستحقاق التي رفعت من المستأنف دعوى أصلية ويكون حكمها خاضعا للقاعدة العامة المبينة بالمادة (٣٥٣) مرافعات

« وحيث أن الحكم أعلن في ٣٠ أبريل سنة ٩٢٩ والاستئناف رفع في ٢٣ يونيه سنة ٢٩ فهو أعلن في الميعاد القانوني

ولذلك يتعين رفض الدفع الفرعي وقبول الاستئناف شكلا

(استئناف فتح الله افندي محمد حسن وحضر عنه الاستاذ احمد يوسف افندي ضد الست زينب هانم رشوان وآخر وحضر عن المستأنف عليها الاولى الاستاذ محمد زكي عبد المجيد افندي ولم يحضر المستأنف عليه الثاني - نمرة ١١٣٠ سنة ٤٦ ق دائره حضرة صاحب العزة السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وبحضور حضرات على حيدر حجازى بك و احمد مختار بك المستشارين)

٣٤٢

١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

التماس . تكرار الطعن به ضد حكم واحد .
عدم جواز ذلك .

القاعدة القانونية:

١ - لا يجوز الطعن بطريق التماس اعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بطريق الالتماس ولو لاسباب جديدة غير التي بنى عليها الالتماس الأول

٢ - اذا حكم بعدم جواز قبول الالتماس بناء على دفع فرعي قبل الكلام على الالتماس ذاته او قبل فحصه فلا محل للحكم بالغرامة

٥٠٠ جنيهًا بناءً على اتفاق حصل بينه وبين المصنفين وقد استند الملتمس في التماسه السابق على خطاب صادر من باريجورى أحد المصنفين يذكر فيه واقعة تخالص الملتمس ضده على حقيقتها أى أنه لم يدفع إلا مبلغ ٥٠٠ جنيهًا على قسطين ولكن المحكمة حصل عندها شك في هذا الخطاب بسبب خطأ باريجورى في تاريخ دفع الكميالة التي كانت محررة بالقسط الثانى من المبلغ المصطلح عليه فتدبت أحد أعضائها للاطلاع على دفاتر المصنفين فلما امتنع باريجورى عن اجابة هذا الطلب اعتبرت المحكمة ان واقعة التخالص على هذه الصفة غير ثابتة وحكمت برفض الالتماس موضوعاً

« وحيث انه بصرف النظر عما يوجد في الدعوى من الالتماس الاخرى فانه يجب قبل كل شيء الفصل من الوجهة القانونية فيما اذا كان يجوز للملتمس ان يرفع هذا الالتماس ليطلعن في الحكم الالتماسى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٧ بعد أن طعن فيه بطريق الالتماس في المرة الاولى وقضى فيه موضوعاً بالرفض ولو كان الالتماس الثانى مبنياً على سبب جديد

« وحيث ان هذا العمل غير جائز في فرنسا لان القاعدة هناك انه لا التماس على التماس وهذه الحالة منصوص عليها صراحة في المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات الفرنسى مع نصها على ما نصت عليه عندنا المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات الاهلى -

« وحيث ان المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات الاهلى قضت بأن الحكم الذى يصدر

برفض الالتماس لعدم جواز قبوله او الحكم الذى يصدر في موضوع الدعوى بعدم قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيهما مطلقاً وقد أهملت المادة النص على الحالة التي هي موضوع البحث الآن

« وحيث ان المعروف من تاريخ التشريع المصرى ان الشارع كان يستعين ويستأنس بالقوانين الفرنسية عند وضع القوانين المصرية وقد كان نص المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات الفرنسى أمامه عند وضع المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات الاهلى فبأى معنى يمكن تفسير اهمال الشارع المصرى النص على هذه الحالة

« وحيث ان الفروض التي يمكن تصورهما عقلاً لا تخرج عن ثلاثة :

الاول - أن يكون هذا الاهمال حصل عفواً وعن غير قصد

الثانى - أن يكون الشارع أهمل النص على هذه الحالة عمداً لاجراجها من حالات المنع المنصوص عليها في المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات الفرنسى

الثالث - أن يكون الشارع أهمل النص على هذه الحالة عمداً استغناء باعتبار انها حالة من الحالات المفهومة بداهة وان النص عليها يعتبر زائداً عن الحاجة

« وحيث انه بالنسبة للفرض الاول وان

كان ممكناً عقلاً الا انه بعيد الحصول وعلى فرض حصوله فانه يجب الأخذ بالقاعدة الفرنسية

لا التماس على التماس لان الشارع المصرى على هذا الفرض لم يقصد العدول عنه

« وحيث انه بالنسبة للفرض الثانى ترى المحكمة انه غير معقول لانه لو أراد الشارع الخروج عن القاعدة الفرنسية لظهر رغبته فى اباحة جواز تكرار الطعن فى حكم واحد بطريقة واحدة بعد الفصل فى الطعن الاول وهو أمر مخالف للمبادئ العامة فلا يكون الا بنص لأن الشخص متى استنفذ طرق الطعن التى أباحها له القانون وقضى فيها لا يستطيع تكرارها لأن الاحكام تصبح حائزة لقوة الشئ المحكوم به نهائياً خصوصاً ان التماس اعادة النظر هو طريق استثنائى ومحل للتضييق لا للإباحة وأما تعدد أسباب التماس الواردة فى المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات فلا يفيد تعدد دعاوى التماس اى رفع دعاوى متتابعة تكون كل دعوى مبنية على سبب من هذه الاسباب وانما القانون أجاز للاخصام التماس اعادة النظر مرة واحدة لسبب واحد ولا أكثر من الاسباب التى ذكرها فى المادة

« وحيث انه بعد هذا لا يبقى الا الفرض الثالث وهو التفسير المعقول المتمشى مع المبادئ العامة وحسن التقدير والمصلحة العامة فان المشرع رأى ان النص على الحالتين اللتين نص عليهما فى المادة ٣٨٠ مرافعات تستلزم حتماً وبطريقة ضمنية عدم اباحة تكرار الطعن بطريقة التماس فى الحكم الاصلى الذى سبق الطعن فيه بهذه الطريقة والظاهر ان الذى دعى الشارع الى النص على عدم جواز الطعن من جديد على الحكم

الجديد الصادر فى دعوى التماس هو درء ما يمكن ان يتبادر الى الذهن من جواز ذلك فى الحكم الجديد

« وحيث ان المصلحة العامة تقتضى بغير شك وضع حد للتقاضى وعدم ترك باب الطعن مفتوحاً يطرقة الشخص مراراً وتكراراً فيتعذر وصول الحقوق الى أصحابها

« وحيث ان نص المادة ٤٣٣ من القانون المختلط متفق مع نص المادة ٣٨٠ مرافعات أهلى وقد سارت محكمة الاستئناف المختلطة على قاعدة عدم جواز الطعن بطريق التماس فى الأحكام النهائية التى سبق الطعن فيها بهذه الطريقة

« وحيث ان المحكمة ترى بناء على ما تقدم انه لا يجوز الطعن بطريق التماس على الحكم النهائى الذى سبق الطعن فيه بطريق التماس ولو لاسباب جديدة غير التى بنى عليها التماس الأول

« وحيث انه بناء على ذلك يكون التماس المرفوع من الملتمس غير جائز قانوناً ويتعين قبول الدفع الفرعى والحكم بعدم جواز قبول التماس ولا محل اذن لبحث باقى الالوجه التى تمسك بها الملتمس ضده

« وحيث أن المحكمة لا ترى محلاً للحكم على الملتمس بالغرامة لان الحكم بعدم جواز قبول التماسه مبنى على دفع فرعى قبل الكلام على التماس ذاته وقبل فحصه

(التماس الشيخ ابو زيد حسن وحضر عنه الاستاذان وهيب بك دوس واسرائيل معوض افتدى ضد عبد التواب محمد وحضر عنه الاستاذ محمد افتدى حسن رقم ٢١٥١ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات محمد فهمى بك حسين واتربى ابو المز بك ومحمد نور بك المستشارين)

المحكمة

« حيث ان الوجه الذي بنى عليه هذا الالتماس هو ان الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه أحد من الخصوم اذ أن المحكمة لم تكتف بأن تحكم ببقاء الحكم المستأنف كما طلب الملتمس ضده الأول بالنسبة للمبلغ المحكوم به عليه بل حكمت أيضاً بالزام مورث الملتمسين بان يدفع هذا المبلغ للمتمس ضدهما الثاني والثالث دون أن يطلب ذلك أحد

» وحيث أنه ثابت من أوراق الدعوى ان الملتمس ضده الأول احال الملتمس ضدها الآخرين بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٢٠ على مورث الملتمسين بمبلغ ٣١٢ ج و ١٩٠ م الباقي من سند دين بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج محرر عليه للمحيل المذكور بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٩

» وحيث ان المحامين المذكورين رفعوا هذه الدعوى أمام المحكمة الابتدائية على كل من المحيل والمحال عليه وطلبوا بصفة أصلية الزام المحال عليه بمبلغ الحوالة كما طلبوا بصفة احتياطية الزام المحيل بهذا المبلغ في حالة عجزه عن اثبات وجوده في ذمة المحال عليه وقد أجرت المحكمة المذكورة المقاصة بين دين ادعاء المحال عليه قبل المحيل وبين الدين المدعى به في هذه الدعوى وعلى ذلك حكمت عليه بالفرق الناتج من المقاصة بمبلغ ١٠١ ج وحكمت بالباقي على المحيل الذي استأنف هذا الحكم دون سواء معترضاً بعريضة استئنافية على المقاصة التي اجرتها المحكمة الابتدائية وطلب بناء على ذلك الغاء الحكم المذكور فيما

٣٤٣

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

١ - حوالة . ضمان المحيل وجود الدين . عدم تجزئة الدعوى . تمثيل كل منهما للآخر .

٢ - التماس . القضاء بما لم يطلبه احد من الخصوم . حالة .

القاعدة القانونية

١ - يعتبر كل من المحيل والمحال اليه وكيلًا عن الآخر في مواجهة دفاع المحال عليه فلاستئناف من ايهما يستفيد منه الآخر . وكذلك يستفيد من الطلبات التي بوجهها قبل المحال عليه على اعتبار أنها مشتملة ضمناً على طلباته

فالطلبات التي كانت موجهة من المحيلين قبل المحال عليه في الدعوى الابتدائية تعتبر قائمة أمام محكمة الدرجة الثانية ولو أنها لم ترد في صحيفة الاستئناف المرفوع من المحيل

٢ - من القواعد القانونية المقررة علماً وعملاً ان لمحكمة الموضوع ان تقضى بما لم يطلبه الخصوم متى كان هذا الطلب داخلاً ضمناً في طلب من الطلبات المطروحة أمامها

٣ - اذا طلب المحيل أمام محكمة الاستئناف اخراجه من الدعوى وحكم بذلك ترتب على هذا قانوناً الحكم بالدين على المحال عليه بغير طلب اذ ليس للمحيل ولا المحال الاعتراض على ذلك مادام الأول مقراً بالحوالة والثاني مقراً بالدين ولا يعتبر حكمها قضاء بما لم يطلبه الاخصام

في طلب من الطلبات المطروحة أمامها كما فعلت ذلك المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه « وحيث أنه من وجه آخر فإن الحكم بترك سبيل المحيل من الدين المحول كما حصل في هذه القضية يترتب عليه قانوناً الحكم بهذا الدين على المحال عليه . وليس ما يمنع قانوناً المحكمة من الحكم بهذه النتيجة القانونية بغير طلب اذ ليس للمحيل ولا المحال الاعتراض على ذلك ما دام الاول مقراً بالحوالة والثاني مقراً بالدين كما هو ثابت في هذه الدعوى « وحيث أنه طبقاً للقواعد المتقدمة يتضح ان حكم المحكمة بالزام مورث الملتزمين بالدين للمتمسك ضدّها الاول والثاني لا يفيد قضاء بما لم يطلبه الخصوم على الوجه الموجب لقبول الالتماس « وحيث أنه لا عبرة بما تمسك به وكيل الملتزمين من ان الدفاع الذي أبداه الملتمس ضده الاول في جلسة المرافعة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه كان منصباً على وجوب تحميل الملتمس ضدّها الثاني والثالث للدين الذي حصلت به المقاصة فإنه ظاهر من عبارة هذا الدفاع انه ابدى في مقام الطعن على حصول هذه المقاصة بغير موجب قانوني لا في مقام انكار عقد الحوالة فلا مساس بالاعتبارات المستنبطة من احكام هذا العقد على الوجه المبين آنفاً

« وحيث انه مما تقدم يتعين رفض الالتماس (الالتماس ورثة المرحوم اسعد افندي مظهر وحضر عنهم الاستاذ وليم برباري افندي ضد الحاج احمد رضوان واخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الحميد خليل افندي وحضر عن الباقيين الاستاذ زكي افندي عبد المجيد رقم ٧٦٤ سنة ٤١ ق — دائرة حاضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشداً وحضر في محمود المرجوشي بك ويس احمد بك المستشارين)

يختص بالمبلغ الذي قضى به عليه للمحالين وقد أخذت محكمة الاستئناف بهذا الدفع وبنيت عليه حكمها المطعون فيه استناداً الى ما ثبت لها من ان الدين الذي حصلت به المقاصة غير خال من النزاع « وحيث ان المحيل ضامن قانوناً للمحال صحة وجود الدين موضوع الحوالة في ذمة المحال عليه وهذه الرابطة القانونية بينهما تجعل مصلحتهما في الدعوى الأصلية الموجهة الى المحال عليه مشتركة على صورة لا تقبل الانقسام إذ أن نتيجة الحكم على المحال عليه بالطلبات الأصلية يترتب عايه اقتضاء المحال ثمن الحوالة كما يترتب عليها سقوط ضمان هذا الشيء عن كاهل المحيل ومن هذا الوجه اعتبر الشراح ان كلا منهما وكلا عن الآخر في مواجهة دفاع المحال عليه وزعموا على هذا الاعتبار ان الاستئناف المرفوع من أيهما يستفيد منه الآخر وكذلك يستفيد من الطلبات التي يوجهها قبل المحال عليه على اعتبار أنها مشتملة ضمناً على طلباته

« وحيث أنه ينبني على التفريع الاول ان الطلبات التي كانت موجهة من المحالين قبل المحال عليه في الدعوى الابتدائية تعتبر قائمة أمام محكمة الدرجة الثانية ولو أنها لم ترد في صحيفة الاستئناف المرفوع من المحيل وينبني على التفريع الثاني ان الطلب الذي أبداه المحيل أمام هذه المحكمة يترك سبيله من الدعوى يشمل ضمناً طلب الحكم بمبلغ الحوالة على المحال عليه للمحالين

« وحيث أنه من القواعد القانونية المقررة علماً وعملاً أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بما لم يطلبه الخصوم متى كان هذا الطلب داخلاً ضمناً

٣٤٤

٣ ابريل سنة ١٩٣٠

١ - التماس . حكم قاضى بقبول التماس .
تحديد جلسة لنظر الموضوع . جواز .
الالتماس فيه .

٢ - التماس . حكم صادر فى الالتماس .
جواز الطعن فيه بطريق الالتماس من
الخصم المحكوم عليه فيه .

القواعد القانونية

١ - يعتبر الحكم القاضى بقبول التماس
وتحديد جلسة للمرافعة فى اصل الدعوى حكماً
انتهائياً فى ذاته لصدوره من محكمة آخر درجة
والتي تقطع بها درجات التقاضى العادية ، وعلى
ذلك فيجوز الطعن فيه بطريق الالتماس ولا
عبء بكونه غير قاطع فى الخصومة لأن المادة
(٣٧٢) مرافعات انما نصت على جواز اعادة
النظر فى الاحكام الانتهائية

٢ - يجوز للمحكوم عليه فى الالتماس أن
يقدم التماساً جديداً عن الحكم الصادر فى الالتماس
لأن المنع الوارد بالمادة (٣٨٠) مرافعات قاصر
على الخصم الذى قدم الالتماس الاول فقط
واطلاقها عائداً اليه دون سواء ولم يقصد بها
الشارع منع الخصم الآخر من استعمال هذا الحق
الذى لم يستعمله مطلقاً والا كان مركز الخصمين
غير متكافئاً بتمييز احدهما عن الآخر

المحكمة

« حيث ان موضوع هذا الالتماس يتضمن
أن الملتمس بصفته رفع دعوى ضد الملتمس

ضدها امام محكمة بنى سويف طلب فيها تثبيت
ملكية وقف الشريفه سراء المشمول بنظارتها الى
مائة وتسعين فدائاً وكسور واستند على كتاب
الوقف المحرر من محكمة الطايف الشرعية بتاريخ
١٧ جمادى الثانى سنة ١٢٨٠ هجرية وعلى مستندات
أخرى وقد فصل فى الدعوى لصالحه بتاريخ
١٩ مارس سنة ١٩١٧ وتأيد الحكم من محكمة
استئناف مصر بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٩٢٢ وقد
طعنت السيدة فاطمه هانم فى الحكم الاستئنافى
بطريق الالتماس للاسباب التى رأتها وأهمها
الغش وبنته على أن الشريف على باشا عبد الله
أوهم المحكمة بأن حجة الوقف المتمسك بها روعيت
فيها الاصول المتبعة لصحتها وانها قيدت بمحكمة
الطايف الشرعية وقد تأثرت المحكمة بذلك وقد
تبين للسيدة فاطمه هانم فيما بعد أن الحجة غير
مسجلة بدليل الشهادتين المستخرجتين من
محكمة مكة والطايف والمؤرختين فى ١٤ و ١٥
شوال سنة ١٣٤٢ وقد حكم فى الالتماس المذكور
بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٧ بقبوله وتجدد للمرافعة
فى أصل الدعوى جلسة ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٧
فرفع الشريف على باشا عبد الله بصفته التماس
موضوع الدعوى الحالية عن ذلك الحكم الصادر
بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٧ والقاضى بقبول الالتماس
الأول مستنداً على الاسباب الواردة بعريضة
الالتماس

« وحيث أن الوكلاء عن الملتمس ضدها
دفعوا أولاً بعدم جواز رفع الالتماس عن الحكم
الصادر بقبول الالتماس لانه غير نهائى فى موضوع
الخصومة ولانه على خلاف تلك الاحكام النهائية

الاحكام الانتهاية أيًا كانت وعلى ذلك يكون الدفع الاول في غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث انه بالنسبة للدفع الثاني فانه يتعين

البحث فيما اذا كان يجوز الطعن بطريق

الالتماس في حكم صادر في التماس سابق أم لا يجوز

طبقاً للقاعدة القانونية لا التماس على التماس

(Requête civile sur requête civile ne vaut)

وهل هذه القاعدة هي عامة يجب مراعاتها مهما

كان مركز الخصم الذي رفع الالتماس الثاني

أو انها قاصرة على من سبق له أن رفع الالتماس

الاول فقط

« وحيث انه قد يظن من الاطلاع على

نص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات الاهلي انها

حرمت الطعن بطريق الالتماس في الحكم الذي

يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس

على جميع الاخصام لورود النص على وجه الاطلاق

« وحيث انه اذا أخذ بهذا المبدأ لترتب

عليه عدم المساواة بين الاخصام ويكون طريق

الالتماس مباحاً للخصم الذي خسر الدعوى أولاً

ومحرماً على من صدر الحكم لصالحه وأصبح

مهتداً بعد الحكم بقبول الالتماس بضياح حقه أو

أن هذا الحق قد ضاع فعلاً اذا حكم لغير صالحه

في موضوع الالتماس وكان لديه من الاوجه التي

تميز الالتماس ما يمكن الاستناد عليه للطعن في

هذا الحكم لاستعادة حقه

« وحيث ان المشرع أراد بقاعدة لا التماس

على التماس وضع حد للتقاضى بمنع الخصم الذي

يريد المماطلة والتسويق من تكرار الطعن

بطريق الالتماس لا منع الخصوم الآخر من

التي تقفل باب التقاضى على الاخصام يفتح بذاته

ولغير عمل منهم باب التقاضى العادى بتحديد

جلسة للمرافعة في موضوع الدعوى وثانياً بعدم

قبول الالتماس بناء على القاعدة القانونية « لا التماس

على التماس »

« وحيث انه بالنسبة للدفع الاول يجب

البحث فيما اذا كان الحكم الصادر في الشق

الاول من الالتماس وهو القاضى بقبوله

Le rescindant يتوفر فيه الشروط اللازمة للاحكام

الجاز الطعن فيها بطريق الالتماس أم لا

« وحيث ان المادة ٣٧٢ من قانون المرافعات

الاهلي نصت على انه يجوز للاخصام التماس اعادة

النظر في الاحكام الانتهاية En dernier ressort

الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة

الخصوم الى آخر ما جاء بالمادة المذكورة .

« وحيث أن الاحكام الانتهاية (En dernier

ressort) هي التي لا يمكن الطعن بها بطريق الاستئناف

أو المعارضة ولا شك في أن الحكم الصادر

بقبول الالتماس هو من تلك الاحكام فهو انتهاى

في ذاته لصدوره من محكمة آخر درجة والتي

تنقطع فيها درجات التقاضى العادية فلم يبق الا

الطعن فيه بالطريق الغير العادى وهو طريق

الالتماس ويلاحظ هنا انه يجب التفرقة بين الاحكام

الانتهاية (En dernier ressort) والاحكام

القطعية (Definitif) لان هذه الاحكام الاخيرة

وهي التي تنقطع في الخصومة ليست هي المقصودة

في المادة ٣٧٢ مرافعات لجواز استئنافها ان كانت

صادرة من محكمة أول درجة وانما المقصود هي

استعمال هذا الحق الذي لم يستعمله مطلقاً والا كان مركز الخصمين غير متكافئاً بتمييز أحدهما على الآخر وهذا لا يتفق مع العدالة وروح التشريع ويكون المنع الوارد بالمادة ٣٨٠ مرافعات قاصراً على الخصم الذي قدم الالتماس الأول فقط وإطلاقها عائد إليه دون سواء أى مهما كانت حالته كأن يكون بالغاً له حق التقاضى بنفسه أو قاصراً ليس له هذا الحق مثلاً ومهما كان في الحكم الجديد من الميوب

«وحيث أن الشراح الفرنسيين قد أجمعوا على هذا الرأي رغماً عما في المادة ٥٠٣ من قانون المرافعات الفرنسي المطابقة للمادة ٣٨٠ مرافعات أهلى من التضييق والتقييد ومع ذلك فقد قصروها على الخصم الذي التمس أول مرة دون سواء فقد ذكر جارسونيه في الجزء ٦ ص ٨٢٦ نبذة ٤٩٣ ما يأتى :

والحال بالعكس بالنسبة للمدعى عليه في الالتماس الأول وأن العبارة المصدرة بها المادة وهي « لا يجوز لأحد الأخصام (aucune des parties,) قاصرة على المدعى بالغاً كان أو قاصراً وقد وافقه على هذا الرأي أيضاً جلاسون الجزء الثانى ص ١٦٦ نبذة ١٠٧٨ وكذلك تعليقات دالوز على قانون المرافعات المدنى الجديد جزء ثالث ص ٨٦ نبذة ٢٥ ومطول دالوز ص ٣٣٩ نبذة ٣٦ جزء ٣٩ وتعليقاته على المادة ٥٠٣ نوته ٧ ونوته ٨ ص ٧٧٩

« وحيث أن هذا المبدأ قد أخذت به محكمة الاستئناف الاهلية في الحكم الصادر بتاريخ

١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ في القضية رقم ٦٠٠ سنة ٣٩ قضائية فانها قبلت الالتماس المرفوع من المدعى عليه في التماس سابق حكم في موضوعه لغير صالحه واستندت على آراء الشراح والأحكام القضائية العديدة الصادرة من المحاكم الفرنسية مع أن المادة ٥٠٣ مرافعات فرنسي أكثر صراحة بنصها في الحرمان من المادة ٣٨٠ مرافعات أهلى ويكون الدفع الثانى في غير محله أيضاً ويكون الالتماس مقبولاً شكلاً

« وحيث أنه بالنسبة للموضوع فالملتمس بنى التماسه كما يقول على حصول غش من الملتمس ضدها أثناء نظر دعوى الالتماس الأولى ترتب عليه تأثير في رأى قضاة محكمة الالتماس - فحكموا بقبوله وعدد في مذكرته ستة أوجه تتضمن في مجموعها أن الملتمس ضدها أوهمت محكمة الالتماس بما قررته من الوقائع المختلفة أن الوقفية غير صحيحة لعدم استيفائها للشروط الواجبة شرعاً وقانوناً

« وحيث أن ما جاء بمذكرة الملتمس هو إعادة لما سبق ان بينته تفصيلاً أمام محكمة الالتماس الأولى فانها تشتمل على الأدلة التى يتمسك بها لتأييد وجهة نظره من أن الوقفية صحيحة بخلاف ما يراه خصمه

« وحيث أنه لقبول هذا الالتماس موضوعاً يجب أن يكون هناك غش وقع من الملتمس ضدها أثناء نظر الالتماس الاول بأن قررت وقائع غير صحيحة جديدة يجهلها الملتمس ترتب عليها تأثير في رأى قضاة محكمة الالتماس ولم يكن في استطاعة الملتمس بيان كذب هذه الوقائع

المحكم

«عن الدفع بعدم قبول الاستئناف شكراً»

«حيث أن المستأنف ضده دفع في مذكرته بعدم قبول الاستئناف شكلاً لقلة النصاب مدعياً أن المستندات الأربعة المحكوم بقيمتها كل منها قيمته أقل من النصاب الجائز استئنافه وكل منهما مستقل عن الآخر في تاريخه وميعاده سداده وفي موضوعه

«وحيث أنه من الغريب أن يرفع هذا الدفع من المستأنف ضده وهو رافع الدعوى أصلاً وهو الذي قدر قيمتها بمجموع السندات الأربعة ولو كان يعتد صحة هذا الدفع ما جاز له عند رفع الدعوى أصلاً تقديمها للمحكمة الكافية بل كان يجب عليه أن يرفع بكل منها دعوى منفصلة أمام المحكمة الجزئية

«وحيث أن حقيقة الواقع أن هذه السندات الأربعة المحكوم بقيمتها ابتداءً إنما هي مرتبطة ببعضها وناشئة عن عمل قانوني واحد وهو عقد الإيجار ومتى كان السبب متحداً يجب اعتبار الطلبات جميعها دعوى واحدة وتقدير الدعوى بمجموع قيمتها ويتعين إذن رفض هذا الدفع وقبول الاستئناف شكلاً لأن نصاب الدعوى جائز استئنافه ولأن الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني ...

(استئناف الشيخ محمد مبارك وحضر عنه الاستاذ احمد بك الديواني ضد الشيخ عبد الرحمن احمد وحضر عنه الاستاذ محمد افندي مجيب محمد رقم ١١٩٥ سنة ٤٦ ق - دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك وازري ابو العز بك ومحمد نور بك المستشارين)

« وحيث أن مذكرة الملتبس ليس بها من الوقائع ما يمكن اعتباره غشاً حصل من الملتبس ضدها أثناء نظر الالتماس الأول يمكن أن يبنى عليه قبول هذا الالتماس وكل ما جاء فيها هو تأييد لرأي الملتبس وقد لتقدير محكمة الالتماس الأولى على ان الملتبس أن يبدى أمام محكمة الالتماس الأولى عند نظر الموضوع ما قد يراه تأييداً للحكم السابق صدوره لصالحه في الموضوع

« ولذلك يكون الالتماس غير مقبول موضوعاً و يترتب على ذلك إلزام الملتبس بالغرامة القانونية طبقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات »

(التماس الشريف علي باشا عبد الله بصفته وحضر عنه الاستاذ سلامه ميخائيل بك ضد الست فاطمة هانم بصفتها وحضر عنها الاساتذة وهيب بك دوس وفهمي حسين بك وصالح جودت بك رقم ٨٨٠ سنة ٤٤ ق - دائرة حضرات محمود بك فهمي يوسف ومحمد نور بك وسليمان السيد بك مستشارين)

٣٩٥

٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠

استئناف . قبوله . سندات مرتبطة ببعضها .
تقدير نصاب الدعوى

القاعدة القانونية :

متى كانت السندات المقدمة في دعوى مرتبطة ببعضها وناشئة عن عمل قانوني واحد - كعقد الإيجار مثلاً - وكان السبب متحداً فيجب اعتبار الطلبات جميعها دعوى واحدة وتقدير الدعوى بمجموع قيمتها . فيكون الاستئناف مقبولا عنها باعتبار هذا المجموع

بالمحكمة المختلطة في ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٤ على ما جرى عليه العمل قبل لائحة المحاكم الشرعية التي لم تصدر إلا في ٢٥ الحجة سنة ١٣١٤ الموافقة سنة ١٩١٠ ومثل هذا الاستبدال المأذون فيه بكتاب الوقف يتم بغير حاجة الى اذن آخر من القاضى الشرعى

« وحيث أن القول بان حكم هذه المادة هو من أحكام الاجراءات التي تنعطف القوانين الصادرة بها الى ما قبلها من الحوادث قول غير صحيح لأن القوانين الميينة لما يكون دليل اثبات وما لا يكون ومتى يقبل الدليل أو لا يقبل وشرط قبوله لا انعطاف لها الى ما تم اثباته من المعاملات وفق ما كان مرعيًا من قواعد الاثبات يوم وقوعها وإذن فالاشهاد العرفى بهذا الاستبدال صحيح شرعًا وقانونًا

« وحيث أن الحكم المستأنف فيما ذكره من مسائل الدعوى صحيح وهذه المحكمة تؤيده بأسبابه

(استئناف وزارة الاوقاف ضد ورثة المرحوم محمود بك محمد وحضر عنهم الاستاذ احمد رأفت بك رقم ٢٥٩ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات زكي برزى بك ومسيو سودا وحامد فهمى بك المستشارين)

٣٤٧

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

قرض — صدوره في صورة عقد بيع . ربا فاحش .
جواز الاثبات بالبيئة

القاعدة القانونية

باعث زوجة لشخص ملكا لها . ثم باعه

٣٤٦

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠

سريان القوانين على الماضى . قوانين خاصة
بالادلة . عدم سريانها .

القاعدة القانونية

لا تسرى على الماضى القوانين الميينة لما يكون دليل اثبات وما لا يكون ومتى يقبل الدليل أو لا يقبل وشرط قبوله ، فالمعاملات التي تمت قبل صدور قانون جديد تعتبر صحيحة ما دام اثباتها قد حصل وفق ما كان مرعيًا من قواعد الاثبات يوم وقوعها

المحكمة

« حيث أن أهم ما بنى عليه الاستئناف ان تصرف الست بما خاتون اليضا بإبدال الأربعة الافدنة والاثني عشر قيراطًا والأربعة اسهم التي كانت تابعة لوقف المرحوم احمد كتابسيس لم يقع باشهاد شرعى على ما توجبه المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تمنع سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله إلا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وكان مقيداً بدفتر إحدى المحاكم الشرعية فكان أبدالاً غير صحيح قانوناً

« وحيث أن هذا الاستبدال المشروط فيه للست خاتون بكتاب الوقف قد دفع بالعقد العرفى المؤرخ ٢١ الحجة سنة ١٣١١ المسجل

هذا الشخص لزوجها في الوقت نفسه وتأجل دفع الثمن في العقد الاخير على اقساط ثم رفع المشتري الاول دعوى بطلب تثبيت ملكيته لهذا الملك وبالتعويض. والمدعى عليه قرر أن الغرض من العقدين هو اقراض بر با فاحش وطلب اثبات ذلك بالبينة والمحكمة قررت ما يأتي « متى ثبت أن العملية هي عملية واحدة لا عمليتين سببها قرض لا بيع وشراء وانها تحتوي على ربا فاحش ينتفى دفاع المدعية من انه لا يجوز الطعن على العقدين ولا اثبات ما يخالفهما بالبينة لان جعل عملية تشتمل على قرض بر با فاحش في صورة عقد بيع فيه مخالفة للنظام العام ويجوز اثباتها بالبينة حتى بين المتعاقدين »

المحكمة

« حيث ان نقطة الخلاف بين طرفي الخصوم تنحصر في أن المستأنف عليه يدعى أن العقد المؤرخ ٦ يونيه سنة ١٩٢٢ الصادر من المستأنفة اليه ببيع القدر المتنازع عليه والعقد المؤرخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٢ الصادر للمستأنفة من شريفة زوجة المستأنف عليه تحررا في تاريخ واحد وان الغرض منهما كان اقراض المستأنف عليه مبلغ : ١٩٠ جنيهاً ثم أضيف عليه فوائد ربويه تزيد عن الحد القانوني الى أن بلغ ٢٨٥ جنيهاً واستدل على ذلك بالقرائن التي ذكرها امام محكمة اول درجة وعدم وضع يد المستأنفة على القدر الذي اشترته من زوجة المستأنف عليه ثم باعته له وطلب إحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ذلك والمستأنفة تدعى أن هذين العقدين هما عقدا بيع بات ذكر فيهما البيع والثمن ولا مانع

قانوني من تقسيط الثمن على أقساط سنوية كما لا يجوز قانوناً اثبات ما يخالفهما الاً بدليل كتابي » وحيث أن محكمة اول درجة حكمت باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي ما تدون باسباب حكمها الا انه بمراجعة الاسباب تبين ان محكمة اول درجة اعتبرت ان العمل الذي قامت به المستأنفة لم يكن في الواقع الا رهن بناء على النظرية التي دوتها في حكمها قبل أن تبين لها من التحقيق صحة الوقائع التي ذكرها المستأنف عليه مع أنها لم تحدد الوقائع التي سيدور التحقيق عليها للوصول الى اثبات أن العملية عملية رهن تشتمل على فوائد ربويه

« وحيث انه متى ثبت ان العملية هي عملية واحدة لا عمليتين سببها قرض لا بيع وشراء وانها تحتوي على ربا فاحش ينتفى دفاع المستأنفة من انه لا يجوز الطعن على العقدين ولا اثبات ما يخالفهما بالبينة لان جعل عملية تشتمل على قرض بر با فاحش في صورة عقد بيع فيه مخالفة للنظام العام ويجوز اثباتها بالبينة حتى بين المتعاقدين » وحيث أن لهذه الاسباب يكون الحكم المستأنف في محله فيما قضى به باحالة الدعوى على التحقيق الا أن المحكمة ترى ان يكون التحقيق على الوجه الآتي - وهو ان يثبت المستأنف عليه بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة ان العقدين المؤرخين ١٩ ابريل سنة ١٩٢٢ و ٦ يونيه سنة ١٩٢٢ تحررا في وقت واحد وانهما عملية واحدة كان الغرض منها رهن بر با فاحش لا بيع فيها

ولا شراء وان المستأنفة لم تضع اليد على ما اشترته من زوجته ولثبت المستأنفة عكس ذلك بالطرق عينها

(استئناف الست بديعة هانم ديمتري طراباسي وحضر عنها الاستاذان عبد الوهاب بك محمد ومحمد افندى رحى ضد عبد الله همام العمارى وحضر عنه الاستاذ رياض سرور افندى نمرة ١١٩٨ سنة ٤٦ قضائية . دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود بك على سرور وسليمان السيد بك مستشارين)

٣٤٨

٢٤ مارس سنة ٩٣٠

- ١ - موظف . أساس صلته بالحكومة .
رابطة قانونية . ليست عقد ايجارة
ولا وكالة .
- ٢ - أعمال ادارية . اختصاص . تجاوز
الاختصاص . . اساءة استعمال
الاختصاص . عدم جواز ابطال الاعمال
الادارية . تعويضات
- ٣ - اساءة استعمال السلطة . تفسيره . عدم
جواز البحث في هذا التصرف
- ٤ - عدم العمل بروح القانون . اختصاص
المحاكم بالنظر في دعوى التضمينات .
- ٥ - ردت . موظف . حق الوزير في فصل
صغار الموظفين . قرار من مجلس
الوزراء .

الفاعرة القانونية

- ١ - لا يرتبط الموظف في مصر بالحكومة
برابط من عقد اجارة اشخاص او وكالة وانما
مركزه بالنسبة لماله من حقوق وما عليه من
واجبات من المراكز القانونية القائمة على القانون
العام دون سواء

- ٢ - ان تصرف السلطات بالعزل او بالفصل

او بالاحالة على المعاش يعتبر عملا اداريا يجب
لصحته أن يقع بالصيغة الشكلية التي فرضها القانون
وأن يستند في موضوعه الى نص قانوني . وأن
تتوخى به بلوغ الغاية التي يبتغيها القانون .

٣ - لا يسمح القانون في مصر بالالتجاء
للقضاء لابطال الأعمال الادارية التي تجاوزت
فيها السلطة اختصاصها او أساءت استعمالها . كان
لها من اختصاص فيه وكل ما سمح به هو تضمين
الحكومة ما يصيب الافراد من ضرر مخالفة
أعمالها الادارية للقوانين والمراسيم واللوائح .

٤ - اساءة استعمال السلطة تستلزم (١) أن
يكون الأمر الادارى قد صدر لغير فائدة العمل
او الصالح العام او أن تكون الأسباب التي دعت
اليه لا علاقة لها بهما بدون أن يكون هناك
اخلافا بقانون ما في الصورتين كما تستلزم أن (٢)
تكون المحكمة التي يرفع لها التظلم مختصة بتفسير
الأوامر الادارية لتبحث في أسبابها وتتمكن
من تقديرها بقدرها الواجب قانونا . ولهذا كانت
المحاكم المصرية محرومة من النظر في سوء استعمال
السلطة الادارية بما منعت به من تفسير الاوامر
الادارية وتأويلها ووقف تنفيذها .

٥ - عدم العمل بروح القانون يستلزم (١) أن
تكون الاسباب المقدمة للعمل الادارى (سواء
أ كانت هذه الاسباب مدونة بالأمر الادارى
كأن يكون الأمر مما أوجب القانون تسبيبه
أولا كأمور الاحالة على المعاش يصدر من مجلس
الوزراء) تدل دلالة ظاهرة على ان الامر انما صدر
تحت تأثير أسباب لا شأن لها بحسن سير العمل
او بالصالح العام (٢) ولا يتطلب بحث القضاء

الضمانات الصريحة الواردة بتلك القوانين واللائح
« وحيث أن قانونية مركز الموظف (هذه
الكلمة اشتقاقاً من جعل الموظفين ذوى مركز
قانونية لا مرتبطين برابط من عقد اجارة أشخاص
أو وكالة) هي القاعدة فى النظام الإدارى المصرى
وان ذهبت بعض المحاكم - تحذوها الرغبة فى
تقرير العدالة المطلقة ويسوقها عدم التدقيق فى
أستعمال المصطلحات الفقهية - الى تشبيه التوظيف
بعقد اجارة أشخاص يكون الموظف به أجيراً
والحكومة مستأجرة . وهى مخطئة فيما ذهبت
اليه اذ لا يوجد فى تشريعاتنا الادارية ما يؤيد
هذا النظر بل ان اتباع الحكومة المصرية نظام
التعاقد فى توظيف طائفة قليلة من الموظفين
وجريها فى توظيف اكثرتهم العظمى على نظام
التعيين يدل على رغبة الشارع فى جعل مركز
الموظف بما يكون له فيه من حقوق وعليه من
واجبات من المراكز القانونية القائمة على القانون
العام .

« وحيث أن التعيين فى الوظيفة الذى هو
بداية هذا المركز القانونى يكون على هذا الاعتبار
عملاً ادارياً يلزم لصحته قانوناً رضا الموظف
فتمت قبله أصبح فى مركز قانونى لا سلطان فيه
للسلطة التنفيذية ولا لارادته بل يكون السلطان
كله للقانون وحده وكذلك يكون التصرف
بالعزل او بالفصل او بالاحالة على المعاش عملاً
ادارياً يجب لصحته ان يقع بالصيغة الشكلية
التي فرضها القانون وأن يستند فى موضوعه الى
نص قانونى وأن يتوخى به بلوغ الغاية التي
يبتغىها القانون .

٦ - ان الرفت المحرم بنص المادة التاسعة
من ديكريته سنة ٨٣ هو العزل من الوظيفة
الذى هو عقوبة يجزى بها الموظف على سوء سلوكه
أو تقصيره فى واجبات الوظيفة . أما الرفت الذى
هو الفصل من الخدمة لالغاء الوظيفة أو لاسباب
غير سوء السلوك والتقصير وهو المنوه عنه بالمادة
(١٢ من ديكريته سنة ٨٣) فقد بقى حتى بعد
صدور ديكريته سنة ١٨٨٨ حقاً مطلقاً للوزير
يباشره بغير وساطة مجلس التأديب بالنسبة لصغار
الموظفين وهو لا يترتب عليه حرمان الموظف
من حقه فى المكافأة أو المعاش

المحكمة :

عن طلب التعويض عن الفصل من الخدمة
« حيث أن الحكومة لا تنظم مصالح الدولة
بمقتضى حق هى صاحبه ، بل بمقتضى وظيفتها
الخاصة بها ولا يقع هذا التنظيم مطابقاً للمصالح العام
الا اذا جرت فيه على نط قانونى مرن يمكنها
من ادخال الاصلاح او التعديل الذى يقضى
بهما الصالح العام من وقت لآخر ووضعت من
يمثلها فى سلطانها من الموظفين فى مراكز قانونية
تستمد حقوقها وواجباتها من نصوص ما تضعه
لهذا الغرض من القوانين واللائح حتى تهيم بذلك
علاقاتها معهم فى توظيفهم وترقيتهم وتأديبهم
وعزلهم وفصلهم من الخدمة واحالتهم على المعاش
على قواعد القانون العام وحتى يكون تصرفها فى
ذلك كله من أعمال سلطتها العامة لا يقيد بها
إلا ما تستلزمه طبيعة التصرف بهذه السلطة من
مراعاة الصالح العام وما تهتت به فى حدود

« وحيث أن القانون لم يسمح في مصر
بالالتجاء للقضاء لإبطال الأعمال الإدارية التي
تجاوزت فيها السلطة اختصاصها أو إساءت استعمال
ما كان لها من اختصاص فيه وكل ما سمح به هو
تضمين الحكومة ما يصيب الأفراد من ضرر
مخالفة أعمالها الإدارية للقوانين والمراسيم واللوائح.
» وحيث أنه ينبغي التفرقة في مصريين
سوء استعمال السلطة في الأعمال الإدارية وبين
عدم العمل فيها بروح القانون لأن الإساءة
في استعمال السلطة تستلزم أن يكون الأمر
الإداري قد صدر لغير فائدة العمل أو الصالح
العام أو أن تكون الأسباب التي دعت إليه
لا علاقة لها بهما بدون أن يكون هناك إخلال
بقانون ما في صورتين كما تستلزم أن تكون المحكمة
التي يرفع لها التظلم مختصة بتفسير الأوامر الإدارية
لتبحث في أسبابها وتمكن من تقديرها بقدرها
الواجب قانوناً ولهذا العلة كانت المحاكم المصرية
محرومة من النظر في سوء استعمال السلطة الإدارية
في أعمالها الإدارية بما منعت به من تفسير الأوامر
الإدارية وتأويلها ووقف تنفيذها. أما عدم العمل
بروح القانون فإنه (١) يستلزم فقط أن تكون
الأسباب المقدمة للعمل الإداري (سواء أ كانت
هذه الأسباب مدونة بالأمر الإداري كأن
يكون الأمر مما أوجب القانون تسييبه أولاً كأمور
الاحالة على المعاش يصدر من مجلس الوزراء)
تدل دلالة ظاهرة على أن الأمر إنما صدر تحت
تأثير أسباب لا شأن لها بحسن سير العمل أو
بالصالح العام (٢) ولا يتطلب بحث القضاء في
صحة هذه الأسباب بالذات ولا في حقيقة

شكايات جهة الإدارة ولا في مبلغ صحة المستندات
والتقارير وأقوال الشهود المقدمة إذ القول الفصل
في كل ذلك هو للسلطة الإدارية لدخوله في
حدود ولايتها العامة . ولهذا وذاك كانت المحاكم
المصرية غير ممنوعة من نظر دعوى التضمين
المؤسّسة على مخالفة روح القانون كما هي مختصة
بالدعوى التي ترتبت على الإخلال بنصه . وهذا
المعنى هو الذي يستخلص من حكم الدوائر المجتمعة
الصادر في أول مارس سنة ١٩٢٨ وإن استعمل
عبارة سوء استعمال السلطة في غير ما وضعت له
إذ كل عباراته تدل على أن الحق الذي ساءت
به الدوائر المجتمعة للسلطة القضائية ليس هو في
الحقيقة حق التضمين عن إساءة حقيقية لاستعمال
السلطة بل هو حق التضمين عن مخالفته لروح
القانون .

« وحيث أنه مهما ظهر الأخذ بهذا المبدأ
قاسياً في حق من يفصل من الموظفين بأسباب
متعلقة بالصالح العام متى كانت هذه الأسباب
غير مطابقة للواقع ، فليس من وظيفة القاضي أن
يستكمل ما نقص من عمل السلطة التشريعية فيمد
بحثه ونظره إلى مسائل استقلت الحكومة بها
باعتبارها ثابتة صحيحة في حدود سلطتها التي
لا رقابة لها فيها ولن يشفع له في هذا الخروج
عن وظيفته الطبيعية أي اعتبار آخر كأخذ الموظف
بالعدالة لمنافاة هذه المصلحة الخاصة للمصلحة
العامة التي تمنعه من الخوض فيما حرم عليه نظره.
» وحيث أن هذه المحكمة تبينت من ملف
خدمة المستأنفة أن الأمر المؤرخ في ٨ مارس

سنة ١٩٢٦ الصادر بفصلها قد بنى على أسباب تتعلق في الواقع بالصالح العام وحده ولهذا تراه المحكمة موافقاً لروح القانون الخاص بفصل الموظفين .

« وحيث أن المحكمة لا تستطيع بعد ذلك لا بجارة المستأنفة في اثبات عدم صحة هذه الأسباب والأخذ بما تقوله من أن لفصلها اسباباً أخرى ولا بجارة الحكومة فتحكم لها بصحة اسبابها ولا أن تقرر لها انها تكون قد اخلت بواجبها اذا هي ابقت السيدة المستأنفة في الخدمة لأن كل ذلك خارج عن حدود وظيفتها .

« وحيث انه لا يبقى بعد ذلك أمام المحكمة الا البحث فيما اذا كانت الحكومة بفصل المستأنفة من الخدمة بالصورة التي فصلتها بها قد اخلت بنصوص القوانين والمراسيم السارية ام لا .

« وحيث أن المستأنفة تدعى أنها من صغار الموظفين الذين لا يجوز رقبهم الا بموافقة مجالس التأديب عملاً بالمادة التاسعة من ديكريتيو سنة ٨٣ وأن الحكومة لم تحتفظ بالمادة (١٤) من ديكريتيو سنة ٨٨ الا بحقتها في فصل كبار الموظفين بدون توسط محكمتهم العليا التأديبية وتستند في ذلك الى حكم الدوائر المجتمعة المؤرخ في اول مارس سنة ١٩٢٨ .

« وحيث أن المستأنفة مخطئة في ذلك :
اولاً - لأن الرقت المحرم بنص المادة التاسعة من ديكريتيو سنة ٨٣ هو العزل من الوظيفة الذي هو عقوبة يجزى بها الموظف على سوء سلوكه او تقصير في واجبات الوظيفة أما الرقت الذي هو

الفصل من الخدمة لالغاء الوظيفة أو لأسباب غير سوء السلوك والتقصير في تأدية الواجبات وهو المنوه عنه بالمادة ١٢ من ديكريتيو سنة ٨٣ فقد بقي حقاً مطلقاً للوزير يباشره بغير وساطة مجلس التأديب وهو لا يترتب عليه حرمان الموظف من حقه في المكافأة أو المعاش وهذا الفرق واضح في النسخة الفرنسية التي عبر فيها عن العزل في المادة التاسعة بلفظ « révocation » وعن الفصل من الخدمة بلفظ « Congédié » . ثانياً - لأن صيغة المادة ١٤ من ديكريتيو سنة ٨٨ التي هي « أحكام أمرنا هذا لا تمس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع أي موظف من وظيفته بدون توسط هذه المحكمة العليا التأديبية » تدل دلالة واضحة على أن الحق الوارد ذكره بها لم يكن حقاً جديداً أنشأته هذه المادة ولكنه حق مقرر نص على الاحتفاظ به . أما آلة إيراد حكم المادة ١٤ في ديكريتيو سنة ٨٨ الخاص بكبار الموظفين وخلق ديكريتيو سنة ٨٣ الخاص بصغارهم منه فهو تلازم ذهني عرض للشارع عند وضع اولها ولم يعرض له عند وضع الثاني . ذلك لأن انشاء نظام تأديبي لكبار الموظفين يدعو للتفكير في الحالات العديدة التي تستلزم فصل الموظف لأسباب قوية لاشأنها بالخطأ الموجب للتأديب أو التي تستلزم - حتى مع قيام الخطأ - فصل الموظف بدون اقامة الدعوى التأديبية وما تستتبعه من تأخير واذاعة أسرار وما يترتب على العزل الذي قد يحكم به من ايذاء لسمعة الموظف او اخلال بشرفه ، أما بالنسبة لصغار الموظفين فقد لا تخطر مثل هذه الحالات على البال او لا تخطر على مثل

ما تخطر به من الوضوح عند التفكير في كبار الموظفين . ويؤكد هذا النظر أن قانون المعاش الصادر في سنة ١٩٠٩ الواجب تطبيقه على جميع الموظفين قد جاء بمادتيه الثانية عشرة والعشرين ذكر الفصل بقرار من مجلس الوزراء بصيغة عامة تدل على أن الفصل بهذه الطريقة كالفصل بسبب الوفرة أو إلغاء الوظيفة سواء بالنسبة لكبار الموظفين المعيّنين بديكريتو أو غيرهم. ثانياً - لأن الحكومة إذا احتفظت بحقها المطلق في الفصل لم تحتفظ به بالنسبة لمن وضع ديكريته سنة ٨٨ من أجلهم بل ذكرته مضافاً إلى الموظفين جميعاً فقالت « احكام أمرنا هذا لا تمس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع أي موظف من وظيفته » ولا شك في أنها إذا أرادت قصره على كبار الموظفين الذين أنشأت لهم هذه المحكمة التأديبية لقالت مثلاً « في رفع كل موظف ممن يجري عليه حكم هذا الديكريتو » أما عبارة « بدون توسط المحكمة العليا التأديبية » فقد ذكرت لبيان المناسبة لا يراد بهذا الحكم المطلق - رابعاً - لأن جعل هذا التحفظ مقصوراً على كبار الموظفين لا معنى له إلا الخط من كرامتهم وتعهد إثار الصغار بمزايا حرم منها الكبار وهو ما ينبغي تنزيه الشارع عنه . أما ما ذهبت إليه المستشارنة في تفسير حكم الدوائر المجتمعة فغير صحيح لأن هذا الحكم وإن صدر في خصومة كانت قائمة بين الحكومة وبين موظف معين بمرسوم فلا تزال أسبابه دالة على أن الأمر في كبار الموظفين وصغارهم سواء . « وحيث أن فصل المستشارنة إنما كان بقرار من مجلس الوزراء وهو الهيئة التي تولت بالفعل

عن الحكومة مباشرة سلطة فصل الموظفين وأقرها الشارع في وظيفتها هذه بما أشار إليه في قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩٠٩ . « وحيث أن هذا القانون لم يخضع هذه السلطة إلا لقيود شكلية ينحصر في صدور قرار خاص من مجلس الوزراء .

« وحيث أن الحكومة قدمت هذا القرار المحكمة واذن فلم تقع مخالفة ما للقانون المعمول به ولهذا الأسباب وحدها دون التي ذكرت بالحكم المستشارنة والتي تعتبرها هذه المحكمة خاطئة وعلى غير أساس يتعين الحكم برفض طلب التعويض المبني على فصل المستشارنة من الخدمة الخ .

(استئناف الست نبوية موسى ضد وزارة المعارف رقم ١٦٢ سنة ٤٧ ق - دائرة حضرات زكي برزي بك وجناب مسيو سودان وحامد فهمي بك مستشارين)

٣٤٩

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - دعوى . التنازل عنها أو تركها . التمييز بينهما
- ٢ - دعوى التزوير . تركها . عدم قبوله

القاعدة القانونية

- ١ - من المقرر علماً أن التنازل عن الدعوى أو تركها على نوعين تنازل عن الدعوى أو عن حق الدعوى وترك المرافعة أو تنازل عن القضية المعينة المرفوعة أمام المحكمة فالأول يضيع الحق نفسه ولا يبقى للترك بعده حق في رفع دعواه من جديد بخلاف ترك المرافعة فإنه يسقط الاجراءات التي اتخذت في القضية ويبقى الحق على أصله يجوز رفع دعوى جديدة به

٢- كل ما كان ترك الدعوى يضر بمحق ترتب للمدعى عليه كان لهذا الأخير أن يمنع ترك الدعوى

٣- للمحكمة الحق في عدم قبول التنازل عن دعوى التزوير متى ظهر لها ان المدعى قد عجز عن اثبات دعواه وان غرضه من التنازل هو خشية الفشل فيها والهروب من الغرامة القانونية ومن باب أولى يجوز لها رفض طلب ترك دعوى التزوير

المحكمة

« حيث أن المدعى تنازل عن دعوى التزوير وطلب من المحكمة قبول هذا التنازل وتحديد جلسة للنظر في الموضوع والمدعى عليه الاول طلب الفصل في موضوع دعوى التزوير والحكم برفضها وبصححة الورقتين المطعون فيهما بالتزوير مع الحكم على مدعى التزوير بالغرامة القانونية

« وحيث أن مدار البحث في هذا النزاع ينحصر فيما اذا كان يجوز قانوناً للمدعى عليه الاول أن يمنع المدعى من أن يتنازل عن دعوى التزوير أم لا

« وحيث أنه من المقرر علماً أن التنازل عن الدعوى أو تركها على نوعين تنازل للدعوى أو لحق الدعوى وترك للمرافعة أو للقضية المعينة المرفوعة أمام المحكمة فالأول يضيع الحق نفسه ولا يبقى للترك بعده حق في رفع دعواه من

جديد بخلاف ترك المرافعة فإنه يسقط الاجراءات التي اتخذت في القضية ويبقى الحق على أصله يجوز رفع دعوى جديدة به

« وحيث أن المدعى يقصد بتنازله ترك المرافعة لا الحق كما هو ظاهر من مرافعته فوجب أن يكون البحث قاصراً على ذلك

« وحيث أن القانون المصرى لا يعلق ترك الدعوى على رضا الطرفين كما جاء في القانون الفرنسى وانما أباح لأحد الاخصام أن يترك حقه في المرافعة ولم يعط الحق للمدعى عليه في عدم قبول الترك إلا في حالتين وهما البيتان في المادتين ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون المرافعات

« وحيث أن العلة في اعطاء المدعى عليه حق منع المدعى في ترك الدعوى في المادتين سالفتي الذكر هي تعلق حق للمدعى عليه في الدعوى المراد تركها وان الترك يضر بهذا الحق فاذا ما توفرت هذه العلة في صورة اخرى كان للمدعى عليه أن يمنع ترك الدعوى قياساً على هاتين الحالتين

« وحيث ان ترك دعوى التزوير فيه ضرر على المدعى عليه الاول ومن مصلحته ان يقضى بصحة العقدين المطعون فيهما خصوصاً وأن باقى المدعين يقررون بصحتهما لأنهم لم يطعنوا عليهما بالتزوير، هذا فضلاً عن ان للمحكمة الحق في عدم قبول التنازل عن دعوى التزوير متى ظهر لها ان المدعى قد عجز عن اثبات دعواه وان غرضه من التنازل هو خشية الفشل فيها والهروب من الغرامة القانونية (راجع كتاب المرافعات جزء ٢

للرحوم ابوهيف بك نمرة ١١٢٧ ص ٧١ ومطول
دالوز جزء ٢٤ ص ٦٦٣ نوته ١٠٢ وجزء ١٥ ص
٥٨٢ نوته ٨٣ وما بعدها)

« وحيث ان تقرير الخبير جاء في غير
مصلحة المدعى والظاهر من تنازله عن الدعوى
هو الهروب من الغرامة القانونية وعدم الفصل في
دعوى التزوير فيه ضرر بالمدعى عليه الاول لهذا
ترى المحكمة رفض طلب تنازل المدعى عن
دعوى التزوير ووجوب الفصل فيها

» وحيث انه فيما يختص بدعوى التزوير
فقد ثبت للمحكمة من الاطلاع على تقرير الخبير
ان الامضاتين الموقع بهما على العقدين المطعون
فيهما هما امضاء مورث المدعى عليه ولم يطعن
المدعى على تقرير الخبير بأى مطعن قانونى على
أن تنازله عن دعوى التزوير فيه اعتراف ضمنى
بصحة هذين العقدين وبذلك ترى المحكمة ان
دعوى التزوير في غير محلها ويتعين رفضها والزام
المدعى بالغرامة القانونية

(استئناف موسى افندى السيد وحضر عنه الاستاذ
يوسف افندى احمد الجندى ضد احمد افندى احمد شلبي
وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ فهمى افندى
عقداوى رقم ٢٧٤ سنة ٤٣ ق — دائرة حضرات
مصطفى محمد بك وعمود على سرور بك وسليمان السيد
بك مستشارين)

٣٥٠

٢٧ مارس سنة ١٩٣٠

نزاع ملكية للمنفعة العامة . ثمن العقار وتقديره .
معارضة . فوائد فرق الثمن . عدم جوازها

القاعدة القانونية

١ - ان قانون نزاع الملكية للمنفعة العامة

ينص على دفع ثمن العقار المنزوع . والمراد بذلك
الاقتصار على دفع القيمة الحقيقية دون أى
اعتبار للخسائر الاحتمالية التى تنشأ من تخلى المالك
عن عقاره كالخسائر التى تنشأ مثلاً عن البحث
عن عقار آخر ومصاريف التسجيل والسمسة
اللازمة لشراء هذا العقار

٢ - طبقاً للمادة ٢١ من قانون نزاع الملكية
لا يجوز للمالك العقارى فى حال حصول المعارضة
من طالب نزاع الملكية أخذ الفرق المتنازع عليه
الا بعد الفصل النهائى فى المعارضة . ولا محل
لترتيب المسؤولية عن فوائد المبلغ الذى تقضى به
المحكمة على اعتبار أنه مستحق من تاريخ الاستيلاء
على العقار لأن الشارع لم يخول لطالب نزاع
الملكية حق المعارضة فى تقرير الخبير على اعتبار
انه وسيلة من وسائل الطعن الاختيارية التى
يتحمل الطاعن تبعاتها بل جعله من الاجراءات
اللازمة لضمان مصلحة الخزينة لذلك أوجب على
طالب نزاع الملكية استعماله حتى تشرف جهة
القضاء على هذه المصلحة

المحكمة

« حيث أن الاساس الذى يجب أن يبنى
عليه مبدئياً تقدير ثمن العقارات التى تنزع ملكيتها
للمصلحة العامة هو ثمن الارض ثم ثمن المباني التى
عليها بحسب الحالة التى حصلت فيها اجراءات
نزاع الملكية

« وحيث أنه حصل خلاف بين طرفي
الخصوم فى تقدير ثمن أرض المنزل المنزوعة
ملكيتها فى هذه القضية فقد قدر ثمن الذراع فيه

بمعرفة المجلس البلدى ان المستأجرين للمنزل موضوع الدعوى دفعوا عن السنة الحاصل فيها التقدير ٤٠٠ مليم و ٥ جنيه قيمة العوائد المستحقة عليهم سنوياً. وبما أن هذا المبلغ هو بنسبة ٢٪ من قيمة الايجار المدفوع منهم للمالكين فيكون مقدار هذا الايجار مبلغ ٢٧٠ جنيه والمحكمة تقدر قيمة ما يلزم لسد مقدار العوائد المربوطة على المنزل والمصاريف اللازمة لصيانته والخسائر المحتملة لخلوه بما يوازي اجرة شهرين وهو مبلغ ٨٠٠ م ٤٤ ج وعلى هذا يكون صافي الربح سنوياً مبلغ ٢٠٠ مليم و ٢٢٥ جنيه وبما أن المالك يجنى عادة من ملكه فائدة بنسبة ٥٪ من ثمنه وعلى هذا الاساس يكون ثمن المنزل المذكور ٤٥٠٤ ج وبما أن هذا الثمن مقدر على اعتبار أن المبنى حديثة والحال ليس كذلك في هذه القضية فيتعين أخذ المتوسط بينه وبين القيمة المقدرة لثمن الارض والمبنى على الوجه المذكور آنفاً فتكون النتيجة ١٨٥ مليم و ٣٩٩٩ جنيه وهى الواجب الاخذ بها إذ أنها ترد تقدير الصقع والمبنى الى الحقيقة لدخول عامل الربح فيها

« وحيث أن وكيل المالكين طلب في مذكراته أن يقضى له بربع سنة وهى المدة اللازمة للبحث عن عقار آخر ومصاريف التسجيل والسمسرة اللازمة لشراء هذا العقار

« وحيث أن هذا الطلب في غير محله لان المقابل الذى الزم طالب نزع الملكية بدفعه لذلك بمقتضى قانون نزع الملكية مذكور في مواد هذا القانون على انه ثمن العقار المنزوع

حسب قول وكيل المالكين بمبلغ ٦ جنيهه في حين أن المجلس البلدى يقدره بمبلغ ٢ جنيه والمحكمة ترى أن أنسب تقدير لذلك هو مبلغ ٤ جنيهات قياساً على ما جرى عليه حكم محكمة الاسكندرية المقدم من وكيل المالكين في قضية نزع ملكية منزل قائم على شارع رأس التين الذى يقع عليه أيضاً المنزل المذكور إذ قضى بالثمن على اعتبار أن الذراع يساوى مثل هذه القيمة تقريباً

« وحيث أنه حصل الخلاف أيضاً على ثمن المبنى القائمة على هذا المنزل إذ طلب وكيل المالكين تقديرها على اعتبار ثمن المتر المربع بمبلغ ١٢ جنيهات بينما يطلب المجلس البلدى تقديره بمبلغ ٦ جنيهات والمحكمة ترى نظراً لقدم هذه المبنى بالحالة الموصوفة بتقرير الخبير المعين في هذه الدعوى تقدير ثمن المتر بمبلغ سبعة جنيهات - وبما أنه ثابت أن مساحة الارض بلغت ٢٤ و ٤٤٤ ذراع وأن المبنى قائمة على مساحة بلغت ٢٤٧٦٣ متراً فيكون ثمن المنزل على التقدير المذكور ٣٧٠ ملياً و ٣٤٩٤ جنيهها

« وحيث أن هذا التقدير انما هو تقدير تقريبي نظراً للصعوبة في تحديد درجة الصقع وقيمة المبنى عند مضي مدة طويلة على انشائها كمبنى المنزل موضوع هذه الدعوى تحديداً يقينياً فلتقريبه من الحقيقة بقدر الامكان يجب مراعاة جانب الربح الذى يجنى من العقار إذ أن هذا الربح ينتج من الاقبال على الصقع وتوافر المرافق اللازمة لانتفاع المستأجر

« وحيث أنه ثابت من الشهادة المحررة

٣٥١

٣١ مارس سنة ١٩٣٠

موظف عسكري . نقله من الجيش الى البوليس .
وجوب معاملته بقوانين الجيش بالنسبة ل حالته على
المعاش . مخالفة . تعويض

القاعدة القانونية

أن نقل الموظف العسكري من الجيش الى
البوليس وخدمته بوظيفة غير عسكرية لا يبيح
للحكومة أن تخرجه من خدمتها بان تطبق عليه
قواعد ليست سارية عليه بحسب قانون المعاشات
الذي هو معامل به .

فاذا وجهت اليه تهمة اهمال وتقصير وجب
عليها أن تحيله إلى مجلس التأديب فاذا لم تفعل
واحالته إلى المعاش بقرار من مجلس الوزراء فقد
تجاوزت سلطتها وأصبحت هذه الاحالة مخالفة
للقانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٣ الذي بين الاحوال
التي يصح للحكومة ان تحيل فيها الضباط الى
المعاش ولم يذكر من بينها أن لمجلس الوزراء حق
إقالتهم من الخدمة .

وهذا موجب لالزام الحكومة بالتعويضات

المحكمة

« حيث أن المستأنف يقول ان الحكومة
تجاوزت سلطتها باحالته على المعاش بقرار من
مجلس الوزراء في حين أن قانون المعاشات الذي
عومل على مقتضى قواعده هو قانون المعاشات
العسكرية رقم ٢٨ سنة ١٩١٣ الذي بين
الاحوال التي يصح للحكومة ان تحيل فيها الضباط

وهذه التسمية تدل على ان المراد الاقتصار على
دفع القيمة الحقيقية دون أى اعتبار للخسائر
الاحتمالية التي تنشأ من تخلى المالك عن عقاره
كالخسائر التي يذكرها وكيل المالكين

« وحيث أن هذا الوكيل طلب أيضاً أن
يقضى له بفوائد ثمن العقار من تاريخ الاستيلاء
عليه حتى السداد

« وحيث ان نص المادة ٢١ من هذا
القانون يفيد أنه لا يجوز لمالك العقار في حال
حصول المعارضة من طالب نزع الملكية أخذ
الفرق المتنازع عليه إلا بعد الفصل النهائي في
المعارضة ولا محل لترتيب المسؤولية عن فوائد
المبلغ الذي تقضى به المحكمة على اعتبار انه
مستحق من تاريخ الاستيلاء على العقار لأن
الشارع لم يخول لطالب نزع الملكية حق المعارضة
في تقدير الخبير على اعتبار انه وسيلة من وسائل
الطعن الاختيارية التي يتحمل الطاعن تبعاتها بل
جعله من الاجراءات اللازمة لضمان مصلحة
الخزينة لذلك أوجب على طالب نزع الملكية
استعماله حتى تشرف جهة القضاء على هذه المصلحة
« وحيث انه وان كان مصرحاً للمالك

العقار أن يصرف من الخزينة المبلغ المقدر بمعرفة
الحكومة إلا أنه يتضح من عبارة المادة ٨ من
القانون المذكور تعليق هذا الأمر على تقديم
شهادة من قلم الرهونات

(استئناف السيدتين نفوسه وخديجه رشدي ضد
مجلس بلدي الاسكندرية رقم ٤٠٤ و ٤١٠ سنة ٤٧
ق — دائرة حضرات عبد العظيم راشد باشا ومحمود
المرجوشي بك ويس احمد بك مستشارين)

الى المعاش ولم يذكر من بينها أن لمجلس الوزراء حق اقاتهم من الخدمة

« وحيث أن ما ذهب اليه المستأنف في هذا الوجه صحيح لأن المادة الثالثة عشرة من هذا القانون بينت أحوال الاحالة على المعاش أو احيل الى المعاش وهي ثلاثة : الاولى اذا طلب الضابط احالته على المعاش أو احيل الى المعاش حتما وقد بينت المادة ١٥ الاحوال التي يجب احالة الضباط حتما فيها على المعاش وهي بلوغهم سنًا معينة لكل رتبة من الرتب - الحالة الثانية اذا رفت الضابط من خدمة الجيش وقد بينت المادة - ١٦ - احوال الرفت وهي شطب اسمه من تعداد الجيش سواء كان بقرار من مجلس عسكري أو على أثر صدور حكم قضائي عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية - والحالة الثالثة اذا أصبح الضابط غير قادر على الخدمة في الجيش بسبب مرض أو عاهات اصاب بها في الخدمة . هذه هي احوال الاحالة على المعاش بحسب قواعد هذا القانون

« وحيث أن المستأنف ولو أنه قل من الجيش الى البوليس وكان يشغل وظيفة غير عسكرية إلا أن هذا لا يبيح للحكومة أن تخرجه من خدمتها بأن تطبق عليه قواعد ليست سارية عليه بحسب قانون المعاشات الذي هو معامل به وعلى ذلك فلو أرادت ان تتخلص من خدمته بسبب ما نسب اليه من التقصير والاهمال وسوء السلوك في قضيتي الجنايتين نمرة ١٤٣٤ سنة ١٩١٩ ونمرة ٢٤ سنة ١٩٢٠ بدرطنا لوجب عليها أن تحيله الى مجلس التأديب وما دامت أنها

لم تفعل ذلك واحالته الى المعاش بقرار من مجلس الوزراء فقد تجاوزت سلطتها واصبحت هذه الاحالة مخالفة للقانون

« وحيث أنه بناء على مخالفة الحكومة للقانون باحالة المستأنف على المعاش بقرار من مجلس الوزراء فهو يستحق تعويضًا نظير هذه المخالفة

« وحيث أن المستأنف حدد هذا التعويض بصحيفة دعواه حيث طلب أولاً أن يقضى له على الحكومة بمقدار الفرق بين ما كان يستحقه معاشًا عند بلوغه سن الستين وبين المعاش الذي الذي رتب له وذلك على اعتبار ان له حق البقاء بخدمة الحكومة الى أن يصل إلى سن الستين

« وحيث أن المستأنف كان برتبة أميرالاي فطبقًا للمادة - ١٥ - من قانون المعاشات العسكرية رقم ٢٨ سنة ١٩١٣ يجب احالته حتما على المعاش عند بلوغه سن الخامسة والخمسين وبما أنه احيل الى المعاش وكانت سنه خمسين سنة كما هو ثابت من ملف خدمته فإنه يستحق تعويضًا بمقدار الفرق بين ما رتب له من المعاش وبين المعاش الذي كان يتقاضاه لو أنه بقي في الخدمة الى سن الخامسة والخمسين

« وحيث أنه لو بقي المستأنف في الخدمة إلى سن الخامسة والخمسين لاستحق معاشًا قدره ثلثا مرتبه وهو أقصى معاش يمكن منحه للضباط الحائزين لرتبة أعلى من رتبة اليوزباشي (مادة ٢٤ من القانون المذكور) وإذن لكان معاشه ثلثا مرتبه الذي كان يتقاضاه عند احالته

٣٥٢

٣١ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ — اجارة . اثبات بالبينة . تحريمه .
- ٢ — مبدأ ثبوت بالكتابة في اجارة . عدم جواز البينة
- ٣ — بدء تنفيذ اجارة . عدم جواز البينة
- ٤ — استئناف . طلبات جديدة . عدم جوازه .

القاعدة القانونية

- ١ - ان المادة ٣٦٣ من القانون المدني قاطعة في تحريم كل طرق الاثبات ما عدا الاقرار واليمين . فالقانون المصرى لا يسمح باثبات عقد الاجارة لا بالبينة وحدها ولا بهامع مبدأ اثبات بالكتابة . وهو ما استقر عليه قضاء محكمة الاستئناف والقضاء المختلط
- ٢ - اذا ادعى أحد الخصمين البدء في تنفيذ عقد الاجارة الحاصلة بغير كتابة وأنكره الآخر فكذلك لا يجوز اثبات أعمال البدء في هذا التنفيذ الا بالاقرار او اليمين

- ٣ - ان أعمال البدء في التنفيذ وان كانت بعض الاحيان لا يمكن الا أن تكون أفعالا كوضع اليد على الارض وكارسال العملة والصناع لبعض اصلاحات بالمحل المؤجر وكلصق اعلانات على الحيطان الى غير ذلك وهى بهذا الوصف يجوز اثباتها في نفسها بالبينة الا ان المقصود من تحريم اثباتها بالبينة في باب الاجارة هو منع اثبات عقد الاجارة ذاته بالبينة كنتيجة لتلك الاعمال لورود النص بتحريمه

- ٤ - لا يجوز في الاستئناف أن تطلب

الى المعاش وهو ٨٤٠ جنيها سنويا أى مبلغ ٥٦٠ جنيها سنويا

« وحيث أن المعاش الذى رتب الى المستأنف مبلغ ٥٢٥ جنيها سنويا فالفرق بين المعاشين هو مبلغ ٣٥ جنيها سنويا وفي الخمس سنوات مبلغ ١٧٥ جنيها وهو مقدار الفرق بين المعاش الحال والذى كان يصل اليه لو أحيل عند بلوغه الخامسة والخمسين وهو ما طلبه

» وحيث أن المستأنف قال أيضا أنه كان ينتظر أن يترقى إلى رتبة أعلى من رتبته الحالية في خلال المدة الباقية له إلى السن التى يحال حتما عند بلوغها حسب نص القانون وان حالته إلى المعاش حرمة من ذلك ومن فرق المعاش الذى كان يصل اليه لو أنه بقى في الخدمة بعد الترقية « وحيث أن المحكمة ترى ان تحتسب له

أيضا فرق معاشه بين سن الخامسة والخمسين والستين على اعتبار أن هذه السن الأخيرة هى السن المتوسط ومقداره مبلغ ١٧٥ جنيها وأما عدا ذلك من الطلبات فليست مبنية إلا على مجرد امال قد لا يتحقق شيء منها بسبب ما احتواه ملف خدمته من المسائل الماسة بالشرف والكرامة ولذلك لا تعبرها المحكمة أقل التغات

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون التعويض المستحق للمستأنف هو مبلغ ٣٥٠ جنيها وهو الواجب الحكم له به على الحكومة

(استئناف الاميرالاي حسين بك وهى وحضر عنه الاستاذ حزين افندى سعد ضد وزارة المالية رقم ١٤ سنة ٤٦ قضائية — دائرة حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

طلبات تخالف الطلب الاصلى فى السبب لأنها فى هذه الحالة تعتبر طلباً جديداً

المحكمة

« حيث ان محكمة أول درجة قد ذهبت فى حكمها التمهيدى الى أن قائمة المزاد التى قدمها المستأنف عليهما لا تثبت استئجار المستأنف وان الورقتين الأخرين اللتين قدماههما لا تصلحان دليلاً كاملاً لهذا الاستئجار ولذلك أحالت القضية على التحقيق لإثبات ونفى ما ادعياه من وضع يد المستأنف على الأرض المدعى بتأجيرها له ثم أخذت فى حكمها القطعى بما أفاده هذا التحقيق منضمًا الى هذه المستندات

« وحيث ان مبنى الاستئناف ان محكمة أول درجة خالفت حكم المادة ٣٦٣ من القانون المدنى فيما جاءت به من تحريم اثبات عقود الاجارة بالبينة وحدها أو بالبينة مع مبدأ اثبات بالكتابة وتحريم اثبات البدء فى تنفيذ الاجارة - عند انكاره - بالبينة كذلك

« وحيث ان الفقهاء الفرنسيين مختلفون فى جواز اثبات عقد الاجارة بمبادئ الاثبات بالكتابة تكملها البينة والقرائن فىرى بعضهم جوازه ويرى الآخرون عدم جوازه - وحجة الاولين منهم ان نص المادة ١٧١٥ من القانون المدنى فيما نهت به عن قبول اثبات عقود الاجارة بالبينة مهما كانت قيمة الاجارة فيها . قد جاءت ناسخة نسخاً جزئياً لنص المادة ١٣٤١ من القانون المدنى التى أجازت الاثبات بالبينة فيما لا تزيد قيمته عن ١٥٠ فرنكا وليس فيها ما يدل على

انها نسخت كذلك نسخاً جزئياً نص المادة ١٣٤٧ التى جوزت سماع البينة اذا كان للمدعى فيما يدعيه مبدأ اثبات بالكتابة - وحجة الآخريين منهم انه لا يصح فى النظر فصل المادة ١٣٤٧ عن المادة ١٣٤١ لان حكم الأولى منهما لم يكن فى الواقع الا استثناء من حكم الثانية فاذا منع القانون الاثبات بالبينة فى المنازعات القائمة على عقود الاجارة الحاصلة بغير كتابة وجب الاخذ بهذا المنع سواء كان قد طلب الاثبات بالبينة وحدها او مع مبدأ اثبات بالكتابة

« وحيث ان سبب خلافهم يرجع فى الواقع الى نص المادة ١٧١٥ الذى هو (واذا أنكر عقد الاجارة الحاصل بغير كتابة ولم يبدأ فى تنفيذه فلا يقبل الاثبات بالبينة مهما قل قدر الاجرة ولو ادعى بدفع عربون ويمجوز فقط تحليف المنكر اليه) فمن نظر منهم الى ما جاء بهذه المادة من عدم قبول الاثبات بالبينة مهما قل قدر قيمة الاجرة جعلها ناسخة نسخاً جزئياً لقاعدة جواز الاثبات بالبينة فيما لم تزيد قيمته عن ١٥٠ فرنكا وقصر هذا النسخ عليها دون القاعدة الثانية التى هى استثناء من الاولى ومن اطلال النظر منهم فى مجموعها جعلها ناسخة للقاعدتين على ما سلف ذكره

« وحيث انه ليس بالمادة ٣٦٣ من القانون المدنى المصرى (المقابلة للمادة ١٧١٥ من القانون الفرنسى) ما يسمح بهذا الخلاف فنصها « عقد الايجار الحاصل بغير كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعى عليه او بامتناعه عن اليمين اذا لم يتبدى فى تنفيذ العقد المذكور » وظاهر ان

هذا النص الذي لم يصرح فيه بتحريم الاثبات بالبيينة لا يسمح بالقول بأن المادة ٣٦٢ انما جاءت ناسخة فقط نسخاً جزئياً للمادة ٢١٥ (المقابلة للمادة ١٣٤١) دون المادة ٢١٧ (المقابلة للمادة ١٣٤٧) كما أمكن القول بذلك في فقه القانون الفرنسى - على ان نص مادتنا (٣٦٣ من القانون المدنى) قد جاء أقطع في تحريم كل طرق الاثبات ما عدا الاقرار واليمين وينتج من ذلك ان القانون المصرى لا يسمح باثبات عقد الاجارة لا بالبيينة وحدها ولا بها مع مبدأ اثبات بالكتابة وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة والقضاء المختلط .

« وحيث انه من المقرر قانوناً انه اذا ادعى أحد الخصمين البدء في تنفيذ عقد الاجارة الحاصل بغير كتابة وأنكره الآخر فكذلك لا يجوز اثبات أعمال البدء في هذا التنفيذ الا بالاقرار أو اليمين والحجة فيه انه اذا أتيح اثباتها بالبيينة أمكن لمن يدعى التأجير او الاستئجار أن لا يدعيه فقط بل يدعيه ويدعى بدء التنفيذ فيصل باثبات أعمال التنفيذ بالبيينة الى اثبات عقد الاجارة نفسه بها وهو محرم بغير شبهة .

« وحيث ان أعمال البدء في التنفيذ وان كانت في بعض الأحيان لا يمكن الا أن تكون أفعالا faits de l'homme كوضع اليد على الارض وكأرسال العملة والصناع لعمل بعض اصلاحات بالمحل المؤجر وكلصق اعلانات على الحيطان للدلالة على قرب الانتقال اليه الى غير ذلك من أعمال قد تحصل من المستأجر وتحت نظر المؤجر وبرضائه - وهى بهذا الوصف

يجوز اثباتها في نفسها بالبيينة الا ان المقصود من تحريم اثباتها بالبيينة في باب الاجارة هو منع اثبات عقد الاجارة ذاته بالبيينة كنتيجة لتلك الاعمال لورود النص بتحريمه .

« وحيث انه ليس في هذه القضية دليل كتابى كامل يثبت استئجار المستأف للارض المدعى بتأجيرها فقامت المزايا لا تثبت رسوه الا على أخ المستأف (محمد يوسف) والورقتان الاخريان وان كانتا تصلحان قانوناً لاعتبارهما مبدأ ثبوت بالكتابة الا انه لا يمكن اعتبارهما كذلك تكلة لاثبات عقد الاجارة أو البدء في تنفيذه بالبيينة لما أسلفت المحكمة ذكره من عدم جواز ذلك قانوناً .

« وحيث ان ما طلبه المستأف عليهما من طلب تأييد الحكم المستأف على اعتبار ان المبلغ المدعى به هو باقى ما استحقه الوقف من غلة أرضه التى وضع المستأف يده عليها بغير حق - هو طلب يختلف عن الطلب الاصلى فى السبب وهو لهذه العلة يعتبر طلباً جديداً لا يجوز قبوله لأول مرة أمام محكمة الاستئناف

« وحيث ان للمستأف عليهما الحق فى مداعة المستأف بدعواها هذه بسببها الجديد أو بأى سبب آخر ولذلك ترى المحكمة النص على حفظ كافة حقوقهما بهذا الشأن مع الحكم بالغاء الحكم المستأف .

(استئناف محمود يوسف وحضر عنه الاستاذ عبد الله افندى فكرى ضد السيد محمد عباس المهدي وحضر عنه الاستاذ احمد شكرى افندى واخرى وحضر عنها الاستاذ ابراهيم رياض افندى رقم ٤٦٧ سنة ٤٧ ق - دائرة حضرات زكى برزى بك وجناب مسيو سودان وحامد فهمى بك مستشارين)

معها ولدها البالغ محمد افندي على الحفناوى طلبوا فيها من المستأنف تقديم حساب عن مدة وصايته على قصر المرحوم الشيخ على ابراهيم الحفناوى من يونية سنة ١٩٠٨ لغاية اقالته من الوصاية الحاصلة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ فقضت محكمة أول درجة بالزامه بتقديم الحساب المطلوب فقدم صورة الحسابات التي كان يقدمها الى المجلس الحسبي ومحكمة أول درجة نذبت خبيراً لفحصه وبعد أن قدم تقريره أصدرت الحكم المستأنف « ومن حيث أن المستأنف يدفع دعوى المستأنف ضدهم بأنه كان يقدم حساباته الى المجلس الحسبي وقد اعتمدها المجلس المذكور بعد فحصها فلا يصح بعد ذلك الرجوع لمناقشة هذا الحساب ولكن المستأنف ضدهم يجهلون على ذلك بان قرارات المجالس الحسبية التي تفحص حسابات الأوصياء والقوام والوكلاء عن الغائبين ليس لها قوة الشيء المحكوم فيها لأنها لا تفصل في خصومه

« ومن حيث أن المجالس الحسبية هي هيئات مستقلة نصبها الشارع للمحافظة على حقوق عديمي الأهلية وأعطاهم حق مراقبة النائبين عنهم وتكليفهم بتقديم حساب عن إدارة أموالهم والنظر فيه

« ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن النائبين عن عديمي الأهلية ملزمون بتقديم الحساب للمجالس الحسبية ومسؤولون أمامها عن تقصيرهم وعن سوء ادارتهم فاذا ما قدموا هذا الحساب للمجلس الحسبي سقط عنهم هذا الواجب فيما بعد فلا يصح للقاصر الذي بلغ الرشد أو للوصي

٣٥٣

٢ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ - حساب تقديمه للمجلس الحسبي. نتائج بالنسبة للأوصياء والقوام
- ٢ - المجلس الحسبي. قراراته عن الحساب. نتائج. قوة الشيء المحكوم فيه

القاعدة القانونية

١ - أن النائبين عن عديمي الأهلية ملزمون بتقديم الحساب للمجالس الحسبية ومسؤولون أمامها عن تقصيرهم وعن سوء ادارتهم فاذا ما قدموا هذا الحساب للمجلس الحسبي سقط عنهم هذا الواجب فيما بعد. فلا يصح للقاصر الذي بلغ الرشد أو للوصي الذي عين بدل آخر أن يطالب الوصي السابق بتقديم حساب آخر أمام المحاكم الأهلية متجاهلين سبق تقديم الحساب المطلوب الى الجهة المختصة

٢ - أنه وان كانت قرارات المجالس الحسبية بشأن فحص الحساب لا تكتسب قوة الشيء المحكوم فيه لأنها لا تفصل في خصومة إلا أنها تجعل ذلك الحساب أساساً لا يكذبه الظاهر فيعتبر صحيحاً إلا اذا أقام الدليل على عكس ذلك وعلى مدعى عدم الصحة اثبات ذلك

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضدها الست شقيقه رفعت هذه الدعوى عن نفسها وبصفتها وصية على وليها على وتفيده المرزوقين لها من المرحوم الشيخ على ابراهيم الحفناوى واشترك

الذي عين بدل آخر أن يطالب الوصي السابق بتقديم حساب آخر أمام المحاكم الأهلية متجاهلين سبق تقديم الحساب المطلوب الى الجهة المختصة

« ومن حيث أن قرارات المجالس الحسبية بشأن فحص الحساب وان كانت لا تكسب قوة الشيء المحكوم فيه لأنها لا تفصل في خصومة إلا أنها تجعل ذلك الحساب أساساً لا يكذبه الظاهر فيعتبر صحيحاً إلا اذا أقام الدليل على عكس ذلك وعلى مدعى عدم الصحة أثبات ذلك

« ومن حيث أنه اذا ما تقرر ذلك وجب بحث الحساب المقدم من المستأنف على أساس المبادئ المتقدمة

« ومن حيث أنه لا نزاع بين الطرفين على الحساب في المدة بين سنة ١٩٠٨ لغاية سنة ١٩١١
« ومن حيث أنه عن المدة من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩١٤ يتمسك المستأنف بعقد ايجار صادر منه لأخيه عبد الله عن أطيان القصر في المدة المذكورة باعتبار ايجار الفدان الواحد ٩٢٥ قرشاً وقد اعتمد المجلس الحسبي هذا العقد

« ومن حيث أن المستأنف ضدهم قدموا لاثبات عدم صحة هذا الحساب كتابه مؤرخه ٢١ ابريل سنة ١٩١٢ من المستأجر نفسه بقبول الايجار بمبلغ الف قرش عن المدة المذكورة فيتعين الأخذ بهذا القبول دون عقد الايجار خصوصاً وان ذلك يطابق القيمة التي قدر بها ريع الارض عضو المجلس وهو (عمدة شرشابه) بمحضره المؤرخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٢

« ومن حيث أن استناد المستأنف ضدهم

على الطلب الذي قدم من الشيخ حسن علام بقبوله استئجار الأرض في المدة المذكورة بمبلغ ١٢٠٠ قرش في غير محله لأنه تبين من تحقيق المجلس أن هذا الطلب لم يكن جدياً

« ومن حيث أنه بالنسبة للمدة من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩١٧ لم يأخذ المجلس بعقد ايجار الوصي وعين خبيراً لفحص الحساب عنها ومعاينة الأطيان فقدم الخبير عبد الفتاح افندي عسل تقريره بعد المعاينة وهو يدل على أن قيمة الايجار عن سنة ١٩١٥-٧٥٠ قرشاً للفدان وعن سنة ١٩١٦ و سنة ١٩١٧ ٨- جنيهات للفدان بناحية ميت بدر و ٥٠٠ مليم و ٩ جنيهات بناحية بنا ابو صير. وقبل الوصي هذا التقدير واعتمده المجلس الحسبي

« ومن حيث ان الخبير الذي عينته محكمة أول درجة مع عدم معاينته الاطيان خالف تقرير عبد الفتاح افندي عسل عن سنة ١٩١٦ و سنة ١٩١٧ حيث قدر ايجار الفدان في سنة ١٩١٦ بمبلغ ٣٠٠ قرش وفي سنة ١٩١٧-١٤٠٠ قرش ووافق على قيمة ايجار سنة ١٩١٥ ولم تأخذ محكمة أول درجة بهذا التقدير وقدرت قيمة أخرى أي ١٢٠٠ قرش عن سنتي سنة ١٩١٦ و ١٩١٧ ووافقه على ايجار سنة ١٩١٥

« ومن حيث أن المستأنف ضدهم لم يقدموا أي دليل يثبت عدم صحة الحساب الذي اعتمده المجلس الحسبي بعد المعاينة فيتعين الأخذ به دون غيره خصوصاً وان تقدير الخبير الذي ندبه المحكمة لم يبين على أي أساس ولم تأخذ به المحكمة نفسها

و ٦٠ ملياً نصيب الثلاثة الآخرين من المستأنف ضدهم في مبلغ ١٨٥ جنيهاً و ٩٠١ ملياً ورده المستأنف بخزينة مديرية الغربية في ١٦ يناير سنة ١٩١٩ بمقتضى الايصال ٣٢٧٦٩٣ بموجب حافظة ٢٢٥٣٧٥ ولم تخصص له كذلك محكمة أول درجة بدون ابداء أى سبب فيتعين خصم هذا المبلغ اليه

« ومن حيث ان الحكم المستأنف وجد في محله لاسبابه بالنسبة لباقي الاقلام المتنازع عليها » ومن حيث انه مما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف وخصم المبالغ الآتية مما حكم به وهي ١٥٦١٨ قرشاً و ١٦٣٥٤ قرشاً و ٦٠ ملياً ١٢١ جنيهاً وتأيدته فيما عدا ذلك

« ومن حيث ان المستأنف ضدهم لم يطالبوا بالفوائد أمام محكمة أول درجة فليس لهم الحق في ابداء هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف

(استئناف الشيخ متولى على الحفناوى وحضر عنه الاستاذ محمد زكى على بك ضد الست شفيقة هانم حسن موافى علام واخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن افندى علام واخرين رقم ١٥٢٥٣ و ٤١٥٢٥ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود علي سرور بك وسليمان السيد بك مستشارين)

٣٥٤

٢ ابريل سنة ٩٣٠

تسجيل . اثره في انتقال الملكية . نظرية العلم وزوالها . علاقتها بطلب الشفعة

القاعدة القانونية

١ - ان قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ٩٢٣ جعل أمر انتقال الملكية حتى فيما بين المتعاقدين

« ومن حيث انه لذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لقيمة الايجار عن سنة ١٩١٦ و سنة ١٩١٧ واعتماد حساب المستأنف الذى اعتمده المجلس الحسبي عن المدة المذكورة وبعمل الحساب على هذا الاساس يتعين خصم مبلغ ١٥٦١٨ قرشاً من ايرادات سنة ١٩١٦ التى اعتمدها محكمة أول درجة وخصم مبلغ ١٦٣٨٤ قرشاً من ايرادات سنة ١٩١٧ التى اعتمدها المحكمة المذكورة

« ومن حيث انه بالنسبة لسنة ١٩١٨ و ١٩١٩ يستند المستأنف على عقد ايجار صادر منه الى كل من ابراهيم الطنطاوى وعلى محمد عطا الله لمدة ثلاث سنوات ابتداء من نوفمبر سنة ١٩١٧ بأجرة قدرها ٨٧٥ قرشاً بعد عمل النشر في بعض الجرائد وحصول المزايدة

« وحيث انه تبين من التحقيق الذى أجراه المجلس الحسبي بجلسة ٨ يناير سنة ١٩٢٨ ان هذا الايجار كان صورياً وان الغرض منه اخفاء اسم المستأجر الحقيقي وهو أخو المستأنف والمقيم معه في معيشة واحدة فلا قيمة لهذا العقد خصوصاً وان به غبناً فاحشاً في قيمة الايجار

« ومن حيث ان قيمة الايجار التى قدرتها محكمة أول درجة للسنتين المذكورتين وهى ١٥٠٠ قرش لسنة ١٩١٨ و ٢٠٠٠ قرش لسنة ١٩١٩ هى ايجار المثل كما ظهر من أقوال الاعضاء الاعيان بالمجلس الحسبي وتقرير الخبير الذى ندبه المجلس الحسبي فيتعين اعتماد هذا التقدير

« ومن حيث ان الخبير الذى ندبه محكمة أول درجة لم يخصم للمستأنف مبلغ ١٢١ جنيهاً

مرتبطاً بالتسجيل وحده كما قضى نهائياً على نظرية علم المشتري اثنائي بالبيع الاول أو سوء نيته ولم يستثن من ذلك الا حالة واحدة وهي حالة العقود والاحكام المقررة للحقوق فلم يشترط تسجيلها لتكون حجة على المتعاقدين

٢ - ان رفع دعوى الشفعة من شخص ثم التنازل عنها ومشتري الشفع العقار بعد ذلك وتسجيل عقده قبل تسجيل العقد محل دعوى الشفعة يجعل لهذا العقد قيمته القانونية بخلاف العقد الذي لم يسجل لانه لا ينقل الملكية . ولا يغير طلب الشفعة والتنازل عنها بعد ذلك من جوهر النزاع وهو معرفة قيمة كل عقد على حدته

المحكمة

« من حيث أن ميشيل بك ناصيف رفع هذه الدعوى ضد المستأنفين ومورث باقي المستأنف ضدهم يقول فيها أنه اشترى من المرحوم محمد بك سعيد مورث المستأنف ضدهم عدا الأول ٢٣١ فدانا و ٥ قرار يبط بمقتضى عقد مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ ومسجل في ٢٨ منه ولكن المستأنفين ينازعونه في ذلك بحجة أنهم اشتروا هذا القدر نفسه بعقد عرفي غير مسجل مؤرخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ وطلب أن يحكم له بتثبيت ملكيته الى ما اشتراه أو الزام البائع بالثمن والتعويضات فرفع المستأنفون دعوى فرعية طلبوا فيها الحكم أصلياً بصحة التعاقد الصادر من محمد بك سعيد اليهم ببيع الأطنان المتنازع عليها واحتياطياً الحكم عليه برد مبلغ ١١٠٠ جنيه وهو مقدار ما قبضه من أصل الثمن بموجب العقد مع حبس

العين لحين سداد هذا المبلغ فحكمت محكمة أول درجة بتثبيت ملكية المدعى ميشيل بك ناصيف للأطيان المتنازع عليها ورفضت الدعوى الفرعية فاستأنف المستأنفون وطلبوا الحكم في الدعوى الأصلية برفض دعوى ميشيل بك ناصيف وفي الدعوى الفرعية من باب الاحتياط الزام مورث المستأنف عليهم الاخيرين بمبلغ ١١٠٠ جنيه

« ومن حيث انه بالنسبة للدعوى الأصلية يقول المستأنفون ان ميشيل بك ناصيف اعترف لهم بملكيتهم للقدر المتنازع عليه وهو ما اشتروه بالعقد العرفي المؤرخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ وذلك بأن رفع عليهم دعوى الشفعة عن هذا القدر نفسه فلا يصح له بعد هذا الاعتراف أن ينازع المستأنفين في ملكيتهم بحجة أن عقده مسجل لانه لا يجوز له أن يسعى في نقض ما تم من جهته

« ومن حيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان ميشيل بك ناصيف رفع دعوى الشفعة حقيقة ولاختلافه مع المشتري وهم المستأنفون على قيمة الثمن تنازل عن دعوى الشفعة المذكورة واتصل بالمرحوم محمد بك سعيد مورث باقي المستأنف ضدهم فاشترى منه نفس الأطنان التي كانت موضوع الشفعة بعقد مؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ ومسجل في ٢٨ منه

« ومن حيث ان رفع دعوى الشفعة من ميشيل بك ناصيف لا يفيد سوى انه علم ان الاطيان موضوع النزاع بيعت للغير وقد أقدم على شرائها لنفسه رغم هذا العلم السابق بعد أن تنازل عن دعوى الشفعة وقبلت المحكمة تنازله

الاطيان المتنازع عليها ثابتة للمستأنف ضده الأول ميشيل بك ناصيف ويتعين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لذلك

ومن حيث أن المستأنفين يطلبون احتياطيا الزام ورثة المرحوم محمد بك سعيد بأن يدفعوا لهم مبلغ ١١٠٠ جنيه قيمة ما قبضه منهم مورثهم بمقتضى عقد البيع الابتدائي الرقيم ١٣ اغسطس سنة ١٩٢٦

«ومن حيث أن ورثة المرحوم محمد بك سعيد يدعون أن مورثهم لم يقبض الا مائة جنيه فقط وان ما ذكر بعقد البيع المذكور من انه قبض ١١٠٠ جنيه غير صحيح واستدلوا على ذلك بعقد اتفاق آخر بين الخصوم أنفسهم محرر في تاريخ العقد الابتدائي

«ومن حيث أنه يؤخذ من عقد البيع الابتدائي أن مورثهم قبض ١١٠٠ جنيه بمجلس العقد بصفة عربون واشترط في البند الثاني منه أنه تحدد لتحرير العقد النهائي شهر يناير سنة ١٩٢٧ بحيث لو تأخر أحد الطرفين يكون ملزماً بدفع مبلغ ١١٠٠ جنيه للطرف الآخر مع نفاذ هذا العقد والمفهوم من ذلك أن المشتري اذا تأخر في تنفيذ البيع يلزمون بغرامة قدرها ١١٠٠ جنيه ولا يمس ذلك طبعاً ما يكون دفعوه من الثمن فعلاً ولكن الطرفين اتفقا على خلاف ذلك بورقة أخرى محررة في الوقت نفسه بأن اشترط المستأنفون على أنفسهم انهم في حالة تأخيرهم في تنفيذ أى شرط من شروط البيع لا يكون لهم حق في مطالبة محمد بك سعيد في مبلغ ١١٠٠ جنيه المتبوه عنه بالبند الأول في

«ومن حيث ان المستأنفين الذين اشتروا الاطيان بمقتضى العقد العرفي لا يستمدون ملكيتهم للأطيان المذكورة من مجرد رفع دعوى الشفعة عليهم من ميشيل بك ناصيف بصفتهم مشتريين او من اعترافه بملكيتهم لها كما يقول المستأنفون بل يستمدونها من عقدهم دون غيره فاذا كان عقدهم ينقل الملكية لهم طبقاً للقانون اعتبروا مالكيين والا فلا حق لهم فيها

«ومن حيث ان رفع دعوى الشفعة والتنازل عنها لا يغير شيئاً من جوهر النزاع الذي يجب أن ينحصر في معرفة قيمة كل عقد مما يتمسك به الخصوم من الوجهة القانونية

«ومن حيث ان عقد المستأنفين غير مسجل للآن فهو غير ناقل للملكية بخلاف عقد المستأنف ضده الاول ميشيل بك ناصيف فهو مسجل ولذلك فهو ناقل للملكية ولا يطعن عليه ان ميشيل بك ناصيف كان يعلم وقت التعاقد ان البائع اليه سبق أن تصرف للغير في ما يبيعه اليه لان قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ جعل أمر انتقال الملكية حتى فيما بين المتعاقدين مرتبطاً بالتسجيل وحده كما قضى نهائياً على نظرية علم المشتري الثاني بالبيع الاول او سوء نيته ولم يستثن من ذلك الا حالة واحدة وهي حالة العقود والاحكام المقررة للحقوق فلم يشترط تسجيلها لتكون حجة على المتعاقدين (راجع الحكم الصادر من هذه الدائرة الرقيم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المنشور بالمجموعة الرسمية العدد الثاني السنة الثلاثون رقم ٢٣)

«ومن حيث انه لذلك تكون ملكية

فضاع عليهم ما دفعوه طبقاً للشرط الجزائي المبين في العقد

« ومن حيث أنه مبين في عقد البيع الابتدائي أنه تحدد لتحرير العقد النهائي شهر يناير سنة ١٩٢٧ »

« ومن حيث ان المرحوم محمد بك سعيد أئذ المستأفنين في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ بأن نبه عليهم بالحضور الى محل إقامته لدفع مبلغ ٦٠٠ جنيه قيمة باقى مقدم الثمن المتفق عليه والتوقيع على عقد البيع النهائي في ميعاد آخره ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ وهذا الانذار لا قيمة له لانه لا معنى لان يحدد للمعلن اليهم ميعاداً سابقاً على تاريخ الانذار »

« ومن حيث أن التضمينات لا تستحق قانوناً الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً ومقتضى ذلك أنه كان يجب على المورث المذكور أن يحدد للمشتريين منه ميعاداً بالمحكمة لتوقيع البيع ودفع باقى الديون فاذا لم يحضروا أثبت ذلك بمقتضى محضر رسمى وعند ذلك فقط يستحق الشرط الجزائى اما ولم يفعل ذلك فلا حق له فى التمسك بالشرط الجزائى »

« ومن حيث أنه لاعبرة بتمسك ورثة المرحوم محمد بك سعيد بأن المستأفنين اندروهم فى ١١ مارس سنة ١٩٢٧ بالحضور للمحكمة للتوقيع على العقد النهائي بدون تحديد يوم لهذا الغرض لأن هذا الانذار حصل بعد أن تصرف المورث بالبيع فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ »

« ومن حيث أنه لذلك يتعين الزام ورثة المرحوم محمد بك سعيد برد مبلغ المائة جنيه الذى

عقد البيع وذلك مع عدم الاخلال بنص البند الثانى من العقد المذكور بملزوميتهم بدفع مبلغ ١١٠٠ جنيه أخرى بصفة شرط جزائى أى انهم قبلوا فى حالة التأخير أن يتنازلوا عن مبلغ ١١٠٠ جنيه المقول فى العقد الابتدائى أنهم دفعوه وهذا التنازل بدون مقابل ولا سبب له الأمر الذى يدل على أن ما ذكره بالعقد الاول من دفعهم ١١٠٠ جنيه غير صحيح أو مبالغ فيه على الأقل وان الغرض من ذكره كان لرفع الثمن صورياً بسبب اعتقادهم ان الاطيان ستطلب بالشفعة »

« ومن حيث أن اعتراض المستأفنين بأنه لا يصح اثبات ما ينافى العقد الكتابى بين الطرفين بالقرائن فى غير محله لان اثبات الصورية فى هذه القضية مبنى على محرر بين الخصوم أنفسهم قصدوا منه ذلك »

« ومن حيث أن القول بأنه لامانع فى القانون يمنع من اشتراط عدم التكافؤ بين المتعاقدين فى الشرط الجزائى غير وجه أيضاً لان الطرفين لو كانا يقصدان عدم التكافؤ لا أثبتا ذلك فى عقد البيع نفسه »

« ومن حيث أن ورثة المرحوم محمد بك سعيد اعترفوا بأن مورثهم قبض مائة جنيه فقط ولم يثبت المستأفنون انهم دفعوا أكثر من ذلك فيتعين الأخذ بأقوال الورثة المذكورين »

« ومن حيث أن ورثة المرحوم محمد بك سعيد يقولون بأن لاحق للمستأفنين فى المطالبة بمبلغ المائة جنيه لأنهم تأخروا عن اتمام البيع »

بالدفوع الخاصة بالدائن الأصلي أو المحيلين الآخرين بشرط أن يكون المحال حسن النية وأن تتم عملية التحويل بطريقة التطهير على ظهر نفس السند .

٣ - يترتب على الحوالة قانوناً أن المحال يحل محل المحيل في علاقته مع المدين فاذا وجدت قضية قائمة بين المحيل والمدين بخصوص الدين المتنازع عليه وجب على المحال أن يأخذ محل المحيل فيها بأن يتدخل في الدعوى في أى حالة كانت عليها

المحكمة

« من حيث أن وقائع هذه الدعوى تلخص في أن المستأنف ضده الاول باع للمستأنف منزلاً بالحلة الكبرى بمبلغ ١٥٠٠ جنيه دفع منه ٧٧٥ جنيهاً وتبقى للبائع ٧٢٥ جنيهاً تعهد المشتري وهو المستأنف بأن يدفع ٢٠٠ جنيه من ذلك الى الخواجه البرت مزراحى المالك الاصلى للارض المقام عليها المنزل وبأن يدفع الى البائع محمد افندى بدوى العربى مبلغ ٢٥٠ جنيهاً أو لمن يحول اليه في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٨ كما تعهد بأن يدفع اليه أو لمن يحول اليه مبلغ ٢٧٥ جنيهاً في آخر نوفمبر سنة ١٩٢٨ وهذا التعهد بمقتضى محرر مؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ولتأخر المستأنف في دفع القسطين الآخرين رفع عليه محمد افندى العربى دعوى مدنية يطالبه بقيمتها وقد تصالحا أمام المحكمة بعد المحاسبة على مبلغ ٤٤٢ جنيهاً و ٧٦٠ مليماً صدقت عليه محكمة بولاق الجزئية في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨ وفي ٢١ يونيه

قبضه مورثهم من أصل الثمن والغاء الحكم المستأنف بالنسبة لذلك

(استئناف الشيخ محمود محمد بن وآخرين وحضر عنهم الاستاذ توفيق دوس باشا ضد ميشيل بك ناصيف الحامى وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ احمد رشدي افندى رقم ٩٧٣ سنة ٤٦ ق - دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود على سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

٣٥٥

٢ ابريل سنة ٩٣٠

- ١ - صلح . طبيعته : تأمينات الدين الاصلى وبقاؤها
- ٢ - حوالة . تمسك المدين بالدفوع قبل المحال . شروطه
- ٣ - حوالة . مركز المحال وحلوله محل المحيل في النزاع

القاعدة القانونية:

- ١ - الصلح قانوناً مقرر للحقوق لا منشىء لها فهو لا يغير من طبيعة الدين المتصالح عليه . وتبقى جمع التأمينات التي كانت على الحق الذي وقع فيه الصلح على حالتها للوفاء بالصلح فلا يعتبر الصلح استبدالاً للدين المتصالح عليه ، ولا عبرة كذلك بعدم ذكر قابلية الدين للتحويل في محضر الصلح لأن العبرة في ذلك على سند الدين الاصلى إلا اذا حصل العدول عنه صراحة
- ٢ - للمدين الذي قبل الحوالة أن يتمسك قبل المحال بجميع الدفوع التي له أن يحتج بها قبل المحيل . ويستثنى من ذلك الاوراق التجارية واذا كان الدين بمقتضى سند لحامه أو تحت الاذن، ففي مثل هذه الأحوال لا يجوز للمحال عليه التمسك

سنة ١٩٢٨ رفع محمد افندى العرابى دعوى أخرى على المستأنف أمام محكمة بولاق الجزئية يطالبه بمبلغ ٤٠ جنيهاً بمقتضى سند مؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ نص فيه على ان لمحمد افندى العرابى حق التحويل لمن يريد وقد قضى له بذلك فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٨

« ومن حيث انه فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ تنازل محمد افندى العرابى عن محضر الصلح والحكم المذكورين الى راغب افندى الاعصر بمقتضى عقد مستقل جاء فيه ان مجموع الباقي له من محضر الصلح والحكم المذكورين مبلغ ٤١١ جنيهاً و ٩٣٠ ملياً تنازل عنه لراغب افندى الاعصر المذكور مقابل استلامه منه وانه أصبح للعتازل اليه كافة الحقوق والامتيازات التى للعتازل قبل مدينه وترتب على ذلك ان راغب افندى الاعصر أعلن المستأنف فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩ بانذار يطلب فيه أن يدفع له مبلغ ٤١١ جنيهاً و ٩٣٠ ملياً فى ظرف ثلاثين يوماً والا يشرع فى نزع ملكيته من قيراطين و ١٥ سهماً عبارة عن منزل كائن بالحلة الكبرى فعارض المستأنف فى هذا التنبيه طالباً الغاء وقد بنى معارضته على ثلاث أسباب

الاول ان التنازل الصادر من محمد افندى العرابى الى راغب افندى الاعصر باطل قانوناً لان الدين غير قابل للتحويل

الثانى ان الدين موضوع التنبيه باق من ثمن منزل باعه محمد افندى العرابى للمستأنف وقد ظهر ان فى المنزل المبيع عيباً خفياً رفع به دعوى

لمحكمة مصر ضد محمد افندى العرابى يطلب فيها فسخ البيع ورد ما قبضه من الثمن الثالث التنازل مبنى على تواطؤ بين المستأنف ضد هاهروبا من نتائج الدعوى المرفوعة بشأن فسخ البيع

« ومن حيث انه بالنسبة للوجه الاول فانه ظاهر من التعهد المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ومن السند المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ السابق الاشارة اليهما ان الدينين الواردين بهما قابلان للتحويل

« ومن حيث ان المستأنف يتمسك بعدم ذكر قابلية الدين للتحويل فى محضر الصلح الرسمى ويقول ان هذا المحضر غير من طبيعة الدين وانه يعتبر استبدالاً له

« ومن حيث ان الصلح قانوناً مقرر للحقوق لا منشئ لها فهو لا يغير من طبيعة الدين المتصالح عليه وتبقى جميع التأمينات التى كانت على الحق الذى وقع فيه الصلح على حالها للوفاء بالصلح (مادة ٥٣٧ مدنى) ولذلك يكون القول بأن الصلح يعتبر استبدالاً للدين المتصالح عليه غير صحيح

« ومن حيث انه لا عبرة بعدم ذكر قابلية الدين للتحويل فى محضر الصلح لان المعول عليه فى هذه الحالة هو اتفاق الطرفين على ذلك فى سندی الدين الاصيلين وهذا الاتفاق لم يحصل العدول عنه

« ومن حيث انه مما تقدم يكون الوجه الاول من أوجه المعارضة غير مقبول ويتعين الحكم بصحة الحوالة

« ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثاني فانه من المقرر قانوناً أنه يجوز للمدين الذي قبل الحوالة أن يتمسك قبل المحال بجميع الدفعات التي له أن يحتج بها قبل المحيل ويستثنى من ذلك حالة ما اذا كان الدين بمقتضى أوراق تجارية مثل الكميالة والسند الذي تحت الاذن أو اذا كان المدين مديناً بمقتضى سند لحامله أو تحت الاذن فلا يجوز للمحال عليه في هذه الأحوال أن يتمسك ضد المحال بأي دفع من الدفعات الخاصة بالدائن الأصلي أو المحيلين الآخرين وذلك بشرط أن يكون المحال حسن النية وأن تتم عملية التحويل بطريقة التطهير أي على ظهر نفس السند وبصفة خاصة أي يكون التحويل لأذن المحال أيضاً فاذا لم يكن المحال حسن النية بأن كان يعلم عند التحويل بالدفعات التي يتمسك بها المدين أو اذا تم التحويل بغير طريقة التطهير القانوني جاز للمدين في هذه الأحوال أيضاً أن يتمسك ضد المحال بالدفعات التي كان له أن يتمسك بها ضد المحيل

« ومن حيث أن التحويل في القضية الحالية تم بمقتضى عقد مستقل وبغير صيغة التعهد القانونية فهو تحويل مدني تسري عليه القاعدة العامة من جهة حق المدين في التمسك قبل المحال بالدفعات التي له أن يتمسك بها قبل المحيل

« ومن حيث أنه لذلك يكون المستأنف الحق في أن يدفع ضد راغب افندي الأعصر بأن أصل الدين المحول متنازع فيه بسبب أنه باق من ثمن منزل وان هذا المنزل ظهر فيه عيب خفي « ومن حيث أنه من جهة أخرى يترتب

على الحوالة قانوناً أن المحال يحل محل المحيل في علاقته مع المدين فاذا وجدت قضية قائمة بين المحيل والمدين بخصوص الدين المتنازع عليه وجب على المحال أن يأخذ محل المحيل فيها بأن يتدخل في الدعوى وذلك في أي حالة كانت عليها « ومن حيث أن المستأنف رفع دعوى ضد المحيل في ٢ يناير سنة ١٩٢٩ طلب فيها فسخ البيع وبإلزام المدعي عليه فيها بأن يدفع له ٦٧٣ جنيهاً قيمة ما استلمه من أصل الثمن وبرائة ذمته أي المستأنف من مبلغ ٤٠٢ جنية من ذلك مبلغ ٣٦٢ جنيهاً قيمة الباقي من عقد الصلح الرقيم ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ و: ٤ جنيهاً قيمة المحكوم به بمقتضى الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ وإلزامه أيضاً بمبلغ ٣٠٠ جنية على سبيل التعويض وبني دعواه هذه على وجود عيب خفي في المنزل المبيع ولم يتدخل فيها للآن راغب افندي الأعصر مع أنه أصبح صاحب الدين ويجوز له قانوناً أن يتدخل فيها ولو كان ذلك أمام محكمة الاستئناف « ومن حيث أن الفصل في المعارضة

الحالية متوقف على الفصل في الدعوى المشار إليها فيتعين الحكم بالإيقاف إلى أن يفصل نهائياً في دعوى العيب الخفي

« ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثالث فلم يقدم المستأنف أي دليل على عدم جدية التنازل ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس

(استئناف سيد احمد افندي ابراهيم وحضر عنه الاستاذان حسين افندي طلعت وسلامه ميمنايل بك ضد محمد افندي المرابي وآخرين وحضر عن الثاني الاستاذ مصطفى افندي رجب رقم ٢٨٣ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود علي سرور بك وسليمان السيد بك مستشارين)

٣٥٦

٢ ابريل سنة ١٩٣٠

رهن حيازي غير مسجل . نفاذه بالنسبة للمشتري .
بيع عقار مع علم المشتري بالرهن . عدم نفاذه

القاعدة القانونية

رهن شخص أطيانا بعقد ثابت التاريخ قبل
نفاذ قانون التسجيل . ووضع يده على الارض .
ثم اشترى شخص آخر هذه الارض وسجل
عقده تسجيلًا كليًا قبل تسجيل عقد ، الرهن
المذكور . مع علمه بهذا الرهن . وقد قررت المحكمة
ما يأتي « طبقًا للمادتين ٢٧٠ و ٥٥٠ مدني يكون
عقد المشتري المسجل قبل تسجيل عقد الرهن
نافذًا قبل العمل بقانون التسجيل الجديد بشرط
وجود حسن النية عند المشتري وعدم علمه بالحق
العيني المترتب على القدر الذي اشتراه »

المحكمة

« حيث أن المستأنفين يرتكبنون في اثبات
دعواهم على عقد البيع الصادر من المرحوم محمد
بك شعير الى زوجته المرحومة فاطمة بدوى شعير
المؤرخ في أول بونية سنة ٩٢٣ و ثابت التاريخ
في ٢٤ سبتمبر سنة ٩٢٣ ومسجل تسجيلًا أصليًا
في ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢٣ وعلى حجة الوقف
المؤرخة ٣٠ ابريل سنة ٩٢٤ الصادر لهم من

المرحومة فاطمة بدوى شعير بناء على العقد
المذكور

« وحيث أن المستأنف عليها تدفع دعوى
المستأنفين متمسكة بعقد الرهن الصادر لها من
المرحوم محمد بك شعير المؤرخ في ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٢٣ و ثابت التاريخ في ١٩ سبتمبر سنة ٩٢٣
وتسجل تسجيلًا أصليًا في ٩ ابريل سنة ٩٢٩

« وحيث أن المستأنفين يقولون أن عقد
الرهن الصادر للمستأنف عليها لا قيمة له قانونًا
بالنسبة للست فاطمة بدوى شعير لأنه لم يسجل
تسجيلًا كليًا إلا في سنة ٩٢٩ أى بعد تسجيل
عقد البيع بنحو الست سنوات تقريبًا طبقًا لنص
المادة ٥٥٠ من القانون المدني لأن الست فاطمة
بدوى شعير تعتبر من الغير

« وحيث أن الفصل في هذه الفضية
يستلزم البحث في قيمة العقد الذي تمسك به
المستأنف عليها بالنسبة للست فاطمة بدوى شعير
وهل يجب الأخذ به وتفضيله على العقد الآخر
الصادر للست فاطمة بدوى شعير

« وحيث أنه لا نزاع في أن عقد المستأنف
عليها اقترنت بوضع يدها على العين المرهونة
إلا أن المستأنفين يقولون أن هذا لا يغني عن
التسجيل الكلي الذي اشترطه القانون في المادة
٥٥٠ من القانون المدني حماية لحقوق الغير

« وحيث أن هذا القول يمكن الأخذ به
في حالة وجود حسن النية عند المشتري وعدم
علمه بالحق العيني المترتب على القدر الذي اشتراه
عملاً بنص المادة ٥٥٠ والمادة ٢٧٠ من القانون

المدنى قبل العمل بقانون التسجيل الجديد الامر الذى لم يتوفر فى هذه القضية

« وحيث أنه بناء على ما تقدم وللأسباب الواردة فى الحكم المستأنف يكون الحكم المذكور فى محله ويتعين تأييده

(استئناف بدوى افندى محمد بدوى شعير وآخرين وحضر عنهم الاستاذ سليم افندى انطون ضد هانم مرسى عامر وحضر عنها الاستاذ زكى افندى فهمى منصور رقم ٣٣٤ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٣٥٧

٢ ابريل سنة ٩٣٠

حجز ادارى على محصول . نفاذه . معارضة مالك الارض . عدم جوازها

القاعدة القانونية

ليس لمالك الأرض صفة فى طلب الغاء الحجز المتوقع بناء على طلب الحكومة للحصول على ثمن السداد المباع للمستأجرين وذلك لأن الحكومة كدائنه لها الحق أن تتخذ اجراءاتها فى وجه المستأجرين المدينين لها . وعلى الحاصلات المملوكة لهم . أما المالك فله بصفته صاحب حق امتياز أن يتخذ اجراءاته بشأن هذا الحق عند البيع والتوزيع طبقاً لاجراءات قانون المرافعات

المحكمة

« حيث أنه بصرف النظر عن كون الحجز الذى أوقفته الحكومة على حاصلات الارض

للحصول على ثمن السداد الذى باعته للمستأجرين دون دخل لمالك الارض أمراً إدارياً ليس للمحاكم النظر فيه أو عملاً قضائياً فان المستأنف عليه بصفته مالكا للارض ليس له صفة فى طلب الغاء الحجز المتوقع على حاصلات أرضه لان الحكومة بصفقتها دائنة اتخذت اجراءاتها فى وجه المستأجرين المدينين لها وعلى الحاصلات التى لا نزاع فى أنها ملك لهم فهم وحدهم الذين لهم الحق فى التظلم من هذا الحجز بصفقتهم ملاكا لتلك الحاصلات أما المستأنف عليه باعتبار أن له حق امتياز عليها فله اتخاذ الاجراءات القانونية بشأن هذا الحق ويكون محل النظر فى ذلك عند البيع والتوزيع طبقاً لاجراءات الخاصة بذلك فى قانون المرافعات

« وحيث أنه مما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى المستأنف عليه

(استئناف مديرية الشرقية ضد السيد عبد الحافظ ابراهيم عمرو وحضر عنه الاستاذ عبد العظيم افندى الهادى رسلان رقم ٨٣٩ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات عبد العظيم راشد باشا ومحمود المرجوشى بك وپس احمد بك مستشارين)

٣٥٨

٣ ابريل سنة ٩٣٠

استئناف . قيد . ميعاد القيد

القاعدة القانونية

ان المادة ٣٦٣ مرافعات صريحة توجب على المستأنف بقيد الاستئناف قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة، ومعنى قبل الجلسة أى قبل الميعاد

المحدد لافتتاح الجلسة التي سينظر فيها الاستئناف ولا عبء بالساعة التي تنظر فيها الدعوى بالذات. ولا بالساعة التي تنتهي فيها الجلسة

المحكمة

« حيث أن المندوب عن وزارة الاوقاف « المستأنف ضدها » دفع باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن لأنه لم يقيد قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة » وحيث أن المادة ٣٦٣ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤ سنة ١٩١١ نصت على ما يأتي (وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة والا كان الاستئناف كأنه لم يكن) » وحيث أن المادة المذكورة صريحة فهي توجب على المستأنف قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة ومعنى قبل الجلسة أي قبل الميعاد المحدد لافتتاح الجلسة التي ستنظر فيها الاستئناف ولا عبء بالساعة التي تنظر فيها الدعوى بالذات ولا بالساعة التي تنتهي فيها الجلسة » وحيث ان الثابت من عريضة الاستئناف أن الدعوى حدد لنظرها جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وان الاستئناف قيد بالجدول العمومي يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ الساعة ٣ و ١٥ دقيقة بعد الظهر فيكون الوقت الذي مضى من ساعة القيد لغاية افتتاح الجلسة أقل بكثير من ٤٨ ساعة وعلى ذلك يكون الدفع في محله ويتعين الحكم باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن

(استئناف الشيخ عطيه محمود وآخر وحضر عنهما الاستاذ علي كمال حبيشه بك ضد وزارة الاوقاف رقم ٢٥ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك ومحمود بك فهمي يوسف ومحمد نور بك مستشارين)

٣٥٩

٣ ابريل سنة ١٩٣٠

وعد بالبيع . الوعد المفرد . جوازه

القاعدة القانونية

صدر وعد من مشتري في العقد الصادر من البائعين لهم بشراء حصة اخوة البائعين في ميعاد معين

والمحكمة قررت أن هذا يعتبر وعداً بالبيع مفرداً من جهتهم على اعتبار أنهم مشترون . وأنه ليس لهم الرجوع عن ايجابهما قبل انقضاء الاجل المحدد للتعاقد . ولا يمنع هذا ان صاحب الحق الموعود ببيعه لم يكن طرفاً في العقد لأنه من القواعد القانونية المقررة جواز بيع الشيء المملوك للغير في الوعد المفرد (promesse unilaterale)

المحكمة

« حيث أنه يؤخذ من عقد البيع العرفي المؤرخ في ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ ان الست لاريه عزب يوسف مورثة الستة الأول من المستأنف ضدهم وتاوضروس افندي هندي المستأنف ضده السابع اشترى من الست مختارة مسعود حنا ٣١ فدانا و ٤ قراريط و ٣ أسهم كما اشترى من الخواجه صادق قليني و خليل افندي قليني وسعد افندي قليني واسكندر افندي قليني اخوة المستأنف ٥ فدادين و ١٩ قيراطا و ٥ أسهم مينة الحدود والمعال بال عقد المذكور شائعة مع حصة المستأنف وقد آلت الأطيان المذكورة

للاخوة جميعاً بطريق المشتري من المرحوم يونان بك يوسف عبد الشهيد ضمن عقد عرفي غير مسجل « وحيث أن المشتريين السابق ذكرهما تعهدا بالبند العاشر من هذا العقد بشراء ١١ فدانا و ٢٠ قيراطا و ٤ أسهم حصة المستأنف والست بدور قليني اخته بسعر الفدان ٣٥٠ ج في أى وقت يريد أنه سواء كان الاثنان معاً أو احدهما وتحدد ميعاد ثلاثة شهور للمستأنف لظهار رغبته في البيع من تاريخ حضوره من بلاد الانجليز

« وحيث أن المستأنف أنذر الستة الأول من المستأنف ضدهم بصفقتهم ورثة الست لاريه بتاريخ ٧ و ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣ برغبته في البيع وطلب منهم تنفيذ التعهد السابق ذكره وذلك عقب حضوره من بلاد الانجليز بأسبوع « وحيث أن ما صدر من مورثة الستة

الاول من المستأنف ضدهم والمستأنف عليه الاخير يعتبر وعداً بالبيع مفرداً من جهتها على اعتبار

أنهما مشتريان Promesse de vente

(unilateral de la Part de l'acheteur

وليس لهما أن يرجعا عن إيجابهما قبل انقضاء الاجل المحدد للتعاقد وهو الثلاثة شهور التي أعطيت للمستأنف لظهار رغبته في البيع

« وحيث أن ما جاء بمذكرة المستأنف ضدها الاولين من أن المستأنف لم يكن طرفاً في العقد فلا يكون الايجاب الصادر من الورثة صحيحاً لحصوله لغير صاحب شأن غير وجيه لانه من القواعد القانونية المقررة جواز بيع الشيء المملوك للغير في الوعد المفرد

(La promesse unilaterale peut porter sur la

chose d'autrui) بودرى المطول فقرة ٧٥ جزء...

« وحيث أن عدم تكليف الاطيان باسم المستأنف لا يدل على عدم ملكيته لها وليس في استطاعته أن يستحضر كشفاً بتكليفه طالما ان عقد مشتراه مع اخوته ليس مسجلاً ولان الاطيان كانت شائعة بينهم

« وحيث أنه يؤخذ من العقد العرفي المؤرخ ١٣١ أكتوبر سنة ١٩١٧ والغير مسجل والمقدم من المستأنف لاول مرة أمام هذه المحكمة انه هو واخوته الأربعة اشتروا من يونان بك يوسف عبد الشهيد ٧ فدادين و ٦ قيراط على المشاع في ١١١ فدانا و ١٥ قيراطا مشتركة بين البائع وبين سعيد بك عبد المسيح وهذا العقد هو المنوه عنه في العقد المؤرخ ١٥ أكتوبر سنة ٩١٥ السابق ذكره بالنسبة للقدر المباع من اخوة المستأنف أى أن المشتريين في ذلك العقد وهما مورثة الستة الاول من المستأنف ضدهم والمستأنف عليه الاخير اكتفيا به دليلاً على ملكية اخوة المستأنف للقدر المباع اليهما فليس هناك محل لعدم اعتباره بالنسبة للمستأنف لان مركزه كمرکز اخوته تماماً

« وحيث أن نصيب المستأنف حسب عقد ١٣١ أكتوبر سنة ٩١٧ المذكور هو فدان و ١٠ قيراط و ١٩ أسهما فقط لان الاطيان جميعها هي ٧ فدادين و ٦ قيراط و بتقسيمها على خمسة اخوة ينحصر الواحد منهم هذا القدر ويكون ثمن حصة المستأنف على اعتبار ثمن الفدان ٣٥٠ ج هو ٥٠٧ ج و ٣٦٣ م

« وحيث أن مورثة الستة الاول من المستأنف ضدهم والمستأنف عليه الاخير اقتسما

الاطيان مشترهما من الست مختارة واخوة المستأنف كما جاء بالبند الرابع من عقد البيع المؤرخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ وقد تعهد بالبند العاشر من هذا العقد بشراء اطيان المستأنف كل بقدر ما يظهر للمستأنف المذكور داخلها اشتراه بسعر الفدان ٣٥٠ جنيتها فيكون كل منهما ملزماً قبل المستأنف على هذه النسبة

« وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم الابتدائي في غير محله ويتعين الغاؤه والحكم للمستأنف بالطلب الأول من عريضة دعواه الابتدائية حسب التعديل السابق ذكره باسباب هذا الحكم ولانه تنازل عن المطالبة بالرعي أمام محكمة أول درجة وقصر طلباته فقط على الطلب الأول

(استئناف الدكتور عوض افندي صدق وحضر عنه الاستاذ مينابك اسكندر ضد مري افندي واصف وآخرين وحضر عن الاولين الاستاذ ميخائيل افندي غالى رقم ٨ سنة ٤٧ ق — دائرة حفرات محمد فهمي حسين بك ومحمود فهمي يوسف بك ومحمد نور بك مستشارين)

٣٦٠

١٠ ابريل سنة ٩٣٠

١ — اختلاف مذهب الطرفين . الشريعة التي تطبق

٢ — ولي . تصرفاته في مال ابنه . شروطه

القاعدة القانونية:

١ — اذا كان هناك اختلاف في مذهب الطرفين فيتعين تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية بالنسبة لتصرفات الولي في مال ابنه

٢ — ان أحكام الشريعة مجمعة على ان تصرف الوالد في مال ابنه لغيره لا يكون نافذاً اذا كان هناك غبن فاحش ولم يكن الوالد مشهوراً بسوء الاختيار

المحكمة

« حيث ان طرفي الخصومة متفقان على اختلاف مذهبهما فيتعين في هذه الحالة تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية بالنسبة لتصرفات الولي في مال ابنه

« وحيث ان أحكام الشريعة مجمعة على ان تصرف الوالد في مال ابنه لغيره لا يكون نافذاً اذا كان هناك غبن فاحش ولم يكن الوالد مشهوراً بسوء الاختيار

« وحيث انه لم يثبت ان والد المستأنف ضده مشهوراً بفساد الرأي وسوء الاختيار فيكون تصرفه في مال ابنه نافذاً اذا لم يوجد هناك غبن فاحش

« وحيث ان دعوى الوالد بصورية عقد البيع موضوع النزاع لم يقم عليه دليل مطلقاً خصوصاً وان السبب الذي من أجله أراد بيع مال ابنه خشية من أن يبدده مردود عليه بأن ابنه كان قاصراً في ذلك الوقت فلا محل اذن لان يكون تصرفه بالبيع صورياً

« وحيث مما تقدم جميعه ترى المحكمة ضرورة انتداب خبير لمعرفة قيمة الاطيان المبيعة وقت بيعها للتحقق مما اذا كان هناك غبن في الثمن وما مقداره من عدمه خصوصاً وان المشتري

قد اعترف في تحقیقات النيابة بأن والده قد راعاه في ثمن العقار المبيع

(استئناف ميخائيل افندى مشرق وحضر عنه الاستاذ رياض امندى ابراهيم ضد عوض غبريال وآخر وحضر عن الاول الاستاذ يوسف افندى احمد الجندي رقم ١٠٣٩ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٣٦١

١٤ ابريل سنة ١٩٣٠

دعوى نزع ملكية . ميعاد رفعها . معارضة في التنبيه . الحكم النهائي الصادر فيها

القاعدة القانونية

انه وان كانت المادة ٥٣٩ مرافعات لا تجيز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين . ولا بعد مضي تسعين يوماً من التاريخ المذكور . والا كان لاغياً الا ان المواد ٥٤٨ وما بعدها قد منعت ميعاد الستين يوماً المتقدم ذكرها من الابتداء من تاريخ التنبيه الى أن يصدر الحكم النهائي في المعارضة وبعد فوات خمسة عشر يوماً أخرى تبثدى من تاريخ اعلان هذا الحكم النهائي للمدين

الحكم

« حيث انه وان كانت المادة ٥٣٩ من قانون المرافعات لا تجيز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوماً من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوماً من التاريخ المذكور

والا كان الطلب لاغياً - الا ان المواد ٥٤٨ وما بعدها من هذا القانون - بتحويلها الحق للمدين بتقديم معارضته في التنبيه وبايجابها وقف التنفيذ حتى يفصل في هذه المعارضة نهائياً وبامبالها المدين خمسة عشر يوماً أخرى بعد اعلان الحكم النهائي الصادر فيها له قد منعت ميعاد الستين يوماً المتقدم ذكرها من الابتداء من تاريخ التنبيه وتراخت به الى أن يصدر الحكم النهائي في المعارضة بل الى فوات ما بعد خمسة عشر يوماً أخرى تبثدى من تاريخ اعلان هذا الحكم النهائي للمدين

« وحيث انه ظاهر من صورة الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في الاستئناف نمرة ٣٩ سنة ٤٥ ق المقدمة من المستأنف انه عارض في التنبيه وأوقفت الاجراءات وصدر الحكم برفض المعارضة من المحكمة الابتدائية في تاريخ ١٤ ابريل سنة ١٩٢٥ والظاهر ان المستأنف عليه قد انتظر حتى أصبح هذا الحكم نهائياً ولذلك أعاد تسجيل التنبيه في ١٠ أغسطس سنة ٩٢٥ ورفع دعوى نزع الملكية في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وصدر الحكم فيها في ١٦ يناير سنة ٩٢٦ « وحيث ان المستأنف لم يدع فوات ميعاد التسعين يوماً محسوباً من اليوم السادس عشر بعد تاريخ اعلان الحكم النهائي الصادر في معارضته في ذلك التنبيه بل ادعى البطلان لفوات هذا الميعاد محسوباً من تاريخ حصول التنبيه وقد تبين انه ما كان ليتبدى وقد رفع المستأنف معارضته وعلى هذا فلا حقيقة لهذا البطلان

«وحيث انه فضلا عما تقدم فان المستأنف كان يجب عليه وقد حضر دعوى نزع الملكية أن يتسك بهذا البطلان لتحكم له المحكمة به ان كان محققا فيه لان اختصاص محكمة نزع الملكية يتسع لنظر ذلك وغيره من الاجراءات المتعلقة بالمواعيد فسكوته عليه اذن مبطل لحقه فيه (استئناف الشيخ محمد الامير وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى ابو علم افندى ضد محمود افندى محفوظ وحضر عنه الاستاذان محمود بك فهمى حسين وضمي افندى عبد الطيف وآخر رقم ١٦٨ سنة ١٤٧ ق - دائرة حضرات زكى برزى بك وجناب مسيو سودان وحامد فهمى بك مستشارين)

٣٦٢

١٤ ابريل سنة ١٩٣٠

استئناف . عدم قبوله . اتفاق على اعتبار الحكم نهائياً . صحته

القاعدة القانونية

يجوز للخصوم أن يتفقوا فيما بينهم على اعتبار ما يصدر بينهم من حكم أمام المحاكم الابتدائية في نزاع معين نهائياً لا يستأنف . وليس هذا الاتفاق مخالفاً للنظام العام . ولا يوجد في القانون ما يحرمه لأن العلة في صحة هذا الاتفاق انه يمد ولاية الحكم على ما هي مختصة بالفصل فيه ابتدائياً فدخلها فيما هي تفصل فيه فصلاً نهائياً لا يستأنف

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول الاستئناف لسبق الاتفاق مع المستأنف على اعتبار الحكم المستأنف نهائياً

« وحيث انه تبين من الاطلاع على عقد الاجارة الذى استند اليه المستأنف في المطالبة بالايجار انه اتفق مع خصمه على أن تكون محكمة مصر مختصة بالفصل فيما يحصل بينهما من نزاع بشأن هذا العقد وتنفيذه على أن يقع الحكم نهائياً غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف مهما كانت أسبابه ومقدار المحكوم به ونوعه

« وحيث انه وان كانت القواعد الميينة لما يجوز استئنافه من الأحكام وما لا يجوز تتعلق بالنظام العام في حق المحكمة التي يرفع لها الاستئناف بمعنى انه يجب عليها أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول استئناف ما لا يصح استئنافه من الأحكام . انها وان كانت كذلك في حق المحكمة فانها في حق الخصوم لا تتعلق بالنظام العام ولهذا يجوز لهم أن يتفقوا على اعتبار ما يصدر بينهم من حكم في نزاع معين نهائياً لا يستأنف والعلة في صحة هذا الاتفاق انه يمد ولاية المحكمة على ما هي مختصة بالفصل فيه ابتدائياً فدخلها فيما هي تفصل فيه فصلاً نهائياً لا يستأنف وليس في القانون ما يحرم ذلك بل ان القانون يشير الى حله بما رخص فيه للقاضي الجزئي بنص المادة ٢٧ من قانون المرافعات من الفصل في المنازعات التي يرفعها له الخصوم برضاهم واتفاقهم وبما رخص فيه كذلك بالمادة ٧٢٤ من هذا القانون من جواز الاتفاق على جعل حكم المحكمين نهائياً لا يستأنف « وحيث ان ما أوضحه المستأنف في ورقة

افتتاح هذه الدعوى من جعل الحكم المزمع صدوره مشمولاً بالنفاذ المؤقت وهو ما يتسك به اليوم لا يتنافى مطلقاً مع ما اشترطه الطرفان في

الشرط الذي وضعه الطرفان في عقدهما على جعل الحكم المزمع صدوره فيما ينشأ بينهما من النزاع نهائياً غير قابل للاستئناف - ان نفس هذا الشرط معناه ان الطرفين افترضا مقدماً وفي وقت تحرير العقد أن أحدهما سيخالف بعض شروط العقد فيضطر الطرف الآخر الى مقاضاته حتى اذا ما صدر بعد ذلك حكم القضاء كان ذلك الحكم نهائياً غير قابل للاستئناف وواضح انه لا محل ولا معنى بدون ذلك لمثل هذا الشرط وحيث انه لذلك يكون هذا الدفع مقبولا ويتعين الحكم بعدم قبول الاستئناف

(استئناف الخواجه فارس يوسف وحضر عنه الاستاذ احمد نجيب براده بك ضد محمد افندي عطيه وحضر عنه الاستاذ محمد افندي المعيد يوسف رقم ٩٠٩ سنة ٤٦ ق - بالهيئة السابقة)

عقدهما من جعل الحكم الذي يصدر فيما ينشأ بينهما من النزاع نهائياً غير قابل للاستئناف اذ فضلا عن ان هذه العبارة مما تعود المتقاضون ذكره في جميع أوراق افتتاح الدعاوى فانه لا يمكن على كل حال اعتبار سكوت المدعى عليه فيما يختص بهذا الطلب تنازلاً عما سبق الاتفاق عليه في هذا الصدد خصوصاً وان تنازلاً كهذا يجب أن يكون صريحاً لا لبس فيه

« وحيث انه لا محل كذلك لما يستند اليه المستأنف من أن المستأنف عليه خالف بعض شروط العقد وان هذه المخالفة يترتب عليها حتماً الغاء الشرط المتنازع بشأنه الآن لأنه بفرض صحة ما يدعيه المستأنف فانه مما ينبغي ملاحظته ان نفس

قضاء المحاكم الكلية

التي استوجبتها ودرجتها من الاجرام من عدمه فالجنى عليه مباشرة فيها هي الخزينة العامة . بخلاف الغرامة التي توقعها المحاكم الجنائية للجرائم العادية فهي عقوبة . فالتجاء مصلحة الجمارك الى التنفيذ بالاكره البدني لتنفيذ حكم الغرامة لا يمنعها من الالتجاء الى جميع طرق التنفيذ الاخرى الموصلة للاستيلاء على حقوقها

المحكمة

« من حيث ان مصلحة الجمارك رفعت استئنافاً عن حكم محكمة دشنا القاضي بقبول

٣٦٣

محكمة قنا الكلية الاهلية

٤ يونيه سنة ٩٢٩

غرامه جرمية . التنفيذ بها

القاعدة القانونية

ان الغرامة التي توقع من السلطات الجرمية ليست الا تعويضاً لما نال الخزينة من الضرر المادى بسبب حرمانها من استيفاء الضرائب المحولة لها قانوناً دون التعرض لطبيعة المخالفة

الدفع بعدم جواز نزع ملكية المستأنف عليه وطلبت قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بالطلبات الواردة بإعلان دعوى نزع الملكية والزام المستأنف ضده بالمصاريف

« ومن حيث ان الحاضر عن المستأنف ضده دفع الدعوى بأن موكله قد نفذ عليه بالاكره البدني لأقصى مدته فبرأت ذمته من الغرامة التي قضى عليه بها ولا يصح التنفيذ مرتين لجرمة واحدة

« ومن حيث ان مدار البحث في هذه القضية هو ما اذا كانت الغرامات التي توقعها السلطات الجزائية والتي أجاز فيها طبقاً لنصوص لوائحها التنفيذ بطريق الاكره البدني تعتبر من حيث طبيعتها وسبب وجودها كالغرامات التي يقضى بها من المحاكم الاهلية المختصة بالحكم في الجرائم بحيث تطبق عليها جميع الاحكام الواردة بقانون تحقيق الجنايات وعلى الاخص الاحكام المستنبطة من مقارنة المادتين ٢٦٧ و ٢٧٠ ج - تلك الاحكام التي تخول التنفيذ على أملاك المحكوم عليه بعد التنفيذ عليه بالاكره البدني من أجل المصاريف ولا تخوله من أجل الغرامة

« ومن حيث ان الغرامة التي توقع من السلطات الجزائية لا توقع الا تعويضاً لما نال الخزينة من الضرر المادي بسبب حرمانها من استيفاء الضرائب المحولة لها قانوناً دون التعرض لطبيعة المخالفة التي استوجبها ودرجها من الاجرام من عدمه فالجنى عليه مباشرة فيها هي الخزينة العامة أما الغرامة التي توقعها المحاكم الجنائية للجرائم العادية

فهي عقوبة تستلزم حتماً استنكار تلك الاعمال من حيث طبيعتها ومخالفتها للقواعد الاساسية التي ارتأتها الهيئة الاجتماعية فالجنى عليه فيها بطريقة مباشرة هو هذه الهيئة في مجموعها - على أن الغرامة الجزائية لها في الواقع صفة العقوبة وطبيعة التعويض في آن واحد ولقد جرى القضاء الفرنسي على اعتبار الغرامة في مثل هذه الجرائم الجزائية بصفة تعويض مدني - راجع موسوعات دالوز ٣٥ ص ٧١٦ بند ٧٦٧ وملحقه ص ٧٠٤ بند ٧٣٦ ورتبت على ذلك الاعتبار ما تقتضيه من الاحكام « راجع أحكام محكمة النقض الفرنسية دالوز الدوري سنة ١٨٦٤ جزء ١ ص ٢٠٠ وقض مدني دالوز سنة ١٨٧٠ ص ٣٠ » وقد سار القضاء المصري على ذلك المبدأ حيث حكم بتاريخ ٢١ يونه سنة ٩١٣ مجموعة سنة ٩١٣ ص ٢٥٣ من محكمة النقض ان الغرامات المنصوص عنها بقانون الجمارك هي على الأرجح تعويضات يقتضيها تعويض الضرر الحاصل لمصلحة الجمارك واستئناف ١٣ ديسمبر سنة ٩٢٥ المجموعة الرسمية سنة ٩٢٦ ص ١٦ وما بعدها ونقض ٢٣ مايو سنة ٩٢٨ المجموعة الرسمية ص ٢٢٢

« ومن حيث أنه متى ثبت ذلك تبين استبعاد كل الاعتراضات التي أوردتها محكمة اول درجة باسباب حكمها المستأنف على اعتبار حكم الغرامة في هذه الحالة عقوبة بالمعنى المقصود في قانون العقوبات والاخذ بما سار عليه اجماع القضاء واغلبية الشراح من اعتبارها تعويضاً

اليد بركنيه المادى والمعنوى (la possession) وبين التسليم المقصود منه التخلي عن الحيازة المادية فقط دون قصد التخلي عن الملكية والمعبر عنه بوضع اليد الناقص (possession précaire) وحالة الحيازة العارضة (simple detention) وهى الحيازة الوقتية وبنية رد الشيء للمالك فوراً . والتسليم فى مثل هذه الحالة الاخيرة وهو المعبر عنه خطأً بالتسليم الاضطرارى (remise nécessaire) - لا يبنى نية الاختلاس كما ذهبت اليه المحاكم الفرنسية والشرح .

المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف فى محله فيما قضى به من الأدانه للأسباب التى بنى عليها

» وحيث أن الدفاع قد أثار أمام هذه المحكمة ما سبق أن أثاره أمام محكمة أول درجة من أن الفعل المنسوب للتهمة لا يعد سرقة اذ العقد على فرض صحة أقوال المجنى عليه والشهود قد سلم له باختيار المجنى عليه وهذا يبنى الاختلاس المكون لركن السرقة المادى (soustraction)

وتمسك بما جاء ببلاغ الحادثة الأول المؤرخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وما ورد بأقوال المجنى عليه والشهود بمحضر ضبط الواقعة خاصاً بتسليم العقد للتهمة التى يفسرها الدفاع بأن تسليم ذلك العقد للتهمة إنما كان بقصد أن يعرض على حضرة رضا افندى على المحامى لاستفتائه بشأنه .

« وحيث أنه تبين من مناقشة المجنى عليه أمام المحكمة أن البلاغ الأول كتبه صهي حديث

» ومن حيث انه يترتب على ذلك ان التجاء المستأنفة الى التنفيذ بالاكره البدنى لا يمنعها من الالتجاء إلى جميع طرق التنفيذ الاخرى الموصلة للاستيلاء على حقوقها

« ومن حيث أن المستأنف ضده قد نفذ عليه بالاكره البدنى لمدة ثلاثة شهور وقد خصمت له المستأنفة ما يقابلها على حساب عشرين قرشاً عن الثلاثة أيام الأولى وعشرة قروش عن كل يوم من الأيام التالية فيكون مجموع ما خصم له بذلك ٨ ج و ٩٠٠ م وطلبت التنفيذ بالباقي من مبلغ الـ ٧٢ جنيهاً قيمة الغرامة المحكوم بها مضافاً إليها المصاريف وهو ما ترى هذه المحكمة اجابته اليه

(قضية الحكومة المصرية وحضر عنها يوسف افندى صبحى مندوب قسم قضايا المالية ضد محمد محمود عرفوش وحضر عنه حضرة الاستاذ محمد افندى على ريش نمرة ٦٣ سنة ١٩٢٩ رئاسة حضرة صاحب العزة عبد الوهاب بك فهمى رئيس المحكمة وعضوية حضرتي عبد الله زغلول افندى ومختار عبد الله افندى القاضيين)

٣٦٤

محكمة النيا الكلية الأهلية

٢٤ نوفمبر سنة ٩٢٩

سرقه . ركن . نية الاختلاس

القاعدة القانونية

لاجل تقدير ركن الاختلاس فى تهمة السرقة يجب التفريق بين التسليم المقصود به نقل وضع

السن بمكتب المدعى المشار اليه سابقاً ومثل هذا الكاتب لا يدرك بالدقة معاني العبارات التي يستعملها فضلاً عن أن البلاغ نفسه يشير بوضوح وجلاء الى الواقعة المنسوبة للمتهم بعبارة أنه « أخذ العقد وأجرى تهريبه » أما ما قيل قبل ذلك في نفس البلاغ من أن المتهم احتال على صاحب العقد وأوهمه بالتوسط في الصلح مع احمد ابو زيد فظاهر أنه ينصرف الى وقت سابق بمدة على واقعة تسليم العقد للمتهم بدليل ما ورد في أقوال المجنى عليه بالمحضر المحرر بعد البلاغ بساعات قليلة تلك الأقوال التي ورد بها صراحة أن المتهم استلم العقد بمكتب المحامي (رضا افندى على) ولا أثر بها لأى شك فيما يختص بزمان ومكان تسليمه للمتهم

« وحيث أن أقوال المجنى عليه وأقوال شهوده بمحضر ضبط الواقعة ليس بها ما يفيد صراحة أن المتهم استلم العقد لعرضه على المحامي اذ لا محل لذلك مع وجود صاحب العقد نفسه وكل ما هنالك أن المجنى عليه قرر أنه ذهب مع المتهم لعرض العقد على المحامي واستفتائه في شأن رفع دعوى بمقتضاه وهناك بمكتب المحامي سلم المجنى عليه العقد للمتهم

« وحيث أن أقوال المجنى عليه وشهوده بمحضر النيابة توضح هذه الواقعة اذ ثابت بها أن المتهم اثناء وجود الاثنين بمكتب المحامي طلب العقد للأطلاع عليه فسلمه له وانصرف المجنى عليه ليدعو المحامي من مكتب زميله قريب لمكتبه فلما عاد لم يجد المتهم

« وحيث أنه مما يؤيد ذلك ما شهد به رضا افندى على بتحقيقات النيابة من أن المجنى عليه أخبره من بادى الأمر أن المتهم استلم العقد منه ليطلع عليه وأنه تركه معه مؤقتاً ولما عاد وجده قد اختفى

« وحيث أنه يؤخذ من ذلك صراحة أن العقد انما سلم للمتهم بمكتب المحامي للأطلاع عليه ورده بناء على طلبه وأنه قد أخذ هذا العقد واختفى اما للمساومة على رده كما فعل واما لغاية أخرى يسهل ادراكها متى علم أن بينه وبين احمد ابو زيد الملتزم في العقد صلة مصاهرة كما ثبت من مناقشة الطرفين والشهود أمام هذه المحكمة

« وحيث أنه سواء صح أن المجنى عليه سلم العقد للمتهم ليطلع عليه بنفسه أو ليشاركه معه في عرضه على المحامي فالذى لا شك فيه أن المجنى عليه ما قصد مطلقاً التخلي عن حيازته لهذا العقد ولا صحة لما ذهب اليه الدفاع من اعتبار العقد قد سلم للمتهم على سبيل الوكالة الأمر الذى ينتفى معه ركن الاختلاس (Soustraction) إذ الثابت من أقوال الشهود أن هذا العقد انما ترك بيد المتهم بمكتب المحامي ريثما يدعوا المجنى عليه المحامي الذى كان فى مكتب قريب والذي يؤيد ذلك أنه بمجرد ان عاد المجنى عليه ووجد المتهم قد انصرف سعى خلفه فوراً ثم ذهب وبلغ ضابط المباحث محمد افندى عبد السلام وقدم على أثر ذلك بلاغه للبندر

« وحيث أنه لا سبيل للقول مع ذلك بوجود وكالة صريحة أو ضمنية

اذ أن نية المالك منصرفه الى عدم التخلي عنها
الا بعد دفع ثمنها كاملاً

« وحيث أن من أمثلة هذا التسليم المسمى
اضطرارياً التي اوردها الشراح مثل المدين الذي
يستلم من دائته سند الدين ليتحقق منه قبل دفع
الدين ثم ينكر استلامه . ومثل الشخص الذي
يدخل داراً للكتب ثم تسلّم اليه كتباً للاطلاع
عليها فيهرب ببعضها إذ الملحوظ في هذه الحالة
الأخيرة أن الكتب انما سلمت تسليماً عارضاً
للاطلاع عليها داخل المكتبة وردها فهي لم
تخرج من حيازة مالكها

« وحيث أنه ظاهر من ظروف الدعوى أن
العقد انما وصل ليد المتهم حتى يطلع عليه
باشراف المجنى عليه وشهوده وبداخل مكتب
المحامي ولم يكن لدى المجنى عليه نية التخلي عن
حيازته مطلقاً

« وحيث أنه لذلك تكون محكمة أول درجة
قد أصابت في تطبيق المادة ٢٧٥ ع على الفعل
المنسوب للمتهم

« وحيث أن هذه التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً
من أسباب الحكم المستأنف وكذا من رد المتهم
للعقد بعد الحكم عليه وتقديمه بواسطة المحامين
عنه بمجلسة المرافعة الأولى مما لا يدع مجالاً
للشك في أنه هو الذي استولى عليه من باديء
الأمر أما ما قيل من أن هذا العقد كان لدى
أحمد أبو زيد وأنه قد وصل لهذا الأخير من
طريق مجهول وأن أقارب المتهم سمعوا لديه حتى
حصلوا منه على العقد - هذا القول لا يعتد به
أولاً لأنه لا دليل عليه ولأن هذه المحكمة قد

« وحيث أنه مع ثبوت تسليم العقد في هذه
الظروف يتعين البحث فيما اذا كان مثل هذا
التسليم ينفي ركن الاختلاس المكون للسرقة مادياً
« وحيث أن شراح القانون الفرنسي
واحكام المحاكم قد تناولت بالبحث المستفيض
ركن الاختلاس وقد وضع العلامة جارسون في
هذا البحث نظريته المبنية على القواعد المدنية
والتي يفرق فيها بين أن يكون التسليم مقصوداً
به نقل وضع اليد بركنيه المادى والمعنوى .
(la possession) وبين أن يكون المقصود منه
التخلي عن الحيازة المادية فقط دون قصد التخلي
عن الملكية وهذا ما يعبر عنه بوضع اليد الناقص
(la possession précaire) وهذه حالة من يسلم
اليه المنقول برضاء المالك واختياره ليؤدى عملاً
لمصلحة المالك أو ليودع ذلك المنقول عنده .
أما الحالة الثالثة فهي الحيازة العارضية (la simple
detention) وهي تلك التي يسلم فيها المنقول لآخر
من صاحبه لا ليتخلى صاحبه عن وضع يده عليه
ولا لينقل وضع اليد كاملاً أو ناقصاً لمن استلمه
وهذه الحيازة أن هي إلا وقفية وبنية رد الشيء
لمالكه فوراً

« وحيث أن المحاكم الفرنسية والشراح
متفقون على أن التسليم في مثل هذه الحالة وهو
المعبر عنه خطأً بالتسليم الاضطرارى (remise
nécessaire) لا ينفي الاختلاس بل قد ذهبت
بعض محاكم فرنسا الى أن من يدخل حانوتاً
ويشترى بضائع ثم يستلمها على أن يدفع لصراف
الحل ثمنها ويهرب بها فيعتبر سارقاً لملك البضائع

رأت تحقيقاً لهذه الواقعة سماع الشاهدين اللذين قبل من الدفاع أنهما حضرا تسليم العقد من أحمد أبو زيد لأحد أقارب المتهم فكذب الاثنان هذا الزعم أما ما شهد به عبد الحليم خليفه خاصاً بذلك فلا ترتاح المحكمة اليه نظراً لصلته بالمتهم ولأنه لا يعقل أن يتخلى أحمد أبو زيد عن عقد وصل اليه وله مصلحة في اخفائه خصوصاً وقد أنكر التوقيع عليه من باديء الامر ثم اضطر عند ظهور العقد للاعتراف بالتوقيع . على أنه لا يبعد أن يكون نفس المتهم هو الذي سلم العقد لأحمد أبو زيد صاحب المصلحة الاولى في الحصول عليه فلما حكم عليه بالحبس ابتدئاً وقبض عليه وجد هو وذووه ومنهم أحمد أبو زيد نفسه إلا مناص من تقديم العقد فظهر بهذه الكيفية

« وحيث أن المحكمة ترى نظراً لظروف الدعوى ولرد العقد تعديل الحكم المستأنف وتخفيف العقوبة مع تأييده فيما عدا ذلك

(قضية النيابة رقم ٢٩٠٣ استئناف سنة ١٩٢٩ وآخر مدعى مدني ضد عبد المجيد محمد رئاسة حضرات ابراهيم خليل افندي واسكندر جرجس افندي والسيد الفطريق افندي النضاة)

٣٦٥

محكمة شبين الكوم الكلية الاهلية

٢ يناير سنة ٩٣٠

اختصاص . احالة جناية محالة على محكمة الجنج

القواعد القانونية

حكم عدم الاختصاص الصادر من محكمة الجنج الجزئية باعتبار ان الواقعة جناية لا جنحة

لا يمنع قاضي الاحالة من احالة الدعوى من جديد على محكمة الجنج بوصف انها جناية طبقاً للقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ متى رأى هذا القاضي ان هناك أعذاراً مخففة . ولان حكم عدم الاختصاص غير ملزم لقاضي الاحالة بتقديم الدعوى لمحكمة الجنايات الا اذا رأى هو ان الفعل جنحة لا جناية خلافاً لحكم عدم الاختصاص ففي هذه الحالة فقط يتعين عليه تقديمها لمحكمة الجنايات

المحاماه (راجع بهذا المعنى حكم محكمة النقض الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ المحاماه السنة العاشرة العدد الخامس ص ٤٢٣ حكم رقم ٢٠٧)

المحكمة

« حيث ان الوقائع تلخص في ان القضية قدمت أصلاً لمحكمة جنج قويسنا لمحكمة المتهمين بالمادة ٢٠٦ عقوبات لانهما ضربا زمزم دويدار ضرباً أحدث بها اصابات تقرر لعلاجها أقل من عشرين يوماً ونظراً لتخلف عاهة مستديمة عند المجني عليها وحكمت المحكمة المذكورة في ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٨ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لان الواقعة أصبحت جناية وأحالة الاوراق على النيابة التي أعادت تحقيق القضية بعد أن أصبح عدم الاختصاص نهائياً وقدمت المتهمين لحضرة قاضي الاحالة لان الاول أحدث بالمجني عليها جرحاً في أصبعها الختصر الايمن نشأ عنه عاهة مستديمة وقد رأى حضرة قاضي الاحالة ان تهمة الجناية ثابتة على المتهم الاول الا انها اقترنت بظروف مخففة تدخل تحت نص المادة ١٧ عقوبات

في وجوب احترام هذا الحكم وعدم المساس به إلا أنه لا نزاع أيضاً في أن هذا الحكم قد صدر من محكمة الجنح عند ما قدمت إليها الدعوى من النيابة بوصفها جنحة فرأت فيها شبهة جنائية ولذا قضت بعدم اختصاصها بنظرها ولا يمكن عند إحالة الدعوى إليها من حضرة قاضي الاحالة احيات إليها باعتبارها جنائية وطلبت منها الفصل فيها بهذا الوصف ولم تكن اصلاً مختصة بالفصل فيها ولكنها أعطيت هذه السلطة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ومن ثم فحكم عدم الاختصاص الذي صدر من المحكمة باعتبارها محكمة الجنح لا يمنعها من إعادة نظر الدعوى على أنها جنائية وباعتبارها نائبة في ذلك عن محكمة الجنايات المختصة اصلاً

« وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة -

١٤٨ جنایات تلزم قاضي الاحالة باحالة الدعوى لمحكمة الجنايات حتى ولو لم ير هو منها الا شبهة الجنحة أو المخالفة ولكن هذه الفقرة اضيفت الى المادة في سنة ١٩١٤ وقصد بها حسم النزاع بين محكمة الجنح التي ترى أن الواقعة جنائية وقاضي الاحالة الذي يراها جنحة أو مخالفة وقد كان تعديل وزارة الحفانية ينص على انه اذا حكمت محكمة المخالفات او الجنح بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية واصبح حكمها نهائياً تقدم النيابة الدعوى من جديد الى القاضي الجزئي الذي حكم بعدم الاختصاص او الى من تنتدبه المحكمة الاستئنافية من أعضائها لينظرها كانه قاضي احالة ويصدر أمراً اما بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو بحالتها على محكمة الجنايات ولكن لما عرض

وتبزر الاكتفاء بمقوبة الجنحة وعلى ذلك أحال القضية بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٢٩ على محكمة الجنح لمحكمة المتهمين طبقاً لل مواد ٢٠٤ و ٢٠٦ عقوبات

« وحيث ان محكمة قويسنا عند ما أعيدت إليها القضية قضت بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بعدم جواز نظرها ثانية بعد أن حكمت فيها بعدم الاختصاص وارتككت في ذلك على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩

« وحيث ان محكمة النقض قد بنت رأياً على أربعة أسباب أولها ان حكم عدم الاختصاص يترتب عليه حتماً تجريد محاكم الجنح من نظر الدعوى ومنعها نهائياً من رؤيتها وهذا الاثر مطلق من شأنه أن يتمشى في جميع الاحوال بدون تخلف والثاني ان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٤٨ جنایات يلزم قاضي الاحالة باحالة الدعوى لمحكمة الجنايات حتى ولو لم ير فيها إلا شبهة الجنحة أو المخالفة - والثالث - ان المادة الاولى من القانون ثمة ١٩ سنة ١٩٢٥ ليست الاستثناء من القاعدة العامة الواردة بالفقرة الاولى من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - والرابع ان حق الاحالة على محاكم الجنح حق اختياري لا يجوز استعماله اذا ترتب عليه افعال المادة ١٤٨ جنایات او المساس بقوة الاحكام النهائية

« وحيث انه لا نزاع في ان حكم عدم الاختصاص يقضى بتجريد محاكم الجنح من نظر الدعوى ومنعها نهائياً من رؤيتها ولا نزاع

هذا المشروع على الجمعية التشريعية لم توافق على أن تكون الاحالة بواسطة القاضى الذى حكم بعدم الاختصاص لان فى ذلك اخلافاً بالمبادئ القانونية العامة التى تقضى بعدم تقديم الدعوى ثانية الى نفس القاضى الذى حكم فيها وصار رأيه معروفاً ولان القاضى المذكور يكون مضطراً لان يصف الدعوى جنائية ولو ظهر له بعد فحص الادلة انها جنحة وطلب أن تقدم القضية لحضرة قاضى الاحالة ويكون له مطلق الحرية فى وصف التهمة فاذا رأى أنها جنحة يحيلها على محكمة الجنايات بالوصفين « يراجع كتاب المبادئ الاساسية للتحقيقات الجنائية زكى بك العربى جزء اول ص ٢٧١ »

« وحيث انه من ذلك يتبين أن وزارة الحقانية لم تكن ترى تناقضاً بين حكم عدم الاختصاص وبين اعادة القضية للقاضى الجزئى الذى أصدر هذا الحكم بنظرها باعتباره قاضياً للاحالة ولم يعدل عن ذلك الا لحماية للتهم من القاضى الذى وصف الواقعة بأنها جنائية مع أن قاضى الاحالة لم يرفيها إلا جنحة

« وحيث انه من ثم ترى هذه المحكمة أن الفقرة الثالثة من المادة - ١٤٨ جنابات تحم لمصلحة التهم على قاضى الاحالة احالة القضية على محكمة الجنايات بطريق الخيرة اذا رأى أن الواقعة جنحة خلاف حكم عدم الاختصاص الصادر من محكمة الجنجح أما اذا اتفق قاضى الجنجح وقاضى الاحالة على اعتبار الواقعة جنائية ورأى القاضى الاخير انها اقترنت بأعذار مخففة

فلا يوجد ما يمنع من احالتها لمحكمة الجنجح للحكم فيها باعتبارها نابعة عن محكمة الجنايات

« وحيث ان المادة الاولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ٩٢٥ ليست فى الواقع الا استثناء من القاعدة العامة المقررة للحالة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة - ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ولكنه استثناء عام غير مقيد بالقيود الذى ذكرته محكمة النقض اذ ان الفقرة الاولى من المادة ١٢ توجب على قاضى الاحالة تقديم جميع الجنايات اذا كانت الادلة فيها كافية الى محكمة الجنايات والمادة الاولى من قانون أكتوبر سنة ٩٢٥ تبيح له بدل ذلك الاحالة على محكمة الجنجح فكل جنائية يجب على قاضى الاحالة تقديمها لمحكمة الجنايات يجوز له الآن احالتها الى محكمة الجنجح ولا يقيد فى ذلك الا قيدان الاول أن يكون الفعل مقترناً بأعذار مخففة . والثانى ألا يكون جنائية أو شروع فى جنائية معاقب عليها بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة أو ان يكون الفعل جنائية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر فلا محل لاضافة قيد ثالث لم يرد فى النص ويكون من نتائج حرمان التهم من حق المحاكمة أمام محكمة الجنجح والحكم عليه بعقوبة الجنحة واستئناف الحكم الصادر منها ضده

« وحيث انه ما دام حق قاضى الاحالة اختيارياً فلا يمكن حرمانه من هذا الخيار متى رأى محلاً لاستعماله ما دام هذا الحق لا يتعارض مع نص المادة ١٤٨ جنابات ولا يمس حكم عدم الاختصاص

٢٦٦

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٨ يناير سنة ١٩٣٠

قانون التسجيل . طبيعة دعوى اثبات التعاقد .
شخصية لا عينية

المبدأ القانوني

تعتبر دعوى اثبات التعاقد الحاصل عن بيع لم يسجل عقده لعدم استيفائه الشكل القانوني دعوى شخصية لا عينية . لأن الحقوق العينية لا تنشأ إلا بعد تسجيل الحكم الذي يصدر فيها ليقوم مقام عقد البيع . وقبل التسجيل يتولد عن التعاقد التزامات شخصية فقط فتكون الدعوى بهذه الالتزامات شخصية كذلك

المحكمة

« حيث انه لظهور حقيقة ماهية دعوى المستأنفة ان كانت عينية أم شخصية يلزم تحديد طلباتها وفهمها بحسب المقصود منها وذلك على هدى قواعد قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ »
« وحيث ان المستأنفة طلبت الحكم بصحة عقد البيع العرفي الغير المسجل الصادر لها من المستأنف عليه بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ ونفاذه والتصريح بتسجيل الحكم بذلك ليكون بمنزلة سند تملك الخ الخ

« وحيث ان مؤدى هذه الطلبات هو الوصول الى سند يمكن تسجيله وهو الحكم المطلوب صدوره ليقوم مقام عقد البيع العرفي الذي لم يستكمل شكله الذي به يصبح قابلاً للتسجيل حسب تعليمات وقواعد القانون الجديد . والحكم

« وحيث ان المادة الخامسة من قانون أكتوبر سنة ١٩٢٥ تنص على انه لا يجوز للقاضي ولا للمحكمة المحالة اليها الدعوى طبقاً لهذا القانون الحكم بعدم الاختصاص الا اذا استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة الى جناية أشد لا ينطبق عليها هذا القانون وهذا صريح في انه ما دامت الوقائع التي تناولها التحقيق لم تتغير فيتعين على القاضي الجزئي نظر القضية وليس له أن يتنحى عن ذلك الا اذا استجبت بعد قرار الاحالة وقائع أخرى لم يتناولها التحقيق يكون من شأنها تغير التهمة الى جناية أشد لا ينطبق عليها هذا القانون

« وحيث أنه من ثم يكون حكم عدم الاختصاص الصادر من محكمة الجناح غير ملزم لقاضي الاحالة بتقديم الدعوى لمحكمة الجنايات إلا اذا رأى هو أن الفعل جنحة لا جناية خلافاً لحكم عدم الاختصاص ففي هذه الحالة وفيها فقط يتعين على قاضي الاحالة تقديم القضية لمحكمة الجنايات لان ذلك أصلح لمتهم

« وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه واعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها

(قضية النيابة رقم ٢٥٠ سنة ١٩٣٠ س واخرى مدعية مدني ضد حسين محمد واخرى رئاسة حضرات محمد صدقي خليل بك وكيل المحكمة وصادق المعجزي بك وعمر مصطفى بك القاضيين وحضور حضرة عبد اللطيف افندي هاشم عضو النيابة)

الملكية فعلاً وجاء بالقانون الجديد صراحة انه قبل التسجيل لا يكون البائع ملزماً الا بتعهدات شخصية فلا تكون الدعوى الحالية الا شخصية لانها خاصة بتنفيذ تعهد المستأنف عليه في عقد البيع الذي لم يسجل وهو التزام شخصي ومن ثم يكون الحكم الابتدائي في غير محله ويتعين الفاؤه واعادة القضية لمحكمة اول درجة للفصل في موضوعها .

(قضية الست منجدة محمد مصطفى ضد ابراهيم حسن الرملي رقم ٣٠١ سنة ١٩٢٩ استئناف — وثلاثة حضرة حسن صادق رشيد بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمد صادق بك وعبد الرحيم غني بك القضاة)

٣٦٧

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

٨ يناير سنة ١٩٣٠

استئناف . مصاريف . جوازه . حسب الاحوال

القاعدة القانونية

يكون تقدير قيمة الاستئناف المرفوع عن المصاريف فقط بقيمة هذه المصاريف اذا كانت وحدها دون موضوع الدعوى محل النزاع والحكم من محكمة اول درجة . اما لو تناول النزاع والحكم موضوع الدعوى ومصاريفها فتقدر قيمة الاستئناف المرفوع عنها وحدها بقيمة الموضوع التي هي ملحقة به

المحكمة

عن جواز الاستئناف

« حيث أن موضوع الاستئناف هو طلب الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام

الذي يصدر في تلك الدعوى لن يزيد في قوته عن عقد البيع العرفي وليس الا واسطة لاجراء التسجيل ولا تحتاج المحكمة في اصداره الى تحقيق شيء الا مجرد صدوره من طرفه

» وحيث انه قبل تسجيل عقد البيع وقبل تسجيل الحكم الصادر بصحة التعاقد الذي يتناوله لا تنتقل الملكية لا كلاً ولا بعضاً بأي عنصر من عناصرها العينية الى المشتري فلا محل اذن للقول بأن هذه الدعوى تتناول الفصل في حق ملكية أو أي عضو من أعضائها فإلى ما قبل تسجيل عقد البيع ان كان قابلاً له أو تسجيل الحكم الذي يقوم مقامه لا ينشأ عن البيع الغير المسجل حتى بين طرفيه الا مجرد التزامات شخصية لا عينيه

» وحيث ان مثار الشبه التي يتعلق بها المستأنف عليه هو أن هذه الدعوى وان لم تكن عن حق عيني Jus in re الا أنها عن حق له علاقة بحق عيني Jus ad rem فتعهد البائع قبل التسجيل هو تعهد شخصي بنقل الملكية وان كان في الوقت نفسه متملقاً بحق عيني هو الملكية . ولكن الفرق بين الأمرين واضح وخصوصاً بعد سريان قانون التسجيل الجديد اذ به أصبح التعهد بنقل الملكية تعهداً شخصياً منفصلاً عن الملكية في ذاتها والتي لا تنتقل الا بالتسجيل بخلاف ما كان متبعاً قبل قانون ١٨ سنة ١٩٢٣ فقد كان التعهد بنقل ملكية شيء obligation de donner هو ونقل الملكية أمر واحد فينفذ التعهد بمجرد نشوئه اما وقد انفصل التعهد بنقل الملكية بعد سريان قانون التسجيل عن نقل

المستأنفة بمصاريف دعوى التسليم ومقدارها ٤٨٠ ملياً و١٤٠ جنيهاً

« وحيث أنه للحكم بجواز هذا الاستئناف من عدمه يتعين بيان القاعدة التي بها تقدر قيمة النزاع في مثل هذه الحالة .

» وحيث أن بعض المحاكم قد جرت على قاعدة التقدير بقيمة المصاريف موضوع الاستئناف وحدها « مصر استئنافي ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ مج ٩ عدد ٣٥ ومصر استئنافي ١٥ أغسطس سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ١٠٨

» وحيث أن البعض الآخر من المحاكم يرى أن يكون التقدير بحسب قيمة الطلب الأصلي وأن المصاريف ليست إلا ملحقات بها فإن كان الطلب الأصلي جائز الاستئناف كان الاستئناف المرفوع عن المصاريف وحدها جائزاً مهما قلت قيمة تلك المصاريف . استئناف ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٦ مج ١٨ عدد ٢ ومصر استئنافي ١٥ يناير سنة ١٩١٢ مج ١٣ عدد ٣٩ ومنشور ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ مج ٣ عدد ٥٧ قنا استئنافي ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧ محاماة سنة ٨ ص ٢٥٩ اسبوط ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ محاماة سنة ٦ ص ١٦٢

» وحيث أن هذه المحكمة ترى العمل بقاعدة وسط بين الرأيين تستلزم التمييز بين حالتين الأولى وهي التي يكون المدعى عليه مسلماً فيها بطلبات المدعى الموضوعية ومنازعة فقط في الزامه بمصاريفها بسبب عدم منازعته في الطلبات الأصلية فلا تفصل المحكمة إلا في المصاريف . وفي هذه الحالة يكون تقدير قيمة الاستئناف بحسب قيمة

تلك المصاريف فقط لأنها وحدها كانت موضوع الخصومة التي فصلت فيها محكمة أول درجة .

أما الحالة الثانية وهي التي فيها ينازع المدعى عليه في طلبات المدعى الموضوعية إلى أن تفصل فيها المحكمة وتقضى تبعاً لذلك في مصاريفها . وفي هذه الحالة إذا رفع الاستئناف فقط عن تلك المصاريف فيكون تقديره بحسب قيمة موضوع الدعوى لا بحسب قيمة المصاريف لأن الحكم فيها إنما كان تبعاً للحكم في الموضوع الذي تعتبر هي من ملحقاته

» وحيث أنه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى الحالية أمام محكمة أول درجة ومنها محضر جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٢٩ أن المستأنفة كانت تنازع المستأنف عليه وطلبت رفض دعواه ومنها طلبت التسليم ولم تقر بحق المستأنف عليه إلا بعد ذلك فرأت محكمة أول درجة الفصل في موضوع الطلبات والزام المستأنفة بمصاريفها

» وحيث أنه لما تقدم يكون تقدير قيمة الاستئناف الحالي بحسب قيمة الطلب الموضوعي وهو مما يجوز استئنافه - يراجع التقدير على صحيفة الدعوى . ولذا يكون الاستئناف جائزاً .

» وحيث أنه تقدم في الميعاد فهو مقبول شكلاً

عن الموضوع

» حيث أن المستأنفة لم تقر بحق المستأنف عليه في استلام الأرض إلا بعد منازعته فيه كما ثبت من الاطلاع على محضر جلسة ٢٩ يناير

الصادرة بين الأحياء . والوصية ليست من قبيل هذه العقود

المحكم :

« حيث أن المدعى يرتكن في دعواه على أن الفدان ونصف موضوع الدعوى هو ضمن الأطنان الخافئة له عن مورثته استتته على النجولى » وحيث ان المدعى عليها استندت في نفى الدعوى على عقد تاريخه ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وثابت التاريخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ صادر لها من استتته على مورثة المدعى يتضمن أنها تنازلت للمدعى عليها عن فدان ونصف من أطنانها البالغ قدرها ٣ أفدنه وانها أودعت عقد التنازل هذا تحت يد الحاجه حميده ترايس بصفة امانه

« وحيث أن المدعى طعن في هذا السند الصادر من المورثة وقال عنه انه عقد هبه والهبة لا تكون صحيحة الا اذا كانت بعقد رسمى وعلى ذلك يكون السند العرفى الصادر من المورثة لا قيمة له

« وحيث انه ثابت من أوراق الدعوى ان المورثة حررت سنداً آخر لنفس المدعى في ذات التاريخ الذى تحرر فيه سند المدعى عليها وبالصفة عينها وعن فدان ونصف ايضا وذكر في نهاية هذين السنتين بعد ذكر ايداع السند أمانة تحت يد الحاج حميده ترايس العبارة الآتية « وامرته بعد وفاتي أن يعطى كلا منهما ما يخصه من هذا البيان المحرر بتاريخه ويصير كل منهما حراً فى عمله للمعاملة بموجبه وقت اللزوم وطول ما أنا فى

سنة ١٩٢٩ لذلك يكون قضاء الحكم المستأنف بالزامه بالمصاريف فى محله

(قضية عديله مصطفى ضد امينه احمد رقم ٢٤٣ سنة ٩٢٩ استئناف — بالهيئة السابقة)

٣٦٨

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٣ يناير سنة ١٩٣٠

- ١ — تركه . ايضاء بالثلك . غير وارث . عقد الوصية . توقيع الورثة . اجازة . نفاذ
- ٢ — وصية . صحتها . عدم تحديد شروط معينة . المادة ١٠٠ لائحة . حالة .
- ٣ — وصية . نقل ملكية . لا ضرورة لتسجيلها . قانون التسجيل . عدم تطبيق

القاعدة القانونية

(١) الوصية لغير الوارث نافذة فى ثلث التركة الا اذا اجازها الوارث وتوقيع الوارث على عقد الوصية اجازة لها

(٢) لم يشترط فى الشريعة الاسلامية صيغة معينة وشكل خاص للوصية لاجل أن تكون صحيحة . والقيود الواردة فى المادة ١٠٠ من لائحة المحاكم الشرعية هي لأجل تمام التأكيد من صدور الوصية من الموصى وذلك فى حالة الانكار فقط من الخصم

(٣) ان تسجيل ورقة الوصية ليس شرطاً لازماً لنقل الملكية طبقاً لقانون التسجيل الذى نصت المادة الاولى منه على أن العقود الواجب تسجيلها لكي تكون نافذة للملكية هي العقود

حياتي لا يعمل بهم أبدا « فهذا النص صريح في ان المتوفية اشترطت تملك المدعى عليها للفدان ونصف المتنازل عنها الى ما بعد وفاتها وتأكيذا لتنفيذ غرضها هذا اودعت السند أمانة تحت يد الشخص التي ترتكن الى ذمته وتثق فيه وكلفته في ذات العقد بأن لا يتصرف في شيء الا بعد وفاتها

« وحيث أن الوصية هي تملك مضاف الى ما بعد الوفاة فلذلك يكون السند المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ هو وصية من المتوفية المدعى عليها

« وحيث أن الوصية لغير الوارث نافذة في ثلث التركة فقط الا اذا اجازها الوارث وهنا المدعى وهو الوارث الوحيد قد اجاز الوصية في كل الفدان ونصف بتوقيعه بختمه على عقد الوصية سالف الذكر

« وحيث أن المدعى طعن في شكل الوصية وقال أن لها صيغة معينة يجب مراعاتها والا كانت باطلة

« وحيث أن المادة (٥٥) من القانون المدني نصت على انه يراعى في صيغة الوصية الاحكام المقررة لذلك في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى

« وحيث أن الوصية مسلمة فيجب الرجوع الى أحكام الشريعة الغراء بشأن الصيغة التي يجب ان تكون عليها الوصية لأجل أن تكون صحيحة

« وحيث انه لم يشترط في الشريعة الاسلامية

صيغة معينة أو شكل خاص للوصية لأجل أن تكون صحيحة وانما جاء في المادة (١٠٠) من لائحة المحاكم الشرعية انه لا تسمع عند الانكار دعوى الوصية بعد وفاة الموصى في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ الا اذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى واما الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى الا اذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه ومن الواضح أن هذه القيود المذكورة في آخر المادة هي لأجل تمام التأكيذ من صدور الوصية من الموصى وذلك في حالة الانكار فقط من الخصم

« وحيث أن المدعى لا ينكر صدور ورقة الوصية المؤرخة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ من مورثته الى المدعى عليها بل هو معترف بصدورها منها وموقع بنفسه عليها مع المورثه . وكل ما في الأمر انه يذهب في تفسير مضمون عبارة الوصية مذهباً آخر ويقول أنها هبة لا وصية . فأذن لا محل لمراعاة القيود المبينة بالمادة (١٠٠) من لائحة المحاكم الشرعية في شكل الوصية

وحيث اننا في غير حاجة الى القول بأن ورقة الوصية يجب تسجيلها لأجل أن تكون نافذة للملكية طبقاً لقانون التسجيل . لأن المادة الاولى من هذا القانون نصت على أن العقود الواجب تسجيلها لكي تكون نافذة للملكية هي العقود الصادرة بين الاحياء والوصية ليست من قبيل هذه العقود « يراجع شرح القانون المدني

للعلامة بلانيول جزء اول صحيفة ٨٤٠ نبذة ٢٦١٣ ودالوز انوتييه الجزء الرابع قسم ثان في التعليق على قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ الخاص بالتسجيل العقاري صحيفة ١٧٢٤ نبذة ٩ و ١٠ «

» وحيث انه مما تقدم تكون دعوى المدعى على غير أساس قانوني فلذلك يتعين رفضها

(قضية على محمد ضد الست فاطمة حسن رقم ١٣٢ سنة ٩٢٩ كلبي برئاسة حضرات محمد قصدي بك وسامى البارأتى بك وامام عيديروس الحوت بك القضاة)

٣٦٩

محكمة الاسكندرية الكلية الاهلية

١٤ يناير سنة ١٩٣٠

بلاغ كاذب . مسئولية مدنية . ضرر أدبي .
تعويضه . مقداره . نشر الحكم الذى يصدر في
الدعوى

المبادئ القانونية

١ - التبليغ عن الجرائم وان كان واجباً طبقاً للمادة ٧ جنايات أهلى الا انه يصبح جريمة معاقباً عليها اذا حصل بأمر كاذب مع سوء القصد م ٢٦٢ ٣٦٤٤ عقوبات أهلى . وقد لا يؤخذ المبلغ بالامر الكاذب جنائياً اذا لم تتوافر شرائط الجريمة ولكنه قد يبقى مع ذلك مسؤولاً مدنياً اذا هو أقدم بدون روية على التبليغ بأمر يعتقد خطأ صحته ولكن لم يكن معذوراً في هذا الاعتقاد الخاطئ لوضوح فساد ما بلغ عنه لكل متبصر

٢ - المعول عليه عند شرح القانون ان الضرر الادبي بذاته ومجرداً من كل ضرر مالى يصلح أساساً للحكم بتعويض كلما كان ناشئاً عن

فعل غير مشروع جنحة كان او شبه جنحة بخلاف ما اذا كان ناشئاً عن الاخلال بعقد من العقود فان الحكم به محل نظر لدى الفقهاء وان جرى القضاء على الحكم بتعويضه ايضاً

٣ - ان صح أن يكون الضرر الادبي أساساً للحكم بتعويض عنه الا انه لا يصح أن يكون واسطة للكسب والاثراء ولذا لا يجوز الاسراف في تقديره لان الحكم به هو بمثابة ترضية عن الآلام المعنوية التي لا يسهل تقديرها بمال

٤ - للمحاكم أن تقضى في دعوى التعويض

عن بلاغ كاذب أو قذف بالتصريح لمن أصابه الضرر بنشر الحكم الصادر في دعواه على نفقة المحكوم عليه باعتبار ان هذا النشر بمثابة تعويض عيني لجزء من الضرر الادبي الذى لحق طالب التعويض من اثر اذاعة وقائع القذف والبلاغ الكاذب . وهذه السلطة مصرح بها للمحاكم الفرنسية في المادة ١٠٣٦ مرافعات ويمكن للقضاء المصرى استعمالها عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وقياساً على المادة (١٦٧) من قانون العقوبات

المحكمة

« حيث ان المدعين أقاما هذه الدعوى يطلبان فيها الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع لهما مبلغ ثمانية آلاف جنيهاً مصرياً ونشر الحكم بجريدتين عربيتين وآخرين فرنسيتين من الجرائد التي تصدر بالقطر المصرى على نفقة المدعى عليه وذلك تعويضاً عما أصابهما من الضرر المادى والادبي بسبب اتهام المدعى عليه لهما بأنهما في ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨ الاول

منهما شرع في اغتصاب شيك بعشرين ألف جنيهًا مصريًا منه بطريق التهديد كما شرع في قتله باطلاق عيار نارى عليه لم ينطلق وبأن المدعى الثانى منهما اشترك مع الاول فى هاتين الجريمتين بالاتفاق والمساعدة وقد حكمت محكمة جنائيات اسكندرية فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ ببرائتهما من هاتين التهمتين ورفض الدعوى المدنية التى رفعها المبلغ وبالزامه بمصاريفها

« وحيث ان التبليغ عن الجرائم وان كان واجبًا طبقًا للمادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الاهلى الا أن هذا التبليغ فى ذاته يصبح جريمة معاقب عليها اذا حصل بأمر كاذب مع سوء القصد طبقًا للمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات أهلى . وقد لا يؤخذ المبلغ بالامر الكاذب جنائيًا اذا لم تتوافر شرائط الجريمة ولكنه قد يبقى مع ذلك مسئولًا مدنيًا اذا هو أقدم بدون روية ولا تبصر على التبليغ بأمر يعتقد غلطًا صحته ولكنه لم يكن معذوراً فى هذا الاعتقاد الخاطئ لوضوح فساد ما بلغ عنه لكل ذى روية

« وحيث انه للفصل فى دعوى المدعين يلزم استعراض وقائع الدعوى لمعرفة حقيقة الامر فيما بلغ عنه المدعى عليه . وماهى الظروف والملابسة لهذا البلاغ لتقدير اثرها فى المسئولية ان ثبت وجودها

« وحيث أن الواقعة كما وصفها المدعى عليه فى محضر تحقيق النيابة فى الصفحة الرابعة وما بعدها شرحًا لبلاغه الذى أفضى به للبكباشى فلوريير من قبل والذى أثبتته هذا الأخير فى القسيمة ١٨٦٢٨٦ من تحقيقات البوليس هى أنه

وهو عائد الى غرفته الخاصة بعد أداء عمل بمكتب أحد مرؤوسيه وكان ذلك حوالى الساعة العاشرة صباح يوم الحادثة دخل خلفه نجيب والياس تادرس ووقف الأول أمام مكتبه والثانى إلى يساره وطلب منه الأول توظيف أخيه لديه فأجابهما أن ليس لديه محل خال فما كان من نجيب إلا أن بادره بقوله ان لم يكن لديه محل خال فليوقع له على شيك بعشرين ألف جنيهًا وطلب من أخيه الياس اخراج مسدس فأخرجه وصوبه اليه فأمرهما بالخروج فتناول نجيب المسدس من أخيه وكرر طلب الشيك مهددًا اياه بالقتل فأعاد أمرهما بالخروج فى ثبات وعند ذلك ضغط نجيب على زناد المسدس فلم ينطلق وبعد برهة دخل الخادم خليل حسن على وقبض على نجيب والمسدس فى يده ثم استغاث المدعى عليه بخدمه فدخل بعضهم تبعًا ومنهم الخادم متولى محمود الذى ساعد زميله خليل فى القبض على نجيب واثناء ذلك وقع نجيب على أرض الغرفة والخادمان فوقه وعند ذلك سمع المدعى عليه طلق عيار نارى لا يعرف كيفية حصوله على أثر اطلاقه حضر من بالبنك . وأنه أثناء مساعدته لباقي الخدم فى القبض على الياس ضربه هذا الأخير بيده على جبهته وشفته فسقط على الارض وأصيب أحد ضلوعه اليمنى — كل ذلك موجز رواية المجنى عليه وصفًا للحادثة

« وحيث أنه لم يشهد من شهود الواقعة أحد بشئ خاص برواية المدعى عليه عن الشروع فى اغتصاب الشيك إلا ما قرره خادمه خليل حسين أخيراً من أنه سمع أحد المتهمين

يقول لسيدته بالفرنسية (امض هنا) وأن سيده رفض الا ان هذا الشاهد قد انكر أمام محكمة الجنايات معرفته باللغة الفرنسية (ص ٩ محضر جلسة الجنايات) أما واقعة اطلاق المسدس على المدعى عليه من يد نجيب وعدم انطلاقه فهي مرتبطة كل الارتباط بواقعة الشروع في اغتصاب الشيك لأنها كانت وسيلة التهديد المدعى باستعمالها للحصول على الشيك فاذا اتفق طلب الشيك بهذه الكيفية انتفت حتما الحاجة الى استعمال المسدس لهذه الغاية . ولم يدع ابراهيم بك عاداه أن المسدس أطلق عليه لغرض آخر حتى يصح فتح باب التأويل توصلنا الى معرفته « وحيث أن المدعين انكروا مانسب اليهما وقرر الأول أنه طلبا للمعونة على أعباء الحياة سعى الى توظيف أخيه الأصغر الياس بعد حصوله على شهادة البكالوريا فراققه الى بنك المدعى عليه في صبيحة يوم الحادثة وبه قابل الخادم خليل حسين ولعدم معرفته شخص ابراهيم بك عاداه سأل الخادم عنه فعرفهما أنه غير موجود بغرفته وطلب منهما الانتظار وفي الاثناء عاد المدعى عليه فلفت نظرهما الخادم اليه ولم يمنعهما من دخول غرفته خلفه فدخلوا وقدموا له طلبا كتابيا يلتمس فيه الياس الحاقه بعمل لديه وشرح له نجيب حالتهم وقد وجد هذا الطلب ملوثا بالدماء ومظروفه بجوار مكتب المدعى عليه وبغرفته (محضر معاينة النيابة رقم ٢٢ دوسيه الجنائية) فأخبرهما أنه ليس لديه عمل فألح عليه في الرجاء فتهرهما وأمرهما بالخروج واستدعى

خادمه خليل حسين لآخراجهما فاستفزت هذه المعاملة نجيب وتماسك بالخادم ويقول انه وقع في تلك اللحظة مصابا بطلق ناربي يستتج استنتاجا انه من المدعى عليه . وينكر المدعيان ما نسب اليهما من الشروع في اغتصاب الشيك بالتهديد والشروع في القتل

« وحيث أن التحقيقات التي أجراها البوليس والنيابة ومحكمة الجنايات وخصوصاً هذه التحقيقات الاخيرة قد دلت على أن المدعى الاول نجيب تادرس قد سعى قبل يوم الحادثة الى من يتوسط له لدى ابراهيم بك عاداه بخصوص مسألة الاستخدام (ص ١٧ محضر جلسة الجنايات شهادة دافيد جاير بجيري) وان ذهابه مع أخيه الى المدعى عليه كان في ضحى يوم من أيام العمل وفي الساعة العاشرة صباحاً وهي من ساعات العمل وأنه طلب من خادمه خليل حسين أن يقابله وهو بحجرة والده فكتور فرفض (ص ١١ تحقيقات النيابة) وان مقابلته له بعد ذلك كانت بغرفته الخاصة وكان بابها مفتوحاً (ص ٩ محضر جلسة الجنايات شهادة الخادم خليل حسين) وأن الوصول الى تلك الغرفة يكون بالمرور من ردهة البنك المتصلة بمكاتب موظفيه ولا تخلو عادة من وجود أحد من عملاء البنك

« وحيث ان قرآن الحال تولد الاعتقاد بأن رواية المدعى عليه عن اغتصاب الشيك بطريق التهديد والشروع في قتله لهذه الغاية بعيدة التصديق فمثل المدعين وهما على درجة غير قليلة من الادراك فأولها موظف بالمحكمة المختلطة والثاني حائز لشهادة البكالوريا لا يعجز عن توقع

فكرة عدم صحة التهمتين فقد جاء بمحكمها ان (طلب تحرير الشيك بعيد الاحتمال) وان (المحكمة تستبعد وجود نية أجرام عند المتهمين) وان واقعة طلب الشيك بعيدة التصديق ولا يمكن أن تكون أساساً لجناية الشروع في القتل كل هذه المعاني غلبت في أسباب حكم محكمة الجنايات على بعض عباراته التي تشير فقط الى عدم ثبوت التهمة

« وحيث انه وقد ظهر بدلالة التحقيقات الجنائية ان اتهام الأخوين نجيب والياس تادرس انما كان بأمور غير صحيحة فلا حاجة الى البحث فيما اذا كان حكم محكمة الجنايات قد حاز قوة الشيء المحكوم به في هذا الصدد

« وحيث انه لما تقدم يكون المدعى عليه قد اقدم على التبليغ ضد المدعين بأمور غير صحيحة وليس له أن يدعى انه كان يعتقد صحة ما بلغ عنه لأنه أدعى ان ما بلغ عنه وقع على شخصه وتحت سمعه وبصره وقد ظهر فساد ما بلغ عنه . فلكل ذلك يكون ما حصل من المدعى عليه فعلا غير مشروع اذا ترتب عليه ضرر فيوجب مسئولية فاعله بتعويضه

« وحيث انه أصاب المدعين بسبب هذا الاتهام الغير المشروع ضرر مادي ومعنوي كان مظهره فيما قاساه المدعى الأول من آلام الحبس على ذمة التحقيق ما يزيد عن الأربعة الشهور منذ ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٨ الى حين الحكم ببراءته في ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ وما لحق شئونهما العائلية من الاضطراب بسبب القبض على نجيب عميد الاسرة وما يفترض تكبده في مثل هذه الحالة

حبوط سعيه والقبض عليه اذا هو حاول ارتكاب مثل هاتين الجريمةتين الخطرتين في رابعة النهار داخل بنك المدعى عليه حيث خدمه وعمالؤه وموظفوه وان هما حصلا على الشيك بهذه الوسيلة فاني لما صرف قيمته الجسيمة قبل أن يتمكن المدعى عليه أو موظفوه من تنبيه البنك المسحوب عليه الشيك تليفونيا وفي الحال يوقف صرفه هذا اذا لم يتخذ ذلك البنك من تلقاء نفسه اجراءات وقائية عند ما يقدم له شيك بهذه القيمة من قبل المدعين على مثل المدعى عليه

« وحيث انه متى تعذر تصديق رواية المدعى عليه وهي دليله الوحيد على واقعة اغتصاب الشيك يتعذر ايضاً تصور حصول واقعة الشروع في قتله للحصول على الشيك المذكور - الا انه فضلا عن ذلك فأقوال شهود الاثبات وهم من خدم المدعى عليه وموظفيه قد اختلفت مع بعضها ومع أقوال مخدومهم في كثير من التفاصيل مما يجعلها عديمة القيمة في الاثبات

« وحيث انه متى تقرر ان واقعة اغتصاب الشيك والشروع في قتل المدعى عليه لهذا الغرض بعيدة الاحتمال فلا حاجة بعد ذلك للبحث في كيفية اصابة المدعى الأول نجيب تادرس إذ أن هذه الاصابة واقعة منفصلة ولاحقة لمسألة الشيك والشروع في قتل المدعى بهما

« وحيث انه اقتناعاً بالحقائق سالفة الذكر قضت محكمة الجنايات في هاتين التهمتين ببراءة نجيب وأخوه الياس تادرس منهما ورفض دعوى ابراهيم بك عاداه قبلهما وتسع صيغة أسباب هذا الحكم في مجموعها فكرة سادت عبارته وهي

من النفقات كل ذلك فضلاً عما ينتاب المتهمين في مثل هاتين التهمتين الخطرتين من الفرع والمخاوف ومن شأن هذا الاتهام التأثير في مستقبل المتهمين والأول موظف والثاني في مستقبل حياته وكان يسعى لافتتاح مستقبله بالعمل « وحيث ان المعول عليه عند شرح القانون ان الضرر الأدبي بذاته ومجرداً عن كل ضرر مالى يصلح أساساً للحكم بتعويض كلما كان ناشئاً عن فعل غير مشروع جنحة كان أو شبه جنحة بخلاف ما اذا كان ناشئاً عن الاخلال بعقد من العقود فان الحكم به محل نظر من الفقهاء وان جرت المحاكم على القضاء بتعويضه ايضاً - تعليقات دالوز على المادة ١١٤٩ مدنى فرنسى فقرتى ٢٩ و ٣٠

« وحيث ان الضرر الأدبي وان صح أن يكون أساساً للحكم بتعويض عنه إلا أنه لا يصح أن يكون واسطة لكسب المال فلا يجوز الاسراف فى تقديره فهو بمثابة ترضية عن الآلام المعنوية التى تصيب المعتدى عليه مما لا يسهل تقديره بمال

« وحيث ان أصلح ما يعوض الاساءة المعنوية فى مثل هذه الدعوى هو اعلان حق المدعين بحكم قضائى بنشره على الكافة يزول جزء كبير من اثر الألم المعنوى الذى أصابهما ويزول ايضاً ما علق بالاذهان عن حوادث اتهامهما مما يكون قد ترك أثراً فى مستقبلهما وشرفهما وقد طلب المدعيان التصريح لهما بذلك على نفقة المدعى عليه وترى هذه المحكمة اجابة هذا الطلب باعتباره جزءاً من التعويض المستحق

لها - تعليقات دالوز على المادة ١١٤٩ مدنى فقرة ٤٨ - استئناف مخطاط ١٢ يونيه سنة ١٩٠٢ مجلة تشريع وقضاء س ١٤ ص ٣٥١ « وحيث أن سلطة المحكمة فى التصريح بهذا النشر مستمدة من حق المدعين فى المطالبة بتعويض الضرر الادبى الذى أصابهما وقد تبين ان من شأن نشر الحكم المعلن لحقهما أن يكون تعويضاً حقيقياً لهذا الضرر . وتنص المادة ١١٧ مدنى أهلى على أنه يجوز للدائن أن يتحصل على الاذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين أو بازالة ما فعله مخالفاً لتعهد مع الزامه بالمصاريف وظاهر ان فى نشر الحكم فى مثل هذه القضية ازالة لما فعله المدعى عليه اضراراً بالمدعين

« وحيث ان قانون المرافعات الفرنسى ينص فى المادة ١٠٣٦ منه على أن للمحاكم اصدار ما تراه من الاوامر واستبعاد ما يكون من الاوراق مشتملاً على القذف وأن تأمر بطبع أحكامها وتعليقها وهى قاعدة جاءت فى نهاية قانون المرافعات فى باب القواعد العامة ويمكن للقضاء المصرى وعملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية التى تبيح عند عدم وجود النص العمل بقواعد العدل أن يسترشد بالمادة سابقة الذكر فى تقرير مبدأ جواز التصريح بنشر الاحكام التى تصدر فى مواد القذف والبلاغ الكاذب وما شاكلها لما فى نشرها من تعويض عادل للمعتدى عليه - وتحقيقاً لهذه الغاية نص المشرع المصرى فى المادة ١٦٧ عقوبات انه يسوغ اصدار أمر بطبع الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر والى الصاقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه

« وحيث ان المحكمة تقدر مبلغ التعويض الذى يستحقه المدعيان ٤٥٠ جنيهًا مصريًا عدا التصريح لهما بنشر الحكم على نفقته ملاحظة في تقدير التعويض عن الضرر المادى ما تكبده المدعيان من النفقات أثناء الاتهام والمحكمة وما أصاب شؤونهما العائلية من الاضطراب بسبب هذا الاتهام ومشاغله وما ضاع عليهما من الكسب لعطلهما عن العمل أثناء التحقيقات والمحكمة اما بالنسبة للتعويض عن الضرر الادبى فقد لاحظت المحكمة في تقديره ان سلوك نجيب تادرس المدعى الاول قبل المدعى عليه لم يكن خاليا من الحماقة التى حملته على أن يتهم هو أيضا المدعى عليه بأنه أطلق عليه طلقًا ناريًا ثبت من تقرير الطبيب الشرعى انه كاذب فى ادعائه به كما لاحظت أيضًا ما لحق بالمدعى عليه من الاذى الجسمانى أثناء المشادة التى وقعت أثناء الحادثة فقد أصيب ضلعه العاشر من الجهة اليمنى بكسر دلت عليه الصورة المودعة بملف الجناية وشهادة الطبيب المعالجين له

« وحيث ان هذه الدعوى ليست من أحوال النفاذ

(قضية نجيب افندى تادرس وآخر وحضر عنهما الاستاذان رياض افندى الجمل وسليمان افندى حافظ ضد ابراهيم بك عاداه وحضر عنه الاستاذ اسماعيل حمز بك رقم ٣٧٩ سنة ١٩٢٩ كلى - رئاسة حضرات حسن صادق رشيد بك وكيل المحكمة وحسن طامر بك وعبد الرحيم غنيم بك الناضيين)

٣٧٠

محكمة المنيا الكلية الاهلية

١٩ يناير سنة ١٩٣٠

الاثر الرجعى لسريان القانون . جرائم وقتية .
وجرائم مستدرة .

القاعدة القانونية

انه وان كانت احكام القوانين ليس لها اثر رجعى الا انه يجب التفريق فى الحكم بين الجرائم الوقتية (infractions instantanées) والجرائم المستمرة (infraction continues) فى الاولى لا يسرى القانون الجديد على الوقائع السابقة عليه . أما فى الثانية فان القانون الجديد يسرى على تلك الافعال التى ترتكب بعد صدوره وان كانت استمراراً للحالة الواقعة قبله متى كانت من نوع الجرائم المتجددة (successifs) لا من نوع الجرائم المستديمة (permanent)

المحكمة

« حيث أن المتهم دفع بأن المحل المقامة بشأنه الدعوى مدار من نحو الثلاثين سنة وأنه سبق أن حُرر ضده محضر لأدارة نفس المحل وقضى ببراءته بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥ نظراً لان أحكام القانون غرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ لم يكن قد صدر قرار بسرياتها على بلدة ابن عبيد

« وحيث أنه تبين من مكاتبة مديرية المنيا أن القرار الصادر بسريان أحكام القانون غرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ على ناحية ابن عبيد انما صدر بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ويتعين

البحث في هل أحكام هذا القرار تسرى على المحلات المنشأة قبل صدوره أم لا

« وحيث انه لا شك في أن أحكام القوانين ليس لها أثر رجعي الا أن هناك فرقاً بين الجرائم الوقتية (infractions instantanées) والجرائم المستمرة (infractions continues) . ففي الجرائم الاولى لا يسرى القانون الجديد على الوقائع السابقة عليه . أما في الجرائم المستمرة فان القانون الجديد يسرى على تلك الافعال التي ترتكب بعد صدوره وان كانت استمراراً للحالة الواقعة قبله

« وحيث أن هذا الرأي هو الذي أخذ به العلامة جارسون في شرحه للمادة ٤ من قانون العقوبات الفرنسي اذ يقدر ان القانون الجديد يسرى على الجرائم المستمرة حتى ولو كان أشد من القديم وأن القانون الجديد يسرى على الافعال المكونة للجرائم المستمرة وجرائم العادة متى كانت تلك الافعال ممتدة الى ما بعد صدوره وضرب مثلاً لذلك جرائم المؤامرات التي يصح العقاب عليها بقانون جديد حتى ولو كانت بدايتها سابقة عليه متى امتدت بعده وكذا جرائم عرض صور مخلة بالآداب للبيع متى استمرت معروضة بعد صدور القانون ولو ثبت أنها كانت معروضة قبله ذلك لأن مثل هذه الجرائم تتكون من سلسلة أفعال متجددة ولذا ذهب بعضهم الى تسميتها بجرائم متجددة (infractions successives) (راجع جارسون في شرح المادة ٤ عقوبات بند ٤٦ وما يليه .)

« وحيث ان العلامة جارو من شراح القانون الفرنسي قد قسم الجرائم المستمرة الى جرائم مستديمة (permanent) وجرائم متجددة (successifs) وعرف الاولى بأنها هي التي لا تحتاج في بقائها الى فعل آخر من المتهم كأقامة بناء خارج عن خط التنظيم وأن الثانية هي التي تتكون من عدة أفعال مستمرة متجددة كأدارة محل من المحلات المضرة بالصحة بطريقة مخالفة للقانون وقد ذهب الى اعتبار القانون الجديد سارياً على أفعال النوع الثاني التي تتم بعد صدوره حتى ولو كان بدء ادارة المحل واقعاً قبل صدور ذلك القانون (جارو جزء أول بند ١١٦)

« وحيث أن المحكمة ترى أن ادارة المحل المقامة بشأنه الدعوى جريمة مستمرة متجددة وأنه لا محل للاحتجاج بالحكم الصادر بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٢٥ اذ ليس له قوة الشيء المحكوم فيه سيما وأن القرار بسريان القانون نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٤ انما صدر بعد ذلك وأن ادارة المحل ما زالت مستمرة رغم ذلك القرار وقد أخذ بهذا الرأي فوستان هيلي في كتابه شرح قانون العقوبات وأشار اليه في تعليقات جندى بك عبد الملك ص ٤٤١ و ص ٥٩١ . « وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(قضية النيابة رقم ٢٩٩٠ استئناف سنة ١٩٣٠ ضد وهبه صالح — رئاسة حضرات منصور بك اسماعيل رئيس المحكمة واسكندر جرجس افندي والسيد الفطريق افندي القاضيين وعبد الرازق همام افندي وكيل النيابة)

حتى تكون له قوة قانونية اذ له قوة في الاثبات
بمجرد حصوله

المحكمة

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى
أصلاً وطلبت بعريضتها المعلنة في ٢٧ يوليو سنة
١٩٢٥ ازام مورث المدعى عليهما المرحوم محمد
بك حسن سالم بأن يدفع لها مبلغ ٩٢٤٠ ج
قيمة ما استولى عليه من ريع ال ٢٤٠ فدائماً
الخلفة لها عن مورثها المرحوم حسن حسن سالم
والتي ادارها مورث المدعى عليهما بمقتضى التوكيل
الصادر منها بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩١١
والذي عزلته منه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٦
وذلك الريع عن المدة الواردة بين هذين
التاريخين التي استمرت فيها ادارته لاملأها
المذكورة

« وحيث ان المدعى عليه الحاضر يدفع
الدعوى بأن التوكيل الصادر من المدعية لمورثه
عقد غير ملزم لأحد الطرفين وان المدعية لم
تثبت بطريقة ايجابية ان المورث وضع يده على
كل القدر المطالب بريعه واداره طول المدة
المشار اليها وحصل من الادارة على ما يوازي
القدر المرفوع به الدعوى وقدم أوراقاً تفيد
حصول المحاسبة بين المورث وزوج المدعية عن
ايجار أطيائها في سنة ١٩١١ وارتكن فضلاً عن
ذلك على صورة مذكرة معلنة للمورث بتاريخ ٣
اكتوبر سنة ١٩٢٥ في الدعوى التي كانت قائمة
بين الطرفين أمام محكمة بنى سويف الكلية والتي
أقرت فيها المدعية بأن عقد البيع الذي كان

٣٧١

محكمة النيا الكلية الأهلية

٢٠ يناير سنة ٩٣٠

مذكرة اعلانها . قيمة الاقرار القضائي والاقرار
الغير قضائي

القاعدة القانونية

أعلن خصم خصمه بمذكرة ثم أودع الاصل
بملف الدعوى ثم سحبه ثانية ثم قدمها الخصم
المعانة اليه في دعوى أخرى مرفوعة بين الطرفين
وتمسك بها على اعتبار أنها بمثابة اقرار في مجلس
القضاء ملزم لهذا الخصم . والمحكمة قررت ما يأتي
١ - ان هذا الاعتراف وان صدر في
مجلس القضاء وفي قضية بين نفس الخصوم إلا
انه لا يعد اعترافاً قضائياً (aveu judiciaire) بمعناه
القانوني . وهو الاعتراف الصادر في نفس
الدعوى وأمام القضاء

٢ - انه وان كان مثل الاعتراف الصادر
من وكيل الادعية في الدعوى لا يعتبر بمثابة
اعتراف قضائي بالمعنى الكامل الا ان لما مع
ذلك اعتباره من قرائن الدعوى والأخذ به . لم
يثبت وجود خطأ في الوقائع (erreur de fait)
الامر الذي يبيح العدول عن الاعتراف حتى
ولو كان قضائياً

٣ - ان مجرد اعلان المذكرة من خصم
لآخر يكسب هذا الأخير حقاً . والقول بأن
هذا الخصم لا يتمسك بالاعتراف الوارد بها
مردود بأنه لا يشترط قبول الخصم للاعتراف

مطلوباً في تلك الدعوى الغاؤه انما صدر لها من مورث المدعى عليهما بناء على تنازلها عن الريع المتجمد في ذمته

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على أوراق الدعوى انه عقب وفاة مورث المدعية قد وكلت عمها مورث المدعى عليهما في ادارة أرضها الموروثة والبالغ قدرها نحو ٢٦٠ فداناً بمقتضى توكيل شرعى مؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩١١ فوضت له فيه ادارة أملاكها وتحصيل الاجارات .. الخ وأنه بعد ذلك بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١٦ أعلنت المدعية عمها المرحوم محمد بك حسن سالم بانذار قالت فيه أنه أدار أملاكها واستولى على ريعها وأضافه لنفسه وكلفته فيه بأن يودع ذلك الريع بخزانة البنك الأهلى في مدى اربع وعشرين ساعة والا قاضته مديناً وجنائياً وقد نبهت عليه بأنها عزلته نهائياً عن الوكالة

« وحيث أنه ظاهر كذلك برغم عبارة هذا الانذار ان المدعية لم تحرك ساكناً حتى سنة ١٩٢٤ أذ رفعت دعوى على المرحوم محمد بك حسن سالم تطالبه فيها بتقديم حساب عن ٢٠ فداناً من ضمن ماورثته عن والدها ثم جاءت بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٥ وأقامت هذه الدعوى طالبة ريع باقى أطيائها وهى ال ٢٤٠ فداناً في المدة بين سنة ١٩١١ الى سنة ١٩١٦ كما تقدم

« وحيث أنه تبين أيضاً انه عقب رفع الدعوى الحالية قد اقيمت دعوى من المرحوم محمد بك حسن سالم مورث المدعى عليه ضد المدعية

طلب فيها ابطال عقد البيع الصادر منه لها بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٦ عن ٥٠ فداناً باعتبار أنه وصية مضاف التملك فيه الى ما بعد الموت وانه رغم تعهد المدعية بعدم التصرف في العين المبيعة إلا أنها قد تصرفت في جزء منها فعلا ودار النزاع في تلك الدعوى على قيمة العقد المؤرخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٦ المذكور به أن المدعية اشترت من مورث المدعى عليه خمسين فداناً نظير مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ومنشأ هذا النزاع أنها تعهدت بورقة مستقلة ألا تصرف في العين مدة حياته وان له الانتفاع بريعها الأمر الذى فسرته بأنه يجعل العقد وصية لا يباع الا أن المدعية تمسكت بأن البيع بات وقد قضى من هذه المحكمة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ برفض دعوى مورث المدعى عليهما

« وحيث أنه في أثناء نظر الدعوى المشار اليها أعلنت الست لبيبة حسين (المدعية الحالية) خصمها بمذكرة قالت فيها أن عمها مورث المدعى عليهما ادار أموالها وتجمد لها في ذمته نحو العشرين ألف جنيه من وقت وفاة والدها حتى سنة ١٩١٦ تاريخ تحرير العقد فأرادت مطالبته بما هو متجمد لها في ذمته فوسط باقى افراد العائلة وانتهى الامر بأن باع لها الحسين فداناً التى نحن بصدددها بالتمن الوارد في العقد وان هذا التمن يخصم من مطلوبها وأنها تتنازل عن الباقي واثروا عليها بأنه عمها في منزلة والدها .. فقبلت هذا الأمر واستعوضت الله في باقى حقوقها المتجمدة لها في ذمته من ريع أطيائها البالغة نحو ٣٠٠ فدان مدة تقرب من الخمس عشرة سنة وجاء بها كذلك في ذكر ورقة أخرى مقدمة في الدعوى « اتنا

علقنا تنازلنا عن باقي حقوقنا التي تجمدت لنا في ذمته على تحرير هذه الورقة »

« وحيث ان المدعى عليه الأول قدم صورة هذه المذكرة فردت المدعية بأن ما جاء بها لا يمكن اعتباره اعترافاً في مجلس القضاء إذ هو صادر في دعوى أخرى وفضلاً عن ذلك فان الأقوال التي احتوت عليها المذكرة مبنية على خطأ من وكيل المدعية وقد تدارك هذا الخطأ لسحبها من ملف الدعوى عقب اعلانها فهذا الاعتراف وهو غير قضائي لا يمكن العدول عنه لوجود الخطأ في الوقائع وقررت أخيراً ان نفس مورث المدعى عليهما لم يتمسك بهذا القول مع إدعائه في القضية الأخرى بعدم قبض الثمن وان العقد مجرد تبرع

« وحيث انه يتعين الآن البحث في قيمة الاعتراف الصادر من وكيل المدعية في الدعوى السابقة التي كانت قائمة بين الطرفين أثناء نظر هذه الدعوى

« وحيث انه لا جدال في ان هذا الاعتراف وان صدر في مجلس القضاء وفي قضية بين نفس الخصوم إلا انه لا يعد اعترافاً قضائياً (aveu judiciaire) بمعناه القانوني وهو الاعتراف الصادر في نفس الدعوى وأمام القضاء إلا أن البحث يدور حول قيمة مثل هذا الاعتراف الذي يعبر عنه القانون الفرنسي بعبارة (Extra-judiciaire)

« وحيث ان آراء المحاكم الفرنسية والشرح قد اختلفت في قيمة هذا الاعتراف فذهب بعض

دوائر محكمة النقض الى اعتباره في قيمة الاعتراف القضائي (aveu judiciaire) راجع دالوز على شرح المادة ١٣٠٦ مدني فرنسي - بينما ذهبت باقي الدوائر الى القول بأنه لا يعتبر اعترافاً بالمعنى الصحيح فهو خاضع لتقدير القضاء باعتباره من القرائن في الدعوى ومن الرأي الأول بعض شراح القانون (راجع بلانيول جزء ١ فقرة ٣٠) وما ركديه على المادة ١٣٥٦ رقم ٢ ومن الرأي الثاني أغلب الشراح . وهناك رأي ثالث يرى التفريق بين الاقرار الغير قضائي الذي يحصل خارج هيئة القضاء والذي يحصل في قضية أخرى ويرى انه في الحالة الأخيرة يكون الاقرار متروكاً أمر تقديره للمحكمة (راجع احمد بك نشأت رسالة الاثبات ص ٣٥٤ وما بعدها)

« وحيث انه يتفرع من هذا الخلاف معرفة ما اذا كان للمقر العدول عن اقراره بغير شرط ولا قيد وهذا رأى بعض كتاب القانون في فرنسا أم انه لا يباح له العدول عن هذا الاقرار إلا لخطأ في الوقائع (راجع احمد بك نشأت ص ٣٥٦) وهذا رأى فريق آخر من الكتاب

« وحيث ان هذه المحكمة ترى انه وان كان الاعتراف الصادر من وكيل المدعية في الدعوى السابقة لا يعتبر بمثابة اعتراف قضائي بالمعنى الكامل إلا أن لها مع ذلك اعتباره من قرائن الدعوى والأخذ به ما لم تثبت المدعية وجود خطأ في الوقائع (erreur de fait) الأمر الذي يبيح العدول عن الاعتراف حتى ولو كان قضائياً

« وحيث ان المدعية لم تقدم ما يدل على حصول أي خطأ في الوقائع التي حواها الاعتراف

بل على العكس من ذلك فان ظروف الدعوى جميعها تؤيد صحة ذلك الاعتراف وهذا

أولاً - لأن المدعية رغم شدة لهجة الانذار المعلن منها لمورث المدعى عليه وتوعدها فيه برفع جنحة مباشرة ومطالبته بإيداع صافي الربع في ظرف أربع وعشرين ساعة بأحد المصارف لم تحرك مع ذلك ساكناً حتى سنة ١٩٢٤ التي أقامت فيها الدعوى الأولى طالبة تقديم الحساب وحتى يوليو سنة ١٩٢٥ إذ رفعت الدعوى الحالية

ثانياً - ان سكوت المدعية بعد ذلك عن المطالبة من السهل تعليله متى عرف ان عقد البيع الصادر لها مؤرخ ١١ يونيه سنة ١٩١٦ أى بعد الانذار السابق ذكره بنحو شهر واحد وقد جاء بمذكرتها انها تنازلت عن المطالبة بالربع مقابل تحرير هذا العقد لها

ثالثاً - انه لا يمكن تعليل تحرير العقد المشار اليه من مورث المدعى عليه للمدعية في وقت اشتدت فيه الخصومة بينهما ولا أن تدفع المدعية عينا مبلغ ٢٥٠٠ جنيه لمن هو مدين لها في اضعاف هذا المبلغ اللهم إلا أن يكون البيع المذكور في نظير تنازلها عن الربع

رابعاً - ان المدعية لم تعلل بشيء ما سكوتها هذه المدة الطويلة عن المطالبة بمحقتها في حين ان المدعى عليه يذهب الى أن الدعوى انما رفعت نظراً للنزاع الذي وقع بينها وبين زوجها ابراهيم محمد حسن سالم ووصل الى المحاكم الشرعية

« وحيث ان المحكمة ترى مما تقدم الأخذ باعتراف المدعية وقد أيده جميع ظروف الدعوى

ولا يلتفت لقولها ان محاميتها سحب أصل المذكرة إذ أن الخصم قد اكتسب حقاً باعلان تلك المذكرة اليه كما ان قولها ان الخصم نفسه لا يتسك بهذا الاعتراف مردود بأنه لا يشترط قبول الخصم للاعتراف حتى تكون له قوة قانونية إذ له قوة في الاثبات بمجرد حصوله (بلائيول جزء ٢ بند ٢٨) فضلاً عن انه ظاهر من تقديم المدعى عليه الأول لصورة المذكرة وقوله انه يطرح ما بها لتقدير المحكمة انه يرمى الى عدم المساس بدفاعه في القضية الأخرى

« وحيث انه لذلك تكون دعوى المدعية على غير أساس ويتعين الحكم برفضها

(قضية الست ليبيه حسن وحضر عنها الاستاذ نصيف افندى زكى ضد محمد بك حسن سالم رقم ٢٠٨ سنة ١٩٢٩ كلى - رئاسة حضرات منصور بك اسماعيل رئيس المحكمة ومحمد غالب عطيه افندى واسكندر جرجس افندى الفاضلين)

٣٧٢

محكمة المنيا الكلية الاهلية

٢٠ يناير سنة ١٩٣٠

دين . اعسار المدين . حلول الدين

القاعدة القانونية :

ان الاجماع في فرنسا متفق على اعتبار اعسار المدين العادى (la déconfiture) كافلاس التاجر (la faillite) من موجبات حلول الديون التي عليه للغير لأن المحكمة في الحالتين واحده . ولان القانون التجارى حين نص في باب الافلاس على حلول تلك الديون انما كان يطبق القاعدة العامة المنصوص عنها في المادة ١١٨٨

فرنسي المأخوذ عنها المادة ١٠٢ مدني أهلي وقياساً على ما نص عليه القانون المدني الاهلي في المادة (٢٨١) يجب التسوية بين حالة الاعسار وحالة الافلاس في تعجيل الاجل وحلول الديون

المحكمة

« حيث أن المدعين طلبا الحكم بالزام المدعي عليه الأول بضمان الثاني بمبلغ ٧٥٠ جنيهاً والفوائد بواقع المائة تسعة سنوياً وحبس العين الميينة بعريضة الدعوى واستندا الى عقد مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٢٧ وثابت التاريخ في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وموصوف بأنه عقد رهن والى أن المدعي عليهما قد باتا في حالة اعسار يبنى عليها حلول الدين فوراً رغم أن سداده مؤجل بمقتضى العقد حتى مايو سنة ١٩٣٣

« وحيث أن العقد المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٢٧ هو عقد عرفي غير مسجل فلا يعتبر عقد رهن قانوناً بل هو بمثابة سند دين عادي وهذا الدين مؤجل سداده الى وقت لم يحل بعد

« وحيث أن المادة ١٠٢ مدني قد نصت على أنه اذا تعهد المدين بشيء لأجل معلوم وظهر افلاسه فيستحق ذلك الشيء فوراً قبل حلول الأجل

« وحيث انه وان كانت هذه المادة كمنظيرتها الفرنسية ١١٨٨ تعبران بلفظ الافلاس الا أن الاجماع في فرنسا متفق على اعتبار اعسار المدين العادي (la déconfiture) كافلاس التاجر (la faillite) من موجبات حلول الديون التي عليه للغير وذلك لان المحكمة في الحالتين واحدة ولأن القانون التجاري حين نص في باب الافلاس على

حلول تلك الديون انما كان يطبق القاعدة العامة المنصوص عنها في المادة ١١٨٨ مدني فرنسي (المأخوذ عنها المادة ١٠٢ مدني اهلي) كما أن الشارع دل على ذلك بنصه في المادة ١٦١٣ مدني فرنسي المأخوذة عنها المادة ٢٨١ مدني أهلي على انه اذا صار المشتري في حالة اعسار (déconfiture) يترتب عليه ضياع الثمن على البائع جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنده ولو لم يحل الاجل المتفق عليه لدفع الثمن كما أن واضع القانون الفرنسي قد نص على حق الكفيل في حالة اعسار المدين (مادة ٢٠٣٢ مدني فرنسي) وظاهر انه انما كان يطبق في هاتين الحالتين القاعدة العامة المنصوص عنها في المادة ١١٨٨ فرنسي المقابلة للمادة ١٠٢ مصري (راجع دالوز على المادة ١١٨٨ مدني فرنسي)

« وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين البحث فيما اذا كان المدعي عليهما في حالة اعسار تستوجب حلول أجل الدين

« وحيث أنه ظاهر من الشهادات الصادرة من المحكمة المختلطة المقدمة في الدعوى أن الديون التي لآخرين قبل المدعي عليه الأول والمؤمنة برهن أو اختصاص بلغت في مجموعها ٩٦٥ جنيهاً و ٢٣٢ ملياً وأن الديون التي لآخرين قبل المدعي عليه الثاني بمفرده بصرف النظر عن تلك التي يشترك فيها مع المدعي عليه الأول قد بلغت حوالى ثلاثة آلاف جنيه

« وحيث انه يفرض الأخذ بقول الاثنين في مذكرتهم انهما يملكان ٤٥ فدائاً فان مجموع هذه الديون وكلها معقودة في السنين التالية لعام

٣٧٣

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢١ يناير سنة ٩٣٠

وكيل . ادارته لاموال الموكل . مسئوليته عنها .

القاعدة القانونية

اذا ادعت زوجة على ورثة زوجها بأنه كان وكيلًا عنها في ادارة أموالها وأنه استعمل بعض هذه الأموال في شراء عقارات باسمه . فليس لها في هذه الحالة سوى المطالبة أولاً بتقديم الحساب عن ادارته لاموالها من تاريخ وكالته . فاذا ظهر شيء في ذمته فتكون التركة مدينة بهذه المبالغ التي تظهر . كما هي ضامنة لفوائدها من تاريخ الاستعمال . وتصبح هي دائنة كباقي الدائنين في استيفاء أموالها من التركة

المحكم

« من حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في ان المرحوم محمد افندي اسماعيل حسنين توفي في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وانحصر ميراثه في زوجته الطالبة والمعلم اليها وأولاده منها المشمولين بوصايتها وهم عبد القادر وفردوس وفتحية وامينة وترك مالا يورث عنه شرعا عبارة عن ١٠٠٠ ل.ح

فالطالبة تدعى أن مورثها... كان وكيلًا عنها في ادارة ممتلكاتها وأنه استعمل بعض أموالها في شراء هذه الأعيان باسمه غشًا وتدليسًا بدلا من تحرير عقودها باسمها . . ل.ح

وبما أن القانون قرر الأحكام الآتية

١٩٢٧ قد بلغ حوالى اثني عشر الف جنيه وهو يزيد عن قيمة الاملاك المشار اليها خصوصاً اذا أضيف اليه دين المدعين المطالب به في هذه الدعوى وفي الدعوى نمرة ٣٣٦ كلى سنة ٩٢٩ وهو يقرب من الالف جنيه

« وحيث انه يتبين من ذلك أن المدعى عليهما اصبحا في حالة اعسار تستوجب حلول الاجل المضروب للوفاء

« وحيث انه بالنسبة لطلب الحبس فترى المحكمة نظراً لان العقد المطالب بمقتضاه انما هو عقد عرفى لا يمكن اعتباره عقد رهن صحيح فلا محل للحكم بهذا الطلب لعدم وجود أساس قانونى له

« وحيث عن الفوائد فالمدعيان يطلبان أن تكون بواقع المائة تسعة سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الا انه وان كان الطرفان متفقين على أن يضع المدعيان اليد على الثلاثة أفدنة الميينة بالعقد وأن ينتفعا بالريع في مقابل الفائدة الا انه نظراً لعدم ثبوت قيمة هذا الريع سنوياً بطريقة جلية أمام المحكمة ونظراً لانه لا محل في المستقبل لحبس العين ترى المحكمة الحكم بالفوائد القانونية بواقع خمسة في المائة سنوياً فقط أما المدة السابقة على رفع الدعوى فغير مطلوب عنها فوائد الآن وللطرفين المحاسبة على فوائدها حسب الاتفاق المعقود بينهما بدعوى على حده

(قضية عبد الفتى ابو بكر ضد صادق حنا وآخر

رقم ٣٣٥ سنة ١٩٢٩ كلى — بالهيئة السابقة)

« وبما أنه من المقرر في كتب الفقه واحكام المحاكم انه لا يجوز تقديم طلبات جديدة بعد قفل باب المرافعة اذ من شأنه تحديد أبواب الخصومة بصورة ثابتة (جلاسون طبعة ٣ جزء ٢ ص ٣٩٢ والاحكام التي بذيلها تحت رقم ٣) ومن أجل هذا يتعين صرف النظر عن الطلب الاحتياطي المدون بمذكرة المدعية التكميلية لتقديمه بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات

(قضية الست حميدة خليل ضد الست نجية عثمان رقم ٧٤ كل سنة ١٩٢٩ — رئاسة حضرات محمود بك حلمي سوكة وحنفي بك عبد الحميد وسعيد بك ذو الفقار قضاة)

٣٧٤

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٥ فبراير سنة ٩٣٠

عمولة . قرض . الفائدة . وجوبها

القاعدة القانونية

١ - من المقرر ان العمولة (في باب الوكالة بالعمولة) تشمل مصاريف ايداع البضائع ونفقة المحافظة عليها ورسم التأمين عليها ضد الحريق لكنها لا تشمل فوائد المبالغ التي يقرضها الموكل من الوكيل

٢ - ان الفائدة واجبة على القروض المذكورة من تاريخ دفعها كما هي واجبة على المبالغ التي يستلمها الوكيل ثمنًا لبضائع الموكل من تاريخ دفعها اليه من المشتريين

١ - يجب على الوكيل أن يقدم الحساب لموكله كلما طلبه منه ويشمل هذا الحساب ادارة أعمال الوكيل وبيان التصرفات في النقود التي يقبضها (٥٢٥ مدني)

٢ - اذا تأخر الوكيل في تقديم المبالغ التي عنده للموكل ضمن فوائدها من يوم الطلب متى كان رسميًا فاذا كان استعمل هذه المبالغ أو شيئًا منها في منفعته هو فعليه الفوائد من يوم الاستعمال (٥٢٦ مدني)

٣ - أن أموال المدين بجملة ما ضامنة لتعهداته (١٤١ و ٥٥٤ مدني) وحكم هذا الضمان جواز استيفاء الدائنين حقوقهم من جميع أموال مدينهم مع مراعاة الاجراءات المقررة في القانون وبناء على هذه الأحكام يتعين على الطالبة أن تبدأ أولاً بمطالبة تركة مورثها بتقديم الحساب عن ادارته لاموالها منذ كان وكيلًا عنها الى تاريخ وفاته فان ظهر من دعوى الحساب ان لها شيئًا في ذمته أصبحت دائنة للتركة بالقدر الذي يظهر وأن ظهر انه استعمل شيئًا من أموالها في شراء الأعيان المتنازع عليها ضمنّت التركة فوائد هذه المبالغ من تاريخ الاستعمال ومثل الطالبة في هذه المسائل مثل سائر الدائنين فلها أن تستوفي أموالها من التركة بالقيود المنصوص عليها قانونًا (١٤١ و ٥٥٤ و ٥٥٦ مدني) ولهذا يتعين اعتبار جميع الأعيان المذكورة بالاسباب داخلة في تركة المورث ولا يكون للمدعية حقًا فيها إلا بقدر نصيبها الشرعي في التركة كزوجة ثانية لها نصف الثمن

المحكمة

« من حيث ان الطالب ذكر في عريضة دعواه ان المدعى عليه كان يرسل اليه أقطاناً وبضائع أخرى ليبيعها له بالعمولة وكان يسحب عليها نقوداً خصماً من ثمنها عند بيعها وان هذا الحساب الجارى أنتج رصيداً مقداره ٤٢٠٩٣ قرشاً ونصف للأول في ذمة الثانى

« وحيث ان المدعى عليه لم يقر بصحة الحساب المقدم من المدعى كما انه أنكر حقه في فوائد المبالغ التى اقتترضها منه

« وحيث انه من المقرر في فقه القانون وقضاء المحاكم

١ - ان العمولة (في باب الوكالة بالعمولة) تشمل مصاريف ايداع البضائع ونفقة المحافظة عليها ورسم التأمين عليها ضد الحريق ولكنها لا تشمل فوائد المبالغ التى يقتترضها الموكل من الوكيل (Thaller رقم ١١١٩)

٢ - ان الفائدة واجبة على القروض المذكورة من تاريخ دفعها كما هى واجبة على المبالغ التى يستلمها الوكيل ثمناً لبضائع الموكل من تاريخ دفعها اليه من المشتري (Thaller)

٣ - ان الفائدة تكون بنسبة المايه سبعة سنوياً لان المادة تجارية مالم يحصل الاتفاق على غير ذلك انما يجب أن لا تزيد على تسعة في المائة فان زادت كانت الزيادة باطلة ومن أجل

هذا يجب أن يكون احتساب الفائدة المطلوبة في حدود القواعد المذكورة الخ

(قضية الحاج محمد احمد وحفر عنه الاستاذ عبد الفتاح افندى الطويل ضد محمد افندى احمد الشرراوى رقم ٤٧٢ سنة ١٩٢٩ كلى — بالهيئة السابقة)

٣٧٥

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٠

حق الملكية . راهب . حق الارث عنه

القاعدة القانونية

١ - من المقرر في قوانين الكنيسة وقضاء المحاكم ان الرهبان بمجرد دخولهم في سلك الرهبنة يعدون كأنهم ليسوا موجودين بالنسبة للعالم الدنيوى وان ما كان للراهب قبل رسمه أو نتج مما كان له أو صار له بغير سبب الاسقفية كإراث أو وصية فهو له يورث عنه وان ماله بسبب الاسقفية فهو للدير فلا يرثه أهله

٢ - ما يقتنيه الاسقف بعد الاسقفية يعتبر أصلاً ملكاً للبيعة حتى يقام الدليل القاطع على انه اشتراه من ماله الخاص

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تتلخص في ان عاذر ميخائيل شقيق الطالبين دخل الرهبنة في دبر ابي مقار من اربعين سنة تقريباً وتسمى

سابقة الذكر تكون الأطيان موضوع النزاع حقاً
للدير وتكون دعوى الطالبين على غير أساس
ويتعين رفضها

(قضية العلم عوض الله ميخائيل وأخرى ضد
سيادة الانبا ابرام مطران رقم ٤٨٧ سنة ١٩٢٩
كلى — رئاسة حضرات محمود حلمى سوكة بك
وحنفى بك عبد الحميد وسعيد ذوالفقار بك التضاة)

٣٧٦

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١١ يناير سنة ١٩٣

١ — قسمة . عدم الاحتجاج بها لغير الصغير
ومن فى حكمه .

٢ — شفعة . انضمام جملة شفعاء . جواز

القاعدة القانونية

- ١ - لا يجوز لغير الصغير ومن فى حكمه
أن يحتج بالاجراءات القانونية الموضوعة لحمايته فى
دعوى قسمة
- ٢ - يجوز لجملة أشخاص ان ينضموا
ويطالبوا الشفعة بشرط توفر الشروط القانونية فى
كل منها

المحكمة

« من حيث أن وقائع الدعوى تلخص
فى أن المدعى عليها الاولى باغت الى المدعى
عليه الثانى ١٠ افدنة وقيراطين و ٨ اسهم فى
ثلاث قطع مشاعاً فى ٦٣ فداناً واربعة قراريط
و ٨ اسهم بثلث مقدار ١٤٠٠ جنيه من ذلك
١٣٥٠ جنيهاً عن الشرة أفدنة و ٥٠ جنيهاً عن

باسم القمص مرقص المقارى نسبة الى الدير الذى
انتمى اليه وفى سنة ١٨٩٨ تعين وكيل على وقف
هذا الدير ثم تعين رئيساً عليه فى أول فبراير سنة
١٩٠٢ وفى ٢ يوليه سنة ١٩١٦ اشترى الاطيان
موضوع النزاع بعقد نص فيه على انه اشتراها
من ماله الخاص ولنفسه خاصة بشهادة صليب
افندى جرجس وسيادة الانبا باسيليوس مطران
ابى تيج وبقى فى رئاسة الدير حتى توفى فى سنة
١٩٢٨ والمطلوب الآن معرفة لمن تؤول هذه
الأطيان هل لورثته الطبيعيين وهما الطالبان
كدعواهما أم للدير المنتمى اليه كدعوى المعلن اليه
« وحيث انه من المقرر فى قوانين الكنيسة
وقضاء المحاكم (١) ان الرهبان بمجرد دخولهم
فى سلك الرهبنة يعدون كأنهم ليسوا موجودين
بالنسبة للعالم الدنيوى (٢) ان ما كان للراهب
قبل رسمه أو نتج مما كان له أو صار له بغير سبب
الاسقفية ككبريات أو وصية فهو له يورث عنه
(٣) ان ماله بسبب الاسقفية فهو للبيعة (الدير)
فلا يرثه أهله (٤) أن ما يقتنيه الاسقف بعد
الاسقفية يعتبر أصلاً ملكاً للبيعة حتى يقام الدليل
القاطع على انه اشتراه من ماله الخاص (يراجع
كتاب ابن العسال ص ٤٤٧ فقرة اولى وحكم
محكمة الاستئناف الصادر فى ١٠ ارس سنة ١٩٢٤
فى القضية المدنية رقم ١٢٩٥ سنة ٣٩ قضائية)
« وحيث ان عاذر ميخائيل شقيق الطالبين
دخل الرهبنة فقيراً عديمًا وتسمى باسم القمص
مرقص المقارى كما قدمنا ولم يثبت انه تملك بعد ذلك
مالاً خاصاً بغير سبب الاسقفية فبناء على القواعد

القيراطين والثمانية أسهم بموجب عقد عرفي مصدق عليه من محكمة السيدة زينب في ٢ يونيو سنة ١٩٢٨ بشروط منها ان البائعة واضعة يدها على قطعة محدودة بأطيان على افندي اسعد الشهير بمحمود من الجهة البحرية وبمسقة تحدها من الجهة الغربية وبأطيان الست فاطمه مسعد سابقاً والآن ورثة الخواجه الياس جيعه والست حرمة من الجهة القبلية وبتربة ششت وصفط خالد من الجهة الشرقية ولكنها تتبع هذه الاطيان على الشيوع لوجود منازعات بين الورثة في وضع اليد فالبايع يحل محلها في الملكية وليس له ان يطالبها بأي تعويض كان ينشأ عن الشيوع أو قسمة الاطيان وتاريخ ١٨ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥ أعلن الطالبون المعلن اليهما برغبتهم في أخذ الاطيان المبيعة بطريق الشفعة بنسبة ٣ قراريط لكل من الست ماري جيعه والست ازايل سعيد و ٦ ط لكل من الباقيين ثم رفعوا دعوى الشفعة المنظورة الآن وقالوا في عريضتها ان لهم حق الشفعة الا انهم يملكون ضمن اطيان وورثة المرحوم احمد بك اسعد ١٧ فداناً و ١٢ قيراطاً بطريق المشتري من بعض الورثة بموجب اربعة عقود تاريخ الاول ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٦ ومسجل في ٩ يناير سنة ١٩١٧ غمرة ٨٣٣ وتاريخ الثاني ١٢ فبراير سنة ١٩١٧ ومسجل غمرة ٥٦٤ وتاريخ الثالث ١٧ يونيو سنة ١٩٢٠ ومسجل غمرة ٢٣٢٥٣ وتاريخ الرابع ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٤ ومسجل غمرة ٢٣٠٢ ذلك اذا اعتبرت الشركة والشيوع في الاطيان لم يزالا قائمين بين المالكين ولأنهم يملكون أطياناً ملاصقة للاطيان المشفوع فيها من جنتين وهما البحرية والقبلية فضلاً عن أرض المصرف الكائنة في الجهة الغربية وحق ارتفاق صرف على المصرف المذكور وذلك اذا اعتبرت القسمة الحاصلة بين الشركاء في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٣ بعقد تسجيل في ٥ يونيو سنة ١٩١٥ غمرة ١٧٩١٣ قائمة بينهم . ووطنوا بالصورية في الثمن الوارد في عقد البيع وقالوا ان الثمن الحقيقي هو ١٢٥ جنيهاً للفدان الواحد بما فيه الملحقات « وحيث انه من المقرر أولاً انه لا يجوز لغير الصغير ومن في حكمه أن يحتج بالاجراءات القانونية الموضوعة لحمايته في دعوى القسمة استئناف مختلط في ٦ مايو سنة ١٩٢٦ الفهرست العشرية الرابعة رقم ٣٦٩٦ ثانياً أن الجار حق الشفعة في الارض الزراعية المبيعة بجوار ملكه بشرطين ١ - أن يكون العقار المشفوع به ملاصقاً من جهتين للعقار المشفوع فيه ٢ - أن تكون قيمة العقار المشفوع به للعقار مساوية لنصف العقار المشفوع فيه على الأقل ثالثاً يجوز لجملة اشخاص أن ينضموا و يطلبوا الشفعة جملة واحدة بشرط أن تتوفر في كل منهم الشروط القانونية المذكورة (استئناف مختلط ٨ يونيو سنة ١٨٩٨ الفهرست العشرية الاولى رقم ٣١٩٧) خامساً يجب على مدعى صورية الثمن الوارد في عقد البيع اقامة الدليل على ذلك (استئناف مختلط ٢٢ يناير سنة ٩٢٤ الفهرست العشرية الرابعة رقم ٢٨٦٠) « وحيث أن قسمة الاطيان قدمت اختيارياً ونفذت بين الشركاء بعقد تحرر في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٣ واعتبرت محكمة ايتاي البارود هذه القسمة صحيحة بحكم صدر منها في

المحكمة

« حيث أنه فيما يختص بصفة مصلحة الاملاك في رفع الدعوى فانه لم يتقدم الى الآن للمحكمة ما يقطع بوجود ورثة للمتوفى ولذا تكون مصلحة الاملاك ذات صفة في رفع الدعوى خصوصاً وانه لم يتقدم أحد بصفته وارث في الدعوى

« وحيث أن مصلحة الاملاك أقرت امام محكمة اول درجة بصدور العقدين الثابتين التاريخ أحدهما في ١١ ابريل سنة ٩٢٣ والآخر في ١٨ منه من محمود على اسماعيل الى الست زينب اسماعيل وانما تعللت بصدورها في مرض الموت الا أنها عادت أمام الاستئناف واحتجت بأنهما لم يكونا مكتوبين جميعهما بخط المتوفى

« وحيث انه بالرجوع الى نصوص هذين العقدين تبين انهما عقدا وصية اذ ورد بهما صراحة أن التملك مضاف فيهما الى ما بعد الموت بدون مقابل

« وحيث انه بعد الاقرار من مصلحة الاملاك بصدورها من المتوفى في حال مرضه وقبل وفاته فلا يقبل منها بعد ذلك القول بأنهما باطلان لانهما غير مكتوبين جميعهما بخط المتوفى ويتعين تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية في باب الوصية عليهما

« وحيث انه واضح من مراجعة كتاب الاستاذ الشيخ زيد تعليقاً على المواد ٥٣٤ و ٥٦٠ و ٥٨٤ من كتاب الأحوال الشخصية ان الوصية في مرض الموت كالوصية في حال الصحة وانه

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ في القضية المدنية رقم ٥٤٣ سنة ١٩٢٥ التي رفعها على افندى أسعد الشهير بمحمود اسعد ضد خديجه وفاطمة ونجدة هاتم اسعد واحمد افندى اسعد بصفته الشخصية وبصفته وصياً على الست حكمت اسعد وضد الطالبين شارل ومارى وجورج دافيد جيعة أما القسمة القضائية فواجبة حقيقة لحماية الصغير ومن في حكمه ولكن ليس لغيره أن يتمسك بها كما سبق بيانه بالمبدأ الاول سالف الذكر

« وحيث ان المدعى عليه الثاني قرر أن الطالبين ليسوا مجاورين للعين المبعة ولذلك ليس لهم حق في طلب أخذها بطريق الشفعة . (قضية الست ماري جيعة وآخرين وحضر عنهم الاستاذ شارل افندى جيعة ضد الست خديجه أسعد وآخر رقم ٥١٧ سنة ٩٢٥ كلى — رئاسة حضرات محمود حلمى سوكة بك وحنى بك عبد الحميد وسعيد ذو الفقار بك النضاه)

٣٧٧

محكمة المنيا الكلية الاهلية

١٨ مارس سنة ٩٣٠

وصية . مرض الموت . بيت المال

القاعدة القانونية

طبقاً لقواعد الشريعة الاسلامية الوصية في مرض الموت كالوصية في حال الصحة . فاذا لم يكن للموصى ورثه ولم يكن عليه دين فتنفذ في كل ما اوصى به لغير الوارث سواء اجازها بيت المال أو لم يجزها وذلك لأن الحكمة التي توختها الشريعة في قصر نفاذ الوصية في الثلث لغير الوارث هي لكي لا تترك الورثة عالة يتكففون الناس

إذا لم يكن الموصى ورثة ولم يكن عليه دين فتنفذ في كل ما أوصى به لغير الوارث سواء أجازها بيت المال أو لم يجزها وذلك لأن الحكمة التي توختها الشريعة في قصر نفاذ الوصية في الثلث لغير الوارث هي لكي لا تترك الورثة عالة يتكففون الناس غير متوفرة هنا

« وحيث لذلك تكون الست زينب اسماعيل الموصى لها مستحقه لكل ما أوصى به المتوفى لها قبل وفاته ويكون الاستئناف الفرعى المرفوع منها في محله ومن ثم يتعين رفض دعوى مصلحة الاملاك الاميرية

(قضية مصلحة الاملاك ضد زينب بنت اسماعيل رقم ١٧٩ سنة ٩٢٩ س ١٦٠ سنة ٩٣٠ استئناف رئاسة حضرات اسماعيل بك محمد وكيل المحكمة ومحمد غالب بك عطيه وطارف بك محمد القاضيين)

٣٧٨

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٩ مارس سنة ٩٣٠

حوالة . سند مدنى . ما للمدين من الدفوع

القاعده القانونية

١ - اذا كانت المعاملة المدنية موضوع سند لم يوصف بأنه تحت الاذن بل كان سند دين بسيط ثم انتقلت ملكيته بالتحويل الى المحول اليه فان غالبية الآراء متفقة على ان مجرد قبول التحويل بعد حصوله في السندات المدنية لا يسقط حق المدين في التمسك بما عساه أن يكون له من الدفوع قبل دائه الاصلى ولا يصلح في مقام اثبات حصول التنازل عن الحقوق الزعم

بأن مجرد قبول التحويل يفيد التنازل عما للمدين من الحقوق وأوجه الدفع قبل دائه . وفرق في الجوهر والاثار بين الحوالة واستبدال الدين بتغير الدائن

٢ - انه نظراً الى افتقار قاعدة التطهير بالتطهير الى سند تشريعى والى افتقارها الى تعليل علمى متفق عليه . ولكونها فقط وليدة الحاجة الاقتصادية فيجب حتما عدم الاسراف في تطبيقها وحصرها في حدود الضرورة التي تمس اليها وليس من حاجة الى تطبيقها في البيئات التي لم يكثر فيها بعد استعمال الاوراق التي تنتقل ملكيتها بالتطهير خصوصاً في المسائل المدنية

المحكمة

« حيث ان الوقائع تلخص في ان السيد كشك أقام هذه الدعوى ضد مورث المستأنفين (محمود موسى سليمان) وضد المستأنف عليه الثانى (ابراهيم عمر زيدان) يقول فيها ان هذا الاخير كان يداين محمود موسى سلطان فى مبلغ ١٢٠ جنيهًا مصريًا بتمتضى سند تاريخه ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧ وقد حوله اليه فهو يطلب الحكم عليهما متضامين بسداده مع الملحقات

« وحيث أن ورثة المدين وقد أدخلوا في الدعوى بعد وفاته دفعوها بأن قيمة السند المحول هي ثمن أطيان مبيعة من ابراهيم عمر زيدان الدائن - الى مورثهم بتمتضى عقد مصدق عليه فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧ . وقد نازعتهم فى ملكيتها من تدعى هنا ابراهيم البنا بأن رفعت ضدهم دعواها بالملكية فهم يطلبون حبس الثمن

تحت أيديهم طبقاً للمادة ٣٣١ مدني أهلي كما ادعوا ايضاً بأنهم دفعوا من قيمة السند عشرين جنيهاً بمقتضى إيصال موقع عليه من الدائن الأصلي إبراهيم عمر زيدان في ٣ يناير سنة ١٩٢٨ بخلاف عشرة جنيهات ثبت سدادها على ظهر السند المحول

« وحيث أن محكمة اول درجة رأت أخذاً بأقوال بعض الشراح انه لا يجوز في المسائل المدنية للمدين أن يتمسك في وجه المحول اليه بما لديه من الدفع قبل دائه الاصلى

» وحيث أن هذه المحكمة لا ترى هذا الرأي لأن قواعد نقل ملكية الديون مرسومة في القانون المدني الأهلى في المادة ٣٤٩ منه وهى أخذاً عن الشريعة الإسلامية تحتم رضا المدين بالحوالة حتى تنتج أثرها في نقل الملكية سواء بين العاقلين أو بالنسبة للغير . وتشدد تلك المادة في وسيلة اثبات هذا القبول اما بالكتابة أو باليمين وذلك حرصاً من المشرع في الرفق بالمدين حتى لا يفاجأ بشخص دائن ليس لارادته شأن في اختياره . وقد يختلف الدائنون شدة وليناً . فإذا كان هذا مبلغ حرص المشرع على راحة المدين فأولى به أن لا يجعل من الحوالة سبباً لانتقاص حقوق المدين باسقاط ماله من الدفع قبل دائه الاصلى فيكون له حال بالمدين حقوق أكثر من المحيل . ويكون للمدين المحول عليه حقوق قبله أقل مما كان له قبل دائه الاصلى

» وحيث انه لاختلاف طبيعة المعاملات التجارية وما تحتاجه من ثقة لتسهيلها وسرعة تداول الاوراق الخاصة بها رأى المشرع أن

يكتفى في نقل ملكية الديون التجارية الثابتة بأوراق تجارية *effets de commerce* بمجرد تظهيرها *endossement* م ١٣٣ تجارى أهلى دون حاجة لقبول من المدين م ٣٤٩ مدني أهلى ولا الى اعلان الحوالة اليه كما هى قاعدة القانون المدني المختلط والفرنسى ولهذا السبب ذاته وبغير نص في القانون رأى شراح القانون الفرنسى وقضاؤه ضرورة وضع قاعدة لتسهيل تداول الاوراق التجارية التى أصبحت تعتبر في نظرهم من أوراق العملة فانشأوا قاعدة هى أن التظهير يظهر الكيالة أو السند الاذنى التجارى من دفع المدين قبل دائه الاصلى (يراجع شرح قانون التجارة للدكتور محمد كامل امين ماش ص ١٨٧ و ١٩٢) ولما شاع استعمال تلك الاوراق في المسائل المدنية أيضاً أجرى البعض عليها حكم هذه القاعدة التى لم يضعها المشرع ولكن أوجبها ضرورات التعامل المالى الا أن غالبية الآراء فقها وقضاء - لم تقر هذه القاعدة في المسائل المدنية الا فيما كان منها موضوع أوراق تجارية كالكيالات أو السندات الاذنية المستوفاه لشكلها المرسوم في قانون التجارة (يراجع شرح القانون المدني للاستاذ احمد نجيب الهلالي بك ص ٦٠٥ فقرة ٨٣١) فلو كانت السلطة المدنية موضوع سند لم يوصف بأنه تحت الأذن بل كان سند دين بسيط ثم انتقلت ملكيته بالتحويل الى المحول اليه فأن غالبية الآراء متفقة على أن مجرد قبول التحويل بعد حصوله في السندات المدنية لا يسقط حق المدين في التمسك بما عسى أن يكون له من الدفع قبل

دائه الأصل (يراجع المؤلف ذاته ص ٦٠٣
فقرة ٨٢٩ — وتعليقات دالوز على المادة ١٦٩٠
مدني فرنسي فقرات ٣٣٢ وما بعدها) ولا يصالح
في مقام اثبات حصول التنازل عن الحقوق الزعم
بأن مجرد قبول التحويل يفيد التنازل عما للمدين
من الحقوق وأوجه الدفع قبل دائه . ومن الخطأ
في التدليل أن يقال ان الحوالة هي واستبدال
الدين بتغير الدائن سواء فينهما خلاف في
الجوهري والآثار إذ الحوالة لا تغير من الدين
شيئاً بل تنقله بكمه ووصفه . أما الاستبدال فيعدمه
وينشئ مكانه ديناً جديداً (يراجع كتاب
التعهدات للمستتر ولتون جزء ٢ ص ٤٩٥)

«وحيث انه اذا كانت قاعدة التظهير بظهر
السند من الدفع ليست من وضع المشرع بل
هي من انشاء الفقهاء والمحاكم لضرورات المعاملات
فيجب الا تطبق هذه القاعدة إلا بقدر الضرورة
الملحجة اليها خصوصاً متى لوحظ ان تقرير هذه
القاعدة يصادم القواعد الأولية ولا يزال شراح
القانون التجاري يختلفون فيما بينهم على وضع
أساس علمي يبررها . فأما مصادمتها للقواعد
الأولية فظاهره في أنها تجعل المحال يملك من
الحقوق أكثر ممن ملكه وأما اختلاف الشراح
على مبررها العلمي مما يضعف حجج بعضهم بعضاً
فظهره ان منهم من يرى أن مبرر تلك القاعدة
هو في ان قبول التحويل صراحة أو مستفاداً
من شرط الأمر والاذن هو بمثابة كفالة من
المدين الى المحول اليه لحصوله على دينه إن لم
يكن منه فبالرجوع على المحيل . وفي هذا الرأي
تكلف واضح في بعده عن قصد المتعاقدين ومنهم

من يرى في قبول التحويل تعهداً ممتداً بسداد
الدين الى المحول اليه وضعف هذا الرأي باد من
أن المدين الذي يقبل التحويل مقدماً أو ضمناً بوضع
شرط الأمر والاذن لا يعرف من هو الذي
يتعهد له هذا التعهد المبتدأ . وبذلك يخالف التعهد
قبل أن يخلق المتعهد له . ومنهم من يرى ان
التزام المدين بسداد الدين الى المحول اليه دون
ابدائه دفعه — راجع الى أن المدين مسئول
عن اهماله في عدم التمسك بهذه الدفع الا أن
هذا الرأي يخرج بالمسألة من نطاق المتعاقد الى
دائرة المسؤولية عن اشباه الجنح وهي تحتاج في
كل حالة تحقيقاً لعناصرها ولا يصح افتراض
الخطأ فيها افتراضاً . وأخيراً فقد رأى البعض ان
هذه القاعدة مستمدة من النماثل الذي يجب أن
يسود قواعد العلانية الخاصة بحماية الغير — فكما
ان الحقوق العينية تنتقل الى الغير بالتسجيل
فيصبح الغير مالكا حتى ولو اشترى العقار ممن
سبق ان باعه وذلك استناداً الى الثقة التي في
السجلات العقارية وانها هي دليل الملكية الوحيد
فيجب كذلك أن تكون ورقة السند المحول
سجلاً لما يحيط بالدين المدون به العيوب أو الدفع .
فاذا خلت ورقة سند منها فلا يصح الاحتجاج
بها على الغير . وذلك رأى يفتقر الى تأييد
المشرع بانشاء سجلات للأوراق المتداولة في
المعاملات — يراجع شرح الاوراق التجارية
(النسخة الفرنسية) للاستاذين مارك وسيرتو
وعبدالفتاح بك السيد ص ٥٨ فقرة ٤٤

«وحيث أنه نظراً الى افتقار قاعدة التظهير
بالتظهير الى سند تشريعي والى افتقارها الى تعليل

ومحكمة بواتيه الفرنسية في ٣١ مايو سنة ١٨٨٦
ومنشور بمجموعة دالوز الدورية ٨٧ و ٢ و ١٨٢
« وحيث أن المستأنف عليه الاول لم ينازع
المستأنفين في قيام دعوى ممن تدعى هنا ابراهيم
الينا ضدكم بمنازعتها لهم في ملكية القدر المحرر
بثمنه السند المحول ويتوقف الفصل في دعوى
المطالبة بقيمة هذا السند على نتيجة الفصل في
دعوى الملكية المذكورة

(قضية موسى سلطان ضد السيد كشك وآخر رقم
٤٣٩ سنة ١٩٢٩ س - رئاسة حضرات محمد شفيق
بك وعبد الرحيم غنيم بك وامام عيد روس الحوت بك
قضاة)

٣٧٩

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢٨ ابريل سنة ٩٣٠

اختصاص . المسائل الشرعية . المسائل المدنية
التفريق بينها . وقف . أصل الوقف
النزاع الخاص به . مدنيته . اشكال . قبل
التنفيذ . قبوله . بعد التنفيذ التام . عدم قبوله

القاعدة القانونية

١ - ان المسائل الشرعية الواردة بالقانون
المدني لا تصبح من اختصاص القضاء الاهلي
الا اذا تجردت عن النزاع الشرعي البحت
وأصبح النزاع مقصوراً فيها على الناحية المدنية
البحث او كان النزاع الشرعي فيها غير جدي
ومبتوت فيه في الشريعة الاسلامية . فاذا انحصر
النزاع في المسائل المالية وحدها كانت المحاكم
الاهلية مختصة . وأما اذا انصب على أمر شرعي

علمي متفق عليه ولكونها فقط وليدة الحاجة
الاقتصادية فيجب حتما عدم الاسراف في تطبيقها
وحصرها في حدود الضرورة التي تمس اليها وليس
من حاجة تدعو الى تطبيقها في البيئات التي لم
يكثُر فيها بعد استعمال الأوراق التي تنتقل
ملكيتها بالتظهير خصوصاً في المسائل المدنية
فلذلك يكون ارفق بالجمهور المصري عدم
الالتجاء الى تطبيق هذه القاعدة الاستثنائية في
معاملاته المدنية وبذلك قضت أحكام عديدة

استئناف ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ محاماة

السنة التاسعة عدد ٦ رقم ٣١١

استئناف ٢ ابريل سنة ١٩٢٣ محاماة السنة

الثالثة رقم ٤١٦ ص ٥١٢

طنطا ٥ مايو سنة ١٩١٣ - فوه ١٨ سبتمبر

سنة ١٩١٣ شرائع السنة الأولى عدد ٧٢ و ٧٣

استئناف ٢١ مايو سنة ١٩١٢ مجموعة السنة

الثالثة عشرة رقم ١٣٠

« وحيث أنه لما تقدم يكون من حق
المستأنفين في هذه الدعوى وهم ورثة المدين
الاصلي أن يواجهوا المحول اليه بما لهم من أوجه
الدفع قبل دائتهم الاصلي . وقد تبين من الاطلاع
على السند المطالب به انه صريح العبارة في أن
القيمة هي ثمن أطيان مبيعه بعقد مصدق عليه
في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٧ فلا يكون للمحول اليه
عذر في عدم توقع ما يتوقعه كل مطالب بثلث عقار
قد يتعرض لمشتريه الغير في ملكيته فيحق
للمشتري حبس الثمن طبقاً للمادة ٢٣١ مدني -
وفي مثل تلك الحالة قضت محكمة الاستئناف في
٣ ابريل سنة ١٩٢٢ بمحكمها السالف الذكر

لا بد فيه من الرجوع الى تمحيص موضوعي او قانوني فهو حتماً من اختصاص القضاء الشرعي

٢ - ان التفرقة بين القضائيين الاهلي والشرعي متعلقة بالمصلحة العامة والنظام العام ولا يصح للأفراد الاتفاق على اختصاص يتنافى مع هذه التفرقة

٣ - لم يخرج من اختصاص القضاء الاهلي بالمادة ١٥٥ الأئحة بالنسبة للوقف الا فيما يتعلق بأصله فقط . فالنزاع على ما اذا كان العقار موقوفاً او غير موقوف . او عن تقادم الوقف بالزمن او عدم تقادمه ليس من أصل الوقف

٤ - ولو ان العمل جرى على رفع الاشكال عقب التنفيذ الا انه ليس هناك مانع قانوني يحول دون رفع المستشكل اشكاله أمام القضاء قبل التنفيذ . باعتبار أن صاحبه انما يدلي ببرهانه على ان التنفيذ ليس في محله . وان هناك عائقاً قانونياً يحول دون حصوله . ويجوز رفع الاشكال أيضاً اذا وقع ولكنه لم يتم وبقيت له اجراءاته أما اذا تم التنفيذ فلا اشكال

المحكمة

« حيث أن النزاع ينحصر بين الطرفين في ان كلا منهما يدعي أحقيته للقدر ٣٣٠ متراً بطنطا قيمتها ٤٤٠ جنهما ورفع ناظر الوقف دعوى شرعية عنها قضى له فيها بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بجريان العين المذكورة في الوقف المعين عليه ناظراً - ولما كان عبد العزيز افندي عيسى خصم ناظر الوقف هو وواضع اليد فقد اعتبر ان الحكم الشرعي المذكور هو بمثابة أداة

يستعين بها ناظر الوقف للتعرض له في العين فقد رفع دعوى منع تعرض ضد ناظر الوقف قضى فيها بالرفض باعتبار ان الادعاء بالملكية لا يعتبر تعرضاً لواضع اليد . وجاء الناظر بعد ذلك ورفع دعوى حراسة طلب فيها وضع القدر المتنازع عليه تحت الحراسة القضائية حتى يقضى في أمر تسليمه وقضى فيها بتعيين عبد العزيز افندي حارساً بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٩ وتنفيذ الحكم بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ ثم جاء الناظر بعد هذا كله وأعلن عبد العزيز افندي بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بتسليمه الارض تنفيذاً للحكم الشرعي المتقدم الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقد اعتبر عبد العزيز افندي هذا الاعلان الاخير مقدمة لتنفيذ الحكم الشرعي بما يتعارض مع حكم الحراسة الصادر من القضاء الاهلي فسارع الى رفع الدعوى الحاضرة باعتبارها اشكالا في تنفيذ لم يقع بعد ولكنه سيقع عند تنفيذ الحكم الشرعي وطلب فيها ايقاف تنفيذ الحكم الشرعي المذكور وقضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر هذا الاشكال باعتباره خاصاً بتنفيذ حكم شرعي وباعتبار القضاء الشرعي مختصاً بنظره طبقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة سنة ٩١٠ وقد رفع المستأنف هذا الاستئناف ويطلب فيه قبوله في شكله واختصاص القضاء الاهلي بنظره وفي موضوعه بايقاف تنفيذ الحكم الشرعي المذكور

« وحيث انه لاجل البت في هذه الدعوى لا بد من تناول المسائل الآتية : تعدى المحاكم

فيما يتعلق بالهبة - المواد ٥٤ - ٥٥ و ١٣٠ فيما يتعلق بالتوريث والوقف والأهلية في الايصاء. والمواد ٥٣ - ١٤٣ في الغاء الوقف الحاصل اضراراً بدائني الواقف . والمواد ١٥٥ - ١٥٧ فيما يتعلق بنفقة الاقارب والاصهار)

« وحيث ان هذه المسائل الشرعية التي وردت بالقانون المدني لا تصبح من اختصاص القضاء الاهلي الا اذا تجردت عن النزاع الشرعي البحت وأصبح النزاع مقصوراً فيها على الناحية المدنية البحتة او كان النزاع الشرعي فيها غير جدي ومبتوت فيه في الشريعة الاسلامية وهذا يدل من جانب الشارع والقضاء الذي جرى على ذلك ان النزاع يصبح من اختصاص القضاء الاهلي كلما انحصرت دائرته في اللون المالي وحده وأما اذا انصب النزاع على أمر شرعي لا بد فيه من الرجوع الى تمحيص موضوعي أو قانوني فالامر في ذلك يرجع حتماً للقضاء الشرعي

« وحيث ان هذا النظام في التفرقة بين القضاء الاهلي من ناحية والقضاء الشرعي من ناحية النظام قد لوحظت فيه حتماً المصلحة العامة والنظام العام . وما دام لا يصح للأفراد الاتفاق على الاختصاص الاهلي في الانكحة مثلاً وما يتعلق بها ولا يصح الاخذ بحكم أهلي يصدر بناء على هذا الاتفاق ان جاز وقوعه لمخالفة ذلك للنظام المحاكم والنظام العام - فانه لا يصح أيضاً للأفراد الاتفاق على الاختصاص الشرعي في أمر يرجع لأمر المعاملات البحتة عقارية كانت او منقولة اذ مثل هذا الاتفاق مناف لروح نظام المحاكم وهو يتعارض مع النظام العام . وعلى ذلك

الشرعية اختصاصها المحدود لها في الاحوال الشرعية . ما هي قيمة الحكم الصادر في غير حدود الاختصاص . وما هو موقف المحاكم الاهلية أمام هذا الحكم . وهل يجوز قبول اشكال في تنفيذ لم يقع بعد أولاً بد من انتظار وقوع التنفيذ لاجل رفع الاشكال

« وحيث عن اختصاص القضاء الشرعي فانه وقد أنشئت المحاكم الاهلية في سنة ١٨٨٣ وعملت لها لائحة ترتيب في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ولائحة داخلية في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ووضعت لها قوانين خاصة وهي القانون المدني والتجاري والمرافعات والعقوبات وتحقيق الجنايات في سنة ١٨٨٣ وتعين اختصاصها في مختلف الألوان بالمواد ١٥ - ١٧ من لائحة الترتيب - وجاء الشارع المصري ونظم من طريق آخر المحاكم الشرعية تنظيمًا جديداً آخر العهد له فيها اللائحة الجديدة المعروفة وهي لائحة سنة ١٩١٠

« وحيث انه يفهم من تنظيم المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية ومن وضع قوانين خاصة بها ان لكل هيئة اختصاصاً معيناً لا يجوز قانوناً أن تتعداه اقليتاً على اختصاص الهيئة الاخرى . فاذا وقع خلاف في الاختصاص جاز البت فيه بالطرق المقررة قانوناً (انظر المادة ٨٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

« وحيث ان المحاكم الاهلية قد أنشئت للبت في كل ما يتعلق بالمعاملات عقارية كانت او منقولة ولم يخرج من اختصاصها الا ما نصت عليه لائحة ترتيبها بالمواد ١٥ - ١٧ في حدود الاصول المقررة بالقانون المدني (المواد ٤٨ - ٥٣

يصبح كل حكم شرعى من هذا القبيل جاء فى غير الحدود المعينة للقضاء الشرعى حكماً لا يمكن أن يقوم له وزن قانونى ولا يمكن الاخذ به أمام المحاكم الاهلية : كل ذلك مراعاة للنظام العام فى جميع الاحوال

« وحيث فيما يتعلق بالوقف فانه لم يخرج بشأنه من اختصاص القضاء الاهلى بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الا ما تعلق بأصله فقط. ولا يمكن بأى وجه ما اعتبار النزاع القائم على ما اذا كان العقار موقوفاً أو غير موقوف أو على ما اذا كان الوقف قد تقادم بالزمن أم لم يتقادم. لا يمكن اعتبار ذلك راجعاً لأصل الوقف - انما هو نزاع مدنى بحت لا يخضع للقضاء الشرعى ما دام الأمر بعيداً عن أصل الوقف . وقد جرى القضاء المدنى على قاعدة البت فى مثل هذا النزاع واعتباره من اللون المدنى البحت الذى له صبغته المالية البحتة الأمر الذى يخرج حتماً من اختصاص الشرعى . وان كان القضاء المدنى لا زال لم يستقر على رأى ثابت فيما يتعلق بمدة التقادم فى الوقف ان كانت ٣٣ سنة أو ١٥ سنة فان عدم الاستقرار هذا لا يخرج النزاع من مجاله الاصلى المدنى البحت . اذ يبقى النزاع دائماً وأبداً ولونه مدنى لا تتوره مسحة شرعية تجعله من اختصاص القضاء الشرعى

« وحيث وقد صدر حكم شرعى فى الدعوى الحاضرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بجرى العين المتنازع عليها فى الوقف نظارة المستشار عليه وتسليم العين الى الناظر بالحدود الواردة بالحكم بعد أن رفض الاخذ بدفاع المستشار الذى

دفع الدعوى الشرعية بالدفع الخاص بتقادم الدعوى فانه لا يمكن اعتبار هذا الحكم الشرعى قد بتتاً قانونياً صحيحاً من وجهة نظام المحاكم وترتيبها . لانه ما دام قد تبين بان النزاع فى العين هو نزاع عقارى مدنى بحت لا مساس له بأصل الوقف فان هذا النزاع يخرج عن الاختصاص الشرعى ويدخل دائرة الاختصاص الاهلى . وان كان الحكم الشرعى المذكور صدر بعد رضا طرفيه بالدفاع فى الموضوع ودون التمسك بالدفع بعدم الاختصاص فانه لما كان قد تقرر فى صدر هذا الحكم بان الدفع بعدم الاختصاص فى مثل هذه الاحوال له مساس بنظام المحاكم وبالنظام العام، فانه يتعين على ذلك اعتبار ما جاء مخالفاً للنظام العام كأن لم يكن . واعتبار النزاع بين الناظر والمتنازع له لا زال قائماً وأن الجهة المختصة بالفصل فيه هى جهة القضاء الاهلى - وليس ادل على صحة الرأى فى نظر المستشار عليه الناظر انه رفع بنفسه دعوى حراسة يطلب فيها وضع العين المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية وقضى فيها فعلاً بطلبه وتعيين المستشار حارساً ورضى الناظر بذلك وتنفيذ الحكم من جانبه وجعل سبب طلب الحراسة أن هناك نزاعاً يتعلق بتسليم العين. مع انه وقد صدر الحكم الشرعى لمصلحته فما كان لديه مسوغ فى نظره الى طلب تعيين حارس حتى يبت فى أمر التسليم ما دام قد بت الحكم الشرعى فى تسليم العين الى الناظر . واما وقد اعتقد الناظر بأن أمر التسليم له صبغته المدنية البحتة وانه لا مفر له من الالتجاء الى القضاء المدنى بشأنه فقد لجأ الى رفع دعوى الحراسة

مانعاً يحول دون حصوله . وان البحث يدور اذ ذاك على معرفة ما اذا كان هذا العائق هو حائل قانوني صحيح أم لا . فالبحث ينصب على تمحيص هذا العائق ومعرفة حقيقته وهل هو صحيح قانوناً ويصح اعتباره حائلاً دون التنفيذ أم لا . وهذا البحث المنصب على العائق يصح حصوله عند وقوع التنفيذ أو قبل وقوعه كما انه يصح البحث فيه أيضاً اذا وقع التنفيذ ولكن لم يتم وبقيت له اجراءاته اما اذا تم التنفيذ فلا يقبل الاشكال . كما اذا حصل التنفيذ بتسليم عقار وتسلم العقار فعلاً . فانه لا يجوز بعد ذلك رفع أشكال في التنفيذ . انما يصح رفع دعوى مستقلة بابطال محضر التسليم - واما اذا توقع حجز تنفيذي على منقول وتعين يوم للبيع بعد حصول اجراءات النشر فانه يصح قبول الاشكال في التنفيذ الى يوم البيع واما اذا حصل البيع فلا يقبل . وانما تقبل دعوى مستقلة بابطال التنفيذ كدعوى ابطال محضر تسليم عقار كما تقدم

« وحيث لما تقدم يتعين قبول هذا الاشكال الحاضر موضوع النزاع القائم ولو انه اشكال قام قبل التنفيذ ما دامت وجوه الاشكال وأدلتها معروفة من الآن وطرحت بالفعل أمام هذه المحكمة وهي نفس موضوع الدعوى وظروفها وماجرياتهما من وقت الدعوى الشرعية لغاية الوقت الحاضر

« وحيث وقد قبل الاشكال في شكله وقد تبينت من قبل وجوه عدم صحة الحكم الشرعي لخروجه عن دائرة اختصاصه وافتياته على الاختصاص الاهلي ، ذلك الخروج الماس

» وحيث لما تقدم لا محل للرجوع حينئذ للواد ٣٤٧ و ٣٤٨ من لائحة المحاكم الشرعية لانها لا تتعلق الا بالاشكالات التي تقع عن أحكام شرعية صحيحة من حيث الاختصاص . وأما اذا جاء الحكم الصادر من المحكمة الشرعية مخالفاً لأصول الاختصاص الراجع لنظام المحاكم الأهلية فان الاشكال في تنفيذه لا يرجع فيه الى المحاكم الشرعية بل يرجع فيه الى القضاء المختص أصلاً تشريعاً وقانوناً ونظاماً وهو القضاء الأهلي في هذه الحالة الحاضرة

« وحيث أن دعوى منع التعرض التي رفعها عبد العزيز افندي وقضى فيها بالرفض هي دعوى صحيحة طبقاً للاعتبارات المتقدمة ويعتبر ناظر الوقف متعرضاً له في العين ما دام الحكم الشرعي بيده وما دام يظهر رغبته في التمسك به وما دام قد أعلنه به بالفعل وطلب تسليم العين المتنازع عليها اليه بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بعد أن صدر الحكم بتعيين المستأنف حارساً بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٩

» وحيث انه لما جاء الناظر وأعلن المستأنف بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بضرورة نفاذ الحكم الشرعي فان المستأنف كان في حل من رفع هذا الاشكال قبل حصول التنفيذ الفعلي . نعم ولو أن العمل جرى على أن الاشكال انما يرفع عقب التنفيذ . الا انه ليس هناك مانع قانوني يحول دون رفع المستشكل اشكاله امام القضاء قبل التنفيذ . لان موضوع الاشكال لا يخرج عن كونه أن صاحبه انما يدلي ببرهانه على أن التنفيذ ليس في محله الآن وان هناك

المحكمة

« حيث ان مأمورية الدر القضائية حكمت غيائياً باعتماد تقرير الخبير واحالة القضية على هذه المحكمة للتصديق على القسمة التي أجراها الخبير لوجود قاصر بين الخصوم كما قضت بذلك المادة ٤٥٦ من القانون المدني

« وحيث ان المادة المذكورة قضت على وجوب التصديق من المحكمة الابتدائية على قسمة الاموال الى حصص اذا كان أحد الشركاء قاصراً او غير أهل للتصرف او غائباً

« وحيث انه تبين من الاطلاع على أوراق القضية ان القاصرة المشار اليها ليست لها وصي بل هي مشمولة بولاية والدها سليمان محمد حسن المعلن في دعوى القسمة عن نفسه وبصفته ولياً على ابنته القاصرة حواء

« وحيث ان القاصر الذي يقصده القانون بالمادة المذكورة انما هو القاصر المشمول بالوصاية دون المشمول بالولاية

« وحيث ان هذا القصد تبين جلياً من الفروق الشرعية التي بين الولى والوصى اذ أن ولى القاصر وهو أبوه وان علا بما عنده من الشفقة وماله من أصالة الرأي له دون غيره حق التصرف في مال ولده الصغير بما يراه صالحاً بلا استئذان وهذا بخلاف الوصى فانه يجب عليه أن يحصل على اذن من المجلس الحسبي لمباشرة التصرفات على اختلاف أنواعها كما نصت على ذلك المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الصادر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ٩٢٥ اذ الوصى

بالنظام العام لانه يتعلق بترتيب المحاكم من أنواع مختلفة شرعية وأهلية فانه يصح لهذه المحكمة عند الحكم بالغاء الحكم القاضى بعدم الاختصاص أن تحكم في موضوع الدعوى وهو موضوع الاشكال في ذاته وقد تبينت وجوه صحة دعوى المستأنف فانه لا يسع هذه المحكمة الا أن تقضى في الوقت التي تقضى باختصاصها بقبول الاشكال في التنفيذ وبنوع المستأنف عليه من تنفيذ الحكم الشرعى الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

(قضية عبد العزيز افندى عيسى وحضر عنه الاستاذ على عبد الحميد افندى ضد محمود افندى حسن شابي وآخر رقم ٢٦٦ سنة ١٩٣٠ استئناف — رئاسة حضرات عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة وجمال الدين اباطه بك وزكى خير الابوتيجى بك القاضيين)

٣٨٠

محكمة قنا الكلية الاهلية

٣٠ ابريل سنة ٩٣٠

قسمة . ولاية شرعية . عدم الحاجة لتصديق المحكمة الابتدائية

القاصرة القانونية

ان القاصر المقصود بالمادة ٤٥٦ مدنى هو المشمول بالوصاية دون المشمول بالولاية . وعليه فلا حاجة لتصديق المحكمة الابتدائية على القسمة الحاصلة أمام المحكمة الجزئية . لأنها لا تكون مختصة به . فالولى الشرعى له مطلق التصرف في ذلك . كما هو مطلق التصرف في مال ولده بلا استئذان

٣٨١

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

٥ مايو سنة ٩٣٠

بيع بضائع وامتعة منقولة . عدم دفع الثمن .
حق الفسخ . حق البائع في التعويض . مشتملانه

القاعدة القانونية

(١) في حالة بيع البضائع أو الأمتعة
المنقولة طبقاً للمادة ٣٣٥ مدني يكون للبائع فقط
حق الفسخ عند عدم دفع الثمن في الميعاد

(٢) يترتب على فسخ العقد لعدم دفع
الثمن وسحب البضاعة في الميعاد المتفق عليه أن
للبيع الحق في طلب التعويض . ويشمل هذا
التعويض فضلاً عن الفرق في الأثمان مصاريف
الحفظ والصيانة

المحكمة

« حيث أن دعوى المدعي تتلخص في أن
المدعي عليهم اشتروا منه ١٥٠ برميلا من زيت
بذرة القطن من عصير معامل الاسكندرية
بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بسعر الالة الواحدة
أربعة قروش صاغ وثلاثين فضه - وبتاريخ
٢ يناير سنة ١٩٢٨ اشترى المدعي عليهم ١٠٠
برميل من زيت بذرة القطن بواقع ثمن الالة
الواحدة ٢٩/٤ قرش واشترط أن يكون التسليم
من اول فبراير سنة ١٩٢٨ الغاية ابريل سنة ٩٢٨
وأن يكون الدفع نقداً مقدماً - ولم يستلم المدعي
عليهم سوى ٥٤ برميلا ولم يستلموا الباقي .

مهما بلغت درجة قرابته للقاصر لا يفرض فيه
من الشفقة عليه واختيار الصالح له ما هو مفروض
في الأب لهذا أراد الشارع من باب الحرص
على حقوق القاصر الذي لا ولى له أن يحوطه
بعناية خاصة فنص في المادة ٤٥٦ من القانون المدني
على وجوب تصديق المحكمة الابتدائية على
القسمه قبل البت فيها من المحكمة الجزئية فاذا
كان للولى حق التصرف في مال ولده بلا
استئذان فمن باب أولى أن ينوب عنه في قسمه
عقاراته المشتركة سواء كانت القسمه حاصله
بالتراضى أو أمام القضاء

« وحيث انه مما يزيد المادة ٤٥٦ مدني
وضوحاً ما قرره المادة ٢١ من قانون المجالس
الحسبية اذ نصت انه يجب على الأوصياء والقائمة
والوكلاء عن الغائبين ان يحصلوا على اذن المجلس
الحسبي لمباشرة احدى التصرفات الآتية . ثم
ذكرت من بين هذه التصرفات بالبند ٦ مانصه
اجراء القسمه بالتراضى وفي هذه الحالة يقوم
تصديق المجلس عليها مقام التصديق المنصوص
عليه بالمادة ٤٥٦ من القانون المدني بدون أن
يفرض هذا الوجوب على الاولياء

« وحيث انه مما تقدم ينتق وجوب تصديق
المحكمة الابتدائية على القسمه اذا كان بين
الشركاء قاصر له ولى ، وعليه تكون المحكمة
الابتدائية غير مختصة بهذا التصديق

(قضية حسين ابراهيم وآخرين وحضر عنهم
الاستاذ خليل عمون افتدى ضد عائشة ابراهيم وآخرين
رقم ١٢٣ سنة ١٩٢٩ كلى - رئاسة حضرات حسن
صادق رشيد بك رئيس المحكمة وسلمان بك بهجت
ومحمد بك حافظ القاضين)

ويظهر أن السبب في عدم استلام المدعى عليهم للزيت هو لتزول الاسعار . لهذا قد انذرهم باستلام ١٩٦ برميلا من الزيت في مقابل دفع الثمن المحدد بالعقدين أى مبلغ ٢٠/١٢٠٨٨٠ قرشا في مدة ثلاثة ايام من تاريخ الاعلان وفي حالة التأخير يطلب الحكم عليهم بأن يدفعوا له المبلغ المذكور له في مقابل استلام ١٩٦ برميلا من الزيت - وفي حالة الامتناع عن الاستلام يطلب الزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠/٣١٣٦٢ قرشا قيمة فرق الثمن بين سعر البيع والسعر في الوقت الحاضر مع الزامهم بالفوائد باعتبار ٠.٧/٠٠.

« وحيث أن المدعى عليهم زعموا أن المدعى أصبح في حالة ضيق يستحيل معها تنفيذ العقدين والتحق بصفة موظف وترك أعماله التجارية وانه هو الذى تأخر في التسليم نظراً لهذه الظروف أحيات الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى ما هو مدون بالحكم التمهيدى

« وحيث يؤخذ من مستندات الخصوم أن المدعى كان أنذر المدعى عليهم بخطاب موصى عليه قبل ٢٥ مايو سنة ١٩٢٨ وطلب منهم استلام الباقي من الزيت في مقابل دفع الثمن حالا - فأجاب المدعى عليهم بخطاب مؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٨ بأنهم استلموا الخطاب المرسل لهم بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ واعترفوا ايضاً بوجود الزيت بطرف المدعى انما طلبوا أن يستلموا الزيت بالتدريج في مدة شهرى يونيه ويوليه سنة ١٩٢٨ - وأن لا يدفعوا الثمن الا بعد الاستلام - وانه غير متيسر لهم استلام باقى الزيت دفعة واحدة

« وحيث ترى المحكمة أن خطاب المدعى عليهم للمدعى قاطع في الدعوى لانهم يعترفون بوجود البضاعة بطرف المدعى لغاية ٢٥ مايو سنة ١٩٢٨ - وانما طلبوا أن لا يستلموها الا في مدة شهرى يونيه ويوليه سنة ١٩٢٨ ولم يذكروا في الخطاب المشار اليه أن المدعى معسرا وموظف بمحل تجارى أو حالة استحالة توريد المطلوب منه وبالعكس فقد اعترفوا بوجود البضاعة وقتئذ انما اظهروا عدم استعدادهم للاستلام والسبب ظاهر وهو أن الثمن انحط عن يوم التعاقد - ثم انهم طلبوا استلام البضاعة اولاً ثم يقومون فيما بعد بدفع الثمن مخالفين شرطى التعاقد

« وحيث قد نص في المادة (٣٣٥) من القانون المدنى انه في حالة بيع البضائع او الامتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولا استلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمى .

« وحيث يتعين الرجوع للشرح والاحكام في تفسير هذه المادة

« وحيث أن هذه المادة تقابل المادة (١٦٥٧) من القانون المدنى الفرنسى وقد اتفق الشراح على أن حق الفسخ المنصوص عنه بالمادة المشار اليها هو للبائع فقط عند عدم دفع الثمن في الميعاد (« تعليقات دالوز على القانون المدنى جزء رابع نبذة ٥٤ ص ٢٢٤ ») وانه يترتب على فسخ العقد لعدم دفع الثمن وسحب البضاعة في الميعاد المتفق عليه أن للبائع الحق في طلب تعويض (نبذة ٥٥ ص ٢٢٤) وانه يحق للبائع في حالة عدم قيام المشتري بالدفع والاستلام

المبلغ الذي يستحق لغاية صدور حكم محكمة أول درجة . ولا يعتبر طلب ما يستجد مجهول القيمة ٢ - ان الورقة المطعون فيها بالتزوير تتأثر بقيمة الدعوى فتتبع حكمها من حيث جواز استئنافها من عدمه

المحكمة

« حيث ان مصطفى افندى رفع دعوى ضد الست خديجة يطالبها فيها بمبلغ ٩٠٠ قرش وما يستجد قيمة ايجار الغرفتين المقول باستئجارها باعتبار الشهر ١٥٠ قرشا ثم عقب الدعوى بدعوى أخرى وهي دعوى الاخلاء ولم تضم الدعويان لبعضهما البعض . وقد طغنت المستأجرة في عقد الايجار بالتزوير وحكم برده وبطلانه بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ »

« وحيث ان الدعوى التي يطلب فيها مبلغ معين ويطلب فيها بما يستجد انما تتعين قيمتها باضافة المبلغ المعين الى المبلغ الذي يستحق لغاية صدور حكم محكمة أول درجة ولا يمكن اعتبار طلب ما يستجد طلباً مجهول القيمة وذلك أخذاً بالمادة ٣٦٨ مرافعات التي أباحَت زيادة الطلب في الدرجة الاستئنافية اذا استحققت مبالغ في التعويض والفوائد والارباح ودون ان تتأثر من أجل ذلك قيمة الدعوى الاصلية (انظر في ذلك حكم هذه الدائرة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ بالجريدة القضائية بالسنة

الاولى العدد ١٨ ص ٢٢ رقم ١٦٨)

« وحيث انه لما طعن بالتزوير في عقد

في الميعاد بدون أسباب معقولة يحق للبائع طلب الفسخ وطلب التعويض نبذ ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ - وان المشتري الذي يمتنع عن استلام البضائع بعد الانذار يكون مسئولاً عن تعويض البائع لا بالفرق في الأثمان فقط وانما بمصاريف الحفظ والصيانة نبذة ٦٠ ص ٢٢٥ تعليقاً على المادة المذكورة - وان التعويض هو عبارة عن الفرق في الثمن بين تاريخ التعاقد والتاريخ المحدد في العقد للتسليم نبذة ٥٧ .

« وحيث ترى المحكمة الأخذ بهذا الرأي »
« وحيث أن المدعى قصر طلباته على الفرق بين الثمنين وقدره ٣١٣ جنيتها و ٦٢٥ مالياً »
« وحيث أن المدعى عليهم لم ينازعوا في ذلك ومن ثم يتعين الحكم بالطلبات الأخيرة »
« وحيث ترى المحكمة رفض طلب الفوائد لأن التعويض كما يؤخذ من شرح المادة ١٦٥٧ فرنسي لا يشمل سوى فرق الثمنين فقط

(قضية على علي البنا افندى وحضر عنه الاستاذ محمد توفيق افندى ضد محمود افندى البرهامي وآخر وحضر عنهما سعادة بك رقم ٤٦٨ سنة ٩٢٩ كلى رئاسة حضرات خليل عفت ثابت بك وامام عيدروس بك الحوت وعلى محمد الحشخاني بك القضاة)

٣٨٢

محكمة مصر الكلية الاهلية

٢٦ مايو سنة ١٩٣٠

استئناف . دعوى ايجار . قيمتها . احتسابها
دعوى تزوير . تبعيتها لدعوى ايجار

القاعدة القانونية

١ - ان الدعوى التي يطلب فيها مبلغ معين وما يستجد انما تتعين قيمتها باضافة المبلغ المعين الى

اول يوليو سنة ١٩٢٨ والموقع عليه بصمة
منسوبة للمستأنف عليها

(قضية مصطفى بك السيد وحضر عنه الاستاذ
محمد افندي زكي زاده ضد الست خديجة مصطفى وحضر
عنها الاستاذ محمود افندي تمام كساب رقم ٢٥٧ سنة
١٩٣٠ استئناف — رئاسة حضرات عبد السلام
ذهني بك رئيس المحكمة وجمال الدين اباطه بك وزكي
خير الابوتيجي بك القاضيين)

٣٨٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٦ مايو سنة ١٩٣٠

جهاز الزوجة . عدم أحقية الزوج في الانتفاع
به الا باذنها .

القاعدة القانونية:

طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية ليس
للزوج أى حق على منقولات الزوجة الا باذنها
ورضاها . ولذلك فللزوجة الحق مع طلب الحكم
بأحقيتها لمنقولاتها أن تطلب تسليمها لها حتى ولو
كانت الزوجية قائمة

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف قضى بتثبيت
ملكية المستأنفة الى المنقولات الموضحة بعريضة
الدعوى بدون أن تطلبه المستأنفة بصريح العبارة
في عريضة دعواها ولم يرفع المستأنف عليه
استئنافاً عن هذا الحكم لذلك أصبح الفصل في
ملكية المنقولات حائزاً لقوة الشيء المحكوم به
نهائياً ولا محل الآن لطلب الاحالة الى التحقيق
لأثبت تلك الملكية

« وحيث أنه بالنسبة الى طلب تثبيت

الايجار واوقفت دعوى المطالبة بقيمة الايجار
وصدر الحكم بالرد وبطلان في ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٢٩ فانه يجب اعتبار أن المبلغ الذي
استجد بعد رفع الدعوى انما استجد لغاية صدور
الحكم بالرد وبطلان باعتبار أن هذا الحكم هو
الذي يضع حداً للمطالبة بقيمة ما يستجد . وما
دام المبلغ المعين بعريضة الدعوى هو ٩٠٠ قرش
والمبلغ الذي استجد لغاية ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩
هو ١٦٥٠ قرشا وباضاقتها الى بعضهما تكون
الجملة ٢٥٥٠ قرشا وهي في حدود النصاب النهائي
فانه لا يجوز حينئذ قبول الاستئناف شكلاً لقلة
النصاب

« وحيث ان قيمة الورقة المطعون فيها
بالتزوير انما تتأثر — وهي عقد ايجار — بقيمة
دعوى الايجار وما دام المبلغ في دعوى الايجار
هو ٢٥٥٠ قرشا وهو في حدود النصاب النهائي
فانه يتعين ايضاً اعتبار قيمة الورقة المطعون فيها
بقيمة الدعوى الاصلية . وعلى ذلك لا يجوز
قبول الاستئناف عن الحكم الصادر برد وبطلان
عقد الايجار . ولا تأخذ هذه المحكمة بما سبق أن
قضى به حكام لمحكمة مصر بجواز الاستئناف
دائماً عن الاحكام الصادرة بالرد وبطلان مهما
كانت قيمة الورقة وتأخذ بالرأى العكسى المقرر
بأحكام عدة وبأسباب قانونية مقنعة

« وحيث لما تقدم يتعين عدم جواز
الاستئناف عن الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٢٩ برد وبطلان عقد الايجار المؤرخ

٣٨٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

٩ يونيه سنة ١٩٣٠

قانون الخمسة الافدنة . صغار المزارعين .
حمايتهم . الاحوال التى تنطبق عليهم

القواعد القانونية

(١) ان قانون الخمسة الافدنة لم يشرع
الا لحماية صغار الملاك وهم المزارعون الذين لا تربو
ثروتهم العقارية على الخمسة الافدنة فأراد الشارع
أن يمنع تورطهم فى الاستدانة فمنع التنفيذ على
أموالهم العقارية

(٢) لا يندرج ضمن صغار الملاك الذين
قصد القانون حمايتهم الذين يباشرون أعمالا
اخرى تعود عليهم بالكسب والربح كمن يعمل
فى المضاربة او الوسيط فى البيع بالعمولة او
مستأجرى الاطيان بقصد الربح

المحكمة :

« حيث أن المستأنف بنى استئنافه على أن
المستأنف عليه تاجر وليس من صغار الملاك الذين
حماهم قانون الخمسة الافدنة

« وحيث أن هذه المحكمة أحالت الدعوى
الى التحقيق وقد ثبت من شهادة كل من سليمان
احمد علاء الدين وعلى على عابدين وعلى حسن
الجيار أن المستأنف عليه يشتغل بتجارة الاقطان
والسمسرة فى بيعها وشهد شهود النفى على انه

الحجز المتوقع على تلك المنقولات وطلب تسليمها
فقد ارتكبت محكمة أول درجة فى حكمها على أن
للزوج حقاً فى الانتفاع بجهاز الزوجة ما دامت
الزوجية قائمة

« وحيث أن ما ذهبت اليه تلك المحكمة
لا يتماشى مع ما جرى به العرف وما أجمع عليه فقهاء
الشريعة الاسلامية فقد نصت المادة ١١٦ من
كتاب الاحوال الشخصية لقدرى باشا على
ما يأتى : « الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق
للزوج فى شئ منه وليس له أن يجبرها على
فرش أمتعتها له ولأضيافه وانما له الانتفاع به
بأذنها ورضاها ولو اغتصب شيئاً منها حال قيام
الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بقيمته ان
هلك أو استهلك عنده » ويؤخذ من هذا أنه
ليس للزوج أى حق على منقولات الزوجة الا
بأذنها ورضاها

« وحيث أنه لذلك ترى المحكمة أن الحكم
المستأنف لم يكن مصيباً فى رفض طلب التسليم
وثبتت الحجز التحفظى لأن هذا حق متفرع
عن حق الملكية وما دام قد قضى بالملكية
للمنقولات فلا مسوغ اذاً لمنع تسليمها لها للانتفاع
بها اذ أن حق الانتفاع مظهر من مظاهر
الملكية وبناء عليه يتعين إلغاء الحكم المستأنف
فما يتعلق بالتسليم وثبتت الحجز واجابة المستأنفة
الى طلباتها

(قضية الست سنية ابراهيم وحضر عنها الاستاذ
حسن افتدى حسنى ضد محمود افتدى حلمى رقم ٢٦٩
سنة ١٩٣٠ م — رئاسة حضرات عبد السلام ذهني
بك رئيس المحكمة وجمال الدين اباطة بك وزكي خير
الابوتيجى بك القاضيين)

يستأجر أطيان الغير ويؤجرها من الباطن أو يزرعها

« وحيث أن قانون الخمسة الأفدنة لم يشرع الحماية صغار الملاك وهم المزارعون الذين لا تربو ثروتهم العقارية على الخمسة أفدنة والذين ليس لهم أى مورد للارتزاق سوى هذا القدر الضئيل من الثروة فأراد الشارع أن يمنع تورطهم فى الاستدانة فمنع التنفيذ على أموالهم العقارية

وحيث أنه لا يندرج ضمن صغار الملاك الذين قصد القانون حمايتهم الرجل الذى يباشر أعمالاً أخرى تعود عليه بالكسب والربح والذى يعمل أعمال المضاربة فى شراء أقطانا مثلاً ويعمل بربح أو التوسط لدى الغير لبيع أقطانهم بعمولة وكذلك من يستأجر أطياناً ويؤجرها الى الغير من باطنه أو يزرعها لحسابه طمعاً فى الربح اذ أن مثل هذا الرجل ليس من صغار الملاك بل يعد مضارباً ويظهر أمام من يتعامل معهم بهذا المظهر فيولونه ثقتهم المالية ويقترض منهم اعتماداً على هذا المظهر (انظر بهذا المعنى استئناف مختلط فى اول مايو سنة ٩١٧ مجلة التشريع والقضاء المجلد ٢٩ ص ٣٦٣)

« وحيث أنه فضلاً عن هذا فقد يتضح من الاطلاع على شروط البيع المؤرخة ٣ ابريل سنة ١٩٢٧ والثابتة التاريخ فى ٧ مايو سنة ٩٢٧ (حافظة المستأنف ضده نمرة ٦ دوسيه) أنها محررة ببيع ٦٧ قطاراً أقطنا على الكونتات بين المستأنف عليه والشيخ سليمان احمد علاء الدين ومذكور فى صلب هذه الورقة « أن عليه احمد ابو الخير التاجر » وقد وقع عليها نفس المستأنف عليه بخطه هكذا « عليه احمد ابو الخير تاجر ومزارع » أى أن نفس المستأنف عليه يظهر امام من يتعامل معهم انه تاجر ويوقع بهذه الصفة فليس له اذا أن يلجأ الى قانون الخمسة أفدنة لحمايته ولضبايح حقوق دائنيه

« وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه وقبول طلب نزع الملكية وترى المحكمة إعادة القضية الى المحكمة الجزئية للسير فى اجراءات نزع الملكية وتحديد يوم للبيع الى غير ذلك

(قضية محمد عبد الحليم ضد الشيخ عليه احمد رقم ١٢٤ سنة ١٩٣٠ استئناف — رئاسة حضرات عبد السلام ذهني بك رئيس المحكمة وعفيفي عفت بك و ابراهيم حلمي بك القاضيين)

قضايا المحاكم الجزئية

دعوى الشفعة في اثبات هذه القرابة بما يقوم لديها من الادلة

المحكمة

« من حيث أن المدعى عليهم الثلاثة الأخيرين المشتريين دفعوا الدعوى بأنهم أبناء عممة البائعة فلا حق للمدعى في طلب الشفعة لأن قرابتهم بالبائعة من الدرجة الثالثة

» وحيث ان هذه القرابة القائمة بين البائعة والمشتريين ثابتة مما يأتي

١ - شهادتا الميلاد المقدمتان احدهما باسم زخارى أحد المشتريين والأخرى باسم استير البائعة وثابت منهما ان والدة المشتريين «ملكه» ووالد البائعة «جرجس ميخائيل» كلاهما اخوان ووالدهما المرحوم ميخائيل هو الجد الجامع للبائعة والمشتريين

٢ - التوكيل الرسمي الصادر من البائعة الى زخارى أحد المشتريين ومصدق عليه بقلم كتاب محكمة طهطا الجزئية الاهلية بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وقد جاء به العبارة الآتية عن لسان الموكله « قد وكلت بدلا عنى ابن عمتى المدعو زخارى بسطوروس، فهذه العبارة ولو أنها صادرة من البائعة إلا انها قاطعة في اثبات هذه القرابة لصدورها قبل حصول البيع وقبل رفع هذه الدعوى بما يقرب من الاربع سنوات

٣ - ما جاء بمحضر العرض وعريضة افتتاح

٣٨٥

محكمة طهطا الجزئية الأهلية

٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧

شفعة . قرابة مانعه . اختصاص المحكمة بالنظر فيها . الهيئات القضائية الغير عادية . قراراتها . قوة الشيء المحكوم فيه تطبيقه

القاعدة القانونية :

١ - القرابة المانعة من دعوى الشفعة مسئلة مدنية متفرعة من دعوى الشفعة تدخل في صميم اختصاص المحكمة المنظور أمامها دعوى الشفعة احتراماً للبدأ القائل بأن قاضى الأصل قاضى الفرع .

٢ - القرارات الصادرة من الهيئات القضائية الغير العادية لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تكون حجة في اثبات اختصاص الهيئات التى أصدرتها بالنسبة لغيرها من الهيئات القضائية بخلاف الأحكام التى تصدرها الهيئات القضائية العادية فانها تكون حجة في اثبات اختصاص الهيئة التى أصدرتها اذا أصبحت نهائية وذلك راجع الى أن هذه الهيئات لا تملك فى الاصل ولاية القضاء فاذا ما تجاوزت حدود الاختصاص المرسومة لها فقدت كل أهلية للقضاء ولذلك كانت قراراتها دائماً محلاً للفحص والتحقيق من جهات الحكم العادية

٣ - القرار الصادر من المجالس المالية بنفى القرابة بين البائع والمشتري لا يفيد المحكمة عند نظر

الدعوى من أن البائعة أعلنت مخاطباً مع « ابن عمها زخارى بسطوروس المقيم معها لغيابها » فهذه الإشارة الصادرة من المحضر الذى يقوم بمهمة الاعلان بطريق التوكيل عن المدعى لم ترد بمحضر العرض وعريضة الدعوى الا بناء على ما تلقاه من تعليمات طالب الاعلان طبقاً لما جاء بالمادة الرابعة من قانون المرافعات

٤ - الشهادة المقدمة من المدعى عليه الآخر وموقع عليها من العمدة والمشايخ ومصدق عليها من معاون بوليس نقطة طما وهى تفيد ان زخارى أحد المشترين ابن ملكه بنت القمص ميخائيل وهى أخت والد استير البائعة

« وحيث ان المدعى بمحاول هدم ما تقدم من هذه الادلة بقرار صادر من مجلس ملي ابوتيج بتاريخ ١٢ اغسطس سنة ١٩٢٧ بعدم ثبوت قرابة البائعة للمشتريين

« وحيث انه متفق بين طرفى الخصوم ان هذا القرار مستأنف أمام المجلس الملى العام بمصر فقيمه اذن غير نهائية وما دام الطرفان يترافعان فى الدعوى ولم يطلب أحدهما التأجيل حتى يفصل فى الاستئناف فلا يسع المحكمة إلا الفصل فى هذه النقطة من قط النزاع بين الطرفين والمستندات المقدمة من الطرفين كافية للحكم فيها « وحيث انه فضلاً عما تقدم فان المحكمة ترى ان القرابة المانعة من الشفعة مسألة مدنية متفرعة من دعوى الشفعة احتراماً للمبدأ القائل بأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع

« وحيث ان القول بغير هذا رأى يترتب عليه انه كلما عرضت مسألة القرابة فى قضية من

القضايا التى لا يمكن الفصل فيها إلا بثبوتها كدعوى رد الخبراء ورد القضاة ورد الشهود وجب على القضاء أن يوقف الدعوى حتى يفصل من قضاء الأحوال الشخصية فيها وهو ما لا يمكن التسليم به وما لم يقل به أحد وفيه اعتداء صارخ على سلطة القضاء العادى من جهة وتعطيل لمصالح المتقاضين من جهة أخرى وقد يكونون تابعين لطوائف مختلفة ولهم فى أحوالهم الشخصية هيئات مختلفة

« وحيث أن هذا رأى الذى تأخذ به المحكمة يؤيده نص المادة ٢٤٠ مرافعات التى بينت الطريقة التى تحتسب بها درجة القرابة وهى مادة لا يمكن الوثوق من تطبيق هيئات الاحوال الشخصية لها وقد وضعت لهيئات الحكم العادية

« وحيث أن المجالس المالية من جهة أخرى انما تستمد وجودها من الخط الهايوى الصادر فى فبراير سنة ١٨٥٦ والمادة ١١ من القانون الاساسى للدولة العثمانية وواضح بها أن اختصاصها « ينحصر فى المسائل المتعلقة بالدين من زواج وطلاق ونفقة وما أشبه » وهو اختصاص استثنائى لا يصح القياس عليه كما لا يصح التوسع فيه بطريق التأويل أو التفسير (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية ١٠ عدد ٢١ والحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٠٥ مجلة التشريع والاحكام المختلطة سنة ١٧ صحيفة ٥٧)

« وحيث أن لاعلاقة مطلقاً بين القرابة

دعوى الشفعة قائمة على غير أساس ويتعين رفضها طبقاً للمادة الثالثة من قانون الشفعة ولا محل للبحث في الأسباب الأخرى التي أبداهها المشترون لرفض الدعوى

(قضية حبيب أفندي يسي ضد استير بنت القمص جرجس رقم ٨٨١ سنة ٩٢٦ — رئاسة حضرة عبد العظيم الشققتري بك القاضي)

٣٨٦

محكمة جرجا الجزئية الأهلية

٣ نوفمبر سنة ٩٢٨

حجز تحت يد الغير . أخبار المحجوز عليه . وفاته قبل الأخبار . إعلان الورثة . الميعاد القانوني . مبدأ .

القاعدة القانونية

إذا توفي المحجوز على ماله لدى الغير قبل إخباره بالحجز فيجب إخبار الورثة به في ميعاد الثمانية أيام المحددة قانوناً . ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ علم الحاجز بالوفاة . والا كان الحجز باطلاً وعلى ذلك لا يصح أن يحضر الحاجز للجلسة ويستصدر قراراً من المحكمة بإعلان الورثة أسوة بعرائض الدعاوى التي تعلن في وقت يكون الخصوم فيها توفوا لأن هذا قياس مع الفارق

المحكمة

« حيث أنه للفصل في الوجه الرابع يتعين البحث في حكمة إخبار المدين بالحجز وطلب الحكم بصحته في بحر ثمانية أيام من تاريخ الإعلان

المانعة من دعوى الشفعة وما يتعلق بالدين وقضاء المجلس الملي في هذه القرابة قضاء يرتكن على غير أساس فيعتبر صادراً ممن لا يملك ولاية القضاء وبالتالي يعتبر باطلاً لا سبيل إلى احترامه والاخذ به

« وحيث أنه لا يمكن الاحتجاج بقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للقرار الصادر بنفي القرابة من مجلس ملي أبو تيج لأنه فضلاً عن الاستئناف المرفوع عن هذا القرار فإنه من الأمور المتفق عليها قضاء أن القرارات الصادرة من الهيئات القضائية الغير العادية (كالمجالس الملي) لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا تكون حجة في إثبات اختصاص الهيئات التي أصدرتها بالنسبة إلى غيرها من الهيئات القضائية بخلاف الأحكام التي تصدرها الهيئات القضائية العادية فإنها تكون حجة في إثبات اختصاص الهيئة التي أصدرتها إذا أصبحت نهائية - وهذا راجع إلى أن هذه الهيئات لا تملك في الأصل ولاية القضاء فإذا ما تجاوزت حدود الاختصاص المرسومة لها فقدت كل أهلية للقضاء ولذلك كانت قراراتها دائماً محلاً للفحص والتحقيق (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٩ فبراير سنة ٩٢٦ ومنشور بمجلة المحاماة السنة السادسة عدد ٣٧١)

« وحيث أنه لما تقدم ترى المحكمة أن مجلس ملي أبو تيج قد خرج عن دائرة اختصاصه في نظر النزاع القائم بين طرفي الخصوم بشأن القرابة وجاء قراره مناقضاً للواقع للأدلة التي سردها المحكمة في إثبات قيام هذه القرابة « وحيث أنه مع قيام هذه القرابة تكون

ومع ذلك لم يحرك ساكنًا على ان الواقع انه كان يعلم بحصول الوفاة قبل توقيع الحجز بدليل انه لما حجز تحفظًا على الزرعة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ لم يتم الاعلان لان مورث المتظلمين توفي قبل ذلك ورغمًا عن ذلك فقد أجرى المتظلم ضده الاول توقيع الحجز المتظلم من أجله في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ ثم أجرى أخبار مورث المتظلمين في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨ على انه على فرض انه لم يعلم بالوفاة الا من تاريخ رفع التظلم في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ فقد مضى أكثر من الميعاد القانوني بدون أن يكرر الاخبار للورثة طبقًا للقانون ويطلب الحكم بصحته في مواجهتهم...

(قضية التظلم المرفوعة من الست كان بنت محمد وأخرى ضد محمد بك عبد المجيد وآخر رقم ٢١٧٢ سنة ١٩٢٨ - رئاسة حضرة احمد بك فؤاد القاضي)

٢٨٧

محكمة المطارين الجزئية الاهلية

١٠ مارس سنة ١٩٢٩

حجز تحت اليد . حكم غيابي . انقطاع سريان .
مدة السقوط

المبدأ القانوني

ان اعلان ورقة الحجز الى المحجوز لديه يترتب عليه انقطاع سريان المدة - وكما يسرى هذا الحكم على الرابطة التي بين المدين والمحجوز لديه فانه يسرى أيضاً على الرابطة التي بينه وبين الحاجز

« وحيث ان هذه المحكمة أسبابها أن يكون المحجوز عليه على علم بالحجز في وقت مناسب حتى يسارع في طلب البطلان اذا كان باطلا لاي سبب كان ولذا حدد له القانون أجلا قصيراً جداً

» وحيث انه من المبادئ المقررة انه في حالة ما اذا حصل الاخبار بالحجز في وقت كان المحجوز عليه توفي فلا مندوحة من تكرار الاخبار للورثة (راجع جارسون المطول الطبعة الثالثة البند ٢٠٤ من الجزء الرابع صحيفة ٤٤٤)

« وحيث انه لا يمكن القول بأنه في حالة ما اذا حصل الاخبار في وقت كان المحجوز عليه توفي يكون السبيل الوحيد لاعلان الورثة هو الحضور للجلسة واستصدار قرار من المحكمة باعلانهم أسوة بعرائض الدعاوى التي تعلن في وقت يكون الخصوم فيها توفوا لان هذا قياس مع الفارق اذ لا شك ان المحكمة من أخبار المحجوز عليه هو علمه بالحجز في أقصر وقت ممكن لما فيه من الخطر بخلاف الدعاوى العادية فليس فيها مثل هذا الخطر

» وحيث ان ميعاد اعلان الورثة انما يبدأ من تاريخ علم الحاجز بوفاة المحجوز عليه فعندئذ عليه أن يكرر الاخبار للورثة في الميعاد الذي نص عليه القانون

« وحيث ان الحاضر عن المتظلم ضده الاول قرر انه لم يعلم بوفاة المحجوز عليه الا بعد أن أعلن بالتظلم

» وحيث انه على فرض صحة هذا القول فان التظلم أعلن اليه في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨

المحكمة

بما أن وقائع الدعوى تتلخص في أنه بتاريخ ١٩ يونيه سنة ١٩٢٧ و ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ صدر حكم غيابي في القضية رقم ٢٨١٣ عطارين سنة ١٩٢٧ قضى بالزام جعفر فخري بك بأن يدفع الى المدعى (صالح افندي رشدي) ستين جنيهاً مصرياً وفوائدها باعتبار المائة خمسة سنوياً ابتداء من يوم ٧ يونيه سنة ١٩٢٧ لغاية السداد والمصاريف و ١٠٠ قرش اتعاب المحاماة والنفاد وبتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ١٩ جماد الثاني سنة ١٣٤٦ نفذ المدعى هذا الحكم بطريق حجز مال المدين تحت يد قلم الكتاب وقد تسلمت ورقة الحجز الى قلم الكتاب المحجوز لديه في التاريخ المذكور اما ورقة الاخبار فلم تصل الى المدين الا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٢٦ جماد آخر سنة ١٣٤٦ ولان قلم الكتاب امتنع عن دفع المبلغ المحجوز عليه ومقداره ٤٨ جنيهاً و ٦٠٠ ملياً الى الحاجز بزعم أن حكم الدين قد سقط بمرور الزمن لذلك أقام المذكور الدعوى المنظورة الآن طالباً بصفة أصلية الحكم باحقته الى صرفه وبصفة احتياطية الحكم من جديد بالزام جعفر فخري بك بأن يدفع اليه ٦٠ جنيهاً مقدار الدين الأصلي مع المصاريف والفائدة وثبتت حجز تحفظي أوقعه تحت يد قلم كتاب بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٨

« وحيث يتضح مما قدمناه أن ورقة الحجز وصلت الى المحجوز لديه قبل مضي الستة شهور المقررة لسقوط الحكم الغيابي

أما ورقة الاخبار فلم تصل الى المدين الا بعد فوات المدة المذكورة

وبما انه من المقرر في فقه القانون أن اعلان ورقة الحجز الى المحجوز لديه يترتب عليه انقطاع سريان المدة وكما يسرى هذا الحكم على الرابطة التي بين المدين والمحجوز لديه فانه يسرى أيضاً على الرابطة التي بينه وبين الحاجز (يراجع كتاب حجز الدين لمؤلفه Dods بند ١٤٠ ومن المقرر قانوناً انه اذا انقطع سريان المدة سقط الزمن السابق على الانقطاع « مادة ٨١ مدني » ويستفاد من ذلك أن الحكم الغيابي كان قائماً وقت اخبار المدين بورقة الحجز ومع هذا فقد جاء حكم القضاء المختلط بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٨٩٠ وبتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩١٣ بأن البدء في تنفيذ الحكم الغيابي قبل انقضاء ميعاد الستة شهور كاف لمنع سقوطه « يراجع التعليقات على قانون المرافعات لوضعه الاستاذ بالاجي مادة ٣٨٩ ص ٥٠ بند ١٧ » ومن أجل ما تقدم يكون حكم الدين المطعون فيه لم يزل قائماً وتكون اجراءات التنفيذ التي اتخذها المدعى بشأنه اجراءات صحيحة ويكون المدعى محقاً في طالباته الأصلية وبما أن قلم الكتاب هو المتسبب في اقامة هذه الدعوى بامتناعه عن صرف المال المحجوز الى المدعى فوجب الزامه بمصاريفها

(قضية صالح افندي رشدي ضد حضرة باشكاتب محكمة اسكندرية الاهلية — وجعفر فخري بك رقم ٤٦٢ سنة ١٩٢٩ — رئاسة حضرة محمود بك حلمي سوكة القاضي)

« وحيث ان الاصل في الملكية ان المالك حر في التصرف في ملكه الا ان تلك الحرية يجب أن تقيد بشرط عدم الاضرار بالغير وعلى هذا الاساس احتاط الشارع الفرنسى لكل الاضرار التي يحتمل أن تحصل للجار من وجود المناور بحيث ينتفع صاحبها بالنور ويظل الجار سليماً من الاضرار التي يحتمل أن يلحقه من وجودها فوضع في المادة ٦٧٦ من القانون المدنى الفرنسى قواعد خاصة تنص على حجم المناور وضرورة تثبيتها ووضع شباك من الحديد فيها وأن تغطى بزجاج غير شفاف

« وحيث انه ولو ان المشرع المصرى لم يضع مواد خاصة للمناور كما وضع المشرع الفرنسى في المادة ٦٧٦ الا انه لا يستفاد من ذلك تحريم هذه المناور لانها حق مباح لانتفاء الضرر منها على الجار الذى تطل عليه فاذا وجد الضرر زالت الاباحة وانتفت المشروعية ولذلك أبيحت هذه المناور بشرط عدم وجود ضرر منها على الجار « وحيث ان القواعد المدونة في المادة

٦٧٦ من القانون المدنى الفرنسى يصح تطبيقها على هذه القضية اذ ان فيها ما يمنع كل ضرر محتمل للجار (راجع (De Hults) جزء ٤ صحيفة ٢٣٧) و Hulton جزء أول ص ١١٢ ولا يمكن القول بأن المشرع المصرى تركها عمداً وأباح المناور بدون قيد أو شرط لان وجودها بغير قيد يضر بالجار خصوصاً وان العرف والعادة في البلاد المصرية تمسك تمسكاً شديداً في المحافظة على حرية المساكن وطمانينة أصحابها « وحيث انه تبين في هذه القضية ان

٣٨٨

محكمة الجيزة الجزئية الاهلية

١٦ ابريل سنة ٩٢٩

مناور . مظل . جار . عدم الضرر

القاعدة القانونية

١- ان الاصل في الملكية ان المالك حر في التصرف في ملكه الا أن تلك الحرية يجب أن تقيد بشرط عدم الاضرار بالغير وعلى ذلك احتاط الشارع الفرنسى بكل الاضرار التي يحتمل أن تحصل للجار من وجود المناور بحيث ينتفع صاحبها بالنور مع سلامة الجار

٢- ولو ان الشارع المصرى لم يضع قواعد خاصة للمناور كما وضع الشارع الفرنسى الا انه لا يستفاد من ذلك تحريم هذه المناور لانها حق مباح لانتفاء الضرر منها على الجار الذى تطل عليه فاذا وجد الضرر زالت الاباحة وانتفت المشروعية

المحكمة

« حيث انه ثبت من محضر انتقال المحكمة ومن تقرير الخبير ان النواقذ موضوع الدعوى صغيرة وانها قريبة من سقف الحجرة وتبعد عن أرضيتها بما يزيد عن قامة الانسان ولم تكن مثبتة وانما تفتح وتغلق وزجاجها شفاف بحيث يمكن لمن اعتلى شيئاً أن يرى جاره كما انه ليس بها شباك من الحديد تمنع ما يحتمل أن يلحق منها على الجار

إذا رفعت دعوى جنحة مباشرة عن سند مطعون فيه بالتزوير وقضى في الدعوى بالبراءة لعدم ثبوت التهمة لم يمنع هذا الحكم المدين من أنكار السند في الدعوى المدنية التي ترفع فيما بعد من التهم بالمطالبة بقيمته

المحكم

« من حيث ان المدعية عدلت طلباتها اخيراً وطلبت الحكم بالزام المدعى عليه أن يرد لها مبلغ الثمن البالغ قدره مائة جنيه مصرى أرتكأتاً على عقد البيع المقدم منها والمنسوب صدوره من المدعى عليه بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩١٣ » وحيث أن المدعى عليه انكر صدور العقد فدعت المدعية بعدم قبول دعوى الانكار ارتكأتاً على أنه سبق للمدعى عليه ان طعن فيه بالتزوير برفعه دعوى جنحة مباشرة قيدت بمجدول محكمة جناح اسبوط الجزئية نمرة ١٥ مباشرة وقضى فيها بالبراءة

« وحيث أنه يتعين البحث في قيمة الحكم الصادر بالبراءة من محكمة الجناح بالنسبة للدعوى الأنكار الموجهة من المدعى عليه في العقد المذكور والبحث في هذا الموضوع يدفع الى البحث في قيمة الأحكام الجنائية على القضاء المدني بوجه عام

« وحيث انه ليس في القوانين المصرية أى نص يجعل المحاكم المدنية خاضعة لما تقتضى به المحاكم الجنائية والقوانين الفرنسية التي هي مصدر التشريع المصرى لم يرد بها أيضاً مثل هذا النص خلا المادتين ٣ و ٤٦٣ من قانون تحقيق الجنايات

النوافذ التي فتحها المدعى عليهم لم تكن مناوئة بالمعنى المتقدم لأنها غير مثبتة فيمكن فتحها وليس بها زجاج غير شفاف يمكن بأى وسيلة المثل منها كما انه ليس بها شبك من الحديد يمكن القاء أشياء منها وهذا يضر بطمأنينة الجار وعلى ذلك يتعين الزام المدعى عليهم بأن يسدوها أو يصيروها طبقاً للشروط المتقدمة

(قضية الست خديجة السيد ضد محمد قناوى وآخرين رقم ١١٢ سنة ٩٢٩ — رئاسة حضرة اسماعيل حدى بك القاضى)

٣٨٩

محكمة اسبوط الجزئية الأهلية

١٤ مايو سنة ١٩٢٩

- ١ — احكام جنائية . اعتبارها . أمام المحاكم المدنية . احوال
- ٢ — سند . طعن بالتزوير . دعوى جنحة مباشرة حكم براءة . دعوى مدنية . جواز الانكار .

القاعدة القانونية

الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية حجة أمام القضاء المدني في حالتين

- ١ — اذا قضى بالادانة لثبوت التهمة
- ٢ — اذا قضى بالبراءة لعدم صحتها أو لأن التهم لم يرتكبها أو ليس الفاعل لها واما اذا قضى بالبراءة لعدم ثبوت التهمة ثبوتاً كافياً أو للشك في صحتها أو لعدم توفر بعض أركان الجريمة من الوجهة القانونية فان مثل هذه الأحكام لا تمنع القضاء المدني من نظر الموضوع من جديد والفصل فيه كأن لم يسبق نظره أمام أية جهة قضائية

واحكام المحاكم المصرية مع خلو التشريع المصرى من النصين سالفى الذكر ساروا على العمل بهذا رأى الأخير (راجع دى هلس الجزء الأول فى قوة الشئ المحكوم فيه بند ١٢٧ وما بعدها وتحقيق الجنايات للاستاذ جران مولان الجزء الثانى بند ١٠٣٤ وما بعدها وراجع الحكم الصادر من محكمة بنى سويف بتاريخ ٣ فبراير سنة ٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ عدد ١١٨ - والحكم الصادر من محكمة الاستئناف الأهلية بتاريخ ١٣ فبراير سنة ٩٢٢ المحاماة السنة الثانية ص ٣٢٠ - ١٠٢ والحكم الصادر من المحكمة المذكورة بتاريخ ٤ مايو سنة ٩٢٥ المحاماة السنة الخامسة ص ٧٤٧)

« وحيث انه اذا تقرر ذلك ورجعنا الى حكم البراءة الذى تستند عليه المدعية فى الدفع بعدم قبول دعوى الانتكار يرى أن المحكمة بعد أن سردت أدلة التزوير وردت عليها قررت فى أسباب الحكم ان التهمة محوطة بالشك فبنى حكم البراءة على هذا الشك

« وحيث ان مثل هذا الحكم لا يمكن أن يقيد القضاء المدنى عند بحثه فى صحة العقد كما لا يمكن أن يقف حائلا دون دعوى الانتكار التى يوجهها المدعى عليه وكما يصح له الطعن بالتزوير فيه مرة أخرى أمام القضاء المدنى كذلك يصح له أن يقتصر على انكاره

« وحيث انه يتعين لما تقدم رفض الدفع الفرعى المقدم من المدعية وقبول دعوى الانتكار الموجهة من المدعى عليه فى العقد المطعون فيه « وحيث ان المدعية قررت استعدادها

الفرنسى فقد نصت الأولى على أن الجنائى يوقف المدنى وقضت الثانية على أن المحكمة الجنائية عند الحكم بالتزوير تحكم أيضاً باعدام الورقة المزورة « وحيث أن شرح القوانين بفرنسا اختلفت أراؤهم فى هذا الموضوع اختلافًا كبيراً ففريق يرى أن هذين النصين الواردين بقانون تحقيق الجنايات لا أثر لها أمام المحاكم المدنية ومن ثم لا تأثير لاحكام القضاء الجنائى على القضاء المدنى بوجه من الوجوه ويرى الفريق الآخر أن هذين النصين لم يوضعا من الشارع عبثاً ولا معنى لاضطرار القضاء المدنى الى ايقاف الدعوى المنظورة أمامه لحين الفصل من القضاء الجنائى ولا معنى لما للمحاكم الجنائية من الحق فى اعدام الورقة المزورة عند الحكم بالادانة الا اذا كانت أحكام القضاء الجنائى حجة أمام القضاء المدنى . وبعد بحث الموضوع بالاسهاب استقر رأى الفريق الثانى على أن الأحكام الصادرة من القضاء الجنائى حجة أمام القضاء المدنى فى حالتين ١ - اذا قضى بالادانة لثبوت التهمة ٢ - اذا قضى بالبراءة لعدم صحتها أو لأن المتهم لم يرتكبها أو ليس الفاعل لها

وأما اذا قضت بالبراءة لعدم ثبوت التهمة ثبوتاً كافياً أو للشك فى صحتها أو لعدم توفير بعض اركان الجريمة من الوجهة القانونية فان مثل هذه الاحكام لا تمنع القضاء المدنى من نظر الموضوع من جديد والفصل فيه كأن لم يسبق نظره أمام أية جهة قضائية (راجع لاكوست فى قوة الشئ المحكوم فيه صحيفة ٤١٣ وما بعدها) « وحيث أن شرح القوانين المصرية

« وحيث ان المادة ٤٩١ مدني المقابلة للمادة ١٩٦١ فرنسي جاء نصها بصيغته مطلقاً فهي تبيح تعيين حارس متى توفر النزاع ولا يرتبط بنزاع معين والامر في ذلك موكل لتقدير القاضي متى تبين ان هناك مصالح مهددة بالخطر او حقوق يتعذر تحصيلها بخلاف المادة الفرنسية التي اشترطت أن يكون النزاع معلقاً بالمالك او وضع اليد وقد استوى الفقه والقضاء الفرنسي على اعتبار ما جاء بالمادة المذكورة لم يرد على سبيل الحصر والقاضي أن يقيم حارساً في كل الاحوال التي يراها لازمة لضمان حقوق طرفي الخصوم

« وحيث ان المدعي عليه قراره واضح اليد على الاعيان المتنازع عليها وأقره على ذلك المدعي

« وحيث ان النزاع القائم بين الطرفين يستدعي تعيين حارس
(قضية محمود حسن شاي افندي بصفته ناظر وقف ضد عبد العزيز افندي عيسى رقم ٢٦٩٨ سنة ٩٢٩ رئاسة حضرة سليم بك ذكي القاضي)

٣٩١

محكمة العطارين الجزئية الاهلية

١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩

شفعة . جوار . فاصل . طريق خصوصي

القاعدة القانونية

١ - ان الطرق الخصوصية التي يحددها المالك في أرضه لتجزئتها وبيعها قطعاً منفصلة عن بعضها يعتبر فاصلاً مانعاً من الأخذ بالشفعة

لأبواب صحة صدور العقد من المدعي عليه وتري المحكمة استجلاء للحقيقة احالة الدعوى الى التحقيق لثبت المدعية بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة صحة توقيع المدعي عليه على العقد المطعون فيه سالف الذكر مع التصريح للمدعي عليه بالنفي بالطرق عينها وابقاء الفصل في المصاريف (قضية نزعة حنين ضد حسن حسين رقم ١٢٧٠ سنة ١٩٢٤ — رئاسة حضرة عبد العظيم بك الشقنقيري القاضي)

٣٩٠

محكمة الازبكية الجزئية الاهلية

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٩

حراسة . وجود نزاع . أو خطر . تقديره . سلطة القاضي .

القاعدة القانونية

طبقاً للمادة ٤٩١ مدني يصح تعيين حارس قضائي متى توفر النزاع وهو موكل لتقدير القاضي متى كانت المصالح مهددة بالخطر او كانت هناك حقوق يتعذر تحصيلها . وهذا بخلاف المادة الفرنسية المقابلة لها

المحكمة

« حيث ان المدعي استند في اثبات دعواه على حكيم صادرين من المحكمة الشرعية احدها ابتدائي بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٦ قضى بجريان العين المحددة بالدعوى في وقف شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبدالرحمن الشهير بالخليفي المشمول بنظارة المدعي واثنيهما استثنائي صادر بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٢٩ جاء مؤيداً للحكم المذكور

٣ - إذا أقام المشتري على العقار بناء قبل طلب الأخذ بالشفعة فالحيار للمشتري على الشفيع أما بأخذ ما صرفه أو مقابل ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء .

المحكم

• بما أن وقائع الدعوى تلخص في أن المعلن اليهم الثلاثة الأخيرين . . . يمتلكون وبصفاتهم المذكورة في عريضة الدعوى قطعة أرض مبان كائنة بيولكل مساحتها ١١١٤ ذراعاً حدها وقسموها الى أربعة أقسام وجعلوا بها شارعاً عرضه مترين يمر بوسطها متجهاً من بحرى الى قبلى ثم باعوا القطعة البحرية الشرقية ومساحتها ٥٦ ر ٢٥٤ ذراعاً الى المدعى عليهما الأول والثاني بمبلغ ١٥٢ جنيهاً و ٧٠٠ ملياً بمقد تحرر في ١٧ فبراير سنة ٩٢٨ وتسجل في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٨ وباعوا القطعة البحرية الغربية ومساحتها ٦٠ ر ٢٥١ ذراعاً الى المدعى عليه الثالث بمبلغ ٦٥٠ ملياً و ١٣٨ جنيهاً و بتاريخ ١٨ ابريل سنة ٩٢٨ أُنذرت الست بلانتى هانم والمرحومه السيدة ملكه حنا هانم المدعى عليهم بأنهما يريدان أخذ القطعتين الميعتين بالشفعة بحكم الملاصقة بينهما وبين ملكهما بالثمن الوارد في العقود وعرضتا على المشتريين دفعه مع المصاريف مع احتفاظهما في مناقشة الثمن على اعتبار ان الثمن الختبقى هو ٤٠ قرشاً صاعاً للذراع الواحد ثم رفعتا هذه الدعوى بتاريخ ٥ و ٦ مايو سنة ٩٢٨ وطلبتا الحكم لهما بالطلبات المذكورة بعريضتهما ثم توفيت الست ملكه هانم وأدخل وراثها في

الدعوى ثم أبطلت المرافعة بالنسبة اليهم وبعد ذلك تقدم من المعلن اليه الثالث دفع بعدم الاختصاص ومن المدعى عليهما الأول والثاني دفع ببطلان انذار الشفعة و بطلان عريضة دعواها شكلاً وبسبب توط الحق في الشفعة و بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٢٩ صدر حكم في الدعوى (١) اختصاص المحكمة بنظرها (٢) رفض الدفعين ببطلان انذار الشفعة و ببطلان صحيفة الدعوى (٣) باحالة القضية الى التحقيق لاثبات ان الست بلانتى هانم علمت بجميع تفصيلات البيع الصادر الى المدعى عليهما الأول والثاني مبيعاً وشروطاً و ثمناً وغيرها من تاريخ شرائهما وليس فقط من ١٥ ابريل سنة ١٩٢٨ تاريخ الخطاب المرسل منها الى زوجها حضرة بديع بك قرية ثم عدلت الست بلانتى هانم طلباتها بعد وفاة الست ملكه هانم وبعد الحكم بإبطال المرافعة بالنسبة لورثتها الى طلب الحكم لها باحقيتها لوحدها في أخذ القطعتين الميعتين بالشفعة

• وحيث انه من المقرر أولاً ان للجار المالك حق الشفعة في العقار المبيع بجوار ملكه ويجب لذلك أن يكون العقار المشفوع والعقار المشفوع به متلاصقين ثانياً انه اذا كان هناك فاصل بين العقارين فلا شفعة ثالثاً ان الطرق الخصوصية التي يحددها المالك في ارضه لتجزئتها وبيعها قطعاً منفصلة عن بعضها تعتبر فاصلاً مانعاً من الأخذ بالشفعة (استئناف مختلط ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ١١ نوفمبر سنة ٩٢٧ الفهرست العشرية الرابعة رقم ٣٨٢٢ و ٣٨٤٥) رابعاً اذا أقام المشتري على العقار بناء قبل طلب الأخذ بالشفعة

٣٩٢

محكمة العطارين الجزئية الاهلية

٢١ أكتوبر سنة ٩٢٩

مالك . جار . ضرر . تعويض .

القاعدة القانونية :

لا يجوز للمالك أن يتصرف في ملكه أو
ينتفع به تصرفاً أو انتفاعاً يضر بغيره . ويجب
عليه حين التصرف أو الانتفاع أن يتخذ من
الوسائل ما يضمن به عدم الاضرار بالجار ولو
كانت هذه الوسائل غالية القيمة والا لزمه
التعويض

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تتلخص
في انه بتاريخ ١٩ فبراير سنة ٩٢٨ وجه المرحوم
عبد الرزاق بك نصير الى الطالبين انذاراً بأنه
سيشرع في بناء عمارة على أرض يملكها مجاورة
لعمارتهم الكائنة بشارع كلوتشي نمرة ٥ باسكندرية
وانه سيجري عمل الاساس بالآلة الكابسة
وطالب منهما اتخاذ الاجراءات الفنية للمحافظة
على ملكهما ثم بدأ في العمل في ٢٠ منه واحتج
الطالبان على عمل الاساس بهذه الآلة
(١) بتلغراف أرسله وكيلهما الاستاذ محمد افندي
عبد السلام الى المرحوم عبد الرزاق بك نصير
نوه فيه على ان استعمال آلة الكبس في الاساس
تعرض عمارتهما للهدم وتعرض حياة الساكنين
فيها للخطر وطالب منه استبدال هذه الطريقة

فالخيار للمشتري على الشفع اما أن يأخذ ما صرفه
أو مقابل ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء (مادة
١٠ شفعة) خامساً يجب على من يدعى صورية
الثنى الوارد في عقد البيع اقامة الدليل على ذلك
« وحيث انه تطبيقاً للمبدأ الثماني والثالث
يكون حق الست بلانتي هانم في طلب الشفعة
قاصراً على القطعة البحرية الشرقية ولا ينسحب
هذا الحق الى القطعة الثانية المباعة الى المدعى
عليه الثالث

« وبما أن الست بلانتي هانم لما تقدم دليلاً
على صورية الثمن الوارد بالعقد الصادر الى المدعى
عليهما الأول والثاني كما ان المذكورين لم يقدموا
دليلاً على سبق علمهما بالبيع من تاريخ صدوره ولم
يكن ذلك فقط من ١٥ ابريل سنة ١٩٢٨
تاريخ الخطاب الصادر منها الى حضرة زوجها
بديع بك قرية فيكون من حقها اذن أخذ قطعة
الارض المباعة اليهما بالعقد المؤرخ ١٧ فبراير
سنة ١٩٢٨ بطريق الشفعة نظير الثمن الوارد فيه
ومقداره ١٥٢ جنيهاً و ٧٠٠ ملياً خلاف مصاريف
تحرير العقد ورسوم تسجيله مضافاً اليها ثمن
المباني التي احدثتها المشتران بالارض المشفوعة
قبل طلب أخذها بالشفعة ومقدار ذلك ٣١ جنيهاً
و ٣٦٥ ملياً - مادة ١٠ شفعة

(قضية الست ملكة هانم حنا واخرى ضد محمد
سعد وآخرين رقم ٢٦٥٨ سنة ١٩٢٨ — بالهيئة
السابقة)

بطريقة أخرى غير خطرة (٢) بذكرة تحورت
عن ذلك بقسم المنشية ثم أقامنا قضية اثبات
الحالة نمرة ١٦٥٤ سنة ١٩٢٨ وتعين فيها خبير
لاثبات حالة المارة المذكورة وبيان ما بها من
التشريجات وأسبابها ومصاريف اصلاحها وبعد
ذلك أقامنا قضية الموضوع المنظورة الآن بطلب
مبلغ ١٨٥ جنيهاً تعويضاً عن التلفيات التي
نشأت لعمارتها من استعمال طريقة الكبس في
الاساس معتمدين في اثباتها الى تقرير الخبير
المقدم في دعوى اثبات الحالة سالفة الذكر

« وحيث ان طرق التأسيس قد تنوعت
في هذه الايام فمنها طريقة ستروس وطريقة
سمبلكس وطريقة الآلة الكابسة وكلها تؤدي
الى صنع أساسات متينة تتحمل أثقالاً كبيرة
ولكن الطريقة الاولى والثانية ولو ان قيمتها
غالية فانهما تتمازان عن الطريقة الثالثة بأنهما
لا تحدثان اضراراً بالمباني المجاورة مهما كانت
حالتهم بعكس الطريقة الثالثة (طريقة الكبس)
فانهما تضر بالمباني المجاورة الا ما كان منها سليم
الاساس متين البناء (يراجع تقرير الخبير)

« وحيث انه من المبادئ المقررة (١) انه
لا يجوز للمالك أن يتصرف في ملكه او ينتفع
به تصرفاً أو انتفاعاً يضر بغيره ويجب عليه حين
التصرف أو الانتفاع ان يتخذ من الوسائل
ما يضمن به عدم الاضرار بالجوار ولو كانت هذه
الوسائل غالية القيمة والالزمه التعويض (كتاب
الالتزامات لديوج جزء رابع صحيفة ٤٠٠)

(Il doit prendre des mesures mêmes
couteuses pour n' utiliser son droit qu'en
ne nuisant pas aux voisins voir Demogue
traité des obligations 4 p - 400)

(٢) ان كل فعل نشأ عنه ضرر للغير
يوجب على من وقع بخطأه الضرر تعويضه
« وبما ان المرحوم نصير بك لم يستعمل
طريقة الكبس في التأسيس الا لان الآلات
التي استعمالها ملكه ولأن تكاليفها أقل من
تكاليف الطرق الفنية الأخرى ونشأ عن ذلك
اضراراً بملك الطالبتين أثبتها الخبير في تقريره
وقدر التعويض عنها بمبلغ ١٨٥ جنيهاً وهي قيمة
تساوي حد المثل وقد كان في مقدوره أن يعمل
طريقة استروس او طريقة سمبلكس وهما يؤديان
الى نفس الغرض الذي تؤدي اليه طريقة الكبس
من حيث صنع الاساس متيناً بغير ما يلحق
الاذى بمارة الطالبتين كما قدمنا فمن أجل ذلك
وبناء على المبادئ السالفة يجب الزامه بالتعويض
المذكور والحكم به على المدعى عليهم مما تركه
ميراثاً لهم

(قضية الست مديحة يكن وأخرى ضد ورثة
المرحوم عبدالرزاق بك نصير رقم ٣٦٤٥ سنة ١٩٢٨
بالهيئة السابقة)

٣٩٣

محكمة منوف الجزئية الأهلية

١٨ يناير سنة ١٩٣٠

حق الانتفاع . استعمال . حدوده

القاعدة القانونية

تنص المادة ٢٠ من القانون المدني على أن
من له حق الانتفاع يجب عليه أن يستعمل الشيء
فيما وضع له وتنص المادة ٢٧ مدني على أن حق

الانتفاع ينتهى باستعمال الشيء استعمالاً غير جائز وقد حكم بأنه إذا اتفق شخص مع آخر على حق الانتفاع بقطعة أرض زراعية بطريق البذل الزراعى وثبت انه قد أخذ أثره بحيث هبط مستواهما بعمق متوسط متر فقد استعمالها استعمالاً غير جائز وسقط بذلك حقه فى الانتفاع بها

الممكنة

« حيث أن وقائع الدعوى بحسب ما يستخلص من الاطلاع على مستندات الطرفين وتقرير الخبير تلخص فى أنه بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٠٤ حصل تبادل زراعى فيما بين إبراهيم المحامى مورث المدعى عليهم وبين اسكندر سرسق بمقتضاه وضع ابراهيم المحامى يده على ١٥ قيراطاً بمحوض الجزاير نمرة ١٠ مملوكة لاسكندر سرسق ووضع اسكندر سرسق يده على ١٥ قيراطاً بمحوض البحر الأسمى نمرة ١١ مملوكة لابراهيم المحامى ثم باع اسكندر سرسق فى ٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ أطياناً بعقد رسمى إلى الخواجات حكيم ونجار أدخل من ضمنها ١٥ قيراط التى بمحوض الجزائر نمرة ١٠ المملوكة له والموضوع اليد عليها من المحامى وهذان المشترىان باعاهما بدورهما إلى المدعى فى سنة ١٩٢٣ بينما أوقف المحامى أرضه الكائنة بمحوض البحر نمرة ١١ ضمن أطيان أخرى وذلك فى سنة ١٩١٣

« وحيث أن المدعى رفع الدعوى الحالية يطلب فيها العدول عن هذا البذل واسترداد حيازة ١٥ قيراط التى بمحوض الجزاير نمرة ١٠ مع تعويض ما أحدثه المدعى عليهم من الضرر

بالأرض المذكورة مدة وضع يدهم مرتكناً فى ذلك على أن البذل المذكور هو بدل زراعى وأنه واجب الفسخ لحصول غش وقت التبادل لأنه تبين من التحرى والاطلاع على التكليف وحجة الأيقاف الصادرة من إبراهيم المحامى سنة ١٩١٣ ان حقيقة ما يملكه المدعى بمحوض البحر الأسمى نمرة ١١ ما هو الا ٩ قيراط فقط أى بنقص ستة قيراط .

« وحيث أن المدعى عليهم عدا الأول يقولون من جانبهم أن عقد البذل المذكور مقصود منه التمليك لا المبادلة الزراعية ويرتكنون على ما جاء فى بعض عباراته من أنه لا يجوز لأحد من المتبادلين الرجوع فيه وأنه إذا تصرف أحد المتبادلين فيما يملكه أصلاً فعليه أن يشترط على المشتري منه إحترام هذا البذل أما المدعى عليه الأول فقد اعترف أمام الخبير بأن البذل زراعى وأنكر التزامه بالتعويضات

« وحيث أن عبارات العقد المذكور صريحة فى أنه عقد مبادلة زراعية عمل بقصد تسهيل الزراعة لتدخل أطيان كل من الطرفين فى أطيان الآخر أما النص فيه بعدم جواز الرجوع عنه وباشتراط إحترام المشتري لنصوصه فتدل لا على أن البذل قصد منه التمليك وإنما قصد منه ترتيب حق عيني على كل من القطعتين وهو حق الانتفاع لكل منهما بأرض الآخر لغرض الزراعة ولا شك أن هذا الحق قد تعلق بالعين المتبادل عليها فأصبح واجباً على المشتري إحترامه بالفعل وأنه لا يجوز الرجوع فيه إلا باتفاق جديد .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك تعين البحث

فما إذا كان حق الانتفاع المذكور قد انتهى أو ما زال قائماً .

« وحيث ولو أن وفاة أحد المتعاقدين من أسباب إنتهاء حق الانتفاع كما يفهم من نص المادتين ١٥ و ١٦ من القانون المدني إلا أن هذا الاتفاق بقي مستمراً بعد وفاة إبراهيم المحامي مما يدل على أن القصد هو الاتفاق على تجديد هذا الحق فيما بين ورثة الطرفين ويؤيد هذا القصد الشرط الوارد في نفس عقد البذل من أنه يلتزم به الشخص الذي يتلقى الملك عن أحد المالكين الأصليين وليس في القانون ما يمنع مثل هذا الاتفاق .

« وحيث أن السبب الذي يرتكن عليه المدعى في طلب الفسخ وهو التدليس بتسليم أطيان أقل من المتفق عليها لم يعم عليه دليل إذ أن كون إبراهيم المحامي لم ينقل على اسمه في التكاليف بحوض البحر نمرة ١١ سوى تسعة قرار يبط وكونه لم يوقف من أطيانه في هذا الحوض سوى القدر المكلف عليه بالفعل لا ينفى جواز ملكيته في نفس الحوض لأطيان أخرى لم ينقل تكاليفها عليه خصوصاً وأن القطعة الواردة حدودها بعقد البذل مذكورة أطوالها وأبعادها ومجموع مساحتها مما يدل على أن الطرفين قد أجريا المقاس وقت التبادل وخصوصاً وأن هذه القطعة نفسها مذكور أن بعض حدودها باقى المساحة كما أنه من الجائز أن يكون المتبادل وهو اسكندر سرسق بعد أن استلم الأرض كاملة أهل هو أو من تلقى الملك عنه في وضع يده عليها حتى ضاع منها مع مرور

الزمن من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٢٧ جزء في أحد حدودها ولعله حد جسر البحر الأعظم وفي هذه الحالة لا يكون للمدعى بصفته متلقياً الملك عنه حق في الانتفاع من وجود هذا النقص الذي يعتبر هو أو البائع له مسئولاً عنه بتقصيره أو إهماله أو على الأقل سكوته عنه كل هذه المدة الطويلة

« وحيث أنه يتبقى بعد ذلك البحث فيما إذا كان السبب الأخير وهو كون المدعى عليهم أخذوا أثربة من الأرض الموضوع اليد عليها منهم بطريق البذل هو سبب مضيع لحق الانتفاع أم لا .

« وحيث أن المادة ٢٠ من القانون المدني نصت على أن من له حق الانتفاع يجب عليه أن يستعمل الشيء فيما وضع له كما أن المادة ٢٧ مدني نصت على أن حق الانتفاع ينتهى باستعمال الشيء استعمالاً غير جائز .

« وحيث أنه ثبت من تقرير الخبير أن المدعى عليهم أخذوا من الأرض أثربة ترتب عليها انخفاض مستوى الأرض بعمق متوسطه مئرولاً شك أن هذا الاستعمال مخالف لما اتفق عليه بين المتبادلين الأصليين وهو أن يكون البذل بقصد الانتفاع بالزراع لا أكثر ولذلك يكون حقهم في الانتفاع قد سقط ويكون التبادل لهذا السبب واجب الفسخ .

« وحيث أن الخبير قدر ثمناً للأثربة المأخوذة من الأرض مبلغ ٢١ جنيهاً وترى المحكمة الأخذ بهذا التقدير الذي لم يطعن فيه

أحد من الخصوم - أما تقدير ريع مقابل لمقدار
النقص في المساحة فلا محل له لما تقدم من الأسباب

(قضية الخواجه عزيز ميخائيل ضد فرماوى
ابراهيم وآخرين رقم ٣٨٨٥ سنة ١٩٢٧ - رئاسة
حضرة محمد بك البابلي القاضى)

٣٩٤

محكمة ابوتيج الجزئية الاهلية

اول فبراير سنة ٩٣٠

وكالة . عقد . عدم الاطلاع عليه . مسئولية
الوكيل . عدم اعفاء

القاعدة القانونية

اهمال الغير عند التعاقد مع الوكيل
الاطلاع على عقد الوكالة ومداه لا يعفى الوكيل
من المسؤولية المدنية التى تنشأ من التعاقد مع
الغير فيما زاد عن حدود الوكالة اذا كان الوكيل
سوء النية

المحكمة

« من حيث أن المدعين وجها الخصومة
الى المدعى عليه وطلبا الحكم بالزامه بأن يدفع
لها مبلغ ٢٥٠٠ قرش نظير ما نالها من الضرر
بسبب الحكم الصادر فى القضية نمرة ٢٢٠٤ سنة
١٩٢٧ بطلان محضر الصلح الذى أجراه معهما
باليابة عن زوجته ناعسة قناوى المدعية فى القضية
المذكورة

« وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى
أولا - بأن المدعين أهلا فى عمل الصلح مع
شخص ليس له توكيل خاص إذ الواجب على
التعاقد طبقاً للمادة ١٦ مدنى أن يتحرى عن

صحة توكيل من تعاقد معه - ثانياً - عدم
حصول ضرر

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على
أوراق القضية نمرة ٢٢٠٤ سنة ١٩٢٧ مدنى
ابوتيج المحكوم فيها بطلان محضر الصلح وعلى
الحكم الصادر فيها بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة
١٩٢٧ وعلى أوراق القضية الاصلية نمرة ١٧٩
سنة ١٩٢٤ مدنى ابوتيج الذى حصل التصالح
فيها والحكم الصادر فيها بتاريخ ٣١ أكتوبر
سنة ١٩٢٧ أن ناعسة قناوى زوجة المدعى عليه
وأخت المدعين رفعت عليهما « الاخيرين »

دعوى تقيدت بنمرة ١٧٩ سنة ١٩٢٤ بفرز
وتجنب حصتها فى منازل وعقارات بالشرك بينهم
وحضر المدعى عليه بصفته وكيلاً عنها فى جميع
أدوار وجلسات هذه القضية وأمام الخبير الذى
تعين فى الدعوى وأخيراً اتفق معهما بالصفة
المذكورة على أن يبيع لهما حصتها فى العقارات
المطلوب قسمتها مقابل مبلغ من المال يدفعانه على
أقساط وفى مواعيد مختلفة وحرروا بذلك محضر
صلح قدموه للمحكمة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧
فصدقت عليه بحضورهم وجعلته فى قوة سند
واجب التنفيذ . وبعد ذلك رفعت زوجته ناعسة
دعوى ضده وضد المدعين أمام محكمة أبوتيج
بطلان محضر الصلح الذى أجراه زوجها المدعى
عليه مع المدعين لانه ليس له حق الصلح او
البيع بمقتضى التوكيل المعطى منها اليه ولأنه لم
يكن الا وكيلاً عاماً عنها للحضور فى القضية فقط
ولما أرادت المحكمة الرجوع الى أصل التوكيل
المودع بدوسيه الدعوى لمعرفة مداه وجدت أن

المدعى عليه سحبه وبسؤاله عنه قرر بأنه فقد منه في سنة ١٩٢٤ وقرر المدعيان وقها بأن المدعى عليه تواطأ مع زوجته بعد اجراء الصلح على العدول عنه وابطاله واستدلا على ذلك بسحبه من دوسيه القضية بعد اجراء الصلح ولكن المحكمة حكمت بطلان محضر الصلح وقالت في حكمها بأنه فيما يختص بمحقوق المدعين أنهما وشأنهما مع المدعى عليه

« وحيث انه ليس لهذه المحكمة أن تتعرض للحكم الذى قضى بطلان محضر الصلح من جهة الصحة أو الخطأ لأنه أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه وانما يمكنها أن تستخلص من وقائع دعوى بطلان محضر الصلح والدعوى الأصلية التى حصل الصلح فيها ومن الأحكام التى صدرت فيها ما يساعدها على الفصل فى دعوى التعويض الحالية

« ومن حيث أن الثابت من مطالعة أوراق القضيتين المذكورتين ومن الأحكام التى صدرت فيها ومن سحب المدعى عليه للتوكيل عقب تحرير محضر الصلح ومن مساعدته لزوجته ضد المدعين سواء كان من طريق الوكالة أو الشهادة ان المدعى عليه تواطأ مع زوجته عقب اتمام الصلح على رفع دعوى البطلان بعد أن سحب التوكيل الذى خول له التوقيع على محضر الصلح وترتب على ذلك الحكم فى تلك الدعوى بالبطلان . يؤيد ذلك ما ورد فى الحكم الصادر بالبطلان من أن المدعى عليه قرر بأن توكيله لم يكن يخول له الصلح وادعى بضياعه من

سنة ١٩٢٤ وما ثبت فى الحكم الصادر فى دعوى القسمة الأصلية من أنه أتى بعد ذلك بصفته مشاهداً لمذعية البطلان « زوجته » بعد صدور الحكم فى تلك الدعوى والمحكمة لم تأخذ بشهادته لاقراره الصلح وعدوله عنه وادعائه بعد ذلك بضياع أصل التوكيل وانه لا يملك الصلح بموجبيه « ومن حيث انه فضلاً عن أن واقعة ضياع التوكيل لم يقم عليها دليل فانه ليس من الطبيعى أن يحضر المدعى عليه عن زوجته فى جميع ادوار القضية وأمام الخبير ويتصلح بالنيابة عنها ثم يحضر كشاهد لصالحها وبعد ذلك يدعى بأن توكيله ضاع منه وبأنه لا يخول له حق الصلح والواضح من كل ذلك انه لم يقرر ذلك إلا غشاً وتدليساً منه بالاتفاق مع زوجته لابطال محضر الصلح الذى اعتمدته المحكمة وقد تم لها ذلك ومن ثم فهو مسئول عن نتيجة سوء نيته وتدليسه

« ومن حيث انه علاوة على ما تقدم فانا اذا أخذنا بدفاع المدعى عليه من أن توكيله لم يخول له حق الصلح بالنيابة عن زوجته وبأنه ضاع منه حقيقة فكان من الواجب عليه طبقاً لنص المادة ٥٢٤ مدنى أن يعلم المدعين بسعة وكالته وقت الصلح الأمر الذى لم يحصل باقراره . أما ما دفع به من أن المدعين اخطأ طبقاً لنص المادة ٥١٦ مدنى فى عدم التحرى عن صحة توكيله وقت تحرير محضر الصلح فانه فضلاً عن ان المادة المذكورة لم تنص على شيء من ذلك وفقط تقدر حالات التوكيل الخاص فان المادة ٥١٨ مدنى التى تتكلم عن علاقات وضوابط الوكيل بالغير « اى من يتعامل مع الوكيل » لم تلزم

الاخير بأن يطلب وقت التعامل صورة رسمية من سند التوكيل وإنما خولت له هذا الحق ان شاء استعماله وان شاء أبقاه مهملًا فعدم استعماله هذا الحق لا يعتبر خطأ أو إهمالاً جسيماً يؤخذ عليه ويترتب عليه إعفاء الوكيل من المسؤولية المدنية المنسوبة اليه خصوصاً اذا نشأت تلك المسؤولية عن جنحة مدنية "délit civil" أى عن تعمده اتيان عمل يخالف القانون أو النظام العام أو الآداب العامة وترتب عليه ضرر للغير كما في حالتنا اذ أن المدعى عليه تعمد التصالح مع المدعين مع علمه بأن توكيله لا يسمح له بذلك الأمر الذى انتهى ببطلان محضر الصلح وبالحاق خسارة بالمدعين من جراء ذلك هذا مع مراعاة علاقة المدعى عليه بموكلته اذ أن الأخيرة زوجته وحضوره عنها في جلسات القضية وامام الخبير ودفاعه عن مصالحها كل ذلك يؤيد الاعتقاد في ذهن المدعين بأنه وكيل عنها في الصلح أيضاً

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فإن الخطأ سواء كان ناشئاً عن جنحة أو شبه جنحة هو عدم الوفاء بالتزام أوجه القانون أو النظام العام أو الآداب العامة والقانون كما قلنا لم يوجب على المدعين في المادة ٥١٨ مدنى أن يطلعا على توكيل المدعى عليه وقت الصلح وإنما خول لهما الحق في ذلك وفرق كبير بين الحق والالتزام والواقع أنهما متضادان

« ومن حيث أنه من جهة أخرى فإن القانون الزم الوكيل في المادة ٥٢٤ مدنى

باشعار من يعامله بسعة وكالته عند تجاوز حدودها والا كان مسئولاً عن تعويض الخسائر التى تعود على الغير « من يتعامل مع الوكيل » من عدم قبول الموكل لما أتااه الوكيل خارجاً عن حدود وكالته والمدعى عليه باعترافه لم يخبر المدعين بحدود وكالته ومن ثم فهو مخطئ لعدم قيامه بتنفيذ التزام أوجه عليه القانون

« ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الركن الأول من أركان المسؤولية فى الجنحة المدنية وهو الخطأ التعمدى المخالف للقانون موجوداً "un fait illicite"

« ومن حيث أنه فيما يختص بالركن الثانى الخاص بالضرر فإن الضرر أما مادى أو أدبى وهو يقدر بما ضاع على المدعين من المكسب وتحملاته من الخسارة "dommages-intérêts" والضرر ان متوفران فى هذه الدعوى

« وحيث أنه عن الخسارة فانه اتضح من الاطلاع على دوسيه القضية نمرة ٢٢٠٤ سنة ١٩٢٧ مدنى أبو تيج ان المدعى الثانى لم يحضر فى دعوى بطلان الصلح وصدر عليه الحكم غايياً وعارض فيه فى القضية المذكورة وتأيد والزم بمصاريف المعارضة مع أن المزم بها قانوناً هو المدعى عليه الآن وذلك علاوة على المصاريف الاخرى التى تحملها المدعيان أثناء نظر تلك الدعوى

« ومن حيث أنه فيما يتعلق بالرجح فانه لا نزاع فى أن المدعين ضاع عليهما بخطأ المدعى عليه كثير من الربح المادى والأدبى فى عدم اتمام

الحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع لهما هذا المبلغ على سبيل التعويض	الشراء وفض المنازعات والاشكالات التي كانت بينهما وبين البائعة والتي استمرت لمدة أربعة سنوات متوالية تقدره المحكمة مع الخسارة بمبلغ عشرين جنيهاً مصرياً وعلى ذلك يتعين
(قضية الشيخ ابراهيم قناوى وآخر ضد عبدالوارث اسماعيل رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٢٩ — رئاسة حضرة محمد على راتب بك القاضى)	

قضايا المحاكم المختلطة

٣٩٦

محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة

١٠ مايو سنة ١٩٢٩

الدفع الخاص بالمقامرة والمراهنة . صحت القانون المختلط . المادة ١٤٨ . القانون نمرة ١٠ الصادر في سنة ١٩٢٢ . اوراق اليانصيب . قانون نمرة ١٠ الصادر في سنة ١٩٠٥ . السندات ذات الانصبة . الرهان المتبادل . الامين المودعة تحت يده . المبالغ المراهن عليها . المراهنة فيما بين المراهنين . عدم تقرير دعوى . الدفع الخاص بالمراهنة .

القاعدة القانونية

١ — يجوز ابداء الدفع الخاص بالمقامرة تطبيقاً للمادة ١٤٨ من القانون المدنى المختلط التى تشترط لصحة الالتزام أن يكون السبب ثابتاً وجائزاً قانوناً رغماً من أن المشرع المختلط لم ينقل المادة ١٩٦٥ من القانون المدنى الفرنسى

٢ — الغرض من القانون نمرة ١٠ الصادر فى سنة ١٩٢٢ هو : أولاً ، النص على مخالفة جديدة لمعاقبة كل من اعتاد أن يعرض أو يقدم أو يستلم مراهنات على سباق الخيل . ثانياً ،

٣٩٥

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٨

بيع . شرط جزائى . تطبيق المادة ١٨١ مدنى . عدم تنفيذ جزئى . فسخ البيع . تقدير التعويض .

القاعدة القانونية

إذا نص على شرط جزائى فى العقد . فلا يلتزم القاضى بالحكم به الا فى حالة عدم التنفيذ الكلى . فالمادة ١٨١ مدنى لا تنطبق اذا بالنسبة لتقدير التعويض المستحق على المشتري اذا كان قد دفع بعض الاقساط وحكم بالفسخ لعدم قيامه بدفع باقى الثمن . حتى ولو نص فى العقد ان الاقساط المدفوعة تصبح حقاً للبائع بصفة تعويض فتقدير التعويض فى هذه الحالة يتبع القواعد العامة .

(الرئيس ماك بارنت)

غازيت المحاكم المختلطة الممدد ٢٢٢ سنة ٢٠ ص ٩١ نمرة ٩٠

الاعفاء من تلك العقوبة بالنسبة للأشخاص الذين حصلوا على رخصة - ولم يكن الغرض من القانون غمرة ١٠ سنة ١٩٢٢ تعديل مبادئ القانون المسلم بها بخصوص المقامرة والمراهنة .

٣ - اقتصر القانون غمرة ١٠ الصادر في سنة ١٩٠٥ بأن بين الفرق بين السندات المالية ذات الانصبة وأوراق اليانصيب . فلا يمكن الادعاء بطلان السندات المالية ذات الانصبة التي أجازها القانون المذكور -

٤ - يجوز للراجح أن يقاضى الأمين المودعة تحت يده المبالغ المراهن عليها لمطالبته بها فمثلاً يجوز لكل حائز على تذكرة رهان متبادل على سباق الخيل أن يقاضى الجمعية الرياضية باعتبارها أمينة على المبالغ المودعة تحت يدها . ولكن الحالة على عكس ما تقدم فيما يختص بالعلاقات بين مراهنين اثنين فيما بينهما إذا لم يشتركا مباشرة في السباق كالكلي خيل

٥ - لا تسمع دعوى الأشخاص الذين يقرضون نقوداً يعلمون أنها ستخصص للمراهنة . ويقبل الدفع الخاص بالمقامرة في مواجهة كل من أقرض مبلغاً يعلم أنه سيخصص للمراهنة وكان له صالح شخصي في الرهان

المحكمة

« بعد الاطلاع على عريضة الاستئناف المرفوع من مارسيل طمباي عن الحكم الصادر من الدائرة التجارية المختلطة بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٨ الذي قضى بالزامه بأن يدفع الى موريس بنزا كين ومن معه مبلغ ١٥٠٠ جنيه

قيمة سدين تحت الاذن صادرين من المستأنف لأمر شارل عفيف ومحولين الى بنزا كين وشركاه قبل ميعاد الاستحقاق .

« حيث أن بنزا كين قرر أنه كان يعلم حين تحويل السدين لأمره أن سببها الحقيقي هي الخسائر التي تكبدها طمباي من جراء المراهنات مع عفيف على سباق الخيل رغماً من أنه مذكور في السدين ان القيمة وصلت طمباي تقدماً لموضوع البحث الآن هل يجوز للمدين الذي وقع على السدين (طمباي) أن يدفع الدعوى الموجهة ضده بالدفع الخاص بالمقامرة والمراهنة بعد ان قرر بنزا كين أنه يعلم سبب السدين الحقيقي « وحيث أن المادة ١٩٦٥ من القانون المدني الفرنسي قررت عدم جواز سماع الدعوى الخاصة بدین مقامرة أو مراهنة

« وحيث أن القضاء المختلط قد استقر وقضى دوماً بقبول الدفع الخاص بالمقامرة الذي يدفع به المدينون بديون على هذه الشاكلة رغماً من أن القانون المدني المختلط لم ينقل المادة ١٩٦٥ فرنسي بل تطبيقاً لنص المادة ١٤٨ من القانون المدني المختلط التي تشترط لصحة الالتزام أن يكون السبب صحيحاً وجائزاً قانوناً

« وحيث أن المستأنف ضدهم يرتكنون أولاً على القانون غمرة ١٠ الصادر في سنة ١٩٢٢ الذي أجاز لجمعيات السباق وللأشخاص الذين تصرح لهم وزارة الداخلية استغلال الرهان المتبادل وأنواع المراهنات الأخرى (ثانياً) على الرخصة المنصوص عنها بالقانون غمرة ١٠ سنة ١٩٢٢ باديء الذكر التي حصل عليها عفيف

قبل أن ينشأ دين طمبای ويدعون لهذين السببين أنه لا يجوز لطمبای أن يدفع بعدم مشروعية سبب الدين

« وحيث أن القانون نمرة ٢٤ الصادر في سنة ١٩٠٩ الذي عدل المواد ٧٢ الى ٨١ من قانون التجارة قرر صراحة أن أعمال البورصة التي تتم بشروط مخصوصة تعتبر صحيحة وجائزة قانوناً بينما قانون سنة ١٩٢٢ اكتفى بأن قرر في المادة الرابعة أن الجمعيات والاشخاص الذين حصلوا على رخصة من وزارة الداخلية لا يقعون تحت طائلة المادة الاولى التي تعاقب كل من اعتاد أن يعرض أو يقدم أو يستلم مراهنات على سباق الخيل بالعقوبة المقررة للمخالفات فالغرض إذاً من قانون سنة ١٩٢٢ هو النص على مخالفة جديدة واعفاء القانون من العقوبة بالنسبة للأشخاص الذين يحصلون على رخصة ليس معناه أن المشرع قصد أن يعدل مبادئ القانون المدني العامة المسلم بها فيما يختص بالقامرة والمراهنة » وحيث أن المستأنف ضدهم يقولون في دفاعهم لو اعتبر هذا الاستنتاج صحيحاً لترتب على ذلك أن السندات ذات الانصبه المصرح بها بالقانون نمرة ١٠ سنة ١٩٠٥ تكون باطلة، ولكن زعمهم هذا في غير محله لأن قانون سنة ١٩٠٥ لم يبين سوى الفرق بين السندات ذات الانصبه وأوراق اليانصيب وقد سبق للقضاء ان يبين هذا الفرق قبل صدور القانون المذكور ومن ثم لا يمكن القول بأن القانون نمرة ١٠ الصادر في سنة ١٩٠٥ هو سبب مشروعية السندات ذات الانصبه

« وحيث ان المستأنف ضدهم ذهبوا في دفاعهم على أن المحاكم اعتادت أن تفصل في المنازعات التي تنشأ بمناسبة الرهان المتبادل التي تنظمه الجمعيات الرياضية المرخص لها وأنه لا يوجد إذاً أى داع يمنعها أن تنظر أيضاً في جميع المنازعات المتعلقة بالمراهنات الأخرى المصرح بها

« وحيث أنه عندما تكون تقود المراهنة مودعة تحت يد الغير يجوز للراجح أن يطالب بالمبالغ التي ربحها بدعوى يرفعها ضد الأمين المودعة تحت يده المبالغ المراهن عليها

« وحيث ان الجمعيات الرياضية لا تشترك بالمراهنة في الرهان المتبادل بل هي أمينة على المبالغ المودعة تحت يدها لتوزعها على المراهنين الذين راهنوا على جياذ كسبت السباق كل منهم بنسبة حصته ولذلك يجوز لكل حائز على تذكرة رهان متبادل أن يرفع دعوى على الجمعية الرياضية التي صرفت اليه التذكرة لمطالبتها بقيمة حصته الموازية للتذكرة التي ييده والتي تعتبر بمثابة ايصال عن المبالغ المراهن عليها

أما فيما يختص بالعلاقات بين مراهنين فالحالة فيما بينهما على عكس ما تقدم

ومما يجب ملاحظته انه عندما كان طمبای يراهن عند عفيف بالشروط الخاصة بالرهان المتبادل لم يكن عفيف ملزماً أن يودع في خزينة الرهان المتبادل قيمة المبلغ المسلم اليه بل كان يكتفى بأن يقدم نفسه كفيلا عن عملائه تحت مسؤوليته الشخصية وعلاوة على ذلك فكان

٣٩٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩

بيع القطن . البذرة التي يقدمها المشتري . حق
امتياز على المحصولات . مؤجر .
حق امتياز والاحتجاج به .
عقد ثابت التاريخ . تأنيده .

القاعدة القانونية:

١ - أن اسبقية ثبوت التاريخ بين طرفين
لنزاع في حقوقها لا يعطى امتيازاً لأحدهما على
الآخر مادامت حقوقهما متساوية وليس الأمر
كذلك إذا كانت حقوقهما مختلفة . فلا يمكن
الاستناد إذاً على المادتين ٢٠٣ و ٢٩٣ مدني
في نزاع بين مؤجر ممتاز على المحصولات ومشتري
لها ويتمسك كل منهما بعقد ثابت التاريخ .

٢ - أن امتياز صاحب البذرة على المحصولات
الناجمة منها لا يؤثر على امتياز المؤجر الذي تنتج
المحاصيل من أرضه ، وعلى المشتري الذي يتعامل
مع مستأجر أرض أن يحسب حساباً لامتياز
المؤجر ومع هذا فإن لمشتري المحصول حق
الامتياز بثمن البذرة التي باعها وتنتج منها هذا
المحصول

(الرئيس فو)

غازيت المحاكم المختلطة العدد ٢٢٢ سنة ٢٠ ص
٩٢ (١٠٢)

لعفيف ملء الحرية بأن يراهن لحسابه على الخيل
التي يترا آى له اختيارها

« وحيث ان عفيف قبل مراهنات طمباى
دون أن يقبض منه قيمة المبالغ المتراهن عليها
فيعتبر الاول مقرضاً ايهاا للثاني

« وحيث انه لا يجوز سماع دعوى الغير
متى ثبت انهم كانوا يعلمون أن المبالغ
المقرضة ستخصص للمراهنة فمن باب أولى يجوز
قبول الدفع الخاص بالمقامرة بالنسبة لعفيف الذي
كانت تهمه المراهنات اذ هو كان يقرض المبالغ
المراهن عليها

« وحيث ان المستأنف ضدهم أبدوا في
دفاعهم ان القانون الفرنسى بعد أن قرر بالمادة
١٩٦٥ عدم جواز سماع الدعوى التي ترفع
للمطالبة بدين رهان استثنى بالمادة ١٩٦٦ سباق
الخيول والالعاب التي تستلزم مهارة وان طمباى
يملك اسطبل جياد سباق فكان في امكانه ان
يقدر مزايا الخيل وقيمة الفرسان (الجوكى)

« وحيث ان الاستثناء الوارد بالمادة ١٩٦٦
خاص بالمراهنات التي تتم بين الاشخاص الذين
يشتركون مباشرة في السباق بصفتهم مالكي خيل
ولا ينطبق على من يشتركون فيه بغير هذه الصفة
« وحيث انه متى ثبت للمحكمة أن مراهنات
طمباى لم تحصل بينه وبين مالكي الجياد التي
اشتركت في السباق فلا يجوز بالتالى تمييز تلك
المراهنات عن التي قام بها عفيف مع عملائه
الاخرين

استئناف مارسيل طمباى ضد موديس بتراكين

واخرين

(رئاسة السيوفاتك)

راجع البحث المنشور في هذا العدد تعليقاً على هذا الحكم

٣٩٨

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩

بيع قطن . شرط جزائي . حالة الضرر .
حق المشتري في التعويض المتفق عليه .
فوائد المبالغ المدفوعة . الجمع بينها
وبين التعويض .

القاعدة القانونية

١ - من المبادئ القضائية المقررة أنه
ما دام هناك ضرر فلا محل للمناقشة في قيمة
التعويض الذي اتفق الطرفان على تقديره في
حالة عدم تنفيذ العقد إذ يجب الحكم بالتعويض
المتفق عليه ولو كان الضرر في الحقيقة أقل .

٢ - الفوائد المتفق على دفعها في عقد بيع
قطن بالنسبة للمبالغ المدفوعة مقدماً من أصل
الثلث لا تعتبر أنها تكررت مع التعويض المستحق
للمشتري لعدم تسليم البضاعة . فيمكن إذاً الجمع
بينها متى كان العقد صريحاً في ذلك .

(الرئيس فان اكر)

غازيت المحاكم المختلطة عدد ٢٣٢ سنة ٢٠ ص
٩٢ نمرة ١٠٠

٣٩٩

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم ٢١ يناير سنة ١٩٣٠

بيع أقطان . محصول قائم على الأرض . جواز
بيعه . حق طلب تسليم القطن المبيع . المبالغ
المدفوعة للبائع . الاحتجاج بها على الدائنين
العاديين . حجز المزروعات واعتبارها في مقام
الحجز تحت يد الغير . حق امتياز المؤجر ومداه .
الاحتجاج به . نقل حق الامتياز على الثمن .
المبالغ التي يدفعها المشتري . وعدم الاحتجاج
بها على المؤجر الممتاز

القاعدة القانونية

١ - أجمعت أحكام المحاكم على صحة

العقود التي بمقتضاها يبيع المزارعون أقطانهم
القائمة على الأرض حتى التي لم تزرع بعد . وهذا
طبقاً لعادات مقررة اقتضتها مقتضيات تجارة
الأقطان الحيوية للبلاد . وأصبح لهذا العرف
أساس قانوني ثابت .

٢ - ومقرر أيضاً ان للمشتري الحق في
المطالبة بتسليم القطن المبيع طبقاً للعقود المذكورة
إذ أن بيع القطن الناتج من مساحة معينة من
الأرض معتبر بمثابة بيع عين معينة . فالحجوزات
الحاصلة على الزراعة من الدائنين الغير ممتازين
لا تكون حجة على المشتري بعقد ثابت التاريخ
قبلاً والدفعات الحقيقية التي تكون مدفوعة
بمقتضاها محتج بها على هؤلاء الدائنين الذين لا تعتبر
حجوزاتهم إلا أنها عبارة عن حجوزات تحت
يد المشتري بالنسبة لباقي الثمن المستحق للبائع .

٣ - ومن جهة أخرى لا تنقل ملكية
القطن للمشتري إلا محملة بحق امتياز المؤجر الذي
حافظ على استعمال حقوقه التي قد تضر بحقوق
الغير حسني النية . ولا يحتج على المؤجر بما دفعه
المشتري مقدماً إذ عليه أن يتحمل نتائج عدم
احتياطه بالنسبة لما يكون للمؤجر الممتاز من الحقوق
على المبالغ المستحقة .

٤ - ان امتياز المؤجر بالنسبة للمبالغ
المستحقة طبقاً لعقد الإيجار سواء عن إيجار السنة
أو المتأخرات هو حق مطلق على المحصولات
جميعها .

٥ - ان حجز المؤجر لمحصولات أصبحت
ملكاً لآخر تعتبر حجزاً تحت يد الأخير على
ثمن القطن بغير استنزال المبالغ المدفوعة مقدماً

فيبقى الثمن بأ كله مقرراً عليه امتياز المؤجر وبدون مساس بحقوق الامتياز الاخرى المقررة في القانون .

٦ - ان مشترى القطن الذي يدفع على الحساب مقدماً - ضرائب أو مصاريف قضائية - يكون ممتازاً بها عند التوزيع حسب ترتيب حق امتيازها الاصلى .

(الرئيس بافيرا)

مجلة التشريع والاحكام المختلط عدد ١٢ سنة ٤٢

٤٠٠

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم ١١ فبراير سنة ١٩٣٠

مقارنات على الشبوع . قسمتها عيناً . استحالته . الامر ببيعها .

القاعدة القانونية

ولو أن المادة ٥٥٤ مرافعات قد ضيقت الحالات التي يحصل فيها بيع الاعيان التي لا يمكن قسمتها خلافاً للمادة ٨٢٧ فرنسي ألا إنه لا يجوز تفسيرها باعتبار ان الاستحالة فيها مادية محضة . بناء عليه لا يجوز الحكم بقسمة ارض تجمل نفاذها صعباً فحسب بل وتضيق كل قيمة لها بتجزئتها إلى قطع مجزئة مخالفة لكل منطق سليم بحيث يتمتع الانتفاع بها واستغلالها استغلالاً عادياً (الرئيس بافيرا)

مجلة التشريع والاحكام المختلطه عدد ١٢ سنة ٤٢

٤٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ فبراير سنة ١٩٣٠

اجارة اشخاص . رقت . تعويض . احتسابه . مستخدم . عمولته . تعويض رفته . حسابه

القاعدة القانونية

(١) اذا حل شخص محل آخر في تجارته واحتفظ بأحد المستخدمين فالأخير الحق عند تقدير التعويض المستحق الجمع بين المدينين . كما يحتسب ضمن الماهية ما كان يقبضه من العمولة (٢) اذا لم تجدد مدة لعقد البحار الاشخاص فيشترط لفسخ العقد أن لا يكون في وقت غير لائق أى أن لا يكون فوراً وبدون تنبيه سابق للمستخدم ليتسع له الوقت الكافي للبحث عن عمل آخر ، فاذا حصل هذا التنبيه في ميعاد مناسب فلا يمكن مبدئياً اعتبار الرقت في وقت غير لائق

(٣) للانتفاع بالاحكام التي توسعت من باب العدالة في تطبيق الحدود الواردة بالمادة ٤٩٢ مدني فحكمت بتعويض في بعض حالات رقت المستخدم على الرغم من حصول التنبيه له في ميعاد مناسب يجب أن تتحقق الاسباب التي بنيت عليها هذه الاحكام وهي أهمية الاعمال التي قام بها المستخدم . وأهمية العمل التجاري أو الصناعي الخاصة . وطول مدة الخدمة وخلافها اذ الضرر الحاصل من رقت المستخدم في امثال هذه الحالات لا يمكن ازالته بمجرد حصول تنبيه (مجلة التشريع والاحكام عدد ١٢ سنة ٤٢

من ٢٦٥ رئاسة المستشار بافيرا)

٤٠٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ فبراير سنة ١٩٣٠

اشكال في التنفيذ . قاضي الامور المستعجلة .
مستندات الطرفين . فحصها . وجوبه .

القاعدة القانونية

ان لقاضي الأمور المستعجلة عند نظره
اشكالا في التنفيذ الحق بل يتحتم عليه أن يقدر القيمة
الظاهرة للمستندات التي يقدمها له الطرفان ، ففي
حالة وجود حكم أهلي قد أنهى ضمنا حراسة
قضائية ، للقاضي أن يأمر باستمرار التنفيذ على الرغم
من صدور عقد ايجار من الحارس يحيطه الشك
بالنسبة لأن تاريخه الثابت لاحق للحكم المذكور
(الرئيس ب . فافتك)

مجلة التشريع والاحكام المختلطة عدد ١٢ سنة ٤٢
ص ٢٧١

٤٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

دفاتر التجار . الاطلاع عليها . سلطة المحكمة .

القاعدة القانونية

للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها أو بناء على
طلب أحد الطرفين حتى ولو كان ذلك في المواد
المدنية بتقديم دفاتر التجار للاطلاع على ما يتعلق
منها بالنزاع المعروض

(الرئيس فو)

مجلة التشريع والاحكام المختلطة عدد ١٢ سنة ٤٢
ص ٢٧٨

٤٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

حكم ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

ضامن . طلب تجريد المدين . ميسرة المدين .
انعدامها . الكفالة . الدعوى ضد الكفيل .
المدين وادخاله في الدعوى . تعهدات .
عدم وجودها . استبدال الدين .
عدم تحقيق الشرط . تاجبه .

القاعدة القانونية

(١) أن الكفيل الذي يطلب تجريد
المدين لانه في ميسرة لا يمكنه أن يدلل
على ميسرة المدين بوجود محصولات زراعية
بارض لم يكن الا مستأجراً لها . اللهم الا اذا
قدم الدليل على أن هذا الدين قد سدد ايجار
الأرض المذكورة وحرر محصولاتها من حق
امتياز المؤجر

(٢) في الدعوى المرفوعة ضد الكفيل ليس
من اللازم أن يدخل المدين فيها المدين الاصل
الذي قاضاه فعلا من قبل ولم يحصل على دينه
منه غير أن هذا لا يمنع الكفيل من ادخال المدين
سواء كان للانضمام له في دفاعه أو لأبرائه من
الكفالة .

(٣) اذا اتفق في عقد بين الدائن والمدين
على زوال الدين المضمون بطريق الاستبدال
بشرط قبول الكفيل والابقى ملتزماً بكفالاته كان
هذا القبول شرطا لازما بدونه يظل الكفيل
مسئولا بمقتضى سند الدين الأصلي مع حفظ حقه
ضد المدين الأصلي اذا كانت الشروط الجديدة

المتفق عليها مع الدائن تهدد مصالحه بالخطر

(الرئيس فو)

مجلة التشريع والاحكام المختلطة العدد ١٢ سنة ٤٢ ص ٢٨٠

٤٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٣ فبراير سنة ١٩٣٠

بيع قطن . عدم التسليم . نزول في البورصة .
عدم تأثيره على المشتري . التعويض
المستحق .

القاعدة القانونية

في احوال بيع القطن على الكنترانات طالما
كان الثمن متفقا عليه بين البائع المتج والتاجر
المشتري فان الأخير يحدد مركزه في البورصة على
الفور ببيع مماثل للعقد بحيث أن النزول أو
الصعود الذي يحصل قبل قطع الثمن لا يهم التاجر
المشتري إلا بطريقة غير مباشرة لأنه يعلم من
قبل أن منفعة الحقيقية هي في البضاعة الموجودة
التي ينتظر استلامها للحصول على أرباحه سواء
كان بالنسبة للاختلاف في الرتبة أو الكمية

أو في فرق ثمن البذرة بعد خصم أجرة الخليج لهذا
فليس من حق البائع الذي لم يتم التسليم أن
يتمسك بالنزول الحاصل في البورصة ليتخلص
من التعويض بدعوى أن المشتري لم يلحقه أدنى
ضرر بسبب عدم التسليم

(الرئيس فو)

غازيت المحاكم المختلطة العدد ٢٢٢ سنة ٢٠ ص
٩٢ نمرة ١٠١

٤٠٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ فبراير سنة ١٩٣٠

وقف . ابطاله . الدائنون . ضرر

القاعدة القانونية

تطبيقاً للمادة ٧٦ مدني يكفي لالغاء الوقف
ان الدائنين السابقين لانشاء هذا الوقف ينالهم
ضرر حقيقي ولو انه لم يحصل غش من الواقف
لاعتقاده بميسرته وبأنه سيكون هو صاحب
المنفعة في الوقف دون غيره

(الرئيس بافيرا)

(مجلة التشريع والاحكام عدد ١٢ السنة ٤٢ ص ٢٨٥)

قضايا المحاكم الأجنبية

٤٠٨

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ — اعلان بالنيابة . تغيير محل الإقامة .
تجهيل العنوان .
- ٢ — افلاس . تصفية قضائية . صفة التاجر .
توقف عن الدفع . وجوب قيامهما معا
في وقت واحد .

القاعدة القانونية

- ١ - الخصم الذي يتكرر تغييره لمحل إقامته
دون أن يوضح عنوانه الجديد يكون اعلانه
صحيحاً بايداع صورة من الاعلان بالنيابة
- ٢ - لا يمكن الحكم باشهار الافلاس إلا
إذا قام بالشخص المطلوب اشهار افلاسه صفتان
في وقت واحد . : صفة التاجر . والتوقف عن
الدفع . فلا يصح اشهار افلاس شخص في وقت
زالت عنه فيه صفة التاجر . ومن غير أن يثبت
في ذلك التاريخ حالة توقفه عن الدفع .
(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٢٩٩ سنة ١٩٣٠)

٤٠٩

محكمة استئناف السين المدنية

١٠ يونيو سنة ١٩٢٩

اجارة . بوفيه محطة . متعهد . امتياز مؤقت .

القاعدة القانونية

لا يعتبر المتعهد (لبوفيه) احدى المحطات

٤٠٧

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨

مستولية . سيارة . قيادتها . كيفية مرورها

القاعدة القانونية

ليس لسائق السيارة أن يمر قبل العربات
السابقة له إلا إذا أتى من جهة الشمال فإذا كان
مروره من الشمال مستحيلاً فيجب عليه أن يهdy
السرعة أو يقف حتى يتفادى إحداث حادثة :
وعلى ذلك فسائق السيارة الذي يحاول أن
يسبق من ناحية اليمين راكب عجلة تسير على
شمال الطريق فيقلبها ويخرج راكبها جرحاً يقضى
عليه في الوقت الذي يرتد فيه سائق العجلة
لليمين يعتبر مرتكباً لجريمة القتل الخطأ بسبب
مخالفة الواثق وهذا بالرغم من أن القتل كان هو
الآخر مرتكباً لخطأ وإهمال باستمراره في السير
على الشمال الى تلك اللحظة مع انه كان يسمع
صوت بوق السيارة يعلن وجودها من خلفه

فيجب نقض الحكم الذي يقضى ببراءة
سائق السيارة بناء على ما قرره من أن سيره على
اليمين كان محتماً عليه بسبب عناد راكب العجلة
واصراره على السير على الشمال وذلك لأنه لا يمكن
الاعفاء من جريمة إلا في الحالات التي ينص فيها
القانون صراحة على الاعفاء .

(مجلة دالوز سنة ١٩٢٩ ص ١٤ قسم اول)

الزمن باستغلاله لهذا الغرض ولم يتمسكوا
بالبطلان إلا بعد ما طلبوا زيادة الأيجار ورفضت
(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٢١ سنة ١٩٣٠)

٤١١

محكمة استئناف ديمون

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٠

تقدم . ايقاف سريانه . قاصر . وارث .
شريك بالغ . شيوع .

القاعدة القانونية

يستفيد الشركاء البالغون - أثناء قيام
الشيوع - من قصر أحدهم . فلم أن يتمسكوا في
تلك الفترة (وقبل حصول القسمة) بما للقاصر من
حق عدم سريان التقادم ضده . اما بعد القسمة -
وأخذاً بنتيجتها باعتبارها معلنة للحق لا منشئة له -
فليس للبالغ أن يتمسك بالنسبة للنصيب الذي
آل إليه بالقسمة بعدم سريان التقادم الناشئ
من قصر أحد الورثة الشركاء

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٣٠٧ سنة ١٩٣٠)

مالكاً لمحل تجارى . ومن جهة أخرى فإن (البوفيه)
باعتباره من الأملاك العمومية لا يمكن أن يكون
موضوع إيجار . والاتفاق الذى يعقد بين شركة
السكة الحديد والمتعهد أو الملتزم هر عقد التزام
مؤقت قابل للفسخ

(مجلة دالوز ١٩٢٩ ص ١٢٥ قسم ثان)

٤١٠

محكمة استئناف باريس

اول فبراير سنة ١٩٣٠

تمهيدات . سبب مخالف للأداب . بطلان . عدم
جواز رفع دعوى به . عقد إيجار . بيت للدعارة

القاعدة القانونية

ان الاتفاق من جانب المتعاقدين على أمر
مخالف للأداب العامة لا يمكن أن ينشأ عنه حق
فى التقاضى فليس لأحد الطرفين الداخلين فيه أن
يرفع دعوى بطلب تنفيذ هذا الاتفاق ولا بطلب
ابطاله .

وعلى ذلك فليس للملاك بيت تدار فيه
الدعارة أن يطلبوا طرد المستأجرين بسبب
بطلان عقد الإيجار اذا كانوا قد رضوا مدة من

بحث

في ديون المقامرة والمراهنة

Les dettes de jeu et de pari

لم يرد في القانون المصري أدنى ذكر لديون المقامرة والمراهنة وغاية ما هنالك ان المادة ٩٤ - ١٤٨ من القانون المدني نصت على ان التعهدات لا تكون صحيحة الا اذا كانت مبنية على سبب صحيح وجائز قانوناً. فنظراً لصمت القانون المصري يعمد القاضى عند ما يطرح أمامه نزاع في دين مقامرة او مراهنة الى تطبيق المادة ٩٤ - ١٤٨ والى قواعد العدل طبقاً للمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المقابلة للمادة ١١ من القانون المدني المختلط والى نصوص القانون الفرنسى باعتباره المصدر التشريعى للقانون المصرى . وكثيراً ما اهدت المحاكم الاهلية والمختلطة بنصوص قانون نابليون واقتدت بقضاء المحاكم الفرنسية فى الاحوال التى يخلو فيها القانون المصرى من النص

ونظراً لاهمية الموضوع وخلو القوانين المصرية من النص رأينا أن نجمل قواعد القانون الفرنسى الخاصة بديون المقامرة والمراهنة ونبين الطريق الذى سلكه قضاء فرنسا فى هذا الباب

المقامرة (Le jeu) هى اتفاق يتعهد بموجبه كل مقامر بأن يدفع الى الراجح مبلغاً او أى شئ متفق عليه فى حالة ما اذا خسر المقامرة (بودرى)

تنقسم ألعاب المقامرة الى قسمين : قسم خاص بالمهارة وهى الألعاب المعلق فيها الربح على مهارة المتعاقدين (Les jeux d'adresse)

والقسم الآخر معلق فيها الربح على مجرد الصدفة وليس لمهارة المتعاقدين أدنى تأثير (Les jeux de hasard)

مثال ذلك : الروليت (La roulette)

والبكاراه (Le baccara)

واللعب بقطعة نقود وجهاً لظهر (Le jeu de pile ou face)

ويندر أن تكون ألعاب المقامرة من أحد النوعين فقط لان الربح يعود الى مهارة المتقارمين والصدقة معاً (بلائيول جزء ثان)

وعلى كل حال يجب أن يكون قسط الصدقة والبخت مرجحاً والا انتفت المقامرة (بودرى وكولان - وكايتان)

المراهنة (Le pari) هي اتفاق بين شخصين اختافاً على أمر ما يتعهدان بموجب هذا الاتفاق ان يدفع أحدهما الى الآخر مبلغاً معيناً أو أى شئ معين فى حالة ما اذا اتضح أن رأى الآخر هو الاصح (بودرى)

الفارق بين المقامرة والمراهنة . الشرط المعلق عليه ربح المقامرة . هو عمل يأتيه أحد المتعاقدين والشرط المعلق عليه ربح المراهنة هو تحقيق أمر ما يكون قد حصل أو سيحصل . وفى كلا الحالتين يجب ألا يكون هذا الامر من عمل أحد المتعاقدين (بلانيول جزء ثان صفحة ٦٧٨)

وجه التشابه بين المقامرة والمراهنة . التزام أحد المتعاقدين فيهما معلق على حصول أمر معين والتزام الطرف الآخر معلق على عدم حصول هذا الامر . وتعتبر المقامرة والمراهنة من العقود التبادلية (contrats synallagmatiques) بالنسبة لانعقادها وعقود انفرادية (contrats unilatéraux) بالنسبة لنهاذها

ومميز المقامرة من المراهنة . هو وجهة نظر المتعاقدين بالنسبة للامر المعلق عليه الربح وعلى ذلك يعتبر الاتفاق مقامرة اذا لعب المتعاقدون دوراً إيجابياً بأن يكون المطلوب من أحدهما أن يسبب حدوث ذلك الامر المعلق عليه الربح ويعتبر الاتفاق مراهنة اذا كان الامر المعلق عليه الربح خارجاً عن ارادة المتعاقدين وغير متعلق بعملهم (بودرى المطول - العقود الاحتمالية)

ونظراً للتقارب الشديد بين المقامرة والمراهنة أدجبهما القانون الفرنسى فى نص واحد وقرر فى المادة ١٩٦٥ عدم جواز سماع الدعوى التى ترفع بخصوص دين مقامرة أو مراهنة

Art. 1965. — La loi n'accorde aucune action pour une dette de jeu ou pour le paiement d'un pari.

حكمة التشريع الفرنسى . رأى المشرع الفرنسى ان الغرض من المقامرة والمراهنة يكون غالباً اما التسلية او المضاربة وكسب المال . ففى الحالة الاولى منع المشرع من سماع الدعوى لانه يفرض ان المبلغ المراهن عليه يكون زهيداً أو لا يستحق تقرير دعوى وفى الحالة الثانية منع المشرع من سماع الدعوى نظراً للاضرار الادبيه والاجتماعية التى تترتب على المقامرة والمراهنة لانهما يولدان الطمع والجشع فى نفس المرء ويبعدانه عن العمل المنتج ليرميانه فى أحضان الميسر والمضاربات

ونصت المادة ١٩٦٧ على انه لا يجوز لمن خسر أن يسترد ما وفى به بمحض ارادته ما لم يكن هناك خداع او نصب

Art. 1957 - Dans aucun cas, le perdant ne peut répéter ce qu'il a volontairement payé, à moins qu'il n'y ait eu, de la part du gagnant, dol, supercherie ou escroquerie.

ويجب أن يتم الوفاء والمدين علماً بطلان تعهده
ولقد اعتبر المشرع وفاء الخاسر صحيحاً في هذه الحالة اختاراً للعلاقات الغير مشروعة القائمة
بين الطرفين ولعدم اثارة المناقشة فيها من جديد

وقد ذهب رأى الى أن هذا النص انما هو تطبيق للمادة ١٢٣٥ فقرة ثانية التي قررت عدم
جواز استرداد ما دفع بمحض الارادة وفاء لالتزام طبيعي على أن دين المقامرة خلافاً للالتزامات
الطبيعية الاخرى لا يقبل الاستبدال ولا تجوز كفالاته والا لكان في استطاعة الدائن أن يطالب
بدينه بطريق غير مباشر مع أن القانون لم يقرر له دعوى للمطالبة به - فاذا أمضى الخاسر سنداً
وأقر فيه بدينه لا يجوز للراجح أن يطالبه رسمياً لان الوعد بالوفاء لا يعتبر وفاء وبالتالي لا تنطبق
المادة ١٩٦٧ بل المادة ١٩٦٥ التي منعت سماع دعوى دين المقامرة (تقض باريس أول اغسطس
سنة ١٩٠٤) - .

واذا أمضى الخاسر سنداً لاذن الراجح وحوّله هذا الاخير الى شخص حسن النية جاز لحامل
السند أن يطالب الخاسر بالقيمة ويجوز للخاسر في هذه الحالة أن يرجع على الكاسب بما دفعه
(استئناف باريس ٢٧ يوليو سنة ١٨٩٦ وتقض ١٢ ابريل سنة ١٨٥٤ وتقض ١٦ ديسمبر سنة
١٨٧٩) - والسبب انه من مقتضى التشريع الخاص بالسندات تحت الاذن لا يجوز أن يدفع
في مواجهة حامل هذه السندات الحسن النية بالدفع التي يجوز التمسك بها في مواجهة الدائن ...
(كولان وكايتان جزء ثان صفحة ٩٦٤) - واذا اقترض الخاسر مبلغاً لتسديد دين قمار فالقرض
صحيح حتى ولو علم المقرض الباعث بشرط ألا يكون المقرض قد اشترك في المقامرة والا يكون له
صالح فيها وذلك لان القرض لم يحصل تشجيعاً أو تحريضاً للمقامرة (تقض باريس ٤ يوليو
سنة ١٨٩٢) - .

واذا اقترض المبلغ للخاسر بعد نهاية القمار تشجيعاً له فالقرض باطل (تقض باريس ١٥ نوفمبر
سنة ١٨٦٤) .

واذا اقترض شخص مبلغاً ليقام به وكان المقرض على علم بذلك فهل يعتبر القرض
صحيحاً أو باطلاً؟ - يرى بودرى لا كنتينرى انه باطل لانه لا يرى محلاً للفرقة بين سبب الالتزام
والباعث له - ولان سبب القرض هو تسليم النقود والباعث هو تسهيل المقامرة فالواقع ينظر هنا
الى تصرف المقرض في ذاته بغض النظر عن سببه أو الباعث اليه وهو تصرف غير مشروع والا
لجاز للمقارمين والمقرضين أن يهربوا من نصوص القانون . لان حكم هذه الحالة هو حكم المقامر
الذي يقرض زميلاً له مبلغاً اثناء المقامرة وقد اجمع الشراح على بطلان هذا القرض مع أن سببه

وهو تسليم النقود مشروع في ذاته (شرح القانون المدني المطول . العقود الاحتمالية وبهذا المعنى تقض باريس ٢٥ يناير سنة ١٩٠٩ و ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨ و ٤ يوليو سنة ١٨٩٢) . -

ومن المدهش أن نفس المؤلف بودرى أفتى بعكس ذلك في كتابه الموجز اذ ورد فيه انه اذا اقترض شخص مبلغا ليقامر به وكان القرض على علم من ذلك فالقرض صحيح لانه بناء على رأيه يجب التفرقة بين سبب الدين والباعث له فسبب القرض هو تسليم النقود والباعث هو تسهيل المقامرة وبما أن التعهدات التي يكون سببها غير جائز قانوناً تعتبر باطلة بغض النظر عن الباعث فلذلك يعتبر القرض صحيحاً لان سبب الالتزام صحيح (شرح القانون المدني الموجز جزء ثان طبعة سنة ١٩١٣ صحيفة ٧٤٣ فقرة ١١٥١) (وبهذا المعنى محكمة اجان ٢٥ يناير سنة ١٩٠٩) .

وربما علل سبب هذا التناقض انه بعد وفاة المسيو بودرى لا كنتينري عميد كلية حقوق بورديو سابقا كلف المسيو شينو استاذ القانون المدني في ذات الكلية أن يراقب اعادة طبع الموجز ويحتمل أن يكون حضرته قد غير رأى العميد ولكن هذا التعليل في غير محله لان المسيو شينو تعهد في مقدمة الموجز أن يحترم رأى العميد وانه سيكتفي بأن يضيف الى الموجز القوانين والاحكام الحديثة مع أن الخلاف هنا هو في الموضوع والاحكام التي أشير اليها في الموجز صدرت قبل وفاة العميد ونصوص القانون على ما هي لم تتغير . ولا ندرى سبب هذا التناقض الغريب !!!

يرى كولان وكايتان أن الدفع الخاص بالمقامرة متعلق بالنظام العام يجوز للمحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها ويجوز ابدائه في أى حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف أو أمام محكمة النقض . (تقض باريس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٤ واستئناف باريس ١٣ مايو سنة ١٨٧٣) .

ورأى بودرى أن المادة ١٩٦٥ حظرت بتاتا سماع الدعوى التي ترفع للمطالبة بدين مقامرة لأسباب متعلقة بالنظام العام وقياساً على أن الدفوع المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدائها في أى حالة كانت عليها الدعوى يرى انه يجوز ابداء الدفع الخاص بالمقامرة لأول مرة امام محكمة النقض وانه يجب على المحكمة أن تثير هذا الدفع من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه منها الخصم (تقض باريس سنة ١٨٨٦ وبودرى المطول)

ولكن قضاء محكمة تقض باريس على عكس ما تقدم منها تقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٣ و ٢٦ مايو سنة ١٨٨٦ .

وتعتبر باطلة الشركة التي يكون غرضها تسليف نقود للمقامرة او توزيع أرباح المقامرات (بودرى المطول ومحكمة السين التجارية ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧) .

ولا يجوز للفضولى Le gérant d'affaires أن يطالب رب العمل Le maitre بدين مقامرة قام بسداده بدون توكيل لانه لايجوز له المطالبة بالمصاريف التي انفقها الا اذا أحسن ادارة العمل (تقض ٣٠ مايو سنة ١٨٣٨)

ويعتبر باطلا التنازل عن دين مقامرة ولذلك لا يمكن الزام الخاسر بأن يدفع الدين الى المتنازل اليه حتى ولو كان حسن النية (ليموج ٢ يونيو سنة ١٨١٩) وعكس ذلك تقض ٤ ديسمبر سنة ١٨٥٤ وبفرض أن الخاسر الزم بدفع الدين المتنازل عنه فيحق له أن يطالب الكاسب بما دفعه (بودرى المطول)

ويعتبر باطلا الصلح الذى يحسم نزاعاً قائماً فى شأن دين مقامرة لان صفة الدين لا تتغير بالصلح بل تبقى على ما هى (تقض ٤ يوليو سنة ١٨٩٢ واستئناف باريس ٦ يوليو سنة ١٨٨٢)

وتعتبر باطلة مشاركة التحكيم التى تحسم نزاعاً قائماً فى شأن دين مقامرة (تقض ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٥ وتقض بلجيكا ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩١)

ولا يجوز أن يدفع بالمقاصة وفاء لدين مقامرة (تقض ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٢٦ وتقض بلجيكا ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣)

ويعتبر باطلا رهن الحيازة le nantissement الذى يحصل ضماناً لدين مقامرة وعلى ذلك يجوز استرداد ما سلم ضماناً لدين المقامرة (استئناف بروكسل ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٢ واوبرى ورو - ولوران)

ولا يجوز للمدين المتضامن الذى دفع دين قمار أن يعود بما دفعه على الدائنين المتضامين معه (فرير جوان سان)

ويعتبر باطلا أيضاً التوكيل الصادر للمراهنة فى سباق الخيل فى الاحوال التى تعتبر فيها تلك المراهنة باطلة (محكمة روان ٣ اغسطس سنة ١٨٨٩)

ولا يجوز للموكل أن يطالب وكيله بأرباح المقامرة (استئناف باريس سنة ١٨٥١) كما لا يجوز للوكيل الذى قام بأمر موكله أن يطالبه بديون المقامرة (تقض ١٦ فبراير سنة ١٨٨١ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٤٥ و ٣ مارس سنة ١٨٧٥ واوبرى ورو - وتروبلنج) لان الوفاء فى هذه الحالة هو تابع للمقامرة ومشوب بالبطلان وعلاوة على ذلك لا يمكن اعتباره وفاء اختيارياً تم بمحض ارادة الخاسر يعتبر التوكيل باطلا اذا اشترك الوكيل فى المقامرة باسمه الشخصى أو كان له صالح فيها لان الوكيل يعتبر فى هذه الحالة كأنه يطالب بدين قمار (تقض ٢٦ فبراير سنة ١٨٤٥)

واذا قام الوكيل بوفاء دين قمار بالنيابة عن الأصيل وعلى غير علم منه فلا يجوز له أن يرجع عليه بما دفعه (اوبرى ورو - وبودرى)

ويعتبر صحيحاً التوكيل الصادر للاشتراك فى المقامرات والمراهنات الجائزة قانوناً (روان ٣ اغسطس سنة ١٨٨٩ واستئناف باريس ١١ مارس سنة ١٨٩٢) وعلى ذلك يعتبر صحيحاً التوكيل الصادر للاشتراك فى الرهان المتبادل (روان ٣ اغسطس سنة ١٨٨٩).

ويعتبر صحيحاً التوكيل الصادر لوفاء دين قمار وفي هذه الحالة يجوز للوكيل أن يطالب موكله بما قام بسداده حتى ولو فرض أن الوكيل كان عالماً بسبب الدين الحقيقي لأن الوكيل إنما يطالب بما دفعه استناداً على التوكيل الصادر إليه (استئناف باريس ٧ يناير سنة ١٨٧٤ و بودرى واوبرى ورو) .

وإذا دفع الوكيل دين المقامرة بنقود استلمها من موكله فلا يجوز للاصيل أن يطالب الوكيل برد القيمة (بودرى) .

وتعتبر باطلة كفالة دين القمار (Cautionnement) وعلى ذلك لا يجوز للكفيل أن يدفع الدعوى الموجهة ضده بطلان التعهد ولكن ان وفي الكفيل دين القمار بمحض ارادته لا يجوز له الرجوع على الراجح بما سدده (تقض باريس ١٩ يونيو سنة ١٨٥٥ ومحكمة السين التجارية ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ و بودرى) .

ولا يجوز للكفيل الذى دفع دين قمار بدون توكيل خاص من المدين أن يطالب هذا الاخير بما وفى به لان عمل الكفيل فى هذه الحالة هو كعمل الفضولى وان وفى الكفيل دين القمار تنفيذاً لتوكيل صادر اليه من المدين فيعتبر الكفيل فى هذه الحالة وكيلاً عن المدين (باريس أول ابريل سنة ١٨٩٥) .

ويعتبر القرض باطلاً قانوناً اذا كان المقرض صالح فى المقامرة لان المقرض يعتبر فى هذه الحالة شريكاً للمقامر والبحث عما اذا كان المقرض صالح فى المقامرة أمر متروك تقديره للمحكمة (استئناف باريس ١٣ مايو سنة ١٩٠٩) .

وإذا اقترض مدير نادى قمار مبلغاً لأحد المقامرين لا يفترض حتماً أن المقرض كان على يقين من أن المقرض سيقامر بالنقود بل يجب اثبات علمه هذا (بودرى الموجز وتولوز ٧ يونيو سنة ١٨٩٢) وعكس ذلك (تقض باريس ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٢) .

إذا وضع المقامر النقود على مائدة الميسر فيعتبر عمله هذا وفاء معلقاً على شرط الخسارة ولا يجوز له استردادها بعد الصفقة والا اعتبر سارقاً لان ملكية النقود تنتقل فوراً الى الكاسب بمجرد انتهاء الصفقة (تقض باريس ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٢) .

ويرى لوران انه يجوز لمن سلم المبلغ مقدماً أن يطالب الراجح بالقيمة التى خسرها لان تسليم القيمة مقدماً هو وعد بالوفاء ولكن لم يوافقه أحد من العلماء على هذا رأى .

ويجوز للمقامرين أن يسحبوا نقودهم قبل انتهاء الصفقة لان الدين لا ينشأ الا بعد اتمامها . ويجوز اثبات أن سبب الدين الحقيقي هو القمار وذلك بكافة الطرق حتى ولو كان الدين مثبتاً بعقد رسمى (استئناف ليون ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩١) .

استثنى المشرع الفرنسى من القاعدة المقررة بالمادة ١٩٦٥ بعض الالعاب وذلك لسببين الأول بقصد تشجيعها والثانى لعدم وجود تشابه بينها وبين القمار وقد نصت المادة ١٩٦٦ فقرة أولى على انه يستثنى من احكام المادة السابقة الالعاب الخاصة بالسلاح والسباق على الاقدام أو على الخيل وسباق العربات ولعب البوم والالعاب المشابهة لها الخاصة بمهارة الجسم ورياضته .

Art. 1966—Les jeux propres à exercer au fait des armes, les courses à pied ou à cheval, les courses de chariot, le jeu de paume et autres jeux de même nature qui tiennent à l'adresse et à l'exercice du corps, sont exceptés de la disposition précédente.

لعب البوم jeu de paume هو أشبه بلعب التنس ويرى بودرى انه يجب تفسير المادة ١٩٦٦ تفسيراً ضيقاً وعدم التوسع فيه ، ويحصر الالعاب التى استثنىها المادة ١٩٦٦ فى الالعاب الخاصة بمهارة الجسم ورياضته فقط كالقفز وسباق الدراجات ومن رأيه عدم تناول النص الالعاب التى تستدعى التفكير كعبة الشطرنج والالعاب التى تنطوى على شئ من رياضة الجسم كالبيمار (محكمتى استئناف باريس واكس بتاريخ ١٠ يوليو سنة ٩٠٢ و ٢٥ مايو سنة ١٨٩٢)

ويرى العالمان كولان وكايتان أن نص المادة ١٩٦٦ لم يرد على سبيل الحصر بل يجوز القياس عليه بطريق التمثيل ومن رأيهما أن لعبة كرة القدم تدخل ضمن الاستثناء ويحصر الانبول المادة ١٩٦٦ فى الالعاب الخاصة برياضة الجسم فقط دون التى تستدعى حذاقة فكرية كلعب الورق ولعبة الضامة

وقد اعتبرت بعض المحاكم لعب البليار داخلة ضمن الاستثناءات واعتبرته اخرى خارجا عنها (اكس ٢٥ مايو سنة ١٨٩٢ وباريس ١٠ يولييه سنة ١٨٩٢)

يجب أن تتوفر الشروط الآتية لاعتبار المقامرة والمراهنة عقدين احتماليين *contrats aléatoires* صحيحة طبقاً للمادة ١٩٦٦

أولاً - أن يكون المتعاقدون ذوى اهلية تامة لا ناقصة بأن لا يكونوا قصرأ . ولا يجوز للمرأة المتزوجة أن تلتزم بدين قمار بدون إذن زوجها (فى فرنسا)

ثانياً - أن يكون الوفاء صحيحاً أى غير مشوب باكراه أو تدليس . فالتزام السكران بدين قمار باطل

ثالثاً - أن يتساوى المتعاقدون فى المخاطرة . ولكن لا يشترط احتمال كسب كل من المراهنين

رابعاً - أن يحترم المتعاقدون قواعد واصول المراهنة

خامساً - ألا يرتكب أحد المتعاقدين غشاً أو نصباً أو تدليساً
سادساً - ألا يكون المبلغ المراهن عليه مبالغاً فيه مع مراعاة ثروة المراهنين . ويجوز للمحكمة
أن تتحقق اذا كانت نية المراهنين هي المضاربة وكسب المال ام مهارة الجسم

لا تنطبق المادة ١٩٦٦ الا فيما بين المراهنين وفي مواجهة منظم المباراة باعتباره ممثلاً لهم جميعاً
فمثلاً اذا اقيمت مباراة ملاكمة ورفض منظم الحفلة ان يدفع الى الملاكم المبلغ المتفق عليه جاز
للثاني أن يقاضى الاول لمطالبته به واذا نظمت حفلة سباق خيل وتراهن مالكو الجياد فيما بينهم
جاز لهم أن يطالبوا بعضهم بعضاً بالمبالغ المتراهن عليها (كولان وكايتان ولوران وبودرى
وامستثاف باريس ٢٧ يولييه سنة ١٨٩٦)

وتعتبر باطلة طبقاً للمادة ١٩٦٥ المراهنات الخاصة بالالعاب المهارة والرياضة التي تتم بين أشخاص
لا شأن لهم في تلك الالعاب. فمثلاً في سباق الخيل لا يجوز لغير مالكي الجياد وفي مباراة التنس
لا يجوز لغير المتبارين أن يقاضوا الخاسر أو مكاتب الرهان أو الاندية وكل من جمع أموال الرهان
لمطالبتهم بالمبالغ المتراهن عليها (كولان وكايتان - ولوران - وبودرى - وجارسونيه . وتقض
باريس ٢٧ يوليو سنة ١٨٩٦)

تعتبر باطلة كقامرة معلقة على مجرد الصدقة المراهنات على سباق الخيل من اشخاص ليس لهم
المام بقيمة الجياد ولا غرض لهم سوى المضاربة (تقض باريس ٨ يونيه سنة ١٨٧٥ وتقض بروكسل
١٨ فبراير سنة ١٨٨٦)

ومع ذلك يرى فرير جوان دى سان ولينوبل انه يجوز لجميع من تراهنوا ان يطالبوا بالمبالغ
التي كسبوها ولو لم يشتركوا في الرهان مباشرة باعتبارهم مالكي الخيل التي اشتركت في السباق، وقد
قيد المشرع الدعوى التي قررها للالعاب الخاصة بمهارة الجسم ورياضته بشرط هام ونص في المادة
١٩٦٦ فقرة ثانية على انه يحكم برفض الطلب ان كان المبلغ المراهن عليه مبالغاً فيه

Néanmoins, le tribunal peut rejeter la demande, quand la somme lui paratt excessive.

لأن فكرة كسب المال والمضاربة تكون في هذه الحالة هي السائدة مع ان غرض المشرع
الوحيد هو تشجيع الالعاب الرياضية ولذلك يفترض أن المبالغ المراهن عليها زهيدة ويفهم من
نص المادة ١٩٦٦ فقرة ثانية انه لا يجوز للمحاكم أن تقضى بتخفيض المبلغ بل حتم عليها أن تقضى
برفض الطلب المقدم اليها . ولكن اذا قام المدين بتسديد الدين المبالغ فيه بمحض ارادته فالوفاء
صحيح لا يجوز الرجوع فيه على انه يشترط لاعتبار الوفاء صحيحاً تطبيقاً للمادة ١٩٦٧

أولاً - أن يتم الوفاء بمحض ارادة المدين أى عالمًا بإعلان التمهيد فان حصل الوفاء تحت
سلطان التدليس او الاكراه جاز الرجوع فيه

ويجوز لمن سدد دين مقامرة على مورثه جاهلاً بسبب الدين الحقيقي ان يطلب استرداد ما سدده .

ثانياً - أن يحصل الوفاء من مدين ذى أهلية أى لا يكون قاصراً

وفي فرنسا ان سددت المرأة المتزوجة دين رهان بدون اذن زوجها جاز لها أن تسترد ما قامت بوفائه، وفي فرنسا ايضاً لا يجوز للقاصر المأذون له بالتجار أن يسدد دين قمار أو رهان الا من ايراد أمواله فقط

ثالثاً - ان يتم وفاء الدين حقيقة - أى ألا يكون بمجرد التوقيع على سند اقراراً بالدين . ويجوز لمن وقع سنداً يقر فيه بدين مقامرة أن يدفع ببطان التعمد ولا يمكن اعتباره متنازلاً عن البطلان لأن الدفع الخاص بالمقامرة والمراهنة متعلق بالنظام العام لا يجوز التنازل عنه . هذا وقد قضت احدى دوائر محكمة الاستئناف المختلطة في الاستئناف المرفوع امامها من سعداوى ضد شركة سباق هليوبوليس بعكس ما قضى به في الاستئناف الذى رفع من مارسيل طمباى ضد موريس بنزا كين وآخرين

فنظراً لأن القانون المصرى لم ينص على ديون المراهنة والمقامرة وترك الفصل فيه لفطنة القضاء ونظراً لتضارب الاحكام الصادرة في هذا الموضوع فيحسن والحالة هذه بالمشروع أن يسد هذا الفراغ ويدخل في القانون المدنى نصوص المواد التى أقرتها اللجنة الايطالية الفرنسية التى تألفت لتوحيد التشريع المدنى في ايطاليا وفرنسا معاً وقوام تلك اللجنة علماء قانون الدولتين وكبار اساتذتها وسيعرض قريباً مشروع القانون الجديد على برلمانى الدولتين المذكورتين لمناقشته والمصادقة عليه ولقد أوفدت بعض دول اوروبا مندوبين من طرفها للاشتراك في هذا العمل التشريعى الجليل وهى ترقب مواقعة فرنسا وايطاليا على نصوص المشروع المذكور لى تدخله هى ايضاً في تشريعها الخاص

وها هى نصوص تلك المواد التى وضعتها اللجنة الايطالية الفرنسية

المادة ٦١٩ : - لا تسمع الدعوى التى ترفع للمطالبة بدين قمار او رهان

المادة ٦٢٠ : - يستثنى من احكام المادة السابقة المراهنات التى تحصل بين اشخاص يشتركون في الالعاب الخاصة بالسلاح والسباق على اختلاف أنواعه والالعاب الرياضية - ومع ذلك يجوز للقاضى ان يرفض الدعوى اذا تراءى له ان المبلغ باهظ

وفي الاحوال المينة بالفقرة الاولى من هذه المادة لا يجوز للوسطاء المصرح لهم قانوناً بجمع المبالغ المراهن عليها من الاشخاص الذين لم يشتركوا في الالعاب ان يدفعوا بالمادة السابقة

المادة ٦٢١ : - ليس للخاسر أن يسترد ما وفى به بمحض اختياره عقب مقامرة أو مراهنة خاليتين من الغش :

PROJET FRANCO-ITALIEN

Art. 619—La loi n'accorde aucune action pour une dette de jeu ou pour le paiement d'un pari.

Art. 620—Les jeux propres à exercer au fait des armes, les courses de tous genres et les jeux sportifs sont exceptés de la disposition précédente pour les paris entre personnes prenant part à ces jeux.

Néanmoins le juge peut rejeter la demande lorsque la somme lui paraît excessive.

Dans les cas prévus au 1^o al. du présent article les intermédiaires légalement autorisés à réunir les enjeux des personnes ne prenant point part au jeu ne peuvent pas invoquer l'art-précédent.

Ars. 621 — Le perdant ne peut répéter ce qu'il a volontairement payé à la suite d'un jeu ou d'un pari exempté de toute fraude.

أنطون شكرى نحال

المحامى بقسم قضايا وزارة الاشغال

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة	
الصفحة	صاحب البحث	الابحاث	
٦٤٣	عبد الحميد رشدي بك القاضي	السبب كركن أساسي للتعهد	
٦٥١	محمد مختار عبدالله بك القاضي	العرامة الجنائية وسبيل تنفيذها	
الصفحة	رقم	التاريخ	الأحكام
			(١) قضاء محكمة النقض والابرار
٦٥٧	٣٢٤	٢٣ يناير ١٩٣٠	١ - رد . طلب رد القضية عن الحكم . كيفية تقديمه . بطلان عدم قيام الرد . تفسير ضيق - ٢ - معارضة . حكم غيابي تعليق الحكم . استئناف النيابة . تأييد الحكم الغيابي . قيام استئناف النيابة . تعديله او الغاؤه . زوال استئناف النيابة استئناف . طريقة تقديمه . مخالفة المادة ١٧٨ . تقديمه بعريضة لقلم الكتاب . عدم قبول الاستئناف .
٦٦٠	٣٢٥	» » »	بطلان . تغيير صفة المدعى عليه في محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها . تجاوز الحدود الدعوى . الحكم بالبراءة . التعويضات . تطبيق خطأ .
٦٦١	٣٢٦	٣٠ » »	قتل خطأ . خطأ . ضرورة أن يكون الخطأ هو سبب الحادثة دون غيره
٦٦٤	٣٢٨	» » »	نقض . تقديم أوراق ومذكرات بعد قفل باب المرافعة . اخلال بحق الدفاع . بطلان
٦٦٦	٣٢٩	» » »	١ - مصاريف قضائية . دعوى جنائية . دعوى مدنية . عدم جواز الاخذ بالنصوص الخاصة بالمصاريف في المواد المدنية والتجارية - ٢ - منهم . الحكم بادانته . جواز الزامه بكافة المصاريف في حالة الحكم ببعض التعويضات

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
٦٦٩	٣٣٠	١٣ فبراير ١٩٣٠
٦٦٩	٣٣١	» » »
٦٧٠	٣٣٢	٢٧ » »
٦٧١	٣٣٣	» » »
٦٧٢	٣٣٤	» » »
٦٧٣	٣٣٥	٦ مارس ١٩٣٠
٦٧٤	٣٣٦	» » »
٦٧٥	٣٣٧	» » »
٦٧٦	٣٣٨	٤ فبراير ١٩٣٠

٢ - قضاء محكمة الاستئناف الأهلية

- ١ - يمين حاسمة . متممة . الفرق بينهما - ٢ - أوراق تجارية . سقوط الحق في المطالبة بها . يمين حاسمة . نكول . دلالة - ٣ - يمين حاسمة . حكم على أساسها . عدم قبول الطعن فيه .

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
٦٧٨	١٢ فبراير ١٩٣٠	تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية ١ - استئناف . ورثة . مصلحة مشتركة . رفع استئناف من أحدهم لا يقيد الآخرين . عدم تجزئة النزاع . تضامن ضمان . استفادة من استئناف الآخرين - ٢ عدم التجزئة . مطالبة بمبلغ موصى به - ٣ - وصية . ايقاف . محله - ٤ - وصية . شكلها . حصولها أمام مطران الارمن الكاثوليك . صحتها .
٦٨٢	» » » ٣٤٠	محرمات عرفية . وارث . عدم جواز الطعن فيها .
٦٨٥	» » ١٧ ٣٤١	استئناف . دعوى استحقاق فرعية . أصلية . الفرق بينهما . ميعاد الاستئناف . اجراءات نزع الملكية
٦٨٧	» » ١٣ ٣٤٢	التماس . تكرار الطعن به ضد حكم واحد . عدم جواز ذلك
٦٩٠	» » ١٩ ٣٤٣	١ - حوالة . ضمان المحيل وجود الدين . عدم تجزئة الدعوى . تمثيل كل منهما للآخر - ٢ - التماس القضاء بما لم يطلبه أحد من الخصوم . حالة
٦٩٢	٣ ابريل ١٩٣٠ ٣٤٤	١ - التماس . حكم قاض بقبول التماس . تحديد جلسة لنظر الموضوع . جواز التماس فيه . - ٢ - التماس . حكم صادر في التماس . جواز الطعن فيه بطريق التماس من الخصم المحكوم عليه فيه
٦٩٥	٢ فبراير ١٩٣٠ ٣٤٥	استئناف . قبوله . سندات مرتبطة ببعضها . تقدير نصاب الدعوى .
٦٩٦	٢٤ فبراير ١٩٣٠ ٣٤٦	سريان القوانين على الماضي . قوانين خاصة بالأدلة . عدم سرياتها
٦٩٦	١٢ مارس ١٩٣٠ ٣٤٧	قرض - صدور في صورة عقد بيع . ربا فاحش . جواز الاثبات بالبيئة

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
٦٩٨	٣٤٨	٢٤ مارس ١٩٣٠
٧٠٢	٣٤٩	٢٥ » »
٧٠٤	٣٥٠	٢٧ » »
٧٠٦	٣٥١	٣١ » »
٧٠٨	٣٥٢	» » »
٧١١	٣٥٣	٢ ابريل ١٩٣٠

تابع - قضاء محكمة الاستئناف الاهلية

١ - موظف . أساس صلته بالحكومة . رابطة قانونية .
ليست عقد ايجارة ولا وكالة - ٢ - أعمال إدارية .
اختصاص . تجاوز الاختصاص . اساءة استعمال الاختصاص .
عدم جواز ابطال الأعمال الادارية . تعويضات
٣ - اساءة استعمال السلطة . تفسيره . عدم جواز البحث
في هذا التصرف - ٤ - عدم العمل بروح القانون .
اختصاص المحاكم بالقطر في دعوى التضمنات ٥ - رقت .
موظف . حق الوزير في فصل صغار الموظفين . قرار من
مجلس الوزراء .

١ - دعوى . التنازل عنها أو تركها . التمييز بينهما ٢ - دعوى
التزوير . تركها . عدم قبوله
نزع ملكية للمنفعة العامة . ثمن العقار وتقديره . معارضة .
قوائد فرق الثمن . عدم جوازها .
موظف عسكري . نقله من الجيش الى البوليس . وجوب
معاملته بقوانين الجيش بالنسبة ل حالته على المعاش مخالفة .
تعويض .

١ - اجارة . اثبات بالبينة . تحريمه - ٢ - مبدأ ثبوت
بالكتابة في اجارة . عدم جواز البينة - ٣ - بدء تنفيذ
اجارة . عدم جواز البينة - ٤ - استئناف . طلبات جديدة .
عدم جوازه

١ - حساب . تقديمه للمجلس الحسبي . نتائج بالنسبة للأوصياء .
والقوام - ٢ - المجلس الحسبي . قراراته عن الحساب .
نتائج . قوة الشيء المحكوم فيه

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء محكمة الاستئناف الاهلية
٧١٣	٣٥٤	٢ ابريل ١٩٣٠ تسجيل - اثره في انتقال الملكية . نظرية العلم وزوالها . علاقتها بطلب الشفعة .
٧١٧	٣٥٥	١ - صلح . طبيعته . تأمينات الدين الأصلي وبقاؤها
		٢ - حوالة . تمسك المدين بالدفع قبل المحال . شروطه
		٣ - حوالة . مركز المحال وحلوله محل المحيل في النزاع .
٧٢٠	٣٥٦	رهن حيازي غير مسجل . نفاذه بالنسبة للمشتري . بيع عقار مع علم المشتري بالرهن . عدم نفاذه
٧٢١	٣٥٧	حجز اداري على محصول . نفاذه . معارضة مالك الأرض . عدم جوازها
٧٢١	٣٥٨	استئناف . قيد . ميعاد القيد
٧٢٢	٣٥٩	وعد بالبيع . الوعد المفرد . جوازه
٧٢٤	٣٦٠	١ - اختلاف مذهب الطرفين . الشريعة التي تطبق
		٢ - ولي . تصرفاته في مال ابنه . شروطه
٧٢٥	٣٦١	دعوى نزاع ملكية . ميعاد رفعها . معارضة في التنيه . الحكم النهائي الصادر فيها
٧٢٦	٣٦٢	استئناف . عدم قبوله . اتفاق على اعتبار الحكم نهائياً . صحته
		(٣) قضاء المحاكم الكلية
٧٢٧	٣٦٣	غرامة جرمية - التنفيذ بها .
٧٢٩	٣٦٤	سرقة . ركن . نية الاختلاس
٧٣٢	٣٦٥	اختصاص . احالة . جناية محالة على محكمة الجنح
٧٣٥	٣٦٦	قانون التسجيل . طبيعة دعوى اثبات التعاقد . شخصية لا عينية

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٧٣٦	٣٦٧	٨ يناير ١٩٣٠
٧٣٨	٣٦٨	١٣ » »
		استئناف . مصاريق . جوازه . حسب الاحوال .
		١ - تركة . ايضاء بالثلث . غير وارث . عقد الوصية .
		توقيع الورثة . اجازة - نفاذ - ٢ - وصية . صحتها . عدم
		تحديد شروط معينة . المادة ١٠٠ لائحة . حالة - ٣ - وصية .
		نقل ملكية . لا ضرورة لتسجيلها . قانون التسجيل . عدم
		تطبيق
٧٤٠	٣٦٩	١٤ » »
		بلاغ كاذب . مسئولية مدنية . ضرر أدبي . تعويضه .
		مقداره . نشر الحكم الذي يصدر في الدعوى .
٧٤٥	٣٧٠	١٩ » »
٧٤٧	٣٧١	٢٠ » »
٧٥٠	٣٧٢	» » »
٧٥٢	٣٧٣	٢١ » »
٧٥٣	٣٧٤	١٥ فبراير ١٩٣٠
٧٥٤	٣٧٥	٢٢ » »
٧٥٥	٣٧٦	١١ يناير ١٩٣٠
٧٥٧	٣٧٧	١٨ مارس ١٩٣٠
٧٥٨	٣٧٨	١٩ » »
٧٦١	٣٧٩	٢٨ ابريل ١٩٣٠
٧٦٦	٣٨٠	٣٠ » »
		دين . اعسار المدين . حلول الدين
		وكيل . ادارته لاموال الموكل . مسئوليته عنها .
		عمولة . قرض . الفائدة . وجوبها .
		حق الملكية . راهب . حق الارث عنه .
		١ - قسمة . عدم الاحتجاج بها لغير الصغير ومن في حكمه
		٢ - شفعة . انضمام جملة شفعاء . جواز
		وصية . مرض الموت . بيت المال .
		حوالة . سند مدني . ما للمدين من الدفع
		اختصاص المسائل الشرعية . المسائل المدنية . التفريق بينهما .
		وقف . أصل الوقف . النزاع الخاص به . مدنيته . اشكال .
		قبل التنفيذ . قبوله . بعد التنفيذ التام . عدم قبوله .
		قسمة . ولاية شرعية . عدم الحاجة لتصديق المحكمة الابتدائية .

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الكلية
٧٦٧	٣٨١	٥ مايو ١٩٣٠
		بيع بضائع وامتعة منقولة . عدم دفع الثمن . حق الفسخ . حق البائع في التعويض . مشتملاته .
٧٦٩	٣٨٢	٢٦ » »
		استئناف . دعوى ايجار . قيمتها . احتسابها . دعوى تزوير . تبعيتها لدعوى الايجار .
٧٧٠	٣٨٣	» » »
		جهاز الزوجة . عدم أحقية الزوج في الانتفاع به الا بأذنها .
٧٧١	٣٨٤	٩ يونيه ١٩٣٠
		قانون الخمسة الافدنه . صغار المزارعين . حمايتهم . الاحوال التي تنطبق عليهم .
		٤ - قضاء المحاكم الجزئية
١٧٣	٣٨٥	٧ نوفمبر ١٩٢٧
		شفعة . قرابة مانعة . اختصاص المحكمة بالنظر فيها . الهيئات القضائية الغير عادية . قراراتها . قوة الشيء المحكوم فيه . تطبيقه .
١٧٥	٣٨٦	٣ نوفمبر ١٩٢٨
		حجز تحت يد الغير . اخبار المحجوز عليه . وفاته قبل الاخبار . اعلان الورثة . الميعاد القانوني . مبدأه .
١٧٦	٣٨٧	١٠ مارس ١٩٢٩
		حجز تحت اليد . حكم غيابي . اقطاع سريان مدة السقوط .
١٧٨	٣٨٨	١٦ ابريل ١٩٢٩
		مناور . مطل . جار . عدم الضرر .
١٧٩	٣٨٩	١٤ مايو ١٩٢٩
		١ - احكام جنائية . اعتبارها . أمام المحاكم المدنية . أحوال
		٢ - سند . طعن بالتزوير . دعوى جنحة مباشرة . حكم براءة . دعوى مدنية . جواز الانكار .
١٨١	٣٩٠	٢٠ يونيه ١٩٢٩
		حراسة . وجود نزاع . أو خطر . تقديره . سلطة القاضي .
١٨١	٣٩١	١٣ اكتوبر ١٩٢٩
		شفعة . جوار . فاصل . طريق خصوصي .
١٨٣	٣٩٢	٢١ » »
		ملك . جار . ضرر . تعويض .
١٨٤	٣٩٣	١٨ يناير ١٩٣٠
		حق الانتفاع . استعمال . حدوده .

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة الماسرة
الرقم	التاريخ	الأحكام
٧٨٧	٣٩٤	١ فبراير ١٩٣٠
٧٩٠	٣٩٥	٢٦ يونيو ١٩٢٨
٧٩٠	٣٩٦	١٠ مايو ١٩٢٩
٧٩٣	٣٩٧	١٣ نوفمبر ١٩٢٩
٧٩٤	٣٩٨	٢٦ » »
٧٩٤	٣٩٩	٢١ يناير ١٩٣٠
٧٩٥	٤٠٠	١١ فبراير ١٩٣٠
٧٩٥	٤٠١	» » »
٧٩٦	٤٠٢	١٢ » »
٧٩٦	٤٠٣	١٣ » »

تابع قضاء المحاكم الجزئية

وكالة. عقد. عدم الاطلاع عليه. مسئولية الوكيل. عدم اعفاء

(٥) قضاء المحاكم المختلطة

بيع. شرط جزائي. تطبيق المادة ١٨١ مدني. عدم تنفيذ جزئي. فسخ البيع. تقدير التعويض.

الدفع الخاص بالمقامرة والمراهنة. صمت القانون المختلط.

المادة ١٤٨. القانون نمرة ١٠ الصادر في سنة ١٩٢٢.

أوراق اليانصيب. قانون نمرة ١٠ الصادر في سنة ١٩٠٥.

السندات ذات الانصبة. الخ. الخ.

بيع القطن. البذرة التي يقدمها المشتري. حق امتياز على

المحصولات. مؤجر. حق امتياز والاحتجاج به. عقد

ثابت التاريخ. تأثيره.

بيع قطن. شرط جزائي. حالة الضرر. حق المشتري في

التعويض المتفق عليه. فوائد المبالغ المدفوعة. الجمع بينها

وبين التعويض

بيع اقطان. محصول قائم على الارض. جواز بيعه. حق

طلب تسليم القطن المبيع. المبالغ المدفوعة للبائع. الخ. الخ.

عقارات على الشيوع. قسمتها عيناً. استحالة الامر ببيعها.

اجارة اشخاص. رفت. تعويض. احتسابه. مستخدم.

عمولته. تعويض. رفت. حسابه.

اشكال في التنفيذ. قاضي الامور المستعجلة. مستندات

الطرفين. فحصها. وجوبه

دفاتر التجار. الاطلاع عليها. سلطة المحكمة.

العددان الثامن والتاسع	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع قضاء المحاكم المختلطة
٧٩٦	٤٠٤	١٣ فبراير ١٩٣٠
		ضامن . طلب تجريد المدين . ميسرة المدين . انعدامها . الكفالة . الدعوى ضد الكفيل . الخ . الخ .
٧٩٧	٤٠٥	» » »
		بيع قطن . عدم التسليم . نزول في البورصة . عدم تأثيره على المشتري . التعويض المستحق .
٧٩٧	٤٠٦	١٨ » »
		وقف . ابطاله . الدائنون . ضرر
		(٦) قضاء المحاكم الاجنبية
٧٩٨	٤٠٧	٢٩ نوفمبر ١٩٢٨
		مسئولية . سيارة . قيادتها . كيفية مرورها .
٧٩٨	٤٠٨	١٢ مارس ١٩٣٠
		١ - اعلان بالنيابة . تغيير محل الإقامة . تجهيل العنوان .
		٢ - افلاس . تصفية قضائية . صفة التاجر . توقف عن الدفع . وجوب قيامها معاً في وقت واحد .
٧٩٨	٤٠٩	١٠ يونيو ١٩٢٩
		اجارة . بوفيه محطة . متعهد . امتياز مؤقت .
٧٩٩	٤١٠	اول فبراير ١٩٣٠
		تعهدات . سبب مخالف للآداب . بطلان . عدم جواز رفع دعوى به . عقد ايجار . بيت للدعارة .
٧٩٩	٤١١	٢٨ » »
		تقادم . ايقاف سريانه . قاصر . وارث . شريك بالغ . شيوع
٨٠٠		بحث في « ديون المقامرة والمراهنة » لحضرة الاستاذ انطون افندى نحال .

الحياة

مجلة قضائية شهرية

تحت إشراف المحاماة الأستاذة

Un sacrifice, quel qu'il soit, est plus beau que tous les élans de l'âme et de la pensée. L'imagination exaltée peut produire les miracles du génie; mais ce n'est qu'en se dévouant ou à son opinion ou à ses sentiments qu'on est vraiment vertueux

Mme. De Staël

السنة العاشرة

العدد العاشر

تحرير المجلة وإدارتها بمركز نقابة المحامين بشارع الشيخ أبو السباع رقم ٨ بمصر

الطبعة العاشرة
بشارع الخليج الناصري عمرة ٦
تليفون عمرة ٢٠ - ٥٦ مدينة

٠٠٠٠٠٠٠٠

قيمة الاشتراك ٧٥
والطلبة ٤٥

الطبعة العاشرة

البارون الخوري الياس وشيه كاه

بيان ورجاء

صدرنا هذا العدد يبحث في المسكوكات المزورة أو المغشوشة والتعامل بها : لحضرة صاحب العزة مصطفى بك رشدى رئيس نيابة المنصورة . ثم نشرنا الاحكام الآتية :

عدد	
١٤	حكما صادراً من محكمة النقض والابرار
١	حكما صادراً من الدوائر المجتمعة
١٩	حكما صادراً من محكمة استئناف مصر الاهلية
٤	احكام صادرة من المحاكم الكلية
١٥	حكما صادرة من المحاكم الكلية فى الطعون الخاصة بمجالس المديريات
٢	قراران صادران من لجان قيد اسماء الناخبين
٥	احكام صادرة من المحاكم الجزئية
٧	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	احكام صادرة من المحاكم الاجنبية
٧٢	حكماً لا غير ما

وبهذا العدد انتهت السنة العاشرة للمجلة . وستظهر الفهرست فى القريب العاجل . وتنتهز لجنة التحرير هذه الفرصة فتقدم أطيب الشكر والثناء لحضرات رؤساء المحاكم على اختلاف درجاتها وحضرات رجال القضاء والمحاماة جميعاً على جميل معاوتهم لها باحكامهم وأبحاثهم القيمة . وهى ترجو من حضراتهم أن يمدوها بكل ما يكون فى متناول ايديهم من الاحكام القيمة ذات المبادئ الفريدة وبالأبحاث القانونية الضافية لتحلى بها جيد المجلة وحتى تستطيع أن تستمر فى خطة التحسين التى رسمتها لنفسها . وهى تتوجه بهذا الرجاء بنوع خاص لحضرات الزملاء الذين يهمهم ان تكون مجلتهم « المحاماة » فى مقدمة المجلات اتقاناً وتحسيناً والله ولى التوفيق ما

لجنة تحرير المجلة

راعى اسكندر — محمد صبرى ابو علم

العدد العاشر

المحكمة

السنة العاشرة

بحث

في المسكوكات المزورة أو المغشوشة والتعامل بها

التعامل بمسكوكات مزورة أو مغشوشة بعد التحقق من عيها — نوع هذه الجريمة هل هي جنحة في كل الاحوال أو أنها تعتبر جنحة أو مخالفة حسب قيمة القطعة المزورة أو المغشوشة — رأى لجنة المراقبة في وجوب اعتبار هذه الجريمة جنحة في كل الاحوال — مخالفة محكمة النقض لهذا الرأي — وجوب الاخذ بما رآته لجنة المراقبة

نصت المادة ١٧٢ عقوبات على ان من يستعمل مسكوكات مزورة أو مغشوشة بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بغرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها يرى من هذا النص أن الغرامة قد تزيد أو تنقص عن مائة قرش تبعاً لقيمة القطعة المزيفة فإذا تعامل شخص بقطعة مزورة ذات عشرة قروش مثلاً فإن ستة أمثال هذه القطعة ستون قرشاً فهل يعتبر استعمال هذه القطعة مخالفة بناء على أن أقصى الغرامة التي يمكن أن يحكم بها مقدورها لا يتجاوز جنيهاً مصرياً طبقاً للمادة ١٢ ع أو أنها تعتبر جنحة مع أن أقصى غرامتها لم تبلغ الدرجة الميئنة بالمادة ١١ عقوبات أي أنها لا تزيد عن مائة قرش إذا رجعنا للمادة ١٨٢ ع قديمة وهي التي استعوض عنها بالمادة ١٧٢ ع المذكورة نرى أن العقوبة المقررة في هذه المادة هي غرامة لا تقل عن ثلاثة أمثال القطعة المزيفة ولا تتجاوز ستة أمثالها بحيث لا تنقص في أي حال من الاحوال عن مائة قرش ديوانى

وبمقارنة نص المادتين ١٨٢ ع قديمة و ١٧٢ ع جديدة ببعضهما نرى أنهما يختلفان في نقطة واحدة وهي وجود حد أدنى للغرامة في المادة ١٨٢ ع قديمة وهو ١٠٠ قرش وعدم وجود هذا القيد في المادة ١٧٢ ع الجديدة .

أما المادة ١٣٥ عقوبات فرنسي التي تقابل ١٨٢ ع قديمة و ١٧٢ ع جديدة فإن نصها يطابق نص المادة ١٨٢ ع قديمة غير أنه اختلف عنها في مقدار الحد الأدنى للغرامة فلا يجب أن يقل عن ١٦ ف في القانون الفرنسي و ١٠٠ قرش في القانون المصري (مادة ١٨٢ ع قديمة) إذا أخذنا بنصوص الثلاث مواد ورجعنا الى تعريف الجنحة والمخالفة سواء في القانون الفرنسي أو القانون المصري القديم أو الجديد لرأينا أن الجريمة المذكورة آنفاً تعتبر جنحة في كل الاحوال وفي القانون الفرنسي بنص صريح بما أن أقل عقوبة لها هي ١٦ ف وهي تتجاوز أقصى حد لعقوبة المخالفة الذي هو ١٥ ف مادة ٤٦٤ ع ف وقد جرى العمل في فرنسا على تقديم هذه الجريمة دائماً لمحكمة الجناح . أما في القانون المصري فإن هذه الجريمة تعتبر جنحة او مخالفة تبعاً لقيمة القطعة المزيفة المستعملة سواء اخذ بنص المادة ١٨٢ ع قديمة او ١٧٢ ع جديدة لأن أقصى الغرامة في المادتين قد تدخل في عقوبة المخالفة وقد لا تدخل تبعاً لقيمة القطعة المزورة .

أحكام المحاكم ورأى محكمة النقض

وأصدرت المحاكم المصرية بعض أحكام طبقاً للمبدأ السابق أى اعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة تبعاً لقيمة القطعة المزيفة فإن كان ستة أمثال هذه القطعة يتجاوز عقوبة المخالفة كقطعة ذات عشرين قرشاً مثلاً اعتبر التعامل بها بعد التحقق من عيوبها جنحة وإن كانت ستة أمثالها لم يبلغ الدرجة المذكورة اعتبر الفعل مخالفة

وقد قضت محكمة النقض باعتبار التعامل بقطعة ذات خمسة قروش صاغ مغشوشة مع العلم بحالتها مخالفة (صدر هذا الحكم في ٣١ مايو سنة ١٩١٣ دائرة حضرات المستر بوند واحمد موسى بك ومينا بك ومحمد توفيق نسيم بك ومستر ماك برنت)

وأصدرت حكماً آخر بالمعنى المذكور (صدر هذا الحكم في ٧ يونيو سنة ١٩١٣ دائرة مستر بوند ومستر دلبروغلى ومحرز باشا واحمد موسى باشا ومحمد توفيق نسيم باشا)

والحكم الاول نشر بالمجموعة الرسمية ١٤ عدد ١١٤ صحيفة ٢٢٤ والثانى بالمجموعة عدد ١٥ صحيفة ١٣٥

ولم تذكر شيئاً من الاسباب في حكم ٧ يونيو سنة ١٩١٣ سوى ما يأتى : -
« حيث ان الجريمة المسندة الى المتهم وبشأنها رفع النقص انما هي استعماله قطعة مزيفة من ذات الخمسة قروش بعد تحققه من عيوبها فهي بهذا الاعتبار توصف بحكم القانون مخالفة لأن

العقاب المفروض عليها قانوناً في المادة ١٧٢ ع لا تتجاوز المائة قرش في هذه الحالة وبناء على ذلك يكون النقض غير مقبول »

وأما الحكم الآخر فذكر أن الفعل المسند لاتهم مخالفة كما هو مدون بالحكم المطعون فيه وإذا لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض

غير أن هذا الرأي لا يمكن الأخذ به قضية مسلمة والواجب اعتبار مثل هذه التهمة جنحه في كل الأحوال حتى ولو لم يبلغ ستة أمثال القطعة المزيفة الدرجة المينة بالمادة ١١ ع الخاصة بعقوبة الجنحة وذلك أولاً قياساً على المادة ١٣٥ ع فرنسي التي أخذت عنها المادة ١٧٢ ع المذكورة - وثانياً لأن الشارع أفرد في قانون العقوبات باباً خاصاً للمخالفات في الكتاب الرابع تحت عنوان « في المخالفات » وبين هذه المخالفات في المواد ٣٢٨ ع إلى ٣٤٨ ع ولم يذكر شيئاً عن المسكوكات المزيفة وبالعكس قد نص على هذه الجريمة في الكتاب الثاني تحت عنوان « في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها »

ولو أن الشارع أراد اعتبار هذه الجريمة (استعمال النقود المزيفة) مخالفة في بعض الأحوال لما أوردها في هذا الباب ولاورد لذلك نصاً خاصاً في باب المخالفات في الأحوال التي تكون أقصى الغرامة فيها تدخل في عقوبة المخالفة. وذكر الأستاذ حضرة محمد كامل مرسى بك في كتابه « شرح قانون العقوبات المام » سبباً آخر لتأييد هذا الرأي وهو أن لا مصادرة إلا بنص مادة ٣٠ ع فإذا صح القول باعتبار مثل التهمة المذكورة مخالفة في بعض الأحيان لترتب على ذلك أنه لا يقضى بالمصادرة لعدم النص عليها وهذا غير معقول وينتج من ذلك أن القانون يقصد اعتبارها دائماً جنحه حتى يمكن المصادرة في كل الأحوال صحيفة ٢٦ و ٢٧

رأي لجنة المرافعة

وكان هذا رأي لجنة المرافعة قبل تعديل المادة ١٨٢ ع قديمه فاصدرت منشورين بذلك أحدهما رقم ٢٥ خصوصي بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٨٩٧ والآخر رقم ٥٣ خصوصي بتاريخ ١٢ / ١١ / ١٨٩٩ ثم أصدرت منشوراً ثالثاً بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٨ رقم ١٤ بعد استبدال المادة ١٨٢ ع بالمادة ١٧٢ ع سالفة الذكر بتأييد ذلك الرأي وصدر هذا المنشور الأخير بمناسبة اعتبار المحكمة التعامل بقطعة مزورة ذات عشرة قروش مخالفة والحكم فيها على هذا الاعتبار وقد ذكرت اللجنة من بين أسبابها ما يأتي : -

ومن حيث أن هذه المادة تقضى بعقوبة الغرامة التي لا تزيد عن ستة أمثال قيمة المسكوكات التي تعامل بها التهم بعد تحققة من عيوبها

« وحيث انه يتضح من هذا النص أن القانون أراد اعتبار هذا الفعل جنحه لا مخالفه لان أقصى الغرامة يمكن أن يتجاوز جنيهاً مصرياً

» وحيث وان كان أقصى الغرامة في هذه القضية لا يتجاوز هذا المبلغ الا انه لتعيين نوع الجريمة يجب أن لا يلتفت الى قيمة الغرامة الواجب الحكم بها في واقعة معينة بل الى أقصى الغرامة التي يمكن الحكم بها اذ بغير ذلك يعتبر الفعل الواحد تارة جنحه وتارة مخالفة ولا يخفى ما في ذلك من التناقض » .

ثم أشارت لجنة المراقبة في أسبابها ايضاً الى وضع الشارع المادة ١٧٢ ع في الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني المشتمل على بيان الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وعقوبتها وذكرت أن ذلك لا يترك محلاً للشك فيما قصده الشارع من رغبة اعتبار هذه الجريمة جنحه مهما كانت قيمة الغرامة التي يمكن الحكم بها ، ورغمما عن منشورات لجنة المراقبة سالفة الذكر قد صدرت بعض أحكام باعتبار الواقعة جنحه أو مخالفه تبعاً لقيمة القطعة المزيفة كما تقدم ذكره ثم جاء حكماً النقض معززين لذلك

وقد حصل بسبب هذا الاختلاف في الرأي في القضية نمرة ٨٢٧ سنة ١٩٢٨ جنح المنشية التي تتضمن اتهام شخص بانه تعامل بقطعة ذات خمسة قروش بعد تحققه من عيبتها ان تقدمت هذه القضية ضد المتهم لمحكمة المخالفات فقضى فيها بعدم الاختصاص لان هذا العمل جنحه (طبقاً لرأي لجنة المراقبة) وأصبح هذا الحكم نهائياً، ثم تقدمت القضية بعد ذلك الى محكمة الجنح فقضى فيها بعدم الاختصاص لان الواقعة مخالفة (طبقاً لرأي محكمة النقض) وأصبح هذا الحكم نهائياً

وبناء على ذلك افلت المتهم من العقاب حيث لم يمكن تقديمه بعد هذين الحكمين لا الى محكمة المخالفات ولا الى محكمة الجنح

وأرى ازاء ذلك ولكي يستقر على رأي ثابت يمكن الاخذ به خصوصاً بعد صدور حكمي النقض اللذين جاءا بعد منشورات لجنة المراقبة سالفة الذكر أن تقول هذه اللجنة كلمتها في ذلك ومن رأيي أنه يجب أن تصر على رأيها الاول لأنه اقرب لغرض الشارع للأسباب التي أبديتها قبل ومن واجب النيابة أن تتصرف في مثل هذه القضايا باعتبارها جنحه في كل الاحوال واذا حكم بما يخالف هذا الرأي فترفع الأمر لمحكمة النقض ومن المحتمل كثيراً أن تعدل هذه المحكمة عن رأيها السابق خصوصاً وان الحكمين سالفي الذكر صدرا من دائرة واحدة ولم يذكر شيئاً من الأسباب سوى ما تقدم دون بحث الأسباب التي ذكرناها والتي هي محل نظر

رئيس نيابة المنصورة الاهلية

مصطفى رشدي

الأحكام

قضايا محكمة النقض والأول

٤١٢

٦ فبراير سنة ١٩٣٠

شهود نقي . سماع شهادتهم . واجب المحكمة .

القاعدة القانونية

للمتهم الحق في أن تسمع شهود نفيه الذين أحضرهم وليس للمحكمة عدم سماعهم إلا لسبب واضح تبينه ، وليست الإحالة على ما قرره الشاهد في التحقيق من الأسباب القانونية المقبولة فانه مهما يكن قرر في التحقيق مما لا يوافق مصلحة المتهم ، فله يقرر أمام المحكمة ما يكون لمصلحته ولعل المحكمة تقتنع بما يقرره

المحكمة :

« حيث ان مبنى الوجه الأول ان المحكمة رفضت سماع شاهد نقي استحضرتة المتهم وهذا محل بدفاعها

« وحيث أنه بالاطلاع على محضر الجلسة وجد أن المتهمه أعلنت شهادتي نقي فسمعت المحكمة أحدهما فقط فطالب اليها المحامي عنها سماع الآخر فلم تجب الطلب وأفهمته بأن يناقش أقواله في التحقيق

« وحيث أن للمتهم الحق في أن تسمع شهود نفيه الذين أحضرهم وليس للمحكمة عدم سماعهم إلا لسبب واضح تبينه وليست الإحالة على ما قرره الشاهد في التحقيق من الأسباب القانونية المقبولة فانه مهما يكن قرر في التحقيق مما لا يوافق مصلحة المتهم - كما يظهر في هذه الدعوى - فله يقرر أمام المحكمة ما يكون لمصلحته ولعل المحكمة تقتنع بما يقرره

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول هذا الوجه وتقص الحكم وإعادة المحاكمة

(طعن فاطمة محمد ضد النيابة وأخرى مدعية مدني رقم ٥٦٤ سنة ٤٧ ق - دائرة حضرات عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومسيو سودان وزكي برزي بك واحمد امين بك وحامد فهمي بك مستشارين ومحمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

٤١٣

٦ فبراير سنة ١٩٣٠

قرار غرفة المشورة . الطعن فيه . تقرير اسبابه . جهة صدوره .

القاعدة القانونية

ان الطعن الحاصل من النيابة العمومية في قرار أصدرته غرفة المشورة بمقتضى المادة ٤٠ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يجب أن يكون

المحكمة

« حيث ان الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً »

« وحيث ان الوجه الأول يتلخص في قصور الحكم عن ذكر تاريخ التبيد وهو من البيانات المهمة الواجب اشتمال الحكم الصادر بالمعقوبة عليها »

« وحيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه ان يوم ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ هو تاريخ المحضر الذي حرره العمدة بعد تبليغ أحد الحراس له واقعة التبيد ولم يتضح بهذا الحكم لا تاريخ حصول التبيد ولا تاريخ الحجز ولا السلطة التي اوقعت الحجز وكل ذلك من البيانات الواجب ذكرها في الحكم الصادر بالمعقوبة وقصور الحكم عن بيانها يوجب بطلانه ولهذا يتعين قبول الطعن وتقض الحكم واحالة القضية على محكمة الزقازيق الاستثنائية للفصل فيها من دائرة أخرى »

(طعن عبد العزيز عبد الحميد ضد النيابة رقم ٨٥١ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومسيو سودان وزكي برزى بك واحمد امين بك وحامد فهمي بك مستشارين ومحمود حمدي بك وكيل النيابة)

٤١٥

١٠ ابريل سنة ١٩٣٠

بلاغ كاذب . اثبات صحته . واجب المبلغ .

القاعدة القانونية

في جريمة البلاغ الكاذب يتعين على المبلغ

من النائب العمومي . فلا يقبل تقرير الطعن الموقع عليه من رئيس النيابة بوكالته عن النائب العمومي بدون بيان لما يثبت هذه الوكالة . كما لا يقبل تقرير الأسباب المقدم من رئيس النيابة بصفته هذه لا بصفته وكيلاً للنائب العمومي

المحكمة

« حيث ان الطعن حاصل من النيابة العمومية في قرار أصدرته غرفة المشورة بمقتضى قانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وقد قضت المادة ٤٠ من هذا القانون أن يكون الطعن من النائب العمومي . وبما أن تقرير الطعن موقع عليه من رئيس نيابة مصر بوكالته عن النائب العمومي بدون بيان لما يثبت هذه الوكالة كما أن تقرير الأسباب مقدم من رئيس نيابة مصر الموماً اليه بصفته هذه فقط لا بصفته وكيلاً للنائب العمومي ومن أجل ذلك يكون الطعن غير مقبول شكلاً »

(طعن النيابة في قرار غرفة المشورة ضد سنية احمد زكي رقم ٤٣ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٤١٤

١٠ ابريل سنة ١٩٣٠

تبيد . البيانات المتعلقة به . بطلان .

القاعدة القانونية

يجب أن يشتمل الحكم الصادر في جريمة التبيد على تاريخ حصوله وتاريخ الحجز والسلطة التي أوقعت والا كان باطلاً

«وحيث ان هذا الخطأ الجسم يلحق بالحكم المطعون فيه بطلاناً جوهرياً يتعين معه قبول الطعن وتقض هذا الحكم»

(طعن اييب افندى العبد ضد احمد محمد عطا الله وآخرين في قضية النيابة رقم ٨٧٤ سنة ٤٣ ق — بالهيئة السابقة)

٤١٦

١٠ ابريل سنة ١٩٣٠

دعوى مدنية . تزوير . رفضها . دعوى عمومية مباشرة . عدم قبولها ابتداءً . استئناف النيابة فقط . قبوله . والحكم فيها . تدخل المدعى . عدم قبوله .

القاعدة القانونية :

طعن المدعى في أثناء نظر الدعوى المرفوعة منه في مخالصة بانها مزورة وحكمت المحكمة نهائياً بصحتها . فرفع دعواه مباشرة أمام محكمة الجناح وفوضت النيابة الرأي فيها للمحكمة التي حكمت بعدم قبول الدعويين المدنية والجناحية . ثم استأنفت النيابة دون المدعى بالحق المدني . ومحكمة الجناح الاستئنافية حكمت بالغاء الحكم ورفض الدفع الفرعي وجواز نظر الدعوى وباعادة القضية للمحكمة الجزئية للفصل فيها فدخل فيها المدعى المدني من جديد وحكمت المحكمة فيها برفض الدفع الفرعي المقدم من المتهم وقبول الدعوى المدنية الجديدة من المدعى المدني وحكمت بالعقوبة والتعويض وأيدت محكمة الجناح المستأنفة هذا الحكم ورفع المتهم عنه تقضاً فقررت المحكمة ما يأتي :- بالنسبة للدعوى المدنية . أن المدعى المدني رضى للحكم السابق صدوره من المحكمة

لكي ينجو من العقاب أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده لا أن يقتصر على تأكيده . فيكون باطلاً بطلاناً جوهرياً الحكم الذي يصدر بالبراءة وثبت منه عجز المبلغ عن اثبات صحة ما نسب له المبلغ ضده بحجة أن هذا الأخير لم يقم من جانبه بإثبات عدم صحة التهمة المنسوبة اليه . لأن هذا المبدأ يخالف كل المبادئ المقررة في مسائل الإثبات . ويخالف على الأخص المبادئ المسلم بها دائماً في مسائل القذف والبلاغ الكاذب

المحكمة

« حيث أن الحكم المطعون فيه قرر كما جاء بأسباب الطعن أنه في جريمة البلاغ الكاذب يتعين تبرئة المبلغ حتى ولو عجز عن اثبات صحة ما نسب له المبلغ ضده بحجة أن هذا الأخير لم يقم من جانبه بإثبات عدم صحة التهمة المنسوبة اليه فكان الحكم يعتبر أن الأصل في البلاغ الكاذب هو صحة الأمر موضوع البلاغ وإن على الشخص الذي توجه له تهمة بلا بينة أن يثبت براءته مع أن كل مبادئ القانون المقررة تقضى بأن البراءة هي الأصل إلى أن يثبت عكسها

» وحيث ان هذا المبدأ الذي قرره الحكم المطعون فيه يخالف كل المبادئ المقررة في مسائل الإثبات ويخالف على الأخص المبادئ المسلم بها دائماً في مسائل القذف والبلاغ الكاذب حيث يتعين على المبلغ لكي ينجو من العقاب أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده لا أن يقتصر على تأكيده وذلك بحسب نص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات

الجزئية أولاً بعدم قبول دعواه فلم يكن له الحق في التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عندما أعيدت إليها القضية بموجب حكم محكمة الجench المستأنفة بناء على استئناف النيابة . كما أنه لم يكن من الجائز للمحكمة قبول هذا التدخل والحكم للمدعى المدني بطلباته

أما بالنسبة للدعوى العمومية فإن النيابة العمومية كامل الحق وتتمام السلطة في أن تسير بالدعوى العمومية للمنتهى كما تشاء دون التقيد بسلوك المدعى المدني وتصرفه فيها . واقتصر النيابة العمومية أولاً على تفويض الرأى للمحكمة وهو من حقها لا يمكن تفسيره بمعنى طلب البراءة فلها رغم ذلك أن تستأنف الحكم .

المحكمة

« حيث انه فيما يخص الموضوع يلاحظ :
أولاً - عن الدعوى المدنية

« حيث انه ثابت من أوراق القضية أن مصطفى يوسف عطا بصفته قياً على المحجور عليه احمد حسن شرشر رفع أولاً دعوى مدنية ضد حسن حجازى الرخ - الطاعن الحال - يطالبه فيها بسداد قيمة ايجار يستحق للمحجور عليه الموما اليه قدم حسن حجازى الرخ أمام المحكمة المدنية ورقة مخالصة مؤرخة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ عن هذا الايجار منسوباً صدورها اليه من نفس المحجور عليه فطعن مصطفى يوسف عطا في هذه المخالصة مدعياً انها مزورة وأن الامضاء المذيلة بها ليست بامضاء المحجور عليه إلا أن المحكمة المدنية بعد أن قررت في أسباب حكمها أن

مصطفى يوسف عطا المذكور لم يقدم دليلاً على عدم صحة المخالصة المشار اليها قضت برفض دعواه استناداً الى تلك المخالصة وقد أصبح هذا الحكم نهائياً . لم يقف مصطفى يوسف عطا عند هذا الحد بل انه رفع دعوى الجench الحالية مباشرة طالباً بعد تطبيق المادة (١٨٣) من قانون العقوبات على تزوير المخالصة سائلة الذكر الحكم له بمبلغ ١٥ جنيهاً على سبيل التعويض . أما النيابة العمومية فانها اقتضت أمام محكمة أول درجة على مجرد تفويض الرأى للمحكمة . وبتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ أصدرت محكمة الجench الابتدائية حكماً حضورياً قاضياً بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية وملزماً المدعى المدني بالمصاريف استناداً الى انه عملاً بالمادة (٢٣٩) من قانون تحقيق الجنايات لا يجوز لمن رفع طلبه الى المحكمة المدنية أن يرفعه الى محكمة جنائية . رضى مصطفى يوسف عطا لهذا الحكم فلم يستأنفه واستأنفته النيابة بمفردها وبتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨ قضت محكمة الجench الاستئنافية حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم سالف الذكر ورفض الدفع الفرعى وبجواز نظر الدعوى وباعادة القضية للمحكمة الجزئية للفصل فيها - ولما أن أعيدت القضية فعلاً الى المحكمة الجزئية وحضر فيها المدعى بالحق المدنى معيداً هو أيضاً طلباته السابقة قرر المحامى عن التهم أن دعوى المدعى المدني غير مقبولة لأنه محكوم نهائياً بعدم قبولها وانه لم يبق إلا دعوى النيابة العمومية فقط الا أن المحكمة حكمت بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ حكماً

بمعنى طلب البراءة كما يدعى المتهم اليوم فلها رغماً من هذا التصرف أن تستأنف الحكم اذا رأت في ذلك مصلحة عامة .

« وحيث انه لا يلتفت كذلك لما ادعاه الطاعن أخيراً من أن تقرير الخبير الذي اعتمدت عليه المحكمة لم تعززه اى قرينة لان هذا معناه مناقشة أدلة الأدانة ومما لا ريب فيه أن مثل هذا البحث خارج عن مأمورية محكمة النقض . » وحيث انه مما تقدم يرى أن ما وجهه الطاعن من الأوجه خاصا بالدعوى العمومية لا أساس له قانوناً ويتعين رفضه .

(طعن حسن حجازى ضد النيابة وآخر مدعى مدنى رقم ٨٧١ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه محمد محمود بك)

٤١٧

١٠ ابريل سنة ١٣٩٠

قذف . نقد . حدوده . عدم ذكر اسم المذوف في حقه . امكان معرفته . سلطة محكمة الموضوع وقائع القذف . حمل الاتبات . حسن النية . تقديره . ضم ملف . سلطة المحكمة . الناشر . مسئوليته . اساسها قرينة قانونية .

القاعدة القانونية

(١) متى كانت المقالات المنشورة خارجة عن دائرة النقد الذى يبيحه القانون مهما أغاظ الناقد فيه الى دائرة القذف القائمة على اسناد وقائع شائنة معينة والذى أوجب القانون العقاب عليه الا فى احوال استثنائية اقتضتها المصلحة العامة وبشروط خاصة فأنها تعتبر قذفاً معاقباً عليه

(٢) يكفى لوجود جرمه القذف أن تكون

حضورياً برفض الدفع الفرعى وبقبول الدعوى المدنية الجديدة من المدعى المدنى وبحبس المتهم ستة شهور مع الشغل مع الزامه بأن يدفع للمدعى المدنى مبلغ ١٥ جنيهاً وجميع المصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاباً للمحاماة . وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ أصدرت محكمة الجنح الاستئنافية حكماً حضورياً بتأييد الحكم وبالزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية

« وحيث انه مما سبق بيانه ثابت أن المدعى المدنى رضى للحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ وهو الذى قضى بعدم قبول دعواه فلم يكن له الحق فى التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عندما اعيدت اليها القضية بموجب الحكم الذى أصدرته المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٨ بناء على استئناف النيابة وحدها كما انه لم يكن من الجائز للمحكمة قبول هذا التدخل والحكم للمدعى المدنى بطالباته .

« وحيث انه لذلك يكون ما وجهه المتهم من الطعن خاصا بالدعوى المدنية جاء فى محله . وثانياً . عن الدعوى العمومية :

« حيث انه مما لا شك فيه أن للنيابة العمومية كامل الحق وتام السلطة فى أن تسير فى الدعوى العمومية الى المنتهى كما تشاء دون أن تنقيد بسلوك المدعى المدنى وتصرفه فيها .

« وحيث انه وان كان ثابتاً أن النيابة العمومية اقتضرت بادىء ذى بدء على تفويض رأى للمحكمة الا انه مما لا نزاع فيه أن هذا من حقها ولا يمكن أن يفسر مثل هذا التفويض

عباراته موجبة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذي يعنيه القاذف. فإذا أمكن للمحكمة أن تدرك من فحوى عبارات القذف من هو المعنى به وأمكنها استنتاجه بغير تكلف ولا كبير عناء وكانت الأركان الأخرى متوافرة حق العقاب على الجريمة ولو كان المقال خلواً من ذكر اسم الشخص المقصود

(٣) مسألة كون الشخص المقذوف معيّنًا تعيينًا لا محل للشك معه في معرفة شخصيته مسألة وقائع تفصل فيها محكمة الموضوع.

(٤) في جريمة القذف في حق الموظفين العموميين يقع واجب الإثبات عن وقائع القذف على عاتق المتهمين حتى يستفيدوا من حكم الإعفاء المقرر في المادة ٢٦١ عقوبات فقرة ٢ لمن يقذف في حق موظف عمومي بسلامة نية.

(٥) لا تملك محكمة النقض مناقشة محكمة الموضوع فيما ارتأته من رفض طلب ضم ملف حكومي رسمي احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات وضناً بنقوذها أن تبذله فيما لا يجدي وهي في تقديرها هذا ليست متعسفة ولا بعيدة عن محجة الصواب ومقتضى العقل

(٦) ان مسؤولية الناشر تختلف في الواقع بحكم المادة ١٦٦ عقوبات مكرره عن مسؤولية الفرد الذي يرتكب جريمة عادية لأن مسؤولية الأول مستمدة من القانون لا من الواقع ومؤسسة على قرينة قانونية يتعذر ادحاضها

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه

الطعن ان محكمة الموضوع أخطأت في الحكم على الطاعنين لأنهما لم ينشرا إلا تقدماً مباحاً ومن المقرر ان النقد المباح لا عقاب عليه مهما غلا الناقد في قوله وان الذين يتصدون للخدمة العامة وسياسة البلاد والذين يشتركون في الشؤون العامة أو يزاولونها .. يمكن التكلم عنهم وتقدم في أعمالهم وآرائهم وجداراتهم وميولهم وانه يجب تقدير النقد الموجه الى أعمالهم بقسط وافر من التسامح تجهزه المصلحة العامة الخ ما جاء بهذا الوجه.

« ومن حيث ان محكمة الموضوع لم تنكر على الطاعنين شيئاً من المبادئ التي قررها هذا الوجه بل جاء حكمها مؤيداً لها ومقررّاً لما يجب أن يكون للصحافة من حرية في « قد التصرفات الحكومية وإظهار قرائنها على ما يقع من الخطأ في سير المضطلمين باعفاء الأمر وابداء رأيها في كل ما يلابس الأحوال العامة » إلا أنه لم يفته أن يرسم لكل شيء حده فقرر في وضوح ان المقالات التي حوكم عليها الطاعنان « لو كانت مقصورة على النقد المباح لما كان ثمة مسؤولية فأما وقد تطرف منشئها فنسب الى وزيرين انهما قررا بيع أقطان الحكومة في البورصة وتسبباً عمداً في هبوط الأسعار للانتفاع شخصياً من هذه المضاربة المدبرة ولاشباع مطامعهما فيجب البحث الخ » وقال في موضوع آخر « ان الكاتب نسب الى الوزيرين انهما أمرا ببيع القطن خفية وانهما انتهزا فرصة وجودهما في المراكز السامية ليعدما جيوبهما ولو بالاضرار بالمصالح العامة وانهما أوعزا بعرض ٦٠٠ بالة من قطن الحكومة في

السوق فاضطربت البورصة ورجعت الأسعار القهقري مما جعل صفقتيها رابحة و صفقة باقية الامة جمعاء خاسرة » ومعنى ذلك انه رأى ان الطاعنين خرجا عن دائرة النقد الذى يبيحه القانون مهما اغلظ الناقد فيه الى دائرة القذف القائم على اسناد وقائع شائنة معينة والذى اوجب القانون العقاب عليه إلا فى أحوال استثنائية اقتضتها المصلحة العامة وبشروط مخصوصة .

« ومن حيث ان محكمة الموضوع قد أصابت فى تقرير المبادئ التى رسمها القانون وفى تطبيقها على الواقعة الثابتة فى الحكم واذن يكون هذا الوجه واجب الرفض .

« ومن حيث ان الوجه الثانى لا يعدو أن يكون تكراراً لمضمون الوجه الأول فى عبارات وصيغ جديدة انتهى بها الطاعنان الى القول بأن المقالات التى حوكم من أجلها تعد من النقد المباح البرىء الذى لا عقاب عليه . ويكفى للرد على هذا الوجه ما سبق إبراده من البيان عند الكلام على الوجه الأول .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان التهمة التى حوكم عليها الطاعنان موجهة الى شخص غير معين لا بالاسم ولا بالوظيفة وان عدم تعيين المجنى عليه فى جريمة القذف هادم لاركانها القانونية واذن فلا مسئولية على المتهمين ويتعين الحكم ببراءتهما لأن المقالات موضوع المحاكمة لم تنص بالذات ولا بضمير مستتر على ان وزير المالية بالنيابة هو المقصود بالطعن بل هو استنتاج استنتجته النيابة من تلقاء نفسها الخ .

« ومن حيث أنه يكفى لوجود جريمة القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة يسهل معها فهم المقصود منها ومعرفة الشخص الذى يعنيه القاذف فاذا امكن للمحكمة أن تدرك من فحوى عبارات القذف من هو المعنى به وامكنها استنتاجه بغير تكلف ولا كبير عناء وكانت الأركان الأخرى متوافرة حق العقاب على الجريمة ولو كان المقال خلواً من ذكر اسم الشخص المقصود . وعلى كل حال فمسألة كون الشخص المقذوف معيناً تعييناً لا محل للشك معه فى معرفة شخصيته مسألة وقائع تفصل فيها محكمة الموضوع دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها فيها .

« ومن حيث ان محكمة الموضوع رأت فى هذه القضية أن الشخص المقصود بالقذف هو وزير المالية بالنيابة فلا محل لمناقشتها فيما رأت ويكون هذا الوجه غير مقبول ايضاً .

« ومن حيث ان الوجه الرابع يدور على ان محكمة الموضوع أخلت بحق الدفاع لأنها لم تأمر بضم الملف الخاص بمسألة بيع قطن الحكومة وقد أضر الدفاع عن المتهمين أمام النيابة والمحكمة على طلب ضم هذا الدوسيه الحكومى ليظهر منه جلياً ان طعن المتهمين كان فى محله . وبما أنه ليس فى مقدور المتهمين الحصول على هذا الملف لأنه يحوى أوراقاً حكومية ليست فى متناول أيديهما فعدم اجابة المحكمة الدفاع الى هذا الطلب يعد اخلاقاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث ان محكمة الموضوع بعد أن

السلطات كما تقدمت الإشارة الى ذلك وضنا بنفوذها أن تبذله فيما لا يجدى ولم تكن في تقديرها متعسفة ولا بعيدة عن محجة الصواب ومقتضى العقل فلا تملك محكمة النقض مناقشتها في هذا الرفض بحجة أنه قد ترتب عليه اخلافا بحق الدفاع كما يزعم الطاعنان .

«ومن حيث ان محصل الوجه الخامس أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون حيث أخذت في تقدير مسئولية الطاعنين مبدأ تعسفي خطير يحمل الصحفي مسئولية اكبر مما يحملها الشخص العادى . وذلك بأنها قررت مسئولية مدير الجريدة ولو كان غائباً بسبب المرض عن مكان الجريدة وقت نشر المقالات التى استوجبت المحاكمة .

«ومن حيث ان مسئولية الناشر تختلف في الواقع بحكم المادة ١٦٦ عقوبات مكررة عن مسئولية الفرد الذى يرتكب جريمة عادية لأن مسئولية الأول مستمدة من القانون لا من الواقع ومؤسسة على قرينة قانونية يتعذر ادخالها على أنه لا مصلحة لأحد في التمسك بهذا الطعن لأن الطاعن الأول وهو مدير الجريدة لم يدع الغياب بسبب المرض في كل الأيام التى نشرت فيها المقالات الأربع التى قامت عليها المحاكمة وهو مسئول على كل حال عما نشر منها بحضوره واذن يكون هذا الطعن عديم الفائدة .

« ومن حيث انه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

(طن ابراهيم اتدى عبد القادر المازني وآخر ضد النيابة رقم ٦٢٦ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

ثبت لديها ان المتهمين قد خرجا عن حدود النقد المباح الى دائرة القذف واقتنعت مع ذلك بسلامة نيتهم رأيت أن تسمح لهما بإثبات صحة ما قذفا به ان استطاع طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات كما يستفيدا من حكم الاعفاء المقرر في الفقرة المذكورة ان يقذف في حق موظف عمومى بسلامة نية وأباح لهما استدعاء شهود نفي كما هو ثابت من محضر جلسة يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ ولكنهما طلبا منها أن تأمر بضم ملف بيع قطن الحكومة الموجود بوزارة المالية فنبتهم الى أن هذا ملف حكومى ادارى ولما أصر على طلبه رفضت المحكمة أجابتهما اليه وعلت رفضها في الحكم بقولها (ان المحكمة لا ترى محلا لضم الملف الخاص بمسألة بيع القطن لأن الطعن المنسوب للمتهمين يتناول نسبة أمور شائنة للوزيرين ولا يمكن أن يحوى ملف مسأله القطن شيئاً من هذا واذن فلا محل لاجابة الطلب الخاص بالاطلاع على الملف المذكور) .

« ومن حيث ان واجب الاثبات يقع على عاتق المتهمين وقد أفسحت المحكمة صدرها للسمع من عساها يريدان الاستشهاد به من شهود النفي ولم تحد من حريتهما في اثبات ما هما مطالبان قانوناً لإثباته .

« ومن حيث ان الاثبات المطلوب من المتهمين كان خاصاً بالوقائع التى اسنداها الى الوزيرين والتى ورد ذكرها فيما تقدم وقد قدرت المحكمة أنه لا ينتظر بداهة أن يحوى ملف حكومى رسمى شيئاً عن هذه الوقائع وأشباهاها فرفضت اجابة طلب الضم احتراماً لمبدأ الفصل بين

الأفراد حق التظلم منه وقد يكون هذا التظلم مبنياً على اسباب خطيرة .

٥ - اذا كانت المدعى بالحق المدني يستطيع الطعن فيما يتعلق بحقوقه المدنية في دعوى الجناية المقامة على الصغير فمن باب أولى يكون لهذا الصغير واهله الطعن بمثل هذا الطريق

٦ - ان التأديب بالضرب والارسال للاصلاحية عقوبات خاصة بصنف من الناس هم الاحداث . ومادام الطعن فيها بطريق المعارضة والاستئناف جائزاً . فلا تظهر العلة في عدم جواز الطعن بطريق النقض في احكام الجنج والجنايات الصادرة من آخر درجة بالارسال الصغير للاصلاحية أو تأديبه تأديباً جسامياً

المحكمة

« حيث أن النيابة العمومية دفعت بعدم قبول الطعن بحجة ان الطعن بطريق النقض والابرار لا يجوز طبقاً للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الا في الاحكام الصادرة بعقوبة والحكم المطعون فيه انما قضى بالارسال نعيمة عبد المجيد الى مدرسة اصلاحية لمدة خمس سنوات والارسال للاصلاحية ليس بعقوبة بالمعنى الحقيقي .

« وحيث ان محكمة النقض سبق ان اخذت بهذه النظرية بمحكها الصادر بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ في القضية نمرة ١٠٥ سنة ١٩١٢ و ١٩١٣ المفيدة بمجدول المحكمة تحت نمرة ٣٩٦ سنة ٢٩ قضائية مستندة الى أن الحكم الذي كان

٤١٨

١٧ ابريل سنة ٩٣٠

احداث . اصلاحية . الحكم بها . عقوبة . نقضه . جواز .

القاعدة القانونية

١ - لم يرد في نص المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات ان الطعن بطريق النقض لا يكون الا في حالة الحكم « بعقوبة الجنايات أو الجنج » بل « في احكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنج »

٢ - مادام ان الارسال الى الاصلاحية لا يجوز الا بحسب قانون العقوبات وهو قانون جنائي بكل معنى الكلمة فالخطأ في تطبيق هذا النص الجزائي من قانون العقوبات يجب أن يؤدي الى الطعن بطريق النقض والابرار

٣ - ان الاستناد على ما جاء بالمادة ٦١ من قانون العقوبات في التمييز بين تسليم الصغير الى أهله أو تأديبه تأديباً جسامياً أو ارساله الى مدرسة اصلاحية وبين العقوبات المقررة قانوناً ليس معناه ان هذه الجزاءات ليست عقوبة . فلا يمكن أن يقال ان التأديب بالضرب ليس عقوبة والارسال للاصلاحية ليس عقوبة مع ان الوجود في الاصلاحية جبراً على الطفل وعلى ذويه هو تقييد لحرية اهل الطفل في تربيته

٤ - لا يمكن أن يحرم الغلام من التظلم من الخطأ القضائي في القانون الممنوح لكل

مطعوناً عليه في القضية المذكورة لم يصدر بعقوبة بمعناها الحقيقي لأن بسبب صغر سن الطاعنين قد قررت محكمة الموضوع بإرسالهم فقط لاصلاحية الاحداث وهذه الطريقة ليست داخلية ضمن البيان الرسمي للعقوبات الأصلية أو العقوبات التبعية كما هي مقررة في القانون . ومن جهة أخرى فإنه ليس لها نفس النتائج المترتبة على العقوبة الحقيقية من جهة العود أو العقوبات المعلق تنفيذها على شرط الخ وفضلاً عن ذلك فإن نص المادة ٦١ عقوبات قد ميزتها صراحة عن العقوبات بمعناها الخاص بها إذ قضت تلك المادة بجواز تسليم المتهم الصغير الى أهله أو تأديبه تأديباً جسامياً أو إرساله الى مدرسة اصلاحية . « بدل الحكم عليه بالعقوبة المقررة قانوناً » . وانه طبقاً للمبادئ القضائية المقررة بحسب تفسير المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لا يعطى الحق بالطعن في الأحكام بطريق النقض والابرام الا لمن يحكم عليه بعقوبة حقيقية .

« وحيث ان هذه المحكمة - محكمة النقض -

قضت اخيراً بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٦١٧ سنة ١٩٢٩ المقيمة بمجدولها بنمرة ١٢٠٥ سنة ٤٦ قضائية في الطعن المقدم من منصور حسن مبارك البالغ من العمر ١٥ سنة عن الحكم الصادر عليه بإرساله لاصلاحية الاحداث لمدة سنتين « بقبول الطعن شكلاً » وانها وان قضت برفضه موضوعاً ولكنها لم تتعرض لبحث مثل هذا الدفع الذي دفعت به النيابة في هذه الدعوى الحالية فلم تناقش أسباب قضائها السابق.

« وحيث ان نص المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات هو « يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعن في احكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنح .

« وحيث انه لم يرد في هذا النص ان الطعن بطريق النقض لا يكون الا في حالة الحكم بعقوبة الجنايات او الجنح بل في أحكام اخر درجة الصادرة في مواد الجنايات او الجنح ولا شك ان الحكم في الحالة المطروحة للبحث صادر في مادة جنحة .

« وحيث انه اذا قيل ان كلمة القانون الواردة في الحالتين الأولى والثانية المذكورتين بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات انما تشير الى قانون جنائي حتماً لا يجب على ذلك بأنه يجوز أن يكون الأمر متعلقاً بقانون جنائي حتى ولو لم يصدر عقوبة بحسب المعنى الضيق المقصود قانوناً من هذه الكلمة وانه مادام ان ارسال الى الاصلاحية لا يجوز الا بحسب قانون العقوبات وهو قانون جنائي بكل معنى الكلمة فالخطأ في تطبيق هذا النص الجزائي من قانون العقوبات يجب أن يؤدي الى الطعن بطريق النقض والابرام .

« وحيث ان الاستناد على ما جاء بالمادة ٦١ من قانون العقوبات في التمييز بين تسليم الصغير الى أهله أو تأديبه تأديباً جسامياً أو إرساله الى مدرسة اصلاحية وبين العقوبات المقررة

عقوبة ولكنها عقوبات خاصة بصنف من الناس هم الاحداث واذا كان الطعن فيها بطريق المعارضة والاستئناف جائزاً فلا تظهر العلة في عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض في الحكم الصادر من آخر درجة في جنحة او جناية مع انه حكم صادر اما في جنحة واما في جناية بعقوبات جزائية قررها قانون العقوبات ومع ذلك اذا كان الحكم صادراً في مواجهة ولي الصغير او وصيه بصفته مسئولاً عن حقوق مدنية فلا شك ان الطعن بطريق النقض في الحقوق المدنية يكون مقبولا فان تبين للمحكمة ان الحكم باطل لسوء التشكيل او للتناقض فكيف يلغى الحكم المدني ويبقى حكم الارسال للاصلاحية فاذا قيل بالغاء حكم الارسال للاصلاحية تبعاً فما الداعي لعدم امكان الغائه مباشرة .

« وحيث أنه بناء على هذه الاعتبارات المتقدمة وعلى اساس ان المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تسمح لا بنصها ولا بروحها بعدم قبول الطعن بطريق النقض والابرار في أحكام الجنايات والجنح والجنابات الصادرة من اخر درجة بارسال الصغير للاصلاحية أو تأديبه تأديباً جسمانيا ترجع هذه المحكمة عن قضائها السابق الذي استندت اليه النيابة في طلبها وتقضى بقبول الطعن شكلاً .

(طعن نعيمه عبد المجيد ضد النيابة رقم ٢٩٢ سنة

٤٧ ق - بالهيئة السابقة)

قانوناً ليس معناه ان هذه الجزاءات ليست عقوبة. اذ كيف يمكن أن يقال ان التأديب بالضرب ليس عقوبة والارسال للاصلاحية ليس عقوبة مع ان الوجود في الاصلاحية جبراً على الطفل وعلى ذويه هو تقييد لحرية أهل الطفل من أن يربوه هم تربية قد تكون انفع له في حياته من تربية الاصلاحية . ومن ذا الذي يستطيع ان يحرم هذا الغلام من التظلم من الخطأ القضائي في القانون الممنوح لكل الأفراد حق التظلم منه وقد يكون هذا التظلم مبنياً على أسباب خطيرة كأن لم يعلن اعلاناً قانونياً يتمكن منه من تحضير الدفاع عن نفسه أو كان متهماً بجريمة ودفع بأنه لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة فلم تناقش المحكمة دفعه ولم ترد عليه او ان المحكمة لم تكن وقت محاكمته مشكلة تشكيلاً قانونياً او كان هناك دفع بعدم اختصاص يرجع للجنسية او كان الحكم خالياً من الاسباب بالمرّة او كان فيه تناقض كلي موجب للبراءة او اذا ظهر المقتول حياً او حكم على شهود الاثبات بأنهم مزورون فكيف يمكن في مثل هذه الاحوال عدم الوصول لاصلاح مثل هذه الخطأ بالارتكان على عدم جواز الطعن . على انه مما تجب ملاحظته أيضاً انه اذا كان المدعى بالحق المدني يستطيع الطعن فيما يتعلق بحقوقه المدنية في دعوى الجناية المقامة على الصغير فكيف لا يمكن لهذا الصغير واهله الطعن بمثل هذا الطريق .

« وحيث ان الواقع هو ان التأديب بالضرب عقوبة وكذلك الارسال للاصلاحية

٤١٩

١٧ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ - دعوى مباشرة . صفة رافعها . توكيله غير مصدق عليه . عدم قبوله
- ٢ - دعوى عمومية . سقوط الحق فيها . احتساب مدتها . كيفيته
- ٣ - اعلان باطل . غير قاطع لمدة السقوط

القاعدة القانونية

- ١ - لا يعتبر التوكيل الصادر من شخص مقيم في فلسطين ومصدق عليه من حكومة فلسطين في حين أنه يجب أن يكون مصدقاً عليه من الحكومة المصرية حسب نص القانون . فالدعوى التي ترفع من الوكيل بهذه الصفة يجب الحكم بعدم قبولها لرفعها من غير ذي صفة
- ٢ - ان مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية يجب احتسابها بالشهور الهلالية طبقاً لنص المادة ٢٧٦ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات
- ٣ - ان اعلان دعوى جنحة مباشرة لا يعتبر قاطعاً لمضي المدة ما دام صادراً من شخص غير ذي صفة في رفعها

المحكمة

« حيث أنه فيما يخص الموضوع يلاحظ بأنه بالرجوع الى أوراق الدعوى تبين من جهة أن الدعوى الحالية رفعت مباشرة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤٥ من شخص لاصفة له قانوناً في رفعها

لأن الشخص المذكور رفعها بصفته وكيلاً عن آخر دون سبق التصديق على توكيله من الجهات المختصة بالحكومة المصرية وقد ثبت من جهة أخرى ان آخر مقالة نشرت بالمعتمد نمرة ٢٠٤ من الجريدة الوطنية الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ الموافق ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٤٢ وان من ادعى الوكالة عن المدعى بالحق المدني جدد دعواه بجلسة ١١ يولييه سنة ١٩٢٧ الموافق ١٢ محرم سنة ١٣٤٦ فيكون قد مضى اكثر من ثلاث سنوات هلالية بين تاريخ نشر آخر عدد وبين رفع الدعوى ومما لا نزاع فيه أن المدة الخاصة بسقوط الحق في الدعوى العمومية يجب احتسابها بالشهور الهلالية طبقاً لنص المادة ٢٧٦ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات - ومما لا ريب فيه أيضاً أن اعلان الدعوى المباشرة الحاصل في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤٥ لا يمكن اعتباره قاطعاً لمضي المدة لأنه صادر من غير ذي صفة كما سبق القول

« وحيث أنه مما تقدم بيانه يرى جلياً أن الدعوى المدنية غير مقبولة لرفعها من غير ذي صفة وأن الدعوى العمومية قد سقطت كذلك بمضي المدة القانونية

« وحيث أنه لذلك يكون ما قضى به المحكان الاستئنافي الصادران أحدهما بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٨ وثنانيهما بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٢٩ على خلاف ما توضح جاء مغايراً للقانون مغايرة واضحة وان ما صدر به حكم ٨ اغسطس سنة ١٩٢٧ الذي قضى بسقوط

المحكمة

« من حيث ان الطعن المقدم من النيابة العمومية بنى على أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون لأنها ارتكبت في حكمها المطعون فيه على أن ما حصل من المتهم بفرض صحة رواية المجنى عليه هو مجرد كذب لم يقترن بأفعال مادية أخرى من شأنها التأثير على المجنى عليه . مع أن التهمة الموجهة الى المتهم هي استيلاءه على المبلغ بطريق النصب بواسطة صفة غير صحيحة وهذه الطريقة تكفي وحدها لتكوين جريمة النصب بغير حاجة الى تعزيزها بأفعال مادية أخرى

« ومن حيث أنه مع التسليم بصحة ما ذهببت اليه النيابة من أن النصب بطريقة اتخاذ صفة كاذبة يكفي فيه لتكوين ركن الاحتيال اتخاذ الصفة غير الصحيحة ولولم تكن مصحوبة بطرق احتيالية أخرى الا أنه يلزم على كل حال أن يكون بين الاحتيال الذي لجأ اليه المتهم مهما كانت صورته وتسليم النقود التي حصل الاستيلاء عليها رابطة السببية . وهذه الرابطة منعدمة في الدعوى الحالية اذ ليس في اتخاذ المتهم لصفة مخبر في البوليس ما يحمل المجنى عليه على اعطائه مبلغ الخمسين قرشاً » ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في تبرئة المتهم والطعن المرفوع عنه لا أساس له من القانون ويتعين رفضه (طعن النيابة ضد توفيق عثمان رقم ١٠٧٢ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

الحق في الدعوى العمومية لمضى المدة وبراءة المتهم وبعدم قبول الدعوى المدنية هو الذي أصاب الحق وكان مطابقاً للقانون تمام المطابقة « وحيث أنه مما توضح يرى أن ما شكك منه الطاعن في طعنه الحالي خاصاً بما ذكر جاء في محله وعليه يتعين قبول هذا الطعن موضوعاً والغاء الحكمين الاستثنائيين سالفى الذكر وتأيد ما قضى به حكم ٨ أغسطس سنة ١٩٢٧ من سقوط الحق في الدعوى العمومية وبراءة المتهم ومن عدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة ضده » (طعن أيوب افندى صبرى ضد النيابة رقم ٦٥٢ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة عددا وكيل النيابة فاته جندى عبد الملك بك رئيس نيابة الاستئناف)

٤٢٠

١٧ ابريل سنة ١٩٣٠

نصب . صفة كاذبة . رابطة السببية . لزومها .

القاعدة القانونية

ولو أن النصب بطريقة اتخاذ صفة كاذبة يكفي فيه لتكوين ركن الاحتيال اتخاذ الصفة غير الصحيحة . ولولم تكن مصحوبة بطرق احتيالية أخرى . الا أنه يلزم على كل حال أن يكون بين الاحتيال الذي لجأ اليه المتهم مهما كانت صورته وتسليم النقود التي حصل الاستيلاء عليها رابطة السببية

٤٢١

١٧ ابريل سنة ٩٣٠

١ - تعويض مدني . الحكم به . عدم تضامن في النص . أثره بالنسبة للمحكوم عليه نهائياً . تقدير التعويض . سلطة محكمة النقض .

٢ - طعن . عدم الفائدة . رفضه

القاعدة القانونية

(١) اذا حكمت المحكمة الجزئية للمدعي المدني على متهمين بالتعويض مع الغرامة ولم تنص على التضامن فيه . ثم استأنف المتهمون الحكم دون المدعي المدني وحكم ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحد منهم . فلا يجوز أن يحكم استئنافياً على المتهم المحكوم عليه بتعويض أكثر مما يلتزم به بالنسبة للمحكوم عليهم جميعاً أي ما كان يخصه في الحكم الابتدائي الصادر بالتعويض . والمحكمة النقض في هذه الحالة تطبق القانون وتعديل الحكم بالقدر المستحق على المحكوم عليه فقط

(٢) لا فائدة للطاعن من طعنه بقصور الحكم عن ذكر عجز المجنى عليه عن الاشغال ما دام الطاعن لم ينكر علاج المجنى عليه فعلاً وما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في حدود المادة المراد تطبيقها

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان محكمة اول درجة حكمت على الطاعن واخرى معه بغرامات مختلفة وألزمته بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني

تعويضاً قدره عشرة جنيهات فاستأنفوا واستأنفت النيابة ولم تستأنف المدعية بالحق المدني ومحكمة الاستئناف حكمت بتخفيف الغرامة على الطاعن وألزمته بأن يدفع ٣٠٠ قرش للمدعية بالحق المدني وألغت الحكم الصادر على المتهمات الاخرى فبرأتهم ورفعت التعويض عنهن - ويقول الطاعن ان محكمة اول درجة لما لم تحكم على المتهمين بالتعويض متضامين فيه كان معنى الحكم عليهم اجمعين بعشرة جنيهات ان يكون هذا التعويض بينهم ارباعاً وكان يقتضي حكم المحكمة الاستئنافية ببراءة ثلاثة منهم ان يكون ما يحكم به على الطاعن هو ٢٥٠ قرشاً فقط وأما وقد صدر بالزامه بمبلغ ٣٠٠ قرش فقد وقع الحكم باطلاً لصدوره بأكثر مما صدر به الحكم الابتدائي في حين ان لا استئناف رفع من المدعية بالحق المدني

« وحيث ان هذا الوجه صحيح فلم يصدر الحكم الابتدائي بالتضامن ولم ترفع المدعية بالحق المدني استئنافاً وكان الواجب - فعلاً في حدود استئناف الطاعن - ان لا يزيد ما يحكم عليه بالتعويض عما قد حكم عليه به بالحكم المستأنف . وعلى ذلك يتعين قبول هذا الطعن وتقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون يجعل التعويض المحكوم به على الطاعن ٢٥٠ قرشاً فقط .

« وحيث انه وان لم يتضح من الحكمين الابتدائي والاستئنافي ان اصابات المدعية بالحق المدني أعجزتها عن الاشغال الا انه ما دام الطاعن لم ينكر ان المجنى عليها قد عولجت فعلاً أكثر من عشرين يوماً كما يفهم من دياجة الحكم

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الاول من أوجه الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة المينة في الحكم لأن الذي أجمع عليه الشراح انه اذا ازيل جزء من الحد وبقي رغم ذلك حافظاً صلاحيته لتحديد الاملاك التي وضع من أجلها فلا يعتبر الحد انه ازيل . وثابت من الحكم ومن المعاينة أن الذي ازيل هو الجسر الذي كان مستعملاً للمرور وانه بقي منه جزء بعرض ١٠ سنتي يفصل بين ملك المتهم وملك المدعى بالحق المدني . ولم يثبت في الحكم انه ترتب على هدم الجسر اختلاط الملكين .

« ومن حيث أن ما ذكره الطاعن عن الحكم غير مطابق للواقع لأن الحكم الابتدائي الذي أيدته المحكمة الاستئنافية أخذاً بأسبابه أثبت أن الجسر الفاصل بين أطيان المتهم وأطيان المدعى المدني قد هدم وأدخلت أرضه في أطيان المتهم بحيث لم يبق منه شيئاً يذكر . ولم يشر الحكم الى انه بقي من الجسر جزء بعرض ١٠ سنتي كما يقول الطاعن ليفصل بين ملك المتهم وملك المدعى المدني بل الذي يفهم من مجموع عبارة الحكم أن الذي ثبت للمحكمة هو أن الجسر ازيل ازالة كلية « بحيث لم يبق منه شيء يذكر » وهذا هو الثابت أيضاً من دفاع المتهم امام المحكمة الجزئية بجلسته ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ واذا كان الاجماع على انه لا جريمة اذا ازيل جزء من الحد وبقي رغم ذلك منه قدر صالح لتحديد الاملاك التي وضع من أجلها

وما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في حدود المادة ٢٠٦ فلا فائدة للطاعن من طعنه بقصور الحكم عن ذكر عجز المجنى عليها عن الاشتغال ولهذا يتعين رفض الطعن فيما يتعلق بالدعوى العمومية »

(طعن احمد محمد عبد الدائم ضد النيابة وأخرى رقم ١٠٧٠ سنة ٤٧ ق — بالهيئة السابقة)

٤٢٢

١٧ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ — حد فاصل . ازالة جزء منه . عدم صلاحيته . عقاب .
- ٢ — هدم الحد الفاصل . القصد الجنائي . توفره . السبب . عدم اهميته

القاعده القانونية

(١) اذا كان الاجماع على انه لا جريمة اذا ازيل جزء من الحد وبقي رغم ذلك منه قدر صالح لتحديد الاملاك التي وضع من أجلها فان المتفق عليه ايضاً انه اذا كان الجزء الباقي لا يصلح أن يكون حداً فان الجريمة تعتبر قائمة . ويكون العقاب واجباً

(٢) في جريمة هدم الحد الفاصل يجب عدم الخلط بين القصد الجنائي والسبب الباعث على ارتكاب الجريمة فالسبب لا دخل له في وجود الجريمة وعدمها ومجرد هدم الجسر ولو باعتقاد انه ملك له لا يعنى فاعله من العقاب ما دام يعلم انه بفعله هذا قد ازال حداً متعارفاً من قديم الزمان بأنه الحد الفاصل بين ملكين متجاورين . وان هذا الفعل معاقب عليه قانوناً

فان المتفق عليه أيضاً انه اذا كان الجزء الباقي لا يصلح أن يكون حداً فان الجريمة تعتبر قائمة ويكون العقاب واجباً

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم ان المحكمة كانت على حق في تطبيق المادة ٣١٣ بعد أن ثبتت لديها ازالة الحد بفعل الطاعن وانه لم يقع منها خطأ في تطبيق القانون فيكون هذا الوجه واجب الرفض

« ومن حيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم لم يبين سوء نية المتهم وانه ثابت من أوراق القضية أن المتهم كان يعتقد اعتقاداً جازماً أن الجسر الذي حرثه يدخل في ملكه الخ ما جاء بهذا الوجه مما يشعر بأن المتهم يخلط بين القصد الجنائي والسبب الباعث على ارتكاب الجريمة مع ان الامر الثاني لا دخل له في وجود الجريمة وعدمها فاذا كان المتهم قد أقدم على هدم الجسر لكي يضمه الى أطيانه اعتقاداً منه بأنه جزء منها فان ذلك لا يعفيه من العقاب ما دام يعلم انه بفعله هذا قد أزال حداً متعارفاً من قديم الزمان على انه هو الفاصل بين الملكين المتجاورين وان هذا الفعل معاقب عليه قانوناً وسواء أصبح ما يزعمه المتهم من أن الجسر داخل في ملكه أم ان ما يدعيه المدعى المدني من انه مملوك له هو الصحيح فقد كان واجباً على المتهم قبيل الاقدام على الهدم أن يلجأ الى القضاء لتغيير الحد ان لم يستطع تغييره بطريق ودي .

« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض

الطعن »

(طعن محمد يوسف ناصر ضد النيابة رقم ٦٣٢ سنة ٤٧ ق بالهيئة السابقة)

٤٢٣

١٧ ابريل سنة ٩٣٠

١ - جريمة . تاريخ وقوعها . سلطة قاضي الموضوع .

٢ - خيانة الامانة . تحديد تاريخ ارتكابها . حرية قاضي الموضوع وسلطته

القاعدة القانونية

١ - ان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الامانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض اذا بنى عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي ثبت بالبينة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها . اما اذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بمحته ليس بينها وبين الواقع فعلا اى اتصال فإنه يعرض عمله لمراقبة محكمة النقض

٢ - ولقاضي الموضوع مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الامانة كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الاخرى ولا يرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجاني بحيث اذا أهدها البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل اى مطالبة فله أن يقرر ذلك ومتى أقام الدليل عليه فهو بمنزل عن كل رقابه

المحكمة

« حيث أن المدعى بالحق المدني والنيابة

بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحتة ليس بينها وبين الواقع فعلاً أى اتصال فانه يعرض عمله لمراقبة محكمة النقض.

« وحيث أنه بالرجوع للحكم المطعون فيه يرى أن المحكمة بعد أن أثبتت أن تسليم أعيان التركة حصل في سنة ١٩٢٢ وأن المدعى المدني أنذر المتهم بتسليمه منقولات التركة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٧ وأن المدعى المدني تمسك بأن مبدأ سريان سقوط الدعوى العمومية هو من تاريخ هذا الانذار ذكرت أن هذا يكون في محله إذا لم يعلم تاريخ جريمة التبديد ولكنه » بالاطلاع على الأوراق تبين أن جريمة التبديد تمت قبل ذلك فيكون هذا الدفاع في غير محله » وبعد أن ذكرت أن « نية التبديد ظهرت في القضية في تاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وهو تاريخ تحرير القائمة على المتهم الثاني باستلامه أعيان التركة ومن مبيع بعض السندات المالية الخاصة بالتركة والتي كانت مودعة في بنك دى روما وقد استلم المتهم الثاني باعترافيه مبلغ ٦٠ جنياً من ثمن هذه السندات ومن تصرف المتهم الأول في بعض متروكات التركة وهي الساعة التي أهداها المتهم الأول الى ابراهيم حسن الانصارى في سنة ١٩٢٣ وهي السنة التي بيعت فيها الأوراق المالية أيضاً ومن شهادة آدم عبد الله في تحقيقات النيابة بأن المتهم الأول كان يوزع ملابس المتوفى ومنها بالطو أخذ المتهم » أضافته الى ما سبق « ان كل ذلك يدل على أن التبديد وقع فعلاً في سنة ١٩٢٣ لما سبق ذكره في التصرفات المادية البادية ذكرها

العمومية في التقارير والمذكرات المقدمة منهما يعينان على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في اعتبار مبدأ سقوط الدعوى العمومية هو تاريخ ظهور نية تبديد بعض الأموال المؤتمن عليها وهو ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مع أن جريمة التبديد لا تتم الا من تاريخ التبديد الفعلي للأشياء المؤتمن عليها وفي الدعوى الحالية هذه الاشياء كثيرة ومتنوعة وقد تناولت المحكمة في بحثها الكلام عن تبديد مبالغ ٦٠ جنياً من ثمن السندات وساعة وبالطو ولم تعرض لباقي أموال التركة وقد أنذر بردها في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٧ فلم يرد فوجب اعتبار هذا التاريخ مبدأ لسقوط الدعوى العمومية لا تاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ فتكون الدعوى العمومية لا زالت قائمة لأنها رفعت في ابريل سنة ١٩٢٧ .

« وحيث أن هذه المحكمة سبق لها أن أصدرت حكماً بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢٤١٣ سنة ٤٦ قضائية في مثل هذا الموضوع بينت فيه المبادئ الواجب الأخذ بها في تعيين التاريخ الواجب اعتباره مبدأ لسريان مدة سقوط الدعوى في جريمة خيانة الأمانة وقررت أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض اذا بنى عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذى يثبت لديه بالبينة او يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها أما اذا

٤٢٤

١٧ ابريل سنة ١٩٣٠

مخالفة . حكم . عدم جواز الطعن فيه . قانون
اصح للمتهم . صدوره قبل الحكم النهائي .
وجوب تطبيقه . حكم مخالفة . الحكم بسقوبة
تبعية جنحة . خطأ : عدم جواز النقض .
طريقة اصلاحه .

القاعدة القانونية

١ - متى قدمت قضية باعتبارها مخالفة
وقضت فيها المحكمة بهذه الصفة فالطعن فيها
بطريق النقض غير مقبول

٢ - اذا صدر قانون قبل الحكم نهائياً على
متهم وكان هذا القانون أصح فهو الواجب تطبيقه
٣ - تخطئ محكمة المخالفات في الحكم
بالايقاف عن تعاطي المهنة مع أن الايقاف فيها
قاصر على الحالات التي تطبق فيها عقوبة الجنحة
إلا أن محكمة النقض لا تستطيع رفع هذا الخطأ
طالما أن الواقعة هي مجرد مخالفة والعقوبة الاصلية
المقضى بها هي عقوبة مخالفة والسبيل الوحيد لرفع
الخطأ هو عدم تنفيذ الايقاف في مثل هذه التهمة

المحكمة

« حيث أن القضية قدمت باعتبارها مخالفة
وقضت فيها المحكمة بهذا الاعتبار لأنها حكمت
بتغريم الطاعن مائة قرش ولم يقرر الشارع
المصرى الطعن بطريق النقض إلا في مواد
الجنح والجنايات فيكون هذا الطعن غير جائز
القبول

وتبتدىء اذاً مدة السقوط من تاريخ هذه
التصرفات الواقعة جميعها في سنة ١٩٢٣ »

« وحيث انه طبقاً للمبادئ التي تقررت
بالحكم السابق الاشارة اليه لقاضى الموضوع
مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي
واستخلاص تاريخ وقوع جريمة خيانة الامانة
كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الاخرى
ولا يرتبط في ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير
رسمية من المجنى عليه للجاني بحيث اذا أهده
البحث فاعتقد أن الجريمة وقعت قبل أية مطالبة
فله أن يقرر ذلك ومتى أقام الدليل عليه فهو
بمعزل عن كل رقابة .

« وحيث أن قاضى الموضوع ليس مجبراً
اذا كانت الاشياء المودعة لدى المتهم بخيانة
الامانة كثيرة ومتنوعة أن يبحث في تاريخ التصرف
في كل مفرداتها على حدة وله اذا ثبت امامه
حصول التصرف في بعض هذه الاشياء في تواريخ
معينة أن يستنتج من قرآن الدعوى وظروفها
وأدلتها أن التصرف في باقى الاشياء الاخرى
حصل أيضاً عند التصرف في الاشياء التي وصل
التحقيق لمعرفة تاريخ التصرف فيها واذا اعتقد
أن هذا التصرف حصل فعلاً من قبل الثلاث
سنوات السابقة على اول اجراء متعلق بالتحقيق
وقضى بسقوط الدعوى العمومية كان قضاؤه
صواباً وبمعزل عن كل رقابة .

(طعن النيابة وآخر ضد عبد الله افدى رضا وآخر
رقم ٣١٠ سنة ١٧ ق — بالهيئة السابقة عدا وكيل
النيابة فهو محمود حمدى بك)

فقرر بأحالتها على محكمة الجنح لوجود ظروف مخففة عملاً بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ومحكمة الجنح حكمت بالإدانة بالنسبة لبعض المتهمين وبالبراءة للبعض الآخر ثم حكم استئنافاً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص . ولم ترفع النيابة نقضاً عنه وقدمت القضية لقاضى الاحالة مرة ثانية . فقرر بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فرفعت النيابة نقضاً عن هذا الحكم وقررت محكمة النقض ما يأتى :

ان لمحكمة الجنح الاستثنائية العذر فى الحكم بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنح لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص تمثيلاً مع حكم النقض الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ ولكن محكمة النقض فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بينت أن لا تعارض بين قرار قاضى الاحالة بأحالة الدعوى الجنائية على محكمة الجنح لوجود أعذار قانونية او ظروف مخففة وبين الحكم السابق صدوره بعدم الاختصاص فاذا حكمت المحكمة الاستثنائية بعدم جواز نظر الدعوى من جديد وأحيات القضية مرة ثانية على قاضى الاحالة . فيتعين عليه فى هذه الحالة إحالتها على محكمة الجنائيات للفصل فيها بما تراه ولا يمتنع من ذلك سبق تقريره إحالتها على محكمة الجنح لان قراره فى ذلك لا يغير من جنائيتها . خصوصاً وقد أصبح متعذراً الآن الفصل فيها من محكمة الجنح لصدور حكم استئنافى منها وعدم طعن النيابة فيه . ويتعين

« وحيث أن الطاعن محق فيما ذكره بأسباب طعنه بأنه ما كان للمحكمة أن تحكم بإيقافه عن حق تعاطى مهنته لمدة ثلاثة شهور لأن قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ هو الواجب تطبيقه لأنه أصلح العتيم وقد صدر قبل الحكم عليه نهائياً وهذا القانون جعل الإيقاف عن تعاطى المهنة قاصراً على الحالات التى تطبق فيها عقوبة الجنبعة إلا ان هذه المحكمة لا تستطيع رفع هذا الخطأ طالما أن الواقعة هى مجرد مخالفة لأن العقوبة الأصلية المنقضى بها هى عقوبة مخالفة والطعن بطريق المنتقض فى المخالفات غير جائز والسبيل الوحيد لرفع هذا الخطأ هو عدم تنفيذ الإيقاف فى مثل هذه التهمة لأنه لا يقضى به القانون .

(طعن الخواجه كركور مجرديس ضد النيابة رقم ٨٠٩ سنة ٥٧ قضائية — بالهيئة السابقة عدا وكيل النيابة فانه جندى بك عبد الملك رئيس النيابة)

٤٢٥

١٧ إبريل سنة ٩٣٠

جنائية . حكم جنح بعدم الاختصاص . احالة من قاضى الاحالة على محكمة الجنح لظروف المخففة . حكم الجنح بعدم جواز نظرها . احالة من جديد على قاضى الاحالة . وجوب نظرها امامه واحالتها على محكمة الجنائيات

الفاعره القانونيه

قدمت قضية جنبعة مضاربة بالمادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ لمحكمة الجنح التى حكمت فيها بعدم الاختصاص لجنائية الحادثة . وتأيد هذا الحكم استئنافاً ثم أحيات على قاضى الاحالة

قياس هذه الصورة على الصورة المبينة بالفقرة
الاخيرة من المادة ١٤٨ تحقيق جنايات

المحكمة

« حيث ان النيابة العامة بعد أن قدمت
هذه القضية لمحكمة كفر الزيات الجزئية بالمادتين
٢٥ و ٢٠٦ عقوبات — وحكمت فيها بعدم
الاختصاص لجنائية الحادثة واستأنف المتهمون
الحكم وحكمت محكمة طنطا الاستئنافية بتأييده
قدمتها لحضرة قاضي الاحالة فأصدر قراره بأن
لا وجه لاقامة الدعوى قبل عبد القادر ابو صباغ
لعدم كفاية الادلة واحالتها على محكمة الجنج
بالنسبة للتهمين الحاليين لما رآه في الجناية من
ظروف مخففة عملاً بالمادة الاولى من قانون ١٩
أكتوبر سنة ١٩٢٥ فحكمت فيها محكمة
الجنج بحبس كل من المتهمين الاول والثاني
ثلاثة شهور مع الشغل وبراءة الباقيين فاستأنفت
النيابة والمحكوم عليهما ومحكمة طنطا الاستئنافية
حكمت بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة
الجنج لسبق الفصل فيها من تلك المحاكم بعدم
الاختصاص مستندة في ذلك الى حكم محكمة
النقض المؤرخ في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ الصادر
في القضية نمرة ١٠١٠ سنة ٤٦ قضائية فقدمت
النيابة القضية لحضرة قاضي الاحالة مرة ثانية
فأصدر أمره بعدم جواز نظر الدعوى أمامه لسبق
الفصل فيها — وتقول النيابة ان هذا القرار
مخالف للقانون وانه كان ينبغي لقاضي الاحالة
أن يحيل القضية على محكمة الجنايات

« وحيث ان لمحكمة الجنج الاستئنافية

عذراً مقبولاً في الحكم بعدم جواز نظر الدعوى
أمام محكمة الجنج لسبق الفصل فيها بعدم
الاختصاص لانها استندت فيه الى رأى سبق
أن استطردت اليه هذه المحكمة في أسباب
حكمها الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ لكن
هذه المحكمة قد بينت في حكمها المؤرخ في ١٩
ديسمبر سنة ١٩٢٩ ان قرار قاضي الاحالة
الذي يأمر باحالة الدعوى الجنائية لمحكمة الجنج
عملاً بالمادة الاولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة
١٩٢٥ لوجود أعذار قانونية او ظروف مخففة
لا يتعارض مع الحكم السابق صدوره بعدم
الاختصاص لان تقرير قيام الاعذار أو الظروف
المخففة قد غير حالة الجناية من جهة مقدار العقوبة
فجعلها في مقدور محكمة الجنج بعد أن كانت
لا تملكه عند اصدارها حكم عدم الاختصاص

« وحيث انه لعدم الطعن من النيابة في
هذا الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بطريق
النقض كان يتعين على قاضي الاحالة وقد
قدمت له القضية مرة ثانية أن يحيلها على محكمة
الجنايات للفصل فيها بما تراه . ولا يمنعه من هذه
الاحالة أن يكون قد قرر من قبل احالتها على
محكمة الجنج للفصل فيها على انها جناية لا يستها
ظروف مخففة لان هذا القرار لم يغير من جنائيتها
وانما كان ليتمكن محكمة الجنج من القضاء فيها
بعقوبة الجنحة — ويؤكد هذا النظر أن قد
أصبح متعذراً الآن الفصل في هذه الدعوى من
محكمة الجنج لصدور حكم المحكمة الاستئنافية
المقدم ذكره وعدم طعن النيابة فيه أمام محكمة
النقض .

على الصورة الميئة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨
وعلى هذا يتعين قبول هذا الطعن وتقض القرار
المطعون فيه وإعادة القضية لحضرة قاضي الاحالة
ليحيلها على محكمة الجنايات
(طعن النيابة وآخر مدعى مدني ضد محمد
عبد النادر وآخرين رقم ١٢٠٧ سنة ٤٧ قضائية —
بلهية السابقة)

« وحيث انه وان خلت المادة الخامسة من
قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من النص على
ما يجب اجراؤه عند صدور الحكم من المحكمة
الاستئنافية بعدم الاختصاص في القضية التي
أحيلت على محكمة الجنح للفصل فيها طبقاً
للقانون المذكور الا انه يتعين قياس هذه الصورة

الدوائر المجمع

هي ما اذا كان حق الشفعة يبطل بموت الشفع
قبل تملكه العين المشفوعة بالتقضاء أو الرضاء أو
أن هذا الحق ينتقل بعده لوارثه

« وحيث أن قانون الشفعة لم ينص على
هذه الحالة ولما كان الشارع قد أخذ حق الشفعة
عن الشريعة الاسلامية وجب الرجوع اليها
لمعرفة طبيعة هذا الحق

« وحيث أن الفقهاء قد عرفوا الشفعة بأنها
حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبراً على
المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن

« وحيث أن هذا الحق هو بطبيعته حق
استثنائي لأنه قيد على حرية التعاقد وهو نوع
من نزع الملكية لمنفعة خصوصية ولذلك يضع
الفقهاء دائماً باب الشفعة عقب باب الفصب
ويذكرون وجه الشبه بينهما ان في كل منهما
تملك مال الغير بغير رضائه وقد عمدوا الى تخفيف
وطأته بالتشدد في شروطه والتوسع في مستقطاته
فأفتوا جميعاً بأن الشفع بمجرد علمه بالبيع يجب
عليه أن يعلن فوراً رغبته في الاخذ بالشفعة
ويشهد على رغبته هذه

٤٢٦

٣ مايو سنة ١٩٣٠

شفعة . حق الشفعة . وفاة الشفع . لا يورث
لوفاته . مذهب الامام أبي حنيفة . المرجع
الأصلي .

القاعدة القانونية

من شروط الشفعة في الشريعة أن يكون
الشفيع مالكا لما يشفع به من وقت البيع الى
وقت الاخذ بالشفعة ، فاذا زال ملكه بطلت
شفعته بزوال سببها ولا تنتقل لمن آل اليه الملك
لأن ملكه يكون حادثاً بعد البيع ، فاذا مات
الشفيع بطلت شفعته ولم تنتقل لورثته لأن الوارث
انما يملك بالميراث من وقت الوفاة وهي حادثة
بعد البيع وذلك أخذاً بمذهب الامام أبي حنيفة
وهو المذهب المعمول به في مصر الذي يجب اعتباره
المرجع الأصلي في نظر الشارع المصري لأحكام
الشريعة وعنه أخذ أحكام الشفعة في مجموعها

المحكمة

« حيث ان المسألة المطلوب الفصل فيها

« وحيث أن الفقهاء لا يعتبرون حق الشفع قبل تملكه المدين المشفوعة نهائياً بالقضاء أو الرضاء حقاً تاماً بل يصفونه بأنه حق ضعيف لأنه عبارة عن مجرد حق طلب التملك فهو مجرد رأى ومشية أو بعبارة علماء القانون *simple faculté* وقرروا بناء على ذلك أنه لا يمكن أن يستعاض عنه ولا أن يورث فهو حق لاحق بشخص الشفع لا يمكن أن ينتقل منه لغيره » وحيث أنه من جهة أخرى فإنه من شروط هذا الحق في الشريعة أن يكون الشفع مالكا لما يشفع به من وقت البيع الى وقت الأخذ بالشفعة فإذا زال ملكه بطلت شفעתه بزوال سببها ولا تنتقل لمن آل إليه الملك لأن ملكه يكون حادثاً بعد البيع وواجب أن يكون مالكا وقته وبناء على ذلك إذا مات الشفع بطلت شفעתه ولم تنتقل لوارثه لأن الوارث إنما يملك بالميراث من وقت الوفاة وهي حادثة بعد البيع وحيث أن هذه المبادئ التي قررتها الشريعة لم يأت قانون الشفعة بما يخالفها فوجب العمل بها » وحيث أنه وإن كان الشافعي ومالك يقولان بالارث في الشفعة إلا أن مذهب الامام أبي حنيفة هو المذهب المعمول به في مصر من زمن طويل وقد أخذ به الشارع في مسائل الاحوال الشخصية والوقف فنص بالمادة « ٢٨٠ » من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وبأحكام تلك اللائحة ونص بالمادة ٣٢٧ على أنه يقبل الطعن بطريق الالتماس في الحكم إذا لم يصادف قولاً في هذا المذهب وعندما

أراد الشارع اقتباس بعض احكام من مذاهب أخرى اضطر لعمل تشريع جديد كما فعل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالطلاق والنقطة والعدة وغيرها . فيجب اعتبار أن مذهب أبي حنيفة هو المرجع الأصلي في نظر الشارع لأحكام الشريعة والواقع أنه أخذ عنه أحكام الشفعة في مجموعها حيث خول حق الشفعة للجار وللشريك مطلقاً طبقاً لهذا المذهب خلافاً لمذهب الشافعي ومالك اللذين لا يخولانه إلا للشريك فقط في حالة ما إذا كان العقار يقبل القسمة

« وحيث أنه لا محل للارتكان على المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات للقول بأنه إذا مات أحد الخصوم أثناء سير الدعوى حلت ورثته محله في جميع الأحوال لأن قانون المرافعات لم يوضع لتقرير الحقوق بل لطريقة المطالبة بها فهو قانون اجراءات لا قانون موضوع وغرض المادة ٢٩٩ منه أن الوارث يحل محل المورث في الدعوى إذا كان الحق في موضوع قد انتقل إليه

(استئناف سالم افندي شعبان بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ وهيب بك دوس ضد السيد محمد بك وآخرين وحضر عن الأول الاستاذان محمد بك زكي علي واحمد رأفت بك رقم ٥٠٧ سنة ١٩٤٥ ق — دائرة حضرة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وحضور حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندي بك ومحمد فريد الشافعي بك ومصطفى محمد بك وسعادة عبد العظيم راشد باشا ومحمد فهمي حسين بك واحمد نظيف بك ومحمود المرجوشي بك وعبد الباقي زكي القشيري بك وعلام محمد بك ومصطفى حنفي بك ومحمود علي سرور بك وعلي حيدر حجازي بك واحمد مختار بك ومحمد نور بك وسليمان السيد سليمان بك وعلي زكي العرابي بك المستشارين)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٤٢٧

٢٩ ابريل سنة ١٩٢٩

١ - نزع الملكية للمنفعة العامة . دعوى

التمن . شاملة لتعويضات . عدم جواز

رفع دعوى تعويضات أخرى

٢ - ريع . فوائد . محل المطالبة بهما .

اغتصاب .

القاعدة القانونية

١ - جاء قانون نزع الملكية للمنفعة العامة

صريحاً في أن دعوى التمن هي دعوى شاملة

يجب أن تجمع ما بين المطالبة بالتمن والمطالبة بكل

تعويض يتولد عن نزع الملكية وقد تكفلت

المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من هذا القانون بشرح معنى

كلمة (تمن) وأوضحت الحالات التي يكون فيها

التمن بالمعنى المحدود المعروف في هذه الكلمة

والحالات التي ينصرف فيها هذا اللفظ الى معنى

أوسع واجمع أى الى معنى التعويض الذى يشمل

في آن واحد التمن وما يجب أن يضاف اليه من

قيمة النقص في الجزء الباقي من العقار بسبب

أعمال المنفعة العمومية مثلاً أو زيادة في نظير

مفروشات أو تحسينات أو غيرها أحدثها ذوى

الشأن بحسن نية

وعلى ذلك فلا يجوز رفع دعوى تعويض

جديدة يمد الفصل نهائياً في دعوى التمن لمطالبة

الحكومة بتعويضات ناشئة عن نزع الملكية لم

تشمها دعوى التمن . ويجب أن يحتمل المنزوعة

ملكيتها مسئولية التقصير في طلب ذلك في

دعوى التمن .

٢ - محل مطالبة الحكومة بريع العين

المنزوعة ملكيتها عن المبلغ المقدّر ثمناً لها عند

ما تطلق يدها في ملك الأفراد وتدخله في المنافع

العامة دون مراعاة نصوص قانون نزع الملكية

واحترام أحكامه .

وموضع المطالبة بالفوائد عن التمن المتفق

عليه أو المحكوم به نهائياً هو اذا حبسته الحكومة

عن صاحب الشأن فيه بدون مسوغ من القانون

يبرر هذا الحبس

المحكمة

« حيث ان محكمة أول درجة رفضت

دعوى المستأنفة لسببين أولهما لأن الحكومة

اتبعت الاجراءات القانونية التي رسمها قانون نزع

الملكية والثاني لأن المستأنفة لم تقدم مستنداتها

الاخيراً ولم تطلب صرف المبلغ

« وحيث ان أوجه التظلم من هذا الحكم

تلخص بالنسبة للسبب الأول في أن دعوى

المستأنفة لم تكن كما وصفتها وزارة الأشغال

وجارتها في ذلك محكمة أول درجة دعوى

تعويض أساسها مخالفة الحكومة للاجراءات

النصوص عنها بقانون نزع الملكية بل سندها

حق المستأنفة في الحصول على ريع العين المنزوعة

فقط بحيث يجوز للمنزوعة ملكيته أن يكرر مقاضاة الحكومة لمطالبتها بتعويضات ناشئة عن نزع الملكية لم تشملها دعوى الثمن كالتعويضات التي تترتب مثلاً على ما يصيب الجزء الباقي من العقار المنزوعة ملكيته من التهديم أو التشويه الذي يمنع استغلاله أو يجعله غير قابل للاستعمال . وثانياً في معرفة الأحوال التي يجوز مطالبة الحكومة فيها بريع العين المنزوعة ملكيتها أو بفوائد عن المبلغ المقدراً لها

« وحيث أن قانون نزع الملكية قد جاء صريحاً في أن دعوى الثمن هي دعوى شاملة يجب أن تجمع ما بين المطالبة بالثمن والمطالبة بكل تعويض يتولد عن نزع الملكية ويكفي في الدلالة على ذلك مراجعة المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ من هذا القانون فقد بينت هذه المواد معنى كلمة (ثمن) وما تشمله وأوضحت الأحوال التي يكون فيها الثمن بالمعنى المحدود المعروف عن هذه الكلمة والحالات التي ينصرف فيها هذا اللفظ الى معنى أوسع واجمع أى الى معنى « التعويض » الذي يشمل في آن واحد الثمن وما يجب أن يضاف اليه من قيمة النقص في الجزء الباقي من العقار بسبب أعمال المنفعة العمومية مثلاً أو زيادة نظير مفروشات أو تحسينات أو غيرها أحدثها ذوو الشأن بحسن نية

« وحيث انه ليس أدل على ذلك من حكم محكمة الاستئناف المختطة في قضية ورثة المرحوم حاتم اساميس الذي قدمته المستأنفة للاستناد عليه في دعواها فان هذا الحكم قد شمل جميع الطلبات التي وجهها هؤلاء الورثة على الحكومة في

ملكيتها لحين قبض الثمن بالفعل وريع الجزء الذي لم تنزع ملكيته والذي أصبح معطلا بسبب نزع ملكية الجزء الآخر ثم استندت المستأنفة على نص المادتين ٢٢ و ٢٧ من قانون نزع الملكية قائلة ان ارتكان المحكمة في الدعوى الحالية على نص المادة ٢١ خطأ وقدمت احكاماً لتعزيز دعواها . وأما بالنسبة للسبب الثاني فتقول المستأنفة اجمالاً ان الاجراءات التي اتخذتها الوزارة « جعلت تقديم أوراق الملكية نافلة »

« وحيث ان وزارة الأشغال قد ردت على ما تقدم مينة وجه الخطأ فيما تذهب اليه المستأنفة وارتكنت على نصوص المواد ٨ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٨ من قانون نزع الملكية و ٨٨ و ٨٩ من القانون المدني وقالت ان كل ما يتعلق بالتعويض محله دعوى التقدير وقد فصل فيها نهائياً وهذا التقدير شامل لجميع التعويضات وقالت ان المستأنفة لم تقدم مستنداتها طبقاً لنص المادة ٨ المشار اليها ولم يتقدم منها أثناء سير الدعوى ولا من تاريخ استلام العقار الواقع في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ الى ما بعد صدور الحكم الاستئنافي ٢٣ يونه سنة ١٩٢٧ أى طالب بصرف المبلغ الغير المتنازع فيه وتحويله على خزينة المحكمة الشرعية ثم قدمت هذه الوزارة احكاماً لتأييد نظريتها

« وحيث ان الفصل في النزاع الحاضر يقتضى البحث أولاً فيما اذا كانت دعوى الثمن هي في الوقت نفسه دعوى شاملة يجب أن تتناول الثمن وغيره من التعويضات المترتبة على نزع الملكية في ذاته أو هي دعوى قاصرة على الثمن

دعوى واحدة وهي عن ثمن الأرض وثن المباني والتصليلات اللازم اجراؤها في الجزء الباقي من العقار وكذلك النقص الذي وقع في الابحارات » وحيث انه مما يزيد هذا الأمر وضوحاً ويدل على ان طرفي الخصومة كانا يفهمان تماماً مدلول النصوص المشار اليها على النحو السابق ايضاحه انهما في دعوى تقدير الثمن قد تناولا ما يصيب الجزء الباقي من العقار المنزوعة ملكيته من زيادة أو نقص وتناقشا في ذلك أمام الخبراء وكان هذا الاعتبار عنصراً من عناصر تقدير الثمن التي عول عليها الخبراء في تقديرهم فاذا فات المستأنفة أن تستوفي استظهار سبب آخر موجود عند التقدير للزيادة فيما تطلبه كدعواها عدم صلاحية الجزء الباقي للابحار بسبب هدم الجزء الذي أخذ للمنافع العامة فهذا تقصير من جانبها ليس من شأنه أن يفتح لها باب التقاضي من جديد مع الحكومة وليس لها أن تلوم فيه سواها. كما لو أن الوزارة أهملت عند التقدير المطالبة بمراعاة الارتفاع الذي يستفيد منه الجزء الباقي بسبب التحسين الناشئ عن توسيع الشارع مثلاً فلا يكون لها هي الأخرى حق في التقاضي عنه مرة أخرى

» وحيث انه لما تقدم يكون القول من جانب وزارة الأشغال من أن كل ما يتعلق بالتعويض محله دعوى التقدير التي سبق الفصل فيها نهائياً بين الطرفين هو قول صحيح مطابق لنصوص القانون السالفة الذكر وذلك في الحدود التي سبق تعيينها

» وحيث أن المستأنفة ليست من جهة أخرى في حالة من الأحوال التي تبيح لها مطالبة الحكومة بريع العين المنزوعة ملكيتها أو مطالبتها بفوائد عن المبلغ المقدراً لها اذ محل المطالبة بالريع هو عند ما تطلق الحكومة يدها في ملك الأفراد وتدخله في المنافع العامة دون مراعاة نصوص قانون نزع الملكية واحترام احكامه وموضع المطالبة بالفوائد عن الثمن المتفق عليه او المحكوم به نهائياً هو اذا حبسته الحكومة عن صاحب الشأن فيه بدون مسوغ من القانون يبرر هذا الحبس

» وحيث ان مذكرة المستأنفة صريحة في أن وزارة الأشغال قد استولت على العين المنزوعة ملكيتها بعد ان اتخذت الاجراءات القانونية التي يقضى بها قانون نزع الملكية وعليه فليس هناك اغتصاب من جانب الحكومة ومن ثم فلا محل لمطالبتها بريع هذه العين

» وحيث انه فيما يتعلق بحبس الثمن من المستأنفة فان وزارة الأشغال قد اتبعت في ذلك نص المادة ٨ من قانون نزع الملكية وهي توجب عليها ايداع الثمن في خزانة المحكمة متى حصلت معارضة في التقدير وقد أودعته فعلاً عقب هذه المعارضة في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وما دامت المعارضة قد قامت من جانبها ومن جانب المستأنفة فلم يكن لهذه الأخيرة حق في الاستيلاء على شيء منه حتى ينتهي النزاع بشأنه عملاً بحكم المادة ٢١ من القانون المذكور وحتى تقوم المستأنفة بما توجبه المادة ٨ من تقديم المستندات الامر الذي تقرر المستأنفة صراحة بأنها لم تقم به لاعتبارها ان

تقديم المستندات « نافلة » مادامت الدعوى سائرة وعليه يكون حبس الثمن مستنداً الى مسوغ قانوني

« وحيث ان المستأنفة تقول في ذلك ان محكمة أول درجة أخطأت في تطبيق المادة ٢١ التي لا تجيز لمن نزعت ملكيته سحب المبلغ المودع بالخزينة إلا عند عدم وجود طعن من نازع الملكية وكان يجب عليها أن تطبق المادة ٢٢ التي تخول له الحق في سحب المبلغ في جميع الاحوال وكذلك فات على محكمة أول درجة العمل بما تقتضيه المادة ٢٧ وهي الخاصة بأعيان الوقف المنزوعة ملكيتها وتقضى بدفع الثمن الى جهة الوقف بدون شرط ولا قيد

« وحيث ان المستأنفة تخطئ في هذا القول خطأ بيناً وتخلط بين الاحوال التي تدرى عليها هذه النصوص والنتائج التي تترتب عليها لأن المادة ٢٢ خاصة بحالة تباين كل المباينة حالة النزاع الحالي وهي حالة الاستيلاء المؤقت على املاك الأفراد للانتفاع بها لغرض عام ولا أجل محدود مع بقاء الملكية لأصحابها ولا ضرر على الحكومة اذا دفعت مقابل هذا الانتفاع بلا قيد ولا شرط بخلاف المادة ٢١ التي تتعلق بأحوال نزع الملكية ولكل من هذه الاحوال احكام مستقلة تختلف عن بعضها بعضاً . وكذلك الأمر فيما يرجع الى التمسك بالمادة ٢٧ فان هذه المادة وضعت لتبين من له الحق في قبض الثمن متى اصبح الثمن صالحاً للدفع ولا علاقة لها بالمرّة بهذه الحقوق التي يدور الجدل فيها حول معرفة ما اذا كانت الوزارة حبست الثمن عن المستأنفة بحق أو بغير حق .

« وحيث أنه فضلاً عما ذكر فقد تبين بعد تقديم المستندات ان الأرض المنزوعة ملكيتها عليها حقوق حكر تقدر لاستبدالها مبلغان أحدهما ٧٤١ جنيهاً والآخر ٢٥ جنيهاً وقد قبلت المستأنفة دفع المبلغين الى الجهة المختصة وفي ذلك دلالة على أن حجز الثمن كان في محله عملاً بالمادة ٨ من قانون نزع الملكية

« وحيث ان ما يؤخذ على وزارة الاشغال من ان تقديرها للعين كان بعيداً عن الاعتدال بخلاف التقدير الذي صدر عن المستأنفة فقد زاد عليه الخبراء وأعطوا ثمناً للأرض بلغ سبعة أمثال الثمن الذي عرضته الوزارة ورغماً عن ذلك فقد اصررت الأخيرة على سيرها في الدعوى الى النهاية كما أنها اصررت على أول ثمن عرضته مع ظهور خطأها الجسيم في التقدير اذ حكمت المحكمة بما طلبته المستأنفة أي بستة أمثال الثمن الذي قدمته الوزارة كل ذلك مع ما فيه من الضرر الذي تشكوه منه المستأنفة لا يترتب عليه أدنى مسئولية مدنية عليها لأنها لم تخرج عن الحدود التي رسمها القانون ولو أنه من المرغوب فيه عدالة منماً لمثل هذه الشكوى مراعاة الاعتدال في التقدير الذي تقوم به الحكومة في بادئ الأمر

« وحيث أنه للأسباب السابق بيانها يكون الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه

(استئناف الست فريده ابراهيم خاتون بصفتها وحضر عنها الاستاذ حسن حسني افندي ضد وزارة الاشغال رقم ٢٦٧ لسنة ٤٦ ق — دائرة سعادة عبد العظيم راشد باشا وحضرنا محمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٤٢٨

١٧ فبراير سنة ١٩٣٠

تقدم . مدته . احتسابها بالتقويم الهجرى .

القاعدة القانونية

التقويم الواجب اتباعه فى حساب مدة التملك بوضع اليد (المادة ٧٦) مدنى وفى حساب مدة التخلف عن التعهدات أو الدين (المادة ٢٠٨) مدنى هو التقويم الهجرى دون غيره فالقصد من المادة (٢٠٨) من القانون المدنى أن تكون مدة الخمس عشرة سنة المسقطه للتعهدات أو الديون محسوبة بالتقويم الهجرى .

المحكمة :

« من حيث أن وزارة الداخلية دفعت فرعياً أمام هذه المحكمة بعدم جواز الاستئناف لسقوط الحق فى رفع الدعوى بمضى خمس عشرة سنة هلالية من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء الصادر بحالة حسن افندى الدرس الى المعاش » وحيث أن المستأنف رد على هذا الدفع بأنه غير جائز القبول من جهة لتقديمه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ومن جهة أخرى لأن الحق فى رفع الدعوى لم يسقط بمضى المدة لأن الخمس عشرة سنة المحددة للسقوط يجب احتسابها على أساس التقويم الميلادى ولم يمض خمس عشرة سنة ميلادية من تاريخ القرار الصادر بالاحالة الى المعاش لغاية رفع هذه الدعوى .

« وحيث انه من المبادئ الثابتة أن الدفع بسقوط الحق يمكن التمسك به فى أى حالة كانت عليها الدعوى مادام باب المرافعة مفتوحاً مالم يثبت حصول العدول عنه الأمر الذى لم يدع به حسن افندى الدرس وذلك لأن التقدم المكسب للتملك أو المسقط للدين لا يقع من تلقاء نفسه وبمحض سلطة القانون بل لابد من أن يظهر صاحبه ورغبته فى التمسك به وما دامت هذه الرغبة من حقه فله أن يبيدها حتى يقفل باب المرافعة وعليه يكون اعتراض حسن افندى الدرس على ابداء هذا الدفع أمام هذه المحكمة غير وجيه ويتعين النظر فى موضوع الدفع »

« وحيث أن حسن افندى الدرس أدلى ببعض الأدلة على أن غرض الشارع من المادة ٢٠٨ مدنى أن تكون مدة الخمس عشرة سنة محتسبة بالسنين الميلادية وتنحصر تلك الأدلة فى أن الحساب بالسنين الهجرية لم يكن المعمول به قبل اصدار القوانين الحالية حتى يكون أساساً لأن الارادة السنية الصادرة من الخديوى اسماعيل فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٧٥ قضت بأن تكون حسابات الحكومة على الشهور الأفرنجية وأن التشريع المصرى أريد به أن تأخذ مصر بما هو متبع فى البلاد الغربية والتقويم المتبع فى تلك البلاد هو التقويم الميلادى وأن اكتساب الحقوق وسقوطها بمضى المدة هو تشريع أوروبى ليس أساسه الشريعة الاسلامية حتى يطبق التقويم الهجرى .

« وحيث أن الشارع قد حدد بالمادة ٧٦

من القانون المدني مدة تملك العقار والحقوق العينية بوضع اليد خمس سنوات أو خمس عشرة سنة كما حدد بالمادة ٢٠٨ مدة التخلّص من التعهدات خمس عشرة سنة إلا بمض استثناءات جاء ذكرها بالمواد ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ مدني فانه حدد لها مدداً مختلفة بعضها ٣٦٠ يوماً وبعضها خمس سنوات .

« وحيث أن الشارع عند تقريره مبدأ تملك العقار أو سقوط التعهدات بمضي المدة لم يعن بذكر التقويم الواجب اتباعه في حساب تلك المدة فوجب إذن لتبين قصده الرجوع الى باقي نصوص القانون المبينة في باب التملك بمضي المدة او في باب انتهاء التعهدات والى روح التشريع ليستخلص منها هذا القصد

« وحيث أن المادة ٢٠٥ مدني التي نصت على أن القواعد المقررة للتملك بمضي المدة من حيث أسباب انقطاعها وايقاف سريانها تتبع ايضاً في التخلّص من الدين لم تكن على سبيل الحصر فهي تشعر أن الشارع لم ير موجباً للتفريق بين طريق تملك العقار وطريق التخلّص من الدين بمضي المدة لأن أسباب تقرير هذا الحق واحدة في الحالتين ومبناها هو اهمال صاحب الحق في المطالبة بحقه وعليه يجب أن يكون التقويم الواجب اتباعه في حساب مدة التملك بوضع اليد هو نفسه التقويم الواجب اتباعه في حساب مدة التخلّص من التعهدات أو الدين .

« وحيث أن الشارع المصري لم يأخذ عن التشريع الاجنبي في مسائل التملك أو السقوط بمضي المدة إلا المبدأ فقط «أي تقرير هذا الحق»

ولم يتقيد بالمدة إذ قرر مدداً تختلف عن المدد التي قررها القانون الفرنسي سواء لملك العقار أو للتخلّص من التعهدات وعليه فلا يصح اذن مجازاة المستأنف « حسن افندي الدرس » على ما ذهب اليه من أن التشريع المصري مأخوذ من التشريع الغربي الذي لا يعرف غير التقويم الميلادي وأنه يجب اتباع التقويم المذكور .

« وحيث أنه نص المادة ٢١١ مدني أن المرتبات والفوائد والمعاشات والاجر وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة يسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات هلالية وقد ظهرت نية الشارع صريحة في هذا النص فوجب أن تنصرف هذه النية ايضاً الى المدة الواضح ذكرها بالمادتين ٧٦ و ٢٠٨ مدني سواء كانت خمس سنوات أو خمس عشرة سنة اذ من التوسع في التفسير أن يقال أن هذا النص استثناء للقاعدة العامة وان القاعدة العامة هي ١٥ سنة ميلادية ذلك لان الاستثناء المذكور بالمواد ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ انما ينصب على تخفيض المدة من حيث هي دون التعرض الى التقويم كما يريد أن يذهب الى ذلك المستأنف « حسن افندي الدرس » في مذكرته على أن المنطق الصحيح لا يستقيم اذا عمل تفريق بين من يتخلص من الدين في بعض أنواع الديون بمدة خمس سنوات وبين من يتخلص من باقي الانواع الاخرى بمدة خمس عشرة سنة فيقرر للحالة الأولى أساس غير الأساس الذي يقرر للحالة الثانية مع أن أساس التخلّص واحد في الحالتين هو السكوت عن المطالبة بالحق كما سبق

الصادرة من الخديوي اسماعيل في ٩ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ومع التسليم بما يقوله المستأنف فإن الأرادة المذكورة خاصة بحسابات الحكومة والمسألة المعروضة هي مسألة قانونية يجب الرجوع في تفسيرها الى شراح القانون وقضاء المحاكم وليس الى المسائل أو الانظمة المالية.

« وحيث أنه مما تقدم يتضح أن القصد من المادة ٢٠٨ أن تكون مدة الخمس عشرة سنة المسقطه للتعهدات أو الدين محسوبة بالتقويم الهجري.

« وحيث أن لا خلاف بين الخصوم أن الدعوى رفعت بعد مضي خمس عشرة سنة هلالية من تاريخ احالة حسن افندي الدرس الى المعاش فيكون الحق قد سقطت المطالبة به بمضي المدة الطويلة ويكون الدفع الفرعي المقدم من الحكومة في محله ويتعين قبوله.

(استئناف وزارة الداخلية ضد حسن افندي الدرس وحضر عنه الاستاذ احمد نجيب بك براده رقم ٢٣٤ و ٥٦٥ سنة ٤٤ ق — دائرة صاحب العزة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة . وبحضور حضرات محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٢٩

١٩ فبراير سنة ١٩٣٠

بيع . استحقاق في تركة . تعريفه . شرطه .
مميزاته . بيع لأجنبي . حق الاسترداد .
بيع جزء معين . عدم جوازه . استثناء .
بيع أشياء من التركة . جوازه

القاعدة القانونية

(١) بيع الاستحقاق في التركة هو بيع

ذكره وقد ينتج من هذه التفرقة اذا سلم بها نتيجة تعارض مع روح التشريع ذلك أن الشخص الذي يظهر اهماله في المطالبة بحقه خمس عشرة سنة يكون جديراً بحماية القانون له مدة أكثر من مدة حمايته للشخص الذي لم يتجاوز اهماله خمس سنوات الأمر الذي لا يتفق والذوق السليم ويتعارض مع روح التشريع على انه من جهة أخرى ينتج عن النظرية التي يذهب اليها المستأنف انه في مادة تملك العقار بمضي المدة خمس سنوات تعتبر هذه المدة حسب التقويم الميلادي بينما تحسب الخمس سنوات التي قدرت لسقوط الحق في بعض الحقوق بالتقويم الهجري مع أن الاعتبارات التي حدت بالشارع الى الخروج عن القاعدة العامة لا يوجد من بينها ما يبرر جعل الاولى خمس سنوات ميلادية والثانية خمس سنوات هجرية . أما القول بأن الشارع قد يكون راعى في سقوط هذه الحقوق بمضي خمس سنوات هجرية الظروف المحلية والعرف فلا أثر لتلك الظروف في التشريع .

« وحيث أن روح الشارع قد ظهرت جلية ايضاً في قانون تحقيق الجنايات حيث ينص صراحة في المادتين ٢٧١ و ٢٧٦ منه على وجوب احتساب مدة العقوبة بالسنين الهجرية وان كان هذا النص لا يصح التمسك به في المسائل المدنية الا انه يقرب الى الباحث فكرة الشارع وغرضه عند التكلم عن المدة .

« وحيث أن المستأنف ذهب أخيراً الى أن التقويم الهجري لم يكن المعمول به قبل اصدار القوانين الحالية وتمسك في ذلك بالأرادة السنية

الوارث جميع ما تلقاه من المورث من الحقوق على ان يحل المشتري محل الوارث في جميع الالتزامات التي تترتب في ذمته باعتباره وارثاً للمتوفى

(٢) بيع الاستحقاق يجب أن ينصب على مجموع الاموال المتخلفة فاذا باع الوارث استحقاقه في شيء معين او في اشياء معينة بحيث يمكن تسليم المبيع للمشتري بدون حاجة الى قسمة التركة فلا يعتبر ذلك بيع استحقاق في تركة بل يعتبر بيعاً عادياً

(٣) من مميزات بيع الاستحقاق في التركة انه اذا حصل لأجنبي يكون لباقي الورثة الحق في استرداد الحصة المبعة من احدهم قبل القسمة مقابل دفعهم للمشتري ثمنها والمصاريف طبقاً للمادة ٤٦٢ مدني

(٤) ان بيع الاستحقاق هو تشريع فرنسي نقله الشارع المصري بلا تعديل فيه . والمادة ٣٥٠ مدني لا تفيد جواز بيع جزء معين من الاستحقاق فلا تسري عليه

(٥) يجوز للوارث عند بيع استحقاقه في أموال التركة ان يستثنى بعض اشياء منها ويخرجها من البيع

المحكمة

« من حيث أن محمد افندي صادق الخولي ومن معه رفعوا هذه الدعوى ضد اخواتهن الست بديعه ومن معها ذكروا فيها ان مورث الطرفين المرحوم محمد افندي الخولي توفي في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ومن ضمن ما تركه مبلغ ٤٦٣٣ ج

مودع بينك مصر ومائة سهم من اسهم بنك مصر قيمتها الاساسية ٤٠٠ جنيه ومائة سهم من اسهم شركة تجارة وحليج الاقطان قيمتها الاساسية ٤٠٠ جنيه وذممات مستحقة له قبل الغير فتنازلت الاخوات الثلاثة الست بديعه ومن معها الى اخواتهم المذكور المدعين عن نصيبهن في الاقلام المذكورة وقدره $\frac{1}{6}$ ٤ قيراط كما تنازلت معهن واللتهن عن نصيبها فيها وذلك كله في نظير مبلغ ٥٠٠ جنيه قبضنه من اخواتهن المذكورين الذين التزموا ايضاً بسداد الأموال الاميرية المطلوبة على الاطيان لغاية سنة ١٩٢٥ الزراعية ومصاريف المأتم وبناء المدفن وسداد الديون المطلوبة من المورث لغاية وفاته وكان ذلك بمقتضى عقد عرفي صدر من السيدات المذكورات بتاريخ ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يدل على ذلك ونظراً الى منازعة السيدات المذكورات في نفاذ العقد المذكور ولتعهن البنك المودع لديه النقود والاسهم من الصرف طلب محمد افندي الخولي ومن معه من محكمة اول درجة الحكم لهم أولاً بمبلغ ٨١٠ ج و ٢٩٠ م قيمة ما آل اليهم من اخواتهن بمقتضى عقد ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مع تعويض قدره ٩ ٪ سنوياً من اول نوفمبر سنة ١٩٢٥ للسداد ثانياً الزام المدعى عليهن وبنك مصر بتعويض قدره ٩ ٪ سنوياً عن مبلغ ٣٢٨١ ج و ٦٩٤ م من اول نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية ١٣ يناير سنة ١٩٢٨ وذلك بسبب توقف البنك والمدعى عليهن في صرف هذا المبلغ اليهم مع انه قيمة استحقاقهم بالميراث الشرعي . ثالثاً احقيتهم الى $\frac{1}{6}$ ٢١ ط

من ٢٤ ط في سهوم بنك مصر وسهوم شركة
تجارة وحليج الاقطان

« ومن حيث ان السيدة بديعه ومن معها
ينازعن المستأنف ضدهم وطلبين الحكم برفض
دعواهم بالنسبة لنصيتهن الشرعى فيما تركه المورث
من النقود والاسهم ودفعن ببطلان عقد ٣١
اكتوبر سنة ١٩٢٥ المتقدم الذكر لانه لا يمكن
قانوناً اعتباره عقد بيع استحقاق في تركه ولا عقد
بيع عادى فضلاً عن انه مشوب بالغش والتدليس
» ومن حيث ان النزاع بين الطرفين
انحصر في تكييف ماهية عقد ٣١ اكتوبر ١٩٢٥
فيقول محمد افندى صادق الخولى ومن معه انه
عقد بيع استحقاق في تركه او انه عقد غير مسمى
وهو على كل حال صحيح قانوناً لعدم مخالفته
النظام العام والآداب العمومية وتقول السيدات
بديعه ومن معها انه باطل للاسباب المتقدمة

« ومن حيث ان العقد المذكور يفيد تنازل
المستأنفات عن حقهن واستحقاقهن في المبلغ
المودع باسم مورثهن في بنك مصر بالغاً ما بلغ
وعن حصتهن في الميراث مما تركه مورثهن في
الاسهم التى باسمه في بنك مصر وكذا اسهم
شركة تجارة وحليج الاقطان وعن حصتهن بالميراث
عن مورثهن فيما تركه من الذمات المستحقة قبل
الغير حسب الوارد بالدفاتر لغاية آخر سنة ١٩٢٥
وهذا التنازل في نظير مبلغ ٥٠٠ جنيه قبضتها
مع والدهن وكذا في مقابل التزام المدعين بسداد
الاموال الاميرية المطلوبة على الاطيان لغاية سنة
١٩٢٥ زراعية وفي مقابل قيامهم ببناء المدفن وعدم
مطالبته المدعى عليهن بشئ من مصاريف المأتم وفي

مقابل التزامهم ايضاً بسداد المطلوب من المورث لغاية
يوم وفاته الحاصلة في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٥

« ومن حيث ان بيع الاستحقاق في التركة
هو بيع الوارث جميع ما تلقاه من المورث من
الحقوق على أن يحل المشتري محل الوارث في
جميع الالتزامات التى تترتب في ذمته باعتباره
وارثاً للمتوفى اى ان البيع المذكور يجب مبدئياً
أن يشمل مجموع ماورثه البائع من منقول وعقار
وديون وحقوق ودعاوى فاذا أراد الوارث أن
يبيع جزء من استحقاقه وجب عليه ان يبيع جزءاً
شائعاً فيه كأن يبيع مثلاً الربع أو النصف من
استحقاقه وقد اجاز علماء القانون للوارث عند بيع
استحقاقه في التركة أن يستبقى لنفسه بعض اشياء منها
» ومن حيث انه تبين مما تقدم ان بيع
الاستحقاق يجب ان ينصب على مجموع من
الاموال المتخلفة فاذا باع الوارث استحقاقه في
شئ معين او في اشياء معينة بحيث يمكن تسليم
المبيع للمشتري بدون حاجة الى قسمة التركة فلا
يعتبر ذلك بيع استحقاق في تركه بل يعتبر بيعاً
عادياً يسرى عليه أحكام البيع ولا تنطبق عليه
الاحكام الخاصة ببيع الاستحقاق

« ومن حيث انه من مميزات بيع الاستحقاق
في التركة انه اذا حصل لأجنبي يكون لباقي
الورثة الحق في استرداد الحصة المبيعة من أحدهم
قبل القسمة مقابل دفعهم للمشتري ثمنها والمصاريف
طبقاً للمادة ٤٦٢ مدنى والغرض من هذا
الاسترداد منع الاجنبى من الدخول في قسمة
التركة فاذا امكن تسليم الشئ المبيع للمشتري بدون
حاجة الى القسمة لم يكن هناك محل للاسترداد

« ومن حيث ان تشريع بيع الاستحقاق هو تشريع فرنساوى نقله عنه الشارع المصرى بدون اى تعديل فيه ولا صحة لقول المستأنف عليهم ان المادة ٣٥٠ مدنى تفيد جواز بيع جزء معين من الاستحقاق استناداً على الجملة التى وردت فى آخرها وهى (ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك) لأن المادة المذكورة وضعت لبيان حكم حالة خاصة وهى حالة ما اذا قبض الوارث شيئاً من الديون والفوائد المستحقة أو دفع جزءاً من الدين المستحق على التركة أو صرف مصاريف عليها وكل ذلك قبل ان يبيع استحقاقه فى التركة ثم باع الاستحقاق المذكور فيجب ان يستولى المشتري على جميع ما قبضه البائع من الديون والفوائد كما يجب عليه اى على المشتري ان يرد للبائع جميع ما دفعه من ديون التركة والمصاريف الا اذا وجد شرط يخالف ذلك اى اذا وجد شرط يعنى البائع من دفع ما قبضه من الديون والفوائد قبل البيع أو يعنى المشتري من رد ما دفعه البائع من الديون والمصاريف ويستنتج من ذلك ان الوارث عند ما يبيع استحقاقه فى اموال التركة يجوز له ان يستثنى بعض اشياء منها ويخرجها من البيع كما تقدم بيانه

« ومن حيث انه لا محل ايضاً لتمسك المستأنف ضدهم بما جاء فى اقوال بعض الشراح من انه يجوز للطرفين باتفاقهما ان ينقصا من صفة المجازفة التى تلازم عقد بيع الاستحقاق من طريق النص على اعيان معلومة يضمن البائع وجودها فى التركة وذلك لأن هذا الموضوع

خاص بالضمان الواجب على البائع فى دعوى بيع الاستحقاق وقد بينت المادة « ٣٥١ » مدنى ان البائع لا يضمن للمشتري الا وجود الحق المبيع فى وقت البيع وضمانه تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف وهذا هو الضمان القانونى ولكن المتعاقدين يجوز لهما تعديل احكام الضمان بأن يشترط المشتري على البائع ضمان عين مخصوصة او دين مخصوص وهذا الامر لا علاقة له بموضوع الدعوى الحالية

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وجب الرجوع الى نصوص العقد المتنازع فيه لمعرفة غرض المتعاقدين منه

« ومن حيث أن هذا العقد يشمل تنازل المستأنفات عن نصيبهن فى مبلغ من النقود وأسهم مودعة فى بنك مصر وذممات

« ومن حيث ان هذه الأشياء المتنازل عنها ليست جزءاً شائعاً فى استحقاق المتنازلات فى التركة كما تقدم بل هى أموال خاصة انصب عليها البيع دون غيرها من أموال التركة المكوّنة من أطيان ووابورات وسواقي ومنزل ومخازن ودوار وذممات وتقديية وأسهم

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فان ما حصل التنازل عنه يمكن تسليمه الى المشتري بدون الالتجاء الى قسمة التركة

« ومن حيث أنه تبين من ذلك أن الطرفين لم يقصدا بعقد ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بيع استحقاق فى تركة بل قصدا بيع أشياء خاصة فلا محل لتطبيق أحكام بيع الاستحقاق على العقد

المذكور بل يجب اعتباره عقد بيع عادي تسري عليه أحكام البيع

« ومن حيث أنه من أركان البيع العامة أن يكون المبيع معيناً معلوماً للطرفين وأن يكون الثمن كذلك معيناً

« ومن حيث أن الأشياء المبيعة لم تعين في العقود ولم تكن معلومة للبائعات وقت البيع وكذلك الثمن لم يعين لعدم تحديد الديون التي يدفعها المشترون عن البائعات وعدم تحديد مصاريف بناء المدفن الذي تكفلوا بالقيام به وقد تحرر العقد في اليوم الرابع لوفاء المورث وقبل جرد التركة وبدون اطلاع البائعات على دفاتها

« ومن حيث أنه يظهر مما تقدم أن رضا البائعات بالبيع لم يقع صحيحاً لجهلهن جهلاً تاماً بما يعنيه وما استفدنه من الصفقة ولو كن علمن بالحقيقة لما أقدمن على توقيع البيع يؤيد ذلك أنه من ضمن ما تنازلن عنه حصتهن في مبلغ من النقود مودع في بنك مصر وقدرها ٨١٠ جنيهات وذلك في مقابل قبضهن ٢٩٠ جنيهاً وهو حصتهن في مبلغ ٥٠٠ جنيه

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون هذا العقد باطلاً قانوناً لعدم توفر أركان البيع فيه

« ومن حيث أن القول بأن العقد المتنازع فيه هو عقد غير مسمى في غير محله لأنه ما دام أنه يقع ضمن العقود التي عرفها القانون باسم خاص فيجب الأخذ بالنسبة القانونية على أنه بفرض أنه عقد غير مسمى فلا يمنع ذلك من وجوب توفر أركان العقود فيه ومنها تحديد موضوعها تحديداً يمنع الجهالة الأمر غير المتوفر في العقد المذكور

« ومن حيث أن المستأنفات لا ينافرن إلا في نصيبهن الشرعي في المبلغ والاسهم المودعة في البنك وقدر هذا النصيب $\frac{1}{4}$ قراريط

« ومن حيث أنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضدهم بالنسبة لذلك

« ومن حيث أن المستأنف ضدهم يطلبون الحكم أيضاً على المستأنفات وبنك مصر بتعويض قدره $\frac{9}{10}$ عن مبلغ ٠٠٠٠ من أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية ١٣ يناير سنة ١٩٢٨ وذلك لنسب المذكورين في تأخير صرف هذا المبلغ اليهم وهو نصيبهم الشرعي في المبلغ المودع

« ومن حيث أنه وإن كانت المستأنفات أنذرن البنك في ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ بحجز جميع ما للمورث لدى البنك وهو اسراف في الخصومة لأنه ليس لهن الحق في حجز نصيب المستأنف عليهم الشرعي ولكن هذا الانذار لم يترتب عليه ضرر لهم لأن البنك كتب لهم في ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦ أنه مستعد لتسليمهم نصيبهم الشرعي في التركة فلم يقبلوا إلا أخذ جميع المبلغ المودع وكان ذلك سبباً في تأخر الصرف اليهم

« ومن حيث أنه لذلك لا يكون للمستأنف عليهم الحق في طلب أي تعويض لأنهم هم الذين تسببوا في ذلك التأخير

(استئناف السيدات بدييه محمد وآخرين وحضر عنهن الاستاذ احمد رأفت بك ضد محمد أفندي صادق وآخرين وحضر عن الخمسة الاول الاستاذ حسين أفندي طلعت وحضر عن بنك مصر الاستاذ زكي بك على نمرة ٩٣٣ سنة ٤٦ ونمرة ٣٢ سنة ٤٧ ق — دارة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود على سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

٤٣٠

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠

- ١ — تركه . نزاع بين شخصين على الميراث .
ادخال باقى الشركاء . عدم لزومه .
- ٢ — اختصاص المحاكم الاهلية . أشخاص
أجانب غير مختصين فيها . عدم تأثيره .
- ٣ — قوة الشيء المحكوم فيه . حكم قاطع .
ركن أساسى . الدفع به .
- ٤ — حكم يرفض دعوى بمحالته . غير قاطع .

القاعدة القانونية

(١) متى كان النزاع المطروح أمام المحكمة هو بين شخصين أحدهما يدعى انه وارث في تركه وان الآخر لا حق له أصلاً فيها والآخر يدعى انه الوارث الوحيد فيها فأن هذا النزاع لا يقتضى حتماً لقبول الدعوى والفصل فيها ادخال باقى الشركاء فى الميراث المنازعين لمضى الميراث كله لأن الحكم فيه لا يؤثر على حقوقهم كما لا مصلحة لمضى الميراث فى ادخالهم

(٢) متى كانت الدعوى مرفوعة بين الخاضعين للمحاكم الاهلية وكان اختصاص الخارجين عن اختصاص هذه المحاكم غير لازم لا مكان الفصل فى الدعوى كانت المحاكم المذكورة مختصة دون غيرها بذلك

(٣) ان الحكم الذى يكتسب قوة الشيء المحكوم به المانع من إعادة رفع الدعوى هو الحكم القاطع (definitif) فى موضوعها وهذا ركن أساسى لقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

(٤) الحكم الصادر برفض الدعوى بالحالة

التي هو عليها ليس بقاطع فى الدعوى لأنه لم يفصل فى موضوعها ولم يته النزاع

المحكمة

« من حيث ان المستأنف قدم دفعا فرعيا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى مستندا فى ذلك الدفع على ان المستأنف عليها ادعت ان معها شركاء فى الميراث الذى تطالب به وان هؤلاء غير خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية ومن حيث ان الموضوع الاصلى للدعوى ينحصر فى أن المستأنف عليها تدعى بأحقيتها بالميراث فى تركه المرحوم حبيب باشا سكا كنى بقرار من المجلس الملى وان هذه التركة تحت يد المستأنف وانه لم يكن وارثا له كما يدعى ولهذا تطلب تسليمها اليها وفى ان المستأنف المذكور يدعى انه الوارث الوحيد فيها

« ومن حيث انه ما دام ان النزاع المطروح امام المحكمة هو بين شخصين أحدهما يدعى انه وارث فى تركه وان الآخر لا حق له أصلاً فيها ويدعى هذا الاخير انه الوارث الوحيد فيها فأن هذا النزاع لا يقتضى حتماً لقبول الدعوى والفصل فيها ادخال باقى الشركاء فى الميراث المنازعين لمضى الميراث كله لان الحكم فى هذا النزاع لا يؤثر على حقوقهم ومن جهة اخرى فلا مصلحة لمضى الميراث كله فى ادخالهم

« ومن حيث انه مما لا نزاع فيه ان الدعوى الحالية مرفوعة بين خصمين خاضعين لقضاء المحاكم الاهلية

« ومن حيث انه من المقرر انه متى كانت

ما دام انه لم يدخل فيها عنصر اجنبي كما كان الحال في الدعوى الاولى »

(استئناف الكونت هنري سكا كيني وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن البيلي افتدى ضد الست عديلة عطاقة وحضر عنها الاستاذ يوسف افتدى مرقس حنا رقم ٥٧٤ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرة كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمود سامي بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٣١

٦ ابريل سنة ٩٣٠

- ١ — انكار توقيع . تسويق . رفضه .
- ٢ — سند تحت الاذن أو كيبالة . حوالة . دفعه قبل الدائن . عدم قبولها

القاعدة القانونية

- ١- اذا ادعى خصم في أثناء نظر الدعوى بانكار التوقيع ورأت المحكمة ان هذا الانكار غير جدي ولا يقصد به الاتسويق فلها أن تأمر برفضه وبصححة السند وبالفرامة القانونية
- ٢ - لا يجوز للمدين أن يدفع قبل المحول اليه بالدفع التي كان له أن يدفع بها قبل دائته الاصلى متى كان الدين ثابتاً بسند تحت الاذن او كيبالة تحولت بطريق التطهير القانوني كما حصل في الدعوى الحالية

المحكمة

« من حيث ان بنك مصر المستأنف ضده الثاني رفع هذه الدعوى ضد المستأنفين يطلب الحكم عليهم بالتضامن بمبلغ ٤٠١ ج و ٢٠٠ م

الدعوى مرفوعة بين الخاضعين للمحاكم الاهلية وكان اختصاص الخارحين عن اختصاص هذه المحاكم غير لازم لامكان الفصل في الدعوى كانت المحاكم المذكورة مختصة دون غيرها بذلك « ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعي المذكور والحكم باختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى »

« ومن حيث انه عن موضوع الاستئناف فإن الحكم المستأنف قضى بأن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة لا يمنع من رفع الدعوى الحالية وانها جائزة القبول

« ومن حيث انه ولو أن الدعوى التي رفعت أمام المحكمة المختلطة تتحد مع الدعوى الحالية في الاخصام والموضوع والسبب الا أن الحكم الصادر فيها نهائياً قضى برفضها بالحالة التي هي عليها

« ومن حيث ان الحكم الذي يكتسب قوة الشيء المحكوم به المانعة من اعادة رفع الدعوى هو الحكم القاطع (definitif) في موضوعها وهذا ركن أساسي لقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها

« ومن حيث انه بالجري مع المتبع عملاً بأن الحكم برفض الدعوى بالحالة التي هو عليها هو حكم ليس بقاطع في الدعوى لأنه لم يفصل في موضوعها ولم ينه النزاع

« ومن حيث انه لهذا يكون الحكم بقبول الدعوى في محله وللمدعية الحق اذاً في رفعها مرة ثانية من جديد على كل حال وليس من الضروري رفعها أمام المحكمة المختلطة والتي رفعت اليها أولاً

الفار بما بقي في ذمته من الثمن فقرر له السند المرفوع به الدعوى ولكن ظهر بعد تحرير السند انه على الاطيان دين يزيد عن قيمة السند فاضطر أن يرد الاطيان للبائع ولذلك لا يجوز المطالبة بقيمة السند

« ومن حيث انه على فرض صحة هذا الادعاء فانه لا يجوز للمدين أن يدفع قبل المحول اليه بالدفع التي كان له أن يدفع بها قبل دائه الاصل متى كان الدين ثابتاً بسند تحت الاذن او كميالة تحولت بطريق التطهير القانوني كما حصل في الدعوى الحالية

(استئناف الست تفيد هانم كريمة المرحوم السيد محمد مختار بك الباجوري وآخرين وحضر عن الاولى والاخيرة الاستاذ سيد أحمد افندي زغلول ضد ابراهيم بك يوسف الفار وآخر بصفة نائباً عن بنك مصر وحضر عنه الاستاذ كامل افندي البنداري ولم يحضر الاول نمرة ١١٨٦ سنة ١٢٦٦ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود علي سرور بك وسليمان بك السيد المستشارين)

٤٣٢

٧ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ — شهادة الميلاد . قيمتها في تقدير السن . اساس ثابت . تقدير القومسيون الطبي وسيلة .
- ٢ — قرار مجلس الوزراء . معدل لقانون . عدم قانونيته .
- ٣ — السلطة القضائية . عملها . تفسير القوانين وتطبيقها

القاعدة القانونية

- ١ — ان شهادة الميلاد أو مستخرج المواليد

بموجب كميالة مؤرخة ٢٠ ديسمبر سنة ٩٢٦ محررة عليهم لأمر واذن ابراهيم بك يوسف الفار الذي حوله لبنك مصر في ٦ ابريل سنة ٩٢٧ وهذا عمل عنها بروتستو في ١١ يناير سنة ٩٢٨

« ومن حيث ان وكيل المستأنفة الاولى ادعى أمام محكمة أول درجة ان كلمة «متضامنين» الواردة في السند محشرة وطلب استبعادها فطلبت منه المحكمة أن يدعى بالتزوير فلم يفعل وأما باقي المستأنفين فلم يدفعوا الدعوى بأى دفع فقضت محكمة أول درجة بجميع طلبات المدعى . « ومن حيث ان المستأنفة الاولى أنكرت أمام محكمة الاستئناف توقيعها بمختمها على السند المطالب بقيمته كما أنكر المستأنف الثالث توقيع عليه بامضائه

« ومن حيث ان المحكمة ترى ان هذا الانكار غير جدى ولا يقصد به المنكران الا التسوية في دفع الدين لان المستأنفة الاولى اقتضت أمام محكمة أول درجة على الادعاء بأن كلمة متضامنين الواردة في السند محشرة الامر الذى يدل على انها وقعت عليه ولان المستأنف الثالث لم ينكر امضائه أمام محكمة أول درجة . « ومن حيث انه لذلك لا ترى المحكمة محلاً لتحقيق هذا الانكار غير الجدى ويتعين الحكم بصحة السند والزام كل من المنكرين بالفرامة القانونية

« ومن حيث ان المستأنف الثانى يدعى ان أصل المديونية شراؤه أطياناً من الخواجه ابراهيم الازرع وقد أحال ابراهيم بك يوسف

المحكمة

«عن استئناف المالة والمحافنة»

من حيث أن الفصل في هذه الدعوى كما قالت محكمة اول درجة بحق يتوقف على معرفة ان كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ يجعل تحديد السن بمعرفة القومسيون الطبي نهائيا لا يمكن الرجوع فيه حتى ولو تقدمت بعد ذلك شهادة الميلاد أو مستخرج من دفتر المواليد . وبامهال الموظفين الذين في الخدمة مدة ستة شهور من تاريخ صدوره لتقديم شهادات ميلادهم ولا تقبل منهم تلك الشهادات بعد ذلك هو قرار تشريعي صدر في حدود المادة ٧١ من قانون المعاشات الرقيم ٥ سنة ١٩٠٩ وله قوة القانون اولا

« وحيث أن الحكومة دلت على مشروعية هذا القرار بما ذهبت اليه في تفسيرها للمادة الثامنة من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ من أن التعبير الوارد بها بلفظ « يعتمد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد او على شهادة رسمية مستخرجة من دفتر المواليد وفي حالة عدم امكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يعتمد على تقدير القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالاسكندرية » يراد به الاخذ بهذا التقدير فتم أخذ بتقدير القومسيون الطبي في حالة عدم وجود شهادة الميلاد أصبح الرجوع فيه غير جائز فاذا جاء قرار مجلس الوزراء بنص صريح في ذلك فانه لم يأت بشيء جديد وانما أراد بقراره أن يقف عند حد مصالح الحكومة التي

هما الاساس الثابت لتقدير سن الموظف وان شهادة الميلاد من الانظمة العامة التي قامت على مقتضاها شروط التوظيف والتي يجب الاخذ بها والعدول عما عداها متى تقدمت وان تقدير القومسيون الطبي للسن لم يكن الا وسيلة وضعها الشارع ليرجع اليها في حالة عدم وجود شهادة الميلاد . فلا يحل محالها ويصبح أساسا مثلها (١)

٢ - ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ لم يكن قرارا تفسيريا للمادة ٨ من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ حيث تضمن قواعد وبيانات اخرى اخرجت تلك المادة عن مدلولها الأصلي فهو بهذه الحالة صار معدلا للمادة ٨ والتعديل لا يكون الا بقانون

٣ - ان عمل السلطة القضائية لا يقف عند تطبيق القوانين على علامتها بل لها أن تفسر تلك القوانين في حالة غموضها أو وجود لبس فيها . كما أن لها عند تطبيق القوانين أن تبحث ان كان القانون المطلوب منها تطبيقه قد صدر مستوفيا لشرائطه التشريعية اولا

٤ - ان قانون المعاشات الجديد الصادر في سنة ١٩٢٩ جعل شهادة الميلاد او المستخرج الرسمي من دفتر المواليد الاساس الأصلي لتقدير سن الموظف ولم يجعل تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي الا في حالة عدم امكان الحصول على إحدى الشهادتين المذكورتين

(١) أحال الحكم على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٩

تساهلت في قبول شهادات الميلاد من الموظفين بعد أن قدر القومسيون الطبي سنهم وزادت الحكومة على ذلك ما تضمنته اللوائح والقوانين من وجوب تعيين سن طالب الاستخدام عند التعيين

« وحيث أن التفسير الصحيح للمادة الثامنة من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ هو ما قرره هذه المحكمة بحكمها الرقم ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ (في استئناف وزارة المواصلات ضد جرجس صديق) من أن شهادة الميلاد أو مستخرج المواليد هما الأساس الثابت لتقدير سن الموظف وان شهادة الميلاد من الانظمة العامة التي أقامت على مقتضاها شروط التوظيف والتي يجب الاخذ بها والعدول عما عداها متى تقدمت وان تقدير القومسيون الطبي للسن لم يكن الا وسيلة وضعها الشارع ليرجع اليها في حالة عدم وجود شهادة الميلاد فلا يحل محلها ويصبح أساساً مثلها وان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ لم يكن قراراً تفسيرياً للمادة ٨ من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ حيث تضمن قواعد وبيانات أخرى أخرجت تلك المادة عن مدلولها الأصلي. فهو بهذه الحالة صار معدلاً للمادة ٨ والتعديل لا يكون الا بقانون . اما اللوائح والقوانين التي أشارت اليها الحكومة في مذكرتها وان كانت قد نوهت على تحديد سن راغبى الالتحاق بالوظائف الحكومية قبل التعيين فانه لم ينص فيها على الطريقة الواجب اتباعها لتحديد هذا السن وان الطريقة التي وضعت بعبارة ظاهرة جلية هي الميئنة بالمادة ٨ من قانون المعاشات والى هذه

المادة فقط يجب الرجوع لتحديد سن الموظفين « وحيث ان الحكومة لم تكتف بمناقشة مشروعية قرار يناير سنة ١٩٢٧ على الاساس المتقدم ذكره بل ذهبت الى أبعد من هذا حيث قالت في عريضة استئنافها ان قانون المعاشات هو من القوانين الادارية الخاصة وان وزير المالية هو المختص بتطبيقه دون تدخل أى سلطة أخرى لهذا خول له أن يستصدر من مجلس الوزراء قراراً تشريعياً يكون له قوة القانون ومتى صدر القرار على هذا النحو اعتبر جزءاً متمماً للقانون وأصبح العمل به واجباً ولا يجوز للمحاكم أن تبحث في أسباب صدوره كما انه ليس لها أن تبحث في أمر غموض او وضوح مادة جعل القانون من اختصاص وزير المالية ذلك البحث « وحيث ان الحكومة باثارتها هذا الدفع قد تناست ان عمل السلطة القضائية لا يقف عند تطبيق القوانين على علائها بل لها أن تفسر تلك القوانين في حالة غموضها او وجود لبس فيها كما ان لها عند تطبيق القوانين أن تبحث ان كان القانون المطلوب منها تطبيقه قد صدر مستوفياً لشرائطه التشريعية أو لا

« وحيث انه لتطبيق قرار ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ يجب التحقق مما اذا كانت الحالة التي عرضها وزير المالية على مجلس الوزراء واستصدر بشأنها القرار المذكور هي من الاحوال التي يتناولها نص المادة ٧١ من قانون المعاشات وهذا بلا شك من عمل السلطة القضائية فاذا ما تبين لها ان القرار لم يصدر في حدود المادة المذكورة

كانت في حل من عدم الاخذ به ومن عدم
اعتباره قراراً تشريعياً له قوة القانون

«وحيث انه مما تقدم تكون الحكومة مخطئة
في دفاعها هذا ولا شئ يحول دون تقرير عدم
مشروعية قرار ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ للأسباب
المتقدم ذكرها

« وحيث ان الحكومة دفعت أخيراً دفعاً
قالت انه خاص بالمستأنف عليه ويمنعه من رفع
هذه الدعوى ويجعلها غير مقبولة منه ذلك انه
قبل التعامل بقانون المعاشات الجديد الصادر في
٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وقد نص في القانون المذكور
على انه في حالة عدم امكان الحصول على شهادة
الميلاد او مستخرج رسمي من دفتر المواليد يكون
تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي ولا يجوز
الطعن في التقدير بهذه الكيفية بحال من الاحوال
فالمستأنف عليه وقد قبل التعامل بهذا القانون
لا يصح له أن يعترض على تقدير القومسيون
الطبي لسنه وأن يتمسك من جديد بشهادة الميلاد
التي اهدى عليها في أواخر سنة ١٩٢٧ لأن
هذا يعد منه عدولاً عن قبول أحكام هذا القانون
وهو لا يملكه طبقاً للاقرار المعطى منه

« وحيث ان قانون المعاشات الجديد لم
يغير من القواعد الأساسية المقررة في المادة ٨ من
قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ لأنه جعل
شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي من دفتر
المواليد هي الأساس الأصلي لتقدير سن الموظف
ولم يجعل تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي
إلا في حالة عدم امكان الحصول على إحدى
الشهادتين المذكورتين وان كان قد نص في

آخر المادة على عدم جواز الطعن في تقدير
القومسيون الطبي فان هذا معناه انه اذا قدر
القومسيون الطبي سن الموظف مرة فلا يصح
الرجوع اليه مرة أخرى لتقدير هذا السن فالقوة
التي أعطيت لتقدير القومسيون الطبي لا تنقص
من القوة المعطاة لشهادة الميلاد أو مستخرج
المواليد عند وجودها.

« وحيث ان قبول المستأنف عليه التعامل
بالقانون الجديد يحتم عليه الخضوع لأحكامه وقد
ظهر من البيان الواضح بمذكرة وزارة المالية ان
ما يستحقه المستأنف عليه من الفرق بين مرتبه
الذي كان يتقاضاه عند إحالته على المعاش وبين
معاشه الذي تقرر له وفقاً للقانون الجديد عن المدة
الباقية له في الخدمة وهي ١٩ شهراً هو مبلغ ٢٣٢
جنيهاً و ٧٥٠ ملياً لا مبلغ ٤٤٣ جنيهاً و ٣٤٤
ملياً كما يدعى عزيز يوسف بك

« وحيث أنه مما تقدم يتعين قبول
استئناف الوزارة وتعديل الحكم المستأنف الى
مبلغ ٢٣٢ جنيهاً و ٧٥٠ ملياً

عن استئناف عزيز يوسف بك

« حيث ان الاستئناف المرفوع من عزيز
بك يوسف يشمل التظلم من عدم الحكم له بمبلغ
الف جنيه نظير حرمانه من الترقية والعلاوات
التي كان يناها لوبقى في الخدمة الى السن الحقيقي
للاحالة على المعاش

« وحيث انه فيما يختص بالتعويض المطالب
به عن الحرمان من العلاوة والترقية فقد اصاب
محكمة أول درجة في رفضها منح التعويض لهذا

قيمة يعتبر انه قبل عرضاً لتعاقد قضائي تم متى كانت الاجراءات صحيحة بمجرد هذا التصرف ويصبح مجبراً على قبول مرسى المزاد عليه ومالكاً للجميع وملزماً بالثمن الذي عرضه

(٣) ان ملكية المدين قد سقطت عنه بحكم رسو المزاد الاول ولا يعود اليه بتقرير الزيادة بل يتعلق بها حق لمقرر الزيادة فلا يستطيع المدين المذكور باتفاقه مع الدائن نازع الملكية بعد تقرير الزيادة ان يفسخ هذا التعاقد القضائي ويمسح بحق مقرر الزيادة . وبطلان انتهاء الاجراءات لوفاء الدين والحكم الذي يصدر بذلك يقع خطأ فالواجب تنفيذاً للتعاقد القضائي السابق ذكره واحتراماً لحق مقرر زيادة العشر أن يقضى باستمرار اجراءات البيع

المحكمة

« من حيث ان المتأنف عليهم دفعوا بعدم قبول الاستئناف شكلاً استناداً الى نص المادة ٥٨٦ من قانون المرافعات لعدم حصول الاستئناف في ميعاد الخمسة أيام من يوم صدوره » وحيث ان الاستئناف لم يرفع حقيقة الا بعد تسعة أيام من يوم صدوره ولكن ميعاد الاستئناف الوارد بهذه المادة استثناء مقصور تطبيقه على الحكم أو الامر الذي يصدر من قاضي البيوع واحوال الموصلة الى البيع ووقوعه أما اذا صدر حكم يفصل في حقوق فميعاد الاستئناف هو الميعاد العادي فيكون ميعاد الاستئناف هو الميعاد العادي والحكم المستأنف قضى بانتهاء اجراءات البيع لوفاء الدين والزام طالب البيع بالمصاريف ولا شك انه يمس

السبب لأن الترقية كما قالت هذه المحكمة ليست من حق الموظف وبالأخص فان المستأنف المذكور وقد وصل الى نهاية درجته وعليه يكون الاستئناف المرفوع من عزيز بك يوسف في غير محله ويتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى من رفض التعويض المطالب به

(استئناف وزارتي المالية والحقانية ضد عزيز بك يوسف وحضر عنه الاستاذ سلامة ميخائيل بك رقم ١٠٢٩ سنة ٤٦ ونمرة ٢٩١ سنة ٤٧ ق - دائرة حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة واتربي أبو العز بك وعلام محمد بك مستشارين)

٤٢٣

٣٠ ابريل سنة ١٩٣

- ١ - استئناف . حكم . قاضي البيوع . فصل في حقوق . ميعاد عادي .
- ٢ - تقرير الزيادة . عرض قضائي . قبوله . أثره في مرسى المزاد
- ٢ - حكم مرسى المزاد . أثره . حق المدين . سقوطه .
- ٤ - حكم قاضي البيوع بانتهاء الاجراءات لوفاء . خطأ .

القاعدة القانونية

(١) ان ميعاد الاستئناف المنصوص عليه بالمادة ٥٨٦ مرافعات مقصور تطبيقه على الحكم أو الامر الذي يصدر من قاضي البيوع في أحوال الاجراءات الموصلة الى البيع ووقوعه . أما اذا صدر حكم يفصل في حقوق فميعاد الاستئناف هو الميعاد العادي

(٢) ان مقرر الزيادة باستعماله هذا الحق الذي أجازته القانون لكل انسان في مصلحة الدائنين والمدين نفسه حتى يصل ثمن المبيع لأقصى

« وحيث انه يتعين لما تقدم الزام المستأنف

عليهم متضامين بالمصاريف واتعاب المحاماة

(استئناف محمد افندى محمود العبودى وحضر عنه
الاستاذ فينا سسينو افندى ضد المعلم على نصر وورثة
المرحوم احمد طنطاوى وحضر مع الاول الاستاذ
وليم افندى بربارى ومع الثانى الاستاذ رياض يعقوب
افندى نمرة ٣٥٣ سنة ١٢٧٧ ق — دائرة حضرة صاحب
العزة كامل بك ابراهيم وكيل المحكمة وحضور حضرتى
محمود سامى بك وعلام محمد بك المستشارين)

٤٣٤

١٤ ابريل سنة ١٩٣٠

تنفيذ . حق الدائن فيه على أملاك المدين جميعها .
اختصاص . تأثيره على التنفيذ . وأثره فى الامتياز

القاعدة القانونية :

للدائن الحق فى التنفيذ على أطيان المدين
سواء أخذ بها اختصاصاً بدين آخر أو لم يأخذ .
وليس للاختصاص من الأثر القانونى بالنسبة
للدائن الذى اختص بأطيان مدينه الا أنه يصبح
ممتازاً بالنسبة لباقي الدائنين . ولا يمنع الدائن بعد
أخذ الاختصاص أن يستوفى حقه الثابت له
بموجب عقد رسمى آخر وحكم آخر على العقارات
التي أخذ بها اختصاصاً ويكون فى هذه الحالة
مركزه بالنسبة لباقي الدائنين كمركز الدائن العادى
بالنسبة لهذا الدين

المحكمة

« حيث ان الاوقاف أجرت للمستأجرين

صفتين الاولى بموجب عقد رسمى رهن به
المستأجرون للوزارة وفاء للأجرة ثمانية أفدنة

بمحقوق مقرر الزيادة لذلك يكون المدفع غير وجيه
ويتعين رفضه والتقرير بقبول الاستئناف شكلاً

« وحيث انه عن الموضوع فإنه جاء بالمادة ٥٧٨
من قانون المرافعات انه يجوز لكل انسان فى مدة
عشرة أيام من يوم البيع ان يقرر فى قلم كتاب
المحكمة انه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل
أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع فى القلم
المذكور مقدار الخمس من الثمن الذى قدره
وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفاله يقر
على اعتمادها قاضى المواد الجزئية أو القاضى
المنتدب لليوع

« وحيث أن مقرر الزيادة باستعماله هذا
الحق الذى أجازه القانون لكل انسان فى مصلحة
الدائن والمدين نفسه حتى يصل ثمن المبيع لأقصى
قيمة يعتبر انه قبل عرضاً لتعاقد قضائى تم متى
كانت الاجراءات صحيحة بمجرد هذا التصرف
ويصبح مجبراً على قبول مرمى المزاد عليه ومالكاً
للمبيع وملزماً بالثمن الذى عرضه هو الا اذا زائد
آخر سواء من رسمى عليه المزاد أولاً أو غيره .
أما المدين فأن ملكيته قد سقطت عنه بحكم
رسو المزاد الاول ولا يعود اليه بتقرير الزيادة
بل يتعلق بها حق لمقرر الزيادة سبق بيان ماهيته
فلا يستطيع المدين المذكور باتفاقه مع الدائن
نازع الملكية بعد تقرير زيادة العشر أن يفسخ
هذا التعاقد القضائى ويمسأ بحق مقرر الزيادة
ويطلبها انتهاء الاجراءات لوفاء الدين والحكم
الذى يصدر بذلك يقع خطأ بل الواجب تنفيذاً
للتعاقد القضائى السابق ذكره واحتراماً لحق مقرر
زيادة العشر أن يقضى باستمرار اجراءات البيع

وكسور والثانية بموجب عقد عرفى لضمانة المستأجرين وقد استصدرت الوزارة حكماً بالايجار فى الصقعة الثانية وبموجبه استصدرت أمراً باختصاصها بأطيان المستأجرين والضمان

« وحيث أن الوزارة نفذت أولاً العقد الرسمى ونزعت ملكية التأمين المقدم من المستأجرين ولما لم تف قيمة الاطيان المرهونة نزعت ملكية المستأجرين من ثمانية أفدنة وكسور بموجب هذا العقد من الاطيان التى كانت أخذت عليها اختصاصاً

« وحيث ان المستأجرين يقولون ان الوزارة ليس لها الحق فى التنفيذ على الثمانية أفدنة وكسور المأخوذ عليها الاختصاص لأن الاطيان سواء المملوك منها للمستأجرين أو المملوكة للمستأجرين التى أخذت عليها الاختصاص أصبحت من يوم تسجيل الاختصاص عليها مخصصة لوفاء حق الوزارة الذى صدر به حكم الايجار

« وحيث ان هذه النظرية غير صحيحة لان للوزارة الحق فى التنفيذ على أطيان المستأجرين سواء أخذت عليها اختصاصاً بدين آخر أو لم تأخذ وفاء للباقي من العقد الرسمى وليس للاختصاص من الاثر القانونى بالنسبة للدائن الذى اختص بأطيان مدينه الا أنه يصبح ممتازاً بالنسبة لباقي الدائنين ولا يمنع الدائن بعد أخذ الاختصاص أن يستوفى حقه الثابت له بموجب عقد رسمى آخر وحكم آخر على العقارات التى أخذ بها اختصاصاً ويكون فى هذه الحالة مركزه بالنسبة لباقي الدائنين مركز الدائن العادى ومن

ثم يكون اعتراض المستأجرين على اجراءات الوزارة فى غير محله

« وحيث أن تمسك المستأجرين بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف الذى قضى بالزام الوزارة بصفتها حارسة بتخصيص ثمرات الاطيان التى أخذت عليها الاختصاص لخصمها من دين الوزارة الثابت بالحكم لا يقوم هذا التمسك على أساس صحيح لأن هذا الحكم انما صدر بشأن الثمرات ليس الا ولا يتعدى أثره الى الاجراءات التى تتخذها الوزارة فى التنفيذ على عقارات المستأجرين لاستيفاء حقها

« وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى محله ويتعين تأييده »

(استئناف الشيخ احمد محمد الشاهد وآخرين وحضر عن ثلثهم الاستاذ زكى افندى الطوخى ضد وزارة الاوقاف رقم ١١٤٦ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

٤٣٥

١٤ ابريل سنة ٩٣٠

دعوى بوليصة . شروطها

القاعدة القانونية

اذا كان الدين سابقاً على عقد البيع الصادر من المدين وثبت انه جرد نفسه من كل أملاكه. وان القصد من البيع حرمان الدائن من دينه فان شروط الدعوى البوليصة تكون متوفرة

الحكم

« حيث انه تبين أن لا نزاع بين الطرفين

مع نظام المجالس الحسينية التي تقوم بمحصر التركات والجرد وتعيين الأوصياء على القصر ومحاسبتهم فلا يتأتى مع هذا النظام تجهيل أموال القصر

٢ - ان المادة ٢٩٦ مدني التي تنص على ان حق المشتري في فسخ البيع او تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في تكملة الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد تسري على القاصر . لأن هذا السقوط غير خاضع لقواعد سقوط الحق بمضي المدة . ويعتبر من قبيل ضياع الحق "déchéance" فضلا عن ان قواعد سقوط الحق في المدد القصيرة تسري على القاصرين بالتفسير العكسي للمادة ٨٥ مدني

المحكم

« حيث ان المستأنف قصر دعواه على مطالبة المستأنف عليهم بمبلغ ٢٨٩ جنيهاً قيمة ريع الأطنان مدة وصاية مورثهم وما يقابل ثمن ٩ قرار يربط التي ظهرت معجزة وريع هذا القدر وذلك من تركة مورثهم

« وحيث ان المستأنف عليهم دفعوا دعوى المستأنف فيما يختص بالريع بأن مورثهم مات مجهلاً لمال القاصر فلا تلزم تركته بشيء فضلاً عن ان البيع هو بغير ثمن لأن البيع من جدة لابن ابنها وهي التي كانت واضحة اليد على الأطنان لغاية وفاتها وقالوا عن ثمن المعجز أنه سقط حق المستأنف في المطالبة به لمضي أكثر من سنة على تاريخ البيع

« وحيث انه فيما يختص بريع الأطنان فانه وان كانت القاعدة الشرعية التي تقضي بأنه اذا

في أن دين المستأنف عليها الأولى سابق على عقد البيع موضوع النزاع الآن

» وحيث انه تبين ايضاً ان المورث جرد نفسه من كل أملاكه بهذا البيع فأصبح لا يملك شيئاً يمكن للدائن التنفيذ عليه

» وحيث ان البيع كان من المورث لأولاده من غير المستأنف عليها الأولى وظاهر من ظروف الدعوى ان الغرض حرمان هذه الأخيرة من دينها واذا لوحظ فوق ذلك ان دينها يشمل ثمن حليها الذي بيع لاتمام بناء هذا المنزل فمن ذلك كله تكون شروط الدعوى البوليصة متوافرة ويكون الحكم المستأنف في محله

(استئناف احمد فهمي افندي بصفته وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز فهمي افندي ضد الست زينب محمد محمود وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ احمد مجي افندي رقم ٥٦٩ سنة ٤٦ ق — بالهيئة السابقة)

٤٣٦

١٦ ابريل سنة ٩٣٠

١ — الوصي . موته مجهلاً مال اليتيم . عدم تطبيقها في الوقت الحاضر

٢ — حق الفسخ . حق تنقيص الثمن . الدفع . إسقاط الحق بمضي سنة . سرهانه على القاصر .

٣ — مضي المدة . في المدد القصيرة . نفاذها على القاصر .

القاعدة القانونية

١- ولو أن القاعدة الشرعية التي تقضي بأنه اذا مات الوصي مجهلاً مال اليتيم صحيحة إلا ان هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها في الوقت الحاضر

مات الوصي مجهلا مال اليتيم فلا ضمان في تركته صحيحة في ذاتها لأن مبنائها اعتبار الوصي أميناً فلا تلزم تركته بشيء إذا مات مجهلا لمال اليتيم لاحتمال أن يكون قد صرفه في مصلحة القاصر إلا أن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها في الوقت الحاضر مع نظام المجالس الخيرية حيث تقوم هذه المجالس بمحصر تركات المتوفين وجردها وتعيين الأوصياء على القصر ومحاسبتهم فلا يتأتى مع هذا النظام تجهيل أموال القصر

« وحيث أنه فيما يختص بقيمة ٩ قرار يربط التي ظهرت معجزة فائدة ٢٩٦ من القانون المدني صريحة في أن حق المشتري في فسخ البيع أو تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في تكملة الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد وقد ذهب الشراح الفرنسيون على أن هذا السقوط يسرى على القاصر لأنه غير خاضع لقواعد سقوط الحق بمضي المدة Prescription ويعتبر من قيل déchéance راجع تعليقات دالوز على المادة ١٦٢٢ مدني ص ١٢٠ نوته ٢ وص ١٢١ نوته ٢٢ على أن قواعد سقوط الحق بمضي المدة تسرى على القاصر في المدد القصيرة التي تقل عن خمس سنوات وذلك مأخوذ من المادة ٨٥ من القانون المدني بالتفسير العكسي وقول المستأنف أن مورث المستأنف عليهم ضامن للبيع وهذا يمنعه من التمسك بهذا الدفع قول غير جدير بالاعتبار لأن الضمانة قاصرة على صحة ونفاذ البيع وهي سقطت دعوى المطالبة بالعجز عن الاصيل سقطت حتماً عن الضامن ولا يمكن الاعتراض على ذلك بأن مورث المستأنف عليهم كان وصياً على القاصر

« وحيث أنه ثابت من الأوراق أن مورث المستأنف عليهم تعين وصياً على القاصر لإدارة أطيانه التي باعها له جدته وطولب من المجلس الحسبي بتقديم الحساب ولم يقدم فلا يمكن مع هذا أن يقال أن أموال القاصر غير معلومة وأن الوصي مات مجهلاً لها وامتناعه عن تقديم الحساب لا يعتبر تجهيلاً لمال القاصر وبذلك يكون ارتكان المستأنف عليهم على هذه القاعدة ارتكان بعيد عن الصواب

« وحيث أنه ثابت من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن مورث المستأنف عليهم كان في معيشة واحدة مع والدته التي باعت الأطيان القاصر وقد شهدت شهود النفي أنها كانت تحصل إيجار الأرض بنفسها وشهدت شهود الإثبات أن مورث المستأنف عليهم هو الذي كان يحصل الإيجار ولا يوجد لدى المحكمة ما يرجح شهادة شهود أحد الطرفين على الآخر سوى قرينة أن البيع حصل من جدة لابن ابنها الذي توفي قبلها مما يستتج منه أن العقد عقد هبة فحرر في صورة عقد بيع فالبداهة تقضي بعدم

الثلاثة الاول من المستأنف ضدهم ضد المستأنفين
ينازعائهم في بعض هذه الاطيان بطريق شرائها
محددًا من سكينه بنت علي حسن والدة
الاولين منهم

« وحيث أن كلا من المستأنفين يتمسك
بعقد صادر له من سكينه بنت علي حسن المذكورة
بطريق التحديد فقد تمسكت الست بسيم بعقد
صادر لها من سكينه بنت علي بتاريخ ٣٠ سبتمبر
سنة ٩٢١ وسجل بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ٩٢١
يتضمن شرائها لنصف فدان بسعر مائة جنيه
مصرى كما تمسك محمد خليفه بعقد مؤرخ في
٢١ مارس سنة ١٩٢١ ومسجل في ٧ ابريل
سنة ٩٢١ يتضمن شراؤه هو وآخر لفدان بمبلغ
١٥٠ جنيهاً ويكون ما يخصه هو نصف فدان
ثمه ٧٥ جنيهاً مصرياً

« وحيث أن موضوع الدعوى بالشكل
السابق ايضاحه قابل للتجزئة Divisible فتتظر
في قبول الاستئناف وعدمه من كل من المدعى
عليهم العديدين الى نصيب كل منهم وقيمه
لا الى مجموع القيمة المطالب بها وهذا الرأى هو
الذى سارت عليه المحاكم الفرنسية بعد أن قررت
دوائر محكمة النقض المدنية المجتمعة والذي تأخذ
به هذه المحكمة لوجاهته « راجع جارسونيه طبعة
١٩١٥ جزء سادس صفحة ١٥٤ بند ٨٩ »

« وحيث أن كلا من المستأنفين له عقد
قائم بذاته وقيمة كل عقد هي أقل من ٢٥٠ جنيهاً
وانضمامهما لبعضهما في الاستئناف لا يترتب عليه
الجمع بين مقدار ما يتمسك به كل منهما فضلاً على

واهمل رفع الدعوى لأن المستأنف تعين وصياً
على القاصر في سنة ١٩٢٠ وكان في مقدوره
رفع الدعوى عقب تعيينه وصياً وقبل مضي سنة
على تاريخ تعيينه وهو لم يرفعها إلا في سنة ١٩٢٥
« وحيث أنه لهذه الأسباب والأسباب
الواردة في حكم محكمة أول درجة ترى المحكمة
ان الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف الشيخ محمد المهدي السقا وحضر عنه
الاستاذ أحمد رأفت بك ضد لطيفه السيد وآخرين
وحضر عن الثاني الاستاذ أنور افندي على رقم ٢٩٧
سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود
على سرور بك وسليمان السيد بك مستشارين)

٤٣٧

١٧ ابريل سنة ٩٣٠

- ١ — استئناف . دعوى . تجزئتها . اعتبار
نصيب كل مدعى عليه على حدة
- ٢ — استئناف . قبوله أو عدمه . نظام عام .

القاعدة القانونية

- (١) متى كان موضوع الدعوى قابلاً
للتجزئة فتتظر المحكمة في قبول الاستئناف وعدمه
من كل من المدعى عليهم العديدين الى نصيب
كل منهم وقيمه لا الى مجموع القيمة المطالب بها
- (٢) ان قبول الاستئناف وعدمه هو
من المسائل المتعلقة بالنظام العام وللمحكمة الفصل
فيه من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أحد الخصوم

المحكمة

« حيث أن الدعوى الابتدائية رفعت من

أن مجموع قيمة العقدين هو ١٧٥ جنيهًا أى أقل من النصاب الجائز استئنافه طبقاً للمادة ٣٤٥ معدلة من قانون المرافعات

« وحيث أن قبول الاستئناف وعدمه هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام والمحكمة الفصل فيه من تلقاء نفسها ولو لم يدفع بعدم قبول الاستئناف أحد الخصوم

» وحيث أنه مما تقدم يكون الاستئناف غير مقبول شكلاً

(استئناف الست بسيم بنت سيد وآخر ضد محمد توفيق احمد ابراهيم وآخرين وحضر عن الاثنين الاول الاستاذ احمد رشدي افندي رقم ١٢١٠ سنة ١٣٤٦ ق — دائرة حضرات محمد فهمي حسين بك ومحمود فهمي بك يوسف ومحمد نور بك مستشارين)

٤٣٨

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٠

١ — عقد بيع . شرائطه القانونية . متوفرة صحته .

٢ — ثمن . اعتراف بقبضه . لا يعتبر هبة .

٣ — عقد بيع . وضع يد الولي (البائع) صحته .

٤ — ولي شرعى . تصرفه بالبيع والوقف . صحته . اجازة القصر .

القاعدة القانونية

١ - اذا تضمن عقد بيع شرائطه القانونية . فتعين فيه طرفا المتعاقدين البائع (الأب من ماله) والمشترون (الاب بصفته ولياً على أولاده) والمبيع والثمن . فهو عقد بيع صحيح . ومتى كان العقد صريحاً في أن البائع استلم هذا الثمن من مالية أولاده القصر واعترف ان هذا المال كان

موجوداً تحت يده من قبل العقد فلا يعتبر ذلك هبة للثمن .

٢ - لا يعيب عقد البيع ان المورث استمر واضعاً يده وأجر الأتيان باسمه خاصة لأنه الولي الشرعى وتصرفه في الواقع نيابة عن أولاده

٣ - للولي الشرعى حق التصرف في مال أولاده بما فيه المصلحة وكما له أن يبيع ما لهم مع المصلحة فله أن يقف هذا المال عليهم لأن في ذلك حفظاً للمعين ومصلحة للقصر . فضلاً من ان هذا التصرف من جانبه معلق على اجازة القصر عند بلوغهم سن الرشد

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم رفعوا الدعوى يطالبون فيها بتثبيت ملكيتهم الى نصيبهم الشرعى / ١٠ قرار يطر من أصل ٢٤ قيراطاً في المنزل المبين بصحيفة الدعوى وقد تمسك المستأنف بصفته بمقد البيع الصادر من المورث بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وثابت التاريخ في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠

« وحيث ان المستأنف عليهم طعنوا على هذا العقد وجارتهم محكمة أول درجة فاعتبرته عقد وصية أو عقد هبة غير مستوفى لشرائطها ولذلك حكمت للمستأنف عليهم بطلباتهم

« وحيث انه تبين للمحكمة من مراجعة هذا العقد انه عقد بيع صحيح استوفى كل الشرائط اللازمة قانوناً فقد تعين فيه طرفا المتعاقدين البائع (الأب من ماله) والمشترون (الأب بصفته ولياً على أولاده) والمبيع والثمن

المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ورفض دعوى المستأنف عليهم

(استئناف عبد العزيز افندى على بصفته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ مجيب افندى قربه ضد الشيخ محمود عبد الرحمن وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد صبرى أبو علم افندى رقم ٥٢٣ سنة ٤٦ ق — دائرة حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك و احمد مختار بك مستشارين)

٤٣٩

٥ مايو سنة ١٩٣٠

احالة على المعاش . ضابط . قانون نمرة ٧٦
سلطة الحكومة المطابقة .

القاعدة القانونية

ليس في قانون سنة ١٨٧٦ ما يقيد الحكومة في سلطة التصرف باحالة الضابط على المعاش متى استحق معاشه كاملاً كما أنه ليس في أى قانون آخر ما يقيد هذه السلطة بقيد شكلى خاصاً كإصدار قرار به من هيئة مجلس الوزراء مثلاً .

المحكمة

« حيث أن الوقائع المتفق عليها في هذه القضية تلخص في أنه في يوم ٢٢ مايو سنة ٨٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً بمعاملة من يدخل الخدمة العسكرية من الضباط بقانون المعاشات المزمع صدوره فلما صدر في ٢٦ يولييه سنة ٨٨ لاحظ من دخل الخدمة من الضباط بعد ٢٢ مايو سنة ٨٤ أن قانون المعاشات الصادر في سنة ٧٦ اسخى يدا عليهم من هذا القانون الجديد فيما يتعلق باستحقاقهم المعاش الكامل فرفعوا أمرهم لوزارة الحرية في سنة ١٩٠٦ طالبين معاملتهم

« وحيث انه من الخطأ القول بأن الثمن المنوه عنه في هذا العقد يعتبر هبة لأن العقد صريح في أن البائع استلم هذا الثمن من مال أولاده القصر واعترف ان هذا المال كان موجوداً تحت يده من قبل العقد

« وحيث انه بعد ذلك فلا يعيب العقد ان المورث استمر واضعاً يده وأجر الأتيان باسمه خاصة لأنه هو الولي الشرعى وتصرفه هذا انما كان في الواقع نيابة عن أولاده وان لم ينص على ذلك في كل عقد على حدته

« وحيث ان للولى شرعاً حق التصرف في مال أولاده بما فيه المصلحة فله أن يبيع ما لهم متى رأى في ذلك مصلحة فله من باب أولى أن يقف هذا المال عليهم لأن في ذلك حفظاً للعين ومصلحة للقصر فضلاً عن ان هذا التصرف من جانب الاب معلق على اجازة القصر عند بلوغهم سن الرشد

« وحيث انه لا محل للاعتراض بأن كتاب الوقف تضمن اعتراف الأب ان الأتيان جارية في ملكه لأنه يجب أن يلاحظ انه ما كان في وسع الأب إلا أن يقول ان الأتيان جارية في ملكه لأن التكليف لم ينتقل لاسم أولاده بعد ولا يقبل منه وقف الأتيان بعد ذلك وعلى كل حال فلا يغير هذا التصرف من نفس عقد المكلفة الاصلى ولا يلغيه

« وحيث انه متى تقرر ذلك يكون الحكم

بهذا القانون السخى الذى لا حق لهم فى المعاملة بموجبه فقدمت وزارة المالية طلبهم لمجلس الوزراء وأشفعت بتقرير منها بينت فيه بلغة الأرقام ما فى معاملتهم بهذا القانون الجديد من خسران عليهم آخذة فى تفسير هذا القانون بما كانت تراه فيه من جواز احالة الضباط المعاملين به على المعاش عند بلوغهم سن المعاش الكامل فصدر قرار مجلس الوزراء بمعاملتهم بقانون سنة ٧٦ بصفة استثنائية وهكذا كذلك صدر منه قرار آخر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٩ بمعاملة طائفة أخرى من الضباط بهذا القانون - وقد جرت الحكومة فى معاملة هؤلاء الضباط بقانون سنة ٧٦ على ما أخذت به من تفسيره المتقدم الذكر فكانت تحيل منهم على المعاش من بلغ سن المعاش الكامل ولا تسمع من أيهم شكوى حتى صدر قانون جديد بتعديل درجات الضباط ومراتبهم فرفع نعمت الله بك طحان هذه الدعوى مدعياً أنه أحيل على المعاش قبل بلوغ سن الستين وأنه لذلك يستحق التعويض الذى طلب الحكم بألزام الحكومة به .

« وحيث أن طرفى الخصومة مختلفان بعد اتفاقهما على هذه الوقائع فيدعى نعمت الله بك طحان أنه دخل خدمة الجيش فى أول ابريل سنة ٨٨ وأنه من أولئك الضباط الذين منحوا المعاملة بقانون سنة ٧٦ ويزعم أن المادة الثانية والتاسعة من هذا القانون تخولانه حق البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين على الأقل وأن وزارة الحرية بأحالة على المعاش قبل بلوغه هذا السن . وان استحق كامل المعاش . قد

حرمة مما عساه كان يستفيدة من الترقى فى مراتب الجيش ومراتب هذه المراتب - وتدعى الحكومة أن لها الحق المطلق فى إحالة أى موظف على المعاش متى بلغ المعاش الكامل وأن ليس فى المادتين السابقتى الذكر ما يوجب عليها استبقاء الضابط فى الخدمة بعد بلوغ هذا السن

« وحيث أن محكمة أول درجة قد بنت حكمها المستأنف على أن الحكومة لم تأخذ فى هذه القضية بحتمها المطلق الخول لمجلس الوزراء فى عزل الموظفين وإحالتهم على المعاش بدون بيان أية أسباب وإنما أخذت بما انتحلته من حق وزير الحرية فى إحالة الضباط على المعاش عند استحقاقه المعاش الكامل ولا سند لها فى هذا الحق بل المادة التاسعة من قانون سنة ٧٦ قد أوجبت على الحكومة ابقاء الضباط فى الخدمة حتى يبلغ سن الستين من عمره وان استحق المعاش الكامل قبل ذلك ولهذا اعتبرت احالة نعمت الله بك طحان على المعاش عزلاً مخالفاً للقانون يستحق بسببه التعويض الذى حكمت به بالحكم المستأنف

« وحيث أن المسألة التى حصرها النزاع بين طرفى الخصومة والحكم المستأنف هى اذن: هل قانون سنة ٧٦ قد قيد حق الحكومة المطلق فى إحالة أى موظف على المعاش أم لا .

« وحيث انه ينبغى قبل النظر فى هذه المسألة أن تشير هذه المحكمة الى ما سبق أن قرره بحكمها المؤرخ فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ فى القضية نمرة ١٦٢ سنة ٤٧ قضائية من أن الحكومة المصرية تقيم علاقاتها مع موظفيها فى

التوظيف والترقية والتأديب والعزل والفصل والأحالة على المعاش على قواعد القانون العام وأنها تعمل في ذلك بسلطانها العامة لا يقيدوها إلا ما تستلزمه طبيعة التصرف بهذه السلطة من مراعاة الصالح العام وما تقيدت به في حدود الضمانات المخولة للموظفين صريحاً في القوانين واللوائح الخاصة بهم

« وحيث أن إحالة الموظف على المعاش عند استحقاق المعاش الكامل هي كأحالة الموظف على المعاش لبلوغ سن الستين ليست عزلاً من الوظيفة ولذلك يجب أن تقع تصرفاً من الوزير التابع له ذلك الموظف

» وحيث أنه ليس في قانون سنة ٧٦ ما يقيد الحكومة في سلطة التصرف بأحالة الضابط على المعاش متى استحق معاشه كاملاً كما أنه ليس في أي قانون آخر ما يقيد هذه السلطة بقيد شكلي خاص كأصدار قرار به من هيئة مجلس الوزراء مثلاً. فالمادة الثانية من قانون سنة ٧٦ جاءت نصاً لبيان ما يقدر للضابط من معاش على نسبة مدة خدمته كأن يستحق معاشه الكامل إذا بلغت سني خدمته خمساً وثلاثين سنة بل هي فيما صدرت به من عبارة « إذا تقاعد أحد منهم بحسب الاقتضاء » قد ابتعدت عن بيان الأحوال التي يحال فيها الضابط على المعاش أما المادة التاسعة من هذا القانون فنصها (يجب على كافة الضباط والمأمورين الاقبياد فيما يناطون به من الخدمة فإذا امتنع أحد من الخدمة المأمور بها وأبرز صورة استعفاء فإذا كان بلغ سن الستين فيعاقب من الخدمة ويعطى له معاش

بحسب سني خدمته بمقتضى هذا القانون وكذا إذا لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فإنه يعاقب ويعطى له معاش أيضاً على حسب مدة خدمته. أما إذا عجز عن ثبوت الاعتذار فلا يساعد على رغبته في الامتناع عن الخدمة وهذا إذا كان الامتناع والاستعفاء بحالة السفرية) وظاهر أن هذا النص - وقد صدر بإيجاب الطاعة والامثال على الضباط فيما يكلفون به من خدمة - قد سبق تقريراً على هذا الواجب لتقرير إيجاب البقاء في الخدمة على الضباط وليان ما يكون لهم من عذر مقبول إذا استعفوا من الخدمة - فهو أشبه بغيره من النصوص الواردة بقوانين المعاشات الأخرى المبنية للحالة التي يجوز فيها للموظف أو للضابط طلب التقاعد عن الخدمة متى بلغ سنّاً معينة

« وحيث أن هذا النص لا يدل مطلقاً - بأي نوع من أنواع الدلالات المعروفة على الزام الحكومة ببقاء الضابط في الخدمة لسن الستين لأن مقابل ما وجب على الضابط من طاعة وامثال وعدم استعفاء من الخدمة (إلا إذا كان له عذر من سن أو غيره) هو حق الحكومة في اقتضاء هذا الواجب من الضابط ليس إلا .

» وحيث أنه لا يصح مطلقاً في النظر أن يفترض أن الحكومة عن إيجابها طاعتها على الموظف وعدم جواز استعفائه من خدمتها إلا بعذر مقبول قد أوجبت كذلك له عليها ابقاءه في خدمتها حتى يبلغ سن الستين لأن السياق في المادة التاسعة لا يسوغ هذا الافتراض من

جهة والمصلحة العامة تنقضه من أساسه وتتناقى معه من جهة أخرى .

« وحيث أنه لكل ذلك تكون الحكومة في أخذها بحقها من احالة نعمت الله بك طحان على المعاش لاستحقاقه المعاش الكامل لم تخالف قانون سنة ٧٦ ولا أى قانون آخر مخالفة موضوعية أو شكلية ولذلك يتعين الحكم بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى

(استئناف وزارة الحرية ضد القائمقام نعمت الله بك طحان رقم ١٦٠ و ٢٢٠ سنة ٤٥ ق — دائرة حضرات زكي برزى بك ومسيو سودان وحامد فهمى بك . مستشارين)

٤٤٠

٢٠ ابريل سنة ١٩٣٠

اتعاب المحاماة . الاتفاق بعد انتهاء العمل .
لا سلطة للقاضى فى التقدير

القاعدة القانونية

ان سلطة القاضى فى النظر فى مقابل اتعاب المحاماة وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه محلها أن يكون الاتفاق على الاتعاب قد تحرر فعلا . وقبل البدء فى رفع الدعوى وبقيد خاصة تبيح للقاضى استعمال هذه السلطة ، أما والاتعاب قد تقدرت من بعد انتهاء العمل فلا سبيل للقاضى الى النظر فيها بوجه من الوجوه

المحكمة

« حيث ان حضرة حسن بك صبرى قال أن سمو الأمير محمد على حليم كان غائبا عن مصر

ولما عاد اليها بعد انتهاء الحرب العظمى قصد مكتبه وعهد اليه أن يبحث كتاب وقف عمته المرحومة الأميرة زينب هانم وعقوداً أخرى صادرة فى بروكسل والامستانه ومصر خاصة بالاراضى القائمة عليها بناء فندق شبرد والمباني المعروفة بعمارات الشركة البلجيكية وذلك لمعرفة ما اذا كان لا يزال للوقف حقوقا باقية على الاراضى المذكورة من عدمه ووضع الاساس اللازم للمطالبة بتلك الحقوق قسّم المستندات وتقل ما كانت منها باللغات الاجنبية الى اللغة العربية وتفرغ لدرسها زمنا طويلا دراسة مستفيضة استخلص منها الى أن الوقف لا تزال له حقوق على الاراضى المذكورة فتقدم الى المحكمة الشرعية يستأذن لسمو الأمير بالخصومة ليطالب بهذه الحقوق وانتهى الأمر بأن صدر اذن لسمو الامير بالخصومة وبأن يوكل عنه من يشاء وأن يعزل ويوكل من يشاء بغير واسطة أحد وبغير تدخل لوزارة الاوقاف . فبدأ برفع الدعوى على الشركة البلجيكية بالازبكية وشركة شبرد وكان من حسن الصدف أن السلطة العسكرية أمرت بتصفية أملاك الشركة البلجيكية فحصلت بناء على ذلك مساع من الشركة للصالح وقد تقرر حق الوقف قبل الشركة المذكورة بمبلغ ٥٦٠ مليا و١٤٩٣٤٩ جنيها وهذا المبلغ هو أول فائدة استفادها الوقف المذكور من الاذن بالخصومة لسمو الأمير محمد على حليم ثم قدر حق الوقف على شركة شبرد بمبلغ ١١٠٤٠٠ جنيه وكذا مبلغ ١٤٩٣٣ جنيها فيكون الوقف قد ربح من الاذن بالخصومة لسمو الامير مبلغ

الكبير الذي يطالب به أم ان القيمة مبالغ فيها بدرجة عظيمة

« ومن حيث انه فيما يختص بالنقطتين الاولى والثانية فان المحكمة الابتدائية قد بحثتها بحثاً مستفيضاً وقررت فيها رأياً صائباً متفقاً مع الاحكام الشرعية واحكام المحاكم الاهلية وأقرت صحة عمل سمو الأمير وأن له الحق في تقدير أتعاب محاميه الذي نصبه ليطالب بحقوق الوقف وان هذه المحكمة لتأخذ بالرأى الذي أخذت به محكمة اول درجة وقرره

« ومن حيث أن وزارة الاوقاف ذهبت في دفاعها الى أن سمو الأمير ليس له أن ينفرد بتقدير أتعاب المحامي الذي أقامه للدفاع عن حقوق الوقف بل انه ملزم بأن يشترك مع وزارة الاوقاف في ذلك لان اذن الخصومة الصادر له من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ٩٢٢ لا يبيح له الانفراد بهذا العمل

« ومن حيث أنه بالرجوع الى اذن الخصومة المذكور يتضح انه ورد فيه ما نصه : « قررنا الموافقة على اذن حضرة صاحب السمو الامير محمد على حليم بالخصومة عن جهة وقف سمو الاميرة زينب هانم لمقاضاة الشركة البلجيكية المصرية بالازبكية وغير هذه الشركة أمام المحاكم المختلطة والمصرية بشأن ما لجهة الوقف من الحقوق المتعلقة بالفندق وبارض السرايين التي كانت مطلة على بركة الازبكية ومن أعيان الوقف بشرط أن لا يخرج عما ورد في الاتفاق المحرر بين أصحاب السمو الامراء المذكورين ووزارة الأوقاف المؤرخ ١٦ و ٢٢ نوفمبر سنة ٩٢٢ واذن بتوكيل

٢٧٤٦٨٢ جنيها وأنه بعد ذلك قدم طلباً لصاحب السمو الأمير ليقدّر له أتعابه عن الاعمال التي قام بها وكان من نتيجةها أن حصل الوقف على هذه المبالغ الكبيرة فأجابه سمو الأمير بان قدر له اتعاباً قدرها سبعة الاف جنيه وأنه كتب لوزارة الاوقاف لتدفع له المبلغ المذكور وأنه لما طالب الوزارة باتعابه هذه سوفت من يوم لآخر وأخيراً امتنعت عن دفعه اليه فاضطر لرفع الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية فحكمت له بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه فاستأنف الحكم المذكور طالباً تعديله الى سبعة آلاف جنيه

« ومن حيث أن الحاضر عن سمو الأمير محمد على حليم وافق على طلبات حضرة حسن بك صبرى وطلب الحكم له بها . أما وزارة الأوقاف فان دفاعها يدور حول بحث النقط الثلاثة الآتية التي تستند عليها في طلب رفض الزام الوقف بدفع المبلغ المقدر اتعاباً من سمو الامير وهذه النقط هي :-

أولاً - مركز سمو الامير محمد على حليم بالنسبة للوقف وصلة المدعى شرعاً بالوقف وهل له أن يطالب الوقف بشيء من الاتعاب التي يدعيها أم ان لاحق له في ذلك . ثانياً - هل يملك سمو الامير محمد على حليم بمقتضى اذن الخصومة الصادر له في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ اصدار الورقة التي التي قدر بها اتعاباً للمدعى أم ان ذلك الأذن يمنعه من الانفراد بذلك . ثالثاً - بفرض التسليم جدلاً بأن للمدعى اتعاباً قبل الوقف فهل الاعمال التي قام بها المدعى في ذاتها تستحق هذا المبلغ

الغير عنه في ذلك وعزل من يوكله وتوكيل غيره
كلما دعت الحالة اليه »

« ومن حيث أن الاتفاق المحرر بين أصحاب
السمو الامراء ووزارة الأوقاف الذي اشترط
اذن الخصومة أن لا يخرج المأذون بها عما ورد
فيه قد نص فيه بالآتي « ويتمهد أصحاب سمو
الامراء أنهم عند الاذن لهم بالخصومة هذا الاذن
الذي تميزه وزارة الاوقاف من الآن أن يكونوا
على اتصال دائم مع الوزارة عند البدء والسير في
الدعوى بجميع درجاتها وأن يكون تحرير الدعوى
والسير فيها من تحرير مذكرات والرد على دفاع
الخصوم وتقديم المستندات ونحوها باطلاع الوزارة
وليس لسموهم أن يتصلخوا في الدعوى الا باذن
من المحكمة الشرعية وبموافقة الوزارة عليه قبل
تقديم الطلب للمحكمة المذكورة وان كل أوراق
أو أقوال أو اعتراف يبدىها سموهم في هذه القضية
يكون من شأنه المساس بمحقوق الوزارة وخصوصاً
بالمسائل المنصوص عليها في هذا الاتفاق الحالي
لا قيمة له ولا يؤثر على حق من حقوق الوقف
ومستحققيه »

« ومن حيث أن ما جاء بهذا الاتفاق
صريح فيما قيد به سمو الامير من ضرورة اشتراك
الوزارة معه في تكييف الدعاوى وتحرير المذكرات
وغير ذلك مما يضمن حسن سير العمل ولم يرد
فيه شيء مطلقاً خاص بأتعاب الوكلاء الذين أذن
من المحكمة العليا الشرعية في توكيلهم لرفع الدعاوى
للمطالبة بمحقوق الوقف وبذلك يكون سمو الامير
بتقديره أتعاب حضرة حسن بك صبرى لم يخرج

عما جاء بأذن الخصومة ولم يمنعه اتفاق ٢٢ نوفمبر
سنة ٩٢٢ من الافراد بهذا العمل

« ومن حيث انه من ذلك يتضح جلياً أن
سمو الامير لم يتعد حدوده القانونية في تقدير
أتعاب محاميه ويكون اعتراض الوزارة على ذلك
غير مبني على أساس صحيح

« ومن حيث أنه فيما يختص بالنقطة الثالثة
فان المحكمة لا ترى محلاً لتقيص الاتعاب التي
رآها سمو الامير لانه قدرها لمحاميه بعد أن انتهت
القضايا وحكم فيها لمصلحة الوقف فقدر الجهود
التي بذلت والعناية التي صرفت في خدمة الوقف
بما قدره . فضلاً عن ذلك فان سلطة القاضي في
النظر في مقابل أتعاب المحاماة وتقدير المقابل
بحسب ما يستصوبه محلها أن يكون الاتفاق على
الاتعاب قد تحرر فعلاً وقبل البدء في رفع الدعوى
وبقيود خاصة تبيح للقاضي استعمال هذه السلطة
اما والاتعاب قد تقدرت من بعد انتهاء العمل
فلا سبيل للقاضي الى النظر فيها بوجه من الوجوه
« ومن حيث انه مما تقدم يكون المبلغ المقدر

من سمو الامير اتعاباً لحضرة حسن بك صبرى
واجب القضاء به له ويتعين تعديل الحكم
الابتدائي والقضاء بالمبلغ المذكور

(استئناف الاستاذ حسن بك صبرى وحضر عنه
الاستاذ ادوار قصيرى بك ضد صاحب سمو الامير
محمد على حلم وحضر عنه الاستاذ مصطفى افندي حلمي
ووزارة الاوقاف رقم ٤٦٢ و ٥٣٦ سنة ٤٧ ق —
دائرة حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك
وعلى حيدر حجازى بك واحمد مختار بك مستشارين)

من ريعها ولا من محصولاتها ولا طلب تسليمها اليهم الا بعد وفاتي أيضاً» فوجب البحث فيما اذا كان هذا الشرط يغير من ماهية عقد البيع ويجعله غير ناقل للملكية أم لا

« وحيث ان هذا العقد تحرر وتسجل قبل العمل بالقانون الجديد فهو غير خاضع لهذا القانون وتسرى عليه قواعد القانون القديمة

» وحيث انه من المقرر قانوناً ان البيع يتم بمجرد الايجاب والقبول من الطرفين على الثمن وعلى المبيع ويترتب عليه نقل الملكية الى المشتري بالنسبة للمتعاقدين بمجرد تحريره ويلزم المشتري بدفع الثمن والبائع بتسليم العين الا انه قد يحصل أن يشترط في العقد تأخير دفع الثمن أو تأجيل التسليم الى أجل معين وفي هذه الحالة ينفذ البيع ويؤخر دفع الثمن أو التسليم الى الاجل المعين وليس بمانع أن يحتفظ البائع بالمنفعة اذا تأخر التسليم وفي هذه الحالة اذا قبض البائع ثمن العين يكون ملزماً بفوائد الثمن

« وحيث ان ظواهر الحال تدل على ان العقد المتنازع فيه هو عقد هبة في صورة بيع لانه حرر من جد لاولاد ابنه لا عقد وصية لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الوفاة ولكن الحال في هذا العقد بخلاف ذلك اذ ان المستأنف الاول ملك المحجور عليهم المشمولين بوصاية المستأنف عليها القدر المباع في الحال واحتفظ فقط بحق المنفعة وهذا الشرط جائز قانوناً كما سبق بيانه ولا ينقل العقد من بيع الى وصية ولو كانت نية المستأنف الاول متجهة الى الايصاء لتحرر العقد بصيغة الوصية لا البيع

٤٤١

٢٣ ابريل سنة ٩٣٠

عقد بيع . هبة في صورة عقد بيع . حق المنفعة . الاحتفاظ به . جوازه .

القاعدة القانونية

اذا نص في عقد البيع الصادر من الجد لاولاد ابنه على انه ليس للمشتري (الوصى على القصر) الحق في استلام الاطيان الا بعد وفاته وليس لهم الحق أيضاً في طلب شيء من ريعها ولا من محصولاتها فيعتبر هذا العقد عقد هبة في صورة عقد بيع لأن البائع ملك القصر القدر المبيع في الحال واحتفظ فقط بحق المنفعة وهو شرط جائز قانوناً ولا ينقل العقد من بيع الى وصية

المحكمة

.....

« وحيث انه فيما يختص بباقي الاطيان وقدرها فداناً و ١١ قيراطاً و ٨ أسهم المبيعة من المستأنف الاول للقصر بمقتضى العقد المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ٩١٨ ومسجل في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٨ فدار الخلاف فيها بين المستأنفين والمستأنف عليها ان المستأنفين يعتبران هذا العقد عقد وصية وتعتبره المستأنف عليها عقديع بات موقوف فيه التسليم فقط لحين وفاة البائع » وحيث انه باطلاع المحكمة على عقد البيع المذكور تبين لها انه منصوص فيه ما يأتي : ليس للمشتري الحق في استلام الاطيان المذكورة الا بعد وفاتي وليس لهم الحق أيضاً في طلب شيء

الشهادة لعدم تصديق وزارة الخارجية المصرية عليها .

« ومن حيث ان تصديق المحافظة على الشهادة المذكورة يكفي لاعتمادها أمام المحاكم الأهلية ولا ضرورة بعد ذلك لتصديق وزارة الخارجية

« وحيث انه لذلك يتعين اعتبار الخواجه جورجى ييكوترا ايطالى الجنسية

« ومن حيث ان الخواجه جورجى المذكور هو الخصم الحقيقى فى هذه الدعوى لأنه تحول بالدين الذى يريد المستأنف المقاصة فيه ولذلك تكون المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى ويكون الحكم المستأنف الصادر فى الموضوع فى غير محله لصدوره من محكمة غير مختصة ويتعين الغاؤه

(استئناف محمود افندى صالح وحضر عنه الاستاذ محمد افندى سعيد المحامى ضد احمد افندى الحولى وآخرين وحضر عن الأول الأستاذ عزمى افندى استينو وعن الآخر الاستاذ عبدالفتاح افندى الشافعى مرة ٥٣٣ سنة ٤٦ — بالهيئة السابقة)

٤٤٣

٢٣ ابريل سنة ١٩٣٠

استئناف . ميعاده . سريانه بالنسبة للمعلن اليه .

القاعدة القانونية

ان ميعاد الاستئناف لا يسرى الا على من أرسل اليه الاعلان . فلا يتقيد به من أعلنه

المحكمة

« من حيث ان المستأنف ضدها الاولى دفعت فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا

» وحيث انه لهذه الاسباب والاسباب الواردة فى حكم محكمة أول درجة ترى المحكمة اعتبار هذا العقد عقديع لا وصية موقوف فيه التسليم وحق الانتفاع الى حين وفاة البائع

(استئناف الشيخ عبد الله محمد الشاهد وآخر وحضر عنهما الاستاذ مصطفى افندى رجب ضد الحرمة هانم اسماعيل وحضر عنها الاستاذ عبد الوهاب بك محمد رقم ٣٥ سنة ٤٧ ق — دائرة حضرات مصطفى محمد بك ومحمود على سرور بك وسليمان السيد بك المستشارين)

٤٤٢

٢٣ ابريل سنة ١٩٣٠

شهادة تبعية من القنصلية . تصديق المحافظة . اعتماده . اختصاص .

القاعدة القانونية

يكفى لاعتماد الشهادة من احدى القنصليات الأجنبية أمام المحاكم الأهلية أن يصدق عليها من المحافظة ولا ضرورة لاعتمادها من وزارة الخارجية

المحكمة

« حيث أن الخواجه جورجى ييكوترا المستأنف ضده الأخير طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانه ايطالى التبعة وقدم شهادة تدل على ذلك مؤرخة ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ صادرة من جناب قنصل دولة ايطاليا ومصدق على صحة ختم القنصلية من محافظة مصر فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠

« وحيث أن المستأنف يطعن على هذه

لحصوله بعد الميعاد وذلك لان الحكم المستأنف اعلن اليها في ٤ يناير سنة ١٩٣٠ ولم يستأنف الا في ٢٢ مارس سنة ٩٣٠

«ومن حيث ان المستأنف رفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم بتسليمه الاطيان والمنزل والعربة والمنقولات والمواشي والمحاصيل والآلات الزراعية الموضحة بعريضة الدعوى فحكمت له محكمة أول درجة بتسليمه الاطيان مع ما يتبعها من المساقى والمرأوى ومباني العربة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنفه بالنسبة للمواشي بعد أن أعلنه للمستأنف ضدها

«ومن حيث انه من المقرر قانوناً ان ميعاد الاستئناف لا يسرى الا على من أرسل اليه الاعلان وأما من أرسل الاعلان فلا يتقيد به

«ومن حيث أن الست عزيزة مصطفى لم تعلن المستأنف بالحكم حتى تلزمه بمراجعة ميعاد الاستئناف بالنسبة للجزء الذي خسره أمام محكمة أول درجة وليس لها الحق في التمسك بتاريخ الاعلان الصادر اليها من نفس المستأنف

«ومن حيث انه لذلك يكون الدفع الفرعى على غير اساس ويتعين رفضه وقبول الاستئناف شكلاً»

(استئناف الشيخ محمد سالم عبد الله وحضر عنه الاستاذ موديس افندى ارفش ضد الست عزيزة مصطفى هلال وآخر وحضر عن الاولى الاستاذ نجيب افندى صدق نمرة ٦٢٦ سنة ٤٧ قضائية — بالهيئة السابقة)

٤٤٤

٢٣ ابريل سنة ٩٣٠
استئناف . قيد . ميعاد القيد

القاعدة القانونية:

يجب قيد الاستئناف قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة كاملة ولا عبء بالوقت الذى دفع فيه الرسم
المحكمة

« حيث ان وزارة الأوقاف دفعت فرعياً باعتبار الاستئناف كأنه لم يكن لعدم قيد الاستئناف فى الميعاد القانونى

«وحيث ان المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون نمرة ٤ سنة ٩١١ نصت بأنه يجب على المستأنف أن يقيد الدعوى فى الجدول العمومى المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة وإلا كان الاستئناف كأنه لم يكن

« وحيث انه ثابت من الاطلاع على عريضة الاستئناف ان القيد لم يحصل قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة لأن القيد حصل بعد الساعة العاشرة صباحاً وهو الميعاد الرسمى لافتتاح الجلسات من يوم ٢٤ فبراير سنة ٩٣٠

« وحيث ان المستأنف يقول ان القيد حصل حقيقة بعد الساعة العاشرة إلا ان السبب فى ذلك هو ان اجراءات التقدير على العريضة بالرسوم المطلوبة ودفعها تم الساعة العاشرة وهو الميعاد الرسمى لقلم الكتاب

« وحيث ان المادة سالفة الذكر انما نصت

على وجوب القيد في الميعاد المبين بها المحدد بالساعة ولا عبء بالوقت الذي دفع فيه الرسم ولذا يكون احتجاج المستأنف في غير محله « وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع المذكور في محله ويتعين قبوله

(استئناف ت كلا جرجس ضد حضرة صاحب المعالي وزير الاوقاف العمومية بصفته نمرة ٥٠٩ سنة ٤٧ قضائية — بالهيئة السابقة)

٤٤٥

٢٨ ابريل سنة ٩٣٠

دعوى تزوير . دفعها . ضد التمسك بالورقة . صحته .

القاعدة القانونية

ان القانون لم يكلف مدعى التزوير أمام المحاكم المدنية بتوجيه دعواه على من عساه يكون حرر الورقة المزورة ممن لم يكن قد دخل في الخصومة من قبل . بل ضد التمسك بالورقة المطعون فيها بالتزوير أيًا كان وبغض النظر عن ارتكب هذا التزوير بالذات

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف الصادر بعدم قبول دعوى التزوير الفرعية شكلا انما بني على ان محاضر أعمال الخبير المقدمة في دعوى اثبات الحالة والمطعون فيها بالتزوير ليست من عمل المستأنف عليهما ولا هما اللذان قدماها للمحكمة فلا يصح توجيه دعوى تزوير هذه المحاضر اذن عليهما

« وحيث ان القانون لم يكلف مدعى التزوير أمام المحاكم المدنية بتوجيه دعواه على من

عساه يكون حرر الورقة المزورة ممن لم يكن قد دخل في الخصومة من قبل . يدل على ذلك ان القانون قد أجاز بالمادة ٢٧٣ من قانون المرافعات لأي من الخصوم متى بدا له تزوير أي ورقة أعلنت له أو قدمت بالمحكمة أن يقرر بتزوير هذه الورقة بقلم الكتاب ثم أوجب عليه بالمادة ٢٧٩ أن يعلن للمدعى عليه ما عنده من أدلة على التزوير والمراد بلفظ « المدعى عليه » في هذه المادة التمسك بهذه الورقة في الدعوى الأصلية لأن المادة ٢٨١ جعلت للمدعى عليه الحق في وقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير متى أقر انه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها

« وحيث ان المستأنف عليهما هما اللذان سعيًا في تعيين الخبير في قضية اثبات الحالة وهما اللذان تمسكا بمحاضر أعماله وتقريره في الدعوى الأصلية اللتين رفعتها بطلب التعويض فهما خصم المستأنف فيما ادعاه من تزوير هذه المحاضر وان لم تكن من عملهما وليس عليه أن يختصم غيرهما في الدعوى من خبير أو غيره ممن يكون ارتكب هذا التزوير

« وحيث انه لذلك يتعين الغاء الحكم

المستأنف

(استئناف الشيخ حسن عبد العزيز وحضر عنه الاستاذ محمد اقتدى السعيد يوسف ضد الست جميله هاتم رشوان وحضر عنها الاستاذ على بك حاصم ووزارة الاوقاف رقم ٥٢٣ سنة ٤٧ قضائية — دائرة حضرات زكي برزى بك وجناب مسيو سودان وحامد فهمي بك مستشارين)

قضاء المحاكم الكلية

اليه معلنا له رغبته في دخول السجن لأنه مل الحياة بسبب سوء معاملة أخيه له

« وحيث ان هذه الوقائع بتلك الظروف قد ثبتت من أقوال الامباشى عبد السلام فرح والضابط المحقق محمد افندى متولى ووالد المتهم الذى حضر امام محكمة أول درجة ييكى آسفًا على ولده المتهم لما أصابه في غيبته نتيجة اساءة اخيه له حتى دفعه قلة تبصره لصغر سنه الى الالتقاء بنفسه في تلك الواقعة

« وحيث انه لتطبيق قانون مواد المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ على تلك الواقعة يتعين البحث فيما اذا كان فعل الاحراز المادى المعاقب عليه بذلك القانون يكفى بذاته لتكوين الجريمة أم لا بد من ان يقترن بنية اجرامية مثل الاحراز بقصد الاستعمال مهما كان باعته او بقصد التهريب او بقصد الوساطة في اى عمل من الاعمال المذكورة . وبالجملة كل قصد لتحقيق غرض من الأغراض التى صدر ذلك القانون للقتضاء عليها . فاذا تجرد فعل الاحراز المادى عن الاقتران بأى نية أو قصد اجرامى مما شرع قانون المخدرات للقتضاء عليه . فلا يكون الفعل معاقبا عليه .

المحكمه
« حيث أن وقائع الدعوى تناخص في ان المتهم وهو غلام لم يتجاوز السادسة عشرة من العمر لنزاع بينه وبين أخيه في غيبة والده تولاه سخط على الحياة دفعه الى أن يتقدم بنفسه الى جندي البوليس بصالة القسم وأخرج له من جيبه قطعة شكولاته تبين من التحليل الكيماوى انها مخلوطة بالحشيش بنسبة ٥ في المائة منه . وسلمها

٤٤٦

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

٢١ نوفمبر سنة ٩٢٩

مواد مخدرة . للفعل المعاقب عليه . نية الاجرام . شرط لازم .

القاعدة القانونية

لتطبيق قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ لا يكفى فعل الاحراز المادى المعاقب عليه بذلك القانون لتكوين الجريمة بل لابد من ان يقترن بنية اجرامية مثل الاحراز بقصد الاستعمال مهما كان باعته أو بقصد التهريب أو بقصد الوساطة في اى عمل من الاعمال المذكورة . وبالجملة كل قصد لتحقيق غرض من الأغراض التى صدر ذلك القانون للقتضاء عليها . فاذا تجرد فعل الاحراز المادى عن الاقتران بأى نية أو قصد اجرامى مما شرع قانون المخدرات للقتضاء عليه . فلا يكون الفعل معاقبا عليه .

المحكمه

« حيث أن وقائع الدعوى تناخص في ان المتهم وهو غلام لم يتجاوز السادسة عشرة من العمر لنزاع بينه وبين أخيه في غيبة والده تولاه سخط على الحياة دفعه الى أن يتقدم بنفسه الى جندي البوليس بصالة القسم وأخرج له من جيبه قطعة شكولاته تبين من التحليل الكيماوى انها مخلوطة بالحشيش بنسبة ٥ في المائة منه . وسلمها

الابتدائي الذي قضى ببراءة المتهم عملاً بالمادة
١٧٢ جنايات قد وافق الصواب

(قضية النيابة ضد جمعة حسين رقم ١٠٢٤٩ س
سنة ١٩٢٩ — رئاسة حضرات حسن بك نجيب
وفؤاد بك عزيز وعبد الرحيم غنيم بك القضاة ومحمود بك
مرسي وكيل النيابة)

٤٤٧

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢١ ديسمبر سنة ٩٢٩

١ — دعوى عمومية . ميعاد سقوطها . حالته
٢ — تأجيل لأجل غير مسمى . ايقاف
الدعوى . تأثيره على ايقاف سقوط
الدعوى العمومية

القاعدة القانونية

١ - ان ميعاد سقوط الدعوى العمومية
يبتدىء من تاريخ ارتكاب الجريمة او من تاريخ
اخر عمل متعلق بالتحقيق أو بالدعوى
٢ - ان قرار التأجيل لأجل غير مسمى لم
ينص عليه القانون وهو بمثابة ايقاف لمدة سقوط
الدعوى العمومية . فاذا لم يكن الايقاف مبنياً
على مانع قانوني أو مادي فانه لا يوقف مدة
السقوط للدعوى العمومية

المحكمة

« حيث انه بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥
طلبت النيابة تأجيل القضية لأجل غير مسمى
لأن المتهم قد حكم عليه بالاشغال الشاقة وترحل
لسجن أبي زعل واجيبت لطلبها وتقرر تأجيل
القضية لأجل غير مسمى

« وحيث ان القضية ظلت مؤجلة حتى

تحت طائل عقاب قانون المخدرات وذلك لتجرد
احرازه لتلك المادة عن كل قصد اجرامي
وكذلك شأن من يستعين بهم رجال البوليس من
الأفراد الذين يتقدمون لتجار المخدرات
كشترين حتى اذا ما حصلوا منهم بطريق هذا
الشراء على المادة الممنوعة سلموها لرجال البوليس
للقبض على أولئك التجار . فمثل هؤلاء الأفراد
يحرزون ولا شك بارادتهم مادة مخدرة عن علم
بمحققتها . وهم مع ذلك لا يأتون جرمًا بمقتضى
ذلك القانون لتجرد فعلهم عن نية الاجرام

« وحيث ان الفعل المسند الى المتهم في
هذه القضية هو انه حمل قطعة من الشكولاته
المخلوطة بالحشيش فقدمها مختاراً الى البوليس لانه
ممن يستعملونها فلم يثبت ان له اى سابقة من اى
نوع كان بل خيل له وهو صغير السن والادراك
ان السجن احب اليه من نكد الحياة التى عكر
عليه اخوه صفوها فى غيبة ابيه وهذا الفعل من
جانب المتهم لم يقترب بأى قصد اجرامى مما يحرمه
قانون المخدرات

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فانه مما يخالف
النظام - بل ومما ينقضه - ان يسهل القضاء لمثل
المتهم فى هذه الدعوى أن يتلاعب بالغرض
المقصود بالقانون فما وضع قانون المخدرات الا لمنع
اضرارها ولم يوضع ليستعين بنصوصه اى فرد على
دخول السجن كلعجاً من نكد العيش ومتاعب
الحياة . وفى مجارة غرض هذا المتهم نسخ
لقواعد القانون وتسخيرها فى غير ما اعدت له

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم

« وحيث انه لذلك يكون الايقاف مبنياً على سبب غير قانوني وعليه لا يكون مانعاً من سقوط الدعوى العمومية ويكون قد اتقضى من تاريخ التأجيل الواقع في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لحين تحريك القضية الحاصل في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ أكثر من ثلاث سنوات وبالتالي يكون قد مضى على تاريخ الحكم المستأنف أكثر من هذه المدة

« وحيث انه لذلك يكون الدفع في محله ويتعين قبوله والحكم بسقوط الدعوى العمومية (قضية النيابة ضد محمد أمين حسن رقم ٤٠٩ سنة ٢٨ — ٢٩ س — رئاسة حضرات ابراهيم شلي بك وانيس قالي افندي وعمود وهدان افندي القضاة وعبد الحميد فرغل افندي عضو النيابة)

٤٤٨

محكمة المنيا الكلية الاهلية

١٣ ابريل سنة ٩٣٠

مشبه . انذار متشدد . حكم للاتجار في المواد المخدرة . اعتباره تائداً الى الاشتباه

القاعدة القانونية :

تنطبق الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمشبهين والمتشردين والتي تنص على عقاب من يوجد لدى البوليس من الاسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميالم وأعمالهم الجنائية على الحالة المنصوص عنها في الفقرة السادسة من المادة الثانية من هذا القانون والتي تشير الى أولئك الذين اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة او بالمخدرات . وهذا هو ما قصده القانون

تحررت بجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وفيها طلبت النيابة الحكم بسقوط الدعوى العمومية

« وحيث ان ميعاد سقوط الدعوى العمومية يتبدى من تاريخ ارتكاب الجريمة او من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق أو بالدعوى مواد ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨٢ تحقيق جنايات

« وحيث انه ما يجب بحقه هو معرفة قيمة قرار التأجيل الصادر من المحكمة وهل يغير من اجراءات التحقيق القاطعة للدعوى العمومية أم لا

« وحيث ان التأجيل لاجل غير مسمى لم ينص عليه القانون وقد يمكن اعتباره بمثابة ايقاف لمدة سقوط الدعوى

« وحيث ان ايقاف مدة السقوط وان لم ينص عليه إلا ان المحاكم الفرنسية سرت على ان ايقاف مدة سقوط الدعوى لا يعتبر قانوناً الا اذا كان الايقاف مبنياً على مانع قانوني أو مادي « وحيث أنه بالرجوع للسبب الذي ابتدته النيابة عقب طلب تأجيل القضية لاجل غير مسمى تبين انه انما كان للحكم على المتهم بالاشغال الشاقة وترحيله لسجن ابي زعليل

« وحيث انه بالرجوع للأئحة السجون لم يتضح من نصوصها ما يمنع ترحيل المسجونين للمحاكم ونصها في المادة (٢٢) صريح في ان مأمور السجن مسئول عن تنفيذ طلبات الحضور الخاصة بالمسجونين سواء كانت صادرة من النيابة أو من قاضي التحقيق او من المحكمة وعن مراعاة ارساليهم في اليوم والساعة المحددين

بترتيب فقرات المادة التاسعة وتطبيقها على فقرات المادة الثانية المذكورة والآفات غرض الشارع من تهديد عقوبات على أشخاص معينين يرمى الى حماية المجتمع من نتيجة جرائمهم وهم المتجرون بالمخدرات . وعليه يكون مستحقاً للعقاب بالمادة التاسعة وما بعدها من القانون المذكور من عاد الى الاشتباه في سنة ١٩٢٩ بعد أن اتهم وحكم عليه بالحبس لانتجاره في المواد المخدرة مع سابقة انذاره مشبوهاً في سنة ١٩٢٦ (١)

المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق أن المتهم سبق أن أنذر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ لاعتياده الاتجار بالمواد المخدرة ثم ضبط بعد ذلك بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٨ ببيع مخدرات (هورين) لآخر وقدم للمحاكمة بتهمة بيع مواد مخدرة فحضى عليه بالعقوبة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وأيد هذا الحكم استئنافاً »

« وحيث ان النيابة العمومية أقامت الدعوى على المتهم طالبة وضعه تحت المراقبة طبقاً لاحكام المادة التاسعة وما يليها من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فقضت محكمة أول درجة بتبرئته بحكمها المستأنف ارتكائاً على ان المادة التاسعة لا تسرى على الأشخاص الذين أنذروا للاتجار في المخدرات وهم الوارد ذكرهم بالفقرة السادسة من المادة الثانية من ذلك القانون

« وحيث انه ظاهر من مراجعة نصوص المادتين ٢ و ٩ من القانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣

(١) اشار الحكم الى حكم النقض الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٢٥

ومقارنتها ببعضها أن المشرع رمى بوضع المادة الاخيرة الى بيان الأثر الذي ينشأ عن عود المشتبه فيه الى مخالفة القانون وعدم الاكتراث بأحكامه بعد انذاره بالكف عن حالة معينة

« وحيث في الواقع فقد نصت المادة الثانية في فقراتها الثلاث الأولى على بيان الاشخاص الذين يجوز عدهم من المشتبه فيهم إما للحكم عليهم في جرائم معينة وإما لاتهم في جريمة منها أكثر من مرة ثم جاء المشرع في المادة التاسعة ببيان ما يترتب على صدور حكم ضد المشتبه فيه لجريمة من تلك الجرائم أو تقديم بلاغ جدي ضده عن ارتكابه لها وجاء في باقي المادة الثانية أحوال ثلاث ذكرت بالفقرات الرابعة والخامسة والسادسة منها يجوز فيها درج الشخص ضمن المشتبه فيهم لمجرد وجوده أكثر من مرة في ظروف مريبة تبعث على الاعتقاد بانجازه لارتكاب الجرائم أو ذبوع شهرة ذلك الميل عنه وذكر بالفقرة الأخيرة بنوع خاص أولئك الذين اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمغيبات ورتب النتائج التي تنبئ على مخالفة المتهم لأحكام القانون بعد انذاره فنص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب من يوجد بعد انذاره في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية وأخيراً قرر في الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة عقاب من يوجد لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميالم وأعمالهم الجنائية

« وحيث انه يؤخذ من هذا البيان أن الشارع انما قصد بالمادة التاسعة بيان ما ينبئ

على مضي المشتبه فيه في أعماله الجنائية بعد انذاره
فنص في الفقرة الأولى منها على حالة المشتبه
فيهم الذين ذكروهم بالفقرات الأولى والثانية من
المادة الثانية ويدخل في هذا البيان بداهة من
نص عنهم في الفقرة الثالثة منها ونص بالفقرة
الثانية من المادة التاسعة على الأشخاص المذكورين
بالفقرة الرابعة ونص بالفقرة الأخيرة على
الأشخاص المذكورين بالفقرتين الخامسة
والسادسة ولا يتأتى مع أن نص الفقرة الأخيرة
من المادة التاسعة عام ومع ما يستفاد من ترتيب
فقراتها بالطريقة آنفة الذكر قصر مدلولها على
الأشخاص المنوه عنهم بالفقرة (خامساً) من
المادة الثانية فقط والالفاظ غرض الشارع من
تقدير عقوبات على أشخاص معينين يرمى الى
حماية المجتمع من نتيجة جرائمهم وهم المتجرون
بالمخدرات

« وحيث ان محكمة النقض والأبرام قد
أخذت بهذا الرأي بحكمها الصادر في ٥ مايو سنة
٩٢٥ (راجع كتاب جندي بك عبد الملك
ص ٢٦٣)

وحيث أن ما ذهب اليه الحكم المستأنف
من أن التهمة خصوصاً بوصفها الحال لا عقاب
عليها لا يمكن اذن التسليم به اذ الظاهر أنه بعد
انذار المتهم للتجار بالمخدرات قد حرر البوليس
له محضراً بعد الحكم عليه في القضية السابق
الإشارة اليها وأحاله للنيابة التي قدمته للمحاكمة
بطلب وضعه تحت مراقبة البوليس . فالتهمة التي
قدم بها المتهم هي حسب قيد النيابة عودته الى
الاشتباه وقد ذكر ايضاً لذلك وبياناً له أن

حكم عليه بالحبس في قضية اتجار بالمخدرات مما
يؤيد عوده الى الاجرام أى الى الحالة التي نهى
عنها بالانذار

« وحيث أنه لذلك يتعين الغاء الحكم
المستأنف ومعاقبة المتهم طبقاً للمواد ٢ و ٩ و ١٠
و ١١ و ١٢ من القانون غرة ٢٤ لسنة ٩٢٣

« وحيث أن المتهم أعلن قانوناً ولم يحضر
فيتعين الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ ج

(قضية النيابة ضد محمد اسماعيل رقم ٩٨٠ لسنة
٩٣٠ — رئاسة حضرات منصور بك اسماعيل رئيس
المحكمة وعبد الحميد عثمان بك واسكندر جرجس افتدى
القاضيين ومحمود سيف النصر افتدى وكيل النيابة)

٤٤٩

محكمة النيا الكلية الأهلية

١٣ ابريل سنة ١٩٣٠

- ١ — نصب . اركانه . التصرف بالنسبة
للمشتري الاول . لا عقاب .
- ٢ — تعويض . حكم البراءة . عدم المانع من
الحكم بالتعويض

القاعدة القانونية

باع شخص لآخر بصلاً بعد أن شحنه
لاحدى المحطات وطالب من ناظر المحطة اعتبار
المشتري مالكا للبصل . ثم عاد بعد ذلك وصدر
الرسالة لشخص آخر . ورفعت عليه دعوى الجنحة
المباشرة بتهمة النصب بالمادة ٢٩٣ . وقد قررت
المحكمة ما يأتي

أولاً - ان الواقعة لا عقاب عليها . فالتهم
لم يتخذ طرقاً احتيالية لأنه كان يملك البصل
المودع بالمحطة . والقول بأنه باع منقولاً لا يملكه

غير صحيح لأنه كان يملكه وقت البيع أيضاً .
أما التصرف فيه بعد ذلك فأما انه يعتبر جريمة تبديد اذا اعتبر ان صفة حيازته للبصل المبيع قد تغيرت منه الى المشتري وهو ما تقضى به أحكام النقض الفرنسية وأما ان يكون جريمة السرقة اذا اعتبر ان حيازته قد زالت نهائياً عن البصل

ثانياً - انه وان لم يكن متيسراً تغيير وصف التهمة الا ان حكم البراءة لا يمنع من الحكم بالتعويض

المحكمة

« حيث ان المدعى المدني قد أقام هذه الدعوى طالباً معاقبة المتهم بمقتضى المادة ٢٩٣ ع والحكم له بالتعويض ناسباً للمتهم أنه بتاريخ ١٦ مايو سنة ٩٢٨ بيندر المنيا استولى منه على مبلغ ٣٢ جنيهاً بطريق الاحتيال بأن أوهمه أنه سيصدر له بصلاً بهذا المبلغ وجاء بالجلسة وطلب معاقبته بوصف كونه باع ملك الغير على أن النيابة لم تطلب تغيير وصف التهمة

« وحيث أن الوقائع الثابتة تلخص في أن المتهم تقدم لناظر محطة ريده وطلب شحن كمية من البصل الى جهة معينة ثم تصرف بتاريخ ١٦ مايو سنة ٩٢٨ في ذلك البصل بالمبيع الى المجنى عليه وحرر خطاباً الى ناظر محطة ريده يطلب فيه اعتبار المدعى المدني مالكا للبصل إلا أنه عاد بعد ذلك بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٨ وصدر الرسالة الى بور سعيد لشخص آخر

« وحيث أن الواقعة التي قدم بها المتهم للمحاكمة وهي أنه بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٢٨

استولى على مبلغ ٣٢ جنيهاً من المدعى المدني سواء باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهاه أنه سيصدر له بصلاً أو بالتصرف في مال مملوك للغير - هذه الواقعة لا عقاب عليها قانوناً أما بالنسبة للطرق الاحتيالية فعمل المتهم خال من كل أثر لها اذ هو كان يملك البصل المودع بالمحطة والذي باعه للمدعى المدني وليس هناك ما يدل على انه حين باع كان يخفى غرضاً آخر فركن الطرق الاحتيالية فاقد اذن . أما القول بأن المتهم استولى على مبلغ ٣٢ جنيهاً من المدعى المدني في الزمان والمكان المينين بوصف التهمة بأنه تصرف في منقول لا يملكه فغير صحيح كذلك اذ أن المتهم حين باع المدعى المدني البصل باع شيئاً لا نزاع في أنه كان يملكه وهو أنه استولى على الثمن بهذا البيع فليس في عمله ما يؤاخذ عليه جنائياً اذ أنه استولى بحق على مقابل بيع ملكه أما ما طرأ بعد ذلك من التصرف في البصل بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٨ أو ما بعده الى الغير وهو ما أخذت به محكمة أول درجة فظاهر أنه خارج عن الوصف الذي قدمت به الدعوى كما سبق البيان وهو يتلخص في استيلاء المتهم على مبلغ ٣٢ جنيهاً بطريق الاحتيال على المدعى المدني . وبما أن المجنى عليه في البيع الثاني هو في الواقع المشتري الثاني لا المشتري الأول فلا يمكن معاقبة المتهم جنائياً على هذه التهمة الجديدة بأسناد وقائع جديدة اليه لم يشملها وصف التهمة ولم يتناولها الدفاع ولم تبد النيابة أي طلب بشأنها

وقوع ضرر للمدعى بالحق المدني من عمل المتهم وعليه فوأن كان غير متيسر الآن تغيير وصف التهمة ومعاقبة المتهم جنائياً لنفس الاسباب المبينة آنفاً الا انه يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بالتعويض المدني المحكوم به

«وحيث أنه لما تقدم ترى المحكمة الغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالغرامة المحكوم بها وتأنيده فيما عدا ذلك»

(قضية النيابة وآخر مدعى مدنى ضد كامل ابراهيم رقم ٩٧٩ سنة ٩٣٠ س — بالهيئة السابقة)

«وحيث أن فعل المتهم ان لم يكون جريمة النصب فإنه يكون إما جريمة التبيد المنصوص عنها بالمادة ٢٩٦ ع اذا اعتبر أن صفة حيازته للبصل المبيع قد تغيرت من حيازة المالك الى حيازة الوكيل عن المشتري وهو ما تقضى به محكمة النقض الفرنسية في حالة بقاء المنقول المبيع تحت يد البائع وتصرفه فيه (راجع جارسون مادة ٣٧٩ نبذة ٦٢ وما بعدها) وإما أن يكون جريمة السرقة اذا اعتبر أن حيازته قد زالت نهائياً عن البصل وأصبحت يد ناظر المحطة يد المدعى بالحق المدني

«وحيث أنه لا نزاع على أى الفروض في

اعطام وقرارات خاصة بالانتخابات

٢ — لا تقبل أوجه الطعن اذا كانت عامة ومبهمة ولم يحصل تبليغ عنها للجهات المختصة في الوقت المناسب ولا الاحتجاج بها امام لجان الانتخاب . ولم يثبت شئ منها في محاضره ولم يتقدم الطاعن بقرائن تعزز قوله

٣ — اذا لم يبين الطاعن ماهية التهديد وكيفيته حتى يمكن تقدير أمره ومبلغ أثره . فلا يكون طعنه مقبولا

المحكمة

« حيث أن الطعن تقدم من ناخب وفي الميعاد القانوني وتصدق على توقيع الطاعن من قلم كتاب هذه المحكمة فهو مقبول شكلا

٤٥٠

محكمة النيا الكلية الأهلية

١٤ يناير سنة ٩٣٠

- ١ — محل اقامة . تعريفه .
- ٢ — أوجه الطعن . عامة ومبهمة الخ . عدم قبولها .
- ٣ — تهديد . عدم بيان ماهيته وكيفيته . عدم قبوله

القاعدة القانونية

١ — طبقا للتفسير الذى أخذ به مجلس النواب يكفي لاعتبار محل الاقامة طبقا للمادة الثالثة من القانون نمرة ١٧ سنة ١٩٢٨ اذا كان المرشح يباشر فيه أعماله كلها أو بعضها بصفة دائمة أو شبيهة بها كالمالك المقيم بدائرة وله أطيان بدائرة أخرى

« وحيث أن أسبابه تنحصر في أمرين الأول أن المطعون في انتخابه لا يقيم في المركز أو أحد المراكز التي تكون الدائرة التي انتخب عنها والثاني خاص بوقائع يقول الطاعن أنها أثرت على حرية الناخبين لمصلحة المطعون في انتخابه

« وحيث أنه عن الوجه الأول فإن الطاعن يذهب إلى أن المطعون في انتخابه مقيم بمنزله بيندر المنيا الذي فيه مقر أعماله أيضاً بينما رشح نفسه في دائرة البرجاية غمرة هـ التي ليس له فيها محل إقامة وعلى ذلك يكون انتخابه باطلا

« وحيث أن الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون غمرة ١٧ سنة ١٩٢٨ نصت على أن يكون المرشح مقياً في المركز أو أحد المراكز التي تكون منها الدائرة التي رشح نفسه فيها

« وحيث أنه بالرجوع إلى تقرير لجنة الداخلية بمجلس النواب عن هذا القانون تبين أنها فسرت محل الإقامة بالمحل الذي يباشر فيه المرشح أعماله كلها أو بعضها بصفة دائمة أو شبيهة بها كالمالك المقيم بدائرة وله أطيان بدائرة أخرى يؤجرها أو يزرعها بنفسه فيصح ترشيحه بالدائرتين وقد دارت المناقشة في هذا التقرير بجلسة ٤ يناير سنة ١٩٢٨ بمجلس النواب تناولت مبدأ الإقامة بالذات وانتهت بالموافقة على رأي اللجنة

« وحيث أنه لا نزاع في أن المطعون في انتخابه مع إقامته بيندر المنيا يملك أرضاً بقرى متعددة بمركز المنيا الذي تدخل بعض بلاده في الدائرة الانتخابية التي رشح نفسه عنها وثابت

أن له منزلاً بجهة تله فيه عدة تلفون من عدة سنوات سابقة على الترشيح كما يدل على ذلك درج اسمه في دليل مصلحة التلغونات عن سنة ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ كما أنه مقيد بمجداول الانتخاب بتلك الجهة كالثابت من شهادة قيده المقدمة منه

« وحيث أنه لذلك يكون هذا الوجه على غير أساس

« وحيث أنه عن الوجه الثاني فإن الطاعن أتى في مذكرته تفصيلاً على ثلاث وقائع : الأولى خاصة بالتأثير على ناخبي ناحية بني سمرج من نائب العمدة بتهديدهم بالاختلاف لمقاومة الجراد إذا لم يعطوا أصواتهم لمصلحة المطعون فيه والثانية تتعلق باعطاء رشوة من المطعون في انتخابه لشيخ خفراء ناحية طحا إما لتوزيعها لأغراء الناخبين بها وأما نظيراً لضمان الحصول على أصوات عائلته وعشيرته والثالثة أن أحد أقارب المطعون في انتخابه كان متصلاً بخفراء ناحية طحا الذين كانوا يؤثرون على الناخبين في صالح المطعون في انتخابه

« وحيث أنه يراعى بصفة عامة أن هذه الأوجه فضلاً عن أنها عامة ومبهمة فإنه لم يحصل تبليغ عنها للجهات المختصة في الوقت المناسب ولا الاحتجاج بها أمام لجان الانتخاب ولم يثبت شيء منها في محاضرها

« وحيث أن المحكمة ترى لا مكان لتحقيق هذه الوقائع أن يتقدم الطاعن بقرائن تعزز قوله وتأخذ المحكمة في هذا بما رأيته لجنة الطعون بمجلس النواب « راجع مضبطة المجلس يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ » والتهديد الذي يدعيه الطاعن

بناحيته بنى سمرج وطحا لم يبين ماهيته ولا كيفيته حتى يمكن تقدير أمره ومبلغ أثره

« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه على غير أساس ايضاً ويتعين رفض الطعن

(قضية محمد افتدى مهنى وحضر عنه الاستاذ فؤاد جابر افتدى ضد وهبه تادرس بك وحضر عنه الاستاذ كامل جرجس افتدى نمرة ٣ سنة ١٩٣٠ بالهيئة السابقة)

٤٥١

محكمة طنطا الكلية الأهلية

١٥ مايو سنة ١٩٣٠

طعن . ناخب غير مقيد بالدائرة التي حصل فيها الطعن . عدم قبوله

القاعدة القانونية

إذا لم يكن الطاعن في انتخاب عضو مجلس المديرية ناخباً بالدائرة التي قدم طعنه فيها فلا يكون طعنه مقبولا شكلا . ويستوى في ذلك بين أن يكون المطعون في انتخابه قد نال العضوية بالتزكية أو بالتصويت

المحكمة

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على ان المطعون فيه لا يملك النصاب المنصوص عليه في البند الرابع من المادة الثالثة من قانون مجالس المديرية

« وحيث ان المطعون ضده دفع فرعياً

بعدم قبول الطعن شكلا لأنه تقدم من غير ذي صفة إذ أن الطاعن ناخب في الدائرة نمرة ٢٣ أما المطعون ضده فقد نال العضوية بالتزكية عن الدائرة نمرة ٢٤ مرتكناً على نص المادة ٦ من قانون مجالس المديرية

« وحيث ان الطاعن رد على هذا الدفع بأن المادة السادسة انما هي خاصة بالجهة التي يحصل فيها الانتخاب بالتصويت لا بالتزكية

« وحيث ان المادة ٤١ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٢٤ ونمرة ١٠ سنة ١٩٢٦ نصت انه اذا لم يتقدم في دائرة انتخاب اكثر من ترشيح شخص واحد ترشيحاً صحيحاً أعلن وزير الداخلية انتخاب المرشح

« وحيث ان هذا النص يستفاد منه ان من نال العضوية بالتزكية يعد منتخبا كمن انتخب بطريق التصويت

« وحيث ان هذا النص ينطبق ايضاً على حالة نوال التزكية لعضوية مجلس المديرية طبقاً للمادة الرابعة من قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية نمرة ١٧ سنة ١٩٢٨

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فان قانون انتخاب مجالس المديرية لم يضع اجراءات أخرى للطعن وانتخاب العضو الذي نال العضوية بالتزكية الذي يدل على ان المادة السادسة هي المنطبقة في الحالتين (نوال العضوية بالتزكية أو بالتصويت) وهذا ما دعا الطاعن الى أن يبنى

طعنه ارتكائاً على المادة السادسة المذكورة دون غيرها

« وحيث انه لا نزاع في أن الطاعن هو من دائرة أخرى خلاف دائرة المطعون فيه »

« وحيث ان المادة السادسة نصت على وجوب تقديم الطعن من ناخب في نفس الدائرة »

« وحيث انه يتضح مما تقدم ان الطعن تقدم من غير ذي صفة ويكون الدفع في محله »

(طعن عبد الرحيم افندي ابوريه ضد الاستاذ عبد العتي افندي البطوطي رقم ٢٥٦ كلى سنة ١٩٣٠ دائرة حضرات مصطفى راشد بك وزكى يعقوب بك ومحمد مراد الناضوري بك القضاة وحضور حضرة عبد الحليم الحديني بك وكيل النيابة)

٤٥٢

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

حرمان من حقوق الانتخاب . بيانها بطريق الحصر . عدم تجاوزها .

القاعدة القانونية

ان الحرمان من حقوق الانتخاب ابدأ أو إيقاف تلك الحقوق مؤقتاً مذكورة بطريق الحصر في المادتين ٤ و ٥ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ سنة ٢٣ فلا التوسع فيها

المحكمة

« حيث أن الطاعن بنى طعنه على سابقة الحكم على المطعون في صحة انتخابه بغرامة ١٠ جنيهات في تهمة اعانة جاني على الفرار من وجه

القضاء طبقاً للمادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات « ومن حيث أن الاسباب التي بنى عليها الحرمان من حقوق الانتخاب ابدأ أو إيقاف تلك الحقوق مؤقتاً مذكورة بطريق الحصر في المادتين ٤ و ٥ من قانون الانتخاب رقم ١١ سنة ٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٣ »

« وحيث أن الحكم الصادر على المطعون في حقه لا يقع تحت نص المادتين المذكورتين فيكون الطعن المذكور في غير محله ويتعين رفضه » (طعن سالم علي جوهر ضد محمد افندي حسن الاعسر رقم ١٥٦ سنة ١٩٣٠ — رئاسة حضرات محمد توفيق سري بك رئيس المحكمة ومحمد صادق حمدي افندي وانيس غالي افندي القاضيين وبحضور حضرة عبد المرنز افندي سليمان عضو النيابة)

٤٥٣

محكمة بني سويف الكلية الاهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

طعن . تصديق على الامضاء . جهة التصديق . افلام الكتاب . عمدة أو شيخ . عدم جوازه .

القاعدة القانونية

يشترط التصديق على امضاء الطاعن من احدى الجهات المختصة بالتصديق على الامضاءات وهي اقلام كتاب المحاكم . وليس العمدة أو الشيخ جهة مختصة بالتصديق على الامضاءات لأن امضاءات العمدة والمشايع بدورها تحتاج الى تصديق لمعرفة صحتها

المحكمة

« حيث أن الحاضر عن المطعون فيه دفع

بعدم قبول الطعن شكلا لعدم التصديق على امضاء الطاعن

« وحيث أن القانون رقم ١٧ سنة ١٩٢٨ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية اشترط في المادة السادسة على أن يكون هناك تصديق على امضاء الطاعن

» وحيث أنه من المفروض أن التصديق إنما يكون في جهة مختصة بالتصديقات على الامضاءات وهي أقلام كتاب الحاكم وليس العمدة أو الشيخ جهة مختصة للتصديق على الامضاءات إذ أن امضاءات العمدة أو المشايخ بدورها تحتاج إلى تصديق لمعرفة صحتها

« وحيث أن الطعن المقدم من رياض سيف النصر موسى الطاعن لم يصدق على امضاء الطاعن بالكيفية السابقة وإنما صدق عليه من العمدة والشيخ وهذا خارج عن اختصاصهما لما تقدم واذن يتعين قبول الدفع وعدم قبول الطعن شكلا

(طعن رياض سيف النصر موسى ضد الشيخ عبد العليم عبد ربه رقم ٨ سنة ٩٣٠ انتخابات — رئاسة حضرات ليب مشرق بك ومحمد فايز بك ومحمود عبده بك القضاة)

٥٤

محكمة شبين الكوم الكلية الاهلية

٣١ مايو سنة ١٩٣٠

١ — طعن. عدم التصديق على الامضاء. عدم قبوله.
٢ — ميعاد الطعن. آخر يوم عطلة. امتداده لليوم التالي فقط.

القاعدة القانونية

١ - إذا كان الطاعن لم يصدق على امضائه

في تقرير الطعن المقدم منه حسب ما يقتضيه القانون فيكون طعنه غير مقبول

٢ - إذا كان آخر يوم للطعن عطلة رسمية فيمتد الميعاد إلى اليوم التالي له فقط المحكمة

حيث أنه ثابت من كتاب مديرية المنوفية المؤرخ ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ أن نتيجة الانتخاب في دائرة بركة السبع الانتخابية رقم ١٥ المطعون في انتخاب أحد أعضائها محمود افندي محمد حسين أعلنت في ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠ وعلى مقتضى المادة السادسة من قانون انتخاب مجالس المديرية رقم ١٧ سنة ١٩٢٨ يتعين على الطاعن أن يقدم طعنه في خمسة عشر يوماً التالية ليوم اعلان نتيجة الانتخاب

« وحيث أن الطاعن قدم طعناً أولاً بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ إلا أنه لم يصدق على امضائه حسب ما يقتضيه القانون فلا قيمة لهذا الطعن » وحيث أنه عاد بعد ذلك فقدم طعناً آخر مصدقاً عليه في ١٤ مايو سنة ١٩٣٠ وميعاد خمسة عشر يوماً الجائز فيها الطعن كان ينتهي في يوم ١٢ منه وبما أن اليوم الأخير كان من ضمن أيام عطلة العيد فيمتد هذا الميعاد إلى اليوم التالي لهذه العطلة وهو يوم ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ الذي يعتبر في هذه الحالة آخر ميعاد لتقديم الطعن ومن ذلك يكون هذا الطعن غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد

(طعن حماد على حماد ضد محمود افندي محمد حسين نمرة ١٦٢ سنة ٩٣٠ كلي — رئاسة حسين رياض صبحي بك القاضي وعضوية حضراتي القاضي مرسى فرحات بك ومحمد غالب عطيه بك وحضور حضرة عبد العزيز كامل بك وكيل النيابة)

« وحيث أن القانون لم يشترط للتصديق على التوقيع جهة معينة ولا يوجد ما يمنع الطالب من التصديق على امضائه أمام الجهات الادارية أو القضائية المختصة بذلك التي لم تكن معطلة في الأيام السابقة على تقديم طلبه

(طنن أحمد محمود طوبا افندى وحضر عنه الاساتذة عبدالرحمن الراافى بك وغريبال سعد بك وحسين افندى حاشور ضد عباس المرسى السوده افندى وآخر وحضر عن الاول الاستاذ حنا منصور بك وعن الثانى الاستاذ محمود شاكر عبد اللطيف افندى نمرة ٢٥٥ سنة ١٩٣٠ كلى — رئاسة حضرة محمد صدقي خليل بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتى عبد السلام زكي بك واحمد وصفي بك القاضيين وحضور حضرة محمد زكي بك اباضه وكيل النيابة)

٤٥٦

محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٠

عضوية مجلس المديرية . النصاب القانوني .
حصة مستقبلة في وقف . عدم تحقق النصاب .

القاعده القانونية

لا يملك النصاب القانوني المطعون في انتخابه اذا كانت حصته في وقف غير محققة فعلا لأن استحقاقه لا يكون الا بعد وفاة الواقف . فمثل هذا الاستحقاق موقوف على شرط وجود المطعون فيه على قيد الحياة وقت وفاة الواقف . وقبل هذا لا يعتبر أن استحقاقه في الوقف قد نشأ في عالم الوجود ولا يمكن أن تترتب عليه نتائج قانونية . ولا يمكن أن يكون قصد المشرع جعل هذا الاستحقاق الغير محقق الحصول مماثلا لحصة المالك الذي يدفع الضريبة فعلا

٤٥٥

محكمة المنصورة الكلية الأهلية

٨ يونيو سنة ١٩٣٠

طنن . التصديق عليه . من جهة ادارية أو
قضائية . جوازه .

القاعده القانونية

لم يشترط القانون أن يكون التصديق على الطعن من جهة معينة . فلا يوجد اذاً ما يمنع الطاعن من التصديق على امضائه أمام الجهات الادارية أو القضائية المختصة بذلك

المحكمة

« حيث أنه تبين من الاطلاع على محضر لجنة الفرز بدائرة المطرية الانتخابية أن نتيجة الانتخابات قد أعلنت يوم الأحد ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠ الساعة ١١ ونصف مساء

« وحيث أن الطلب قدم لقلم سكرتارية المديرية في يوم الثلاثاء ١٣ مايو سنة ١٩٣٠

« وحيث أنه طبقاً للمادة السادسة فقره اولى وثانية من القانون نمرة ١٧ سنة ٩٢٨ يجب تقديم الطلب للمديرية في الخمسة عشر يوماً التالية لأعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر

« وحيث أنه بذلك يكون هذا الطلب قد تقدم بعد الميعاد ويتعين عدم قبوله شكلاً

« وحيث أنه لا محل للأخذ بأقوال الطاعن من أنه ما كان في مقدوره التصديق على طلبه في الأيام السابقة لتقديم الطلب لأنها كانت أيام عطلة رسمية وكانت الجهات التي يمكن الالتجاء اليها للتصديق على توقيعه معطلة رسمياً

المحكمة

الموضحين في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون المذكور

(طعن سالم على جوهر ضد اسماعيل بك مراد رقم ١٥٥ كلى سنة ١٩٣٠ — دائرة حضرات محمد توفيق سرى بك رئيس المحكمة ومحمد صادق حدى افندى وائيس غالى افندى القاضيين وعبدالمعز افندى سليمان وكيل النيابة)

٤٥٧

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٣١ مايو سنة ٩٣٠

نصاب . ضريبة عقارية . عقد ثابت التاريخ في سنة ١٩٢٣ . ناقل للملكية . احتسابه ضمن الضريبة .

القاعدة القانونية

١ - يحتسب ضمن الضريبة العقارات الاطيان التي يملكها المطعون في انتخابه بمقتضى عقد ثابت التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ لأن مثل هذه العقود تظل خاضعة للقانون القديم وتعتبر ناقلة للملكية فعلا طبقاً للمادة ١٤ من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول الذى يستند عليه الطاعن وهو ان المطعون فى حقه لا يدفع أموالاً عن عقارات قدرها ثلاثين جنيهاً مصرياً هو طعن فى غير محله لان المطعون فيه قدم ورداً يفيد أنه يدفع ٢٤ جنيهاً و ٥٢١ ملياً عن ٣٨ فدناً و ٨ قرار يبط ومكلفه باسمه ثم ورد مال بمبلغ ٧ جنيهات و ١٧٢ ملياً عن عشرة أفدنة و ١١

» حيث أن الطاعنين المذكورين بنيا طعنيهما على أن اسماعيل افندى ابراهيم مراد المطعون فى انتخابه لا يملك النصاب القانونى المذكور فى المادة (٣) فقرة ٤ من قانون رقم ١٧ سنة ١٩٢٨ الخاص بانتخابات اعضاء مجالس المديرية

» ومن حيث أن المطعون فى حقه ذكر فى دفاعه بأنه موقوف عليه حصص فى أوقاف يدفع عنها ضريبة أكثر من ٣٠ جنيهاً المذكورة فى تلك المادة

» ومن حيث أن الاشهادات المقدمة منه لا تثبت ذلك تنص جميعها على ان استحقاقه فى الاوقاف المذكورة لا يكون الا بعد وفاة والده الواقف الذى ما زال على قيد الحياة

» ومن حيث أن الاستحقاق المذكور هو فى الحقيقة موقوف على شرط وجود المطعون فيه على قيد الحياة وقت وفاة الواقف وقبل تحقق هذا الشرط لا يعتبر أن استحقاقه فى الوقف قد نشأ فى عالم الوجود ولا يمكن أن يترتب عليه نتائج قانونية ولا يمكن أن يكون قصد المشرع أن يجعل هذا الاستحقاق الغير محقق الحصول مماثلاً لحصة المالك الذى يدفع الضريبة فعلاً

» ومن حيث انه يتضح من ذلك أن المطعون فى حقه غير حائز لأحد الشرطين

سنة ١٩٢٥ وعليه فلا يمكن أن يكون هذا الحكم قد صدر في جناية كما يقول الطاعن

« وحيث ان المحامي عن المطعون في حقه يقول بأن الحكم الذي يستند اليه الطاعن انما صدر في مادة اعتداء بسيط من قبيل الجنح على أحد رجال البوليس بغرامة قدرها ١٠٠ قرش » وحيث انه يتضح من ذلك ان الحكم المذكور لا يترتب عليه بفرض صحة الاحوال التي ذكرت على سبيل الحصر في المادة ٤ و ٥ من قانون الانتخاب والتي بنى عليها حرمان المحكوم عليه من الانتخاب لعضوية مجلس المديرية

(طعن عبد العزيز محمد عطيه وحضر عنه الاستاذ عبد الحميد افندي عطيه ضد على افندي ابراهيم الاعسر وحضر عنه الاستاذ وياض افندي المصري رقم ١٥٩ كل سنة ٩٣٠ — بالهيئة السابقة)

٤٥٨

محكمة الزقازيق الكلية الاهلية

٣١ مايو سنة ٩٣٠

انتخاب . سرية . عدم وجود دليل أو قرينة .
عدم التحقيق .

القاعدة القانونية

اذا طعن الطاعن بعدم سرية الانتخاب ولكنه لم يحدد اللجان التي حصل فيها اعطاء الاصوات بصفة علنية . ولم يثبت في محضر اللجان أى شكوى تتعلق بذلك ولم يقدم الطاعن أى قرينة أو دليل يصح تحقيقه . فيكون الطعن مرفوضاً

قيراطاً وكسور مكلفة باسم والدته ومباعة له منها بعقد ثابت التاريخ في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٣

« وحيث ان المادة ١٤ من قانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ نصت على ان العقود الثابتة التاريخ قبل العمل به أى قبل تاريخ أول يناير سنة ١٩٢٤ تظل خاضعة للقانون القديم الذي كان سارياً عليها من قبل وذلك من حيث الآثار التي ترتبت على تلك العقود

« وحيث انه بناء على ذلك يكون العقد المذكور حجة على الورثة ولو لم يسجل وناقلاً للملكية في وجههم اذ لم يتقدم من الطاعن ما يدل على ان هذه الملكية انتفت بتصرفات أخرى مسجلة لشخص أجنبي عن الورثة

« وحيث ان تقديم المطعون في حقه الورد الدال على دفع مال القدر المبيع دليل على انه هو الذي يدفع هذا المال وقد تأيد هذا أيضاً من الشهادة الموقع عليها من نائب عمدة وصراف ناحية طوخ القراموص الكائن في دائرتها الاطيان المبيعة وعليه يكون هذا الوجه في غير محله » وحيث انه عن الوجه الثانى وهو سبق

الحكم من محكمة هيا الجزئية في سنة ١٩٢٣ في حق المطعون فيه بعقوبة جنحة في جناية اعتداء على ضابط بوليس فانه فضلاً عن عدم تقديم صورة رسمية من ذلك الحكم الذي يستند عليه الطاعن بل وعدم بيان ثمة القضية الصادر فيها ذلك الحكم فان القانون الذي أباح لقاضى الاحالة احالة نظر بعض الجنايات على محكمة الجنح للحكم فيها بعقوبة الجنحة انما صدر في

المحكمة

« حيث انه ظهر من اختبار عمر بك صميده المطعون في حقه أمام المحكمة أنه يحسن القراءة والكتابة

» وحيث انه بالاطلاع على محاضر لجان الانتخاب لدائرة بنى حديد نمرة ١٥ اتضح ان ما يدعيه الطاعن من وجود ناخبين بقاعات الانتخاب في الساعة ٥ بعد الظهر ولم يؤخذ أصواتهم غير صحيح لما أثبت في المحاضر جميعها بوجود ناخبين في الساعة المذكورة او عدم وجودهم ومن ان في احدهما عمل باسماء الناخبين كشفًا واستمرت اللجنة في أخذ أصواتهم حتى انتهت من ذلك

» وحيث انه فيما يختص بعدم سرية الانتخاب فان الطاعن لم يحدد اللجان التي حصل فيها اعطاء الاصوات بصفة علنية ولم يثبت في محاضر اللجان أى شكوى تتعلق بذلك كما انه لم يقدم أى قرينة او دليل يصح معه تحقيق هذا الطعن بشهادة الشهود

(طعن عبد الله جمه محمد ضد عمر بك صميده وآخر نمرة ١٥٨ كلى سنة ٩٣٠ — بالهيئة السابقة)

٤٥٩

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٦ مايو سنة ٩٣٠

طعن . التنازل عنه . اثبات المحكمة له .

القاعدة القانونية

اذا تنازل الطاعن عن طعنه فيتعين اثبات هذا التنازل

المحكمة

« حيث ان المدعى قرر بالجلسة بتنازله عن الطعن فيتعين اثبات هذا التنازل

(قضية الاستاذ صلاح الدين السعيد افندى ضد محمد الشوربجي افندى رقم ٢٦٤ سنة ١٩٣٠ كلى — رئاسة حضرة يوسف بك شهدى القاضى وعضوية حضرتى زكى بك يعقوب ومحمد مراد الناضورى بك القاضيين وحضرة عبد الحليم الحديتى بك وكيل النيابة)

٤٦٠

محكمة بنى سويف الكلية الأهلية

١٢ يونيه سنة ٩٣٠

- ١ — طعن . تنازل الطاعن عن احد الواجه . تحقيق صحته . حق للمحكمة .
- ٢ — ضريبة عقارية . شرط توفرها . سلطة المحكمة في بحثها .
- ٣ — ضريبة عقارية . توفرها وقت الانتخاب . عدم توفرها بعده . مانع للمحكمة من نظرها .
- ٤ — أوجه الطعن . شروط قبولها .
- ٥ — احالة على التحقيق . شرط الامر به .

القاعدة القانونية

- ١ — اذا تنازل الطاعن عن التمسك بأحد الواجه المقدمة منه في انتخاب عضو مجلس المديرية فلا يمنع هذا التنازل المحكمة من تحقيقه لأن تحقيق صحة نيابة الاعضاء متعلقة بالمصلحة العامة
- ٢ — ان شرط الضريبة العقارية وان كانت حقته المديرية عند ترشيح المطعون في انتخابه فان هذا لا يمنع المحكمة من التحقق من توفر هذا الشرط لما لها من السلطة التامة في تحقيق الطعون التي تقدم اليها

٣ - إذا توفر شرط الضريبة عند العضو وقت انتخابه ثم زال بعدها فليس للمحاكم عند نظر الطعون ان تحكم بسقوط عضوية أحد الاعضاء اذا كانت حالة عديم الاهلية او فقدان الصفات المشترطة طرأت أثناء نيابته او لم تعلم إلا بعد انتخابه وانما يكون ذلك بقرار من وزير الداخلية طبقاً للمادة ١٣ من قانون انتخاب مجالس المديریات

٤ - لا يقبل الاحالة على التحقيق وبالتالي الطعن الخاص بعدم سرية محضر الانتخاب وحصول تأثير على الناخبين في اعطاء أصواتهم الخ اذا كان محضر الانتخاب خلواً من ذلك جميعه ويشير الى أن عملية الانتخاب وأعطاء الأصوات سارت بالطريقة القانونية . فضلاً عن عدم تقديم اى شكوى كتابية . ولم يقدم اى دليل او قرينة او واقعة معينة على صحة ذلك

٥ - يشترط للاحالة على التحقيق ان تكون هناك مخالفات وقعت وحصل التمسك بها في الوقت المناسب وقامت الدلائل على صحتها . وان هذه المخالفات أثرت فعلاً على نتيجة الانتخاب . خصوصاً اذا لم تقدم أدلة أو قرائن أو واقعة معينة او تعيين اشخاص بالذات وقع عليهم شئ من الاكراه أو التأثير الغير المشروع

المحكمة

« حيث ان الطعن المقدم من عبد المقصود ابو الليل أحد الطاعنين ينحصر في ان بعض الناخبين اعطوا اصواتهم في دائرة النويرة الفرعية

مع انهم مقيدون بمداول انتخاب دائرة اهناية الحضرء الفرعية

« وحيث أن هذا الوجه لم يتقدم على صحته اى دليل فضلاً عن ان لجان الانتخاب عند اخذها اصوات الناخبين مقيدة بالأسماء الواردة في الكشف التي أمامها واذاً يتعين رفض هذا الطعن

« وحيث أن أوجه الطعن المقدمة من حسن افندى محمد اسماعيل الطاعن الثانى تنحصر فيما يأتى أولاً - ان المطعون فى انتخابهما لا يحسنان القراءة والكتابة

ثانياً - انهما لا يملكان النصاب القانونى المنصوص عنه فى المادة الثالثة فقرة رابعة من القانون المشار اليه

ثالثاً - انعدام سرية الانتخاب فى بعض اللجان ووجود اشخاص غير ناخبين بجمعية وقاعة الانتخاب وحصول تأثير فى حرية الناخبين فى اعطاء اصواتهم بأشكال مختلفة

عن الوجه الاول

« حيث ان الطاعن بمجلسة المرافعة قد تنازل عن تمسكه بهذا الوجه وهو عدم احسان المطعون فيهما القراءة والكتابة وطلب وكيل المطعون فيهما اثبات هذا التنازل وفوض رأى المحكمة فى تحقيقه اذا رأت محلاً لذلك

« وحيث ان تنازل الطاعن عن التمسك بهذا الوجه لا يمنع المحكمة من تحقيقه لأن تحقيق صحة نيابة الاعضاء متعلق بالمصلحة العامة بدليل

ان قانون الانتخاب أباح في المادة السادسة والسابعة منه لكل ناخب ولوزير الداخلية أن يطلب ابطال الانتخاب كما أنه اوجب حضور النيابة العمومية وسماع أقوالها عند نظر الطعون ويعزز هذا الرأي ان قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب قد أباح لهذا المجلس أن يحقق صحة نيابة أعضائه حتى الذين لم يقدم في انتخابهم طعن ما « وحيث أنه لذلك لا تكون المحكمة مقيدة بهذا التنازل

» وحيث أنه عملاً بهذا الرأي قد اختبرت المحكمة المطعون في انتخابهما بالجلسة العلنية بالصفة المدونة بمحضر الجلسة وتبين لها انهما يحسنان القراءة والكتابة وعلى ذلك يكون هذا الوجه غير مقبول

عن الوجه الثاني

» حيث انه عن هذا الوجه فانه مما يلاحظ مبدئياً ان المنشور رقم ١٠ انتخابات الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تنفيذاً للمادة السابعة عشر من قانون الانتخاب قد بين في الفقرة الثامنة ان المديرية تتحقق عند فحص الترشيحات المقدمة اليها من ان المستندات التي قدمها المرشح لاثبات شرط الضريبة العقارية تؤيد دفعه القيمة المشترطة بالكيفية المبينة بالفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الانتخاب وقد بين المنشور السالف الذكر في الفقرة الثانية منه ان المستندات الجائز تقديمها لاثبات شرط الضريبة اوراد المال عن السنة الأخيرة لوقت الترشيح أو الأوراق الرسمية التي تثبت ربط أو دفع عوائد

المباني أو شهادة رسمية تدل على ذلك ويجوز أن تكون هذه الشهادة من العدة أو نائبه ومن الصراف مصدقاً على توقيعها من مأمور المركز أو مأمور البندر

» وحيث انه وان كانت المديرية قد تحققت من وجود شرط الضريبة العقارية عند ترشيح المطعون في انتخابهما فان هذا لا يمنع المحكمة من التحقق من توفر هذا الشرط لملأها من السلطة التامة في تحقيق الطعون التي تقدم اليها

» وحيث أنه بالنسبة لعباس افندى على كساب فقد تبين من الاطلاع على المستندات المقدمة وأخصها الشهادة الادارية الرقيمة ١٣/٥/ ١٩٣٠ الموقع عليها من عدة ومشايخ وصراف ناحية نويرا ومصدق عليها من مأمور المركز أنه يملك ٤٤ فداناً و ١٠ قراريط و ١٠ أسهم يدفع عنها ضريبة قدرها ٣٤ جنيهاً و ٧٠٣ ملياً « وحيث انه فضلاً عن ذلك فان عباس افندى على كساب قدم ورداً عن سنة ٩٣٠ بأنه مكلف باسمه بناحية النويرة ٤٩ فداناً و ٢١ قيراطاً و ٢٢ سهماً يدفع عنها ضريبة ٤٤ جنيهاً و ٦٣٤ ملياً وقدم ورداً آخر عن سنة ١٩٣٠ أيضاً بأن المكلف باسمه بناحية شرهي ٥ فدادين و ٦ قراريط و ٤ أسهم يدفع عنها ٥ جنيهاً و ٢٥٧ ملياً

» وحيث ان الطاعن يقول بأن عباس افندى على كساب قد تصرف بالبيع في ٢١ فداناً و ٩ قراريط مما يملكه

» وحيث انه تبين للمحكمة من أقوال الطرفين ان هذا التصرف حصل بتاريخ ١٩ أبريل

سنة ١٩٣٠ أى بعد انتهاء الترشيح بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ ونقل التكليف بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ أى بعد تاريخ الانتخاب الحاصل فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٣٠

« وحيث ان الطاعن يزعم بأنه وان كان المكلف باسم عباس على كساب لغاية يوم الانتخاب يبلغ النصاب القانونى إلا أنه قد تصرف بالفعل فى جزء منه قبل يوم الانتخاب أى فى ١٩ إبريل سنة ١٩٣٠ مما جعله غير حائز للنصاب فى يوم الانتخاب فقدّمنا ان أصل ملكيته هى ٤٤ فدانا تقريبا

« وحيث انه بالرجوع للشهادة السالفة الذكر يتبين منها ان ما يملكه عباس افندى كساب أصلا هو ٦٥ فدانا و ١٦ قيراطا و ١٠ أسهم لا ٤٤ فدانا مبين مفرداتها بالشهادة المذكورة ويدفع عنها ضريبة سنويا قدرها ٦٠ جنيها و ٤١٣ مليا استنزل منها ٢١ فدانا و ٦ قراريط وضريبتها ٢٥ جنيها و ٧١٠ مليا فيكون الباقي باسمه لغاية ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ هو ٤٤ فدانا و ١٠ قراريط و ١٠ أسهم يدفع عنها ضريبة قدرها ٣٤ جنيها و ٧٠٣ مليا

« وحيث انه مع الافتراض جدلا ان أصل ما يملكه عباس افندى كساب هو ٤٤ فدانا لا ٦٥ فدانا كما جاء فى الشهادة وانه تصرف فى جزء منها بحيث أصبح الباقي بعد ذلك لا يصل الى النصاب القانونى فان القدر المتصرف فيه بحسب قول الطاعن لم يخرج من ملكيته إلا فى ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ أى بعد يوم الانتخاب واعلان النتيجة

« وحيث ان المادة ١٣ من قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية نصت على انه اذا وجد أحد الأعضاء فى أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والخامسة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ سواء عرضت له أثناء نيابته أم لم تعلم الا بعد انتخابه تسقط عضويته وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة فى العضو ويكون السقوط فى الأحوال السالفة بقرار من وزير الداخلية ويجوز للعضو أن يطعن فى هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية

« وحيث انه يستفاد من نص المادة المذكورة انه ليس للمحاكم عند نظر الطعون أن تحكم بسقوط عضوية أحد الأعضاء اذا كانت حاله عدم الأهلية أو فقدان الصفات المشترطة طرأت أثناء نيابته أم لم تعلم إلا بعد انتخابه وانما ذلك يكون بقرار من وزير الداخلية كما تقدم (راجع مناقشات مجلس النواب بجلسته ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ بخصوص المادة ١٣)

« وحيث انه مما تقدم يكون الطعن الموجه ضد عباس افندى على كساب بأنه غير حائز للنصاب فى غير محله ويتعين رفضه

« وحيث انه بالنسبة لمحمد افندى بكر موسى فقد تبين من مراجعة المستندات المقدمة منه انه يمتلك أطيانا فى جملة نواحي البعض باسمه خاصة بطريق الشراء والبعض بطريق الميراث مع باقى الورثة والبعض الآخر بطريق الشراء مع آخرين

يتقدم منه ما يدل على ان أوجه الطعن التي يذكرها أثرت في نتيجة الانتخاب

« وحيث ان الطاعن يطلب الاحالة على التحقيق لاثبات ما يزعمه من المخالفات التي حصلت

« وحيث انه مع عدم وجود أى دليل او قرينة أو أى واقعة معينة أو تعيين أشخاص بالذات وقع عليهم شئ من الاكراه او التأثير الغير مشروع لا يمكن للمحكمة أن تقبل مبدأ التحقيق جزافاً اذ أنه لا يؤدي في هذه الحالة الى نتيجة يمكن الارتياح اليها فانه يشترط لقبول الاحالة على التحقيق أن تكون هناك مخالفات وقعت وحصل التمسك بها في الوقت المناسب وقامت الدلائل على صحتها كما انه يلاحظ انه ليست كل مخالفة لاحكام قانون الانتخاب تكون سبباً في ابطال الانتخاب الا اذا أثرت فعلاً في نتيجة الانتخاب النهائية

« وحيث انه اذا أجيب طلب التحقيق بغير القيود الآنف ذكرها لفتح مجال لتحقيق كل انتخاب بمجرد ادعاء أى ناخب لغرض من الاغراض ولشمل عدد كثير جداً من الناخبين وغيرهم بدون أن يكون هناك وقائع محدودة ومعززة بأى قرينة ما وهذا مالا يقبله العقل السليم وتأباه روح التشريع

« وحيث انه لما تقدم ترى المحكمة ان الأوجه الأخيرة من أوجه الطعن مبهمة وغير محددة ولم تقم أى قرينة على صحتها واذا تكون غير مقبولة

« وحيث ان المحكمة سمعت أقوال النيابة

« وحيث انه تبين من مجموع هذه المستندات ان مجموع الضريبة على الأطنان الآنف ذكرها والتي يمتلكها المطعون فيه بالصفة المينة يزيد عن النصاب إلا أن الطاعن يزعم انها لا تبلغ النصاب القانوني لأنه لم يدخل في ملكية المطعون في انتخابه ما اشتراه بمقد بيع ثابت التاريخ في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٧ من الخواجه كنسكيري كذلك زعم ان حصته بطريق الميراث هي ٤ قرايط من ٢٤ قيراطاً حالة كونها $\frac{2}{3}$ قرايط من ٢٤ قيراطاً كما هو ثابت من الاعلام الشرعي يضاف الى ذلك ما أثبتته المطعون فيه من جهة ما يملكه بطريق الميراث مع أخويه احمد وحسن وقدره ١٦ فداناً و ١ قيراط ٢٠ مهماً مع أن حصته في هذا القدر ٨ فدادين وكسور كما هو ظاهر من مصادقة باقى الورثة وليست ثلث هذا القدر كما زعم الطاعن لأنه تبين من المصادقة ان هناك تصرفات حاصلة من أخويه في حصتهما الموروثة . واذاً يكون هذا الوجه غير مقبول

« وحيث انه بالنسبة للأوجه الأخيرة من أوجه الطعن الخاصة بعدم سرية الانتخاب وحصول تأثير في حرية الناخبين في اعطاء أصواتهم الخ ما ذكره الطاعن في عريضته وفي المرافعة فقد تبين للمحكمة ان محاضر انتخاب اللجان خلوا مما تقدم جميعه بل كلها تشير الى أن عملية الانتخاب واعطاء الأصوات سارت بالطريقة القانونية هذا فضلاً عن انه لم تقدم أى شكوى كتابية تعزز وجود المخالفات التي يشير اليها الطاعن في طعنه ولم يقدم منه أى دليل أو قرينة أو واقعة معينة على صحة ما يزعمه كما انه لم

المطعون فيه يدفع أهوالاً أميرية لا تقل عن
الثلاثين جنيهاً سنوياً

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الثاني بأنه
وأن كانت لجنة الانتخاب ليس لها حق إعلان
نتيجة أخرى غير التي أعلنتها إلا أن هذا لا تراه
المحكمة مبطلاً للأجراءات التي ثبتت أنها كانت
صحيحة حتى بعد عملية الفرز وكل ما حصل هو
خطأ في تفسير المعنى والمقصود بالاغلبية المطلقة
« وحيث انه فيما يتعلق بالسببين الثالث
والأخير فإنه لم يثبت مطلقاً أن المطعون فيه
أثر على الناخبين

« وحيث أنه من كل ما تقدم تكون الأسباب
الأربعة المقدمة من الطاعن غير وجيهة ويتعين
رفض الطعن

(طعن عقل رضوان وحضر عنه الاستاذ
شلي افندي بولس ضد الشيخ محمد احمد يونس وحضر
عنه ميشيل افندي رزق رقم ١٥٠ سنة ١٩٣٠ كلى
رئاسة حضرة محمود بك فؤاد وكيل المحكمة وعضوية
حضرت سليمان بك بهجت ومحمد بك نجيب القاضيين)

٤٦٢

محكمة المنصورة الكلية الأهلية

١٥ يونيه سنة ٩٣٠

- ١ — تأثير على انتخاب . وجود رجال الحفظ
ومشايع الحواري . لزومه . غير مؤثر .
- ٢ — نتيجة الانتخاب . حذف الاصوات
الباطلة . غير مؤثر . صحة الانتخاب .
- ٣ — ورقة الانتخاب . عدم تسويد كل
الدائرة . لامانع
- ٤ — ورقة الانتخاب . استعمال قلم كوييا
بدل الاسود . عدم جوازه
- ٥ — لجنة الانتخاب . ايقاف عملها مؤقتاً
عدم تعطيل اعمالها . غير مبطل .

القاعدة القانونية

- ١ — ان القانون يحظر استدعاء مشايخ

التي طلبت رفض الطعن للأسباب التي ابتدتها
« وحيث انه لما تقدم تكون أوجه الطعن
غير مقبولة ويتعين رفضها والحكم بصحة نيابة
المطعون فيها

(طعن حسن افندي محمد اسماعيل وآخر ضد عباس
افندي على كساب رقم ٢ سنة ١٩٣٠ انتخابات —
رياسة حضرة ليبي بك مشرق وعضوية حضرتي محمود
عبد بك واحمد لطفى بك القاضيين)

٤٦١

محكمة قنا الكلية الاهلية

٤ يونيه سنة ١٩٣٠

لجنة انتخاب . اعلان نتيجة أخرى . عدم جوازه .
عدم بطلان الاجراءات الصحيحة .

القاعدة القانونية

انه وأن كانت لجنة الانتخاب ليس لها حق
اعلان نتيجة أخرى غير التي أعلنتها إلا أن هذا
لا تراه المحكمة مبطلاً للأجراءات التي ثبتت
صحتها حتى بعد عملية الفرز خصوصاً اذا كان
ما حصل هو مجرد خطأ في تفسير المعنى المقصود
بالاغلبية المطلقة

المحكمة

« حيث أن الطاعن بنى طعنه على
أربعة أسباب :

« وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الأول
الخاص بالنصاب فقد تبين للمحكمة والمستندات
المقدمة ومن الشهادة الموقع عليها من العمدة
والصرفاء المؤرخة ١٣ مارس سنة ١٩٣٠ أن

أصواتهم وعلى أن اللجنة عند جمع الأصوات الصحيحة أخطأت وذلك باحتسابها أصواتاً غير صحيحة على اعتبار أنها صحيحة وبالعكس وعلى أن إحدى اللجان قد مكث جميع أعضائها مدة ساعة يتناولون الغذاء وعطلوا عملية الانتخاب

« وحيث أنه بالنسبة إلى أن الشيخ عبدالعال حسن النمر لا يحسن القراءة والكتابة فقد ثبت للمحكمة من اختباره في الكتابة والقراءة أمامها أنه يحسنهما

« وحيث أنه فيما هو خاص بسرية الانتخاب قُابت من الاطلاع على محاضر جلسات الانتخاب أنها كانت حسب القانون وبمعنى آخر أنها كانت مستوفية شروط السرية. والقانون فضلاً عن ذلك لا يمنع وجود الناخبين في قاعة الانتخاب « وحيث فيما هو خاص بوجود مشايخ الحوارى ورجال الحفظ فالقانون يجيز استدعاءهم بناء على طلب رئيس اللجنة للتحقق من شخصية الناخبين وأما رجال الحفظ فوجودهم خارج قاعة الانتخاب فهو للمحافظة على النظام

« وحيث أنه فيما هو خاص بأن من يدعى محمد الجدامى كان مريضاً يوم الانتخاب وحضر ابنه بدلاً عنه وأعطى صوته للجنة فهذا قول لم يقر عليه دليل وبفرض صحة هذا الطعن فإنه لا يؤثر على نتيجة الانتخاب إذ الفرق بين الأصوات التي حازها كل مرشح من الناجحين تزيد نحو المائتي صوت عن أكبر عدد حازه المرشح الذي يليهما

« وحيث أنه فيما هو خاص بأن سبعة أشخاص محكوم عليهم أعطوا أصواتهم بدون

الحوارى للتحقق من شخصية الناخبين ويوجد رجال الحفظ خارج قاعة الانتخاب للمحافظة على النظام فوجودهم في الانتخاب لا يعتبر تأثيراً على الناخبين

٢ - إذا استنزلت الأصوات الغير صحيحة من مجموع الأصوات التي نالها العضو المنتخب ولم تؤثر على النتيجة فلا تعتبر مانعة من صحة الانتخاب.

٣ - لا ينص القانون على تسويد جميع الدائرة في ورقة الانتخاب. ولا يمكن اعتبار ذلك علامة مميزة

٤ - ان استعمال القلم الكويا في أوراق الانتخاب بدلاً من القلم الاسود الذي حتمه منشور وزارة الداخلية موجب لعدم احتسابها صحيحة لان استعمال القلم الكويا بهذا الشكل دليل على الرغبة في اثبات شخصية الناخبين

٥ - تناول أعضاء اللجنة الغذاء لا يدعو إلى بطلان أعمالها ما دام لم يثبت ان أعمال اللجنة قد تعطلت

المحكمة

« حيث أنه يؤخذ من الاطلاع على عريضة الطعن أنها مبنية على أن الشيخ عبدالعال حسن النمر لا يحسن القراءة والكتابة وعلى فقد مزية الانتخاب وعلى حصول تأثير على الناخبين بحضور مشايخ الحوارى وبعض رجال الحفظ وعلى أن بعض أشخاص أعطوا أصواتهم بدل أشخاص آخرين وعلى أن أشخاص محكوم عليهم ممنوعون من حق الانتخاب أعطوا

وجه حق فترى المحكمة أيضاً أنه بفرض استئصال هذه الأصوات فالنتيجة ما زالت في مصلحة المطعون في انتخابهما

«وحيث انه فيما هو خاص باحتساب الأصوات التي أعطيت على ورق الانتخاب بواسطة تسويد جزء من الدائرة فقط فان القانون لم ينص على تسويد جميع الدائرة ولا يمكن اعتباره ذلك علامة مميزة يقصد بها الناخب اظهار شخصيته لمن انتخبه

» وحيث أنه فيما هو خاص بعدم احتساب اللجنة الى سبعين صوتاً أعطيت بواسطة استعمال قلم الكويا أى بقلم غير اسود فمنشور الداخلية الذي يعتبر متم لقانون الانتخاب صريح في وجوب استعمال القلم الاسود الموجود بقاعة الانتخاب والظاهر ان استعمال قلم الكويا بهذا الشكل دليل على أن أشخاصاً معينين أرادوا أن يثبتوا لمن انتخبوه شخصيتهم

«وحيث انه فيما هو خاص بأن أعضاء احدى اللجان تناولت الغذاء دفعة واحدة فلم يثبت من الاوراق أن اللجنة قد تعطلت أثناء غذائهم ولم يثبت انهم تركوا قاعة الانتخاب وقت الغذاء

» وحيث أنه من كل ذلك ترى المحكمة أن أوجه الطعن في غير محلها ولا محل للاحالة على التحقيق لاثباتها»

(طعن عبد الهادي ابراهيم واخر وحضر عنهما الاستاذان ابراهيم الحفناوى افندى وعبد الطيف احمد افندى ضد محمد احمد الجمل افندى وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى رقم ٢٤٧ سنة ١٩٣٠ كلى — رئاسة حضرة محمد صدقي خليل بك وكيل المحكمة وعضوية حضرتي عبد السلام زكي بك واحد وصفي بك وحضور حضرة ساركيس داود دميان بك وكيل النيابة

٤٦٣

محكمة بنى سوييف الكلية الاهلية

٣ مايو سنة ١٩٣٠

- ١ — طعون . النظر فيها . النظر في صحة العضوية . سلطة المحاكم مطلقة .
- ٢ — قرارات لجان الانتخاب . سلطة المحاكم في الفصل فيها .
- ٣ — لجنة الفرز . مدى انتهاء مأموريتها . مجرد اعلان النتيجة . اعادة النظر فيها . بطالته .
- ٤ — الأغلبية المطلقة . الأصوات الصحيحة . احتسابها .

القاعدة القانونية

أولاً - للمحاكم الابتدائية المنعقدة بهيئة مدنية للنظر في الطعون التي تقدم اليها في انتخاب أعضاء مجالس المديرية وفي صحة عضوية هؤلاء الاعضاء كل السلطة التي لمجلس النواب والشيوخ فهي مختصة بصحة نيابة أعضائها والفصل في كافة المنازعات والطلبات التي تتعلق بذلك

ثانياً - سلطة المحاكم ليست قاصرة على الفصل في طلب ابطال انتخاب تم باعلان أحد المرشحين فقط وانما تتناول أيضاً الفصل في قرارات لجان الانتخاب حتى لو قررت اعادة الانتخاب لعدم حصول أحد المرشحين على الاغلبية المطلقة ثالثاً - تنتهي مأمورية لجنة الفرز بمجرد اعلان النتيجة فلا تملك بعد ذلك ان تجتمع من تلقاء نفسها أو بناء على طلب سلطة أخرى لاعادة النظر في قرارها وكل قرار تصدره بعد قرارها الأول يقع باطلا ولو صدر في مدى الثلاثة أيام التي حددت لاعلان النتيجة حتى ولو كان صحيحاً في نتيجته

رابعاً - الاغلبية المطلقة المنصوص عنها
بالمادة ٥٨ معدلة من قانون انتخاب مجلس النواب
هي أغلبية عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتاً
صحيحة وليست الاغلبية المطلقة لعدد الاصوات
المحكمة

« حيث ان الثابت من الاوراق ان لجنة
الفرز العامة السابعة التي مقرها طنسا بنى مالمديرية
بنى سويف حررت محضراً بتاريخ ٢٧ ابريل
سنة ١٩٣٠ أثبتت فيه أنه بعد انتهاء عملية الفرز
وظهور النتيجة أعلنها الرئيس وهي أن أحد
المرشحين نال ٥٠٧١ صوتاً والثاني ٥٠٢٧
والثالث ٣٦٠٨ وان الانتخاب سيعاد يوم ٤ مايو
سنة ١٩٣٠ لأنه لم ينل أحد المرشحين الاغلبية
المطلقة لان عدد الاصوات الصحيحة ١٣٧٠٦
فلا يحوز الاغلبية الا من يحوز ٦٨٥٤ صوتاً

« وبتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠ أصدرت
قراراً آخر جاء فيه أنه وقع خطأ منها في احتساب
الأغلبية المطلقة لأنها لم تحسبها باعتبار عدد
الناخبين الذين أعطوا أصواتاً صحيحة وأن عدد
هؤلاء ٧١٠٥ فتكون الاغلبية لمن يحوز ٣٥٥٣
صوتاً وقد حازها المرشحون الثلاثة وأعلنت
انتخاب كلا من محمد افندى تهاى مبارك وعباس
افندى حافظ لأنهما حازا العدد الاكثر من
الاصوات

« وحيث أنه تقدم طعن من محمد افندى
تهاى وعباس افندى حافظ مصدق عليه أمام
المحكمة في القرار الاول الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل
سنة ١٩٣٠

وحيث أنه تقدم طعن آخر بتاريخ ٣٠ ابريل

سنة ١٩٣٠ من عبد الحميد افندى صالح مصدق
عليه أمام المحكمة في قرار اللجنة الثانى الصادر
بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠

« وحيث ان الطعنين حازا شكلهما القانونى
« وحيث ان الحاضر عن عبد الحميد افندى
صالح دفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في
الطعن المقدم من محمد افندى تهاى وزميله
ارتكائاً على أن المادة السادسة من القانون رقم
١٧ سنة ١٩٢٨ الصادر بشأن انتخاب أعضاء
مجالس المديرية نصت على أن الطعن يكون
في حالة طلب ابطال الانتخاب الخ ما جاء بأقواله
والحاضرون من الطاعنين ردوا على ذلك بما
هو مدون بمحضر الجلسة كما أبدت النيابة
العمومية ملاحظاتها

« وحيث أنه لاجل الفصل فيما اذا كانت
المحكمة مختصة او غير مختصة يتعين البحث في
مدى السلطة المخولة للجان الانتخابات بموجب
القانون وهل قراراتها غير خاضعة لرقابة المحكمة
بطريق الطعن فيها الا في حالة ما تقرر انتخاب
عضواً أو عضوين فيطلب من المحكمة ابطال هذا
الانتخاب أو أن الاختصاص يتناول قرار اللجنة
اذا ما بدا للناخب أو المرشح أو وزير الداخلية
أن قرارها خاطئ لمخالفته الصريحة للقانون أو
لأى اعتبار آخر

« وحيث أن الذى يظهر من مقارنة القانون
رقم ١٧ سنة ١٩٢٨ بشأن انتخاب أعضاء مجالس
المديرية بالقانون رقم ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل
بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ورقم ١٠ سنة ١٩٢٦
بشأن انتخاب أعضاء مجلس النواب والشيخ

ان المشرع قصد عند وضعه نصوص القانون الأول التمشي مع نصوص القانون الثاني بقدر المستطاع حتى أنه جاء في المادة الرابعة ونص على تطبيق أحكام الباب الثاني من القانون نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ والقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ والقانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٦ الخاص بانتخاب أعضاء مجلس النواب وما يدخل عليه من التعديلات على انتخاب أعضاء مجالس المديرية كما جاء في المادة الخامسة ونص على اتباع أحكام الباب الخامس من القانون رقم ١١ سنة ١٩٢٣ في الجرائم التي تقع في انتخاب أعضاء مجالس المديرية

« وحيث ان المواد من ٦ الى ٩ من قانون انتخاب مجالس المديرية يقابلها في الترتيب الطبيعي لقانون انتخاب مجلسي النواب والشيوخ المادة ٦٨ من القانون المذكور التي وضعت في اول الباب الرابع تحت عنوان « الفصل في صحة نيابة أعضاء المجلسين » وقد نصت هذه المواد على كيفية الطعن في الانتخاب ومن لهم حق الطعن والهيئة المختصة بنظر هذه الطعون فجعل الاختصاص في القانون الأول للمحاكم وجعل في الثاني لمجلسي الشيوخ والنواب كل فيما يختص بأعضائه » وحيث ان المادة ٥٦ من الباب الثاني من قانون انتخاب مجلس النواب نصت على ان لجنة الانتخاب تفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة اعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه وذلك مع عدم الاخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع ونصت المادة ٤ من قانون

انتخاب مجالس المديرية على سريان مواد هذا الباب على انتخاب أعضاء مجالس المديرية وهذا صريح في ان المشرع لم يقصد مخالفة المادة ٦٨ الا فيما يختص بما نص عنه في المادة ٨ من قانون انتخاب مجالس المديرية وجعل النظر في الطعون من اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة مدنية

« وحيث انه لذلك تكون المادة ٦٨ من قانون مجلسي النواب والشيوخ هي المصدر الذي رجع اليه المشرع عند وضعه للمواد من ٦ الى ٩ في قانون انتخاب مجالس المديرية فوجب عند مناقشة هذه المواد الاسترشاد في تعرف قصد المشرع من نص هذه المادة

« وحيث انه قد جاء في صدر هذه المادة ان كل مجلس يختص وحده بالفصل في صحة نيابة أعضائه كما جاء في آخرها ان المجلس يفصل في الطلبات والمنازعات فيعلن صحة الانتخاب واسم المنتخب الذي يرى أن انتخابه جرى صحيحاً أو يقضى بطلان الانتخاب ويقرر خلو المحل

« وحيث ان التعبير في هذه المادة باختصاص المجلس في صحة نيابة أعضائه والفصل في الطلبات والمنازعات هو تعبير شامل لكل طعن يحصل في قرار لجان الانتخابات سواء أكان الطعن يتناول طلب ابطال الانتخابات أو تلافي خطأ لجان الانتخابات مهما كان نوعه

« وحيث ان الذي يبدو من مناقشة مجلس النواب لقانون انتخاب مجالس المديرية ان المشرع لم يقصد مطلقاً انتقاص الضمانات التي تكفل لكل ناخب أو مرشح الطعن في قرارات

لجان الانتخاب بل بالعكس جعل سلطة الفصل في الطعون للمحاكم دون مجالس المديريات نفسها زيادة في الحرص على حقوق كل ناخب ومرشح

« وحيث انه متى تبين ذلك يرى بداهة ان التمسك بالتعبير اللفظي الذي جاء في المادة السادسة من ان الطعن يكون قاصراً على طلب ابطال الانتخاب بعيداً عن روح التشريع وحكمة المشرع في وضع رقابة مستقلة على قرارات لجان الانتخاب

« وحيث ان القول بغير ذلك فيه منافاة لأبسط قواعد العدالة وتخويل سلطة للجان الانتخابات لم يقصد المشرع منحها لها ويكفي للدلالة على ما في ذلك من خطورة ان المرشح الذي ينال ثقة مواطنيه ويفوز بالأغلبية المطلقة التي يستلزمها القانون لا يجد سيلاً للطعن على قرار لجنة الانتخاب التي لم تعلن انتخابه خطأ مقصود او غير مقصود والحال انه اولى بحماية القانون ورعايته من ناخب او مرشح آخر لم ينل الا اصواتاً قليلة يطلب ابطال انتخاب منافس له تم انتخابه

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فان الفاظ المادة ٦ نفسها على ما فيه من قصور في التعبير عن فكرة المشرع تشمل مثل هذه الحالة المطروحة على المحكمة إذ لا نزاع في ان الانتخاب يتكون من عملية الانتخاب نفسها وهي التي تنتهي كما جاء في المادة ٥٥ عند ما يعلن رئيس اللجنة ختام الانتخاب في الساعة المقررة لذلك ومن عملية الفرز وباقي الاجراءات لحين اعلان النتيجة

وكلتا العمليتين متممة للآخرى فلا انتخاب بغير نتيجة تعلن ولا نتيجة تعلن بغير عملية انتخاب فاذا كانت العملية الأولى او الجزء الأول من الانتخاب صحيحاً والعملية الثانية وهي النتيجة خاطئة فلكل ناخب أو مرشح ان يطلب ابطال هذه النتيجة وتصحيحها وهذا هو النزاع المطروح امام المحكمة فان المرشحين محمد افندي تهمي مبارك وعباس افندي حافظ اللذين قد نالا الأغلبية المطلقة التي يستلزمها القانون كما سنبينه فيما بعد علما بعد اعلان نتيجة الانتخاب بأن هذه النتيجة غير صحيحة وان اللجنة أخطأت في تطبيق القانون فبادرا الى تقديم هذا الطعن للمحكمة لتفصل في ابطال هذه النتيجة وتحكم بصحة انتخابهما

« وحيث انه مما تقدم تكون هذه المحكمة مختصة بالفصل في الطعن المقدم منهما لانطباقه على لفظ المادة وروح التشريع ويكون الدفع المقدم من الحاضر عن عبد الحميد افندي صالح لا أساس له ويتعين رفضه

« وحيث ان الحاضر عن عبد الحميد افندي صالح قد طعن في القرار الصادر من لجنة الانتخاب بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠ مرتكناً في ذلك على ان اللجنة لا تملك تصحيح قرارها بعد أن أعلنت قرارها الاول المؤرخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠ « وحيث ان هذه المحكمة ترى ان عمل اللجنة المعينة للفرز ينتهي بموجب المادة ٥٩ من قانون الانتخاب بعد اعلان النتيجة وامضاء المحضر وارسال الأوراق لوزير الداخلية فليس لها أن تجتمع بعد ذلك للنظر في تصحيح خطأ

وقع منها لأن الامر خرج من اختصاصها ولا يملك تصحيح الخطأ ان وجد الا الهيئة المختصة وهي المحكمة كما سبق أن بيناه

« وحيث انه وان كان قد نص في المادة ٥٩ على ارسال الاوراق الى وزير الداخلية في ظرف ثلاثة ايام من يوم الجلسة فليس معنى هذا ان اللجنة بعد اعلان النتيجة تملك التغير والتبديل في النتيجة طالما ان ذلك يقع في مدى الثلاثة ايام التي حددها القانون لارسال الاوراق وذلك لأن هذا الأجل انما حدده القانون واعتبره وقتاً كافياً لاتمام المأمورية المطلوبة من اللجنة فاذا ما تمت اللجنة عملها قبل انتهاء هذا الأجل وأعلنت النتيجة فقد انتهى الأجل بالنسبة لعملها وأصبحت اللجنة محلولة من نفسها ولا تملك الاجتماع بصفة لجنة سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن

« وحيث أن القول بغير ذلك يعرض مسائل الانتخاب وهي من أدق الأمور الماسة بالنظام العام الى فوضى لا حد لها ويفسح المجال لعوامل يجب أن يمان الانتخاب من نتائجها كما فيه زعزعة لقرارات هذه اللجان يقلل من الثقة في أعمالها والاطمئنان لما تصدره من القرارات

« وحيث انه لذلك يكون قرار اللجنة الصادر بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠ باطلاً ولا تعول المحكمة على ما جاء فيه سواء أصاب أو لم يصب ويتعين قبول الدفع والغاء هذا القرار

« وحيث انه بعد ذلك يتعين البحث في موضوع الطعن المقدم من محمد افندى تهمامى

مبارك وعباس افندى حافظ بشأن قرار اللجنة الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٠

« وحيث ان الخلاف بشأن ذلك لا يتناول الا أمراً واحداً وهو ما اذا كانت الأغلبية المطلقة المنصوص عنها في المادة ٥٨ معدلة أساسها الأغلبية المطلقة لعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت أو أغلبية عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتاً صحيحة

« وحيث أن سبب الخلاف في ذلك أن المادة ٥٨ وضعت أصلاً بشأن انتخاب مجلس النواب فلما وضع قانون انتخاب مجالس المديرية نص في المادة ٤ منه على ان هذه المادة تطبق أيضاً بشأن انتخاب مجالس المديرية ولم يراع وقها أن هناك فارقاً بين الحالتين إذ أن الدائرة في مجلس النواب يمثلها عضو واحد بينما يمثلها في مجالس المديرية عضوان

« وحيث ان عبارة « عدد الاصوات التي اعطيت » لا يمكن أن يفهم منها بداهة إلا عدد الناخبين الذين اعطوا أصواتاً صحيحة فالناخب هو الذى يملك صوته فله أن يعطيه وله أن يمنعه فلا يوجد صوت بغير ناخب وأنما يوجد ناخب ولا يعطى صوتاً فوجب أن تكون الوحدة في احتساب الاغلبية - الناخب لا الصوت

« وحيث أن وجود عضوين بكل دائرة في انتخاب مجالس المديرية لا يغير ذلك وتبقى الوحدة للشخص لا لصوته خصوصاً وأن المادة ٤ من قانون مجالس المديرية نصت على أن يكون للناخب صوت لكل عضو ولا يجوز له أن يمحصر الصوتين في مرشح واحد

الذي أصدرته بنتيجة الانتخاب بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٠ ويتعين الحكم بصحة انتخاب محمد افندي تهمي مبارك وعباس افندي حافظ عضوين لمجلس مديرية بني سويف عن دائرة طنسابني مالو

(طعن محمد افندي تهمي مبارك وآخرين ضد قرار لجنة انتخاب مجلس مديرية بني سويف عن الدائرة السابعة - رئاسة حضرة عبد الرحمن بك على رئيس المحكمة وعضوية حضرتي محمود عبده بك واحمد لطفي بك القاضيين وحضور حضرة محمود متولى نور افندي وكيل النيابة)

٤٦٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

٩ يونيه سنة ٩٣٠

- ١ - طعن في انتخاب . اعمال الفرز . مراجعة . حق المحاكم والهيئات النيابية . لزومه .
- ٢ - محضر الفرز . الطعن فيه . جوازه . شروط .
- ٣ - تهديد الناخبين . شروطه . وقائمه . تحديد الزمان والمكان وخلافه . وجوبه .

القاعدة القانونية

- ١ - انه وان كان من حق المحاكم والمجالس النيابية أن تجري مراجعة أعمال الفرز . الا ان هذه الاجراءات لها شروط وضوابط يجب توفرها لاجابة هذا الطلب
- ٢ - لكي يجوز اثبات خلاف ما هو ثابت بمحضر الفرز والتقرير باعادة الفرز من جديد باعتبار حصول غش وتزوير في محضر الفرز يجب أن تتوفر في الطعن المبني على ذلك أولاً قرائن وظروف بحيث يجعل تحقيقه متحتماً . ثانياً أن يكون التحقيق في حد ذاته منتجاً

« وحيث أن احتساب الاغلبية المطلقة على هذا الاعتبار هو لكي يتبين مقدار الثقة التي يضعها الناخبون في ممثليهم وهو ما أراد المشرع ان يصل اليه .

« وحيث أن القول بغير ذلك قد يؤدي الى نتائج لا يمكن معها تطبيق القانون فلو أن الناخبين كان عددهم سبعة آلاف فلهم بموجب القانون ١٤٠٠٠ صوتاً فلو فرض انهم جميعاً استعملوا حقهم فيجب أن المرشح الذي يحوز الأغلبية المطلقة بحسب نظرية الاصوات أن ينال ٧٠٠١ صوتاً وهو عدد ليس فقط أكثر من عدد الناخبين . وهذه استحالة كلية . بل هو أيضاً أكثر من الاجماع . والاجماع لا يطلبه القانون

« وحيث انه بذلك تكون الأغلبية المطلقة المنصوص عنها في المادة ٥٨ هي أغلبية الناخبين الذين أعطوا أصواتاً صحيحة

« وحيث أن الثابت من قرار اللجنة المؤرخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٣٠ ولم ينازع فيه أحد أن عدد الناخبين الذين أعطوا أصواتاً صحيحة هو ٧١٠٥ نال منها محمد افندي تهمي ٥٠٧١ صوتاً ونال عباس افندي حافظ ٥٠٢٧ صوتاً ونال عبد الحميد افندي صالح ٣٦٠٨ صوتاً فتكون الأغلبية المطلقة حازها الثلاثة جميعاً ووجب اعلان صحة انتخاب محمد افندي تهمي وعباس افندي حافظ وهما اللذان قد حازا الاصوات الأكثر عدداً

« وحيث انه بذلك تكون اللجنة قد اخطأت خطأ لا ينطبق على القانون بقرارها

الى هذه التحقيقات لتستخلص منها ما تراه مؤيداً او نافياً للطعن » ثانياً - المبدأ المتبع في فرنسا والذي أقره علماء الفقه والقضاء فيها وهو « انه عند الطعن في عملية فرز الأصوات يتعين على السلطة المختصة بالنظر في الطعن أن تعيد الفرز »

La bureau examine toutes les questions dont le solution est nécessaire pour permettre à la chambre de se prononcer. Il refait les calculs des suffrages, s'il y a lieu (Daloz répertoire pratique tome 6. no. 2014

« وحيث ان ما ذهب اليه حضرة وكيل الطاعن غير مختلف عليه اذ من حق المحاكم والمجالس النيابية أن تجري مراجعة أعمال الفرز ولكن مما يلاحظ ان هذه الاجراءات لها شروط وضوابط يجب توفرها قبل اجابة الطلب وهذه هي نقطة البحث

« وحيث انه من المسلم به أن هذا الأمر يرمى الى اثبات حصول غش وتزوير في محضر الفرز وهو محضر رسمي مفروض فيه الصحة فلكي يجوز إثبات خلاف ما هو ثابت به يجب أن تتوفر في الطعن المبني على ذلك - أولاً - قرائن وظروف بحيث تجعل تحقيقه متحتماً -

ثانياً - أن يكون التحقيق في حد ذاته منتجاً « وحيث ان القرائن والظروف الموجودة لا تساعد على الاقدام على اجراء التحقيق المطلوب وهذه القرائن هي ان الطاعن أرسل طعنه في هذا الصدد إرسالا فلا هو قيده بعدد الاوراق التي حصل فيها التلاعب على زعمه حتى يكون للمحكمة مجال لتقدير ان كانت الأصوات تتأثر بهذا العدد أم لا تتأثر ولا هو ذكر السبب الذي منعه عن تقديم شكوى الى الجهات المختصة عقب

٣ - الطعن بحصول تهديد العمدة للناخبين واستعمال نفوذه يجب لتحقيقه يان زمان ومكان التهديد . ومن الذين وقع عليهم التهديد وعددهم وهل تتأثر به نتيجة الانتخاب أم لا . فاذا خلا الطعن من هذه البيانات يجب رفضه

المحكمة

« حيث ان الطاعن يستند في طعنه على أمرين : الاول . حصول غش في تفرغ أوراق الانتخاب لأن أحد أعضاء لجنة الفرز كانت مكلفاً بقراءة الاوراق واملائها فأملأها على غير حقيقتها انتصاراً لبعض المرشحين واضراراً ببعض الآخر وقد أثر هذا الغش في نتيجة الانتخاب والثاني أن عمدة ناحية أطفح بصفته من رجال الحفظ أخل بالنظام واستعمل نفوذ وظيفته في تهديد الناخبين لعدم انتخاب الشيخ عباس محمود جبر أحد المرشحين وقد ترتب على تهديده أن امتنع عدد عظيم من الناخبين من اعطاء أصواتهم له وخشى الكثير منهم صولته فاتجه الى الوجهة التي ولاه اليها

« وحيث انه فيما يخص بالأمر الأول فقد طلب الحاضر عن الطاعن اثباته بإعادة عملية الفرز بمعرفة المحكمة مستنداً في ذلك على ما جرى عليه العمل في مجلس الشيوخ المصري بالمادة الثالثة من لائحته الداخلية التي نصت على - أولاً « أنه إذا كانت الطعون مبنية على مستندات وجب ضم هذه المستندات الى العرائض وان كانت مبنية على وقائع مستتجة من تحقيقات إدارية أو قضائية وجب على اللجنة أن ترجع

«وحيث انه لم يقم الدليل على حصول هذا التظلم وهذه المحكمة ترى ان البحث في هذا الأمر يجب أن يلابسه بيان زمان ومكان التهديد ومن هم الذين وقع عليهم التهديد وكم عددهم وهل هو بحيث تتأثر به نتيجة الانتخابات أم لا . وكل هذه مسائل لا وجود لها لا في الطعن ولا في المرافعة ولا في المذكرة المقدمة من الطاعن لكي تتمكن المحكمة من تحقيقه لاستخلاص النتيجة وهو التأثير أو التهديد الذي يعدم الإرادة ويقعد الناخب حرية الانتخاب وقد ذهب الى ذلك مجلس النواب الفرنسي بقراره المؤرخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٥ حيث قضى بأنه لا يحق للمحكمة التي يطرح أمامها الطعن أن تكتفي بادعاءات التهديد والا كراه عند ما تكون الوقائع المقدمة اليها غير محددة وغير مدلل عليها ولذلك لا يجب اعتبار طعن ذكرت فيه بطريقة مبهمه وقائع اكراه بدون تحديد لها ولمكانها ولاشخاصها

Il n'y a pas lieu de s'arrêter à des allégations de violence, d'intimidation, lorsque les faits allégués ne sont ni précisés ni prouvés. Ainsi on ne doit pas prendre en considération une protestation qui allègue vaguement des faits de pression sans désigner aucun fait précis, aucun lieu, aucune personne, Dalloz repertoire supplément tome 6. no. 528.

« وحيث انه يؤخذ من ذلك أن لا دليل على هذا الأمر أيضاً ويتعين رفضه

(طعن الشيخ ابراهيم محمود جبر وحضر عنه الاستاذ كامل بك صدق ضد النيابة العمومية رقم ٢ سنة ٩٣٠ س انتخاب — رئاسة حضرة احمد بك ابراهيم شلي وعضوية حضرتي عبد الحميد رشدي بك ومختار بك نور القضاة)

اعلان نتيجة الفرز مباشرة كما انه لم يبين مصدر علمه بهذا الغش عند ما سأله المحكمة عنه وفي هذا تجهيل تقره المحكمة ضده

« وحيث انه فضلا عن ذلك فلا نزاع في أن الطاعن تقدم باسم أخيه ابراهيم محمود شا كيا من تصرف لجنة الفرز حالة انه كان يمثله في تلك اللجنة كل من سليمان مصطفى خليل والشيخ محمد درويش خليل أبناء عمه فلو أن ما جاء بهذا الأمر كان صحيحاً لما تأخر هذان العضوان عن طلب إثباته بمحضر اللجنة وعن التبليغ عنه للجهة المختصة قضائية أو إدارية عقب ارتكابه والمحكمة ترى من سكوت هذين العضوين عن اثبات الغش المزعوم دليلاً كافياً على عدم حصوله ولمنع مثل هذه الادعاءات قد أوجب قانون رقم ١٧ سنة ١٩٢٨ بانتخاب أعضاء مجالس المديرية أن يختص كل من المرشحين بأعضاء تنوب عنه في لجان الانتخاب ولجنة الفرز وقد كان أخو الطاعن (المرشح) ممثلاً تاماً في لجنة الفرز كما سبق يانه

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ان طعن الطاعن عن هذا الأمر لا يشمل الاعلى خواطر وشبهات لا يمكن معها احتمال إنتاج اعادة عملية الفرز اذا قبلت المحكمة طلب الطاعن ولذلك ترى المحكمة رفض هذا الأمر

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فقد ذهب حضرة وكيل الطاعن في مذكرته الأخيرة بأنه تظلم هو والمرشح أخوه من تصرفات العمدة لوزارة الداخلية

قرارات لجان قيد اسماء النخبين

« وحيث انه من الثابت أن المطعون فيه مصرى الجنسية ويؤدي وظيفة مأمور قنصلية ايران بدمهزور وسواء كانت هذه الوظيفة شرفية أو فعلية فان من شأنها اعتبار الشاغل لها محتماً بالدولة التى عينته وله الحق فى التمتع بالامتيازات والحصانات التى يتمتع بها رجال السلك القنصلى طبقاً لما جرى عليه العرف والعادات المرعية

» وحيث ان احتفاء القنصل أو نائبه أو مأمور القنصلية بالدولة التى عينته اذا كان من رعايا لدولة المعين لديها مستفاد (اولاً) من النصوص الواردة فى قانون ٩ اغسطس ١٨٦٣ الصادر بخصوص المستخدمين لدى قناصل الدول الاجنبية فى سائر انحاء الامبراطورية العثمانية (ثانياً) من الامر العالى الصادر فى اول مارس سنة ١٩٠١ بشأن رفع قضايا من موظفى الوكالات السياسية أو من موظفى القنصليات (ثالثاً) من طبيعة العمل الذى يؤديه القنصل أو نائبه أو المأمور والوظيفة التى يشغلها فان له الحق بمقتضاها - فضلاً عن تمتعه بالامتيازات والحصانات التى تستلزمها فى الدفاع عن مصالح رعايا الدولة التى عينته وتمثيلها فى الاقاليم التى يؤدي وظيفته فيه والفات نظر ولاية الامور المحليين الى ما يقع من الاعتداء أو الاضرار المخالفة للقانون ضد أحد رعاياها وله فوق ذلك أن يقيد فى سجل خاص اسماء رعايا تلك الدولة المقيمين فى دائرة

٤٦٥

لجنة القيد بمديرية البحيرة

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

ناخب . وكيل قنصلية . عدم جواز ادراج ٤٣١

القاعدة القانونية

انه وان خلا قانون الانتخاب غرة ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ الصادر فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٤ من النص على استثناء المتمتعين بحماية دولة اجنبية اسوة بقانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٩٠٠ الا انه يجب ان لا يحمل اغفال هذا النص على اتجاه رغبة الشارع الى تخويل المتمتعين بهذه الحماية حق الانتخاب

بل يجب الحكم بأن المصرى الذى يتمتع بحماية دولة اجنبية لا يكون له حق الانتخاب كما انه يعفى من الخدمة العسكرية . وعلى ذلك فلا يصح ادراج اسم المصرى الذى يعمل كوكيل قنصل لدولة اجنبية لأن هذه الوظيفة شرفية كانت او فعلية من شأنها اعتبار الشاغل لها محتماً بالدولة التى عينته .

القرار

« حيث ان الطعن مبناه ان مرسى بك بلبع اجنبى ووكيل قنصلات ايران فليس له حق الانتخاب

الشارع الى تحويل المتمتعين بهذه الحماية حق الانتخاب اذ لا مراة في أن الباعث الذي حدا بالشارع الى استثناء هؤلاء الاشخاص صراحة في قانون سنة ١٩٠٠ والى اعفائهم عملاً بقانون القرعة الصادر في سنة ١٩٠٢ والى استثنائهم في اللوائح الاساسية للمجالس البلدية والمحلية والقروية التي صدرت قبل وبعد قانون سنة ١٩٠٠ في أوقات متفاوتة لا مراة في أن هذا الباعث لا يزال قائماً ولا تزال رغبة الشارع في استثناء هؤلاء الأشخاص ظاهرة وواضحة فعدم النص عن ذلك صراحة يفهم منه أن الشارع رأى أن استثناء أصحاب الحماية من الوضوح والبداهة بحيث لا يحتاج الأمر فيه الى نص خاص ويؤيد ما تقدم أن قيام القنصل ومن في حكمه بأعباء وظيفته وخضوعه للدولة التي عينته والتزامه طاعتها والولاء لها يتعارض مع استمتاعه بالحقوق السياسية الخولة للمصريين. ومما لا يقبله العقل أو يميزه القانون أن يتاح له الجمع بين وظيفته باعتباره ممثلاً لدولة أجنبية وأن يكون ناخباً له رأى في الشؤون العامة أو نائباً يمثل الشعب المصري في المجالس النيابية أو موظفاً يتولى السلطة العامة

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على اساس ويتعين حذف اسم مرسى بك بلبع من جدول الانتخاب »

(طلب محمد امين زويل ضد حضرة مرسى محمد بلبع بك رقم ٤٩٥ سنة ١٣٠ — رئاسة حضرة اسماعيل احمد بك مدير البحيرة وعضوية حضرتي احمد حدى بك القاضي واسكندر حنا بك دميان وكيل نيابة دمنهور)

اختصاصه وأن يعطى اشهادات ويصدق على امضاءاتهم وأن يفصل في المنازعات التي تقع في السفن التجارية لتلك الدولة اذا كانت في احدى الموانى الداخلة في اختصاصه وله ان يرفع علم تلك الدولة فوق مسكنه فهو بالاجمال موظف يستمد سلطته وفهوذة من الدولة التي عينته ويدين لها بالولاء وليس أظهر من ذلك للدلالة على أنه متمتع بحمايتها مستظل بنفوذةا ورعايتها. « وحيث ان المصرى الذى يتمتع بحماية دولة أجنبية ليس له حق الانتخاب كما انه يعنى من الخدمة العسكرية وقد نص قانون الانتخاب الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ فى الفقرة الرابعة من المادة الاولى على استثناء رعايا الدول الاجنبية والذين تحت حمايتها من عداد المصريين الذين لهم حق الانتخاب وقضت الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ باعفاء العثمانيين الذين تحت حماية احدى الدول الاجنبية من الخدمة العسكرية وجرت اللوائح الاساسية للمجالس البلدية والمحلية والقروية على حرمان رجال القنصليات وموظفيها ومستخدميها من حق الانتخاب أو الجمع بين هذه الوظائف وعضوية المجالس المذكورة.

« وحيث انه وان خلا قانون الانتخاب غمرة ١١ سنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٢٤ من النص على استثناء المتمتعين بحماية دولة أجنبية اسوة بقانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٠٠ الا انه يجب ألا يحمل اغفال هذا النص على اتجاه رغبة

الطاعن في خلالها أو بعدها جريمة أخرى كما يستدل على ذلك من التذكرة المؤرخة ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ ومن الفيش المؤرخ في ٨ فبراير سنة ١٩٣٠

« وحيث أن المادة ٥٣ من قانون العقوبات نصت على اعتبار الحكم المشمول بإيقاف التنفيذ كان لم يكن إذا انقضت خمس سنوات لم يرتكب فيها المحكوم عليه جنحة أو جنائية فعلاً بنطوق هذه المادة لا يصح الاستناد على سابقة الحكم على الطاعن لحرمانه من حق الانتخاب

» وحيث أنه وان نصت المادة الرابعة من قانون الانتخاب الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤ على حرمان المحكوم عليه في جريمة من جرائم التخلص من الخدمة العسكرية حرماناً أبدياً إلا أن هذا الحرمان معلق على استمرار أثر الحكم فإذا ما نص القانون على زوال أثره ومحو نتائجه الذي كان سبباً في الحرمان وعاد للمحكوم عليه اعتباره ووجب إدراج اسمه بمجدول الانتخاب وعملاً بالمادة (٥٣) من قانون العقوبات يعتبر الحكم المشمول بإيقاف التنفيذ كأن لم يكن إذا انقضت خمس سنوات لم يرتكب فيها المحكوم عليه جنحة أو جنائية.

« وحيث أنه قد يعترض على ذلك بأن الشارع جعل للحكم المشمول بإيقاف التنفيذ أثراً في حالة العود فلا يجوز بحال من الأحوال أن يستفيد المحكوم عليه من إيقاف تنفيذ العقوبة مرة أخرى ولو ارتكب الجريمة الثانية بعد انقضاء خمس سنوات على الحكم الأول غير أن هذا الاعتراض لا ينهض حجة لأن هذا الاستثناء هو الوحيد الذي قيد به الشارع القاعدة العامة التي وضعها في صدر المادة ٥٣ عقوبات ومن المبادئ المقررة أن الاستثناء يجب تفسيره في

٤٦٦

لجنة القيد بمديرية البحيرة

١٣ مارس سنة ١٩٣٠

ناخب . طلب إدراج اسمه . حكم بعقوبة في جريمة من جرائم التخلص من الخدمة العسكرية . إيقاف تنفيذه . انقضاء خمس سنوات . زوال أثره . وجوب القيد.

القاعدة القانونية

أنه وان نصت المادة الرابعة من قانون الانتخاب الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢٤ على حرمان المحكوم عليه في جريمة من جرائم التخلص من الخدمة العسكرية حرماناً أبدياً إلا أن هذا الحرمان معلق على استمرار أثر الحكم فإذا ما نص القانون على زوال أثره ومحو نتائجه زال المانع الذي كان سبباً في الحرمان وعاد للمحكوم عليه اعتباره ووجب إدراج اسمه بمجدول الانتخاب وعملاً بالمادة (٥٣) من قانون العقوبات يعتبر الحكم المشمول بإيقاف التنفيذ كأن لم يكن إذا انقضت خمس سنوات لم يرتكب فيها المحكوم عليه جنحة أو جنائية.

القرار

« حيث أنه تبين للجنة أنه سبق أن حكم على الطاعن في سنة ١٩٢٠ بالحبس شهر مع إيقاف التنفيذ لمحاولته التخلص من الخدمة العسكرية وذلك باحترافه حرفة أخرى غير التي عوفى من أجلها

» وحيث أنه مضى من وقت صدور هذا الحكم أكثر من خمس سنوات ولم يرتكب

مع صريح النص أن تبقى لهذا الحكم آثار أخرى سوى الأثر الوحيد الذى استثناه القانون فيظل المحكوم عليه موصوماً بوصمة الجريمة التى أعقبت من عقوبتها وقضى بمحو حكمها وبطلان أثره واعتباره كأن لم يكن

« وحيث أن هذا المبدأ هو الذى سار عليه الفقه والقضاء فى فرنسا حيث النص القانونى مطابق لما ورد فى المادة ٥٣ عقوبات وقد انعقد اجماع الشراح هنالك على تفسير هذا النص بأنه يرد للمحكوم عليه حقوقه ويعيد اليه اعتباره فلا يدرج الحكم فى صحيفة سوابقه . (راجع بهذا المعنى حكم محكمة قنا الاستثنائى فى ٢٢/٤/١٩٢٥ المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٦ عدد ٧ صحيفة ١٣٤) » وحيث لما تقدم يكون الطعن وجيهاً ويتعين قبوله وادراج اسم الطاعن فى جدول انتخاب كفر عوانه مركز ايتاى البارود (طلب عبد المولى الجمال نمرة ٢٠٨ سنة ١٩٢٠ — انتخاب بالهيئة السابقة)

أضيق حدوده وخاصة اذا كان يتنافى مع روح التشريع

« وحيث أن الغرض الذى رعى اليه الشارع بتحويل المحاكم حق إيقاف تنفيذ بعض الأحكام هو الرحمة بالأشخاص الذين يجرمون لأول مرة فى ظروف تدعو الى الرأفة بهم ولا تدل على خطرهم أو استحالة اصلاحهم وقد يؤدى اختلاطهم بنزلاء السجون الى افساد شأنهم فكأن إيقاف التنفيذ بمثابة انذار للمحكوم عليه حتى اذا انقضت فترة طويلة من الزمن حددها القانون بخمس سنوات ولم يرتكب المحكوم عليه جريمة أخرى دل ذلك على استقامة أحواله وأنه لم يبق للجريمة ميل فى نفسه أو نزعة من أهوائه » وحيث انه مما لا يتفق مع غرض الشارع أن يستمر مثل هذا المحكوم عليه محروماً من حقوقه السياسية التى يتمتع بها مواطنوه من أجل جريمة رؤى إيقاف تنفيذ عقوبتها ومما لا يتفق

قضاء المحاكم الجزئية

مرافعات فإن لها حق الحكم بصحتها ورفض دعوى التزوير بدون حاجة للحكم بقبول الأدلة وتحقيقها لأن المرجع فى كلا الحالتين إلى تقدير المحكمة واقتناعها

المحكمة

« حيث أن المحكمة ترى وجوب النظر فيما اذا كان يمكن للعين المجردة أن تفصل فى نقطة الخلاف فى الخط بغير حاجة الى قواعد فنية ولذا

٤٦٧

محكمة كفر الشيخ الجزئية

١٢ مايو سنة ١٩٢٨

دعوى تزوير . سلطة المحكمة . الحكم بصحة الورقة بدون حاجة للحكم بقبول الادلة .

القاعدة القانونية

كما أن للمحكمة حق الحكم بتزوير الورقة المطعون فيها من غير تحقيق طبقاً للمادة ٢٨٣

١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل لا يؤثر على عقد البيع في جوهره فهو سواء قبل صدور هذا القانون أو بعده عقد من عقود التراضي ينعقد بإيجاب وقبول بين العاقدین وتعيين للمبيع والتمن وينتج كافة الآثار القانونية المترتبة عليه فيما عدا نقل الملكية فقد أصبح أثره متراخياً لا يتم الا بالتسجيل

٢ - يتفرع من ذلك ان للبائع حق المطالبة بالتمن ولو لم يسجل العقد وللمشتري حق المطالبة بالتسليم والرجوع على البائع بدعوى الضمان وطلب التصديق على العقد ليتسنى تسجيله ومقاضاة البائع في حالة الامتناع بطلب صحة التعاقد ويقوم الحكم مقام العقد

المحكمة :

« حيث ان المدعية تطالب بمحضتها الشرعية في الاطيان والمنزل والتابوت والمنقولات التي تركها والدها وفي المنزل الخفاف عن والدها واستندت في اثبات دعواها على كشف رسمي بتكليف والدها وعلى عقود ملكيتهما للمنزلين » وحيث انه تبين من الاطلاع على المستندات المقدمة من المدعى عليهما انها اتفقا مع أختهما المدعية على قسمة الاطيان المتروكة عن والدهما وتحرر بذلك عقد اختصاص في ١٧ يونيه سنة ١٩٢٧ ثابت فيه ان الاطيان مقدارها ٦ قراريط و٩ أسهم مفروزة ومحدودة وخص كل من المدعى عليهما ١٢ قيراطاً و ١٨ سهماً فليس للمدعية بعد ذلك أن تطالب بأكثر من القدر الذي اختصت به

استكتبت مدعى التزوير أربع امضاءات أمام هيئة المحكمة ولا حظت ان امضاء المطعون فيه تناسب مع خط السند الذي بأعلى الامضاء والذي لم ينكر كتابته مدعى التزوير كما يتناسب مع التوقيع الذي بعقد الشركة في قضية الخط وقاعدته لا تختلف عن القاعدة التي كتب فيها مدعى التزوير امضاءه امام المحكمة رغم محاولته احداث خلاف في القاعدة

« وحيث ان قضاء المحاكم جرى على قاعدة جواز القضاء بصحة الورقة ورفض دعوى التزوير بدون حاجة لاصدار حكم بقبول أدلة التزوير وتحقيقها متى اقتنعت بصحة الورقة وتبين لها أن الخصم لم يرد من الطعن التزوير سوى التطويل واكتساب الوقت وذلك اتباعاً للقاعدة التي نصت عليها المادة ٢٨٣ مرافعات من جواز الحكم بتزوير الورقة المطعون فيها من غير تحقيق (انظر حكم محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ٩٢٧ مجموعة رسمية عدد ٢ سنة ٩٢٩ صحيفة غرة ٦١)

(قضية نصر مليجي ضد علي عبد الله رقم ١١٧٢ سنة ٩٢٨ - رئاسة حضرة محمود علام بك القاضي)

٤٦٨

محكمة منوف الجزئية

٢٣ مايو سنة ١٩٢٨

- ١ - عقد بيع . قانون التسجيل . وتأثيره على عقده في جوهره . نقل الملكية معلق على التسجيل .
- ٢ - عقد البيع . غير مسجل . غير مانع من طلب الثمن . أو التسليم ودعوى الضمان

القاعدة القانونية:

١ - استقرار القضاء على ان التشريع غمرة

« وحيث انه بمقتد مؤرخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ باعت المدعية لاختيها امين المدعى عليه الثاني الستة قراريط وتسعة أسهم التي اختصت بها بثمن قدره خمسة وأربعون جنيتها قبضته من المشتري وسلمته العقار المبيع وقد بقى هذا العقد بغير تسجيل

« وحيث ان القانون نمرة ١٨ لسنة ٢٣ اشترط لنقل الملكية تسجيل العقود الناقلة لها ولما كان العقد المقدم من المدعى عليه الثاني غير مسجل فلا نزاع في ان الملكية لم تنتقل اليه بيد انه يتعين البحث فيما اذا كان للبائع أن يسعى في تقض ما تم من جانبه وأن يتمسك في مواجهة المشتري بملكيته للعقار المبيع وما يتبعها من تسليم وما تستلزمه من احترام ملكية المالك وعدم التعرض له فيها

« وحيث ان القضاء قد استقر على ان التشريع الجديد الذي صدر به القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ لا يؤثر على عقد البيع في جوهره فهو سواء قبل صدور هذا القانون أو بعده عقد من عقود التراضي ينعقد بايجاب وقبول بين العاقلين وتعيين للمبيع والثمن وينتج كافة الآثار القانونية المترتبة عليه فيما عدا نقل الملكية فقد أصبح هذا الاثر متراخياً لا يتم الا بالتسجيل « وحيث انه يتفرع عن هذه القاعدة

الاساسية ان للبائع حق المطالبة بالثمن ولو لم يسجل العقد والمشتري حق المطالبة بالتسليم والرجوع على البائع بدعوى الضمان وله أن يطلب من البائع التصديق على العقد لكي يتسنى له تسجيله فاذا امتنع جاز له أن يلجأ الى القضاء

ليحكم بصحة التعاقد ويقوم بتسجيل الحكم مقام العقد

« وحيث انه يستخلص من ذلك ان عدم تسجيل العقد لا يخلو البائع من واجباته وأهمها ضمان المبيع وتسليمه والقيام بما فرضه عليه القانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٣ من التصديق على العقد لامكان تسجيله فلا يجوز له أن ينتهز فرصة تباطؤ المشتري وتقاعسه عن تسجيل عقده ليطالب بأحقية الى العقار الذي باعه وملكه له ولو قبلت دعواه لكان في قبولها اخلاء له من هذه الواجبات ورجوعاً عن عقد تم بالتراضي ومن المقرر قانوناً انه ليس لأحد العاقلين أن يسعى في تقض تعهداته أو يرجع فيها إلا برضاء العاقد الآخر أو بحكم القضاء والدعوى المطروحة على المحكمة ليست دعوى فسخ . حتى يمكن البحث فيما قام به كل عاقد وما وقع منه من الاخلال بالتزاماته ولكنها دعوى ملكية أساسها حق موروث صدر عنه عقد بيع لم يسجل فإقرار المدعية على دعواها يؤدي الى مخالفة المبادئ الأولية التي يقوم عليها التبايع بين الناس ويفرى البائع بالتخلص من التزاماته والتحايل باسم القانون لفسخ تعاقدته ولا شك ان الشارع لا يرمى الى هذه النتائج السيئة بل يجب أن يثبته عنها

« وحيث انه يضاف الى ما تقدم ان قبول الدعوى يوصد الباب في وجه المشتري اذا أراد تسجيل عقده أو طلب من القضاء الحكم بصحته وقد سار القضاء في احكامه على اعتبار البائع الذي باع العقار بعقد لم يسجل ثم تصرف فيه ثانية مرتكباً للجريمة المنصوص عنها في المادة ٢/٢٩٣

المرحومة الست أمينة الدالبي بأعطائها السم وترتب على ذلك أن توجهت اليهما تهمة قتل الزوجة المذكورة وتشرح جثتها وتبين بعد ذلك أنها لم تمت بالسم وإنما ماتت موتاً طبيعياً

« وحيث أنه تبين من الأطلاع على التحقيقات التي حصلت في هذا الموضوع أن زوجة المدعى الأول مرضت وكان آخر من عاها أثناء المرض الدكتور عزيز افندي منصور مفتش صحة البندر وقد وجد عندها أسهال شديد وكانت في حالة غيبوبة عميقة ثم توفيت بعد ذلك في اليوم الثاني فاشتبه في الوفاة وظن أنها من نتيجة التسمم وبلغ المركز بهذه الشبهة وقرر عندما سئل في التحقيق أنه سمع بالأشاعة من الناس أن المرحومة الست أمينة ماتت مسمومة على يد زوجها المدعى الأول وزادت شبهته لأن هذا الزوج قرر أمامه جملة اختلافات عن مدة مرضها وابتداء هذا المرض وقرر كذلك بأن أحداً من أقارب المتوفية لم يخبره بشيء وإنما لم يجيبوه اجابة قاطعة وأن الذي أيد الشبهة من أقارب المتوفية هي الست ماشا الله وولدها محمد

« وحيث أن المتهمة الأولى كانت سئلت قبل ذلك فقررت بأنها لا تشبه في وفاة خالتها الست أمينة ولا تهم أحداً بأعطائها السم أو غيره وسئل المتهمة الثانية فقرر بأنه علم من والدته بأن نظله خادمة المتوفية أخبرتها بأن زكى ولد المدعى الأول أعطاه السم ولما أعيد سؤال المتهمة الأولى قالت بأنها علمت حقيقة بذلك من نظله ولكنها لم تشأ أن تقرر بشيء مما سمعته لأنها ليست متحقة منه ولم تر شيئاً بذاتها

عقوبات ولم ير في النص على عدم انتقال الملكية الا بالتسجيل ما يبيح تصرفه في العقار ثانية أو يخليه من العقاب

« وحيث أنه بالنسبة للتأبوت فلم تقدم المدعية ما يدل على ملكية المورث له وعن المنقولات فقد قدم المدعى عليهما مخالصة موقعاً عليها منها باستلامها حقها فيها

« وحيث أنه بالنسبة للمنزلة فلا نزاع في ملكية المورثين لهما ولم يعترض المدعى عليهما على ذلك فيتعين الحكم للمدعية بمحضتها الشرعية وقدرها الخمس شائعة فيهما .

(قضية فريده محمد أبو العنين عمار ضد أحمد وأمين محمد أبو العنين رقم ٥٨٤ سنة ١٩٢٨ — رئاسة حضرة اسكندر بك حنا القاضي)

٤٦٩

محكمة شين الكوم الجزئية

١٩ يناير سنة ١٩٢٩

بلاغ كاذب . حالة التحقيق . حصوله أثناءه . لا عقاب .

القاعدة القانونية

لا عقاب على البلاغ الكاذب إلا اذا حصل من تلقاء نفس المبلغ فالبلاغ الحاصل أثناء التحقيق وردا على استجواب لا يقع تحت حكم المادة ٢٦٤ ع

المحكمة

« حيث أن المدعين يدعيان بأن التهمين بلغا ضدتهما بأنهما تسببا في وفاة زوجة الأول

ويتعين براءة المتهمين منها عملاً بالمادة ١٧٢ ج
ورفض الدعوى المدنية تبعاً لذلك
(قضية النيابة وآخر مدعى مدنى ضد ماشاقه على
آخر رقم ١ جنح مباشرة سنة ١٩٢٩ — رئاسة حضرة
حسين رياض صبحى بك القاضى)

٤٧٠

محكمة متفلوط الجزئية الاهلية

٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

دعوى نزاع ملكية . عدم تقديم شهادة عقارية .
حكم المحكمة بعدم قبولها . حق المحكمة

القاعدة القانونية

للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم
قبول دعوى نزاع الملكية لعدم تقديم الشهادات
العقارية التى فرض القانون على طالب نزاع
الملكية أن يقدمها

المحكمة

« حيث أن القانون فرض على طالب نزاع
الملكية فى المادة ٥٥٦ مرافعات أهلى ان يقدم
للمحكمة شهادات بالرهونات المسجلة المتوقعة
على العقار المرغوب بيعه والغرض من ذلك
معرفة أرباب الديون المسجلة وما اذا كان بين
هؤلاء الدائنين أحد من الاجانب الخارجين عن
اختصاص المحكمة وبغير هذه الشهادات لا تكون
الاجراءات كاملة وهى من النظام العام التى
لا يمكن التجاوز عنه ويجب على المحكمة مراعاته
من تلقاء نفسها شأن كافة اجراءات التنفيذ

« وبما أن الدعوى أعلنت فى ٧ نوفمبر
سنة ١٩٢٧ وسبق تأجيلها مراراً لاستيفاء
الشهادات ولم يقدم شيء منها للآن وقد مضى

« وحيث أن نظله قررت بأنها لم تخبر المتهمه
بشيء عن السم وانما قررت بأن زكى « المدعى
الثانى » كان حضر للمنزل وأساء اليها (نظله)
فتكدرت المتوفية من أجل ذلك لأنها كانت
تحبها ثم بدأت تتبرز دما من نتيجة هذا الكدر
« وحيث انه ولو أن نظله انكرت مسألة
السم الا أن ذلك لا يكفى لأن يكون دليلاً
على كذب المتهمه الاولى لأنها لو أرادت أن
تهم أحد المدعين بذلك لقاتل من أول الأمر
ولكنها قررت هى وولدها فى صراحة بأنهما
لا يتهمان أحدا ولا يعلمان شيئاً عن مسألة السم
« وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن المتهمين
لم يبلغا ضد المدعين بأمر كاذب وانما هى شبهة
قامت لدى الطبيب المعالج سببها الحالة المريية
التي كانت عليها المريضة قبل الوفاة ولو كان
للمتهمين غرض خاص أو نية سيئة لاستغلال هذا
الظرف ووافقا الطبيب على شبهته حتى تقوى
ولكنهما قررا بأنهما لا يعلمان شيئاً ولا
يتهمان أحدا

« وحيث انه مع ذلك فلا عقاب على البلاغ
الكاذب الا اذا حصل من تلقاء نفس المبلغ
فالبلاغ الحاصل اثناء التحقيق ورداً على استجواب
لا يقع تحت حكم المادة ٢٦٤ عقوبات (راجع
« Garcon » على المادة ٣٧٣) وبهذا حكمت
محكمة النقض فى حكمها الرقم ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦
المجموعة السنة الثامنة عشر ص ٣٠

« وحيث انه لذلك تكون التهمة غير صحيحة

وذلك بتوقيع الحجز على منقولات مملوكة لها وعلى ذلك يكون قد مضى على الحكم الغيابي أكثر من ستة شهور وتنص المادة ٣٤٤ مرافعات على أنه يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصام ويعد كأنه لم يكن إذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخه

« وحيث أن المدعى عليها دفعا بعدم اختصاص محكمة دمنهور بنظر هذه الدعوى لأن البحث في بطلان اجراءات التنفيذ بسقوط الحكم الغيابي مسألة موضوعية

« وحيث أن هذا الدفع لا محل له الا اذا كانت الدعوى اشكالا في التنفيذ واذ ذاك يقال أن ما كان خاصا بالاجراءات الوقتية يرفع الى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما كان متعلقا بموضوع الدعوى يرفع الى محكمة الموضوع أما دعوى بطلان الاجراءات فهي دعوى مستقلة ككل الدعاوى وتقدم على حسب الاوضاع المعتادة وهي بحكم وصفها دعوى موضوعية بحتة ولكل متضرر من التنفيذ طريقان طريق استثنائي سهل وهو الاشكال في التنفيذ الا أنه رغما عن سهولته فله شروط مخصوصة منها أن يكون التنفيذ قد بدى وأن لا يكون قد تم . وطريق اعتيادي وهو طلب بطلان الاجراءات ان كان لذلك محل والمدعى حر في تكييف دعواه واختيار الطريق الذي يراه موصلا لحقه

« وحيث أن الدعوى الحالية كما تبين آنفاً دعوى بطلان اجراءات تنفيذ وهي مرفوعة من المدين المحجوز عليه ضد الدائن وهذا التنفيذ

من تاريخ رفع الدعوى لغاية الآن وقت كاف لاستخراج الشهادات فتري المحكمة رفض طلب التأجيل لاستحضارها وعلى ذلك تكون الدعوى غير مقبولة شكلا لعدم استيفاء الاجراءات الخاصة بالشهادات

(قضية على افندى فهمى ضد عبد الرحمن محمد رقم ٢١٣ سنة ١٩٢٨ — رئاسة حضرة محمد صالح متولى الدهرى بك القاضى)

٤٧١

محكمة دمنهور الجزئية الاهلية

٤ فبراير سنة ١٩٣٠

قوة الشيء المحكوم فيه . أثرها بالنسبة لمدينين متضامين . عدم تطبيقها بالنسبة للاجراءات .

القاعدة القانونية

لا محل لتطبيق نظرية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للمدينين المتضامين فيما يختص بالاجراءات أمام المحاكم فاذا صدر حكم بالتضامن ضد مدينين حضورياً بالنسبة لاحدهما وغيباً بالنسبة للآخر ولم يجر التنفيذ في بحر الستة شهور فيعتبر باطلاً بالنسبة له

المحكمة

« حيث ان الدعوى الحالية هي كما وصفت في عريضة دعوى المدعية وفي مرافعة وكيلها دعوى بطلان اجراءات تنفيذ وليست اشكالا في التنفيذ وتستند المدعية في دعواها هذه على أن الحكم الذى شرع في تنفيذه قد صدر ضدها غيباً بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٨ من محكمة الدلنجات ولم ينفذ الا بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

أن يضر أو يفيد الآخرين . وقد انقسم الشراح في ذلك الى آراء متعددة فبعضهم يقول بالایجاب اطلاقاً وبعضهم يرى أنه لا يجوز التمسك به ضد المدينين اذا كان في غير مصلحتهم والآخرين يقولون بأنه لا محل لتطبيق نظرية الشيء المحكوم به في هذه الحالة وأن المدين المتضامن لا يمثل الآخر في المحاكم . ويميل دى هلتس في كتابه شرح القانون المدنى الى الأخذ بهذا الرأي الاخير (راجع مؤلفه الجزء الثالث

ص ١٥٥ و ١٥٦ فقرتي ١٢٨ و ١٢٩) وتميل المحكمة الى اتباع هذا الرأي نظراً للنص الخاص في القانون المصرى المادة ١٠٨ مدنى أهلى اذ تنص على أن المدينين المتضامين يعتبرون كفلاء لبعضهم بعضاً ووكلاء عن بعضهم بعضاً في وفاء المتعهد به أى أن وكالتهم خاصة بالدفع فقط وليست وكالة بالمقاضاه وقد أخذت بهذا الرأي محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في حكمها الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٤ (راجع الالتزامات لواتون جزء ٢ ص ٤٢٢) وقد حكمت محكمة الاستئناف الاهلية بحكمها الصادر في ٧ ابريل سنة ١٩١٤ (المنشور بالمجموعة الرسمية عدد ٩٩٥ السنة الخامسة عشرة) أن الحكم الغيابي الصادر على جملة مدينين متضامين يعتبر باطلاً طبقاً لنص المادة ٣٤٤ مرافعات بالنسبة للمحكوم عليهم الذين لم ينفذ ضدهم في مدة الستة شهور التالية لصدوره ولو حصل التنفيذ على أحد المحكوم عليهم في بحر هذه المدة

« وحيث أنه لذلك تكون دعوى المدعية

عبارة عن حجز توقع على منقولات وتنص المادة ٣٠ مرافعات على أن التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المنقولات بين من أوقعه وبين المدين المحجوز عليه يكون باعتبار قيمة الدين الذى حصل من أجله الحجز ولا نزاع في أن المطالب به هو من نصاب القاضى الجزئى ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه والحكم باختصاص محكمة دمنهور الجزئية بنظر هذه الدعوى

« وحيث أنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى فان المادة ٣٤٤ مرافعات تنص على أنه يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصوم ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخه

« وحيث ان الحكم موضوع التنفيذ صدر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٨ من محكمة الدلنجات الاهلية ضد زكى افندى حنين حضورياً والست المدعية زوجة الاول غيباً بالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا الاول مدينًا والثانية ضامنة متضامنة مبلغ ١١٧٤٠ قرشاً والمصاريف الى آخر الحكم ولا نزاع بين طرفي الخصوم في أن الحكم لم ينفذ لا قبل زكى افندى حنين المدين الأصلي المحكوم عليه حضورياً ولا قبل الست ملكه حنا الضامنة المتضامنة المحكوم عليهما غيباً الا في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بتوقيع الحجز ضدهما على المنقولات المبينة بمحضر الحجز

« وحيث أنه يتعين البحث في قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للمدينين المتضامين . هل الحكم الصادر ضد أحد المدينين المتضامين يمكن

هذه الدعوى الى هذا الأخير اذ أن حكم محكمة
الدلائجات صدر ضده حضورياً وفضلاً عن ذلك
فهو غير موجود في الخصومة الحالية
(قضية الست ملكه حنا ضد امين افندى عقدة
وأخرين رقم ٣٥٣ سنة ١٩٣٠ — رئاسة حضرة أحمد
حمدي بك القاضي)

صحيحة ويتعين الحكم بطلان اجراءات تنفيذ
الحكم الصادر غيائياً ضدها لسقوط الحكم بمضى
سته شهور دون تنفيذ ويتلاحظ أن الحجز توقع
بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٢٩ ضد المدعية وزوجها
المتضامن معها ولا يمكن أن يتعدى الحكم في

قضاء المحاكم المختلطة

المزاد بمضى السنة المنصوص عنها بالمادة ٣٧٠
مدنى اذا حبس المذكور قيمة الثمن الراسى به
المزاد بالنسبة لضياح جزء كبير من الارض المنزوع
ملكيتها وقت التسليم بسبب اكل النيل لها
ولا يسرى أيضاً في هذه الحالة النص
الوارد بشروط البيع والذي يسقط ضمان البائع
في حالة العجز مهما كانت أهميته
(رئاسة ماك بارت)
(مجلة التشريع والاحكام المصرية عدد ١٤ سنة
٤٢ قضائية سنة ١٩٢٩ و سنة ١٩٣٠)

٤٧٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

١ — شيك . ماهيته . الحامله . السبب . صحته
او عدمه . حق الطمن
٢ — دعوى كيدية . التعويض عنها . اسبابه

القاعدة القانونية

١ — أن الشيك الذي هو عبارة عن توكيل
بالقبض يسمح لحامله أن يثبت استحقاق قيمته
وانه تحرر لسبب شرعى . وللمدين أن ينفي
استحقاقه لانعدام السبب

٤٧٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠

١ — مرسى مزاد . عجز في الارض . دعوى
رد الثمن . معارضة في قائمة التوزيع
وطالب الايقاف
٢ — سقوط الحق في قيمة العجز بمضى سنة.
التمسك بها ضد الراسى عليه المزاد .
عدم جواز . شرط عدم الضمان . عدم .
سريانه .

القاعدة القانونية

١ — ان الراسى عليه المزاد الذي رفض
تنفيذ حكم المزاد لأن بعض الاراضى التي رضى
مزادها عليه قد اكلها البحر ثم رفع دعوى برد
الثمن الذي دفعه له الحق أن يطلب ولو بطريق
المعارضة في قائمة التوزيع النهائية ايقاف طلب
توزيع الثمن حتى يفصل في دعواه نهائياً وهذا
تطبيق لحق الحبس المنصوص عليه بالمادة (٤١١)
مدنى والتي لم يشترط لها القانون صيغة خاصة
٢ — لا يمكن التمسك ضد الراسى عليه

٢ - يستحق التعويض عن الدعوى الكيدية التي رفعت وحجز فيها تحت يد الغير بناء على شيك لا سبب له وترتب عليه بذل مجهود شاق للرد على اساليب دفاع الخصم المتتوية

(رئاسة فافنك) المجلة السابقة

٤٧٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

سيارة . التأمين عليها . بيانات غير صحيحة . سقوط الحق

القاعدة القانونية

ان البيانات الغير صحيحة في عقد التأمين بالنسبة لتواريخ صنع سيارة مؤمن عليها ومشتراها من شأنها أن تؤثر على حقوق الشركة فيكون لها في هذه الحالة الحق في رفض طلبات صاحب التأمين

(رئاسة فافنك) المجلة المذكورة

٤٧٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠

١ - اشكال . كيدى . رفضه .
٢ - بحث الموضوع . عدم اختصاص القاضى المستعجل

القاعدة القانونية

اذا عرض اشكال على قاضى الامور المستعجلة فله الحق في رفضه اذا تبين له انه

كيدى محض . اما اذا كان الامر يستلزم بحث ادعاءات الخصوم المختلفة من تفسير عقد وتعيين مراميه وما هي حقوق الطرفين في حالة انعدام هذا العقد فهذه مسائل تتعلق بالموضوع ويكون بذلك القاضى المستعجل غير مختص بها

(رئاسة فافنك) المجلة السابقة

٤٧٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ١٩٣٠

١ - التماس . بحث نزاع سبق عرضه .
عدم الفش من الخصم . عدم قبوله .
٢ - عدم الفصل في طلب تحقيق . رد المحكمة عليه

القاعدة القانونية

(١) لا تكون مقبولة أوجه الالتماس التي تعيد الى البحث أوجه النزاع على أساس المسائل التي كانت محلاً لنظر القاضى من قبل وقد علم بها الملتمس وكان في مقدوره الرد عليها . ولم يتبين أى ظرف يستدل منه انه استحال عليه الرد على دفاع الخصم الآخر بسبب غش صادر منه

(٢) ان عدم الفصل مباشرة في طلب تحقيق قدمه الملتمس بعد ان بينت محكمة الاستئناف ان المسائل المطلوب تحقيقها ثابتة من أوراق الدعوى لا يعتبر سبباً موجباً للالتماس

(رئاسة فافنك) المجلة السابقة

٤٧٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٦ مارس سنة ١٩٣٠

دين . رد الضرائب الغير مستحقة .
عدم سقوطه بالمدد القصيرة .

القاعدة القانونية:

ان الدين الناشئ من حق رد الضرائب المدفوعة بغير وجه حق لا يمكن قياسه بالنسبة لمضى مدة الخمس سنوات المقررة بالمادة ٢٨٥ مدني على الديون المستحقة سنوياً او لمدد أقل من سنة لأن هذا الحق معلق على حكم قضائي ملزم برد كل المستحق وهو مبلغ لا يشمل الفوائد بل الاصل فقط

(رئاسة فان ايكر)

مجلة التشريع والاحكام المصرية عدد ١٥ سنة ٤٢
(نضائية)

٤٧٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ مارس سنة ١٩٣٠

١ — سند تحت الاذن . تغيير المدين . دين جديد . الاستبدال . نتائج
٢ — ضامن . استبدال المدين . حقه

القاعدة القانونية

١ - ان الاتفاق الذي بمقتضاه يقبل الضامن في سند تحت الاذن ان يكون مديناً هو شخصياً يعتبر استبدالاً لدين باخر بتغيير شروط التعهد بحيث لا يكون للدائن حق المطالبة بمقتضى سند الدين الاصلى الذي كان مستحقاً له . لأن التعهد الجديد قد حل محله

٢ - للضامن الحق في أن يحل محل المدين في السداد بدون دخل للمدين في ذلك (رئاسة فانك) المدد السابق

قضايا المحاكم الأجنبية

٤٧٩

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٨ أبريل سنة ١٩٣٠

مستولية . خطأ . مديري شركات المساهمة .

القاعدة القانونية

ان مديري الشركات المساهمة مسئولون في حدود القانون العام عن اخطائهم قبل الغير التي ترتكب اثناء ادارتهم للعمل وبدون حاجة لاثبات حوادث غش صادرة منهم واخطاء جسيمة تقرب من الغش

(مجلة دالوز الاسبوعية عدد ١٩ في ١٥ مايو سنة ١٩٣٠)

٤٨٠

محكمة النقض والابرام الفرنسية

١٢ أبريل سنة ١٩٣٠

ايجار . اخلاء المحلات المؤجرة . المالك التاجر
عدم مسئوليته

القاعدة القانونية

للمحكمة الحق أن ترفض التعويض الذي يطلبه المستأجر بسبب اخلاء المحلات المؤجرة له من المالك التاجر اذا كانت المسافة التي تفصل المحلات التي يباشر فيها الأخير تجارته والمحلات المؤجرة مما يبعد كل فكرة توسيع لها

(مجلة دالوز الاسبوعية رقم ١٨ في ٨ مايو سنة ١٩٣٠)

٤٨١

محكمة استئناف ديجون

٥ فبراير سنة ١٩٣٠

نصب . كذب . غير مصحوب بطرق احتيالية
لاجريمة . تأكيد الزوجه . لا تأثير له

القاعدة القانونية

أن الكذب البسيط ولو كان تحريريًا والغير مصحوب بطريق احتيالية لا يكون جريمة النصب، مثال ذلك تأكيد المقترض كذبًا بأنه لا يوجد أي رهن على العقار ملكه وكذا تأكيد زوجة المتهم ذلك عندما طولبت بالتوقيع على العقد بصفتها ضامنة متضامنة له لا يمكن اعتباره كأنه صادر من شخص اجنبي لتأييد أقوال المتهم والباسمها مسحة الصدق

(مجلة دالوز الاسبوعية رقم ١٨ في ١٨ مايو سنة ١٩٣٠)

٤٨٢

محكمة استئناف باريس

١٤ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ — مسئولية مدنية . علاقة الخادم بالخدم
حادث عرضي . عدم تأجير الاشخاص
- ٢ — علاقة التبعية . سياره . حادث . عدم
تأمين الخادم
- ٣ — شركة تأمين . عدم مسئولية الخادم

القاعدة القانونية

- ١ - تنشأ مسئولية الخدم المدنية عن

الخادم - ولو كان عرضياً - لصاحب البوليس قد
قام بتنفيذ التعليمات المعطاة له بكل دقة
(مجلة دالوز الاسبوعية رقم ١٨ الصادر في ٨ مايو
سنة ١٩٣٠)

٤٨٣

محكمة لوار المدينه

١٤ مارس سنة ١٩٣٠

الملكية الادبية والصناعية . قطع موسيقية .
استعمالها . ضرورة تصديق المؤلف

القاعدة القانونية

ان القطع الموسيقية الغير داخله في الاملاك
العامة لا يمكن استعمالها في معبد بدون تصديق
تحريرى لمؤلفها أو ورثاه
(مجلة دالوز الاسبوعية عدد ١٩ في ١٥ مايو
سنة ١٩٣٠)

علاقته التبعية والتي من شأنها أن يكون له سلطة
اعطاء أوامر لخدمه للقيام بالعمل الذى يكلف
به فى زمن ولغرض معين ومهما كانت حالة
الطرفين الاجتماعية . وسواء كان ذلك مؤقتاً أو
دائماً . بأجر أو بغير أجر . ولو كان ايضاً بعيداً
عن فكرة تأجير الاشخاص

فالاب الذى يصرح لابنه باستعمال سيارته
لاصطحاب اصدقائه الى محل ومن طريق معين
يعطيه بهذا صفة الخادم

٢ - لاحق للمسئول مدنياً فى تضمين
الخادم الذى تسبب فى الواقعة محل التعويض إلا
اذا كان قد تجاوز التعليمات المعطاه له وارتكب
خطأ جسيماً فى اعماله

٣ - ولا حق لشركة التأمين فى تضمين
الخادم الذى تسبب فى الفعل بطلب التعويض
المدفوع منها لصاحب التأمين اذا كان هذا

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	صاحب البحث	الابحاث
٨١٩	مصطفى بك رشدي رئيس نيابة	المسكوكات المزورة او المغشوشة والتعامل بها
الصفحة	رقم	التاريخ
الأحكام		
(١) قضاء محكمة النقض والابرار		
شهود نفى . سماع شهادتهم . واجب المحكمة .	٦ فبراير ١٩٣٠	٤١٢ ٨٢٣
قرار غرفة المشورة . الطعن فيه . تقرير أسبابه . جهة	» » »	٤١٣ ٨٢٣
صدوره .		
تبديد . البيانات المتعلقة به . بطلان .	١٠ ابريل ١٩٣٠	٤١٤ ٨٢٤
بلاغ كاذب . اثبات صحته . واجب المبلغ .	» » »	٤١٥ ٨٢٤
دعوى مدنية . تزوير . رفضها . دعوى عمومية مباشرة .	» » »	٤١٦ ٨٢٥
عدم قبولها ابتدائياً . استئناف النيابة فقط . قبوله . والحكم		
فيها . تدخل المدعى . عدم قبوله .		
قذف . تعدد . حدوده . عدم ذكر اسم المقدوف في حقه .	» » »	٤١٧ ٨٢٧
امكان معرفته . سلطة محكمة الموضوع . وقائع القذف .		
حل الاثبات . حسن النية . تقديره . ضم ملف . سلطة		
المحكمة . الناشر . مسئوليته . أساسها . قرينة قانونية .		
أحداث . اصلاحية . الحكم بها . عقوبة . تقضه . جواز .	١٧ » »	٤١٨ ٨٣١
١ - دعوى مباشرة . صفة رافعها . توكيله . غير مصدق	» » »	٤١٩ ٨٣٤
عليه . عدم قبوله . - ٢ - دعوى عمومية . سقوط الحق فيها .		
احتساب مدتها . كيفيته . - ٣ - اعلان باطل . غير قاطع		
لمدة السقوط .		
نصب : صفة كاذبة . رابطة السببية . لزومها .	» » »	٤٢٠ ٨٣٥

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع أحكام النقض
٨٣٦	١٧ ابريل ١٩٣٠	١ - تعويض مدني . الحكم به . عدم تضامن في النص . أثره بالنسبة للمحكوم عليه نهائياً . تقدير التعويض . سلطة محكمة النقض - ٢ - طعن . عدم الفائدة . رفضه
٨٣٧	» » »	١ - حد فاصل . ازالة جزء منه . عدم صلاحيته . عقاب . ٢ - هدم الحد الفاصل . القصد الجنائي . توفره . السبب . عدم أهميته
٨٣٨	» » »	١ - جريمة . تاريخ وقوعها . سلطة قاضي الموضوع . ٢ - خيانة الأمانة . تحديد تاريخ ارتكابها . حرية قاضي الموضوع وسلطته .
٨٤٠	» » »	مخالفة . حكم . عدم جواز الطعن فيه . قانون أصلح لهم . صدوره قبل الحكم النهائي . وجوب تطبيقه . حكم مخالفة . الحكم بعقوبة تبعية لجنحة . خطأ . عدم جواز النقض . طريقة اصلاحه
٨٤١	» » »	جناية . حكم جنح بعدم الاختصاص . إحالة من قاضي الإحالة على محكمة الجنح للظروف المخففة . حكم الجنح بعدم جواز نظرها . إحالة من جديد على قاضي الإحالة . وجوب نظرها أمامه وأحالتها على محكمة الجنايات
		(٢) أحكام الدوائر المجتمعة
٨٤٣	٣ مايو ١٩٣٠	شفعة . حق الشفعة . وفاة الشفيع . لا يورث لوفاته . مذهب الامام أبي حنيفة . المرجع الاصلی .

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		(٣) قضاء محكمة استئناف مصر
٨٤٥	٤٢٧	٢٩ ابريل ١٩٢٩
		١ - نزاع الملكية للنفعة العامة . دعوى الثمن . شاملة للتعويضات . عدم جواز رفع دعوى تعويضات أخرى .
		٢ - ريع . فوائد . محل المطالبة بهما . اغتصاب .
٨٤٩	٤٢٨	١٧ فبراير ١٩٣٠
٨٥١	٤٢٩	» » ١٩
		تقدم . مدته . احتسابها بالتقويم الهجرى
		بيع . استحقاق فى تركة . تعريفه . شرطه . مميزاته . بيع لاجنبى . حق الاسترداد . بيع جزء معين . عدم جوازه . استثناء بعض أشياء من التركة . جوازه .
٨٥٦	٤٣٠	» » ٢٤
		١ - تركة . نزاع بين شخصين على الميراث . ادخال باقى الشركاء . عدم لزومه . - ٢ - اختصاص المحاكم الاهلية . أشخاص أجانب غير مختصين فيها . عدم تأثيره - ٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم قاطع . ركن أساسى . الدفع به . - ٤ - حكم برفض دعوى بحالتها . غير قاطع .
٨٥٧	٤٣١	٦ ابريل ١٩٣٠
		١ - انكار . توقيع . تسوية . رفضه . - ٢ - سند تحت الاذن او كميالة . حوالة . دفع قبل الدائن . عدم قبولها .
٨٥٨	٤٣٢	» » ٧
		١ - شهادة الميلاد . قيمتها فى تقدير السن . أساس ثابت . تقدير القومسيون الطبى . وسيلة . - ٢ - قرار مجلس الوزراء . معدل للقانون . عدم قانونيته - ٣ - السلطة القضائية . عملها تفسير القوانين وتطبيقها .
٨٦٢	٤٣٣	» » ٣٠
		استئناف . حكم . قاضى البيع . فصل فى حقوق . ميعاد عادى . - ٢ - تقرر الزيادة . عرض قضائى . قبوله . أثره فى مرسى المزاد . - ٣ - حكم مرسى المزاد . أثره . حق المدين . سقوطه . - ٤ - حكم قاضى البيع بانتهاء الاجراءات للوفاء . خطأه .

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع احكام الاستئناف
٨٦٣	١٤ ابريل ١٩٣٠	تنفيذ . حق الدائن فيه على أملاك المدين جميعها . اختصاص . تأثيره على التنفيذ وأثره في الامتياز
٨٦٤	» » »	دعوى بوليصة . شروطها .
٨٦٥	١٦ » »	١ - الوصى . موته مجهلا مال اليتيم . عدم تطبيقها في الوقت الحاضر . - ٢ - حق الفسخ . حق تنقيص الثمن . الدفع بسقوط الحق بمضي سنة . سريانه على القاصر .
		٣ - مضي المدة . في المدد القصيرة . فآذاها على القاصر .
٨٦٧	١٧ » »	١ - استئناف . دعوى . تجزئتها . اعتبار نصيب كل مدعى عليه على حدته - ٢ - استئناف . قبوله أو عدمه . نظام عام
٨٦٨	٢٠ » »	١ - عقد بيع . شرائطه القانونية . متوفرة صحته - ٢ - ثمن . اعتراف بقبضه . لا يعتبر هبة - ٣ - عقد بيع . وضع يد الولى . (البائع) . صحته - ٤ - ولى شرعى . تصرفه بالبيع والوقف . صحته . اجازة القصر
٨٦٩	٥ مايو ١٩٣٠	احالة على المعاش . ضابط . قانون نمرة ٦ . سلطة الحكومة المطلقة .
٨٧٢	٢٠ ابريل ١٩٣٠	اتعاب المحاماة . الاتفاق بعد انتهاء العمل . لا سلطة للقاضي في التقدير .
٨٧٥	٢٣ » »	عقد بيع . هبة في صورة عقد بيع . حق المنفعة . الاحتفاظ به . جوازه .
٨٧٦	» » »	شهادة تبعية . من القنصلية . تصديق المحافظة . اعتماده . اختصاص .
٨٧٦	» » »	استئناف . ميعاده . سريانه بالنسبة للمعلن اليه

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع أحكام الاستئناف
٨٧٧	٤٤٤	٢٣ ابريل ١٩٣٠
٨٧٨	٤٤٥	» » ٢٨
		استئناف . قيده . ميعاد القيد . دعوى تزوير . رفعها . ضد المتمسك بالورقة . صحته .
		(٤) قضاء المحاكم الكلية
٨٧٩	٤٤٦	٢١ نوفمبر ١٩٢٩
٨٨٠	٤٤٧	٢١ ديسمبر ١٩٢٩
٨٨١	٤٤٨	١٣ ابريل ١٩٣٠
٨٨٣	٤٤٩	» » »
		مواد مخدرة . الفعل المعاقب عليه . نية الاجرام . شرط لازم . ١- دعوى عمومية . ميعاد سقوطها . حالاته . ٢- تأجيل لاجل غير مسمى . ايقاف الدعوى . تأثيره على ايقاف سقوط الدعوى العمومية . مشبوه . انذار متشرد . حكم للتجار في المواد المخدرة . اعتباره عائداً الى الاشتباه . ١- نصب . اركانه . التصرف بالنسبة للمشتري الأول . لا عقاب - ٢- تعويض . حكم البرائة . عدم المانع من الحكم بالتعويض .
		(٥) أحكام وقرارات خاصة بانتخاب اعضاء مجالس المديريات
٨٨٥	٤٥٠	١٤ يناير ١٩٣٠
٨٨٧	٤٥١	١٥ مايو ١٩٣٠
٨٨٨	٤٥٢	» » ٢٨
		١- محل اقامة . تعريفه - ٢- أوجه الطعن . عامة ومبهمه الخ . عدم قبولها - ٣- تهديد . عدم بيان ماهيته وكيفيته . عدم قبوله . طعن . ناخب غير مقيد بالدائرة التي حصل فيها الطعن . عدم قبوله حرمان من حقوق الانتخاب . بيانها بطريق الحصر . عدم تجاوزها

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشرة
الصفحة	الرقم	التاريخ
		الاحكام
		تابع احكام وقرارات خاصة بالانتخابات
٨٨٨	٤٥٣	٢٨ مايو ١٩٢٩ طعن . تصديق على الامضاء . جهة التصديق . أفلام الكتاب . عمدة أو شيخ . عدم جوازه .
٨٨٩	٤٥٤	٣١ » » ١ - طعن . عدم التصديق على الامضاء . عدم قبوله .
		٢ - ميعاد الطعن . آخر يوم عطلة . امتداده لليوم التالي فقط .
٨٩٠	٤٥٥	٨ يونيو ١٩٣٠ طعن . التصديق عليه . من جهة ادارية أو قضائية . جوازه .
٨٩٠	٤٥٦	٢٨ مايو ١٩٣٠ عضوية مجلس المديرية . النصاب القانوني . حصة مستقبلية في وقف . عدم تحقق النصاب .
٨٩١	٤٥٧	٣١ » » نصاب . ضريبة عقارية . عقد ثابت التاريخ في سنة ١٩٢٣ ناقل للملكية . احتسابه ضمن الضريبة
٨٩٢	٤٥٨	» » » انتخاب . سرية . عدم وجود دليل او قرينة . عدم التحقيق .
٨٩٣	٤٥٩	٦ » » طعن . التنازل عنه . اثبات المحكمة له .
٨٩٣	٤٦٠	١٢ يونيو ١٩٣٠ ١ - طعن . تنازل الطاعن عن أحد الأوجه . تحقيق صحته .
		حق للمحكمة - ٢ - ضريبة عقارية . شرط توفرها .
		سلطة المحكمة في بحثها - ٣ - ضريبة عقارية . توفرها وقت الانتخاب . عدم توفرها بعده . مانع للمحكمة من نظرها
		٤ - أوجه الطعن . شروط قبولها - ٥ - احالة على التحقيق . شرط الأمر به
٨٩٨	٤٦١	٤ » » لجنة انتخاب . اعلان نتيجة أخرى . عدم جوازه . عدم بطلان الاجراءات الصحيحة .

العدد العاشر	فهرست	السنة المباشرة
الرقم	التاريخ	الأحكام
٨٩٨	٤٦٢	١٥ يونيو ١٩٣٠
٩٠٠	٤٦٣	٣ مايو ١٩٣٠
٩٠٥	٤٦٤	١٩ يونيو ١٩٣٠
٩٠٨	٤٦٥	١٢ مارس ١٩٣٠
٩١٠	٤٦٦	١٣ » »
٩١١	٤٦٧	١٢ مايو ١٩٢٨

تابع احكام وقرارات خاصة بالانتخابات

١ - تأثير على انتخاب . وجود رجال الحفظ ومشايخ
الحوارى . لزومه . غير مؤثر - ٢ - نتيجة الانتخاب . حذف
الأصوات الباطلة . غير مؤثر . صحة الانتخاب - ٣ - ورقة
الانتخاب . عدم تسويد كل الدائرة . لا مانع - ٤ - ورقة
الانتخاب . استعمال قلم كويا بدل الاسود . عدم جوازه .
٥ - لجنة الانتخاب . ايقاف عملها مؤقتا . عدم تعطيل اعمالها .
غير مبطل .

١ - طعون . النظر فيها . النظر في صحة العضو . سلطة
المحاكم مطلقة - ٢ - قرار لجان الانتخاب . سلطة المحاكم
في الفصل فيها - ٣ - لجنة الفرز . مدى انتهاء مأموريتها .
مجرد اعلان النتيجة . اعادة النظر فيها . بطلانه - ٤ - الأغلبية
المطلقة . الأصوات الصحيحة . احتسابها .

١ - طعن في انتخاب . أعمال الفرز . مراجعتها . حق
المحاكم والهيئات النيابية . لزومه - ٢ - محضر الفرز . الطعن
فيه . جوازه . شروط - ٣ - تهديد الناخبين . شروطه .
وقائع . تحديد الزمان والمكان وخلافه . وجوبه .

(٦) قراران اداريان

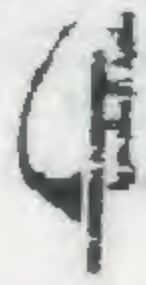
ناخب وكيل قنصلية . عدم جواز إدراج اسمه .
ناخب . طلب ادراج اسمه . حكم بعقوبة في جريمة من
جرائم التغلص من الخدمة العسكرية . ايقاف تنفيذه . انقضاء
خمس سنوات . زوال اثره . وجوب القيد .

(٧) قضاء المحاكم الجزئية

دعوى تزوير . سلطة المحكمة . الحكم بصحة الورقة بدون
حاجة للحكم بقبول الأدلة

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشرة
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم الجزئية
٩١٢	٢٣ مايو ١٩٢٨	١ - عقد بيع . قانون التسجيل وتأثيره على عقده في جوهره . نقل الملكية معلق على التسجيل - ٢ - عقد البيع . غير مسجل . غير مانع من طلب الثمن أو التسليم ودعوى الضمان . بلاغ كاذب . حالة التحقيق . حصوله . اثباته . لا عقاب . دعوى نزاع ملكية . عدم تقديم شهادة عقارية . حكم المحكمة . عدم قبولها . حق المحكمة . قوة الشيء المحكوم فيه . أثرها بالنسبة لمدينين متضامين . عدم تطبيقها بالنسبة للإجراءات :
٩١٤	١٩ يناير ١٩٢٩	
٩١٥	٢٧ يناير ١٩٣٠	
٩١٦	٤ فبراير ١٩٣٠	
		(٨) قضاء المحاكم المختلطة
٩١٨	٢٥ » »	١ - مرسى مزاد . عجز في الأرض . دعوى رد الثمن . معارضة في قائمة التوزيع وطلب الايقاف - ٢ - سقوط الحق في قيمة العجز بمضي سنة : التمسك بها ضد الراى عليه المزاد . عدم جواز . شرط عدم الضمان . عدم سر يانه .
٩١٨	٢٦ » »	١ - شيك لحامله . ماهيته . السبب . صحته أو عدمه . حق الطعن . - ٢ - دعوى كيدية . التعويض عنها . اسبابه .
٩١٩	» » »	سيارة . التأمين عليها . بيانات غير صحيحة . سقوط الحق .
٩١٩	» » »	١ - اشكال . كيدى . رفضه - ٢ - بحث الموضوع . عدم اختصاص القاضى المستعجل
٩١٩	٦ مارس ١٩٣٠	١ - التماس . بحث نزاع سبق عرضه . عدم الغش من الخصم . عدم قبوله - ٢ - عدم الفصل في طلب تحقيق . رد المحكمة عليه .
٩٢٠	٦ » »	دين . رد الضرائب الغير مستحقة . عدم سقوطه بالمدد القصيرة

العدد العاشر	فهرست	السنة العاشر
الرقم	التاريخ	الاحكام
		تابع قضاء المحاكم المختلطة
٩٢٠	١٢ مارس ١٩٣٠	١ - سند تحت الاذن . تغيير المدين . دين جديد . الاستبدال . نتائج . ٢ - ضامن . استبدال المدين . حقه . (٩) قضاء المحاكم الفرنسية مسئولية . خطأ . مديري شركات المساهمة . ايجار . اخلاء المحلات المؤجرة . المالك التاجر . عدم مسؤوليته . نصب . كذب غير مصحوب بطرق احتيالية . لا جريمة . تأكيد الزوجة . لا تأثير له
٩٢١	٨ ابريل ١٩٣٠	مسئولية مدنية . علاقة الخادم بالخدوم . حادث عرضي . عدم تأجير الاشخاص - ٢ - علاقة التبعية . سيارة . حادث . عدم تضمين الخادم - ٣ - شركة تأمين . عدم مسئولية الخادم .
٩٢١	١٢ » »	الملكية الادبية والصناعية . قطع موسيقية استعمالها . ضرورة تصديق المؤلف .
٩٢١	١٤ مارس ١٩٣٠	
٩٢٢	١٤ » »	



Bibliotheca Alexandrina



0542601